آ. ج. ب. تايلور

الصراع على سيادة أوروبا

1848 - 1918

ترجمة: فاضل جتكر



الصراع على سيادة أوروبا

1848 - 1918

لـ أ. ج. ب. تيلور

ترجمة: فاضل جتكر





الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م
ردمك 978-9953-68-368-7

كلمة:
ص.ب ٢٣٨٠ أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف ٦٣١٤٤٦٨ ٢ ٩٧١+ **فاكس** ٦٣١٤٤٦٢ ٢ ٩٧١+
الموقع الإلكتروني: www.kalima.ae

المركز الثقافي العربي:
بيروت ـ **هاتف** 352826 1 961+ / الدار البيضاء ـ **هاتف** 2303339 2 212+
Email: cca@ccaedition.com

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنكليزي لكتاب
The Struggle for Mastery in Europe: 1848-1918
A. J. P. Taylor

توطئة

يطيب لي انتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى رئيس كلية ماغدالن الإكسفوردية وزملائها على أريحيتهم التي لم تعرف معنى الخيبة، كما على الإجازة السنوية السبتية التي حاولت توظيفها توظيفاً مجدياً. ومما أفاد مخطوطتي كثيراً أنها تعرضت في مراحل مختلفة لعمليات معاينة وتدقيق قام بها كل من السيدين نيكولاس هندرسون وآلان بالّوك إضافةً إلى زوجتي؛ كما أفادت المسوّدات من الفحص الموسوس لزميلي السيد سي إي ستيفنس.

قدمت لي الآنسة ماري بوتر خدمة عظيمة إذ رسمت الخرائط. أقر أيضاً بالامتنان جراء السماح لي باقتباس تفاصيل من الخرائط التالية: آسيا الوسطى من **أطلس آسيا الأدبي والتاريخي لايفريمان**، المنشور من قبل جي ام دنت وأولاده، بإذن من مؤسسة جون بارتولوميو وولده؛ الشرق الأقصى وأفريقيا البرتغالية من كتاب **ديبلوماسية الإمبريالية** تأليف دبليو ال لانغر، بإذن من مؤسسة ألفريد ايه كنوبف؛ وإيران من كتاب **وثائق بريطانية عن جذور حرب 1898 - 1914**، المجلد الرابع، بإذن مراقب مكتب جلالة الملكة الدائم.

أ. ج. ب. تيلور

المحتويات

قائمة الخرائط

المقدمة

القوى العظمى في أوروبا

تصور هوبز أن العنف هو القانون الوحيد، وأن الحياة «بغيضة، همجية وقصيرة» في الأحوال الطبيعية للأمور. وعلى الرغم من أن الأفراد لم يسبق لهم قط أن عاشوا في أحوال طبيعية، فإن القوى العظمى في أوروبا ظلت تفعل ذلك باستمرار. ظلت الدول ذات السيادة تميز الحضارة الأوروبية، على جميع الأصعدة منذ نهاية القرن الخامس عشر. ما من دولة منفردة من دول أوروبا تعترف بسلطة أعلى وتقر شريعة أخلاقية سوى تلك المقبولة طوعاً من قبل وجدانها الخاص. وعلى المستوى النظري فإن أي دولة لا تستطيع تبرير وجودها إلا بالقدرة على مقاومة عدوان الآخرين الغاشم بالقوة؛ وإذا كان هوبز على صواب، فإن على تاريخ أوروبا أن يُعد تاريخ حرب متواصلة. وبالفعل فإن أوروبا عرفت من الحروب ما يكاد يوازي ما عرفته من السلم؛ وهي مدينة بفترات السلم تلك إلى توازن القوى. ما من دولة واحدة كانت على درجة من القوة تمكنها من التهام الدول الباقية في أي وقت؛ وقد نجحت الغيرة المتبادلة فيما بين القوى العظمى في الحفاظ حتى على الدول الضعيفة، التي بقيت عاجزة عن الحفاظ على ذواتها. لقد كانت علاقات القوى العظمى عامل تحديد مسار تاريخ أوروبا. وهذا الكتاب يتناول تلك العلاقات خلال العصر الأخير الذي كانت فيه أوروبا مركز العالم.

لم يذعن الناس دائماً لرقصة توازن القوى الرباعية الأبدية. كثيراً ما حلموا بأن تتوقف الموسيقى فتتاح لهم فرصة الخروج من حلبة الرقص دون الاضطرار

إلى مواصلة المراقبة المتبادلة بلا انقطاع. وقد ظلوا يتطلعون إلى انبثاق سلطة شاملة من شأنها أن تبسط جناحها فوق الدول المنفردة وتحرمها من السيادة. فأبسط «حلول» حالة الفوضى، برأي هوبز، يتمثل بوجوب تمكين قوة واحدة من إخضاع سائر القوى الأخرى. وهذا الحل ظل يطرح نفسه في أوروبا المرة بعد الأخرى. ربما نجح فيليب الثاني من إسبانيا ولويس الرابع عشر من فرنسا في الإمساك بزمام الهيمنة على أوروبا؛ ومن المؤكد أن نابليون العظيم قد فعل ذلك. وفي عام 1848، عام بداية أحداث هذا الكتاب، لم يكن قد مضى على سعي نابليون لامتلاك السيادة سوى ثلاثين سنة؛ وقد شاع افتراض أن من شأن فرنسا أن تجدد المحاولة. وعملية تأسيس الإمبراطورية الثانية بدت مسوِّغة لهذا الهاجس؛ غير أن نابليون الثالث لم يكن، في الحقيقة، يتمتع بأي شيء ملكي أو إمبراطوري عدا الاسم، إضافةً إلى أن توازن القوى نجا من تحديه دون أن يصاب ولو بخدش. وما لبث العرض الفرنسي أن انتهى في 1870. ثمة توازن جديد أعقب ذلك؛ غير أن مضي ما ليس أكثر من ثلاثين سنة من السلام بدا كافياً لتُقْدِم ألمانيا على احتلال موقع فرنسا بوصفها القوة المحتملة القاهرة لأوروبا. فالحرب العالمية الأولى لم تكن، من وجهة نظر أعداء ألمانيا، إلا حرباً للحفاظ على/أو لاستعادة توازن القوى؛ غير أن هذا التوازن لم تتم استعادته رغم إلحاق الهزيمة بألمانيا. لو بقيت الحرب محصورة بأوروبا لفازت ألمانيا؛ فهي لم تُهزم إلا لأن الولايات المتحدة دخلت الحرب. ومن المنطقي أن هذا الكتاب ينتهي عند توقف أوروبا عن أن تكون مكتفية ذاتياً وحين باتت مصائرها متوقفة على قوى منتمية إلى العالم الخارجي.

غير أن من شأن تقديم التاريخ الدولي بوصفه مجرد سجل لتوازن القوى أَقْدَمَتْ على قطعه تحديات غازٍ منفرد ألا يكون صحيحاً. فقد ظل الناس يحاولون التعويل على قانون أخلاقي شامل قدر تعويلهم على القوة المسلحة الطاغية للتحكم بالدولة السيادية. ظلوا يسعون إلى امتلاك «إيديولوجيا» تحل محل عبادة التنين (الطاغوت). وقد تمثلت تلك الإيديولوجيا في القرن السادس عشر بكاثوليكية روما القائمة على الإصلاح الديني المضاد؛ وفي نهاية القرن الثامن عشر بأفكار الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان. وأولئك الذين قاوموا

نابليون لم يكتفوا بإلقاء المواعظ عن أفضلية سيادة الدول؛ بل ردوا على حقوق الإنسان بنزعة محافظة قائمة على العرف والاحترام. لم يكن «التضامن الملكي» أقل شأناً من النزعة الثورية كعقيدة؛ وفي 1848 لم يكن الناس يتوقعون مناورات جديدة لتوازن القوى. باتوا يتطلعون إلى حرب دينية كبرى، حرب يكون فيها **الحلف المقدس** في خندق والثورة في الخندق المقابل. غير أن هذا لم يحصل. بقيت الإيديولوجيات عنصراً ثانوياً في السنوات السبعين الممتدة بين 1848 و1918؛ وظل توازن القوى يفعل فعله المحسوب بدقة تكاد توازي الدقة التي كانت سائدة في الأيام التي سبقت الثورة الفرنسية. وقد بدا هذا التوازن مكافئاً سياسياً للقوانين الاقتصادية على صعيد الحركة الذاتية. إذا سعى كل شخص إلى تحقيق مصلحته فإن الجميع سيزدهرون؛ وإذا سعت كل دولة إلى تحقيق مصلحتها فإن جميع الدول ستكون مسالمة وآمنة. فقط أولئك الرافضون لمبدأ **دعه يعمل!** ـ من مثاليي الأديان في طرف والاشتراكيين الأمميين في الطرف المقابل ـ يرفضون توازن القوى.

قامت الحرب العالمية بالكشف عن مواطن الخلل في قوانين كل من الاقتصاد والسياسة. تعطلت القوانين ذاتية الحركة. سارعت الاجتماعات الاشتراكية الأممية في زيمرفالد وكينثال إلى إعلان أخلاق جديدة تكف في ظلها الدول السيادية عن الوجود؛ وما إن نجح البلاشفة في الاستيلاء على السلطة في روسيا، حتى ارتدت هذه المنظومة الأخلاقية ثوباً عملياً. إلا أن الليبراليين أنفسهم ما لبثوا، حتى هم أنفسهم، أن توقفوا عن احترام القوانين التي كان النظام الليبرالي في أوروبا قد شيد على أساسها. وتماماً مثلما قاموا بتدوير زوايا نظامهم الاقتصادي بتدابير الأمن الاجتماعي ودولة الرخاء، عقدوا الآمال على تدوير زوايا السيادة بنوع من المرجعية الدولية القائمة على الموافقة لا على القهر أو على إيديولوجيا كونية شاملة. لم يعد الأوروبيون يؤمنون بفوضى من شأن الجميع في ظلها أن يحْسِنوا التصرف لا لشيء إلا لأنهم ذوو طباع حميدة؛ وراحوا يحلمون، بدلاً من ذلك، بثورة خالية من الآلام، ثورة من شأن الناس أن يُقْبِلوا على التنازل لها عن استقلالهم وسيادتهم دون أن يبالوا بما هم فاعلينه.

أما رمزا هاتين النظرتين الجديدتين فقد تمثلا بكل من لينين ووِلْسُن. سارع

كل من **الأممية الشيوعية** و**عصبة الأمم**، كليهما، إلى إعلان نهاية توازن القوى؛ وبات السؤال الوحيد متمثلاً بما إذا كان سيُطاح بهذا التوازن بالثورة أم أنه سيتلاشى شيئاً فشيئاً دونما جَلَبة. هنا أيضاً ثمة نهاية منطقية لهذا الكتاب ـ ألا وهي لحظة مبادرة البلاشفة سنة 1918 إلى التماس صلح ثوري من خلف ظهور الحكومات وقيام ولسن بإعلان نقاطه الأربع عشرة. إن توازن القوى في أوروبا هو الموضوع؛ والكتاب ينتهي حين يتعرض هذا الموضوع للتقزيم.

بقي التوازن الأوروبي نافذاً دون إعاقة على امتداد السنوات السبعين الممتدة بين تاريخ سقوط مترنيخ وسلسلة التنصلات الصادرة عن لينين وولسن من هذا التوازن. ومع ذلك فإن أوروبا لم تكن مدينة بسلامها لتوازن القوى وحده. فمع أن أوروبا كانت فارضة هيبتها على العالم ومالكة للحضارة الخلاقة الوحيدة، فإن الأوروبيين ظلوا يتطلعون إلى خارج قارتهم. حتى إسبانيا وفرنسا كانتا قد انشغلتا بطموحات فيما وراء البحار أيام الفتوحات الأوروبية. أما في القرن التاسع عشر فكانت كل من بريطانيا العظمى وروسيا ستفضلان أن تديرا ظهريهما إلى أوروبا وكثيراً ما فعلتا ذلك.[1] وقد كانت جوائزهما في الهند وأفريقيا كما في تجارة العالم كله، بالنسبة إلى الأولى، وفي آسيا الوسطى أولاً، إضافةً إلى شرق آسيا بعد ذلك، بالنسبة إلى الثانية. بقيت فرنسا متطلعة نحو شمال أفريقيا؛ ثم ما لبثت إيطاليا أن قلَّدَتْها. أما ألمانيا فهي مدينة بانتصاراتها منتصف القرن، جزئياً، بتحررها من مثل هذه الانشغالات؛ لم تكن مبالية ولو بمصائر الإمبراطورية التركية. غير أنها ما لبثت، هي الأخرى، بعد أن تعاظمت، أن راحت تحلم بأن تصبح «قوة عالمية»؛ ومن شأن حلمها هذا أن يكون قد تدخل في، بل وأحبط ربما، اجتياحها لأوروبا. وحدها الإمبراطورية النمساوية كانت بريئة من الانشغال بخارج أوروبا؛ لم يكن هذا دليل قوة بل علامة ضعف. ليست علاقات أوروبا مع العالم الخارجي، بحد ذاتها، قضية هذا الكتاب. فهي لا تتطفل إلا حين تكون مؤثرة في العلاقات بين القوى العظمى ومعدِّلة للتوازن فيما بينها.

لو علم جيل 1848 أن التاريخ الدولي للجيلين التاليين كان سيبقى مشغولاً بتوازن القوى في المقام الأول بدلاً من حرب عقائدية أو صراع على السيادة

الكونية الشاملة، لفوجئوا. صحيح أن ثورات عام 1848 دشنت نهاية احترام النظام القائم، على الصعيدين الداخلي والخارجي، غير أن النظام الموجود نجا من الثورات بل ونجح حتى في تحويل دوافعها القومية إلى دعائم جديدة لتوازن القوى. من المؤكد أن أبناء القرن التاسع عشر كانوا ينظرون إلى حقبتهم بوصفها حقبة فوضى واضطرابات؛ غير أنها بقيت مستقرة على نحوٍ مدهش في الشؤون الدولية، مقارنة ليس فقط مع فوضى القرن العشرين، بل ومع القرون التي سبقتها. يحلو لنا أن نتحدث عن **النظام القديم** كما لو أن استقراراً كان سائداً آنذاك. ظلت القوى، في الحقيقة، دائبة على الصعود والهبوط بسرعة مدوِّخة. فمن القوى التي كانت مدرجة في قائمة القوى العظمى دون لبس في مؤتمر وستفاليا عام 1648، ثلاث ـ السويد، هولندا، إسبانيا ـ كَفَّتْ عن أن تكون عظمى وواحدة ـ بولونيا ـ كفت عن أن تكون موجودة، قبل رحيل القرن الثامن عشر؛ أما مواقعها فقد آلت إلى روسيا وبروسيا، وهما دولتان بالكاد كانتا تلفتان الأنظار قبل مئة سنة. لم تكن ثمة أي دوّامة انقلابات حظوظ وأقدار كهذه خلال القرن التاسع عشر، على الرغم من طابع هذا القرن الثوري المفترض. فالقوى العظمى التي أطلقت الحرب العالمية الأولى في 1914 كانت هي القوى العظمى التي كان قد سبق لها أن عقدت مؤتمر فيينا في 1814. كانت بروسيا قد قلبت اسمها إلى ألمانيا. وفيما عدا ذلك كان من شأن كل من مترنيخ وكاسترلي، كل من تليران والكساندر الأول أن يسلّموا بالمعالم والحدود الأوروبية.[2]

كانت الفرنسية لا تزال لغة الديبلوماسية، مع أن نفوذها بدأ يتراجع. وعلى الرغم من أن الديبلوماسيين البروسيين، الإيطاليين، والنمساويين توقفوا عن التخاطب مع وزراء خارجياتهم باللغة الفرنسية في غضون القرن الثامن عشر،[3] فإن نظراءهم الروس ظلوا معتمدينها في مراسلاتهم حتى القرن العشرين، بل وقد بقي السفير الروسي في لندن: بنكندورف مستخدماً إياها إلى أن مات في 1917. كانت الفرنسية تستخدم على نحوٍ شبه حصري في اللقاءات الدولية[4] بل وحتى في الاجتماعات الدولية الخاصة. والسير ادوارد غراي كان وزير الخارجية البريطاني الأول الذي يخاطب السفراء بالإنجليزية، وكان هؤلاء

يردون عادة بالفرنسية دون مساعدة مترجمين. جميع السفراء، باستثناء الفرنسي من الجمهورية الثالثة، كانوا من النبلاء، من الطبقة الأرستقراطية؛ حتى الفرنسي كان متمتعاً بالثقافة نفسها إلى حدٍّ كبير ـ لعل من الصعب الوقوع في خطأ وضع بول كامبون أو حتى الكوموني السابق باريير في خانة البروليتاريا. جميعهم كانوا يتحركون في أروقة المجتمع الأرستقراطي نفسه، حاصرين مهمتهم بالتقاط العبارة العرضية الطارئة وترجمتها إلى لغة «سياسة عظمى». ومع أن هؤلاء كانوا عاكفين على مواصلة ألغاز الديبلوماسية السرية، فلم يكن ثمة إلا القليل من الأسرار الحقيقية في العالم الديبلوماسي، وسائر الديبلوماسيين كانوا صادقين، وفقاً لشريعتهم الأخلاقية.[5] ما من سفير كان يقول «لا» حين كان يتعين على الجواب أن يكون «نعم»؛ بل كان من المحتمل أن يراوغ السؤال، أو أن ينجح، إذا كان متمتعاً بما يكفي من الذكاء، في ترك انطباع مضلِّل. وبالفعل فإن عالم الديبلوماسية كان شديد الشبه بعالم التجارة والأعمال، حيث لا يحول احترام قداسة العقود دون حصول انقلابات صاعقة في الحظوظ. ديبلوماسيون كثر كانوا طموحين، بعضهم من السذج أو الأغبياء، غير أن شيئاً أشبه بهدف مشترك ـ الحفاظ على السلم الأوروبي دون تعريض مصالح بلدانهم للخطر ـ كان يجمعهم.

على الرغم من أن القوى العظمى بقيت هي نفسها، فإنها عاشت حالات من الصعود والهبوط. ففرنسا كسبت أرضاً في 1860 وخسرت مزيداً منها في 1871؛ خسرت النمسا في 1859 و1866 مساحات اكبر مما كسبتها في 1878؛ أما روسيا فقد استعادت في 1878 ما كانت قد خسرته في 1856. نجح الجميع، باستثناء النمسا ـ المجر، في كسب مساحات واسعة من الأراضي خارج أوروبا في السنوات الثلاثين التي أعقبت مؤتمر برلين. هذه التغييرات مسجلة في أثناء السرد. إلا أن تغييرات أبطأ، أقل لفتاً للأنظار، تغييرات دائبة على التمهيد لحصول انقلاب جذري في توازن القوى ـ تغييرات في مجالات السكان، الموارد الاقتصادية، والبنية الاقتصادية ـ كانت أيضاً جارية على قدمٍ وساق. وهذه المقدمة تحاول رسم الإطار الخَلْفي الذي كانت السياسة تصولُ فيه وتجول. وكما يشي الاسم، فإن القوى العظمى لم تكن إلا

منظمات قائمة على القوة، أي على الحرب ملاذاً أخيراً. قد تكون ذات أغراض أخرى ـ رفاهة سكانها أو جلال قدر حكامها. غير أن المحك الأساسي لكونها قوى عظمى بقي متمثلاً بقدرتها على شن الحروب وخوضها. لعل من المبالغة في التبسيط القول إن القوة العظمى هي تلك التي تستطيع التفكير بشن الحرب على أي قوة أخرى بثقة دون تردد. فبعد 1871 لم تكن فرنسا قادرة على أن تأمل، وحدها، بهزيمة ألمانيا؛ ويصح الكلام نفسه على النمسا ـ المجر ضد روسيا ـ أو ساد الاعتقاد بذلك. والبَلَدان، كلاهما، كانا مدركين لحقيقة عدم قدرتهما على البقاء في صف القوى العظمى ما لم تنجح الديبلوماسية في اجتذاب الحلفاء وحفزهم على مساعدة جيشيهما. إلا أن الأمر بقي أمر دَرَجة. فحتى أعظم القوى تتجنب القتال منفردة ضد هذا الائتلاف أو ذاك؛ ومن شأن أضعف القوى أن تقدم عرضاً محترماً في نزاع عامل فيما بين حشد من القوى العظمى. ومهما يكن فإن التباين بين القوى العظمى كان أقل بكثير مما هو بين أي منها وبين الأقوى من الدول الأصغر.

محك القوى العظمى هو، إذن، محك القدرة على الحرب. وفي 1848، وبعد ذلك التاريخ لفترة زمنية طويلة في الحقيقة، بقي هذا المحك محكاً بسيطاً. فعلى الرغم من تطور سلاح المدفعية، بقي سلاح المشاة هو العامل الحاسم في تحديد حصيلة المعركة؛ إن «حجم المقنَّنات» كان هو المعيار الأساسي. من الطبيعي أن التقديرات كانت أسطورية في الغالب. ففي 1848 كان يفترض أن يكون لدى فرنسا جيش مؤلف من 350,000 جندي، غير أنها كانت تجد صعوبة في تجنيد 70,000 لتجييش حملة اقترحت توجيهها إلى إيطاليا. أما الجيش الروسي فكان يُقدر بما يزيد على 600,000؛ إلا أن ما هو أقل من نصف هذا الرقم هو الذي شارك في حرب القرم. جميع الجيوش، باستثناء الجيش البروسي، كانت تعتمد نظام الخدمة طويلة الأمد، مدى الحياة افتراضياً. ومن هنا فإن الكتلة السكانية لم تكن تقدم بالفعل إلا عدداً أقل من المدرَّبين على حمل السلاح. لم يكن الجيش البروسي، بنظر المراقبين، أفضل بكثير من أي ميليشيا، أيّ جيش شعبي. إلا أن انتصاراته في عامي 1866 و1870 ما لبثت أن أحدثت ثورة في الفكر العسكري. فبعد سنة 1871 سارعت

القوى القارية (الأوروبية) كلها على اعتماد النظام البروسي القائم على الخدمة العسكرية العامة، التجنيد الإجباري، لمدة ثلاث سنوات؛[6] وصارت القوة أكثر تناسباً مع أرقام الكتلة السكانية. لم يكن التغيير دقيقاً. فقط ألمانيا وفرنسا طبقتا النظام تطبيقاً كاملاً. غير أن التدريب بقي ضعيفاً في النمسا ـ المجر وفي إيطاليا؛ أما في روسيا فلم تتمكن الآلة العسكرية قط من أن تواكب ملايين المجندين المحتملين. ومع ذلك فإن حجم الجيوش حقق قفزة هائلة إلى الأمام. لقد كان لهذا الأمر تأثير عميق في موقف بريطانيا العظمى بأوروبا. قديماً كان متطوعوها ذوو الرواتب العالية قادرين على تقديم عروض محترمة، مقارنة حتى مع أي جيش قاري (أوروبي)؛ أما بعد 1871 فقد بات مقزَّماً. كانت بريطانيا العظمى قد أرسلت إلى القرم جيشاً بلغ حجمه نصف، ولم يقل قط عن ثُلث، القوات الفرنسية؛ أما في 1914 فلم تتمكن من أن تسوق إلى أرض المعركة سوى نسبة واحد من عشرين من الجيش الفرنسي. كان لا بد من حرب عالمية كي تعود بريطانيا العظمى من جديد تلك القوة العسكرية التي سبق لها أن كانتها حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإضافةً إلى ذلك كله تأثر ميزان القوى على نحوٍ مباشر بالتغييرات السكانية الحاصلة خلال الفترة.

الجدول 1: الكتل السكانية لدى القوى العظمى، 1850 - 1910
(بالملايين)

	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910
بروسيا	16	8,5	00	00	00	00	00
ألمانيا	(35,9)	(38)	41	45	49	56	65
النمسا	30,7	31,7	35,8	38	41	45	50
فرنسا	35,8	37,4	36	37	38	39	39
بريطانيا العظمى	27,6	29	31	35	38	41	45
إيطاليا	24,3	25	26	28	30	32	35
روسيا	57	63	77	89	95	103	111

كان التغيير الأكثر إثارةً للدهشة هو الطارئ على وضع فرنسا. على امتداد قرون من الزمن بقيت فرنسا البلد الأغنى سكاناً في أوروبا. وحتى في 1850 كانت متفوقة على سائر القوى العظمى سكانياً باستثناء روسيا؛ كان من شأنها أن تبقى كذلك وإن باتت ألمانيا موحدة. أما مع حلول عام 1910 فقد صارت البلد الأفقر سكاناً بعد إيطاليا التي كانت دائبة على اللحاق بها بسرعة. كانت تشكل 14 بالمئة من أوروبا سنة 1850 على الصعيد السكاني، ثم باتت أقل من 10 بالمئة بعد خمسين سنة. ومقابل ذلك فإن بروسيا كانت 5 بالمئة سكانياً في 1850؛ وكانت ألمانيا 15 بالمئة في 1910. بقيت هذه الأرقام منطوية على نوع من المغزى النفسي. راح الناس يفكرون من منطلقات إحصائية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وقوة فرنسا البشرية المتضائلة ساهمت في مضاعفة فقدان الثقة الذي ربما كانت السبب. وبالفعل فإن الأرقام كانت أكثر إثارة للكرب من الواقع. ففرنسا ذات معدلات الولادة المتدنية كانت متمتعة بكتلة سكانية أكثر توازناً، وعلى الصعيد النسبي خصوصاً، بعدد أكبر من الرجال في سن الخدمة العسكرية من ألمانيا مما أبقاها قادرة على سوق أعداد تكاد أن تكون موازية إلى ساحات المعارك مع تحمل أعداد مكافئة تقريباً من الإصابات. ترتب التأثير الأقوى والأفعل من إسقاط المنحنيات السكانية على المستقبل؛ فالناس كانوا قد بدأوا سلفاً يفترضون أن المنحنى الإحصائي كان سيدوم بعناد ـ وهو افتراض قلما أكدت الأحداث صحته. ذلك هو ما جعل مستقبل فرنسا يبدو ملتبساً. غير أن الألمان كانوا، فيما بقي الفرنسيون عاكفين على مقارنة مستقبلهم بمستقبل ألمانيا، مشغولين بمستقبل روسيا السكاني. ففيما كانت أوروبا كلها شاعرة بتفوق ألمانيا، لم تكن الأخيرة ترى سوى الشبح الروسي الأبعد؛ وراح ألمان كثيرون يفكرون باستباق الخطر الروسي وقطع الطريق عليه على نحوٍ من الجدية كادت توازي جدية تفكير آخرين دأبوا على التخطيط للتضافر من أجل التصدي لألمانيا.

من الممكن تأكيد صحة أرقام الكتل السكانية العائدة للقوى العظمى وإن كانت الأرقام الروسية لما قبل عام 1897 تخمينات؛ أما ما هو أصعب فهو تحديد جدوى هذه الكتل السكانية. ما من هيئة أركان عامة كانت تملك أي

فكرة دقيقة حول عدد الرجال الذين يمكن استدعاؤهم للخدمة الفعلية زمن الحرب؛ ومن المؤكد أن ضغط الحرب كان يضطرها إلى تسجيل الملايين ممن سبق لها أن عَدَّتْهم متجاوزين سن الخدمة منذ زمنٍ طويل. وقبل 1914 دَرَجَتْ السلطات العسكرية في سائر الأمكنة على توقع حسم الحرب من خلال المعارك الكبيرة الأولى مما جعلها تركز على أعداد الرجال الذين هم تحت السلاح فعلاً. وقد أدى هذا إلى جعلها تبالغ في تقدير قوة روسيا التي كانت، وحدها، متمتعة بأكثر من مليون جندي عامل، وتستخف ببريطانيا العظمى العاجزة عن سوق جيوش جرارة إلى ميادين القتال. لا يبدو أن نسبة الرجال الذين هم في الخدمة الفعلية قد تغيرت كثيراً بالنسبة إلى أي من القوى العظمى باستثناء فرنسا بين عامي 1850 و1914. على الدوام كانت النسبة في بريطانيا وألمانيا واحداً بالمئة تقريباً؛ في النمسا 0,85 بالمئة تقريباً؛ أما في روسيا فقد بدأت بأقل من واحد بالمئة قليلاً وانتهت بأكثر قليلاً من واحد بالمئة. وحدها فرنسا بقيت مصرة على إلزام نفسها بنسبة 2 بالمئة حين لاذت باعتماد الخدمة الإجبارية ذات السنوات الثلاث سنة 1913. غير أن هذه الأرقام لا تعني شيئاً ذا بال كما كانت الحرب العالمية ستبين. فبعيداً تماماً عن الاحتياطيين، وهم خارج نطاق الحساب، بقيت القوات المسلحة ملزمة بتحقيق أغراض مختلفة. كان الجيشان الألماني والنمساوي ـ المجري مصممين، على نحوٍ شبه حصري، لحرب أوروبية ـ إذا استثنينا القوات النمساوية ـ المجرية التي كانت تحتل البوسنة والهرسك. أما الفرنسيون فكانوا بحاجة إلى قوة كبيرة في المغرب، والروس في الشرق الأقصى؛ وكان ما لدى بريطانيا من رجال في الهند أكثر ممن هم في الوطن إضافةً إلى أنها كانت الدولة الوحيدة المتمتعة بقوة بحرية يفوق حجمها المئة ألف.

لعل من الأجدى أن ننظر فيما كانت القوى العظمى تنفقه على قواتها المسلحة. هنا أيضاً لا بد من بعض التنبيهات. كانت الأسلحة البحرية أغلى من الجيوش البرية؛ وكانت جيوش المتطوعين أغلى من الجيوش المؤلفة من المجندين. ذلك هو السبب الكامن وراء مفارقة ظهور بريطانيا العظمى بوصفها الأكثر عَسْكرة بين القوى العظمى. مرة أخرى، لا نستطيع أن نحدد القوة

الأنجح في استثمار أموالها ـ ربما كانت ألمانيا في الطليعة وروسيا في المؤخرة بالتأكيد. أما فيما يخص مؤشر العظمة فإن التقديرات الدفاعية الإجمالية وحدها هي المنطوية على أي أهمية؛ غير أنني أقوم بإيراد تقويمات منفصلة لكل من الجيش والبحرية بوصفها مثيرة للاهتمام ولو من باب إبراز الواقع الغريب المتمثل بأن بريطانيا العظمى كانت تنفق على جيشها أكثر مما تنفقه على بحريتها حتى أواخر القرن التاسع عشر.

الجدول 2: تقديرات كلفة جيوش القوى العظمى، 1870 - 1914 (بملايين الجنيهات)

	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	9,6	18,2	24,2	33,6	40,8	88,4
النمسا ـ المجر	7,4	12,4	11,6	12	14,6	28,6
فرنسا	15	22,8	28,4	27,8	37,6	39,4
بريطانيا العظمى	13,4	15	17,6	21,4	27,6	29,4
إيطاليا	6,4	8,2	11,2	10,8	16,3	18,4
روسيا	18,6	26	24,6	32,1	53,4	64,8

الجدول 3: تقديرات كلفة القوات البحرية لدى القوى العظمى، 1870 - 1914 (بملايين الجنيهات)

	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	1,2	2,4	4,6	7,4	20,6	22,4
النمسا ـ المجر	0,8	0,8	1,2	1,8	2,8	7,6
فرنسا	7	8,6	8,8	14,6	14,8	18
بريطانيا العظمى	9,8	10,2	13,8	29,2	40,4	47,4
إيطاليا	1,4	1,8	4,6	4,8	8,2	9,8
روسيا	2,4	3,8	4,4	8,4	9,4	23,6

الجدول 4: تقديرات كلفة الدفاع لدى القوى العظمى، 1870 - 1914 (بملايين الجنيهات)

	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	10,8	20,4	28,8	41	64	110,8
النمسا ـ المجر	8,2	13,2	12,8	13,6	17,4	36,4
فرنسا	22	31,4	37,4	42,4	52,4	57,4
بريطانيا العظمى	23,4	25,2	31,4	116	68	76,8
إيطاليا	7,8	10	14,8	14,6	24,4	28,2
روسيا	22	29,6	29	40,8	63,4	88,2

من الممكن استخلاص بعض الاستنتاجات من هذه الأرقام. بدت النمسا ـ المجر منزلقة إلى خارج خانة القوى العظمى؛ بصعوبة باتت إيطاليا موشكة على الالتحاق بالركب. كان البريطانيون قد أقلعوا عن السعي لأن يكونوا قوة عسكرية على مستوى القارة (الأوروبية) [أما الرقم العائد لعام 1900 فيمثل بالطبع التكاليف الاستثنائية لحرب البوير]؛ من الجهة الأخرى ظلوا متفوقين على البحرية الألمانية في القرن العشرين على نحوٍ أكثر حسماً مما سبق لهم أن كانوا قد فعلوا مع البحرية الفرنسية قبل عشرين أو ثلاثين سنة. بعد 1890، من الواضح أن ألمانيا كانت القوة العسكرية الأكبر في القارة (الأوروبية). وحدها روسيا كانت قادرة على مجاراتها، وذلك على نحوٍ بعيد عن الكفاءة. صحيح أن فرنسا كانت قد حاولت أن تنافس الجيش الألماني والبحرية البريطانية في الوقت نفسه، إلا أن العبء كان أثقل من طاقتها فما لبثت أن بدأت، هي الأخرى، تتخلف عن الركب. وبالفعل فإن كلاً من روسيا، بريطانيا العظمى، وألمانيا كانت متميزة عن غيرها بوصفها قوى عظمى؛ إضافةً إلى توفر روسيا على طاقات احتياطية غير مطورة أكثر من الأُخْرَيَيْن.

ما من أحد إلا وصار يرى أن فاتورة التسلح الأوروبية كانت متصاعدة. ومن الممكن إلقاء الضوء على هذا الأمر، وعلى نحوٍ حتى أكثر إثارةً للدهشة، عبر تقدير الإنفاق بالنسبة إلى الفرد.

الجدول 5: تكلفة التسلح للفرد الواحد في القوى العظمى، 1870 - 1914
(بالجنيهات وأجزائها: ج، ش، ب) [جنيه، شلن، بنس]

	1870	1880	1890	1900	1910	1914
	ب ش ج	ب ش ج	ب ش ج	ب ش ج	ب ش ج	ب ش ج
ألمانيا	5 4	9 0	11 8	14 6	16 6	1 14 0
النمسا ـ المجر	4 6	7 1	6 3	6 1	7 0	12 11
فرنسا	12 2	16 9	19 5	1 1 7	1 6 10	1 9 4
بريطانيا العظمى	14 2	14 5	16 0	2 12 0	1 10 3	1 14 2
إيطاليا	5 9	7 3	10 6	9 9	14 0	15 3
روسيا	5 4	6 3	5 3	6 0	9 8	14 4

هذه الأرقام تروي القصة نفسها. باتت النمسا ـ المجر وإيطاليا خارج السباق. بدأت فرنسا وهي القوة الأكثر عسكرية منذ زمنٍ طويل تتخلف عن الركب. أما بريطانيا العظمى وألمانيا فكانتا متواكبتين؛ في حين ظلت كتلة روسيا السكانية الهائلة تغطي على تخلفها النسبي.

ثمة صورة مختلفة بعض الشيء تتظَهَّر إذا ما حاولنا تقويم نسبة الدخل القومي المكرسة للتسلح. على هذا الصعيد لا نملك أي أرقام عائدة إلى ما قبل 1914 إلا فيما يخص بريطانيا العظمى؛ وحتى هذه ليست أكثر من مجرد تخمينات.

الجدول 6: نسبة الدخل القومي المئوية المخصصة للتسلح في 1914

	1914
ألمانيا	4,6
النمسا ـ المجر	6,1
فرنسا	4,8
بريطانيا العظمى	3,4
إيطاليا	3,5
روسيا	6,3

من الواضح أن العبء هو الأيسر بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والأعسر بالنسبة إلى روسيا؛ أما بالنسبة إلى النمسا ـ المجر فقد بدا أن من الصعب عليها أن تبقى ولو في المرتبة الثانية. صحيح أن ألمانيا وفرنسا كانتا على مستوى متكافئ غير أن دخل ألمانيا القومي كان صاعداً، في حين أن نظيره الفرنسي كان راكداً.

ليست هذه جميعاً إلا حسابات متعلقة بالاستعداد المباشر للحرب. إنها مبنية على افتراض معارك حاسمة وحرب قصيرة الأمد. أما الحرب العالمية الأولى فقد عرضت على المحك القوة الأساسية للقوى العظمى؛ ويتعين علينا أن نحاول التوصل إلى نوع من التقويم لمواردها الاقتصادية. فالقوة البشرية وحدها ليست معياراً كافياً: وإلا لما احتاجت روسيا قط إلى أي حلفاء. تمت إعادة رسم خارطة أوروبا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1848 و1914 بفعل الثورة الصناعية. وهذه الثورة قامت على أساس الفحم من جهة، وأبرزت وجهها الثوري بالفولاذ من جهة ثانية. وهاتان المادتان تشيران، مجتمعتين، إلى حقيقة القوة التي لا نستطيع رَوْزَها بدونهما.

الجدول 7: إنتاج الفحم لدى القوى العظمى، 1850 - 1914
(بملايين الأطنان)

	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	6	12	34	59	89	149	222	277
النمسا ـ المجر	1,2	2,3	8,6	15	26	39	47	47
فرنسا	4,5	8,3	13,3	19,4	26,1	33,4	38,4	40
بريطانيا العظمى	57	81	112	149	84	228	268	292
إيطاليا	00	00	00	00	00	0,5	0,6	0,9
روسيا	00	0,15	0,75	3,2	6	16,2	24,9	36,2
الولايات المتحدة	00	3,4	10	64,9	143	244	356	455

الجدول 8: إنتاج الحديد الخام لدى القوى العظمى، 1850 - 1914 (بملايين الأطنان)

	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	00	00	1,3	2,5	4,1	7,5	9,5	14,7
النمسا ـ المجر	00	00	0,4	0,5	0,7	1,5	2	2
فرنسا	0,4	0,9	1,2	1,7	2	2,7	4	4,6
بريطانيا العظمى	2,2	3,9	6	7,8	8	9	10	11
روسيا	00	00	0,4	0,4	0,9	2,9	3	3,6
الولايات المتحدة	00	0,8	1,7	3,9	9,4	14	27	30

الجدول 9: إنتاج الفولاذ لدى القوى العظمى، 1850 - 1914 (بملايين الأطنان)

	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	00	00	0,3	0,7	2,3	6,7	13,8	14
النمسا ـ المجر	00	00	00	00	0,5	1,2	2,2	2,7
فرنسا	00	00	0,3	0,4	0,7	1,6	3,4	3,5
بريطانيا العظمى	00	00	0,7	1,3	3,6	5	5,9	6,5
روسيا	00	00	00	00	0,4	1,5	3,5	4,1
الولايات المتحدة	00	00	00	1,3	4,3	10	26	32

في 1850 كانت بريطانيا العظمى القوة الصناعية الوحيدة ذات الشأن؛ أما فرنسا فكانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي كانت الصناعة تعني فيها شيئاً. ومع حلول عام 1870 تمكنت ألمانيا من التفوق على فرنسا في إنتاج الفحم على الرغم من أن الأخيرة ظلت محافظة على مكانتها في مادتي الحديد والفولاذ ـ فمن وجهة النظر الاقتصادية، كانت الحرب الفرنسية ـ البروسية حرباً بين ندَّيْن. أما في عهد بسمارك بين 1871 و1890، فإن الألمان صاروا سابقين لفرنسا؛

باتوا على مستوى بريطانيا العظمى في العقد الأخير من القرن، فيما نجحت صناعتهم الثقيلة في تجاوز نظيرتها البريطانية في القرن العشرين. حتى هامش التفوق الهزيل الذي حافظ عليه البريطانيون في الفحم ليس ذا أهمية كما قد يبدو. فالبريطانيون كانوا يصدرون كميات كبيرة من فحمهم؛ في حين كان الألمان يستخدمونه محلياً.[7] لم تكن النمسا ـ المجر تافهة اقتصادياً؛ ظلت قريبة من المستوى الفرنسي بعد عام 1867. أما روسيا فبقيت متخلفة حتى نحو 1890. ثم تطورت بسرعةٍ اكبر من أي قوة أخرى، إذ كانت، مع حلول عام 1914 قد وصلت إلى مستوى فرنسا. غير أننا لا نستطيع في الاقتصاد، خلافاً لما هو الأمر في السياسة، أن نحصر أرقامنا بأوروبا. حتى عام 1880 بقيت الولايات المتحدة قليلة الأهمية. أما بعد ذلك فقد عاشت أكبر الثورات الصناعية. ومع حلول عام 1914 كانت قد أصبحت لا قوة اقتصادية على المستوى الأوروبي وحسب بل غدت قارة منافسة. بات إنتاجها من الفحم يوازي إنتاج بريطانيا العظمى وألمانيا مجتمعتين؛ إنتاجها من الحديد والفولاذ تجاوز نظيره في أوروبا كلها. هاكم ما أصبح منقوشاً على الجدران: لم تعد أوروبا محتكرة اقتصادياً، بل وقد كَفَّتْ حتى عن أن تكون مركز العالم.

من الممكن تسليط الضوء على صعود روسيا والولايات المتحدة على نحوٍ يثير قدراً أكبر من الدهشة إذا ما قمنا بمعاينة لا الإنتاج الفعلي، بل معدل النمو.

الجدول 10: الإنتاج الصناعي لدى القوى العظمى، 1860 - 1913 (1913 = 100)

	1860	1870	1880	1890	1900	1910	1913
ألمانيا	14	16	21	37	60	86	100
فرنسا	26	31	38	49	64	89	100
بريطانيا العظمى	34	44	54	65	76	85	100
روسيا	8	13	17	26	58	83	100
الولايات المتحدة	8	12	21	36	55	84	100

خلال الفترة الحساسة والحاسمة الممتدة بين عامي 1885 و1913 زاد الإنتاج الصناعي البريطاني بمعدل 2,11 بالمئة سنوياً، ونظيره الألماني بمعدل 4,5 بالمئة في السنة. أما معدل النمو الأمريكي فكان 5,2 بالمئة، ونظيره الروسي 5,72 بالمئة. وفي 1860 كانت بريطانيا العظمى تمسك بـ 25 بالمئة من الإنتاج الصناعي في العالم؛ أما في 1913 فكانت النسبة قد هَوَتْ إلى 10 بالمئة. في حين كانت ألمانيا قد رفعت حصتها من 15 بالمئة إلى 17 بالمئة بين عامي 1890 و1900، غير أنها ما لبثت أن تقهقرت إلى 15 بالمئة مع حلول عام 1913. وسبب ذلك بسيط. لم تكن حصة الولايات المتحدة من الإنتاج الصناعي العالمي قبل 1880 تصل إلى نسبة 20 بالمئة، غير أنها قفزت إلى 35 بالمئة في 1913. وفي 1870 كان الإنتاج الألماني يبلغ 90 بالمئة من إنتاج الولايات المتحدة؛ أما في 1900 فقد هَوَتْ النسبة إلى 48 بالمئة، ثم إلى 40 بالمئة في 1913.

علينا الآن أن نترجم جملة هذه الأرقام الاقتصادية إلى لغة السياسة. في 1850 كانت بروسيا والنمسا، قوتا أوروبا المركزيتان، لا تزالان تملكان بعض الأسباب، وإن لم تكن كثيرة، للخوف من هيمنة فرنسا. كانتا ستحصلان على الدعم ضد فرنسا من بريطانيا العظمى؛ وقد كان هذا الدعم حاسماً. أما البعبع الروسي فقد بقي، رغم استمراره في إثارة الريبة، خارج العصر والزمن في الحقيقة. كان الأخير لا يعتمد إلا على القوة البشرية فبات عديم الفعالية بعد أن أصبحت مادة الفحم والسكك الحديد تفعل فعلها. فبين عامي 1850 و1870 تواكبت القوى الاقتصادية مع التوجهات السياسية. تعزز ميزان القوى؛ وصار النظام البسماركي بعد 1871 متناغماً مع واقع عدد من القوى العظمى في أوروبا. أما بعد 1890 فقد بدأ هذا التوازن يتقوض. باتت ألمانيا متفوقة على سائر القوى في البر الأوروبي؛ ولم يكد الدخول البريطاني على الخط ضدها يحقق أي نجاح ملموس في استعادة التوازن. إلا أن هذا الوضع كان، هو الآخر، قلقاً زاخراً بالمخاطر. فالولايات المتحدة كانت تستطيع أن تتحدى ألمانيا وإن نجحت الأخيرة حتى في الهيمنة على قارة أوروبا؛ وكانت روسيا، آخر المطاف، تتطور وتنمو بوتائر أسرع من أي بلد آخر في العالم. صحيح أن

فرصة توفرت للألمان، غير أنها لم تكن من نوعية مرشحة للدوام.

كان ثمة، إذاً، قدر من المغزى في أكثرية التخمينات والحسابات التي كان ساسة أوروبا يتعثرون بها لدى مبادرتهم إلى صوغ قرارات مشوشة ومرتجلة. لم يكن ثمة إلا الحد الأدنى من الإحساس بالخوف المبكر من روسيا ـ لعل ذلك هو سبب عدم تمخض حرب القرم عن أي جَلَبة ذات شأن. لم تحقق الحرب أكثر بكثير مما كان يمكن تحقيقه دونما حرب. غير أن قدراً من المعنى كان كامناً في تقدير بالمرستون المتمثل بأن نمو ألمانيا قد أدى إلى تعزيز ميزان القوى، وفي تقدير بسمارك المتمثل بأن التوازن قد نجح في توفير الأمان لألمانيا. وقد كان ثمة أيضاً نوع من المغزى في الحسابات الفرنسية بعد 1890 تلك الحسابات القائمة على أن الفرنسيين بحاجةٍ إلى حلفاء إذا أرادوا حماية أنفسهم من ألمانيا؛ كما في التقدير الألماني بعد 1905 بأن على الألمان أن يسارعوا إلى توجيه الضربة إذا كانوا راغبين في فرض الهيمنة على أوروبا. كان البريطانيون على صواب حين افترضوا بعد 1905 أن وزنهم كان ضرورياً للجم ألمانيا؛ ولكنهم كانوا على صواب أيضاً إذ اعتقدوا بان من شأن نمو روسيا، إذا ما أمكن تأجيل الصراع، أن يحول دونه كلياً. الجميع، عدا قلة من الإنجليز، وقعوا في حماقة تجاهل الولايات المتحدة.[8] أخفقوا في إدراك أن من شأن أمريكا أن تبادر، إذا ما تشاجروا فيما بينهم، إلى التدخل وضرب رؤوسهم ببعضها ـ ومن شأنها أن تكون ذات قوة كافية لفعل ذلك. ما لبث هذا الخطأ أن تمخض عن وضع حد للتاريخ الأوروبي بمعناه القديم.

من الممكن فهم الخطأ. فساسة أوروبا دَرَجوا على النظر إلى المظاهر السياسية بدلاً من الحقائق الاقتصادية. بدت الولايات المتحدة بنظرهم لا في قارة أخرى وحسب، بل في كوكب آخر. ولذا فإن المسائل السياسية كانت أثقل وزناً برأيهم حتى في الشؤون الأوروبية. هذا أيضاً كان معقولاً. تمثل السؤال البحثي الأكاديمي بـ: ما موارد أي قوة عظمى؟ أما السؤال العملي الحاسم فكان: إلى أي مدى يمكن تعبئتها لخدمة الحرب؟ ربما بقيت بريطانيا العظمى القوة الاقتصادية الطليعية خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة، إلا أن أحداً ـ بمن في ذلك حتى ساسة بريطانيا ـ لم يخطر بباله أن من الممكن إلزام الشعب

البريطاني بتحمل التجنيد العام وبناء جيش جماهيري؛ فالأمن الذي كانت البحرية توفره كان حجة بالغة القوة ضد مثل هذه التدابير. مرة أخرى، لم يكن الخوف من فرنسا، الذي كان لا يزال باقياً في 1848، نابعاً من مواردها الاقتصادية بمقدار ما كان مستنداً إلى الروح الثورية المفترضة لدى شعبها. إلا أن الإمبراطورية الثانية ما لبثت أن أظهرت مدى ضآلة أهمية هذه الروح؛ وبعد 1870 بات من المتوقع لأي ثورة في فرنسا أن تنقلب ضد الحكومة بدلاً من أن تتحول إلى حرب توسعية قائمة على الغزو. ولم ينجح الساسة الفرنسيون في التحرر من هاجس احتمال تمخض الحرب عن «كومونة» جديدة إلا في 1912.

هاجس الخوف من الثورة ظل يفعل فعل الكابح بالنسبة إلى القوى العظمى الأخرى. على الصعيد النظري كان حكام روسيا، بروسيا، والنمسا ذوي قدرات كلية قبل 1848؛ إلا أن قيصر روسيا فقط كان سيخاطر بالتحرك وبقدرٍ من القلق. كادت الإمبراطورية النمساوية أن تستسلم للثورة في 1848: والخوف فيما يخص المجر أدى إلى شلّها في حربي 1859 و1866. أما روسيا فقد عاشت حالة ثورية بعد كل من حروبها الثلاث في 1856، 1878، و1905. ومن الأخيرة استخلص حكام روسيا الاستنتاج العنيد المتمثل بأن من شأن أي حرب ناجحة أن تفضي إلى قطع الطريق على الثورة حيثما كانت أي حرب غير ناجحة سبباً لها. وقد توصل ساسة الهابسبورغ إلى استنتاج مماثل إلى حدٍّ كبير خلال الأعوام التي سبقت عام 1914. غير أن التغير الحاسم تم في ألمانيا. ففيما يخص توازن القوى، كان إنجاز بسمارك السياسي أكثر أهمية حتى من النمو الاقتصادي المتحقق لألمانيا. نجح في التحكم بالثورة الألمانية. حين وصل إلى الحكم في 1862 كان ملك بروسيا موشكاً على التنازل عن العرش؛ وفي غضون عشر سنوات خاضت بروسيا حربين ناجحتين. أما بسمارك بالذات فقد ظل مؤمناً بوجود الخطر الاجتماعي خلال حياته كلها. ما لبثت اقتراحاته الداعية إلى التحرك ضد هذا الخطر أن تمخضت عن سقوطه. حقاً، كان قد فاز في اللعبة. فالاشتراكيون الألمان التحقوا بركب النظام الإمبريالي ـ الإمبراطوري. وفي وقتٍ مبكر يعود إلى 1892 أطلق الزعيم الاشتراكي الألماني ببيل تصريحاً قال فيه: «ليست الاشتراكية الديمقراطية الراهنة إلا نوعاً

من أنواع المدرسة الإعدادية للنزعة العسكرية». وحكام ألمانيا في ظل حكم غليوم الثاني لم يتوجسوا قط من مبادرة الشعب إلى التصدي لهم إذا ما أقدموا على اعتماد خط عدواني؛ بل كانوا أحياناً يخشون من الاستياء المحتمل حصوله إذا لم يفعلوا. وأخيراً فإن الحرب العالمية الأولى كانت ثمرة تزاوج قناعتين متناقضتين: قناعة حكام النمسا ـ المجر بأن ثورة كانت ستندلع إذا لم يبادروا إلى شن حرب من ناحية، وقناعة حكام ألمانيا بأن أي ثورة لن تندلع إذا فعلوا. كان من شأن القناعتين، كلتيهما، أن تثيرا دهشة مترنيخ.

لم تكن ألمانيا الإمبراطورية وحدها، بالطبع، في نفض غبار الخوف من الثورة: قامت فقط بإيصال العملية إلى ما هو أبعد من الأطراف الأخرى. ليس ثمة ما هو أغرب وأكثر إرباكاً من انطفاء الروح الثورية في العقود الأكثر ثورية من التاريخ الأوروبي. كان ماركس وانجلز حكمين أكثر عمقاً من معاصريهما؛ وقد توقعا أن تكون ثورات 1848 متبوعة بانفجارات أخرى أكثر عنفاً. أثبتا أنهما كانا مخطئين مئة بالمئة. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين كانت الثورة القائمة على العنف تبدو أبعد من أي وقت مضى بالنسبة إلى أي من بلدان أوروبا الكبرى. فحين تطلع السير ادوارد غراي نحو مصيبة مستقبلية واقعة يوم 4 آب/ أغسطس 1914، أطلق صرخة: «ستكون هناك حكومات عمالية في كل مكان بعد هذا». لم يستطع أن يتصور ما هو أكثر تخريباً من تولي رامزي ماكدونالد وجان جور منصبي رئاستي وزارتي بريطانيا العظمى وفرنسا على التوالي. وبالمثل فإن فيكتور آدلر حين عارض بيرتشتولد، وزير خارجية النمسا ـ المجر، حول احتمال تمخض الحرب عن إشعال الثورة في روسيا، وإن لم يحصل ذلك في نظام آل هابسبورغ الملكي، جاءه الرد متمثلاً بالعبارات التالية: «ومن الذي سيقود هذه الثورة؟ قد يكون السيد برونشتاين ذلك الجالس هناك في مقهى السنترال؟»[9].

بقي سياسيو 1914 متمتعين بنعمة التحرر من الخوف فيما يخص احتمالات الثورة. وقد أدى هذا إلى جعل التفكير بالحرب أداة من أدوات السياسة أيسر بالنسبة إليهم. غير أن عقبات أكثر إيجابية تعين عليهم أن يتغلبوا عليها. فمعرفة أن شعوبهم لن تتصدى لهم في حال اندلاع الحرب لم تكن

كافية؛ تعين عليهم أن يسألوا عما إذا كانت هذه الشعوب مستعدة لدعمهم، وإلى أي مدى من الفعالية. عاماً بعد عام كانت الحرب تستدعي قدراً أكبر من التنظيم وتتطلب مستوى أعلى وأفعل من المبادرة. جيوش 1848 كانت لا تزال، إلى حدٍّ كبير، جيوشاً منتمية إلى **النظام القديم** ـ جيوشاً متماسكة بفعل نظام الانضباط الوحشي، عاكفة على تنفيذ مناورات ساحات العرض اللاشخصية. لم تكن المعارك في القرم وإيطاليا الشمالية سوى «معارك جنود» إذا جاز التعبير ـ سوى معارك رجال تم إلقاء بعضهم ضد البعض الآخر في الحلبة دون أي مهارة أو إرشاد. وفي مثل هذه الحروب كانت القوة الأكثر تخلفاً صاحبة الحظ الأوفر في التفوق. فالرأي العام الروسي بقي غير مكترث بحماقات القرم وأمراضها على نحوٍ أسوأ بكثير من أولئك الذينَ أطاحوا بحكومة أبردين في بريطانيا؛ أما في سلفرينو فقد ظل فرانسيس جوزف قادراً على النظر بهدوء إلى حمامات الدم والمذابح التي دأبت على خض أعصاب الدكتاتور الديماغوجي نابليون الثالث. بات من المتوقع أن يؤدي الحكم الدستوري والتقدم الاقتصادي إلى جعل الشعوب أقل استعداداً لخوض الحروب وربما أقل تأهيلاً لها؛ وبقي ذلك صحيحاً إلى ما بعد الانتصارين البروسيين في 1866 و1870 اللذين كانا مدينين لبرنامج سكة الحديد كما للتكتيكات الجديدة؛ وقد قام بسمارك بتوظيف حق الاقتراع العام لتعزيز النزعة العسكرية الألمانية، لا لوضع حدٍّ لها.

وبهذه، كما بطرق أخرى كثيرة جداً، دأب جيل ما بعد مؤتمر برلين على طبع العصر الانتقالي. فروسيا تلك القوة الاستبدادية القديمة زادت عجزاً باطراد إلى أن حلت بها كارثة كبرى في حربها ضد اليابان؛ ولم يكن تعافيها بعد ذلك إلا بمقدار ما نجحت في استنفار قوى الصناعة الجديدة بل وحتى الرأي العام. فالنهوض القومي والتعليم الجماهيري اللذان كان الناس قد انتظروا منهما أن يجلبا السلم ما لبثا أن تحولا إلى أداتين في خدمة سلطة الدولة في جميع الأمكنة. وحيثما توجهت ألمانيا بادرت بريطانيا العظمى وفرنسا إلى اقتفاء أثرها ولو بقدرٍ أكبر من البطء. اقتصادياً كانت ألمانيا أكثر تأهيلاً لخوض الحرب ضد جاراتها الغربية في 1914 من أي وقتٍ مضى؛ أما على الصعيد السياسي فإن

أعظم عصور تفوقها الذهبية كان قد ولى منذ عشر سنوات أو عشرين سنة. حتى في 1914 كان الألمان يعوّلون على معاداة النزعة العسكرية بل وحتى على اندلاع حرب أهلية في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى. أثبتت الأحداث أنهم كانوا مخطئين. فالوحدة القومية في البلدين الديمقراطيين خلال الحرب العالمية الأولى لم تكن أقل متانة وعظمة من نظيرتها لدى الألمان منذ أيام بسمارك. **والوحدة المقدسة Union Sacrée** التي كان الفرنسيون قد نجحوا في اجتراحها بنوع من المعجزة مكّنتهم، في الحقيقة، من مقاومة الألمان في 1914 بكفاءة أعلى مما كان قد سبق لهم أن فعلوا في 1870، حين كانت موارد الطرفين الاقتصادية أكثر تكافؤاً بما لا يقاس. فيما مضى، كانت الثورة داخلياً، أو الخوف منها، قد تسببت بالهزيمة في الحرب؛ أما الآن فما من بلد، بما في ذلك حتى النمسا ـ المجر أو روسيا، عانى من أي ثورة إلى ما بعد هزيمة كارثية.

لنعد إلى نقطة البداية. فترة السنوات السبعين بين 1848 و1918 كانت فترة توازن القوى الأوروبي الأخيرة، وهو توازن دأبت جملة تطورات سياسية واقتصادية على تعزيزه، تطورات كان الناس قد توقعوا أن تؤدي إلى نسفه. السنوات الثلاث والعشرون الأولى كانت فترة فوضى واضطرابات، بدا فيها النظام القديم متداعياً. انتهت المرحلة مع «المراجعة الأيسر»؛ الدولتان القوميتان الجديدتان ألمانيا وإيطاليا أُلحقتا بركب نظام توازن القوى؛ ونجحت أوروبا في المزاوجة بين التغيير الواسع والسلم الدولي على امتداد أكثر من جيل. ثم ما لبث التوازن أن بدأ يعاني من الاختلال على القمة ويواجه تحديات جديدة. لم تتمخض الحرب العالمية الأولى عن أي من الحصائل التقليدية. لم تتم استعادة توازن القوى؛ لم تصبح قوة عظمى واحدة مهيمنة على القارة (الأوروبية)؛ بل ولم تندلع حتى أي ثورة كونية شاملة. تدخّل الولايات المتحدة أطاح بسائر الحسابات العقلانية. وما كان حتى تاريخه مركز العالم تحول إلى مجرد «القضية الأوروبية».

هوامش المقدمة

(1) ألفتُ هذا الكتاب إلى آخره من منطلق أن الدول والأمم كيانات أحادية، ذات شخصيات محددة؛ كما في هذه الجملة التي تضمر أن كل إنجليزي وكل روسي تحول واعياً عن أوروبا نحو عالم خارجي. في الواقع، أكثرية المواطنين في البلد المعني لا تعرف إلا القليل عن سياسته الخارجية، ولا تهتم بها إلا بقدر أقل من ذلك. فعبارة «فرنسا» أو «ألمانيا» لا تعني أكثر من «أولئك الفرنسيين أو الألمان المعنيين الذين قُدر لهم أن يصوغوا السياسة في تلك اللحظة المحددة»؛ وحتى هذه القلة متباينة عادة فيما بين أفرادها. أحياناً لم تكن حرفياً سوى شخصين أو ثلاثة ـ إمبراطور، وزير خارجيته، ومستشار رسمي أدنى مستوى؛ أحياناً الملاك الدائم لوزارة الخارجية؛ أحياناً شلة القادة في مجلس برلماني وكتاب الشؤون الخارجية الرئيسيون؛ أحياناً الرأي العام بمعنى أوسع. يتصف المعنى بما يكفي من الوضوح، وإن لم يكن قابلاً للدفاع عنه تقنياً. ثمة كان، مع ذلك، شيء أشبه بنظرة قومية إلى المسائل الخارجية في كل بلد، رغم اللامبالاة والنزاعات. مهما يكن، فإن هذا الاختزال الفج كان لا بد من اعتماده من أجل إقحام ديبلوماسية سبعين سنة في سفر واحد؛ وقد حاولت ألا أعلق على الأمر أهمية مفرطة.

(2) ما لبثتْ «القوى العظمى الخمس» أن أصبحت ستاً في 1861 بإضافة إيطاليا. كان التغيير شكلياً أكثر منه فعلياً؛ وكانت إيطاليا تجسد وضعها الملتبس بانخراطها في حرب أوروبا الكبرى الأخيرة متخلفة عن الركب عاماً كاملاً.

(3) دأب الديبلوماسيون البريطانيون، دائماً، على استخدام اللغة الإنجليزية.

(4) خاطب بيكونفيلد مؤتمر برلين بالإنجليزية، ولكن أعمال المؤتمر تُرجمت إلى الفرنسية.

(5) تغدو إضافة «باستثناء الإيطاليين» إلى كل تعميم مملة. يمكن افتراضها من الآن وصاعداً.

(6) قامت فرنسا وألمانيا بتقليص الخدمة الإلزامية إلى سنتين في تسعينيات القرن التاسع عشر. الخدمة في فرنسا ما لبثت أن قفزت إلى ثلاث سنوات في 1913.

(7) بالمقابل، كان جزء كبير من الفحم البريطاني يذهب إلى فرنسا التي ظلت على الدوام تستورد ثلث استهلاكها. مجموع كميات قوى الوفاق كان، بالتالي، أكبر من نظيره الألماني. يضاف أن البريطانيين درجوا، أيام السلم، على استيراد الفولاذ من ألمانيا وتحقيق مرابح أكبر مترتبة على اختصاصات التصنيع والصقل.

(8) أحياناً كان غليوم الثاني يتحدث عن مجمع أوروبي ضد الولايات المتحدة؛ غير أن هذه الوحدة كان من شأنها أن تكون اقتصادية.

(9) باسم آخر (قد يكون وارداً في الفهرس)، أصبح برونشتاين معروفاً أكثر من بيرتشتولد.

القوى العظمى في 1848

الفصل الأول

ديبلوماسية الثورة ـ 1848

لم يكن الاستقرار الذي تعرض للهجوم في 1848 نظاماً قائماً على المعاهدات، بل على المبدأ والتصميم. أما مع نهاية القرن التاسع عشر فكانت جميع القوى العظمى باستثناء بريطانيا العظمى منخرطة في سلسلة من الأحلاف الرسمية؛ وفي القرن العشرين ما لبثت بريطانيا العظمى بل وحتى الولايات المتحدة أن جُرت إلى الشبكة المعقدة من ضمانات التعاون المتبادل ومعاهداته. ورغم تمتعه بقدرٍ أكبر من الاستقرار بل وحتى الجمود فإن نظام مترنيخ لم يكن مستنداً إلى أي تحالفات عامة أو معاهدات خاصة ذات شأن. فـ«البنية التعاهدية» لأوروبا لم تكن سوى التسوية الإقليمية المتحققة في مؤتمر فيينا؛ وأي ضمانة عامة طارت مع المؤتمر الأخير في فيرونا عام 1822. ومع أن الحلف الرباعي كان لا يزال موجوداً بالاسم، فإنه لم يفد إلا في التصدي لأي عودة لأسرة بونابرت إلى الحكم في فرنسا؛ وحتى هذا لم يفعل فعله حين أصبح الأمر عملياً في 1852. كانت القوى العظمى قد تعهدت في 1815 باحترام حياد سويسرا والدفاع عنه؛ غير أن أي «مسألة سويسرية» لم تُطرح بعد أن كَفَّتْ سويسرا عن أن تشكل أحد مفاتيح النظام الأوروبي، باستثناء فترة وجيزة في 1847. وإضافةً إلى هذا فإن الالتزام الوحيد بالنسبة إلى جميع القوى العظمى بقي متمثلاً بضمان الحياد البلجيكي المحدد في معاهدة لندن لعام 1839؛ أما الاتفاق العام الوحيد فيما بين القوى فكان ممثلاً بمعاهدة المضائق لعام 1841، القاضية بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية زمن السلم. وبالطبع فإن

قوى عظمى منفردة كانت لها معاهدات تحالف أو حماية مع دول أصغر، كما النمسا مع الصقليتين (نابولي)، وبريطانيا العظمى مع البرتغال. وكذلك فإن النمسا وبروسيا كانتا مكلفتين بالتزامات ذات طابع شبه دولي بوصفهما عضوين في الاتحاد الألماني الكونفدرالي.[1] غير أن السياسيين لم يكونوا، لدى الكلام عن الحلفاء، يتحدثون إلا عن القوى التي هم على علاقات ودية معها أو، في أكثر الأحيان، القوى التي كانوا في حالة تحالف معها خلال الحروب النابليونية.

تمثل الشيء الأقرب من أي تحالف رسمي بتجمع أنظمة الحكم الملكية المحافظة الثلاثة: أنظمة روسيا، بروسيا، والنمسا ـ أو «البلاطات الشمالية الثلاث» كما كان يحلو لها أن تسمي نفسها. وعلى نحو فضفاض أكثر من ذلك، لم يكن هذا سوى «**الحلف المقدس**»، رغم أن شيئاً سوى الاسم لم يكن يجمعه بإعلان المبادئ المسيحية السامية الصادر عن القيصر الكساندر الأول في 1815. كان **الحلف المقدس** محافظاً بمعنى مزدوج. كان تحالف **أمر واقع** (ستاتيس كو)، ضد التغييرات الحدودية من ناحية؛ كما كان تحالفاً سياسياً ضد التنازلات الدستورية داخل الدول من ناحية ثانية. وعلى الرغم من أن ساسة **الحلف المقدس** كانوا يسوِّغون معارضتهم لـ«الليبرالية» عن طريق الإتيان على ذكر ما تنطوي عليه من تهديد محتمل للاستقرار الدولي، فإن الموقفين كانا وثيقي الترابط؛ فربط حفاظهم على **الأمر الواقع** بالاقتناع بأن من شأن إعادة النظر بالمعاهدات أن يفتح الأبواب أمام الليبرالية يتمتع بالقدر نفسه من المعقولية. وطوال بقاء **الحلف المقدس** صاحب كلمة فإن منطلقاته كانت مرسومة بموجب الاتفاقيات الثلاث المعروفة عموماً باسم معاهدة مونتشنغريتز،[2] التي صاغها مترنيخ في 1833. أولى هذه الاتفاقيات ألزمت روسيا والنمسا بالحفاظ على **الأمر الواقع** في تركيا وبالعمل معاً إذا ما أصبح وضع جديد ضرورياً هنا. وبموجب الاتفاقية الثانية تعهدت كل من روسيا والنمسا لنظيرتها بضمان مناطقها البولونية مع الوعد بتقديم العون في حال حصول أي تمرد أو عصيان. أما الثالثة، التي كانت بروسيا أيضاً طرفاً فيها، فأعلنت أن القوى الثلاث كانت ستعارض مبدأ عدم التدخل إذا ما صدر نداء

استغاثة من صاحب سيادة مستقل[3] ضد الحركة الليبرالية. وبعبارةٍ أقل رسمية كان قد جرى صرف روسيا، جزئياً، عن طموحاتها في الشرق الأدنى بحجة اعتماد مبدأ محافظ، والتعويض عليها، جزئياً، بآفاق توفير الأمن في بولونيا. وبما أن بروسيا لم تكن ذات مصالح بلقانية، فإن ارتباطها بالأخريين لم يكن ممكناً إلا على أساس التضامن المحافظ؛ ومما يثير قدراً غير قليل من الاستغراب أنها أُبقيت أقل انخراطاً حتى في تقسيمات بولونيا وربما مثيرة لبعض الشبهة في أن تكون متعاطفة مع الحركة القومية البولونية.

أشارت اتفاقيات مونتشنغريتز إلى نقاط الضعف الرئيسية التي كان مترنيخ وزملاؤه يرونها في نظامهم المحافظ: الشرق الأدنى، بولونيا، و«الثورة»، ولا سيما تحت قناع العدوان الفرنسي. في الشرق الأدنى لم يكن ثمة أي تصادم مدروس بين المصالح الروسية ونظيرتها النمساوية؛ لم يكن ثمة إلا الخوف من احتمال تصادم الطرفين خطأً ما لم تتم المواظبة على تذكيرها بأخطارهما الأخرى. كان الصراع يتم تجنبه عن طريق التضامن فيما بين الملوك، لا عبر التهديدات المتبادلة. لم يكن ثمة أي حشد للقوات في روسيا الجنوبية تمهيداً لغزو تركيا؛ كما لم تكن أي قوات نمساوية في غاليسيا أو ترانسلفانيا، مستعدة للدفاع عنها.[4] أما الحاميات المتمركزة في أوروبا الشرقية ـ الروسية في وارصو، البروسية في بوزان، والنمساوية في كراكوفا ـ فقد كانت للاستخدام ضد أي انتفاضة بولونية، لا ضد بعضها البعض. ومهما يكن، فإن جيوش الأنظمة الملكية الاستبدادية الثلاثة كانت جميعاً متوجهة بنظراتها العدائية غرباً نحو فرنسا. الجزء الأكبر من الجيش النمساوي كان في إيطاليا الشمالية، متمركزاً في قلاع التحالف الرباعي الحصينة؛ والجزء الأكبر من الجيش البروسي في حوض الراين، متمركزاً في الحصون الاتحادية لألمانيا.[5] إن حرباً جديدة تشنها فرنسا على أوروبا كانت الحرب الوحيدة التي كان الاستراتيجيون عاكفين على التخطيط لها خلال فترة الجيل الممتدة بين مؤتمر فيينا وثورات عام 1848.

لم تكن نظرة الثوريين المتطرفين الدائبين على مهاجمة «**الحلف المقدس**» مختلفة في شيء. درج هؤلاء على تجاهل مسيحيي البلقان ورؤية المسألة

الشرقية، إذا فكروا بها بالمطلق، بوصفها مجرد وسيلة مناسبة لدق إسفين بين روسيا من جهة والقوتين المحافظتين الأخريين من الجهة المقابلة. بقيت شكاواهم الرئيسية متمثلة ببولونيا والحكم النمساوي لإيطاليا الشمالية؛ وكان أبطالهم العظماء من المنفيين البولونيين والإيطاليين. صحيح أن ثوريين ألماناً كانوا يتذمرون من تمزق ألمانيا؛ غير أن هذه الشكوى لم تكن جزءاً من البرنامج الثوري العام. والفرنسيون خصوصاً، وهم من كان يُتوقع منهم أن يتولوا قيادة عملية «المراجعة» الثورية لم تكن لديهم أي سياسة ألمانية واضحة المعالم، رغم بقائهم متحلّين بما يكفي من التصميم فيما يخص بولونيا وإيطاليا. وبالفعل فإن الفرنسيين ظلوا حريصين على الجمع بين المبادئ والمرابح. افترضوا أن من شأن أوروبا جديدة، قائمة على أساس دول قومية، أن تكون خاضعة لقيادة باريس بمقدار ما كان نظام الكونغرس (المؤتمر) خاضعاً لقيادة فيينا. كان من شأن ألمانيا الموحدة أن تنسف هذه الحسابات. وبالتالي فقد تجاهلوا «المشكلة الألمانية» إلى أن جرى دسها في أنوفهم بفعل الأحداث؛ ثم كَرَّتْ سُبْحة مشكلات أخرى ـ ثمة كان البولونيون والإيطاليون الذين كانوا سيجدون أي ألمانيا موحدة منطوية على قدرٍ موازٍ من الإزعاج، كما كان سيتضح فعلاً لجميع المعنيين.

إن ثورات 1848 لم تفاجئ أحداً. فمترنيخ كان قد أعلن منذ أمد بعيد عن اضطلاعه بمهمة دعم «البنيان المتهالك»؛ والقادة الثوريون في كل مكان كانوا يُعدون، ولا سيما من قِبَل أنفسهم بالذات، حكام أوروبا المستقبليين. أولى همهمات الإعصار تمثلت بالثورة البولونية الجهيضة في غاليسيا عام 1846. وبعد عام واحد بدت كل دويلة في إيطاليا على حافة هاوية الثورة؛ ومما ينطوي على ما يكفي من الغرابة أن تركيبة مترنيخ العظيمة الأخيرة لم تكن متمثلة **بالحلف المقدس**، بل بشراكة محافظة في إيطاليا مع وزير الخارجية الفرنسية غيزو. لم يلتفت أحد إلى استياء الألمان في دوقيتي الِبه: سْلَزْفيك(6) وهولشتاين اللتين كانتا خاضعتين لسيادة ملك الدنمارك؛ غير أن هذا كان تدشيناً لصعود النزعة القومية الألمانية التي كانت ستُبقي سائر الحركات القومية في الظل.

اندلعت الثورة في صقلية في كانون الثاني/يناير 1848؛ ما لبثت أن

وصلت إلى الساحة الأوروبية مع قيام الثورة في باريس يوم 24 شباط/ فبراير. كانت هذه أحداثاً داخلية. أما ثورة 1848 الكبرى فكانت ضد الاستقرار الدولي، ضد نظام مؤتمر فيينا. تمثل رمزا هذه الثورة ببيان لامارتين الموجه إلى أوروبا في الرابع من آذار/ مارس وسقوط مترنيخ في الثالث عشر من آذار/ مارس. فالشاعر الرومنطيقي مؤرخ الجيرونديين لامارتين كان الشخصية المهيمنة في ثورة باريس يوم الرابع والعشرين من شباط/ فبراير؛ كان الوحيد المتمتع بنفاذ البصيرة وسعة الأفق بين أعضاء الحكومة المؤقتة فكان محتوماً أن يتولى مسؤوليات الشؤون الخارجية. ونظراً لأن نزعته الجمهورية لم تكن من قبل، حسب تعبيره هو سوى نزعة «فلسفية خالصة»، فقد بادر إلى تعيين الجمهوري المخضرم باستيد معاوناً للوزير ليكون ضمانته مع الثوريين.[7] ربما كان لامارتين وزملاؤه في الحكومة المؤقتة متنبهين، بل شديدي التنبه، إلى وضعهم الحرج؛ تركز هدفهم على تجنب ثورة أكثر تطرفاً، وحاولوا قطع الطريق عليها بإيماءات جذرية غير ضارة مثل إلغاء عقوبة الإعدام، ومثل إعلان لامارتين لسياسة خارجية ثورية. فبغية إرضاء المتطرفين في فرنسا بادر لامارتين إلى التنصل من معاهدات 1815؛ ولطمأنة ساسة أوروبا سارع لامارتين إلى إعلان أن فرنسا كانت ستستمر في الاعتراف بهذه المعاهدات «ليس لمعاهدات 1815 أي وجود قانوني بنظر الجمهورية الفرنسية؛ غير أن البنود الإقليمية في هذه المعاهدات وقائع ثابتة تسلّم بها الجمهورية بوصفها أسساً ومنطلقات في علاقاتها مع الدول الأخرى». تمثل التهديد الوحيد بالحرب متجسداً بالتدخل في سويسرا أو في «دويلات إيطاليا المستقلة».[8] وغير مكتفٍ بهذه العبارات الحذرة أقدم لامارتين على الاعتذار سلفاً عن البيان للسفير البريطاني بل وأرسل خطاباً خاصاً إلى دوق ولنغتون قال فيه: «ستقوم الحكومة المؤقتة بإصدار بيان قوي موجه إلى أمم أوروبا، غير أن دوق ولنغتون سيتفهم المغزى الحقيقي».[9] ومع ذلك فإن نشرة لامارتين شكلت، رغم هذه الاعتذارات، حدثاً مسرحياً مثيراً ـ شكلت الإعلان الرسمي الأول الصادر عن حكومة إحدى القوى العظمى والقائل بأن تسوية فيينا غير ذات مشروعية أخلاقية. ودون قصد منه كان لامارتين قد أرسى العلاقات الدولية على أساس **الواقع de facto**.

كان عالم **الحلف المقدس** القديم قد عاش لحظة أخيرة بعد ثورة باريس قبل أن يتعرض هو نفسه للتكنيس. حتى النهاية ظل مترنيخ يرى «الثورة» أمراً خارجياً ويعلق بمرح قائلاً: «إن الوضع شبيه تماماً بما كانه في 1792». كان مترنيخ يحلم بتكرار حماقة عام 1792، أي حماقة مطالبة فرنسا باحترام المعاهدات الموجودة.[10] ومع أن فريدريك غليوم الرابع والقيصر نقولا تحدثا عن نوع من المقاومة الموحدة لانتشار الثورة، فإنهما لم يكونا مستعدين للانخراط في أي خطة عملية. من المؤكد أن الروس كانوا، في حال اندلاع حرب ثورية، سيفضلون خوضها في حوض الراين، لا في بولونيا. ففي الحالة الأولى كانت روسيا ستوفر قوات مساعدة فقط؛ في حين أنها، في الحالة الثانية، كانت ستقاتل وحدها، كما في 1812، بل وقد يتعين عليها، بالفعل، استنهاض الجماهير بنوع من الوعد بثورة اجتماعية. ومن الناحية الأخرى فإن الروس كانوا يعلمون أن النمسا لم تكن قادرة على المساهمة بأي شيء، ومتشككين حول ما إذا كانت بروسيا ستكون قادرة على المساهمة بشيء ذي شأن كبير؛ وتوغُّل الجيش الروسي في ألمانيا كان من شأنه أن يوقد شرارة الثورة. لذا فإن القيصر عكف على تشجيع النزعات المحافظة لدى الآخرين دون إلزام نفسه بقضية المحافظة؛ إن مصلحة روسيا الذاتية، لا المبادئ المجردة، كانت هي دافعه الموجِّه.[11] وفيما يخص فريدريك غليوم فإن عقله كان سلفاً في حالة غليان حشد من التناقضات. كان راغباً في التحرك بالتنسيق مع روسيا، ولكن بالتناغم أيضاً مع بريطانيا العظمى؛ وإذا لم يكن الطرفان سيتحركان معاً، فإنه لم يكن مستعداً، بالمطلق، لأن يبادر إلى أي حركة.[12]

طالما كانت السياسة البريطانية، بطبيعة الحال، متنافرة مع جمود **الحلف المقدس**؛ وثورة شباط/فبراير في باريس كانت قد أكملت الجفوة. فسائر القوى كانت قد استاءت من لوي فيليب، خصوصاً لأنه كان عاهلاً مفرطاً في ليبراليته، وبريطانيا العظمى لأنه لم يكن على درجة كافية من الليبرالية؛ ومع حلول نهاية تموز/يوليو كانت علاقات فرنسا الملكية مع بريطانيا العظمى أسوأ من نظيراتها مع أي قوة عظمى أخرى. فرئيس الوزراء راسّل ووزير الخارجية بالمرستون كانا على علاقات حميمة مع قادة المعارضة الفرنسية؛ والرجلان، كلاهما، كانا

مستعدين لتصديق تأكيدات لامارتين السلمية. يضاف إلى ذلك أن بالمرستون كان يحلم بتكرار أكبر نجاحات السياسة البريطانية منذ مؤتمر فيينا على نطاق أوسع ـ «تهدئة» المسألة البلجيكية في 1830 التي كانت قد أفضت إلى دغدغة المشاعر الفرنسية دون إحداث أي خلل في توازن القوى. لذا فإن بالمرستون بادر، فيما كان مترنيخ دائباً على مطالبة فرنسا بتقديم ضمانات إلى أوروبا، إلى اقتراح وجوب قيام أوروبا بتقديم ضمانات إلى فرنسا. وفي الرابع من آذار/ مارس طلب بالمرستون من «العروش الشمالية» الثلاثة أن تنظر في مسألة «ما إذا لم تكن فوائد مهمة سوف تتحقق لقضية السلم» عن طريق طمأنة فرنسا حول «أنها لن تتعرض لأي عدوان طوال بقائها غير عدوانية».(13) ومع أن كل هذه التحركات باتت بالية ولى زمانُها بسرعة مع انتشار الثورة إلى قلب أوروبا، فإنها قامت سلفاً برسم الخطوط العريضة لمواقف القوى في السنوات اللاحقة. فرنسا كانت مستاءة من بقاء تسوية 1815 ولكن دون أي شكوى ملموسة بعد؛ بريطانيا العظمى كانت تؤمن بإمكانية الحفاظ على السلم عن طريق تهدئة الخواطر الفرنسية؛ روسيا كانت تحلم بدفع القوتين الألمانيتين إلى موقع الدفاع عن التيار المحافظ دون أن تلزم نفسها بشيء؛ النمسا كانت راغبة في أن يتم دفعها إلى الأمام شرط أن تكون قادرة على ضمان الدعم الروسي؛ أما بروسيا فبقيت متأرجحة دونما حسم بين بريطانيا العظمى وروسيا، منجذبة إلى إغراء إعادة النظر بأوروبا من ناحية، وخائفة من احتمال أن يتم تنفيذ العملية على حسابها هي، من ناحية أخرى.

في الثالث عشر من آذار/ مارس انتشرت الثورة من فرنسا إلى أوروبا الوسطى. خرج مترنيخ من السلطة في فيينا ومع خروجه سقطت هيبة النمسا. انتهى «نظام 1815». في الثامن عشر من آذار/ مارس أذعن فريدريك غليوم الرابع للمتظاهرين ووافق على تقديم تنازلات ليبرالية؛ وبعد ثلاثة أيام أعلن «اندماج بروسيا بألمانيا»، ووعد بحماية ألمانيا «ضد الخطر المزدوج الوشيك»، أي ضد روسيا كما ضد فرنسا بالقدر نفسه. لم يحافظ الوعد على قوته طويلاً. بقي ما حدث في بروسيا أو أمكنة أخرى في ألمانيا شأناً داخلياً بالدرجة الأولى. تمثلت الشكويان الكبريان لدى المتطرفين ببولونيا وإيطاليا؛

وهاتان حددتا نمط ديبلوماسية السنة الثورية. قلما تحركت بولونيا. فبولونيا الروسية كانت في القبضة القوية لأحد الجيوش الروسية منذ الهزيمة الكبرى للثورة في 1831؛ أما غاليسيا، بولونيا البروسية، فكانت لا تزال تعاني من وطأة ثورة 1846 ولم تنتج سوى بعض الاضطرابات في كراكوفا، التي ما لبثت أن أُخمدت أخيراً في الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل. فقط الحكومة الليبرالية في بروسيا فعلت شيئاً لصالح البولونيين. تم إطلاق سراح القادة البولونيين المسجونين في برلين منذ 1846، وعلى رأسهم ميروزلافسكي؛ ووُعد البولونيون بـ«إعادة تنظيم قومية» لدوقية بوزان، حصة بروسيا من التقسيمات. أما إيطاليا، في الجانب الآخر، فقد حررت نفسها. قامت كل من البندقية وميلانو بطرد القوات النمساوية وإعلان حكومتين مؤقتتين (23 آذار/ مارس)؛ بادرتا، كلتاهما، إلى مناشدة تشارلز آلبرت ملك سردينيا طالبتين المساعدة.

بين تشارلز آلبرت وفريدريك غليوم الرابع كان ثمة أوجه شبه كثيرة. كلاهما دأب على الجمع بين المحافظة الرومنطيقية والحساب الحصيف لمصلحة الدولة؛ كان من شأن كليهما أن يبادرا، بين الحين والآخر، إلى التظاهر بالليبرالية رغم نفورهما الداخلي منها. وللحظة، أواخر آذار/ مارس 1848، بدا وكأنهما موشكان على اعتماد النمط نفسه. وإنقاذاً لعرشيهما كانا سيتوليان رئاستي النزعتين القوميتين الإيطالية والألمانية على التوالي. كانت سردينيا ستدخل الحرب مع النمسا من أجل لومبارديا والبندقية (منطقة فنيسيا)؛ كانت النمسا ستدخل الحرب مع روسيا من أجل بولونيا. فرنسا الثورية كانت ستقف خلف الطرفين، كما كانت روسيا قد وقفت خلف **الحلف المقدس**؛ وكانتا، كلتاهما، ستنعمان بالنزعة الخيرية البريطانية، وإن لم يكن أكثر. هذا الحلم الليبرالي لم يتحقق قط. بروسيا وسردينيا سارتا في اتجاهين متعاكسين. شعر تشارلز آلبرت بأنه الأكثر تعرضاً للخطر الليبرالي ـ إذا لم يدخل الحرب فإن انفجاراً جمهورياً مباشراً سيقع في جنوا. يضاف أنه كان في مواجهة خصم أضعف: فالنمسا بدت سلفاً في حالة تفكك، وكان قادراً على مهاجمتها دون مخاطرة الحاجة إلى مساعدة فرنسية. عبارته الشهيرة: «إيطاليا ستفعلها وحدها»

كانت حكماً لواقع (وإن خاطئاً)، لا تعبيراً عن أمل. لذا فإن تشارلز آلبرت اتخذ في 24 آذار/ مارس قرار الحرب. مؤقتاً، توقفت المسألة الإيطالية عن أن تكون مسألة ديبلوماسية.

لم تكن المشاعر الليبرالية الألمانية ضد روسيا أقل قوة من المشاعر الإيطالية ضد النمسا. كان الإيطاليون قادرين على التعامل مع مترنيخ مركز الرجعية؛ أما الألمان فكانوا أميل إلى التصدي لقوة غير ألمانية. مجادلين من منطلق اليعاقبة الفرنسيين وعهد الإرهاب ظن ليبراليون ألمان كثيرون أن ألمانيا لا يمكن توحيدها إلا من خلال حرب خارجية؛ وفي الظروف الثورية التي ينبغي أن تكون حرباً ضد روسيا من أجل تحرير بولونيا. كان آرمنسوكوف، ذلك الديبلوماسي الروتيني الذي كان قد أصبح وزير الخارجية البروسية في 21 آذار/ مارس، مستعداً للاضطلاع بريادة هذه السياسة؛ ونظراً لأنه كان مؤخراً سفيراً في باريس، تخيل انه قادر على جر فرنسا معه. غير أن فريدريك غليوم، وقد تعافى من ذعر يوم 18 آذار/ مارس، قرر عدم الدخول في حرب ضد روسيا. وفي وقتٍ مبكر يعود إلى 22 آذار/ مارس قال لأحد قادة الليبراليين، ماكس فون غاغرن، الذي كان قد حضه على تحرير بولونيا: «أقسم بالله بأنني لن أبادر مطلقاً في ظل أي ظرف إلى شهر سيفي ضد روسيا».[14] كانت ثمة اختلافات أخرى عن إيطاليا إضافةً إلى عناد الملك. فالنمسا، على ضعفها وما فيها من فوضى، كانت قد تحدت الثورة الإيطالية. أما روسيا فقد بادرت، رغم افتراض كون جيشها جباراً، إلى تجنب أي تحدٍّ للثورة الألمانية، بل وحتى الفرنسية، بعد إثارة المسألة البولونية. ولدى ورود أنباء ثورة شباط/ فبراير كان القيصر نقولا قد طلب من موظفيه أن يمتطوا جيادهم المسرجة. وبعد شهر واحد كان يقول لأحد ممثلي فرنسا الرسميين إن من الأسهل عليه أن يتعايش مع جمهورية بدلاً من نظام ملكي دستوري: فـ«الجمهورية والملكية المطلقة مهتمتان، كلتاهما، بخير الشعب. أما الدساتير فلا توضع، بالمقابل، إلا لخدمة حفنة من الأفراد».[15] مديرو السياسة الروسية كانوا بأكثريتهم من الألمان ـ ميندورف السفير في برلين، بارون في البلطيق؛ نسلرود، المستشار، لوثري لم يبال قط بتعلم اللغة الروسية. وربما لهذا السبب، فإن هؤلاء كانوا يقدرون أن من شأن

نشوب شجار بين الألمان والبولونيين أن يكون أقوى، إذا بقيت روسيا خارج اللعبة.[16]

كان هذا أعمق بكثير من أي حسابات ديبلوماسية. فحكام روسيا كانوا، جميعاً، مقتنعين بأن من شأن انبعاث بولونيا مستقلة أن يعني نهاية روسيا بوصفها قوة عظمى. قال ميندورف لستراتفورد كاننغ: «تمتد بولونيا كما يفهمها البولونيون إلى مصبي الفستولا والدانوب وإلى الدنيبر عند سمولنسك كما إلى كييف. وهذه البولونيا تشكل قاعدة في قلب روسيا، تدمر وحدتها السياسية والجغرافية، تدفع بها إلى قلب آسيا، وتعيدها 200 سنة إلى الوراء». ثم أضاف: «للحيلولة دون قيام بولونيا سيبادر جميع الروس إلى حمل السلاح كما في 1812».[17] القناعة ذاتها كانت عند نسلرود، إذ كتب إلى ميندورف في 27 نيسان/أبريل يقول: «صد أي هجوم من جانب البولونيين يستسيغه الجميع. لأن من شأن ذلك أن يفضي إلى قيام حاجز جماعي حتى إذا حظي هذا الهجوم بدعم العالم كله. أما إرسال جيش إلى الخارج لاستعادة عروش ساقطة أو دعم ألمانيا ضد فرنسا فلن يكون ذا شعبية هنا».[18] من المؤكد أن الروس هددوا بالتدخل إذا ما كانت ثمة حركة بولونية جدية إما في بولونيا البروسية أو في غاليسيا؛[19] وإلا فإن كلمات القيصر هي: «يجب ألا يتم تنكّب أي بندقية ما لم تتعرض روسيا للهجوم».[20]

رفضت روسيا أن تُستَفَز؛ وبقدر من التصميم حتى أكبر من ذلك رفضت فرنسا أن تستفزها. فبيان لامارتين الموجه إلى أوروبا لم يكن حتى قد أتى على ذكر بولونيا، في إسقاط مثير للدهشة بعد قرارات التعاطف مع بولونيا المتخذة سنوياً حتى من جانب مجلس ملكية تموز/يوليو. حدد لامارتين سياسته لوفد بولوني قائلاً: «نحن نحب بولونيا، نحن نحب إيطاليا، نحن نحب جميع الأمم المقهورة، إلا أننا نحب فرنسا أكثر من الجميع».[21] على الرغم من أنه كان يحلم بعقد تحالف مع بروسيا، فقد أراده حلفاً قائماً على أساس سلمي، لا تحالفاً ضد روسيا؛ والممثل الخاص الذي أوفده إلى برلين كان أحد الفرنسيين القليلين غير المتعاطفين مع بولونيا ـ سيركور نبيل من أنصار الشرعية متزوج من روسية. تمثلت مهمة سيركور بثني الحكومة البروسية عن الاعتداء على روسيا

مع تزويد لامارتين، في الوقت نفسه، بمادة قد تسيء إلى سمعة البولونيين لدى الرأي العام الفرنسي. وإرضاء لهذا الرأي العام كان يتعين على لامارتين أن يتيح للمنفيين البولونيين في باريس فرصة المغادرة إلى برلين بل وحتى تمكينهم من المطالبة بضرورة إرسالهم إلى بوزان؛ إلا أنه كان عازماً على ألا يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. حُلت الأزمة، إذا جاز تكريمها بذلك الاسم، مع نهاية آذار/ مارس. سأل آرنيم سيركور عما كانت ستفعله فرنسا إذا ما أقدم الروس على غزو بوزان. تمثل ما أراده بـ«إعلان جدي للتحالف والتضامن السياسي فيما يخص استعادة بولونيا» مع «القيام، إذا ما طولبت بإرسال عمارة بحرية فرنسية إلى البلطيق».[22] لاذ لامارتين بذريعة الاضطراب في باريس لتجنب إعطاء جواب رسمي. واكتفى سكرتيره بتزويد سيركور بعبارة صالحة للتوظيف في الحديث: «إذا أقدمت روسيا على مهاجمة بروسيا واجتاحت أراضيها مستولية على بوزنانيا، فإن فرنسا ستوفر لبروسيا دعماً مسلحاً».[23] هذه الرسالة لم تصل إلى سيركور حتى 15 نيسان/ أبريل وكان آرنيم قد بدأ مع حلول ذلك التاريخ يتخذ الخط المتواضع القائم على احتمال تأييد بروسيا لمخططات فرنسا في بولونيا إذا عُرض عليها ما يكفي من الإغراء.

ربما ساهم التلقين البريطاني في حرف آرنيم عن حماسته الليبرالية الوجيزة. كان بالمرستون قد أوفد ديبلوماسياً بريطانياً مرموقاً يدعى ستراتفورد كاننغ في جولة أوروبية ممهدة للعودة إلى استانبول؛ وفي آخر آذار/ مارس وصل كاننغ هذا إلى برلين. طلب آرنيم «التأييد والدعم من إنجلترا»؛ أما فريدريك غليوم فطلب دعم ستراتفورد كاننغ ضد آرنيم وسياسته البولونية. ومع أن ستراتفورد كاننغ لم يكن مزوداً بتوجيهات دقيقة، فإنه كان يعلم رأي بالمرستون المتمثل بكون الحفاظ على السلام «أحد الأهداف التي يتعين على جهود الساسة المتنورين أن تتركز على تحقيقها»؛ وقد نصح الجميع بالسلم فائزاً حتى بموافقة ميندورف.[24] وإضافةً إلى ذلك، كان الوزير البريطاني في تورين قد نصح تشارلز آلبرت باعتماد السلم، ولكن دون نتيجة. تمثل العامل الحاسم بالنزاع بين الألمان والبولونيين في بوزنانيا، الذي اندلع منتصف نيسان/ أبريل. وبدلاً من تحرير البولونيين، سرعان ما تحولت القوات البروسية إلى مقاتلتهم؛ وفي 6

أيار/مايو أقدم ميرسلافسكي الذي كان قد حاول إثارة البولونيين على التنازل عن قيادته. ومع حلول نهاية نيسان/أبريل كان سيركور يقول بأن فرنسا كان سيتعين عليها أن تشق طريقها حرباً عبر ألمانيا إذا ما أرادت مساعدة بولونيا: «ترى ألمانيا أن من شأن استعادة بولونيا أن تساعد فرنسا على حصر جاراتها بين نارين»؛[25] وبتاريخ 14 أيار/مايو كتب سيركور إلى لامارتين يقول: «سنخوض حرباً من أجل بوزان هي نفسها بوزنان وسنصنع سلاماً بتسليم ستراسبورغ».[26] بكّرت النبوءة تسعين عاماً. أوائل نيسان/أبريل تحدث لامارتين باستخفاف شديد مع موفد بولوني عن أن القيصر أمر القائم بالأعمال الروسي بالبقاء في باريس تعبيراً عن موافقته. ما لبث الانهيار الصريح للآمال البولونية أوائل أيار/مايو أن استثار عصياناً ثورياً في باريس يوم 15 أيار/مايو. وكان التحرك الوحيد للحكومة المؤقتة المشكلة عندئذ متمثلاً بالإعلان عن «أنها ستبادر فوراً إلى مطالبة الحكومتين الروسية والألمانية باستعادة بولونيا، وفي حال إخفاقهما في تلبية الطلب، فإنها ستقوم مباشرةً بإعلان الحرب عليهما». جرى إخراج باربي مع زملائه الثوريين من مبنى البلدية (فندق المدينة Hôtel de Ville) بعد نحو ساعتين، وبسقوطهم سقطت قضية تحرير بولونيا. حتى أكثر الحكومات الفرنسية سرعة ما كانت ستدعو ثانية إلى تأييد فكرة بولونيا الكبرى، بولونيا 1772، طوال بقاء النظام القيصري على قيد الحياة. وفي 23 أيار/مايو دافع لامارتين، الذي لم يعد وزيراً للخارجية، عن سياسته الخارجية في المجلس؛ وفي أمره اليومي أعلن المجلس تأييده لـ«عقد أخوة مع ألمانيا، إعادة بناء بولونيا حرة مستقلة، وتحرير إيطاليا». غير أنه لم يوص بأي تحرك فعلي يمكّن من بلوغ هذه الأهداف.

وهكذا فإن السياسة البروسية والمشاعر الألمانية كانت قد تحولت ضد بولونيا، وضد فرنسا إلى مدى معين، بدلاً من تحولها ضد روسيا. من جديد، كان قد تم اكتشاف فرصة أخرى، على نحوٍ غير متوقع، للنشاط في الشؤون الخارجية، فرصة أخرى عُدت أساسية بالنسبة إلى الوحدة الألمانية. تمثلت الفرصة بقضية دوقيتي إلبه: سْلَزْفيك وهولشتاين، وهي القضية التي كانت ألمانيا ستُصنع، كما تبين لاحقاً، حولها، ومع أن الدوقيتين كانتا تريان نفسيهما

«موحدتين إلى الأبد، فإن هولشتاين فقط كانت عضواً في الاتحاد الألماني؛ اثنتاهما كانتا تحت وصاية ملك الدنمارك، مع بقاء هولشتاين ألمانية الطابع حصرياً، في حين أن سْلَزْفيك كانت ألمانية في جزئها الجنوبي. وإلى هذه المضاعفات القومية والتاريخية كانت مضاعفة شخصية قد أُضيفت الآن: كان نسل الذكور في الدنمارك موشكاً على النضوب وراحت الدوقيتان تدعيان الانتماء إلى القانون السالي، في حين قبلت الدنمارك بخلافة نسوية. وفي مواجهة هذا بادرت النزعة الثورية الدنماركية ـ ناشطة أيضاً في 1848 ـ إلى اقتراح قطع العلاقة الإقطاعية المهلهلة مع الدوقيتين وضمهما، كلاً أو جزءاً كبيراً منهما، مباشرةً إلى الدنمارك. ومع ذلك فإن هذه الموضوعات لم توفر إلا الأرضية؛ من حيث الجوهر أثارت الدوقيتان مسألة مدى قدرة الأمة الألمانية على فرض إرادتها كقوة عظمى. ولم يكن من شأن هذه أن تبقى مسألة بين الألمان والدنمارك فقط. فالدوقيتان كانتا قد وُضعتا تحت وصاية العرش الدنماركي بموجب اتفاقية دولية؛ وفي القرن الثامن عشر كانتا نقطة حيوية على جدول أعمال الديبلوماسية الأوروبية. فكل من بريطانيا العظمى وروسيا، بل وحتى فرنسا كانت قد أصرت على بقاء الدوقيتين بأيدي الدنماركيين لعدم جواز خضوع الدخول إلى البلطيق لتحكم أي قوة عظمى. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر كان البلطيق قد كف عن أن يكون عاملاً حيوياً في ميزان القوى، ما أحدث تغييراً مثقلاً بالتبعات فيما يخص صعود ألمانيا. لم تعد بريطانيا، بعد تطور القوة البخارية، معتمدة على الأخشاب ومخازن السفن في البلطيق؛ وقامت روسيا، ناقلة مركز ثقل صادراتها من الخشب إلى القمح، بتحويل مركزها الاقتصادي من أقاليم البلطيق إلى أوكرانيا، وشريان حياتها من الساوند إلى المضائق. وفي تاريخ مبكر يعود إلى أيار/مايو 1848 اتخذ مجلس الوزراء الروسي قراراً قضى بأن بولونيا وتركيا قضيتان حيويتان بالنسبة إلى روسيا في حين أن دوقيتي الإلبه ليستا كذلك.[27]

لم تسلّم السياسة البريطانية بالظروف المتغيرة تسليماً واضحاً وواعياً؛ وبالفعل فإن مصلحة بريطانية حيوية كانت لا تزال واردة ـ متمثلة بضمان عدم تمركز أي قوة عظمى على شواطئ بحر الشمال ـ، على الرغم من أن البلطيق

نفسه لم يعد ذا أهمية. وهنا بالذات كانت ثمة نقطة أساسية ذات علاقة بالمستقبل. فبريطانيا ـ وهي القوة الأكثر تعاطفاً مع النزعة القومية الليبرالية عموماً، كما الأشد تعاطفاً أيضاً مع النزعة القومية الألمانية خصوصاً جراء تأثير الأمير آلبرت وأقاربه الألمان ـ كانت المعارضة الأولى للقضية الدولية الوحيدة التي تهمها. وخلال ربع القرن الواقع بعد عام 1848 توحدت إيطاليا بتعاطف ودعم بريطانيين؛ وفعلت ألمانيا الشيء نفسه دونهما. كانت للاختلاف أسباب كثيرة. عدد كبير من الساسة البريطانيين، وأقواهم بالمرستون، مثلاً، كانوا يخشون من احتمال مبادرة أي ألمانيا موحدة إلى إقامة حواجز جمركية في وجه البضائع البريطانية؛ ومرة أخرى، فإن العواطف البريطانية بقيت بعيدة عن استساغة التدابير العسكرية التي اعتُمدت لتوحيد ألمانيا ـ فالإيطاليون كانوا أنجح بكثير إذ وحدوا بلدهم عبر خسارة الحروب. إلا أن سْلَزْفيك وهولشتاين كانتا العامل الحاسم من البداية إلى النهاية. بدا كما لو أن القوميين الإيطاليين كانوا قد عدوا مالطا هدفهم الأساسي. والبريطانيون لم يهددوا بخوض الحرب بأنفسهم؛ هددوا ألمانيا بحرب يشنها آخرون: الروس أو الفرنسيون. ظل البريطانيون يفترضون أن مصالح الآخرين كانت تتعرض لقدرٍ أكثر حيوية من مصالحهم هم في كل قضية أوروبية، ربما باستثناء بلجيكا. كان هذا صحيحاً عادةً؛ إلا أنه لم يكن كذلك بالنسبة إلى الدوقيتين، كما كان الإخفاق اللاحق للسياسة البريطانية سيبين.

أصبحت مسألة الدوقيتين مسألة دولية بوصفها جزءاً من ثورة عامة. في 24 آذار/ مارس بادر مجلسا الدوقيتين إلى الانفصال عن الدنمارك والتمسا الدعم من الاتحاد الألماني. عملياً، لم يكن توجيه هذا الالتماس ممكناً إلا إلى بروسيا صاحبة صلاحية «التنفيذ الاتحادي». وقد كان التماساً لم تكن أي حكومة بروسية ليبرالية قادرة على رفضها؛ حتى فريدريك غليوم الممزق بين قيادة ألمانيا ومهاجمة روسيا، رحب بأي بديل لبولونيا. في 10 نيسان/ أبريل عبرت القوات البروسية حدود الدوقيتين؛ ومع نهاية نيسان/ أبريل كانت قد طردت الدنماركيين من الدوقيتين وفي 2 أيار/ مايو توغلت في جوتلاند التي هي جزء أساسي من المملكة الدنماركية. ومع أن الروس كانوا مستائين من هذه

المسألة التخريبية، فإنهم لم يكونوا مستعدين، كرمى لعين الدنمارك، لخوص الحرب التي كانوا قد تجنبوها حول بولونيا. يضاف إلى ذلك أن روسيا، رغم اعترافاتها بالمبدأ المحافظ، كانت أقل انخراطاً من أي قوة أخرى في بنية المعاهدات الأوروبية؛ وقد كانت، وهي المستندة إلى العواطف القومية والقوة العسكرية، مستعدة لقبول المبدأ القومي في أي مكان آخر باستثناء بولونيا بالطبع. ونتيجة لذلك فإن نسلرود أول معارضي تقسيم سْلَزْفيك وفق الخط القومي ـ وهو اقتراح كان من شأنه تسوية مسألة سْلَزْفيك في أسبوع واحد، لولا المطالب المتضاربة لألمانيا والدنمارك، تلك المطالب المستندة إلى التاريخ والقانون، لا إلى الانتماء القومي.[28] تنحت روسيا جانباً وتركت بالمرستون يتولى الوساطة بين الدنمارك والألمان. في أجواء 1848 المثالية ظن الليبراليون الألمان أنهم كانوا محظوظين بوسيط متعاطف مع قضيتهم؛ أما بالمرستون فكان يظن، من جانبه، أنه دائب على تقديم ما يكفي من الخدمة إلى ألمانيا عبر إنقاذها من الحرب مع فرنسا وروسيا.

مع شيء من التردد، قارب بالمرستون اقتراح نسلرود القاضي باعتماد تقسيم قائم على الأساس القومي. سارع الدنماركيون العاكفون الآن على تأكيد وحدة المملكة الدنماركية. فبما أن السلاح البريطاني الوحيد كان هو التهديد باحتمال تدخل قوى أخرى وبما أن أي قوة لم تكن، كما كان الدنماركيون يعرفون، مستعدة للتدخل ضد الدنمارك، بقي بالمرستون عاجزاً؛ وهذا العجز جعله أكثر انزعاجاً من الألمان لتمسكهم المتشدد بمطالب كان قد أقر بأنها عادلة. وهكذا فإن السياسة البريطانية باتت مختزلة إلى إصرار غامض على السلام، أو أقله على نوع من وقف إطلاق النار؛ غير أنها لم تسهم كثيراً، بالفعل، في مفاوضات وقف النار الفعلية الجارية بين بروسيا والدنمارك في تموز/يوليو. كان الدافع الوحيد لهذا هو نفور فريدريك غليوم المتزايد من ربطه بالقضية الليبرالية الألمانية؛ فمع أنه كان سيسعد بالحصول على الدوقيتين، بقي مصراً، بما يكفي من العبث والسخف، على عدم تحصيلهما بموافقة ليبرالية. لذا قام بفرض مفاوضات كان من شأنها أن ترجئ مسألة الدوقيتين إلى مستقبل أقل ثورية. اتفاق وقف النار الأول المتفاوض عليه في تموز/يوليو، رفضه

القائد البروسي في الدوقيتين؛ جرى إركاعه بأوامر مباشرة من الملك، وتم إبرام وقف نار ثانٍ في مالمو يوم 26 آب/ أغسطس. قضى هذا بانسحاب القوات الدنماركية والبروسية من الدوقيتين وإخضاعهما المؤقت لإدارة هيئة بروسية دنماركية مشتركة. تعرضت السلطة المركزية الألمانية للتجاهل، وتعرضت القضية «القومية» الألمانية للخيانة. أدى هذا إلى إثارة الأزمة الحاسمة في الجمعية الوطنية الألمانية بفرانكفورت في أيلول/ سبتمبر؛ وحين تم إيجاد أكثرية في الجمعية مسلِّمة بوقف النار تعين دعمها بقوة السلاح البروسي ضد ثوريي فرانكفورت.

من المؤكد أن وقف النار في مالمو كان الحدث المركزي في ثورة 1848 الألمانية. كثيراً ما يقال إن الاتفاق فُرض على بروسيا بضغط أجنبي؛ ومنه يُستخلص أن البديل الوحيد تمثل بتوحيد ألمانيا قسراً، لأن فرنسا وروسيا ما كانتا لتطيقا توحيدها طوعاً. ليس ثمة إلا القليل من التأييد لهذا الرأي. فدافع فريدريك غليوم كان الخزي أمام عزوف القيصر المعنوي ـ الأخلاقي لا الخوف من التدخل الفرنسي ـ الروسي. وحين أقدم نقولا على وصف سلوك فريدريك غليوم **بالمخزي**،[29] فقد طرح على بروسيا المشكلة التي كانت ستشكل سياستها خلال السنوات العشرين التالية: ما كان السبيل إلى كسب سْلَزْفيك؟ كيف كان سيتم توحيد ألمانيا دون أي قطيعة مع روسيا؟ وفي الواقع فإن نقولا حافظ على الخدعة التي ظل مترنيخ يمارسها معه لسنوات في الشرق الأدنى: قام بحرف اهتمام فريدريك غليوم عن هدف السياسة الملموس في دوقيتي الإلبه عن طريق إثارة مبدأ التضامن الملكي. ربما كان بالمرستون قد هدد باحتمال تدخل روسيا؛ ولكن التهديد لم يصدر قط عن الروس أنفسهم.

وتهديد فرنسا كان حتى أبعد من ذلك. من المؤكد أن تغييراً في المزاج طرأ على السياسة الخارجية الفرنسية حين سلم لامارتين وزارة الخارجية لباستيد في أيار/ مايو. فبسبب ماضيه الملتبس كان قد تعين على لامارتين أن يتحدث بلغة الثورة في الشؤون الخارجية؛ أما باستيد، وهو جمهوري دون شوائب، فلم يكن بحاجة لأن يقلق على سمعته. يضاف إلى ذلك أن الرأي الثوري المتطرف لم يعد ذا وزن مع حلول أيام حزيران/ يونيو في باريس وقيام دكتاتورية كافنياك.

كان باستيد أول فرنسي من اليسار يدرك أن أي قلب عام لتسوية فيينا لن يكون لمصلحة فرنسا؛ ففي توليه الوجيز لوزارة الخارجية (من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 1848) استبق ساسة الجمهورية الثالثة. فمع أنه أرسل جمهورياً جيداً يُدعى آراغو إلى برلين بدلاً من سيركور، أمره بنسيان المسألة البولونية والتزام الصمت: «لا تنشر شيئاً في الصحف ولا تستثر الشعب». وفي 16 حزيران/يونيو كتب باستيد إلى ممثله في فرانكفورت حول سْلَزْفيك يقول: «من وجهة نظر القانون والشرعية، المعاهدات، **الأمر الواقع** الإقليمي، الانتماء القومي، السياسة الصادقة والمحترمة، أصر المجلس (الدييت) الألماني على اتباع الطريق الخطأ»؛ وهكذا فإن المبدأ القومي كان، برأي باستيد، قد انحدر إلى المرتبة الرابعة. ثانيةً، كتب إلى آراغو في 31 تموز/يوليو يقول: «من شأن الوحدة الألمانية أن تحوِّل هذا الشعب المؤلف من أكثر من خمسة وثلاثين مليوناً إلى قوة أكثر من ألمانيا اليوم بما لا يقاس إثارةً للرهبة والرعب بالنسبة إلى جاراتها؛ ولهذا لا أعتقد أن لدينا سبباً واحداً يدعونا إلى الرغبة في هذه الوحدة، بله دعمها».

هذا الرفض النظري كان بعيداً عن الفعل. ومع أن كافنياك وباستيد قاما بمفاتحة روسيا ـ مع شيء من النجاح ـ فإن الأمر لم ينطو على أي مغزى عملي؛ ظل الهدف محصوراً بقطع الطريق على أي إحياء لـ«**الحلف المقدس**» عن طريق إقناع القيصر بأن فرنسا الجمهورية غير معنية بشن حرب صليبية ثورية. يضاف إلى ذلك أن إيصال باستيد المسحوب على رصيد الوحدة الألمانية كان يقضي بدعم بروسيا. معتقداً، مثل جميع الفرنسيين، أن النمسا كانت لا تزال أقوى من بروسيا، كان الرجل يرى أي زيادة في القوة البروسية هي زيادة في اللاوحدة الألمانية؛ ومن هنا لم يفكر قط بتهديد بروسيا فيما يخص سْلَزْفيك على الرغم من قلقه بشأن «المعاهدات و**الأمر الواقع** الإقليمي».[(30)]

إن احتمال نشوب حرب أوروبية عامة، وهو احتمال استحضره بالمرستون لتبرير اتفاق مالمو لوقف إطلاق النار، كان في الحقيقة، شبحاً نقياً؛ وبعض ليبراليي فرانكفورت أدركوا أن بريطانيا، لا فرنسا وروسيا، كانت، بمقدار ما كانت القوى الأجنبية ذات وزن، دائبة على إذلالهم. يضاف إلى ذلك أن قبول

بروسيا بوقف إطلاق النار أدى إلى إحداث شرخ بين فريدريك غليوم والليبراليين الألمان: ومع ذلك فإن الممثل البريطاني في فرانكفورت؛ كاولي، ظل يجادل قائلاً إن من شأن توحيد ألمانيا تحت قيادة بروسيا ليبرالية أن يشكل «أسلم الطرق وأسهلها».[31] أما خلق «ألمانيا صغرى» فقد كان من شانه أن يمنح بريطانيا العظمى بديلاً من «التحالف الطبيعي» مع النمسا، حليفاً أقوى وأكثر تجانساً. ساهمت السياسة البريطانية في منع هذه المحصلة من أجل سْلَزْفيك؛ خدمت انعطاف فرنسا وروسيا دون قيام هاتين القوتين بتحريك إصبعيهما. ما لبث الإدراك نصف الواعي لهذا التناقض أن تمخض عن نفاد صبر بالمرستون وساسة بريطانيين آخرين مع «شلة الصبية» في فرانكفورت. وحين قال بالمرستون للوزير البروسي بونزن في لندن بعد مدة قصيرة: «ليس ثمة شيء يمكن قوله ضد أي رايخ ألماني سوى أن أحداً لا يبدو قادراً على إخراجه إلى الوجود»،[32] فإنه كان يدين أولئك الذين ظنوا أن سْلَزْفيك جزء أساسي من ألمانيا موحدة.

كان ثمة اعتبار أعمق. لم يكن توحيد ألمانيا جزءاً من ميثولوجيا ثورية، ولا سيما تحرير سْلَزْفيك. فالمسألة الألمانية، بجميع جوانبها، باغتت الساسة الأوروبيين وفاجأتهم؛ فتعاملوا معها بطريقةٍ عرضية، دون إلحاح. من الصعب أن نصدق أن بالمرستون نفسه كان يأخذ خطر نشوب حرب عامة جراء النزاع بين الدنمارك وبروسيا مأخذ الجد. باستثناء الكابوس الروسي مع بولونيا، كان الجميع في 1848 يعدون إيطاليا مسرح الأحداث الحاسم؛ *وما يدور بأذهان الناس أكثر أهمية في التاريخ من الحقائق الموضوعية*. أما الخطأ العام والشامل الذي اقترفه الجيلان اللذان كانا بعد مؤتمر فيينا فقد تمثل بالمبالغة في قوة فرنسا بين القوى العظمى. وما إن ترسخ هذا الخطأ حتى اكتسبت إيطاليا أيضاً أهمية مفرطة ومبالغ بها بوصفها مجال توسع فرنسي. يضاف إلى ذلك أن تخلي الثوريين الفرنسيين عن ماضيهم الثوري في إيطاليا كان أصعب مما هو في الأمكنة الأخرى. ثمة واقع جغرافي ثابت وصلب كان واقفاً بين فرنسا وإيطاليا إذا استثنينا الإصرار الفرنسي العنيد على شن حرب كبرى. ومن الجهة الأخرى، كان التحكم بإيطاليا أساسياً بالنسبة إلى وجود النمسا وبقائها قوة عظمى، أو هذا ما كان الساسة النمساويون يزعمونه؛ هذه كانت مسألة شديدة الاختلاف

عن مستقبل سْلَزْفيك أو حتى عن استقلال الدنمارك. إذن في إيطاليا بالذات كانت السياسة البريطانية بالغة الفعالية وأقدمت على اتخاذ العدد الأكبر من المبادرات.

تمخضت الأيام الأولى من الحرب النمساوية ـ السردينية عن نتائج متناغمة مع السياسة البريطانية. ومع أن بالمرستون كان قد طالب تشارلز آلبرت بعدم الذهاب إلى الحرب بإلحاح، فإنه كان مقتنعاً ببرنامج الأخير، بعد أن كانت الحرب قد بدأت. «إن إيطاليا ستفعلها وحدها» كانت العبارة المطلوبة تماماً بالنسبة إلى بريطانيا: إخراج النمساويين وإدخال الفرنسيين. ظل الساسة البريطانيون يعبرون عن تأييدهم لصيانة النمسا بوصفها قوة عظمى؛ ولكنهم كانوا يرون أن من شأنها أن تكون أقوى دون لومبارديا والبندقية (فينيسيا) مما هي معهما، أقوى بمعنى تحقيق نوع من التوازن مع روسيا في الشرق الأدنى الذي كان وظيفةَ النمسا الأساسية بنظر البريطانيين الطامحين إلى أن تكون هزيمة النمسا كاملة لمصلحتها هي، والراغبين في أن تكون هذه الهزيمة سريعة وعاجلة كي تتوفر فرصة تعزيز وحدة إيطاليا الشمالية في إطار دولة موحدة قبل أن تجد فرنسا وقتاً للتدخل. كان الموظفون الحائرون والمرتبكون الباقون المضطلعون بإدارة الإمبراطورية النمساوية بعد سقوط مترنيخ عاجزين عن فهم هذه التفاصيل الدقيقة والحرتقات الملغزة. فحين وصل ستراتفورد كاننغ إلى فيينا نهاية شهر نيسان/أبريل وأطلق جملة التعليقات والملاحظات المعتادة حول الحاجة إلى النمسا بوصفها قوة عظمى، سارع الموظف الشيخ بلَّرسدورف الذي كان، مؤقتاً، مسؤولاً عن الشؤون الخارجية، إلى تلقف هذه الملاحظات وأخذها مأخذ الجد؛ بل وقد توهم أن من شأن إطلاق باقة من العبارات الليبرالية أن تدفع بريطانيا العظمى إلى نجدة النمسا وإنقاذها في إيطاليا. لذا فإن خبيراً في الشؤون البريطانية بوزارة الخارجية يدعى هامّلاور أوفد إلى بريطانيا للحصول على مساعدة بريطانية مهما كانت الشروط؛ ونظراً لاقتناعهم باحتمال التعرض لهجوم فرنسا في أي لحظة، كان النمساويون مستعدين للتخلي عن بعض ممتلكاتهم الإيطالية إذ كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى كسب نوع من أنواع الضمانة البريطانية بالنسبة إلى البعض الباقي. في 23 أيار/مايو اجتمع هاملاور

مع بالمرستون وعرض منح لومبارديا ـ (فينيسيا) البندقية حكماً ذاتياً ناجزاً؛ وحين رفض بالمرستون العرض بوصفه غير مناسب بادر هاملاور إلى زيادة العرض في 24 أيار/ مايو ـ كانت لومبارديا ستصبح مستقلة والبندقية فقط ستبقى تحت الوصاية النمساوية.

إلا أن هذا العرض، هو الآخر، رفضه مجلس الوزراء البريطاني بوصفه غير مناسب. ففي 3 حزيران/ يونيو زودت الحكومة البريطانية هاملاور برد رسمي: ستكون [الحكومة] مستعدة للتوسط بين النمسا وسردينيا إذا كان النمساويون مستعدين للتنازل ليس فقط عن لومبارديا بل وعن «أجزاء من أراضي البندقية يمكن الاتفاق حولها بين الطرفين المعنيين». قال بالمرستون لزملائه إن هذه العبارة غير ذات معنى: فـ«أجزاء. . . ستكون الكل بالطبع». ومن الجهة الأخرى قام هو والأمير آلبرت بتصوير الأمر لهاملاور كما لو كان تنازلاً ذا شأن للنمسا؛ وعاد الأخير إلى فيينا مصحوباً بالارتياح الشَّبَحي الناجم عن احتمال إنقاذ شيء ما من حطام السفينة الغارقة، في حال حصول المزيد من الهزائم العسكرية. لم يكن بالمرستون يخدع أياً من الطرفين. فكما في مسألة سْلَزْفيك كان همه الطاغي متمثلاً بوضع حد للحرب؛ أما ما جرى حول طاولة المؤتمرات فقد كان قابلاً للتسوية لاحقاً. كان بقاء الأطراف في حالة تفاوض أهم من توصلهم إلى اتفاق ـ إنها قاعدة عامة في مدرسة الديبلوماسية البريطانية. ومع ذلك فإن سياسة بالمرستون الإيطالية، بمقدار ما كانت ثمة سياسة إيطالية في صيف 1848، تمثلت بإقامة مملكة إيطاليا الشمالية الموحدة بموافقة نمساوية قبل أن تتاح لفرنسا فرصة التدخل.

وعلى الرغم من أن الفرنسيين أيضاً كانوا يتحدثون عن الوساطة، فإنهم كانوا يُضْفون عليها معنى معاكساً. على امتداد عام 1848 ظل أرباب السياسة الفرنسيون مهتمين في المقام الأول بالاهتداء إلى أعذار لعدم التدخل في إيطاليا. لا شك أن ذلك كان نابعاً، أساساً، من العزوف الفرنسي العميق المكتوم عن إشعال نار حرب أوروبية كبرى؛ غير أن هذا بحد ذاته لم يكن إلا عذراً ـ ربما كان تحرك فرنسي حازم في وقت مبكر من عام 1848 قد أخرج النمساويين من إيطاليا دون مخاطرة كبيرة. كانت ثمة أيضاً حالة الارتباط إزاء

اكتشاف أن فرنسا لم تكن لتستطيع دعم «المبدأ القومي» في أوروبا إلا إذا خاطرت بإيجاد جارتين أقوى منها. وعلى السطح كانت ثمة المعارضة العملية القائمة على الزعم بان الحركة الإيطالية كانت بقيادة آل سافوا. وقد جادل الجمهوريون الفرنسيون، بقدرٍ غير قليل من الجدية، أن أحداً لا يستطيع أن ينتظر منهم أن يمدوا يد المساعدة لعملية تعظيم وتضخيم أحد الأنظمة الملكية: لم يكن هذا في أساسه إلا نوعاً من العذر أو الحجة، لأن هؤلاء لم يبادروا إلى فعل أي شيء على صعيد مساعدة جمهورية البندقية أيضاً. كان من الأكثر ملموسية وجدية أن ملك سردينيا كان، رغم توليه قيادة إيطاليا، ممسكاً أيضاً بزمام الأمر في كل من سافوا ونيس، الجوهرتين الأكثر بريقاً والرمزين الأعلى صراخاً لعملية إذلال فرنسا في 1815. مقاطعتا سافوا ونيس كانتا تجسدان نوعاً من الظلم على الصعيد القومي من ناحية وعلى أساس «الحدود الطبيعية من ناحية ثانية»؛ في حين لم يكن على الجبهة الألمانية أي شكوى محددة المعالم ـ تلكم هي حشد العبارات الغامضة، غير المحددة بالمطلق، عن «حوض الراين».

ما من حركة قومية إلا ولها مظلمة محددة ما كي تأخذ صيغة عملية. وموضوع المظلمة قد يكون هو نفسه قيمة بحد ذاته، مثلما كانت سْلَزْفيك وهولشتاين قيمة من وجهة النظر الجغرافية؛ أو كما حاول بعض المضاربين السياسيين أن يجعلوا من الشكوى الفرنسية اللاحقة بشأن الالزاس واللورين نتاجاً لحاجة فرنسا إلى الحديد الخام. إلا أن عناوين الشكوى والتظلم هذه ـ سْلَزْفيك، المضائق، التيرول الجنوبي ـ كانت، في الأساس، بؤراً لعواطف قومية؛ وأي قومية أو أمة درجت على تقديم تضحيات في سبيلها أكثر من أثمانها. وهكذا فإن المشكلة الكبرى للسياسة الفرنسية إزاء إيطاليا كانت دائرة حول هذه النقطة التافهة: بقي متعذراً على الفرنسيين أن يهبوا إلى مساعدة إيطاليا دون المطالبة بسافوا ونيس. وفي 1848 كان حكام فرنسا يدركون هذه الحقيقة؛ كما كان الإيطاليون، أقله البيموتيون، يعرفونها؛ وكان ملك سردينيا يعرفها أكثر من الجميع. تمثل التحرك الوحيد على الجانب الإيطالي في 1848 بهجوم ثوري فاشل على سافوا؛ لم يكن هذا مشجعاً لأي تعاون أكثر اتصافاً

بالرسمية. راح باستيد يغمغم عن حل: إذا ما أمكن إقناع النمسا بالانسحاب من إيطاليا طوعاً، فإن من شأن لومبارديا والبندقية أن تصبحا جمهوريتين، مملكة سردينيا ألا تستفيد، ومسألة سافوا ونيس ألا تكون بحاجة إلى إثارة. ذلك هو المنطلق الذي انطلق منه حين قدم مقترحات تجريبية قاضية بالاضطلاع بدور الوساطة بين النمسا وسردينيا؛ وغَرَض هذه الوساطة كان من شأنه أن يتمثل بـ«لومبارديا حرة ومستقلة»، لا بإعلاء شأن آل سافوا. وهكذا فإن السياسة الفرنسية كانت ترمي إلى تحقيق الشيء الوحيد الذي كان بالمرستون حريصاً على الحيلولة دون حصوله، على الرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا ظلتا دائبتين على ادعاء التعاطف مع إيطاليا.

ما لبثت القوتان العظميان، كلتاهما، أن أُحبطتا بتحركات الإيطاليين أنفسهم. اقترعت لومبارديا والبندقية لصالح الوحدة مع سردينيا (يومي 24 أيار/ مايو و4 تموز/ يوليو على التوالي)؛ أدى هذا إلى هزيمة الخطة الفرنسية القاضية بقيام جمهوريتين مستقلتين. أما الحكومة المؤقتة في ميلانو فلم تكتف برفض الدخول في مفاوضات منفصلة مع النمساويين، بل أصرت أيضاً على ضرورة مد أي عرض للاستقلال «إلى إيطاليا النمساوية كلها (بما فيها التيرول الجنوبي)». وتمخض هذا عن خيبة أمل بالمرستون في نقل الصراع إلى طاولة المفاوضات والمؤتمرات. وهكذا فإن بريطانيا العظمى وفرنسا اضطرتا إلى التلاحم. قرر باستيد أن عليه أن يسلم بوحدة لومبارديا وسردينيا، طالما هو قادر على الحيلولة دون ضم البندقية (19 تموز/ يوليو)؛ كان هذا هو اقتراح هاملاور المحدد على بالمرستون في 24 أيار/ مايو. نوى بالمرستون أن يرد معبِّراً عن الاستعداد للالتحاق بركب فرنسا في عملية الوساطة، شرط إدخال جزء من البندقية في التنازل المقترح عن مناطق نمساوية ـ الجواب الذي كان قد أرسله إلى هاملاور في 3 حزيران/ يونيو. في الوقت نفسه كانت الأحداث العسكرية قد اتخذت مساراً غير متوقع. ففي منتصف حزيران/ يونيو كانت الإمبراطورية النمساوية، أخيراً، قد امتلكت حكومة صارمة؛ وديبلوماسياً ذا خبرة وجرأة وزيراً جديداً للخارجية في شخص فسَّنْبيرغ. ومن منطلق كل شيء أو لا شيء في إيطاليا، قررت الحكومة الجديدة أن تضع رهاناتها على المخاطرة بالحرب؛ ولم تتعرض

آمالها للإحباط. ففي 25 تموز/يوليو نجح القائد النمساوي رادتزكي في إلحاق الهزيمة بالجيش السرديني في كوستوزار. ومع أن إيطاليا كانت قد أخفقت في أن تفعلها وحدها، فإن تشارلز آلبرت لم يكن أكثر ميلاً إلى المساعدة الفرنسية في الهزيمة مما قد كانه في النصر. تخلى عن ميلانو دون أي صراع، سحب جيشه إلى ما وراء الحدود السردينية، وأبرم اتفاقية وقف إطلاق نار ذات طابع عسكري بسيط في 9 آب/أغسطس.

لو كانت سردينيا وحدها هي المسألة المطروحة للنقاش، لكانت هذه نهاية القضية الإيطالية. غير أن نداءات الجمهوريين في لومبارديا والبندقية الموجهة إلى فرنسا، بعد أن زاح تشارلز آلبرت عن الطريق، كانت أكثر إقناعاً وأشد إلحاحاً. شعر السفير البريطاني في باريس بالأزمة. ودون أن ينتظر التوجيهات، سارع إلى تلقف اقتراح 19 تموز/يوليو الفرنسي وعرض وساطة إنجليزية ـ فرنسية على أساس خطة هاملاور المؤرخة في 24 أيار/مايو. بادر كافنياك وباستيد إلى الانقضاض على فرصة تجنب الحرب ووافقا على الاقتراح (5 آب/أغسطس)؛ وبعد يومين اثنين قام بالمرستون بتأكيده. لم يبق إلا إقناع الطرفين المتنازعين بقبول الوساطة. على الفور رحبت الحكومة السردينية، وهي على خلاف وتناقض مع تشارلز آلبرت حول اتفاقه المتسرع لوقف إطلاق النار، بفرصة إعادة طرح المسألة الإيطالية. تمهل فسّنبيرغ لمدة أسبوعين؛ ثم رد قائلاً إن الوساطة غير ضرورية وإن خطة هاملاور باتت، على أي حال، خارج دائرة النقاش. في الوقت نفسه استعد رادتزكي لمهاجمة البندقية. كانت الحكومة الفرنسية قد وصلت لحظة قرارها ـ ما إذا كانت الجمهورية ستحترم سلسلة تصريحاتها المتصلة المؤيدة لاستقلال إيطاليا. سارع كافنياك وباستيد إلى اقتناص مخرج ـ احتلال انجلو ـ فرنسي مشترك للبندقية، وفرض تنازلات على النمسا كما كانت بريطانيا العظمى وفرنسا في 1831 قد فرضتا جملة تنازلات على هولندا في المسألة البلجيكية. وتحت ضغط الأحداث كان هذان الهاويان المغفّلان قد قاما بصوغ «التحالف الليبرالي» بين بريطانيا العظمى وفرنسا، ذلك التحالف الذي كان سيُفْضي لاحقاً إلى خوض حرب القرم كما إلى تأمين تحرير إيطاليا. الآن وفيما بعد لم يكن التحالف إلا للجم نزعة التطرف الفرنسية؛ كان

قائماً على ركيزتي الريبة والخوف. ظلت الحكومات البريطانية مسكونة بالريبة إزاء الحكومات الفرنسية؛ وهذه الأخيرة ظلت غارقة في بحر الخوف من الرأي العام في بلدها. لم يكن ثمة أي مصلحة بريطانية ملموسة (اللهم إلا الشرق الأدنى فيما بعد). كرمى لعين السلم و**الأمر الواقع**، تعين على بريطانيا العظمى قبول هجمات على هذا **الأمر الواقع** بل وحتى الذهاب إلى الحرب؛ لا غرابة أن البريطانيين حاولوا الإفلات من براثن هذا التناقض عن طريق ادعاء دوافع مثالية لسياستهم الخارجية. أما في الواقع فإن السياسة البريطانية ما كانت لتبالي قط بالحركة القومية الإيطالية لولا الخوف من حصول نوع من التفجر في فرنسا. كان بالمرستون مستعداً للتعاون مع فرنسا حتى في 1848: «إذا كانت فرنسا ستتحرك في أي مكان بإيطاليا، فإن من الضروري تقييدها باتفاق مسبق معنا» (30 آب/أغسطس). رفضت حكومة الأحرار أن تحذو حذوه: لم تر في الأمر سوى الوقوع في قيد نوع من الاتفاق مع فرنسا. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الحكومة كانوا متحمسين لإيطاليا، فإنهم كانوا يستندون إلى أقلية في مجلس العموم كما ظلوا دائمي التعرض للإزعاج جراء تعاطف الملكة مع النمسا.

تعين على الفرنسيين، إذاً، أن يقرروا وحدهم دون مساعدة من أحد. وفي الأول من أيلول/سبتمبر اتخذوا قرارهم القاضي باحتلال البندقية وحيدين وأن يفرضوا وساطة مسلحة على النمسا؛ في الثاني من أيلول/سبتمبر قرروا الانتظار قليلاً؛ في السابع من أيلول/سبتمبر قال باستيد للممثل النمساوي: «نجدنا، أو وضعنا أنفسنا بعبارةٍ أكثر دقة، في موقف شديد الإحراج». لقد ولَّتْ أيام المثالية الفرنسية إلى غير رجعة؛ لم تعد الحرب الثورية العظمى موشكة على الاندلاع. هذه المرة كان يتعين على المسألة الإيطالية أن تنتهي فعلاً. غير أن الأحداث لا تتبع مثل تلك الأنماط المقولبة والمحددة بوضوح. ففي الثاني من أيلول/سبتمبر فقد فسّنبيرغ هو الآخر أعصابه: وافق على الوساطة الانجلو ـ فرنسية، وإن لم يكن على أساس خطة هاملاور. كان هذا مثار إعجاب الفرنسيين: أنقذ سمعتهم، وإن حال دون وحدة لومبارديا وسردينيا. غير أن عيني فسنبيرغ ظلتا متركزتين على بريطانيا العظمى. بقي راغباً في كسب الدعم

البريطاني ضد فرنسا، لا في جعل هذا الدعم غير ضروري. إلا أن شمس فسّنبيرغ، شمس الفترة الوجيزة لإمبراطورية نمساوية ليبرالية، كانت موشكة على الغروب. ففي بداية تشرين الأول/أكتوبر جاء فليكس شوارزنبيرغ قادماً من مقر قيادة رادتزكي وتولى أمر التحكم بالسياسة الخارجية؛ وفي 21 تشرني الثاني/نوفمبر أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. كان شوارزنبيرغ أول «الواقعيين» الذين كانوا سيتولون صوغ شكل الشؤون الأوروبية خلال الأعوام الثلاثين التالية؛ كان يحكم، أو زعم أنه كان يفعل، من منطلق الوقائع لا المبادئ. وقد قال للممثل الفرنسي: «ما أهمية الاختلاف على صعيد شكل الحكومة اليوم؟ . . . ثمة ما هو فوق ذلك وأهم منه؛ إنه صون السلم وترسيخ النظام من جديد». لعل فعله الأول كان متمثلاً بتسطير رسالة لباستيد (5 تشرين الأول/أكتوبر)، قائلاً إن لفرنسا والنمسا مصلحة مشتركة في منع قيام مملكة متحدة في إيطاليا الشمالية؛ وقد كان وارداً أن يضيف، مع بقاء اهتمامه مشدوداً إلى بروسيا، وفي منع قيام أي ألمانيا موحدة أيضاً. هنا، مرة أخرى، كان الإطار الأول لبرنامج آخر: «التحالف المحافظ» بين فرنسا والنمسا، تحالف قائم على أساس المصلحة، لا المبدأ. كانت الفكرة مفرطة الجرأة بالنسبة إلى باستيد وكافنياك. راحا يتأرجحان، مهدِّدَيْن بالحرب كرمى لعين البندقية حيناً، ورافضَيْن بعنف تقديم الوعد بمساعدة سردينيا عسكرياً آخر. غير أن أيامهما أيضاً كانت معدودة. ففي 10 كانون الأول/ديسمبر انتُخب لوي نابليون رئيساً للجمهورية الفرنسية بأكثرية ساحقة؛ وفي 29 كانون الأول/ديسمبر أقسم اليمين على الدستور ونصَّب نفسه سيداً في قصير الاليزه. لقد جاء «واقعي» آخر.

هوامش الفصل الأول

(1) شؤون الاتحاد الألماني تَعْرِض مشكلة محرجة على مؤرخ العلاقات الدولية. يتعين عليه أن يعالج جملة التعاملات فيما بين الدويلات الألمانية، نظراً لكونها، نظرياً، قوى ذات سيادة؛ غير أن ذلك لن يُبقي إلا القليل لمؤرخ ألمانيا في الفترة الممتدة من 1815 إلى 1866. لذا نفضت يدي من الشؤون الألمانية، فيما عدا الحالات التي كانت ذات تأثير في القوى العظمى؛ وحتى عندئذ أبقيتها في إطار ضيق لدى كون الأمر متعلقاً بالنمسا وبروسيا فقط. لو كان هذا كتاباً مدرسياً، لوجب تقديم نوع من الاعتذار عن مثل هذا الحل الوسط غير المنطقي.

(2) هذا هو الاسم الألماني المهجور لبلدة منيتشوفو هراديشتة التشيكية.

(3) النصوص في زايونتشكوفسكي، **الحرب الشرقية**، ج: 1 (2)، هـ: 8. وُقع الميثاق التركي في 18/ 9/ 1833؛ والميثاق البولوني في 19/ 9، وكلاهما في مونتشنغراتز؛ البيان الثلاثي في برلين يوم 15/ 10.

(4) من هنا التكاليف الباهظة التي تكبدتها النمسا خلال حرب القرم. لم تكن ترانسلفانيا مستعدة لإيواء الجيش الذي جَنّدَته آنذاك.

(5) بالمثل، كانت الاستعدادات البحرية البريطانية موجهة فقط ضد فرنسا. سائر القواعد البحرية كانت متوجهة نحوها؛ وحتى في القرن العشرين تعين على بريطانيا العظمى ارتجال قواعد للاستخدام ضد ألمانيا.

(6) في العصر الألماني لكتابة التاريخ الإنجليزية الموشك على الانتهاء، درج المؤرخون الإنجليز على اعتماد الصيغة الألمانية شلزفيك، وأقروا، بالتالي، الزعم الألماني. بالمقابل ليس من المقنع أن يتم الرد على هذه الجزئية بكتابة الصيغة الدنمركية سلزفيغ نظراً لوجود عدد كبير من السكان الألمان بالتأكيد. لذا فقد تعمدت إحياء الطبعة المؤنكلزة الدارجة قبل حماستنا المؤلمنة.

(7) لامارتين، **تاريخ ثورة 1848**، ج: 2، ص: 7.

(8) المصدر السابق، ج: 2، ص: 28 - 35.

(9) سبنسر والبول، **حياة اللورد جون راسل**، ج: 2، ص: 32.

(10) مسودة إعلان القوى الأربع، 7/ 3/ 1848.

(11) من ميندورف (سفير روسي ببرلين) إلى نسلرود (مستشار روسي)، 2/ 3/ 1848. **هويتش بيترفون ميندورف**، ج: 2، هـ: 218، 219.

(12) كثيراً ما يُنسى أن فريدريك غليوم، رغم تسطيره عدداً كبيراً من الرسائل الهستيرية الموجهة إلى القيصر، كتب أيضاً رسائل هستيرية متواصلة إلى الملكة فيكتوريا.

(13) من بالمرستون إلى بلومفيلد (سان بطرسبورغ)، بونسونبي (فيينا)، وستمورلاند (برلين)، 4/ 3/ 1848.

(14) باستور، **حياة السيد ماكس فون غاغرن**، ص: 234. عن المسألة البولونية، ناميه، **1848: ثورة المثقفين**، ص: 43 - 65.
(15) بابست، **جذور حرب القرم**، ص: 8.
(16) ميندورف، ج: 2، هـ: 226.
(17) المصدر السابق، هـ: 229.
(18) من نسلرود إلى ميندورف، 27/ 4/ 1848. **رسائل وأوراق**، ج: 9، ص: 87.
(19) وهكذا فإن نقولاس حذر ممثلاً نمساوياً أوائل نيسان/ أبريل. غويشن، **المسائل الأوروبية الكبرى**، ج: 1، ص: 79.
(20) من بلومفيلد إلى بالمرستون، هـ: 18، 18/ 4/ 1848. وزارة الخارجية، 65/ 348.
(21) لامارتين، **ثلاثة أشهر من السلطة**، ص: 133.
(22) من سيركور إلى لامارتين، 31/ 3/ 1848. سيركور، **ذكريات مهمة في برلين**، ج: 1، ص: 326 - 329.
(23) من شامبو إلى سيركور، 4/ 4/ 1848. سيركور، ج: 1، ص: 329.
(24) خطاباته مقتبسة في ناميه، ص: 62 - 63.
(25) من سيركور إلى لامارتين، 27/ 4/ 1848. سيركور، ج: 2، ص: 73.
(26) من سيركور إلى لامارتين، 14/ 5/ 1848. سيركور، ج: 2، ص: 206.
(27) شيمان، **روسيا في ظل القيصر نقولا الأول**، ج: 4، ص: 164.
(28) من نسلرود إلى ميندورف، 8/ 5/ 1948. **رسائل وأوراق**، ج: 9، ص: 93. من بلومفيلد إلى بالمرستون، هـ: 135، 5/ 5/ 1848، وزارة الخارجية [البريطانية]، 65/ 349.
(29) من بلومفيلد إلى بالمرستون، هـ: 44، 12/ 5/ 1848، وزارة الخارجية، 65/ 349.
(30) خلاصة سياسة باستيد مستندة إلى ثلاث مقالات لبول هنري في **المجلة التاريخية**، ج: 178، 186، 188. الزعم القائل بأن التحرك الألماني في سلزفيك والوحدة الألمانية بالتالي جرى منعهما من قبل روسيا وفرنسا ساقه اريك ماركس في **كتابات تاريخية**، ج: 142، وعلى نحوٍ أكثر صقلاً من قبل أ. شارف، **القوى العظمى الأوروبيةوالثورة الألمانية**.
(31) من كاولي إلى بالمرستون، 3/ 12/ 1848. كان كاولي راغباً في تأييد خطط غاغرن الرامية إلى توحيد ألمانيا في ظل بروسيا بتوظيف النفوذ البريطاني لدى الأمراء الألمان؛ بالمرستون حال دون ذلك.
(32) مقتبس في برشت، **موقف إنجلترا من الوحدة الألمانية**.

الفصل الثاني

الديبلوماسية الرجعية، 1849 - 1850

مع حلول نهاية عام 1848 كان النظام قد تمت استعادته في العواصم الأوروبية الكبرى. كانت فيينا قد أُخضعت بالقوة المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر؛ كان ليبراليو برلين قد استسلموا دون عراك؛ في فرنسا بدا انتخاب لوي نابليون مكملاً عمل «أيام حزيران/ يونيو» ـ فرئيس الجمهورية كان «حامي النظام». تمثل كل ما بقي من الثورة بفوضى في روما؛ بسردينيا مستاءة وإن مهزومة؛ بحكومة ثورية في المجر على حافة الانهيار العسكري بوضوح؛ وبمجلس قومي ألماني في فرانكفورت مستمر في دأبه على تصنيع الخطط للوحدة القومية ولو دون قوة مادية. ومع أن استكمال استعادة النظام تطلب وقتاً أطول مما كان متوقعاً، فإن الأمر لم يكن بسبب قوة البقايا الثورية. لعله كان بسبب صراعات بين حماة النظام والأوصياء عليه فيما بينهم. فحكام أوروبا الجدد كانوا طغاة لا محافظين. معوِّلين داخلياً على القوة العسكرية، كانوا يفكرون من منطلق القوة بالشؤون الخارجية؛ وبعيداً عن الإيمان بأي نظام أوروبي، عكفوا على رسم خرائط جديدة لأوروبا بطيش لا يقل عن طيش أي ثوري. والوحيد الذي كان شاعراً بقدرٍ ولو ضئيل من الولاء لـ«نظام» مترنيخ كان هو الحاكم الذي جرى اجتراحه ضده ـ القيصر نقولا؛ وقد انتهى نادماً على إيمانه.

تجلت الروح المتغيرة بأكبر قدرٍ من الوضوح في لوي نابليون. كان قد انتُخب رئيساً للجمهورية بتأييد من حزب النظام؛ وكان انتخابه هزيمة للثوريين

والجمهوريين. وزير خارجيته دروين لويس كان قد خدم لوي فيليب وذا ميول أورليانية على صعيد تفضيل تحالف محافظ مع النمسا. برأيه كان تمزق ألمانيا وإيطاليا في مصلحة فرنسا. وقد كتب في 1849 يقول: «يرتكز التفوق الفرنسي على وحدة فرنسا القومية... كل شيء يعزز انقسام الأقوام الكبرى مفيد لنا».[1] لم يستطع لوي نابليون قط أن يتبنى هذه العقيدة. بقي مقتنعاً بأن عمه سقط حين تصدى للإرادة القومية في ألمانيا وإيطاليا؛ وظل عقله محشواً بخطط غامضة وضبابية لإعادة رسم خارطة أوروبا. وحده الاسم كان تحدياً لتسوية الكونغرس (مؤتمر فيينا) أكبر من جميع كلمات بيان لامارتين؛ وبصرف النظر عما قد يقوله الفرنسيون الآخرون، فإن أي بونابرت لم يكن قادراً، بالمطلق، على التسليم بمؤتمر فيينا. إذا كانت ثمة نقطة مستقرة في عقله المضطرب، فقد كانت نقطة الاستياء من النمسا، بلد مترنيخ والاستقرار. لم يكن لوي نابليون ثورياً أو تاجر حروب. كان يحلم بإنجاز سياسة خارجية ثورية دون استحضار روح الثورة، وبإعادة قولبة أوروبا دون أي حرب. وهكذا فإن حلمه المفضل كان «مؤتمراً عاماً لقوى أوروبا العظمى»، يكون ملزماً بحل كل مسألة متنازع عليها عن طريق الاتفاق السلمي. كان خليطاً بين مثالي من جهة ومتآمر من جهة ثانية؛ لم يكن مطرداً إلا في شيء واحد: لم يكن قادراً مطلقاً على مقاومة إغراء المضاربة. انغمس في السياسة انغماس الرأسماليين المعاصرين في مشروعات السكك الحديد وشركات القطارات. وعلى الرغم من أنه كان يكره الحرب ويخاف مخاطرها، كان يقف في صف الفعل دائماً عند الوصول إلى منعطف اختيار الملاذ الأخير. وفي هذا كان يعدّ نفسه مترجماً للمشاعر الفرنسية. وقد قال للوزير النمساوي هوبنر مرةً: «هناك إلحاح على التوسع في فرنسا لا بد من أخذه في الحسبان». كان الإلحاح، في الحقيقة، في داخله؛ لعل ذلك هو السبب الكامن وراء جميع التناقضات التي ظلت سياسته زاخرة بها.

على الرغم من أن جذور لوي نابليون والملكيات «الشرعية» كانت متناقضة، فإن وجهاً للشبه كان يجمع بين أهدافهما ومناهجهما. فشوارزنبيرغ وزملاؤه، وإن وزراء لدى إمبراطور من آل هابسبورغ، كانوا ثوريين في الشؤون الداخلية ـ أكثر ثورية، في الحقيقة، من لوي نابليون الذي لم يحرص إلا على

حفظ ثمار ثورة أُنجزت قبل ستين سنة. كانت لدى فريدريك غليوم الرابع، رغم كونه من آل هوهنزولرن، عقلية لوي نابليون نفسها ـ حالماً بالأشياء، محجماً عن تحقيقها، وقريباً جداً من أي متآمر محترف دسائس في المحصلة العملية. كانت أحداث 1848 قد دمرت إلى غير رجعة تلك الهشاشة المستقرة لكونفدرالية مترنيخ الألمانية؛ أما بعد 1848 فإن بروسيا والنمسا كانتا «قيد الصنع». كان وزير التجارة النمساوي بروك قد نجح في إقناع شوارزنبيرغ برفع راية إقامة «إمبراطورية ذات سبعين مليوناً»، إمبراطورية تقوم بإذابة الإمبراطورية النمساوية كلها والكونفدرالية الألمانية في بوتقة واحدة؛ وعندئذ فإن النمسا كانت ستهيمن على ألمانيا، كما على أوروبا، عبر ألمانيا. ومن جانبه فإن فريدريك غليوم الرابع كان مسحوراً بفكرة اتحاد ألماني «أضيق» و«أوسع» ـ الأول قائم على استبعاد جميع الأراضي النمساوية، اتحاد حقيقي تحت الراية البروسية؛ والثاني تحالف ضبابي مع أسرة هابسبورغ الملكية. المشروعان، كلاهما، كانا ثوريين، منطويين على انتفاضة في ألمانيا؛ غير أن حكام النمسا وبروسيا سعوا إلى تحقيقهما دون مناشدة العواطف الألمانية، أي دون استخدام وسائل ثورية. فمخطط كونفدرالية صغرى وكبرى كان، مثلاً، قد أطلقه غاغرن وليبراليو فرانكفورت المعتدلون؛ غير أن فريدريك غليوم لم يلتقطه إلا حين قُدم إليه في ثوب رومنطيقي، محافظ فصّله نبيل كاثوليكي روماني من أصدقاء طفولته يدعى رادوفيتز.

كانت خطط رادوفيتز وشوارزنبيرغ، كليهما، منطوية على تقويض ميزان القوى كما كان قد أسس له مؤتمر فيينا. كان من شان ألمانيا، إذا ما توحدت إما تحت الراية النمساوية أو نظيرتها البروسية، أن تغدو جارة أكثر جبروتاً لفرنسا من الكونفدرالية الألمانية العاجزة. كان من شأن القوة الألمانية أن تعزز قبضة النمسا على إيطاليا، بل وأن تؤدي ـ كما سبق لثوريي 1848 أن كانوا قد طالبوا ـ حتى إلى وضع اليد على الإلزاس. وبما أن الاتحاد الألماني بدا متعذر الاستعادة أو الإحياء، فإن الفرنسيين، بمن فيهم حتى أكثرهم محافظة، كانوا منجذبين إلى إغراء لعبة تشجيع كل من الطرفين المتنافسين على الآخر. في 1849 قال دروين لويس إن من شأن فرنسا أن ترحب بتوسيع بروسيا شرط

انطواء الأمر على نسف **الحلف المقدس**:[2] مع أن هذا **الحلف المقدس**، وهو اتحاد «بلاطات أو عروش الشمال الثلاثة، كان قد منح فرنسا ثلاثين عاماً من الأمن على حدودها الشرقية. إلا أن الانتفاضة المتوقعة لم تكن موجهة ضد فرنسا فقط. فخطط كل من بروك وغاغرن كانت مصممة بما يفضي إلى جعل النفوذ الألماني صاحب اليد العليا والقول الفصل في كل من وادي الدانوب، شبه جزيرة البلقان، ووصولاً، بالتالي، إلى المضائق والبحر الأسود. لم تكن «إمبراطورية» بروك «ذات الملايين السبعين» إلا تمهيداً لاتحاد جمركي يجب أن يصبح حاضناً لأوروبا كلها فيما بين حدود فرنسا وحدود روسيا. قال غاغرن عن مشروعاته الخاصة بالوحدة الألمانية، بعبارات صادق عليها وأيدها رادوفيتز: «ليس كافياً أن نتدفأ أمام مواقدنا الخاصة. نريد وحدة تستطيع أن تضم، مثل أقمار في نظامنا الكوكبي، جميع الشعوب في حوض الدانوب، هذه الشعوب غير القادرة على، وغير المطالبة بـ، الاستقلال».[3] جميع الخطط الهادفة إلى تحقيق الوحدة الألمانية كانت، من حيث الجوهر، معادية لروسيا. ومعضلة روسيا ظلت متمثلة بأن من شأن مبادرتها، دفاعاً عن نفسها ضد خطط الليبراليين الوحدوية، إلى مساعدة شوارزنبيرغ وفريدريك غليوم الرابع، أن تؤدي إلى تعزيز الخطط ذاتها بصيغة أكثر شراسة. عنصر واحد في ألمانيا كان يكره هذه المخططات: لم تكن لديه أي رغبة في قطع الطريق على روسيا في الشرق الأدنى، وإلا القليل من هذه الرغبة في الشجار مع فرنسا في إيطاليا أو حتى حول الراين. كان هذا العنصر هو عنصر طبقة النبلاء البروسية ـ الإقطاعيون، اليونكرز **Junkers**، الذي كان يزود بروسيا بضباط جيشها كما بالعديد من إدارييها إضافةً إلى بعض ساستها. كان اليونكرز يكرهون النمسا ويمقتون النزعة القومية الألمانية؛ كانت لهم روابط قوية مع روسيا القيصرية وخصومة مشتركة نحو البولونيين. على الصعيد الشخصي كانوا يعدون رادوفيتز أجنبياً وفريدريك غليوم مختلاً ذهنياً، وقد كانه بالفعل. لذا فإن الصراع في ألمانيا في عامي 1849 و1850 كان صراعاً بين رادوفيتز واليونكرز على روح فريدريك غليوم بمقدار ما كان نزاعاً بين بروسيا والنمسا.

تمخضت أحداث الأشهر الأولى من عام 1849 عن فتح الطريق أمام

الصراع على ألمانيا. قامت الأحداث بتسليط الضوء على المبدأ، الذي تجلى من جديد في 1863، مبدأ أن من شأن جميع الطاقات أن تنصب على المسألة الألمانية ـ لحظة تتم إزاحة بولونيا، إيطاليا، والشرق الأدنى عن الطريق. الأمور في إيطاليا كانت أشبه بأمور ذات طابع ختامي. فخطر أي تدخل فرنسي كان قد اختفى في أيلول/سبتمبر 1848 ولم يجدده انتخاب لوي نابليون: كان خطُّه قائماً على «التناغم والانسجام مع الوضع»، على ترسيخ وضعه بوصفه أحد حماة النظام و**الأمر الواقع** قبل التكشف عن المتآمر، أبي الدسائس، الكامن في العمق. وُعِدت القوتان الوسيطتان بريطانيا العظمى وفرنسا بالسعي لإنجاح مؤتمر للسلام في بروكسل بين سردينيا والنمسا؛ إلا أن شوارزنبيرغ لم يكن مستعداً للسماح بالحضور النمساوي، ما لم تلتزم القوتان الوسيطتان بالوقوف ضد أي تغييرات إقليمية أو تعديلات حدودية. ولكنهما رفضتا تقديم مثل هذا الالتزام. لم يكن لوي نابليون قادراً، رغم عدائه لطموحات سردينيا، على تدشين حياته العامة بالمصادقة على حدود مرسومة في 1815؛ يضاف إلى ذلك لم يكن، على الإطلاق، قادراً على تفويت فرصة للمناورة. لم يكن بالمرستون، رغم تسليمه بعدم إمكانية توقع إقدام النمسا على تقديم تنازلات إقليمية، مستعداً لإطلاق بيان من شأنه دفع سردينيا إلى اليأس. انسداد الآفاق كانت له نتيجة مماثلة إلى حدٍّ بعيد. كان المجلس السرديني خاضعاً لهيمنة الآراء الثورية؛ وفي آذار/مارس 1849 تم إرغام تشارلز آلبرت على تجديد الحرب ضد النمسا. وفي غضون أسبوع واحد هُزم في نوفارا (23 آذار/مارس) وتخلى عن منصبه. مرةً أخرى كانت ثمة نداءات استغاثة إيطالية موجهة إلى باريس، مرةً أخرى كان ثمة مزيد من الشائعات حول تدخل فرنسي.

كانت السياسة الثورية قد انتهت، ولكن السياسة البونابرتية لم تكن قد بدأت. فرض بالمرستون، وهو المقيد بقدرٍ أكبر من الصرامة مما في آب/أغسطس 1848 في مجلس الوزراء، تأييد أي تحرك فرنسي؛ والفرنسيون لم يكونوا، بدورهم، متحمسين لمثل هذا التحرك. أما شوارزنبيرغ، من جانبه، فكان يعلم بأن عليه أن يحترم استقلال سردينيا، لضمان بقاء الفرنسيين خارج إيطاليا الشمالية. لذا فإن المفاوضات السلمية دارت فقط حول حجم تعويضات

الأضرار التي كان سيتعين على سردينيا دفعها؛ وبعد فترة إنذار مؤقت تحقق السلام في ميلانو يوم 6 آب/ أغسطس على أساس **الأمر الواقع**. وعلى الرغم من أن النمسا كانت قد انتصرت، فإنها أُصيبت بنكسة لحظة النصر. من المؤكد أن فيكتور عمانوئيل، الذي كان قد ورث عرش سردينيا الذي تنازل عنه أبوه، عازماً على إخضاع النزعة الثورية السردينية؛ فحين رفض المجلس تصديق معاهدة السلام، سارع إلى حله، ناشد الرأي العام المعتدل في إعلان مونكاليري (20 تشرين الثاني/ نوفمبر)، فكوفئ بانتخاب مجلس ما لبث أن صادق على المعاهدة بصمت بأكثرية 112 صوتاً مقابل 17 (9 كانون الثاني/ يناير، 1850). غير أن فيكتور عمانوئيل لم يذب في بوتقة النظام النمساوي. بوصفه جندياً ورجل أفعال، لا حالماً مثل أبيه، أُهين بالهزيمة العسكرية وعزم على تجديد الحرب ضد النمسا في ظروف أفضل. ذلك هو ما جعله، رغم شخصيته السلطوية، يحافظ على الدستور الموروث عن والده، بل وكان ميالاً حتى إلى تأييد ليبراليي سردينيا. وبطريقته الخاصة كان فيكتور عمانوئيل أيضاً أحد الواقعيين الجدد، واقعياً جديداً آخر كان سيسعى إلى تحقيق أهداف ثورية مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأساليب الثورية.

أنجبت إيطاليا منتوجاً غريباً أخيراً جراء عام الثورات. لم تنقلب روما على البابا إلا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1848، ولم تكن قد أصبحت جمهورية في ظل هيئة ثلاثية بقيادة مازيني إلا في شباط/ فبراير 1849. ومع هزيمة سردينيا الثانية بات تدخل النمسا، نابولي، وحتى إسبانيا، ضد جمهورية روما متوقعاً. قررت الحكومة الفرنسية استباق هذه التدخلات بمبادرتها هي نفسها إلى التدخل؛ تمثل دافعها الأول دون شك بتحدي الاحتكار النمساوي في إيطاليا. ونظراً لأن أكثر الوزراء كانوا ملكيين (أورليانيين) سابقين، فقد تم افتراض أنهم كانوا صدى لاحتلال فرنسا لآنكونا عام 1832. أذعن لوي نابليون لقرار الحكومة بروح عامة مشبعة بالمضاربة أو المقامرة: من المستحيل معرفة ما إذا كانت نيته الأصلية إنقاذ الجمهورية أم استعادة البابا. جرى إرسال الجنرال اودينو على رأس فرقة من جيش الآلب، ذلك الجيش الذي كان مكلّفاً أساساً بتحرير إيطاليا الشمالية وبحماية جمهورية البندقية فيما بعد، إلى منطقة روما؛

وفي 30 نيسان/أبريل تصادمت قواته مع القوات الجمهورية بقيادة غاريبالدي. جاءت الحركة العسكرية الأولى لفرنسا الثورة بعد أربع وثلاثين سنة من الحذر والتوجس ضد جمهورية يقودها ويدافع عنها كوكبة من المثاليين، وخدمة لأسوأ طغيان ظلامي في أوروبا. كانت ثمة صرخة احتجاج في الجمعية الوطنية الفرنسية ضد هذه الخيانة للمبادئ الجمهورية؛ وتم إيفاد ممثل خاص، دوليسيبس، للتفاوض مع مازيني. في 31 أيار/مايو توصل الطرفان إلى اتفاق قضى بقبول جمهورية روما حماية فرنسا. غير أن لوي بونابرت كان قد أحال الإهانة على الأسلحة الفرنسية وقد تضمنها الحاجز المقام عند مداخل روما، على نحوٍ أعمق من الغدر بالنزعة الجمهورية؛ ويضاف إلى ذلك أن انتخابات المجلس التشريعي الجديد في فرنسا (13 أيار/مايو) تمخضت عن إعادة أكثرية كهنوتية، معادية للجمهورية. جرى تزويد اودينو بالتعزيزات والأوامر القاضية بالتحرك الفعال؛ تنصل من معاهدة دوليسيبس وشن هجوماً شاملاً أفضى إلى سقوط جمهورية روما نهاية شهر حزيران/يونيو.

كانت النتيجة شديدة البؤس بالنسبة إلى لوي بونابرت، رغم الدعم الكهنوتي الذي وفرته له في فرنسا. كانت حركته الأولى في الشؤون الخارجية قد تمثلت باستعادة سلطة البابا الزمنية، التي كان هو نفسه قد تآمر ضدها في 1831. حاول أن ينأى بنفسه عن الرجعية البابوية عبر توجيه اللوم إلى وزرائه ومن خلال نشر رسالة احتجاج كتبها إلى معاونه ادغار ني في آب/أغسطس. بقيت التوصية بإدارة مدنية (غير كنسية) والقانون النابليوني عديمة الجدوى في غياب القدرة على وضعهما موضع التنفيذ بالتهديدات؛ ولوي نابليون لم يكن قادراً على استخدام سلاح التهديد بالانسحاب من روما إما الآن أو لاحقاً. قامت سياسة لوي نابليون إزاء روما، خلال سني حكمه، بإماطة اللثام عن مناهجه في أبأس صورها: هدف ثوري، إرضاء المشاعر الإيطالية حول روما، في هذه الحالة، دون استخدام وسائل ثورية، أي دون إحداث فجوة في العلاقة مع البابا. حين تكون إحدى الدول كلية الاعتماد على دولة أخرى، فإن الأضعف هي القادرة على الإمساك بزمام المبادرة: تستطيع أن تهدد بالانهيار ما لم تُدعم، ولا تكون شريكتها الحامية، بالمقابل، متوفرة على أي تهديد

جوابي. أصبح لوي نابليون، وظل، أسير السياسة البابوية؛ وما من شيء فعل ما هو أكثر، ربما، من اللوم الذاتي الناجم عن حماقة روما، على صعيد دفعه باتجاه المغامرة في أمكنة أخرى.

ثمة دولة ثورية أكبر من روما تم إخضاعها أيضاً في صيف 1849؛ وتدخُّلٌ على نطاقٍ أوسع جاء شبيهاً بالأنموذج الفرنسي. في الشتاء السابق كان قد بدا أن من شأن الجيش النمساوي أن يحقق تقدماً سهلاً في المجر، بؤرة الإزعاج الأخيرة في مملكة آل هابسبورغ. خاب الأمل. في نيسان/أبريل 1849 تعرضت القوات النمساوية مرة أخرى للطرد من المجر؛ تم إعلان خلع آل هابسبورغ؛ وصارت المجر دولة مستقلة تحت حكم كوسّوث. كانت المجر قد حاولت كسب دعم أوروبا الليبرالية في العام السابق، وهي لا تزال، اسماً، جزءاً من الإمبراطورية النمساوية؛ إلا أن هذه المناشدات لم تلق رداً ودياً إلا من المجلس القومي الألماني بفرانكفورت، مع أن ألمانيا الليبرالية كانت بحاجة إلى الدعم المجري أكثر من قدرتها على توفير مثل ذلك الدعم. تم تجديد النداءات الآن في ظروف أقل ملاءمة. لم يكن متوقعاً من فرنسا، التي كانت قد أخفقت في فعل أي شيء لصالح بولونيا أو إيطاليا، والمنخرطة الآن في عملية خنق جمهورية روما، أن تبادر إلى التحرك في سبيل قضية أقل وضوحاً وأكثر بعداً؛ أما بالمرستون فلم يحد قيد أنملة عن الإيمان بعقيدة أن الحفاظ على الإمبراطورية النمساوية أمر جوهري بالنسبة إلى ميزان القوى. كل ما تمكن كوسوث من تأمينه تمثل بتحالف مع جمهورية البندقية الواصلة، هي نفسها، إلى نقطة التفكك.

من الجهة الأخرى، استطاع شوارزنبيرغ، أخيراً، أن يعرض تحالفاً مقدساً في غمرة العمل، وإن كان تحالفاً مقدساً من دون بروسيا. ففي أيار/مايو 1849 أقدمت بروسيا بالفعل على عرض مساعدتها ضد الثورة المجرية؛ كان العرض مشروطاً بثمن ـ على النمسا الاعتراف بسيادة بروسيا على ألمانيا «الصغرى». إلا أن شوارزنبيرغ كان مهتماً باستعادة عظمة النمسا لتمكينها من استرجاع موقعها في ألمانيا، لا التنازل عنه. رده السلبي سلط الضوء أولاً على الطبيعة الثنائية للعلاقات النمساوية ـ البروسية: رغم تعاطفهما مع، واهتماماتهما

المشتركة بـ، شؤون أوروبا، كانتا في نزاع دائم داخل ألمانيا. حين كانت ألمانيا تنعم بالهدوء، كما قبل 1848، كان يسود تضامن نمساوي ـ بروسي حقيقي؛ أما حين باتت ألمانيا غارقة في الفوضى، فإن القوتين (النمسا وبروسيا)، كلتيهما، كانتا تبادران إلى إزاحة أوروبا بل وحتى مصالحهما الدولية الخاصة نحو الخلف. حتى خلال أحداث أيار/مايو 1849 الخطرة رفض شوارزنبيرغ تحالفاً مع بروسيا ضد «الثورة»، مفضلاً ذلك على تلبية أي من طموحاتها. كان ثمة عامل إضافي، وحاسم. ففي حين أن بروسيا طلبت ثمناً في ألمانيا لمساعدتها، امتنعت روسيا عن المطالبة بأي ثمن في الشرق الأدنى. عرض القيصر المساعدة ضد «الثورة» دون شروط. كان الدافع الأول لهذا العرض، دون شك، هو التضامن المحافظ؛ فالقيصر ووزراؤه كانوا قد بالغوا في الإكثار من الكلام عن مبادئهم فباتوا عاجزين عن تجنب الفعل بموجبها. حتى الآن، بقوا مقيدين بالخوف من استفزاز تحرك فرنسي في أمكنة أخرى؛ وحسب كلمات نسلرود، كان عدم التدخل هو الثمن الذي كان قد تعين على روسيا دفعه لإبقاء فرنسا محايدة.[4] غير أن التدخل الفرنسي في روما الذي جاء متأخراً أطلق يدي روسيا. مصائر إيطاليا والمجر كانت، كما في أكثر الأحيان، متشابكة. أقدم نقولا الأول على الاعتراف بالجمهورية الفرنسية في 8 أيار/مايو، يوم إعلانه عن تدخله في المجر.

كانت ثمة اعتبارات عملية خلف التحرك الروسي بالطبع. لعل أضخمها كان ذلك المتمثل بالقلق على بولونيا: عدد كبير من الضباط البولونيين كانوا يقاتلون في الجيش المجري، وكان أفضل اثنين من جنرالات هذا الجيش بولونيَّيْن.[5] إذا ما انتصر المجريون فقد كان من المحتمل انتشار الثورة، أقله في غاليسيا، حصة النمسا من بولونيا؛ وكان من شأن ملف المسألة البولونية كلها أن يُفتح سريعاً. كان هناك خوف أيضاً بشأن المصالح الروسية في تركيا: لم يكن الروس يريدون أن ينتشر الأنموذج الثوري من المجر إلى مقاطعتي أو إمارتي مولدافيا وفلاتشيا (والاشيا/الأفلاق) الدانوبيتين. في 1848 كانت القوات الروسية قد احتلت هاتين الإمارتين، مع الاضطرابات الأولى لنوع من التحرك الثوري فيهما؛ وفي الأول من أيار/مايو 1849، لحظة التدخل في

المجر أبرمت روسيا معاهدة مع تركيا قضت باحتلال الإمارتين المشترك إلى حين استعادة النظام. وهكذا فإن التحرك الروسي في المجر كان مصمماً لحماية مصالحها عند مصب الدانوب؛ وقد بقيت القوات الروسية في الإمارتين حتى بداية عام 1851.

وعلى نحوٍ أعم، تحرك الروس للحفاظ على النمسا قوة عظمى بما يفضي إلى استعادة التوازن في ألمانيا. لم يكن هذا «خياراً» روسياً للنمسا؛ كان الغرض هو استعادة التوازن الألماني لا الإطاحة به. ففي 28 نيسان/ أبريل، كتب نقولا إلى فريدريك غليوم، مساهمة أساسية من جانبه في الإعداد الديبلوماسي للتدخل في المجر، واعداً إياه بالدعم ضد الثوريين الألمان، شرط انسحابه الكلي من قضية سْلَزْفيك؛(6) وفي الوقت نفسه قام نسلرود بإبلاغ شوارزنبيرغ إصراره على ضرورة تعاون النمسا مع بروسيا.(7) كذلك كانت روسيا ضد الخطط النمساوية والبروسية الرامية إلى توحيد ألمانيا؛ وحدها روسيا حلمت برؤية نظام مترنيخ مستعاداً. وهذا الحلم كان نابعاً في المقام الأول من القلق على بولونيا ومن النفور الطبيعي من رؤية أي جارة قوية. أما فيما يخص الشرق الأدنى، فإن الروس افترضوا على نحوٍ شبه عَرَضي أن من شأن النمسا أن تبقى أضعف وأكثر اعتماداً عليهم من أن تقطع الطريق على المخططات الروسية، إذا ما نضجت هذه المخططات فعلاً. لا شك أن الروس كانوا يعوّلون، ولو بشيء من الغموض، على الامتنان النمساوي؛ على الرغم من عدم ورود احتمال قدرة أي قوة على ضمان مكافأة مستقبلية ثمناً لخدمة راهنة في الشؤون الدولية. لاحقاً، في 1854، حين باتت المسألة الشرقية مهيمنة على المسرح الأوروبي، ساد الاعتقاد بأن روسيا كانت قد اقترفت أكبر الحماقات في إنقاذ النمسا، العقبة الرئيسية على طريق نجاحها، ومساعدتها على الوقوف من جديد على قدميها.

طرح الرأي خياراً زائفاً. فبديل دعم حكم آل هابسبورغ المطلق كان كياناً مَجَرياً قومياً كبيراً، أو، ربما، كياناً ألمانياً كبيراً، لا تفكك الإمبراطورية النمساوية وتحولها إلى نتف عاجزة. وفي حرب القرم جاءت المكافأة النمساوية لروسيا على شكل حياد لئيم وحاقد. في 1878، حين تم إبطال مفعول هزيمة

كوسّوث، وحين تولى آندراسي، قرين كوسّوث، إدارة سياسة آل هابسبورغ بادرت النمسا ـ المجر إلى التهديد بالحرب؛ وفي 1914، حين كانت النزعة القومية الألمانية والمجرية سائدة في أوروبا الوسطى، تعين على روسيا أن تخوض حرب بقاء ـ حرباً تكررت في ظروف حتى أقل ملاءمة في 1941. ومع ذلك فإن هذه لم تكن إلا حسابات بعيدة. فحكام روسيا، مثل غيرهم من ساسة البلدان الأخرى، كانوا ينطلقون في أحكامهم من اللحظة الراهنة، لا من خطط ومشاريع بعيدة المدى. ففي 1849 لم يكونوا يفكرون إلا ببولونيا وألمانيا؛ فبوجود قواتهم الفعلي في الإمارتين، لم يكن وارداً أن يقلقوا بشأن مستقبل المسألة الشرقية. ومن الجهة الأخرى، كان بالمرستون، الذي لم تكن بولونيا تعني شيئاً وألمانيا سوى القليل بالنسبة إليه، يفكر بالنمسا وروسيا من منطلق الشرق الأدنى حصراً؛ لا غرابة، إذاً، أنه سارع، رغم مبادئه الليبرالية، إلى الترحيب بالتحرك الروسي الرامي إلى استعادة النمسا قوة عظمى. دوافعه واضحة؛ ومن المؤكد أن ليس ثمة أي حاجة أو ضرورة للقول إنه كان منافقاً فضّل انتصار الرجعية في السر أو إنه كان حتى عميلاً مأجوراً لروسيا، بقدرٍ أكبر من الفظاظة.(8)

القوات الروسية دخلت المجر في أيار/مايو؛ كانت ناجحة نجاحاً كاملاً مع حلول منتصف آب/أغسطس. هرب كوسّوث ومؤيدوه الرئيسيون إلى تركيا. عملية التدخل أُنجزت دون أي صعوبات من القوى الغربية؛ استطاع الروس أن يهنئوا أنفسهم باستعادة نظام **الحلف المقدس** دون استثارة أي تحالف ليبرالي بالمقابل. إلا أن الحماقة الروسية، وهي ناجمة عن أحد الأصداء المنبعثة من بولونيا، نقطة الضعف الروسية الدائمة، ما لبثت أن أجهزت على هذا النجاح. كان نقولا قد وعظ باعتماد الرأفة مع المجريين المهزومين وامتعض كثيراً من تدابير القمع النمساوية. غير أن بين اللاجئين إلى تركيا كان ثمة أربعة بولونيين بارزين (مع نحو 800 آخرين). وفي 6 أيلول/سبتمبر طالب القيصر باسترداد الجنرالات البولونيين الأربعة؛ حذت النمسا حذوه إذ طالبت باسترداد 4000 مجري. وحين رُفض الطلبان بادر السفيران الروسي والنمساوي إلى قطع العلاقات. بدت المسألة الشرقية قريبة من أن يعاد فتحها. عزف الأتراك على

أوتار الأزمة ببراعتهم المعهودة. من جهة ناشدوا ستراتفورد كاننغ والسفير الفرنسي الجنرال أوبيك ملتمسين الدعم؛ ولم يخيبوا. ومن الجهة الثانية ناشدوا في السر القيصر عبر إيفاد مبعوث خاص، فؤاد أفندي، صديق قديم لروسيا؛ هناك أيضاً لم يخيبوا. كان القيصر قد تماثل للشفاء من وعكة معاداة بولونيا؛ كان بدلاً من ذلك شديد الغضب إزاء إقدام النمسا في 6 تشرين الأول/أكتوبر على إعدام ثلاثة عشر جنرالاً مجرياً، كانوا، بأكثريتهم، قد استسلموا للجيش الروسي. في 16 تشرين الأول/أكتوبر توصل فؤاد ونسلرود إلى نتيجة ودية؛ كان لا بد للنمسا، بدورها، من أن تذعن بعد أن هجرها الروس.

غير أن كلاً من بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا، في الوقت نفسه، قد أُجبرتا على التحرك. ففي 29 أيلول/سبتمبر، حين وصلت مناشدة ستراتفورد كاننغ إلى لندن كتب بالمرستون إلى اللورد جون رسّل: «بقليل من الحزم الرجولي سنتجاوز هذه المشكلة». بعد تجربته الإيطالية، كان بالمرستون خائفاً من قيام «أصحاب القبعات ذوات الحواف العريضة في مجلس الوزراء، بتقييده؛ غير أن المجلس لم يتأخر، هذه المرة، عن الموافقة على التحرك ـ تضافر التعاطف الليبرالي مع اللاجئين مع القلق بشأن الشرق الأدنى للتغلب على النزعة السلمية والجبن. في 6 تشرين الأول/أكتوبر تلقى أسطول البحر الأبيض المتوسط أمراً بالتوجه إلى مشارف الدردنيل. كان الأكثر أهمية من ذلك هو الرد من فرنسا. ففي حزيران/يونيو كان لوي بونابرت قد نجح في مراوغة رقابة حزب النظام، الحزب الذي كان قد فاز في الانتخابات، عبر استدعاء بعض الجمهوريين المعتدلين، الذين كانوا قد سقطوا فيها، وإشراكهم في الحكم. ومن بين هؤلاء كان ألكسيس دو توكفيل قد أصبح وزيراً للخارجية. ومثل عدد كبير من المفكرين الجريئين، كان توكفيل جباناً في الأمور العملية. كان قد شخص تدهور فرنسا وربما بالغ بهذا التشخيص؛ غير أنه كان، على أي حال، الفرنسي الأول المؤيد لفكرة وجوب بناء ألمانيا كبرى موحدة لحماية فرنسا من روسيا ـ وجهة نظر بالغة السواد لم تلق قبولاً في فرنسا إلا في 1942.[9] يضاف إلى ذلك أن توكفيل كان مستاء من عزوف بالمرستون عن الاستجابة لاقتراح هستيري بدعم سردينيا، اقتراح كان توكفيل قد أطلقه، نتيجة القلق وعدم

الخبرة، في تموز/ يوليو. لذا فإن توكفيل اقترح رفض التعاون مع البريطانيين في الشرق الأدنى؛ وقد دعّم رفضه بحجة ما لبثت أن أصبحت لاحقاً كثيفة التداول ضد أي تحرك حازم من جانب فرنسا بوصفها قوة عظمى: «ستخاطر إنجلترا بأسطولها؛ أما نحن فسنغامر بوجودنا». غير أنه حين وصل إلى مجلس الوزراء اكتشف أن لوي بونابرت كان قد اتخذ قراره وأن الأمر إلى الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط كان قد صدر.[10] وُلد تحالف حرب القرم الأنجلو ـ فرنسي في تشرين الأول/ أكتوبر 1849. أدى القرار إلى إماطة اللثام عن شخصية لوي نابليون. ربما حلا لشوارزنبيرغ أن يتحدث عن مصلحتهما المشتركة في استعادة النظام، ولنقولا الأول عن تعاطفه مع الجمهورية؛ غير أن هذين لم يكونا سوى ملمحين، سوى كلمات مجردة، لا أكثر. أما بريطانيا العظمى فقد عرضت فعلاً؛ ووحده الفعل كان قادراً على الإطاحة بمؤتمر فيينا. وعلى الرغم من أن حرص بريطانيا على الفعل كان محصوراً بالشرق الأدنى، كما كانت الأحداث ستكشف، فإن تحالفاً آنجلو ـ فرنسياً هناك كان من شأنه أن يطلق يدي لوي نابليون للتحرك في أمكنة أخرى. فالقلق الروسي إزاء الشرق الأدنى ـ أو الارتياب من هذا القلق بالأحرى ـ فتح الباب لنوع من إعادة الهيكلة العامة في أوروبا.

أزمة تشرين الأول/ أكتوبر في الشرق الأدنى لم تعش طويلاً. فنقولا كان قد سحب مطالبه من تركيا قبل تحرك الأسطولين البريطاني والفرنسي. وعلى الرغم من أنه كان قد تلقى إنذاراً غير رسمي بالتحرك الأنجلو ـ فرنسي، فقد كان قادراً على الزعم بأن رضوخه كان تلقائياً بدافع السخاء. وبأكثر من طريقة انتهت الأزمة لمصلحة روسيا. ففي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر دخل الأدميرال باركر، قائد العمارة البحرية البريطانية الدردنيل، تحت ضغط الطقس، التماساً لملاذ؛ ومع أنه لم «يتجاوز» المضائق، فإن هذا كان تفسيراً قسرياً لاتفاقية 1841. سارع بالمرستون إلى الاعتذار بغية عدم الإتيان بسابقة يمكن للأسطول الروسي، وهو قريب دائماً، أن يتذرع بها لدخول البوسفور؛ وبادر نسلرود، من جانبه، إلى إغلاق الدردنيل انتصاراً.[11] يضاف أن الأتراك بادروا، في تشرين الثاني/ نوفمبر، في أثناء الأزمة، إلى اقتراح تحالف دفاعي

رسمي مع بريطانيا العظمى. رفض بالمرستون الاقتراح. كان يتعين على تركيا، باعتقاده، أن تبني قوتها الخاصة، إذا كانت ستصبح جديرة بالمساعدة الأجنبية. يضاف إلى ذلك أنه كان لا يزال مؤمناً بآيات الإعلان عن الالتزام بالمبدأ المحافظ الصادر عن نقولا. ففي نهاية عام 1849 كتب السفير البريطاني في روسيا بلومفيلد يقول: «أظن أن من المعقول ألا نتوقع خلال حكم الإمبراطور نقولا، مهما وقع من أحداث، أن تحاول روسيا تقويض الإمبراطورية العثمانية».[12] أخيراً، أدت حركة طائشة من جانب بالمرستون إلى نسف التحالف الأنجلو ـ فرنسي المتنامي، وكادت تتمخض عن تحالف فرنسي ـ روسي بديل. في كانون الثاني/يناير 1850، عرّج الأدميرال باركر، في طريق عودته من الدردنيل، على أثينا لتعزيز مزاعم الارتياب الصادرة عن مواطن بريطاني يدعى دون باسيفيكو. قامت اليونان بمناشدة فرنسا وروسيا، القوتين الحاميتين الأخريين (بموجب معاهدة لندن في 1832). تصرف بالمرستون بنفاد صبر، ولم يكن ممثله في أثينا أقل تسرعاً. متحلين بالحكمة أتاح الروس فرصة تولي القيادة لفرنسا؛ وحين رفض بالمرستون الوساطة الفرنسية تم سحب دروين دو لويس، الذي كان سفيراً لفرنسا في ذلك الوقت، من لندن. ولدى التوصل إلى تسوية المشكلة القذرة (26 نيسان/أبريل) لم يكن قد بقي شيء ذو وزن من تحالف «القوى الليبرالية».

غير أن ألمانيا كانت، على ما بدا، هي التي ستسلط الأضواء على الأمن والتفوق الروسيين في أوجهما. كانت بروسيا قد أضاعت فرصة الانشغال النمساوي بإيطاليا والمجر. على الدوام بقي فريدريك غليوم العنصر الحاسم في السياسة البروسية؛ إلا أن تصميمه كان متناقضاً. كان يريد ألمانيا موحدة، يكون هو على رأسها؛ وكان يريد هذا بموافقة نمساوية. تمثل حلمه المستحيل بأن النمسا كانت ستتنازل طوعاً؛ كان سيتخلى عن الواقع بأسرع مما كان سيتخلى عن الحلم. وهكذا فإن واحداً من أسبابه الداعية إلى القطيعة مع وزرائه الليبراليين في تشرين الثاني/نوفمبر 1848 تمثل باقتراح الأخيرين دعم المطالب السردينية ضد النمسا في مؤتمر بروكسل الفاشل؛ ومع ذلك فإن أهداف بروسيا وسردينيا كانت متشابهة من حيث الجوهر. مرةً أخرى في نيسان/أبريل، رفض

التاج الألماني حين عُرض عليه من قبل برلمان فرانكفورت؛ إلا أنه حاول بعد ذلك مباشرةً أن يحصل عليه بموافقة حرة من جانب الأمراء الألمان. ففي أيار/مايو 1849 كان الأمراء الألمان، مهددين بانتفاضات ثورية، سيصبحون مستعدين للموافقة على أي شيء. بادر رادوفيتز إلى تولي مهمة إنجاز الوحدة الألمانية على أساس محافظ. أقدم على صوغ دستور ألماني وأبرم تحالف الملوك الثلاثة مع هانوفر وساكسونيا (28 أيار/مايو). غير أن هذه، مثل سائر محاولات التوحيد اللاحقة بالاتفاق، شُطبت بتحفظ واحد: أصرت ساكسونيا وهانوفر على وجوب بدء المفاوضات من جديد في حال تعذر الاتفاق مع كل من بافاريا والنمسا.

وما هو أسوأ، انحرفت بروسيا مرةً أخرى لتغوص في قضية دوقيتي الإلبه. ففي آذار/مارس 1849 كان الدنماركيون قد أعلنوا إلغاء اتفاق وقف النار واستأنفوا الحرب. كانت بروسيا في وضع سخيف من حيث انه كان ثمة فصيل بروسي في قوام القوات الاتحادية التي كانت، هي نفسها، بقيادة جنرال بروسي، رغم سعيها إلى أن تنأى بنفسها. كل من روسيا وبريطانيا العظمى لم تتأخرا في ممارسة الضغط على بروسيا ـ روسيا عن طريق إرسال أسطول إلى المياه الدنماركية، وبريطانيا العظمى من خلال التهديد بالوقوف جانباً إذا ما تعرضت بروسيا للهجوم من جانب روسيا أو فرنسا. التهديدان، كلاهما، كانا خلبيين. لم يكن القيصر راغباً في «دفع فريدريك غليوم، بعمى، إلى أحضان الحزب الألماني»؛ وقواته كانت ذائبة كلياً في بوتقة التدخل بالمجر على أي حال. أما فرنسا فكانت مشغولة بالتدخل في روما؛ وحكومتها كانت أشد اضطراباً وعدم استقرار من أن تكون حليفة ذات جاذبية بالنسبة إلى روسيا أو حتى بالنسبة إلى بريطانيا العظمى. غير أن الرفض الروسي كان، مرةً أخرى، أسوأ من أن يطاق بالنسبة إلى فريدريك غليوم. أذعنت بروسيا ووقعت اتفاق وقف نار آخر، أكثر ملاءمة للدنماركيين من الاتفاق السابق، في 10 تموز/يوليو 1849. ساءت سمعة بروسيا مرةً أخرى في أنظار الألمان. يضاف إلى ذلك أن بالمرستون جرى استعداؤه على نحوٍ دائم. مع انه كان يقر بأن من شأن ألمانيا في ظل بروسيا «أن تكون أفضل الحلول، وأن تشكل حاجزاً قوياً بين القوى

العظمى في القارة [الأوروبية]»،[13] فقد كان مستاء من سلوك فريدريك غليوم: بدلاً من التصدي للمصالح البريطانية في سْلَزْفيك، كان على بروسيا أن تعمل من أجل توحيد ألمانيا على أساس ليبرالي.

مع حلول آب/أغسطس، وبعد إخضاع المجر، كانت بروسيا قد أضاعت فرصتها. ربما كان شوارزنبيرغ يحب التحرك ضدها فوراً؛ غير أنه كان مرتاباً من روسيا وحتى من فرانسيس جوزف الذي عقد لقاء عائلياً مع فريدريك غليوم في تبليتز يوم 9 أيلول/سبتمبر، ما دفعه إلى عرض تسوية حل وسط تتولى بموجبها النمسا وبروسيا على نحوٍ مشترك إدارة كونفدرالية ألمانية حتى الأول من أيار/مايو 1850؛ وبيرنستورف، الوزير البروسي في فيينا، قبل بهذه «الفترة الانتقالية» بمبادرته الخاصة في أيلول/سبتمبر. افترض بيرنستورف أن شوارزنبيرغ كان قد وافق على «هيمنة بروسيا الحاسمة على ألمانيا الشمالية والوسطى».[14] في الواقع كان شوارزنبيرغ قد قام فقط بتأجيل الصراع إلى لحظة أكثر ملاءمة ـ في الأولى من سلسلة مناسبات كثيرة أقدم فيها هذا الطرف أو ذاك على تمويه الخلافات. ظلت السياسة البروسية مقتنعة بخدعة بيرنستورف. قام رادوفيتز بتطوير الوحدة في ظل بروسيا؛ فرض دستوراً عبر البرلمان الوحدوي في إيرفورت، وفي أيار/مايو 1850 عقد مؤتمراً فخماً، وإن عديم الجدوى، لأمراء ألمانيا في برلين. وما إن انقضت الفترة الانتقالية حتى رد شوارزنبيرغ باقتراح دعوة الدييت (المجلس) الاتحادي القديم في فرانكفورت إلى الاجتماع. مرةً أخرى طولب القيصر بالوفاء. في نهاية أيار/مايو 1850 قام الأمير غليوم البروسي وشوارزنبيرغ، كلاهما، بزيارة نقولا في وارصو. كرر الأخير أطروحاته السابقة: بدلاً من التشاجر يتعين على النمسا وبروسيا أن تبطلا دستوريهما وتتحدا ضد الثورة؛ لا بد لبروسيا من التصالح مع الدنمارك؛ سيكون مستعداً لدعم الطرف الذي يتعرض للهجوم. يضاف، «المعتدي ليس هو الطرف المهاجم دائماً، بل ذلك الذي يتسبب بالشجار»؛ وسيكون مستعداً لتأييد القوة الأقرب إلى المعاهدات (رغم إضافته النمطية عدم فهمه لماهية هذه المعاهدات). وبما أن شوارزنبيرغ لم يكن قد سبق له قط أن فعَّل دستور آذار/مارس 1849 النمساوي، وكان الآن عازماً على التنصل منه، فقد توفرت له

أفضل الحجج. بل وقد وصل نقولا حتى إلى حد قول إنه لم يكن ليعترض على «إمبراطورية السبعين مليوناً»، إذا ما وافقت بروسيا عليها. ومع ذلك فإن هذا لم يكن خياراً بالنسبة إلى النمسا؛ لم يكن سوى الإصرار القديم على التوافق التسووي.

إلى هذا الحد التزمت بروسيا بنصيحة القيصر القاضية بالتصالح مع الدنمارك في الثاني من تموز/يوليو. ونجح شوارزنبيرغ، من جانبه، في إنتاج تسوية توافقية معقولة: رأى اقتسام ألمانيا مع بروسيا، شرط مبادرة فريدريك غليوم إلى التخلي عن وحدة إيرفورت والإجهاز على الدستور البروسي. ربما لم يكن هذا أكثر من مجرد تمويه محافظ إرضاء للقيصر. وفي هذا الوقت بالذات قام شوارزنبيرغ بالتماس موافقة القيصر على ضم دوقية غلاتز (النمساوية التي احتلتها بروسيا في 1742) وقيل إنه استشاط «غضباً» حين قوبل الالتماس بالرفض.[15] وعلى الرغم من شدة كرهه للدستور البروسي، فإن فريدريك غليوم لم يكن مستعداً لإبطاله تنفيذاً لأوامر نمساوية. بدت الأزمة الحاسمة مقتربة. تمثلت القضية الكامنة في العمق، بالطبع، بما إذا كانت بروسيا ستهيمن على ألمانيا؛ الفرصة المتاحة من هولشتاين وهسّه ـ الأولى نقطة منطوية على بعض الأهمية، الثانية موضوع شجار لا طائل وراءه. كانت دوقيتا الإلبه قد واصلتا مقاومة الدنماركيين، حتى بعد تخلي بروسيا عنهما؛ وحين تم، أخيراً، إخضاع سْلَزْفيك، استمرت المقاومة في هولشتاين. حاول الدنماركيون تأليب الاتحاد الألماني على ألمان هولشتاين؛ بمعنى أن ملك الدنمارك طالب بـ«أحكام اتحادية» ضد رعاياه المتمردين نظراً لكون هولشتاين عضواً في الاتحاد الألماني. كانت النمسا قد أنعشت الاتحاد الألماني، في حين نأت بروسيا بنفسها عنه؛ لذا فإن الإدارة الاتحادية كان من شأنها أن تعني قوات نمساوية في ألمانيا الشمالية، «دائرة نفوذ ومصالح» بروسيا إلى حدٍّ بعيد. كانت هسّه قضية أيسر ـ واحدة من الشجارات الألمانية المألوفة بين أمير صغير ومزارعه. سبق للناخب أن كان عضواً في الوحدة البروسية، ولكنه ما لبث أن كان قد انزلق فانتقل إلى الاتحاد وطالب أيضاً بإدارة اتحادية؛ إضافةً إلى الصراع على الصلاحيات، كان هذا يلامس وتراً حساساً لدى بروسيا، لأن الطريق العسكرية

البروسية الرابطة بين بروسيا الراينية وباقي المملكة كانت تمر عبر هسّه. ألمح الطرفان إلى الحرب. في 26 أيلول/ سبتمبر 1850 أصبح رادوفيتز ـ الرجل الوحيد الذي كان مؤمناً إيماناً عميقاً بالخط الذي كانت بروسيا قد اتبعته ـ وزيراً للخارجية البروسية؛ وفي 12 تشرين الأول/ أكتوبر عقد شوارزنبيرغ حلفاً مع ملكي بافاريا وفورتمبيرغ.

في تموز/ يوليو 1850 كانت القوى العظمى الثلاث خارج ألمانيا ـ فرنسا، بريطانيا العظمى، وروسيا ـ قد وقعت بروتوكولاً يقضي بالاعتراف بقانون الوراثة الدنماركي في الدوقيتين؛[16] قامت بروسيا باستعداء الثلاثة عبر سياستها الاستفزازية. ربما لم يكن هذا مرشحاً لأن يشكل عاملاً حاسماً لو كان فريدريك غليوم مستعداً للمناورة فيما بين القوى. من المؤكد أن لوي نابليون كان تواقاً جداً لزيادة الاضطراب في ألمانيا. ففي وقت مبكر يعود إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1849، كان قد اقترح على القيصر أن تدير روسيا ظهرها إلى ألمانيا وتتركز على الشرق الأدنى، بؤرة اهتمامها الحقيقية: من شأن روسيا أن تحصل على القسطنطينية، بريطانيا العظمى أن تقتنع بمصر، وفرنسا أن تهتدي إلى نوع من التعويض على ضفاف الراين.[17] ومع إحجام القيصر عن الاستجابة الإيجابية، حاول لوي نابليون مع بروسيا. في كانون الثاني/ يناير 1850 أرسل صديقاً شخصياً، وزميل تآمر، يدعى بيرسيني، إلى برلين. أصاب من وصف الأخير بعبارة «إمبريالية متنقلة» كبد الحقيقة. تحدث مطرياً عن خط بروسيا «الثوري» وألمح إلى دعم فرنسي مقابل أرض على الراين. لاحقاً، في حزيران/ يونيو، بادر لوي نابليون نفسه إلى إبلاغ الوزير البروسي هاتزفلدت أن من شأن بقاء فرنسا على الحياد في حال تدخل روسيا أن يكون مستحيلاً، وبأنه كان سيدعم القوة الألمانية التي تعرض عليه أكثر؛ أشار أيضاً إلى الحاشية الملكية البافارية. تلقى الرد الذي كان سيتكرر كثيراً: لم تكن بروسيا لتستطيع الفوز بالقيادة الألمانية مقابل ثمن التنازل عن أراضٍ ألمانية لفرنسا. كان شوارزنبيرغ أقل تحرجاً: أبلغ الفرنسيين بأنه لن يكون لديه أي اعتراض على التنازل عن بروسيا الراينية لفرنسا مقابل التوصل إلى اتفاق حول الشؤون الألمانية.[18] ربما كان شوارزنبيرغ، مثل بسمارك فيما بعد، مؤمناً بإمكانية

المراهنة على جشع لوي بونابرت؛ غير أن تلميحه كشف عن حقيقة أن النمسا كانت في الواقع أكثر لامبالاة بالرأي العام الألماني. لم يستجب لوي نابليون لعرض النمسا؛ إذ كان يحلم بسياسة «ثورية»، فكان لا بد له من أن يفعل ذلك بالاستناد إلى سلطة «ثورية». هذا، بالتحديد، كان الدور الذي رفضه فريدريك غليوم. بكلماته الملتهبة حماسة قال: «لن أُقْدِم أبداً على استخدام الأساليب الثورية، على التحالف مع فرنسا أو سردينيا، على الاقتران بالحُمر أو جماعة غوتا،[19] بقتلة الملوك وصانعي الأباطرة».[20] إنها لمعضلة؛ ظل الساسة الفرنسيون غير معنيين بدعم التوسع البروسي بمقدار ما بقي هؤلاء بعيدين عن الانضواء تحت توصيف فريدريك غليوم الرشيق. في تشرين الأول/أكتوبر 1850 كان الديبلوماسيون المحافظون الفرنسيون يركزون اهتمامهم على هولشتاين، بهدف استعادة العلاقات الجيدة مع بريطانيا العظمى، تلك العلاقات التي هزتها القضية اليونانية. بادر دروين لويس في لندن حتى إلى اقتراح تحالف ثلاثي بين فرنسا، روسيا، وبريطانيا العظمى من أجل استعادة النظام في هولشتاين ـ اقتراح تمت مراوغته، وإن لأسباب مختلفة، من جانب كل من بالمرستون والقيصر.

وهكذا فإن بروسيا بقيت معزولة، بسبب قوة الظرف من ناحية وجراء الافتقار إلى الإرادة من ناحية ثانية؛ وسياسة رادوفيتز كانت مثيرة للاشمئزاز والقرف بالنسبة إلى أكثرية الوزراء البروسيين بمقدار ما كانت هشة على ذلك الصعيد. مرةً أخرى تمت مناشدة القيصر. ذهب شوارزنبيرغ إلى وارصو للحصول على الإذن بالتحرك ضد بروسيا. ورئيس الوزراء البروسي براندنبورغ ذهب متأخراً لقبول عرض شوارزنبيرغ في تموز/يوليو: النّدية في ألمانيا، مقابل تبني بروسيا للخط الرجعي. لم يكن هذا استسلاماً من جانب براندنبورغ: محافظاً ولو بكبرياء، كان تواقاً للحصول على المساعدة الأجنبية لإنقاذ فريدريك غليوم (الذي كان عمه [أو خاله] غير الشرعي) من انبهاره برادوفيتز. كانت الفرصة قد فاتت، إذا وُجدت أصلاً. ما أدى إلى ترجيح الكفة هو تقرير تحدث عن أن رادوفيتز كان قد هدد بالحرب إذا ما دخلت القوات الاتحادية إلى هسّه: بنظر القيصر كان هذا فعل العدوان الذي كان قد وعد بالوقوف ضده. في

28 تشرين الأول/أكتوبر اتفق نسلرود وشوارزنبيرغ، عبر تبادل الرسائل، على أن روسيا كانت ستوفر للنمسا دعماً معنوياً إذا ما اعترضت بروسيا على الإدارة التنفيذية الاتحادية في هسّه؛ وعلى أنها كانت ستعدّ المقاومة البروسية في هولشتاين **سبباًللحرب casus belli** بالنسبة إليها. إلى النهاية، ظل موقف بروسيا مُؤَبْلساً ومشوشاً بفيض الالتباسات المحيطة بدوقيتي إلبه.

عاد براندنبورغ إلى برلين. في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الوزراء البروسي، متبعاً قيادته، قراراً بالأكثرية بالتسليم وبالمزيد من التفاوض مع النمسا. استقال رادوفيتز؛ وبعد موت براندنبورغ المفاجئ، كُلِّفَ مانتيوفل، الذي كان أكثر محافظةً وجُبْناً في الوقت عينه، بالشؤون الخارجية.[21] تحدد القرار أساساً جراء الافتقار إلى القناعة، الأمر الذي ظل على الدوام يربك السياسة البروسية ويشوشها؛ كان هذا الارتباك الآن محجوباً بذرائع الضعف. أصر الأمير غليوم الذي كان يفهم الشؤون العسكرية على أن بروسيا كانت الأقوى؛ وهذا الرأي اقتسمه الجنرالات الروس الذين كانوا قد اطلعوا على أحوال الجيش النمساوي منخرطاً في المجر. بل وقد كان القائد العام الروسي باسكيفيتش مقتنعاً بأن من شأن بروسيا أن تكون نداً لروسيا والنمسا مجتمعتين.[22] جميع التقارير تتفق على أن الحماسة للحرب كانت سائدة في بروسيا، دون وجود أثر لها في النمسا؛ هذا الواقع بالذات جعل الحرب مثيرة لامتعاض فريدريك غليوم ووزرائه. لم يشكل كون الجيش البروسي متفوقاً عدداً بل وميزة قتالية ربما على جيش النمسا ومن معها أمراً ذا أهمية؛ ما كان مفتقداً في برلين تمثل بإرادة القتال. ومع ذلك فإن فريدريك غليوم ووزراءه، بعد أن قرروا الاستسلام، أرادوا تلك الاستحالة، استحالة الاستسلام بشرف [استسلام حفظ ماء الوجه كما يقال هذه الأيام]. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر استُنفر الجيش البروسي. بعد يومين جُرح أربعة جنود نمساويين. وقُتل حصان نمساوي، في برونزل الهسّهية؛ كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها تبادل إطلاق النار بين النمسا وبروسيا منذ 1778. أوفد رادوفيتز إلى لندن، تعزية له أكثر من أي غرض جدي. كان مخولاً بأن يعرض على البريطانيين تخفيضات حكومية في رسوم زولفيراين الجمركية مقابل التحالف: مناشدة فجة وصريحة

للنزعة المادية البريطانية بالتأكيد. بالطبع لم يحقق رادوفيتز أي نجاح. وجد الوزراء البريطانيين نافدي الصبر إزاء هولشتاين، والأكثر ليبرالية منهم حانقاً على عدم قيام فريدريك غليوم بتولي قيادة الحركة الدستورية في ألمانيا. أفاد بالمرستون بعدم استعداده للتعاون مع بروسيا ما لم تقدم فرنسا اعتذاراً ثالثاً ـ مجرد اعتذار حصيف، دون شك، من وجهة نظر الموقف الفرنسي. ففي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر قام لوي نابليون بافتتاح المجلس التشريعي الفرنسي بخطاب رئاسي قال فيه إن فرنسا ستبقى محايدة في الشؤون الألمانية ما لم تتعرض معاهدات 1815 للتهديد ـ يا له من شرط غريب على لسان شخص يحمل لقب بونابرت! لم يشكل إحداث لوي نابليون لعدد من الأصداء الصحافية المغفلة المؤيدة لبروسيا أي عزاء ذي شأن. وعلى الرغم من أن «التحالف الليبرالي» لم يفعل شيئاً لتصليب عود بروسيا، فإنه لم يكن كامل العقم. فالتوجس منه ساهم في دفع شوارزنبيرغ إلى المساومة.[23] يُضاف أن تحرك القوات الفرنسية في الالزاس، على ضآلته،[24] ألهم فريدريك غليوم بفكرة تدبير حرب صليبية محافظة ضد فرنسا[25] ما أضفى عليه حماسة مكافئة للإعجاب برادوفيتز، الذي كان لا يزال كامناً في عقله.

باتت الطريق ممهدة أمام سياسة مانتيوفل الاستسلامية. ألح على شوارزنبيرغ طالباً لقاءً شخصياً؛ وافق الأخير في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر. تمثلت حصيلة اللقاء باتفاقية اولوموك[26] يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر. قيل، بمرجعية مثيرة للشك، إن الحل السلمي فُرض على شوارزنبيرغ من قبل الإمبراطور الشاب فرانسيس جوزف؛ لعل الأكثر أهمية هو أن ميندورف، الذي أصبح سفيراً روسياً في فيينا، حضر اللقاء وألف لوحة تذكارية للمنزل الذي عُقد فيه.[27] بقي جوهر السياسة الروسية متمثلاً بالإصرار على ضرورة عودة كل من النمسا وبروسيا إلى معاهدة 1815 التسووية؛ وما إن تصبح بروسيا مستعدة للتنازل حتى تغدو النمسا هي «المعتدية» إذا ما طالبت بما هو أكثر. في الحقيقة، كانت رسائل فريدريك غليوم الخانعة قد أرعبت القيصر من أن تقوم بروسيا عبر المبالغة في التنازل بتقويض التوازن الألماني. ومهما يكن فإن شوارزنبيرغ طالما كان منذ البداية أكثر اهتماماً بهزيمة مشروعات بروسيا في

ألمانيا منه بتعزيز مشروعات نمساوية هي نفسها تلك العائدة إلى الثوريين السابقين في وزارته لا إليه هو. تخلت بروسيا عن وحدة إيرفورت، وافقت على إدارة تنفيذية في هسّن، كما في هولشتاين آخر المطاف، وعادت إلى الاتحاد (الكونفدرالي) القديم؛ أما مخططات شمل الإمبراطورية النمساوية كلها فتُركت لـ«المؤتمرات الحرة» في درزدن. لم يكن هذا إلا حنيناً دونما حماسة أو إيمان إلى النظام القديم. كانت بروسيا قد قبلت، دون حرب، بالشروط التي لم تستطع النمسا فرضها على سردينيا إلا بعد حملتين. لو كان فريدريك غليوم قد أقدم، حاذياً حذو السردينيين، لكان شقيقه غليوم، دون شك، قد تبنى خط الاستياء العسكري وحتى الليبرالية ربما. أما الواقع فهو أن فريدريك غليوم أمضى بقية أيام حكمه نادماً على، وتائباً عن الذنوب والخطايا التي قادت إلى أولوموك، لا الإذلال الذي حصل هنا.

ما لبثت حدود نجاح النمسا أن ظهرت في العام الجديد حين اجتمع مؤتمر الشؤون الألمانية في درزدن. لم تكن بروسيا مستعدة للموافقة على ضم النمسا كلها إلى الاتحاد؛ وقد أيدتها الولايات أو الدول الأصغر. وهذه المرة لم يكن قيام شوارزنبيرغ بمناشدة القيصر مجدياً؛ على الرغم من أن نقولا كان مستعداً للتسليم بأي شيء توافق عليه النمسا وبروسيا، فإنه لم يكن عازماً على إملاء أي اتفاق. أما الاحتجاج الحازم على تعديل تسوية 1815 فقد جاء من فرنسا، وهو احتجاج أكدته بريطانيا العظمى. بادر لوي نابليون حتى إلى إيفاد مبعوث خاص إلى سان بطرسبورغ التماساً للدعم الروسي. مرةً أخرى فضّل نقولا تبني خط المصالحة التسووي: مع أنه لم يكن مستعداً للالتحاق بركب الاحتجاج الفرنسي، فإنه كان منزعجاً من التعاون الأنجلو ـ فرنسي الذي كانت السياسة النمساوية قد استثارته ونبه شوارزنبيرغ إلى وجوب تعويله على الدعم الروسي إذا دخلت فرنسا الحرب.[28] في آذار/مارس 1851 اهتدى مانتيوفل إلى اكتشاف مساومة تسووية مقبولة. كانت بروسيا حريصة على التعاون مع النمسا في الشؤون الأوروبية، وإن بقيت عازمة على عدم التنازل عن أي شيء بالنسبة إلى الوضع الألماني؛ لذا فإن مانتيوفل بادر، رغم رفضه ضم الإمبراطورية النمساوية إلى ألمانيا، إلى اقتراح تحالف سري يتعين عليه ضمان كل الحدود والأراضي

النمساوية. بعد بعض التأخير وافق شوارزنبيرغ: كان المشروع الشامل لإمبراطورية الاتحاد الألماني قضية سياسية داخلية في المقام الأول، وإظهاراً لحقيقة أن النمسا كلها كانت دولة ألمانية، لم يكن شوارزنبيرغ كثير الاهتمام بمثل هذه المسائل الداخلية.

من حيث الجوهر، كان التحالف النمساوي ـ البروسي، الموقع يوم 16 أيار/مايو، تحالفاً ضد «الثورة». كان فريدريك غليوم راغباً حتى في إيراد ديباجة تنص على أن التحالف موجه ضد خطر أي اضطرابات جديدة في فرنسا وضد «الانتفاضة العامة التي قد تفضي إليها جملة المحاولات غير البعيدة عن الاحتمال للحزب الثوري في طول أوروبا وعرضها».[29] لم يحبذ شوارزنبيرغ هذا التلميح السلبي إلى استقرار لوي نابليون؛ وقد تم إبرام عقد التحالف بخطوطه العامة، على أن يدوم مفعوله ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من انبثاقه من مبادرة بروسية، فإن التحالف كان كسباً خالصاً للنمسا. كانت «الثورة» عبئاً ثقيلاً على وجدان فريدريك غليوم؛ كانت تهدد وجود النمسا. وعلى الصعيد العملي فإن التحالف لم يكن ببساطة إلا ضماناً بروسياً للأراضي النمساوية في إيطاليا؛ لم تكن النمسا قادرة على توفير أي ضمان مشابه للأراضي البروسية على ضفاف الراين، حتى إذا كانت بروسيا متطلبة لمثل هذا الضمان. خرج التحالف من رحم الحاجة الملموسة في طرف، ومن رحم المبدأ العاطفي في الطرف الآخر ـ وهو أساس مهزوز على الدوام للتعاون الدولي. حتى فريدريك غليوم أقر بهذه الحقيقة حين حصر التحالف بثلاث سنوات؛ كان من شأنه، عندئذ، أن يكون قد كفّر عن ذنوبه الثورية، فيصبح ضميره نقياً ومرتاحاً.

بدا التحالف النمساوي ـ البروسي إحياء **للحلف المقدس**، أكثر فعالية من الأصلي. جاء إحياء بنكهة مغايرة. رفض نقولا أن يكون ثالثاً في التحالف، رغبة منه في عدم استثارة حلف غربي بالمقابل؛ لم يكن مستعداً للموافقة حتى على لقاء للحكام الثلاثة.[30] لم يكن مستعداً حسب ما قال حرفياً، لتكرار حماقة مونتشنغريتز في 1833، تلك الحماقة التي كانت قد استثارت تحالف بالمرستون الرباعي في 1834. وهكذا فإن نقولا خطا خطوة إضافية على طريق الموقف الذي كان قد اتخذه لدى اندلاع ثورات 1848: على الرغم من ترحيبه

بالنمسا وبروسيا بوصفهما منطقة عازلة ضد فرنسا، فإنه لم يكن مستعداً للذهاب إلى مستوى مساعدتهما. يضاف إلى ذلك أن الإخفاق المذل للحركة البولونية بدت مانحة لروسيا حرية تحرك مطلقة: لم تعد بحاجة إلى الالتحاق بركب أي حلف مقدس ضد خطر أثبت أنه على درجة كبيرة من التفاهة. فكل ما تبقى من مونتشنغريتز، بمقدار ما يخص روسيا، لم يكن إلا وعداً بعدم زعزعة **الأمر الواقع** في الشرق الأدنى؛ وهذا الوعد كان ثمن المساعدة التي لم تعد مطلوبة في بولونيا. لم تكن لدى نقولا ومستشاريه أي أهداف واعية أو محددة في الشرق الأدنى؛ افترضوا فقط أن الوضع كان قد تغير جذرياً لصالحهم. كانت الثورة قد هُزمت؛ نجح التحالف النمساوي ـ البروسي في لجم فرنسا بإيطاليا؛ إضافةً إلى أن النمسا المحاددة لها كانت ملجومة بخطري الثورة وفرنسا. بدا التوازن الجديد عاملاً حصرياً لمصلحة روسيا: قوى أوروبا اختزلت بعضها البعض، فبقيت روسيا طليقة اليدين في الشرق الأدنى. من المؤكد أن نقولا افترض أن من شأنه أن يضطر إلى المساومة إما مع فرنسا أو مع بريطانيا العظمى؛ واقتناعه بقدرته على «التعامل» مع لوي بونابرت كان عاملاً رئيسياً من عوامل بقائه خارج التحالف النمساوي ـ البروسي. إلا أن نقولا كان يفترض أنه كان سيساوم من موقع القوة؛ بالنسبة إليه، كما بالنسبة إلى الجميع، فإن انطباع سنوات الحرب الطاغي كان يشي بقوة روسيا. لم يخطر بباله قط، كما لم يخطر ببال أي شخص آخر، أن تصبح روسيا، قبل انقضاء سنوات التحالف النمساوي ـ البروسي الثلاث، هي المحتاجة إلى الحماية وأن يغدو نقولا نادماً ومتحسراً على الوحدة الزائلة لـ«العروش الشمالية الثلاثة».

هوامش الفصل الثاني

(1) من دروين دو لويس إلى توكفيل، 25/ 8/ 1849.
(2)ماينكه، **رادوفيتس والثورة الألمانية**، ص: 255.
(3) ماينكه، **رادوفيتس**، ص: 191. وجهة النظر القائلة إن ألمانيا ينبغي أن تسيطر على شعوب أوروبا الشرقية كانت، بالطبع، مشتركة لدى الراديكاليين الألمان بمن فيهم ماركس وانجلز.
(4) من نسلرود إلى ميندورف، 1/ 4/ 1849. **رسائل وأوراق**، ج: 9، ص: 228.
(5) مثله كان الجنرال الذي قاد الجيش السارديني في حملة نوفارا.
(6) من نقولا إلى فريدريك غليوم الرابع، 28/ 4/ 1849. **ميندورف**، ج: 2، هـ: 291.
(7) من نسلرود إلى مَدَم (السفير الروسي في النمسا)، 30/ 4/ 1849. **ميندورف**، ج: 2، هـ: 292.
(8) الثانية رواية معاصرة أطلقها كارل ماركس في مقالاته الصحفية المجموعة في كتاب **المسألة الشرقية**. سمعها من المعتوه المهووس بمحبة تركيا المعروف ديفد اوركهارت. ماركسية اليوم تفضل التفسير الأول الأكثر صقلاً وحذلقة. الأساس الوحيد للرواية هو أن بالمرستون، حسب عدد من التقارير الروسية، قال إن على الروس، إذا كانوا سيتحركون في المجر، أن يتحركوا بسرعة.
(9) النص الكامل لـ **مذكرات توكفيل** نُشر في 1942 (الترجمة الإنجليزية 1948).
(10) عزا توكفيل قرار رئيس الجمهورية إلى تأثير عشيقته الآنسة هاوارد. هذا العطف على دوافع وضيعة (بلا أساس في هذه الحالة، كما أمر توكفيل لاحقاً) مميز للمثقف في السياسة.
(11) من نسلرود إلى نقولا الأول، 20/ 11، 1850، **رسائل وأوراق**، ج: 10، ص: 6.
(12) من بلومفيلد إلى بالمرستون، هـ: 37، 24/ 1/ 1850، وزارة الخارجية، 65/ 276.
(13) وبهذا الأمر أبلغ دروين دو لويس بشيء من عدم اللباقة في 27/ 7/ 1849. غويشن، **المسائل الأوروبية الكبرى**، ج: 1، ص: 367.
(14) رنغهوفر، **دفاعاً عن شرف بروسيا**، ص: 113.
(15) سربك، **الوحدة الألمانية**، ج: 2، ص: 50.
(16) يرى برشت (**الموقف الإنجليزي من الوحدة الألمانية**) أن بالمرستون وقع البروتوكول كنوع من الاعتذار عن سلوكه الفظ حول دون باسيفيكو في اليونان. مع أن هذا لم يكن إلا ربطاً ساذجاً بين المسألتين الألمانية والشرقية، فإنه يقوم على تجاهل حقيقة أن الإمارتين كانتا بؤرتي اهتمام بريطاني.
(17) ذلك هو ما قاله لراوخ، المندوب العسكري الروسي المفوض. لا شك أنه بالغ في تضخيم القصة لإخافة البروسيين ودفعهم إلى تبني النزعة المحافظة.

(18) من دو لا كور (فيينا) إلى دو لا هيت، 26/ 8/ 1850.
(19) المؤيدون الليبراليون لهاينريش فون غاغرن.
(20) من فريدريك غليوم الرابع إلى بونسن، 14/ 11/ 1850. بوشنغر، **السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858**، ج: 1، ص: 18.
(21) أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية في كانون الأول بعد عودته من أولوموك.
(22) شيمان، **القيصر نقولا**، ج: 4، ص: 226.
(23) من ميندورف إلى نسلرود، 27/ 11/ 1850؛ **ميندورف**، ج: 2، هـ: 363.
(24) 40,000 رجل في تشرين الثاني/نوفمبر كان المقصود أن يزداد الرقم إلى 60,000 في كانون الأول/ديسمبر وصولاً إلى 80,000 إلى 115,000 مع حلول العام الجديد.
(25) من فريدريك غليوم الرابع إلى فرانسيس جوزف، 26/ 11/ 1850، **السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858**، ج: 1، ص: 31.
(26) الاسم الألماني المهجور: أولموتز.
(27) **ميندورف**، ج: 2، ص: 365.
(28) من نسلرود إلى ميندورف، 26/ 3، 12/ 4/ 1851. **رسائل وأوراق**، ج: 10، ص: 34، 40.
(29) من فريدريك غليوم الرابع إلى مانتيوفل، 24/ 4/ 10، **السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858**، ج: 1، ص: 155.
(30) التقى نقولا فريدريك غليوم في وارصو، وفرانسيس جوزف في أولوموك في أيار/مايو؛ التقى فريدريك غليوم وفرانسيس جوزف في ايتشل في آب/أغسطس.

الفصل الثالث

انتهاء الحلف المقدس، 1852 - 1853

كان 1851 عامَ سلم في أوروبا، عاماً طبعه المعرض الكبير في لندن بطابعه. عزا الثوريون الإنجليز هذا السلم إلى انتصارات الحركة الصناعية؛ في الواقع كان مستنداً إلى **الحلف المقدس** الذي تم إحياؤه. إن الحشود التي ذهبت إلى القصر البلوري هتفت لكوسوث في وقتٍ لاحق من العام؛ لم يكن الربط مستساغاً ـ أمكن عقد المعرض الكبير لأن كوسوث كان في المنفى. ما من مشكلة إلا وبدت متلاشية. في ألمانيا، قامت إدارة تنفيذية اتحادية بفرض ناخب هسّه على رعاياه؛ والدييت [المجلس] أنجز، بعد شيء من الغمغمة والتململ، اجتراح دستور بلا معنى. تمت إعادة تأكيد السلطة الدنماركية في هولشتاين. في حزيران/ يونيو 1851 نجح نسلرود في تسوية مسألة الخلافة مع الدنماركيين؛ وهذه التسوية نالت قبول القوى العظمى في بروتوكول لندن لأيار/ مايو 1852. تعاونت النمسا وبروسيا ولو بشيء من المضض في المجلس (الدييت) الاتحادي. أطلق نسلرود ملاحظات مشحونة بالتباهي عن بسمارك وثون، ممثلي بروسيا والنمسا: «من المؤكد أن الرب الكريم لم يخلق هذين الرجلين لحل المسألة الألمانية»[1] في كانون الأول/ ديسمبر 1851 أجهز لوي نابليون على الدستور الجمهوري ونصّب نفسه دكتاتوراً؛ مع حلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر تم رسمياً إلغاء الدستور النمساوي المولود ميتاً. أوائل عام 1852 أخلت حكومة الأحرار في إنجلترا مكانها لحكومة محافظين بقيادة ديربي، مع مالمزبوري وزيراً للخارجية. بدت الرجعية منتصرة؛ بدا السلم أكثر

استقراراً واطمئناناً مما كان منذ سنوات كثيرة.

تمثل مصدر القلق الوحيد بشبح الإمبراطورية الثانية. لم يستطع لوي نابليون أن يقتنع ويرضى بمنصب رئيس جمهورية أمير؛ وبعد أن أصبح إمبراطوراً لم يكن مستعداً للاقتناع بالتسوية القائمة في أوروبا. بلسانه هو قال للسفير البريطاني كاولي: «إنني شديد الرغبة في مراعاة جميع هذه المعاهدات ـ غير أن عليكم أن تتذكروا كم هي مجحفة بحق فرنسا»؛[2] وبادر نسلرود إلى تحذير القيصر من اقتراب زمن مشحون بالخطر: «افتقار نابليون إلى المبادئ يجعل بناء علاقات حقيقية قائمة على الثقة مستحيلاً، يجعل اليقظة قانوناً ويضع أوروبا في حالة استنفار أبدية. إنه سِلْم، ولكنه سلم مسلح بجميع ما فيه من تكاليف وقلق. فقط وحدة القوى العظمى قادرة على صيانته».[3] غير أن هذا أدى إلى تحسين وضع روسيا: أي تضامن ضد فرنسا كان بالضرورة تضامناً لمصلحة روسيا. أي جهد حقيقي فرنسي ضد معاهدات 1815 يجب أن يعني تحركاً فرنسياً على الراين؛ ومثل هذا التهديد كان يُبْقي بروسيا والنمسا معتمدتين على دعم روسيا. في آذار/مارس 1852، بعد الانقلاب (**الكو ديتا Coup d'état**) بما لا يزيد على ثلاثة أشهر، بدا استقلال بلجيكا مهدداً. وجد لوي نابليون أشياء كثيرة داعية للشكوى والتذمر في الصحافة البلجيكية؛ والإعلاميون البونابرتيون كانوا دائبين على إكثار الكلام عن نوع من الاتحاد الجمركي [الزولفيراين] مع بلجيكا، إن لم يكن وحدة سياسية. تحرى الروس فرصة لتحسين علاقتهم مع البريطانيين، فاندفعوا فضولياً دونما دعوة، مؤكدين لمالمزبوري في نيسان/أبريل 1852 استعدادهم لإرسال 60,000 جندي للدفاع عن استقلال بلجيكا. سارع مالمزبوري الجبان وعديم الخبرة إلى الترحيب بالعرض؛ وظن الروس أنهم كانوا قد عززوا وحدة القوى العظمى الأربع. استهانوا بذكاء لوي نابليون: كما في الشؤون الداخلية، كان سيعمل على تقويض وحدة المحافظين ضده بالألغام لا عن طريق الانقضاض العاصف. ومع أنه كان أقل شأناً وأقصر قامة [معنوية] من عمه في جل الأمور إن لم يكن كلها، فإنه كان متمتعاً بصفة جوهرية واحدة كان نابليون العظيم مفتقراً إليها: كان يملك طاقة صبر غير محدودة. كذلك وقع الروس في خطأ فهم روح السياسة

البريطانية: ما لم ينضج الخطر البونابرتي حقاً متحولاً إلى فعل، فإن اسم نابليون ووجوده بالذات كان يجعلها (بريطانيا) أكثر نزوعاً إلى التصالح، أحرص على العلاقة مع فرنسا، منها في أيام لوي فيليب المحب للسلم.

كذلك شهدت ثقة روسيا تحسناً جراء رحيل شوارزنبيرغ في نيسان/ أبريل 1852. فهذا الأخير بقي مصراً على البقاء في إطار علاقات جيدة مع لوي نابليون حتى بعد **الانقلاب (coup d'état)**، ظاهرياً لإبقاء فرنسا على خط الثورة المضادة، حقيقة للتحرر من روسيا. بول الذي خلف شوارزنبيرغ كان يفتقر إلى الجرأة اللازمة لمثل هذه السياسة فاقترح أن تبادر القوى إلى مطالبة لوي نابليون بنوع من الضمانة لنواياه السلمية قبل الاعتراف بالإمبراطورية حين برزت إلى الوجود. كان هذا مناسباً للروس الذين وافقوا على الاقتراح في 3 أيار/ مايو؛ وحذا فريدريك غليوم الرابع حذوهم بحماسة في 22 أيار/ مايو. لم يُبْد البريطانيون استعداداً للالتحاق بالركب: حتى حكومة محافظة، حتى مالمزبوري انتبه إلى خطأ طلب ضمانات كانت إما ستُقابَل بالرفض أو ستظل عديمة الفعالية. كتبت الملكة فيكتوريا تقول: «لا نملك وسائل تمكِّننا من إجبار لوي نابليون على قول ما ليس مستعداً لأن يقوله».[4] وحين أقدم لوي نابليون في تشرين الأول/ أكتوبر على إطلاق تصريحه الشهير في بوردو قائلاً: «سيئو الظن يزعمون أن الإمبراطورية تعني الحرب، أما أنا فأقول إن الإمبراطورية تعني السلام»، سارع البريطانيون إلى تبني خط أن هذا الكلام ضمانة كافية. كل ما كان متبقياً من التحالف المحافظ تمثل ببروتوكول وقعتْه القوى العظمى الأربع يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر 1852؛ قامت [القوى] بتسجيل تصريح نابليون السلمي ووعد بعضُها بعضَها الآخر باحترام **الأمر الواقع** الإقليمي [الحدودي] كما سبق لها أن كانت قد فعلت في الماضي.

حتى هذه الوحدة السطحية لم تَنْجُ من الاعتراف الفعلي. فالبريطانيون، رغم أنهم كانوا قد أثاروا المخاوف الأولى من «**الثالث**» في اللقب، اعترفوا بالإمبراطور الجديد فوراً ودون تحفظات.[5] في الوقت نفسه كان بول مرعوباً من احتمال أي مصالحة فرنسية ـ روسية، يهندسها البريطانيون، على حساب النمسا. درءاً لهذا الخطر المتخيل، أثار مبادئ القيصر حول الشرعية واقترح

مخاطبة نابليون الثالث بوصفه «صديقاً» لا بوصفه «أخاً». المناشدة لقيت أذناً صاغية. علق القيصر: «أخ! هذه العلاقة غير موجودة بيننا وبين نابليون». وعلى الرغم من أن فريدريك غليوم الرابع كان في حالة رعب شديد من «الثورة المتجسدة»، فإن الخوف دفعه نحو الاتجاه الآخر. كان عازماً على عدم استفزاز نابليون بحرمانه من لقب الأخ. وحين علم بول بالأمر، سرعان ما فقد أعصابه: لم يكن مستعداً لترك بروسيا تسير قدماً في عملية التنافس على كسب ود نابليون. وبالتالي فإن الوحيد الذي خاطب نابليون الثالث بوصفه صديقاً كان هو السفير الروسي، حين دقت ساعة الحقيقة. بعض مستشاري نابليون الثوريين، لا سيما بيرسيني، كانوا يريدون انتهاز الفرصة لإحداث القطيعة مع روسيا؛ إلا أن نابليون لم يكن مستعداً لبدء عهده بنوع من الشجار الشخصي المحض فتجاوز الإيماءة الروسية بملاحظة حصيفة: «الرب هو من يعطينا أشقاءنا؛ أما أصدقاؤنا فنحن نختارهم».[6] بقي خط بول دون أي تعديل: كان ثمة نوع من الفتور بين حكام روسيا وفرنسا. إلا أن الأهم والغني بالمعاني هو أن تضامن «العروش أو البلاطات الشمالية» الثلاثة كان قد تطاير مع الهَبَّة الأولى لريح الإمبراطورية الفرنسية. كان اللبس حول صيغة الخطاب يرمز، في الحقيقة، إلى النهاية الوشيكة **للحلف المقدس** وخصوصاً للشراكة المحافظة فيما بين روسيا والنمسا، تلك الشراكة التي كانت ركيزة أمن الإمبراطوريتين المعوَّل عليها.

مع حلول نهاية عام 1852 كانت المشكلات قد بدأت تطل برأسها في الشرق الأدنى. وفي رَكْضه اللانهائي وراء الجاه والنفوذ كان لوي نابليون قد ألمح سابقاً إلى فكرة دعم مطالبة الخوارنة اللاتين بالسيطرة على الأماكن المقدسة؛ وقد كانت لهذا الأمر ميزةُ إرضاء مؤيديه من الرهبان في فرنسا الإضافية. جرى تحدي هيبة القيصر: كان أكثر صدقاً في رئاسته للكنيسة اليونانية من لوي نابليون في حماية اللاتين. كانت ثمة فترة مزايدة سياسية، حيث أطلق كل من الطرفين وابلاً من التهديدات. أما الأتراك فعمدوا، جرياً على عادتهم، إلى خداع الجانبين. خلال عام 1851 كله دأبوا على تقديم سلسلة من التنازلات والمكاسب إلى اللاتين ثم ما لبثوا أن بادروا إلى مناقضتها لدى اليونانيين [الروم]. في نيسان/ أبريل 1852، عاد السفير الفرنسي إلى

القسطنطينية على متن البارجة **شارلمان**، بارجة ذات تسعين مدفعاً لولبياً، وأصر على الإبحار عبر الدردنيل؛ في تموز/ يوليو، عمارة بحرية فرنسية هددت بقصف طرابلس [الغرب]. استنتج الأتراك أن من شأن «أي أسطول فرنسي إلحاق الهزيمة بأي أسطول روسي حتى مع أسطول تركي»؛(7) أعطوا اللاتين حق اتخاذ القرارات العملية الخاصة بالأماكن المقدسة، وكان هذا معروفاً في طول الشرق الأدنى وعرضه مع حلول نهاية عام 1852. لم يكن النجاح الفرنسي تحدياً لهيبة القيصر الدينية وحسب؛ لقد شكل تهديداً لركيزة السياسة الروسية إزاء تركيا. ومهما بالغ الروس في الإكثار من الكلام عن الانهيار والتقسيم الوشيكين للإمبراطورية التركية، فإن سياستهم العملية على امتداد السنوات العشرين الماضية كانت قائمة على صيانة الإمبراطورية العثمانية بوصفها دولة عازلة ضامنة لأمن البحر الأسود؛ أما الشرط الجوهري لهذه السياسة فكان متمثلاً بأن تبقى تركيا خائفة من روسيا أكثر من أي قوة أخرى. والآن كان الأتراك قد أظهروا أنهم خائفون من فرنسا أكثر من خوفهم من روسيا؛ وكان الروس قد شاهدوا أسطولاً فرنسياً في البحر الأسود مشاهدةً مباشرة. كان من شأن القيصر أن يرد على مثل هذا التحدي من جانب أي قوة عظمى؛ غير أنه لم يكن ليرد بهذا القدر من العنف لو لم يكن التحدي صادراً عن فرنسا ـ فقد كان، آخر المطاف، قد تحمل نفوذاً بريطانياً لا يستهان به في القسطنطينية خلال العقد السابق. بنظره (وليس بنظره وحده) لم يكن الصراع بين فرنسا وروسيا إلا غطاء، مجرد غطاء، للصراع الأكبر بكثير بين النزعة المحافظة و«الثورة». طوال بقائها، هي نفسها، منيعة، كانت روسيا قادرة على خدمة قضية النظام الملكي في أوروبا؛ أما إذا بات جناحها البحر أسودي مكشوفاً، فإن الثورة قد تنتصر في كل من ألمانيا وإيطاليا. وحين أقدم القيصر على الغوص في الصراع التركي، كان يظن، صادقاً، أنه كان يخدم القضية الأوروبية جنباً إلى جنب مع قضيته.

كان أيضاً يظن أن من شأن هذه القضية الأوروبية أن تجعل انتصاره أيسر وأكثر يقيناً. حذره نسلرود من أن كلاً من إنجلترا والنمسا لن تدعما روسيا في أي حرب ضد فرنسا؛(8) غير أن نقولا ظل يرى أنه قادر على التعامل مع فرنسا إذا بقي الآخرون على الحياد، وكان واثقاً من حياد هؤلاء. في كانون الأول/

ديسمبر 1852 كانت حكومة ائتلافية قد تشكلت في إنجلترا برئاسة اللورد آبردين؛ لم يكن هذا الذي كان قد أصغى محبذاً إلى مخططات القيصر المتعلقة بتقسيم تركيا في 1844 وحسب ـ لعل الأهم هو أنه أحس بالرعب إزاء العدوان والجبروت الفرنسيين. فكر نقولا، الذي دَرَج على التباهي بمواهبه في الديبلوماسية، أن يمنح البريطانيين قدراً أكبر من الشعور بالأمن عن طريق تجديد الكلام عن التقسيم؛ كان هذا لطمأنتهم إلى أن مصالحهم ستبقى محمية حتى وإن تعرضت الإمبراطورية العثمانية للانهيار. ففي كانون الثاني/يناير 1853 أفصح نقولا عن أفكاره حول التقسيم أمام السفير البريطاني سيمور: إخضاع الإمارات الدانوبية للحماية الروسية؛ جعل القسطنطينية مدينة حرة؛ إعطاء مصر وكريت، إذا أرادوا، للبريطانيين. لم يكن نقولا، بالطبع، صادقاً مئة بالمئة في جميع هذه الاقتراحات؛ فهذا مستحيل عند المزايدة والتخمين في الفراغ حول المستقبل. لم يقل شيئاً عن الحصة التي كان ينوي تخصيصها للنمسا، ولا عن خطة حول الحامية في البوسفور والحامية النمساوية في الدردنيل؛ والأهم من ذلك هو أنه، في خطة خاصة خربشها في الوقت نفسه، اقترح إعطاء كريت لفرنسا. ومع ذلك فإن هذه التفاصيل لم تكن مهمة. رفضت الحكومة البريطانية «العرض» بوصفه بلا معنى، لا لكونه غير مناسب. وحسب تعبير نسلرود فإن أحد مبادئ السياسة البريطانية تمثل بـ«عدم قبول أي التزامات بشأن مستقبل غامض إلى هذا الحد أو ذاك، بل انتظار الحدث قبل اتخاذ القرار حول الخط المناسب اعتماده». كما أن القيصر لم ير الرد البريطاني صداً: لم يكن قد قصد خطة ملموسة مباشرة، لذا لم يكن ثمة أي شيء للفرض. كان صادقاً في ظنه أنه كان قد زاد من ثقة البريطانيين به. فلدى اندلاع الحرب بعد سنة، قامت الحكومة البريطانية بنشر «محادثات سيمور»، جنباً إلى جنب مع خطة 1844 للتقسيم؛ وعندئذ ترسخت الأسطورة القائلة إن روسيا كانت ترمي إلى تفكيك الإمبراطورية التركية. لم تكن هذه هي القصة: مهما كانت الخطط البعيدة للقيصر، فإن الغرض العملي للسياسة الروسية بداية عام 1853 كان متمثلاً باستعادة النفوذ المهيمن في القسطنطينية، ذلك النفوذ المفقود جراء النجاح الفرنسي حول الأماكن المقدسة.

لم يقم القيصر بإقلاق راحة النمسا بمشروعات تقسيم مشابهة؛ كان يفترض أن النمسا معتمدة عليه سلفاً. يضاف أن النمسا بادرت في كانون الثاني/يناير 1853 إلى تحديد وتيرة أي تدخل روسي في القسطنطينية. ثمة جيش تركي كان يهدد بغزو الجبل الأسود. لم تكن النمسا قادرة على السماح بهذا، خوفاً من تأثيره في رعاياها السلاف الجنوبيين. لذا تم إيفاد الكونت لاينئغن إلى القسطنطينية مزوداً بإنذار يقضي بوضع حد للنزاع مع الجبل الأسود في غضون عشرة أيام. رأى الأتراك مشكلات أخرى، أكثر جدية، مقتربة؛ كذلك استطاعوا الإقرار بمصلحة النمسا في الجبل الأسود، دون التسليم، نتيجةً لذلك، بأي حماية أو وصاية عامة على الرعايا المسيحيين. لم تشكل النمسا تهديداً لوجود الإمبراطورية العثمانية المستقل؛ كان بوسع الأتراك أن يسلّموا آمنين. لم ير القيصر إلا السابقة. وعد فرانسيس جوزف بالدعم الكامل في حال وقوع حرب ضد تركيا؛ واستعد لتكرار النجاح النمساوي على نطاق أوسع. تم إيفاد بعثة خاصة إلى القسطنطينية نهاية شهر شباط/فبراير 1853؛ كان المبعوث هو الأمير منشيكوف الذي اختير «روسيا خالصاً» لإقناع الرأي العام الروسي بصدق اهتمام القيصر بالأماكن المقدسة. كان لا بد، في الحقيقة، من إضفاء ثوب ديني على نوع من صراع الوجاهة مع فرنسا قبل أن يصبح قادراً على مناشدة جمهور أرثوذكسي ظلامي غير مكترث بالخطر المنبعث من «الثورة». لم يكن منشيكوف مكلفاً بإبطال مفعول الانتصار الفرنسي بشأن الأماكن المقدسة وحسب؛ تعين عليه أن يحقق نجاحاً أعم وأكثر إثارة للدهشة. بعد شيء من الغمغمة ألمح الديبلوماسيون الروس إلى فكرة فرض حماية روسية على الشعوب الأرثوذكسية في تركيا، دعوى زُعم أنها مستندة إلى معاهدة كوجوك قاينارجه الموقعة في 1774.[9] وكالعادة فإن القيصر لم يكن يعرف ما هو وارد في المعاهدة التي كان يسعى إلى تطبيقها، وقد فسر لاحقاً أن «تصرفه كان من شأنه أن يكون مختلفاً لولا الخطأ الذي تم إيقاعه فيه».[10] حتى نسلرود لم يمعن النظر في معاهدة 1774، على الرغم من أن بعض الديبلوماسيين الروس كانوا يعلمون أنهم كانوا يطرحون دعوى مصطنعة. هذه التفاصيل التقنية لم تكن ذات أهمية. كان القيصر راغباً في انتصار وجاهة على الأتراك؛ والحماية الدينية

كانت الفكرة الأولى المتاحة. لم يرق الأمر للأتراك، تعين على منشيكوف أن يعرض عليهم حلفاً ضد فرنسا ـ بديلاً غير مرحب به بالقدر نفسه.

ظن منشيكوف أن بوسعه تحقيق فوز سهل بنوع من استعراض القوة. انتشرت شائعات تعبئة واستنفار في روسيا الجنوبية مع استعراض مطنطن للأسطول الروسي في سيفاستوبل. تمثل طلب منشيكوف الأول (2 آذار/ مارس) بطرد فؤاد، الرجل الذي كان قد أعطى اللاتين مفاتيح الأماكن المقدسة. أدى هذا إلى إحداث ذُعر لدى القائم بالأعمال البريطاني: روز؛ أبرق الأخير مباشرةً إلى مالطة طالباً إرسال الأسطول إلى القسطنطينية. قام الأدميرال البريطاني بإحالة المناشدة على لندن؛ وهناك قررت مجموعة وزراء، كانوا سيصبحون «المجلس الداخلي» لحرب القرم،[11] عدم الاستجابة لنداء روز. وحده آبردين كان مستعداً لهضم أي مطلب روسي؛[12] أما الآخرون فعوّلوا على حُسن نوايا القيصر من توجيه اللوم إلى «الطموح والنشاط القلقين لدى فرنسا» حول المشكلة كلها.[13] في اجتماع مجلس الوزراء يوم 19 آذار/ مارس جادل وزير الخارجية دروين لويس قائلاً إن من شأن التحرك الفرنسي أن يضاعف من الشكوك الأوروبية وإن عليهم أن ينتظروا اضطلاع إنجلترا بالقيادة؛ رد عليه بيرسيني قائلاً إن الرأي العام البريطاني سيجبر الحكومة البريطانية على معارضة روسيا وإن هذه هي لحظة شن «حرب الشعوب ضد الملوك». لم يستطع نابليون الثالث مقاومة إغراء المغامرة؛ وأُمر الأسطول الفرنسي بالتوجه إلى سالاميس. لا شك أن نابليون الثالث تعين عليه أن يحمي هيبته في مواجهة روسيا؛ غير أنه سارع أكثر إلى التحرك لأنه رأى فرصة تجديد تعاون تشرين الأول/ أكتوبر 1849 بين بريطانيا وفرنسا لائحة في الأفق.

لحظياً خاب أمله. قام كاولي بإبلاغ دروين أن من شأن تعريض استقلال الإمبراطورية العثمانية للخطر «أن يكون خطأ فرنسياً».[14] سرعان ما أدت سلسلة أحداث في القسطنطينية إلى تغيير هذا الخط. كان ستراتفورد كاننغ، وقد غدا اللورد ستراتفورد دو ردكليف، قد أُعيد، على عجل، إلى القسطنطينية؛ جاء مكلفاً بمهمة تسوية النزاع حول الأماكن المقدسة بطريقةٍ مريحة لروسيا. وقد تحقق هذا بفضل نصيحة ستراتفورد إلى حدٍّ كبير، أوائل

أيار/مايو.[15] ثم أقدم منشيكوف على طرح مطلبه الإضافي المتضمن حماية روسية لرعايا الباب العالي من الأرثوذكس؛ لم يكن هدفه الحقيقي صفع الفرنسيين (فهذا كان قد تحقق) بل وضع حدٍّ لدكتاتورية هذا الردكليف الداخلية؛ أعاد إقحام الأتراك في دائرة توجيه ردكليف بدلاً من ذلك. تصدى هؤلاء لمطلب منشيكوف؛ وفي 21 أيار/مايو رحل الأخير مصطحباً أركان السلك الديبلوماسي الروسي. كان الأتراك مضطرين لأن يرفضوا، إذا كانت الإمبراطورية العثمانية ستبقى قوة مستقلة؛ وكان ستراتفورد مضطراً لأن ينصحهم كما فعل، طالما أن استقلال تركيا كان جزءاً من السياسة البريطانية. من الجهة الأخرى، ما إن تم الإقرار بأن تركيا لم تكن مستقلة حقاً (وجميع أحداث حرب القرم أكدت ذلك) حتى بات الروس محقين في مطالبهم من منطلق أمنهم الخاص: تَحَمُّل تركيا بوصفها دولة عازلة كان مشروطاً ببقائها خائفة من روسيا أكثر من أي قوة أخرى. وفي سعيها لصيانة الاستقلال التركي كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تقاتلان في سبيل واجهة، كانتا تعرفان أنها كذلك؛ غير أنها كانت واجهة لا بد من الحفاظ عليها لعدم وجود أي بديل. تهديدات منشيكوف قلبت سياسة بريطانيا رأساً على عقب. حتى آبردين رأى المطالب «غير معقولة». أما راسل وبالمرستون فأصرا على التصدي لروسيا بقوة؛ كان كليرندون أكثر اهتماماً باستعادة الثقة بالحكومة.[16] في 2 حزيران/يونيو أُمر الأسطول البريطاني بالتوجه إلى خليج بَسيكا، خارج مضيق الدردنيل. ما لبث الأسطول الفرنسي أن التحق بالركب بعد بضعة أيام؛ وهكذا فإن التحالف الأنجلو ـ فرنسي خرج إلى الوجود بفعل هَبَّة ريح جانبية حرفياً.

لم يكن هذا التطور، بالنسبة إلى القيصر، مخيفاً بمقدار ما كان منفِّراً، غيرَ جديرٍ بالترحيب. كثيراً ما كان [القيصر] قد واجه المعارضة الأنجلو ـ فرنسية في القسطنطينية؛ بقي شاعراً بالأمن من **الحلف المقدس**. قال للسفير الفرنسي: «أنتم الأربعة تستطيعون أن تملوا علي؛ غير أن ذلك لن يحصل أبداً. أستطيع التعويل على فيينا وبرلين».[17] كان القيصر قد أمر باحتلال الإمارات الدانوبية لدى عودة منشيكوف آخر شهر أيار/مايو؛ لم ير سبباً يدعوه إلى التراجع عن مزايدته بالتهديدات فأقْدَمَتْ القوات الروسية على عبور نهر البروث يوم 2 تموز/

يوليو. بادر بالمرستون مرة أخرى إلى اقتراح تحرك حاسم، عن طريق إمرار الأسطول عبر المضائق؛ غير أن مجلس الوزراء أحبط اقتراحه. ومن جانبه فإن نابليون الثالث كان يحلم بحركة وساطة مسرحية مثيرة تمكنه من كسب ود روسيا؛ فعارض التحرك أيضاً. لم يكن بديل التحرك سوى العمل الديبلوماسي، والقوتان حاولتا إشراك أوروبا، أي بروسيا والنمسا، عملياً. وهنا بالذات بدأ النمط الديبلوماسي المميز لحرب القرم: نمط سعي الطرفين المتنازعين إلى توريط القوتين المركزيتين وصولاً إلى قرار. بروسيا والنمسا كانتا تستهدفان الحياد، الأولى لأنها غير ذات مصلحة، والثانية لكثرة مصالحها. تمثل هم بروسيا الوحيد بألا تصبح ساحة قتال ومعارك في عملية الصراع بين الحركة المحافظة و«الثورة»؛ وما لم تختر الانخراط في الحرب على نطاق واسع، لم يكن من المحتمل أن تعمد روسيا إلى تهديدها في بولونيا ولا فرنسا على الراين. أما النمسا فقد كان لديها، بالمقابل، مخاوف مباشرة وضاغطة. إذا انحازت إلى روسيا، أو حتى امتنعت عن اتخاذ موقف ضدها، فإن فرنسا كانت تستطيع تفجير إيطاليا، أو ذلك هو ما كانت النمسا تراه. وتجلى رمز هذا التهديد في جولة مطولة على أرجاء إيطاليا في خريف 1853 لوزير خارجية فرنسي سابق يدعى برينييه، عاكفاً على اتخاذ تدابير تمهيدية استعراضية لعقد رابطة فرنسية. والأكثر إلحاحاً حتى من ذلك أن النمسا، وهي المعتمدة في المقام الأول على الدانوب بالنسبة إلى تجارتها مع العالم الخارجي، لم يكن بمقدورها أن تطيق وجود الروس في الإمارات [الدانوبية]؛ ما من عرض روسي للجزء الغربي من البلقان كان قادراً على التعويض، حتى ولو بدا جذاباً ـ وهو لم يكن كذلك. ومع ذلك فإن النمسا حرصت على أن تنأى بنفسها عن أي حرب مع روسيا، وهي حرب من شأن كامل عبئها أن يقع على عاتقها هي. كان مطلبها نوعاً من الاستحالة: أن يقْدِم نقولا على التخلي عن مطالبه من تركيا دون التعرض للإذلال. إنه السبب الكامن وراء الجهود النمساوية الرامية إلى اجتراح خطط من شأنها أن ترضي القيصر ولكنها تؤمِّن، في الوقت نفسه، استقلال تركيا، سياسة ما لبثت أن آلت إلى خداع، أو محاولة خداع، الطرفين كليهما. وفي حين أن بروسيا اكتفت برفض دعم أي من الطرفين، تعين على

النمسا أن تتظاهر بالوقوف في صف القوى الغربية، ولكن دون الانزلاق، بالمطلق، إلى توفير دعم فعلي.

في صيف 1853 كان الأمر لا يزال طي المستقبل: ثمة أوهام كانت تراود روسيا والقوى الغربية حول ما كان يمكنهما أن تتوقعاه من بروسيا والنمسا. كانت التظاهرة «الأوروبية» الأولى هي رسالة فيينا، التي صاغها ممثلو القوى الأربع بتوجيه بول، وتمت الموافقة عليها في الأول من آب/أغسطس. كانت الرسالة تجسيداً لجملة التنازلات التي كانت تركيا تستطيع، برأي القوى الأربع، أن تقدمها إلى روسيا دون أن تخاطر باستقلالها.[18] كانت الرسالة ـ المذكرة قد قُدمت إلى الروس، ولكن دون الأتراك، من قبل.[19] وافق نسلرود على المذكرة في 5 آب/أغسطس؛ عكف الأتراك على مناقشتها مدة أسبوعين ومن ثم أصروا على إدخال تعديلات.[20] كان هذا وضعاً غريباً، وضعاً أقدمت فيه روسيا على قبول، وأحجمت تركيا عن، الموافقة على، خطة اجترحتها أوروبا في سبيل حماية تركيا من روسيا. وفي غضون أسبوعين اثنين تبين أن الأتراك كانوا على صواب وأن الديبلوماسيين في فيينا كانوا قد لهوجوا عملهم. كان نسلرود حريصاً على إظهار أن روسيا كانت قد انتصرت في معركة الوجاهة، ما دفعه إلى إطلاق تصريح في 7 أيلول/سبتمبر، زاعماً أن مذكرة فيينا منحت روسيا حق حماية الشعوب الأرثوذكسية في تركيا. هذا «التفسير القسري» أجهز على مذكرة فيينا. تم دفع بريطانيا العظمى وفرنسا إلى العودة للفعل؛ تعين عليهما أن تثبتا أنهما كانتا جادتين في مقاومة التطاول الروسي. في 22 أيلول/سبتمبر اقترح السفير الفرنسي فاليفسكي على كليرندون إمرار الأسطولين عبر الدردنيل؛ وقد جرى التفويض بالأمر في اليوم التالي من قبل آبردين وكليرندون دون التشاور مع أي وزراء آخرين. سيقت أعذار مختلفة تسويغاً لهذا التدبير. زعم آبردين أن الأمر كان يهدف إلى حماية رعايا بريطانيين في القسطنطينية؛ وقال كليرندون إنه كان رداً على نسلرود؛ أما نابليون الثالث فقد بلغ حتى حدود الزعم بأنه كان لجعل الأتراك أكثر اعتدالاً. في الواقع لم يكن الأمر ببساطة إلا تعبيراً عن أن دور القوى البحرية لـ«التحرك» قد جاء؛ وهذه القوى لم تكن قادرة، تحديداً، إلا على تحريك أساطيلها.[21] في الحقيقة، لم يكن التحرك

حاسماً فوراً: تعمد ستراتفورد الإخفاق في تنفيذ أمر الإيعاز للأسطول حين تلقاه، آملاً في أن تكون محاولة وساطة إضافية ناجحة.

هذه المحاولة الأخيرة كانت لقاء القيصر وفرانسيس جوزف في أولوموك نهاية شهر أيلول/ سبتمبر. كان القيصر في حالة تراجع: تنصل من «التفسير القسري» لنسلرود ووافق على وجوب ضمان النمسا لنيته الحسنة ـ كان بوسعه، آخر المطاف، أن يحاول ثانيةً لاحقاً لدى خفوت المعارضة الغربية. يضاف، لم يكن هذا الاعتدال إلا طُعْماً: بات نقولا مغرماً بتحالف «العروش الشمالية الثلاثة» الذي كان قد راوغه في 1851. وفياً لوهمه العتيق، فكَّرَ في كسب النمسا بخطط تقسيمية جديدة؛ مرةً أخرى تحدث عن القسطنطينية بوصفها مدينة حرة، عرض البلقان الغربي على النمسا، بل واقترح حتى وصاية مشتركة على الإمارات الدانوبية، أي شيء، في الحقيقة، لنسف التضامن «الأوروبي». ما من شيء كان يمكن أن يكون أكثر إثارةً لذعر النمساويين من وجود الروس الدائم على ضفاف الدانوب ولو حتى بصفة شركاء. علق فرانسيس جوزف متجهماً: «سيتعين علينا أن نضبط أمن هذه الدول وذلك غير عملي». كان مستعداً للموافقة على نوع من التحالف شرط أن تكون بروسيا طرفاً ثالثاً فقط. غير أن فريدريك غليوم الرابع ما لبث أن أثبت، حين التقى الإمبراطورين في وارصو، أنه مراوغ؛ «الحياد القوي» كان أساس سياسته. أي من الحاكمين الألمانيين لم يستطع أن يرقى إلى مستوى الإشارة إلى أن انسحاب روسيا من الإمارات كان الشرط الأول لأي تعاون؛ وكان من شأن الانسحاب أن يجعل التعاون غير ضروري. لذا فإن النتيجة كانت «عدماً كلياً». أخيراً حاول نقولا شن هجوم مباشر على البروسيين في بوتسدام، عارضاً ضمانة ضد أي عدوان فرنسي؛ لم يستطع بَعْدُ أن يدرك أن روسيا، لا بروسيا، كانت هي المهددة.[22] ما إن تمت إثارة المسألة الشرقية حتى كف **الحلف المقدس** عن أن يكون شبحاً.

حتى الشبح كان يخيف القوى الغربية، وإن في اتجاهين متعاكسين. أراد نابليون أن يسلم، بنية طيبة، بالاعتدال الذي كان نقولا قد أبداه في أولوموك ويشطب النزاع بالاستناد إلى صياغة جديدة لمذكرة فيينا التي كان بول قد اجترحها. وكان البريطانيون مقتنعين بان النمسا وروسيا كانتا قد خططتا لتقسيم

تركيا، وقررتا، بحسب تعبير بالمرستون «تحويل الأجزاء الناتجة عن التقسيم إلى بيادق لعب». [23] في 8 تشرين الأول/ أكتوبر قرر مجلس الوزراء البريطاني، المجتمع للمرة الأولى منذ ستة أسابيع، رفض «مشروع بول» وإرسال أوامر استباقية إلى ستراتفورد لإيصال الأسطول إلى القسطنطينية؛ لم يكن التحرك إلا نوعاً من «التبجح» الهادف إلى إرضاء الرأي العام البريطاني من ناحية وإقناع نابليون بحقيقة التحالف البريطاني من ناحية ثانية. هذا الهدف الثاني كان ناجحاً: لو تعين على نابليون أن يختار بين روسيا وإنجلترا، لاختار إنجلترا. آسفاً ألغى «مشروع بول» وأمر أسطوله بأن يتبع نظيره البريطاني. تمخض التحرك عن نتائج حتى أكثر حسماً في القسطنطينية. ففي 4 تشرين الأول/ أكتوبر كان السلطان، بدفع من الرأي العام السائد في بلده، قد أعلن الحرب على روسيا؛ وبضغطٍ شديدٍ من ستراتفورد، كان قد وافق على الإحجام عن فتح باب الاشتباكات. غير أن لجم الأتراك لم يكن ممكناً بعد مرور الأسطولين الحليفين عبر المضائق؛ في 23 تشرين الأول/ أكتوبر عبرت القوات التركية نهر الدانوب وقتلت عدداً من الروس.

للمرة الأخيرة بات الأتراك مثيرين للاشمئزاز. راح كليرندون يتحدث عن «الأتراك المتوحشين» وعبر نابليون الثالث عن الأمل في أن يتولى انتصار روسي مهمة إعادة الأتراك إلى عقولهم. في فيينا قام بول بصوغ الأخيرة من سلسلة محاولات طويلة هادفة إلى التسوية التوافقية ـ وثيقة بروتوكول 5 كانون الأول/ ديسمبر الذي وقعه ممثلو القوى العظمى الأربع. [24] ومثل حلف تشرين الأول/ أكتوبر المقدس، لم يكن هذا البروتوكول، هو الآخر، إلا قناعاً وتدبيراً استعراضياً: وافقت النمسا، وبروسيا أكثر منها، على البروتوكول بهدف تحذير القيصر من أن «أوروبا» ضده، غير أن أياً من القوتين الألمانيتين لم تكن مستعدة للالتزام بأي تحرك فعلي. وعلى أي حال فإن بروتوكول 5 كانون الأول/ ديسمبر وُلد ميتاً. ففي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر كان الروس قد حققوا الانتصار الذي كان نابليون قد تمناه لهم ـ بحراً، لا على اليابسة، للأسف. قاموا بتدمير العمارة البحرية للأسطول التركي في سينوب. شكل هذا تحدياً للقوى البحرية التي كانت أساطيلها في القسطنطينية بدعوى حماية الأتراك. كانت «مذبحة»

سينوب حاسمة بتأثيرها في الرأي العام البريطاني؛ كانت الرمز الذي أزاح جميع الشكوك. استقال بالمرستون يوم 16 كانون الأول/ديسمبر، ظاهرياً على خلفية قضية إصلاح برلماني؛[25] وبادر راسل إلى التهديد بأن يحذو حذوه. بقي المجلس متردداً؛ لم يُقْدِمْ الوزراء على اتخاذ قرار إلا بفعل تهديد صادر عن نابليون الذي عبر عن استعداده للتحرك وحده إذا دعت الضرورة.[26] انزلقت القوى البحرية من المرتبة الأولى إلى الأخيرة لحاجتها إلى إثبات نواياها الحسنة المتبادلة. كان البريطانيون قد تولوا قيادة اقتحام المضائق في تشرين الأول/أكتوبر؛ والآن قام الفرنسيون بجر الأسطول البريطاني إلى قلب البحر الأسود. الأسطولان كانا مكلَّفين بحماية السفن التركية وحصر سلاح البحرية الروسي في قاعدتها سيفاستوبل. إطْلاع نسلرود على هذه التوجيهات في 12 كانون الثاني/يناير 1854 كان أشبه بنوع من إعلان الحرب.

ظن القيصر أن وقت استحضار **الحلف المقدس** جدياً قد حان. تمثل ما أراده من بروسيا والنمسا حيادهما العسكري أو المسلح: كان من شأن هذا أن يوفر له الأمن على حدوده الغربية فيمكنه من تركيز قواته على الدانوب وروسيا الجنوبية. مبعوث خاص، أورلوف، أوفد إلى فيينا مع العرض القديم ـ لن تُقْدم روسيا على تغيير الأوضاع في البلقان دون موافقة النمسا. لم يكن هذا كافياً: يتعين على روسيا ألا تتدخل في البلقان مهما حصل. حاول بول التملص بذريعة احتمال تمخض الحياد المسلح عن تحرك فرنسي في إيطاليا. كان فرانسيس جوزف أكثر صراحةً. أصر على عدم جواز عبور القوات الروسية للدانوب وأضاف: «فقط إذا أعطانا القيصر ضمانة رسمية بالحفاظ على الإمبراطورية التركية ووعد بإعادة الشعوب الحدودية في الوضعية التي هي فيها بالفعل تحت الوصاية التركية، أكون قادراً على الموافقة».[27] كما على الدوام، كان عدم النشاط الروسي في البلقان الشرط الأساسي **للحلف المقدس**؛ وفي ظروف اللحظة لم يكن نقولا قادراً على القبول بهذا الشرط حفاظاً على سمعته وهيبته. بروسيا، هي الأخرى، رفضت تلبية طلب القيصر، وإن لسببٍ نقيض. فيما كانت النمسا ستحجم عن الاستجابة لعدم تجرؤها على التزام الحياد في المسألة الشرقية، فإن بروسيا رفضت لأنها عزمت على أن تبقى محايدة مهما بلغت

الأثمان. كان فريدريك غليوم الرابع قد اجترح خطة غير عادية للحصول على شيء مقابل لا شيء. كان يقترح أن يعد بريطانيا بأن يبقى محايداً. إذا ما ضمنت بريطانيا وقايته من التدخل الفرنسي في ألمانيا أو بولونيا وساهمت أيضاً في تعزيز القبضة البروسية على ألمانيا. كان هذا عرضاً تافهاً غير جدير بأن يُقَدَّم إلى البريطانيين: فهؤلاء كانوا يريدون بروسيا حليفة ضد روسيا، لا منطقة عازلة لحمايتها. ولكن فريدريك غليوم لم يكن مستعداً لبيع حياده إلى قيصر روسيا، نظراً لانخراطه، بحسب اعتقاده، في عملية المساومة على هذا الحياد مع البريطانيين. كان هذا أكثر إقناعاً مما بدا. ما لم يحصل على ضمانة بريطانية ضد فرنسا، لم يكن يجرؤ على تقديم أي وعد لروسيا، بما في ذلك حتى الوعد بالحياد. كان هذا بالفعل جوهر الوضع. ما إن تغدو روسيا منخرطة في الشرق الأدنى حتى تصبح عاجزة عن حماية بروسيا والنمسا من «الثورة»؛ كان **الحلف المقدس** قد توقف عن الوجود.

كان الأمر واضحاً بالنسبة إلى نابليون الثالث؛ معه تحقق غرضه. في 29 كانون الثاني/يناير 1854 كتب إلى القيصر مقترحاً عقد مفاوضات مباشرة بين روسيا وتركيا، بالتحديد الأمر الذي دأبت «أوروبا» على مقاومته منذ مذكرة فيينا. لم يعد نابليون مبالياً بالأماكن المقدسة، بعد أن زاح **الحلف المقدس** عن الطريق؛ وحتى قبل بدء حرب القرم، كان يفكر بالتحالف الفرنسي ـ الروسي الذي انتهت به. لم يكن القيصر قادراً على الانسحاب بهذا القدر من اليسر من معركة النضال في سبيل الوجاهة، فرد بجواب مشحون تحدياً يوم 9 شباط/فبراير: «ستكون روسيا في 1854 ما سبق لها أن كانته في 1812». علاوةً، كان ثمة الآن، كما في جميع الأوقات، تحفظ مضمر في عرض نابليون على روسيا: كان عازماً على أن يبقى على علاقات جيدة مع بريطانيا العظمى مع أن الأخيرة واقفة أيضاً في طريق روسيا بالقسطنطينية؛ أيُّ وفاق مع فرنسا لم يكن ينطوي على أيِّ معنى في نظر روسيا ما لم يتمخض عن نوع من الجفاء بين بريطانيا العظمى وفرنسا. في الحقيقة، كان نابليون يطالب بما حصل عليه في أعوام لاحقة: كان لا بد لروسيا من أن تتخلى عن طموحاتها التركية بوصفها أصعب من أن تتحقق، غير أن عليها أن تسلّم بالطموحات الفرنسية في أوروبا

الغربية. بات هذا البرنامج ممكناً بعد هزيمة روسيا لا قبلها. كان لا بد من خوض حرب القرم من أجل إقناع نقولا الأول بأن **الحلف المقدس** لم يعد موجوداً.

في 27 شباط/ فبراير وجهت القوتان الغربيتان إنذاراً إلى روسيا مطالبتين إياها بالانسحاب من الإمارات. حين رفضت الإنذار أصبحت عَجَلَةُ الحرب دائرة افتراضياً. بمعنى من المعاني كانت مقدرة سلفاً وذات أسباب عميقة الجذور. لم يكن أي من نقولا أو نابليون أو الحكم البريطاني قادراً على الانسحاب من الصراع على الجاه والنفوذ بعد انطلاقه. كان نقولا بحاجة إلى تركيا خانعة ومطواعة ضماناً للأمن الروسي؛ كان نابليون بحاجة إلى النجاح تعزيزاً لمكانته الداخلية؛ كان الحكم البريطاني بحاجةٍ إلى تركيا مستقلة صوناً لأمن شرق المتوسط. إلا أن أياً من الأطراف الثلاثة لم يكن يملك خططاً واعية للعدوان، بمن فيهم حتى نابليون، رغم ترحيبه بالفوضى من أجل الفوضى المجردة. المخاوف البريطانية من أن تكون روسيا عاكفة على التخطيط لتفكيك تركيا لم تكن أقل افتقاراً إلى الأسس من المخاوف الروسية من أن تكون القوى الغربية مصدر تهديد لأمنها في البحر الأسود. الخوف المتبادل، لا العدوان المتبادل، كان سبب حرب القرم. غير أنها، مع ذلك، لم تكن حرباً بلا هدف. أساساً، خرجت من رحم أحداث عام 1848. ما كان الرأي العام البريطاني ليتحول بهذا القدر من الشراسة ضد روسيا لولا انتصار النمسا في إيطاليا، وتدخل روسيا في المجر، أكثر من ذلك. خيضت حرب القرم من أجل أوروبا لا حول المسألة الشرقية؛ خيضت ضد روسيا، لا لمصلحة تركيا. غير أنه كان ثمة نوع من الافتراق والتباين العميقين، المكتومين بين الأهداف والنظرة لدى الحليفين الغربيين. صحيح أن الطرفين كانا يمقتان الهيمنة الروسية التي كانت، بحسب قناعاتهما، تسببت بإخفاق ثورات 1848؛ غير أن نابليون الثالث، وحده، كان يحلم بقلب الحكم رأساً على عقب. من المؤكد أن البريطانيين لم يكونوا راغبين في أي مزيد من الثورات الجديدة؛ قاتلوا روسيا كرهاً وظنوا أن من شأن هزيمتها أن تؤدي إلى تقوية ميزان القوى الأوروبي. أما نابليون فكان يرى، بالمقابل، أن من شأن هزيمتها أن تفضي إلى نسف التوازن. ومن هنا كان

الأقل نزوعاً حربياً رغم بقائه الأكثر طموحاً. كان كامل الاستعداد لنزع فتيل الصراع لحظة تخلي روسيا عن الاهتمام بأوروبا الوسطى.

لم تكن تركيا الرهان الحقيقي في حرب القرم. كان الرهان متمثلاً بأوروبا الوسطى؛ أي بألمانيا وإيطاليا. كان البريطانيون يأملون بإحلال «الجوقة الأوروبية» محل الهيمنة الروسية؛ أخفقوا. حلم نابليون الثالث بإحلال هيمنته هو وترسيخها؛ ولبضع سنوات ظن أنه قد نجح. ما لبثت الأحداث أن تكشفت عن أن القوتين المركزيتين نجحتا في مراوغة الالتزام؛ لهذا السبب خيضت حرب القرم بصورة غير حاسمة. هذا بالذات كان هو القرار. خيضت حرب القرم لإعادة صوغ النظام الأوروبي. نظام **الحلف المقدس** القديم تم تدميره؛ غير أن أي نظام جديد لم يشغل مكانه ـ لا الجوقة الليبرالية بحسب الأنموذج البريطاني ولا التجمع الثوري بحسب أحلام نابليون. بدلاً من ذلك تم فتح الباب أمام فوضى أوروبية دامت منذ حرب القرم وحتى الحرب الكبرى التالية في الشرق الأدنى.

هوامش الفصل الثالث

(1) من نسلرود إلى ميندورف، 26/ 2/ 1852. **رسائل وأوراق**، ج: 10، ص: 169.

(2) من كاولي إلى مالمسلبوري، 11/ 11/ 1852.

(3) عرض نسلرود على القيصر لعام 1852. زايونتشكوفسكي، **الحرب الشرقية**، ج: 1 (2)، هـ: 89.

(4) من فيكتوريا إلى مالمسبوري، 2/ 12/ 1852. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الأولى، ج: 2، ص: 492.

(5) لم يكن البريطانيون مسبوقين إلا من جانب مملكة الصقليتين، الحكومة الأكثر شرعية في أوروبا، التي رفضت الاعتراف بلوي فيليب. كانت الحكومة النابولية تحلم الآن عبثاً بمنافسة سردينيا على خطب مودة الفرنسيين، بل وحتى الإيطاليين.

(6) هناك عدد غير قليل من الروايات لهذا التعليق الشهير. ربما قال نابليون بالفرنسية «Si l'on subit ses frères, on choisit ses amis» [إذا كان المرء يفاجأ بإخوته، فإنه يختار أصدقاءه]؛ غير أن العبارة لا تترجم إلى الإنجليزية بسهولة.

(7) من روز (القسطنطينية) إلى راسل، 28/ 11/ 1852.

(8) من نسلرود إلى نقولا الأول، 20/ 12/ 1852. **زايونتشكوفسكي**، ج: 1 (2)، هـ: 97.

(9) في البند السابع من معاهدة كوتشوك قاينارجه «يَعِد» الباب العالي «بحماية الديانة المسيحية وكنائسها» و«يسمح أيضاً للوزراء والكهنة الروس بتقديم عروض فيما يخص الكنيسة الجديدة في القسطنطينية». من الواضح أنه لم يكن ثمة أي حق حماية عام للروس، مع أن حقاً كهذا ما لبث أن تسلل عبر العرف. في 1849 جادل بالمرستون قائلاً إن بوسع روسيا أن ترفع شكاوى، ولكن باستطاعة السلطان أن يهملها؛ وقد أقر برونوف أمام نسلرود بأن بالمرستون كان على حق.
مما يثير قدراً غير قليل من الاستغراب أن رشيد الذي كان يعمل في ذلك الوقت مع الروس ضد فرنسا هو الذي طرح على أولئك الروس فكرة استحضار معاهدة كوتشوك قاينارجه في 1853. قال برونوف إن القاعدة الفعلية لنفوذ روسيا «تتمثل بمعاهدات». تبنى نسلرود اقتراح رشيد دون التشاور مع برونوف؛ من الواضح أنه لا هو ولا نقولا الأول تنبه إلى هشاشة موقفهما الحقوقي حتى بداية عام 1854.

(10) من سيمور (سان بطرسبورغ) إلى كليرندون، هـ: 176، 21/ 2/ 1854.

(11) أبردين، رئيس الوزراء، اللورد جون راسل، زعيم مجلس العموم؛ كليرندون، وزير الخارجية؛ بالمرستون، وزير الداخلية، رحبوا باقتراح كليرندون بوصفهم المرجعية الأقوى في الشؤون الخارجية. كان كل من بالمرستون وأبردين قد شغل منصب وزير الخارجية؛ وراسل كان سيشغله لاحقاً. وكان الأخير رئيساً سابقاً للوزارة، وبالمرستون

لاحقاً. تمثلت النتيجة بإظهار أن لا شيء أكثر كارثية من لجنة مؤلفة من أناس متطرفي الكفاءة.

(12) قال لبرونوف: «صواباً كان الأمر أو خطأ فإننا ننصح الأتراك بالإذعان». برونوف إلى نسلرود، 21/ 2/ 1853. **زايونتشكوفسكي**، ج: 1 (2)، هـ: 102.

(13) من كليرندون إلى سيمور، 8/ 3/ 1853.

(14) من كاولي إلى كليرندون، هـ: 161، 19/ 3/ 1853.

(15) تم إرسال ستراتفورد إلى القسطنطينية جزئياً من منطلق الاقتناع بأن من شأنه أن يكون أقل خطراً مما هو في لندن. لاحقاً جرى ترسيخ أسطورة أنه كان يتبع خطاً سياسياً مستقلاً وأقحم الحكومة البريطانية في الحرب. الأسطورة فجرها تمبرلي، **إنجلترا والشرق الأدنى: حرب القرم**. إثارة كليرندون، مثلاً، ضد ستراتفورد كانت في الحقيقة إثارة رجل في حالة تشوش وتردد ضد رجل طرح القضايا بوضوح دون ادعاء.

(16) كتب لسيمور في 31/ 3 زاعماً وجود **قناعة** شاملة بأن الحكومة كانت قد تركت تركيا تحت رحمة روسيا وبأن خطاً متشدداً بات، إذن، ضرورياً.

(17) من بونسن إلى مانتيوفل، 29/ 6/ 1853. **السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858**، ج: 2، ص: 110.

(18) في 20 تموز/يوليو قدم الأتراك عرضاً أخيراً إلى روسيا، عرضاً بات يعرف باسم «الإنذار التركي». أوردوا جملة التنازلات التي كان السلطان قد قدمها للمسيحيين وأتوا على ذكر القوى الأربع الأخرى بوصفها شهوداً على التزام تركيا «إلى الأبد». اقترح كليرندون وجوب قيام القوى الأربع المتفاوضة في فيينا بتأكيد هذا العرض؛ وهكذا فقد كان من شأن أوروبا أن تصبح ضامنة حسن نية تركيا. غير أن نابليون الثالث أصر على أن النزاع كان، من حيث الجوهر، بين فرنسا وروسيا؛ ووافقه بول على هذا الزعم. لذا فإن مذكرة فيينا نصت على أن الباب العالي لن يقدم على تغيير أحوال المسيحيين «دون تفاهم مسبق مع حكومتي فرنسا وروسيا». اعترض الأتراك على هذه الحماية الفرنسية ـ الروسية، وأكثر من ذلك، على عدم التعامل معهم على نحوٍ متكافئ مع روسيا. ومع أنهم طالبوا بـ«تعديلات» من أجل جعل المذكرة متوافقة مع الإنذار، فإن غرضهم الحقيقي (الذي حققوه) كان اعتراضاً مباشراً.

إن «تفسير» نسلرود «العنيف»، الذي قدمه إلى إحدى الجرائد الألمانية كان يزعم أن مذكرة فيينا ضمنت «صيانة امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية وحصاناتها في الإمبراطورية العثمانية» وأُلزمت تركيا بـ«أخذ جزع روسيا الشديد على إخوتها في تركيا بعين الاعتبار». بعبارةٍ أخرى، كرر التفسير الروسي الذي لا أساس له لمعاهدة كوتشوك قاينارجه وادعى أن هذا كان قد صودق عليه من قبل القوى العظمى.

«مشروع بول» المطروح في 23 أيلول/ سبتمبر، بعد اللقاء في أولوموك، أعاد تأكيد

مذكرة فيينا، جنباً إلى جنب مع تنصل الروس من «التفسير العنيف» لنسلرود: «مجلس سان بطرسبورغ يطمئن من جديد إلى أنه لن يباشر بأي حال لنفسه حماية أي عبادة مسيحية داخل الإمبراطورية العثمانية . . . وأن روسيا تحتفظ فقط لنفسها بواجب مراقبة التنفيذ الصارم للالتزام المتعاقد عليه مع الإمبراطورية العثمانية في معاهدة كوتشوك قاينارجه».

(19) خطوط البرق كانت ممتدة من أوروبا الغربية إلى فيينا فقط؛ لم يكن ثمة أي اتصال برقي في القسطنطينية. لذا فإن الديبلوماسيين في فيينا كان يجري حثهم دون توقف من قبل عواصمهم المعنية على التوافق؛ ولم يكن ذلك ممكناً إلا عبر تجاهل القسطنطينية.

(20) تعرض ستراتفورد للكثير من اللوم بسبب الرفض التركي؛ وحتى بعد ظهور حقيقة أن الأتراك كانوا على حق لم يلذ منتقدوه بالصمت.

(21) ثمة كان أيضاً نوع من الدافع العلمي الملح للتحرك: لم تكن الأساطيل قادرة على البقاء راسية مكشوفة في خليج بسيكا مع بدء أعاصير الخريف بالهبوب. بالمقابل لم تكن قادرة على دخول الدردنيل دون انتهاك اتفاقية 1841؛ لذا فإن حجة سياسية أو ضرورة استثنائية كان لا بد من الاهتداء إليها لهذه المخالفة لاتفاقية دولية.

(22) ايكهارت، **المسألة الألمانية وحرب القرم**، ص: 8؛ وبوريز، **البروسيون في حرب القرم**، ص: 63، مع تقرير غليوم، أمير بروسيا، ص: 344.

(23) من بالمرستون إلى كليرندون، 21/ 9/ 1853. كذلك رأى كليرندون أن **حلفاً مقدساً** أُعيد إحياؤه لم يكن قد مُنع إلا بفضل السلوك «الرجولي والحازم» لمانتيوفل.

(24) أدى هذا إلى تذكير القيصر بوعوده بعدم تجاوز الوحدة التركية والعزوف على إضعاف سلطة السلطان عن الرعايا المسيحيين؛ وفي الوقت نفسه دعا السلطان إلى تجديد تنازلاته للمسيحيين.

(25) سحب استقالته في 25/ 12.

(26) تنصل من التهديد بعد بضعة أيام بعد أن كان قد أدى غرضه. تمبرلي، **إنجلترا والشرق الأدنى: حرب القرم**، ملحق: 7، ص: 515 - 516.

(27) من أورلوف إلى نسلرود، 3/ 2/ 1854. **زايونتشكوفسكي**، ج: 2 (3)، هـ: 124.

الفصل الرابع

حرب القرم، 1854 - 1856

حين أقدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية على تحريك أسطوليهما، خطوة خطوة، من البحر الأبيض المتوسط إلى طرق سيفاستوبل، لم تكونا عازمتين على محاربة روسيا دون مساعدة. كانتا قد توقعتا أن تبادر روسيا إلى الإذعان؛ وإذا ما أخفقتا في ذلك، فقد عوّلتا على ترجمة «الجوقة الأوروبية» إلى تحالف حربي. ما لبثت أحداث آذار/مارس 1854 أن أحبطتهما وخَيَّبتْ أملَهُما. في النمسا كان ثمة حزب قوي بقيادة بول، وزير الخارجية، مؤيد للتحالف مع القوى الغربية. لم يكن هذا سيحمي المصالح النمساوية على الدانوب الأسفل وحسب؛ بل وكان سيوفر لها أمناً في إيطاليا أيضاً. دأبت معارضة الجنرالات النمساويين على عرقلة سياسة بول. فهؤلاء الجنرالات كانون يرون بوضوح أن من شأن كل ثقل الجيش الروسي أن يحشد ضد النمسا، إذا ما دخلت الحرب، نظراً لعدم قدرة روسيا والقوى البحرية على الوصول إلى بعضهما البعض. لا شك أن حساباتهم بالغت بقوة روسيا؛ لا فرق، بقي اعتراضهم الأساسي سليماً ـ بالنسبة إلى النمسا كان من شأن الحرب أن تكون صراع وجود، لا حرباً ذات أهداف محدودة. كان من شأن الوضع أن يكون مختلفاً إذا ما أمكن إقناع بروسيا بالتعاون: أقله كان من شأن هذا أن يؤمّن النمسا من أي هجوم من بروسيا في ألمانيا، كما كان من شأن بروسيا، إذا ما نشبت حرب، أن تشكل تهديداً حاسماً لروسيا. في 22 آذار/مارس 1854 وافق بول، بشيء من الإكراه، على تأجيل التحالف مع القوى الغربية إلى أن

يكون قد توصل إلى اتفاق مع بروسيا.

البروسيون، من جانبهم، كانوا راغبين في الاتفاق مع النمسا، ولو لأسباب معاكسة. كانت النمسا راغبة في جر بروسيا إلى الحرب؛ أما الأخيرة فكانت تريد تقييد الأولى بالحياد. تماماً كما كانت النمسا ستتحمل أعباء الحرب عن القوى الغربية، كان من شأن بروسيا أن تضطر لأن تحمل العبء عن النمسا؛ وهذا في حرب لم تكن فيها أي مصلحة بروسية موضوع رهان. لذا فإن بسمارك، الأكثر جرأة بين الديبلوماسيين البروسيين، رغم منصبه الذي كان لا يزال ثانوياً، دعا إلى اعتماد حياد صارم. كان هذا شديد الوضوح بالنسبة إلى فريدريك غليوم الرابع؛ برأيه كانت ثمة مصلحة بروسية موضوع رهان، بمقدار ما كانت النمسا مهددة بخطر «الثورة».[1] لم تفعل هذه الحجة فعلها إلا ضد فرنسا، لا ضد روسيا (ما لم يجرؤ الروس على إثارة بولونيا)؛ لم تكن ذات شأن بالنسبة إلى ملابسات حرب القرم. وهكذا فإن فريدريك غليوم الرابع أيضاً، لأسباب عملية، كان مصمماً على الحياد. وبكلماته الحماسية الخاصة، لا على حياد متأرجح مهزوز، بل حياد سيادي ـ غير منحاز حقاً، مستقل، ومفعم بالثقة الذاتية؛[2] من المؤكد أنه كان ثمة أيضاً في بروسيا حزب مؤيد للتعاون مع القوى الغربية، حزب بقيادة الأمير غليوم، الوريث الشرعي للعرش. وقد كان هذا الحزب سبباً لقدرٍ كبير من الفوضى الديبلوماسية بل ولنوع من الأزمة السياسية أوائل آذار/مارس؛ أزمة لم تجد حلاً لها أخيراً حتى غادر الأمير غليوم إلى ما يشبه المنفى أوائل أيار/مايو. غير أن المسألة بقيت واضحة وضوح الشمس في أساسها، رغم تنبيه المحافظين من مؤيدي روسيا. وعلى الرغم من أن فريدريك غليوم حاول فرض تحالفه على البريطانيين، فإن هذا لم يكن إلا لضمان حياده عبر إبعاد بريطانيا العظمى عن فرنسا، لا لتوريط بروسيا في حرب. في التحليل الأخير، لم يحد هذا الرجل الغريب قيد أنملة عن المبدأ الذي كان قد رسمه لنفسه حتى في 1848: مبدأ الامتناع المطلق، مهما كانت الظروف، عن محاربة روسيا.

مع حلول نهاية شهر آذار/مارس نفد صبر القوى الغربية ولم تعد قادرة على الانتظار. بادرت، في 31 آذار/مارس إلى إعلان الحرب على روسيا؛ وفي 10

نيسان/أبريل أبرمت فيما بينها تحالفاً رسمياً. كان نابليون الثالث قد حقق أول طموحاته، رغم أن الجهتين المتحالفتين أنكرتا أي مكاسب لهما. نعم كانت بريطانيا العظمى وفرنسا حليفتين. غير أنهما، رغم كونهما حليفتين وفي حالة حرب مع روسيا، كانتا لا تزالان بعيدتين عن الانخراط في القتال. فاستراتيجيتهما، مثل ديبلوماسيتهما من قبل، قامت على افتراض أن روسيا تشكل تهديداً فعالاً لتركيا؛ ما يجعل تحركهما الوحيد متمثلاً بإرسال قوة إنزال لحماية القسطنطينية. وفي الواقع فإن القوة الروسية المتباهية بدأت تتضاءل لحظة تعرضها للاختبار العملي: فجيش الـ 800,000 الذي كان متوقعاً أن يكون في متناول القيصر على الدوام ما لبث أن تقلص إلى جيش من 350,000 جرى تجنيده بقدرٍ كبير من الصعوبة والإكراه. وناهيك عن تهديد القسطنطينية، بات الروس يجدون صعوبة في الحفاظ على مواقعهم على ضفاف الدانوب؛ وما زاد الطين بلة، أنه تعين عليهم أن ينظروا إلى ما بعد الجناح الأيمن حيث التحركات النمساوية المريبة. بقي القرار معلقاً على ما ستقوله فيينا. لم تكن روسيا مستعدة للتوغل في البلقان ولم يكن الحلفاء قادرين على التقدم إلى ما بعد القسطنطينية؛ وحدها النمسا كانت قادرة على قلب الحرب إلى واقع على الأرض. ومن الجهة المقابلة، لم يكن ثمة أي سبب يدعو النمساويين بإلحاح إلى القيام بأي شيء، نظراً لأن الحلفاء باتوا، نظرياً، ملتزمين بالحرب.

أدى هذا إلى تمكين فريدريك غليوم من امتلاك فرصة تجديد عروضه على النمسا. أبدى استعداده للتحالف معها، بل وحتى لضمان سلامة أراضيها في إيطاليا، شرط ألا تتحالف مع أي قوة غير ألمانية. كان هذا حلم فريدريك غليوم القديم بإقامة نوع من الحلف ضد «الثورة». رد بول بعبارة أن على بروسيا أن تدعم النمسا في الإمارتين الدانوبيتين إذا رفضت روسيا الانسحاب. وهذه العبارة بدت ملزمة لبروسيا بالحرب الشرقية. كان قد جرى كسب فريدريك غليوم برسالة خاصة من فرانسيس جوزف تضمنت أن أي نزاع حول الإمارتين «لم يكن وارداً بعد». أقدمت بروسيا، في الحقيقة، على المخاطرة بحرب في المستقبل التماساً لإبقاء النمسا محايدة في الوقت الحاضر. ومعاهدة التحالف بين بروسيا والنمسا، الموقعة في 20 نيسان/أبريل، بدت انتصاراً نمساوياً

كاملاً. حصلت على دعم بروسيا في إيطاليا وعلى الدانوب الأسفل؛ أما بروسيا فخاطرت دون أن تكون ذات مصلحة تخصها. في الواقع كان البروسيون يقامرون على نوعٍ من اليقين. كانوا ينطلقون من فرضية أن روسيا سوف تخوض حرباً دفاعية؛ فلَن تكون قادرة على الانجرار إلى حرب أخرى، مع استنفار الجيش النمساوي في غاليسيا وتحكم أساطيل التحالف بالبحر الأسود. في البدء بدت النمسا ممسكة بجميع الأوراق الرابحة. فالمعاهدة النمساوية ـ البروسية مُررت عنوة في المجلس الألماني بدعم بروسي؛ فأصبحت ألمانيا كلها ملزمة بتأييد النمسا على الدانوب. أوائل شهر أيار/مايو حاول فريدريك غليوم دفع النمسا إلى الإقلاع عن عدائها لروسيا عبر إثارة بعبع الثورة من جديد، ذلك البعبع الذي لم يكن يصدِّقه أحد غيره هو؛ محاولته باءت بالفشل الكامل. وفي 3 حزيران/يونيو بادر النمساويون إلى مطالبة روسيا رسمياً بالجلاء عن الإمارتين. كانت هذه خطوة حاسمة. في أقل من ستة أشهر كان النمساويون قد انتقلوا من موقف تقديم الوعد بالحياد إلى نوع من التهديد المكشوف بالاشتباك. للمرة الأولى رأى الروس بوضوح أن النمسا قد تتصدى لهم في البلقان؛ وعبارة «إن الطريق إلى القسطنطينية تمر بفيينا» سُمعت للمرة الأولى في بطرسبورغ. غير أن الحرب مع النمسا لم تكن في نطاق قدرة روسيا الحالية. حقاً، كان من شأن الروس، في مواجهة الجيوش التركية والحليفة ودون أي وعد قوي بحياد نمساوي، أن يتعين عليهم أن ينسحبوا من الإمارتين، حتى لو لم تكن النمسا قد أنذرتهم. قام فريدريك غليوم بتيسير الأمر عليهم. فقبل ثلاثة أيام من لقاء لفرانسيس جوزف لمناقشة تدابير ضد روسيا (9 حزيران/يونيو)، كتب إلى القيصر [الروسي] ناصحاً «حبيبه العزيز والحميم نكس» (cher et bou Nix) بشروط الإذعان؛[3] ولم يتردد القيصر في الامتثال لنصيحة بروسيا «للمرة الأخيرة». في 29 حزيران/يونيو، عرض، استجابة للطلب النمساوي، الانسحاب من الإمارتين شرط قيام النمسا بمنع القوى الغربية من دخولهما. لم يكن هذا جواباً مناسباً؛ واستعد النمساويون جدياً للحرب. في الحقيقة كان الروس عازمين على الجلاء عن الإمارتين في جميع الأحوال، لأنهم كانوا عاجزين عن التصدي لضغط الجيش التركي المتعاظم.

شبح الحرب أتاح لبول فرصة سؤال القوى الغربية عن أهدافها من هذه الحرب. يضاف أن النمسا لا بد لها، في حال الانجرار إلى الحرب، من أن تكون في نوع من التحالف مع القوى الغربية، ومطمئنة، قبل كل شيء إلى أن الحرب لن تخاض بأي روح أو نفس ثوري. كان هذا مناسباً لدروين دو لويس: فبوصفه محافظ النظرة كان مرتاباً إزاء رغبة الفرنسيين في خوض حرب كبرى وشديد التوق إلى قطع الطريق على مشاريع نابليون الثورية. وبكلماته هو، كان يتمنى «السيطرة على الثورة دون مساعدة روسيا ولجم الأخيرة دون مساعدة الثورة».[(4)] أما البريطانيون فلم يكونوا، بالمقابل، راغبين في الالتزام بأي شيء. وعلى الرغم من أن هدفهم من الحرب كان متمثلاً بتقليص نفوذ روسيا، لم تكن لديهم أي فكرة حول مدى إمكانية ترجمة الأمر إلى لغة الواقع؛ يضاف إلى ذلك، أنهم ما لبثوا أن أحجموا عن تحديد أهدافهم الحربية إذ قد يمكِّنهم النصر لاحقاً من المطالبة بالمزيد. تمثَّل هدفُهم بكسب الحرب، وهدف دروين جَعْلُها غير ضرورية. تباحث مع بول حول أهداف الحرب من وراء ظهر البريطانيين. جاءت النتيجة متجسدة **بالنقاط الأربع** التي ستهيمن على ديبلوماسية الحرب من الآن وصاعداً.

مما ميز حرب القرم أن أهدافها تعين عليها أن تُحدد سلبياً. نصت **النقاط الأربع** على عدم جواز إقامة علاقات مستقرة بين روسيا وتركيا ما لم: (1) يتم إبدال الوصاية الروسية على الإمارتين بضمانة أوروبية؛ (2) يتم «تحرير» الملاحة في الدانوب؛ (3) تجر إعادة النظر في معاهدات 1841 الخاصة بالمضائق «لمصلحة توازن القوة في أوروبا»؛ (4) يسارع الروس إلى التخلي عن مطالبتهم بأي حماية لرعايا تركيا من المسيحيين، وصولاً إلى حصول القوى العظمى الخمس، بدلاً من ذلك، من الحكومة التركية على وعد بحفظ أمن المسيحيين. والنقطة (4) هي السبب الأساسي للنزاع، كان قد تم الامتثال لها من جانب الروس حين قبلوا بمذكرة فيينا في آب/أغسطس 1853، وحين أقدم نقولا الأول على التنصل من «تفسيره العنيف» لنسلرود في أولوموك. النقطتان الأولى والثانية حظيتا بالامتثال المضمر، حين بادر الروس إلى الانسحاب من الإمارتين في 1854. وبالتالي فإن حرب القرم لم تُخض إلا من أجل النقطة

(3)؛ لأن أي مراجعة مجردة لاتفاقية المضائق لم تكن كافية، إذ إن النزاع الحاسم تمحور حول مسألة القوة البحرية الروسية في البحر الأسود. ومع أن هذا كان ذا تأثير في تركيا والشرق الأدنى، فإن أساسه كان متمثلاً بـ«مصلحة توازن القوة في أوروبا».

تولى دروين وبول صوغ **النقاط الأربع** في تموز/ يوليو. وفي 19 تموز/ يوليو قُدمت هذه **النقاط** إلى مجلس الوزراء البريطاني، الذي رفض الالتزام بها. في الوقت نفسه قام دروين وبول أيضاً بصوغ معاهدة تحالف في حال باتت النمسا متورطة في حرب حول الإمارتين. كان هذا أكثر جاذبية بالنسبة إلى البريطانيين؛ كانوا يريدون النمسا حليفة، وبالتالي لم يكن لديهم أي اعتراض على توقيع معاهدة تحالف معها. وفي 29 تموز/ يوليو أقر مجلس الوزراء البريطاني معاهدة التحالف ووافق في الوقت نفسه على **النقاط الأربع** شرطاً لها. وما إن وصلت أنباء الموافقة إلى فيينا، حتى كانت أخبار انسحاب روسيا من الإمارتين قد وصلت أيضاً. في 5 آب/ أغسطس رفض بول توقيع المعاهدة. يائساً حاول دروين الإمساك به عن طريق الموافقة على **النقاط الأربع** دون المعاهدة؛ والسفير البريطاني الذي كان قد طُلب منه أن يواكب نظيره الفرنسي، وافق أيضاً. جرى تبادل مذكرات الموافقة على **النقاط الأربع** في 8 آب/ أغسطس. في اليوم نفسه تلقى بول من السفير الروسي الجديد غورتشاكوف الإعلان الرسمي لانسحاب روسيا من الإمارتين. وبعد بضعة أيام استولت قوات نمساوية على الإمارتين بعد الاتفاق مع الأتراك. كانت النمسا قد طردت الروس من الإمارتين من جهة وقلّصت أهداف الحلفاء الحربية من جهة ثانية دون أن تحرك إصبعاً. بل وقد ذهب بول حتى إلى حد افتراض أنه كان قد نجح في ضم الإمارتين على نحوٍ دائم إلى الإمبراطورية النمساوية.

أوقع الانسحاب الروسي الحلفاء الغربيين في حيص بيص. كانوا قد أقدموا على الحرب للجم عدوان روسيا على تركيا؛ كان هذا العدوان قد توقف. باتوا، إذاً، في مواجهة مشكلة: كيف يلجمون قوة معتدية حين لا تكون عدوانية؟ لم تكن روسيا قد اضطرت الحلفاء عبر البقاء في الإمارتين إلى حين التعرض للهجوم: أين كانوا سيهاجمونها الآن؟ وما الشروط التي كانوا

سيفرضونها على روسيا في حال نجاح الهجوم؟ كان الفرنسيون قد جربوا الديبلوماسية لتجنب الفعل العسكري؛ بات البريطانيون الآن يلحون مطالبين بالتحرك العسكري هروباً من الديبلوماسية. كان البريطانيون متمتعين بذُخر عظيم: على الرغم من أن نابليون كان ميالاً إلى الحرب أكثر قليلاً من وزرائه فإنه لم يكن ليجرؤ على إظهار الحقيقة حفاظاً على وجاهته ـ أما في حال الشك فإن أي بونابرت كان سيتعين عليه اختبار مسلك الحرب. يضاف، لم يبق أي عذر لأي مزيد من التأجيل بعد إخفاق 8 آب/أغسطس الديبلوماسي: طالما أن الحلفاء في حالة حرب فإن عليهم أن يباشروا القتال. وحدها مطاردة الروس عبر الدانوب لم تكن لتحقق أي شيء. من بداية الحرب كان نابليون قد أصر بإلحاح على نفخ الروح من جديد في حرب بولونية وقارية (أوروبية) ضد روسيا على نطاق واسع؛ غير أن الحلفاء لم يكونوا، فضلاً على العزوف البريطاني عن التورط في أي حرب ثورية،[5] متمتعين بالموارد العسكرية اللازمة لمثل هذه الحرب، كما لم يكونوا قادرين على خوضها طالما بقيت بروسيا والنمسا عقبتين على الطريق. تمثّل الحل الوحيد بالنسبة إلى القوى البحرية بعملية «برمائية» في البحر الأسود؛ إذا استطاعت السيطرة على سيفاستوبل بضربة خاطفة، فإن من شأنها أن تصبح قادرة على تدمير القوة البحرية الروسية في البحر الأسود وتحقيق «النقطة» الثالثة الجوهرية دون مفاوضات. ولاحقاً كان الفرنسيون سيزعمون أن حملة القرم لم تخدم إلا المصالح البريطانية؛ وهو زعم ليس صحيحاً إلا إذا كان اهتمام فرنسا منصباً فقط على تمزيق أوروبا وليس على أمن تركيا. في حقيقة الأمر كانت فرنسا مهتمة بالموضوعين كليهما؛ وتناقضات سياستها كانت نابعة من واقع أنها كانت تنبع من اتباعها سياسة خارجية محافظة من جهة وأخرى ثورية من جهة ثانية في الوقت نفسه.

كانت حَمْلة التحالف على القرم ناجحة في البداية. ففي منتصف أيلول/سبتمبر أنزل الحلفاء أكثر من 50,000 رجل لمواجهة قوة روسية لا تزيد على 35,000 في القرم. وفي 20 أيلول/سبتمبر تم إلحاق الهزيمة بمحاولة روسية لوقف تقدم التحالف في معركة آلما. وبعد بضعة أيام وصلت أوروبا الغربية إشاعات تؤكد أن سيفاستوبل قد سقطت. الإشاعات كانت كاذبة؛ كانت قوات

التحالف قد أضاعت فرصتها وعَلِقَتْ بعملية حصار طويلة ومضنية. ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، كتب القائد البريطاني راغلان يقول: «في القرم، لسنا مسيطرين إلا على الأرض التي نقف فوقها»؛[6] وتوقع كليرندون، وهو المتجهم والمتشائم دائماً، «**كارثة مرعبة**»، خليطاً بين أفغانستان ولاكورونا (الإسبانية).[7] وتوقعات الهزيمة هذه أثبتت أنها كانت بلا أساس مثلها مثل توقعات النجاح السابقة. فالمحاولتان الروسيتان الراميتان إلى طرد الحلفاء من القرم في بالاكلاوا (25 تشرين الأول/أكتوبر) وإنكرمان (5 تشرين الثاني/نوفمبر) أخفقتا. ما أدى إلى أن ينتهي التحرك العسكري الذي كان قد صُمِّم لكسر الحلقة المفرغة الديبلوماسية بحلقة مفرغة موازية. بقي الحلفاء عاجزين عن الاستيلاء على سيفاستوبل؛ وبقي الروس عاجزين عن طرد الحلفاء. وهذا المأزق العسكري بكل ما فيه من أهوال الأمراض وانعدام الكفاءة الطبية، بقي هو هو من تشرين الثاني/نوفمبر 1854 إلى حزيران/يونيو 1855. عادت الديبلوماسية إلى صدر خشبة المسرح؛ وكانت الديبلوماسية تعني النمسا مرة أخرى. كان الحلفاء قد أرادوا أن يتحرروا من النمسا بتحقيق انتصار عسكري؛ أما الآن فباتوا، لمجرد البقاء في القرم بالمطلق، بحاجة إلى تحرك نمساوي من أجل إجبار الكتلة الرئيسية للجيش الروسي على البقاء في غاليسيا. وبالمقابل، فإن الروس لم يستطيعوا أن يحققوا شيئاً في القرم، وقد يمكن انجذابهم إلى إغراء تحرير أيديهم بمهاجمة النمسا، أو أقله، مطالبتها بنوع من الحياد الرسمي. الطرفان، كلاهما، كانا راغبين في توريط النمسا من أجل كسر الحلقة المفرغة؛ أما رد بول فكان السعي إلى كسر الحلقة المفرغة طلباً لعدم توريط النمسا.

كان هدف بول هو تكرار الخطة التي سبق لها أن كانت ناجحة في آب/أغسطس، بصيغة أكثر دواماً: خطة إجبار روسيا على الإذعان عبر التهديد بالتعاون مع القوى الغربية من ناحية مع المبادرة، من ناحية ثانية، إلى عرض التعاون على القوى الغربية بشروط من شأنها أن تجعل الاستسلام سهلاً على الروس. ولذا فإنه بقي خلال الخريف كله دائباً على إغواء القوى الغربية بآفاق نوع من التحالف، مع البقاء بعيداً إلى أن يطمئن إلى أن التحالف لم يكن طريقاً

لتوريط النمسا في الحرب. بقيت القضية الجوهرية متمثلة بما إذا كانت روسيا ستقبل **النقاط الأربع**. في 26 آب/ أغسطس، كان الروس قد رفضوا **النقاط الأربع**، بل وكانوا قد تحدثوا عن خوض حرب مع النمسا؛ أما بول فقد تحدث، من جانبه، بصوت منخفض، مكتفياً بقول: «إن الروس لم يقبلوا تحدّينا». غير أنه ما لبث، بعد أن ترسخت أقدام الحلفاء في القرم، أن أصبح عاجزاً عن التجرؤ على جعل الفرصة تفلت: لا بد من إجبار روسيا على قبول **النقاط الأربع**، حتى تتمكن النمسا من المبادرة بأمان إلى عقد تحالف مع القوى الغربية لوضع هذه النقاط موضع التنفيذ. في 22 تشرين الأول/أكتوبر جرى استنفار الجيش النمساوي استعداداً للحرب: لم يكن هذا الاستنفار عسكرياً، بل ديبلوماسياً لأن منطق الحملة كان قد ولّى. ومع ذلك فإن التهديد بتحرك نمساوي أثار الرعب مرة أخرى في قلب فريدريك غليوم. ففي 24 تشرين الأول/ أكتوبر كتب إلى القيصر متوسلاً منه قبول **النقاط الأربع** بوصف ذلك أنها الطريقة الوحيدة لتجنب اندلاع حرب عامة: «إن طاولة غرفة المؤتمرات الخضراء هي الملاذ الأخير للعالم». كذلك دأب نسلرود على إقناع القيصر **بالنقاط الأربع**؛ وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر استعد الروس للقبول. جرى تكرار نمط الانسحاب من الإمارتين: حرص الروس على تجنب الاستعراضات الديبلوماسية لتمزيق صفوف التحالف الأوروبي الذي بدا متشكلاً ضدهم. ومن جانبه لم يبذل فريدريك غليوم كل ما استطاعه من جهد مع الروس. عرض ضمان القوات النمساوية في الإمارتين ضد أي هجوم روسي (عرض فيه ما يكفي من أمان)، شرط ألا تُقْدم النمسا على التحالف مع القوى الغربية. لم يقبل بول بهذا العرض في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر إلا لينسف الصفقة في غضون أسبوع واحد.

ذلك لأن ضعف النمسا في إيطاليا كان لا يزال يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهله. إذا أقر بالاقتناع بقبول روسيا **للنقاط الأربع**، فقد يجد نفسه مهدداً من قبل فرنسا بدلاً من روسيا؛ لذا لم يكن قادراً على المساومة مع الروس دون المساومة مع القوى الغربية أيضاً. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر بات معلوماً في فيينا أن الروس مستعدون لقبول **النقاط الأربع**؛ وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر

قام النمساويون بفك استنفارهم العام ـ كان قد أدى دوره. على الفور باشر بول ضغطه على القوات الغربية طالباً منها الموافقة على مسودة المعاهدة التي كان قد رفضها في آب/أغسطس. هنا أيضاً تكرر النمط: كان البريطانيون عازفين عن الالتزام، في حين جعل الفرنسيون التحالف النمساوي شرط مواصلتهم الحرب. كان البريطانيون الآن أسرى مبادرتهم الخاصة المتمثلة بالذهاب إلى القرم؛ لم يكونوا قادرين على البقاء هناك دون الدعم الفرنسي، وكانت لدى الفرنسيين حجة قوية بوصفهم الطرف المساهم بالكتلة الرئيسية من القوات المسلحة. يضاف، كان الفرنسيون قادرين على استنتاج أن من شأن المعاهدة أن تغري النمسا بدخول الحرب. البند الخامس من مسودة المعاهدة نصت على أن الحلفاء الثلاثة كانوا سيبادرون، إذا ما تم ضمان السلم مع نهاية العام على أساس **النقاط الأربع**، إلى مناقشة «أفضل وسائل تأمين هدف تحالفهم». أُفرغت هذه العبارة من معناها قبل عقد التحالف. فمعاهدة التحالف وُقعت، بحض من بول،[8] يوم 2 كانون الأول/ديسمبر؛ وكان الروس قد قبلوا **بالنقاط الأربع** دون شروط يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

لحظياً كان نابليون سعيداً بصفقته. وحين وصلت أنباء التحالف إلى باريس، سارع نابليون إلى «معانقة الإمبراطورة وبقي ضاماً إياها إلى قلبه فترة طويلة من الزمن».[9] أما الممثل الفرنسي في القسطنطينية: بنديتي فقد كتب مزهواً بالانتصار: «لقد أنزلتُ ضربة قاتلة **بالحلف المقدس**».[10] ثمناً للتحالف كان الفرنسيون، وإن لم يكن البريطانيون، مستعدين لدفع السعر الذي كان النمساويون قد طالبوا به منذ زمنٍ بعيد: الأمن في إيطاليا. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر أبرمت فرنسا والنمسا معاهدة سرية نصت على التوافق على صيانة **الأمر الواقع** (الستاتس كو) في إيطاليا، كما على أن قواتهما كانت ستتعاون في إيطاليا، في حال حصول تعاون عسكري في الشرق الأدنى. بدا الترتيب كله انتصاراً لبول. كان قد نال الجائزة الكبرى التي سبق لها أن راوغت حتى مترنيخ: جائزة التحالف مع نابليون الذي كان من شأنه أن يلجم الروس ولكن دون أن يعرّض، في الوقت نفسه، مكانة النمسا كقوة عظمى للخطر. ودروين من جانبه لم يكن أقل سعادةً وفرحاً. فعن طريق تحالف 2 كانون

الأول/ديسمبر كان، برأيه، قد أحدث شَرْخاً بين النمسا وروسيا؛ ومن خلال معاهدة 22 كانون الأول/ديسمبر حول إيطاليا، كان قد دَقَّ إسفيناً بين نابليون و«الثورة». كانت المنظومة الجديدة تعاني من عيبين قاتلين، يتبادلان التعزيز والتدعيم. تمثل الأول بوضع النمسا بين فرنسا وروسيا: إذ لم تكن قادرة، جراء وجود هذا القدر الكبير من المخاطرة في كل من الدانوب وإيطاليا على حدٍّ سواء، على التجرؤ على التحرك بحسم ضد أي من الطرفين. أما العيب الثاني فكان متمثلاً بعناد نابليون: إذ لم يكن الأخير، مهما بلغت ضخامة حاجته إلى التحالف مع النمسا، مستعداً للتخلي الدائم عن مخططاته الرامية إلى إعادة رسم خارطة أوروبا.

كان «قلب التحالف رأساً على عقب» قد تم، في الحقيقة عكسه في غضون شهر واحد؛ وذلك نتيجة التحالف الإيطالي في 22 كانون الأول/ديسمبر. فصيانة **الأمر الواقع** في إيطاليا كانت تعني، عملياً، مطالبة سردينيا بضمانات تؤكد عدم مبادرتها إلى استغلال انشغال النمسا الكامل في الشرق الأدنى. فهنا كانت لدى البريطانيين دوافع ملحة لتأييد الخطة الفرنسية: انطلاقاً من افتقارهم إلى الرجال المدربين تركزت أنظارهم المفعمة بالأمل على الجيش السرديني، الصغير ولكنه الكفؤ دون أدنى شك. إذا ما تم إرسال فصيل سرديني إلى الشرق الأدنى، فإن من شأن ذلك أن يعزز قوات التحالف مع منح النمسا في الوقت نفسه أماناً عملياً في إيطاليا. كان هذا المشروع قد عُرض على رئيس الوزارة السردينية كافور، في وقتٍ مبكر يعود إلى 14 نيسان/أبريل 1854: كان الأخير قد رد بأنه كان مستعداً، إذا ما أقدمت النمسا على إعلان الحرب على روسيا، لأن يؤمن لها الأمن فوراً عن طريق إرسال 1500 رجل (ثُلث الجيش السرديني) إلى الشرق الأدنى.[11] تجاهل كافور زملاءه حين قدم هذا الرد؛ فبعد هزيمة 1849 المهينة، كان هؤلاء يريدون نوعاً من الإشباع المثير لمتطلبات «الكرامة والشرف» السردينيَّيْن ثمناً لمثل هذه المساهمة العسكرية. أما هو فكان، بالمقابل، يرى أن التحالف بين فرنسا والنمسا كان يعني الإجهاز على الآمال الإيطالية كلها؛ وكان راغباً في الحفاظ على مودة القوى الغربية، وإن انطوت على نوع من التعاون غير المباشر مع النمسا. في نيسان/أبريل كانت هذه

المفارقة مفرطة الجرأة بنظر زملاء كافور؛ فهُزم مشروع الأخير. نامت المسألة. القتال الجدي لم يبدأ حتى الخريف؛ والبريطانيون لم يجدّدوا مقاربتهم.

في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر حاولوا مرةً أخرى.[12] وفي 13 كانون الأول/ديسمبر وصل طلب القوات إلى مجلس الوزراء السرديني. من جديد، كان كافور مع الموافقة الفورية؛ أما وزير الخارجية دابورميدا فأصر على فرض عدد من الشروط. كان سيتعين على القوى الغربية المتحالفة أن تلزم النمسا برفع قرار الحجر عن ممتلكات اللاجئين اللومبارديين في بييمونت[13] كما كان سيتعين عليها أن توافق «على أخذ الدولة الإيطالية في الاعتبار في وقت السلم». كانت الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذين لو كانت منخرطة في عملية التفاوض وحدها. غير أن الفرنسيين كانوا قد باتوا بحاجةٍ إلى نوع من الاتفاق مع سردينيا من أجل إنجاز صفقتهم مع النمسا؛ ومن الواضح أن هذا الاتفاق لم يكن مرشحاً لأن يتم بروح معادية للنمسا. لذا فإن الفرنسيين أصروا على وجوب تقديم المساعدة السردينية دون أي شروط. دام المأزق بعناد مدة أسبوعين من الزمن. اقترح دابورميدا احتمال قيام الحلفاء بوضع وعودهم في بنود سرية أو بصيغة «مذكرة عكسية»؛ غير أن الفرنسيين لم يكونوا مستعدين لتقديم أي تنازلات. بل وقد هددوا بالانتقال إلى الطرف «المحافظ» عبر تأييد الشكاوى النمساوية ضد الصحافة السردينية. لم يكن فيكتور عمانوئيل مستعداً لمواجهة هذا الخطر؛ يضاف أنه كان، بوصفه جندياً في المقام الأول، راغباً في دخول الحرب مهما كانت الشروط التماساً لاستعادة هيبة جيشه. في 9 كانون الثاني/ يناير 1855 صمم على المبادرة، لأن وزراءه الليبراليين لم يكونوا مستعدين للموافقة على الدخول في التحالف، إلى دعوة المحافظين وتجاوز المعسكر النمساوي بالتالي. وما إن علم كافور بالأمر، حتى أقدم على اتخاذ القرار الأكثر إثارةً درامية في حياته السياسية: قرار المبادرة إلى توقيع معاهدة التحالف دون شروط إنقاذاً لسردينيا من المحافظين. سارع دابورميدا إلى الاستقالة؛ تولى كافور وزارة الخارجية في 10 كانون الثاني/يناير. أثر الرضا الوحيد بالنسبة إلى سردينيا كان ونوعاً من الإعلان الرسمي من جانب الوزيرين البريطاني والفرنسي بعدم قدرتهما على توقيع «أي مذكرة سرية أو علنية»؛ أقله، كان هذا دليلاً على

أن الطلب كان قد قُدم. وهكذا فإن سردينيا سلَّمت دون شروط بالتحالف الأنجلو ـ فرنسي؛ وثمة معاهدة عسكرية أعقبت ذلك في 26 كانون الثاني/ يناير.

كانت سردينيا قد رُوِّضَتْ؛ هذا، أيضاً، بدا انتصاراً لبول ولمعشر المحافظين الفرنسيين. وفي الواقع فإن الحلف المعقود يوم 10 كانون الثاني/ يناير مع سردينيا كان بالقدر نفسه نجاحاً لـ«الليبرالية» مثل ما كانت معاهدتا 2 و22 كانون الأول/ ديسمبر 1854 مع النمسا، دليل نجاح بالنسبة إلى النزعة المحافظة. وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا لم تكونا قد وعدتا بتأييد القضية الإيطالية، فإن كافوراً لم يكن قد تعهد بالتنازل عنها. يضاف إلى ذلك، كان كافور قد بات الآن ممسكاً بفرصة التنافس مع النمساويين من منطلقات عملية؛ وعلى الصعيد الواقعي فإن هذه كانت منافسة يستطيع كسبها. أقدم، مثل البروسيين ولو لأسباب مناقضة، على المقامرة بموضوع حياد النمسا. البروسيون لم يكونوا يريدون محاربة روسيا؛ وكافور لم يكن يريد أن يحارب جنباً إلى جنب مع النمسا. والحياد النمساوي كان الضمان ضد الخطرين كليهما. فمع انتهاء الحرب في 1856 كانت بروسيا مطمئنة إلى مودة روسيا، وكانت سردينيا مطمئنة إلى مودة بريطانيا العظمى وفرنسا.

أدى تحالف النمسا مع القوى الغربية إلى إثارة الرعب في قلب فريدريك غليوم الرابع حتى أكثر مما فعل بالنسبة إلى فيكتور عمانوئيل. هو الآخر عاد إلى الحلبة السياسية بوصفه ديبلوماسياً هاوياً. وتحرك النمسا جاء بمثل هذه السرعة بعد اتفاق 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، بدا بنظره «خيانة»؛ وقد فكر بأن عملية استنفار قوات سيليسيا لا بد لها، وإن بدت موجهة ضد روسيا، من أن تهدد النمسا في الواقع. كان هذا بالغ الخطر؛ كان من شأنه أن ينطوي على إحداث جفاء في العلاقة مع القوى الغربية. تمثلت نزوته الثانية بمحاولة المزايدة على النمسا في سباق خطب ود الغرب. أقدم هو، أيضاً، على عرض تحالفه على كل من بريطانيا العظمى وفرنسا، ولكن بالشروط القديمة نفسها من جديد: لا قوات فرنسية في ألمانيا، وضمانات بالامتناع عن أي إثارة للمسألة البولونية. مقابل ذلك كانت «بروسيا ستقوم» كما قال صديقه المحافظ غيرلاخ باحتقار

«باستنفار جيش لن يؤدي أي وظيفة». كان هذا هو الفرق الجوهري بين بروسيا والنمسا. أي استنفار نمساوي كان بالضرورة يشكل تهديداً لروسيا وحرفاً لمواردها العسكرية عن القرم. أما بروسيا فلم تكن مرشحة في أي وقت لأن تدخل في حرب مع روسيا ما أبقى تعبئتها مجرد عامل توفير منطقة عازلة قوية تضمن الحماية بين روسيا والقوى الغربية. لا غرابة، إذن، أن يكون دروين دو لويس قد قال عن المبعوث البروسي: «لا يجلب لنا سوى دموع ملكه». وطالما بقيت منطقة الشرق الأدنى طاغية على الأحداث، فإن بروسيا كان من شأنها، بسبب لامبالاتها، أن تبدو قوة من المرتبة الثانية؛ أما لحظة عودة الاهتمام إلى أوروبا، فقد كان من شأن هذه اللامبالاة أن تثبت أنها مصدر قوتها. كان هذا قد تجلى من قبل في الأيام الأولى من عام 1855. ففي كانون الثاني/يناير قامت النمسا، في مسعى منها لمساعدة القوى الغربية دون الذهاب الفعلي إلى الحرب، باقتراح وجوب استنفار القوات الاتحادية تعزيزاً **للنقاط الأربع** على البرلمان (الدييت) الألماني. رد بسمارك، ممثل بروسيا، قائلاً إن مصلحة ألمانيا الوحيدة، حرية الدانوب، قد تأمنت؛ وحوَّل الاقتراح إلى دفاع عام عن حياد ألمانيا (8 شباط/فبراير)[14] وهكذا فإن باقي ألمانيا، لا بروسيا فقط، في ظل القيادة البروسية، كفَّت عن أن تكون تهديداً لروسيا، بل أصبحت، بدلاً من ذلك، منطقة عازلة ضد فرنسا. كان ذلك المذاق المبكر الأول لسياسة بسمارك اللاحقة ـ الدفاع عن بروسيا بوصفها قوة ألمانية لا بلقانية. مع حلول آخر شهر آذار/مارس 1855، كان، بعد العديد من الإنذارات الهستيرية، قد عاد إلى اعتماد الخطة التي كان قد بدأ بها ـ خطة الحياد المستقل.

لم يكن قد سبق للحكومتين البريطانية والفرنسية أن أخذتا ديبلوماسية فريدريك غليوم مأخذ الجد. بقي هاجسهما الطاغي متمثلاً بالنمسا. كان دروين الآن قد أصبح مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه بأطروحة قدرته، عبر التفاوض حول شروط السلام، على جر النمسا إلى الحرب؛ وكان البريطانيون مستعدين لمحاولة اخذ سيفاستوبل بالديبلوماسية، بعد أن عجزوا عن أخذها بالوسائل العسكرية. كانت معاهدة 2 كانون الأول/ديسمبر قد قُصد منها إلزام النمسا بالحرب؛ غير أنها كانت قد ألزمت، بدلاً من ذلك، الحلفاء بالتفاوض على

أساس **النقاط الأربع**. ولكن ما الذي كانت هذه النقاط، أو النقطة (3) بالأحرى، تعني؟ أراد البريطانيون اجتراح تحديد دقيق لحقيقة انطواء النقطة: (3) على معنى تدمير سيفاستوبل والقلاع الروسية الأخرى على البحر الأسود وحصر الأسطول الروسي في البحر الأسود بأربع سفن. على الفور سارع دروين إلى الاحتجاج بأن من شأن مثل هذا المطلب المتطرف أن يرعب النمساويين فيدفعهم إلى الانسحاب من تحالفهم؛[15] كان محتملاً أن يضيف أن من السخف إيراد مثل هذا المطلب قبل أن تكون سيفاستوبل قد سقطت، حينها كان سيصبح غير ضروري. وتوفيقاً بين التصميم البريطاني والمراوغة النمساوية نجحت القوى الغربية في اجتراح وسيلة خارقة للعادة. ألزمت نفسها، فيما بينها، باعتماد التفسير البريطاني المتشدد للنقطة 3 (مذكرتا 17 و19 كانون الأول/ ديسمبر)؛ وبعد عشرة أيام (بروتوكول 28 كانون الأول/ ديسمبر) واتفقت مع النمسا على تفسير متهاون ضعيف. اكتفى هذا بقول إن «التفوق الروسي في البحر الأسود يجب إنهاؤه». كان الحلفاء يأملون بأن تقوم روسيا بإخراجهم من ورطتهم. تصوروا أن الروس كانوا سيعترضون على التفسير الضعيف، ما كان سيدفع النمساويين إلى دخول الحرب الرامية إلى فرض التفسير المتشدد. لم يفعل الروس، بالطبع، شيئاً من ذلك القبيل، لا سيما حين أقنعهم بول بأن شيئاً أكثر من التفسير الضعيف لم يكن وارداً في قائمة المخاطر. في 7 كانون الثاني/ يناير 1855 قبل السفير الروسي في فيينا غورتشاكوف النقطة 3 كما هي محددة في بروتوكول 28 كانون الأول/ ديسمبر. مرةً أخرى كان الحلفاء قد وجدوا أنفسهم، آملين في اجتذاب النمسا إلى الحرب، منجذبين إلى المفاوضات. أُلزموا بحضور مؤتمر سلام رسمي في فيينا.

من جديد انقلب الفرنسيون رأساً على عقب. كانوا قد رفعوا راية المفاوضات تجنباً للحرب؛ قرروا الآن خوض الحرب تجنباً للمفاوضات. نابليون بالذات كان مصراً على أن الشرف الإمبراطوري لن يرضى بما هو أقل من الاستيلاء على سيفاستوبل؛ ما جعل الفرنسيين حريصين على مراوغة مؤتمر السلام إلى أن يكون الانتصار قد تحقق في القرم. غير أن نابليون كان نافد الصبر: لم يكن قادراً على الانتظار إلى أجل غير مسمى دون أي نجاح إما

عسكري أو ديبلوماسي. في 16 شباط/فبراير أعلن على نحوٍ مسرحي مثير عن اعتزامه الذهاب، شخصياً، إلى القرم وتولي القيادة العليا. أدى هذا إلى زرع الرعب في جميع القلوب. كانت عصابة المغامرين البونابرتيين المتولية إدارة فرنسا خائفة من تعرض الإمبراطورية للانهيار في أثناء غياب نابليون، بالتأكيد في حال إخفاقه؛ كان البريطانيون خائفين من احتمال إقدام نابليون على عقد صفقة مع الروس من خلف ظهورهم ـ خوف بررته لاحقاً الطريقة المماثلة التي اعتمدها في وضع حد للحرب مع النمسا في 1859. لذا فإن الوزراء الفرنسيين أصبحوا ملحاحين في المطالبة باستعجال المؤتمر بمقدار ما كانوا من قبل ملحاحين في المطالبة بتأجيله وإعاقته؛ بل وقد طرح دروين حتى انه كان سيرضى بـ«حصر» الأسطول الروسي في البحر الأسود بأعداده الموجودة. إن هذا هو ما رفضه أعضاء الحكومة البريطانية؛ غير أنهم كانوا أيضاً ذوي دوافع تخصهم لاستعجال المؤتمر. ففي 30 كانون الثاني/يناير 1855 تمت الإطاحة بحكومة آبردين بسبب افتقارها إلى الكفاءة في إدارة الحرب؛ وعندما قام بالمرستون بتشكيل حكومة (6 شباط/فبراير) كان في البداية أسير البيليين. أصر هؤلاء على عقد مفاوضات مبكرة بل وحتى على إسقاط مطلب تدمير سيفاستوبل؛ وإرضاء لهم تم الاتفاق على إيفاد اللورد جون راسّل إلى فيينا مفوضاً بريطانياً مطلق الصلاحيات. كان راسل هذا بين الأكثر نزوعاً إلى الحرب في صفوف الوزراء البريطانيين؛ ومن ناحية أخرى كان نوع من التنافس بينه وبين بالمرستون قد بدأ الآن على زعامة حزب الإصلاح الليبرالي. إن تصميمه على الظهور بمظهر رسول السلام ما لبث أن تعاظم، ويا للمفارقة! جراء استقالة البيليين بتاريخ 22 شباط/فبراير؛ ولأن حكومة بالمرستون أصبحت حكومة مستعدة حقاً لخوض الحرب فإن فرصة راسل الوحيدة لدفع بالمرستون إلى الظل تمثلت بالعودة من فيينا «مزيناً صدغيه بغصن زيتون» بحسب تعبير بالمرستون.(16) وأخيراً، بات الروس أيضاً تصالحيين على نحوٍ متزايد. مواردهم الاقتصادية شحت؛ موت نقولا الأول يوم 2 آذار/مارس أزاح أكبر العقبات عن طريق التنازل. خلفه، الكساندر الثاني، كان عازماً، من البداية، على ألا يفكر إلا بمصالح روسيا، بعيداً عن تنكب أعباء الكفاح ضد «الثورة».

افتُتح مؤتمر السلام بفيينا يوم 15 آذار/ مارس. سرعان ما أدرك راسل أن الروس لم يكونوا مستعدين للموافقة على أي تقليص فعلي لحجم أسطولهم؛ لذا اقترح أن يتم سؤالهم عن كيفية بلوغ النقطة 3 ـ بعبارةٍ أخرى كان الروس سيحددون أهداف الحلفاء من الحرب. ورغم إصابته بالحيرة، فإن غورتشاكوف وافق على أن يكتب إلى سان بطرسبورغ؛ وجرى تعليق المؤتمر يوم 2 نيسان/ أبريل. في الوقت نفسه كان البريطانيون قد ابتكروا فكرة دعوة نابليون إلى وندسور لتأجيل رحلته إلى القرم. فكر دروين باستغلال فترة أخذ النَّفَس وحده ذاهباً إلى فيينا وعاقداً سلماً مظفراً. أنتج تفسيراً آخر للنقطة 3: يتعين «تحييد» البحر الأسود، بمعنى استبعاد السفن الروسية والتركية بالتساوي. وفي 30 آذار/ مارس اتفق مع الحكومة البريطانية على طرح إما التحييد أو التقليص ولا شيء سواهما. غير أن راسل ودروين ما فتئا، مع استئناف المؤتمر في 17 نيسان/ أبريل، أن اكتشفا أن روسيا لم تكن لتقبل، ولا النمسا لتذهب إلى الحرب وفق أي من الخطتين. وعندئذ قدم بول خطة من صنعه هو: ينبغي السماح للروس بامتلاك أسطول بالحجم الذي كانه قبل الحرب، ويجب السماح للبريطانيين والفرنسيين أن يرسلوا سفناً إلى البحر الأسود «تحقيقاً للتوازن». أصيب دروين بالرعب خشية فقدان التحالف مع النمسا الذي كان بنى عليه خطته؛ وأصيب راسل بالرعب، هو الآخر، خشية فقدان التحالف مع فرنسا؛ كلاهما أصيبا بالرعب خشية الإخفاق في العودة بوصفهما صانعي سلام. وعلى الرغم من أوامر حكومتيهما، أقدما على القبول بفكرة «التوازن» وعادا إلى لندن وفرنسا للدفاع عنها.

كان رد الفعل الأول للحكومة البريطانية رفض الخطة جملة وتفصيلاً؛ غير أنها ما لبثت أن تذكرت أن عليها ألا تقطع مع فرنسا. في 3 أيار/ مايو قرر مجلس الوزراء البريطاني، مكرهاً وعلى مضض، تبني فكرة السير خلف قيادة دروين. غير أن الأخير لم يعد قائداً. في 16 نيسان/ أبريل كان نابليون قد جاء إلى إنجلترا، رُحِّب به ترحيباً حماسياً، ما أقنعه بكون التحالف مع بريطانيا جديراً بحرب جدية. يضاف إلى ذلك أنه تخلى، بدفع من البريطانيين، عن فكرة الذهاب إلى القرم. أصبح مؤيدو بونابرت الآن شديدي الرغبة في الحرب،

كرمى لعين المهابة، مثلما كانوا شديدي الحماسة للسلم من قبل. قرار عدم الذهاب إلى القرم اتخذ في 26 نيسان/ أبريل؛ دروين وصل إلى باريس في 30 نيسان/أبريل، متأخراً مدة أربعة أيام. في البدء تردد نابليون، وكاد دروين ينجح في إقناعه. غير أنه ما لبث أن عقد اجتماعاً حاسماً مع دروين في 4 أيار/ مايو، حضره أيضاً السفير البريطاني كاولي ووزير الحرب البريطاني المارشال فيلاّنت. أظهر كاولي، رغم عدم وجود أي توجيهات في حكومته، أن من شأن اقتراح بول أن يؤدي إلى بقاء روسيا على المستوى نفسه من القوة كما كانت قبل اندلاع الحرب. وأعلن فيلانت: «لا شيء أكثر إذلالاً للجيش يمكن تصوره».[17] الهيبة العسكرية ومسألة التحالف مع بريطانيا كانتا المسألتين الحاسمتين الأهم. فكرة التوازن رُفضت؛ استقال دروين.[18] لم يكن نابليون راغباً في القطع مع النمسا؛ وقد قال لكاولي: «أنا لا أفكر بصنع السلام، إلا أنني أريد أن أناور لإبقاء النمسا معنا».[19] أما وزير الخارجية الجديد فالفسكي فكان «نصيراً للسلم، مهما كان الثمن (paix à tout prix)، من الأعماق».[20] في الواقع لم يعد تأجيل اتخاذ القرار أي قرار ممكناً. ولدى استئناف مؤتمر السلام يوم 4 حزيران/ يونيو، رفض غورتشاكوف أي تقليص للأسطول الروسي؛ وعلى الفور تفرق الممثلون الغربيون. إذا كانت المعاهدات تعني شيئاً فإن النمسا كان عليها أن تذهب إلى الحرب؛ غير أن الجيش النمساوي كان، بدلاً من ذلك، قد جُمّد في 10 حزيران/ يونيو. لم يدم التحالف المحافظ بين النمسا وفرنسا سوى ستة أشهر؛ لم يكن بالمرستون مخطئاً كثيراً حين عده «طفلاً وُلد ميتاً».

أما الحلف الليبرالي بين بريطانيا العظمى وفرنسا فبقي؛ وتكرر نمط أيلول/ سبتمبر 1854. وبما أن الديبلوماسية كانت قد أخفقت، فإن الحلفاء عادوا إلى اختبار الحرب من جديد. كان تجميد الجيش النمساوي في 10 حزيران/ يونيو قد جاء متأخراً عن إمكانية مساعدة الروس؛ فجيش هؤلاء في غاليسيا لم يكن قابلاً لأن يُنقل إلى القرم في الوقت المناسب لمواجهة هجوم التحالف. شن الحلفاء هجومهم على سيفاستوبل في حزيران/ يونيو؛ وقد سقطت في 8 أيلول/ سبتمبر. كانت حرب القرم قد كُسبت؛ إلا أن الحلفاء كانوا شديدي البعد، كما على الدوام، عن معرفة ما يتعين عليهم فعله بانتصارهم. أصيبوا بالحيرة حول

المكان الذي يتعين عليهم مهاجمة روسيا منه بعد الذي حصل؛ وكانوا في حيرة موازية حول الشروط التي يتعين عليهم المطالبة بها بعد تحقيق المزيد من الانتصارات. أراد البريطانيون، ببساطة، مواصلة المسار القائم للحرب دون أي أهداف حربية: المزيد من الهجمات البرمائية في كل من البحر الأسود والبلطيق،[21] إلى أن يتم فصل روسيا عن المياه المالحة فصلاً كاملاً. غارقاً في بحر من النشوة راح بالمرستون يحلم بـ«الإجهاز على الروس» مع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 1856.[22] هذا البرنامج لم يكن مناسباً لنابليون الثالث. كان الرأي العام الفرنسي قد مل الحرب؛ ولم يكن مستعداً للاكتفاء باحتلال عدد من الحصون في جورجيا وتشركيسيا. كان الفرنسيون قد كفوا عن أن يكونوا أمة مولعة بالحرب؛ لم يكن احتمال استعادتهم للحماسة الحربية إذا ما حصلوا على برنامج «ثوري» قائم على إعادة النظر في خارطة أوروبا بين إمبراطورية وأخرى، إلا الوهم الكبير الذي خلقته الإمبراطورية الثانية. كان نابليون متعجلاً لإثارة المسألة البولونية؛ كانت استعادة بولونيا ذات معنى جيد، إذا ما تمخضت عن إقصاء روسيا عن أوروبا. غير أن البريطانيين لم يكونوا ليطيقوا هذا الاقتراح. ومهما حاول نابليون وفاليفسكي إلباس الخطط البولونية ثوب إعادة الدستور الذي منحه مؤتمر فيينا لـ«كونغرس بولونيا» المتواضع، فقد كان من شأن إثارة المسألة البولونية أن يعيد بروسيا إلى أحضان روسيا، يعيد إحياء **الحلف المقدس**، وصولاً إلى شن حرب «ثورية» في إيطاليا وعلى ضفاف الراين. من المؤكد أن بعث إمبراطورية نابليون الأول من جديد لم يكن من أهداف بريطانيا؛ وبما أن نابليون الثالث نأى بنفسه عن الحرب دون التحالف مع بريطانيا، فقد تمثل مخرجه الوحيد بالسعي إلى السلام.

طريقان إلى السلام كانتا مفتوحتين أمام الديبلوماسية الفرنسية. أولاهما، وقد سبق اختبارها، تكتيل «أوروبا» ضد روسيا، أي العمل من جديد على توريط النمسا؛ الثانية تسوية مباشرة مع روسيا من وراء ظهر البريطانيين. حزب ذو نفوذ بقيادة مورني، الأخ غير الشقيق لنابليون، فضل المسار الثاني. ومورني هذا، وهو اكبر مضاربي الإمبراطورية الثانية، كان من البداية يرى روسيا «منجماً يجب استثماره من قبل فرنسا»؛[23] وقد تخيل أن من شأن روسيا أن تطلق يد

فرنسا في أوروبا مقابل الرساميل الفرنسية. كانت لمورني صلات سرية مع غورتشاكوف وحاول كسبه لعقد صفقة. كان يقول إن فرنسا وبريطانيا «سرعان ما ستكتشفان مدى ضآلة اهتمام كل منهما بالأخرى»؛ والتقليص المقترح للقوة الروسية في البحر الأسود، وهو شديد الإذلال افتراضياً، كان يمكن إهماله ـ فمثل هذه البنود لا تدوم طويلاً. كان غورتشاكوف أبرز ممثلي الخط الجديد في السياسة الروسية، خط حصر الاهتمام بمصالح روسيا فقط ولو مقابل ثمن مساعدة الثورة في أوروبا؛(24) وكان من شأنه أن يتجاوب مع مقاربة مورني. بدت الفكرة مفرطة الجرأة بنظر الكساندر الثاني ونسلرود؛ وعلى الرغم من أنهما كانا قد نفضا أيديهما من **الحلف المقدس**، فإن بديلهما كان عزوفاً قنوطاً، لا تحالفاً مع نابليون الثالث. غير أن أنباء تحرك مورني ما لبثت أن وصلت إلى مسامع بول وأثارت الذعر في قلبه: إن صفقة فرنسية ـ روسية من وراء ظهر النمسا، وعلى حسابها، كانت مصدر خوفه الشديد. لذا فإنه اقترح على الفرنسيين صوغ طبعة أكثر تشدداً **للنقاط الأربع** وفرضها على روسيا بإنذار نمساوي؛ بالمقابل كان سيتعين على بريطانيا العظمى وفرنسا الالتحاق بركب النمسا في ضمان وحدة تركيا. هذا العرض لقي قبولاً لدى الفرنسيين؛ عادوا، إذاً، إلى خط دروين دو لويس القديم. كذلك أقبل البريطانيون على الإمساك بخطهم القديم: رغم امتعاضهم الشديد من رؤية النمسا وهي تملي شروط السلم دون أن تكون قد شاركت في الحرب، فإنهم لم يستطيعوا أن يفكروا بأي شروط تخصهم، وأذعنوا، عازمين على المبادرة إلى صوغ الاعتراضات بعد أن تكون النمسا وفرنسا قد توصلتا إلى اتفاق.

شكلت دسائس تشرين الثاني/ نوفمبر 1855 خاتمة مناسبة لحرب لم تنقطع فيها الديبلوماسية إلا بين الحين والآخر جراء بعض المعارك. نجح الفرنسيون، من خلال مورني، في معرفة الشروط التي يمكن للروس أن يقبلوا بها؛ ثم بادروا إلى اقتراح هذه الشروط على بول؛ وأخيراً قدموها إلى البريطانيين بوصفها الشروط التي كان بول راغباً في فرضها على الروس. والشروط التي اتفق عليها بول والسفير الفرنسي بوركوني في 14 تشرين الثاني/نوفمبر كانت، من حيث الجوهر، هي **النقاط الأربع**، ربما محددة أكثر. قام بول بتحسين

النقطة الأولى لمصلحة النمسا عبر افتراض أن على روسيا أن تتنازل عن جزء من باسارابيا حتى تصبح مقطوعة كلياً عن الدانوب. أما النقطة الثالثة فقد جرى تحويلها إلى مشروع دروين القائم على «تحييد» البحر الأسود؛ ولأن الأسطول الروسي كان قد كف عن الوجود، فإن هذا كان تنازلاً لروسيا، إذ كان يضمر أن الأسطول التركي هو الآخر كان سيكف عن الوجود. يضاف أن التحييد كان سيتم تحديد معالمه فقط في معاهدة منفصلة بين روسيا وتركيا. حين أُبلغ البريطانيون بهذه الشروط بدوا ميالين إلى رفضها كلياً ـ لا أمن حقيقياً ضد روسيا في البحر الأسود، لا ذكر للبلطيق. كتب بالمرستون يقول: «متمسكون نحن **بمبادئ التسوية** العظيمة اللازمة للأمن الأوروبي المستقبلي... إذا غيرت الحكومة الفرنسية رأيها، فإن المسؤولية ستقع عليها، وشعبا البلدين سيتم إبلاغهما بالأمر».[25] أما كليرندون، وهو اليائس كعادته، فرأى أن من المحتمل أن تُقْدم فرنسا على عقد صلح منفرد فتبقى بريطانيا عاجزة عن مواصلة الحرب وحدها.[26] وبعد فيض من المشاحنات المريرة تمكن من انتزاع بعض التنازلات من فاليفسكي: لا بد من إدراج تحييد البحر الأسود في المعاهدة العامة، ولا بد من قيام الحلفاء بجعل اعتزامهم المطالبة بالمزيد من «الشروط الخاصة» **نقطة خامسة** ـ غير أن النمسا ما كانت لتُدعى إلى تأييد هذه الشروط. لم تكن هذه إلا طبعة جديدة للتكتيك القديم الذي سبق اعتماده لإغواء النمسا وتشجيعها على تأييد الشروط التي كانت قد رفضت الموافقة عليها. ومع ذلك، حتى الآن، فإن النمسا لم تكن مستعدة لدخول الحرب؛ فكل ما عُرض عليها هو قطع العلاقات الديبلوماسية أو «حرب بلا معركة» (la gurre sans la bataille)، بحسب تعبير بول.

تم إرسال الإنذار النمساوي، الذي لم يوافق عليه البريطانيون إلا على مضض، إلى سان بطرسبورغ يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر. حاول الروس أن يساوموا، كما كان قد سبق لهم أن فعلوا بالنسبة إلى قبولهم الأصلي **للنقاط الأربع**؛ رفض بول في 15 كانون الثاني/ يناير 1856 ردهم المراوغ ـ لم يعد معترضاً على إذلالهم بعد أن باتوا مهزومين. عُقد المجلس القيصري الروسي الحاسم يوم 15 كانون الثاني/ يناير. وجنباً إلى جنب مع الإنذار النمساوي كان

الكساندر الثاني قد تلقى أيضاً رسائل عاجلة من فريدريك غليوم الرابع «متوسلاً» إليه أن يذعن، ومنذراً بأن بروسيا، رغم عدم تأييدها للإنذار،[27] قد لا تكون قادرة على التزام الحياد إذا ما بادرت فرنسا إلى تهديدها بحرب على ضفاف الراين. بات **الحلف المقدس** متحللاً في الحقيقة. ومع ذلك، ربما لم يكن الروس في وضع يلزمهم بالإذعان لو لم يتمادوا في تبديد قواهم دفاعاً عن سيفاستوبل؛ هناك بالذات، في سيفاستوبل، كانوا قد هزموا أنفسهم، وقد قبلوا بشروط الهزيمة لأنهم لم يعودوا قادرين على التصدي للحلفاء، لا لأنهم باتوا في مواجهة أي أعداء جدد. في اللحظة الأخيرة أبرق غورتشاكوف من فيينا طالباً بإلحاح رفض الشروط النمساوية والمبادرة، بدلاً من ذلك، إلى مناشدة فرنسا على نحوٍ مباشر،[28] قام نسلرود بإخفاء البرقية وفاز بتأييد المجلس لقرار القبول غير المشروط بالشروط النمساوية. كان غورتشاكوف قد طبع الوضع بطابعه رغم كل شيء؛ فبرقية 15 كانون الثاني/يناير كانت هي التي أفضت إلى تسميته نائب مستشار وبدأ خطته القائمة على **الوفاق (entente)** مع فرنسا.

كانت المعركة الديبلوماسية منتهية بالنسبة إلى الجميع باستثناء البريطانيين. كان لا يزال يتعين على هؤلاء أن يخوضوا اشتباكاً مطولاً مع فاليفسكي حول «الشروط الخاصة» التي كانوا يتمنون أن توافق عليها روسيا في السلام المبدئي. وفاليفسكي الآن بدا ميالاً إلى استرضاء الروس ونعت هذا المطلب بـ«إنذار ثانٍ». كانت ثمة مساومة أخيرة قابلة للوصف: وافق فاليفسكي على «الشروط الخاصة» بوصفها sine quibus non، وكان الروس قد أُبلغوا بالأمر، غير أنها تُركت خارج وثيقة السلم الأول.[29] نجح البريطانيون في نقطة أكثر أهمية. فهم لم يكونوا راغبين في استرضاء الروس والتصالح معهم، بل في فرض الشروط عليهم؛ ظلوا، إذن مصرين على عقد مبكر لمؤتمر السلام، كي يكونوا أحراراً على صعيد التهديد بتجديد الحرب في الربيع. بهذا تم التوقيع على الأوراق التمهيدية للسلام يوم 1 شباط/فبراير 1856. حرب القرم انتهت. كانت قد كلفت نحو مليون ضحية، رقم إجمالي أكبر من رقم أي حرب أوروبية أخرى خيضت خلال السنوات المئة التي أعقبت مؤتمر فيينا. في الشرق الأدنى بدت حصيلة الحرب ملتبسة ومخيبة للآمال؛ أما في أوروبا فكانت حاسمة. قامت

الحرب بسحق القوة الروسية أسطورةً وواقعاً. ومهما كانت جذورها فإن هذه الحرب لم تكن في جوهرها إلا غزواً لروسيا من جانب الغرب؛[30] وبين عمليات الغزو الخمس التي تعرضت لها روسيا في الأزمان الحديثة،[31] كانت هذه هي عملية الغزو الأنجح. فبعد 1856 باتت روسيا أخف وزناً في الشؤون الأوروبية من أي وقتٍ مضى منذ الحرب الشمالية الكبرى في 1721؛ والتفوق الذي كانت قد مارسته في برلين وفيينا قبل 1854، لم تكن ستستعيده مطلقاً حتى عام 1945.[32] بات حكام وشعوب أوروبا إلى الغرب من نهر الفيستولا أحراراً في صوغ روسيا حسب إرادتهم. إذا كانت روسيا هي طاغية أوروبا فعلاً، فإن حرب القرم كانت، إذاً، حرباً تحريرية. وعملية التحرير هذه ما لبثت أن وضعت أوروبا بين يدي نابليون الثالث، ويدي بسمارك من بعده.

هوامش الفصل الرابع

(1) كتب إلى بونسن في 29/ 1/ 1854 يقول: «لن أسمح للنمسا، النمسا المزعجة، المتآمرة، الخبيثة، **بأن تتعرض لهجوم الثورة، دون شهرالسيف دفاعاً عنها**، وذلك انطلاقاً من حب بروسيا الخالص، من **حب البقاء الذاتي**».

(2) من فريدريك غليوم الرابع إلى مانتيوفل، 27/ 2/ 1854. اكهارت، **المسألة الألمانية وحرب القرم**، ص: 38.

(3) من فريدريك غليوم إلى نقولا الأول، 6/ 6/ 1854. السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858، ج: 2، ص: 440.

(4) من هوبنر (باريس) إلى بول، 15/ 7/ 1854.

(5) هذا التمنع لم يكن شاملاً. كتب بالمرستون إلى كليرندون في 6/ 4/ 1854 يقول: «قد تحصل بروسيا على المقاطعتين الألمانيتين على البلطيق مقابل المرفأ البولوني لدوقية بوزان في حال استعادة المملكة البولونية؛ ومثل هذه الاستعادة في ظل الحكم الروسي كان من شأنها أن تشكل ربما، أفضل صيغ الأمن لمستقبل استقلال ألمانيا... حصول بروسيا على الإمارتين متنازلة بالمقابل عن مناطقها الإيطالية، وتركيا معوَّضة بالقرم، السواحل الشرقية للبحر الأسود وجورجيا».

(6) من راغلان إلى نيوكاسل، 23/ 10/ 1854. مارتينو، **حياة هنري بلهام، الدوق الخامس لنيوكاسل**، ص: 174.

(7) من كليرندون إلى كاولي، 17/ 11/ 1854.

(8) استرضاء للروس، أشاع بول قصة أنه كان قد أُجبر على توقيع معاهدة بإنذار من القوى الغربية؛ وهذه الأسطورة لقيت قبولاً لدى جميع المؤرخين إلى أن قام اكهارت، **المسألة الألمانية وحرب القرم**، ص: 125 - 132، بإماطة اللثام عنها. في الحقيقة، كان بول هو الذي أصر على التحالف؛ والقوى الغربية، ولا سيما البريطانيون، كانت هي المترددة والممانعة. فقط كتب وستمورلاند إلى كليرندون في 2/ 2/ 1854، يقول: «لم يكن ثمة أي نخعة حول التوقيع».

(9) هوبنر، **تسع سنوات من الذكريات**، ج: 1، ص: 284.

(10) من بنديتي إلى توفنيل، 10/ 12/ 1854. توفنيل، **صفحات من تاريخ الإمبراطورية الثانية 1854 - 1866**، ص: 26 - 27.

(11) من هدسون إلى كليرندون 14/ 4/ 1854. يبدو أن هدسون قدم هذا الاقتراح بمبادرة منه هو؛ كان الفرنسيون، وهم منخرطون في شراكة محافظة مع النمسا هذه المرة، منزعجين كثيراً من عدم استشارتهم.

(12) رسالة كليرندون إلى هدسون المؤرخة في 29/ 11، لم تصله حتى 13/ 12. من المحتمل أن يكون كاولي، السفير في باريس، وهو الذي لم يكن مشاركاً البريطانيين

حماستهم لإيطاليا، هو الذي أخر الرسالة، لإعطاء الفرنسيين فرصة تسوية الشؤون الإيطالية مع النمسا.

(13) كان هذا سبباً للخلاف بين سردينيا والنمسا منذ 1849. في العصر المتحضر كان يُظن بان السماح للاجئين السياسيين استجرار موارد هائلة من ممتلكاتهم وهم منخرطون في الدعوة الثورية ضد حاكم البلد الذي تقع فيه أملاكهم مطلب معقول.

(14) بقسوةٍ استثنائية اقترح بسمارك على الروس حتى استحضار القانون الاتحادي ضد النمسا بوصفها مكنت قوة أجنبية من امتلاك أساس للشكوى.

(15) من كاولي إلى كليرندون، 12/ 12/ 1854.

(16) من بالمرستون إلى كليرندون، 10/ 2/ 1855.

(17) من كاولي إلى كليرندون، 4/ 5/ 1854.

(18) تبنى راسل وجهة النظر القائلة بأنه لم يعد ملزماً بالموازنة، نظراً لأن نابليون كان قد رفضها؛ لذا، فإنه بقي في الوزارة نصيراً للحرب أكثر من أي وقت مضى. ولكن عندما قام بول، بعد انفراط عقد الكونفرنس، بكشف حقيقة أن راسل كان قد أيد الموازنة، فإن الرأي العام البريطاني احتج بقوة واضطر راسل إلى الاستقالة. كانت تلك ضربة كارثية غير قابلة للإصلاح لحياته السياسية.

(19) من كاولي إلى كليرندون، هـ: 584، 20/ 5/ 1854.

(20) من كاولي إلى كليرندون، 18/ 5/ 1854.

(21) من منطلق حملة بلطيقية أبرم البريطانيون والفرنسيون تحالفاً مع السويد في تشرين الثاني/ نوفمبر.

(22) من بالمرستون إلى كليرندون، 16/ 10/ 1855.

(23) من مورني إلى فاليفسكي، 8/ 8/ 1856.

(24) حين عين غورتشاكوف لفيينا، اعترض نسلرود من منطلق عدم كفاءته. رد عليه نقولا الأول: «أنا سميته لأنه روسي». ميندورف، سلفه، كان، مثل نسلرود نفسه، ألمانياً.

(25) من بالمرستون إلى كليرندون، 1/ 12/ 1855.

(26) من كليرندون إلى بالمرستون، 18/ 11/ 1855.

(27) أنموذجياً، وعلى نحوٍ زائف ومضلل، قام فريدريك غليوم بإبلاغ الفرنسيين عن أنه كان قد أيد الإنذار في سان بطرسبورغ؛ بل وحتى سطر خطاباً شبه علني إلى القيصر تدعيماً لقصته.

(28) كان من شأن المناشدة أن تنجح. خلال فترة الانتظار المشحونة بالقلق فيما بين الردين الأول والثاني الروسيين (5/ 12 و16/ 12) كتب نابليون إلى الملكة فيكتوريا داعياً إلى مفاوضاتِ مباشرة مع الروس وإلى تقديم تنازلات من قبل الحلفاء.

(29) من غير المجدي تخمين أن فاليفسكي كان يهدف، في النهاية، إلى خداع البريطانيين أو

الروس أو الطرفين كليهما. مثل الحلول التوفيقية الكثيرة التي اجترحها دروين من قبل، وكانت جميعاً منطوية على خداع هذا الطرف أو ذاك، فإن هذا الحل التسووي كان هو الآخر ترجمة إلى لغة الديبلوماسية أمل احتمال حصول شيء. فاليفسكي، دروين، مورني وباقي «العصابة المتورمة» لدى نابليون (تعبير كليرندون)، أدخلوا على الشؤون الدولية مناهج الكذب وعدم الصدق التي تمخضت عن الانقلاب في السلطة (coup d'état)؛ لم يكونوا يعرفون أي مناهج أخرى. دون وجدان وبلا سياسة، لم يفكر فاليفسكي والآخرون إلا بالهرب من المشكلة المحددة العائدة للحظة الراهنة، دونما حساب لما إذا كان من شأن ذلك أن يفضي إلى مشكلة أكبر لاحقاً.

خلافاً للرأي السائد، يبقى العمل الديبلوماسي فناً يعتمد، رغم مكره ودهائه، على الدقة الصارمة لجميع من يمارسونه. أن تكون ثمة دولة خاضعة لإدارة كذابين مشكلة فريدة لم يكن ساسة أوروبا مؤهلين للتعامل معها. كان ضبط السياسة الفرنسية بالتفاوض مع وزير الخارجية، دروين أو فاليفسكي، أمراً متعذراً؛ لم يكن الحصول على القرارات ممكناً إلا من نابليون الذي كان ـ مع كل عدم أمانة عصابته المعروفة ـ متصفاً بانحلال جعله رئيسها عن جدارة. غير أن نابليون كان بالمثل، وبقدرٍ مكافئ، غير جدير بالثقة؛ والديبلوماسية المحركة لعقدي الخمسينيات والستينيات مفسرة إلى حدٍّ بعيد بهذه الحقيقة. أحد طرفي لعبة ذات قواعد معقدة جعلها أكثر تعقيداً بالغش المطرد، حتى بالنسبة إلى نقاط غير ذات شأن. إذا حصل بالفعل تدهور في الأخلاق الدولية، فإن الجذور كامنة في نابليون وحاشيته، لا في بسمارك. هو وحده دأب على تطبيق شعار: فظاظة بفظاظة ونصف (corsaire, corsaire et demi).

(30) خسر الفرنسيون نحو 100,000 رجل، البريطانيون 60,000؛ الروس أكثر من 300,000. ثلثا الأعداد الإجمالية للضحايا ماتوا بسبب الأمراض والأحوال الصعبة لا في ساحات القتال.

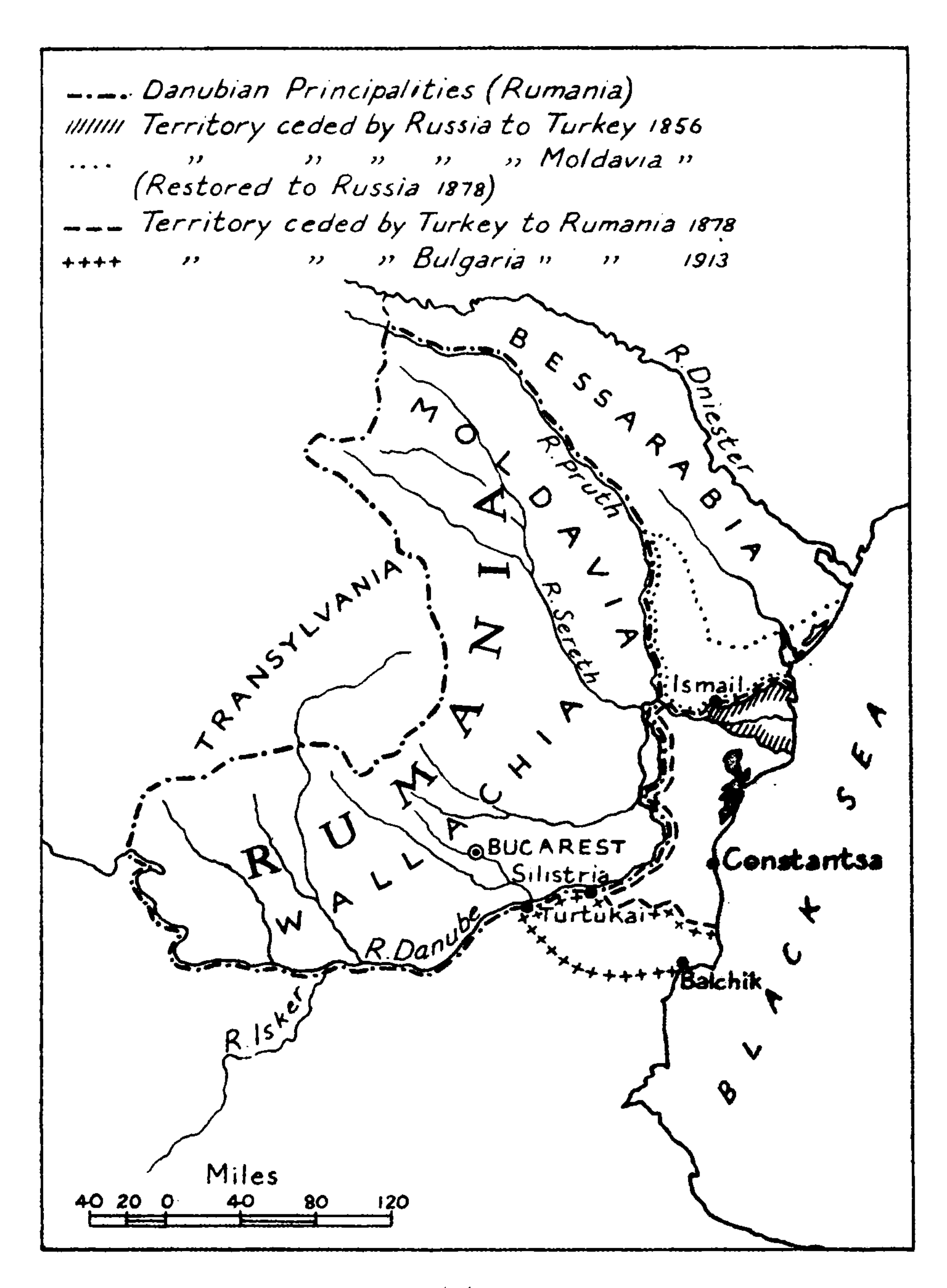
(31) حتى كنغليك، أحد المتحمسين للحرب، أطلق على تاريخه عنوان: **غزو القرم**.

(32) نابليون في 1812؛ البريطانيون والفرنسيون في 1854؛ الألمان في 1916 - 1918؛ قوى الوفاق في 1919 - 1920؛ هتلر في 1941.

الفصل الخامس

مؤتمر باريس ونتائجه، 1856 - 1858

مؤتمر السلام الذي اجتمع في باريس خلال الفترة الممتدة من 25 شباط/ فبراير وحتى 16 نيسان/ أبريل كان نظرياً اللقاء الأوروبي الأول منذ مؤتمر فيرونا في 1822 ـ وجميع اللقاءات الفاصلة بين هذين المؤتمرين لم تكن إلا اجتماعات موسعة، كونفرنسات، محصورة بموضوعات خاصة أو محددة. وهو في الحقيقة كان أنجح بوصفه كونفرنساً متركزاً على تسوية المسائل الخاصة بالشرق الأدنى، منه بوصفه مؤتمراً عاكفاً على مناقشة قضايا أوروبا كلها. ونظراً لأن الروس كانوا قد قبلوا سلفاً بالإنذار النمساوي، بل وحتى بـ«الشروط الخاصة»، وإن مداورة، لم يكن ثمة أي صراع أساسي حول شروط السلام. وخلافاً للتوقعات البريطانية، ابتلع الروس تحييد جزر آلاند، «الشرط الخاص» الأخطر؛ لم يحرنوا إلا إزاء التنازل عن مناطق في بسارابيا. ساقوا الحجة المقنعة القائلة بوجوب احتفاظهم ببسارابيا تعويضاً عن قلعة قارص التركية التي كانوا قد استولوا عليها قبل وقف إطلاق النار. بسارابيا كانت قضية النمسا؛ وقارص، بوابة تركيا الآسيوية، كانت قضية بريطانيا. لم يكن نابليون الثالث مبالياً بأي منهما، بل كان تواقاً لاسترضاء روسيا؛ البريطانيون الذين لم تكن لديهم أي هواجس من هذا القبيل تشددوا؛[1] والروس كان يتعين عليم أن يذعنوا. كان هذا إنذاراً مبكراً بان نابليون لم يكن مستعداً، رغم حرصه على كسب روسيا، لأن يفعل ذلك على حساب التحالف مع بريطانيا. وإضافةً إلى هذا لم يكن ثمة أي صراع جدي وخطير؛ ومعاهدة السلام وُقعت في 30 مارس/ آذار.



Danubian Principalities (Rumania)
Territory ceded by Russia to Turkey 1856
" " " " " Moldavia "
(Restored to Russia 1878)
Territory ceded by Turkey to Rumania 1878
" " " Bulgaria " " 1913
BESSARABIA
R. Dniester
MOLDAVIA
R. Pruth
R. Sereth
RUMANIA
TRANSYLVANIA
WALLACHIA
Ismail
BUCAREST
Silistria
Turtukai
Constantsa
Balchik
R. Danube
R. Isker
BLACK SEA
Miles
40 20 0 40 80 120

رومانيا

قامت المعاهدة بـ«حل» مشكلة العلاقات بين روسيا وتركيا بثلاث طرق: أعطى الأتراك وعداً طوعياً بالإصلاح؛ تم تحييد البحر الأسود؛ جرى جعل الإمارات الدانوبية مستقلة عن روسيا. بين هذه المناهج الثلاثة لم يكن الأول منطوياً على أي معنى؛ لم يسبق للأتراك أن وفوا بوعودهم، أن وضعوا وعودهم موضع التنفيذ العملي. تحييد البحر الأسود كان الإنجاز الأهم لعام 1856؛ بدا موفِّراً ما ظلت القوى الغربية دائبة على السعي إليه منذ زمن طويل ـ قيام حاجز أمام روسيا دون أي جهد من جانب تلك القوى. وكحال جميع بنود نزع السلاح في أي معاهدة سلام، لم يكن بند التحييد هذا، في الواقع، إلا لتأييد توازن قوة قائم حين كان يتعين على ذلك التوازن أن يتغير: كان يتعين على الروس أن يتصرفوا كل الوقت كما لو كان الأسطولان البريطاني والفرنسي موجودين في البحر الأسود رغم مغادرتهما له في الحقيقة. كان التحييد مفتقراً إلى قيد آخر غير النوايا الروسية الطيبة؛ لو كانت الأخيرة جديرة بالثقة، لما كان التحييد ضرورياً. ما من عملية نزع سلاح إجبارية كهذه سبق لها، بالمطلق، أن فُرضت على أي قوة عظمى، باستثناء تلك التي فرضها نابليون الأول على بروسيا سنة 1807؛ وما كان الحلفاء مستعدين لفرض مثل هذه الشروط على من يعدّونه أوروبياً حقاً. في العمق، درج البريطانيون، والفرنسيون على مستوى أدنى، على عدّ روسيا دولة شبه آسيوية، في مرتبة ليست أعلى بكثير من مرتبة تركيا، أو الصين خصوصاً.[2] لم يكن الرأي بلا سند في الواقع؛ وكان الروس يمقتون الأمر أكثر لذلك السبب وبقي إلغاء البنود المتعلقة بالبحر الأسود الهدف الرئيسي لديبلوماسيتهم.[3] أما تحرير الإمارات الدانوبية، وهو ما أفضى، آخر المطاف، إلى قيام رومانيا مستقلة، فقد كان الإنجاز الفعلي لمعاهدة باريس. استند هذا الاستقلال إلى قاعدة صلبة ـ قاعدة مشاعر الغيرة واليقظة لدى كل من روسيا والنمسا. كان النمساويون قد طردوا الروس عن طريق التهديد بالحرب في آب/أغسطس 1854؛ غير أنهم لم يتمكنوا من الحلول محلهم، لأنهم لم يكونوا مستعدين لدفع ثمن الدعم الغربي بالانسحاب من لمبارديا والبندقية. والقوات النمساوية التي كانت لا تزال تحتل الإمارات كان سيتعين عليها أن تنسحب مع إنجاز السلام. تسببت الإمارات بنزاعات جديدة بعد مؤتمر السلام:

كان لا بد من رسم حدود بسارابيا، كان لا بد من تسوية وضع الإمارات ـ هل ستكون موحدة؟ هل ستكون مستقلة عن تركيا؟ أساساً ظهرت رومانيا إلى الوجود بوصفها دولة عازلة حقيقية، مضمونة بالمنافسة بين جارتيها العُظْمَيين، وحاجزاً أمام أي غزو روسي للبلقان من جهة أو أي هيمنة نمساوية على الدانوب من جهة ثانية. وفيما لم تعش البنود الخاصة بتحييد البحر الأسود سوى خمس عشرة سنة، فإن رومانيا المستقلة دامت حتى عام 1941.

ما إن كانت مسألة الشرق الأدنى قد سُويت، حتى انقلب المؤتمر، بنجاح أقل، إلى لقاء أوروبي كبير. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا قد درجوا على أن يكونوا دائماً حَمَلة لواء «جوقة أوروبا» الرئيسيين، فإنهم أصروا على استبعاد بروسيا عن المفاوضات، استياءً من سياستها القائمة على الحياد؛ حتى بعد اختتام هذه المفاوضات، فإن البروسيين لم يدخلوا إلا على أساس تقني يقضي بوجوب التزامهم بالمراجعة، بوصفهم موقّعي اتفاقية المضائق لعام 1841. كان خطراً بالنسبة إلى البريطانيين اعتماد مبدأ حصر حق تحقيق السلام بالقوى التي شاركت في الحرب، أيّ حرب؛ ففي سنوات لاحقة بات من السهل قلب الحجة واستخدامها ضدهم. وضْعُ بروسيا بدا مهيناً: دخلتْ المؤتمر متأخرة، تحت وصاية نمساوية، وتعين على ممثليها أن ينتظروا في أحد المداخل، فيما كان كليرندون يوجه الدفعة الأخيرة من الشتائم ضدهم. في الواقع كانت السياسة البروسية قد سجلت نجاحاً عظيماً: كانت بروسيا قد أخرجت نفسها من مشكلة حرب القرم دون استعداء أي من الفريقين، وكان مانتيوفل متكهناً سلفاً باحتمال عقد نوع من الحلف بين روسيا وفرنسا، تكون فيه بروسيا طرفاً ثالثاً.(4)

أراد نابليون إتباع توقيع معاهدة السلام بنوعٍ من النقاش يتعين عليه أن يحدث صدى في أوروبا كلها؛ وقد كان هذا حلمه منذ 1849. تمثلت الحجة أو الذريعة بوجود جيوش الاحتلال على أراضٍ أجنبية. من البداية كان البروسيون ملتزمين بسحب قواتهم من الإمارات الدانوبية؛ كان باقي القائمة يتألف من بولونيا، اليونان، وإيطاليا. الممثل الروسي الرئيسي أورلوف اعترض قائلاً إن من شأن الإتيان على ذكر بولونيا أن يثير حفيظة الكساندر الثاني دافعاً

إياه إلى الانقلاب على التنازلات الليبرالية التي كان يقترح تقديمها هناك؛ لذا فقد تم المرور على بولونيا بصمت. كانت القوات الأجنبية في اليونان قوات بريطانية وفرنسية؛[5] ولم يكن يليق بالمؤتمر أن يهاجم القوتين الظافرتين. لم يبق سوى إيطاليا؛ وقد تعمد نابليون توجيه النقاش على نحوٍ أكثر مباشرة ضد النمسا لصرف الأنظار عن القوات الفرنسية في روما. يضاف أنه كان قد أخفق في تلبية أي من طلبات كافور العملية، المصممة بما يتيح طرح المسألة الإيطالية وتحريكها؛[6] لذا فإنه كان أكثر استعداداً لمنح كافور فرصة التعبير عما يدور في رأسه. غير أن حَدَثَ جلسة 8 نيسان/ أبريل المثير كان كليرندون، لا كافور. لا شك أن كليرندون كان يريد تفريغ جام الغضب من النمسا الذي كان يراكمه منذ بداية الحرب؛ يضاف إلى ذلك أن أي هجوم على الحكم الكهنوتي بروما، بوصفه «وصمة عار على جبين أوروبا» كان أسلوباً سهلاً من أساليب كسب مودة البروتستانت الإنجليز.[7]

على الرغم من أن كلمات 8 نيسان/ أبريل لم تفعل شيئاً لإيطاليا ولم توفر إلا القليل من العزاء لكافور، فإنها شكلت ضربة قاتلة بالنسبة إلى النمسا: القوى عموماً، لا الوزير المؤقت في إحدى الحكومات العابرة لامارتين وحده، كانت قد كَفَّتْ عن الإيمان بالشرعية الأخلاقية لمعاهدات 1815، ولرسالة النمسا الأوروبية بالتالي. منذ عام 1849، دأبت النمسا على إقامة حكمها لإيطاليا على أساس حق الأقوى؛ وها هي ذي القوى الآن تتعامل معها من منطلقها هي. حاول بول شنّ نوع من الهجوم المعاكس. إن ضمانة لتركيا من النمسا والقوى الغربية الأخرى كان جزءاً من كل تفاوض حول شروط السلام منذ صوغ المسودة الأصلية **للنقاط الأربع**؛ وكان بول قد جدد هذا الشرط لدى إعداد الإنذار الموجه إلى روسيا في كانون الأول/ ديسمبر 1855. راح الآن يدعو إلى تنفيذ ذلك؛ وقد تعين على نابليون أن يوافق، رغماً عن إرادته بالتأكيد. في 15 نيسان/ أبريل، وقعت فرنسا وبريطانيا العظمى معاهدة، ضامنة لاستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدتها، وإن لم تكن ضد روسيا تحديداً ـ التنازل الوحيد الذي تمكن نابليون من الحصول عليه. أخيراً التزمت النمسا، دون جَلَبة، بقضية طالما دأبت على رفض الدفاع عنها في الحرب؛ ولأن الخطر

كان قد مر، فإن المخاطرة بدت ضئيلة. بالمقابل افترض بول أنه كان قد قطع الطريق على قيام نوع من التحالف بين روسيا وفرنسا؛ ولعل الأهم من ذلك أنه افترض أن نابليون لم يكن قادراً على العمل ضد **الأمر الواقع** (الاستقرار ـ الستاتيس كو) في إيطاليا لالتزامه بهذا المبدأ في الشرق الأدنى. لم يكن هذا إلا صدى معكوساً لأمل مترنيخ الراسخ بأن روسيا كانت ستبقى محافظة في الشرق الأدنى أيضاً، إذا تمكن من إلزامها بالنزعة المحافظة في أوروبا. خيبة الأمل الأولى تمخضت عن حرب القرم، والثانية عن الحرب الإيطالية عام 1859.

غير أن بول لم يكن الوحيد الذي أخطأ في حساباته. كان مؤتمر باريس مخيباً لجُل من حضروه: فقط النمساويون الذين جاؤوا متأخرين ولم يتوقعوا أي شيء، تحققت آمالهم. أما البريطانيون فكانوا شديدي الإدراك لحقيقة عدم تحقيقهم لأهدافهم: في الحقيقة بالغوا بالسهولة التي كان يمكن لروسيا أن تتعافى بها من هزيمتها.[8] كثيراً ما يقال إن كافوراً قد سجل انتصاراً في المؤتمر؛ غير أنه لم يكن بوسعه أن يفعل ما هو أسوأ باستثناء التعرض للاستبعاد. لم يحصل على أي من التنازلات التي كان حتى هو قد عدّها من البداية جوهرية مقابل الانخراط في الحرب. لم يحدث أي تغيير في إيطاليا. لم تكن النمسا، بحسب المظاهر كلها، قد نُبذت من جانب القوى الغربية؛ سردينيا لم تُعامل بوصفها قوة عظمى بل ولم تُمنح حتى فرصة الالتحاق بركب معاهدة 15 نيسان/ أبريل للضمان. من المؤكد أن مساعدة سردينيا حظيت بتقدير البريطانيين وامتنانهم؛ وفي أثناء المؤتمر، حين كان البريطانيون غارقين في الشجار، تحدث كل من كليرندون وبالمرستون عن دعم سردينيا في الحرب المقبلة ضد النمسا.[9] هذه الحماسة لم تدم طويلاً. ما إن عاد كليرندون إلى إنجلترا حتى هاجم علاقات كافور بأعضاء من المعارضة؛ وفي غضون عام واحد (نيسان 1857) كانت الحكومة البريطانية تطالب كافوراً بتخفيف التوتر في إيطاليا عبر إعلان احترامه لتسوية معاهدة 1815. ومهما يكن، فإن السياسة الفرنسية، لا نظيرتها البريطانية، كانت ستقرر مصير مستقبل إيطاليا؛ وليس ثمة ما يدعو إلى افتراض أن من شأن موقف نابليون اللاحق أن يكون مختلفاً لو كانت سردينيا قد حذت حذو بروسيا وبقيت محايدة خلال حرب القرم. في

1856 كان نابليون لا يزال بعيداً جداً عن خوض حرب تحرير إيطالية؛ وحين فعل، فإنه لم يفعل بسبب مساهمة سردينيا في حرب القرم. الدفاع الوحيد عن كافور يجب الاهتداء إليه في السياسة الداخلية: أقله نجح في الحيلولة دون خوض الحرب من قبل حكومة سردينية محافظة فأبقى باب المستقبل مفتوحاً. ولكن حرب القرم لم تكن اللحظة التي دقت فيها ساعة الفرصة المواتية بالنسبة إلى إيطاليا.

وقبل كل شيء لم يكن مؤتمر باريس لحظة انبثاق الفرصة المناسبة لأي عملية إعادة بناء نابليونية في أوروبا. لا شك أن عقد المؤتمر في باريس وبرعاية نابليون الثالث جاء منطوياً على قدرٍ كبير من التقدير والمجاملة لهذا الرجل. غير أن شيئاً لم يتغير منذ أيام مؤتمر فيينا باستثناء مكان المؤتمر. من كان يستطيع، خلال السنوات الأربعين التي انقضت منذ واترلو، أن يتكهن بالامتناع عن قول ولو كلمة واحدة عن بولونيا وعن فعل أي شيء بشأن إيطاليا، في مؤتمر تولّى رئاسته ابن نابليون غير الشرعي فاليفسكي؟ لم يشكل مؤتمر باريس اعترافاً أوروبياً بالإمبراطورية الثانية؛ كان إقراراً بحقيقة أن فرنسا بوصفها قوة محافظة، تأكيدٌ لواقع أن الإمبراطورية الثانية لم تكن هي الأولى. كان نابليون الثالث قد حقق أمراً لم يكن في متناول نابليون الأول: كان قد حقق تحالفاً مع بريطانيا العظمى. غير أن هذا التحالف لم يتم إلا مقابل ثمن التخلي عن المخططات النابليونية في أوروبا: كان قد أخفق في توسيع الحرب من الشرق الأدنى إلى إيطاليا وحوض الراين. لم يكن نابليون الثالث غافلاً عن إخفاقه؛ وكان أيضاً قد فكر بنوع من الحل. راح يحلم بالإفلات من قبضة التحالف مع بريطانيا، مع الحفاظ عليه، عبر بناء علاقة تحالفية أخرى مع روسيا. تقرر أن يكون مؤتمر باريس تِلْسِتْ جديدة؛ وتمثل رمز المؤتمر بقبلة ذات صدى طبعتها الأميرة ماتيلد، ابنة عم نابليون الثالث على خد أورلوف، وسمعها ممثل النمسا هوبنر. وكما تِلْسِتْ كان المؤتمر، هو الآخر، نوعاً من الخداع. ففي تِلْسِتْ كان نابليون الأول قد أكمل للتو اجتياح أوروبا كلها؛ وكان الكساندر الأول يمثل **القوة العظمى** الوحيدة الباقية في القارة. ولدى قيامهما بوضع مخططات تقسيمية كبرى، لم يكن أمامهما أي عائق سوى غيرة وحذر كل منهما من الآخر، سوى

غيرتيهما المتبادلتين. أما الإمبراطورية الثانية فلم تكن إلا استعراضاً وادعاءً فارغاً من الألف إلى الياء؛ ولا سيما على صعيد ادعاء أن كلاً من النمسا، بروسيا، وبريطانيا العظمى كانت قد كفّت عن الوجود ول اسيما بوصفها قوة عظمى. يضاف إلى ذلك أن مشروع التحالف بين فرنسا وروسيا قام على أساس أوهام كل منهما عن الأخرى على قاعدة ادعاءاتهما المتبادلة. كان نابليون يتوقع من الروس أن يتعاملوا مع هزيمتهم في الشرق الأدنى على أنها دائمة وأن يتواطؤوا معه، في الوقت نفسه، على العمل لنسف استقرار **الأمر الواقع** في أوروبا الغربية؛ أما الروس فكانوا يأملون في أن يبقى نابليون محافظاً في أوروبا الغربية وأن يتواطأ معهم في الوقت نفسه على تقويض التسوية السلمية في الشرق الأدنى. بين الأملين كان الأمل الروسي هو الأكثر منافاة للمنطق والطبيعة. بعد 1856 كان الروس غير مبالين حقيقةً بمصير النمسا في إيطاليا، وإن لم يكونوا كذلك بالنسبة إلى مصير بروسيا على ضفاف الراين؛ أما نابليون الثالث فلم يكن يستطيع أن يبقى لامبالياً بالشرق الأدنى، لأن ذلك كان عمله الخاص. وهكذا فإن مؤتمر باريس كان تدشيناً لعصر الخِدَع الأوروبية العظيم، لا أي عصر سلام أوروبي.

بالنسبة إلى أكثرية القوى كانت حرب القرم اشتباكاً غير حاسم ومؤتمر باريس لم يتمخض عن أي تغيير كبير. وبحسب تعبير نابليون بالذات: «ما كان يجب أن يشكل ثورة سياسية عظيمة جرى اختزاله إلى مجرد مباراة بسيطة».[(10)] بالنسبة إلى روسيا كانت الحرب هزيمة حاسمة، وشكل المؤتمر نكسة لا نظير لها. لذا فإن السياسة الروسية بعد مؤتمر باريس كانت متمتعة بأحادية الهدف التي كانت القوى الأخرى تفتقر إليها: كانت مهووسة بإعادة النظر في معاهدة باريس مع استبعاد كل ما عدا ذلك. قبل 1854 ربما كانت روسيا قد أهملت مصالحها القومية كرمى لعين الهواجس الأوروبية العامة؛ أما الآن، ومنذ خمس عشرة سنة فقد أهملت كل شيء في أوروبا كرمى لعين مصالحها القومية. أو كرمى لعين شرفها القومي بالأحرى. في القرن الثامن عشر، بل وحتى في العقود الأولى من القرن التاسع عشر كان البحر الأسود والشرق الأدنى مجالي المطامع الإمبريالية الروسية الحاسمين. راحا يكفان عن أن يكونا كذلك،

فمستقبل روسيا الإمبريالي بات كامناً في آسيا؛ وهاجسها الوحيد في البحر الأسود لم يكن إلا هاجساً دفاعياً. ومناطق البلقان لم توفر إلا مكافآت تافهة مقارنةً بمناطق آسيا والشرق الأدنى. إلا أن قيصراً ورجال سياسة كانوا قد عانوا من مهانة خسارة الأرض والتحييد الإلزامي للبحر الأسود لم يكونوا قادرين على تقدير هذا واستيعابه موضوعياً. على امتداد جيل كامل بقيت الديبلوماسية الروسية متركزة على الهدف الخطأ. وغورتشاكوف الذي خلف نسلرود في وزارة الخارجية في أيار/مايو 1856، كان رمزاً للسياسة الجديدة. وقد حددها بعباراتٍ بسيطة لسفيره في باريس كِسَليف قائلاً: «أبحث عن رجل سيقوم بشطب البنود المتعلقة بالبحر الأسود والحدود البسارابية من معاهدة باريس؛ أبحث عنه وسوف أجده». [11] كان عقل غورتشاكوف مقولباً بقالب تجاربه في مؤتمرات فيينا؛ حيث كان قد حاول التفاوض مباشرةً مع الفرنسيين من وراء ظهور النمساويين، وكان مقتنعاً بوجوب بقاء هدف السياسة الروسية مفصولاً عن النمسا وفرنسا. لم يكن هذا صعباً: لم يكن ثمة شيء يمكن لنابليون الثالث أن يحبه أكثر من الإفلات، بمساعدة روسيا، من التحالف مع النمسا الذي كان قد فُرض عليه من جانب مستشاريه المحافظين. غير أن غورتشاكوف أخفق في إدراك مدى صعوبة فصل نابليون عن البريطانيين؛ فالحلم النابليوني بقي متركزاً على نوع من إعادة بناء وتركيب أوروبا **ثلاثياً** (à trois) ـ حقاً تِلْسِتْ جديد، ولكن بممثل بريطاني فوق الخشبة لا مختبئاً تحتها (كما تقول الأسطورة).

كان مورني، الذي ذهب إلى سان بطرسبورغ سفيراً مكللاً بهالة من المجد، شريكاً في الخطأ الروسي. كانت لديه أسباب اقتصادية قوية ليكره الارتباط البريطاني؛ كان يحلم بان تحل فرنسا محل بريطانيا العظمى في مجال تمويل روسيا. [12] وعلى الرغم من انه كان خالياً من التعاطف مع مخططات نابليون القائمة على إعادة النظر بخارطة أوروبا، بقي يأمل في الحيلولة دون تطبيقها عن طريق ربط نابليون بالتحالف الروسي؛ وتعين عليه في الوقت نفسه، وهو الواقف على مدى عناد نابليون، أن يدرك أن من شأن مثل هذا التحالف أن يفتح الباب أمام إعادة النظر في المعاهدة. في النتيجة قام بتضليل الروس حول مدى توق نابليون إلى التحالف معهم من ناحية، وبتضليل نابليون حول ما يمكنه

الحصول عليه من مثل هذا التحالف من ناحية ثانية. لم يكد المؤتمر ينتهي حتى راح الروس، بتشجيع من مورني، يغشون في تنفيذ المعاهدة. زعموا أن جزيرة الثعابين عند مصب الدانوب، التي لم تكن قد وردت بالاسم في معاهدة السلام، كانت لا تزال لهم؛ واستغلوا نوعاً من سوء الفهم للمطالبة ببولغراد الواقعة على ضفة أحد فروع الدانوب.[13] إلا أن البريطانيين كانوا لا يزالون في مزاج الحرب المفعم بالثقة قصير العمر، هذا المزاج الذي كثيراً ما يعقب انتصارهم في الحرب. أعادوا أسطولهم إلى داخل البحر الأسود وأنزلوا حامية تركية على جزيرة الثعابين قبل أن يتنبه الروس إلى حدوث أي شيء. أما بولغراد فكانت أصعب. كانت بعيدة عن متناول قوة بحرية بسيطة. يُضاف أن نابليون كان يريد تلبية المطلب الروسي. كان شاعراً بالذنب حول معاهدة 15 نيسان/ أبريل مع النمسا وبريطانيا العظمى. وقد كان هذا يضمر افتقاراً إلى الثقة بالروس لحظة كان يحاول أن يكون على علاقة ودية معها؛ ورأى أن الأسلوب الأمثل لإزالة عدم الوفاء تجاه روسيا هذا كان متمثلاً بالتصرف تصرفاً خالياً من الوفاء مع حلفائه في مسألة بولغراد.[14] قام الروس باستغلال هذا إلى الحد الأقصى، مع بقائهم في حالة رعب حقيقية جراء استمرار وجود الأسطول البريطاني في البحر الأسود والنمساويين في الإمارات: عازمين، هم أنفسهم، على مراوغة شروط السلام، كانوا مرتابين من أن يكون البريطانيون والنمساويون عازمين على فعل الشيء نفسه. حين طلب غورتشاكوف من نابليون أن يحمي روسيا من النمسا وبريطانيا العظمى، لم يكن فقط يحاول تمزيق صفوف الحلفاء؛ كان يفترض بالفعل أن روسيا كانت بحاجة إلى حماية.

لكسب نابليون، عرض غورتشاكوف التخلي عن بولغراد مقابل أي تعويض يراه نابليون مناسباً؛ يضاف إلى ذلك أن نابليون كان سيتعين عليه توقيع معاهدة سرية مع روسيا، تضْمَن تنفيذ معاهدة باريس. ونظراً لأن المعاهدة كانت قد أُبرمت نتيجة لهزيمة روسيا، فقد بدا هذا اقتراحاً مفاجئاً؛ غير أن المعنى ما لبث أن غدا واضحاً حين حدد غورتشاكوف أن على نابليون أن يُبْقي المضائق مغلقة في وجه البريطانيين وأن يجبر النمساويين على الجلاء عن الإمارات. تزاوج الخوف والنفاق تزاوجاً أنموذجياً؛ لم يكن ثمة إلا القليل من العزاء في تأكيد

حياد البحر الأسود مجدداً. ولجعل الاقتراح أكثر جاذبية كتب مورني يقول: «روسيا هي القوة الوحيدة التي ستصادق مسبقاً على أي توسع فرنسي. **لقد حصلت على تأكيد هذا سلفاً**».[15] كان مورني وغورتشاكوف قد بالغا في مطالبهما. بالنسبة إلى نابليون كان التخلي عن النمسا شيئاً، والتخلي عن بريطانيا العظمى شيئاً آخر تماماً. قال لكسليف: «ألا نستطيع أن نتفق نحن الثلاثة؟ معاً نكون قادرين على حكم أوروبا». علاوةً، لم يكن مورني العضو الوحيد في حاشية نابليون الخاصة؛ فبيرسيني، الذي أصبح سفيراً في لندن، كان صاحب حظوة حتى أكبر لدى نابليون. من الآن كان بيرسيني هذا رجل التحالف مع بريطانيا، ولو لمجرد التميز عن مورني ودروين. أصر الرجل على أن فالفسكي ومورني كانا يكرران خطأ لوي فيليب، حين تشاجرا مع إنجلترا ـ مورداً مقارنة مثيرة دائماً للرعب لدى نابليون.

أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1856 جاء بيرسيني إلى كومبييني (Compiégne) وضرب ضربته بمساعدة كاولي. وافق نابليون على الاقتراح البريطاني القاضي بوجوب استئناف المؤتمر لمجرد الإجابة على سؤال: «أي بولغراد كان المؤتمر عازماً على تقديمها إلى روسيا؟» يضاف أن نابليون أرسل خطاباً سرياً إلى كافور طالباً منه أن تتخذ سردينيا موقفاً مؤيداً لبريطانيا في التصويت؛ وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى تشكيل أكثرية ضد روسيا مع كل من بريطانيا، النمسا، وتركيا، وإلى أن يبقى نابليون قادراً على التصويت لصالح روسيا دون جدوى. كان البروسيون قد قرروا رفض حضور اللقاء؛ أبلغهم الروس بعدم جدارة ذلك بقوة عظمى، وحين علموا أن نابليون كان قد رتب الأمور بأمان جاؤوا ليدلوا بصوتٍ غير فعال لصالح روسيا أيضاً. لم يستسلم مورني مئة بالمئة. طلب من نابليون، نظراً لعدم رغبة الأخير في توقيع معاهدة سرية مع روسيا، أن يبادر، أقله، إلى كتابة رسالة خاصة إلى القيصر تتضمن وعداً بتنفيذ معاهدة باريس. حتى هذا كان أكثر مما ينبغي بنظر نابليون؛ وكل ما حصل عليه الروس لدى إضاعتهم لبولغراد تمثل بخطاب صادر عن فالفسكي يؤكد التزام فرنسا بمعاهدة باريس. كان الخطاب بريئاً إلى درجة تكفي لإطلاع البريطانيين عليه.

ومع أن الروس ظلوا يضغطون مطالبين بمعاهدة سرية ضد البريطانيين، فإنهم أخفقوا في تقديم أي شيء إلى نابليون فيما يخص إيطاليا ـ الموضوع الوحيد الذي كان من شأنه أن يجذبه. لعل العكس تماماً هو ما حصل؛ ففي خريف 1856 عبروا عن عدم الموافقة على سياسته الإيطالية. بقي نابليون، ومعه البريطانيون أيضاً بالمناسبة، مترددين مرتبكين بحثاً عن وسيلة ما لـ«فتح» ملف المسألة الإيطالية. لم يكن كافور مستعداً بعد لتحدي النمسا؛ لذا فإن الثغرة الوحيدة كانت متمثلة بالشكوى من سوء الإدارة في نابولي ـ وكان ثمة قدر كبير من دواعي الشكوى. في تشرين الأول/أكتوبر 1856 أقدمت بريطانيا العظمى وفرنسا على قطع العلاقات الديبلوماسية مع نابولي وهددتا باستعراض للأساطيل بعد ذلك. ولأن أياً منهما لم تكن مستعدة للذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ونظراً لأن البريطانيين كانوا، أيضاً، خائفين من احتمال تمخض أي ثورة في نابولي عن جلوس مورا، ابن عم نابليون، على العرش، فإن استعراض الأسطول لم يتم بالمطلق. غير أن ما يكفي كان قد تم لاستثارة احتجاج روسي. قال الكساندر الثاني لمورني: «يؤدي هذا إلى الإخلال بالمبادئ التي لجميع الحكومات مصلحة في الحفاظ عليها والتي لا وجود لأي استقرار خارجها». وعلى الرغم من أن قضية نابولي مرت دون ذيول، فإنها كشفت، في الوقت نفسه، عن التناقض الذي كان من شأنه أن يفضي، آخر المطاف، إلى تقويض الوفاق الفرنسي ـ الروسي. أصر الروس على ضرورة «قيام» نابليون «بخطوة» نحو الكساندر الثاني خدمة للوفاق وإنقاذاً له، أي ضرورة تخليه عن خططه القائمة على إعادة النظر؛ كذلك كانوا يتوقعون منه أن يخطو خطوة» مبتعداً عن البريطانيين. ومن الجهة المقابلة، فإن نابليون كان يتوقع من الروس تأييد خططه والتسليم بالتحالف الإنجليزي ـ الفرنسي. في النهاية، لم يكن يريد الوفاق إلا لجعل الأمور أيسر بالنسبة إلى خططه في إيطاليا؛ وبالنسبة إلى هذه الخطط فإن التحالف مع بريطانيا العظمى كان حتى أكثر ضرورة. في الحقيقة، كان نابليون معادياً للنمسا؛ والزوس المهووسون بكابوس البحر الأسود كانوا يرون بريطانيا العظمى خصمهم الأول.

اختيار الحلفاء طُرح بقدرٍ أكبر من الحدة على نابليون خلال أشهر عام

1857. بقيت بولغراد قضية تافهة، مجرد مسألة اختبار قوة. أما مستقبل الإمارات الدانوبية فقد طرح قضية من نوعية مختلفة. فمؤتمر باريس كان قد أخفق في الاتفاق حول مدى ضرورة توحدها. كان الفرنسيون قد فضلوا الوحدة، انسجاماً مع تأييد نابليون العام للنزعة القومية؛ وقد حصلوا على تأييد أقرب إلى التردد من كليرندون. أما الأتراك والنمساويون فكانوا قد عارضوا الوحدة. خشي الأتراك من أن تبادر أي رومانيا موحدة سريعاً إلى وضع حد لاعتمادها النظري على تركيا؛ وكان النمساويون مرعوبين حتى أكثر من الأتراك إزاء التأثير المحتمل لأي دولة رومانية قومية في الملايين من الرعايا الرومانيين داخل إمبراطورية آل هابسبورغ. في البداية، التزم الروس الصمت؛ كان من شأن أي رومانيا موحدة أن تكون، في النهاية، عقبة في طريقهم هم أيضاً. غير أنهم ما لبثوا، حين لاحظوا ظهور فرصة لدق إسفين بين فرنسا من ناحية وكل من النمسا وتركيا من ناحية ثانية، أن انخرطوا في صف المؤيدين للوحدة. ولإخفاق المؤتمر في التوصل إلى اتفاق فإنه اعتمد الخط الضعيف المألوف في الهيئات الدولية وقرر إحالة المشكلة على لجنة تتولى مهمة التأكد من رغبات السكان. وقبل أن تباشر اللجنة عملها، كانت الحكومة البريطانية قد اعتذرت عن تأييد كليرندون للوحدة. فكما تبين من قصة بولغراد، لم يكن بوسع البريطانيين أن يعوّلوا على فرنسا، بل على النمسا وتركيا فقط، في عملية فرض تنفيذ المعاهدة على روسيا رغماً عنها. يضاف أن ستراتفورد، في القسطنطينية، لم يسبق له قط أن وافق على تفكيك روسيا إرضاء لفرنسا؛ وقد بقي دائباً على تشجيع جميع الألاعيب التركية لتزوير الانتخابات في الإمارات ضد الوحدة. في تموز/يوليو 1857 تمت إدارة الانتخابات في مولدافيا بقدرٍ شائن من التزوير. طالب السفير الفرنسي توفنيل بإبطالها؛ وحين رُفض الطلب أقدم على مقاطعة الباب العالي. تبعه السفير الروسي؛ في هذه المرة كان الطرف الفرنسي ـ الروسي متمتعاً بالأكثرية. أيدت سردينيا قضية قومية معادية للنمسا لأسباب واضحة؛ أما البروسيون فكانوا سعداء بأن يشكلوا طرفاً ثالثاً في التحالف الفرنسي ـ النمساوي الذي كانوا ينتظرونه.

مرة أخرى تعرضت هذه التوقعات للإحباط جراء جهود بيرسيني من جهة

وتصميم نابليون على عدم اعتماد أنموذج لوي فيليب. راح بيرسيني يجادل قائلاً إنه لم يكن من مصلحة فرنسا تقطيع أوصال تركيا الأوروبية؛ يضاف، إذا كانت فرنسا ستشهر السيف، فإن ذلك يجب أن يكون لخدمة مبدأ عظيم مثل «مقاطعات الراين، إيطاليا، بولونيا، أو هنغاريا (المجر)». ونابليون من جانبه بقي متمسكاً بفكرة أن على إنجلترا، فرنسا، وروسيا، أن تقوم بتسوية مشكلات أوروبا معاً. ومع حلول شهر تموز/ يوليو 1857 وجد البريطانيون أنفسهم مدفوعين بقوة نحو العمل على تجنب أي أزمة جديدة في الشرق الأدنى: كانت الانتفاضة الهندية قد اندلعت، وبدا واضحاً أن القوات البريطانية كانت ستبقى مشغولة مئة بالمئة في الهند لفترة طويلة من الزمن. لذا فإن نابليون كان ضيفاً مرحباً به في أوزبورن بين 6 و10 آب/ أغسطس. وعلى الرغم من أنه لم يكن محظوظاً مع الأمير آلبرت حين قام باستعراض «فكرته الثابتة» عن عملية إعادة النظر بخارطة أوروبا، فقد كان قادراً على تسوية النزاع حول الإمارات. وقد نص «ميثاق أوزبورن»[16] على وجوب إبطال نتائج العملية الانتخابية في مولدافيا؛ بالمقابل أسقط الفرنسيون تأييدهم للوحدة الكاملة والاستعاضة عنها بـ«وحدة إدارية» كانت ستترك الإمارتين منفصلتين سياسياً. تنصل البريطانيون من ستراتفورد؛ وتبرأ نابليون من السياسة الفرنسية. في الحقيقة، باتت مشكلة الإمارتين بأيدي الأهالي أنفسهم؛ وقد حلوها مع بداية عام 1859 لمصلحة الوحدة.[17]

زيارة نابليون إلى أوزبورن في آب/ أغسطس أعقبها حدث أكثر جلالاً وفخامة بما لا يقاس في شهر أيلول/ سبتمبر: حدث اللقاء مع الكساندر الثاني في شتوتغارت. كانت هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها نابليون حاكماً قارياً ذا أهمية، أي أهمية؛ ومع أن المناسبة كانت انتصاراً له، فقد بقيت مناسبة متواضعة إذا ما قورنت بلقاء نابليون الأول والكساندر الأول في إيرفورت عام 1808. جاء الروس طلباً لاقتناص اتفاقات جامدة، ملموسة؛ أما نابليون فلممارسة هوايته المحببة المتمثلة بإجراء حواراته السائبة والغامضة المطولة حول مستقبل أوروبا. اقترح غورتشاكوف طمأنة فرنسا إلى عدم تجديد **الحلف المقدس** وطلب، بالمقابل، أن تلتزم القوتان بتسوية جميع المسائل عبر

التفاوض المباشر؛ وكنوع من الإغراء الإضافي، يمكن إطلاق نابليون في أفريقيا أو آسيا، مع كلام غامض عن عدم التزام روسيا باستقرار **الأمر الواقع** في أوروبا. كذلك قام غورتشاكوف بإثارة اقتراحه القديم القاضي بوجوب التزام فرنسا بضمان معاهدة باريس. وحين جاء دوره، عَبَّر فاليفسكي عن رغبته في ترتيب الأمور على نحوٍ مختلف بعض الشيء: إعلان روسي واضح يؤكد الاستعداد لإعادة النظر في تسوية 1815، ووعد روسي بالعمل مع فرنسا في حال تعرض الإمبراطورية التركية للتمزق أشلاء. في الختام تجنب وزير الخارجية إصدار أي اتفاق مكتوب. لم يكن غورتشاكوف مهتماً إلا باتفاقية قابلة للتوظيف من أجل دق إسفين بين إنجلترا وروسيا؛ أما فالفسكي، الذي كان يمقت أحلام نابليون الإيطالية، فقد كان، دون شك، سعيداً بالإفلات من أي شيء من شأنه أن يشجعها. وبعد انتهاء الاجتماع قال غورتشاكوف مطمئناً: «سيعطي لقاء شتوتغارت ثماره في المستقبل قبل كل شيء».[18] ولم يعن بهذا سوى أنه وفاليفسكي كانا لا يزالان مشغولين بالبحث عن وسائل تمكنهما من تحايل كل منهما على الآخر.

ربما كان الإمبراطوران أفضل حالاً. كان نابليون صاحب الشخصية المهيمنة وقد أخذ مجده، كما يقول المثل، وصال في الكلام وجال عن خارطة أوروبا. كان الكساندر قد جاء آملاً في الحصول على اتفاق معادٍ لبريطانيا حول الإمارتين الدانوبيتين؛ دُعي، بدلاً من ذلك، إلى الإذعان لما ورد في ميثاق أوزبورن وتعين عليه، بعد قيامه بسحب سفيره من القسطنطينية إرضاءً لنابليون، أن يعيده خطباً لود البريطانيين. وإضافةً إلى ذلك، لم يعكف الإمبراطوران على مناقشة قضايا الشرق الأدنى. نطق نابليون كلمة «بولونيا» غمغمة؛ علق الكساندر معبراً عن تمني ازدهار بولونيا «تحت صولجان إمبراطور روسيا». وبقدرٍ مساوٍ من الغموض أتى نابليون على ذكر إيطاليا. رد الكساندر قائلاً: «لن أكرر خطأ 1849»؛ كان هذا البيان الأكثر ملموسية بين البيانات الصادرة عن اللقاء، إلا أنه لم يكن يعني شيئاً ذا بال ـ حتى في 1849 كانت روسيا قد ساعدت النمسا في المجر (هنغاريا) فقط، لا في إيطاليا. يضاف أن الكساندر واصل الكلام طالباً من نابليون تجديد العلاقات الديبلوماسية مع نابولي؛ لم يكن لكل هذا أي

علاقة بالتنصل من تسوية 1815 التي كان نابليون يأمل به. باختصار، لم يكن نابليون معجباً بالبرنامج الروسي في الشرق الأدنى؛ ولم يكن الروس معجبين ببرنامجه هو في إيطاليا. لذا فإن الطرفين بقيا حريصين على الابتعاد عن القضايا العملية وظلا قانعين باستعراض التضامن الإمبراطوري. كان الروس قد نجحوا في كسر طوق العزلة الذي كان عقاباً فرضته الهزيمة؛ كان نابليون قد نجح في وضع حد للمذلة المصاحبة لحداثة النعمة، إنهاء عار كونه من محدثي النعمة (parvenu). أما في الجوهر فإن وفاقهما الذي بالغا في التباهي به كان قائماً على أساس شرط عدم استفادة أي منهما فائدة عملية منه.

أدى لقاء شتوتغارت إلى إثارة ذعر الأطراف الأخرى في **الحلف المقدس** السابق. سارع فريدريك غليوم إلى اعتماد الخط الأنموذجي القائم على تجنب الالتزام بأي من الجانبين. رفض الذهاب إلى شتوتغارت كي لا يضفي على الاجتماع صفة تركيبة معادية للنمسا. ومن الجهة المقابلة، رفض دعوة الكساندر الثاني وفرانسيس جوزف إلى زيارته في برلين، لأن «**الحلف المقدس** ميت، أقله خلال حياة الكساندر الثاني». وبعد إلحاح نمساوي شديد، وافق القيصر على لقاء فرانسيس جوزف في فايمار، شرط عدم حضور بول (1 تشرين الأول/ أكتوبر). لم يكن اللقاء ناجحاً. قال الكساندر: «سنحكم على النمسا بالأفعال، بالحقائق والوقائع»؛ وبعد اللقاء بدت السياسة الروسية أكثر تأييداً لفرنسا على نحوٍ واضح حول ما لا يُحْصى من التفاهات التي طفت على السطح في الشرق الأدنى. من المؤكد أن الروس كانوا دائمي التحفظ في تعاملهم مع نابليون: كانوا بحاجةٍ إلى النمسا متراساً واقياً لبولونيا ولم يكونوا مستعدين لتركها تحت وطأة الطغيان الفرنسي. ولكن نابليون لم تكن لديه مشروعات في هذا الوقت: لاحقاً، لأن سياسته كانت معادية للنمسا كان ميالاً إلى تأييد توسع بروسيا في ألمانيا. وقد صدر عن فرنسا وروسيا الادعاء المطمئن بأنهما «حليفتان طبيعيتان»؛[19] وإذا كانت هذه العبارة منطوية على أي معنى عملي، فإن ترجمتها الوحيدة هي العداء المشترك للنمسا. إلا أن هذا نفسه تعين عليه أن يبقى مسألة عاطفية. وبمقدار ما كانت المبادئ مستمرة في الانطواء على أي معنى، فإن روسيا بقيت ميالة إلى تفضيل الموقف النمساوي في إيطاليا؛ أما

بمقدار ما كانت المعاهدات منطوية على أي معنى، فإن فرنسا كانت هي حليفة النمسا في الشرق الأدنى. كانت «الحليفتان الطبيعيتان» قد انزلقتا إلى وفاقهما من منطلق خداع النمسا. كان نابليون آملاً في دفعها إلى التنازل عن لمبارديا طوعاً من أجل الشرق الأدنى؛ وكان الكساندر آملاً في دفعها إلى تأييد تنصل روسيا من تحييد البحر الأسود كرمى لعين إيطاليا. وحين تشددت النمسا في النقطتين كلتيهما، بات متعيناً على الحليفتين أن تتظاهرا بأنهما تأخذان تحالفهما مأخذ الجد. وعلى هذا الصعيد كانت لدى نابليون الميزة الحاسمة المتمثلة بالتحالف مع بريطانيا العظمى. فالبريطانيون كانوا مستعدين للتسليم بخططه الإيطالية؛ كما كانوا مستعدين لفرض تحييد البحر الأسود، ولو بدا متنازلاً عنه. أما الروس فلم يكن عندهم، بالمقابل، سوى علاقتهم الحميمة مع بروسيا؛ وهذه، رغم انطوائها على قيمة لا تقدر بثمن فيما يخص بولونيا، كانت عديمة الجدوى في الشرق الأدنى. لذا ليس من المفاجئ أن يكون نابليون قد فاز بسهولة في المنافسة من أجل توظيف الوفاق الفرنسي ـ الروسي على صعيد الممارسة العملية.

هوامش الفصل الخامس

(1) كليرندون، المندوب البريطاني، فقط بعد برقية صارمة من الوزارة البريطانية. كما العادة فقد كليرندون أعصابه، لا سيما حين رأى أن نابليون كان ميالاً إلى السلم. وكالعادة، اعتقد بالمرستون أن القرار كان سيُتخذ. يضاف «إذا سُمح للروس بأن يعدوا هذا موضوعاً مطروحاً. . . . فما جدوى عقد أي معاهدة معها؟». من بالمرستون إلى كليرندون، 29/ 2/ 1856.

(2) حين اعترض فاليفسكي على طلب إيفاد قناصل إلى موانئ البحر الأسود لمراقبة نزع السلاح الروسي بوصفه إذلالاً لروسيا، رد كاولي بأن ذلك جرى فرضه على الصين بمعاهدة. من كاولي إلى كليرندون، هـ: 1551، 28/ 11/ 1855.

(3) رد بالمرستون على شكاوى روسية (إلى كليرندون، هـ: 6، 26/ 2/ 1856): «لا شك أنه مهين أن يتم التعرض للإجبار بقوة السلاح على الخضوع لشروط كانت ستصر على رفضها لولا هذا القسر؛ غير أن روسيا، هي نفسها، جرت على ذاتها هذا الإذلال». لم تجلب فرنسا على نفسها هذه الإهانة عبر مبادرتها إلى شن الحرب على أوروبا كلها مدة زادت على عشرين سنة.

(4) وهكذا فإنه أبلغ الوزير السرديني في برلين، لا شك بغية تشجيع سردينيا على إزعاج النمسا من الطرف الآخر. لوناي إلى سيباريو، 16/ 2/ 1856، **كافور وإنجلترا**، ج: ا، هـ: 242. لاحقاً شاعت أسطورة أن بروسيا كانت قد اتبعت سياسة خنوع للنمسا ولم يتم إنقاذها إلا على يد بسمارك. وهذه الأسطورة مدعمة بالرسائل القلقة الموجهة من بسمارك إلى مانتيوفل خلال حرب القرم. في الحقيقة، كان مانتيوفل يتقن عمله دون دعم بسمارك؛ وسياسة بسمارك الخاصة لاحقاً كانت أقل أصالة مما حاول أن حلا له أن يصورها. في أفضل الأحوال أدار الأمور بسياسة أجرأ مما كانت محددة منذ زمنٍ طويل.

(5) كانوا قد ذهبوا إلى هناك في أيار/مايو 1854 لإجبار اليونانيين على التزام الحياد خلال حرب القرم.

(6) مثل مطلب وجوب جعل دوق مودينا ودوقة بارما (من أتباع النمسا) حاكمي مولدافيا وفالاسيا، وإعطاء أراضيهما لسردينيا. كان من شأن هذا أن يفيد النمسا ويؤدي في الوقت نفسه إلى إحداث خلل في **الأمر الواقع** الإيطالي. فيما بعد اقترح كافور أن تتزوج دوقة بارما دوق كارينيان، احد أفراد أسرة سافوا الحاكمة؛ وأن يتولى الزوجان المقترنان حكم الإمارتين الموحدتين.

(7) لعب الشعور البروتستنتي المعادي للبابا دوراً مهماً في كسب التأييد البريطاني للوحدة الإيطالية ولا سيما في صفوف المحافظين الذين كانوا أساساً ضد القضية القومية. وهكذا فإن شافتسبوري كان أكثر أدوات كافور جدارة بالثقة في السياسة البريطانية.

الشعور نفسه اضطلع، بالطبع، لاحقاً بدور معين في تمكين بروسيا البروتستنتية من كسب ود بريطانيا ضد النمسا الكاثوليكية بل وحتى ضد فرنسا، الجامعة بين الكاثوليكية والإلحاد، غير المستساغين لدى المحافظين البروتستنت.

(8) كتب بالمرستون إلى كليرندون في 7/ 3/ 1856 ما يلي: «إن المعاهدة ستجعل روسيا القوة الأكثر جبروتاً في غضون سنوات قليلة حين ستكون، عبر اتباع سياسة داخلية أكثر حكمة، قد طورت موارد طبيعية هائلة فتعرض مصالح أوروبا الكبرى للخطر. غير أن المستقبل سيتدبر أمره بنفسه».

(9) بعد جلسة 8 نيسان/ أبريل قال كافور لكليرندون: «ليس لدى إيطاليا ما تأمل به عبر الديبلوماسية». وافقه كليرندون: «أنت محق تماماً، غير أن عليك ألا تقول ذلك». علق كافور: «ستضطرون لمساعدتنا». كليرندون: «بالتأكيد؛ وستتم المساعدة بسرور وبحيوية عظيمة». من كافور إلى دازيغليو، 11/ 4/ 1856. **كافور وإنجلترا**، ج: 1، هـ: 521. قال بالمرستون لكافور: «يمكنه أن يقول للإمبراطور إن من شأنه مقابل كل خطوة صح يكون مستعداً لأن يخطوها في الشؤون الإيطالية أن يجدنا، ربما، مستعدين لن نخطو خطوة ونصفاً». من بالمرستون إلى كليرندون، 30/ 4/ 1856. مرة أخرى (إلى كليرندون، 27/ 5/ 1856): «لا بد من إفهام بول بأن سردينيا لن تترك وحدها كما حصل في المرة السابقة، في الحرب التالية بين النمسا وسردينيا» إذا ما اندلعت كما سيحصل نتيجة خطأ من جانب النمسا. قد لا تكون العبارة منطوية على ما هو أكثر من تهديد بتدخل فرنسي.

(10) من نابليون الثالث إلى فاليفسكي، 24/ 12/ 1858. فاليتشي، **توحيد إيطاليا والسياسة الأوروبية 1854 - 1859**، ص: 336.

(11) زابلوتشي، **كسليف**، ج: 3، ص: 37.

(12) وظيفة مورني مزعجة لأن نظرية «الإمبريالية المالية لم تبدأ إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر. كان مورني قد حصل على عطاء ضخم لمد سكك حديدية لمؤسسته المعروفة باسم «الجمعية العظمى» [Grande Société] في 1851. وقد وفر له ذلك فرصاً كبيرة للمضاربة في أسواق السندات والأوراق المالية [البورصة]، وإن لم يتم مد إلا القليل من السكك الحديدية في سورية.

(13) لم يكن هذا إلا مثالاً أنموذجياً للممارسة الروسية الحادة. في المؤتمر كان الروس قد طالبوا بالاحتفاظ ببولغراد مركزاً للمستعمرات البلغارية في بسارابيا ولُبي الطلب؛ من المؤكد أن هذه كانت البولغراد التي طالبوا بها الآن. غير أن الخارطة الوحيدة التي قُدمت إلى المؤتمر أظهرت بولغراد أخرى غير ذات أهمية وبعيدة عن الدانوب؛ هذه البولغراد هي التي ظنت القوى أنها تتركها لروسيا.

(14) من كاولي إلى كليرندون، 26/ 6/ 1856.

(15) شارل ـ رو، **الكسندر الثاني، غورتشاكوف ونابليون الثالث**، ص: 163.

(16) من مميزات الديبلوماسية النابليونية إنكار وجود أي «حلف اوزبورن». قام بالمرستون بإبراز مذكرة وافق فاليفسكي على أنها صحيحة، وإن رفض توقيعها. بعد ذلك أطلق الأخير تصريحات حول ما كان قد حصل في اوزبورن، مناقضة تماماً لما ورد في مذكرة بالمرستون؛ كان هذا منهجه الديبلوماسي المألوف.

(17) الانتخابات، إذا ما كانت نزيهة نزاهةً معقولة، جاءت لصالح مرشحي الاتحادات على نحوٍ كاسح؛ ومن ثم كانت الهيئتان التمثيليتان تتوليان حل المسألة العملية بانتخاب الأمير نفسه.

(18) من بودان (القائم بالأعمال الفرنسي في سان بطرسبورغ) إلى فاليفسكي، 16/ 10/ 1857؛ شوله، **روسيا وفرنسا 1856 - 1859**، ص: 155.

(19) قام غورتشاكوف باستخدام العبارة للمرة الأولى مشيراً إلى فرنسا وروسيا يوم 5/ 9/ 1856.

الفصل السادس

الحرب الإيطالية ونسف تسوية فيينا، 1858 - 1861

كانت المسألة الإيطالية قد ظلت تقض مضجع نابليون منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية في 1848. وكانت هذه، في جزء منها، مسألة عواطف ومشاعر. كان قد بدأ هناك؛ فعاش، إذاً، تجربة عمه الإمبراطورية. كان الفرنسيون يعرفون إيطاليا؛ أما ألمانيا فكانت غريبة وغير محببة بنظرهم. ظل تحرير إيطاليا يدغدغ مشاعر الفرنسيين أكثر حتى مما كان يفعل استرجاع ضفة الراين اليسرى. والتشديد على إيطاليا كان أيضاً مسألة حسابية بالنسبة إلى نابليون. كان مؤمناً بأن وضعه لن يكون آمناً بالمطلق «ما لم تكن الإمبراطورية قد سيطرت على علتها الأصلية، الوراثية، المقدَّرة سلفاً، علة الرد على معاهدات 1815». تصور، أو زعم أنه فعل، أن من شأن تسوية 1815، ما إن يطاح بها في إيطاليا، أن تتهاوى في أمكنة أخرى من أوروبا دون أي حروب جديدة.[1] ونظراً لأن مترنيخ كان متبنياً القناعة ذاتها (وإن متوصلاً إلى استنتاج معاكس)، فإن هذه كانت نظرية مقبولة بل وحتى معقولة. قبل إطلاق التطور الهائل للصناعة الألمانية منتصف القرن التاسع عشر، من المؤكد أن إيطاليا كانت أكثر من مجرد قوة توازن أوروبية مقارنةً مع حالها فيما بعد. ومع ذلك فإن إيطاليا لم تكن ذات وزن له شأنه حتى في 1858؛ وقد بالغ نابليون في تأكيد إيطاليا لعزوفه، ربما على نحوٍ لاشعوري، عن محاولة استخدام القوة على ضفاف الراين، الأمر الذي كان بعيداً عن متناول القدرة الفرنسية. ومع ذلك فإن تحطيم الهيمنة الفرنسية في أوروبا الوسطى كان السمة الحاسمة لتسوية فيينا؛ أما


Territory ceded by Austria 1859...
" " " " 1866...
Territory ceded to France 1860...
Territory promised to Italy by..... Treaty of London (1915)
TYROL
SAVOY
LOMBARDY
1859
VENETIA
1866
Trieste
Fiume
Turin
Milan
PIEDMONT
PARMA
Genoa
1860
MODENA
STATES OF THE CHURCH
1860
NICE
1860
Florence
TUSCANY
CHURCH
1860
CORSICA
1870
PAPAL
Rome
STATE
DINIA
CILIES
1860
Miles
40 20 0 40 80 120

إيطاليا

إيطاليا فلم تكن، في أفضل الأحوال، سوى أحد الأبواب الخلفية المفضية إلى أوروبا الوسطى. يحاول البشر الدخول من الباب الخلفي حين يكون الباب الأمامي أكثر رسوخاً وثباتاً من قدرتهم على زحزحته؛ وتركيز نابليون على إيطاليا لم يكن إلا اعترافاً بضعف فرنسا. والمكان الذي كان مرشحاً لأن تشكل فيه إيطاليا وزناً حاسماً كان متمثلاً بساحة الصراع من أجل الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط؛ إلا أن الانخراط في هذا الصراع كان اعترافاً آخر بعزوف فرنسا، عن المشاركة في الصراع على أوروبا الوسطى، ذلك الصراع الذي كانت عظمتها متوقفة عليه. هذه الأسباب العميقة للكابوس الإيطالي كثيراً ما كانت، بالطبع، مثقلة بفيض من الأطروحات التكتيكية؛ وبعد مؤتمر باريس كانت ثمة أطروحة تكتيكية ذات وزن كبير ـ أطروحة أن النمسا كانت معزولة في حين أن بروسيا لم تكن كذلك.

ولكن نابليون كان من شأنه، رغم هذه الميزة، أن يبقى هائماً على وجهه شاغلاً نفسه بفيض من الخطط الغامضة لعملية إعادة بناء أوروبا، لو لم يتم إقحامه في غمرة العمل جراء تفاقم أزمة اقتصادية من ناحية وبروز ثوري إيطالي على الساحة من ناحية ثانية. فأزمة 1857 الاقتصادية ـ وهي الأولى منذ عام الثورات ـ شكلت تحدياً جدياً لاستقرار الإمبراطورية الثانية. كان نابليون قد برر حكمه التعسفي بذريعة أنه أمَّنَ الازدهار عبر ضمان النظام الاجتماعي. وها قد تبخر الازدهار الآن. باتت الطبقات الوسطى الفرنسية مستاءة للمرة الأولى منذ عام 1851؛ وانتخابات أيار/مايو 1857 أعادت خمسة من خصوم الإمبراطورية اللدودين رغم جميع صنوف ممارسة النفوذ الرسمي ضدهم. اقتنع نابليون بعدم قدرته على تجنب تقديم التنازلات داخلياً ما لم يحقق نجاحاً مثيراً في السياسة الخارجية؛ لتحاشي الثورة في فرنسا لا بد له من إشعال الثورة في الخارج. في 1 كانون الثاني/يناير 1858 كتب إلى القيصر، معبراً عن الأمل في «احتمال توفر فرصة عظيمة تمكنهما من السير جنباً إلى جنب»؛ كان ذلك هو الإنذار الأول بالعاصفة الإيطالية. حتى الآن كان نابليون بحاجةٍ إلى دافع حاسم إضافي من الخارج. وها قد جاء هذا الحافز في 14 كانون الثاني 1858 حين أقدم ثوري إيطالي يدعى أورسيني على محاولة اغتياله. شكلت الحكاية الأورسينية

هذه نقطة الانعطاف في تاريخ الإمبراطورية الثانية بمقدار ما كانت مؤامرة جورج كادودال بالنسبة إلى حياة نابليون الأول السياسية. لم يكن البونابرتيون الرسميون، من الإمبراطورة ونزولاً، مهتمين إلا بأمن النظام؛ وبنظرهم لم يكن أورسيني إلا مجرماً، لا أكثر ولا أقل. أما بنظر نابليون الثالث فقد كان أورسيني هذا بطلاً؛ وقد تعامل معه على أنه بطل. وعلى الرغم من أنه اضطر للموافقة على إعدام أورسيني، فإنه ـ نابليون الثالث ـ لم يتردد إزاء نشر رسالة غريمه الأخيرة، مع دعوتها إلى تحرير إيطاليا، وحض كافوراً على إعادة طبعها تكراراً في الصحافة السردينية. لا شيء يمكنه أن يسلط الضوء على شخصية نابليون أكثر من قصة رعاية مؤامرة ثورية وإن كانت موجهة ضد حياته هو.

بات نابليون مقتنعاً بان السياسة التي كان قد ورثها عن لامارتين وكافنياك، سياسة شجب تسوية 1815 دون السعي إلى تدميرها ونسفها، سياسة التحالف «الليبرالي» مع إنجلترا، في الحقيقة، كانت مستحيلة. تعين عليه لا أن يعود القهقرى إلى التحالف المحافظ مع النمسا ولا أن يندفع إلى الأمام لإقامة نوع من التحالف الثوري مع النزعة أو الحركة القومية الإيطالية؛ وخياره المفضل كان واضحاً. وقد قال: «تبقى النمسا الحُجْرة التي شعرتُ دائماً، وما زلت أشعر إزاءها بأبشع ألوان الاشمئزاز وأكثرها حيوية . . . آمل ألا أُضطر أبداً إلى التحالف معها». [2] الحميمية مع بريطانيا العظمى كانت أولى ضحايا مؤامرة أورسيني. كان الأخير قد أعد لعمليته في إنجلترا، وبادر نابليون إلى المطالبة بتدابير بريطانية أكثر تشدداً ضد المتآمرين الأجانب؛ وحين حاول بالمرستون تلبية هذا الطلب هُزم مشروعه في مجلس العموم (يوم 19 شباط/ فبراير) واستقال. حكومة ديربي المحافظة، مع مالمزبوري وزيراً للخارجية، قبلت بمجافاة فرنسا وتعاطفت بقوة وصدق مع موقف النمسا في إيطاليا. لم تكن الهوة قد رُدمت حتى حين قامت الملكة فيكتوريا والأمير آلبرت بزيارة نابليون في شيربورغ في آب/ أغسطس، ولا سيما لأن آلبرت أحس بالخطر لدى رؤية البوارج الحربية الفرنسية الجديدة، العاملة بالمحركات البخارية، التي سارع نابليون إلى استعراضها بتهور. كانت الحساسيات البريطانية قد كفَّت عن أن تكون ذات تأثير مقيِّد في السياسة الفرنسية.

كانت مؤامرة أورسيني حاسمة بالمثل في تأثيرها على العلاقات الفرنسية مع سردينيا. طلب نابليون فرض قيود زجرية قاسية على الصحافة السردينية؛ وهدد بالتعاون مع النمسا لإخماد التحريض القومي في إيطاليا. كانت تلك أزمة حياة كافور السياسية. أي تحالف نمساوي ـ فرنسي ظل يعني على الدوام هلاك الآمال الإيطالية، حتى حين بقيت، كما في عام 1854، محصورة بالشرق الأدنى؛ ففي كانون الثاني/يناير 1855 كان كافور قد ألقى بنفسه، دون أي شروط، في أتون حرب القرم للحيلولة دون حصول شراكة نمساوية ـ فرنسية حصرية. كان من شأن التحالف الجديد الذي تحدث عنه نابليون أن يكون أكثر كارثية بما لا يقاس، لأنها كانت مرشحة لأن تكون موجهة نحو قمع إيطاليا وخنقها؛ وأحداث عام 1849، من الاجتماع الموسع المجهض في بروكسل وحتى السلم الذي أعقب الحرب النمساوية ـ السردينية، كانت قد بينت أن بريطانيا العظمى تبقى عاجزة عن فعل أي شيء لمساعدة إيطاليا إذا كانت النمسا وفرنسا متفقتين. تعين على كافور أن يتفوق على النمسا على صعيد إبراز أفضليات السياسة الثورية أمام عيني نابليون؛ ولعل أقوى نقاطه كانت تلك المتمثلة بحقيقة أن هذه الأفضليات لم تكن في أي وقت من الأوقات بعيدة عن أفكار نابليون. كان ثمة اعتبار آخر. منذ توليه المنصب في 1852، ظل كافور مصمماً على إنقاذ الليبرالية المعتدلة والنظام الملكي عبر توحيد إيطاليا تحت مظلة أسرة سافوا الحاكمة؛ لم يكن الآن قادراً على تهدئة نابليون وخطب وده عن طريق التخلي عن نظامه الليبرالي وتقييد الصحافة السردينية. تعين على كافور أن يتقدم إلى الأمام مع نابليون من أجل الحفاظ على الدستور السرديني. ومن قال إنه لم يكن راغباً في ذلك؟! فقد ظل على الدوام يرى أن المسألة الإيطالية كانت مسألة علاقات دولية، لا مسألة سياسة داخلية؛ وقد كان هذا السبب الأكبر لانشقاقه عن الثوريين ومساهمته الحاسمة في التاريخ الإيطالي. لم تكن إيطاليا قادرة على أن تصنع نفسها؛ لا يمكن صنعها (ومن ثم صيانتها) إلا من خلال استغلال الخلافات فيما بين القوى العظمى.

عرض كافور على نابليون إغراءين سُلالي وقومي. كان مستعداً لتزويج فيكتور عمانوئيل لابن عم نابليون الفضائحي، الأمير جيروم؛ كان مستعداً

للعودة إلى «الحدود الطبيعية» عبر التنازل عن سافوا، بعد أن تكون فرنسا قد ساعدت على إلحاق الهزيمة بالنمسا وعلى إقامة مملكة إيطاليا عليا ممتدة «من الألب إلى الأدرياتيك». تناغمت هذه الشروط مع أحلام نابليون. وبعد عدد من الاستطلاعات التمهيدية اجتمع كافور ونابليون سراً في بلومبيير يوم 20 تموز/ يوليو لوضع برنامجهما المستقبلي. في البداية كان ثمة زواج الأمير جيروم؛ من ثم حرب عامة ضد النمسا. كانت إيطاليا ستصبح اتحاداً فدرالياً مؤلفاً من أربع دول (ولايات) برئاسة البابا ـ إيطاليا العليا تحت حكم أسرة سافوا؛ الولايات البابوية؛ مملكة الصقليتين؛ ومملكة جديدة في إيطاليا الوسطى شاملة للأجزاء الباقية. كان نابليون يأمل في أن يمكنه هذا البرنامج من الإفلات من ارتباطه بروما. لم يأخذ كافور المسألة بكثير من الجدية: بالنسبة إليه، كما بالنسبة إلى بسمارك، كان الشيء المهم هو تحريك الأمور لا تسوية المستقبل ـ فالمستقبل تتم تسويته حين يأتي. أنموذجياً علق نابليون قائلاً إن مسألة سافوا كانت ثانوية ومن الممكن ترتيبها لاحقاً. وبأحد المعاني كان هذا تعليقاً منافقاً. فاستعادة «الحدود الطبيعية» كانت قضية جوهرية لخطب ود الرأي العام الفرنسي. غير أنها، بمعنى أكثر عمقاً، كانت تمثل نظرة نابليون الخاصة: كان يؤمن، بصدق، بأن أمن فرنسا كامن في تحرير إيطاليا، لا في تغيير الحدود. من المؤسف أنه كان مضطراً للمطالبة بالحدود الطبيعية، كي تتاح له فرصة إنجاز مهمة التحرير؛ وتحقيق أحدهما كان يعني، إلى حدٍّ كبير، تدمير ما ينطوي عليه الآخر من قيمة.

في بلومبيير ناقش كافور ونابليون أيضاً تكتيكاتهما المستقبلية واعتمدا نوعاً من تقسيم العمل. كان كافور سيجترح سبباً «محترماً»، بمعنى غير ثوري، لشن حرب على النمسا؛ وكان نابليون سيؤمن بقاءها معزولة سياسياً.[3] هاتان المسألتان التكتيكيتان تكشفتا عن كونهما أصعب مما كان المتآمران قد تصوراهما. كان اجتراح سبب محترم لشن حرب على النمسا مستحيلاً؛ لم تكن لدى سردينيا أي شكوى جدية ضدها باستثناء كونها دولة غير إيطالية، حاكمة إيطاليين. جميع الحقوق الواردة في المعاهدات والقوانين كانت في صف النمسا؛ تمثلت الحجة الوحيدة ضدها بالخطاب القومي «الثوري». وحين جاءت

الحرب لم تكن لدى سردينيا حتى حجة الانتفاضتين في لمبارديا والبندقية اللتين كانتا متوفرتين لها في 1848؛ ومن وجهة نظر محايدة فإن حرب 1859 كانت عدواناً صارخاً دون أي مسوِّغ ولا يعرف معنى المساومة، عدواناً كان يجب شجبه من جانب أي مرجعية دولية، لو كانت مرجعية كهذه موجودة بالمطلق. إنها، دون شك، حجة ضد امتلاك مرجعية دولية، غير أنها لم تكن لتجعل مهمة كافور الديبلوماسية يسيرة، بله ناجحة.

لبعض الوقت لم يكن نابليون أكثر نجاحاً. كان قد أبلغ كافوراً في بلومبيير بـ «أن في جعبته وعداً رسمياً ومكرراً من الكساندر بعدم الاعتراض على خططه الإيطالية»؛ غير أن هذا الوعد ما لبث أن أصبح سراباً حين وصل الأمر إلى وضع أي شيء على الورق. يُضاف أنه لم يكن قد أطلع فالفسكي على زيارته لبلومبيير أو على مخططاته المستقبلية، وكان الآن يفاوض من خلف ظهور ديبلوماسييه، كما كان قد سبق للويس الخامس عشر قد فعل أيام تفسخ آل بوربون إلى حدٍّ كبير. تولى الأمير جيروم، وهو التواق لزوج جديدة كما لحرب ثورية، مهمة عميل نابليون السري. في أيلول/سبتمبر ذهب إلى وارصو للتفاوض مع الكساندر الثاني.[4] طلب معاهدة رسمية يوافق فيها الكساندر الثاني على دخول الحرب إذا ما بادرت بروسيا إلى مساعدة النمسا؛ لم يكن كل ما حصل عليه سوى وعد شفوي بأن الكساندر كان سيتعامل مع النمسا وبروسيا مثلما كانت النمسا قد تعاملت معه خلال حرب القرم ـ عملياً، لم يكن هذا ليعني ما هو أكثر من قوة مراقبة مؤلفة من 70,000 رجل على الحدود النمساوية.[5] لم يؤد هذا الإخفاق إلى تثبيط عزيمة أي من ابني العمين (القريبين: نابليون وابن عمه جيروم). فما إن عاد جيروم حتى عكفا على صوغ مسودة معاهدة تلزم روسيا بتجميد 150,000 جندي نمساوي في غاليسيا ـ كان هذا أقرب إلى أرقام حرب القرم، آخر المطاف. يضاف، أن على روسيا أن تضمن عدم تعرض فرنسا لأي هجوم بروسي؛ وعلى فرنسا أن تضمن عدم تعرض روسيا لأي هجوم من جانب إنجلترا. قبل عامين اثنين ربما كان مثل هذا العرض مغرياً بالنسبة إلى روسيا؛ أما الآن، وإيطاليا متفجرة، الشرق الأدنى ساكن، فلم يكن منطوياً على أي معنى. نابليون وابن عمه اعترفا بذلك. لذا

فإنهما عكفا على صوغ معاهدة مختلفة كلياً على شكل بنود سرية. وقد نصت هذه على ما ليس أقل من حرب مشتركة ضد النمسا مع عملية إعادة نظر كبرى بخارطة أوروبا في نهايتها. كان سيتعين على الكساندر أن يدعم تحالف نابليون مع كافور فيما يخص مستقبل إيطاليا؛ كان سيتعين جعل غاليسيا حصة وتوحيدها مع بولونيا المؤتمر (كانت هذه طريقة غير مباشرة لـ«تقديم خدمة ما إلى البولونيين»)؛ كان سيتعين أن تكون المجر مستقلة؛ كان سيتعين تعديل بنود البحر الأسود، مع إلزام الكساندر بضمان عدم تشكيل هذا التعديل لـ«أي تهديد للباب العالي أو أي خطر على القسطنطينية».

شكلت هذه الشروط تهديداً بما كان الروس راغبين في تجنبه تماماً ـ انتفاضة عامة في أوروبا دون أي مكسب ذي شأن لهم في الشرق الأدنى. كانوا يريدون العكس: تعديلاً لمعاهدة باريس دون أي مراجعة جدية لتسوية 1815. أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر أرسلوا جواباً بارداً. كان من شأن روسيا أن تؤيد فرنسا ديبلوماسياً بل وتوافق حتى على تعديلات إقليمية حدودية في إيطاليا؛ بالمقابل، يجب على فرنسا أن تعد بنود معاهدة باريس ذات العلاقة بكل من البحر الأسود وبسارابيا «لاغية» وأن تبادر إلى مساعدة في تأمين إبطالها على الصعيد الدولي. كان هذا بعيداً عن أن يكون مناسباً لابني العم البونابرتيين. لاذ نابليون الثالث بخط الغموض التوفيقي الذي كان من رصيد اختصاصاته. كتب إلى الكساندر الثاني، شارحاً أنه لم يكن قادراً، أُحادياً، على إلغاء معاهدة باريس، غير أنه أضاف: «بما أن كلاً منا يعوِّل على الآخر ويثق به، من الواضح أن أياً منا موافق على دعم حليفه سلماً وعلى توفير أكبر قدر يستطيعه من النجاح لمصالح هذا الحليف». بعبارةٍ أخرى كانت روسيا ستدعم فرنسا في الحرب الإيطالية مقابل الأمل الضبابي بأن من المحتمل أن يتحقق شيء ما في كونفرنس السلام. كان الأمير جيروم أكثر صراحةً بقليل. قام بصوغ مسودة بند جديد يلزم روسيا بالموافقة العامة على تأييد إعادة النظر بتسوية 1815 مقابل تأييد فرنسا لإعادة النظر ببنود الـ 1856 ذات العلاقة بالبحر الأسود. حتى الآن كانت روسيا تُطالَب بابتلاع عملية إعادة نظر عامة، في الغرب، دون أن يُعرض عليها أي شيء فيما يخص بسارابيا.

في 2 كانون الثاني/ يناير 1859، علم فالفسكي، الذي كان لا يزال وزيراً للخارجية، أخيراً، بالمفاوضات الجارية مع روسيا. وقد كان، وهو الذي بات محافظاً مئة بالمئة، يمقت برنامج إعادة النظر شرقاً وغرباً. ومع أنه لم يكن قادراً على إقناع نابليون بالتخلي عن القضية الإيطالية، فإنه استطاع أن يقنعه بإدارتها بطريقةٍ محترمة وبإقصاء الأمير جيروم عن المفاوضات الروسية. عرض فالفسكي على الروس أملاً ضبابياً بمراجعة المعاهدة ذات يوم في المستقبل،(6) مقابل حيادهم الودي في الحرب القادمة. كان الكساندر الثاني وغورتشاكوف يعرفان أنهما كانا يتعرضان للخداع؛ وأبدى غورتشاكوف ميلاً إلى وقف المهزلة. غير أن الكساندر بقي مهووساً بمعاهدة باريس ورأى أن الحرب في إيطاليا كانت الخطوة الأولى على طريق مراجعة هذه المعاهدة؛ لذا عاد إلى المناورة المألوفة لأولئك الذين يرتبكون في العمل الديبلوماسي فيعولون على حسن نوايا هذا الوغد أو ذاك. كتب إلى كسليف بباريس قائلاً: «أعتقد أن نابليون سيفي بوعده، أي سيبطل معاهدة باريس، التي تشكل كابوساً أبدياً بالنسبة إلي». في 3 آذار/ مارس 1859 وقعت فرنسا وروسيا، أخيراً، معاهدة سرية زاخرة بأكثر العبارات غموضاً. ففي الحرب الإيطالية كان الكساندر الثاني «سيتبنى أنسب المواقف السياسية والعسكرية للتعبير عن نوع من الحياد الودي إزاء فرنسا». لم يُقل أي شيء عن المراجعة المستقبلية للمعاهدات، لا شرقاً ولا غرباً. كانت المعاهدة، بما وصلت إليه، انتصاراً لنابليون؛ حقاً، وحدها جعلت تحرير إيطاليا ممكناً. وعلى الرغم من أنها لم تشِ بأي آفاق مشرقة لدعم روسيا، فإنها ضمنته ضد معارضتها. بات حراً في الإطاحة بالتسوية القائمة في إيطاليا إذا أحس بأنه يملك ما يكفي من القوة للقيام بذلك؛ وفي حين أن الروس كانوا، جراء الإخفاق في إيراد أي شرط يخص معاهدة باريس، لا يزالون مقيدي الأيدي وغير أحرار في الإطاحة بالتسوية في الشرق الأدنى، الأمر الذي كانوا، على أي حال، مفتقرين إلى القوة اللازمة لتحقيقه. باختصار، كان الروس يأملون بخداع نابليون ذات يوم في المستقبل؛ ما جعلهم يمنحون نابليون فرصة آنية لخداعهم.

وهكذا فإن نابليون قد توصل، متأخراً بعض الشيء، إلى اتفاق مع روسيا.

غير أن علاقاته مع كل من بروسيا وبريطانيا العظمى، شهدت تدهوراً خلال عام 1858. فمنذ مؤتمر باريس بقي فريدريك غليوم الرابع ميالاً إلى الطرف الفرنسي ـ الروسي: الاستياء من «الغدر» النمساوي كان دافعه الأول. وأي هواجس ملكية إزاء الارتباط بنابليون تمت طمأنتها بفكرة أن القيصر الروسي كان سيشكل الطرف الثالث في الشراكة. وفي الجقيقة، فإن الدخول في التحالف الفرنسي ـ الروسي كان هو برنامج الرجعيين البروسيين الذي كان بسمارك يؤيده بعنف، وكان مانتيوفل يطبقه بقدرٍ أكبر من الاعتدال واللطف. خلال عام 1858 تدهورت صحة فريدريك غليوم ثم ما لبث أخيراً أن شُل تماماً. خلفه أخوه غليوم وصياً على العرش. ومع أن الأمير غليوم اشتُهر على أنه رجعي في 1848، وكان سيظل يُعد كذلك مرة أخرى أواخر حياته، فإنه كان قد أيد السياسة الخارجية «الليبرالية» خلال حرب القرم فتعرض للتشهير جراء ذلك. كان قد أراد قطعاً مع روسيا وتحالفاً وثيقاً مع القوى الغربية، ولا سيما مع بريطانيا العظمى؛ هذه السياسة كانت تعكس نظرة الرسميين البروسيين القادمين من حوض الراين الذين كانت بولونيا بالنسبة إليهم غير ذات أهمية. يضاف إلى ذلك أن من طبيعة أي وريث للعرش أن يعارض سياسة العاهل الجالس على العرش. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1858، حين أصبح وصياً على العرش، كان الأمير غليوم لا يزال يعد نفسه ليبرالياً، مقدراً له أن يتولى تدشين «الحقبة الجديدة». أزاح مانتيوفل من منصبه. كان شلاينيتز، وزير الخارجية الجديد، نديم بلاط متملقاً بلا أي سياسة، مولعاً بزرع البهجة في نفس ولي العهد، ومولعاً أكثر بالابتعاد عن المشاكل (من حَمَلة شعار: أبعد عن الشر وغن له! كما يقول المثل العربي). كان ولي العهد راسخ الإيمان بجدوى عقد نوع من التحالف مع بريطانيا العظمى؛ أراده تحالفاً باعثاً على الاستقرار ضد فرنسا وروسيا، القوتين المضطربتين على الأطراف. يضاف إلى ذلك أن غليوم حلم، وهو صاحب المزاج الليبرالي، بإشباع العواطف القومية في ألمانيا؛ وكان هذا يتطلب تضامناً مع النمسا، رغم واقع بقائها في ظل حكم استبدادي. كان الليبراليون الألمان يعتقدون بأن قضية ألمانية معينة كانت في خطر بإيطاليا، كما سبق لهم أن أصروا بأن قضية ألمانية محددة كانت في خطر على ضفاف

الدانوب. والتحالف النمساوي ـ البروسي، غير الفعال في حرب القرم، بدا الآن وشيك التحقق. إلا أن ولي العهد كان يريد نوعاً من المكافأة. تماماً مثل فريدريك غليوم الرابع خلال فترته الليبرالية الوجيزة سنة 1848، عزم على توظيف العواطف الألمانية لتحسين موقع بروسيا؛ وشرطه لمساعدة النمسا كان وجوب تولي بروسيا القيادة العليا للقوات الاتحادية الألمانية المقاتلة على ضفاف الراين. ونظراً لأن قوة النمسا كانت مشغولة كلياً في إيطاليا، بدا هذا مطلباً معقولاً، رغم كونه ممهِّداً، في الحقيقة، لتمكين بروسيا من الهيمنة على ألمانيا؛ لم يخطر ببال غليوم، بالمطلق، أن تكون النمسا متمردة في ألمانيا، كما في كل من إيطاليا والشرق الأدنى.

كان التحالف مع بروسيا سياسة البلاط البريطاني ـ سياسة الملكة فيكتوريا والأمير القرين؛ وكانت مفضَّلة سراً لدى الوزراء المحافظين. غير أن هؤلاء كانوا حكومة أقلية؛ وكانوا مدركين لحقيقة أن الرأي العام البريطاني لن يطيق حرباً من أجل بقاء الحكم النمساوي في إيطاليا. لذا فقد تعين عليهم أن يعلنوا تبني سياسة حياد بعيدة عن الانحياز، مانحين دعماً أكاديمياً لمعاهدات 1815 وحاضين الطرفين على التوافق. في 12 شباط/فبراير 1859 دعا مالمزبوري كافوراً إلى بيان شكاواه ضد النمسا؛ في الوقت نفسه، طلب من بول أن يقدم بعض التنازلات غير المحددة في إيطاليا. باختصار، حاولت السياسة البريطانية تحويل الأزمة من صراع جذري عميق بين مبدأين إلى مجرد نزاع ديبلوماسي بين دولتين. حتى في إطار هذه الحدود بقيت السياسة البريطانية تافهة. وكما أقر كاولي، فإن الطريقة الفعالة الوحيدة للحيلولة دون نشوب حرب بين النمسا وسردينيا كانت متمثلة بأن تُقْدم بريطانيا العظمى على الالتزام بدعم الطرف الذي يتعرض للهجوم؛[7] ونظراً لأن الحكومة البريطانية كانت ملتزمة بالحياد، فلم يكن بوسعها أن تقدِّم ما هو أكثر من الاستهجان الأخلاقي.

حتى هذا أدى إلى بقاء نابليون متردداً. كان مصدر خوفه الحقيقي هو نشوب حرب على ضفاف الراين؛ وقد قامت بروسيا بتحديد معالم سياسته الإيطالية من بداية الأزمة إلى نهايتها. كان يأمل بأن تساعد روسيا على إبقاء بروسيا محايدة عبر خليط من الوعود والتهديدات، غير أن هذا كان أملاً ضعيفاً

ـ فكما كان نابليون يعرف، بقي تحالف روسيا موجهاً حصرياً ضد النمسا. أما إذا بقيت بريطانيا العظمى محايدة فإن من شأن روسيا أن تحذو حذوها، ومن أجل كسب هذا الحياد، كان لا بد من إضفاء ثوب المعتدي على النمسا ـ مهمة غير سهلة، نظراً لأن الهدف الوحيد للسياسة النمساوية تمثل بالحفاظ على ما كان بحوزة النمسا. معاهدة التحالف بين فرنسا وسردينيا كانت قد وُقعت أخيراً بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير؛[8] بعدها مباشرةً بدأ نابليون يبدي نوعاً من العزوف ـ يوصي كافوراً بالحذر بل وحتى يقترح تأجيل الحرب إلى العام التالي. والتردد الحاصل في عقل نابليون ما لبث أن انعكس على الصراع في البلاط الفرنسي، حيث كان الأمير جيروم يشد إلى جهة، وفالفسكي إلى الجهة الأخرى. وفيما يخص الإمبراطور، لم يكن التردد إلا تردداً تكتيكياً خالصاً؛ في العمق كان مصمماً على الحرب الإيطالية تصميماً غير مسبوق وغير ملحوق. أبلغ كافوراً بأنه كان سيجبر النمسا على دفع ثمن أعلى فأعلى باطراد، راداً على كل تنازل بعبارة: «وبعد؟»؛ وقد واصل الاثنان تقسيم العمل فيما بينهما ـ كان نابليون سيبدو داعية توافق، وكان كافور سيتولى إثارة إيطاليا ضد النمسا.[9] وبما أن أياً منهما لم يكن قادراً على اجتراح حجة للحرب، فقد تعين عليهما أن يعوّلا على قيام النمسا بتوفير مثل هذه الحجة.

فيما كان لدى كافور ونابليون سبب، للحرب، دون أن تتوفر لهما ذريعة لإشعالها، تعين على الحكومة البريطانية أن تستنتج أن هناك فيضاً من الأعذار، ولكن دون سبب. كان لا بد من إرجاع التوتر بين فرنسا والنمسا إلى نوع من «سوء التفاهم»، القابل للتبديد من خلال اعتماد ديبلوماسية تصالحية. وبإلحاح من فالفسكي، طرح كاولي نفسه وسيطاً. شكا نابليون من الوضع في إيطاليا ومن مشكلاته الخاصة في الدويلات البابوية؛ متسلحاً فقط بهذه الشكاوى الغامضة، توجه كاولي إلى فيينا آخر شهر شباط/ فبراير. لم يكن بول وفرانسيس جوزيف مستعدين للتنازل قيد أنملة عن حقوقهما الواردة في المعاهدة، غير أنهما أرادا إبقاء كاولي في مزاج جيد. لذا فإنهما بادرا إلى الترحيب بخطة السلام التي كان كاولي قد صاغها بعناية ومهارة: كانت القوى العظمى ستوافق على «تحييد» بيمونت؛ بالمقابل كانت النمسا ستتخلى عن حقها في التدخل

بشؤون دول إيطاليا الوسطى. وبهذه الصورة كان سيتم جعل إيطاليا مستقلة عن القوى العظمى. لم يكن للخطة أي حظ بالنجاح. كان من شأن بيمونت أن ترفض فكرة تحييدها. ومن الجهة الأخرى، فإن العرض النمساوي كان خداعاً. أفاد بول بأن النمسا لم تكن قادرة على مغادرة الدول الإيطالية، ولكنها مستعدة لإلغاء معاهداتها معها إذا طلبت منها ذلك. ومع ذلك فإن بول بادر، حتى قبل أن يغادر كاولي فيينا، إلى الكتابة للدول الإيطالية، موجهاً إياها إلى عدم المطالبة بإلغاء هذه المعاهدات.[10] من المؤكد أن مهمة كاولي حققت قدراً مؤقتاً من التحسن للموقف النمساوي بجعل الحكومة البريطانية تؤمن خطأ بحسن نية النمسا؛ كان من شأن هذه الخطة أن تثبت أنها غير قابلة للتطبيق لو تسنى لها من يجربها في أي وقت.

غير أنها لم يتم اختبارها على أرض الواقع. لم يكد كاولي يصل إلى باريس حتى أدى اقتراح روسي بعقد مؤتمر أوروبي لتسوية شؤون إيطاليا (18 آذار/مارس) إلى إزاحة وساطته الإفرادية جانباً. كانت هذه نتيجة منطقية لمعاهدة 3 آذار/مارس الفرنسية ـ الروسية.[11] كان الروس ملتزمين بأقلمة الحرب وحصرها في إيطاليا؛ وكان ذلك يعني، على الصعيد العملي، منع بروسيا من مهاجمة فرنسا على ضفاف الراين. إلا أن الروس كانوا، من البداية وعلى الدوام، مصممين على عدم الانجرار إلى أي حرب مع بروسيا كرمى لعين صداقتهم مع فرنسا؛ لذا فإن مسارهم الآمن الوحيد كان متمثلاً بالبقاء في وضعية المناورة على أرضية حياد مشتركة مع بروسيا وبريطانيا العظمى. كان ثمة اعتبار إضافي: ما إن تم توقيع معاهدة 3 آذار/مارس الفرنسية ـ الروسية حتى أدرك الروس الخدعة التي كان نابليون قد لعبها عليهم ـ بات هو طليق اليدين في أوروبا، أما هم فكانوا لا يزالون مقيدين في الشرق الأدنى. كان المؤتمر نهجاً لاستعادة حريتهم. وعلى الرغم من أنه كان ـ المؤتمر ـ محصوراً، ظاهرياً، بإيطاليا، فإنهم كانوا يستطيعون إقحام الشرق الأدنى عليه، تماماً كما سبق أن حصل العكس حين كان قد جرى إقحام الشؤون الإيطالية على مؤتمر باريس في 1856؛ وما كان نابليون ليستطيع، قطعاً، أن يتهرب من دعمهم. لم يتحمل نابليون المؤتمر، في الحقيقة، إلا بوصفه وسيلة لدفع النمسا إلى

الحرب؛ أما الروس فكانوا يأملون بإذلال النمساويين من جهة وتجنب الحرب من جهة ثانية ـ ملحقين الهزيمة بكل من النمسا وفرنسا في الوقت نفسه.

رأى النمساويون أن المؤتمر كان منطوياً على إذلالهم. كان إجبار الروس على حضور مؤتمر باريس قد تطلب ثمانية عشر شهراً من الحرب؛ أما النمساويون فكان يُطلب منهم أن يحضروا مؤتمراً وأن يذعنوا حتماً لإضعاف موقفهم الإيطالي قبل إطلاق ولو رصاصة واحدة. تمثل المخرج الوحيد بإلحاق هزيمة أولية مذلة بسردينيا، هزيمة لا بد لها من أن تجعلها تبدو وكأنها هي، لا النمسا، هو الفريق المهزوم في الحرب التي لم يتم خوضها. كان السلاح النمساوي هو مطلب وجوب إجبار سردينيا على نزع السلاح قبل عقد المؤتمر؛ كان من شأن هذا أن يرسخ الأطروحة القائلة بأن سردينيا كانت العلة الوحيدة للاضطرابات في إيطاليا. رد كافور بمطالب من شأنها أن تفضي إلى التعامل مع النمسا وسردينيا بوصفهما ندين ـ سحب الجيشين من الحدود، نزع السلاح العام شرط قبول سردينيا عضواً في المؤتمر. التقنيات لم تكن ذات شأن؛ فهذا لم يكن صراعاً ديبلوماسياً ـ لقد كان الصدام المكشوف الأول بين مبدأي حقوق المعاهدات والحرية القومية. وبما أن جميع حقوق المعاهدات والقانون الدولي كانت في صف النمسا، فإن كافوراً بقي واقفاً على قاعدة تقنية ضعيفة؛ وبعد شهر من المناورة بدا موشكاً على خسارة اللعبة. حتى قيام كافور بزيارة باريس لم يستطع أن يحرر نابليون من خوفه من تدخل بروسي؛ وفي منتصف نيسان/ أبريل أمر نابليون كافوراً بقبول اقتراح بريطاني أخير قضى بنزع سلاح سردينيا شرط قبولها في المؤتمر. وفي 19 نيسان/ أبريل، وافق كافور؛ كانت الفرصة قد ضاعت، بحسب اعتقاده.

غير أن هذه المحصلة لم تعجب النمساويين. كانوا يريدون أن تتم عملية نزع سلاح سردينيا بفعل تهديدات نمساوية، لا من خلال عمليات إقناع بريطانية، أو حتى عن طريق وعود فرنسية حول المستقبل. من المؤكد أن العناد السرديني منذ منتصف آذار/ مارس كان قد جعل بروسيا وبريطانيا العظمى أكثر تعاطفاً مع النمسا؛ والحكومة النمساوية أقدمت على اقتراف الحماقة المذهلة لافتراض دوام هذا التعاطف إذا انتقلت إلى تبني سياسة عدوانية. في 12

نيسان/أبريل بادرت هذه الحكومة (النمساوية) إلى صوغ مسودة إنذار يطالب بنزع سلاح سردينيا، ثم ما لبثت أن قامت بإيداع الإنذار لدى بروسيا وبريطانيا العظمى. وفي 19 نيسان/أبريل اجتمع رجال السياسة النمساويون من جديد لاتخاذ قرار محدد. وعلى الرغم من أنهم ربما لم يكونوا يعلمون أن كافوراً قد وافق على الامتثال، فإنهم كانوا على يقين بأنه ومعه نابليون كانا يتزايدان ضعفاً؛ وكانوا ـ رجال السياسة النمساويون ـ يخشون من أن يكونوا موشكين على إضاعة فرصتهم. على الدوام يتعلم البشر من أخطائهم كيف يقترفون أخرى جديدة. بدا الخطأ النمساوي في حرب القرم متمثلاً بالتردد إزاء دخول الحرب؛ لذا فإنهم باتوا مصممين هذه المرة على دفع عجلة الحرب إلى الأمام. كانوا، بالفعل، آملين بأن يبادر كافور إلى رفض إنذارهم، بما يوفر إمكانية كسر سردينيا وهي في عزلة؛ وإذا ما أقدم نابليون، خلافاً للتوقعات، على مساعدة سردينيا، فإنهم عوّلوا بثقة على الدعم البروسي، بل وحتى البريطاني.(12) ما إن تم إطلاق المبادرة النمساوية، حتى بات مضطراً لتركه يأخذ مداه. وقد رفض كافور المطلب السرديني يوم 26 نيسان/أبريل؛ والقوات النمساوية عبرت الحدود السردينية في 29 نيسان/أبريل؛ وفي 3 آذار/مارس أعلن نابليون عن اعتزامه نجدة سردينيا. وبهذه الطريقة قام النمساويون بحل المشكلة التي كانت قد أقضّت مضجعي نابليون وكافور: قاموا بفتح الباب المفضي إلى تدمير تسوية 1815، وإلى إعادة البناء القومية لأوروبا الوسطى.

حرب عام 1859 كانت فريدة في التاريخ الحديث: كانت الحرب الوحيدة التي لم تنشأ جزئياً من الخوف المتبادل مما يخبئه المستقبل. حتى الحروب العدوانية فيها عادةً عنصر من عناصر الوقاية والمنع. كان لدى نابليون الأول ما دعاه إلى الظن بأن الكساندر الأول كان يستعد لمهاجمته حين غزا روسيا في 1812؛ وكانت لدى الألمان أسباب معينة للشعور بأنهم «محاصرون» حين أقدموا على شن الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين؛ حتى بسمارك استطاع على نحوٍ معقول، بل ولعله مقنع، أن يدعي بأنه لم يكن يفعل سوى إنزال ضربة استباقية بكل من النمسا وفرنسا. أما في 1859 فلم يكن لدى لا فرنسا ولا سردينيا أي أساس، من أي نوع كان، للخوف من التعرض لهجوم

من النمسا؛ وما كانتا تستطيعان أن تهاجماها إلى أن منحتهما المناسبة. استنفر الطرفان، كلاهما، لا خوفاً، بل لدفع الطرف الآخر دفعاً إلى الحرب. تمثل الخوف الحقيقي الوحيد في 1859 بخوف النمسا من اندلاع ثورة داخلية؛ وحتى هذا كان مبالغاً به كثيراً. بالمقابل، ما من حرب حظيت، رغم افتقارها إلى التسويغ، أي تسويغ، الاستناد إلى القانون الدولي، بمثل هذا التأييد والاستحسان الجماعيين لدى الأجيال اللاحقة من الأبناء والأحفاد. ثمة إلى الآن قدر من الجدل والسجال حول حروب تحريرية قومية أخرى ـ حروب بسمارك، حروب شعوب البلقان ضد تركيا، نضالات التشيك والسلاف (الصقالبة) الجنوبين ضد النظام الملكي لآل هابسبورغ؛ أما حول حرب 1859 فليس هناك أي خلاف. من غير الممكن توقع تفسير، أي تفسير، لهذه المفارقة من المؤرخ؛ فهو لا يستطيع، مع موافقته على الحرب، إلا أن يسجل أنها لم تكن مطابقة لأي منظومة معروفة من منظومات الأخلاق الدولية.

كان نابليون قد حصل على هدفه المتمثل بحرب مؤقلمة محصورة في إيطاليا؛ ظل السؤال الطاغي دائراً حول مدى قدرته على إبقائها مؤقلمة، محلية. كان مستعداً لضمان وحدة أراضي الاتحاد الألماني مقابل وعد بروسي بالحياد؛ وبادر الكساندر الثاني إلى عرض تأكيد وتصديق وعد نابليون.[13] سارعت الحكومة البروسية إلى رفض العرض. لم تكن هذه الحكومة لتجرؤ على الابتعاد عن المشاعر القومية الألمانية؛ يضاف إلى ذلك أنها كانت لا تزال تحلم بأن تتنازل النمسا لها عن القيادة في ألمانيا مقابل الدعم العسكري. كان يحلو لنابليون أن يتولى الروس مهمة إبقاء بروسيا على الحياد عن طريق التهديد بحرب؛ غير أن هذا هو الشيء الذي لم يكن الروس مستعدين لفعله. وإذا أقدمت بروسيا على دخول الحرب فإن الروس لم يكونوا يعتزمون مهاجمتها هي، بل النمسا؛ كان من شأن قيام بروسيا بدحر فرنسا في الغرب، مع قيام الروس بإطاحة تسوية مؤتمر باريس في الشرق الأدنى، أن يشكل مصلحة مثيرة للإعجاب لدى هؤلاء الروس آخر المطاف. يضاف أنهم كانوا يريدون إبقاء الخطر البروسي ماثلاً خشية نكوص نابليون عن وعده وإقدامه على خوض الحرب في إيطاليا بطريقةٍ ثورية. ومما كان يثير القلق من الآن هو أن كافوراً،

بل وحتى نابليون، كانا يخططان مع كوسوث لثورة في المجر (هنغاريا)؛ الارتباط بين المجر وبولونيا لم يغب ولو للحظة عن عقل القيصر. اختصاراً، ما أبقى بروسيا خارج الحرب هو توقع عرض من النمسا لم يتم بالمطلق حول السيادة في ألمانيا، لا أي تهديدات روسية.

أي حرب محلية محصورة بحاجة إلى انتصارات سريعة. وانتصارات نابليون، على سرعتها، لم تكن حاسمة. في 4 حزيران/ يونيو حاولوا ـ النمساويون ـ الإفلات من الحصون الرباعية ودُحروا مرة أخرى في سولفرينو؛ إلا أن جيوشهم بقيت على حالها وكان من شأن معارك أخرى أن تكون ضرورية إذا كان نابليون سينجز برنامجه المتضمن إيطاليا «حرة من الألب إلى الأدرياتيك». في الوقت نفسه كانت العواطف الألمانية ومعها مشاعر الأمير الوصي على عرش النمسا تزداد عناداً ومللاً. في 24 حزيران/ يونيو جرى استنفار الجيش البروسي؛ وصممت الحكومة البروسية على تقديم وساطة مسلحة على أساس معاهدات 1815. وشلاينيتز الذي لم يعجبه هذا المسار لم يستطع ما هو أكثر من تأجيل القرار عبر اقتراح دعوة روسيا وبريطانيا العظمى إلى التعاون. من روسيا لم يحصل نابليون على أي وعود بالدعم، بل مجرد سلسلة تلقينات وإيعازات بوضع حد للحرب قبل أن تخرج من نطاق السيطرة.
أما موقف البريطانيين فكان قد تغير لمصلحة نابليون في منتصف حزيران/ يونيو، حين هُزمت الحكومة المحافظة، وشُكلت الحكومة «الليبرالية» الأولى، وبالمرستون رئيساً للوزارة مع اللورد راسل وزيراً للخارجية. غير أن هذه لم تكن الحكومة البالمرستونية النقية، الخالصة التي كان قد سبق لها أن أوصلت حرب القرم إلى نتيجة حاسمة. فـ«العجوزان المخيفان» كانا أسيري البيليين والكوبدنيين، الفريقين اللذين كانا يتقاسمان الإمساك بزمام مجلس الوزراء. من المؤكد أن بالمرستون وراسل كانا ميالين إلى تأييد برنامج نابليون؛ غير أنهما، جراء إعاقة المجلس والملكة، لم يستطيعا أن يكونا أقل حياداً من المحافظين الذين كانوا قد سبقوهما. إلا أن هذا لم يعجب الحكومة البروسية. وريخبرغ الذي كان قد حل محل بول في أيار/ مايو كان أحد تلامذة مترنيخ مع كل ما لدى أستاذه من ارتياب إزاء السياسة البريطانية؛ كما أنه لم يكن يرى أي خير في

حكومة بروسية تدعي العمل من منطلق العواطف الليبرالية والقومية. باختصار، كان نابليون خائفاً من أن تكون بروسيا موشكة على التدخل ضده ومن ألا تبادر بريطانيا العظمى إلى أي تحرك لمساعدته؛ أما النمساويون فكانوا خائفين من أن تكون بروسيا، روسيا، وبريطانيا العظمى موشكة على التوافق حول برنامج وساطة، مناوئه للمصالح النمساوية.

هنا بالذات جاءت تلك الضربات التي أظهر نابليون من خلالها مهارته التآمرية. في 5 تموز/يوليو اقترح وقفاً لإطلاق النار على فرانسيس جوزف؛ وفي 11 تموز/يوليو اجتمع الإمبراطوران في فيلافرانكا؛ وفي 12 تموز/يوليو تم توقيع اتفاق سلام مبدئي. نجح نابليون في إدهاش فرانسيس جوزف وإرباكه بالكلام عن «وساطة أوروبية». قام بعرض شروط كان هو نفسه قد اقترحها على البريطانيين؛ ادعى أن البريطانيين كانوا عازمين على طرحها بوصفها أساس الوساطة؛ بل ونجح حتى في خلق انطباع بأن بروسيا كانت ستقبل بهذا الأساس. أما عرضه هو فكان بسيطاً: كان سيتخلى عن البندقية للنمسا إذا وافقت الأخيرة على تسليم لمبارديا دون الحصون الرباعية. كان فرانسيس جوزف قد أحس بالخيبة والمرارة إزاء إخفاق بروسيا وبريطانيا العظمى في دعمه لدى اندلاع الحرب؛ وها هو ذا الآن لم يتردد في تصديق قصة نابليون. يضاف أنه، وهو الذي عانى كثيراً من كابوس حقوق المعاهدة، فضّل تسليم لمبارديا نتيجة هزيمة عسكرية بدلاً من حكم صادر عن اجتماع موسع (كونفرنس) أوروبي. أما نابليون، من جانبه، فكان يريد السلام بأي ثمن تقريباً بغية الإفلات من خطر اندلاع حرب على ضفاف الراين. عقد الآمال على تكرار المناورة التي كان قد وظفها لإنهاء حرب القرم. ومن ثم كان قد أصبح متصالحاً مع روسيا على حساب القوة المحايدة: النمسا. أما الآن فكان يريد أن يتصالح مع النمسا على حساب سائر القوى المحايدة بل وحتى على حساب حليفته الخاصة: سردينيا. لم تكن روسيا ستحصل على أي مكافأة في الشرق الأدنى؛ كما لم تكن بروسيا ستحصل على أي مكافأة في ألمانيا.(14) كان من شأن سردينيا، دون الحصون الرباعية، أن تصبح أكثر اعتماداً من أي وقتٍ مضى على دعم فرنسا. وكانت النمسا وفرنسا ستبقيان صاحبتي سيادة وتحكم في إيطاليا؛

وبالتالي فإن البريطانيين كانوا سيُحرمون من تحقيق هدفهم المتمثل بشبه جزيرة مستقلة.

ولطالما كان قد سبق لنوع من الشراكة المحافظة بين النمسا وفرنسا أن شكلت الحلم المنشود بالنسبة للعقلاء في البلدين منذ تاليران ومترنيخ في 1815 وحتى دروين دو لويس وهوبنر خلال حرب القرم. وحدها هذه الشراكة كانت قادرة على إشاعة الاستقرار في كل من ألمانيا والشرق الأدنى. ولكن المصالحة في فيلافرانكا لم تكن قابلة للدوام ما لم يفض تخلي النمسا عن لمبارديا إلى تسوية المسألة الإيطالية ـ طبعة حتى أكثر تواضعاً من طبعات الادعاء الذي كان نابليون قد دأب على الاحتفاظ به من خلال مباحثاته مع كافور زاعماً أن همه الأول كان منصباً على قيام «مملكة في إيطاليا العليا». وفي الحقيقة، فإن مشكلة دويلات إيطاليا الوسطى، الدويلات البابوية، ومملكة الصقليتين، بقيت معلقة، بعيداً تماماً عن البندقية. في أثناء الحرب كانت دويلات إيطاليا الوسطى قد ثارت وأطاحت بحكامها؛ وهذا الاستعراض «الثوري» كان قد شكل عبئاً على وجدان القيصر كما كان بين جملة الأسباب التي دفعت نابليون إلى إنهاء الحرب. أصر فرانسيس جوزف، وهو المهووس دائماً بالحقوق العائلية، على استعادة الأمراء الإيطاليين؛ ووافق نابليون شرط عدم إعادتهم بالقوة.[15] يضاف إلى ذلك أن ميثاق فيلافرانكا نص على إيجاد اتحاد فدرالي إيطالي، يضم البندقية؛ وعلى قيام مؤتمر أوروبي بتثبيت النظام الجديد في إيطاليا آخر المطاف. وهذا الشرط الأخير كان يمثل أمل نابليون، ذلك الأمل الذي أدمن الإحباط والخيبة الأبديين، أمل الإفلات من براثن احتلال روما ـ «**الخطأ** الوحيد الذي أُعْلِنُ التوبةَ عنه خلال حياتي السياسية كلها».[16]

بقيت نقطة الضعف الكبرى في ميثاق فيلافرانكا كامنة في شخصية نابليون بالذات. فرغم انزعاجه الشديد من المذابح الجارية في سوح القتال ورُعْبه من احتمال التورط في حرب مع بروسيا، بقي مغامراً: ما إن عاد إلى باريس حتى باشر التخطيط لمفاجآت جديدة في إيطاليا. يضاف أن ميثاق فيلافرانكا كان يعاني من واقع عدم وجود سوى طرفين فقط. استطاعت روسيا أن تتآمر مع فرنسا لإعادة النظر بتسوية 1856 على حساب النمسا وبريطانيا العظمى؛ أما

تسوية 1859 فلم تكن إعادة النظر بها ممكنة إلا عبر إذلال فرنسا. في غضون أسابيع قليلة اكتشف فرانسيس جوزف أنه كان قد خُدع. لم يكن متاحاً لأمراء دويلات إيطاليا الوسطى أن يعودوا إلى دويلاتهم؛ وبقي نابليون متفرجاً بهدوء على آيات التحريض القومي المتصاعد. هذا وقد قام الممثلان الفرنسي والنمساوي بتحويل البنود الأولية إلى معاهدة رسمية في زيوريخ (10 تشرين الثاني/نوفمبر)؛ غير أن شيئاً من الصداقة بين الإمبراطورين لم يبق. كل من الطرفين راح يستعد لجولة جديدة من الجدل حول المسألة الإيطالية. حاولت النمسا التماس التصالح مع روسيا؛ حاول نابليون أن يؤمِّن نفسه ضد أي تهديد بروسي جديد. نجح الفرنسيون في كسب هذا الاشتباك بسهولة. تحدث رخبرغ بشيء من الغموض مع الروس حول نوع من إعادة النظر بمعاهدة باريس بل وحتى اقترح نوعاً من التقسيم للإمبراطورية العثمانية، مع تمكين النمسا من احتكار وادي الدانوب. لم ينظر الروس إلى العرض نظرة جدية. كتب غورتشاكوف يقول: «سنحصل على بعض الابتسامات من النمسا، على بعض الكلمات المطمئنة، غير أننا سنوفر أفعالنا لأولئك الذين يستطيعون أن يخدموا المصالح الروسية على نحوٍ فعال». نظرياً، كان الكساندر مؤيداً لشرعية الأمراء؛ أما عندما وصل الأمر إلى المنعطف الحاسم فقد كان مستعداً لتمكين نابليون من القيام بجولة ثانية في إيطاليا أملاً في تحقيق شيء لنفسه في الشرق الأدنى.

تمثل العامل المقيِّد في السياسة الروسية بالخوف من حرب عامة، ولا سيما من الاضطرار للاختيار بين النمسا وفرنسا. في خريف 1859 نجح الكساندر أخيراً في تأمين حياد بروسيا الذي كان قد راوغه في زحمة الحرب. فولي العهد، وهو في حالة من البؤس والعزلة في زحمة التعبئة، شعر بالامتعاض إزاء المعاملة المهينة التي لقيها من النمسا. علاوةً، كان قد بدأ، بعد أن أمضى ما يقرب من السنة في السلطة الفعلية، يتصرف وكأنه حاكم بروسيا لا بوصفه وريثاً مسكوناً بباقة من الأفكار الرومانسية بعد الآن. راح ينظر إلى بولونيا بقدرٍ أكبر من الجدية وبات أقل تأثراً بـ«رسالة» النمسا «الألمانية»، سواء في إيطاليا أو على ضفاف الدانوب. ذلك هو ما استجر نوعاً من

المصالحة مع روسيا. اجتمع غليوم والكساندر ببرتسلاو في تشرين الأول/ أكتوبر، في تحول حاسم عن «الحقبة الجديدة» الليبرالية، تحول انعكس داخلياً في تعيين رون وزيراً للحرب في كانون الأول/ ديسمبر. عاطفياً كان غليوم ميالاً إلى كسب الكساندر إلى صف **الحلف المقدس**؛ أما حين بقي هذا دون استجابة، فقد سارع، بدلاً من ذلك، إلى إسقاط عدائه الخاص لفرنسا. تباهى غورتشاكوف وهو يقول للسفير الفرنسي: «إننا نقود بروسيا إليكم». لم يستطع غليوم وشلاينيتز هضم مجمل السياسة الروسية التي فُرضت عليهما أيضاً من قبل بسمارك، ممثلهما في سان بطرسبورغ: لم يكونا مستعدين لتشكيل طرف ثالث في التحالف الفرنسي ـ الروسي. غير أنهما وافقا على الضمانة الروسية ضد أي هجوم فرنسي على حوض الراين؛ وأقرا بالمقابل فكرة البقاء على الحياد في شؤون إيطاليا.

لم يؤد الروس كل هذه الخدمات مجاناً. فكما على الدوام كانوا يأملون بفصل نابليون عن إنجلترا؛ وكما دائماً، مرةً أخرى، كان نابليون يأمل بإحباطهم. من المؤكد أن التغيير الحكومي البريطاني في حزيران/ يونيو 1859 سد الأفق أمام أي وفاق إنجليزي ـ نمساوي منشود؛ غير أنه لم يفض آلياً إلى تجديد العلاقات الجيدة مع فرنسا التي كانت لحكومة بالمرستون السابقة. فراسل كان مسكوناً بالشك إزاء جميع الحكومات الأجنبية؛ وبالمرستون نفسه كان أكثر نزوعاً إلى الريبة مما كان في السابق. ومما يثير قدراً غير قليل من الاستغراب أن نابليون «فاز» بقدرٍ مضاعف من عدم الثقة في إنجلترا جراء حرب 1859: إذ أثار خوفاً من نواياه العدوانية، جراء كونه هو من أشعل فتيل الحرب من ناحية، وترك الانطباع بأنه غير جدير بالثقة، جراء قيامه، هو ذاته بإنهاء هذه الحرب، من ناحية ثانية. كان بالمرستون ورسل مصممين على تحطيم اتفاق فيلافرانكا من لحظة عقده؛ وحين تبين في الخريف أن المؤتمر كان سيدعى إلى الانعقاد فقط لتثبيت هذا الاتفاق، قررا نسفه بالبقاء بعيدين. استهدفت الخطة البريطانية تحطيم الوفاق الفرنسي ـ النمساوي خدمة لمصلحة إيطاليا، وهو الوفاق الذي سبق لهذه الخطة أن جهدت لإيجاده من أجل الشرق الأدنى. قام نابليون بإعفاء البريطانيين من مشقة تحطيم هذا الوفاق؛ ففي نهاية عام 1859

قرر الإجهاز على ميثاق فيلافرانكا بنفسه. لم يكن اهتمامه متركزاً في المقام الأول على دوقيات إيطاليا الوسطى، بل على الرأي العام داخل فرنسا. وحرب سنة 1859، بنهايتها الملتبسة، لم تكن قد جلبت له أي مجد أو وجاهة ذات شأن؛ وقبل كل شيء لم تكن قد جلبت له سافوا ونيس، لأنها لم تكن قد حررت البندقية. والآن كان يأمل بأنّ دورة جديدة ما للدولاب الإيطالي من شأنها أن تمكّنه، أخيراً، من الشروع في المسير باتجاه «الحدود الطبيعية».

في 22 كانون الأول/ديسمبر 1859 نشر أحد أتباع نابليون الأدبيين كراساً بعنوان: **البابا والمؤتمر**، داعياً إلى ما يشبه زوال السلطة الزمنية واختفائها. سارعت الحكومة النمساوية بمطالبة نابليون بالتبرؤ من هذا الخطاب؛ وحين رفض الامتثال، تخلت الحكومة المذكورة عن فكرة المؤتمر المقترح. مرةً أخرى كان نفاد الصبر النمساوي قد فتح الباب أمام الثورة. وفي 4 كانون الثاني/يناير 1860 استقال فالفسكي المدافع عن فكرة اعتماد سياسة خارجية محافظة؛ كان نابليون قد تحول إلى خطة قائمة على المغامرة. كان من شأن فترة زاخرة بالأحلام والمشروعات الضبابية أن تتبع؛ إلا أن كافوراً (الذي كان قد استقال احتجاجاً على فيلافرانكا) ما لبث، بعد أسبوعين اثنين، أن عاد إلى السلطة في تورين، وتمثلت مهمته، كما في العام الماضي، بجر نابليون إلى غمرة العمل. وحيثما كان نابليون لا يزال يتحدث بغموض عن «تحرير البندقية» عبر انعطافة مستحيلة ما لمسار الأحداث في الشرق الأدنى،[17] كان كافور يحدد وتيرة التحرك في إيطاليا الوسطى. حاول نابليون أن يفرض اعتراضه على الاندماج المباشر مع مملكة سردينيا؛ رد كافور باستفتاءات ـ في خطاب لم يستطع نابليون رفضه. وهكذا فقد تعين على نابليون، وإن نأى بنفسه عن الأزمة، أن يطالب بسافوا ونيس، بوصفهما التعويض الوحيد عن زيادة نفوذ سردينيا وعن خسارته هو لبعض الهيبة نتيجة لذلك. في 13 آذار/مارس 1860 تم إبلاغ القوى العظمى بالخطة الفرنسية؛ وفي 24 آذار/مارس وقع كافور معاهدة التخلي عن سافوا ونيس لفرنسا.

شكل ضم سافوا نقطة انعطاف في تاريخ الإمبراطورية الثانية. حتى ذلك التاريخ بقي القول إن نابليون كان يسعى إلى المجد عبر تحرير الآخرين، لا من

خلال التوسيع المباشر لفرنسا، خطاباً قابلاً للتصديق؛ أما الآن فقد بادر إلى اعتماد سياسة الحدود الطبيعية الثورية، التي بدت مفضية مباشرة إلى هيمنة فرنسا على أوروبا. لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على التصدي حرباً لمسار أحداث كان يساعد على توحيد إيطاليا؛ غير أنها لم تسترجع قط الثقة بنابليون الثالث التي كانت قد فقدتها في 1860. ومما قاله بالمرستون لممثل كافور: «لا نستطيع أن نتوهم حول الموضوع. لدى الإمبراطور تصورات واسعة يخطط لتحقيقها وسوف لن تلبث أن تجبرنا على اللجوء إلى الحرب»؛[18] وجون راسل، وهو الأكثر تهوراً على الدوام، أسف لعدم إقدام بروسيا على شن الحرب ضد فرنسا في السنة السابقة.[19] لم يجر إتْباع هذه العبارات القاسية بأي فعل. كانت الحكومة النمساوية مسرورة إزاء خيبة البريطانيين، كما بشأن هواجسها. أما الحكومة البروسية فكانت مستعدة لتثنية الاحتجاج لو تمكنوا من الحصول بالمقابل على التأييد فيما يخص الراين؛ وهذا لم يكن منتظراً. يضاف أن البروسيين كانوا متعرضين لضغوط قوية من جانب سان بطرسبورغ للاعتراف بعمليات الضم فوراً. وكما هي العادة، فإن الروس كانوا، مرة أخرى، قد تخلوا عن مبادئهم أملاً في أن يؤدي المزيد من الاضطراب والفوضى في أوروبا الغربية إلى فتح الطريق أمام إعادة النظر بالمعاهدة في الشرق الأدنى. وأكثر من أي شيء آخر، كان الموقف البروسي قد تحدد من منطلق انطواء مقاومة فرنسا على التعاون مع النمسا؛ وحتى الأمير ولي العهد بالذات لم يكن مستعداً للتفكير، مجرد التفكير، بمثل هذا التعاون ما لم يجلب له حق الهيمنة العسكرية على ألمانيا.[20]

ونتيجة لذلك، فإن ضم سافوا، رغم إنزاله ضربة حاسمة بتسوية 1815، مر دون إحداث أي أزمة ديبلوماسية جدية. ومن حيث المظهر الخارجي، ولا سيما من حيث ما أثاره الأمر من خيبة كبيرة لدى روسيا، فإن الجفوة بين إنجلترا وفرنسا بالذات، لم تدم طويلاً. رداً على إشاعات حول تحركات عسكرية في روسيا الجنوبية، سارع البريطانيون إلى الاحتجاج بموافقة فرنسية؛ وفي تموز/يوليو 1860 تدخلت القوتان الغربيتان لحماية مسيحيي سورية ـ ما أثار قدراً غير قليل من الانزعاج لدى كل من روسيا وبروسيا. والأسوأ من كل

شيء، أن الأحداث في إيطاليا الوسطى ما لبثت أن أفضت إلى بدء الثورة الإيطالية جدياً بدلاً من وضع حدٍّ لها. أمراء إيطاليا الوسطى كانوا قد خُلعوا جراء حركات تمرد داخلية؛ وكان ممثلو كافور قد تدخلوا، ظاهرياً، لاستعادة النظام، لا لإشعال فتيل الثورة. أما مملكة الصقليتين فكانت قضية مختلفة؛ كانت قوات نابولي على درجة كافية من القوة لإخماد أي تمرد شرط بقائها دون إزعاج رغم وجود مثل هذا التمرد في صقلية. لم يجرؤ كافور، بكل ما لديه من شجاعة، على المخاطرة بحرب مكشوفة بين سردينيا ونابولي؛ بالمقابل كان من شأنه أن يواجَه بحرب جذرية في إيطاليا الشمالية، إذا ما بقي متفرجاً مكتوف اليدين. كان لا بد من تصريف الطاقة الثورية: من الأفضل ضد صقلية ونابولي بدلاً من كافور بالذات، أو حتى ضد البندقية وروما ـ حيث الأولى منطوية على حرب مع النمسا والثانية مع فرنسا. كان الثوريون مستعدين لمساومة كافور، لعقد صفقة معه. فعلى الرغم من أن مازيني بقي متمسكاً بخطه الجمهوري، وافق المقاتل الثوري غاريبالدي على التحوّل إلى صقلية؛ وقد أبحر مع أَلْفِه أوائل أيار/مايو. وفي آب/أغسطس، منجزاً إخضاع الجزيرة، عَبَر إلى البر الإيطالي الرئيسي.

لم يفعل كافور شيئاً للتدخل مع غاريبالدي، رغم احتجاجات «البلاطات الشمالية» الثلاثة؛ ولم يفعل نابليون شيئاً للتدخل مع كافور، رغم احتجاجات حتى وزير خارجيته بالذات. ورغم إكثاره من التحذيرات الموجهة إلى كافور حول استحالة دعمه لإيطاليا ضد أوروبا كلها، فإن نابليون كان على الدوام ينتهي إلى الوقوف في صف المغامرة لدى وصول الأمر إلى منعطف اتخاذ القرار. وقد قال حرفياً لوزير خارجيته الجديد توفنيل: «لا يستطيع المرء إدانة مبادئ قد يحتاج إلى استحضارها وتطبيقها لاحقاً».[21] كان نابليون ذلك الشيء الغريب، مغامراً مماطلاً؛ ومما لا شك فيه أنه كان سيتظاهر بالتبرؤ من غاريبالدي لو كان في موقع كافور. قال لنيغرا: «عبر التصرف على نحوٍ مغاير من شأنك أن تقع في الخطأ نفسه كما لو كنتُ أمكّن الناس من زعم أنني راغب في حوض الراين».[22]

غير أن كافوراً كان لديه دافع ملح للتحرك. بإطلاقه لغاريبالدي كان قد منح

الثورة فرصة لتنظم نفسها؛ وقد تعين عليه الآن أن يبين أنه قادر على أن يحقق لإيطاليا ما لا يقل عما يعد به الثوريون. تعين على فيكتور عمانوئيل في الحقيقة أن يزايد على غاريبالدي، لا على التصدي له. في تموز/يوليو، فيما كان غاريبالدي لا يزال في صقلية، خطط كافور لضم نابولي حفاظاً على «الطابع القومي والملكي للحركة الإيطالية»؛ وإلا فقد كان من شأن غاريبالدي أن يجتاح شبه الجزيرة فيستثير أزمة دولية عبر الهجوم على البندقية.[23] كان غاريبالدي أسرع مما تصوره كافور: عَبَر إلى البر الإيطالي قبل أن يصبح الجيش الإيطالي جاهزاً للتحرك. وعندئذ بادر كافور إلى التخطيط للمناورة نفسها مع دول الكنيسة؛ ونابليون أذعن، شرط عدم المساس بروما بالذات. «ستقوم الديبلوماسية بإطلاق صرخات عالية، ولكنها ستمكنك من التحرك».[24] أثار كافور سلسلة من حركات التمرد في الدويلات (الدول) البابوية؛ وفي 11 أيلول/سبتمبر زحفت قوات فيكتور عمانوئيل بدعوى استعادة النظام. بقيت المشكلة الأصعب طي المستقبل: مشكلة إقناع غاريبالدي بضرورة الاعتراف بسلطة فيكتور عمانوئيل على إيطاليا الجنوبية. عند هذا المنعطف نجحت قوة جيش نابولي في إنقاذ كافور والنظام الملكي الإيطالي. صحيح أن غاريبالدي، بقمصانه الحمراء، استطاع الاستيلاء على الريف المكشوف، إلا أنه ما لبث أن بقي عاجزاً في مواجهة جيش متمركز في مواقع مجهزة، وراوده ما يكفي من السرور وهو يرى وصول قوات نظامية. يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر التقى فيكتور عمانوئيل وهو يقول: «أهلاً بملك إيطاليا وسهلاً!» وهي العبارة التي تمخضت افتراضياً عن خلق إيطاليا. ففي آذار/مارس التالي شرّع برلمان ممثل لإيطاليا كلها، عدا البندقية وروما، تنصيب فيكتور عمانوئيل ملكاً للبلاد «بنعمة من الرب وبإرادة الشعب». كانت أسرة سافوا الملكية والثورة قد عززتا تحالفهما.

هذه المرحلة الأخيرة لم تُستكمل دون إنذارات دولية. فلدى ورود أنباء حملة غاريبالدي، خافت الحكومة البريطانية أن يكون كافور قد اشترى تواطؤ نابليون بوعد التنازل عن جنوا كما كان هو قد تنازل عن سافوا. عرض البريطانيون على كافور تحالفاً دفاعياً مشروطاً بعدم التنازل عن جنوا والامتناع

عن مهاجمة البندقية؛ وهددوا، في حال الرفض، بدعم ملك الصقليتين أو حتى بالتحالف مع النمساويين. ومع أن كافوراً لم يتلقف عرضهم المتعلق بالتحالف، فإنه قال ما يكفي لتهدئة مخاوفهم؛ ومنذ ذلك التاريخ صار البريطانيون ييسّرون له أموره. غير أن هذا الدعم بقي محصوراً بإطار تمكين كافور من تجاهل الإنذارات الصادرة عن فرنسا؛ ما كان بوسع البريطانيين أن يوفروا قدراً حقيقياً من العون في التصدي لأي هجوم من جانب النمسا، وكان من شأن ذلك أن يحصل إذا ما نجح النمساويون، آخر المطاف، في إحياء **الحلف المقدس** مع روسيا وبروسيا. هذه كانت قضية صيف 1860 الكبرى ـ قضية ما إذا كان **الحلف المقدس** قابلاً للإحياء قبل اكتمال الوحدة الإيطالية.

كانت ثمة أسباب وجيهة لتوقع ذلك. فملك الصقليتين كان رمز الثورة المضادة منذ مؤتمر لوبليانا (لايباخ) في 1821؛ والآن كان كل من الكساندر الثاني والأمير البروسي ولي العهد ينظران إلى حملة غاريبالدي بقدرٍ متزايد من الاستهجان. ربما كان غليوم ميالاً لاتباع سياسة محافظة راسخة بدعم من روسيا؛ غير أن روسيا لم تكن مستعدة لتقطع مع فرنسا، ولم تكن بروسيا مستعدة للتعاون مع النمسا. ورداً على إلحاح غليوم على عقد تحالف روسي ـ بروسي، قال الكساندر إن على فرنسا أن تكون طرفاً ثالثاً في مثل هذا التحالف. راح غليوم يسأل: «ضد من هذا الحلف؟»؛ ورغم أن السؤال لم يلق أي جواب، كان من الواضح وضوحاً كافياً أن الهدف تمثل بالتعطيل على الموقف النمساوي في الشرق الأدنى.[25] في نهاية حزيران/يونيو اجتمع غليوم مع نابليون في بادن ـ بادن إرضاءً للروس؛ غير أنه جعل اللقاء تظاهرة تضامن ألماني ضد فرنسا عبر دعوة جميع كبار الأمراء الألمان، بدلاً من كسر حدة مخططات نابليون التوسعية. علق نابليون قائلاً: «كان تصرف غليوم أشبه بتصرف فتاة خجول، خائفة من سمعة عشيقها الفضائحية السيئة ما يدفعها إلى تجنب البقاء معه وحدها» ـ لم يكن ذلك موقفاً غير حصيف نظراً لسجل نابليون الحافل.

إذا لم تكن بروسيا مستعدة لتأييد الخطط الفرنسية، فقد كان البديل الواضح (وهو مفضل كثيراً لدى الحكومة البريطانية) هو التعاون مع النمسا ضد

الفرنسيين؛ غير أن هذا لم يكن أقل استحالة. التقى غليوم وفرانسيس جوزف في تبليتز من 25 إلى 27 تموز/يوليو، أملاً في تكرار مصالحة أولوموك، وإن كانت، هذه المرة، بعيداً عن إذلال بروسيا. اتفق الطرفان على برنامج دفاعي ضد أي عدوان فرنسي؛ وقام غليوم بطرح مسألة الدفاع عن حدود ألمانيا الاتحادية بما فيها التيرول وتريسته، ضد سردينيا. كان ثمنه المطلوب هو تولي قيادة جميع القوات الألمانية؛ وهو ثمن سرعان ما بادر النمساويون إلى إزاحته جانباً. ومما قاله رخبرغ: «مع خسارته لإقليم ثمين للتو لم يكن فرانسيس جوزف قادراً على تقديم تنازلات معنوية جديدة طوعياً».[26] لم يسبق للنمساويين، بالمطلق، أن أخذوا المطالب البروسية، في الحقيقة، مأخذ الجد؛ لم يستطيعوا أن يدركوا، حتى عتبة اندلاع الحرب في 1866، أن بروسيا كانت حريصة على المساواة، إذا لم يكن ما هو أكثر، في ألمانيا. لذا فإن فرانسيس جوزف ورخبرغ كانا، في تموز/يوليو 1860، يعتقدان بصدق أن **الحلف المقدس** كان في الأفق المنظور حقاً. كان ثمة ما يبرر مثل هذا الاعتقاد. فغزو نابولي، مضافاً إلى الحملة الإنجليزية ـ الفرنسية إلى سورية، أضفى على الروس شعوراً معادياً لفرنسا قصير الأجل. تم في سان بطرسبورغ تجاهل عيد ميلاد نابليون الواقع في 15 آب/أغسطس، في حين جرى الاحتفال بعيد ميلاد فرانسيس جوزف يوم 18 آب/أغسطس للمرة الأولى منذ حرب القرم في تلك العاصمة.

قبل أن تتاح للأباطرة الثلاثة فرصة اللقاء، كانت فرنسا قد أعادت روسيا إلى حيث كانت، وكانت بريطانيا العظمى قد فعلت الشيء نفسه مع بروسيا. أدرك توفنيل أن شيئاً يجب القيام به لاستعادة إيمان روسيا بالوفاق مع فرنسا. في نهاية أيلول/سبتمبر بادر إلى إرسال مذكرة حول السياسة الفرنسية إلى غورتشاكوف. كانت المذكرة مؤلفة من قسمين. فيما يخص إيطاليا، وعدت فرنسا بالتزام الحياد إذا أقدمت سردينيا على غزو البندقية ـ شرط بقاء بروسيا والدول الألمانية محايدة أيضاً؛ غير أن سردينيا كان يجب، مهما كانت مقدرات الحرب أو المستقبل، أن تحتفظ بلمبارديا، كما كان يجب أن تحتفظ فرنسا بسافوا. كان هناك إغفال مهم: لم تَعِدْ فرنسا بالتزام الحياد إذا ما أقدمت النمسا

على التدخل في إيطاليا من أجل حماية ملك الصقليتين أو البابا. بقيت الحملة الصليبية على الثورة معطلة. أما القسم الثاني من المذكرة فكان متعلقاً بالشرق الأدنى. إذا ما وقعت «كارثة ما» هنا، فإن فرنسا كانت ستتولى حسم مستقبلها مع روسيا قبل مفاتحة القوى الأخرى؛ وذلك على أساس عدم حصول أي قوة عظمى على أي أرض إضافةً إلى عدم تعريض توازن القوة في أوروبا لأي خلل. غير أن هذا التدبير القائم على نكران الذات لم يكن ليشمل موضوع استعادة الروس لإقليم بسارابيا. ظلال الخطط هذه أمتعت الكساندر الثاني وغورتشاكوف. لم يكونا مهتمين جدياً بأي حملة صليبية محافظة، وبقيا يريان أنهما كانا قد فعلا ما فيه الكفاية إذا ما منحا النمسا بعض الأمان في البندقية. فضالتهما المنشودة الحقيقية، كما كان قد سبق لنقولا الأول أن أظهر قبلهما، كانت متمثلة بالمضاربة المتمادية واللامتناهية حول مستقبل الإمبراطورية العثمانية؛ وهذه «البضاعة» كان نابليون، وهو المضارب الأكبر، مستعداً لتقديمها. يضاف أن خطة توفنيل طمأنت الروس إزاء مصدر رعبهم الحقيقي ـ نوع من هيمنة بريطانيا العظمى والنمسا على الشرق الأدنى على حسابها. من المؤكد أن المذكرة نصت على استعادة الروس لبسارابيا؛ مع أن النمسا كانت ستُقصى عن رومانيا والبريطانيين عن مصر أو الدردنيل. قال الكساندر الثاني للسفير الفرنسي: «معكم، ومعكم أنتم وحدكم أتمنى أن أتفاوض». وبالفعل فإن غورتشاكوف كان راغباً في دعوة توفنيل إلى وراصو؛ غير أن ذلك كان من شأنه، لعدم دعوة راسل أيضاً، أن يشكل نوعاً من العزل القاري لبريطانيا العظمى، ما دفع توفنيل إلى مراوغة الدعوة.

في الوقت نفسه كانت روسيا قد انجذبت أكثر إلى بريطانيا العظمى. وقد بدا هذا، فيما بقيت النمسا معاندة وروسيا على علاقة ودية مع فرنسا، الوسيلة الوحيدة لتوفير الأمن لحوض الراين. أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر التقى غليوم الملكة فيكتوريا في كوبلنتز، في أوج الصداقة الإنجليزية ـ البروسية في «الحقبة الجديدة». قام راسل بإبلاغ شلاينيتز بأنه لم يعترض على احتجاج روسي في تورين، شرط عدم قيام أي جبهة موحدة للقوى المحافظة. وبادر شلاينيتز، بدوره، إلى حض راسل على التخلي عن بنود معاهدة باريس المحيِّدة

للبحر الأسود: لعل من شأن ذلك أن يحقق المصالحة مع روسيا وصولاً إلى بناء وحدة مسالمة حقاً ضد فرنسا. قوبل برفض فوري.[27] ومع ذلك فإن كلامه كان ينطوي على بعض المعنى. فالحفاظ على معاهدتي فيينا وباريس، كلتيهما، كان مستحيلاً. وإذا كان البريطانيون راغبين في مقاومة توسع نابليون في الغرب، فإن عليهم أن يقبلوا بفكرة إعادة النظر بالمعاهدة في الشرق الأدنى؛ أما إذا أصروا على البقاء جامدين في الشرق الأدنى، فلا بد لهم من أن يجدوا أنفسهم عاجزين في مواجهة نابليون. وبإخفاقهم في اتخاذ القرار المناسب في أي من المسارين، تعين على البريطانيين أن يتحملوا الانتفاضة في أوروبا الغربية وخسروا ورقة تحييد البحر الأسود في قلب الصفقة.

تبين أن لقاء العواهل الثلاثة في وارصو من 25 إلى 27 تشرين الأول/ أكتوبر كان بعيداً عن أي عملية إحياء أو بعث **للحلف المقدس**. حصر غورتشاكوف كلامه بالقسم الإيطالي من المذكرة الفرنسية وأعلن عن اقتناعه به. أدى هذا إلى نسف الكونفرس بالنسبة إلى النمساويين. كان هؤلاء قد جاؤوا إلى الاجتماع متوقعين إعلان نوع من الحملة الصليبية المحافظة ضد الثورة الإيطالية؛ غير أنهم وجدوا أنفسهم، ومعهم البروسيون أيضاً، مطالبين بأن يبقوا محايدين ما لم تبادر سردينيا، بالفعل، إلى مهاجمة البندقية. لم يكونوا سيحصلون على أي شيء بالمقابل؛ وقد كانوا على صواب إذ قدروا أن المكافأة كانت ستُدفع حصرياً إلى روسيا. لم تكن لا النمسا ولا بروسيا مستعدة للالتحاق بركب الوفاق الفرنسي ـ البروسي لتسوية الشرق الأدنى بمعزل عن، وعلى حساب بريطانيا العظمى ـ النمسا من أجل الشرق الأدنى، بروسيا من أجل البريطانيين. ونتيجة لذلك لم يتمخض اجتماع وارصو إلا عن مفاوضات: لم يتم إطلاق يد النمسا في إيطاليا، كما لم يتم إطلاق يد روسيا في الشرق الأدنى. استغل الكساندر الثاني مناسبة موت أمه لقطع الاجتماع بغتة؛ ورحل العاهلون الثلاثة الذين لم يكونوا ليلتقوا ثانيةً حتى عام 1873، حين كانت أوروبا قد أخذت شكلاً مختلفاً جداً.

كانت للقاء وارصو نتيجة واحدة من نوعية غير متوقعة. كان البريطانيون قد تخوفوا من إعادة بعث تحالف محافظ. حتى الآن لم يكونوا قادرين على

الاقتناع بأن من شأن النمسا أن تكون على درجة من العناد تجعلها تضيع فرصة تظاهرة موحدة ضد إيطاليا عبر رفض تقديم تنازلات في الشرق الأدنى. لذا فإن الحكومة البريطانية بادرت، بدلاً من انتظار الواقع المقرر على الأرض، ولمرة واحدة، إلى استباق الأحداث: للحيلولة دون إعادة النظر بالمعاهدة فيما يخص الشرق الأدنى، رحبت بإعادة النظر التي كانت لا تزال قيد الإنجاز في إيطاليا. في 27 تشرين الأول/أكتوبر، فيما كان «**الحلف المقدس**» لا يزال منعقداً، أرسل راسل خطابه الشهير، مؤيداً توحيد إيطاليا ومبرراً له باستحضار إرادة الشعب. كانت هذه وثيقة أكثر ثورية من مذكرة لامارتين في آذار/مارس 1848. كان لامارتين هذا قد دان تسوية فيينا باسم فرنسا فقط؛ أما راسل فدانها (ومعها أي تسوية معاهدات أخرى) باسم أي شعب يشعر بأنه متمتع بما يكفي من القوة للإطاحة بها وإبطال مفعولها. من المؤكد أن خطاب راسل أدى إلى ترسيخ قدمي إيطاليا في حلبة «أسرة الأمم المتجاملة». تعين على نابليون أن يسلّم بمعتقداتها، على الرغم من اعتراضاته على سلوك كافور. وحين جرى ضم نابولي أخيراً، سارع القيصر إلى سحب ممثله من تورين احتجاجاً؛ أما بروسيا فرفضت تقليد هذه الحركة عديمة الجدوى. حقاً، كانت النمسا قد تُركت في عزلة خانقة وخاوية.

أدى توحيد إيطاليا إلى إتمام ما كانت حرب القرم قد بدأته: عملية تدمير النظام الأوروبي. كان نظام مترنيخ قائماً على ضمانة روسيا؛ وما إن تم سحب تلك الضمانة حتى بات النظام قابلاً للإطاحة. افترض نابليون أن نظاماً جديداً، نظامه هو، كان موشكاً على أن يحل محله. لم يكن هذا إلا سوء فهم لأحداث الفترة الممتدة بين عامي 1859 و1861. لا شك أن إيطاليا كانت مدينة بالشيء الكثير، والكثير جداً، للجيوش الفرنسية كما للتأييد المعنوي البريطاني؛ غير أن هذا وتلك ما كانا ليغْدُوَا فعّالين لولا وجود عاملين آخرين ـ الاستياء الروسي من معاهدة باريس، والاستياء البروسي من الهيمنة النمساوية في ألمانيا. لو اتبعت روسيا سياسة عدائية أقل اطراداً مع النمسا، ولو كانت بروسيا قد نقلت الحرب إلى حوض الراين في 1859، لما ظهرت إيطاليا إلى الوجود، لما أمكن خلق إيطاليا. وبعد 1861 ظلت روسيا هادفة إلى الإطاحة بتسوية 1856؛

وظلت بروسيا هادفة إلى تحقيق المساواة، إن لم يكن الهيمنة، في ألمانيا. ظلت الدولتان كلتاهما تعملان ضد النمسا؛ لم يكن هذا ضماناً لاستمرارهما في العمل لمصلحة فرنسا. وفي الحقيقة، فإن قيادة أوروبا التي بدا نابليون فائزاً بها جراء القضية الإيطالية ما لبثت أن تلاشت في غضون سنتين تحت وطأة مشكلات المسألة البولونية.

هوامش الفصل السادس

(1) من نابليون الثالث إلى فاليفسكي، 24/ 12/ 1858. بالطبع كان فاليفسكي معارضاً لأي مغامرة إيطالية؛ لذا فإن نابليون ساق الحجج المؤيدة لها بقوة أكبر مما كان يشعر بها حتى هو نفسه.

(2) من فيلامارينا (باريس) إلى كافور، 6/ 2؛ من ديلا روكّا (باريس) إلى فيكتور ايمانويل، 13/ 2/ 1858. **مراسلات كافور ـ نيغرا**، ج: 1، هـ: 14 و18.

(3) من كافور إلى فيكتور ايمانويل، 24/ 7/ 1859. المصدر السابق، ج: 1، هـ: 51. مع أن من المألوف الكلام عن «حلف بلومبير»، فإن شيئاً لم يُوقع. وليس «الحلف» إلاّ المسودة التي وضعها كافور لاتفاقية لم تبرم، مع تعديلات مهمة، إلا في 19/ 1/ 1859.

(4) كانت لفتة مصالحة مثيرة أن يتم الترحيب بالقيصر في عاصمة بولونيا، وخصوصاً لأن الأمير جيروم، الرسول، كان قد هاجم تعامل روسيا مع بولونيا في مجلس الشيوخ الفرنسي.

(5) ادعى الأمير، عند عودته، أنه كان قد حصل على كل ما طلبه، بما في ذلك حتى إرسال أسطول روسي إلى البحر الأبيض المتوسط. من نيغرا إلى كافور، 6/ 10/ 1858. **مراسلات كافور ـ نيغرا**، ج: 1، هـ: 104.

(6) «أصحاب الجلالة سيوافقون على تعديل المعاهدات النافذة لتصبح ملبية لمصلحة الإمبراطوريات الثلاث المشتركة لدى إنجاز السلام».

(7) من كاولي إلى مالسبوري، 8/ 4/ 1859.

(8) تم تأريخ المعاهدة في موعد سابق لإخفاء حقيقة أنها كانت ثمناً (مهراً؟) دفعه الأمير جيروم لزوجه. كانت المعاهدة مختلفة عن «حلف بلومبير» إذ نصت على وجوب ترك نيس وسافوا لفرنسا وإسقاط مشروع الاتحاد الإيطالي.

(9) من نيغرا إلى كافور، 12، 22/ 3/ 1859. مراسلات كافور ـ نيغرا، ج: 2، هـ: 304، 349.

(10) فاليتشي، **الوساطة الأوروبية . . . في حرب 1859**، ص: 32.

(11) كثيراً ما يقال إن الروس اقترحوا المؤتمر بتلقين فرنسي؛ لكن ليس ثمة ما يؤكد هذا.

(12) ترسخت الأسطورة بطريقةٍ ما (ربما بفعل بول نفسه)، الأسطورة القائلة إن الإنذار أرسله جنرالات نمساويون دون علم بول. الحقيقة هي أن بول هو الذي اقترح الإنذار ونال موافقة مجلس الوزراء بالإجماع. المحاضر نشرها انغل فون يانوسي، **الإنذار النمساوي في عام 1859**.

(13) من بسمارك (سان بطرسبورغ) إلى شلاينتز، 30/ 4/ 1859، **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 1، هـ: 353.

(14) كان هذا مصدر سعادة كبيرة لفرانسيس جوزف أيضاً. قال لدى عودته إلى فيينا: «الأمر الذي يعزيني هو أن بروسيا وُضعت في موقف بدت فيه حمقاء».

(15) رفض فرانسيس جوزف السماح بهذا الشرط خطباً؛ غير أنه سلّم به شفوياً، اعتقاداً منه بأن دوق توسكانيا قادر، على أي حال، على استعادة موقعه بموارده الخاصة. بعبارةٍ أخرى، لم يكن ضحية خداع نابليون، بل ضحية خداعه الذاتي. تقرير الأمير جيروم، 11/ 7/ 1859، **مراسلات كافور ـ نيغرا**، ج: 2، هـ: 481.

(16) من نيغرا إلى كافور، 13/ 7/ 1860، المصدر السابق، ج: 4، هـ: 966.

(17) من نيغرا إلى كافور، 13/ 2/ 1860، المصدر السابق، ج: 3، هـ: 543.

(18) من دازيغليو (لندن) إلى كافور، 1/ 4/ 1860، **كافور وإنجلترا**، ج: 2 (2)، هـ: 1128.

(19) من بيرنشتروف (لندن) إلى شلاينتز، 10/ 3/ 1860. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 2 (1)، هـ: 94.

(20) مجلس التاج البروسي، 26/ 3/ 1860. المصدر السابق، هـ: 116.

(21) من نيغرا إلى كافور، 18/ 8/ 1860، **مراسلات كافور ـ نيغرا**، ج: 4، هـ: 1059.

(22) من نيغرا إلى كافور، 13/ 7/ 1860. المصدر السابق، هـ: 966.

(23) من كافور إلى نيغرا، 1/ 8/ 1860. المصدر السابق، هـ: 1022.

(24) من كافور إلى نيغرا، 28/ 8/ 1860. المصدر السابق، هـ: 1079. هذه أصدق من الصيغة التقليدية: «افعلها، لكن افعلها بسرعة». نابليون نفسه أطلق «صرخة كبرى» بسحب وزيره من تورين احتجاجاً على الهجوم على دويلات الكنيسة، ذلك الهجوم الذي كان وافق عليه سراً.

(25) من بسمارك إلى ولي العهد، 14/ 6/ 1860. راشداو، **رسائل بسمارك من بطرسبورغ وباريس**، ج: 1، ص: 113 - 117.

(26) من فيرتر (فيينا) إلى شلاينتز، 23/ 7/ 1860. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 2 (1)، هـ: 232.

(27) كتب بالمرستون إلى راسل في 15/ 10/ 1860، قائلاً إنه لن يكون أبداً طرفاً في عملية تعديل معاهدة 1856 «ما لم يصبح الأمر محتوماً نتيجة حرب، باتت روسيا، جراء عواقبها، قادرة على إملاء شروطها الخاصة على باقي أوروبا ـ غير أن من غير المحتمل أن نصل إلى ذلك الدرك الآن».

الفصل السابع

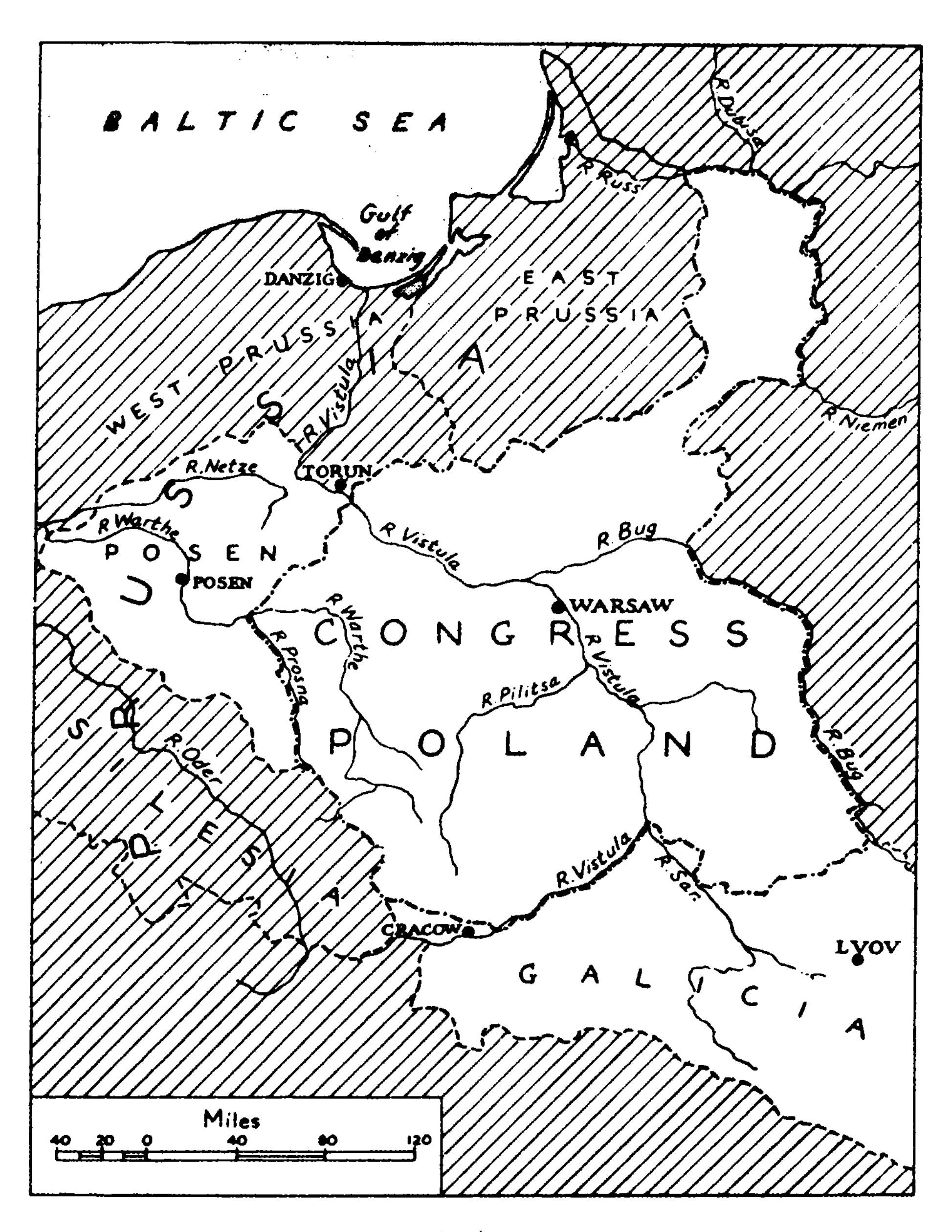
الأزمة البولونية ونهاية الوفاق الفرنسي ـ الروسي، 1861 - 1863

بلغت موجة ليبرالية الطبقة الوسطى ذروتها في 1861. كانت إيطاليا قد توحدت في ظل مَلَكية دستورية، مع برلمان منتخب على أساس حق اقتراع محدد. في بروسيا بدا موت فريدريك غليوم الرابع مُزيحاً العقبة الأخيرة أمام «الحقبة الجديدة» الليبرالية. حصلت النمسا على شيء يشبه دستوراً ليبرالياً في براءة شباط/ فبراير التي اجترحها شمرلنغ. أصدر القيصر فرماناً قضى بتحرير الأقنان في آذار/ مارس؛ واتبع ذلك بمحاولة التناغم مع العواطف القومية البولونية. بدت الرقابة على الصحافة محتضرة في كل مكان؛ حتى في فرنسا، كان ثمة حرية نقاش متعاظمة في الهيئة التشريعية. استعادياً صار نابليون يرى معاهدة التجارة الحرة مع بريطانيا المبرمة في آذار/ مارس 1860 انتصاراً أكبر من تحرير إيطاليا. أما هَوَسُه بالمغامرات فبدا متضائلاً؛ وراح يتعامل مع وفاقَيْه مع كل من بريطانيا العظمى وروسيا بوصفهما معياري أمن بدلاً من النظر إليهما على أنهما أداتين من أدوات إعادة صوغ أوروبا وقولبتها. جسدياً كان متراجعاً؛ وما تبقى لديه من طاقة جرى تحويله عن أوروبا ـ نحو سورية، نحو الصين ـ وقبل كل الأمكنة ـ نحو المغامرة «الإمبريالية» الجديدة في المكسيك التي ما لبثت أن أثمرت في 1862. يُعتقد عموماً أن التوتر الأوروبي يتصاعد جراء المنافسات المتزايدة فيما وراء البحار؛ غير أن الحقيقة هي أن القارة تكون أكثر

أمناً حين يكون بذل القلق وعدم الاستقرار الأوروبيين ممكناً «ضد البرابرة» بحسب تعبير غيزو إما في الصين، أفريقيا، أو أمريكا.

لم يكن هدوء عام 1861 إلا وَهْماً. ومما ينطوي على ما يكفي من المفارقة أن فرنسا، وهي القوة المضطربة تقليدياً، كانت راضية على نحوٍ معقول؛ فباستثناء روما، التي كانت القوات الفرنسية لا تزال تحتلها، لم يكن لدى نابليون أي هموم ضاغطة. أما القوى المحافظة فقد كانت، جميعاً، ساخطة؛ حتى النمسا كانت قد أصبحت قوة مرتدة داعية إلى المراجعة إذ باتت تحلم بإبطال وحدة إيطاليا. لم يكن هذا ظاهراً للمعاصرين بل ولم يكن جلياً حتى بالنسبة إلى نابليون. يعود الفضل إلى ضم سافوا في بقاء الحكومة البريطانية، وهي التي كانت قد تعاونت بسرور مع نابليون في أيام مغامراته، مسكونة بنوع لا شفاء له من الريبة، تماماً حين كان الرجل قد أصبح مسالماً ومحافظاً. كتب بالمرستون في شباط/ فبراير 1861 يقول: «كل التحول الحاصل في سياستنا إن هو إلا لمنع فرنسا من تحقيق مخططاتها الكبرى القائمة على التوسع والعدوان في عدد كبير من الزوايا».[1] وأواخر عام 1860 كان راسل قد أطلق فكرة أن على النمسا أن تبيع البندقية إلى إيطاليا فتصبح طليقة اليدين لمقاومة نابليون على ضفاف الراين. قدم النمساويون الرد المألوف المتمثل بأن الإمبراطور لا يمكن أن يعطي أي مناطق إلا بعد هزيمة في حرب؛ وبالفعل فقد ظلوا على الدوام مصرين على عدم التخلي عن البندقية ولو بدلاً من رومانيا. كذلك قامت الحكومة البريطانية بحض بروسيا على عدم المبالغة في الإصرار على المطالبة بقيادة ألمانيا؛ هنا أيضاً لم يتلقوا أي رد. بدلاً من ذلك، شهدت العلاقات بين النمسا وبروسيا انعطافة حاسمة نحو الأسوأ في نيسان/ أبريل 1861.

وزارتا خارجية البلدين كانتا عاكفتين على صوغ نوع من الاتفاق منذ تاريخ لقاء فرانسيس جوزف وولي العهد في تبليتز في تموز/ يوليو 1860؛ ثبت أن الشروط مراوغة. عرضت روسيا تحالفاً دفاعياً ضد فرنسا على الراين، تحالفاً كانت راغبة في مده؛ غير أن على النمسا ألا تستفز فرنسا باستعادة لمبارديا ولو في حال خوض حرب مظفرة ضد سردينيا. يضاف أن بروسيا ربطت التحالف


BALTIC SEA
Gulf of Danzig
DANZIG
EAST PRUSSIA
WEST PRUSSIA
R. Russ
R. Dubisa
R. Niemen
R. Vistula
R. Netze
TORUN
R. Warthe
POSEN
POSEN
RUSSIA
CONGRESS POLAND
WARSAW
R. Bug
R. Prosna
R. Pilitsa
R. Oder
SILESIA
AUSTRIA
CRACOW
R. San
LVOV
GALICIA
Miles
40
20
0
40
80
120

بولونيا

بشرط إبرام معاهدة عسكرية تنص على منحها زمام التحكم بجميع القوات المسلحة الألمانية. أوائل نيسان/أبريل أقدم رخبرغ بقطع المفاوضات: لم تكن الشروط البروسية، بحسب شكواه، لتعطي إيطاليا إلى النمسا، غير أنها كانت ستجعلها، رغم ذلك، تخسر ألمانيا.[2] العقدة المستعصية على الحل فيما بين القوتين الألمانيتين، وهي مضمرة منذ حرب القرم بل وحتى منذ اتفاق أولوموك، باتت مكشوفة بوضوح أمام الملأ. أصر النمساويون على وجوب قيام بروسيا بخدمة القضية «المحافظة» ـ على الراين، على الدانوب، أو على البو ـ دون التفكير بأي مفاجأة؛ أما البروسيون فكانوا يرون أن من واجب النمسا أن تتخلى عن الهيمنة على ألمانيا كرمى لعين الأمن في إيطاليا الشمالية والشرق الأدنى. ذلك لأن البروسيين كانوا لا يزالون، كما شكا رخبرغ أيضاً، يعتقدون بأنهم غير متعرضين لأي خطر جدي من جانب فرنسا، في حين أنهم كانوا يرون أن النمسا كانت مهدَّدة من قبل كل من فرنسا وروسيا. قطيعة نيسان/أبريل 1861 كانت حاسمة. المنافسة حول زعامة ألمانيا بدأت جدياً منذ هذه اللحظة؛ وأي مفاوضات هادفة إلى نوع من التحالف لم تُستأنف جدياً حتى عام 1879.

أدى استبعاد شلاينيتز في تموز/يوليو 1861 إلى فتح طريق وزارة الخارجية البروسية أمام بيرنستورف؛ وقد كان هذا إعداداً للصراع القادم. فشلاينيتز كان قد تمسك بعناد بشعار «إطلاق اليد» أو «اليد الحرة»؛ وبمقدار ما كان معتمداً سياسة إيجابية، ظل يتطلع إلى الأمام تطلعاً غير فعال نحو تحالف يشيع الاستقرار مع النمسا وبريطانيا العظمى ضد القوتين المشاغبتين على الأطراف. فالتحالف مع النمسا تم الإجهاز عليه بعد قطيعة نيسان/أبريل 1861؛ والتحالف مع بريطانيا كان دون طائل بالمثل. تمثل أحد أعظم عوامل التوازن الأوروبي أوائل الستينيات [ستينيات القرن التاسع عشر] بالحرب الأهلية الأمريكية؛ فبين عامي 1861 و1865 بقيت الموارد العسكرية البريطانية محتجزة في كندا، وحين كان ساسة بريطانيا يفكرون بالحرب في تلك الأعوام فإن الهدف كان هو الولايات المتحدة الأمريكية لا أي قوة في القارة (الأوروبية). إن العزلة، بكل ما تنطوي عليه من عواقب، فُرضت على بريطانيا العظمى جراء التزاماتها

الإمبريالية. وبيرنستورف الذي سبق له أن كان وزيراً بروسياً في لندن، كان يعرف شيئاً عن هذا؛ يضاف أنه، رغم محافظته، كان أحد تلاميذ رادوفيتز (كان قد مثل بروسيا في فيينا خلال أزمة 1849 - 1850) وتواقاً لتجديد الصراع مع النمسا. كان يؤمن بأن السبيل الوحيد لكسب الرأي العام هو رفع لواء «القضية الألمانية» في سْلَزْفيك ـ هولشتاين؛ وبما أن كلاً من روسيا وبريطانيا العظمى كانتا في صف الدنمارك، فإن الخط الوحيد الباقي لبروسيا تمثل بالتحالف مع فرنسا ـ «القوة القيادية بين الدول الكبرى». وإذا كانت فرنسا مستعدة لإطلاق يد بروسيا في ألمانيا، فإن من شأن الأخيرة أن تطلق يدها هي في الشرق الأدنى.[3] قامت هذه الخطة على المبالغة في تقدير أهمية بروسيا: فأي إطلاق لأيدي في الشرق الأدنى لم يكن يخصها وحدها. كانت تستطيع أن تعرض على فرنسا يداً طليقة فقط على الراين؛ وهو المكان الوحيد الذي لم تكن تستطيع أن تقدِّم فيه أي تنازلات. كذلك أغفل بيرنستورف الحقيقة الحاسمة المتمثلة بعدم استعداد الملك غليوم الأول، بالمطلق، لهضم أي تحالف مع فرنسا ضد، أو حتى دون، روسيا. في تشرين الأول/أكتوبر، بعد مراوغات طويلة، أُجبر غليوم على زيارة نابليون في كومبيين؛ بدلاً من السعي إلى التحالف أمضى وقته محبطاً مبادرات نابليون. شدد على المصالح البولونية التي تربطه بروسيا؛ وأصر على أنه لن يكون فيكتور عمانوئيل ألمانيا.[4]

رغم الافتقار إلى حليف، أي حليف، تبنى بيرنستورف برنامج رادوفيتز في 1849. كان مضطراً في الحقيقة؛ لم يكن أمامه خيار آخر؛ ففي الأجواء الليبرالية السائدة، كانت خطط إصلاح ألمانيا هي المتداولة، وما لم تبادر بروسيا إلى الاضطلاع بالدور القيادي، فإن من شأن جهات أخرى أن تتولى قيادتها. في 2 شباط/فبراير 1862، بادرت النمسا، مدعومة بالممالك الألمانية الأربع إلى اقتراح عقد اجتماع (كونفرنس) لبحث موضوع سلطة تنفيذية أقوى وجمعية تمثيلية للاتحاد الكونفدرالي. وفي 21 شباط/فبراير أقدم بيرنستورف، رافضاً هذا الاقتراح، على الدفاع عن حق دول منفردة في إقامة تحالفات أوثق في إطار الاتحاد الكونفدرالي؛ وأضاف تحذيراً قال فيه: «هذه المرة نحن مصممون على تجنب الحرب على طريقة عام 1850، ولكننا مستعدون لقبولها،

إذا ما فُرضت علينا من الطرف الآخر». لم يقصِّر أي من الطرفين، في الحقيقة، على صعيد التعجل في إطلاق التحديات. إن صراعاً على الهيمنة على ألمانيا كان شبه مستحيل مع استمرار الوفاق الفرنسي ـ الروسي في الوجود. وهذا الوفاق كان قد اهتز كثيراً جراء الجفوة الروسية مع مملكة إيطاليا الجديدة؛ كما انه لم يتعزز بالحماسة التي قوبلت بها تنازلات الكساندر لمصلحة بولونيا في فرنسا. كان قد تعين على نابليون أن يفسر في رسالة شخصية إلى القيصر سبب عجزه عن التبرؤ الصريح من التعاطف الفرنسي مع بولونيا؛ لم يكن يستطيع أكثر من أن يعد بعدم ترجمة هذا التعاطف إلى أفعال (أيار/ مايو 1861). بعد ذلك تحسن الوضع في بولونيا الروسية؛ وفي 1862 لاحت فرصة احتمال قيام الكساندر الثاني بمعجزة إرضاء العواطف البولونية (والفرنسية) دون التضحية بالمصالح الروسية. تراجعت بولونيا إلى المؤخرة، والشرق الأدنى عاد ثانية إلى مواقع الصدارة ـ وهو الوضع المثالي بالنسبة إلى الوفاق الفرنسي ـ الروسي. كانت ثمة اضطرابات متصاعدة في تركيا الأوروبية. ففي تموز/ يوليو أقدمت الحامية التركية على قصف بلغراد. كانت روسيا بحاجة إلى صداقة فرنسا؛ ودفعت ثمنها إذ اعترفت بمملكة إيطاليا دون أي شروط.[5] بالمقابل اتفقت فرنسا مع روسيا على بروتوكول في آب/ أغسطس، نص على وجوب أن تصبح صربيا مستقلة عملياً عن تركيا دون أن تقع تحت نفوذ النمسا. وقد كان هذا بعيداً عن إعادة النظر واسعة المدى في الشرق الأدنى التي طالما حلمت بها روسيا على الدوام. ومع ذلك فإن البروتوكول أنعش الوجه السلبي للوفاق الفرنسي ـ الروسي: لم يكن من المسموح للنمسا أن تستفيد من ضعف روسيا، كما لم تكن مؤهلة للحصول على التأييد الروسي في ألمانيا أو إيطاليا. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1862 استطاع نابليون الثالث مسح أوروبا للمرة الأخيرة بوصفه رجل الأقدار. أما الرجل الذي كان سيتولى الإطاحة به فكان قد وصل إلى خشبة المسرح. ففي 24 أيلول/ سبتمبر صار بسمارك رئيس وزراء بروسيا. كان هذا، في المقام الأول، حدثاً من أحداث السياسة الداخلية البروسية، بعيداً عن أن يكون موضوعاً يخص الشؤون الدولية. كان بسمارك قد استُدعي لدحر البرلمان البروسي، لا لتغيير مسار السياسة الخارجية؛ وخلافاً للانطباع الذي

تركه لاحقاً، فإن سياسته كانت استمراراً لسياسة أسلافه. فمثل مانتيوفل استند إلى حالات التعاطف مع بروسيا؛ ومثل بيرنستورف، راهن على الصداقة مع فرنسا؛ ومثل رادوفيتز أراد لبروسيا أن تهيمن على «ألمانيا الصغرى» [ألمانيا ململمة]؛ ومثل أي وزير بروسي آخر، باستثناء حفنة من المحافظين الذين أكل الدهر عليهم وشرب، لم يكن مستعداً للاقتناع بما هو أقل من المساواة مع النمسا. ورث من سلفه بيرنستورف الصراع مع النمسا حول خطط إصلاح ألمانيا؛ وهذا الصراع كان منطوياً على خطر التفاقم والاشتداد، لأن النمسا كانت عازمة على أن تطرح على مجلس الدييت فكرة عقد اجتماع لمندوبين من برلمانات الدول [الدويلات ـ الولايات الألمانية] لمناقشة الإصلاح. في 5 كانون الأول/ ديسمبر قام بسمارك بإبلاغ الوزير النمساوي في برلين: كارولي إنذار تحرك مؤجل. كان لا بد للنمسا من أن تقبل ببروسيا نداً في ألمانيا، ناقلة مركز ثقلها من المجر [هنغاريا][6] وحاصلة بالمقابل على ضمانة بروسيا لمصالحها الحيوية في إيطاليا والشرق الأدنى؛ وإلا فـ«إنكم تستحضرون الكارثة».[7] هذا الحديث، هو الآخر، عومل على أنه شَكَّلَ منعطفاً تاريخياً؛ في الواقع لم يكن، إذا ما جُرد من عبارات بسمارك القوية، يفعل ما هو أكثر من تكرار البدائل التي كان قد سبق لشلاينيتز أن طرحها على النمسا في نيسان/ أبريل 1861. أما وجه اختلاف بسمارك عن أسلافه فكان في الوضعية، لا في السياسة. كانوا معتمدين على الملك؛ أما الآن فإن الملك كان قد بات، جراء الصراع الدستوري المحتدم في بروسيا، معتمداً عليه هو، ودَعْمُ سياسة بسمارك الخارجية كان هو الثمن الذي تعين على غليوم أن يدفعه إذا ما أراد إلحاق الهزيمة بالبرلمان البروسي.[8]

ومع أن بسمارك اتبع الخط الذي سار عليه أسلافه بالذات، فإنه كان يمقت ترددتهم؛ كان يحاول، وهو المتغطرس ونافد الصبر على الدوام، تحقيق نجاح سريع في السياسة الخارجية للتعويض عن افتقاره إلى الشعبية على الصعيد الداخلي. كان قد دعا لسنوات إلى أن تصبح بروسيا طرفاً ثالثاً في الوفاق الفرنسي ـ الروسي؛ وها هو ذا الآن يسعى إلى تفعيل هذا الخط فوراً. في 21 كانون الأول/ ديسمبر اطلع الوزير الفرنسي على النزاع المقبل مع النمسا وسأل

عما يمكن لنابليون الثالث أن يفعله «إذا ما تفاقمت الأمور في ألمانيا».[9] جاء سؤال بسمارك متأخراً مدة شهرين. بوصفه وزيراً للخارجية، كان توفنيل منفذاً جاداً لسياسة نابليون الخاصة ـ ودية مع إيطاليا، ودية مع روسيا، ومستعدة لتأييد بروسيا في ألمانيا. وفي صيف 1862 كان قد حاول تسوية مشكلة روما بالاتفاق مع الحكومة الإيطالية: إذا ما تم نقل عاصمة إيطاليا إلى فلورنسا، فإن القوات الفرنسية كانت ستنسحب من روما. كان الاقتراح مستنداً إلى نوع من اللبس: عَدَّه توفنيل تخلياً إيطالياً عن روما، فيما رآه الإيطاليون خطوة أولى على طريق استعادتها. رهبان فرنسا أيضاً رأوا رأي الإيطاليين؛ فالإمبراطورة يوجيني، الناطقة باسمهم، نجحت في إقناع نابليون بضرورة عزل توفنيل في تشرين الأول/أكتوبر واسترجاع دروين دو لويس. لعلها كانت الخطوة الأكثر كارثية في تاريخ الإمبراطورية الثانية. غرقت السياسة الخارجية الفرنسية في حالة من الفوضى تماماً حين كانت مصائر أوروبا تتقرر. بقي نابليون، رغم تعرضه للإضعاف، في صف المغامرة ـ مستعداً للمراهنة على توسيع بروسيا. أما دروين، رجل التقاليد والنزعة المحافظة، فقد أراد التحالف مع النمسا التي كان قد أخفق في كسبها خلال حرب القرم. كان ثمة انشقاق مشابه، وإن أضعف، بين نابليون وفالفسكي خلال الأيام التي سبقت الحرب الإيطالية في 1859؛ غير أنه بقي أقل خطورة. آنذاك كان نابليون متمتعاً بما يكفي من القوة والنفوذ للسير في طريقه الخاصة؛ يضاف، حتى الحماقات في إيطاليا لم تستطع أن تقوِّض مواقع فرنسا في أوروبا. أما الآن فقد كان الوضع مختلفاً: ففي الفترة الممتدة بين عامي 1863 و1866 بددت فرنسا هيمنتها على أوروبا مرة وإلى الأبد.

كان تحرك دروين الأول هو قطع المفاوضات مع إيطاليا، تلك المفاوضات التي كان توفنيل عاكفاً على إدارتها. وتمثل تحركه الثاني بإزاحة مقاربة بسمارك جانباً. كان رده على احتمال نشوب نزاع في ألمانيا هو أن فرنسا كانت «ستبحث عن ضمانات لأمنها هي وللسلام في أوروبا».[10] لم يكن هذا الجواب مجدياً بالنسبة إلى بسمارك. غير أن النزاع الألماني الكبير ما لبث، دون أي يد له هو فيه، أن تفاقم من جديد وراح يطغى على الجوار. وحين تم

طرح الاقتراح النمساوي الداعي إلى عقد كونفرس للمندوبين من أجل مناقشة موضوع الإصلاح على مجلس الدييت في 22 كانون الثاني/يناير 1863 هُزم الاقتراح بأكثرية تسعة أصوات مقابل سبعة. وبعد يومين اثنين، هذه الخلافات الألمانية بقيت في الظل جراء تفجر المسألة البولونية التي طالما أثارت الرعب في قلوب جميع القوى العظمى. كانت السلطات الروسية في حالة رعب من احتمال حصول انتفاضة منذ الخريف. وقد حاولت استباقها عن طريق سحب الشباب الثوري البولوني إلى الجيش. أخفقت الضربة؛ وفي 23 كانون الثاني/ يناير جاء رد الراديكاليين البولونيين متمثلاً بإعلان تمرد عام. ومع أن الانتفاضة كانت محصورة ببولونيا الروسية، فقد استجرت قدراً كبيراً من الدعم من بوزنانيا، حصة بروسيا من التقسيمات، ومن غاليسيا، حصة النمسا؛ وكذلك فإن البولونيين ظلوا يعوِّلون على تعاطف أوروبا الغربية، ولا سيما فرنسا. كان الروس يأملون في إبقاء الحركة مسألة هواجس داخلية، يتعين عليها ألا تؤثر سلباً في علاقاتهم الدولية، ولا سيما في الوفاق مع فرنسا. كان هذا ملائماً لنابليون الذي كان قد حقق مكاسب كبيرة من الوفاق والذي كان، إضافةً إلى ذلك عازفاً عن الانتفاضة الأوروبية التي كان لا بد للتدخل إلى جانب البولونيين من أن ينطوي عليها. النمساويون أيضاً حاولوا تجاهل الانتفاضة. قبل عام 1848 كانوا المضطهِدين الرئيسيين للبولونيين؛ أما الآن، وهم في إمبراطورية ملأى بالصراعات، فلم يكونوا راغبين في أن تكون لديهم أقلية قومية أخرى ساخطة. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا، مع بقائهم عازفين عزوفاً طبيعياً عن أي حرب مع روسيا كرمى لعين البولونيين، حتى أشد عزوفاً وتمنعاً عن استثارة غضب إنجلترا وفرنسا عبر الالتحاق بركب قامعيهم. أما الخط الأكثر حكمة بالنسبة إلى الجميع فقد بدا متمثلاً بإغماض العيون عما كان حاصلاً. هذه الرغبة العامة في طمس المسألة البولونية نَسَفَها بسمارك. تم إيفاد آلفنسليبن، أحد الجنرالات البروسيين، إلى سان بطرسبورغ؛ وهناك في 8 شباط/فبراير أبرم اتفاقية نصت على التعاون بين السلطات العسكرية الروسية والبروسية في المناطق الحدودية ضد المتمردين. لاحقاً في حياته، زعم بسمارك أن الاتفاقية كانت ضربة سياسية عظيمة: نجحت في إحلال بروسيا محل فرنسا في قلب

القيصر. ليس ثمة أساس ذو شأن لمثل هذا الزعم. فالوفاق الفرنسي ـ الروسي كان موجهاً ضد النمسا، لا ضد بروسيا على الإطلاق؛ وبالفعل فقد كان على الدوام نوع من الشرط غير المنطوق بألا تبادر فرنسا إلى مهاجمة بروسيا على ضفاف الراين. من المؤكد أن المسألة البولونية تمخضت عن نوع من الجفاء والفتور في العلاقة بين فرنسا وروسيا، غير أن ذلك لم يكن، بأي معنى من المعاني، نتيجة اتفاقية آلفنسليبن. هناك ما هو أكثر في زعم بسمارك الآخر أنه ساهم، من خلال إبرام الاتفاقية، في إلحاق الهزيمة بأنصار السياسة التصالحية مع بولونيا في البلاط الروسي. من المؤكد أن فريقاً كهذا كان موجوداً: وغورتشاكوف، بل وحتى القيصر نفسه، كانا متعاطفين معه. بسمارك نفسه أخذ خطر احتمال انسحاب روسي من بولونيا مأخذ الجد وتحدث صراحةً عن احتمال مبادرة بروسيا إلى احتلال بولونيا إذا ما أقدمت على التخلي عنها.[11] هنا، مرةً أخرى، جاء القرار من أحداث لاحقة ـ من تدخل القوى الغربية وتشدد البولونيين ـ لا من الاتفاقية. وفي الحقيقة، فإن غورتشاكوف والقيصر كانا شديدي الانزعاج من إلحاح بسمارك، المذكِّر على نحوٍ مهين بمساعدة روسيا للنمسا في 1849؛ كانا يفضلان أن يبقى مترفعاً، كما درجت النمسا على أن تفعل. وكما هي العادة، فإن من شأن التفسير الأبسط أن يكون هو نفسه التفسير الصحيح. كان بسمارك، وهو الملتهب دائماً معاداة لبولونيا،[12] يخشى من احتمال انتشار العصيان وانتقاله إلى بولونيا البروسية فاقترح تعاوناً عسكرياً دون أن يفكر بالعواقب الدولية التي كانت، حين برزت على السطح، شديدة الإزعاج بالنسبة إليه.

حاول بسمارك تصوير اتفاقية آلفنسليبن بوصفها «تدبيراً بوليسياً بسيطاً». غير أن الجميع رأوها تدخلاً ضد البولونيين؛ وقد أدى ذلك إلى جعل الالتزام بخط عدم التدخل صعباً بالنسبة إلى القوى الأخرى. وقبل الجميع، بات صعباً على نابليون الثالث أن يستمر في المماطلة والتسويف اللذين كانا هذه المرة أكثر من أي وقت سابق رده الأول على تحدي الأحداث. كان الوفاق مع روسيا عزيزاً على قلب نابليون: تملَّقَه أن يكون على علاقة ودية مع القيصر، وكان يعتقد، أكثر من ذلك، أن من شأن الوفاق مع الروس أن يمكِّنه من إعادة صوغ أوروبا

الغربية بحسب مزاجه. يضاف أنه كان على الدوام عازماً على وجوب تشكيل بروسيا «بعد قيامها بتوحيد ألمانيا الصغرى» طرفاً ثالثاً في الوفاق، وصولاً إلى إكمال إعادة بناء أوروبا التي كانت قد بدأت مع توحيد إيطاليا. لم يكن بديل «تآلف القرم» مع النمسا وبريطانيا العظمى مستساغاً بالنسبة إليه؛ كان شيئاً باهتاً، كئيباً، دفاعياً دون أي أفق للمغامرة: غير أن نابليون لم يستطع التصدي للتعاطف الحماسي مع بولونيا، ذلك التعاطف الذي أدى، ولو لمرة واحد، إلى توحيد جميع الفرقاء في البلاط الإمبراطوري؛ فالثوريون (الراديكاليون) بزعامة الأمير جيروم، كانوا يريدون أن يدافعوا عن مبدأ القومية؛ والكهنوتيون، بقيادة الإمبراطورة، كانوا في صف الشعب الكاثوليكي الوحيد في أوروبا الشرقية. أما دروين فقد مال في البداية، توخياً لخدمة مصلحة السلام، إلى مشاطرة نابليون سياسته القائمة على غض الطرف عن أحداث بولونيا؛ غير أن اتفاقية ألفنسليبن ما لبثت أن جعلته يغير المسار. بهذه الطريقة كان دروين يأمل بوقف تعاطف نابليون مع بروسيا «الثورية» واستعادته إلى صف التحالف المحافظ مع النمسا. يضاف أن هذه السياسة قوبلت بالرفض العملي القائم على عجز فرنسا عن ضرب روسيا مهما تعاطفت مع بولونيا؛ فبروسيا كانت بالتأكيد في متناول الأسلحة الفرنسية.

من المؤسف أن نابليون امتثل لهذه الخطة. في 20 شباط/ فبراير قال للوزير البروسي: «لو كانت النمسا هي التي وقَّعَتْ الاتفاقية، لما بددت كلمة واحدة جزافاً. . . إنها قوة لستُ مهتماً بها مما يبقيني لا مبالياً بأي أخطاء تقترفها حكومتها».[13] في 21 شباط/ فبراير اقترح دروين على بريطانيا العظمى والنمسا إصدار مذكرة احتجاج مشتركة في برلين. وفي اليوم نفسه أقدمت الإمبراطورة يوجيني على اقتحام دوامة السياسة الدولية للمرة الأولى. كانت مطلقة التأييد للتحالف مع النمسا؛ وقد حاولت أن تجعل مثل هذا التحالف جذاباً لنابليون عبر عرضه في قالب خطة إجمالية لإعادة النظر بخارطة أوروبا ـ البندقية لإيطاليا، غاليسيا لبولونيا، مع تعويض النمسا في البلقان، واستيلاء فرنسا على ضفة الراين اليسرى،[14] باختصار جميع مشاريع الظل التي جرى الحديث عنها مرات لا تحصى. كان من السخف، بالطبع، أن يتم عرض

تحالف «محافظ» على النمسا شرط مبادرتها أولاً إلى التخلي عن الأقاليم التي كانت هي عازمة على «حفظها»؛ غير أن جعل هذا التحالف جذاباً لنابليون ولو لمجرد إخراجه من ورطته في بولونيا وإيطاليا. هو نفسه حض رتشارد مترنيخ على التحالف وإن بعباراتٍ أكثر ضبابية: «إلى الآن كانت لي عشيقات، أنا أبحث عن زوج»،[15] و«سوف أنتمي إلى القوة التي ستساعدني».

الأنباء الواردة من باريس أثارت قدراً كبيراً من الذعر لدى بسمارك. كان قد اعتزم تقوية قبضته في سان بطرسبورغ، لا تعريض بروسيا لأي هجوم فرنسي. حاول أن يوحي بان الاتفاقية كانت فكرة روسية؛ وحين لم تتكلل محاولته بالنجاح، تعين عليه أن يلتمس إنقاذه من غورتشاكوف ـ إما أن تتعهد روسيا بالدفاع عن بروسيا ضد فرنسا، أو أن يتوجب سحب الاتفاقية. كان غورتشاكوف سعيداً بفرصة الانتقام من الإذلال الذي كان بسمارك قد ألحقه به: «إن روسيا لا تنسحب مطلقا... من شأن الأمر أن يوحي بالإذعان للضغط». لم يكن غورتشاكوف مستعداً لقول ما هو أكثر من مجرد أن القيصر لن يعترض، إذا كانت النمسا راغبة في الانسحاب؛ وكان سيتعين على بسمارك أن يستنتج أن الاتفاقية باتت الآن عبارات جوفاء، ميتة، طالما أن الثورة كانت قد ابتعدت عن حدود بروسيا. وبوصفها وسيلة لكسب ود روسيا، فإن الاتفاقية كانت فاشلة بكل تأكيد. غير أن خطط دروين الرامية إلى حرف خصومة أصدقاء بولونيا الفرنسيين عن روسيا وتحويلها نحو بروسيا بدلاً منها أخفقت هي الأخرى. بقيت الحكومة البريطانية خاضعة لطغيان الريبة التي كانت عملية ضم سافوا قد أثارتها. وحين دُعيت إلى التحرك ضد بروسيا رأت أن فرنسا كانت تبحث عن ذريعة «لاحتلال حوض الراين»؛ وأصرت على وجوب حصول أي احتجاج بشأن بولونيا في سان بطرسبورغ، لا في برلين. لم تجد الحكومة النمساوية ما يغريها في عرض تحالف فرنسي. قال رخبرغ: «الخطر مؤكد، المكاسب ملتبسة». غير انه خجل من ترك المسألة البولونية بأيدي القوى الغربية. يضاف إلى ذلك أنه خشي من أن تبادر فرنسا، إذا لم يتم توجيه غضب الفرنسيين نحو بروسيا، إلى البحث عن هدف بديل عبر التحول ضد النمسا في البندقية. كما في حرب القرم، قام النمساويون باستعداء روسيا من أجل ممتلكاتهم الإيطالية.

كانت بريطانيا العظمى والنمسا مستعدتين لالتزام الصمت فيما يخص بولونيا؛ غير أنه كان متعيناً عليهما أن يصرا على مبادرة ما ضد روسيا لمنع فرنسا، برأيهما، من الإقدام على أي تحرك ضد بروسيا. وقع الفرنسيون في شرك مكرهم هم: عبر فرض التحرك ضد بروسيا، أقحموا المسألة البولونية على الساحة الدولية فباتوا ملزمين باتخاذ موقف ضد روسيا.

بدا ائتلاف القرم كما لو كان الآن في طور التشكل؛ ومنذ هذه اللحظة جرى تكرار، بل وحتى تجاوز، جميع اضطرابات وملابسات حرب القرم. كان ثمة فرق واحد كبير. كان البريطانيون مشغولين بالحرب الأهلية الأمريكية؛ كان سلاح البحرية عندهم في حالة متدهورة؛ وكانوا راسخي الشك والارتياب إزاء نابليون الثالث. من البداية كانوا مصممين على عدم الذهاب إلى الحرب. ومع أن التعاطف مع بولونيا كان قوياً في إنجلترا فإن الحكومة لم تتعاون مع نابليون إلا لتقييده ولجمه ـ والعمل، بالطبع، على وضع حد للوفاق الفرنسي ـ الروسي. سار النمساويون ببساطة على نهج القرم الذي كان قد جلب عليهم كل تلك المصائب: قاموا باسترضاء فرنسا من خلال تحركات ظلوا يطمئنون الروس إلى أنها لم تكن تعني شيئاً، فاستثاروا غيظ الطرفين كليهما. بقيت البندقية مكشوفة أمام فرنسا، وغاليسيا أمام روسيا؛ ولم يستطع النمساويون أن يقرروا في أي من الأوقات أيهما كان أكثر عرضة للخطر. ومع ذلك فإن الجفوة بين روسيا والنمسا كانت موجودة سلفاً؛ ونظراً لأن التحالف النمساوي ـ الفرنسي أثبت على الدوام أنه ليس سوى سراب خادع، فإن الإخفاق في تحقيقه لم يكن حاسماً هو الآخر. تمثلت الحصيلة الحاسمة للأزمة البولونية بحصول جفوة بين روسيا وفرنسا. لم يكن هذا مرحباً به لدى الروس الذين كانوا لا يزالون يعقدون الآمال على العودة إلى سياسة الشرق الأدنى بعد إخضاع بولونيا. وحين بادرت النمسا، بريطانيا العظمى، وفرنسا إلى تقديم مذكرتها الاحتجاجية الأولى في سان بطرسبورغ يوم 17 نيسان/ أبريل، سارع غورتشاكوف إلى تغيير نهجه ليوحي بأنه أقرب إلى فرنسا منه إلى الأخريين؛ وفي بداية أيار/ مايو ذهب حتى إلى حد طمأنة الفرنسيين إلى أنه لم يكن ليعارض مناقشة المسألة البولونية في أي مؤتمر أوروبي شرط بحث سائر القضايا الأوروبية الأخرى جميعها (بما فيها، دون

شك، قضية الشرق الأدنى) أيضاً. لم يكن هذا كافياً بالنسبة إلى المشاعر الفرنسية العامة: كان لا بد من فعل شيء ما لمساعدة بولونيا قبل أن تتوفر إمكانية الولوج في مناقشة أي مسألة أخرى. عادت القوى الثلاث، إذاً، إلى الهجوم في 17 حزيران/يونيو بإطلاق مذكرة أخرى، طالبت فيها بوقف إطلاق النار في بولونيا وإقامة دولة بولونية مستقلة ذاتياً.[16] سارع غورتشاكوف إلى إزاحة هذه المقترحات جانباً وبعنف.

حانت الآن، أكثر من أي وقت، لحظة التحرك؛ طرحت فرنسا مشروع إنزال في البلطيق، ربما بمساعدة سويدية. رأى بالمرستون أن الجيش الفرنسي في البلطيق كان أقل خطراً منه على الراين، فوعد بحياد بريطاني؛ ولكن جر نابليون إلى مثل هذه الحملات البعيدة لم يكن ممكناً، كما كان قد سبق لبدء حرب القرم أن أثبت، ما لم يتوفر دعم بريطاني فعال، فتم التخلي عن فكرة الحرب. حتى اللحظة، ربما كان باستطاعة الفرنسيين إنقاذ وفاقهم مع روسيا، لو أبدوا استعداداً للاعتراف بعجزهم في أوروبا الشرقية وسلّموا بنوعٍ من الهزيمة الديبلوماسية. غير أن دروين أصر على إصدار مذكرة أخرى، سُلِّمت أوائل آب/أغسطس، شاجبة السياسة الروسية ومعلنة أن «فرنسا أيضاً استأنفت حرية الحكم والحركة الكاملة، نظراً لأن روسيا لم تكن قد أخذت ملاحظات القوى الثلاث في الاعتبار. لم يكن هذا إلا الإلغاء الرسمي للوفاق الفرنسي ـ الروسي.

كان الوفاق قد أصبح أساس السياسة الروسية بعد انهيار **الحلف المقدس**؛ والآن بدا نوع من إحياء هذا **الحلف** ممكناً، ولا سيما لأن العداء المشترك لبولونيا كان على الدوام أقوى روابطه. غير انه تبين مرة أخرى، كما في مناسبات سابقة، أن بناء **الحلف المقدس** لم يكن ممكناً على أساس العداء لبولونيا فقط؛ فكل قوة كانت لها مصالح أخرى، رغم أن مشاغل بروسيا كانت مشاغل النمسا أو روسيا. وكان هذا قد تجلى سلفاً في الموقف من اتفاقية آلفنسليبن حين رفضت روسيا حماية بروسيا من فرنسا. وقد اتضح مرةً أخرى في أيار/مايو. مذعوراً بدمدمة الوفاق الفرنسي ـ الروسي، بادر بسمارك إلى مفاتحة النمساويين مقترحاً عليهم التعاون لمقاومة أي تدخل في ممتلكاتهم البولونية ـ

«سنقدم لكم رماحاً مقابل رماح، ضمانة غاليسيا مقابل ضمانة بوزان».[17] رد رخبرغ قائلاً إن أي تحالف يجب أن يشمل أيضاً ضمانة بروسية للبندقية ضد فرنسا. وبعد أسبوعين اثنين جاء دور روسيا لاستحضار شبح **الحلف المقدس**. ففي 1 حزيران/ يونيو كتب الكساندر الثاني إلى غليوم الأول، طالباً تعاونه الفعال ومتحدثاً بندم وأسف عن الشراكة القديمة مع النمسا. بعد العديد من الأعوام كان بسمارك سيزعم أن المقاربة الروسية كانت منطوية على حرب ضد النمسا وانه لم يكن مستعداً لتسوية النزاع الألماني «بمعونة أجنبية»؛ من المؤكد أن هذا كان من نسج الخيال. غير أن من الخيال بالمثل الإيحاء بأن بسمارك قد فوت فرصة جدية لإحياء **الحلف المقدس**؛ وكان هذا قد انهار. كانت روسيا والنمسا في حالة صراع في الشرق الأدنى، ولم تكن أيٌّ بروسيا وروسيا مستعدة لضمان ممتلكات النمسا في إيطاليا. وجاء رد غليوم في 17 حزيران/ يونيو متضمناً سؤال الكساندر الثاني عما إذا كان قد غير رأيه حول هذه القضايا: هل كان قد تخلى عن فكرة الوفاق مع فرنسا (أي حلمه بإعادة النظر بتسوية الشرق الأدنى)؟ هل كان مستعداً لضمان البندقية؟ لم يكن مفيداً بالنسبة إلى الكساندر الثاني أن يرد بدوره قائلاً إن البندقية كانت غير ذات علاقة بمسألة بولونيا: لم تكن أي من بروسيا والنمسا مستعدة للالتزام مع روسيا، ما لم تقم الأخيرة بالالتزام المقابل بالتصدي لفرنسا.[18]

بقي البديل الذي كانت بروسيا قد حَضَّتْ النمسا على اعتماده في حرب القرم والذي كانت النمسا قد تبنته على نحوٍ متقطع: بديل التضامن الألماني ضد كل من فرنسا وروسيا على حدٍّ سواء. هنا أيضاً كان ثمة عائق حاسم: عائق النزاع بين النمسا وبروسيا حول الهيمنة على ألمانيا. خلال حرب القرم، كانت بروسيا قد ضمنت جميع الممتلكات النمساوية دون المطالبة بأي مكاسب مقابلة في ألمانيا؛ وتلك كانت سياسة كان بسمارك قد عارضها بعنف، ولم تكن قد تكررت خلال حرب 1859 الإيطالية. ومن المؤكد أن بسمارك لم يكن مستعداً لتجديدها في 1863. لو كانت روسيا قد ضمنت البندقية، لأصبحت المخاطرة بالنسبة إلى بروسيا أخف ولبات بسمارك مستعداً للالتحاق بالركب؛ أما في غياب روسيا، فقد كان من شأن أي ضمانة حول البندقية أن تثير حرباً على

الراين، ولم يكن بسمارك مستعداً للسماح بحصول ذلك مقابل أي ثمن أقل من السيادة على ألمانيا. النمساويون، أقله فريق منهم في وزارة الخارجية، طالما كانوا قد حلموا بالاهتداء إلى طريقة أخرى لتحقيق التضامن الألماني: أي طريقة «توسيط» بروسيا، إجبارها على قيادة النمسا من خلال أصوات الدول الألمانية الأخرى. بلغت هذه السياسة ذروتها في آب/أغسطس 1863 حين اجتمع الأمراء الألمان بفرانكفورت برئاسة فرانسيس جوزف لمناقشة إصلاح الاتحاد الكونفدرالي ـ أو، بالأحرى، للمصادقة على خطة إصلاح نمساوية. ومع أن الأمراء حذوا حذو النمسا، فإن سياستها ما لبثت أن أخفقت في تحقيق هدفها الأكبر. كان بسمارك قد منع غليوم الأول من المجيء إلى فرانكفورت، ولم يكن الأمراء مستعدين للتسليم بأي مخطط تكون بروسيا مستبعدة منه. وعلى الرغم من العبارات المعسولة التي قيلت في فرانكفورت، فإن المشروع النمساوي لم يتمخض عن أي شيء حين تمت محاولة ترجمته إلى لغة الواقع بنورمبورغ في تشرين الثاني/نوفمبر. مرةً أخرى، كانت النمسا قد أخفقت في تجسيد المشاعر الألمانية.

ما لبث اجتماع فرانكفورت، بتهديده الواضح لبروسيا، أن مَكَّنَ بسمارك من قلب الطاولات على الروس. في حزيران/يونيو، كان الكساندر الثاني قد التمس دعماً بروسياً ضد الغرب؛ وفي أيلول/سبتمبر، بادر بسمارك إلى التماس دعم روسيا ضد النمسا. تحدث عن شن حرب «على طريقة فريدريك الأكبر»؛ أعلن عن استعداده للذهاب إلى أي مكان «حتى لو تطلَّب الأمر ذهابه إلى الشيطان»، إذا لم يتمكن من الحصول على دعم روسيا. جاء الرد الروسي مراوغاً: كان الروس لا يزالون كثيفي الانشغال ببولونيا ما أبقاهم عاجزين عن تقديم وعد بما هو أكثر من التعاطف (مع بروسيا) ضد النمسا.(19) من الصعب افتراض أن بسمارك، حتى مع كل التهور ونفاد الصبر اللذين كثيراً ما درج على إظهارهما في بداية حياته السياسية، كان عازماً عزماً جدياً على الحرب مع النمسا في أيلول/سبتمبر 1863. ربما لم يرغب فيما هو أكثر من مجرد التأكيد للروس المدى الذي بلغته بروسيا من الإخلاص والمخاطرة لتبقى منطقة عازلة لهم ضد الغرب. ومن المؤكد أيضاً أنه أحدث هذا التأثير. وفي النزاعات

الألمانية خلال الأعوام اللاحقة لم تتعرض السياسة الروسية لأي اهتزاز: بدلاً من الإصرار على وحدة القوتين الألمانيتين، كما كانوا قد فعلوا في أيام أولوموك، تحمل الروس النزاعات في البداية، وانتصاراً بروسياً بعد ذلك. لم يروا في بروسيا سوى المساحة العازلة بين بولونيا والغرب؛ ما جعلهم يفترضون أنه كان مقدراً لهم أن يكسبوا من توسعها، وإن لم يكونوا راغبين في ذلك عملياً. بالمقابل، كانوا شديدي الرغبة، عملياً، في إضعاف النمسا، من منطلق الشرق الأدنى ـ وهي رغبة عززتها الآن المسألة البولونية. لم يطلبوا من بروسيا سوى الحياد، سواء في بولونيا أو في الشرق الأدنى؛ وبالمقابل كانوا على درجة كافية من الاستعداد لالتزام الحياد، مجاناً، في ألمانيا. كان بسمارك مستعداً للتمسك بهذه الصفقة إلى أن تستنفد أغراضها.

في خريف 1863 اختفت المسألة البولونية من قائمة الشؤون الدولية خلال مدة زادت على خمسين عاماً. حركة التمرد ما لبثت، في غياب المساعدة من الخارج، أن انطفأت؛ ومنذ ذلك التاريخ تولت روسيا حكم بولونيا بالقوة العسكرية وحدها. بذل نابليون الثالث محاولة فخمة أخيرة لاستعادة هيبته المسحوقة. في 4 تشرين الثاني/نوفمبر بادر إلى إطلاق المشروع الذي ظل يشغله منذ وصوله إلى السلطة: عقد مؤتمر أوروبي لبحث جميع المسائل العالقة وإعادة النظر بخارطة أوروبا. فـ«معاهدات 1815 كانت قد انتهت»، وكان لا بد من اجتراح نظام جديد، قائم «على المصالح المشتركة للحكام والناس». غير أن حكام أوروبا تلقوا الاقتراح بذعر مشترك؛ كانوا، جميعاً، مستعدين لمشاركة الكساندر الثاني في صرخة الرعب التي أطلقها قائلاً: «هذا تجاوز لكل الخطوط الحمراء!». الجميع، حتى النمسا، بدوا ميالين إلى تقديم رد قائم على المماطلة والاستمهال. أما أمر شجب فكرة المؤتمر باسم الحقوق الواردة في المعاهدات وباسم **الأمر الواقع** فقد تُرك لراسل، حامل راية الحريات الأوروبية. فمع أن الحكومة البريطانية كانت تنظر بعين العطف إلى العديد من القضايا القومية، فإنها لم تكن مستعدة لتحسين وضع أوروبا على حساب المخاطرة برؤية فرنسا في حوض الراين أو روسيا مهيمنة على البحر الأسود؛ حقاً، كانت هذه الحكومة [البريطانية] مستعدة لأن تطيق عدم الاستقرار في أوروبا طالما كان

هناك استقرار في الشرق الأدنى.[20] لذا فإن راسل رد قائلاً إن من شأن بحث كل مسألة أوروبية أن تزيد التوتر، بدلاً من تقليصه؛ وإن الحكومة البريطانية كانت سترفض حضور مثل هذا المؤتمر. كانت هذه نهاية حلم نابليون الطوباوي بإعادة النظر السلمية؛ نهاية هيمنته في أوروبا؛ ونهاية التحالف البريطاني أيضاً، هذا التحالف الذي كان الأمن الفرنسي قد ظل مستنداً إليه.

هوامش الفصل السابع

(1) من بالمرستون إلى راسل، 8/ 2/ 1861.

(2) من فيرتر إلى شلاينتز، 7/ 4/ 1861. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 2 (2)، هـ: 370.

(3) مذكرة من بيرنستروف، تشرين الأول/أكتوبر 1861، رينغهوفّر، **دفاعاً عن شرف بروسيا**، ص: 426.

(4) خطاب من غليوم الأول، 11/ 10/ 1861. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 2 (2)، هـ: 414.

(5) في شباط/فبراير 1862، كان بيرنستروف قد عرض الاعتراف بإيطاليا والبقاء على الحياد في حال نشوب حرب بين إيطاليا والنمسا إذا كانت إيطاليا مستعدة لالتزام الحياد في حال وقوع حرب بين بروسيا وفرنسا. كان الإيطاليون قد رحبوا بهذا العرض في البداية؛ ثم ما لبثوا أن تراجعوا خوفاً من إغضاب نابليون الثالث ودفعه إلى تأييد النمسا ضدهم. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 2 (2)، هـ: 444 و448. الروس أنفسهم، رغم انزعاجهم الشديد من هذا التفاوض المجهض، اعترفوا بإيطاليا في تموز/يوليو دون التشاور مع، أو حتى إخطار، برلين.

(6) لا إلى بودابست، كما تقول الرواية التقليدية.

(7) من كارلويي (برلين) إلى رخبرغ، 5/ 12/ 1862؛ من بسمارك إلى فيرتر، 13/ 12/ 1862. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 60 و71.

(8) كان ثمة سجال مطول بين المؤرخين الألمان حول مدى «جدية» بسمارك في عروضه الودية على النمسا. من جهة قيل إنه كان يرمي إلى شن حرب على النمسا من البداية؛ من جهة أخرى زُعم أنه كان ميالاً إلى تفضيل الشراكة مع النمسا ضد «الثورة» (أي ضد نابليون الثالث، ضد إيطاليا الموحدة، وضد الليبرالية الألمانية). إن السجال هراء بلا معنى في الحقيقة. جميع السياسيين البروسيين كانوا مصممين على النّدية مع النمسا؛ وبالندية أو التكافؤ كانوا يعنون الهيمنة على ألمانيا، أقله إلى الشمال من الماين. كان هذا صحيحاً حتى بالنسبة إلى العاهلين ـ فريدريك غليوم الرابع وغليوم الأول. (تماماً في هذا الوقت أقدم غليوم على تحديد الحد الأدنى من شروطه للوزير البريطاني بوصفه تولي قيادة جميع القوات المسلحة الألمانية وتمثيل ألمانيا كلها في الخارج من قبل بروسيا. من بوكانان إلى راسل، 29/ 1/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 152). كان البروسيون يأملون بأن تؤدي صعوبات النمسا في إيطاليا والشرق الأدنى إلى إجبارها على قبول هذه الشروط دون حرب في ألمانيا؛ الأحداث منذ 1848 أثبتت أن هذه الآمال كانت فارغة. تمثل المبدأ الأساسي للسياسة النمساوية بالامتناع المطلق عن التنازل عن أي شيء إلا بعد هزيمة.

كان بسمارك، مثل ميندورف قبله، يعاني من ندم (نوستالجي) ماضوي بالنسبة إلى أيام مترنيخ و**الحلف المقدس**؛ هذا الندم جعله يرجئ الصراع مع النمسا ربما أكثر مما كان من الممكن أن يفعله بيرنستورف. غير أنه لم يتمكن من جعله يتخلى عن الدفاع عن المصالح البروسية. باختصار، ما إن أقدم شفارزنبرغ على بذل المحاولة الأولى للسيادة في ألمانيا، حتى بات بسمارك مضطراً لبذل الثانية. وكما هو الحال في أي مزايدة لم يستطع الطرفان ترك حلبة المزايدة إلا بعد أن آلت الغنيمة إلى أحدهما. في مثل هذه الظروف، تبقى العبارات الشبيهة بـ«إخلاص، وفاء، صدق» أو «عدوان، غدر، خذلان» عبارات غير ذات شأن.

(9) من تاليران (برلين) إلى دروين دو لويس، 21/ 2/ 1862. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 82.

(10) من دروين دو لويس إلى تاليران، 25/ 12/ 1862. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 88.

(11) كانت هذه مناسبة لحديث شهير مع الوزير البريطاني بوكانان الذي اعترض قائلاً إن أوروبا لن تسمح أبداً بالأمر. رد عليه بسمارك: «ومن تكون أوروبا؟» فأجابه بوكانان: «عدد من الأمم العظيمة». مذكرة من بسمارك في 11/ 2/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 174.

(12) كتب بسمارك في 1861 يقول: «مفعم أنا تعاطفاً مع البولونيين، غير أننا لا نستطيع، إذا أردنا أن نعيش، إلا أن نستأصلهم من جذورهم؛ مما لا شك فيه أن الرب هو خالق الذئب، ولكننا لا نتردد في قنصه حين نتمكن منه».

(13) من غولتز (باريس) إلى غليوم الأول، 20/ 2/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 206.

(14) من مترنيخ (باريس) إلى رخبرغ، 22/ 2/ 1863. اونكن، **سياسة الراين لدى القيصر نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 1. من المبالغة أن نرى في هذا الاقتراح السرابي أي نية جدية مطردة لنابليون على صعيد وضع اليد على الضفة اليسرى للراين.

(15) هذه رواية متأخرة قليلاً. وفقاً للرواية المعاصرة لمترنيخ، غير نابليون الصورة المجازية: زواج العقل مع بريطانيا لم يكن ليحول دون علاقة عاطفية ملتهبة مع النمسا. من مترنيخ إلى رخبرغ، 26/ 2/ 1863. اونكن، **سياسة الراين لدى القيصر نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 2.

(16) الشروط الستة التي كان يجب أن تشكل الأساس لأي كونفرنس حول بولونيا كانت: عفواً عاماً؛ جمعية وطنية بولونية وفقاً لدستور 1815؛ إدارة ذاتية يتولاها موظفون من أصل بولوني؛ إزالة القيود المفروضة على الكنيسة الكاثوليكية؛ الاعتماد الحصري للغة البولونية في الإدارة، القضاء، والتعليم؛ ونظام خدمة عسكرية محددة بالقانون.

(17) من كارلويي إلى رخبرغ، 16/ 5/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 508.

(18) من الكساندر الثاني إلى غليوم الأول، 1/ 6؛ من غليوم الأول إلى الكساندر الثاني، 17/ 6؛ من الكساندر الثاني إلى غليوم الأول، 12/ 7/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 333، 557، 583.

(19) من أوبريل (لندن) إلى غورتشاكوف، 3/ 9، 15/ 9؛ من لوين (سان بطرسبورغ) إلى بسمارك، 21/ 9/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 3، هـ: 678، 693.

(20) من بالمرستون إلى راسل، 8/ 11/ 1863. «إذا قرر المؤتمر إعطاء مولدافيا ـ فالاسيا إلى النمسا والبندقية وروما إلى إيطاليا، ضم سلزفيغ إلى الدنمرك، وفصل بولونيا 1815 عن روسيا مع جعلها دولة مستقلة دون المساس بمسألة الراين بوصفه حدود فرنسية أو إعفاء روسيا مما كانت معاهدة باريس قرصنة عليها، فإن مؤتمراً كهذا ـ يمكّن أوروبا من فعل ما هو خير».

الفصل الثامن

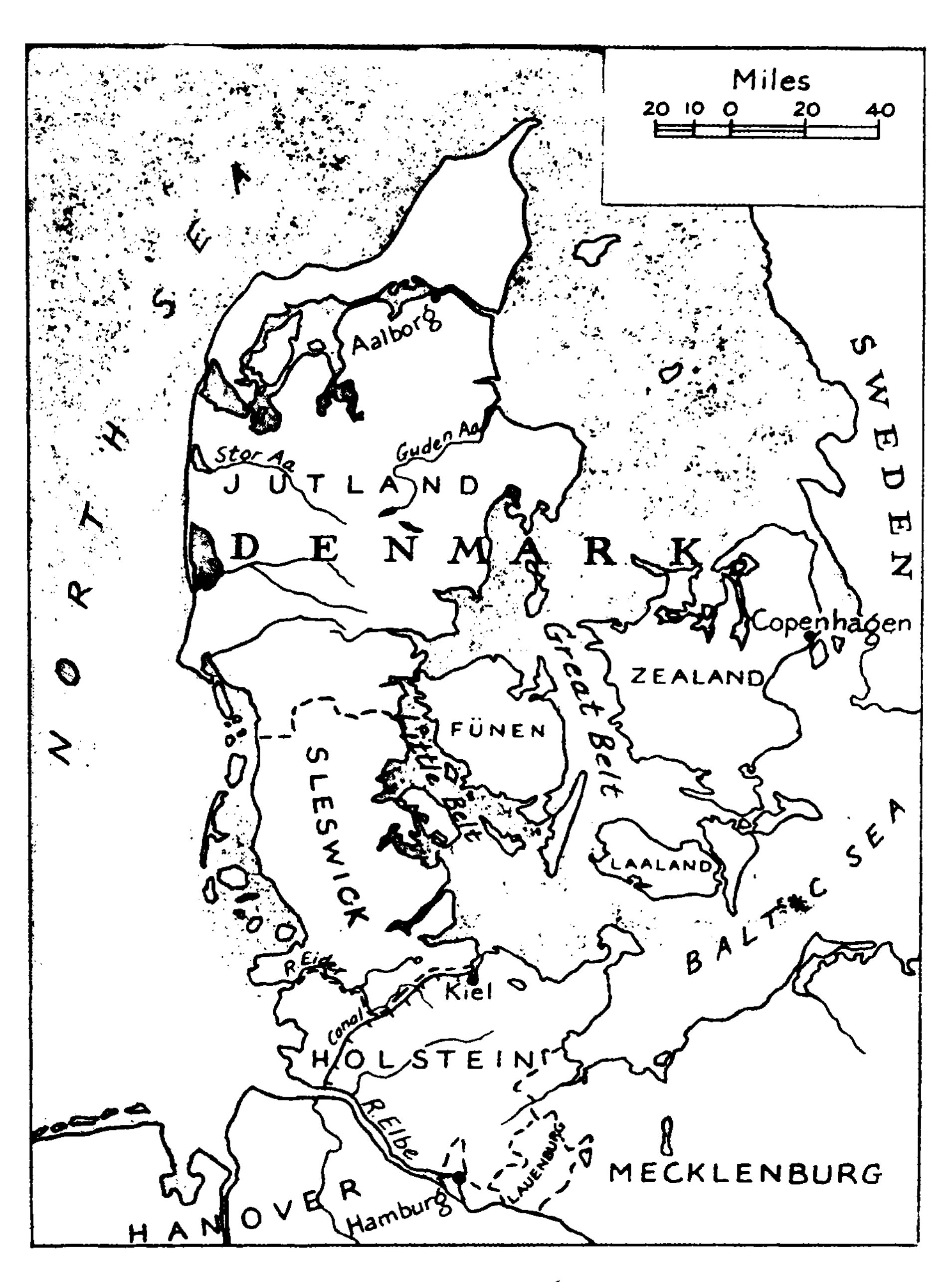
حروب بسمارك: هزيمة النمسا، 1864 - 1866

ظلت قضية سْلَزْفيك وهولشتاين دائبة على التفاقم منذ لحظة توقيع معاهدة لندن في 1852: كانت ثمة الخلافة الملتبسة من ناحية، والتصميم الدنمركي على ضم سْلَزْفيك إلى مملكة أحادية من ناحية ثانية. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1863 تفجر النزاعان كلاهما دفعة واحد. مات الملك فريدريك السابع في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ خَلَفُه كريستيان التاسع وقَّعَ الدستور الأحادي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر. كان هذا تحدياً للرأي العام القومي الألماني؛ لم يكن استمراره ممكناً ما لم تكن **القوى العظمى** موحدة ضد هذه المشاعر كما سبق لها أن كانت في 1852. غير أن الأزمة حلت، بدلاً من ذلك، وعلاقات **القوى العظمى** في حالة فوضى واضطراب شاملين. كان إلحاح نابليون على بولونيا قد سحق الوفاق الفرنسي ـ الروسي؛ والرفض البريطاني الفظ لخطة نابليون حول عقد نوع من المؤتمر كان قد وضع حداً للتحالف الإنجليزي ـ الفرنسي؛ كانت النمسا قد أضاعت فرصة التحالف مع فرنسا، استفزت روسيا، أخفقت في استيعاب ألمانيا. وبالفعل فإن العلاقة المستقرة الوحيدة في أوروبا كانت هي علاقة التضامن بين روسيا وبروسيا ضد بولونيا. حتى هذه كانت ذات طابع سلبي؛ أيٌّ منهما لم تكن مستعدة للانخراط في أي تآلف ضد الأخرى. ومجرد الحياد هو ما كان الروس سيعرضونه في كانون الثاني/ يناير 1864 في حال حصول هجوم فرنسي على حوض الراين.[1]

تمخضت فوضى 1863 عن إكمال عملية التفكك التي كانت جارية على

قدم وساق منذ عام 1848: **فجوقة أوروبا** لم تكن قد اضطلعت بأي دور ذي شأن في أثناء حرب القرم؛ فقط إنجلترا وفرنسا كانتا قد هَبَّتا لنجدة تركيا. وفي 1859 كان نابليون قد أخذ مجده في إيطاليا دون أي تدخل من جانب **القوى العظمى**؛ وفي 1863 تُركت روسيا تفعل ما تشاء في بولونيا. كانت الحروب المحلية المؤقلمة، بدلاً من أي نزاع عام وشامل، هي التي درجت. ورغم ذلك كله، كان إنجازاً مذهلاً أن يتم إخراج معاهدة من دائرة الوجود في غضون اثنتي عشرة سنة من توقيعها من جانب جميع القوى، الأول بين العديد من الإنجازات التي كانت ستجعل من بسمارك الأستاذ الذي لا يضاهيه أحد في الفن الديبلوماسي. وفيما بعد، كان بسمارك سيزعم أن الحملة كلها كانت موجودة في رأسه منذ البداية؛ أنه كان قد خطط لضم الدوقيات (وللحروب مع النمسا وفرنسا بالتالي) حين تولى المنصب في 1862. لعل من المحتمل أكثر انه كان قد خطط للنجاح: للبقاء في المنصب؛ لإبقاء غليوم الأول على العرش؛ لجعل بروسيا أقوى في ألمانيا. فاللاعب العظيم في الديبلوماسية، كما في الشطرنج، لا يستغرق في تأمل العواقب البعيدة لتحركه، وصولاً إلى إضاعة نفسه: يكتفي بطرح سؤال: «هل تؤدي هذه الحركة إلى تحسين موقعي؟» ثم يُقْدِم عليها.

في الأزمة الأولى حول الدوقيات بين عامي 1848 و1850، كانت بروسيا قد أقدمت أولاً على استعداء **القوى العظمى** عبر التحرك باسم المشاعر القومية الألمانية؛ وأقدمت ثانياً على استعداء هذه المشاعر جراء الهلع إزاء احتجاجات **القوى العظمى**. في 1863 زعم بسمارك أنه يعمل من منطلق حقوق المعاهدة، لا النزعة القومية. قام الشعور الألماني على التنصل من معاهدة لندن؛ على المطالبة بالاعتراف بصاحب الادعاء المنافس: دوق أوغستنبيرغ، مع ضم كل من سْلَزْفيك وهولشتاين إلى ألمانيا. من الجهة المقابلة اقترح بسمارك الاعتراف بكريستيان التاسع ومطالبته بعد ذلك بالاستقلال الذاتي الذي وعدت به معاهدة لندن الدوقيتين. ظاهرياً، كان سيبدو متحركاً وفق القانون الدولي، لا ضده؛ وأدى هذا إلى انتزاع أقوى الحجج من أيدي القوى الخارجية. كان بسمارك سيبدو حامياً للألمان في الدوقيتين دون أي تحالف مع «الثورة»؛ كان، في الحقيقة، قد اهتدى إلى السبب «المحترم» الذي كان، على الدوام، قد فات



سْلَزْفيك ـ هولشتاين

كافور في إيطاليا. من المؤكد أن هذه السياسة أزعجت الرأي العام الألماني؛ غير أن ذلك لم يكن، من منظور صراع بسمارك مع البرلمان البروسي، أمراً جديداً. لعل ما كان أكثر أهمية هو أن الملك كان سيفضل اعتماد الخط القومي؛ وقد تمكن بسمارك من إبقائه مواكباً فقط بزعم أن هذا الخط ينطوي على نوع من التحالف الثوري مع نابليون الثالث. وتمنُّع غليوم كان ذخراً لدى التعامل مع النمسا؛ كان بسمارك يستطيع أن يزعم، صادقاً، أن النمساويين كانوا سيجدون أنفسهم سريعاً في مواجهة وزارة ليبرالية في بروسيا، مصممة على تولي القيادة في ألمانيا، ما لم يبادروا إلى التعاون معه.

وكالعادة، أرادت الحكومة النمساوية الأشياء ونقائضها. كانت ناضجة لنوع من العودة إلى الثنائية المحافظة. خاب أمل فرانسيس جوزف بالليبرالية بعد إخفاق اجتماع فرانكفورت في آب/أغسطس؛ كان رخبرغ يرى أن «ليس ثمة أي فرق بين المطالبة بضم سْلَزْفيك إلى ألمانيا والسعي الفرنسي إلى الحصول على حدود الراين».[2] محتجاً على السياسة الليبرالية القائمة على التبرؤ من كريستيان التاسع، قال رخبرغ لمجلس الوزراء: «إذا أقدمت النمسا على اعتماد هذه السياسة، فإنها ستخسر جميع حلفائها الأجانب. ستسارع فرنسا إلى استغلال الفرصة المواتية لمهاجمة ألمانيا والنمسا، وستشعل نار الثورة في كل من إيطاليا، المجر (هنغاريا)، وغاليسيا. سيكون وجود الإمبراطورية في خطر!».[3] ومن الجهة الأخرى لم يكن النمساويون يجرؤون على الوقوف جانباً تاركين بروسيا تتصرف وحدها؛ كان من شأن ذلك، باعتقادهم، أن يفقدهم قيادة ألمانيا. وبقبول اقتراح بسمارك بشأن تحالف لفرض المعاهدة على لندن، تصوروا أنهم كانوا يقومون بسجن بروسيا في إطار قضية محافظة. وفي حقيقة الأمر، فإن التحالف المبرم في 16 كانون الثاني/يناير 1864،[4] لم يتضمن أي التزام دقيق من هذا النوع. كان النمساويون يريدون إيراد نص يشترط وجوب عدم خروج القوتين على شروط معاهدة لندن إلا بموافقة الطرفين المتبادلة. اعترض بسمارك قائلاً إن الملك لن يكون مستعداً لابتلاع أي إشارة جديدة إلى معاهدة 1852 المقيتة؛ وقد تعين على النمساويين أن يرضوا بوعد أكثر غموضاً حول وجوب تسوية مستقبل الدوقيتين بالتوافق. لم تكن هذه ضربة حاسمة

لبسمارك كما جرى تصويرها لاحقاً؛ كان لا يزال يتعين عليه أن يشتري موافقة النمسا على إدخال نوع من التعديل على البرنامج. من المؤكد أن هذا البند كان السبب الفني لحرب 1866؛ جراء تصرف من جانب النمسا، لا بروسيا، مما ينطوي على ما يكفي من الغرابة. ففي حزيران/يونيو 1866 أقدمت النمسا على إلغاء صفقتها المعقودة يوم 16 كانون الثاني/يناير 1864، إذ طلبت من مجلس الدييت تسوية مستقبل الدوقيتين؛ وهذا وفر لبسمارك حجة لشن حرب على النمسا كما على الدول (الدويلات) الألمانية المؤيدة لها. عندئذ كان من الأهم ألا يكون التحالف شاملاً أيَّ إشارة إلى المشكلتين اللتين كانتا قد أفسدتا سائر المحاولات السابقة ـ لا ضمانة بروسية بشأن البندقية، لا اعتراف نمساوي بقيادة بروسيا العسكرية لألمانيا. ونظراً لأن القوى الاتحادية كانت تتعرض للإهمال، أو للإزاحة جانباً بالأحرى، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى اشتراط الجهة التي كانت ستتولى قيادتها؛ ولأن هذا كان تحالفاً محافظاً، فقد أَمِلَتْ النمسا بأن تصبح أوتوماتيكياً مؤهلة للتمدد إلى البندقية. ومع ذلك، فإن بسمارك كان يعلم أنه كان قد اجترح الصفقة الأفضل. حين قال الوزير الإيطالي: «لن تحتاج إلينا بعد الآن إذ أصبح عندك رفيق سلاح آخر»، رد بسمارك متباهياً: «نعم، لقد استأجرناه». ـ «مجاناً؟» ـ «يعمل لدى ملك بروسيا». (5) (Il travaille pour le roi de Prusse).

أما القضية الفنية (التقنية) التي دارت المعارك حولها في مجلس الدييت فكانت قضية اختيار بين **إدارة** الدوقيتين أو **احتلالهما**. كانت **الإدارة** تعني أن كريستيان التاسع هو حاكمهما الشرعي؛ في حين كان **الاحتلال** يعني بقاءهما بلا صاحب. في 7 كانون الأول/ديسمبر 1863 وافق مجلس الدييت، بقدر كبير من المضض، على إدارة اتحادية في هولشتاين؛ وتم تنفيذ هذا دون مقاومة من جانب الدنماركيين. أما حين اقترحت النمسا وبروسيا احتلال سْلَزْفيك شرطاً مادياً لتطبيق معاهدة لندن، فإن المشاعر الألمانية لم تعد قابلة للضبط؛ وما لبث مجلس الدييت أن رفض الاقتراح النمساوي ـ البروسي يوم 14 كانون الثاني/يناير 1864. ثم أعلنت **القوتان العظميان** عن اعتزامهما العمل وحدهما؛ وفي 1 شباط/فبراير عبرت قواتها الحدود متوغلة في سْلَزْفيك.

مع أن النمسا وبروسيا توافقتا على الحرب، فإن **القوى العظمى** الأخرى أخفقت في التوافق على السلم. كانت بريطانيا العظمى شديدة الالتزام بالدنمارك. وفي تاريخ قريب مثل 24 تموز/يوليو 1863، كان بالمرستون قد أعلن أن أولئك الذين يحاولون الإطاحة بالحقوق والتدخل في استقلال الدنمارك سوف يكتشفون أن الدنمارك ليست وحدها التي سيواجهونها. هذه كانت العبارة المألوفة التي كان بالمرستون على امتداد السنوات الثلاثين الأخيرة قد دأب على تذكير التآلفات الأوروبية بها؛ وبالفعل فقد افترض أنه كان يهدد ألمانيا بفرنسا ـ «في الوضع الحالي للجيش البروسي .... من شأن الاشتباك الجدي الأول بينه وبين نظيره الفرنسي لن يكون أقل كارثية بالنسبة إلى بروسيا من معركة يينا».[6] فيما عدا القوات البحرية لم يكن البريطانيون أنفسهم قادرين على المشاركة إلا بنحو 20,000 رجل. تمثل جوهر سياستهم بقدرتهم الدائمة على التعويل على حليف قاري (من القارة الأوروبية) ـ القوات الشرقية للجم فرنسا، فرنسا للجم روسيا، فرنسا وروسيا للجم بروسيا والنمسا. أما الآن فإن الحليف القاري راوغهم وخَذَلهم. روسيا كانت شديدة الاستياء من التدخل البريطاني في الشؤون البولونية؛ ونابليون من الرفض البريطاني المباشر لاقتراحه القاضي بعقد مؤتمر أوروبي. يضاف أن القضية الملحة المطروحة جعلت تنظيم أي تحرك مشترك أمراً بالغ الصعوبة. كان الدنماركيون قد أوقعوا أنفسهم في الخطأ باعتماد دستور تشرين الثاني/نوفمبر؛ وكان متعذراً على الروس، أو حتى على البريطانيين، أن يتصدوا للنمسا وبروسيا اللتين كانتا تدعيان تطبيق معاهدة لندن. ومن الجهة الأخرى، كانت الحرب من حيث الجوهر، رغم ذريعتها الشرعية، حرب تحرر قومي؛ مستحيل على نابليون أن يقف في وجهها. يضاف أنه كان لا يزال يؤمن بأن من شأنه أن يكون الفائز النهائي في حال حصول أي اضطراب أوروبي. وفي كانون الأول/ديسمبر 1863، بعد إخفاق خطته المتعلقة بالمؤتمر، كان قد اقترح عقد «كونفرنس محدود» في باريس، تعكف فيه روسيا، بروسيا، وإيطاليا على إعادة النظر بخارطة أوروبا على حساب النمسا.[7] ومع أن بسمارك كان قد راوغ هذا الطرح فإنه كان قد وجه تحذيراً خاصاً بشأن بولونيا، مذكراً بأن التحالف مع النمسا لم يكن شاملاً البندقية؛ وهكذا فإن

نابليون بقي، على امتداد الأزمة من ألفها إلى يائها، غير حريص على دفع بروسيا قُدُماً على طريق الاصطفاف مع النمسا. ومن الجهة الأخرى فإن دروين دو لويس رحب بالتحالف للسبب النقيض تماماً: كان من شأن التحالف، عبر تعزيز القوى المحافظة، أن يؤدي إلى إبعاد الإغراء عن متناول نابليون.

في الفترة الممتدة بين تولي كريستيان التاسع العرش واندلاع الحرب، بذلت الحكومة البريطانية عدداً من المحاولات الهزيلة لتجنب الأزمة عبر إقناع الدنماركيين بالامتثال. لم تكن هذه الحكومة قادرة على إبطال نتائج بياناتهم المتسرعة السابقة، كما لم تكن قادرة على إقناع الدنماركيين بأن فرنسا لم تكن مستعدة لمساعدتهم. يضاف أنها كانت عاجزة عن طمأنة هؤلاء الدنماركيين إلى أن من شأنهم أن يكونوا في أمان إذا ما بادروا إلى الامتثال فيما يخص القضية. في التحليل الأخير قام الدنماركيون باستجلاب هزيمتهم الذاتية عبر تجاهل نصيحة غورتشاكوف بعدم تقليد روسيا في عنادها حول بولونيا: «أنتم لستم سبعين مليوناً مثلنا».[8] حين أصبحت الأزمة وشيكة راح البريطانيون يتلفتون بحثاً عن حلفاء. لم يتلقوا أي رد من غورتشاكوف. كان الروس لا يزالون متأثرين بالكابوس البولوني؛ لم يكونوا مستعدين لفعل أي شيء من شأنه أن يؤثر سلباً على الشراكة المحافظة بين بروسيا والنمسا، تلك الشراكة التي بدت عاكفة على إعادة بناء حاجز متين بين بولونيا وفرنسا. يضاف أن الروس، رغم قلقهم حول التحكم بالممر المائي،[9] لم يكونوا معارضين انتقاله من الدنمارك إلى بروسيا. كانوا يرون أن من شأن تقوية بروسيا ألا يُلْحِق بهم أي أذى؛ ذلك هو مفتاح سياستهم على امتداد السنوات العشرين بعد معاهدة باريس. كان من شأن الأمر أن يكون مختلفاً لو كان تهديد الدنمارك صادراً عن ألمانيا «القومية». أصيب الروس بذعر مماثل إزاء الاقتراح القاضي بنوع من الوحدة الاسكندينافية، مع مبادرة السويد إلى مساعدة الدنمارك. ومع أن هذا كان هو الأقرب إلى العقل بين عددٍ كبير من الاقتراحات البريطانية، فإنه لم يذكّر الروس إلا بتحالف بريطانيا العظمى وفرنسا مع السويد في نهاية حرب القرم. عَبَّرَ الروس عن الأسف بشأن سْلَزْفيك؛ غير أن الحقيقة بالنسبة إليهم متمثلة بأن توسع بروسيا كان أقل البدائل إثارة للاعتراض.

لذا فإن الحكومة البريطانية بقيت مضطرة لتأييد فرنسا. غير أن مناشداتها قوبلت هنا أيضاً بآذان صماء. لم يكن من المحتمل أن يدخل نابليون حرباً من أجل معاهدة، ولو حتى مرتبطة بطريقةٍ ما بعام 1815. أشار دروين بمرارة إلى إخفاق بريطانيا في التحرك بالنسبة إلى بولونيا وقال: «علينا تجنب الصراع الذي من شأنه أن يمتد إلى القارة كلها والذي سيقع عبئُه على كواهلنا نحن».[10] وما إن بدأت الحرب حتى سارع دروين ونابليون إلى إطلاق تلميحات إلى وجوب مكافأة فرنسا بطريقةٍ ما؛ راحا يلمحان بغموض إلى «الراين الصغير».[11] لم تكن هذه الإشارات أكثر من التأملات السائبة التي كان يحلو لنابليون أن يستغرق فيها على الدوام. إن أزمة بدت موشكة على التفجر في إحدى اللحظات. في 19 شباط/فبراير قامت القوات النمساوية والبروسية، بعد إخراج الدنماركيين من سْلَزْفيك، بعبور الحدود الدنماركية نفسها. تمت إزاحة حسنات مسألة سْلَزْفيك وسيئاتها جانباً؛ بدا وجود الدنمارك في خطر. في 21 شباط/فبراير بادر مجلس الوزراء البريطاني إلى استدعاء أسطول القناة. ودون التشاور مع المجلس، قام راسل بمناشدة روسيا وفرنسا ملتمساً دعماً بحرياً. راوغ غورتشاكوف الدعوة متذرعاً بحجة بقاء الأسطول الروسي متجمداً حتى أيار/مايو المثيرة للإعجاب. كان الفرنسيون أكثر صراحة. خصوم سياسة دروين الحذرة ـ بعضهم من مؤيدي بريطانيا، وبعضهم الآخر من مجندي المغامرة ببساطة ـ رأوا أن ساعة شن حرب من أجل الراين بدعم من بريطانيا قد دقت. شجعوا نابليون على التحرك. تعين على دروين، حفاظاً على موقعه، أن يتكلم بلهجة مهدِّدة مع الوزير البروسي، وتحدث مع كاولي عن تطبيق معاهدة لندن. لم يدم التغيير في السياسة مدة أربع وعشرين ساعة. نجح دروين ومترنيخ، سفير النمسا، في تجنيد الإمبراطورة؛ وبالتضافر تمكن الثلاثة من استعادة نابليون إلى وضعية اللافعل. ومع حلول 22 شباط/فبراير أعلن دروين اقتناعه بالتفسيرات من برلين إلى فيينا. وعلى نحوٍ شبه متزامن بادر مجلس الوزراء البريطاني إلى التبرؤ من مبادرة رسل؛ وبإلحاح من المجلس تعين عليه أن يبلغ روسيا وفرنسا عدم وجود ما يدعو إلى إرسال الأسطول البريطاني إلى المياه الدنماركية.

ثمة أسطورة ترسخت في سنوات لاحقة تقول إن نابليون قد فوَّت لحظة

القَدَر الفرنسية حين أخفق في التجاوب مع مبادرة 21 شباط/ فبراير البريطانية. في الحقيقة لم تكن هناك أي مبادرة بريطانية ـ مجرد حركة نفاد صبر صادرة عن رسل (بين فيض من الحركات المماثلة)، ما لبث مجلس الوزراء أن سارع إلى إبطال مفعولها فور إطلاعه عليها. إضافةً إلى هذا، كان العهد الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا قادرتين وحدهما على فرض إرادتيهما على أوروبا الوسطى، قد ولّى (إذا سبق له أن كان موجوداً في الأساس) إلى غير رجعة منذ أمدٍ طويل. حتى بالنسبة إلى روسيا كان من شأن الأمر أن يبقى قضية مغامرة؛ فنتيجة للأزمة البولونية، كانت روسيا ستلتزم الحياد في أفضل الأحوال، مع احتمال اتخاذ موقف عدائي. كان بوسع البريطانيين أن يخوضوا حرباً بحرية محدودة؛ أما الفرنسيون فكان من المحتمل أن يضطروا إلى خوض غمار حرب وجود. قال دروين إن فرنسا لن تستطيع أن تخوض حرباً مع أمة تعدادها 45 مليوناً لمجرد الدفاع عن معاهدة 1852؛[12] وأوضح أن فرنسا ربما كانت ستبقى مستعدة للتحرك لو كانت بريطانيا قد وعدتها بحوض الراين ـ «تعويضات مكافئة لتضحياتنا».[13] لم تكن هذه سوى أعذار لتمويه (حتى بالنسبة إليه هو دون شك) حقيقة أن فرنسا لم تعد متمتعة بما يكفي من القوة للسيطرة على أوروبا. لم يكن من شأن السياسة الفرنسية أن تكون ناجحة إلا إذا بقيت ألمانيا مقسمة، ولا سيما إلا إذا بقيت النمسا قابلة للاستعداء على بروسيا؛ وقد كانت الحرب من أجل دوقيتي نهر الإلبه ستوحد القوتين الألمانيتين في البندقية كما على ضفاف الراين. أصاب نابليون ووزراؤه، كما تبين فيما بعد، حين قَدَّروا أن من شأن الدوقيتين أن تتسببا، آخر المطاف، بنشوب نزاع بين النمسا وبروسيا. لحظة قَدَر فرنسا حَلَّتْ في 1866 حين اشتبكتا في حرب، لا في 1864 حين كانتا موحدتين.

حتى حكام فرنسا أنفسهم لم يستوعبوا مدى تدهور القوة الفرنسية استيعاباً كاملاً. بقي الأمر غائباً عن تقدير الدول الأوروبية الأخرى بالمطلق. ما كان بسمارك قد اطلع عليه في باريس ـ الورقة التي راهن عليها بكل شيء بين عامي 1864 و1866 ـ لم تكن حالة الضعف الفرنسية بل الانقسام الحاصل في السياسة الفرنسية. لم يكن نابليون مستعداً، على الإطلاق، لأن يكون صادقاً في

اتباع طريق المحافظة وحقوق المعاهدات، ولكنه كان سيبقى، مع ذلك ملجوماً من قبل مستشاريه كما جراء بلادته الخاصة عن الانخراط في سياسة مغامرة لا تعرف معنى الرحمة. نمذج بسمارك نفسه على غرار كافور وأدخل تحسينات على الأنموذج. ومع أن كافوراً استغل نابليون لمصلحة إيطاليا، فقد تعين عليه أن يدفع ثمناً فعلياً عبر تقديم سافوا ونيس؛ أما بسمارك فلم يدفع إلا سراباً. من التأمل غير المجدي الجدل حول ما إذا كان قد فكر جدياً في أي من الأوقات بالتنازل عن أي أرض على الراين لفرنسا. من المؤكد أنه تباهى بأنه كان قد أنقذ بروسيا من هاجس **عملية الإلحاق** الذي كان الخوف على مناطق الراين قد فرضه عليها من قبل؛[14] لا شك أنه تحدث عن إبرام صفقة مع فرنسا ـ «باريس أقرب من لندن إلى برلين»؛[15] «من يعطي مناطق الراين لفرنسا سيملكها».[16] غير أن فرقاً جذرياً كان موجوداً بين مناطق الراين وسافوا. سافوا لم تكن إيطالية؛ أما حوض الراين فكان ألمانياً. ما كان بسمارك ليستطيع توحيد ألمانيا بقيادة بروسيا، بالمطلق، لو كان قد أعطى أرضاً ألمانية لنابليون. قد لا يبرهن هذا إلا على أنه لم يكن بعد يفكر بتوحيد ألمانيا في 1864؛ أو قد يثبت أنه كان على الدوام عازماً بإصرار على خداع نابليون. لعل الاحتمال الأقوى هو أن ذلك يثبت أن بسمارك لم يتعامل مع المستقبل إلا بعد وصوله.

ما لا شك حوله أن بسمارك لم يكن يخشى أي تدخل فرنسي حول الدوقيتين. وقد مكّنه هذا من الاستخفاف بالتهديدات البريطانية، كما بالإنذارات الروسية، ومن جر النمسا معه. فالتوغل في جوتلاند انطوى على اتفاقية جدية مع النمسا في آذار/ مارس؛ وعاود النمساويون المطالبة بضمانة حول البندقية، إذا ما كان مطلوباً منهم أن يخاطروا بحرب عامة من أجل الدوقيات. أسكتهم بسمارك بالقول إنه لن يتعين عليهم أن يتصدوا للخطر الصادر عن فرنسا إلا حين يصبح هذا الخطر ماثلاً. وبعيداً عن أن تكون مصدر خطر سرعان ما بادرت فرنسا، على أي حال، إلى مساعدته. وبفضل الجهود البريطانية، ما لبث أن تم الترتيب أخيراً لعقد كونفرنس من أجل بحث قضية الدوقيات. وعُقد الكونفرنس، آخر المطاف، في 25 نيسان/ أبريل.[17] كان يحلو للبريطانيين ربط الكونفرنس بمعاهدة لندن؛ وقد تم إرسال كليرندون إلى باريس لكسب نابليون إلى صف هذا

البرنامج. رفض نابليون الفكرة: «لم يكن قادراً على تعريض نفسه لتهمة اتباع سياسة معينة على الايدر، وسياسة أخرى مختلفة كلياً على البو». لم تكن هذه طريقة ملتوية للمطالبة بحدود الراين؛ كانت نابعة من قناعة نابليون العميقة بأن أي انتصار للمبدأ القومي كان حتماً انتصاراً لفرنسا وله هو بالذات. لذا فإنه أطلق الاقتراح المنافس المتمثل بتقسيم الدوقيات على الأساس القومي. ومع أن هذه الفكرة كانت قد طُرحت من قبل بالمرستون حتى في 1848، ورغم أن راسل نفسه كان قد تبنى المبدأ القومي في إيطاليا بحماسة، فإنها قوبلت الآن في لندن باستغراب شديد أشبه بالصدمة. زعم راسل أن الفكرة «مفرطة الجدّة في أوروبا» وأن «**القوى العظمى** لم يسبق لها أن درجت على عادة استشارة الكتل السكانية لدى حل المشكلات المؤثرة في **توازن القوة**».[18] وكان بسمارك، من الجهة الأخرى، مشجعاً للفكرة من البداية. ثم ذهب نابليون إلى ما هو أبعد: اقترح تعاون بروسيا وفرنسا على تأمين إذابة الدوقيات في البوتقة البروسية وطالب فقط بـ«تعاون صادق وفعال» في مجالات أخرى. عملياً كان يدعو البروسيين إلى خداعه كما كان قد سبق له أن خدع الروس في المسألة الإيطالية: مكاسب فعليه لطرف، كلمات معسولة للطرف الآخر. وقد كانت تلك دعوةً كان بسمارك قد قرر قبولها منذ زمنٍ طويل.

اتضح أن كونفرنس لندن لم يكن أكثر من لقاء لدفن معاهدات 1852. رأت النمسا وبروسيا نفسيهما متحررتين من هذه المعاهدات بفعل الحرب مع الدنمارك؛ وقد أصدرتا بياناً رسمياً حول الموضوع في 12 أيار/مايو. اقترحتا بدلاً منها وحدة شخصية بين الدوقيات والتاج الدنماركي؛ غير أن الدنماركيين رفضوا هذا. تعين على النمسا وبروسيا على نحوٍ حتمي أن تطالبا بالتخلي عن الدوقيتين؛ ولكن التخلي عنهما لمن؟ طرح بسمارك على النمسا فكرة وجوب إلحاقهما ببروسيا: «من شأن هذا أن يكون بداية سياسة التعويض المتبادل». على الفور أصيب النمساويون بالرعب: ظنوا أنهم باتوا ضحية خداع بسمارك وبادروا، محاولة منهم في الرد عليه، إلى تبني مزاعم دوق أوغستنبيرغ يوم 25 أيار/مايو؛ كانت هذه أولى الخطوات على الطريق المفضية إلى حرب عام 1866. ظاهرياً، حذا بسمارك حذو النمساويين؛[19] واقترحت القوتان رسمياً

فكرة التخلي عن الدوقيتين في 28 أيار/ مايو. كانت هذه اللحظة المناسبة لقيام الفرنسيين بطرح فكرة تقسيم الدوقيتين على الأساس القومي؛ وسارعت القوى الأخرى إلى تأييد الاقتراح افتقاراً لما هو أفضل منه **(faute de mieux)**. للمرة الأولى خرج كونفرنس دولي على حقوق المعاهدات وحاول تطبيق مبدأ حق تقرير المصير. لا غرابة إذاً، أنه واجه جميع الصعوبات التي دأبت على قض مضاجع اللقاءات الدولية منذ ذلك التاريخ إلى اليوم ـ ما السبيل إلى حسم موضوع الانتماء القومي؟ هل يتعين على القوى أن تقوم تعسفياً برسم خطوط الفصل، أم لا بد من أخذ رأي الأهالي واستشارة السكان؟ وإذا كانت الاستشارة مطلوبة فكيف؟ ـ الاستفتاءات، كما أراد نابليون، أم بعقد اجتماع للمجالس التمثيلية، الدييتات؟ كان من شأن هذه الأسئلة أن تربك الكونفرنس حتى لو كان الدنماركيون قد رغبوا في إنجاحه؛ وهم كانوا مصممين على إفشاله. حتى إذا لم يحصلوا على أي دعم خارجي، فإنهم كانوا يفضلون ـ مثل فرانسيس جوزف في 1859 ـ فقدان الدوقيات اجتياحاً وغزواً بدلاً من خسارتها بالاتفاق؛ افترضوا أنهم كانوا، بهذه الطريقة، يُبقون على بعض الأمل باستعادتها في المستقبل.[20] انهار الكونفرنس في 25 حزيران/ يونيو؛ فاستؤنفت الحرب.

في النصف الأول من حزيران/ يونيو، بُذلت محاولتان لإنقاذ الدنماركيين من الهزيمة الكاملة. من جهة حض غورتشاكوف كلاً من بروسيا والنمسا على المساومة والقبول بتسوية حل وسط للحيلولة دون وقوع البريطانيين في أحضان فرنسا؛ ومن الجهة الأخرى أقدم البريطانيون على بذل محاولة أخيرة لكسب تأييد فرنسا. فشلت المحاولتان، كلتاهما. زعم بسمارك أنه تعين عليه تحرير الدوقيات للحيلولة دون اندلاع ثورة في ألمانيا؛ يضاف أن روسيا كان من شأنها، في حال حدوث الهجوم الفرنسي غير المحتمل، أن تدعم القوى الألمانية للحيلولة دون وصول القوات الفرنسية «إلى بوزان وكراكوفا».[21] كان هذا تذكيراً منطوياً على ما يكفي من الحدة لغورتشاكوف بأن **الحلف المقدس** لم يكن له أي هدف جدي إلا في بولونيا؛ ولا شك أن غورتشاكوف نفسه لم يكن عميق الاهتمام بالأمكنة الأخرى. ومع حلول نهاية تموز/ يوليو كان يقول

للممثل الفرنسي: «كنت أنا من دَمَّرَ **الحلف المقدس** في فيينا؛ هل تظنون أنني مستعد للملمة الشظايا؟».[22] كان هذا هو ما تفاعل أيضاً في عقل نابليون ـ ما الذي يوجب عليه إحياء **الحلف المقدس** خدمة لبلد سبق له أن رفض تطبيق المبدأ القومي؟ يبدو أنه دارت مناقشات معينة بل وسرت بعض الشكوك في باريس بين يومي 8 و10 حزيران/ يونيو؛ هذه المرة كان دروين أميل إلى التحرك والفعل ـ من منطلق محافظ ـ ونابليون والمغامرون أكثر اعتراضاً، بالطبع، على مثل هذا التحرك. في النهاية عرض الفرنسيون وعداً بالحياد إذا ما أَقْدَمت بريطانيا العظمى على نجدة الدنمارك.[23]

غير أن البريطانيين كانوا مقررين سلفاً ألا يفعلوا شيئاً. في 23 حزيران/ يونيو قرر مجلس الوزراء، بأكثرية ثمانية أصوات مقابل ستة عدم الذهاب إلى الحرب من أجل الدوقيات؛ وأضاف المجلس، بثرثرة كبرياء أخيرة، «إذا ما تعرض وجود الدنمارك بوصفها مملكة مستقلة أو أمن كوبنهاغن للخطر، فإن قراراً جديداً سيتوجب اتخاذه». علق دروين: «البريطانيون لا يحبون أنصاف الحلول؛ ها هم ينسحبون الآن بحيوية كاملة، مئة بالمئة»؛[24] وقد عُد قرار 25 حزيران/ يونيو 1864 ضربة كارثية أصابت الهيبة البريطانية. غير أن من الصعب رؤية أي مسار آخر كان يمكن للسياسة البريطانية أن تعتمده، بقطع النظر تماماً عن عناد الدنماركيين الذي وضعهم في الموقع الخطأ في كل من كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو. لم يكن شراء التأييد الروسي ممكناً، إذا كان ممكناً بالمطلق، إلا بثمن التخلي عن بنود البحر الأسود في معاهدة 1856؛ أما البلطيق فقد كان أقل أهمية من البحر الأسود بالنسبة إلى البريطانيين. والتعاون مع فرنسا، حتى لو كان ممكناً، بقي شديد الخطر؛ هنا أيضاً، مرةً أخرى، كان البلطيق أقل أهمية من بلجيكا وحوض الراين. رأى بالمرستون أن توسع بروسيا، مهما تم تحققه بطرق غير ملائمة، لم يكن ضد المصالح البريطانية؛ ففرنسا وروسيا، لا القوى المركزية، كانت العنصر المثير للإزعاج والاضطرابات في القارة الأوروبية، إضافةً إلى كونهما المنافستين الإمبرياليتين لبريطانيا خارج أوروبا. لا شك أن هذا الحكم كان سيتعرض للتعديل جراء الانتصارات البروسية غير المتوقعة في 1866 و1871. ومع ذلك فإن **توازن**

القوة نجا من حروب بسمارك الثلاث. وفيما يخص مصالح بريطانيا العظمى الإمبريالية، فإن التوازن الأوروبي الجديد بعد 1871 أدى بالفعل إلى جعل لجم روسيا في الشرق الأدنى وهزيمة فرنسا، فيما بعد، على ضفاف النيل، أيسر منالاً. لا شيء مما فعله البريطانيون في 1864 كان يستطيع لجم التوسع الصناعي لألمانيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أو تدهورهم النسبي؛ إذا ما تم اقتراف أخطاء فإن هذا الاقتراف حصل، بالأحرى، في القرن العشرين، لا خلال أيام بالمرستون الأخيرة.

هُزم الدنماركيون مرةً أخرى، بعد أن تُركوا وحدهم في حلبة الصراع. في 20 تموز/يوليو، وافقوا على وقف إطلاق النار؛ وفي 1 آب/أغسطس وقعوا وثيقة سلام مبدئية، متنازلين فيها عن الدوقيات للنمسا وبروسيا على نحوٍ مشترك. وبعد ثلاثة أسابيع اجتمع بسمارك ورخبرغ، مع ملكيهما، في شونبرون في محاولة لإيجاد حل لمستقبل الدوقيتين. كان بسمارك راغباً في أن تبادر النمسا إلى تسليمهما لبروسيا مقابل أفق غامض للتأييد في أمكنة أخرى ـ وفقاً، في الحقيقة، للشراكة المحافظة غير المحددة التي كان هو نفسه، ومعه جميع البروسيين، قد رفضها حين كانت النمسا قد حاولت تطبيقها فيما يخص إيطاليا والدانوب. الآن كان النمساويون هم من طالبوا بمكاسب ملموسة. ثم اقترح بسمارك العمل على الاحتفاظ بالدوقيتين على نحوٍ مشترك إلى حين بروز فرصة لخوض حرب ضد إيطاليا؛ عندئذ لن تكون النمسا ملزمة فقط بالدفاع عن البندقية، بل وستبادر إلى مساعدة بروسيا على استعادة لمبارديا، وستحصل على الدوقيتين مكافأة لها. تحطمت الخطة على صخرة مقاومة العاهلَيْن الحاكمين. لم يكن غليوم مستعداً لدخول حرب من أجل إيطاليا مقابل ما هو أقل من الهيمنة على ألمانيا؛ ولم يكن فرانسيس جوزف مستعداً للتنازل عن حصته من الدوقيتين إلا مقابل تعويض بأرض ألمانية ـ سمّى جزءاً من المناطق السيليزية التي كان فريدريك الأكبر قد استولى عليها في 1740. ومهما يكن، فإن الخطة انطوت على حرب مع فرنسا كما مع إيطاليا؛ ومن الصعب الاعتقاد بان بسمارك كان مستعداً لمواجهة ذلك من أجل الدوقيتين، اللتين كان نصفاهما له سلفاً، وحسب. لعل معاهدة شونبرون المجهضة كانت أكثر قليلاً من مجرد وسيلة

استخدمها بسمارك لتأجيل الحيازة الكاملة للدوقيتين من قبل بروسيا إلى فرصة مناسبة أكثر؛ في أحسن الأحوال لم تكن إلا تأكيداً لما تكرر إبرازه وتسليط الأضواء عليه المرة تلو الأخرى منذ 1859 ـ حقيقة أن النمسا لم تكن لتستطيع البقاء في إيطاليا ما لم تبادر إلى التنازل عن قيادة ألمانيا لبروسيا، وهو ثمن لم يكن فرانسيس جوزف، بالمطلق، مستعداً لتسديده دون هزيمة في حرب.[25]

في مواجهة هذا الطريق المسدود لم يستطع رخبرغ وبسمارك إلا أن يتفقا على تأييد الملكية المشتركة للدوقيتين؛ وقد تم إيراد ذلك في المعاهدة الختامية مع الدنمارك في تشرين الأول/ أكتوبر. قدم رخبرغ تنازلاً كبيراً واحداً: وافق على عدم إثارة مسألة الدوقيتين في مجلس الدييت ـ التزاماً بالتحالف مع بروسيا بدلاً من تجييش العواطف الألمانية ضدها. طوفان من الشكوك راح يراود فرانسيس جوزف بشأن هذه السياسة. جادل مساعد لرخبرغ يدعى بيغَليبن قائلاً إن من الضروري التخلي عنها والسعي إلى التحالف مع فرنسا. غير أن الفرصة المواتية لمثل هذا التدبير كانت، في الحقيقة، قد فاتت. كان نابليون الثالث عاكفاً، ولو ببطء، على التحرر من قيد دروين والتحرك نحو فورة نشاط جديدة في القضية الإيطالية. ففي 15 أيلول/ سبتمبر أبرمت فرنسا وإيطاليا اتفاقية حول روما. كانت القوات الفرنسية ستُسحب من روما في غضون عامين؛ وعدت إيطاليا بعدم مهاجمة روما وبنقل عاصمتها من تورين إلى فلورنسا. ظاهرياً، تخلت إيطاليا عن روما؛ واقعياً أرجأت فقط عملية حيازتها حفظاً لماء وجه نابليون. هذه كانت السياسة ذاتها التي كان توفنيل قد خسر منصبه جراءها قبل عامين من الآن. أقر دروين بهزيمته وقال لنيغرا: «من الطبيعي أن المحصلة هي أنكم ستذهبون إلى روما آخر المطاف». أفضت الاتفاقية إلى استعادة العلاقات الجيدة بين فرنسا وإيطاليا، ما جعلها بادرة ضد النمسا؛ بل وإلى شد أنظار الإيطاليين ـ كما ونظر نابليون ـ، عن طريق تأجيل مسألة روما، نحو البندقية. ومن المؤشرات الإضافية الدالة على التحول عن خط دروين والابتعاد عنه أن مؤيداً لتوفنيل يدعى بنديتي، كان من المغضوب عليهم منذ 1862، تم الآن إرساله سفيراً فرنسياً إلى برلين؛ وقد أبلغه نابليون بأن مهمته تمثلت بالعمل على الحيلولة دون حصول أي تقارب بين النمسا وبروسيا.[26]

هذه المهمة باتت بالغة السهولة جراء الخط الذي اتبعته السياسة النمساوية. في تشرين الأول/أكتوبر أخفق رخبرغ في الحصول على وعد من بروسيا باحتمال قبول النمسا عضواً في الزولفراين (الاتحاد الجمركي الألماني) في موعد ما مستقبلاً؛ وعلى الرغم من أن الوعد كان من شأنه أن يبقى بلا معنى، فإن الامتناع عن إعطائه لم يكن كذلك. كانت تلك الضربة الأخيرة ضد رخبرغ، وما لبث أن ترك المنصب يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر. أما منسدورف، الذي حل محله، فلم يكن إلا جنرالاً في كتائب الفرسان قليل الخبرة السياسية. والممسك الفعلي بدفة السياسة: موريس استرخازي، كان محافظاً حتى النخاع من العظم، مؤمناً بأن النمسا هالكة لا محالة وعليها، إذاً، أن تتلاشى بشرف. لا مجال، إذن، لأي تنازلات لإيطاليا؛ لا تحالف مع فرنسا؛ لا استسلام أو إذعان، في الوقت نفسه، لبروسيا في مسألة الدوقيتين. كل ما كان استرخازي مستعداً لتقديمه إلى بروسيا هو مكسب التعاون في أي حرب ضد «الثورة»؛ وهذا فقط إذا أخفقت بروسيا في تحقيق النجاح وحدها. وهكذا فإن النمسا كانت ستحتفظ بمطالبها على جميع الجبهات، وتبقى مع ذلك عازفة عن التحالف من أجل أي منها. لم يحاول النمساويون حتى التصالح مع روسيا، **القوة العظمى** المتبقية المؤهلة لأن تشكل وزناً ما في توازن أوروبا الوسطى. بدلاً من ذلك، عارضوا روسيا بالعناد المعروف عنهم على الدوام في رومانيا، حين عادت الأمور إلى الاختلاط والفوضى مرةً أخرى. أما بسمارك فنجح في الحصول على شهادة حسن سلوك مجانبة مقابل وعد بتأييد أي اقتراحات روسية لا تفضي إلى شجار مع فرنسا؛[27] وبكلمات السفير الفرنسي في سان بطرسبورغ فإن بروسيا أثبتت أنها تساوي في السياسة أكثر من قيمتها في البورصة (سوق السندات والأوراق المالية).[28] من شأن المبالغة في تقويم مدى أهمية الموقف الودّي الروسي من بروسيا أن يكون خطأً. فالأزمة البولونية التي جاءت بعد ويلات حرب القرم كانت قد استنزفت القوة الروسية وجعلت أي تحرك على نطاق واسع مستحيلاً. ومع ذلك فإن للنفوذ، في الفترة التي تسبق اندلاع أي حرب، وزناً لا يستهان به، وإن بقي مفتقراً إلى التعزيز بقوة السلاح. لو كان الكساندر الثاني قد ضغط باتجاه تحقيق المصالحة بين القوى الألمانية بالقدر

نفسه من الإلحاح كما كان نقولا الأول قد فعل قبل أولوموك، لسارع هذا إلى زعزعة تصميم ملك بروسيا ـ قلما كان محصناً ضد احتجاجات فيكتوريا. من الواضح أن قدراً كبيراً من التعاطف مع بروسيا كان صادراً عن سان بطرسبورغ، دون أي غمغمات مُدينة وشاجبة.

لا شك أن هذا كان عاملاً ثانوياً. فكل من روسيا وبريطانيا العظمى كانت، افتراضياً، قد أقْصَتْ نفسها عن التوازن الأوروبي؛ وهذا واقع أضفى على الفترة الممتدة بين عامي 1864 و1866 طابعاً فريداً في التاريخ القريب. تم الصراع على السيادة في ألمانيا على حلبة محصورة بأوروبا الغربية؛ وقد تعين على نابليون أن ينطق باسم أوروبا دون أي مساعدة من القوتين غير الألمانيتين الأخريين. لا غرابة، إذن، أن المسؤولية كانت بالغة الثقل على كاهله. جاء الصراع الألماني في نوبتين ـ بداية زائفة، ربما دفعة تدريبية تمهيداً، في صيف 1865؛ والصراع الحقيقي في ربيع 1866. لم يكن الصراع، الذي بدا صراعاً حول الدوقيتين، إلا مسألة «من سيكون صاحب السيادة، لا أكثر ولا أقل» بحسب التعبير غير القابل للجدل، في الحقيقة. في خريف 1864 راحت الحكومة النمساوية الحائرة بشأن الدوقيتين، تدفع بمطالب دوق أوغستنبيرغ. رد بسمارك في 22 شباط/ فبراير 1865 بتحديد الشروط التي كانت بروسيا ستعترف بموجبها بأوغستنبيرغ؛ كانت الشروط شروط تبعية كاملة. علق بيغَليبن قائلاً إنه يفضل أن يكون مزارع بطاطا قبل أن يصبح حاكماً للدوقيتين بموجب تلك الشروط. في 6 نيسان/ أبريل دفعت النمسا مجلس الدييت إلى تأييد أوغستنبيرغ ـ بإدارة واضحة ضد التحالف مع بروسيا. وفي 29 أيار/ مايو تمت مناقشة السياسة البروسية في أحد اجتماعات مجلس التاج. ومما قاله بسمارك: «إذا كانت الحرب ضد النمسا بالتحالف مع فرنسا محذوفة من قاموس الديبلوماسية، فليس ثمة أي سياسة بروسية ممكنة بعد الآن».[29] ورغم هذا فإن المجلس لم يقرر الحرب ـ وربما لم يكن بسمارك يريده أن يفعل؛ اكتفى بإعادة تأكيد شروط شباط/ فبراير وانتظار ما كان سيحصل. بقي التوتر متصاعداً؛ بلغ ذروته في آب/ أغسطس، حين كان غليوم الأول وبسمارك فوق أرض نمساوية في غاشتاين ـ في تلك الأيام المتحضرة كان ممكناً أن يمضي حاكم بلد إجازة في بلد كان

سيخوض ضده حرباً في غضون أسبوعين اثنين. في اللحظة الأخيرة فقدت الحكومة النمساوية السيطرة على أعصابها. مثقلة بالمشكلات المالية وفي مواجهة أزمة دستورية في المجر (هنغاريا)، قررت يوم 5 آب/أغسطس شراء الوقت بالمساومة. عرضت، ووافق بسمارك، تقسيماً «مؤقتاً» للدوقيتين، سْلَزْفيك لبروسيا، وهولشتاين للنمسا. وُقع الاتفاق على ذلك في غاشتاين يوم 14 آب/أغسطس.

بقيت معاهدة غاشتاين، مثلها مثل معاهدة شونبرون قبلها (ومقترحات غابلنز في أيار/مايو 1866 بعدها) موضوع جدل لانهائي. بعضهم لم ير فيها سوى خطوة بسماركية محسوبة باتجاه حرب محتومة؛ آخرون وجدوها برهاناً على رغبته في إعادة بناء صرح الشراكة الألمانية المحافظة لأيام مترنيخ. ربما لم تكن هذه ولا تلك.[30] كان بسمارك عبقرياً في الديبلوماسية، غراً في الحرب وكارهاً لمخاطرها. ربما كان شديد الرغبة في إخراج النمسا بالمناورة من الدوقيتين، وربما حتى من قيادة ألمانيا بضربات ديبلوماسية؛ مثل هذه المعجزات لم تكن بعيدة عن متناوله لاحقاً في الحياة. تبدو ديبلوماسيته العائدة إلى هذه الفترة أقرب، إلى أن تكون محسوبة من منطلق إخافة النمسا لا تمهيداً للحرب. والطُّعْم الوحيد الذي عرضه على فرنسا تمثل بأن بروسيا، إذا حصلت على الدوقيتين، ستكون قادرة على تطبيق «المبدأ القومي» وعلى إعادة سْلَزْفيك الشمالية إلى الدنمارك؛ لم يكن كل ما طلبه بالمقابل سوى الحياد الودي.[31] مبادرته مع الإيطاليين كانت تجريبية بالمثل ـ والبرقيات المرسلة عبر البريد النمساوي كانت بالتأكيد مقصودة هادفة إلى ترك تأثير في فيينا في المقام الأول. الفرنسيون والإيطاليون، على حدٍّ سواء، كانوا شاكّين في أن يكون بسمارك مناوراً خدمةً لأغراضه. ورئيس الوزارة الإيطالية لامارمورا كان، رغم توقه لاجتياح البندقية، مرتاباً حول ما إذا كان بسمارك عازماً على خوض «حرب واسعة النطاق».[32] تعمد نابليون أن ينأى بنفسه خلال الأزمة، تاركاً تحديد السياسة الفرنسية ليوجيني ودروين، وهما من أنصار الخط المحافظ وحَمَلة لوائه؛ وكان تحرك دروين الحاسم الوحيد هو تحذير إيطاليا من التعويل على المساعدة الفرنسية ضد النمسا.[33]

ثمة حجة قوية واحدة ضد هذا التفسير السلمي إلى هذا الحد أو ذاك لسياسة بسمارك؛ ما إن عاد إلى برلين حتى راح يدعو بأعلى صوته إلى تأييد فرنسا. لم يكتف بإعلان رغبته في أن تتوسع فرنسا لتشمل «جميع المناطق الناطقة باللغة الفرنسية في العالم»، [34] بل وسافر شخصياً للقاء نابليون في بياريتز في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. غير أن اجتماع بياريتز بقي بعيداً جداً عن أن يكون تكراراً لزيارة كافور لبلومبيير في 1858. كان كافور مصمماً على الحرب مع النمسا؛ أما نابليون فكان يريد خوضها معه. كل منهما كان راغباً في شل حركة الآخر ـ كافور للحصول على وعد ملزم بالدعم، ونابليون لضمان سافوا ونيس. والآن كان كل من بسمارك ونابليون تواقاً لتجنب الالتزام، لإبقاء المستقبل مفتوحاً. كان بسمارك يريد منع أي تحالف فرنسي مع النمسا، لا الحصول على مثل هذا التحالف لنفسه؛ يريد التأكد، باختصار، من أن نابليون، لا دروين، كان هو من يقرر السياسة الفرنسية. كان دروين قد شجب معاهدة غاشتاين بوصفها فعل قوة لا أخلاقية؛ كان يحلو له أن يرى تحالفاً نمساوياً مع الدويلات الألمانية الأصغر سعياً إلى إذلال بروسيا ـ نوعاً من العودة إلى سياسة أولوموك. أما نابليون فكان يكره أي توافق بين بروسيا والنمسا، سواء على أساس أولوموك أم بالاستناد إلى غاشتاين؛ فخلف كل توافق من هذا النوع كان يشك، كما على الدوام، بوجود ضمانة بروسية حول البندقية. أبلغه بسمارك بان ضمانة كهذه لم تكن قد أُعطيت؛ بالمقابل أصر نابليون على أن أي تحالف فرنسي مع النمسا كان مستحيلاً ـ «لم يكن مستعداً لأن يذهب ويقف بجانب دريئة أهداف». ومع أنهما ناقشا «مكاسب يمكنها أن تتحقق دون سعي»[35] ـ ألمانيا لبروسيا؛ بلجيكا واللوكسمبورغ لفرنسا ـ فإن هذه بقيت تأملات غامضة من الطراز النابليوني المألوف. لعل صفقة بياريتز الجوهرية هي أن الطرفين بقيا بعيدين عن الالتزام مع النمسا، بسمارك من أجل ألمانيا، ونابليون من أجل البندقية.

في الحقيقة كانت البندقية هي الحاسمة في تشكيل صورة الأحداث الديبلوماسية من الآن وصاعداً. كان نابليون مسكوناً بها. بعناد صابر، كئيب، بقي عازماً على تحقيق برنامج 1859 الذي بقي ناقصاً، [36] وكان مؤمناً بأنه إذا

قضى نحبه والبندقية لا تزال بأيدي النمساويين فإن «ابنه سيرث بركاناً لا عرشاً».[37] أما آفاق الحصول على أراضٍ في حوض الراين وحوله فكانت ذات أهمية ثانوية بالنسبة إليه (مثلما كانت حتى سافوا ونيس في 1859)؛ هذه كانت مطالب قدمها إرضاء للرأي العام الفرنسي، سعياً إلى الحفاظ على شعبيته.[38]
كان يفترض، بطبيعة الحال، أن من شأن أي صراع بين بروسيا والنمسا أن يؤدي إلى تحسين الميزان الأوروبي لمصلحته هو؛ وتوظيفه العملي لهذا كان من شأنه أن يبقى متوقفاً على الأحداث. ثمة كانت توقعات وهمية؛ أما البندقية فكانت ملموسة ومباشرة. لو كان النمساويون قد اهتدوا إلى طريقة مشرِّفة تمكنهم من تقديم البندقية إلى إيطاليا، لكان دروين ومعه خطه المحافظ في السياسة قد اكتسب قدراً هائلاً من القوة؛ ولكان نابليون قد اضطر إلى ترك الأمور تنزلق، ولبات التآلف المعادي لبروسيا، ذلك الذي تم التماسه عبثاً فيما بعد، موجوداً ربما. طالما بقيت البندقية بأيدي النمساويين، لم يكن كسب نابليون إلى صف سياسة مؤيدة للنمسا، بل وحتى مسالمة، ممكناً؛ فمع أنه كان أكثر مماطلة وتسويفاً من أي وقتٍ مضى، بقي مغامراً.

من الغريب حقاً أن الانزلاق الحاسم إلى هاوية الحرب كان نابعاً من المحاولة الرامية إلى إيجاد نوع من أنواع التسوية السلمية لمسألة البندقية؛ والبندقية هذه ما لبثت، آخر المطاف، أن منحت بروسيا حق الهيمنة على ألمانيا. في خريف 1865، حاول نبيل إيطالي محافظ يدعى مالاغوزي إقناع الحكومة النمساوية ببيع البندقية لإيطاليا وبالتماس العزاء في مكاسب إقليمية داخل ألمانيا؛ تواصلت المفاوضات حتى شباط/فبراير 1866، ثم انهارت. تماماً في هذه اللحظة طفا على السطح بديل أكثر جاذبية. في 23 شباط/فبراير 1866، تمت الإطاحة بأمير رومانيا نيكولاس كوزا، وأُجبر على التنازل عن الإمارة. خطر لنيغرا، الممثل الإيطالي في باريس، أن من الممكن للنمسا أن تحصل على رومانيا ثمناً للبندقية؛ راقت الفكرة لنابليون ـ كانت إحدى التركيبات التي ظل شديد الولع بها على الدوام. غير أنه بقي مقتنعاً بأن النمساويين لن يكونوا، على الإطلاق، مستعدين للتنازل عن البندقية ما لم تتم إخافتهم؛ لذا دأب على توجيه الإيطاليين إلى دفع النمسا نحو الاستسلام عبر

التفاوض المتزامن مع بروسيا طلباً لتحالف حربي. جاء التوجيه في الوقت المناسب تماماً. ففي 28 شباط/فبراير كان اجتماع لمجلس التاج قد قرر تحدي النمسا ولو أدى الأمر إلى المخاطرة باحتمال نشوب حرب؛ ومصالحة نابليون عبر السعي إلى التحالف مع إيطاليا، كخطوة أولى. بادر بسمارك إلى الاتصال مع رئيس الوزراء الإيطالي: لامارمورا، في اللحظة التي كان فيه الأخير قد اتخذ قراراً يقضي بمفاتحة بسمارك بالذات. تم إيفاد جنرال إيطالي إلى برلين، للتفاوض ظاهرياً، ولإنذار النمساويين في الواقع. لقد تنبه النمساويون فعلاً، ولكن بالاتجاه الخطأ. لم يروا في مكسب رومانيا المقترح إلا وسيلة لاستعداء روسيا عليهم؛[39] وبادروا إلى رفض الصفقة جملة وتفصيلاً في منتصف شهر آذار/مارس.

الإيطاليون و«أستاذهم» نابليون تُركوا، إذاً، والمفاوضات البروسية بين أيديهم؛ ما كانوا قد بدأوه كخدعة باتوا الآن ملزمين بمتابعته متابعة جدية. ومع أن بسمارك وافق على وجوب حصول الإيطاليين على البندقية إذا ما نشبت حرب، فإنه لم يكن مستعداً للالتزام بالذهاب إلى الحرب من أجلها؛ طلب أن يلتزم الإيطاليون بأن يدخلوا الحرب ضد النمسا في غضون ثلاثة أشهر إذا ما فعلت بروسيا ذلك، مع إبقاء يديه طليقتين. حتى هذا كان مكسباً بالنسبة إلى الإيطاليين: فمع أنه لم يضمن لهم الحرب، فإنه ضمن لهم البندقية في حال نشوب حرب. الخطاب نفسه كان حاسماً مع نابليون: نصح الإيطاليين، ولو «بصفة صديق دون تحمل أي مسؤولية»، بقبول عرض بسمارك، بل ووعد بحمايتهم من أي هجوم نمساوي إذا ما تخلت بروسيا عنهم. والمعاهدة بين بروسيا وإيطاليا، الموقعة في 8 نيسان/أبريل، كانت الخطوة الحاسمة في سياسة نابليون. من الآن، وعلى امتداد ثلاثة أشهر، لم يكن قادراً على عرض أي حياد إيطالي على النمساويين، حتى إذا كانوا مستعدين للتخلي عن البندقية؛ كما لم يكن، على الصعيد العملي، قادراً على تهديد بروسيا، حتى إذا عرض عليه النمساويون حوض الراين ولم يفعل بسمارك ذلك. كثيراً ما يقال إن بسمارك شن الحرب النمساوية ـ البروسية دون أن يقدم أي وعد ملموس إلى نابليون. لم يكن هذا هو الوضع. فاز بسمارك بالحملة الديبلوماسية جراء كونه الدافع الأول

للثمن الوحيد الذي كان يهم نابليون؛ وتمثل ذلك الثمن بالبندقية. من المؤكد أن بسمارك أصغى، دون شك، بعد أن تم التوقيع على معاهدة 8 نيسان/ أبريل، إلى كلام نابليون الغامض عن التعويض على ضفاف الراين ـ «فقط إذا كان عندك سافوا»ـ[40] وتعين عليه أن يواجه مطالب عملية أكثر من دروين؛[41] كان الثمن الجوهري قد دُفع، ولم يكن ثمة أي فرصة جدية مؤهلة لتمكين نابليون من منع بسمارك من الذهاب إلى الحرب لو صمم على ذلك.

أفضت معاهدة 8 نيسان/ أبريل إلى قلب الوضع الديبلوماسي رأساً على عقب. حتى ذلك التاريخ كان السؤال ما إذا كانت الحرب ممكنة؛ وما إذا كان تجنبها ممكناً، بالتالي. ثمة محاولات بُذلت من ثلاث جهات ـ من النمسا، من بسمارك، ومن نابليون أخيراً؛ الجميع اصطدموا بمشكلة البندقية. كان النمساويون في الوضع الصعب المحرج المتمثل بأن استنفار جيشهم المهلهل كان يتطلب سبعة أو حتى ثمانية أسابيع؛ في حين أن الجيش البروسي كان قابلاً للاستنفار خلال ما لا يزيد على ثلاثة أسابيع فقط. إذا ما بدأ السباق إلى الحرب فقد تعين عليهم أن يكونوا هم البادئين به. تمثل المخرج الوحيد من هذا المأزق بتقديم وعد بعدم إطلاق السباق شرط أن تقْدم على فعل الشيء نفسه؛ وإذا رفض بسمارك، فإنه هو، لا النمساويون، سيكون قد أطلق إشارة الحرب. تم إطلاق هذه المبادرة في 7 نيسان/ أبريل؛ لم يكن لدى بسمارك أي رد عملي يستطيع أن يقنع به الملك، وفي 21 نيسان/ أبريل سيق دفعاً وعلى مضض إلى تقديم وعد اتباع النمسا على طريق نزع السلاح. في اليوم نفسه أُصيب الوزراء النمساويون بالذعر جراء ورود تقارير زاخرة بالمبالغة حول استعدادات للحرب في إيطاليا. ولأنهم لم يكونوا معترفين بمملكة إيطاليا، فإنهم لم يستطيعوا مفاتحة الإيطاليين لالتماس وعد شبيه بذلك الذي كانوا قد حصلوا عليه من بروسيا؛ يُضاف أنهم وإن نجحوا في التغلب على هذه العقبة التقنية، كانوا يعرفون أن الإيطاليين، سيردون مطالبين بالتخلي عن البندقية. لذا فإنهم قرروا أن يستنفروا ضد إيطاليا فقط. كان هذا كافياً بالنسبة إلى بسمارك؛ نجح في إقناع غليوم الأول بأن النمساويين كانوا يخدعونه. وبالفعل فإن النمساويين اكتشفوا أن الاستنفار الجزئي كان حلاً وسطاً مستحيلاً؛ في 27 نيسان/ أبريل

بدأ جيشهم الشمالي في بوهيميا يستنفر أيضاً. وهكذا فإن المخاوف النمساوية على البندقية مكّنت بسمارك من الإفلات من مسؤولية بدء السباق إلى الحرب.

ربما كانت مبادرة بسمارك الخاصة مصممة فقط لتبديد وساوس الملك الأخيرة بشأن الحرب؛ ربما كانت محاولة أخيرة لضمان الثنائية الألمانية بالوسائل السلمية. ما من أحد سيتمكن أبداً من التوغل في عمق دوافع بسمارك. كان الوسيط هو انطون فون غابلنتز ـ شخصية مميزة بالثنائية، هو نفسه بروسي، وشقيقه حاكم نمساوي لهولشتاين. قامت «المساومة» الغابلنتزية على شرطين: إعطاء الدوقيتين لأمير بروسي، لا لبروسيا الموحدة بالمطلق؛ تقسيم قيادة ألمانيا العسكرية بين النمسا وبروسيا. ربما كان النمساويون مستعدين للموافقة على الشرط المتعلق بالدوقيتين؛ فقد أتعبهم هذا الأمر، وكان الاقتراح الغابلنتزي ناجحاً في إنقاذ شرفهم. كان الشرط الثاني أكثر جدية. الهيمنة على ألمانيا الشمالية هي التي كان البروسيون قد طالبوا بها في 1849، خلال حرب 1859، وفي أثناء المباحثات التي تمت في 1860 - 1861 بعد اللقاء في تبليتز؛ كان ذلك هو المطلب الحاسم الذي كان قد دأب النمساويون دائماً على رفضه. والآن، في هذا الوضع البائس، ربما كانوا قد وافقوا لو تلقوا ضمانة بروسية بشأن البندقية بالمقابل. حتى عبقرية بسمارك كانت عاجزة عن تلبية هذا المطلب. تمثل طرحه، في الحقيقة، بالقول إن على النمسا، التي أقحمت نفسها في بحر من المصاعب برفض التخلي إما عن البندقية أو عن السيادة في ألمانيا، أن تخسر الاثنتين. وهذه، بالفعل، كانت حصيلة حرب 1866؛ غير أن النمساويين لم يكونوا مستعدين للتسليم بنتائج الهزيمة قبل اندلاع الحرب.[42] في 28 أيار/مايو انهارت مفاوضات غابلنتز. مرةً أخرى كانت البندقية قد حالت دون الاتفاق.

في الواقع كان النمساويون قد قرروا، بعد فوات الأوان، كسب صداقة فرنسا وحياد إيطاليا عبر تسليم البندقية آخر المطاف. غير أنهم لم يكونوا مستعدين للتخلي عنها مباشرةً لإيطاليا؛ ففي بداية أيار/مايو عرضوا فكرة تسليمها لفرنسا مقابل حياد إيطاليا ـ كانوا، هم أنفسهم، سيفوزون بالتعويض في ألمانيا من خلال الحرب مع بروسيا. ربما كان نابليون ميالاً إلى قبول العرض.

غير أنه نفض يده منه الآن جراء كونه مخطِّطاً للحرب، تماماً كما حاول لجم كافور في الأيام الأولى من 1859. يضاف أنه كان يتعرض للضغط من مؤيديه بالذات، من دروين وبيرسيني، بل أكثر من ذلك، من خطاب ألقاه تيير في 3 أيار/مايو قائلاً إن تأييد النمسا هو الخط الخطأ: بدلاً من بناء صرح ألمانيا موحدة، ينبغي أن يستعيد توازن 1815. لم يكن الرأي العام الفرنسي يقيم أي وزن للبندقية؛ ما كان يريده تمثل بتحويل ضفة الراين اليسرى إلى دولة عازلة تحت الحماية الفرنسية،[43] وبما أن ذلك يجب أن يشمل أرضاً بروسية، فإن النمسا، لا بروسيا، كانت الشريكة الأفضل بالنسبة إلى فرنسا. بقدرٍ غير قليل من التردد سأل نابليون الإيطاليين عما إذا كانوا مستعدين لقبول العرض النمساوي. رفضوا. كان تسويغهم الرسمي للرفض هو المعاهدة مع بروسيا الملزمة لهم حتى تاريخ 8 تموز/يوليو؛ وكان شرطهم الفعلي هو وجوب الالتزام بالمبدأ القومي عبر التنازل عن البندقية بعد استفتاء ـ شرط كان متعذراً على النمساويين أن يقبلوا به. في العمق لم ينزعج نابليون من الرفض: كان بحاجةٍ إلى الضغط الإيطالي على النمسا. يُضاف أن النقد الصادر عن تيير كان قد كشف الغطاء عنه. في 6 أيار/مايو، ودون تنبيه وزرائه، بادر في أوكزير إلى إطلاق التصريح التالي: «أمقت معاهدات 1815 تلك التي يريد الناس اليوم أن يجعلوا منها الأساس الوحيد لسياستنا».

ظل نابليون مقتنعاً بوجود مخرج سلمي: المؤتمر الذي كان، على الدوام، قد حلم به عاكفاً على مناقشة جميع المسائل الأوروبية. وبالفعل فإن هذا كان الإيطاليون قد اقترحوه عليه سبيلاً لكسب الوقت إلى أن ينتهي مفعول تحالفهم مع بروسيا في 8 تموز/يوليو. القوتان المحايدتان، إنجلترا وروسيا كانتا مستعدتين لإطلاق مبادرة فارغة لمصلحة السلم؛ غير أن الجهتين أصرتا على استبعاد المسألة الشرقية، الموضوع الوحيد الذي يهمهما ـ إنجلترا كي لا تثير روسيا مسألة تحييد البحر الأسود، وروسيا كي تحول دون حيازة النمسا لرومانيا. لم يبق من البرنامج سوى البندقية، التي كانت ستذهب إلى إيطاليا؛ دوقيتي إلبه اللتين كانتا ستذهبان إلى بروسيا؛ دولة محايدة على ضفة الراين، لفائدة فرنسا. عُرض على النمسا «تعويض غامض». كان سيتعين على

النمساويين أن يقنعوا فقط بسيليسيا التي كانوا يعلمون بأن بروسيا لم تكن لتتخلى عنها دون حرب. بسمارك نفسه حذر الفرنسيين من أن بروسيا كانت ستبادر، إذا ما طلب منها التخلي عن سيليسيا، إلى مناشدة المشاعر القومية الألمانية عبر إعلان دستور فرانكفورت لعام 1849 وإلى خوض القتال وحدها من منطلقات ثورية.[44] بالفعل كان الفرنسيون عازمين على خداع النمساويين: إذا ما تم عقد المؤتمر بالمطلق، فإن دروين كان سيقترح إرضاء النمسا بالبوسنة، التي كانت بروسيا وإيطاليا ستشتريانها من تركيا.[45] كان هذا هو الاقتراح نفسه القاضي بوجوب تخلي النمسا عن الهيمنة في ألمانيا وإيطاليا وتحويل مركز ثقلها إلى المجر (هنغاريا) ذلك الاقتراح الذي كان النمساويون قد دأبوا بقوة على مقاومته منذ عام 1862 أو حتى 1848؛ كان من المتعذر على النمسا، بقومياتها التي تزيد على العشر، أن تقر طوعاً بالمبدأ القومي في أي من ألمانيا أو إيطاليا. يضاف أن سلخ البوسنة كان سيقابل بمعارضة كل من بريطانيا العظمى وروسيا، بله رفض تركيا القاطع له؛ وكان من شأن النمسا أن تؤول إلى استعداء المؤتمر كله. ارتاب النمساويون بالأمر، رغم عدم علمهم بأي شيء عن الخطة الفرنسية؛ لذا ربطوا قبولهم بالمؤتمر في 1 حزيران/ يونيو بشرط استبعاد أي توسع إقليمي أو زيادة نفوذ أي من الدول المشاركة وقد عنى ذلك شطب موضوع التخلي عن البندقية؛ فبات المؤتمر بلا فائدة بنظر نابليون. بقي خياره الوحيد متمثلاً بدفع النمسا إلى الحرب. كذلك كان النمساويون راغبين في استجلاب الحرب، التي بدت الوسيلة الوحيدة لعملية مبادلة سيليسيا بالبندقية هذه المبادلة التي باتوا يعدُّونها الحل المناسب لجميع المشكلات. وهكذا فإن النمسا وفرنسا نفسيهما أقدمتا، في اللحظة الأخيرة، على دفع عجلة الحرب التي كانت ستطحن هيبتهما التقليدية في أوروبا؛ وقد كانت البندقية هي العامل الحاسم بالنسبة إلى الطرفين.

كانت فرنسا والنمسا لا تزالان بحاجةٍ إلى عقد صفقة، ولو مختلفة عن الشراكة المسالمة التي ظل المحافظون في البلدين يحلمون بها. كان نابليون حاصلاً على وعد ملزم بشأن البندقية من بروسيا؛ لذا ظل ممتنعاً طوال شهر أيار/مايو عن التدخل لإعاقتها، رغم إخفاق محاولته التجريبية الهادفة إلى

الحصول على نوع من العرض الإقليمي الملموس على الراين. ربما لم يقم، فعلاً، بالضغط على بسمارك حول هذه النقطة كي لا يخيفه فيدفعه إلى الهروب من الحرب التي كانت الوسيلة الوحيدة لإعادة البندقية إلى إيطاليا؛ لم يخطر بباله قط أن من شأنه أن يصبح بحاجةٍ إلى غطاء أمني يقيه من انتصار بروسي حاسم. فَهَمُّ نابليون الطاغي كان هو الحصول على وعد ملزم من النمسا بشأن البندقية؛ بالمقابل كان مستعداً لأن يتعهد بحياد فرنسا. وقد قال لمترنيخ: «أعطني ضمانات في إيطاليا إذا انتصرت وأنا سأطلق يديك في ألمانيا... وإلا فسوف أكون **مضطراً للتسلح بدوري والتدخل في الوقت المناسب**».[46] قرر النمساويون أن عليهم أن يشتروا حياد فرنسا، رغم شك استرخازي حول «ما إذا كان مسدس نابليون محشواً فعلاً». في 12 حزيران/يونيو وقعت فرنسا والنمسا معاهدة سرية في فيينا. وعَدَتْ فرنسا بأن تبقى محايدة وأن تحاول إبقاء إيطاليا أيضاً محايدة؛ وعدت النمسا بالتخلي عن البندقية لفرنسا إذا انتصرت؛[47] يضاف أنه لن يكون لها أي اعتراض على إيجاد «دولة ألمانية مستقلة» على الراين. كان نابليون قد حصل على كل ما أراده: البندقية والدولة الراينية العازلة. غير أن النمساويين لم يعتقدوا أنهم خرجوا أصفار الأيدي. إذا انتصروا، كانوا سيضمون سيليسيا بموافقة فرنسية؛ وافترضوا أن الحياد الفرنسي كان من شأنه أن يمنحهم فرصة الفوز. لم يكن غرامون وحيداً في أوهامه حين كتب إلى منسدورف قائلاً إن «حيادنا **الودي** يضمن انتصاركم».[48] فيما بعد صار يقال إن فرنسا كانت ستبقى محايدة في جميع الأحوال؛ لعلها الحكمة الهابطة من السماء بعد الحدث. حتى بسمارك أخذ التدخل الفرنسي مأخذ الجد في الأسبوعين اللذين أعقبا سادوفا؛ وإذا كان بسمارك قد اخطأ، فإن من حق النمساويين أن يُعذروا إذا لم يكونوا على صواب. من الطبيعي أنه كان من الأفضل للنمساويين، نظراً لأن فقدان البندقية كان محتوماً، أن يتخلوا عنها قبل أشهر بل حتى سنوات؛ غير أن التخلي عن الأرض ليس من طبيعة الدول، ولا سيما طبيعة **القوى العظمى** التقليدية، ما لم تتجرع كأس الهزيمة في الحرب.

حتى الآن كان ثمة بعض الصعوبة التقنية في إشعال فتيل الحرب. يوم 1حزيران/يونيو وضعت النمسا مسألة الدوقيتين بين أيدي مجلس الدييت؛ شكل

هذا الخروج الرسمي من تحالفها مع بروسيا. سارع بسمارك إلى الانتقام باحتلال هولشتاين؛ ومما أزعجه أن القوات النمساوية انسحبت قبل إطلاق ولو رصاصة واحدة. في 12 حزيران/ يونيو قطعت النمسا علاقاتها الديبلوماسية مع بروسيا؛ وفي 14حزيران/ يونيو وافق مجلس الدييت على اقتراحها القاضي بالاستنفار الاتحادي ضد بروسيا. بادرت بروسيا إلى إعلان فسخ الاتحاد الكونفدرالي الألماني؛ وغزت سكسونيا في 15حزيران/ يونيو. لم يكن هناك أي إعلان رسمي للحرب. حين وصلت الجيوش البروسية إلى الحدود النمساوية، سارع ولي العهد الذي كان يتولى القيادة وأبلغ أقرب ضابط نمساوي بان «حالة حرب» باتت موجودة، وباشر عملية الاجتياح. كان سلوك الإيطاليين أفضل قليلاً: قام لامارمورا بإرسال إعلان للحرب إلى القائد الأعلى النمساوي على الجبهة الجنوبية، الأمير (الآرشيدوق) آلبرشت، قبل شن الهجوم. كانت الترددات التقنية ناجمة عن السبب نفسه الذي كان كامناً وراء ترددات عام 1859: كل من إيطاليا وبروسيا كانت ملتزمة ببرنامج غير قابل للتسويغ بالقانون الدولي. ولكونهما، كلتيهما، معاديتين **للأمر الواقع** (الستاتيس كو) فقد كانتا محكومتين بأن تبدوا عدوانيتين إذا ما وضعتا مطالبهما على الورق. غير أنهما كانتا ستجدان قدراً غير قليل من الصعوبة في إيصال الأمور إلى نقطة إشعال فتيل الحرب لو لم تقم النمسا بتمهيد الطريق لهما، وإنجاز المهمة لمصلحتهما. فحرب 1866، مثلها مثل حرب 1859 قبلها وحربي 1870 و1914 بعدها، أطلقتها القوة المحافظة المتخذة موقع الدفاع، التي تفجّرت في وجه مزعجيها إثر استفزازات غير قابلة لأن تُطاق. ما من حرب من الحروب التي دارت بين **القوى العظمى** والتي يعالجها هذا الكتاب إلا حرباً بدأت بوصفها حرباً وقائية، لا حرب اجتياح وغزو. حققت حرب القرم نجاحاً معقولاً في تحقيق أغراضها؛ أما الأخرى فلم تجلب سوى الكوارث على مشعلي نارها. قد يكون هذا برهاناً على خطأ إطلاق الحروب الوقائية؛ ربما ليس إطلاقها خطأ إلا إذا تم دون التأكد يقيناً من النجاح.

كانت حرب 1866 مدهشة بقصر مداها. هُزم الإيطاليون يوم 24 حزيران/ يونيو في كوستوزا، مسرح هزيمتهم السابقة في 1848. لم يساعد هذا

النمساويين في شيء. في 3 تموز/يوليو دُحر جيشهم الرئيسي في سادوفا[49] البوهيمية. كان النمساويون قد عرضوا سلفاً، قبل يوم، التنازل عن البندقية لنابليون، إذا ما أمَّن لهم وقفاً لإطلاق النار من إيطاليا من أجل تحرير جيشهم الجنوبي لاستخدامه ضد بروسيا. لم يستطع نابليون تلبية هذا الشرط: كان الإيطاليون ملتزمين مع بروسيا، إضافةً إلى أنهم كانوا يريدون الاستيلاء على البندقية لأنفسهم. في 4 تموز/يوليو، مع ورود أخبار سادوفا، أعلن نابليون ـ غير صادق تماماً ـ أن النمسا كانت قد تنازلت له هو عن البندقية وأنه كان، بالمقابل، قد وافق على الاضطلاع بدور الوساطة بين المتحاربين. كان هذا مختلفاً جداً عن مساعدة النمساويين عن طريق تأمين نوع من وقف إطلاق النار مع إيطاليا. وافقت بروسيا وإيطاليا، بقدرٍ أكبر من المضض، على الوساطة؛ غير أنهما، كلتاهما، أصرتا على مواصلة الاشتباكات إلى أن يتم الاتفاق على الشروط. تصور دروين أن قرار 4 تموز/يوليو كان نجاحاً لسياسته: كانت فرنسا ستحاول فرض شروط معتدلة على المنتصرين، وحين يتم رفضها، كانت ستبادر إلى الوقوف في صف النمسا.[50] بهذه الطريقة كان دروين سيؤمن أخيراً التحالف النمساوي الذي ظل دائباً على العمل من أجله منذ عام 1853. لم يكن احتمال أن تحظى سياسته بالقبول أمراً قابلاً للتصور. وعلى الرغم من أن نابليون كان أكثر تسويفاً ومماطلة من أي وقتٍ مضى، فقد بقي دائم الاستعداد للوقوف في صف المبدأ القومي عند المنعطفات الحاسمة. كان معارضاً للتحالف مع النمسا قبل الحرب؛ لم يكن مستعداً لربط نفسه بـ«الجثة النمساوية» في لحظة الهزيمة. يُضاف أن سياسة المغامرة كانت الآن، ويا للغرابة!، هي سياسة الشلل واللاحركة: لم يكن مطلوباً من نابليون إلا عدم القيام بأي عمل تمكيناً للمبدأ القومي من الانتصار. هو نفسه كان مريضاً، شبه عاجز عن القرار، بله الفعل؛ والجيش الفرنسي لم يكن مستعداً لأي حرب جدية. لم يكن هذا العامل الحاسم. رغم وجوب كونه كذلك. فالكلام يدور حول السياسة، لا حول قوة فرنسا. يُضاف أن الجيش الفرنسي كان على مستوى رفيع من الجاهزية كما كان سيتجلى بوضوح على ضفاف الراين، حيث كان سيحدث رجحاناً في ميزان القوة بألمانيا.[51]

قام بسمارك بتيسير تصدي نابليون لدروين، ولو محصناً بدعم يوجيني له. لم يكتف بقبول الوساطة الفرنسية، بل وبادر إلى طرح شروط معتدلة: حل الاتحاد الكونفدرالي الألماني، إقصاء النمسا عن جملة الشؤون الألمانية؛ وهيمنة عسكرية بروسية على ألمانيا إلى الشمال من نهر المين. لم يكن نابليون ليستطيع الاعتراض على شروط ظل مؤيداً لها منذ سنوات. الشيء الوحيد الذي احتج عليه هو إقصاء النمسا الكامل بوصفه عامل ترجيح مفرط للكفة البروسية في ألمانيا. سارع بسمارك إلى إرضائه بالموافقة على وجوب بقاء الدول (الدويلات) الألمانية الواقعة إلى الجنوب من نهر المين ذات «كيانات مستقلة دولياً».[52] كان نابليون سيفوز بدمار تسوية 1815؛ بامتنان الشعور القومي الألماني؛ وبدول عازلة، مستقلة عن كل من النمسا وبروسيا، لحماية حدوده الراينية؛ بله البندقية لإيطاليا.[53] اطلع نابليون على شروط بسمارك في 8 تموز/يوليو. بعد يومين اتخذ قراره: سياسة دروين، «سياسة 4 تموز/يوليو»، كانت على خطأ، وكان لا بد لفرنسا من السعي إلى الاتفاق مع بروسيا.[54] كان من شأن أي قرار آخر أن يكون منافياً لطبيعة الإمبراطورية الثانية الأكثر عمقاً.

قرار 10 تموز/يوليو حسم النتيجة. في 14 تموز/يوليو عكف نابليون وغولتز على صوغ مسودة الشروط التي كانت فرنسا ستوصي بها؛ وقد جرى تقديمها في فيينا يوم 18 تموز/يوليو. الوزراء النمساويون لم يهتموا بـ«بعثة» النمسا «الألمانية» إلا قليلاً، أو مطلقاً، رغم أنها كانت تعني الكثير بالنسبة إلى هيبة النمسا. بعد اقتناعهم بالعجز عن قلب الهزيمة العسكرية، لم يصروا إلا على وحدة سكسونيا حليفتهم الوفية الوحيدة؛ واتفاق السلام المبدئي تم إبرامه في نيكولسبورغ في 26 تموز/يوليو. وما لبث هذا أن أصبح سلام براغ النهائي بعد شهر (23 آب/أغسطس). وقف الإيطاليون جانباً دون أن يتدخلوا في المفاوضات: كانوا يأملون في الاستيلاء على التيرول الجنوبي فيما النمساويون منشغلون في أمكنة أخرى. غير أن بسمارك كان قد أنجز صفقته حين أصبحت البندقية مضمونة للإيطاليين. حقق سلاماً دونهم؛ وقوة الجيش النمساوي باتت متحررة لفرض جملة شروط على الإيطاليين في 10 آب/أغسطس. حصلوا على البندقية، ولا على أي شيء آخر.

جرى إقصاء النمسا عن كل من ألمانيا وإيطاليا؛ بقيت **قوة عظمى**. كثيراً ما أُغرق اعتدال بسمارك بعد الانتصار بوابل من الإطراءات؛ وبالفعل بدا صاحب أعصاب باردة إذ بقي قانعاً قناعة شبه كاملة بشروط كان قد سبق له أن اقترحها قبل الحرب. ولكن حتى بسمارك ما لبث أن أبرز شروطه: أخرج النمسا من ألمانيا، بدلاً من تقاسمها معها عند خط نهر المين. يضاف أن بديل سياسة بسمارك لم يكن تقطيع الإمبراطورية النمساوية؛ كان من شأن هذا أن يزرع الرعب في قلب غليوم الأول وجنرالات بروسيا، الذين راحوا يتذمرون من اعتدال بسمارك وتواضعه. فالبديل لم يكن إلا ضم بعض الأقاليم النمساوية في سيليسيا، ما كان من شأنه أن يبقيها قوة عظمى ولو ساخطة مفعمة حقداً. كان فيها ما يكفي من الرغبة في الانتقام. في تشرين الأول/أكتوبر 1866 صار بويست ـ رئيس وزراء سكسونيا وغريم بسمارك الأول السابق في ألمانيا ـ وزير خارجية النمسا. ورغم كل شيء فإن تعيينه لم يكن يعني سوى التمهيد للانتقام، إما حرباً أو أقله على الصعيد السياسي. غير أن قرار عدم السعي إلى الانتقام اتُّخذ في 1870، لا في 1866؛ وقد تم اتخاذه لأسباب لم يكن من الممكن التنبؤ بها في 1866.

كان العامان الأولان من حياة المسألة الألمانية، منذ إثارة قضية سْلَزْفيك وحتى هزيمة النمسا، كانا، من حيث الجوهر، مطبوعين بطابع سلبي. تمثل إنجاز بسمارك العظيم في هذين العامين بهزيمة برنامج «ألمانيا الكبرى»، ذلك البرنامج الذي لم يكن تحقيقه ممكناً إلا تحت قيادة آل هابسبورغ. على الدوام بقيت السياسة البروسية محدودة أكثر، إن لم تكن أكثر تواضعاً، في أهدافها؛ كانت ترمي إلى إقامة هيمنة بروسية على شمال نهر المين. كانت السلطة النمساوية، أكبر العقبات على الطريق؛ كانت قد زالت؛ إلا أن بسمارك كان لا يزال ملزماً بالتغلب على مقاومة **القوى العظمى** الأخرى. يضاف أن نائب ملك بروسيا كان قد أوجد عاملاً جديداً وباعثاً على التعقيد في سياستها. لم تكن المشاعر القومية الألمانية لتقف عند مجرى نهر المين؛ وكانت بروسيا، شاءت ذلك أم أبت، قد أصبحت «القوة» الألمانية. وبين عامي 1864 و1866 كان بسمارك قد تجاهل الرأي العام في كل من بروسيا وألمانيا الأوسع؛ وحرب

1866 كانت «حرب الغرف المغلقة» الأخيرة، التي خيضت على المستوى الديبلوماسي الخالص. بعد عام 1866، كان بسمارك، إلى حدٍّ ما، سجين نجاحه الخاص؛ لم يكن قادراً على إدارة ظهره إلى المسألة الألمانية، حتى لو أراد أن يفعل ذلك. فرنسا وروسيا، **القوتان العظميان** الجارتان، قد تأثرتا بالمثل أيضاً. حتى عام 1866 كانتا، كلتاهما، تتصوران أن القضية الوحيدة المطروحة للنقاش متمثلة بتغيير ميزان القوة في ألمانيا؛ وكانتا، كلتاهما مرةً أخرى، قد افترضتا أنهما كانتا ستستفيدان إذا ما تم التغيير لمصلحة بروسيا. وبعد 1866 ما لبثتا أن أدركتا، تدريجياً، أنهما كانتا في مواجهة توحيد ألمانيا، لا أمام بروسيا كبرى فقط. دفعت فرنسا ثمن اكتشاف هذه الحقيقة في 1870، وفعلت روسيا الشيء نفسه في 1878.

هوامش الفصل الثامن

(1) من أوبريل إلى غورتشاكوف، 20/ 1/ 1864. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 4، هـ: 350.

(2) من رخبرغ إلى الأمير الكساندر، أمير هسّه، 4/ 1/ 1864. شترن، **تاريخ أوروبا**، ج: 9، ص: 348.

(3) محضر اجتماع مجلس الوزراء النمساوي، 10/ 1/ 1864. **جذور السياسة الألمانية إزاء النمسا**، ج: 3، هـ: 1410.

(4) رغم أنه موقع فعلاً (في برلين) عصر يوم 17 كانون الثاني/يناير، فإنه مؤرخ تقليدياً في 16 كانون الثاني/يناير.

(5) من تاليران (برلين) إلى دروين دو لويس، 31/ 1/ 1864. **الجذور الديبلوماسية لحرب 1870 - 1871**، ج: 1، هـ: 152. كان بسمارك سعيداً بملاحظته حتى أنه كررها أمام الوزير الفرنسي نفسه.

(6) محضر بقلم بالمرستون، 27/ 6/ 1863. مقتبس في ال دي ستيفل **مسألة سلزفيغ ـ هولشتاين**، ص: 61.

(7) من غولتز (باريس) إلى غليوم الأول، 11/ 12/ 1863. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 4، هـ: 202.

(8) غورتشاكوف في 5/ 8/ 1863. ستيفل، **مسألة سلزفيغ ـ هولشتاين**، ص: 252. تبنى بالمرستون وجهة النظر ذاتها (إلى راسل، 19/ 1/ 1864): «من شأن قوى عظمى مثل روسيا أن تتمادى في الخطأ، وقد لا تميل دول أخرى إلى بذل الجهد اللازم لإجبارها على السير في الطريق القويم. غير أن حصانة مع الاستغراق في الخطأ كهذا ليست موفرة لدولة صغرى وضعيفة مثل الدنمرك».

(9) قال غورتشاكوف «لن تسمح روسيا أبداً بتحويل الساوند إلى بوسفور ثانٍ». من بيرتش إلى بسمارك، 11/ 5/ 1864. **السياسة الخارجية البروسية 1858-1871**، ج: 5، هـ: 49.

(10) من دروين دو لويس إلى لاتور دوفيرني (لندن)، 14/ 1، 26/ 1/ 1864. **الجذور الديبلوماسية . . . .**، ج: 1، هـ: 78، 126.

(11) من غولتز إلى غليوم الأول، 9/ 2/ 1864. أونكن، **سياسة الراين لدى القيصر نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 12، 13. في رطانة العصر الديبلوماسية كانت عبارة «الراين الكبير» تعني حوض الراين كله، في حين كانت عبارة «الراين الصغير» تعني منطقة السار التي كانت فرنسا قد احتفظت بها بموجب معاهدة باريس الأولى (1814) ثم ما لبثت أن فقدتها بموجب الثانية (1815).

(12) من دروين دو لويس إلى لاتور دوفيرني، 23/ 2/ 1864. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 2، هـ: 245.

(13) من دروين دو لويس إلى لاتور دو فيرني، 10/ 6/ 1864؛ المصدر السابق، ج: 3، هـ: 640.

(14) من لوفيفر بهاين (برلين) إلى دروين دو لويس، 19/ 6/ 1865. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 4، هـ: 1433.

(15) من أوبريل إلى غورتشاكوف، 6/ 5/ 1864. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 4، هـ: 527.

(16) من غرامون إلى دروين دو لويس، 28/ 8/ 1864. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 4، هـ: 814.

(17) ينطوي الكونفرنس على أهمية غريبة بوصفه اللقاء الدولي الوحيد الذي شهد الاتحاد الألماني ممثلاً. كان الممثل الألماني هو خصم بسمارك: بوست، رئيس وزراء ساكسونيا آنذاك، مستشار النمسا لاحقاً.

(18) من لاتور دوفيرني إلى دروين دو لويس، 24/ 3/ 1864. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 2، هـ: 368.

(19) إنها نقطة خلاف في التاريخ الألماني، لا في العلاقات الدولية، ما إذا كان بسمارك صاحب أي هدف جدي في مفاوضاته مع دوق أوغسبورغ. لا مجال للشك في أنه لم يكن مستعداً لتأييد مطلب الدوق إلا إذا تم جعل الدوقيتين تابعتين لبروسيا.

(20) انظر الرأي الدنمركي في 1/ 8/ 1864 عند ستيفل، **مسألة سلزفيغ ـ هولشتاين**، ص: 251: «لعله بالأحرى سلام معترف به من الجميع دون استناد إلى أي مبادئ... آمل بفصل ثالث في المسرحية الدرامية».

(21) مذكرة وزارة الخارجية، 13/ 6؛ من بسمارك إلى فيرتر، 14/ 6/ 1864. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 4، هـ: 136، 148.

(22) من مسنياك (سان بطرسبورغ) إلى دروين دو لويس، 28/ 6/ 1864. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 3، هـ: 756.

(23) من دروين دو لويس إلى لاتور دوفيرني، 27/ 6، المصدر السابق، هـ: 700.

(24) من غولتز إلى بسمارك، 30/ 6/ 1864. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 5، هـ: 190.

(25) كل من رخبرغ وبسمارك العجوزين قدما روايتين مشوشتين ومضللتين عن مباحثات شونبرون. لأمد طويل ظل يعتقد بأن أي اتفاق رسمي لم يكن قد تم. قبل بضع سنوات جرى اكتشاف المسودة من قبل سبرك وقد نشرها في **المجلة التاريخية**، م: 153. تمت إعادة نشرها **جذور السياسة الألمانية تجاه النمسا**، ج: 4، هـ: 1768.

(26) من بنديتي إلى دروين دو لويس، 30/ 4/ 1865، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 6، هـ: 1376.

(27) من نابييه (سان بطرسبورغ) إلى راسل، 2/ 1؛ من أوبريل إلى غورتشاكوف، 14/ 12/ 1865، **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 5، هـ: 423؛ ج: 6، هـ: 387.

(28) من تاليران إلى دروين دو لويس، 18/ 1/ 1865. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 5، هـ: 1201.

(29) هذه الملاحظة ليست موجودة في السجلات الرسمية، بل في مذكرة مولتكه عن اللقاء، مما يبقيها أقل اتصافاً بالحسم. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 6، هـ: 101.

(30) من المؤكد أن أحد التفسيرين خطأ. ليس ثمة أي دليل على أن البروسيين كانوا يشكون بقدرتهم على هزيمة النمسا؛ لذا لا أساس لافتراض تأجيلهم للحرب إلى أن استطاعوا عقد تحالف مع إيطاليا. المساومة جاءت من النمسا، لا من بروسيا؛ وبسمارك لم يقبل بالتسوية إلا لأن واحدة عُرضت عليه. حتى القرار النمساوي كان قد بُني على دوافع سياسية، لا على حسابات عسكرية. من الخارق للعادة حقاً مدى ضآلة أخذ الطرفين (ومعهما الجميع بالفعل) للفرص العسكرية بنظر الاعتبار.

(31) من بنديتي إلى دروين دو لويس، 7/ 5/ 1865. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 6، هـ: 1387. من المعروف أن بسمارك عبر عن استعداده للسعي إلى التحالف مع فرنسا عند الهزيمة وعن معرفته بالثمن الذي كان سيتعين عليه دفعه لذلك؛ غير أنه لم يقم هذه المرة بتحديد الثمن.

(32) من اوسودوم (فلورنسا) إلى بسمارك، 27/ 7/ 1865. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 6، هـ: 206.

(33) من دروين دو لويس إلى غرامون، 1/ 8؛ إلى لوفيفر دو بيهاين، 15/ 8/ 1865. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 6، هـ: 1470، 1493.

(34) من لوفيفر دو بيهاين إلى دروين دو لويس، 27/ 9/ 1865. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 7، هـ: 1590.

(35) من بسمارك إلى غليوم الأول، 5/ 10/ 1865. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 6، هـ: 313.

(36) «هاجسي الوحيد هو الانتهاء من المسألة الإيطالية بالتخلي عن البندقية». من مترنيخ إلى منسدورف، 21/ 5/ 1866. **سياسة الراين لدى نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 116.

(37) من عبارته إلى كاولي.

(38) «عيون فرنسا كلها متجهة نحو الراين». من غولتز إلى بسمارك، 8/ 5/ 1866. **سياسة الراين لدى نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 87.

(39) قام بسمارك بهذا من أجلهم على أي حال. قال للروس إن النمساويين كانوا قد فضلوا

الزعم القائل بأن نابليون كان قد عارض الأمر كرمى لعين النزعة القومية الرومانية. من أوبريل إلى غورتشاكوف، 25/ 2/ 1866. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 6، هـ: 493. قال الكساندر الثاني إن الخطة كانت «غير قابلة للاستساغة حتى الحرب (inadmissible jusqu'à la guerre)». وقال غورتشاكوف: «لو كنت ذا طبيعة شبيهة بطبيعة الخراف، لتمردت على كل فكرة» (من تاليران إلى دروين دو لويس، 21/ 3/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 8، هـ: 1827). من المؤكد أنه وضع حداً للجفاء بين روسيا والنمسا، إذا كان ذلك ضرورياً.

(40) من غولتز إلى غليوم الأول، 25/ 4/ 1866. **سياسة الراين لدى نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 71.

(41) قال دروين: «عندنا ما يكفي من الهيبة؛ لن نقاتل من أجل فكرة بعد الآن. إذا كسب الآخرون، يجب أن نفعل». من غولتز إلى بسمارك، 1/ 5/ 1866. **سياسة الراين لدى نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 75.

(42) فيما بعد زعم بسمارك أنه كان قد عرض فكرة الانضمام إلى النمسا في الحرب ضد فرنسا وإعطاء الإلزاس واللورين للنمسا. من الواضح أن هذا لم يكن صحيحاً. لم تكن ثمة أي مسألة تخص الإلزاس في 1866؛ وقد عمد بسمارك إلى استحضارها لاحقاً لحجب حقيقة أنه لم يستطع ضمان البندقية.

(43) جاء التعبير الأوضح عن هذا من بيرسيني في مجلس الوزراء الفرنسي يوم 18/ 5.

(44) من بنديتي إلى دروين دو لويس، 19/ 5/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 9، هـ: 2382.

(45) مسودة خطاب افتتاح المؤتمر، 29/ 5/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 9، هـ: 2479. تبدو فكرة إرضاء النمسا بالبوسنة عائدة إلى مترنيخ في الأساس، ولو دون موافقة حكومته. من دروين دو لويس إلى غرامون، 20/ 4/ 1866، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 8، هـ: 2095.

(46) من مترنيخ إلى منسدورف، 23/ 5، 6/ 6/ 1866. **سياسة الراين لدى نابليون الثالث**، ج: 1، هـ: 120، 132.

(47) إذا خسرت النمسا فإنها ستخسر البندقية في جميع الأحوال. حاول النمساويون اشتراط تخليهم عن البندقية بحصولهم على «تعويض إقليمي مكافئ» في ألمانيا، أي سيليسيا. مع أن الفرنسيين رفضوا هذا فإنهم وافقوا على مباركة «أي مكسب إقليمي تحققه النمسا غزواً» بما لا يحدث اختلالاً في توازن القوة الأوروبي.

(48) من غرامون إلى منسدورف، 10/ 6/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 10، هـ: 2329.

(49) الاسم الألماني: كونيغراتز.

(50) ما كان دروين سيحققه من فائدة من التحالف سوى لجم بروسيا ليس واضحاً. مع انه تحدث بغموض عن احتلال الضفة اليسرى للراين فإنه لم يدع إلى ضمها: كان من شأن هذا أن يشكل سياسة «تعويضات» مضمرة في الاتفاق مع بروسيا، لا في الحرب ضدها.

(51) ادعى بسمارك أنه، في حال حصول أي تهديد فرنسي، كان سيضطر إلى التصالح مع النمسا وتوجيه قوى ألمانيا الموحدة ضد نابليون. كان هذا تباهياً بسماركياً أنموذجياً. لم يكن ليستطيع التخلي عن الإيطاليين. على أي حال، كان النمساويون، بعد سادوفا، يفضلون التحالف الفرنسي على نظيره البروسي.

(52) زيادة في الإغراء وافق بسمارك على إجراء استفتاء في شلزفيك الشمالية. تم اشتراط الأمر أصولاً (البند الخامس) في معاهدة براغ. جرى تأجيله بذريعة بعد أخرى. في 1868 وافقت النمسا على نبذ البند الخامس؛ ولم يتم الاستفتاء إلا بعد انتصار الحلفاء في 1919.

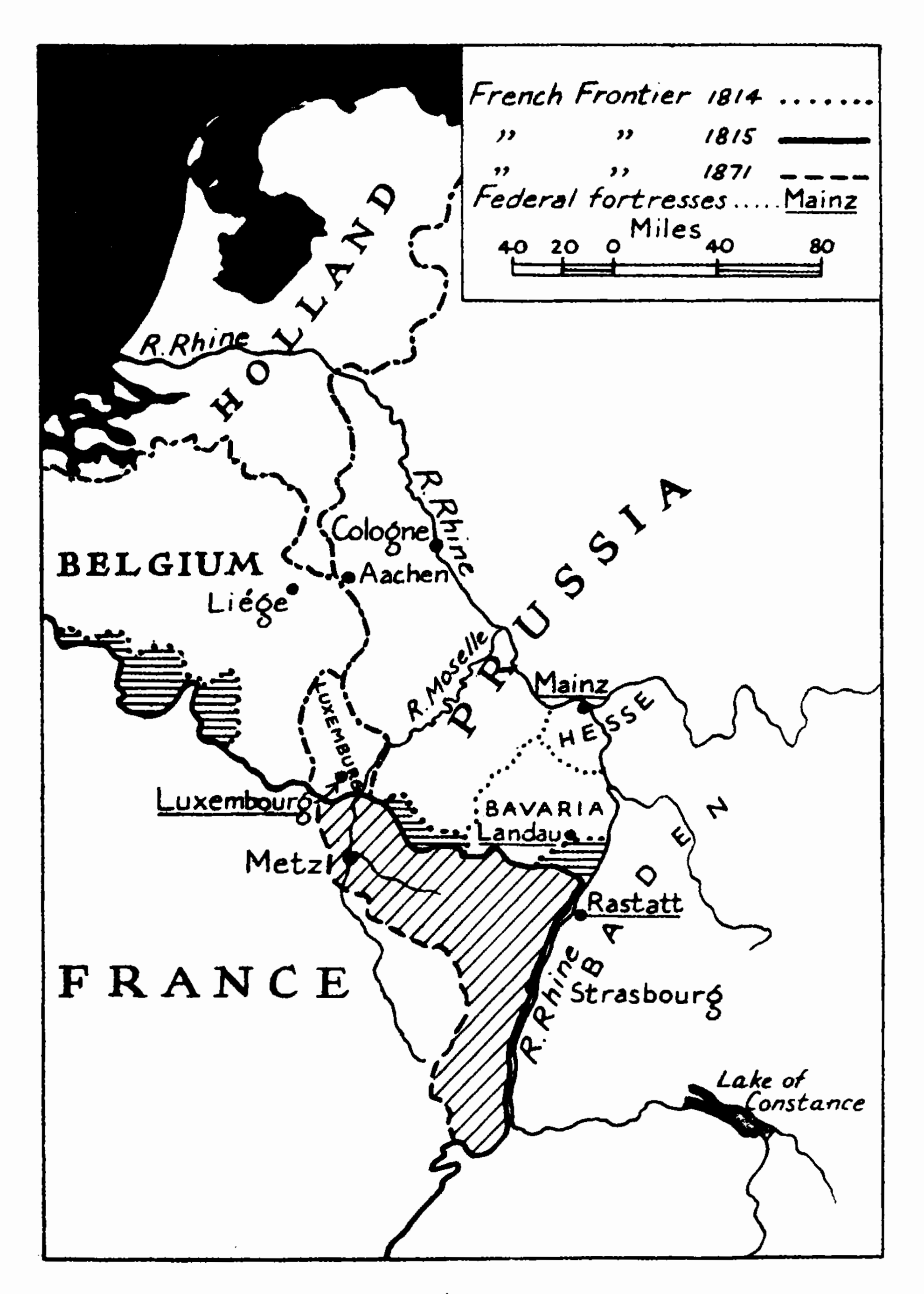
(53) كثيراً ما يتم إغفال حقيقة أن سياسة دروين كانت منطوية على حرب ضد إيطاليا كما ضد بروسيا (بل أكثر لأن الإيطاليين كانوا عنيدين ومتشددين). لا شيء يمكن أن يكون أكثر وهماً من افتراض أن نابليون كان مستعداً، بالمطلق، للذهاب إلى الحرب ضد صنيعته بالذات.

(54) لقد حذفت الرواية الملحمية لقصة أحداث باريس، التي بموجبها كانت التعبئة قد تقررت في لحظة معينة بين يومي 4 و5/ 7 ثم ما لبثت أن أُلغيت من قبل نابليون في رمشة عين. حتى إذا كان هذا قد حدث (ويبدو مثيراً للشك)، فإن قرار الاتفاق مع بروسيا لم يُتخذ إلا في 10/ 7. بين 4 و10/ 7 كان هناك جدل وسجال، ذهاباً وإياباً ـ مترنيخ، دروين ويوجيني من جهة؛ روهر، الأمير جيروم ونابليون نفسه، في العمق من الجهة المقابلة. أصدقاء النمسا دأبوا بالطبع على المبالغة في مدى ضعف نابليون وافتقاره إلى الإرادة؛ بدا كفؤاً تماماً وذا عزيمة لدى إجراء التفاوض مع غولتز. في الحقيقة كان، مثل كثيرين من المرضى، شديد المرض إلى الحد الأقصى حين كان ذلك يناسبه.

الفصل التاسع

عزل فرنسا، 1866 - 1870

كما مع إيطاليا في 1859، اكتفت الهزيمة النمساوية بفتح الطريق أمام المشكلة الألمانية، ولم تقم هي بحلها. فبسمارك كان لا يزال يتعين عليه أن يعيد ترتيب ألمانيا وتنظيمها دون تدخل **القوى العظمى**، كما كان كافور قد وَحَّدَ إيطاليا في 1860. كانت السياسة البريطانية راسخة الالتزام بخط عدم التدخل؛ وبمقدار ما بقيت ذات نظرة إيجابية، دأبت على الترحيب بكل ما كان من شأنه أن يشد أزر أوروبا الوسطى في مواجهة القوتين على المحيط. لعل الأكثر إثارةً للاستغراب هو أن هاتين القوتين قد سمحتا للوحدة الألمانية أن تتحقق. بدأت العملية حين كانت جراح الهزيمة النمساوية لا تزال نازفة. تعين على بروسيا، آخر المطاف، أن تتصالح مع الدول الألمانية التي كانت قد حاربتها جنباً إلى جنب مع تلك التي حاربت مع النمسا. الدول الواقعة إلى الجنوب من نهر المين خرجت سالمة؛ ذات «كيانات مستقلة دولياً» في الحقيقة، أكثر رسمية من ذي قبل.[1] ربما كان بسمارك نفسه مستعداً للاكتفاء بالسيطرة على القوات المسلحة الموجودة في الدول الواقعة إلى الشمال من المين؛ إلا أن غليوم الأول أراد زيادة مساحة بروسيا ـ أراد في الحقيقة ضم جميع الدول الواقعة شمال المين وكانت قد قاتلت، وإن على نحوٍ غير فعال، ضد بروسيا. في البداية لم يخطر لبسمارك أنه كان يستطيع أن ينجز هذا البرنامج دون تقديم تعويض ما لفرنسا؛ وظل يطالب الفرنسيين بإلحاح ببيان شروطهم قبل اختتام المفاوضات مع النمسا ـ مطلقاً حتى عبارة أن بلجيكا يجب أن تصبح «متراس فرنسا».[2]


French Frontier 1814 ....
" " 1815
" " 1871
Federal fortresses.....Mainz
Miles
40 20 0 40 80
HOLLAND
R. Rhine
BELGIUM
Liége
Cologne
Aachen
R. Rhine
PRUSSIA
R. Moselle
LUXEMBURG
Luxembourg
Mainz
HESSE
BAVARIA
Landau
Metz
Rastatt
BADEN
FRANCE
R. Rhine
Strasbourg
Lake of Constance

حدود الراين

لم يكن هذا مقصد نابليون على الإطلاق. بقي هاجسه متمثلاً بكسب البندقية لإيطاليا؛ يضاف أنه افترض أنه كان قد نجح في خلق «ألمانيا ثالثة» إلى الجنوب من نهر المين فقام بتعديل الميزان الألماني لمصلحة فرنسا. كان عميق الإيمان بالمبدأ القومي، لا بالحدود الطبيعية. من المؤكد أنه كان يحلم بالإجهاز على تسوية 1815، إلا أن هذا كان قد تحقق بانحلال الاتحاد الكونفدرالي الألماني. ومع أنه كان قد حصل على سافوا ونيس في 1860 فإن الأمر لم يكن سوى نوع من الرشوة للمشاعر الفرنسية؛ ولم يكن قد طلب أي تعويض حين فاز كافور بإيطاليا الجنوبية كلها. والآن لم يكن ميالاً على الإطلاق إلى المطالبة بمناطق مأهولة بألمان. لم يكن يريد إلا بروسيا راضية وممتنة؛ وقد قدر أن من شأن بروسيا ليبرالية، قائمة على أسس قومية، أن تكون متنافرة مع روسيا. وبدلاً من أن يقوم بسمارك بتقديم طلبات مرفوضة من نابليون، فإن الأخير كان هو الذي يلح على بسمارك طالباً منه ضم مناطق ألمانية. وبكلماته هو حين تبرأ من دروين بعد بعض الوقت، فإن «مصلحة فرنسا الحقيقية ليست في الحصول على زيادة غير ذات شأن في المساحة، بل في مساعدة ألمانيا على بناء صرحها بأفضل الطرق المتناغمة مع مصالحها هي ومصالح أوروبا». [3] أحياناً كان الشك يراود نابليون حول ما إذا كان يجب عليه أن ييسر الأمور على بروسيا ممهداً الطريق أمام توحيد ألمانيا بالمطلق؛ [4] ما إن كان القرار قد اتخذ فإن الشيء المعقول الوحيد تمثل بتركه يصل إلى نهايته دون المطالبة بأي شيء لفرنسا، مثلما كان نابليون قد تحمل نجاح غاريبالدي في إيطاليا الجنوبية دون المطالبة بجنوا أو سردينيا. في 22 تموز/يوليو ألزم نابليون نفسه. أبلغ غولتز بأنه كان يعتزم الموافقة على تمكين بروسيا من الحصول على أربعة ملايين من الرعايا الجدد؛ ولم يطلب شيئاً لنفسه.

من المؤسف أن نابليون كان ضعيفاً إلى جانب كونه حكيماً. لم يكد يتخذ قراراً عاقلاً وحصيفاً يوم 22 تموز/يوليو، حتى سمح لدروين بإبطاله ونسفه يوم 23 تموز/يوليو. صحيح أن دروين كان عاجزاً عن خوض أي حرب ضد بروسيا ولكنه كان مصمماً على تحقيق مكاسب إقليمية؛ تمثل دافعه بعقيدة «التعويض» التقليدية، وفقاً لمدرسة الديبلوماسية القديمة التي كان قد نشأ في كنفها. تم

توجيه بنديتي بأن يطالب بحدود 1814 وإقليمي بفاريا وهسه على الضفة اليسرى من الراين تحت تهديد «جفوة طويلة الأمد». سارع نابليون إلى التراجع مذعوراً، ووضع اللوم كله على دروين متبرئاً منه في 12 آب/أغسطس. ترك دروين المنصب، دون رجعة هذه المرة؛ وآل التحكم بالأمور، مؤقتاً، إلى روهر، وكيل نابليون العام للأعمال. كان روهر هذا مهتماً بالرأي العام الفرنسي، لا بتوازن القوة. أراد تحقيق بعض النجاح المثير لوقف الاستياء المتصاعد ضد الإمبراطور المتسلط وفكر بتحقيق ذلك عن طريق المراهنة على الطفرة البروسية. مثل كثيرين ممن وصلوا إلى القمة في السياسة الداخلية، افترض أن السياسة الخارجية أيضاً يمكن إدارتها بالنوايا الحسنة والكلمات المعسولة. كان دروين قد حاول تهديد بسمارك؛ راح روهر يتملقه. أسقط المطالبة بأي أرض ألمانية وطالب بدلاً من ذلك أن تنظر بروسيا بعين العطف على قيام فرنسا بكسب اللوكسمبورغ[5] وبلجيكا؛ ومقابل ذلك عرض تحالفاً بين القوتين قائماً على الضمان المتبادل لوحدة أراضي الطرفين. ولكن ضد من كانت بروسيا بحاجة إلى حماية فرنسا؟ فبروسيا لم تكن إيطاليا: إنها قادرة على صيانة نفسها من النمسا المهزومة. لم يكن ثمة ما يدعوها إلى الشجار مع روسيا أو بريطانيا العظمى ـ ما لم تدخل، فعلاً، في تحالف مع فرنسا. عندئذ ستنجر إلى نزاع مع بريطانيا العظمى حول بلجيكا؛ وكان من شأنها أن تتورط في المسألة البولونية لغير مصلحتها كما في المسألة الشرقية حيث لا مصلحة لها. كانت فرنسا، في الواقع، هي القوة الوحيدة التي كان لدى بروسيا ما يدعوها إلى الخوف منها؛ وعرض أي تحالف كان يعني، كما لاحظ بنديتي،[6] تخلياً غير مباشر عن حدود الراين. إن التحالفات لا تُجترح بهذه الطريقة.

لو أُصيبت روسيا بالذعر إزاء النجاح البروسي لكان الأمر مختلفاً جداً. على امتداد الحرب ظل الروس متمسكين بمبدأهم: «بروسيا أقوى أفضل من نمسا أقوى».[7] لم يكن ثمة أي اختلاف، كانوا قد وجدوا إقصاءهم عن الشؤون الأوروبية أمراً يصعب تحمله؛ وفي 27 تموز/يوليو اقترح غورتشاكوف رسمياً عقد مؤتمر لتسوية مستقبل ألمانيا. وكما العادة فإن كلمة المؤتمر السحرية كانت تغطي الأمل الروسي بإعادة النظر بتسوية 1856. كان من شأن ذلك،

على أي حال، أن يجهز على خطة بسمارك الهادفة إلى إعادة ترتيب البيت الألماني دون تدخل أجنبي. رد بالسلاحين اللذين دأبا على خدمة بروسيا جيداً: سلاح التهديدات في بولونيا، وسلاح الوعود في الشرق الأدنى. إذا ما حاولت روسيا أن تتدخل في بروسيا، فقد كان سيوصى غليوم الأول بـ«إطلاق القوة القومية الشاملة لألمانيا والبلدان المجاورة».[8] ومن الجهة الأخرى، «لا مصلحة لنا في أي قيود مستمرة على روسيا في البحر الأسود».[9] وقبل كل شيء، قام باستحضار العلاقات العائلية بين غليوم الأول والقيصر. ربما لم يكن الاقتراح الروسي الخاص بالمؤتمر أكثر من بادرة تعبير عن نوع من الانزعاج الملكي؛ ومع أن الروس كانوا راغبين في تأكيد ذواتهم، فإنهم لم يكونوا، بالمطلق، خائفين من عواقب أي انتصار بروسي. يضاف أن بسمارك كان، في التحليل الأخير، يستطيع أن يطرح عليهم طريقاً أضمن أفضل من أي مؤتمر تفضي إلى إعادة النظر: كان بوسعه تجميد فرنسا في أوروبا الغربية. في 21 آب/ أغسطس أبرق إلى سان بطرسبورغ: هل كانت روسيا مستعدة لإبقاء النمسا محايدة في حال نشوب حرب بين بروسيا وفرنسا؟[10] رد مانتيوفل، المبعوث الخاص الذي كان قد أوفد لتهدئة هواجس القيصر، في 24 آب/أغسطس قائلاً: «مع أن غورتشاكوف لم يلتزم إيجابياً، فإنك تستطيع، يا صاحب السعادة، أن تتخذ موقفاً صارماً ضد فرنسا».[11] لا شك أن سؤال بسمارك كان نابعاً من قلق حقيقي؛ وتأثيره في الروس كان محسوباً بالتأكيد. كانت الخطوط قد بدأت تُرسم لتركيبة 1870 الديبلوماسية: كان الروس سيتحملون حرباً بين فرنسا وبروسيا إذا رأوها من منظور إطلاق أيديهم هم ضد النمسا.

جاء تحرك بسمارك فجأ قبل أوانه: خَطَرُ نشوب حرب مع فرنسا كان قد زال مع سقوط دروين. عاد بنديتي إلى برلين مصطحباً مشروع تحالف، لا تهديداً بحرب. ولكن فرنسا، رغم عرضها نوعاً من **الحلف**، كانت قد بدأت، بالفعل، تطالب بثمن لحيادها في الحرب المنقضية: حيازة اللوكسمبورغ، لا التحالف مع بروسيا، كانت الأمر المهم. وقد كانت هذه صفقة مستحيلة: لا أحد يدفع ثمن خدمات مقدمة سلفاً. كان بسمارك قد دفع الثمن الذي كان نابليون قد طلبه حين كان قد مكّن إيطاليا من كسب البندقية؛ لقد فات أوان ندم

نابليون على هذه الصفقة. حاول بسمارك توجيه التحالف نحو المستقبل: عرض على الفرنسيين حرية الحركة في بلجيكا إذا نجحت بروسيا في وضع يدها على ألمانيا الجنوبية. هذا أيضاً كان مستحيلاً: فاستقلال ألمانيا الجنوبية كان يُعد بنظر الفرنسيين شرطاً حيوياً للموافقة على مكاسب بروسيا إلى الشمال من نهر المين. غاصت المفاوضات في نفق مسدود؛ ولم تترك سوى أثر مسوَّدة معاهدة وظفها بسمارك لتشويه سمعة فرنسا في 1870. لا يعني هذا أن بسمارك قرر إحداث قطيعة مع فرنسا في 1866. فمثل نابليون الثالث، كان بسمارك مماطلاً ممن لا يتخذون القرارات إلا عند الضرورة. كان القرار لا يزال متوقفاً على الفرنسيين. إذا لم يكونوا مستعدين لتوجيه التحالف مع بروسيا نحو المستقبل، فإن خيارهم السلمي الوحيد كان متمثلاً بقبول ما كان قد حصل دون أي تحفظ أو شكوى. أليس هذه هي السياسة النابليونية من الألف إلى الياء؟! على الدوام كان يمقت المطالبة بالتعويض؛ حلمه الأعز كان أن يبدو ولي نعمة، لا مصلحة له، بالنسبة إلى كل من إيطاليا وألمانيا. في 16 أيلول/ سبتمبر نفض يده من روهر، كما كان قد سبق له أن فعل مع دروين قبل شهر. أعلن أن **الحلف المقدس** بات محلولاً؛ إيطاليا وألمانيا حُررتا بموافقة فرنسية؛ شعوب أوروبا تتقارب وتذوب في أطر دول كبيرة قادرة وحدها على صيانة التوازن ضد عملاقي المستقبل: روسيا والولايات المتحدة. «لا يعتقد الإمبراطور أن عظمة أي بلد تتوقف على ضعف جيرانه؛ إنه لا يرى أي توازن حقيقي إلا في الرغبات المشبعة لأمم أوروبا»[12].

مع أن نابليون درج على توظيف مناهج أي متآمر محترف، فإنه كان يحرص على مزاوجة تلك المناهج برؤيا رجل دولة، حصافة محترف سياسة. الأمن الوحيد المتاح لفرنسا كان مشروطاً بربط ألمانيا قومية وإيطاليا قومية معاً من أجل خدمة قضية أوروبا الغربية المشتركة. سياسته الإيطالية نجحت باستثناء خطأ روما القاتل؛ وكان من شأن سياسته الألمانية أن تكون قد نجحت لو سمح له أتباعه أن يطبقها بحذافيرها. اعتراضاً على هذا الكلام ينتصب سؤالان: هل كان من الممكن كسب بسمارك، «ذلك اليونكر المجنون»، حقاً، لخدمة أي خط غربي في السياسة؟ هل كان بسمارك مؤهلاً لتقديم التنازلات أمام المشاعر

البولونية انسجاماً مع أي سياسة علاقات ودية مع فرنسا، حتى لو بقيت فرنسا وروسيا على علاقات جيدة؟ يبدو أن الإجابتين سلبيتان. في القرن العشرين لم تكن حتى ألمانيا جمهورية مستعدة لتعزيز العلاقات مع فرنسا عبر الاعتراف بحدود بولونيا؛ فما بالك بما كان بسمارك مستعداً لأن يفعله على هذا الصعيد؟! ومهما يكن فإن قطيعة 1867 الحاسمة جاءت من الفرنسيين، لا من بسمارك.

في خريف 1866 وقع نابليون من جديد أسير الحاجة إلى هيبة أو وجاهة إمبراطورية، وقوعاً لا قيام بعده هذه المرة. إرادته وقوته الجسدية راحتا تخونانه. مؤيدوه الأكثر حميمية ـ من روهر إلى فاليت وآخرين ـ أصروا على تأكيد أن الرأي العام الفرنسي كان ساخطاً على تنامي عظمة بروسيا وكان لا بد من إقناع هذا الرأي العام بشيء مادي ما.(13) وللمرة الأولى لم تكتف السياسة الخارجية بتملق الرأي العام والعزف على أوتار مشاعره، بل بات يتم إملاؤها من قبل هذا الرأي العام. صار الوزراء الفرنسيون مسحورين ومبهورين باحتمال حيازة اللوكسمبورغ. وهذا وحده كان كافياً لإسكات المنتقدين وتسويغ حياد نابليون في 1866. الهيبة والوجاهة كانتا دافعهم الوحيد. لم يدركوا مدى تحول ميزان القوة لغير مصلحة فرنسا؛ لذا لم يسعوا إلى حيازة اللوكسمبورغ من منطلق أمني. لم يكن يهمهم جدياً سوى إلزام بسمارك بمخططاتهم وصولاً إلى جعل بروسيا أداة بأيديهم. يقول بنديتي حرفياً: «ما إن نصبح في اللوكسمبورغ حتى نغدو على الطريق المفضية إلى بلجيكا، وسوف يكون وصولنا إلى هناك أكثر يقيناً مع بقاء بروسيا على الحياد».(14) لم يخطر لهم قط أن من المحتمل أن يعترض بسمارك على مخططاتهم؛ في الحدود القصوى توجسوا من ألا يبادر إلى دعمهم بفعالية وقوة.

يبدو أن هذا هو مفتاح موقف بسمارك في المفاوضات مع فرنسا، تلك المفاوضات التي تجرجرت من تشرين الثاني/ نوفمبر 1866 إلى شباط/ فبراير 1867. ربما كان مستعداً للتسليم بحصول فرنسا على اللوكسمبورغ لو أمكن تحقيق ذلك دون إظهار تواطؤه أمام الرأي العام الألماني أو في نظر **القوى العظمى**؛ لم يكن مستعداً ليقوم بما كان يتعين على الفرنسيين أن يقوموا به نيابةً

عنهم. كان شعاره الدائم: «الزموا حدودكم! تحدثوا عن أوروبا وعن ملك بروسيا بوصفهما من الأمور المحسومة».[15] ربما كان هذا فخاً لفرنسا؛ إلا ان بسمارك لم يكن قادراً على السير في أي مسار آخر حتى لو رغب في ذلك جدياً. لم يكن، بالأحرى، أي خط آخر كان بسمارك قادراً على اتباعه في أوروبا الغربية.[16] ولكن ألمانيا والراين لم تعودا بؤرة الاهتمام الوحيدة للمجتمع الدولي. مرةً أخرى عادت المسألة الشرقية إلى الاشتعال للمرة الأولى منذ عام 1856. رمزُ ذلك ومسوِّغُه كان تمرد كريت على الحكم التركي الذي بدأ في صيف 1866. أما السبب الأعمق فكان تماثل روسيا للشفاء. فبعد إخضاع بولونيا إخضاعاً كاملاً، باتت روسيا قادرة على العودة إلى نادي **القوى العظمى**. يُضاف أن الكساندر الثاني وغورتشاكوف لم يعودا، مع تنامي مشاعر الوحدة السلافية في روسيا، قادرين على غض الطَّرْف عما يجري في تركيا من أحداث، بصرف النظر عن مدى لامبالاتهما الشخصية. كانت ديبلوماسية بسمارك قد تشكلت في أعوامها الأربعة الأولى على خلفية غياب المسألة الشرقية. غير أن ذلك الوضع تغير الآن. ولو دار دولاب الأحداث على نحوٍ مختلف قليلاً، لكانت الأزمة الشرقية الكبرى للفترة الممتدة بين عامي 1875 و1878 قد سبقت الحرب البروسية ـ الفرنسية بدلاً من أن تعقبها. تبقى العواقب الديبلوماسية عصية على الحساب ـ ربما وفاق فرنسي روسي لتمزيق الإمبراطورية التركية، نوع من «إحياء تآلف حرب القرم» كاحتمال أقوى؛ حليف ما لفرنسا على أي حال. وهي على حالها، شهدت المسألة الشرقية ما يكفي من الإثارة لتتسبب في حدوث نوع من الجفاء بين روسيا وفرنسا، ثم ما لبثت أن تلاشت قبل أن تكون قد جمعت فرنسا والنمسا. كانت بولونيا قد مكّنت بسمارك من هزيمة النمسا؛ وكريت، لا بولونيا، مكّنته من هزيمة فرنسا.

حاول بسمارك تحويل المسألة الشرقية إلى رصيد إيجابي. في كانون الثاني/يناير 1867 طرح اقتراح وجوب جعل فرنسا «قانعة ومسالمة» من خلال منظومة تعويضات في الشرق الأدنى؛[17] وسأل بنديتي: «لماذا تبذلون كل هذه الجهود الكبيرة من أجل إطفاء الحريق المشتعل في الشرق الأدنى؟ يمكننا، كلانا، أن نتدفأ هناك».[18] كان يحلم بنوع من نفخ الروح في الوفاق الفرنسي ـ

الروسي الذي كان قد تقوض في 1863. كان من شأن ذلك أن يضع حداً للمسألة البولونية؛ كما كان، على أي حال، أقل خطراً بما لا يقاس بالنسبة إلى بروسيا مقارنةً بأي تحالف بين فرنسا والنمسا، أو حتى بين فرنسا و**بريطانيا العظمى**.[19] لم يكن بسمارك وحده في عروضه. فبويست، الذي كان للتو قد تولى منصب وزير خارجية النمسا، حلُم باستعادة هيبة آل هابسبورغ عبر تحقيق مكاسب في البلقان والإيهام بان من شأن النمسا أن تتحمل مكاسب إقليمية روسية إذا ما تمكنت هي من الحصول على البوسنة والهرسك. إذا كانت روسيا مستعدة لاحترام رومانيا بوصفها دولة عازلة، فقد كان بويست جاهزاً لتمزيق وثيقة تحييد البحر الأسود؛ وقد زعم أن النمسا قد أخطأت إذ ارتبطت بقضايا محتضرة مثل أمراء إيطاليا الشرعيين، الاتحاد الكونفدرالي الألماني، أو وحدة أراضي الإمبراطورية التركية.[20] تجاهل زعم [معالي الوزير] حقيقة أن النظام الملكي لآل هابسبورغ كان هو نفسه «قضية محتضرة». أما حجر العثرة أمام مشروعي كل من بسمارك وبويست فتمثل بإخفاقهما في تقديم إغراء حقيقي ما لفرنسا لتدمير انتصار 1856 والإجهاز عليه. تحدث بسمارك بغموض عن تعويضات بالمطلق؛ أما بويست فأتى على ذكر مصر بالتحديد.[21] مع قناة السويس في فورتها الناجحة الأولى بوصفها أحد المشروعات الفرنسية، كان لهذا الاقتراح مغزى أهم مما قبل هذا التاريخ وبعده على حدٍّ سواء؛ غير أنه، حتى في ذلك الوقت، لم يكن منطوياً على أي أمل. وقد قال نابليون، وكان على صواب «من المؤسف أن إنجلترا تقف دائماً في طريقي». في الحقيقة لم تكن فرنسا قادرة على الاهتداء إلى التعويض عن خسارتها في الشرق الأدنى، إلا في أوروبا الغربية؛ وإثارة المسألة الشرقية أدت إلى جعل اهتمام فرنسا بالراين أكثر حدة، بدلاً من تهدئته. في 1 آذار/ مارس 1868 رفض موستييه عرض الصداقة الفرنسي في الشرق الأدنى دون تنازلات في الغرب قائلاً: «تقدمون لنا السبانخ دون ملح، إن اللوكسمبورغ هي الملح».[22]

مع انزلاق المفاوضات إلى طريق مسدود، ولّى الفرنسيون وجوههم شطر روسيا؛ ومفاوضاتهم من أجل التوصل إلى وفاق في الأشهر الأولى من عام 1867 كانت المحاولة الأكثر جدية بين لقاء شتوتغارت في 1857 وزيارة

كرونشتادت في 1891. وكما على الدوام كان ثمة افتراق جذري بين وجهات النظر. كان الفرنسيون يريدون دعماً روسياً ضد بروسيا في الغرب؛ وكان الروس يريدون أن تكون فرنسا وبروسيا على علاقات جيدة فيما بينهما كي تكونا قادرتين على دعم روسيا في الشرق الأدنى. كل منهما كانت قوة محافظة، في صف بقاء الأمر الواقع على حاله بمقدار ما كان يتعلق الأمر بالأخرى، مع بقاء كل منهما حالمة بتحقيق مكاسب دون أن تدفع ثمناً. حلم الفرنسيون بالحصول على بلجيكا واللوكسمبورغ دون التضحية بوحدة أراضي الإمبراطورية التركية؛ حلم الروس بإعادة صوغ الشرق الأدنى دون تغيير التوازن في أوروبا الغربية. كان الروس مستعدين لتجديد الوعد الذي كانوا قد قطعوه في 1857 والذي التزموا به حتى في 1870: لم يكونوا مستعدين للدخول في تآلف ضد فرنسا ـ آخر المطاف كانوا قد رفضوا دعم بروسيا ضد فرنسا حتى في أوج الأزمة البولونية. هذا كله كان جيداً طوال بقاء فرنسا، خلافاً لإيطاليا، قادرة على «أن تفعلها ذاتياً». غير أن الفرنسيين كانوا بحاجةٍ إلى دعم جدي، وإن لم يجرؤوا على إعلان ذلك صراحةً. وبالفعل فإن موستييه دعا الروس إلى تحديد الثمن الذي كانوا مستعدين لدفعه: «من الأسهل على القيصر أن يرسم حدود نواياه الطيبة بدلاً من أن نتسرع نحن في الإفصاح عن مخططات لم يتم إنجاز صوغها بعد».[23] تهرب غورتشاكوف من الالتزام؛ في الواقع كان مستعداً للموافقة على أي شيء توافق عليه بروسيا أيضاً في أوروبا الغربية. أما في الشرق الأدنى فقد كان الوضع معكوساً. كان الفرنسيون مستعدين للوقوف في صف اليونان على صعيد ضم كريت، بل ومناطق في البر؛ ولكن فقط شرط تأييد الروس لوحدة ما يتبقى من أراضي الإمبراطورية التركية. كان الروس قليلي الاهتمام بكريت، أو حتى باليونان عموماً؛ لم يكونوا يريدون إلا تثبيت سابقة ـ كان من شأن إقرار مشروعية المطالب القومية لليونانيين أن يعني التسليم أيضاً بمشروعية مطالب الشعوب السلافية [الصقالبة بلغة العرب القدماء]. بادر الفرنسيون إلى تأييد المطالب اليونانية لأنها لم تكن منطوية على خطر تقويض الإمبراطورية التركية؛ أما الروس ففعلوا لأنها تحديداً منطوية على مثل هذا الخطر. يضاف أن الفرنسيين ظنوا أنهم يستطيعون تأييد قيام اليونان بضم كريت دون استعداء أي

من النمسا وبريطانيا العظمى؛ كان الروس مهتمين، في المقام الأول، بنسف «تآلف القرم». لم يكن قد تحقق أي شيء بين روسيا وفرنسا لدى تفجر أزمة اللوكسمبورغ بداية نيسان/أبريل 1867.

كان الفرنسيون قد تبنوا نصيحة بسمارك: كانوا قد تورطوا. تفاوضوا سراً حول فصل اللوكسمبورغ مع ملك هولندا صاحبها. تمثل الإغراء الظاهري بضمان فرنسي لهولندا ضد بروسيا؛ أما حجة الإقناع الرئيسية فكانت كامنة في الرشا التي قدمها الفرنسيون إلى عشيقة الملك. في اللحظة الأخيرة فقد ملك هولندا أعصابه: رفض إبرام المعاهدة مع فرنسا إلى ما بعد إبلاغ الحكومة البروسية. أفضى الأمر إلى تفجر للعواطف الوطنية في برلمان ألمانيا الشمالية: زعم الزاعمون أن اللوكسمبورغ أرض ألمانية قديمة لا يجوز التنازل عنها لفرنسا. باستمرار ظل بسمارك يقول إنه كان مستعداً للتسليم بقيام فرنسا بضم اللوكسمبورغ، لو أمكن فعل ذلك دون استثارة الرأي العام الألماني؛ مقابل هذا يجب سوق حقيقة أنه هو نفسه قام، بالتعاون مع بنيغسن، بترتيب ذلك الاستجواب الذي أدى إلى تهييج المشاعر. وإذا كان فعلاً قد سمح للمشاعر الوطنية بأن تعدّل سياسته بالمطلق، فإن تلك كانت المرة الأولى والأخيرة. غير انه من الصعب، مع ذلك، العثور على أي تفسير آخر لسلوكه. إذا كان عاكفاً على نصب شرك للفرنسيين، فلماذا لم يطبق الشرك لحظة وقوعهم فيه ويبادر إلى إطلاق الحرب؟ لم يكن الفرنسيون أفضل استعداداً للحرب مما كانوا في 1866؛ كما لم يكن النمساويون في وضع يمكّنهم من مد يد المساعدة. ومع ذلك فإن بسمارك بذل أقصى ما يمكن من جهد لضمان محصلة سلمية. من الواضح أنه لم يكن يبالي كثيراً باللوكسمبورغ، وما لبث، في النهاية، أن تواطأ مع الحكومة البريطانية للاحتيال على الجمهور الألماني. قبل بسمارك من هذه الحكومة بـ«ضمانة جماعية» كانت تعرف، ويعرف هو نفسه، أنها لم تكن تعني شيئاً؛ إلا أنها قُدمت للشعب الألماني كما لو كانت تعني أشياء كثيرة وعظيمة. ربما كانت زلة لسان قد بدرت منه ذات مرة في الحقيقة: فتحت وطأة ضغوط حرب 1866 كان قد بالغ في أخذ حريته في الكلام مع الفرنسيين وها هو ذا الآن ينفض عن نفسه آثار تلك الزلة بأفضل طريقة استطاع اعتمادها.

دامت الأزمة نحو ما يقرب من الشهر، حتى الأيام الأولى من شهر أيار/ مايو. وخلال فترة استمرارها ظل الطرفان يبحثان عن حلفاء محتملين. قال غورتشاكوف بخبث عن التحدي الفرنسي لمعاهدة 1839، التي كانت قد تضمنت تسوية وضع اللوكسمبورغ: «هيا قولوا إن جميع المعاهدات القديمة لم تعد موجودة فسأكون أول المهللين والمصفقين... ولكن ما معنى المثاقيل المزدوجة والمعايير الثنائية؟»[24] كان مستعداً لتقديم «ورقة بيضاء تماماً» في اللوكسمبورغ إلى فرنسا، بمقدار ما كان الأمر متعلقاً بروسيا؛[25] غير أن هذا كان بعيداً جداً عن عرض نوع من التحالف ضد بروسيا. كذلك حاول الفرنسيون التماس تحالف مع النمسا، وإن بعد أن كانت الأزمة قد بلغت مبلغاً. أواخر شهر نيسان/ أبريل اقترحوا تحالفاً هجومياً ودفاعياً، تكسب فرنسا بموجبه ضفة الراين اليسرى، في حين تحصل النمسا على سيليسيا والسيادة على ألمانيا الجنوبية. رد بويست على الفور قائلاً إن الملايين العشرة من الألمان في النمسا يجعلون أي تحالف محصور بألمانيا مستحيلاً: لم يكن ليستطيع أن يطيق أي طموحات ومطامع فرنسية على ضفاف الراين ما لم تكن منبثقة عن حرب في الشرق الأدنى.[26]

خرج بسمارك، هو الآخر، صفر اليدين من القصة. في بداية الأزمة ظن الروس للحظة أن فرصتهم قد حانت: عرضوا منع أي تحالف بين النمسا وفرنسا عن طريق نشر جيش كامل على الحدود النمساوية؛ تعين على بسمارك بالمقابل أن يوافق على وضع حد لعملية تحييد البحر الأسود ويضمن عدم إلحاق البوسنة والهرسك في أي وقت من الأوقات بالنمسا.[27] لم يكن قد سبق لبسمارك أن اهتم بالبحر الأسود، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يتورط مع الطرف الروسي ضد النمسا.[28] عاد، بدلاً من ذلك، إلى إطلاق التركيبة التي كانت ميتة منذ عام 1853، ولكنها قابعة لا تزال في أعماق فكره السياسي: لا شيء أقل من **الحلف المقدس**، وحدة «البلاطات الشمالية الثلاثة». على نحوٍ مضمر كان من شأن هذا أن يضمن روسيا ضد المخططات النمساوية؛ أما على نحوٍ مكشوف وصريح فكان من شأنه أن يوجب على بروسيا وروسيا ضمان النمسا ضد أي اضطراب سلافي جنوبي لمدة ثلاث سنوات وعلى بروسيا ضمان «الأقاليم

الألمانية» العائدة للنمسا[29] إلى أجل غير مسمى.[30] تضمن الاقتراح تحديداً مشكلة سياسة بسمارك المركزية خلال الأعوام العشرين التالية. من المؤكد أنه لم يكن راغباً في ضم النمسا الألمانية إلى ألمانيا تحت الهيمنة البروسية التي كان دائباً على خلقها؛ ومن المؤكد، بالمثل، أنه لم يكن يريد توريط بروسيا في حرب دفاعاً عن سلامة ووحدة مملكة آل هابسبورغ. كان من شأن **الحلف المقدس** أو **عصبة الأباطرة الثلاثة**، كما بات يُعرف، أن يوفر للنمسا أمناً مطلقاً، ولكن فقط شرط مبادرة روسيا إلى نبذ طموحاتها البلقانية، ونبذ النمسا لهواجسها ـ وأي منهما لم تكن لتفعل ذلك. رد بويست باحتقار قائلاً إنه كان سيتوقع تنازلات في ألمانيا في حال وقوع حرب بين بروسيا وفرنسا؛ وما كان بسمارك ليستطيع أن يتوقع منه أن يقنع «بنسخة ذات غلاف استثنائي من معاهدة براغ على صفحات من الرق».[31] رفض غورتشاكوف ضمان وحدة الأراضي النمساوية[32] أو حتى الموافقة على أي تحالف دفاعي بين النمسا وبروسيا. لم يكن يريد إلا تحالفاً بين روسيا وبروسيا منفتحاً، بالضرورة، على فرنسا؛[33] وهذه، بحسب تصوره، كانت التركيبة الوحيدة المؤهلة لتمكين روسيا من تحقيق مكاسب في الشرق الأدنى.

وهكذا فإن الأزمة المحتملة في الشرق الأدنى وشبه جزيرة البلقان تمخضت، مرةً أخرى، عن تحديد الحصائل في الغرب. ما كانت فرنسا مستعدة لإطلاق يد روسيا ضد تركيا؛ ما كانت بروسيا مستعدة لإطلاق يدها ضد النمسا. ومع ذلك فإن أياً منهما لم تكن مستعدة للقطع مع روسيا والالتزام بالوقوف في صف النمسا. ذلك ما دفع الجهتين إلى لفلفة المسألة اللوكسمبورغية بأفضل الطرق الممكنة. في 11 أيار/مايو وافق اجتماع كونفرنس للقوى بلندن على حل معين. أسقطت فرنسا معاهدة الضم؛ جرى سحب الحامية البروسية؛ وتم تحييد اللوكسمبورغ، بعد تفكيك تحصيناتها، تحييداً يكاد أن يكون ناقصاً. انطوى هذا على شيء من الإرضاء للرأي العام الفرنسي، ولكنه لم يكن كافياً. فقضية اللوكسمبورغ، على تفاهتها بحد ذاتها، شكلت محطة نهاية حقبة في العلاقات الدولية. كانت المحاولة الأخيرة الرامية إلى استكشاف شيء ما كان من شأنه أن يقنع الرأي العام الفرنسي باستساغة توسع

بروسيا؛ ولم يحالف المحاولة أي نجاح. حتى أيار/مايو 1867، ظل نابليون الثالث عاقداً آمالاً على احتمال توحيد ألمانيا دون إذلال فرنسا؛ أما الآن فقد فَقَد الأمل وغدا أداة بأيدي وزرائه. وحُلْم الوداد الفرنسي ـ الألماني تبخر إلى غير رجعة: تعذر إحياؤه ثانيةً لا من جانب جول فري في 1884، ولا في لوكارنو، ولا في مونتوار. كانت ثمة الغيرة من ناحية والريبة من الناحية المقابلة؛ وقد أصبحتا القانون الثابت على الحدود الممتدة مع الراين. وما لبث هذا أن تمخض عن إكمال الجمود الذي كان قد بدأ مع الجفاء بين النمسا وروسيا مع بداية حرب القرم.

لم يفهم الروس ما كان قد حدث. ظنوا أنهم كانوا قد استعادوا علاقات جيدة بين فرنسا وبروسيا، كما في مراتٍ كثيرة من قبل؛ وحين جاء غورتشاكوف إلى باريس مع القيصر بداية حزيران/يونيو افترض، بطريقته الراضية عن الذات، أنه كان موشكاً على جني الثمار في الشرق الأدنى مكافأة على اضطلاعه بدور ملاك السلام في الغرب. أعلن على الحدود: «جئت مصطحباً هيئة مستشارين للقيام بأعمال». ولكن أي أعمال لم تتم. وأصر غورتشاكوف على نفي وجود أي مخاوف وهواجس حول «تطلعات بروسيا». ومع أنه أفصح عن اهتمامه بتحرير البحر الأسود («تسألون عن معاهدة 1856؟ نحن نتذكر شيئاً بذلك الاسم، إلا أن أعداداً كبيرة من الأثواب أُضفيت على تلك المعاهدة حتى بتنا لا نعرف ما يبقى منها»)، كذلك أوضح أن روسيا كانت عميقة القلق بشأن مسيحيي الإمبراطورية التركية. رد موستييه بالإصرار على وجوب مد الإصلاحات وتوسيعها لتشمل جميع سكان الإمبراطورية ـ بمعنى ينبغي تصميم الإصلاحات بما يقوّي الإمبراطورية، لا بما يضعفها.[34] تعثرت الأمور حول قضية أخرى. تم الترحيب بالقيصر بهتاف «عاشت بولونيا!»،[35] وأحد المنفيين البولونيين حاول اغتياله. تعرض الوفاق الفرنسي ـ الروسي لخضَّة، بدلاً من استعادته، جراء زيارة باريس. لم يكن السبب كامناً في هياج العواطف الفرنسية إزاء بولونيا؛ كان لا بد من البحث عنه فيما أطلق عليه غورتشاكوف لاحقاً اسم: «الغموض الذي لف مسألة كريت».[36]

لم يكن دعم روسيا قد جلب لفرنسا أي مكاسب في الغرب؛ لذا تزايد

عزوف الفرنسيين عن تأييد أي سياسة روسية ناشطة في الشرق الأدنى. وعلى الرغم من أن غورتشاكوف تبرأ من أي خطط لإقامة دولة كبرى للسلاف الجنوبيين (اليوغسلاف)، فإن اغناتييف، السفير الروسي في القسطنطينية، لم يخف قناعته بأن أي بحث للأوضاع في كريت ـ وهو أمر كانت فرنسا وروسيا تدعوان إليه الآن ـ لم يكن إلا تمهيداً لإلحاق الجزيرة باليونان، وبأن هذا الإلحاق لم يكن إلا تمهيداً لإلحاقات في أمكنة أخرى على نطاق أوسع. أفاد الفرنسيون القاصي والداني بأنهم ليسوا متعاونين مع روسيا إلا «للجم مبادرتها والعمل على تعديلها»؛[37] وما لبث تأثير ضغط العلاقة الفرنسية ـ الروسية في القسطنطينية أن تضاءل أكثر فأكثر حين جرى استقبال حار لسلطان تركيا في كل من باريس ولندن ـ الزيارة الأولى لأي حاكم تركي إلى أي بلد مسيحي بالمطلق. أوائل تموز/يوليو 1867، رفض الأتراك تحقيقاً أوروبياً في كريت. قال غورتشاكوف بأسى: «حين يكون بلدان كبلدينا قد أسمعا صوتيهما، فإن كرامتهما تقضي بأن يتوصلا إلى النتيجة التي استهدفا بلوغها».[38] غير أن الفرنسيين كانوا مصممين على عدم الانجرار أكثر على طريق تهديد تركيا. كانوا قد تحولوا إلى مسار آخر مختلف. ولأنهم كانوا مستمرين في الابتعاد عن روسيا، على أي حال، فقد حاولوا جعل النمسا تدفع ثمناً لجفوتهم. كان ذلك هو الدافع الكامن وراء لقاء فرانسيس جوزف ونابليون الثالث في سالزبورغ منتصف شهر آب/أغسطس.

كان المقصود من لقاء سالزبورغ هو أن يكون تدشيناً لسياسة محافظة. قبل ذلك التاريخ كانت فرنسا قد دأبت على تشجيع التوسع البروسي في ألمانيا والنشاط الروسي في الشرق الأدنى أملاً في الحصول على مكاسب تخصها هي نفسها في الغرب؛ أما الآن فكانت ستضع يدها بيد النمسا لمقاومة خطط بروسيا وروسيا. غير أن اختلافاً جذرياً كان موجوداً على صعيد التأكيد. فالفرنسيون كانوا، مسايرة لرأيهم العام، يريدون الحصول على بعض المكاسب الآنية الجديرة بالاستعراض في ألمانيا؛ سياسة المقاومة المزعومة كانت، في الحقيقة، منطوية على إبطال معاهدة براغ. بل وقد بادر السفير الفرنسي غرامون، حتى إلى عرض مسودة معاهدة داعية إلى حرب مباشرة ضد

بروسيا.[39] في الطرف المقابل، كان المستشار النمساوي بويست، هو الآخر، أسير الرأي العام في مملكة آل هابسبورغ. جاء إلى سالزبورغ خارجاً من جو الانتصار المتحقق جراء إبرام تسوية مع المجر (هنغاريا)؛[40] تلك التسوية التي كانت قد جعلت المجريين شركاء للإمبراطور، وأبقت الألمان، مؤقتاً، في حالة صعود في «النمسا» الصغرى. لم يكن لدى المجريين، رغم عدائهم الراسخ للروس، ما يدعوهم إلى التوجس من صعود بروسيا؛ النمساويون الألمان كانوا معجبين بنجاح بسمارك، رغم أنه كان على حسابهم. الطرفان لم يكونا مستعدين لتحمل أي تحالف ضد بروسيا إلا إذا أثبت الوفاق النمساوي الفرنسي جدواه ضد روسيا في الشرق الأدنى أولاً.[41] تظاهر الفرنسيون بالرضا عن هذه النتيجة. في الواقع لم يكونوا راغبين في قطيعة مكشوفة مع الروس ما لم يطمئنوا إلى الدعم النمساوي ـ المجري ضد بروسيا في ألمانيا.[42] كان باستطاعة فرانسيس جوزف أن يقول: «آمل أن نسير معاً ذات يوم».[43] غير أن ذلك اليوم لم يبد مقترباً أكثر.

من الغريب حقاً أن زيارة الكساندر الثاني لباريس وزيارة نابليون الثالث لسالزبورغ أوصلتا الفرنسيين إلى النتيجة نفسها. كانوا قد عقدوا الآمال على أن من شأن الأزمة الملتهبة في الشرق الأدنى أن تمكنهم من الحصول على حليف ما ضد بروسيا ـ إما روسيا أو النمسا ـ المجر؛ باتت الأزمة بدلاً من ذلك، تهدد بانصراف هاتين القوتين عن شؤون أوروبا الغربية. لم يكن الفرنسيون يريدون أكثر من لفلفة قضية جزيرة كريت بطريقةٍ لا تثير حفيظة روسيا ولا النمسا ـ المجر، ما جعلهم ينقضون بلهفة على اقتراح صدر عن غورتشاكوف قضى بمبادرة القوى إلى نفض أيديها من الشؤون التركية نظراً لأن الباب العالي كان قد رفض النصيحة التي قضت بالسماح بإجراء تحقيق في كريت. بهذا كان الروس يريدون إبقاء نار التمرد مستعرة في كريت وغيرها من الأمكنة؛ إلا أن الفرنسيين استنتجوا أن الأمر كان منطوياً على إطلاق يد الأتراك لسحق العصيان. لم يقع بويست في الفخ؛ أعلن أن الاقتراح كان تعبيراً عن «النجاح الكامل للسياسة الخارجية الروسية»،[44] وحين رُفعت المذكرة الفرنسية الروسية إلى الباب العالي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر، فإنها لم تكن تحظى بتأييد سوى

بروسيا وإيطاليا ـ إذ نٍ بريطانيا العظمى والنمسا ـ المجر كانتا قد امتنعتا عن مثل هذا التأييد متباهيتين. لم تكن هذه، في الحقيقة، سوى سكرات موت التحالف «الثوري» القديم. وعلى الرغم من أن فرنسا لم تكن مستعدة للتورط في دعم تركيا،[45] فإنها كانت قد انتقلت إلى الصف المحافظ في الشرق الأدنى؛ وما لبثت بروسيا، أيضاً، أن سارعت إلى العزوف عن التدخل في المسألة الشرقية التماساً لعدم البقاء في حالة عزلة مع روسيا.[46] بل وقد بادر بسمارك إلى طرح الاقتراح القاضي بوجوب تحرر بروسيا والنمسا ـ المجر من إحراجاتهما عبر الوقوف كتفاً إلى كتف ضد فرنسا وروسيا؛ ربما لم يكن الاقتراح بالغ الجدية غير أنه فعل فعله السلبي بالنسبة إلى فرنسا ـ أما النمساويون فقد أرادوه، إذا ما فكروا به مطلقاً، أن يكون في الاتجاه المعاكس.[47]

كانت لدى الفرنسيين أسباب أكثر إلحاحاً تدعوهم إلى إدارة ظهورهم للشرق الأدنى. ففي خريف 1867 تفجرت قضية روما مرةً أخرى. كان الرأي العام الإيطالي قد شُحذ، بدلاً من أن يُشبع، عبر حيازة البندقية. وراتازي، رجل الملك المفضل الذي كان قد أصبح رئيساً للوزارة في نيسان/ أبريل، فكر بتنكب قوس كافور وتكرار مأثرة 1860 في نابولي؛ كان سيدفع غاريبالدي إلى إشعال ثورة في الدول البابوية ثم سيعمد، مُرسلاً القوات لاستعادة النظام، إلى ضم هذه الدول. باءت الخطة بالفشل. أخفق غاريبالدي وأنصاره في إلحاق الهزيمة بالجيش البابوي؛ ونابليونِ الذي كف عن أن يكون ثورياً كما في 1860، التزم بروما كما لم يسبق له أن فعل بالنسبة إلى نابولي. في 26 تشرين الأول/أكتوبر عادت القوات الفرنسية، التي كانت قد سُحبت في 1866، إلى الدول البابوية؛ وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر دُحرت قوات غاريبالدي في منتانا. كان نابليون الثالث قد أمل بالإفلات من مسألة روما عن طريق اتفاقية أيلول/ سبتمبر 1864؛ ومن المؤكد أن هذه كانت منحته حرية دعم بروسيا وإيطاليا ضد النمسا في 1866. عاد الآن سجيناً من جديد. في حالة من اليأس تحول إلى علاجه القديم المتمثل بمؤتمر أوروبي فدعا القوى إلى حل مسألة روما له. باءت المناورة بالفشل. فقط النمسا ـ المجر وقفت في صف قضية البابا؛ حتى هذه ـ النمسا ـ المجر ـ بقيت عازفة عن استعداء إيطاليا مجاناً. وكل من

بريطانيا العظمى وبروسيا رفضتا حضور اللقاء ما لم يتم الاتفاق على برنامج محدد سلفاً؛ وإذا ما تم الاتفاق على أي برنامج لم يكن ليبقى أي سبب للاجتماع.[48] وأن يصبح المؤتمر الأوروبي، الذي كثيراً ما دأب نابليون على رفع لوائه من أجل إعادة النظر بخارطة أوروبا، مطروحاً الآن في سبيل تدعيم السلطة الزمنية للبابا، لم يكن أقل آيات السخرية فضائحية.

أكملت مونتانا الصيغة التي كانت قد رُسمت تحت وقع قضيتي اللوكسمبورغ وكريت. ذات يوم من الأيام الغابرة سبق لفرنسا أن كانت رافعة راية «المراجعة»، «إعادة النظر»؛ أما الآن فباتت ملتزمة بـ«مقاومة» معاهدتي باريس وبراغ، و«التصدي» لهما. كانت تدافع عن الشرعية وحقوق المعاهدات ـ معاهدتي باريس وبراغ. وكان يتعين على النتيجة المنطقية أن تتمثل بالتحالف مع النمسا ـ المجر، القوة المحافظة الأخرى؛ غير أن أوان ذلك كان قبل طرد النمسا من ألمانيا وإيطاليا. أما الآن فإن النمسا ـ المجر لم تكن مستعدة إلا لتحالف محصور بالشرق الأدنى. ظل هذا هو إيقاع المفاوضات التي تواصلت، على نحوٍ يكاد يخلو من أي انقطاع، منذ بداية عام 1868 إلى أن وقعت القطيعة بين فرنسا وبروسيا في 1870.

جاءت الخطوة الأولى من النمسا ـ المجر في كانون الثاني/يناير 1868. ومع إخفاق المخططات الروسية في كريت، أراد بويست أن ينتقل إلى الهجوم؛ اقترح وجوب التحاق فرنسا بركب بريطانيا العظمى والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية من أجل اجتراح حل لمسألة كريت، ووجوب قيام القوى الثلاث بعد ذلك بفرض الحل على متمردي كريت، بل وحتى على روسيا، و«الإصبع على الزناد».[49] لم يكن ثمة أي معنى ذو شأن في هذا الاقتراح. لم يكن جر البريطانيين إلى الحلبة ممكناً. فوزير الخارجية ستانلي كان قد أوصل النزعة المحافظة إلى أعلى مستوياتها؛ كان «شديد الاهتمام» باقتراح بويست ـ[50] ولم يعرض شيئاً. كذلك لم يكن الفرنسيون مستعدين لكشف حدودهم على الراين كرمى لعين كريت؛ أصروا على وجوب اجتذاب بروسيا إلى قلب حظيرة تحالف «القوى المسالمة».[51] لم يكن بسمارك، بطبيعة الحال، مستعداً للالتحاق بأي تآلف، سلمي أو غير سلمي، ما لم يكن هذا التآلف متناغماً مع حاجات

بروسيا. حقاً، كان بنديتي مقتنعاً باحتمال تأييد بسمارك لفرنسا في الشرق الأدنى مقابل ضمان وضع بروسيا في ألمانيا.[52] لم يكن هذا إلا سوء الفهم الذي كان بنديتي قد أبداه في 1866 ـ وهم أن بروسيا كانت بحاجة إلى ضمانة من فرنسا أو من أي جهة أخرى. وتحت سوء الفهم هذا كان يكمن سوء الفهم الأعمق الذي كان قد أقض مضاجع القوى الغربية خلال حرب القرم. هواجس بروسيا في بولونيا جعلت من المستحيل عليها أن تقطع مع روسيا فيما يخص الشرق الأدنى. من المؤكد أن بسمارك لم يكن يريد أي نزاع مع فرنسا. ولكن الحرب مع فرنسا ما لبثت، في المنعطف الأخير، أن وفرت له جملة مكاسب ـ في ألمانيا الجنوبية، كما فيما وراء الراين مثل ما تكشف؛ وأي حرب مع روسيا لم تكن لتوفر له سوى جملة خسائر.

من الجهة الأخرى لم يكن بسمارك حريصاً على إلزام نفسه بروسيا أكثر من فرنسا. وحين وصلت شائعات عن حصول **تقارب** بروسي مع فرنسا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية إلى سان بطرسبورغ، سارع بسمارك، على الفور، إلى نفيها.[53] وحاول الكساندر الثاني تحسين الصورة. قال: إذا أقدمت فرنسا على مهاجمة بروسيا فإنه كان سيبقي النمسا ـ المجر عاجزة عن الحركة عبر نشر مئة ألف جندي على حدودها؛ وأنه كان يتوقع من بروسيا أن تفعل الشيء نفسه في حال نشوب صراع في الشرق الأدنى.[54] حاول بسمارك مراوغة الدعوة والإفلات منها عبر تأكيد العلاقات العائلية التي تربط غليوم الأول بالقيصر:[55] فالتضامن الملكي في تلك الأيام، مثله مثل المبادئ الديمقراطية هذه الأيام، كان سبيلاً للتفلت من الالتزامات التعاهدية. لم ينخدع الروس؛ وفي آذار/مارس 1868 ووجه بسمارك بطلب مباشر لإقامة تحالف روسي ـ بروسي ضد الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. للمرة الأولى، أقدم بسمارك على استخدام عبارة كانت ستصبح أساس سياسته اللاحقة: «من الطبيعي أن أياً من القوتين لا تستطيع أن تتحمل تبعات تدمير الأخرى». تماماً كما كانت روسيا مستعدة لإبقاء النمسا ـ المجر محايدة في أي حرب بين بروسيا وفرنسا، كان هو مستعداً لإبقاء فرنسا محايدة في حال نشوب حرب في الشرق الأدنى.[56] كان هذا بعيداً عن التحالف ضد الإمبراطورية ـ النمساوية الذي

أراده الروس؛ والروس، من جانبهم، لم يعودوا ميالين إلى أي تحالف ضد فرنسا أكثر من نزوع بسمارك إلى أي تحالف ضد النمسا ـ المجر. حقاً آن أوان مبادرة الروس إلى وقف الكلام عن أي تحالفات والتعبير صراحةً عن الاستعداد للاكتفاء بالصداقة الشخصية بين الحاكمين.[57] وفي هذه المناقشات كان يتم سلفاً غرس بذور كل التاريخ الديبلوماسي للسنوات الخمس والعشرين التالية.

لم يكن بوسع روسيا أن تعوّل على الدعم الراسخ لبروسيا؛ ولم يكن باستطاعة النمسا ـ المجر أن تعتمد على مثل هذا الدعم الثابت من جانب فرنسا وإنجلترا. لذا فإن الأزمة الشرقية الجنينية ما لبثت أن خمدت ثانية أواخر آذار/ مارس 1868. بدا أن نقطة الخطر الوحيدة الباقية تمثلت بألمانيا الجنوبية، حيث كانت بروسيا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، على نحوٍ أضعف، تتنافسان على كسب ود الرأي العام الليبرالي. حاول الفرنسيون قلب الطاولة على بويست. كان الأخير قد سألهم عما كانوا سيفعلونه إذا ما أقدمت روسيا على التحرك في الشرق الأدنى؛ وها هم ذا يسألونه الآن عما كان هو سيفعله إذا ما توغلت بروسيا في ألمانيا الجنوبية. رفض بويست الانجرار: إذا بادرت فرنسا إلى مقاومة بروسيا فـ«إننا قد نبدأ بنوع من الحياد الإيجابي، الودي، غير أننا لن نلبث بعد ذلك أن نؤدي واجبنا بوصفنا **حليفاً موثوقاً**».[58] ومع أن بويست كان يحلم بمنافسة بسمارك على العواطف الألمانية، فإنه لم يكن قادراً على فعل ذلك إلا إذا نأى بنفسه عن التورط مع فرنسا: تعين عليه أن يكون قادراً على أن يقول إن أي وفاق نمساوي ـ فرنسي كان محصوراً بالشرق الأدنى، والتظاهر مع ذلك أمام الفرنسيين بأنه كان، عبر حصر الوفاق بالشرق الأدنى، عاكفاً على التمهيد لتحالف عام.[59] بقي هذا المأزق متمادياً طوال عام 1868: لم يكن الخروج منه ممكناً إلا إذا كانت ألمانيا الجنوبية ومنطقة الشرق الأدنى قد انفجرتا في وقتٍ واحد ـ وليس من طبيعة الأمور أن تحصل بمثل هذا النسق المرسوم. كانت ثمة سلسلة متقطعة من النقاشات حول عقد نوع من التحالف النمساوي ـ الفرنسي في صيف 1868. غير أن هذه لم تفد إلا على صعيد إماطة اللثام عن الأوهام المعششة في رأس غرامون، سفير فرنسا في فيينا؛[60] وزحمة هذه الأوهام كانت ستظل متحكمة به وهو وزير للخارجية في 1870.

جاء تفجر المسألة الشرقية الأخير أواخر العام مثقلاً بعدد اكبر من الوقائع. كانت الثورة الكريتية لا تزال مشتعلة؛ وكان عنصر جديد قد أضيف في رومانيا، حيث أبدت وزارة قومية برئاسة براتيانو تساهلاً، مع/أو ربما شجعت موجة تحركات تحررية وحدودية ضد المجر. ظن بويست أن فرصته قد حانت: لا بد من حض تركيا على تأديب رومانيا بالمبادرة إلى دعم «تآلف القرم». من شأن روسيا، في حال استبعادها من هذا المخطط، أن تعزل وتذل، أن من شأن بروسيا، بالتناوب، أن تضطر للتورط في الاصطفاف مع روسيا في سبيل قضية غير ذات شعبية. لم يكن إيقاع بسمارك في الفخ بهذه السهولة.[61] ما كان معرَّضاً للخطر لم يقف عند حدود علاقاته بروسيا فقط؛ كان التحريض الروماني يهدد المجر؛ وأي هنغاريا كبرى، مهيمنة على مملكة آل هابسبورغ كانت ذات أهمية جوهرية ـ كما كان بسمارك يعلم جيداً ـ بالنسبة إلى انتصار بروسيا في ألمانيا. وحين بادر رئيس الوزراء المجري آندراسي إلى التحذير من احتمال توجهه إلى فيينا وباريس طلباً للدعم ضد رومانيا، سارع بسمارك إلى التحرك.[62] أمير رومانيا كان من آل هوهنزولرن؛ وقد فعلت النصيحة العائلية العاجلة فعلها في إقناعه بضرورة طرد براتيانو في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. كان ذلك اقتحام بسمارك الأول لسياسة الشرق الأدنى؛ وقد شكل سابقة بالنسبة إلى التدخلات الأخرى. لم تكن لبروسيا مصالح تخصها هي في الشرق الأدنى؛ وظل هاجس بسمارك الوحيد متمثلاً بالحيلولة دون نشوب أي أزمة بين روسيا والنمسا ـ المجر ـ أي بتجنب الاضطرار إلى الانحياز إلى إحدى الجهتين.

ما لبث الإنذار الروماني أن جر ذيولاً. معرقَلاً في نزاعه مع رومانيا، توجه الباب العالي نحو اليونان كبديل وحاول إنهاء الثورة الكريتية عبر توجيه إنذار إلى أثينا في كانون الأول/ديسمبر. جاء هذا أيضاً متناغماً مع ما في كتاب بويست، ولكن في كتابة هو وحده. وعلى الرغم من أن روسيا كان من شأنها أن تتعرض للإهانة إذا اضطرت اليونان إلى الاستسلام، فإن كلاً من فرنسا وبريطانيا العظمى كانتا ستُذلان ـ ومعهما أولياء نعمة اليونان الآخرون ـ في الوقت نفسه. يضاف أن الروس لم يهتموا في البداية إلا باليونان؛ ومع فورة النزعة الوحدوية السلافية بات اهتمامهم متركزاً على الشعوب السلافية في

البلقان، وكانوا سعداء سعادة كافية بأن ينتهي الأمر بالانتفاضة في كريت إذا أمكن تحقيق ذلك دون إراقة ماء الوجه. لذا فإن بسمارك، رغم إصرار بويست على أن ساعة إلحاق الهزيمة بروسيا قد دقت،[63] كان أمام مهمة سهلة حين تولى دور «الوسيط النزيه». باقتراح منه عُقد كونفرنس بباريس وتم إلزام اليونانيين بالتخلي عن دعمهم للمتمردين الكريتيين (18 شباط/ فبراير 1869). متروكةً دون وقود ما لبثت نار الانتفاضة أن انطفأت ـ لم تكن المسألة الشرقية سترفع رأسها من جديد حتى عام 1876.

غير أن الإنذار ساهم في نفخ الروح في المناقشات الدائرة سعياً إلى نوع من التحالف بين فرنسا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. في بداية كانون الأول/ ديسمبر قَبِلَ الفرنسيون بشروط بويست، أو ظنوا أنهم فعلوا. وافقوا على عدم وجوب دخول النمسا ـ المجر الحرب على الراين إلا إذا التحقت روسيا بركب بروسيا؛ وبالمثل فإنهم كانوا سيدخلون الحرب في الشرق الأدنى إذا ما بادرت بروسيا إلى الانضمام إلى روسيا.[64] لم يرق هذا لبويست مطلقاً: كان يحلم بوفاق محصور بالشرق الأدنى وعازم فوراً على استعراض العضلات هناك.[65] وقد جادل قائلاً إن لفرنسا، آخر المطاف، هي الأخرى، مصلحة في الشرق الأدنى؛ وإذا ما تضافرت القوتان على الدفاع عن معاهدة باريس، فإن من شأن الدفاع لاحقاً عن معاهدة براغ أن يكون أسهل.[66] يا له من دليل مدهش على مدى تدهور الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية وفرنسا على سلّم القوة إذ باتتا تتحدثان اليوم من منطلق الدفاع عن معاهدة براغ، على الرغم من أن هذه المعاهدة كانت قد أُبرمت على حسابهما! كانتا مستعدتين لأن تكونا راضيتين إذا ما استطاعتا صيانة استقلال ألمانيا الجنوبية؛ وإن كانتا، بالطبع، تأملان بأن تندلع حرب باسم **الأمر الواقع** تنتهي بتفكيك بروسيا. هذا اللبس كان بالفعل هو المانع الأعمق لأي تعاون حقيقي بين فرنسا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. لم يكن لا المجريون ولا النمساويون الألمان قادرين على أخذ نابليون الثالث وبويست مأخذ الجد بوصفهما مدافعين حقيقيين عن معاهدة براغ، فحالوا دون أي تحالف.

بقي المأزق صامداً كما في جميع الأوقات؛ بدا قابلاً للكسر جراء اقتحام

قوة ثالثة، إيطاليا، للحلبة. ظل التوافق بين النمسا وفرنسا مصدر الرعب الأكبر بالنسبة إلى السياسة الإيطالية على امتداد القرن، كما كان قد شكل بالفعل سبب تبخر الأحلام والتطلعات السردينية في أوقات سابقة. لم تكن إيطاليا على شجار مع بروسيا ولا مع روسيا، باستثناء كونها عضواً ثانوياً في «تحالف القرم» البائد؛ من الجهة الأخرى، لم يكن الإيطاليون ليجرؤوا على البقاء خارج الوفاق النمساوي ـ الفرنسي المظفر، وبالنظر إلى تجاربهم السابقة، كان من الطبيعي أن يتوقعوا من وفاق كهذا أن يكون ظافراً. يضاف أن فيكتور عمانوئيل كان يأمل بتدعيم عرشه المهزوز في مواجهة التحريض الجمهوري عبر تحقيق مكاسب قومية من منطلقات محافظة؛ أي كان يريد كسب التيرول من النمسا ـ المجر، وروما، وربما حتى نيس، من فرنسا عبر التحالف مع الإمبراطورين فرانسيس جوزف ونابليون، بدلاً من خوض حرب ثورية ضدهما. ما كانت إيطاليا لتكسب إلا على حساب شريكتيها؛ وقد تعين على الإيطاليين أن يوظفوا الأساس نفسه بنجاح لخدمة التحالف الثلاثي، وفي العديد من المناسبات اللاحقة بالفعل. بالمقابل زعموا تقديم قوة مؤلفة من مائتي ألف رجل؛ سرعان ما تبين، بعد المعاينة العملية أنها لم تكن أكثر من ستين ألفاً،(67) وجراء النقص في خطوط السكك الحديد الموصلة إلى فرنسا والنمسا ـ المجر، كان إيصال حتى هؤلاء إلى مواقع الاستخدام الفعلي أمراً بالغ الصعوبة. بقي العرض الإيطالي الحقيقي متمثلاً بالتزام الحياد الذي كان من شأنه أن يضمن أمن النمسا ـ المجر على حدودها الجنوبية فتنجو من خطر الحرب على جبهتين، تلك الحرب التي كانت قد أثبتت أنها كارثية في 1866؛ كان هذا يساوي شيئاً، وإن لم يكن ذلك الشيء العظيم الذي تصوره الإيطاليون.

في كانون الأول/ ديسمبر 1868 قام مبعوث إيطالي بعرض اقتراح على بويست تضمن وجوب حصول إيطاليا على التيرول الجنوبي مقابل حيادها في أي حرب بين فرنسا وبروسيا أو بين النمسا ـ المجر وروسيا.(68) رأى بويست أن الثمن مرتفع، ولا بد لفرنسا، هي الأخرى، من أن تساهم؛ فقام بتوجيه الرسول إلى نابليون. ثمة كان خليط على غير هوى نابليون ـ مشروع ـ حلم كان الجميع، باستثنائه هو، مستعدين لدفع ثمنه نقداً. كان من شأن أي تحالف بين

البلدان الثلاثة أن يضمن السلم في أوروبا؛ كان من شأن إنجلترا أن تنجذب إليه؛ كان من شأن مؤتمر لحكام أوروبا وسادتها أن يوعز لروسيا وبروسيا بالتوقف؛ وكان من شأن التيرول الجنوبي ـ وهو الاعتبار العملي المهم ـ أن يحوّل الاهتمام الإيطالي عن روما.(69) راح الوزراء الفرنسيون ينظرون إلى الأمور من منطلقات ملموسة أكثر: أرادوا تكتلاً معادياً لبروسيا، ولم يبالوا بما إذا كانت إيطاليا أو النمسا ـ المجر ستدفع الثمن. كان ضم إيطاليا منطوياً على هذه الميزة الكبرى. بالنظر إلى كونها متشابكة مع كل من فرنسا والنمسا ـ المجر، فإن تحالفاً ثلاثياً كان قابل التحقيق؛ وكان من شأن ذلك أن يطمس خط الفصل الحاد بين المسألة الشرقية وشؤون ألمانيا الجنوبية، ذلك الخط الذي كان بويست دائباً على صيانته. وبعد ثلاثين سنة كانت إيطاليا ستضطلع بالدور نفسه في اتفاقات البحر الأبيض المتوسط على صعيد حجب المصالح المتضاربة لكل من النمسا ـ المجر وبريطانيا العظمى.

في 1 آذار/مارس 1869 وبعد كثير من الأخذ والرد الصاخبين، توصل الوزراء الفرنسيون ولا سيما روهي (Rouher)، إلى إنتاج مسوَّدة معادة، هادفة إلى إلزام النمساويين بالوقوف ضد بروسيا دون أن يلاحظوا ذلك. تحت قناع وحدة للحفاظ على السلم في أوروبا، لم يكن هذا في الحقيقة سوى تحالف ثلاثي ضد روسيا وبروسيا. في حال تورطت الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية في حرب مع روسيا، فإن فرنسا كانت ستنشر وحدات مراقبة على ضفاف الراين وستسارع إلى دخول الحرب إذا ما بادرت بروسيا إلى الالتحاق بركب روسيا؛ بالمثل، في حال نشوب حرب بين فرنسا وبروسيا، فإن النمسا ـ المجر كانت ستنشر وحدات مراقبة في بوهيميا وستسارع إلى دخول الحرب إذا ما بادرت روسيا إلى الالتحاق بركب بروسيا. وفي الحالين، كليهما، كانت إيطاليا ستساهم بجيش قوامه مائتي ألف جندي. كانت ستحصل على التيرول الجنوبي؛ كما أن حليفتيها ستساعدانها على الاهتداء إلى **أسلوبٍ للتعايش** مع البابا ـ مهما كان معنى ذلك.(70) لم ينخدع بويست بالأمر. كتب لمترنيخ يوم 10 نيسان/أبريل: «نحن نعلم جيداً أننا ما إن نضطر لنشر قوات مراقبة على حدودنا نتيجة أي نزاع ناشب بين فرنسا وبروسيا حتى نصبح مدفوعين إلى التخلي عن

الحياد الذي دأبنا على إعلانه بقدرٍ كبير من العناية والحرص». [71] وها قد جاء، إذاً، دور الفرنسيين للاحتجاج. قال وزير الخارجية لافاليت لمترنيخ: «كيف تستطيعون أن تتوقعوا مني أن أدافع أمام المجلسين عن معاهدة تبدو مكتوبة لفائدة النمسا **الحصرية؟**». [72] أما روهي، رجل الأعمال المدقق، فقد تبنى خطأً أكثر حذراً. حين رأى استحالة الإمساك بالإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، راوده الخوف من احتمال تسرب إيطاليا هي الأخرى من بين أصابعه؛ إذا ما سُمح للنمساويين باشتراط الحياد، فإن إيطاليا كانت ستفعل الشيء نفسه. لذا فإنه اقترح وجوب التزام القوى الثلاث فقط إبرام معاهدة هجومية ودفاعية في حال وقوع حرب أوروبية، مع تسوية موضوع الشروط آنذاك. [73] كان يجب إبلاغ النمساويين سراً بقدرتهم على البقاء محايدين عند نشوب حرب فرنسية ـ بروسية؛ دون إطْلاع الإيطاليين على الأمر ـ وهكذا يكون الإيطاليون قد وقعوا في الفخ. ستكون فرنسا قد حصلت على جيش الإيطاليين المؤلف من مائتي ألف رجل.

جاءت هذه الصفقة مناسبة للنمساويين. كانوا سيؤمنون تكتلاً معادياً لروسيا؛ مع بقائهم في الوقت نفسه طليقي الأيدي فيما يخص بروسيا ودونما اضطرار إلى استعداء المشاعر الألمانية داخل مملكة آل هابسبورغ. غير أن الإيطاليين أيضاً لم يتم الإمساك بهم بسهولة، إذ ظلوا قلقين من كونهم طرفاً ثالثاً؛ والآن بات من الواضح أن التحالف قد أخفق، ولم يبق منه سوى التزام الإيطاليين بإرسال مائتي ألف رجل إلى ساحات القتال لحظة يحلو لفرنسا أو النمسا ـ المجر الذهاب إلى الحرب. لذا فإنهم طلبوا «دفْعةً» على الحساب؛ حقاً، ربما كانوا ينتظرون هذه اللحظة منذ البداية. قرروا، أوائل حزيران/ يونيو، أنهم كانوا سيوقعون وثيقة التحالف الثلاثي عند سحب القوات الفرنسية من روما، وليس قبله. رأى بويست، وهو بروتستانتي وليبرالي، بطريقته، أن هذا شرط معقول، على الرغم من حماية آل هابسبورغ التقليدية للبابوية؛ يضاف أنه حَوَّل أنظار الإيطاليين عن التيرول الجنوبي. غير أنه كان شرطاً من المتعذر على نابليون تلبيته: كانت الإمبراطورية منزلقة إلى زحمة متزايدة الضخامة من الصعوبات على الصعيد الداخلي، وكان خَطْب ود الرأي العام الكهنوتي في

فرنسا أكثر أهمية بالنسبة إلى نابليون من أي خَلْطة أو تركيبة ديبلوماسية. عاد إلى التمسك بالملاذ الأخير للديبلوماسي الذي أخفق: تظاهر بالنجاح آملاً في أن ينخدع الآخرون بالمظاهر. لم يكف عن إبلاغ النمساويين بأنه كان يرى التحالف «موقَّعاً من الناحية المعنوية ـ الأخلاقية»،[74] وفي 24 أيلول/ سبتمبر 1869 كتب لفرانسيس جوزف يقول: «لن أتردد للحظة واحدة في سوق كل القوات الفرنسية إلى المعركة للقتال في صف النمسا ـ المجر إذا ما تعرضت الأخيرة لأي تهديد بالعدوان»؛ يضاف أنه لم يكن مستعداً لبدء أي تفاوض مع أي قوة أجنبية دون الاتفاق المسبق مع الإمبراطورية النمساوية.[75] مرةً أخرى نجح فرانسيس جوزف في مراوغة المصيدة: أجاب أنه لم يكن مستعداً لعقد أي اتفاق دون إخطار نابليون، غير أنه لم يأت على ذكر ما أطلق عليه بويست لاحقاً اسم «الانخراط الذي تُقْدِمُ عليه فرنسا طوعاً».[76] وفيكتور عمانوئيل، كان حتى أكثر تحفظاً من نظيره النمساوي: اكتفى بمجرد التعبير عن تمني إنجاز التحالف، بعد أن يكون ميثاق أيلول/ سبتمبر 1864 قد أصبح نافذاً ـ أي بعد أن تكون القوات الفرنسية قد سُحبت من روما.[77]

وهكذا فإن المشروع العظيم للتحالف الثلاثي ضد روسيا وبروسيا لم يتمخض عن أي شيء. وعلى الرغم من أن الانهيار الأخير جاء مع مسألة روما، فإن مفاوضات أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1869 لم تكن إلا مدخلاً. أما الصراع الحقيقي في النظرة فكان بين النمسا ـ المجر وفرنسا. فعلى الرغم من آهات الحسرة على عظمة غابرة، فإن سياسة آل هابسبورغ باتت دائبة على التحول عن ألمانيا والتركز، كما سبق لبسمارك أن نصح، على البلقان. ربما كان فرانسيس جوزف لا يزال يعد نفسه أميراً ألمانياً؛[78] وربما كان بويست لا يزال يأمل في التألق أكثر من بسمارك؛ غير أن أياً منهما لم يكن يستطيع أن يقف ضد الرأي العام المجري والألماني داخل الإمبراطورية. لم تكن النمسا ـ المجر مستعدة للسعي إلى إبطال مفعول معاهدة براغ أو حتى حصر بروسيا داخل حدودها. في الحقيقة ظل الهاجس النمساوي الوحيد متمثلاً، فيما يخص ألمانيا، ببقاء الأخيرة ضمانةً ضد أي انتصار فرنسي: كانت النمسا ـ المجر تريد أن تطمئن إلى حصتها إذا ما نجحت فرنسا في إلحاق الهزيمة ببروسيا. وكما

قال فرانسيس جوزف بلغة أقرب إلى التقوى فـ«إنني سأضطر إلى التعامل مع الإمبراطور نابليون شريكاً إذا ما دخل إيطاليا الجنوبية لا كعدو بل كمحرر».[79] كان النمساويون، بمن فيهم بويست، يريدون وفاقاً محصوراً بالشرق الأدنى، وفاقاً من شأنه أن يشل روسيا في روما ويخنق النزعة الوحدوية السلافية عبر شبه جزيرة البلقان. ومع أن الفرنسيين كانوا راغبين في الحفاظ على الإمبراطورية التركية، فإنهم لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بدفع روسيا إلى أحضان بروسيا. كان غورتشاكوف قد قال في 1868: «إن الإمبراطور الكساندر الثاني لن يدخل في أي تآلف موجه ضد فرنسا. «حذار من تمكين بويست من الإيحاء بأنكم قد التحقتم بركب أي ائتلاف ضدنا».[80] كان الفرنسيون يريدون حليفاً ضد بروسيا؛ والنمساويون ضد روسيا ـ ولم تكن مزاوجة الإرادتين ممكنة؛ كان بسمارك قد قام، سلفاً، بتقويض المخطط حين رفض التورط مع الروس ضد الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية؛ وقد كان هذا حاسماً مثل رفضه السابق للتورط مع القوى الغربية ضد روسيا. وفي أيلول/سبتمبر 1869، اجتمع بويست وغورتشاكوف في سويسرا. اتفقا على إبقاء الأمور هادئة في الشرق الأدنى وترك فرنسا وبروسيا تتقاتلان لحسم الأمور في الغرب؛ كذلك حرص غورتشاكوف على إيضاح أن روسيا كانت ستعمل على التنصل من تحييد البحر الأسود لحظة حصولها على الفرصة المواتية، ولم يُبْد بويست أي اعتراض ـ ذلك كان الجانب الوحيد من جوانب المسألة الشرقية الذي لم يكن قد شغل اهتمام النمسا ـ المجر.[81]

لم يكن الفرنسيون مستعدين للتسليم بعزلهم. لم يسبق لنابليون الثالث، في أي من الأوقات، أن رأى التحالف مع النمسا مستساغاً. تِلْسِتْ، لا الزواج من ماري لويز، كان أنموذجه؛ ولقاء شتوتغارت مع الكساندر الثاني في 1857، لا لقاء فرانسيس جوزف بسالزبورغ في 1867، عنوان انتصار حكمه وعهده. في خريف 1869، قرر أن يبذل محاولة أخرى التماساً للتحالف مع روسيا ـ الجهة الوحيدة التي كانت توفر له فرصة إعادة البناء العظيمة لأوروبا، تلك الفرصة التي لم تكف عن مراودته في الأحلام بين الحين والآخر. تم إرسال الجنرال فلوري، أحد أصدقاء نابليون الشخصيين، سفيراً إلى سان بطرسبورغ. تلقى

السفير الجديد توجيهات سرية من سيده قضت بإثارة شكوك روسية ضد «الفكرة الألمانية» والعمل، بالمقابل، على الإيحاء باحتمال إجراء مناقشات غامضة تخص مستقبل الشرق الأدنى «بعد انتفاضة عامة».[82] حرص الروس على استغلال الفرصة إلى الحد الأقصى. كان غورتشاكوف قد درج على التباهي بالوفاق مع فرنسا، الذي ظل يعدُّه «أنصع صفحات تاريخه».[83] كان سعيداً بتجديده، رغم أنه كان يفكر بينه وبين نفسه بالشرط القديم ـ يجب توجيه الوفاق ضد الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، لا ضد بروسيا. ذهب الكساندر الثاني إلى ما هو أبعد قليلاً من ذلك؛ كان يغار من نجاح عمه (خاله) غليوم الأول، الذي كان يراه «**مفرطاً قليلاً في طموحاته**»،[84] ووافق على تذكيره بأن بروسيا ملزمة بإجراء استفتاء في سْلَزْفيك. بالطبع كان الروس عازمين على طلب خدمة مقابلة: كان غريباً غرابة أنموذجية أن يلتمسوا تطبيق معاهدة براغ تمهيداً لإعادة النظر بمعاهدة باريس؛ أمر شاذ حقاً. رسالة الكساندر المؤرخة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر لم تترك أثراً ذا شأن في برلين. بداية فكر بسمارك بالرد عليها عبر إعادة استحضار ذكريات الأزمة البولونية التي كانت قد دمرت العلاقات الفرنسية ـ الروسية؛ ثم ما لبث أن رأى أنه لم يكن ثمة أي انحراف جدي في السياسة الروسية، فاكتفى بالتعبير عن الشكر للقيصر على نصيحته.[85] كان بنديتي شديد الامتعاض إزاء ديبلوماسية فلوري الهاوية، البعيدة عن الاحتراف و«المعلمية»: إذا ما حاولت فرنسا أن تعرض عداء بروسيا ثمناً لصداقة روسيا، فقد كانت بروسيا قادرة على دفع ثمن أغلى في الشرق الأدنى.[86]

أسرف فلوري في المبالغة بإنجازه؛ توهم أنه كان قد نجح في إبعاد روسيا عن بروسيا ونفخ ريشه كالطاووس حين قال غورتشاكوف: «لم نعد في حقبة تستطيع فيه الروابط العائلية أن تتمخض عن نتائج عظيمة مثل التحالفات».[87] ولكن باريس سارعت إلى إسكاته. ففي 2 كانون الثاني/يناير 1870 بادر نابليون إلى إطلاق «الإمبراطورية الليبرالية». كان وزير الخارجية الجديد، دارو، يمقت سياسة الوفاق مع روسيا، مصحوبة بأسوأ أنصار الحكم الشخصي من مورني وصاعداً. وكان مثل أكثر ليبراليي فرنسا يرى أن صداقة روسيا لم تكن ممكنة ما لم تبادر الأخيرة إلى التخلي عن جميع خطط إعادة النظر بالشرق الأوسط أو

اجتياحه؛ يضاف أنه كان شريكاً في الوهم الفرنسي القائم على القناعة بأن روسيا متنبهة إلى الخطر الألماني «تجمعنا بها مصلحة حيوية حقاً».[88] في الحد الأقصى كان دارو مستعداً لمناقشة موضوع الشرق الأوسط في حال نشوب حرب في الغرب: عندئذ كانت فرنسا تستطيع توظيف الأمر لشراء الموافقة الروسية على النجاحات التي كانت متأكدة من أنها سوف تحرزها.[89] لم يكن هذا إلا هراءً وخداعاً. كان دارو أكثر اهتماماً بعدم استفزاز بروسيا عبر التذكير بمعاهدة براغ والسعي إلى إحيائها؛ وبعدم استثارة غضب بريطانيا العظمى، قبل كل شيء، عبر منح غورتشاكوف أي ذريعة لإثارة موضوع إعادة النظر بمعاهدة باريس. على الفور أُمر فلوري بإسقاط مسألة سْلَزْفيك الشمالية ونفض اليد من معاهدة 1856.[90] استنجد بنابليون شاكياً، ولكن عبثاً؛ وقد تُرك مغمغماً شاكياً من تعرض نابليون للجر من قبل وزرائه إلى هاوية الدمار والهلاك، كما سبق أن حصل مع لوي فيليب.

لم تكن لدى دارو أي سياسة ألمانية بنّاءة؛ كان أمله معلقاً على علاقات أفضل من بريطانيا العظمى. فالبلدان كانا قد افترقا على نحوٍ متزايد باطراد منذ عام 1864. والشكوك البريطانية كانت قد استثيرت جراء عمليات التوسع الفرنسية في 1866؛ كما كانت السياسة البريطانية قد توجست من أن تتعرض للإحباط في أثناء أزمة اللوكسبورغ في 1867، حيث كانت السياسة الروسية قد حاولت إرضاء فرنسا. وصلت العلاقات إلى الدرجة القصوى من السوء مع بداية عام 1869، حين نجحت شركة فرنسية في السيطرة على شبكة سكك حديد بلجيكية مهمة. ارتابت الحكومتان البريطانية والبلجيكية، ولو خطأً، من أن يكون الأمر خطوة أولى على طريق مخطط ضم مدروس. أصدر البلجيكيون قانوناً يقضي بمنع الصفقة؛ بادر البريطانيون إلى التهديد بالالتحاق بركب روسيا وبروسيا في تحالف ضد فرنسا.[91] تراجع الفرنسيون؛ والأزمة تلاشت، تاركة فرنسا وبريطانيا العظمى في إطار علاقات باردة. والآن في كانون الثاني/يناير 1870، اقترح دارو العمل على كسب مودة البريطانيين عبر إبراز مدى تفوق فرنسا أخلاقياً ومعنوياً على بروسيا. وعلى الرغم من أن المناورة لم تحقق إلا القليل من النجاح على هذا الصعيد، هذه المرة، فإنها كانت مرشحة لإيصال

الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي إلى نتيجته المظفرة بعد جيل. تمثل منهجه المفضل باقتراح نزع السلاح، العزيز دائماً على قلوب البريطانيين: كانت كل من فرنسا وبروسيا ستقومان بتقليص أعداد الذين تجندانهما سنوياً. وإذا وافق بسمارك فإن الليبرالية كان سيجري تعزيزها في ألمانيا؛ أما إذا لم يوافق فإن صورته كانت ستتشوه في أعين البريطانيين.(92) وعلى الرغم من أن وزير الخارجية البريطاني، كليرندون لم تكن لديه أي أوهام حول العواطف الفرنسية، فقد طرح المقترح على برلين كما لو كان بمبادرة منه هو. لم يجد بسمارك أي صعوبة في الرد على الاقتراح. سأل البريطانيين: «إذا نزعنا سلاحنا فهل تضمنون لنا الموقع الذي حققناه؟»(93) وسأل، بقدرٍ أكبر من الوقاحة، عما إذا كان البريطانيون مستعدين للترحيب باقتراح مشابه حول نزع السلاح البحري.(94) غير أن بسمارك كان يبالغ أكثر قليلاً مما ينبغي حين اقترح وجوب بقاء بروسيا مدججة بالأسلحة كي تتصدى لأي خطر مستقبلي آتٍ من روسيا.(95)

هذه الحجج كانت ستبقى بضاعة رائجة في سائر مؤتمرات وكونفرنسات نزع السلاح على امتداد السنوات الثمانين وقد كانت على درجة كافية من القوة حتى أنها نجحت في زعزعة قناعة كليرندون في نيسان/ أبريل 1870، كان قد طرح على الفرنسيين أفقاً مختلفاً للتعاون. كانت النمسا «في حال تحلل وتفسخ كاملين»؛ كانت القوات البريطانية غارقة في بحر الانشغال بحماية كندا من الولايات المتحدة؛ و«لم يكن ممكناً صرف» فرنسا «عن مهمتها الأساسية القائمة على التهدئة وإشاعة الاعتدال في أوروبا الوسطى».(96) الشحنة الأخلاقية ـ المعنوية كانت واضحة. كان لا بد لفرنسا من أن تهتدي إلى اجتراح علاقات أفضل مع بروسيا، بطريقةٍ ما فتصبح طليقة اليدين في الشرق الأدنى. لم يستطع دارو أن يهتدي إلى رد فعال وناجح. أدى الحوار من جديد إلى تسليط الضوء على مشكلة السياسة الفرنسية المحورية. ما من جهة، لا روسيا ولا بريطانيا العظمى ولا الإمبراطورية النمساوية المجرية، كانت مهتمة بألمانيا الجنوبية. ومع أن أياً من الجهات الثلاث لم تكن تريد حرباً بين بروسيا وفرنسا، فإن أياً منها لم تكن تخاف مثل هذه الحرب أو تتوقع أن من شأنها أن تُحدث خللاً في توازن القوة بأوروبا؛ وما من جهة من الجهات الثلاث كانت مستعدة لدعم أي

من الجانبين. إذا كان الفرنسيون قادرين على الصمود وحدهم في وجه بروسيا فلم يكن ثمة ما يدعوهم إلى القلق؛ أما إذا كانوا بحاجةٍ إلى حلفاء فإن هؤلاء لم يكن الاهتداء إليهم ممكناً إلا في الشرق الأدنى وبشروط متضاربة. كان البريطانيون راغبين في صيانة تحييد البحر الأسود، في حين كان الروس يرغبون في الإطاحة به؛ كان من شأن النمساويين أن يعارضوا روسيا في رومانيا وشبه جزيرة البلقان، ولكن ليس في البحر الأسود. وبنظر الفرنسيين فإن جملة هذه السياسات والخطط كانت تؤدي إلى صرف الأنظار عن بروسيا، وهي، إذن، شنيعة ومقيتة. مع حلول عام 1870 كانت الإمبراطورية الثانية قد عادت بالفعل إلى «الفكرة» التي انطلقت منها ـ فكرة أن أمن فرنسا وعظمتها يتوقفان على قيام علاقات جيدة مع إنجلترا وروسيا. إلا أن الفرنسيين لم يكونوا قد وُفِّقوا إلى اكتشاف أي وسيلة ناجحة لبلوغ مثل هذه العلاقات، بله النجاح في التوفيق بين هاتين القوتين.

هوامش الفصل التاسع

(1) كثيراً ما يقال إن بسمارك نقض هذا الشرط حين وقع معاهدات دفاعية مع هذه الدول أو الدويلات قبل إنجاز صلح براغ. أما في ظروف 1866، فإن المعاهدات كانت ضمانة ضد النمسا؛ وليس ثمة ما يدعو إلى افتراض أن نابليون الثالث كان سيعترض، لو كان قد علم بوجودها. لم يتذمر في 1867، حين تم إعلانها للملأ. حتى في 1870.تركزت سياسته على حماية استقلال دويلات ألمانيا الجنوبية من كل من النمسا وبروسيا على حدٍّ سواء.

(2) من بنديتي إلى دروين دو لويس، 15/ 7؛ من لوفيفر دو بيهاين إلى دروين دو لويس، 25/ 7/ 1866 (تسجيلاً لحوار جرى في 16/ 7). **الجذور الديبلوماسية**، ج: 9، هـ: 3000، 3143.

(3) من نابليون إلى لافاليت، 12/ 8/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 12، هـ: 3383. يضم نص **الجذور الديبلوماسية**، من الواضح أنه مسودة أولية، البديل الكاشف: «بأكثر الطرق ملاءمة لمصالحـ "نا"».

(4) كانت لدى نابليون شكوك حتى حول إيطاليا. قال لمترنيخ قبيل الحرب: «ربما أخطأت حين مكّنت الثورة من الانتصار في إيطاليا». من مترنيخ إلى مسندورف، 29/ 5/ 1866. **سياسة الراين**، ج: 1، هـ: 125.

(5) كانت اللوكسبمورغ عضواً في الاتحاد الألماني، وإن تحت سيادة ملك هولندا؛ بوصفها قلعة اتحادية كانت محمية بقوات بروسية. بقيت محايدة في حرب 1866 فتعذر ضمها إلى بروسيا أو إدخالها في الاتحاد الألماني الشمالي الجديد؛ غير أنها بقيت عضواً في الاتحاد الجمركي الألماني حتى عام 1918 (حين اتحدت جمركياً مع بلجيكا). كذلك كانت الحامية البروسية هنا إلى شهر أيلول/ سبتمبر من عام 1867؛ وبالتالي فإن بروسيا كانت ستضطر لاتخاذ خطوة انسحاب فعالة، في حال حصول ضم فرنسي، في حين أنه مع بلجيكا لم يكن ليتعين عليها سوى التسليم. تقليدياً كانت اللوكسمبورغ قلعة بالغة القوة ـ «جبل طارق الشمال»: وكانت أيضاً تتطور بسرعة بوصفها مركز لصناعة الصلب. مهما يكن، فإن المطالبة الفرنسية بها كانت في المقام الأول مسألة هيبة ووجاهة؛ كان الفرنسيون تواقين إلى نجاح ما، إضافةً أيضاً، إلى نوع من السابقة على الطريق المفضية إلى ضم بلجيكا. كان سكان اللوكسمبورغ يتكلمون إحدى اللهجات الألمانية، رغم قربهم أكثر روحياً من الإلزاسيين والسويسريين الناطقين بالألمانية بالمقارنة مع ألمانيا القومية.

(6) من بنديتي إلى روهر، 30/ 8/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 12، هـ: 3527.

(7) من تاليران إلى دروين دو لويس، 13/ 7/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 11، هـ: 225.

(8) من بسمارك إلى غولتز، 31/ 7/ 1866، مصحوبة ببرقية إلى شفاينيتز (سان بطرسبورغ). بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6، هـ: 515.

(9) من بسمارك إلى مانتيوفل (مبعوث خاص إلى الكساندر الثاني)، 9/ 8/ 1866. المصدر السابق، هـ: 543.

(10) من بسمارك إلى مانتيوفل، 21/ 8/ 1866، المصدر السابق، هـ: 582.

(11) من مانتيوفل إلى بسمارك، 24/ 8/ 1866. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 3.

(12) نشرة للتداول أصدرها لافاليت (وزير الخارجية بالنيابة)، 16/ 9/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 12، هـ: 3598.

(13) من تاليران إلى غورتشاكوف: «حاول الإمبراطور إقناع فرنسا بوجهة نظره حول الأحداث في ألمانيا؛ لم تتكلل محاولته بالنجاح والبلاد ليست راضية». من تاليران إلى موستييه، 3/ 4/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 15، هـ: 4572. انظر أيضاً من غولتز إلى بسمارك، 28/ 12/ 1866 و11/ 1/ 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 156، 178.

(14) من بنديتي إلى موستييه، 26/ 1/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 14، هـ: 4115.

(15) من بنديتي إلى موستييه، 20/ 12/ 1866. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 8، هـ: 3949.

(16) في خريف 1866 حاول الفرنسيون توظيف فكرة أخرى قد تجعل رأيهم العام يسلّم بانتصار بروسيا: وجوب انضمام بروسيا إلى فرنسا على صعيد ضمان السلطة الزمنية للبابوية. كان سيتعين على بروسيا، إذن، أن تحمل عبئاً مجانياً وأن تعادي إيطاليا لا لشيء إلا لخطب ود فرنسا التي لم تكن بحاجة إليها أو لتجنب خطر فرنسا الذي لم تكن تخافه. مثال صارخ آخر على مدى الحماقة المتجذرة في الديبلوماسية الفرنسية: ما إن تمت هزيمة النمسا حتى باتت بروسيا محصنة ضد الحاجة إلى فرنسا أو الخوف منها على حدٍّ سواء.

(17) من بسمارك إلى غولتز، 30/ 1/ 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 213.

(18) من بنديتي إلى موستييه، 26/ 1/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 14، هـ: 4115.

(19) من بسمارك إلى غولتز، 15/ 2/ 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 242.

(20) من فيرتر إلى بسمارك، 10/ 12/ 1866. المصدر السابق، هـ: 126.

(21) من مترنيخ إلى بوست، 7/ 12/ 1867. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 328.

(22) من غولتز إلى بسمارك، آذار/ مارس 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 226.

(23) من موستييه إلى تاليران، 18/ 2/ 1867، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 14، هـ: 4180.
(24) من تاليران إلى موستييه، 3/ 4/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 15، هـ: 4572.
(25) من تاليران إلى موستييه، 18/ 4/ 1867. المصدر السابق، هـ: 4736.
(26) من بوست إلى مترنيخ، 27/ 4/ 1867. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 450.
(27) من روس (سان بطرسبورغ) إلى بسمارك، 1/ 4/ 1867، **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 380.
(28) من بسمارك إلى روس، 6/ 4/ 1867، المصدر السابق، هـ: 436.
(29) في المفهوم المعاصر كانت هذه، بالطبع، تشمل بوهيميا.
(30) من بسمارك إلى روس، 15/ 4/ 1867. المصدر السابق، هـ: 488. نشأ الاقتراح من محاولة بفاريه لجمع بروسيا والنمسا في كيان واحد. من تاوفكيرتشن إلى لودفيغ الثاني، 13/ 4/ 1867. المصدر السابق، هـ: 474.
(31) من تاوفكيرتشن إلى لودفيغ الثاني، 16/ 4؛ من فيرتر إلى بسمارك، 18/ 4/ 1867. المصدر السابق، هـ: 507.
(32) من روس إلى بسمارك، 17/ 4/ 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 8، هـ: 502.
(33) من روس إلى بسمارك، 22/ 4/ 1867. المصدر السابق، هـ: 521.
(34) مذكرة إلى مونتبلو (سفير سابق في سان بطرسبورغ)، 4/ 6؛ موستييه إلى تاليران، 7/ 6؛ 9/ 7/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 17، هـ: 5226، 5238، 5380.
(35) فلوكيه، أحد المحامين الذين أثاروا الضجة في قصر العدل، كان رئيساً للوزارة لدى أعداء الوفاق الفرنسي ـ الروسي بعد عشرين سنة.
(36) من فلوري (سان بطرسبورغ) إلى غرامون، 31/ 5/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 27، هـ: 8178.
(37) من موستييه إلى لاتور، 3/ 7/ 1867، المصدر السابق، هـ: 5360.
(38) من تاليران إلى موستييه، 22/ 7/ 1867، المصدر السابق، هـ: 5461.
(39) مسودة فرنسية لإحدى المعاهدات الفرنسية النمساوية، آب/ أغسطس، **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 510 آ.
(40) ومنه، تصبح الإمبراطورية بدءاً بهذه اللحظة، النمسا ـ المجر.
(41) مذكرة صادرة عن بوست، ومسودة اتفاق من تأليفه، آب/ أغسطس 1867. المصدر السابق، هـ: 506 و510 ب.
(42) كان بوست قد كتب أن على الحكومتين مفاتحة «الحكومة البريطانية جنباً إلى جنب مع حكومة سان بطرسبورغ». قام نابليون بتعديل ذلك قائلاً إن عليهما أولاً تسوية الأمر مع الروس والمبادرة، بعد ذلك فقط، إلى التشاور مع البريطانيين.

(43) دوكرو، **مذكرات**، ج: 2، ص: 185.
(44) من غرامون إلى موستييه، 15/ 10/ 1867. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 18، هـ: 5795.
(45) عرض الباب (العالي) منح كريت حكماً ذاتياً إذا كانت فرنسا والنمسا ـ المجر مستعدتين للموافقة سلفاً ـ أي إذا كانتا مستعدتين لضمان عدم انفصال الجزيرة عن تركيا. رفض الفرنسيون: «طلب الباب العالي أن يسير منفرداً؛ هيا إذن!» أراد الفرنسيون أن يُقَدِّم البابُ العالي إلى الروس استقلالاً ذاتياً **ناجزاً** يضع حداً للقضية الكريتية دون أن تتمكن روسيا من توجيه اللوم إلى فرنسا. من بوريه (القسطنطينية) إلى موستييه، 3/ 12/ 1867. المصدر السابق، ج: 19، هـ: 6172.
(46) براسييه دو سان سيمون (القسطنطينية) إلى بسمارك، 18/ 11/ 1867. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 9، هـ: 336.
(47) قال بسمارك للممثل النمساوي: «نحن لا نريد ما هو أكثر من النمسا، إننا مكتفون تماماً. . . لا يمكن للنمسا أن تتهدد إلا من جهتين، إما من فرنسا أو من روسيا. إذا تحالفت بروسيا والنمسا فإن الأخطار النابعة من فرنسا تتوقف ذاتياً؛ أما الأخطار التي يمكن أن تتهدد النمسا من روسيا فسيكون من واجبنا نحن أن نضمن بقاء الأخيرة هادئة». من ويمبفن إلى بوست، 12/ 10/ 1867. المصدر السابق، هـ: 205.
(48) زاد الفرنسيون من إثارة حفيظة بسمارك بدعوتهم دويلات ألمانية أقل شأناً بدلاً من حصر المؤتمر المقترح بالقوى العظمى؛ كان هدفهم هو ملء المؤتمر بأكثرية كاثوليكية ضد القوى الثلاث غير الكاثوليكية: روسيا، بروسيا، وبريطانيا العظمى.
(49) مذكرة من فيتزوم، كانون الثاني/يناير 1868. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 537.
(50) من فيتزوم إلى بوست، 1/ 2/ 1868. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 20، هـ: 6415.
(51) من مترنيخ إلى بوست، 16/ 1/ 1868. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 538. من موستييه إلى غرامون، 18/ 1؛ إلى بنديتي 26/ 1/ 1868. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 20، هـ: 6354 و6390.
(52) من بنديتي إلى موستييه، 3/ 3/ 1868. المصدر السابق، ج: 21، هـ: 6540. كرر بنديتي هذه المرة إصراره على أن غرض بسمارك كان هو توحيد ألمانيا الجنوبية مع النمسا دون أي نزاع مع فرنسا. «لا أحد على هذه الضفة من الراين يتوفر على مخططات عدائية بالنسبة إلى فرنسا». من بنديتي إلى موستييه، 5/ 1 و4/ 2/ 1868. المصدر السابق، ج: 20، هـ: 6297، 6432.
(53) من بسمارك إلى روس، 1/ 2/ 1868. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 19، هـ: 550.
(54) من روس إلى بسمارك، 5/ 2/ 1868. المصدر السابق، هـ: 560.

(55) من بسمارك إلى روس، 16/ 3/ 1868، بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ آ، هـ: 1064.

(56) من بسمارك إلى روس، 22/ 3/ 1868. المصدر السابق، هـ: 1108.

(57) من روس إلى بسمارك، 27/ 3/ 1868. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 19، هـ: 690.

(58) من مترنيخ إلى بوست، 9/ 4/ 1868. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 578. من غارمون إلى موستييه، 12/ 4/ 1868. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 21، هـ: 6642. بوست إلى مترنيخ، 14/ 4/ 1868. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 579.

(59) «كلما زاد الوفاق من ظهوره في الشرق الأدنى كلما بات الرأي العام في النمسا وألمانيا أكثر تآلفاً معه واعتياداً عليه كما مع جملة العواقب التي قد تتبع الأحداث المستقبلية المتوقعة». من بوست إلى مترنيخ، 12/ 5/ 1868. **سياسة الراين**، ج: 2، هـ: 598. ومع ذلك فإن الفرنسيين ظلوا يكتبون مفعمين تفاؤلاً: «يرى الإمبراطور أن النمسا، كما هو مفهوم، صاحبة مبادرة في كل مسألة ألمانية». من موستييه إلى غرامون، 11/ 5/ 1868. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 21، هـ: 6710.

(60) كما في من غرامون إلى موستييه، 23/ 7 و8/ 8/ 1868. المصدر السابق، هـ: 6815 وج: 22، هـ: 6842. «إن النمسا ستتصرف مع فرنسا تصرف أفضل الحلفاء . . . . التحالفات ستشكل وستكون قائمة على الولاء وإلخ. . .».

(61) كتب بسمارك في 6/ 1/ 1868 (**المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ آ، هـ: 1273): في حال إعادة تشكيل ائتلاف القرم، من شأن بروسيا أن تجد نفسها أمام خيار «إما الدفاع عن روسيا فالانخراط بصراع غير متمتع بالشعبية في ألمانيا مع مظهر حرب عدوانية أو ترك روسيا في الورطة وتتعرض هي نفسها لخطر مواجهة العزلة مع ائتلاف مشابه دون فرصة التعويل على الدعم الروسي».

(62) نقطة غريبة ولافتة: جرى تقديم الإنذار إلى الوزير الإيطالي وحكومته نقلته إلى بسمارك. كانت المجر، إيطاليا وبروسيا تمثل **الكتلة** الثورية المعادية لآل هابسبورغ في 1848؛ وحدها بولونيا كانت غائبة. ونظراً لأن بروسيا كانت معادية لبولونيا فقد تعين على بسمارك، آخر المطاف، أن يوفق بين إيطاليا والمجر، من ناحية والنظام الملكي لآل هابسبورغ من الناحية المقابلة.

(63) من غرامون إلى لافاليت، 24/ 12/ 1868، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 23، هـ: 7116.

(64) من مترنيخ إلى بوست، 2/ 12/ 1868. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 648.

(65) من بوست إلى مترنيخ، 8/ 12/ 1868. المصدر السابق، هـ: 651.

(66) من بوست إلى مترنيخ، 3/ 2/ 1869. المصدر السابق، هـ: 663.

(67) في آب/أغسطس 1870 قال الإيطاليون إنهم قادرون على تزويد فرنسا بـ 60,000 رجل مع تأخير ثلاثة أسابيع فقط. من مالاريه (فلورنسا) إلى غرامون، 8/ 8/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، هـ: 8937.

(68) من الغريب أن المبعوث كان جنرالاً مجرياً ـ أحد لاجئي 1849 ـ كان قد التحق بالجيش الإيطالي. من تور إلى بوست، 22/ 12/ 1868؛ مشروع اتفاق نمساوي ـ إيطالي، كانون الأول/ديسمبر 1869. المصدر السابق، ج: 23، هـ: 7099 و7100.

(69) من تور إلى بوست، 6/ 1/ 1869. المصدر السابق، هـ: 7165. أوليفييه، **إمبراطورية ليبرالية**، ص: XI، 205.

(70) مذكرة فرنسية 1/ 3/ 1869 مع أربعة مشاريع معاهدات. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 671.

(71) من بوست إلى مترنيخ، 10/ 4/ 1869. المصدر السابق، هـ: 684.

(72) من مترنيخ إلى بوست، 18/ 4/ 1869. المصدر السابق، هـ: 685.

(73) مسودة فرنسية مؤرخة في 10/ 5. من مترنيخ إلى بوست، 20/ 5/ 1869. المصدر السابق، هـ: 698. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 24، ملحق رقم: 6.

(74) من فيتزوم إلى بوست، 7/ 10/ 1869. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 741. من قبل كان نابليون قد قال: «سأعُدُّ هذه المعاهدة كما لو كانت موقعة». من بوست إلى فيتزوم، 26/ 8/ 1869. المصدر السابق، هـ: 723. قال روهر: «تم التحالف والمبادرات التي ترد في رسائل الأباطرة ستكون متمتعة بنفس قوة أي معاهدة دولية». من فيتزوم إلى بوست، 10/ 12/ 1869. المصدر السابق، هـ: 756.

(75) من نابليون الثالث إلى فرانسيس جوزف، 24/ 9/ 1869. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 25، هـ: 7674.

(76) رسالة فرانسيس جوزف إلى نابليون الثالث واحدة من الوثائق الديبلوماسية القليلة التي اختفت دون أن تترك أثراً. قام بوست بوصف محتوياتها (على نحوٍ غير دقيق دون شك) لفيتزوم في 20/ 7/ 1870. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 911، ملاحظة.

(77) من فيكتور ايمانويل إلى نابليون الثالث، نحو 25/ 9/ 1896. المصدر السابق، هـ: 733.

(78) اعتراضه على تتويجه ملكاً على كرواتيا في 1868.

(79) مقابلة في 14/ 6/ 1870. ليبرون، **مذكرات عسكرية**، ص: 146.

(80) من تاليران إلى موستييه، 17/ 1/ 1868. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 20، هـ: 6351.

(81) هوهنلوهه، **مذكرات**، ج: 2، ص: 41. من غرامون إلى لاتور، 29/ 9/ 1869، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 25، هـ: 7692.

(82) من نابليون الثالث إلى فلوري، تشرين الثاني/نوفمبر 1869. فلوري، **فرنسا وروسيا في 1870**، ص: 4 - 6.

(83) من فلوري إلى دارو، 21/ 3/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 27، هـ: 8024. وافق غورتشاكوف بخبث على وجوب تشجيع النمسا على «التفكير بألمانيا الجنوبية بدلاً من الشرق الأدنى» (من فلوري إلى لاتور، 30/ 11/ 1869، المصدر السابق، ج: 26، هـ: 7781)، غير أن هذا كان لإبعادها عن تركيا أكثر من كونه لإحراج بروسيا.

(84) من فلوري إلى لاتور، 13/ 11/ 1869. المصدر السابق، ج: 25، هـ: 7751.

(85) من غليوم الأول إلى الكساندر الثاني، مسودة مهجورة، 3/ 12؛ 12/ 12/ 1869. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ آ، هـ: 1458 و1461.

(86) من بنديتي إلى لاتور، 30/ 11/ 1869، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 26، هـ: 7776.

(87) من فلوري إلى دارو، 23/ 3/ 1870، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 27، هـ: 8028.

(88) من دارو إلى فلوري، 29/ 3/ 1870. المصدر السابق، هـ: 8046.

(89) من دارو إلى فلوري، 31/ 1/ 1870. المصدر السابق، هـ: 7905.

(90) من دارو إلى فلوري، 6/ 1/ 1870. المصدر السابق، هـ: 7854.

(91) ما أحدث قدراً كبيراً من الانزعاج لدى بسمارك هو أنه: كان مصمماً على عدم الالتزام إلى أن يفعل البريطانيون ذلك. من بسمارك إلى بيرنستورف، 4/ 5/ 1869. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ ب، هـ: 1383.

(92) من دارو إلى لافاليت، 1/ 2/ 1870، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 26، هـ: 7907.

(93) من لافاليت إلى دارو، 23/ 2/ 1870، المصدر السابق، هـ: 7956.

(94) من بسمارك إلى بيرنستورف، 9/ 2 و25/ 3/ 1870. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ ب، هـ: 1495، 1496، و1541.

(95) أخذ دارو هذا الرد مأخذ الجد وسأل فلوري بوقار عما إذا كانت روسيا وبروسيا في حالة خلاف. من دارو إلى فلوري، 25/ 2؛ من فلوري إلى دارو، 5/ 3؛ 10/ 3/ 1870، **الجذور الديبلوماسية**، ج: 27، هـ: 7967، 7993، و8004.

(96) من لافاليت إلى أوليفييه (وزير الخارجية بالنيابة)، 21/ 4/ 1870. المصدر السابق، هـ: 8104.

الفصل العاشر

نهاية التفوق الفرنسي، 1870 - 1875

على الرغم من أن الانتصار على فرنسا في 1870 أدى بالتأكيد إلى توحيد ألمانيا، فإن هذه الحرب كانت مفتقرة إلى التفكير بالحرب ضد النمسا. بين عامي 1862 و1866 دأب بسمارك على تشديد الضغط، رغم انقطاعات طارئة وحقيقية ربما؛ فما لم تسلّم النمسا بشروطه، كانت الأزمات المتكررة محكومة بأن تؤول إلى الحرب. لم يكن ثمة أي تقدم ثابت مشابه باتجاه الحرب بين عامي 1866 و1870؛ حقاً لم يفض أي إنذار إلى تشويش العلاقات الفرنسية ـ البروسية بين قضية اللوكسمبورغ في 1867 واندلاع الحرب بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام. كما أن بسمارك لم يعانِ في هذه الأعوام من كابوس التآلفات الذي أقض مضجعه لاحقاً. دأب على نبذ الشائعات عن تحالف فرنسا مع الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية وإيطاليا بوصفها «أضغاث أحلام»،[1] وقد ثبت أنها كانت كذلك بالفعل. لم يكن منزعجاً من العلاقات الجيدة بين فرنسا وروسيا؛ فلوجوب إسناد مثل هذه العلاقات إلى تخلي فرنسا عن تعاطفها مع البولونيين، كانت بروسيا قادرة على الدوام على أن تشكل طرفاً ثالثاً في الشراكة. سياسته الخاصة كانت أكثر سلبية من أي وقتٍ سابق أو لاحق. ومع أنه بقي محافظاً على الأساس الراسخ للصداقة مع روسيا، فإن الأمر ظل محصوراً بالعداء المشترك لبولونيا؛ ولم يسبق له قط أن سمح للروس بأن يجرّوه إلى مواقع تأييدهم في الشرق الأدنى. كان، آخر المطاف، يعلق أملاً على بناء نوع من **الحلف المحافظ** مع روسيا والنمسا ـ المجر؛[2] ومثل سائر الأحلاف

القائمة على أساس مبدئي، فقد كان هذا متمتعاً بميزة توفير الأمن دون الاضطرار إلى دفع ثمن هذا الأمن. غير أنه كان يعلم انه كان ملزماً بانتظار تبدد آيات استياء آل هابسبورغ من هزيمة عام 1866.

في الحقيقة تم استنزاف طاقات بسمارك في بناء الدولة الألمانية الجديدة؛ فمثل كافور استهدف إرضاء الليبراليين دون الاستسلام لهم. ومثل هذه السياسة لم تؤثر في العلاقات الدولية إلا بمقدار ما كانت تخص جملة الدول الألمانية الواقعة إلى الجنوب من نهر المين. ومشكلة بسمارك لم تكن مسألة إدخال هذه الدول في إطار ألمانيا موحدة؛ فذلك كان محتوماً على أي حال. تمثلت مشكلته بضمان اجتذابها على أساس الولاء لآل هوهنزولرن، لا على قاعدة الحماسة الشعبية ـ توحيد من فوق لا من تحت. وإحدى خطط مضاعفة هيبة السلالة الحاكمة، التي درج على العزف على أوتارها أوائل عام 1870 ثم تخلى عنها، كانت خطة إعلان غليوم الأول إمبراطوراً لألمانيا. الدافع السلالي نفسه كان كامناً وراء تشجيع فكرة وجوب منح العرش الإسباني ـ وهو شاغر منذ الثورة على الملكة إيزابلا في 1868 ـ لأحد أفراد آل هوهنزولرن.[3] كان بسمارك يعلم بان بعض الاعتراض كان سيصدر عن الفرنسيين؛ وهذا بعيد جداً عن القول إنه كان يتوقع للأمر أن يفضي إلى استفزاز الفرنسيين دفعاً لهم إلى الحرب. كان تقديره، على ما يبدو، هو العكس: فجَعْل الفرنسيين قلقين إزاء حدودهم مع إسبانيا كان من شأنه أن يبقيهم أقل استعداداً لدخول أي حرب كرمى لعين ألمانيا الجنوبية.[4] وبنديتي، وهو العليم بالشؤون الألمانية، كان مقتنعاً بأن بسمارك وغليوم الأول لم يكونا مستعدين، حتى اللحظة الأخيرة، للمبادرة إلى عبور المين؛ كانا سينتظران مجيء ألمانيا الجنوبية إليهما.[5] ثمة دليل أقوى حتى من هذا. اجتمع الكساندر الثاني مع غليوم الأول وبسمارك في إمْس بين يومي 1 و4 حزيران/يونيو 1870. كان هاجس بسمارك الرئيسي هو إقناع الكساندر الثاني بأن من الأفضل لأمراء ألمانيا الجنوبية أن يعقدوا صفقة مع غليوم الأول بدلاً من انتظار التعرض لعملية الاجتياح والإطاحة جراء موجة ديمقراطية في ظل خَلَفه الأكثر ليبرالية. دار بعض النقاش حول الأوضاع في رومانيا؛ وجرى التعبير عن نوع من الاستياء العام من الخط المؤيد للبولونيين

الذي كان نظام آل هابسبورغ الملكي يتبناه في غاليسيا. أما الحرب ضد فرنسا فلم يرد أي ذكر لها: لم يتم طلب أي تطمينات، كما لم يجر تقديم أي ضمانات. في الواقع كان اللقاء معادياً للنمسا بعض الشيء، وغير معادٍ لفرنسا على الإطلاق.

وبمقدار ما حدث، فإن التغيير في السياسة كان في فرنسا، لا في روسيا. لو تم الحفاظ على «الإمبراطورية الليبرالية» كاملة لتحقق حلم بسمارك المتمثل باستيعاب ألمانيا الجنوبية دون حرب. غير أن نابليون تشاجر في نيسان/ أبريل مع دارو حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه من المجلس الذي كان البابا قد دعا إليه في روما؛[6] وفي أيار/ مايو عقد استفتاء جاء في الحقيقة استعراضاً معادياً لوزرائه الليبراليين. ورغماً عن تمنيات أوليفيه، أصر على تعيين غرامون، السفير الفرنسي بفيينا، خلفاً لدارو في وزارة الخارجية. وغرامون هذا لم يكن كهنوتياً شرساً وحسب؛ كان أيضاً معادياً عنيفاً لبروسيا. وعلى الرغم من أن أحداً لم يكن قد أطلعه على المفاوضات السرية مع النمسا ـ المجر، فقد أصر الآن على تبنيها الكامل بعد شيء من التظاهر بنوع من الممانعة الدستورية: «ما كانت الالتزامات الواردة لتنطوي على أي مغزى لو لم أقبلها، ولكنني أقبلها».[7] وهكذا فإن غرامون أدرك باريس في حزيران/ يونيو، ممتلئاً إيماناً بأن التحالف النمساوي ـ الفرنسي موجود وعازم على إذلال بروسيا في أولى الفرص السانحة. كان هذا ملائماً لفكرة الوجاهة والهيبة التي ظل مؤيدو نابليون الشخصيون يصرون عليها. ثمة جنرال فرنسي يدعى ليبرون أوفد إلى فيينا لترجمة التحالف إلى لغة الواقع؛ ومع أنه لم يتوصل إلى أي شيء عملي، فإنه عاد مقتنعاً بأن من شأن الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية أن تبادر فوراً إلى الاستنفار وشل جزء كبير من الجيش البروسي، إذا ما أقدمت فرنسا على اجتياح ألمانيا الجنوبية.[8]

ما لبث حدث غير قابل للتكهن أن فجر الأزمة. في 19 حزيران/ يونيو قبل الأمير ليوبولد بالعرش الإسباني. أبرق الوفد الإسباني إلى مدريد معلناً عن عودته في 26 حزيران/ يونيو؛ وكان من الممكن انتخاب الأمير من قبل مجلس الكورتيز (البرلمان الإسباني) الذي كان سيبقى منعقداً حتى 1 تموز/ يوليو. كان

سيُقدَّم إلى فرنسا والعالم ملكٌ لإسبانيا قبل إطلاق كلمة إنذار أو تنبيه واحدة. غير أن حماقة أحد الكتبة نجحت في جعل الحكومة الإسبانية تتصور أن ممثلها لن يعود إلا في 9 تموز/ يوليو؛ وقد كان هذا موعداً بعيداً، أبعد من إمكانية إبقاء المجلس في حالة انعقاد، فجرى تعليق الجلسة يوم 23 حزيران/ يونيو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر. وحين وصل سالازار، الإسباني، إلى مدريد، وَجَدَ المجلس مهجوراً. وتبريراً لاستئناف دورة المجلس، تعين عليه أن يميط اللثام عما كان جارياً على قدم وساق؛ وفي 3 تموز/ يوليو وصلت الأخبار إلى باريس. في مثل هذه الحالات تقضي الحكمة بتهديد الدولة الضعيفة، لا القوية. ولكن الفرنسيين كانوا أكثر حرصاً على إذلال بروسيا من العمل على الحيلولة دون جلوس أحد أفراد آل هوهنزولرن على عرش إسبانيا. خاطب غرامون مجلس الوزراء قائلاً إن النمسا كانت قد وعدت بنشر قوات مراقبة على الحدود؛[9] وباقتراح من نابليون، أُبلغ القيصر بأن ترشيح أحد أفراد عائلة هوهنزولرن «يعني حرباً» وبما أن روسيا درجت دائماً على عدم تحبيذ نشوب حرب بين بروسيا وفرنسا، فإن من المفترض أن تمارس تأثيرها في برلين.[10] وهكذا فإن الفرنسيين كانوا يعوّلون على تحالف النمسا من ناحية ودعم روسيا من ناحية ثانية. كانوا على خطأ ولكنهم حصلوا على مساعدات أخرى غير متوقعة. فالأمير ليوبولد، أبوه الأمير آنتوني، وحتى غليوم الأول، بالمناسبة، كانوا يمقتون القضية الإسبانية من أساسها؛ كانوا قد أُقحموا فيها من قبل بسمارك وكانوا الآن يستعجلون الخروج منها بسرعة. في 12 تموز/ يوليو رفض والد ليوبولد العرش الإسباني نيابةً عن ابنه[11] وبموافقة غليوم الأول. كتب إلى زوجه يقول: «صخرة ثقيلة أزيحت عن صدري».

لو كانت الحكومة الفرنسية مهتمة حقاً بإسبانيا أو حتى بتسجيل نوع من النجاح الديبلوماسي، لكانت الأزمة قد انتهت. ولكن أطروحة الوجاهة البونابرتية القاتلة كانت قد أُطلقت وبات من المتعذر إسكاتها. كان غرامون مدفوعاً بنابليون؛ وكان نابليون بدوره مدفوعاً من قبل مناصريه عند كل بادرة مساومة. الكتلة الكبرى من جماهير الشعب الفرنسي كانت مسالمة أو لامبالية؛ وقد تمثل ما كان يُحسب له حساب بالأكثرية الإمبراطورية في المجلس

المتماسك وعصبة نابليون من المغامرين. على الدوام، كانت الإمبراطورية الثانية قد عاشت على الوهم؛ وها هي ذي الآن كانت تُقْدم على الانتحار باندفاعها وراء سراب قُدْرَتِها، بطريقةٍ ما، على تدمير بروسيا دون أي جهود جدية. لم تكن ثمة أي خطة في عملية الاندفاع نحو الحرب؛ لم تكن أي رؤيا لعملية إعادة بناء أوروبا من منطلقات أكثر ملاءمة لفرنسا؛ لم تكن ثمة حتى أي خطة للحصول على مكاسب إقليمية على ضفاف الراين. إعاقة توحيد ألمانيا، وعملية تمزيق بروسيا، أكثر من ذلك، كانت ضد كل مبدأ من مبادئ السياسة النابليونية، إذا كانت سياسة كهذه لا تزال موجودة؛ لم يكن ذلك ذا أهمية في تفجير الغضب ونفاد الصبر. مثل النمساويين في 1859 و1866، ولو بقدرٍ أقل من التبرير، أراد نابليون ومن لف لفه الحرب من أجل الحرب دون أي تفكير بالنتيجة.

تمت الخطوة الحاسمة باتجاه الحرب يوم 12 تموز/يوليو حين أصدر غرامون أمراً لبنديتي قضى بان يطلب الأخير قيام غليوم الأول بالمصادقة على انسحاب ليوبولد وضمان عدم تجديد ترشيحه على الإطلاق؛[12] جرى تقديم هذا الطلب من منطلق الاستهداف المدروس لاستثارة الحرب أو إلحاق مهانة موازية لأي هزيمة عسكرية ببروسيا. فقط عند هذا المنعطف أقدم بسمارك على اقتحام الساحة. في الأيام القليلة الأولى للأزمة كان قد شعر بأنه قد تجاوز نفسه، وتركز همه الأول على أن ينأى بنفسه عن ترشيح ليوبولد قدر المستطاع. أما الآن فبات يرى أن من شأن الحرب أن تندلع حول مسألة كرامة قومية، لا من أجل العرش الإسباني، وأن يتم حل المسألة الألمانية بضربة واحدة. تمثل خوفه الوحيد بأن يقْدم غليوم الأول، جراء الخجل من القضية كلها، على تلبية المطلب الفرنسي. لم يكن بحاجة لأن يقلق: بادر غليوم الأول إلى رفض الطلب في 13 تموز/يوليو، وإن بعباراتٍ لبقة. لم تزد مساهمة بسمارك في القضية كلها على زعم أن رفض الملك كان أقل لباقة بعض الشيء مما كان في الواقع. و«برقية إمس» التي أصدرها بسمارك بصيغة موجزة كانت ترمي إلى استفزاز فرنسا.[13] لم يكن ذلك ضرورياً. فالحكومة الفرنسية كانت عازمة على الحرب وسارعت إلى الانقضاض على أقرب الحجج والأعذار. أقرت

بمسؤوليتها بكل راحة ضمير وتورطت في الحرب يوم 15 تموز/ يوليو[14] دون انتظار معرفة ما كان قد حصل فعلاً في إمْس من بنديتي.

كان الفرنسيون موهومين فيما يخص قوتهم العسكرية، وموهومين حتى أكثر بالنسبة إلى وضعهم الديبلوماسي. توهموا أن من شأن بريطانيا العظمى وروسيا أن تنظرا بعين العطف، إن لم تتخذا موقفاً داعماً؛ أن النمسا ـ المجر وإيطاليا كانتا ستدخلان الحرب بوصفهما حليفتين؛ وأن ألمانيا الجنوبية كانت ستظل محايدة. كانوا على خطأ في جميع حساباتهم. ومع أن الحكومتين البريطانية والروسية جهدتا لحل الأزمة لأسباب متناقضة، فإنهما دأبتا، كلتاهما، على لوم فرنسا على إخفاقهما. كان البريطانيون قلقين على بلجيكا؛ كما أصيبوا بالذعر الإضافي حين أقدم بسمارك على نشر مسودة معاهدة 1866 لبنديتي في جريدة **التايمز** يوم 25 تموز/ يوليو، وراحوا يتفاوضون مع الطرفين المتحاربين كليهما حول معاهدات جديدة ضامنة لحياد بلجيكا خلال فترة الحرب ـ معاهدات قبل بها بسمارك بامتنان وغرامون على مضض (30 تموز/ يوليو). تعرضت الحكومة البريطانية للكثير من اللوم في السنوات اللاحقة لاتخاذها موقف المتفرج، فيما كان بسمارك دائباً على ترسيخ النفوذ والجبروت الألمانيين في أوروبا. ولكن مجمل مسار السياسة البريطانية على امتداد السنوات الخمسين السابقة كان بالتحديد ضد مثل هذه الحملة الفرنسية على الراين التي كانت جارية على قدم وساق. فالشراكة الإنجليزية ـ الفرنسية كانت محصورة بالشرق الأدنى؛ وحتى هنا كانت فرنسا قد أصبحت مؤخراً خصماً غير مقنع لروسيا. صحيح أن بروسيا كانت أقل تعاوناً في الشرق الأدنى، ولكن البريطانيين ظلوا يحلمون باحتمال اتخاذها مواقف أكثر إيجابية إذا ما باتت متحررة من هواجسها على الراين. كان من شأن الأمور أن تأتي مختلفة لو كانت بريطانيا العظمى وروسيا قد اتفقتا على فرض السلم على الطرفين؛ وكان من شأنهما، ربما، أن تفعلا ذلك قبل جيل كامل. أما الآن فقد كانتا شديدتي الانقسام على نحوٍ يتعذر جَبْره جراء موروث حرب القرم، بله السلسلة اللانهائية من النزاعات في آسيا الوسطى. كانت السياسة البريطانية في أوروبا تقوم على التسليم بوجود حليف. لم يكن لديها أي حليف؛ بقيت، إذاً، بلا سياسة.

تمثل هاجس روسيا الرئيسي بالخوف على بولونيا، لا الطمع في الشرق الأدنى؛ والإخفاق في إدراك هذه الحقيقة كان إحدى اكبر وأخطر حماقات السياسة الفرنسية.[15] توقع الروس انتصاراً فرنسياً، وكانوا مستعدين لتحمله؛ أما ما كان يثير الذعر في قلوبهم فتمثل باحتمال انتصار فرنسي بالتعاون مع الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. فما أن تخرج بروسيا من الحلبة حتى يسارع هذا التحالف، بالضرورة، إلى إثارة المسألة البولونية، وإلى إثارتها على نحوٍ انجح مما حصل في 1863. حاول الروس «أقلمة» الحرب: إبقاء النمسا ـ المجر محايدة، لا كرمى لعين بروسيا، بل لمصلحتهم هم. صادف أن كان غورتشاكوف في برلين يوم 13 تموز/ يوليو.[16] رفض أن يقدم لبسمارك أي وعد ملزم بالدعم ضد النمسا ـ المجر، اكتفى بقول إنه «كان يشك ما إذا كان ممكناً أن تجرؤ النمسا على توريط نفسها في مثل هذه المغامرات»؛ وفي الحقيقة لم يكن ثمة أي اتفاق رسمي بين روسيا وبروسيا في أي وقت خلال الحرب. ومع أن الروس رحبوا بالإشاعات المنتشرة عن استعداداتهم العسكرية، فإنهم لم يقوموا، في الحقيقة، بأي شيء.[17] كل ما فعلوه لم يَعْدُ جعل حيادهم مشروطاً بحياد النمسا ـ المجر؛ وهذا الشرط كان ملائماً لسياسة بويست.[18] في 23 تموز/ يوليو قام الكساندر الثاني بإبلاغ سفير النمسا ـ المجر أنه كان سيبقى محايداً طالما لم تبادر النمسا ـ المجر إلى الاستنفار والتعبئة أو إثارة القلاقل في بولونيا؛ يضاف أنه ضمن حدود النمسا باسم ملك بروسيا.[19] على الدوام كانت روسيا قد درجت على التعامل مع بروسيا بنوعٍ من النزعة الوصائية الفظة. وقد أقدم الكساندر على تقديم هذه الضمانة دون التشاور مع غليوم الأول. سارع بسمارك إلى تأكيدها على الفور: «لا مصلحة لنا في أن نرى النظام الملكي النمساوي منهاراً ونصبح متورطين في المسألة المتعذرة على الحل، مسألة البديل».[20] لا فرق، قرر، دون أدنى شك، ألا يبقى خاضعاً للوصاية طويلاً. الموقف الروسي أثار غضب الفرنسيين، وإن حاولوا أن يعزّوا أنفسهم بأن من شأن عداء روسيا أن يوفر لهم حلفاء آخرين.[21] في الواقع بقي الروس ثابتين حتى النهاية. ومع أنهم لم يبادروا، بالتأكيد، إلى فعل أي شيء لتجميد بروسيا، فإن الكساندر الثاني كثيراً ما ظل

يقول، بالمثل، إنهم لم يكونوا مستعدين للدخول في أي حلف ضد فرنسا؛ وليس ثمة أي أساس لافتراض أنهم ربما كانوا مستعدين للدخول في الحرب إذا ما تعرضت بروسيا للهزيمة.

لم يكن بقاء النمسا ـ المجر على الحياد بحاجةٍ إلى أي تهديد من روسيا؛ إنها بقيت على الحياد من منطلق الحسابات. ظل بويست مصراً منذ البداية على أن الأزمة لا علاقة لها بالنمسا ـ المجر. كان الفرنسيون قد بدأوها دون استشارته؛ كانوا دائبين على استثارة الرأي العام الألماني بدلاً من العمل على عزل بروسيا عن ألمانيا كما كان قد كرر النصح على الدوام؛ لم يكونوا مستعدين حتى لإطلاعه على خططهم العسكرية. شكا لمترنيخ (ريتشارد) قائلاً: «حين أنظر إلى ما يجري، أتساءل عما إذا كنت قد أصبحت معتوهاً».[22] مثل الروس، توقع بويست انتصاراً فرنسيا، ولكنه عزم على استغلال هذا الانتصار، لا على دعمه ومساعدته. لم يكن مستعداً لدخول الحرب إلا بعد أن تكون المعركة الحاسمة قد خيضت؛ وكان سيسارع، عندئذ، إلى استعادة وصاية آل هابسبورغ على ألمانيا الجنوبية (الأمر الذي كان القيصر أيضاً قد عرض الاعتراف به) في حركة تكون ضد فرنسا بمقدار ما هي ضد بروسيا. كان هدفه المباشر هو الحفاظ على المودة الفرنسية دون التورط مع الفرنسيين؛ لذا فإنه ظل ميالاً إلى تجنب إصدار بيان يتضمن إعلان الحياد ـ كان يريد أن يساعد فرنسا عن طريق إبقاء بروسيا في حالة من اللايقين.[23] جرى بحث سياسة الإمبراطورية ـ النمساوية المجرية في اجتماع لمجلس التاج يوم 18 تموز/ يوليو. لاحقاً قام آندراسي بالكشف عن حقيقة أنه كان قد منع بويست من دخول الحرب إلى جانب فرنسا؛ والقصة حظيت بقبول عام. إنها بعيدة عن الحقيقة.[24] اقترح بويست التعبئة استعداداً للتدخل، مع إرضاء الفرنسيين في الوقت نفسه بمبادرات تعاطف غير مؤذية. كذلك كان آندراسي مؤيداً لبعض التدابير التعبوية ذات العلاقة بالاستنفار؛ ومن منطلق روح 1848 الثورية حلم بنصر فرنسي فضلاً عن توقعه لانتصار كهذا. فقط أراد الإفادة من بروسيا جنباً إلى جنب مع فرنسا في الصراع القادم مع روسيا، الذي كان، مثله مثل بويست، يقدّر وقوعه في مستقبل غير بعيد؛ لذا فإنه بقي مصراً على إصدار بيان يعلن

الحياد، من أجل ضمان تأييد بروسيا أيضاً. وقد تم ذلك في 20 تموز/ يوليو. فيما عدا ذلك بقيت خطة بويست هي المعتَمَدة. في 20 تموز/ يوليو كتب سراً إلى مترنيخ طالباً منه «تغليف حبة الحياد بالذهب» لدى نابليون؛[25] وما لبث فرانسيس جوزف أن أتبع ذلك برسالة مطنطنة زاخرة بتمنيات طيبة لم تكن تعني شيئاً.[26]

حاول بويست أن يؤدي خدمة للفرنسيين، أو أقله بدا كما لو كان يفعل: حاول التمهيد لتحالفهم مع إيطاليا. آخر المطاف، لم يكن من شأن قيام الإيطاليين بمساعدة فرنسا أن ينطوي على أي ضرر؛ وفي حال حصول أي انتصار بروسي، فإن النمسا ـ المجر ربما كانت ستكرر كوستوزا بدلاً من الانتقام لسادوفا. لم ينجذب الإيطاليون إلى مثل هذا الاقتراح. كانوا راغبين في عقد تحالف مع النمسا ـ المجر، تاركين الخطوة الأولى ضد بروسيا لحلفائهم، ولكن منحهم مباشرة ملكية روما. هذه المفاوضات تواصلت حتى 10 آب/ أغسطس؛ كانت بلا معنى. لم يكن الفرنسيون مستعدين، على الإطلاق، للانسحاب من روما ما لم يُدْحَروا، وإلى أن يُدحروا، على ضفاف الراين؛ وعندئذ لن يعود أحد راغباً في التحالف معهم. لم تكن المفاوضات بين النمسا ـ المجر وإيطاليا إلا مجرد محاولة للحصول على تأمين ما ضد الانتصار الفرنسي المتوقع؛ وما لبثت أن توقفت فوراً لحظة بدء أخبار الهزائم الفرنسية تتوارد. صار الإيطاليون أحراراً على صعيد احتلال روما دون الانشغال بميثاق 1864؛ وقد فعلوا يوم 20 أيلول/ سبتمبر. أما بالنسبة إلى الإمبراطورية النمساوية المجرية، فقد كان آندراسي قادراً على أن يزعم بأنه كان على الدوام مؤيداً لبروسيا ونجح، آخر المطاف، في إكساب البلد الدعم الوحيد الباقي ضد روسيا. التحالف مع ألمانيا بسمارك؛ وهكذا فقد كوفئ على رؤيا استشرافية ثاقبة لم يكن يتمتع بها. لم يقم لا بويست ولا آندراسي بحسم مسألة حياد النمسا ـ المجر؛ كما لم يتم فرضه حتى من خلال تهديد صادر عن روسيا. أصاب غورتشاكوف حين قال: «لم تقم روسيا بشل دعم لم يكن يملك أي حظ للتحقق».[27] درجت سياسة آل هابسبورغ على انتظار الأحداث التي كانت تجلب القرارات في طياتها. ففي 22 آب/أغسطس حدد فرانسيس جوزف هدفه

قائلاً: «أن نبقى بعيدين، عن الانتصارات البروسية». وقد تحقق الهدف. مثل نابليون الثالث في 1866، كان النمساويون قد أساؤوا تقدير نتيجة الحرب؛ غير أنهم نجحوا، خلافاً لنابليون، في نفض اليد والنأي بالنفس من عواقب حماقتهم وعنها على التوالي.

بقي الفرنسيون، إذاً، وحدهم في مواجهة ألمانيا موحدة. ومع أن الحماس الإجماعي الذي أبدته سائر الدول الألمانية الجنوبية إزاء الالتحاق بركب بروسيا لم يساهم كثيراً في زيادة وزن الأخيرة في الميزان العسكري، فإنه كشف عن حقيقة كون البرنامج السياسي الفرنسي، إذا كان ثمة أي برنامج بالمطلق، هراء وكلاماً فارغاً. إن تحرير ألمانيا الجنوبية لم يكن، بالتأكيد، قابلاً لأن يؤخذ مأخذ الجد بوصفه هدفاً للحرب. سِجِلُّ الهزيمة الفرنسية بدأ يوم 4 آب/ أغسطس؛ بلغ أوجَه يوم 2 أيلول/ سبتمبر، حين أقدم الجيش الفرنسي الرئيسي ومعه نابليون الثالث على الاستسلام في سيدان. وسيدان هذه شكلت نهاية حقبة في تاريخ أوروبا؛ كانت اللحظة التي شهدت تمزق أسطورة **الأمة العظيمة** (la grande nation) المهيمنة على أوروبا، أشلاء إلى غير رجعة. شهد ميزان القوة تغييراً مذهلاً. قبل عام 1866 كان الفرنسيون قد عوّلوا على نوع من التوازن بين النمسا وبروسيا في أوروبا الوسطى؛ ما أدى إلى أن يكونوا هم أنفسهم من دُحروا في سادوفا. وبالمثل فإن بريطانيا العظمى وروسيا كانتا قد درجتا دائماً على التعويل على نوع من التوازن على امتداد الراين؛ فكانتا ـ روسيا ربما أكثر من بريطانيا العظمى ـ هما اللتان دُحرتا في سيدان. من الناحية الأخرى، قامت سادوفا بالتمهيد لسيطرة بروسيا على ألمانيا؛ أما سيدان فاكتفت بتأكيد ما كان قد حدث وتثبيته. المكاسب البروسية التي أعقبت سادوفا كانت مكاسب حقيقية: لم يكن ممكناً، بالمطلق، أن تغدو بروسيا القوة الأعظم في أوروبا دون تفكيك الاتحاد الكونفدرالي الألماني وعمليات الضم والإلحاق التي تمت في 1866. أما المكاسب التي أعقبت سيدان فكانت رمزية: فالالزاس واللورين، اللذان تنازلت عنهما فرنسا في 1871، لم يكونا أساسيين بالنسبة إلى عظمة ألمانيا ـ كانا في الحقيقة اثنين من منابع الضعف. وحين نجحت فرنسا في استعادتهما عام 1919، فإن هذا لم يُحْدث أيَّ تغيير في

التفوق الألماني الطاغي؛ ربما كان سيبدو الأمر شديد الاختلاف لو أن الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية كانت قد تمكنت، في أحد المنعطفات، من قلب حكم معاهدة براغ رأساً على عقب.

ارتدت الديبلوماسية الأوروبية ثوباً جديداً بعد معركة سيدان. ففي 2 أيلول/ سبتمبر 1870 كان هدف الخطة الفرنسية (بمقدار ما كانت متوفرة على أي خطة) هو إبطال مفاعيل الانتصارات البروسية السابقة وتثبيت النفوذ الفرنسي على ضفاف الراين؛ أما بعد 2 أيلول/ سبتمبر فقد سلَّم الفرنسيون بحقيقة وحدة ألمانيا وبقي اهتمامهم محصوراً بالدفاع عن وحدة حدودهم القومية وسلامتها. بات كل شيء دائراً حول محور المطالبة الألمانية بالالزاس واللورين. وفي سنوات لاحقة زعم بسمارك أن هذا المطلب كان قد فرضه عليه الجنرالات الألمان الذين لا يفكرون إلا من منطلق الأمن العسكري. ليس ثمة ما يثبت ذلك؛[28] لعل العكس هو الصحيح، فقد ظل بسمارك يعظ بالضم منذ بداية الحرب. كان يريد الحصول على إنجاز ملموس ما تتركز عليه الحماسة الألمانية؛ ومن المحتمل بقوة كذلك، نظراً لروابط التعاطف القوية بين فرنسا والدول الألمانية الجنوبية، إنه كان مستعداً للترحيب بأي سبب يؤدي إلى إحداث جفوة دائمة على صعيد الرأي العام في البلدين. بقيت سياسة بسمارك الخارجية متشكلة دائماً وفقاً لحاجات «اليونكر» وكان حيوياً بالنسبة إلى هؤلاء أن تكون روسيا القيصرية، لا فرنسا الليبرالية، عرّاب الوحدة الألمانية. لا شك أن بسمارك أخطأ في تقدير مدى عمق الاستياء الفرنسي. افترض أن من شأن الفرنسيين أن يسلّموا بضياع الالزاس واللورين كما كان فرانسيس جوزف قد سلم بضياع لمبارديا والبندقية. أي عاهل وراثي يستطيع أن يخسر عدداً من الأقاليم؛ أي شعب لا يمكنه أن يتخلى عن أقاليمه القومية بسهولة. تمخضت سيدان عن الإطاحة بالإمبراطورية النابليونية؛ باتت السيادة بعد الآن ملكاً للشعب الفرنسي وحده.[29] بعد 2 أيلول/ سبتمبر أصبحت الحرب الفرنسية ـ الألمانية أولى حروب الأمم؛[30] انهارت قواعد الحرب المتحضرة، وتم اجتراح نمط القرن العشرين للحروب. في البداية افترض الليبراليون والثوريون الذين شكلوا الحكومة المؤقتة في باريس بأن من شأن التاريخ أن يتكرر على

صعيد الشؤون الخارجية، مثلما عكفوا هم على السعي لتكراره على المستوى الداخلي: توهموا أن بسمارك كان سيعقد صلحاً كريماً بعد سيدان حاذياً حذو الحلفاء الذين كانوا قد تركوا فرنسا كما هي في 1815 بعد واترلو. سرعان ما تبدد هذا الحلم حين التقى جول فافر، وزير الخارجية الجديد، بسمارك في فَرْيير يوم 18 أيلول/ سبتمبر. ادعى بسمارك عدم المبالاة بشكل الحكومة في فرنسا؛ في الواقع، كان ميالاً إلى تفضيل إعادة الإمبراطورية ظناً منه أنها كانت ستكون الأضعف والأكثر اعتماداً، بالتالي، على ألمانيا. رد فافر على طلب بسمارك بالعبارة الطنانة التالية: «لا بوصة واحدة من أرضنا، ولا حجر واحد من قلاعنا». ولكن كيف كان سيتم تطبيق مضمون هذه العبارة؟ أشار التراث إلى طريق النزعة اليعقوبية، نزعة النفير العام (levée un masse) وإرهاب عام 1793؛ كانت هذه طريق غامبيتا، الذي فر من باريس في تشرين الأول/أكتوبر وجند جيوشاً جديدة على ضفاف نهر اللوار. ومع أن هذه الجيوش الجديدة قاتلت بنجاح لإنقاذ شرف فرنسا، فإنها لم تستطع أن تهزم البروسيين. آخر الأوهام وأكبرها قد تبدد.

تمثلت الطريق البديلة بالتماس دعم القوى العظمى، باستحضار وساطتها، إن لم يكن تحالفها. لم يكن قد تم إبقاء المحايدين خارج حربي 1859 و1866 إلا نتيجة التوصل السريع إلى السلام؛ كان من المعقول عقد الآمال على جرها لو نجح الفرنسيون في إطالة أمد الحرب. جال تيير، مؤرخ نابليون وأحد أبطال الحرب على الراين ذات يوم، على أوروبا مستجدياً الدعم؛ وجولته هذه رسمت الخطوط التي كانت السياسة الفرنسية ستطورها من الآن وصاعداً. من قبل درج الفرنسيون على النظر نحو فيينا بحثاً عن حليف ضد بروسيا؛ أما الآن فقد كفت النمسا ـ المجر عن أن تكون ذات شأن في السياسة الفرنسية. في خريف 1870 أقدم أهل فيينا، رغم تعاطفهم مع فرنسا، على التصالح مع الواقع، توصلوا إلى إدراك حقيقة استحالة وجود الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية في غياب الاستحسان الألماني. في 1 تشرين الأول/أكتوبر قام فرانسيس جوزف بتهنئة شفاينيتز على الانتصارات البروسية. أضاف صراحةً: «لا يمكنك أن تتوقع أن أكون مسروراً بالأمر نفسه. . . لن أتدخل على الإطلاق، سأترك أي شيء

يحصل».[31] حدد شفاينيتز معالم الوضع الجديد حين قال للسفير الروسي: «إذا سألتني عما وعدنا النمسا به مقابل صداقتها، يتعين علي أن أجيب "الحياة". هي مدينة ببقائها لنا نحن وحدنا، لأننا حريصون على صيانة وحدتها التي هي حتى أكثر ضرورة بالنسبة إلى ميزان القوة في أوروبا من وحدة الإمبراطورية التركية».[32] بعجرفته المجرية بقي آندراسي مصراً على التعامل مع بسمارك بوصفه نداً وألح على وجوب دخول بروسيا في شجار مع روسيا من أجل المجر.[33] كان بويست أكثر حصافة: الآن، وقد أخفق النضال في سبيل ألمانيا، رأى أن المخرج الوحيد هو السعي لتشكيل طرف ثالث في الصداقة الروسية ـ البروسية وفتح الطريق أمام عصبة الأباطرة الثلاثة.[34] لم يسمع تيير في فيينا سوى شكوى بويست المترنيخية الزائفة: «لم أعد أرى أي أوروبا».

زيارته للندن كانت عديمة الجدوى بالمثل. جراء اعتيادهم، قروناً كاملة، على التفوق الفرنسي، كان البريطانيون ميالين إلى الاعتقاد بأن ميزان القوة قد تحسن نتيجة انتصار بروسيا؛ من المؤكد أن بلجيكا، هاجس سياستهم العملي، باتت أكثر أماناً مما كانت في أيام الدسائس النابليونية القائمة على إثارة القلاقل. الإنجليز، من الحزبين كليهما، كانوا قد بدأوا يأملون بأن تبادر ألمانيا إلى الحلول محل بروسيا بوصفها «حليفتهم الطبيعية»، الدائبة على لجم فرنسا وروسيا فيما يكون البريطانيون منشغلين ببناء صرح الازدهار والإمبراطورية فيما وراء البحار؛ حليفة تكون في الوقت نفسه أكثر ليبرالية وتناغماً مما كانته دولة مترنيخ البوليسية. لذا فإن البريطانيين كانوا منخرطين بعمق في عملية تنظيم «عصبة محايدين» لا تمهيداً للتدخل، بل منعاً لتدخل أي آخرين. لم يكن رئيس الوزراء متعاطفاً مع سياسة الغياب والسلبية هذه، وإن من منطلقات أخلاقية سامية، لا من أي اعتبار لميزان القوة. رأى نقل الالزاس واللورين دون مشورة السكان جريمة[35] وأراد استثارة «وجدان أوروبا»؛ لم ير بعد أن استثارة الوجدان هذه كانت، على الصعيد العملي، منطوية على التعاون مع روسيا، وأن الروس لم يكونوا مستعدين للتعاون دون ثمن لم تكن بريطانيا قادرة على تسديده.

لذا فإن سان بطرسبورغ كانت المحطة الحاسمة بالنسبة إلى مهمة تيير. لو

كان الروس قد تعاونوا مع النمسا ـ المجر وإنجلترا، لكانت وساطة أوروبية ما قد حصلت؛ طوال بقائهم مستعدين استعداداً واضحاً لدعم بروسيا، فإن بسمارك ظل قادراً على إبقاء فرنسا في حالة عزلة. لم تكن ثمة أي صفقة محددة بين روسيا وبروسيا؛ والروس لم يكونوا مولعين بموقف المتفرج. في تاريخ مبكر يعود إلى 7 آب/ أغسطس قال غورتشاكوف: «من المستحيل استبعاد **القوى العظمى** الأخرى عن المفاوضات المستقبلية من أجل السلام، حتى وإن لم تشارك في الحرب».[36] كان التصميم على عدم القبول بالتجاهل في أوروبا، بالمعاملة كما لو كانت مجرد قوة آسيوية عميقة الجذور باستمرار في السياسة الروسية. ما من شيء كان، برأي القيصر، قد خدم نابليون الثالث أكثر من معاهدة 3 آذار/ مارس 1859: غرست وهم أن روسيا كانت لها كلمة في شؤون إيطاليا مهما يكن من أمر. وعلى خلفية هذا الاستياء، حرص بسمارك على عزف الوتر العاطفي بالمثل لـ«تضامن العناصر الملكية المحافظة في أوروبا».[37] تضامن بات مؤهلاً الآن لاحتضان النمسا ـ المجر. وهذا **الحلف المقدس** المجدَّد، المعاد صقله كان يمثل وجهة نظر بسمارك السياسية، ولا سيما فيما يتعلق ببولونيا، مهما يكن لم يكن هدفه، مثله مثل هدف **الحلف المقدس** الأصلي، سوى إبقاء روسيا هادئة.

أفضت الأحداث الجارية في فرنسا إلى تعزيز قبضة بسمارك. وعلى الرغم من أن الانتصارات البروسية أرعبت الروس، فإن الإطاحة بنابليون الثالث ومؤسسة حكومية ثورية إلى هذا الحد أو ذاك في باريس، أثارت ذُعر القيصر أكثر فأكثر؛ وما لبث الهلع أن اكتمل فصولاً حين أعلن لفيف من المنفيين البولونيين دعمهم للحكومة المؤقتة. بقدرٍ اكبر من الصراحة، تحمل الروس توسع بريطانيا كرمى لعين ممتلكاتهم البولونية. غير أن حتى هذا لم يكن بعد «خياراً» مع ألمانيا ضد فرنسا؛ بل خياراً مع الحياد ضد الفعل أو الحركة.[38] بأسلوب أقرب إلى الغموض كان الروس يأملون بتأليب فرنسا على ألمانيا في تاريخ لاحق ما؛ وكانوا من الآن يحسبون أن من شأن الخوف من فرنسا ساخطة أن يبقي ألمانيا هادئة فيما يتفرغون هم لتصفية حساباتهم مع النمسا ـ المجر. ومما قاله غورتشاكوف لتيير: «تواق جداً أنا إلى الحصول على تحالف شبيه

بذلك المعقود مع فرنسا، تحالف قائم على السلم لا على الحرب والغزو». [39]
هذه الكلمات المنطوقة في 29 أيلول/ سبتمبر 1870، حددت إطار التحالف الفرنسي ـ الروسي، كما تحقق بعد عشرين سنة؛ لم تكن ذات جدوى بالنسبة إلى تيير في ظل ظروف اللحظة. عاد إلى باريس فارغ الجعبة؛ وقد تعين على الفرنسيين أن يحاولوا قلب الانتصارات البروسية بجهودهم الخاصة. في تشرين الثاني/ نوفمبر تمكنت الجيوش الجديدة التي كان غامبيتا قد شكلها من تحقيق قدرٍ من النجاح المؤقت الذي لم تكن صيانته ممكنة. باتت باريس محاصرة ولم يكن فك أسرها ممكناً؛ وفي كانون الثاني/ يناير 1871 تعين على الفرنسيين استجداء السلم بالشروط الألمانية.

نظراً لأن الروس كانوا قد تنازلوا في أوروبا الغربية، فإنهم حاولوا الحصول على نوع من المكافأة التعويضية. ما لبثوا أن اهتدوا إليها في شجبهم لحياد البحر الأسود وإلغائه الذي تقرر يوم 7 أيلول/ سبتمبر وأُبلغت القوى به يوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر. لم يستطيعوا رؤية البحر الأسود مكافأة على استبعادهم عن شؤون أوروبا الغربية؛ لم يكن التحرك، في أحسن الأحوال، سوى رشوة جارحة لكبريائهم، حررت روسيا من نوع من الإذلال. من هنا عدم انطواء نصيحة بسمارك القاضية بوجوب بناء سفن حربية في البحر الأسود وانتظار شكاوى الآخرين على أي معنى. [40] كان الروس يريدون أن تبادر القوى الأخرى إلى الاعتراف بحقهم في الاحتفاظ ببوارج حربية هنا، لا امتلاكها فعلاً. لم تكن لديهم أي مخططات للتحرك إلى الشرق الأدنى، وبالفعل فإن الحرب في تركيا في 1877 فاجأتهم وهم لا يزالون دون أي أسطول في البحر الأسود ـ لو كان الأمر مختلفاً، لانتهت الحرب بسرعة مع عواقب غير قابلة للتقدير والقياس بالنسبة إلى تاريخ أوروبا. لم يكن قرار الإلغاء إلا بادرة رمزية. والرد البريطاني، هو الآخر، جاء رمزياً. فغلادستون كان معارضاً لتحييد البحر الأسود في 1856؛ [41] إلا انه أراد أن يؤكد مبدأ استحالة تغيير المعاهدات دون توافق دولي، وقد نجح هذه المرة. العداء لروسيا، مصحوباً بنبرة أخلاقية عالية، طغى حتى على مجلس الوزراء الأكثر انعزالية؛ وراحت الحكومة البريطانية تتلفت حولها بحثاً عن التأييد. قام أودو راسل،

الممثل البريطاني في مقر القيادة البروسية، بمبادرة بسمارك قائلاً إن بريطانيا العظمى مستعدة لخوض الحروب دفاعاً عن قدسية المعاهدات مع حلفاء أو دونهم؛ يا لها من مبالغة! ما كان يدور في رأس وزير الخارجية البريطاني، في الحقيقة، لم يَعْدُ كونه وجوب مبادرة بروسيا، بعد أن باتت فرنسا عديمة الجدوى في الشرق الأدنى، إلى تلقف فرصة احتلال موقع «الحليف الطبيعي» لإنجلترا، فالمسارعة إلى الالتحاق بركب ضمانة 15 نيسان/أبريل 1856 الثلاثية لتركيا. وبكلماته هو: «من شأن ذلك أن يضعف التزامات إنجلترا بدلاً من أن يقويها، كما أن من شأنه أن يشكل عنصر لجم فعال لأي محاولة تنفيذ روسية». [42] كانت بروسيا موشكة على الاصطفاف مع القوة التي هزمتها للتو والقوى التي كانت لا تزال تخوض معها حرباً من أجل لجم صديقتها الوحيدة في أوروبا؛ وذلك كرمى لعين الشرق الأدنى حيث لم يكن لها أي ناقة أو جمل. كان النمط يجري تحديد معالمه بالنسبة إلى الأعوام الثلاثين التالية التي شهدت تكرار تلقي ألمانيا عرض امتياز أو وجاهة الدفاع عن مصالح بريطانيا ضد روسيا دون أي مكافأة سوى نوع من الوصاية المتذمرة.

لم يرد بسمارك على هذا العرض. من الجهة الأخرى، أقر بسمارك، كما لم يفعل أولئك الذين جاؤوا من بعده، بأن من شأن أي نزاع إنجليزي ـ روسي في الشرق أن يكون خطراً على بروسيا، حتى إذا تم إبقاؤها خارجه. كان مستعداً للاضطلاع بدور الوسيط النزيه واقترح كونفرنساً يتولى إعادة النظر بتسوية البحر الأسود. جاء هذا متناسباً مع رغبة البريطانيين: الإقرار بالمبدأ الدولي كان كل ما يهمهم. ناسب الأمر الروس أيضاً؛ كانوا يريدون إعادة نظر نظرياً، لاحقاً عملياً، لم يكن بمقدورهم الحصول عليها إلا في كونفرنس. لم يكونوا راغبين في، ولا متوقعين لأي أزمة جدية. وكما كتب أحد الديبلوماسيين الروس فـ«إن المرء لا يخوض حرباً من أجل بيان أو إعلان. توقع غورتشاكوف حرباً بالكلمات، لا أكثر». [43] نشرة يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر سُحبت على ما يبدو تنفيذاً للتفاهم المضمر الذي قضى بأن القوى كانت ستوافق على الاقتراح الروسي إذا ما تم طرحه بصيغة أكثر انطواء على الاحترام. والكونفروس الذي عُقد بلندن بين شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 1871 بدا موضوع

بهرجة، مجرد إنقاذ للمظاهر؛ ولكنه تمخض عن عواقب ذات قيمة عظيمة. ومع أن من المؤكد أنه حرر روسيا في البحر الأسود فإنه انتزع منها التنازل الحاسم القاضي باستحالة تغيير المعاهدات الدولية بمبادرات أحادية. لهذا السبب بالذات، أرادت روسيا بعد سبع سنوات عرض معاهدة سان ستيفانو على المعاينة الدولية في مؤتمر برلين؛ كما أن النتيجة السلمية للأزمة الشرقية الكبرى في 1878 كانت جزئياً بفضل كونفرنس لندن المذموم والمحتقر.

انطوى الكونفرنس على مكسب أكثر مباشرة بالنسبة إلى بسمارك. كانت كل من بريطانيا العظمى وروسيا حريصة على إنجاحه؛ ما دفعهما إلى الموافقة على شرطه القاضي بعد السماح لفرنسا بإثارة مسألة الصلح مع ألمانيا.[44] لذا بقي الفرنسيون معزولين واضطروا لقبول شروط بسمارك. تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في 28 كانون الثاني/يناير لإتاحة فرصة انتخاب مجلس وطني؛[45] وجرى توقيع اتفاق السلام التمهيدي في 26 شباط/فبراير. وما لبث هذا أن أصبح معاهدة فرانكفورت الرسمية يوم 10 أيار/مايو. مشكلة بسمارك كانت مختلفة عن نظيرتها مع النمسا في 1866. فتلك الحرب كانت قد خيضت لهدف محدد ـ السيادة في ألمانيا. ما إن وافقت النمسا على التخلي عن الاتحاد الكونفدرالي الألماني والانسحاب من ألمانيا، حتى كف بسمارك عن أي رغبة في إضعافها أو إذلالها. أما حرب 1870 فكانت مختلفة تماماً. لم تكن ذات هدف محدد؛ مثلت اختباراً للقوة بين ألمانيا وفرنسا. ومع أن انتصارات 1870 وشروط 1871 ـ التخلي عن الالزاس واللورين ودفع تعويضات بمبلغ خمسة مليارات فرنك ـ برهنت بالتأكيد تفوق ألمانيا، فإنها لم تكن قادرة على تأبيده.[46] كانت بريطانيا العظمى وفرنسا قد حاولتا في 1856 جعل ثمار الانتصار دائمة؛ ثم جاء كونفرنس لندن دليلاً على تفاهة مثل هذا المحاولة. ومعاهدة فرانكفورت لم تنص لا على تقليص حجم الجيش الفرنسي ولا على منع فرنسا من عقد تحالفات. كثيراً ما يقال إن السخط الفرنسي بقي ناراً تحت الرماد جراء ضم الالزاس واللورين. كان بسمارك أقرب إلى الحقيقة إذ قال: «إن المرارة الفرنسية ستدوم على الدرجة نفسها إذا خرج الفرنسيون منها دون التخلي عن أي أرض. . . حتى انتصارنا في سادوفا أثار مرارة في فرنسا؛

ستكون مرارة الفرنسيين جراء انتصارنا عليهم هم أكبر بما لا يقاس».[47] في الأعوام التالية ظل الفرنسيون معادين لألمانيا كلما رأوا فرصة لهزيمتهم، ومستكينين للتفوق الألماني، وإن لم يتصالحوا معه، طوال بقائهم شاعرين بأنهم أضعف من أن يستطيعوا الإطاحة به. لو لم يكونوا قد فقدوا الالزاس واللورين لما تقلص سخطهم خلال فترات العداء والاشتباك؛ كان من شأن رغبتهم في المصالحة أن تكون أكبر لدى تضاؤل حدة التوتر. بقي الإقليمان رمزاً للعظمة المفقودة؛ ومن هنا فإن استرجاعهما في 1919 لم يضع حداً للعداء تجاه ألمانيا، لأنه لم يفض إلى أي إعادة للعظمة التي كانت قد تلاشت إلى غير رجعة في سيدان.

في 1871 لم يفترض أي من الفريقين دوام مفعول معاهدة فرانكفورت أكثر من أربعين سنة؛ وحتى عام 1875، على أي حال، ظل أفق تماثل فرنسا للشفاء العامل المحرك للسياسة الأوروبية. وقد حاول الفرنسيون، راصين صفوفهم وراء قيادة تيير، اختراق أسوار العزلة التي كانت سبب خرابهم في 1870؛ عمل بسمارك، بالمقابل، على تكتيل أوروبا ضدهم. تمثلت التركيبة الأكثر أماناً، بالنسبة إلى ألمانيا، بوحدة «البلاطات الشمالية الثلاث»، التي كانت قد ضَعُفت جراء أحداث 1848 ثم دُمِّرت جراء حرب القرم؛ كانت الآن ستنبعث من جديد بوصفها **عصبة الأباطرة** بعد أن كانت **الحلف المقدس** ذات يوم. تمثل التغيير الحاسم بما طرأ على سياسة مملكة آل هابسبورغ. بعد سيدان، تخلى فرانسيس جوزف عن أي أمل بعقد تحالف مع فرنسا، ومعه، عن أي أمل باستعادة الهيمنة في ألمانيا. باتت طريق المصالحة مع برلين مفتوحة. ولكن على أي أساس؟ محبطاً بسبب خمس سنوات من الإخفاق، رأى بويست أن من الأفضل بكثير الإبقاء على آل هابسبورغ وعَبَّر عن الاستعداد للدخول في شراكة محافظة للأباطرة الثلاثة، حين التقى بسمارك في غاشتاين في آب/ أغسطس 1871. غير أن بويست كان قد كف عن أن يكون ذا وزن كبير في فيينا. لم يكن فرانسيس جوزف قد استخدم هذا البروتستانتي الغريب إلا تحضيراً للانتقام من بروسيا؛ أما وقد باءت سياسته بالفشل، فقد كان الملك سعيداً بالخلاص منه، فتم صرف بويست في تشرين الثاني/ نوفمبر. كان خلف

بويست، آندراسي من طينة مختلفة جداً: أرستقراطياً مجرياً معتداً بنفسه مستعداً للتخطيط على نطاق واسع. ومع أنه، هو أيضاً، أراد تحالفاً مع ألمانيا، فإن ذلك كان ينبغي أن يقوم على أساس برنامج 1848 الثوري ـ أن يكون تحالفاً موجهاً ضد روسيا ومع بريطانيا العظمى بوصفها طرفاً ثالثاً؛[48] في اتصاله الأول مع بسمارك ذهب حتى إلى حد اقتراح بعث بولونيا بوصفها حاجزاً أمام روسيا. وبرأيه، كان على ألمانيا أن تنبذ فكرة التحالف مع روسيا، إذا أقدمت النمسا ـ المجر على نبذ التحالف مع فرنسا. لم يكن بسمارك ميالاً إلى مثل هذه التركيبة: جزئياً لاعتقاده باستحالة أن تكون بريطانيا العظمى حليفاً يعوَّل عليه، وأكثر لأن العلاقات الجيدة مع روسيا كانت أساسية بالنسبة إلى نظامه المحافظ كما إلى أمن ألمانيا ضد فرنسا. على مضض مع كثير من الشك، اضطر آندراسي للتسليم بصداقة الأباطرة الثلاثة.

في أيلول/سبتمبر 1872 بادر فرانسيس جوزف، مستكملاً اعترافه بمنتصر عام 1866، إلى زيارة برلين؛ حريصاً على الحيلولة دون قيام أي استعراض مناوئ لروسيا، اقترح الكساندر الثاني نفسه أيضاً في الدقيقة الأخيرة. كانت المرة الأولى التي يجتمع فيها الأباطرة الثلاثة منذ لقاء وارصو الفاشل في 1860؛ وما كانوا سيجتمعون مرة أخرى.[49] لم يكن ثمة أي اتفاق مكتوب؛ وجرى تقديم اللقاء بوصفه استعراضاً ضد «الثورة». لم يكن هذا إلا ستاراً لحجب حقيقة أن الأباطرة الثلاثة كانوا عاجزين عن الاتفاق على ما هو أكثر من ذلك. فالأممية الماركسية التي افتُرض تضافرهم ضدها كانت في حالة ضعف شديد؛ ومن الصعب التفكير بأي وقت كانت فيه أوروبا أبعد من الثورة منها في الفترة بين عامي 1871 و1875. عملياً لم يكن التضامن المحافظ يعني أكثر من دفع النمسا ـ المجر إلى العزوف عن إثارة بولونيا، وروسيا إلى العزوف عن إثارة سلاف البلقان.

كان الأباطرة أنجح قليلاً في 1873. قام غليوم الأول بزيارة سان بطرسبورغ في أيار/مايو؛ وقام الكساندر الثاني بزيارة فيينا في حزيران/يونيو.[50] تمخضت كل من الزيارتين عن نوع من الميثاق. في سان بطرسبورغ قام مولتكه، وهو الآن رئيس الأركان العامة الألمانية، مع الفيلدمارشال الروسي

بيرغ، بإبرام اتفاق عسكري نص على التزام كل من القوتين بإرسال مائتي ألف جندي لمساعدة الأخرى في حال تعرضها للهجوم (6 أيار/مايو 1873). وفي فيينا عقد الكساندر الثاني وفرانسيس جوزف اتفاقاً سياسياً (ما لبث غليوم الأول أن وافق عليه) تضمن وعداً بالتشاور إذا ما هددت أي مسألة بتمزيق صفهم (6 حزيران/يونيو 1873). رفض بسمارك المصادقة على الميثاق العسكري بين مولتكه وبيرغ، ذلك الميثاق الذي طواه النسيان. وضد من كان سيفعّل، على أي حال؟ ربما كانت لدى الروس فكرة مشوشة عن حاجة ألمانيا إلى حماية ضد هجوم فرنسي؛ وكانت هي بدورها سوف تدعم الروس ضد إنجلترا. ربما كان العرض منطوياً على شيء من الجاذبية بالنسبة إلى بروسيا قبل 1848 ببعض الوقت؛ أما الآن فقد كان الروس متخلفين عن ركب الزمن جيلاً كاملاً. يُضاف أنهم لم يكونوا جادين حتى في عرضهم. فالكساندر الثاني أبلغ السفير الفرنسي بعدم استعداده للانضمام إلى أي جهد موجه ضد فرنسا؛[51] وما لبث غورتشاكوف أن كرر عبارة: «أوروبا بحاجةٍ إلى **فرنسا قوية**».[52] أوضح الروس أنهم كانوا فقط يجددون التعاون المسلح ضد الثورة التي كانت موجودة افتراضياً في أيام مترنيخ ونقولا الأول؛[53] في الواقع كانوا يأملون بأن يفضي هذا التعاون بطريقةٍ ما إلى توريط ألمانيا ضد النمسا ـ المجر ـ مشروع خيالي آخر كان بسمارك قد دأب على مقاومته باستمرار. كان ثمة لبس عمق في العلاقة بين ألمانيا وروسيا. كان بسمارك يرى أن الروس كانوا قد قبضوا ثمن حيادهم الودي في 1870 حين حرروا البحر الأسود؛ أما الروس فظلوا يعدّون هذا مكسباً هزيلاً نسبياً، مكسباً حصلوا عليه، على أي حال، بجهودهم الخاصة، وكانوا لا يزالون عازمين على مطالبة ألمانيا بالثمن المناسب في وقت ما في المستقبل.

ومثل ذلك الثمن لم يكن الاهتداء إليه ممكناً إلا في التحرك ضد النمسا ـ المجر. كان الشك المستبد بالعلاقة بين فيينا وسان بطرسبورغ هو الخلل الجوهري في **عصبة الأباطرة الثلاثة**. ربما كان آندراسي يستطيع أن يقول لغورتشاكوف إن النمسا «دولة دفاعية»، وإن المجر خصوصاً مثقلة بحقوق وواجبات «تجعل الباخرة المجرية معرضة للغرق الفوري إذا زادت حمولتها

مثقال ذرة، تبراً أو تراباً»؛ وكان غورتشاكوف قادراً على أن يرد مؤكداً أن روسيا مؤيدة لسياسة عدم التدخل في الشرق الأدنى.[54] الطرفان عازفان عن إثارة الاضطراب في الشرق الأدنى، الطرفان مقتنعان بأنهما سيتشاجران إذا ما تفجر الشرق الأدنى. اتفاق حزيران/ يونيو 1873 كان دليلاً على مدى بعدهما عن أي تسوية. ومع أن الشرق الأدنى لم يرد بالاسم، فإن البند الأول في الاتفاق عَبَّرَ عن التمنيات الإيمانية القائمة على التقوى بأن تختلف الإمبراطوريتان، إذ اختلفتا، دون الإجهاز على قضية التضامن الملكي المقدسة.[55] وهكذا فإن روسيا وألمانيا كانتا تملكان اتفاقاً عسكرياً معطل الصلاحية دون أي توافق سياسي؛[56] أما روسيا والنمسا ـ المجر فكانتا متمتعتين بتوافق سياسي دون أي اتفاق عسكري. كلاهما غير قابل للتطبيق العملي. كانت جملة التحفظات الروسية تجعل **العصبة** عديمة الفائدة في التصدي لفرنسا؛ وكانت الشكوك الروسية والنمساوية ـ المجرية كافية لجعلها بلا معنى في الشرق الأدنى. ومع أن الأباطرة الثلاثة تحدثوا عن مبادئهم المحافظة، فإن أياً منهم لم يكن مستعداً لتقديم تضحيات دفاعاً عن هذه المبادئ. افتُرض في **العصبة** أن تحافظ على السلم في أوروبا؛ في الواقع لم تكن هي قادرة على الوجود إلا إذا بقيت أوروبا مسالمة. لم تكن **العصبة** إلا منظومة أجواء صافية وهادئة مثلما كانت منظومة **الحلف المقدس** قبلها. كان من شأن أي نزاع بين فرنسا وألمانيا، أي انقلاب جديد في المسألة الشرقية، أن ينسفها من أساسها.

جاء الإنذار الأول من فرنسا. لم يكن الفرنسيون عازمين على شن حرب جديدة؛ غير أنهم، مع ذلك، كانوا يسعون إلى استعادة قوتهم العسكرية والخروج من عزلتهم الديبلوماسية. كان تيير قد بادر سلفاً إلى إرساء قواعد السياسة الفرنسية حين جال على بلدان أوروبا في أيلول/ سبتمبر 1870. راحت فرنسا تبحث عن حلفاء لا لإعادة صوغ خارطة أوروبا كما من قبل، بل للتفوق على قوة ألمانيا. ولكن المفارقة الصارخة هي أن التحالف مع القوة الأكثر محافظة بات بعيد المنال لحظة صيرورة فرنسا محافظة: ما إن قبلت الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية بالنظام الجديد في ألمانيا حتى صارت تجد

الأمن في التحالف مع ألمانيا، لا ضدها. بقيت روسيا وبريطانيا العظمى. مع أن الاثنتين كانتا ترحبان بصداقة فرنسا وتريدان رؤية فرنسا قوية، فإن أياً منهما لم تكن تخالف ألمانيا: كانتا ترغبان في الإفادة من فرنسا حليفة في الشرق الأدنى فقط ـ وكل منهما ضد الأخرى. في 1870 كانت فرنسا قادرة على كسب ود روسيا عبر تأييد تحرير البجر الأسود أو كسب ود بريطانيا عبر التصدي لذلك. أي منهما لم تكن مؤهلة لتنطوي على أي فائدة بالنسبة إليها ضد بروسيا. كان الفرنسيون مصممين على عدم تكرار سياسة حرب القرم؛ ومن الجهة الأخرى كانت لديهم مصالح مالية مهمة مرتبطة بصيانة الإمبراطورية التركية ما جعلهم يأملون بأن تهب إنجلترا إلى الدفاع عن تركيا، رغم أنهم لم يكونوا، هم أنفسهم، مستعدين لفعل ذلك. كَسْب بريطانيا العظمى دون خسارة روسيا؛ وعدم تقديم تركيا لقمة سائغة لأي منهما ـ هذه كانت المشكلة المركزية للديبلوماسية الفرنسية، وقد تبين أنها عصية على الحل على امتداد أكثر من جيل، وكانت، بالمناسبة، قد أثبتت عدم قابليتها للحل بالنسبة إلى نابليون الثالث.

كان هناك عامل يدفع باتجاه التعقيد. إجمالاً كان اليمين مؤيداً للتحالف مع روسيا؛ وكان اليسار، على العموم، مؤيداً للتحالف مع بريطانيا العظمى. إضافةً إلى دافع الاستساغة السياسية الواضح، كان هذا يعكس الموقفين المتباينين للجماعتين من انحطاط فرنسا. ومع أن اليسار كان قد أراد، مستلهماً غامبيتا، مواصلة الحرب في 1871، فإنه صار، فيما بعد يعبر عن كره الأكثرية الساحقة في فرنسا لأي حروب أو مغامرات جديدة؛ لذا فإن اليساريين كانوا يريدون حليفاً ذا تطلع سلمي مثلهم. أما اليمين فقد كان مديناً بانتصاره الانتخابي في شباط/فبراير 1871 لاستعدادهم لصنع السلام؛ غير أنه، ظل يحلم آسفاً بعظمة غابرة ويتوهم بأن من شأن التحالف مع روسيا أن يؤدي، بطريقةٍ ما، إلى المراجعة دونما حرب. بقي الفرق فرق تأكيد لا فرق خيار واضح المعالم. من الجوهري في الديبلوماسية تجنب الالتزامات الحاسمة إلى أن تفرضها الحرب فرضاً؛ والديبلوماسية الفرنسية، بمدرستيها، حاولت تجنب الاختيار بين روسيا وبريطانيا العظمى تماماً بمقدار ما بقي بسمارك حريصاً على

رفض «الاختيار» بينهما، أو حتى بين روسيا والنمسا ـ المجر. بالطبع، كانت الديبلوماسية الفرنسية محدودة أكثر مما سبق لها أن كانت في 1870: لم يعد الفرنسيون قادرين على المناورة إلا بين روسيا وبريطانيا العظمى. فالنمساويون لم يعودوا مستعدين لاختيارهم هم ولا لاختيار ألمانيا. حتى على هذا الصعيد كان ثمة نوع من الشرخ. كان اليمين يفكر من منطلق توجيه ضربة مبكرة ضد ألمانيا؛ أما اليسار فقد سلّم بالانتصار الألماني. كان بسمارك يرى أن نظاماً جمهورياً في فرنسا كان ضمان ألمانيا الأفضل على صعيد السلم في حوض الراين. وقد درج على تبرير رأيه بالحجة السخيفة القائمة على أن من شأن الملوك والأباطرة (قاصداً القيصر على نحوٍ خاص) أن يأنفوا التحالف مع نظام جمهوري ـ وكأنه هو نفسه رجل السياسة الملكي الوحيد الذي ينسى مبادئه حين يكون مثل هذا النسيان متوافقاً مع مصلحته القومية. أما التبرير الحقيقي ـ مكرساً بحدس ماركس، وإن لم يكن بعقله ـ فكان متمثلاً بأن أي نظام جمهوري، قائم على أساس الإرادة الشعبية، كان يجسد عداء الشعب للحرب. ولكن كان هنا أيضاً خطأ فادح في حسابات بسمارك. على الرغم من أن اليساريين والناس الصغار الذين يمثلونهم كانوا أكثر ميلاً إلى السلم من منتسبي الطبقات العليا الفرنسية، فإنهم كانوا، في العمق، يمقتون أيضاً المبدأ المعتمد من قبل ألمانيا ـ مبدأ القوة العسكرية. قام غامبيتا بتحديد هذا الموقف مرةً وإلى الأبد حين قال: «فكر بالأمر دائماً؛ لا تتكلم عنه أبداً!» لم يكن يعني الالزاس واللورين بوصفهما إقليمين فقط، بل على أنهما أكثر من ذلك رمزاً لتدمير الوحدة القومية وإنكار حق تقرير المصير. كان بسمارك وخلفاؤه يفترضون أن اليساريين الفرنسيين جبناء لأنهم ميالون إلى السلم؛ هذه الحماقة كانت ستشكل سبب خراب ألمانيا.

حاول تيير، بوصفه رئيساً للجمهورية، أن يمتطي جوادَيْ اليسار واليمين في الوقت نفسه، أن يبقى متأرجحاً بين اليسار واليمين. بما انه جمهوري محافظ، كان ميالاً إلى السلم، ولكن تواقاً في الوقت نفسه لاستعادة عظمة فرنسا، وربما مستخفاً بالصعوبات الكامنة في مهمته. في 1870 كان أمله بسان بطرسبورغ أكبر من أمله بلندن؛ وبعد انتهاء الحرب ظل يعتقد أن التحالف

الروسي كان «الاحتمال الأقوى في المستقبل».[57] درج على وضع الصداقة البريطانية في المرتبة الثانية، وإبرازها بوصفها معادِلة **لعصبة الأباطرة الثلاثة**، لا كأي سند فعلي لفرنسا، ونظر بازدراء إلى الزيارة الفخمة التي خصه بها أسطول القناة البريطاني في الهافر عام 1872 في الوقت الذي كان فيه الأباطرة مجتمعين في برلين. لم يكن إنعاش الوفاق الليبرالي، ذلك الوفاق الذي كان يوماً يحظى بمباركة غلادستون ولوي فيليب (وإن لم يكن ذلك حين كان تيير أحد وزراء الأخير) من منطلق العداء القديم **للحلف المقدس**. ومهما يكن، فإن تيير كان أكثر اهتماماً بتحسين العلاقات مع ألمانيا. منه ببناء أي تحالفات ضدها. بقي هدفه الأكبر متمثلاً بتحرير الأرض الفرنسية؛ وقد تحقق هذا عند تسديد التعويض فرحلت الوحدات الأخيرة من القوات الألمانية يوم 16 أيلول/ سبتمبر. لو بقي تيير في المنصب لأعقبت ذلك فترة طويلة زاخرة بـ«الإنجازات». ولكنه استُبعد، لأسباب داخلية خالصة، في 24 أيار/ مايو وجاءت الحكومة اليمينية الجديدة، وفيها ديكيز وزيراً للخارجية، راغبة في تسجيل نجاحات عاجلة في السياسة الخارجية من أجل التمهيد لعودة النظام الملكي. أقدم ديكيز، في الحقيقة، على فعل كل شيء لتبرير جملة الشكوك التي دأب بسمارك على التعبير عنها بالنسبة إلى أنصار الملكية الفرنسيين؛ وكان ثمة توتر متجدد، وإن بقي أقرب إلى الاصطناع، فيما بين البلدين. وما زاد طين التوتر بلة تمثل بسياسة بسمارك الداخلية. فمع حلول عام 1873 كان نزاع عميق مع كنيسة روما، وراح النزاع يثبت أنه أصعب مما كان متوقعاً. حاول بسمارك، وهو المولع دائماً بلَوْم الآخرين على أخطائه هو، أن يتحرى مؤامرة كهنوتية دولية، من تدبير فرنسا وتوجيهها؛ وسارع إلى الانقضاض على أي حجة لسوقها تأييداً لشكواه.

كان ديكيز كامل الاستعداد للاضطلاع بالدور الذي كان بسمارك قد رسمه له. بنوع من الخفة الأرستقراطية، أراد دفع بسمارك إلى عملية عنف فاضحة تفضي إلى تأليب أوروبا على ألمانيا؛ وهو لم يحمِّل نفسه مشقة تقدير ما إذا كان من شأن نوع من النجاح الديبلوماسي الظاهري والاستعراضي أن يكون جديراً بالثمن الذي قد تضطر فرنسا إلى دفعه. كانت «الثورة» قد أثبتت أنها

حليفة زائفة؛ الآن راحت فرنسا تؤلب المؤسسة الدينية والنزعة الكهنوتية على الدول القومية التي كانت هي نفسها قد أخطأت إذ أوجدتها. رأى ديكيز ومن لف لفه أنهم كانوا عاكفين على تكرار ديبلوماسية ريشليو بعد عام 1815 وحلموا بطبعة ثانية من مؤتمر ايكس لاشابيل (آخن)، تستعيد مساواة فرنسا في خانة القوى العظمى. لتحقيق ذلك كان هؤلاء بحاجة إلى مترنيخ آخر وتصوروا أن العثور على شخص كهذا كان لا يزال ممكناً في فيينا.[58] في كانون الثاني/ يناير 1874 أطلق ديكيز صرخة الإنذار والاستغاثة زاعماً أن بسمارك يهدد بمهاجمة فرنسا.[59] لم تأت النتيجة مشجعة: عبارات تعاطف من كل من النمسا ـ المجر وروسيا، دون أي فعل. في تنافسهما على الفوز بصداقة ألمانيا، تعين على الجهتين تأكيد إيمانهما باعتدال بسمارك. إلا أن الدولة غير المنحازة الوحيدة في أوروبا، استجابت دون أي تلقين فرنسي: في 10 شباط/ فبراير كتبت الملكة فيكتوريا إلى غليوم الأول تحضه على «التحلي **بالشهامة**».[60]

لم يكن هذا إلا اشتباكاً تمهيدياً. خلال عام 1874 حسّن الفرنسيون وضعهم، أو تصور ديكيز ذلك. الحكومة المحافظة الجديدة في إنجلترا كانت شديدة الاستعداد للارتياب إزاء المخططات الروسية في آسيا الوسطى، وعلى الدرجة نفسها تقريباً من الاستعداد للاشتباه بأن لدى ألمانيا، قرينة روسيا، مخططات ضد فرنسا. يضاف أن ديكيز بات يشعر بأن من شأن الوصاية الفرنسية على البابا أن يدفع إيطاليا إلى حضن ألمانيا؛ وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1874 جرى سحب السفينة الفرنسية، التي كانت قد وُضعت في خدمة البابا، من المياه الإقليمية الإيطالية. أخيراً تمت تصفية تراث نابليون الثالث القاتل. أحس الفرنسيون بأنهم عائدون إلى ساحة السياسة الأوروبية؛ وعلى الرغم من أنهم لعبوا بمهارة، فإن كل خطوة زادت من قلقهم حول احتمال مبادرة بسمارك إلى الرد على إغرائهم. لم تكن هواجسهم خيالية. لا شك أن بسمارك كان حانقاً إزاء التحريض الكهنوتي الجاري على قدم وساق في ألمانيا وإزاء التعاطف الذي يحظى به هذا التحريض في فرنسا؛ فوجئ بالمدى الذي بلغته فرنسا على صعيد استعادة عافيتها العسكرية، وربما شعر بشيء من الخوف. لو استطاع إسكات

كهنة فرنسا أو إيقاف التسلح الفرنسي ببضع كلمات غاضبة، لما تردد في إطلاقها دون شك؛ أما أن يكون قد فكر جدياً بأي حرب وقائية فيبقى احتمالاً أضعف. ومن الجهة المقابلة، من المؤكد أن الفرنسيين لم يكونوا، رغم رغبتهم في إزعاج بسمارك، في وضع من يريد أن يخوض حرباً.

ترددت أصداء مقدمة معزوفة الأزمة في شباط/ فبراير 1875 حين ذهب رادوفيتز، أحد عملاء بسمارك الموثوقين في مهمة خاصة إلى سان بطرسبورغ. يبدو أنه لم يكن مهتماً إلا بتسوية بعض النزاعات البلقانية؛ ولكن الفرنسيين أصروا على إقناع أنفسهم بأنه كان قد عرض دعماً ألمانياً في الشرق الأدنى إذا كانت روسيا مستعدة لأن تتحمل حرباً جديدة ضد فرنسا.[61] وهكذا فإن الفرنسيين كانوا سباقين في الكشف عن نوع من الإنذار الألماني. وفي آذار/ مارس منع بسمارك تصدير الخيول من ألمانيا دليل إنذار روتيني على الدوام. في نيسان/ أبريل أوحى بشن حملة إعلامية تحت شعار «حرب في الأفق؟»[62] بحسب كل الاحتمالات كان يريد التفوق على فرنسا في المزايدات الكلامية من أجل تغطية إخفاقه المتنامي على صعيد **الحرب الثقافية، النضال الثقافي (Kulturkampf)**. ربما أراد أيضاً حتى إتباع هذه التهديدات بعرض نوع من الوفاق على فرنسا تماماً كما سبق له أن تصالح مع النمسا ـ المجر بعد حرب 1866؛ مثل ألمان آخرين، كان بسمارك يرى التهديد والتنمر أفضل مقدمات الصداقة.[63] أما الفرنسيون فلم يكونوا كذلك: أرادوا رفع مستوى الإنذار والتنبيه إلى الخطر لإيقاظ القوى الأخرى. مناشداتهم الأولى مرت دون رد من لندن أو سان بطرسبورغ. لم يقل الكساندر الثاني سوى: «إذا أصبحتم في خطر ذات يوم، وهذا ما لن يحصل باعتقادي، فسرعان ما ستعلمون عن ذلك. . . ستعلمون عنه مني أنا».[64] في 21 نيسان/ أبريل كانت للفرنسيين ضربة حظ. إن رادوفيتز الميال دائماً إلى التحامق والطيش بعد وجبة العشاء، استغرق في الحديث مع غونتو، السفير الفرنسي، ودافع عن مبدأ الحرب الوقائية.[65] سارع ديكيز إلى تلقف رواية غونتو ونشرها على بلاطات أوروبا كما أوصلها إلى جريدة **التايمز** ـ لعبة لم تكن أقل نجاحاً من لعبة بوح بسمارك بمسودة معاهدة بنديتي حول بلجيكا في 1870.

تنبه البريطانيون والروس. تجادلوا مع بسمارك ـ وزير الخارجية البريطاني ديربي عبر القنوات الديبلوماسية العادية؛ وغورتشاكوف وجهاً لوجه حين زار برلين في 10 أيار/مايو. يضاف أنهما نسقا جهودهما. أرسل غورتشاكوف تطميناً رسمياً إلى لندن حول اعتزام وقف التوسع الروسي المقلق للبريطانيين في آسيا الوسطى؛ وتم الإيعاز إلى أودو رسل في برلين بدعم الضغط الروسي.[66] كذلك حاول ديربي جر الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية وإيطاليا إلى الحلبة، ولكن دون جدوى. كان آندراسي سعيداً بآفاق الجفوة المحتملة بين روسيا وألمانيا. قَلَّبَ يده على طاولة المكتب، التي كانت طاولة مترنيخ ذات يوم، ثلاث مرات (تلك كانت عادته)، وصرخ: «بسمارك لن يسامح أبداً».[67]

انطفأت الأزمة بغتة مثلما بدأت. أصر بسمارك على أنه كان إنذاراً كاذباً، وأعلن الجميع اقتناعهم. زائفة أم لا أماطت أزمة «الحرب في الأفق» اللثام عن اصطفاف القوى الذي كان نتيجة حربي بسمارك الكبيرتين. في أزمة اللوكسمبورغ عام 1867 ـ قضية شبيهة ربما من حيث الطابع ـ لم تقف في صف فرنسا إلا النمسا؛ أما روسيا وبريطانيا العظمى فكانتا، رغم تباهيهما ببقاء كل منهما بعيدة عن الأخرى، قد افترضتا وجوب صيانة السلم عن طريق دفع فرنسا إلى الاعتدال والتعاطف مع ألمانيا. كان نابليون الثالث قد جُر مناورة إلى مواقع العزلة؛ كان بسمارك قد بدا الطرف المظلوم، الذي تولى كل من غورتشاكوف وستانلي «حمايته». في 1875 بقيت النمسا ـ المجر صامتة، غير مبالية بوضوح حتى بتدمير فرنسا بوصفها قوة عظمى. أما روسيا وبريطانيا العظمى ـ وكانتا لا تزالان ممثَّلتين بغورتشاكوف وستانلي (اللورد ديربي الآن) ـ فقد حذّرتا ألمانيا؛ وحين فعلتا تحركتا معاً للمرة الأولى منذ مسألة سْلَزْفيك في 1850. كان التوجس من ألمانيا قد أفضى ولو لمرة واحدة عن التخفيف من وطأة ذكريات حرب القرم.

على الرغم من أن هذا كان انتصاراً لفرنسا، فإنه بقي انتصاراً من النوع المحدود. تمخض التحرك الإنجليزي ـ الروسي عن إذلال بسمارك ولكنه لم يذله إلا عبر تأكيد تسوية 1871، الذي كان من صنعه هو. لم يكن لا لروسيا ولا لبريطانيا العظمى مثقال ذرة من المصلحة في إعادة فرنسا إلى الموقع الذي

كانت تشغله قبل 1870، أو حتى في مساعدتها على استرجاع الأقاليم التي خسرتها. حقاً كانتا تفضلان بقاء الأمور على حالها. بات البريطانيون متحررين من الانشغال بمخططات نابليون الثالث بشأن بلجيكا؛ رحب غورتشاكوف بالمنصب الذي منحه إياه بسمارك ساخراً منقوشاً على ميدالية: «غورتشاكوف يحمي فرنسا». إذا أدت الأزمة إلى طمأنة فرنسا إزاء أي هجوم ألماني، فإنها طمأنت بسمارك أيضاً إلى أن فرنسا لن تجد أي حلفاء في حرب انتقامية. لم يكن لا الروس ولا البريطانيون يريدون أن يروا سيادة أي من ألمانيا أو فرنسا في أوروبا الغربية؛ كان الطرفان يرغبان في تحقق توازن القوة، وكان بسمارك مستعداً لمنحهما ذلك. بل وقد كان متمتعاً بما يكفي من الحكمة كي لا يبدي أي امتعاض إزاء تحركهما، أو كي لا يبدو ممتعضاً على أي حال: في الواقع احتفظ بقدرٍ بالغ المرارة من العداء لغورتشاكوف، ذلك العداء الذي كان سيلعب دوراً في السنوات القليلة القادمة.

من حيث الجوهر، كان التحرك الفرنسي، على براعته وخفته، حماقة كبرى؛ لم يكن ديكيز قد تعلم شيئاً، أي شيء، من نجاحات نابليون الثالث وإخفاقاته. كان يتعين على التاريخ الديبلوماسي للإمبراطورية الثانية أن يعلّمه أن فرنسا لم تكن قادرة على الفوز بحرية الحركة على ضفاف الراين ما لم تغطِ ألسنةُ اللهب ربوعَ الشرق الأدنى. حرب القرم كانت أساس نجاح نابليون من الألف إلى الياء؛ وقد صار الإخفاق ملازماً له حين رفض دعم مخططات روسيا الرامية إلى إعادة النظر بالأوضاع في الشرق الأدنى. لو كان ديكيز قد تحلى بقدرٍ أكبر من الصبر لكانت الأحداث قد أنجزت له مهمته. تفجر الشرق الأدنى في تموز/يوليو 1875، بعد ما لا يزيد على شهرين من أزمة «الحرب في الأفق». في أيار/مايو كانت روسيا وبريطانيا العظمى قد أزاحتا منافساتهما الآسيوية جانباً من أجل حماية فرنسا. كانت الأزمة قد أقنعتهما بأن فرنسا كانت آمنة؛ وكانتا قادرتين على اقتحام المسألة الشرقية دون منح فرنسا أي فرصة لإعادة النظر بتسوية 1871.

هوامش الفصل العاشر

(1) من بسمارك إلى روس، 13/ 2/ 1869. **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، ج: 10، هـ: 517.

(2) قال هذا لآندراسي في كانون الثاني/ يناير 1870، والأمير البرشت في تموز/ يوليو. من بسمارك إلى شفاينيتز (فيينا)، 12/ 1؛ 10/ 7/ 1870. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب، هـ: 1474 و1589.

(3) كان هذا ليوبولد من الفرع السيغماريني. الفرع الأعلى من قبل، كانت قد خضعت للأسرة المالكة البروسية في 1848. شقيق ليوبولد الأصغر كان أميراً لرومانيا.

(4) هذا الموضوع مثقل جداً بالسجالات والعواطف اللاحقة بما يجعل التوصل إلى حكم محايد أمراً متعذراً. أستطيع فقط أن أقول إنني حاولت أن أحكم وفقاً للأدلة المعاصرة وأقاوم الأساطير اللاحقة، سواء تلك التي خرجت من رحم السخط الفرنسي أم تلك التي أطلقها بسمارك نفسه. لاحقاً تباهى بأنه «فبرك» الحرب مع فرنسا؛ هذا دليل على ما كان يفكر به في 1892، لا في 1870.

(5) من بنديتي إلى دارو، 25/ 2/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 26، هـ: 7970.

(6) كان دارو قد أمل بالإلحاح على وجوب عدم تدخل المجلس في الشؤون العلمانية (الدنيوية). كان نابليون الثالث وأوليفييه حريصين على عدم استفزاز الرأي العام الكهنوتي في فرنسا.

(7) من بوست إلى مترنيخ، 31/ 5/ 1870. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 822. لم يكن قد سبق لدارو أن اطلع على مفاوضات التحالف؛ وحتى غارمون لم يبلّغ عنها إلا بعد إصرار بوست.

(8) ليبرون، **مذكرات عسكرية**، ص: 83، 146. كان الأمير البرشت قد زار باريس لعقد مباحثات عسكرية في آذار/ مارس؛ كان قد خرج بانطباع سيء عن وضع الجيش الفرنسي.

(9) من مترنيخ إلى بوست، 8/ 7/ 1870. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 851.

(10) من غرامون إلى فلوري، 6/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 27، هـ: 8173.

(11) كانت الأزمة شديدة المباغتة إلى درجة أن ليوبولد كان في مشوار مشي على الأقدام في جبال الألب النمساوية وبعيد عن متناول الأيدي.

(12) جرى إضفاء القسوة على الطلب بتوجيه من نابليون. من نابليون الثالث إلى غرامون، 12/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 28، هـ: 8436.

(13) لاحقاً في حياته كان بسمارك حريصاً على نيل فضل إشعال الحرب ما دفعه إلى ابتكار أسطورة أنه كان قد أثارها عن طريق تحرير البرقية التي أرسلها غليوم الأول من إمْس. غير أن بسمارك درج على الاحتفاظ بقضيبي كي في النار. حين زاح عن الطريق في

فارزين حتى 11/ 7 من المؤكد أن هذا ساعد الفرنسيين على التوغل من خبطة استفزازية إلى أخرى؛ ولكنه أبقاه أيضاً حراً في إيقاع اللوم على غليوم الأول إزاء أي إذلال قد يتبع. في 12/ 7 خطط لدعوة الرايخشتاغ وتوجيه إنذار إلى فرنسا. كان من شأن هذا، بالتأكيد، أن يجلب الحرب؛ بالمثل كان من شأنه أن يمنحه حجة للاستقالة إذا رفض غليوم الأول نصيحته. سلوكه من البداية كان ارتجالياً ولا يتصف بالتوافق إلا من التفسير القائل بان الأزمة باغتته. بعد ذلك كان مستعداً تماماً للعمل من أجل الحرب مع فرنسا في سبيل إنقاذ هيبته الخاصة. حله البديل المتمثل بإلقاء اللوم على غليوم الأول كان أيضاً أنموذجياً بالمثل وغير مشرف بالقدر نفسه. غير أن هذا كله يتناقض مع النظرية التي تقول بأن الترشيح الإسباني كان لغماً عميقاً أو «فخا لفرنسا» كما سماه بوخر. لعل الأمر لم يكن سوى حماقة هرب منها بسمارك بنوع من الارتجال السريع.

إن تحرير برقية إمس أظهر بالتأكيد أن بسمارك كان راغباً في إثارة الحرب مع فرنسا من أجل إنقاذ سمعته ولكنه لم يكن سبباً للحرب. تعين على نابليون أن يتقدم بطلبات متزايدة الاستحالة إرضاء للبونابرتيين المتطرفين؛ ولم تفعل برقية إمس أكثر من منحه الفرصة التي كان يسعى إليها هو، أو أنصاره. بالطبع، لو أراد بسمارك حقيقة أن يتجنب الحرب بأي ثمن، لما عجز عن الاهتداء إلى وسيلة تمكنه من ذلك. وحده كان قادراً على التحكم بالوضع. بهذا المعنى يجب أن يتحمل المسؤولية لا عن حرب 1870 وحسب بل وعن المسار اللاحق للتاريخ الألماني أيضاً.

(14) الإعلان الفعلي للحرب تمت إذاعته في برلين يوم 19/ 7.

(15) حتى في أثناء الأزمة افترض فلوري أن كسب التأييد الروسي ممكن عبر إعادة النظر في معاهدة باريس (إلى غرامون، 10/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، هـ: 8650). لم يدرك أن البحر الأسود كان ترفاً بالنسبة إلى السياسة الروسية، في حين أن بولونيا كانت هي الواقع الفعلي. كان الروس قد تعلموا، بالطبع، درساً من الخيبات المتكررة وباتوا يدركون أن نابليون الثالث لم يكن ليحقق أبداً أي اختراق لتسوية 1856.

(16) تقارير إلى القيصر منشورة في **مجلة التاريخ الحديث**، ج: 14. كتدبير احتياطي إضافي ضد التعرض للتوريط، بقي غورتشاكوف في إجازة بألمانيا حتى نهاية تموز/ يوليو.

(17) قام بسمارك بتوظيف قصة أن روسيا كانت قد نشرت 300,000 جندي في غاليسيا لإخافة النمسا ـ المجر ودويلات ألمانيا الجنوبية؛ لم تكن للقصة أي أساس صلب، ولا حتى أي وعد روسي. من بسمارك إلى فيرتر (ميونيخ)، 16/ 7/ 1870. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب، هـ: 1652.

(18) من الطبيعي أن البلدين كانا سيغيران لهجتهما في حال انتصار فرنسا؛ كانا، عندئذ،

سيتنافسان على خطب ود فرنسا، ومن البديهي دون لبس أن النمسا ـ المجر كانت ستفوز بقصب السبق.

(19) من تشوتك إلى بوست، 23/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، هـ: 8734.

(20) من بسمارك إلى روس، 26/ 7/ 1870. كذلك أرسل بسمارك خطاباً إلى آندراسي قال فيه: إن ضم ما يعرف باسم النمسا الألمانية في سكانها من التشيك والسلوفينيين إلى اتحاد ألمانيا الشمالية من شأنه أن يكون مرادفاً لانحلالها». من بسمارك إلى شفاينتز، 23/ 7/ 1870. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب، هـ: 1709 و1701.

(21) من غرامون إلى لاتور، 23/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، هـ: 8724.

(22) من بوست إلى مترنيخ، 11/ 7/ 1870. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 871. بوست **مذكرات**، ج: 2، ص: 340 - 342. كذلك أوحى بوست بأن الفرنسيين كانوا مستعدين للسماح لليوبولد بالإبحار إلى إسبانيا واختطافه على الطريق. ونظراً لأن بسمارك ظل على الدوام يقول إن ترشيح ليوبولد لم يكن سوى مسألة خاصة لا علاقة لها ببروسيا، فإنه لم يكن ليستطيع أن يعترض.

(23) من دي كازو (فيينا) إلى غرامون، 17/ 7/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، 8621.

(24) أخيراً قام سربك في **من تاريخ النمسا**، ص: 67 - 98 بتسليط الضوء على السياسة النمساوية ـ المجرية في 1870 ولا سيما مجلس 18 تموز/ يوليو.

(25) من بوست إلى مترنيخ، 20/ 7/ 1870. **سياسة الراين**، ج: 3، هـ: 911.

(26) من فرانسيس جوزف إلى نابليون الثالث، 25/ 7/ 1870. المصدر السابق، هـ: 920.

(27) من فلوري إلى غرامون، 9/ 8/ 1870. **الجذور الديبلوماسية**، ج: 29، هـ: 8948.

(28) أيضاً ليس ثمة ما يشير إلى أن المطالبة بالإلزاس واللورين كانت بسبب خامات الحديد والفوسفات فيهما، التي لم تكن، على أي حال، معروفة.

(29) بسمارك نفسه أقر بهذا حين أصر على وجوب تمتع شروط السلام بقبول جمعية وطنية، مشتملة بالضرورة على ممثلين عن الإلزاس واللورين.

(30) لم تكن الانتفاضات القومية المزعومة ضد نابليون الأول إلا خرافة من نسج الخيال، جزئياً اخترعها نابليون نفسه تبريراً لهزيمته، جزئياً دأب مؤرخون ألمان على اصطناعها بوحي من حرب 1870. صحيح أن الحرب الإسبانية، ونظيرتها الروسية إلى حدٍّ أقل، ضد نابليون الأول كانتا تحملان طابعاً قومياً؛ ولكن هاتين الحربين، كلتيهما، كانتا على أطراف الحضارة الأوروبية.

(31) شفاينتز، **ذكريات جديدة**، ص: 277.

(32) غوريانوف، **البوسفور والدردنيل**، ص: 304.

(33) كتب بسمارك غاضباً إلى شفاينتز يوم 3/ 10 (بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب،

هـ: 1844). قائلاً إن المجر وإيطاليا مدينتان بكل شيء لبروسيا، غير أنهما الأكثر عداءً لها مع ذلك؛ إذا كانت المجر راغبةً في الحصول على عطف الألمان، فإن عليها أن تفوز به بجدارة.

(34) بوست ومترنيخ، الألمانيان من **الرايخ** كانا الأقل عداءً لروسيا من جميع أولئك الذين كانوا يتولون إدارة سياسة آل هابسبورغ الخارجية. بالنسبة إلى الآخرين ـ سواء المجريين مثل آندراسي أو النبلاء مثل شفارزنبرغ ـ كان العداء لروسيا مبدأ طاغياً.

(35) جميع التغييرات الإقليمية في إيطاليا، بما فيها نقل سافوا ونيس إلى فرنسا، كُرست، أو، أقله تم التواطؤ عليها باستفتاءات؛ ما من عملية ضم من عمليات بسمارك كانت مصحوبة بأي استفتاء، رغم أنه كان ملزماً بإجراء استفتاء في مقاطعة شلزفيك الشمالية.

(36) من روس إلى بسمارك، 7/ 8/ 1870. رايندورف، **مسألة البحر الأسود**، ص: 78.

(37) من بسمارك إلى روس، 12/ 9/ 1970. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب، هـ: 1793. آيك (**بسمارك**، ج: 2، ص: 525) يطلق على هذا الاقتراح وصف «التغيير الحاسم في سياسة بسمارك الخارجية»؛ ولكن بسمارك كان، بالطبع، قد أراد **الحلف المقدس** دائماً لو استطاع الحصول عليه بشروطه، أي، دون أي طموحات هابسبورغية في ألمانيا ولا طموحات روسية في الشرق الأدنى.

(38) ظلت هذه على الدوام المشكلة المركزية في العلاقات الفرنسية ـ الروسية، منذ سيدان على أي حال. أي تحالف فرنسي ـ روسي، نظراً لكونه مستنداً إلى المصلحة، يجب أن يكون فاعلاً؛ أي شراكة روسية ـ ألمانية، لأنها مستندة إلى العاطفة، يمكنها أن تبقى مفعولاً به. ومن هنا فإن الفرنسيين طالبوا في 1839 وفي 1870 بالفعل والتحرك؛ الألمان اكتفوا بالحياد.

(39) ف. شارل ـ رو، **الكساندر الثاني، غورتشاكوف ونابليون الثالث**، ص: 501، 503.

(40) بوش، **بسمارك: بعض الصفحات السرية من تاريخه**، ج: 1، ص: 313.

(41) كان غلادستون أيضاً قد رأى في 1856 أن الاستقلال الوطني لرومانيا هو الحاجز الأنجح ضد روسيا، لذا كان مستعداً لاعتماد سياسة النزعة القومية البلقانية التي بشر بها في 1878 والتي ما لبثت، مثل «الولسنية»، أن انتصرت على نطاق أوسع في 1919، على حساب روسيا وآل هابسبورغ كما على حساب تركيا.

(42) من غرانفيل إلى غلادستون، 10/ 12/ 1870.

(43) من يوميني إلى برونوف، 22/ 5/ 1871. غورياينوف، **البوسفور والدردنيل**، ص: 161. اغناتييف في القسطنطينية تمنى تجاهل القوى وإبرام صفقة مع الأتراك ـ استباق مثير للسياسة التي أيدها خلال الأزمة الشرقية الكبرى لفترة 1875 - 1878.

(44) تشكلت الإمبراطورية الألمانية في فيرساي يوم 18/ 1/ 1871. اختفت بروسيا، من

الآن وصاعداً ذابت في بوتقة ألمانيا، أو العكس.

(45) أفضت إطاحة نابليون الثالث المشكلة الجديدة المتمثلة باكتشاف سلطة متحضرة يمكن عقد سلام صالح معها. تلاعب بسمارك مع فكرة إبرام اتفاق سلام مع نابليون الثالث من منطلق تحويله إلى دمية ألمانية؛ غير أن نابليون لم يكن ليقبل بهذا الاقتراح اللئيم إلا إذا حصل على شروط أفضل من تلك المعروضة على الحكومة المؤقتة، ولم يكن بسمارك مستعداً لدفع هذا الثمن. لذا فقد تعين عليه أن يصر على جمعية وطنية لإبرام الصلح مع «هيئة ذات سيادة مطلقة»، مع الشعب الفرنسي ـ يا له من موقف غريب ليونكر (عسكري ـ إقطاعي) محافظ!

(46) حسب بسمارك (مخطئاً) أن من شأن التعويض أن يشل فرنسا لسنوات عديدة أو حتى أن يؤدي إلى جعل الفرنسيين عاجزين عن دفعه، فيبقى الجيش الألماني محتلاً للأراضي الفرنسية. كان هذا، إذن، إلى حدٍّ معين، نوعاً من أنواع تكبيل المستقبل.

(47) من بسمارك إلى بيرنستورف (لندن)، 21/ 8/ 1870. بسمارك، **المؤلفات الكاملة**، ج: 6/ب، هـ: 1755.

(48) بادر آندراسي إلى مفاتحة البريطانيين بشأن عقد تحالف في كانون الأول/ ديسمبر 1871 فور توليه المنصب. لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتوصل إلى «تفاهمات مستقبلية لمواجهة احتمالات» قد لا تحدث. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، ص: 345.

(49) التقى الكساندر الثالث الإمبراطورَيْن الآخرين في سكيرنيفيتشة في 1884.

(50) اكتملت الدورة بزيارة غليوم الأول لفيينا في تشرين الأول/أكتوبر؛ وفرانسيس جوزف لسان بطرسبورغ في شباط/ فبراير 1874 ـ تمثل تحركه الأول بوضع إكليل على ضريح نقولا الأول.

(51) من كونتو ـ بيرون (برلين) إلى ريموسا، 8/ 9/ 1872. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 152.

(52) من غونتو ـ بيرون إلى ريموسا، 14/ 9/ 1872. المصدر السابق، هـ: 156.

(53) من روس إلى بسمارك، 10/ 2/ 1873. **السياسة الكبرى للوزارات الأوروبية 1871 - 1914**، ج: 1، هـ: 126.

(54) من غورتشاكوف إلى الكساندر الثاني، 9/ 9/ 1872. غوريانوف، **المسألة الشرقية عشية معاهدة برلين**، ص: 44.

(55) كان النص يقول: «أصحاب الجلالة يعدون بعضهم البعض بأن يبادروا، حتى حين تكون المصالح العائدة لدولهم مفضية إلى نزاعات حول مسائل خاصة، إلى التفاوض من أجل منع هذه النزاعات من إلقاء ظلها على اعتبارات نظام أسمى يملأ قلوبهم».

(56) اتفاق 6/ 6/ 1873 الذي التزمت ألمانيا به، كان متعلقاً فقط بمسائل عالقة بين النمسا ـ

المجر وروسيا؛ لم يكن ذا شأن بالعلاقات الروسية ـ الألمانية، والتزام ألمانيا لم يكن أكثر من نوع من المباركة التقية.

(57) من تيير إلى لوفلو (سان بطرسبورغ)، 26/ 9/ 1872. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 157.

(58) في 1874 حتى غامبيتا، الزعيم الجمهوري، تقاسم هذا الوهم بالتحالف النمساوي. ديشانيل، **غامبيتا**، ص: 220.

(59) من ديكاز إلى هاركور (فيينا)، 22/ 1/ 1874. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 271.

(60) من فيكتوريا إلى غليوم الأول، 10/ 2/ 1874. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثانية، ج: 2، ص: 313.

(61) من فافيرتي إلى ديكاز، 25/ 5/ 1875. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 373.

(62) لعل من السذاجة تصديق بيان بسمارك القائل إنه لم يكن يعرف البنود قبل ظهورها.

(63) من بولو إلى هوهنلوهه (باريس)، 30/ 4/ 1875. **السياسة الكبرى**، ج: 1، هـ: 168. من ديكاز إلى كونتو ـ بيرون، 6/ 5/ 1875. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 402.

(64) من لوفلو إلى ديكاز، 20/ 4/ 1875. المصدر السابق، هـ: 393.

(65) من كونتو ـ بيرون إلى ديكاز، 21/ 4/ 1875، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية (1871 - 1914)**، السلسلة الأولى، ج: 1، هـ: 395. حاول رادوفيتز تبرير ملاحظاته. مذكرة، 12/ 5/ 1875. **السياسة الكبرى**، ج: 1، هـ: 177.

(66) من ديربي إلى راسل، 8/ 5/ 1875. **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 137.

(67) فيرتهايمر، **الغراف (البارون) يوليوس آندراسي**، ج: 2، ص: 243.

الفصل الحادي عشر

الأزمة الشرقية الكبرى، 1875 - 1878

في تموز/يوليو 1875 ثار فلاحو الهرسك على الحكم التركي؛ ما لبث فلاحو البوسنة أن حذو حذوهم. أدّى هذا إلى فتح الأزمة الشرقية الكبرى التي كان الجميع ينتظرونها منذ انتهاء حرب القرم. تلك الحرب كانت بالتحديد حرباً بين **القوى العظمى**؛ الشعوب التابعة من سلاف (صقالبة)، يونانيين، أو رومانيين لم يكونوا يساوون شيئاً في حساباتها. وحين حاول اليونانيون أن ينتهزوا فرصة الحرب، جرى إخضاعهم للنظام باحتلال إنجليزي ـ فرنسي؛ ولم تظهر رومانيا إلى الوجود إلا بوصفها فكرة مستلحقة، خلقتها المنافسة بين القوى لا مصلحة الرومانيين وخيرهم.[1] في 1875 كانت مصالح القوى لا تزال متضاربة. كان الروس لا يزالون مذلين جراء إغلاق المضائق؛ وكان من شأنها أن تكون في وضع أسوأ دون أسطول في البحر الأسود لو باتت المضائق مفتوحة. كان النمساويون لا يزالون معتمدين على الملاحة الدانوبية بوصفها الرابطة الاقتصادية الوحيدة مع باقي العالم.[2] كان البريطانيون بحاجةٍ إلى الإمبراطورية العثمانية بوصفها كتلة عازلة محايدة كبيرة لتأمين شرق المتوسط والشرق الأدنى ـ بحاجةٍ إليها أكثر من أي وقتٍ مضى منذ فتح قناة السويس في 1869. كان الفرنسيون لا يزالون مموِّلي تركيا الرئيسيين، ويليهم البريطانيون في المرتبة الثانية.[3] لا أحد من هؤلاء وأولئك كان يتمنى إثارة المسألة الشرقية. كان الجميع مستعدين للموافقة على ما قاله غورتشاكوف لأودو راسل: «ثمة طريقتان اثنتان للتعامل مع المسألة الشرقية. عملية إعادة بناء كاملة، **أولاً**، أو

مجرد ترميم كان سيبقي الأوضاع ململمة لفترة زمنية أخرى، **ثانياً**. من غير المحتمل أن يكون أحد قادراً على أن يحلم بتسوية كاملة ـ لا بد للجميع من أن يتمنوا إرجاءها لأطول مدة ممكنة».[4] وحدها ألمانيا كانت مع فكرة «تسوية كاملة»، وذلك لسبب ملتبس. نظراً لعدم وجود مصالح لألمانيا في الشرق الأدنى، كان بسمارك يخشى من الانجرار إلى نزاع لم يكن مرشحاً للتمخض عن أي مكاسب ويحلم، إذاً، بنوع من التقسيم المستحيل الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى حل المسألة مرةً وإلى الأبد.

هذه المباحثات تراجعت إلى الظل حين دخل الساحة طرفٌ آخر. وحدهم سلاف البلقان أشعلوا فتيل الأزمة في 1875؛ وبيانات داعية إلى السلم صادرة عن القوى العظمى لم تستطع أن تشطب تصميمهم على رفض الحكم التركي بعد الآن. لم تكن الأماكن المقدسة سوى ذريعة لإشعال حرب القرم؛ أما بعد عشرين سنة فإن الأهوال البلغارية هي التي شكلت نواة الأزمة الشرقية. مسألتا الاستراتيجية والنفوذ بقيتا على حالهما؛ جاءت قضية النضال القومي لتتقاطع معهما، وقد كانت قضية منطوية في الوقت نفسه على إثارة وخطر جديدين. وما إن بادرت شعوب البلقان السلافية إلى الانتفاض والتحرك، حتى باتت الحكومة الروسية عاجزة عن التجرؤ على تركها تُخْفق؛ كما باتت النمسا ـ المجر عاجزة عن التجرؤ على الحيلولة دون نجاحها. إنه تعميم طويل الأمد كان لا يزال يحتاج إلى أربعين سنة ليصل إلى مستوى الاختمار الكامل؛ غير أن الأمر كان منطوياً سلفاً على ما يكفي من القوة لتشكيل الأزمة الشرقية فيما بين عامي 1875 و1878 وصوغها. كانت السياسة الروسية عميقة التأثر بالنزعة السلافية الوحدوية التي كانت قد طغت على الفكر الروسي على امتداد الأعوام العشرين السابقة. وهذا الخليط الجامع بين النزعة القومية الغربية من جهة والنزعة الصوفية الأرثوذكسية من ناحية ثانية تباين في الممارسة متدرجاً من تعاطف سلافي غامض إلى مخططات كبرى قائمة على أحلام بناء إمبراطورية سلافية عظيمة خاضعة للحكم القيصري؛ العواطف والمشاعر، لا الخطط والبرامج، كانت هي المنطوية على أهمية في المسألة. ومع أن القياصرة كانوا طغاة، فإنهم ظلوا حساسين دائماً إزاء الرأي العام المحدود في إطار إمبراطوريتهم. أنظمة



Projected frontier of San Stefano 1878
Congress of Berlin
Frontier of 1913
Miles
40 20 0 40 80 120
RUMANIA
BUCAREST
Plevna
BULGARIA
E. RUMELIA
Yambol
Nish
Mitrovica
SOFIA
Philippopolis
Vranja
Uskub
(Skoplje)
Adrianople
Constantinople
THRACE
MACEDONIA
Salonika

بلغاريا

الحكم الدستورية تستطيع تحمل علة الافتقار إلى الشعبية؛ أما الحكام الفرديون فيصابون بالذعر والهلع حين تغيب الشعبية أو تتضاءل، ويزيد الذعر والهلع تفاقماً حين يتعزز بذكرى عقوبة الاغتيال السياسي.[5] حتى نقولا الأول سيق سوقاً إلى أتون حرب القرم بسوط الرأي العام الروسي؛ والكساندر الثاني، وقد كان رجلاً أضعف، لم يكن في وضعٍ يمكنه من التصدي للمشاعر الوحدوية السلافية. بعض مستشاريه، ولا سيما اغناتييف، وهو السفير الروسي في القسطنطينية، كانوا، هم أنفسهم، ذوي ميول وحدوية سلافية وتواقين لاستغلالها في جميع الأحوال؛ حفنة في الطرف المقابل، من أمثال شوفالوف، السفير الروسي في لندن، كانت مستعدة لتجاهل تلك المشاعر كلياً واعتماد خط شديد المحافظة. كان غورتشاكوف بين بين وعامل حسم لتأرجحات السياسة الروسية: مع أنه لم يكن رافعاً لواء الوحدة السلافية، فإنه كان يعرف مدى قوتها ونفوذها، وبقي يأمل، حين كان يذعن لها، بتحويلها إلى مكسب عملي.

كانت ثمة تيارات مناوئة، أيضاً، في النمسا ـ المجر (الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية). قبل نصف قرن من الزمن كان مترنيخ قد اقتنع بأن الإمبراطورية التركية كانت أساسية بالنسبة إلى أمن نظام آل هابسبورغ؛ ومستشاره السياسي غنتز، كتب في تاريخ مبكر يعود إلى 1815 يقول: «لا تستطيع الأسرة الملكية النمساوية أن تستمر إلا لفترة زمنية قصيرة بعد زوال نظيرتها التركية». كان آندراسي مقتنعاً بوجهة النظر نفسها؛ وفي مثاله فإن خوف آل هابسبورغ من الدول القومية كان معززاً بالتصميم المجري على أن تكون هنغاريا الدولة الحرة الوحيدة في حوض الدانوب. وقد حدد إطار نظرته في إحدى جلسات مجلس التاج يوم 29 كانون الثاني/يناير 1975، قبل اندلاع حركات التمرد قائلاً:

> تنطوي تركيا على نعمة تكاد أن تكون إلهية بالنسبة إلى النمسا ـ المجر. ذلك لأن تركيا تحافظ على **الأمر الواقع** لجملة الدول البلقانية الصغيرة وتقف سداً في وجه تطلعاتها [القوموية]. لولا تركيا لتساقط كل هذه التطلعات وبالاً فوق رؤوسنا. . . إذا كانت البوسنة ـ الهرسك ستذهب إلى صربيا أم إلى الجبل الأسود، أم يجب قيام دولة جديدة هناك لا

نستطيع التصدي لأي منها، فإننا سوف نتعرض للتدمير الذاتي ولن نتأخر في ارتداء ثوب «الرجل المريض».[6]

هذا الرعب من الدول القومية كان معززاً باعتبارات اقتصادية. رأسماليو فيينا الألمان كانوا يخططون لمد شبكات سكك حديد في شبه جزيرة البلقان؛ وراحت هذه المخططات تفترض شبه جزيرة خاضع لسلطة موحدة، لا تمزيقه. بالمقابل كان العسكريون، وهم أصحاب حظوة وكلمة مسموعة لدى فرانسيس جوزف، مستمرين في انتمائهم ذهنياً إلى عصر لم يكن يقيم أي وزن لا للقوميات الجديدة تعويضاً عن المناطق الإيطالية المضيعة دون أي اهتمام بمشكلات الانتماءات القومية.[7] كثيرون من هؤلاء الجنرالات كانوا مستعدين لتقاسم شبه جزيرة البلقان مع روسيا؛ بعضهم كان مستعداً حتى لإطلاق يد روسيا في البلقان مقابل التحالف ضد ألمانيا ـ ولي العهد (الآرشيدوق) البرشت، زعيم العسكريين، قال للقيصر إنه لن يموت قرير العين ما لم يتمكن، ولو لمرةٍ واحدة، من دحر البروسيين في الميدان.[8] منذ تاريخ مبكر يعود إلى 1867، كان العسكريون النمساويون قد ركزوا عقولهم على البوسنة والهرسك؛ ولم يحاول بويست أن يخفف من اندفاعهم، إذ بقي مصراً على تجاهل القضية القومية. إلا أن آندراسي كان عازماً على صيانة وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ ولم يكن مستعداً لضم الإقليمين إلا إذا أخفق في صيانة الوحدة، وذلك لا بوصفه مؤشر تقسيم، بل للحيلولة دون إلحاقهما بالدولتين السلافيتين القائمتين: صربيا والجبل الأسود. ومع أن آندراسي لم يكن ممسكاً بزمام الأمر في فيينا، فإنه كان يستطيع، عادةً، أن ينفذ ما يراه رغماً عن العسكريين. كان الرأي العام، بمقدار ما كان موجوداً، موزعاً بين ألمانيا والمجر، بما أبقاه مؤيداً له؛ وكان فرانسيس جوزف قد تعلم من الإخفاق درس وجوب تفضيل خط الحذر. كانت التأرجحات في فيينا أقل من نظيرتها في سان بطرسبورغ؛ غير أنها كانت موجودة. كان الجيش متمتعاً بما يكفي من النفوذ لمنع آندراسي من اعتماد خط مطرد قائم على معارضة روسيا؛ على النقيض من الوضع السائد في سان بطرسبورغ حيث كان يتعين على غورتشاكوف لجم الجيش الوحدوي السلافي ومنعه من إحداث قطيعة مع النمسا ـ المجر.

ما لبث التأكيد القومي الجديد في المسألة الشرقية أن أحدث تحولاً في بنية العلاقات الدولية. طوال بقاء المسألة الشرقية موجهة، في المقام الأول، نحو المضائق، ظلت بريطانيا العظمى وفرنسا مدفوعتين إلى مقدمة الجبهة المعادية لروسيا؛ ومع بقاء مصب الدانوب آمناً على نحوٍ معقول، كان بوسع النمسا أن تظل محايدة كما سبق لها أن فعلت في أثناء حرب القرم. غير أن القضية القومية ما فتئت أن أقحمت النمسا ـ المجر في المعمعة دون أن تترك لها أي مهرب. تدريجياً كفت بريطانيا العظمى وفرنسا عن الاهتمام بالمضائق ـ لا كاملاً، ولكن بدرجةٍ تكفي لتقزيمها تحت تأثير قضايا أخرى. في 1878 كان البريطانيون لا يزالون حريصين على مقاومة روسيا؛ أما بعد ذلك التاريخ فراحوا يتراجعون، إلى أن بقيت النمسا ـ المجر وحدها في غضون عشرين سنة. أدى هذا التحول إلى فرض المسألة الشرقية على ألمانيا. في 1854 كانت الديبلوماسية البروسية متركزة على منع النمسا من الاصطفاف مع بريطانيا العظمى وفرنسا؛ أما في 1876 وما أعقبتها من سنوات فقد باتت ترمي إلى ضمان دفع بريطانيا العظمى إلى مساعدة النمسا ـ المجر؛ ومع حلول العقد الأول من القرن العشرين كان احتمال مبادرة ألمانيا نفسها إلى مساعدة النمسا ـ المجر قد أصبح مسألة وقت فقط. وهذه الثورة في الشؤون الدولية كانت من صنع سلاف البلقان؛ ومع أن بسمارك كان يستخف بهم بوصفهم «لصوص الأغنام»، فإنهم ما لبثوا، على المدى الطويل، أن فرضوا عليه سياسة محددة إضافةً إلى إجباره على ترجمة الروح التي كانت قد تمخضت عن إيجاد إيطاليا وألمانيا إلى اللغة البلقانية. لم تكن المسألة قابلة «للاجتراح» من قبل محرضين من أنصار الوحدة السلافية أكثر من قابلية النزعتين القوميتين الإيطالية والألمانية للاجتراح من قبل كافور وبسمارك على التوالي. فالساسة يركبون موج العواطف الشعبية؛ لا يخلقونها. من المؤكد أن ديبلوماسيين روس معينين، وعلى رأسهم اغناتييف، كانوا يشجعون هذه الحركة السلافية. لم تكن الوزارة في سان بطرسبورغ قادرة على التحكم بهم؛ وهذا العجز دفع حكومات أخرى إلى الارتياب بحسن النوايا الروسية. إلا أن فتيل حركة التمرد في الهرسك أشعلته الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، القوة التي كانت ستخسر جراء الاضطرابات الحاصلة من البلقان. في

أيار/ مايو 1875، قام فرانسيس جوزف، بدفع من مستشاريه العسكريين، بجولة مطولة في دلماسيا وتصرف متباهياً كما لو كان حامي سلاف تركيا الغربية. وحين اندلعت الانتفاضة سارع آندراسي إلى تأكيد ذاته وفرض نوعاً من سياسة الغياب على السلطات النمساوية في دلماسيا. بل وقد حاول إخماد حركة التمرد ـ عملية إعادة اللملمة التي كان غورتشاكوف يفضّلها. اقترح أولاً أن تبادر النمسا ـ المجر، ألمانيا، وروسيا إلى الإيعاز لقناصلها بوقف الانتفاضة فوراً. كان هذا تحويلاً **لعصبة الأباطرة الثلاثة** إلى أداة ذات فائدة: كان سيتم إلزام الروسي بخط محافظ آمن مع ألماني من جهة ونمساوي من الجهة الأخرى. غير أن اعتراضات فرنسية في سان بطرسبورغ أفسدت الخطة. كان ديكيز راغباً في تأكيد هيبة فرنسا بوصفها قوة عظمى. والروس، من جانبهم، كانوا يريدون أن يبقوا أحراراً في تأليب الفرنسيين واستغلالهم ضد الألمان؛ يضاف أنهم كانوا يخشون من تحول ديكيز، إذا ما صدوه، نحو إنجلترا سعياً لإعادة خلق تحالف حرب القرم. لذا فقد تمت في 14 آب/ أغسطس دعوة الفرنسيين إلى الالتحاق بركب القناصل. وقد انطوى الأمر أيضاً على دعوة القوتين العُظْمَيَيْن الباقيتين: بريطانيا العظمى وإيطاليا. كان الإيطاليون أكثر حرصاً حتى من الفرنسيين على أن يلقوا معاملة قوة عظمى؛ كانوا مستعدين للتعلق بذيل أي جهة تعترف بهم قوة عظمى.

أما الموقف البريطاني فقد كان موضوعاً مختلفاً. كان ديربي وزير الخارجية الأكثر انعزالية الذي سبق لبريطانيا أن عرفته. كان يمقت الفعل. يضاف أن «المرء لا يستطيع أن يثق بأي من هذه الحكومات».(9) أراد رئيس الوزراء ديزرائيلي أن يضرب ضربة سياسية كبيرة ما ولكنه لم يكن يعرف طبيعة الضربة. كان يتباهى بسعة اطلاعه على شؤون الشرق الأدنى، مستنداً إلى زيارة قام بها لفلسطين قبل أربعين سنة. ومثل مترنيخ، الذي أقر مرة بأنه أستاذه، كان يأمل بأن «تأكل نار الاضطراب البلقانية نفسها خلف حظيرة الحضارة»؛ وبقي مصراً على عدم تصديق سائر القصص عن فساد الحكم التركي وفظاعاته بوصفها «ثرثرات مقاهي». وأي محاولة لتحسين أوضاع سلاف البلقان كانت تثير خوفه من تكرر المثال في مكان أقرب إلى إنجلترا؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر شكا من

أن «من شأن الاستقلال الذاتي لإيرلندا أن يكون أقل عبثاً».[10] ومع ذلك فإن هدفه العملي الوحيد بقي، رغم تظاهره بأنه تلميذ مترنيخ، متركزاً على الاهتداء إلى طريقة ما لتعطيل **عصبة الأباطرة الثلاثة** التي كان يراها مساساً بهيبة بريطانيا. كانت الحكومة البريطانية أميل إلى تفضيل رفض الدعوة الروسية. ولم تشارك بمهمة القناصل إلا نزولاً عند رغبة الأتراك؛ وقد بقي غرضها الوحيد متمثلاً بحماية المصالح التركية.[11] ومع حلول شهر آب/أغسطس 1875 كانت **عصبة الأباطرة الثلاثة** قد مُيعت؛ إلا أن جوقة أوروبا لم تكن موشكة على الحلول محلها.

أخفقت مهمة القناصل. وساطتهم قوبلت بالرفض؛ تواصلت الانتفاضة. كذلك حاول اغناتييف في القسطنطينية أن ينتفض هو الآخر ـ متمرداً على حكومته بالذات. دعا إلى وساطة أوروبية، بقيادته هو، لانتزاع استقلال الأقاليم المتمردة الذاتي من براثن الأتراك؛ كان من شأن ذلك أن يمهد لقيام دول قومية مستقلة. بالمقابل، اقترح أن يعرض على الأتراك تحالفاً روسياً شبيهاً بأنموذج معاهدة رصيف أونكيار لعام 1833. كانت روسيا مستعدة للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية دولةً عازلة إلى أن تصبح قادرة على التهام الكل. سارع الكساندر الثاني وغورتشاكوف إلى رفض جميع هذه المشروعات. ومع أنهما كانا يتوقعان تفكيك تركيا، فإنهما بقيا عازمين على تجنب الوقوع في عزلة حرب القرم ما جعلهما يتمسكان بصداقة النمسا ـ المجر. توفرت لآندراسي فرصة أخرى لقيادة أوروبا، إذا كانت لديه أي فكرة إلى أين. تمثلت النتيجة بمذكرة آندراسي الموقعة في 30 كانون الأول/ديسمبر 1875، مذكرة تضمنت برنامج إصلاحات توصي القوى تركيا بها. تكرر نمط آب/أغسطس الفائت. تمنى آندراسي حصر التحرك بالأباطرة الثلاثة؛ غير أن القيصر ألح على إشراك فرنسا؛ وأقدمت بريطانيا على الالتحاق بالركب لضمان عدم تعريض تركيا للأذى. ولم يكن مجيئها خيراً. مع أن الأتراك قبلوا بمذكرة آندراسي حين عُرضت عليهم نهاية كانون الثاني/يناير، فإنهم لم يطبقوا المقترحات الواردة فيها؛ وسارع المتمردون إلى تجاهل الكلام عن الإصلاحات التي لم تكن مناسبة على أي حال.

غير أن تداعي **عصبة الأباطرة الثلاثة** ما لبث أن دفع بسمارك إلى الأمام. كان قانعاً بأن يشكل شريكاً خيرياً ثالثاً طوال بقاء روسيا والنمسا ـ المجر متعاونتين؛ غير أن إصرار القيصر على إشراك فرنسا أرعبه. في 2 كانون الثاني/ يناير 1876 أبلغ أودو راسل أن على بريطانيا العظمى وألمانيا أن تتعاونا في الشرق الأدنى، وطرح فكرة التقسيم، مع الإشارة إلى جعل مصر حصة بريطانيا.[12] وفي 5 كانون الثاني/يناير باح بالفكرة نفسها أمام السفير الروسي: أوربيل.[13] رفضها غورتشاكوف فوراً: ذكرته بالشيطان الأكبر على الجبل. ناهيك عن بسمارك ونابليون الثالث في بياريتز. تأخر البريطانيون أكثر في صوغ ردهم السلبي؛ ولكن ديربي اهتدى أخيراً، كعادته، إلى أعذار حاسمة ضد أي نوع من أنواع التحرك. بعضهم تعامل مع خطوة بسمارك على أنها محاولة تقسيم على نطاق واسع. وهذا يقوم على إغفال أصل الخطوة ودافعها. لم تكن إلا تدبيراً ضد الصداقة الفرنسية ـ الروسية. وإحدى حقائق المسألة الشرقية غير القابلة للنقاش هي استحالة تقسيم الإمبراطورية العثمانية بما يرضي سائر القوى المعنية. كان من المعقول افتراض (وإن خطأ) أن بريطانيا كان من شأنها أن تقنع بمصر، ولا سيما بعد قيام البريطانيين بشراء أسهم قناة السويس في تشرين الثاني/نوفمبر 1875؛[14] غير أن احتمال اقتناع فرنسا بسورية أو احتمال موافقة بريطانيا العظمى على ذلك، وإن اقتنعت فرنسا، لم يكن قابلاً للتصور. إذا نجح بسمارك في جمع روسيا وبريطانيا العظمى، فإن من شأن فرنسا أن تبقى بعيدة عن روسيا. وبالمقابل، إذا بقي الروس متمسكين بفرنسا، فإن من شأن البريطانيين أن يضطروا للاصطفاف مع النمسا ـ المجر. كان من شأن أي من الخيارين أن يخفف من الضغط على ألمانيا؛ هذا بالذات، وليس العمل من أجل تسوية المسألة الشرقية، هو الأمر الذي كان مهيمناً على عقل بسمارك.

كان لدى البريطانيين نوع من الحدس بأن من شأن تأخرهم في الالتزام أن يجبر الآخرين على القبول بتحمل المسؤوليات؛ كان هذا تبريراً جزئياً لردود ديربي السلبية. والروس، بالمقابل، بالغوا بمدى نفوذهم لدى بسمارك. ففي 1876 كان غورتشاكوف لا يزال يقول: «سيكون عندنا جيش ألماني تحت تصرفنا» في حال حصول اشتباك مع النمسا ـ المجر.[15] ذلك هو ما جعله يترك

الأمور تتفاقم، منتظراً إخفاق مذكرة آندراسي، وتعود المياه إلى مجاريها المألوفة: إما أن تكون النمسا ـ المجر مستعدة للتعاون مع روسيا، أو أن يتم إركاعها بقوة التحالف الروسي ـ الألماني. لم تتحقق هذه التوقعات عندما اجتمع غورتشاكوف، بسمارك، وآندراسي في برلين بتاريخ 11 أيار/مايو لبذل محاولة أخرى من أجل وضع حد للاضطرابات الشرقية. طرح غورتشاكوف خطة لتدخل القوى العظمى الست لدى القسطنطينية ذاتياً. أما بسمارك الذي كان قد حاول عبثاً كسب آندراسي إلى صف نوع من التقسيم فلم يكن مستعداً لتأييد سوى ما كان متفقاً بشأنه مع حليفين؛ أذعن غورتشاكوف ثانية. سارع آندراسي إلى وضع مشروع إصلاحات جديد؛ ولم يفعل غورتشاكوف أكثر من إضافة نوع من «الذيل» المتضمن «التزاماً بالتوصل إلى تفاهم حول اتخاذ تدابير فعالة» في حال إخفاق هذه المحاولات الإصلاحية. تم إيصال المذكرة إلى ممثلي القوى الثلاث الأخرى ـ إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا العظمى ـ مع دعوة إلى الالتزام بها في 13 أيار/مايو.

هذه المرة شهد النمط تغييراً حاسماً. وافقت إيطاليا وفرنسا على مفكرة برلين كما كانتا قد وافقتا من قبل على مذكرة آندراسي. سارعت الحكومة البريطانية إلى رفضها مباشرةً. قال ديزرائيلي لشوفالوف: «عوملتْ إنجلترا كما لو كنا الجبل الأسود أو البوسنة»[16] ـ كان الاستفزاز أكبر إذ وصلت الرسالة أثناء هدوء عطلة نهاية الأسبوع لدى الوزراء البريطانيين. استاء البريطانيون من «الإملاء الوقح» للأباطرة الثلاثة وشكّوا، مخطئين تماماً، بأن **العصبة** لم تكن إلا كتلة تديرها روسيا من أجل تنفيذ عملية «تفكيك تركيا». اقترح ديزرائيلي كونفرنساً «مستنداً إلى مبدأ الحفاظ على الأمر الواقع الإقليمي».[17] اكتفى مجلس الوزراء بالمصادقة على مفاوضاته المختلفة. تمثل الرد البريطاني الفعلي على مذكرة برلين بإرسال الأسطول إلى خليج بسيكا الواقع خارج مضيق الدردنيل مباشرةً ـ الدافع الذي كان قد فتح الطريق أمام حرب القرم. كان ديزرائيلي مسروراً بما قام به من عمل. لم تكن **عصبة الأباطرة الثلاثة**، برأيه، إلا «كتلة منطفئة افتراضياً مثل ثلاثي روما».[18] ولكن القلق بات يراوده بعد أسبوع أو اثنين. اتصل، على أي حال، مع شوفالوف مقترحاً تعاون بريطانيا

العظمى وروسيا على تسوية المسألة الشرقية، مع استبعاد النمسا ـ المجر. ثمة مناقشات حول التوصل إلى اعتماد برنامج مشترك تواصلت على امتداد شهر حزيران/ يونيو؛ في النهاية تبين أن ديزرائيلي كان يريد من الروس أن يكفوا عن التعاطف مع سلاف البلقان ويتيحوا للأتراك فرصة سحق التمرد دون تدخل. ربما لم يكن لديه أي أغراض أخرى سوى القطيعة بين روسيا والنمسا ـ المجر التي ظن أنه كان قد بدأها برفض مذكرة برلين.

بقيت الحكومة الروسية حريصة على استمرار علاقات جيدة مع القوى الأوروبية الأخرى: لعل ذلك هو سبب استجابتها حتى لعرض ديزرائيلي الهزيل. بداية حزيران/ يونيو حاول غورتشاكوف إقناع الفرنسيين بإرسال أسطولهم إلى المياه التركية؛ كان يرمي، دون شك، إلى تأليب الفرنسيين على البريطانيين.[19] إلا أن ديكيز لم يكن مستعداً لأن ينحرف قيد أنملة عن الخط الذي يتبناه بسمارك في ظروف مشابهة: لم يكن مستعداً للتعاون في الشرق الأدنى إلا إذا كانت روسيا وبريطانيا العظمى متفقتين.[20] كانت هذه المحاولة الروسية الجدية الوحيدة لتأمين نوع من الوفاق مع فرنسا في أثناء سنوات الأزمة الثلاث؛ ولم تتمخض عن أي شيء ـ لم تكن فرنسا مستعدة، في مواجهة شبح ألمانيا، للاختيار بين القوتين الحاميتين لها. وهكذا فإن غورتشاكوف وجد نفسه مضطراً للعودة إلى الاتفاق مع الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، إذا أراد الإفلات من العزلة. كانت الأوضاع في تركيا تزداد سوءاً. ففي 29 أيار/ مايو، أُجبر السلطان على التنازل عن العرش؛ وفي الأقاليم امتدت الانتفاضة إلى بلغاريا؛ بادرت مقاطعتا الجبل الأسود وصربيا إلى إعلان الحرب على تركيا نهاية حزيران/ يونيو. بدا تفكك الإمبراطورية العثمانية وشيكاً. تلك هي الظروف التي اجتمع في ظلها غورتشاكوف وآندراسي في زاكوبي يوم 8 تموز/ يوليو.[21] اتفق الرجلان، أو توهما أنهما فعلا، على مبدأ عدم التدخل، مهما حصل في الوقت الراهن. إذا انتصرت فلن يسمح لها بالإفادة من النصر؛ وإذا هُزمت فإن روسيا كانت ستستعيد بسارابيا التي كانت قد أُخذت منها في 1856، وكانت النمسا ـ المجر ستستولي على أجزاء من البوسنة؛[22] أما إذا انهارت الإمبراطورية العثمانية، أخيراً، فإن القسطنطينية كانت ستصبح مدينة مفتوحة،

كما ستحصل بلغاريا، الروملّلي، وربما ألبانيا، على الحكم الذاتي أو الاستقلال. لم يأت البرنامج بأي جديد. بقي غورتشاكوف مهووساً بـ«إذلال» 1856 ـ إذ طالب ببسارابيا؛ ومقابل ذلك ظل على الدوام راغباً في تمكين النمسا ـ المجر من أخذ قطعة من البوسنة. لم يشكل اتفاق الرايخشتادت مدخلاً لأي سياسة قائمة على الوحدة السلافية، بل ولم يحاول حتى تطبيق سياسة التقسيم التي أوصى بسمارك بها. لعله كان بالأحرى مسعى للوفاء بالوعد النمساوي ـ الروسي الصادر في 1873 ـ وعد استعداء الطرفين لتسوية أي خلافات قد تنشأ ودياً. بقي آندراسي وغورتشاكوف آملين بالاستناد إلى ذلك بإدارة ظهريهما إلى المسألة الشرقية، بالامتناع عن التورط في هذه المسألة. وقد شكل الاتفاق، في الحقيقة، لَوْكاً لمضمون الوفاق النمساوي ـ الروسي، بدلاً من أن يكون تمهيداً للحرب الروسية ـ التركية.

كانت هذه هي نقطة الخلل في الاتفاق: لم يمكّن روسيا من الانخراط في النزاعات البلقانية أو الدخول في حرب ضد تركيا. من قبل كان الروس قد حرصوا على وضع القوى الأوروبية أولاً؛ وشبه جزيرة البلقان ثانياً. أما في خريف 1876 فقد حصل العكس. قرر الكساندر الثاني أنه لم يعد قادراً على تحمل «إهانة» و«عار» سوء الحكم التركي للمسيحيين السلاف. عوامل كثيرة ساهمت في هذا التغيير الجذري. ومن العوامل العملية: كانت صربيا والجبل الأسود قد هُزمتا، وكان لا بد من وضع حد للانتصار التركي. ومن العوامل الشخصية: كان الكساندر في القرم، محاطاً بشلة من المستشارين والأقرباء المناصرين للوحدة السلافية، بعيداً عن أجواء سان بطرسبورغ الأوروبية.[23] كان ثمة شعور بالغيرة إزاء الاستقلالية الباعثة على الاعتزاز التي كانت بريطانيا العظمى قد اعتمدتها في رفض مذكرة برلين وبالرغبة في اعتماد خط استقلالي مشابه. وكان ثمة حساب، قد ثَبتت صحته، بأن الفظاعات التي مكنت الأتراك في بلغاريا من تحقيق انتصارهم كان من شأنها أن تحول دون مبادرة البريطانيين إلى مساعدة تركيا. وأكثر من كل شيء كانت ثمة الحساسية الاستثنائية التي دأب الحكام الاستبداديون الروس على إبدائها إزاء المشاعر المتورمة. جرى إعلان التغيير الحاصل على العالم كله في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، حين أقدم

الكساندر الثاني، على النقيض من جميع السوابق، على إلقاء خطاب في موسكو، في طريق عودته إلى سان بطرسبورغ ختمه بالعبارة التالية: «فليكن ربي في عوننا على صعيد تأدية رسالتنا المقدسة»!».

بات غورتشاكوف والديبلوماسيون الرسميون مكلفين بمهمة جديدة. سابقاً كانوا قد عكفوا على اجتراح الأعذار لتجنب المسألة الشرقية؛ بات الآن متعيناً عليهم أن يمهدوا الطريق المفضية إلى تمكين روسيا من التدخل في البلقان دون استعداء أوروبا كلها. ولو تمكنوا من التعويل على دعم ألماني غير مشروط لاستطاع الروس أن يأخذوا مجدهم؛ ما جعل خطوة الكساندر الأولى، بعد إقدامه على اتخاذ قراره العظيم، مطالبة ألمانيا برد جميل الدعم الذي كانت قد حصلت عليه في 1866 و1870. فلتتول ألمانيا مهمة إبقاء النمسا ـ المجر محايدة عبر تهديدها بالحرب، فيما تبقى هي متفرغة لحربها ضد الأتراك! رفض بسمارك الانحياز. لا بأس من أن تكون روسيا طليقة اليدين في الشرق الأدنى،[24] ولكن شرط أن يتم ذلك بالاتفاق مع الإمبراطورية النمساوية المجرية، لا رغم أنفها، ولا سيما بمنأى عن أي حرب كان من شأنها أن تفضي إلى دمار نظام آل هابسبورغ الملكي. «من المؤكد أننا مستعدون لأن نتحمل كسب أو خسارة أصدقائنا للمعارك ضد بعضهم البعض، ولكن دون أن يصل الأمر إلى جرح أحد الطرفين جرحاً يؤدي إلى تعريض وضعه بوصفه قوة عظمى مستقلة، ذات كلمة مسموعة في أوروبا، لأي خطر».[25] وفيما بعد، قام بسمارك باصطناع قصة أنه كان مستعداً للسير مع روسيا في «السراء والضراء»، لو تمكن، بالمقابل، من الحصول على ضمانة روسية بشأن الالزاس واللورين. لم تكن هذه سوى ذريعة ماكرة، واحدة من تلك الذرائع التي كان بسمارك مولعاً بها ـ استخدم الوسيلة ذاتها ضد البريطانيين في كانون الثاني/يناير 1877،[26] كما في العديد من المناسبات الأخرى اللاحقة. حتى لو أمكن الاهتداء إلى طريقة مستحيلة ما لتقييد المستقبل وطمأنة بسمارك إلى امتناع روسيا أبدياً عن دعم روسيا، لما تخلى الأخير عن مواصلة الإصرار على معارضة تفكيك الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. فمملكة آل هابسبورغ كانت أساسية بالنسبة إلى ألمانيا المحدودة التي كان بسمارك قد أوجدها؛ وهذه، بدورها، كانت

جوهرية بالنسبة إلى توازن القوة، ذلك التوازن الذي كان بسمارك مؤمناً به بوصفه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على السلم في أوروبا. كان توازن القوة يحسم الأشياء بالنسبة إلى بسمارك؛ وكان هو مستعداً لأن يضحي من أجله حتى بطموحات قومية ألمانية ـ بله طموحات وتطلعات أمم أخرى. غير أن رد بسمارك على خطاب القيصر في تشرين الأول/أكتوبر 1876 لم يكن «خياراً» لمصلحة النمسا ـ المجر ـ إذ زود مبعوثاً خاصاً من آندراسي يدعى مونتش بجواب معكوس، ولو مشابه، في الوقت نفسه بالضبط. لا شك أن بسمارك كان يرى أن النمسا ـ المجر هي الأضعف بين الطرفين ما جعله يميل إليها أكثر. غير أن التوازن بينهما، لا انتصار إحداهما على الأخرى، بقي هو الهدف الدائم بالنسبة إلى بسمارك الذي لم يكن قد خاض حربي 1866 و1870 إلا سعياً لاستعادة التوازن في أوروبا. كان بسمارك «حالماً» كبيراً خارج أوروبا، ولا سيما في الشرق الأدنى؛ إلا أنه قد تعلم من عِبَر إخفاقات نابليون الثالث ألا يُقْدِم على رسم أي مشروعات حالمة من شأنها إحداث خلل في التوازن بين القوى العظمى في أوروبا. ذلك هو السبب الذي مكّن أوروبا من أن تنعم بجيل من السلم بعد أن نجح بسمارك من ترسيخ صعوده.

بعد الإخفاق في الحصول على الدعم الألماني، حاول الروس، مع بعض التردد، التماس التأييد من فرنسا. خابوا مرة أخرى. حتى فرنسا نابليون الثالث العظيمة كانت قد رفضت الاختيار بين روسيا وبريطانيا العظمى بعد أن وضعت حرب القرم أوزارها؛ فما بالك بفرنسا مهزومة، فرنسا بأمس الحاجة إلى وصاية القوتين كلتيهما ضد ألمانيا؟! من حسن حظ الفرنسيين أن الأزمة الشرقية تفجرت حين فعلت: بعيد حرب 1870 ليتمكنوا من التحجج بالضعف، غير أن الأمر كان قد وفر لهم الأمان بعد شعار «الحرب في الأفق المنظور». بقي الفرنسيون قادرين على التظاهر بالاحتضار ولكن مع المطالبة بالاحترام في المعاملة أملاً بأنهم على طريق العودة إلى الحياة من جديد. كانت المسألة الشرقية كسباً خالصاً لفرنسا بالنسبة إلى المستقبل. كانت الأزمة محكومة بأن تؤدي إلى نسف **عصبة الأباطرة الثلاثة**، بل وحتى إلى دق إسفين بين روسيا وألمانيا؛ غير أن خطر دق إسفين بين روسيا وفرنسا لم يكن وارداً. إن مبدأ

«الكلب في الليل»، الذي لاحظه شرلوك هولمز، ينطبق أيضاً على العلاقات فيما بين **القوى العظمى**. امتنع الفرنسيون عن فعل أي شيء بين عامي 1875 و1878؛ وقد فعلوا ذلك بنجاح كبير.

مع أن الكساندر الثاني كان عازماً على الحرب مع تركيا، فإنه كان عازماً بالقدر نفسه على عدم تكرار خطأ حرب القرم ـ أي عازماً على عدم محاربة تركيا وأوروبا كلها ضده. ثمة فرصتان بقيتا، إذن، للديبلوماسية الروسية: إما إحياء جوقة **القوى العظمى** أو إبرام صفقة منعزلة مع الإمبراطورية النمساوية المجرية. لم يخفق غورتشاكوف إخفاقاً كاملاً في المهمة الأولى؛ ولكنه نجح في الثانية. في تشرين الثاني/نوفمبر 1876 اقترح ديربي كونفرنساً أوروبياً في القسطنطينية لفرض جملة إصلاحات على الأتراك. كان هذا الاقتراح ضد رغبة بيكونسفيلد (رئيس الوزراء)؛[27] فهو لم يذعن للأمر إلا بعد أن أخفق في التحالف مع النمسا ـ المجر ضد روسيا. وسالزبوري، المندوب البريطاني في كونفرنس لندن، كان بعيداً جداً عن خط بيكونسفيلد؛ كان مؤمناً بأن انهيار تركيا وشيك من ناحية ومرجو من ناحية ثانية، وقد تعاون تعاوناً وثيقاً مع اغناتييف بعد وصوله إلى القسطنطينية. ونتيجة لذلك، وافق الكونفرنس على إصلاحات كاسحة، تصدرتها قضية «بلغاريا» مستقلة ذاتياً،[28] مقسمة إلى قطاعين بخط (رأسي) شمالي ـ جنوبي. سارع الأتراك فوراً إلى رفض الإصلاحات، عبر الأسلوب البسيط المتمثل بإعلان دستور سلطاني والتأسيس بعد ذلك لوجوب إخضاع كل التغييرات لموافقة مجلس تأسيسي لم يجتمع قط. عوّل الأتراك، دون شك، على الدعم البريطاني، مفترضين أن من شأن البريطانيين أن يكونوا، كما سبق لهم أن فعلوا في 1853، مستعدين لتحمل كل آيات عناد الأتراك كرمى لعيون القسطنطينية. ولكن بيكونسفيلد بقي ملجوماً بحملة غلادستون على الفظاعات المرتكبة ضد البلغار كما بالانقسامات الممزقة لصفوف وزارته؛ كان سالزبوري، خصوصاً، قد غدره في صراعه حين أيد اغناتييف في القسطنطينية. في آذار/مارس 1877، قام اغناتييف بجولة على أوروبا التماساً لتأييد جديد لبرنامج إصلاحي؛ والحكومة البريطانية سلّمت بمقترحاته (بروتوكول لندن)، وإن رفضت فكرة فرضها عنوة على الأتراك. ومع ذلك فإن الروس كانوا قد

حصلوا على ما كانوا يريدونه. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا قد ضمنوا تفويضاً من أوروبا بالتحرك ضد تركيا، فإنهم كانوا قد اطمأنوا إلى أن أي تفويض أوروبي لن يوظَّف ضدهم. حتى بيكونسفيلد لم يكن قادراً على شجب دخول الروس في حرب من أجل تنفيذ برنامج إصلاحي كانت الحكومة البريطانية قد ساهمت في صوغ بنوده.

كانت المفاوضات مع النمسا ـ المجر أكثر حسماً مما كانت في السابق. ففي 1857 كان الروس قد أُجبروا على الانسحاب من الإمارات الدانوبية تحت التهديد بتدخل نمساوي؛ الآن كانوا يريدون المرور عبر نفس عنق الزجاجة الروماني لخوض حرب في البلقان ومعتمدين أكثر من أي وقتٍ مضى على مودة النمسا ـ المجر، جراء عدم امتلاكهم لأي أسطول في البحر الأسود. اجترح آندراسي صفقة صعبة. لم تكن النمسا ـ المجر في وضع يمكنها من محاربة روسيا، كما اكتشف أحد المراقبين البريطانيين للتو؛[29] كان الجنرالات النمساويون راغبين في القتال مع روسيا ضد تركيا، إذا ما اضطروا إلى القتال بالمطلق؛ وبقي آندراسي مصمماً على تجنب حرب قد تفضي إلى استعادة هيبة آل هابسبورغ وتعرض امتيازات المجر في المملكة الثنائية للخطر. هذا كله تجاهله الروس في غمرة حرصهم على ضمان حياد الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. أصر آندراسي على الحصول على البوسنة والهرسك كلها، وفقاً لتفسيره الملتبس الخاص لاتفاق الرايخشتادت، على تشكيل صربيا والجبل الأسود عازلاً محايداً بين الجيوش الروسية ونظيرتها النمساوية ـ المجرية؛ لن تكون ثمة أي «دولة سلافية أو غير سلافية متماسكة» إذا ما تمزقت تركيا إرباً.[30] بالمقابل كانت النمسا ـ المجر ستراعي حياداً ودياً في أي حرب روسية ـ تركية، ولن تستجيب لمناشدات تفعيل ضمانة 15 نيسان/أبريل 1856 **الثلاثية**. تلك كانت مواثيق بودابست.[31] جرى تطوير اتفاق الرايخشتادت لغير مصلحة روسيا؛ وقد تعين على الروس أن يسلموا ببرنامج كان قد تقرر في تموز/يوليو السابق برنامج يرى أن حصيلة أي انحلال طبيعي للإمبراطورية التركية هي محصلة لانتصارهم في الحرب.

لا فرق، بقي الروس قادرين على رؤية مواثيق بودابست نجاحاً. صحيح

أنهم تركوا الصرب تحت رحمة آل هابسبورغ؛ إلا أنهم فعلوا ذلك دونما أي وخز للضمير. طالما ظلوا يعدّون الصرب أنصاف غربيين، شعباً يحاول الانعتاق دون دعم روسي؛ وما لبث كرههم أن تعاظم جراء إخفاق الصرب في تمردهم على الأتراك في السنة الماضية. حتى أن الكساندر الثاني كان قد علق على هذا الإخفاق في الخطاب المثير الذي ألقاه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. صحيح أيضاً أن الروس كانوا ملتزمين بعدم إقامة دولة سلافية كبرى في البلقان؛ غير أن هذا الالتزام كان برضاهم ـ أو، أقله، وفقاً لرغبة الديبلوماسيين الروس الذين لم يكونوا من الأنصار المتحمسين لقضية الوحدة السلافية. ومهما يكن، بقي مستقبل البلقان مجهولاً بعد نجاح الروس في الإجهاز على الجيوش التركية والوصول إلى القسطنطينية. جاءت مواثيق بودابست لتجعل الأمر ممكناً. تعرض تحالف القرم لانهيار لا قيام بعده؛ بات الروس على يقين بشأن حياد النمسا ـ المجر، وإن لم يكن بشأن دعمها. كان غورتشاكوف قد أدار الأمور بنجاح شبيه بنجاح نابليون الثالث في 1859، أو بسمارك في 1866. بات الروس أحراراً في تدمير الإمبراطورية التركية دون أي تدخل شرط أن يكونوا متمتعين بما يكفي من القوة لفعل ذلك، وإنجازه بسرعة.

بادر الروس إلى إعلان الحرب على تركيا في 24 نسيان/أبريل. كانوا واثقين من الانتصار، على الرغم من أن الأتراك كانوا أفضل تسليحاً ومتحكمين سلفاً بالبحر الأسود. البريطانيون أيضاً توقعوا فوز الروس؛ ما جعلهم يحاولون تقليص آثار الانتصار الروسي، وقد وافقهم شوفالوف الذي لم يكن يبالي بالبرنامج الوحدوي السلافي قيد شعرة. نجح الأخير وغورتشاكوف في انتزاع مقترحات من الكساندر الثاني قضت بـ«سلام صغير»؛ تمثل التنازل الرئيسي بوجوب صيرورة بلغاريا ذاتية الحكم فقط إلى الشمال من جبال البلقان. بالمقابل، كانت بريطانيا العظمى ستلتزم بالحياد وتعد بعدم احتلال القسطنطينية والمضائق.[32] لم يكن هذا العرض جذاباً بنظر البريطانيين، ولا سيما لأن الكساندر رفض الالتزام باحتلال عسكري مؤقت للقسطنطينية من جانبه. وعلى أي حال فإن العرض ما لبث أن سُحب مباشرةً تقريباً. ففي بداية حزيران/يونيو قام الكساندر بزيارة مقر القيادة في رومانيا وسرعان ما أقنعه القائد العام الأمير

(الغراندوق) نقولا بالعزوف عن «السلم الصغير». شن نقولا هجوماً عنيفاً على غورتشاكوف: «شخص فظيع! إنه شنيع ! خنزير! نعم خنزير حقيقي!» وفي 14 تموز/يوليو أُمر شوفالوف بشطب العرض القاضي بتحديد بلغاريا. ردت الحكومة البريطانية بإرسال الأسطول مرة أخرى إلى خليج بسيكا؛[33] وفي 17 تموز/يوليو قام ديربي بلفت أنظار الروس إلى عدم قدرتهم على التعويل على حياد بريطانيا إذا ما تم أي احتلال للقسطنطينية «ولو كان مؤقتاً زمنياً ونتيجة ضرورات عسكرية».[34]

فيما كان ديربي عاكفاً دون حماس على السعي للتوصل إلى اتفاق مع الروس، كان بيكونسفيلد مشغولاً، بقدرٍ أكبر من الاندفاع والنشاط، بالعمل من أجل عقد تحالف معادٍ لروسيا مع النمسا ـ المجر؛ أصاب القدر نفسه من عدم النجاح. افترض أن النمسا ـ المجر لم تكن تنتظر إلا تمويلاً ملائماً، كما في الأيام الغابرة، وسألها يوم 1 أيار/مايو: «ما المبلغ الذي تطلبينه؟»[35] كان المال أصغر مشكلات آندراسي. كان ملتزماً بالحياد الودي طوال بقاء الروس ملتزمين بمراعاة مواثيق بودابست؛ غير أنه أراد أيضاً أن يُبْقي الباب مفتوحاً أمام التعاون مع البريطانيين في حال عدم ثبات الروس على التزامهم.[36] كان عميق الشك بأن يكون البريطانيون مستعدين لمحاربة روسيا وغير مستعد بالتأكيد لخوض حربهم نيابةً عنهم. لذا فإنه أبدى استعداداً للاتفاق مع بيكونسفيلد حول القيود التي كانت بريطانيا العظمى والنمسا ـ المجر ستفرضانها على روسيا؛ إلا انه لم يكن مستعداً لأن يعد بفرضها. تواصلت المفاوضات بهذه الروح حتى آب/أغسطس. وعندئذ اكتفت القوتان بإبلاغ كل منهما الأخرى عما كانتا ستعترضان عليه في الشرق الأدنى؛ لم يكن ثمة أي تفاوض حول كيفية تفعيل هذه الاعتراضات. لم يكن بيكونسفيلد سعيداً بهذا «التفاهم الأخلاقي».[37] ولو علم أن فرانسيس جوزف قد كتب للتو إلى الكساندر الثاني خطاباً قال فيه: «مهما حصل وكيفما دارت رحى الحرب ـ لا شيء سيغريني بالتراجع عن وعدي المقطوع. لقد تم إبلاغ بريطانيا بلغة حاسمة أنها لا تستطيع أن تعوِّل، في أي ظرف، على التحالف مع النمسا»،[38] لكان حتى أقل سعادة.

تعين على بريطانيا العظمى، إذاً، أن تتحرك وحدها، إذا تحركت بالمطلق.

كرر بيكونسفيلد محاولاته الرامية إلى توريط مجلس الوزراء بدعم تركيا، أو، على أي حال، فرض «السلام الصغير» الذي كان الكساندر قد رفضه في حزيران/ يونيو؛ غير أن محاولاته كانت تتعرض للهزيمة دائماً. صحيح أن مجلس الوزراء البريطاني كان ممزقاً جراء الانشقاقات، إلا أنه بقي متمسكاً بأحد مبادئ السياسة البريطانية الأساسية: مبدأ أن بريطانيا العظمى عاجزة عن التحرك بنجاح وفعالية ضد أي قوة برية عظمى دون الاستناد إلى حليف قاري (أوروبي). ثمة كان سبب آخر للتردد البريطاني: كان أداء الأتراك أفضل بكثير مما كان متوقعاً. في حزيران/ يونيو بدا كما لو أن الروس موشكون على اجتياح تركيا الأوروبية كلها في غضون شهر واحد؛ ثم ما لبثوا أن اصطدموا بقلعة بلفنا غير المعروفة قبل هذا التاريخ، تلك القلعة التي أعاقت تقدمهم جنوباً، وأخفقوا في الاستيلاء عليها حتى 11 أيلول/ سبتمبر. جل المعارك تؤكد المسار الذي اتخذته الأمور من البداية؛ لم تكن بلفنا إلا واحداً من الاشتباكات التي غيرت مجرى التاريخ. من الصعب حقاً رؤية مدى قدرة الإمبراطورية العثمانية على البقاء في أوروبا، لو كان الروس قد نجحوا، ولو على نحوٍ محدود، في الوصول إلى القسطنطينية في تموز/ يوليو؛ ربما كانت قد انهارت حتى في آسيا. لم تكتف معركة بلفنا بمنح الإمبراطورية العثمانية عمراً جديداً استمر أربعين عاماً. ما زال الأتراك في النصف الثاني من القرن العشرين متحكمين بالمضائق؛ وما زالت روسيا «مسجونة» داخل البحر الأسود؛ هذا كله كان من صنع عثمان باشا، المدافع عن بلفنا.

انطوت الأشهر الأربعة خارج بلفنا على عواقب سياسية وأخرى عسكرية. في بريطانيا أدت إلى طمس الأهوال البلغارية وتحويل الأتراك إلى أبطال واقفين ببسالة في وجه إحدى القوى العظمى؛ وحمى الحرب التي اكتسحت بريطانيا العظمى في شباط/ فبراير 1878، لم تكن ممكنة في تموز/ يوليو 1877. يضاف أن الروس لم يكونوا أفضل حالاً بكثير، رغم تعرض الجيش التركي للانهيار مع حلول نهاية العام. بكثير من التعثر تمكن الجيش الروسي من الوصول إلى مداخل القسطنطينية مع حلول نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 1878. وعندئذ تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وما إن خبا الزخم حتى بات اقتناصه من جديد

أمراً متعذراً. كان هذا عاملاً أساسياً في أزمة الأشهر التالية: لم يكن الروس في وضع يمكّنهم من استئناف الحرب مع تركيا، بله تحدي أي من القوى العظمى أو استعدائها. وقد كان صعباً بالمثل، بالنسبة إلى الروس كما لغيرهم، إدراك حقيقة أن جيشاً منتصراً وصل إلى مداه الأقصى؛ وحين جوبه الروس بنكسة ديبلوماسية راحوا يبحثون عن أي شيء سوى السبب الحقيقي لهذه النكسة ـ ألا وهو أنهم أضعف من أن يخوضوا حرباً أخرى. كان من السهل إلقاء اللوم على هذا الديبلوماسي أو ذاك ـ على اغناتييف أو شوفالوف ـ أو على مكر بسمارك بدلاً من تقويم المأثرة التركية في بلفنا تقويماً صحيحاً. غير أن الحقيقة تبقى هي هي: الحروب تحسم القرارات؛ ولا يعدو ما تفعله الديبلوماسية سوى تسجيلها.

كان الروس قد أشعلوا فتيل الحرب دون أهداف محددة بعد استرجاع بسارابيا. من المتوقع في الغالب أن تكون أي حرب منطوية على خطة؛ غير أن هذه الحرب أخفقت في ذلك لأن الإمبراطورية التركية لم تكن قد انهارت. تعين على الروس أن يسارعوا إلى ترقيع شروط من شأنها تأكيد انتصارهم من ناحية وفعل شيء ما على صعيد تحرير مسيحيي البلقان من ناحية ثانية. كان من شأن إعادة النظر بقواعد المضائق أن يحقق الأول؛ والحكم الذاتي لبلغاريا الثاني. كلا الهدفين وردا في البرنامج الذي وضعه الروس في كانون الأول/ ديسمبر. سرعان ما بادروا إلى تغيير رأيهم حول المضائق. أصر غورتشاكوف بنجاح على جعل المضائق رهن توافق أوروبي. يضاف أن فتح المضائق ما كان ليفيد إلا الآخرين نظراً لعدم امتلاك الروس لأي أسطول في البحر الأسود، وإن انطوى على حفظ ماء وجههم ودغدغة كبريائهم. فتم إسقاط مسألة المضائق وتعين على بلغاريا أن تفي بالغرضين كليهما: التعظيم الروسي والتحرير المسيحي. طالب الروس بـ«بلغاريا كبرى»، بمعنى بلغاريا كما تحددت في كونفرنس القسطنطينية قبل اثني عشر شهراً. لم يكن هذا ذا مقاصد ماكيافيلية؛ فقيام دولة قومية بلغارية بدا البديل الوحيد للحكم التركي. جاءت الحدود التي رسموها متطابقة مع أفضل المعارف الاثنوغرافية المتوفرة في ذلك الوقت. الأراضي التي سُلخت من بلغاريا في مؤتمر برلين سُميت «مقدونيا» لمجرد الاهتداء إلى نوع من الحل

الإداري المناسب. لم تكن لهذه الـ «مقدونيا» أي شخصية قومية تخصها، وإن طورت واحدة خلال نصف القرن التالي. ثمة الآن قومية مقدونية؛ تاريخياً لم يكن أي مقدوني إلا بلغارياً تمت إعادة إخضاعه للحكم التركي في 1878. كان في شروط السلام الروسية خطأ فاضح غير ضروري واستفزازي. كان اغناتييف قد استُبعد في سان بطرسبورغ خلال الحرب؛ ما إن حل شهر شباط/فبراير 1878 حتى سارع إلى كسر طوق عزلته ليندفع إلى الساحة مستمتعاً بانتصاره وعازماً على التفاوض بشأن معاهدة السلام. لم يكن قد اطلع على مواثيق بودابست إلا مؤخراً، وقرر، بعد الجهد العسكري الروسي، تجاهلها. يضاف أن الروس أحسوا بشيء من الخجل إزاء قلة الخدمات التي قدموها لصربيا، باستثناء ضمان استقلالها التقني عن تركيا. لذا فإن المعاهدة لم تقل شيئاً عن المطالبة النمساوية ـ المجرية بالبوسنة والهرسك، ما أعطى آندراسي ذريعة لنفض اليد من الوفاق الروسي.

كان لاغناتييف وقت سهل مع الأتراك. لم يكن لدى هؤلاء أي أمل بقلب هزيمتهم ما لم يحصلوا على تأييد النمسا ـ المجر وبريطانيا العظمى، فأذعنوا لجملة الشروط الروسية لإلقاء المسؤولية على أطراف أخرى. وبالتالي فإن معاهدة سان ستيفانو التي وُقعت بتاريخ 3 آذار/مارس جاءت ملبية لجميع المطالب الروسية. إلا أن ذلك ما لبث أن تمخض عن أزمة أوروبية. ناقوس الخطر الأول كان قد دُق في كانون الثاني/يناير، قبل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، حين كان البريطانيون قد توجسوا من احتمال دخول الروس القسطنطينية فعلاً. أُمر الأسطول الروسي بالتوجه إلى المضائق؛ ما لبث الأمر أن أُلغي؛ أخيراً، في 8 شباط/فبراير، كان الأمر قد صدر من جديد استناداً إلى إنذار خاطئ تضمن عدم التزام الروس بشروط وقف إطلاق النار ومع أن الأسطول نجح في الوصول إلى بحر مرمرة يوم 13 شباط/فبراير، فإنه لم يكن مصطحباً أي قوة إنزال؛ ما أبقى البريطانيين بحاجةٍ إلى حليف. عبثاً عرضوا تحالفاً على النمسا ـ المجر. رداً على كل عرض بريطاني أفاد آندراسي بأن على البريطانيين أن «يتقدموا خطوة أخرى إلى الأمام»؛ عليهم أن يعلنوا استعدادهم لعقد تحالف ويعدوه بتمويل، ولكن دون أن يتوقعوا وعداً بالمقابل. ربما كان

آندراسي مستعداً للترحيب بخوض حرب ضد روسيا؛ أو لم يكن ثورياً مجرياً مخضرماً في التحليل الأخير؟! في اجتماعات مجلس التاج النمساوي ـ المجري كان يشير بلهفة إلى عنق الزجاجة الروماني الذي يبقي الجيوش الروسية في البلقان تحت رحمته. غير أن فرانسيس جوزف والجنرالات كانوا على الدوام يعارضون الحرب ما لم تُفرض عليهم فرضاً؛ يضاف أن بسمارك أشار غير مرة إلى أن من شأن دخول إنجلترا والنمسا ـ المجر في حرب ضد روسيا أن يفضي إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية، لا إنقاذها ـ نتيجة لم تكن مستساغة لدى آندراسي على الإطلاق. لم يبق أمام آندراسي عملياً إلا العزوف عن فعل أي شيء. لم يكن قادراً على أن يقيد نفسه بالبريطانيين؛ في الوقت نفسه لم يكن مستعداً لأن يعد الروس بالحياد مما أبقاهم في حالةٍ من الارتياب المشحون بالعصبية.

طفا الأمر على السطح في آذار/مارس. كان اغناتييف قد فرض معاهدة سان ستيفانو على الأتراك دون الاهتمام بأي من القوى الأوروبية أو حتى وزارة الخارجية في سان بطرسبورغ. لدى عودته لقيه غورتشاكوف ببرود وأبلغه فوراً بأن عليه أن يقوم وحده بتنفيذ المعاهدة كاملة نظراً لأنه هو الذي كان قد أبرمها. نهاية آذار/مارس ذهب إلى فيينا مشفوعاً بأمل غامض في الحصول على نوع من الوعد بالحياد من آندراسي سعياً إلى عزل بريطانيا العظمى. اقتبس آندراسي بنداً من مواثيق بودابست وطالب بتمزيق بلغاريا الكبرى؛ كان لا بد من أن تكون النمسا ـ مهيمنة على الأجزاء الغربية من شبه جزيرة البلقان، بدلاً من ذلك. لم يكن هذا إلا ارتجالاً عابراً من جانب آندراسي. فتقسيم تركيا الأوروبية لم يكن أقل إثارةً للاشمئزاز بنظره من خضوعها لهيمنة روسيا؛ ببساطة كان يحاول كسب الوقت آملاً، بعيداً عن القنوط الكلي، بأن تعود الإمبراطورية العثمانية إلى الوقوف على قديمها من جديد. ربما كان اغناتييف مستعداً لابتلاع التقسيم رغم حماسته الوحدوية السلافية؛[39] غير أن آندراسي بقي متمادياً في مراوغته كلما تقدم باقتراحات جديدة. كانت تلك نهاية الوفاق النمساوي ـ الروسي. يضاف أن بسمارك رفض أن يفرض أي حل وسط على آندراسي، رغم تفضيله للتقسيم؛ ونظراً لبقاء روسيا خائفة من أي ائتلاف إنجليزي ـ نمساوي، فإن

حياده لم يكن، من حيث الجوهر، تحركاً معادياً لروسيا على نحوٍ حاسم. أما الصداقة الروسية ـ البروسية التي سبق لها أن كانت العنصر الأكثر رسوخاً في السياسة الأوروبية على امتداد ما يزيد على مئة سنة فقد تعرضت للاهتزاز للمرة الأولى. بدأ بسمارك يسدد ثمن القرار الكبير الذي اتخذه في 1866. كان قد حافظ على مملكة آل هابسبورغ كرمى لعين سياسته الداخلية؛ والآن لم يكن يستطيع أن يسمح بإضعافها. لم يكن هذا السبب الوحيد لمشكلته. فروسيا، مثلها مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية، بدت أضعف مما كانت أيام حرب القرم. آنذاك اكتفى نقولا الأول بحياد بروسيا؛ أما الآن فإن الكساندر الثاني كان بحاجةٍ إلى دعم ألمانيا، حتى وإن لم تعد فرنسا عضواً في الائتلاف المعادي لروسيا. بدت تركيا، النمسا ـ المجر، وروسيا، بأساليبها المختلفة، «إمبراطوريات متداعية»، منخرطة في التسابق على المرتبة الأولى في الطريق المفضية إلى الهلاك.

أخفق اغناتييف في فيينا؛ نجح شوفالوف في لندن. مهمة الثاني كانت أيسر لامتعاضه من نزعة سان ستيفانو السلافية وسعادته بالتنصل منها ـ «أكبر آيات الغباء التي كنا نستطيع اقترافها». [40] يضاف أن الحكومة البريطانية اعتمدت خطاً ثابتاً أخيراً. كان ديربي قد استمر في المنصب حتى نهاية آذار/مارس، لا لشيء إلا لإحباط اندفاعة بيكونسفيلد نحو الحرب؛ وقد كانت السياسة الخارجية تدار، في المقام الأول، من خلف ظهره، من جانب لجنة ثلاثية ـ لجنة مؤلفة من بيكونسفيلد، سالزبوري، وكيرنز. في 27 آذار/مارس ضرب بيكونسفيلد ضربته في مجلس الوزراء: جرى استدعاء الاحتياط إلى الخدمة، وبادر ديربي إلى الاستقالة. لم يكن هذا انتصاراً لوحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية. لم يكن سالزبوري الذي تولى منصب وزير الخارجية من «المؤمنين بإمكانية إيقاف الحكومة التركية على قدميها من جديد، بوصفها قوة يُعوَّل عليها حقاً». [41] أراد أن يبقي الروس بعيدين عن القسطنطينية وأن يركّب دولة تركية ما في آسيا الصغرى ـ ما يشبه، في الحقيقة، ما لا يزال موجوداً منتصف القرن العشرين. تماماً كما كان قد سبق للروس أن وجدوا صعوبة في اجتراح مؤشرات من شأنها أن تشي بأنهم كانوا قد أخفقوا. مرةً أخرى شكلت بلغاريا

الرمز. أصر على تقسيمها بخط ممتد من الشرق إلى الغرب مع جبال البلقان. عُد هذا موفراً للأتراك أمناً عسكرياً يمكنهم من الدفاع عن القسطنطينية. لم ينطوِ على أي مفعول عملي: لم تعد الجيوش التركية قط إلى احتلال «منطقة الروملي الشرقية» من جديد. لم يكن هذا مهماً. تمثل الأمر المهم بإظهار حقيقة أن روسيا لم تسيطر على شبه جزيرة البلقان؛ ولم يكن ثمة ما يشي بالسخف في إقدام سالزبوري على الترحيب بتوحيد بلغاريا، بعد أن برهن البلغار أنهم مستقلون عن روسيا.

لم يكن الروس في وضع يمكنهم من خوض حرب أخرى؛ كان هذا عاملاً حاسماً استغله سالزبوري إلى الحدود القصوى. إذا ما دخلوا في أي حرب مع بريطانيا العظمى كان سيتعين عليهم أن ينسحبوا من شبه جزيرة البلقان، متخلين عن مكاسب سان ستيفانو، ولو بقيت النمسا ـ المجر محايدة. يضاف إلى ذلك أن أكثرية شاغلي المناصب المسؤولة في سان بطرسبورغ كانت تكره أي نجاح لاغناتييف. لا غرابة، إذاً، أن شوفالوف ضرب ضربته. وافق الروس على التخلي عن «بلغاريا كبرى»؛ والاتفاق الإنجليزي ـ الروسي حول هذا الأمر تم توقيعه بتاريخ 30 أيار/مايو. أبرم سالزبوري اتفاقين سريين آخرين. فحين تولى المنصب في 1 نيسان/أبريل كان قد حاول ثانيةً أن يعقد تحالفاً مع النمسا ـ المجر؛ إلا أن هذه فشلت كجميع المحاولات السابقة، فتحول سالزبوري، بدلاً من ذلك، نحو التوصل إلى اتفاق مباشر مع روسيا. وما أن تحقق ذلك حتى أصبح بغنى عن الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. وآندراسي، وهو الشاطر دائماً، أُصيب بالذعر جراء التعرض للعزل، فسارع إلى مناشدة بسمارك. ومع أنه لم يعد يبالي بالنمسا ـ المجر، فإن سالزبوري ثمَّن حياد ألمانيا المتوازن عالياً؛ وما لبث أن أقدم، خطباً لود بسمارك لا آندراسي، على إبرام اتفاق مع النمسا ـ المجر في 6 حزيران/يونيو. كان مستعداً لتأييد مطالبتها بالبوسنة، مقابل تأييدها هي لتقسيم بلغاريا. بالنتيجة، أبرم آندراسي تحالفاً مع بريطانيا العظمى بعد أسبوع واحد بالتمام من زوال أي حاجة لمثل هذا التحالف؛ ونظراً لأن التحالف لم يكن منطوياً على أي خطر، فإنه لم يفعل شيئاً على صعيد كسب امتنان البريطانيين. كان سالزبوري يعلق قدراً أكبر بكثير من الأهمية على

الاتفاق الذي كان قد توصل إلى عقده في 4 حزيران/يونيو مع الأتراك، أو قد تمكن، بعبارةٍ أدق، من فرضه عليهم. إذ نجح البريطانيون بذلك في ضمان تركيا الآسيوية ضد أي هجوم روسي، وحصلوا على قبرص **قاعدة تسليحية** (place d'armes) مقابل ذلك.

بدا النجاح البريطاني كاملاً؛ انتصرت خطة قائمة على حل. كانت روسيا قد لُجمت؛ فازت النمسا ـ المجر بحليف؛ تركيا تمت استعادتها وضمانها. غير أنه لم يكن إلا نجاحاً خادعاً. فالجيوش الروسية كانت مرهقة، وسياستها في حالة من الفوضى. كسبت بريطانيا العظمى نصراً دون إراقة قطرة دم واحدة مقابل واحدة من أغاني الطرب، أسطول قطعة من المتحف، ودون أي قوات برية، باستثناء سبعة آلاف هندي أُرسلوا استعراضياً إلى مالطا. يضاف أنها فازت دون أي حليف قاري يعوَّل عليه: فقط عبارات جوفاء من النمسا ـ المجر والمشروع غير العملي لتجهيز الأتراك بموارد بريطانية غير موجودة. غير أن إنجاز 1878 المدوّي ما لبث أن أدى إلى إضعاف السياسة البريطانية على المدى الطويل؛ إذ أقنع الجمهور البريطاني بقدرة بلدهم على الاضطلاع بدور عظيم دونما ثمن أو جهد ـ دون إصلاح سلاح البحرية، دون خلق جيش (بري)، ودون الاهتداء إلى حليف. فازت بريطانيا برصيد عظيم من الهيبة والوجاهة دامت مدة عشرين سنة بالتمام والكمال؛ ثم حاولت أن تواصل السحب من رصيد لم يعد موجوداً.

لم يمر مؤتمر لندن، الذي عقد في 3 حزيران/يونيو، بسهولة، رغم جملة الاتفاقات السرية التي كانت قد سبقته. أبدى الروس براعةً أنموذجية في مراوغة عواقب الميثاق الذي كانوا قد وقعوه مع سالزبوري في 30 أيار/مايو. حاولوا إقصاء القوات التركية عن الرومللي الشرقية، بل وحتى الضغط باتجاه التقسيم الفعلي. فهم لم يُهزموا إلا بعد أزمة مكشوفة إلى هذا الحد أو ذاك، مع مبادرة بيكونسفيلد المتباهية إلى الإيعاز لقطاره الخاص بالاستعداد للمغادرة ـ وهي المرة الأولى التي شهدت إضافة هذا السلاح إلى ترسانة الأسلحة الدبلوماسية.[42] في النهاية، جرى تفكيك بلغاريا الكبرى إلى ثلاثة أجزاء ـ إمارة ذاتية الحكم؛ إقليم الروملي الشرقي شبه المستقل؛ و«مقدونيا»، التي

بقيت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. كانت النمسا ـ المجر ستحتل البوسنة والهرسك إضافةً إلى نشر حامية في سنجق نوفيبازار، القطاع التركي الفاصل بين صربيا والجبل الأسود. كان آندراسي قادراً على ضم المقاطعتين لو أراد؛ غير أنه بقي متمسكاً بالتظاهر بعدم تعريض الإمبراطورية العثمانية للتمزيق بل وحتى راح يتحدث عن إعادة الإقليمين إلى السلطان بعد جيل واحد أو نحوه.

استعاد الروس بسارابيا التي كانوا قد أضاعوها في 1856؛ لعل الأهم أنهم حصلوا على باطوم على الطرف الشرقي للبحر الأسود. كان سالزبوري قد وعد في اتفاق 30 أيار/ مايو بعدم الاعتراض على ذلك؛ كان قد بات يعاني من احتجاج البريطانيين على المبالغة في تقديم التنازلات لروسيا. تعين عليه أن يفعل شيئاً على صعيد استعادة التوازن البحري، الذي كان قد تعرض، بحسب زعم الزاعمين، للاختلال جراء قيام الروس بترسيخ أقدامهم في باطوم، في البحر الأسود. تمثلت فكرته الأولى باقتراح نوع من الاتفاق مع الأتراك، اتفاق يقضي بأن يكون هؤلاء مستعدين للسماح بمرور الأسطول البريطاني عبر المضائق كلما «رأت بريطانيا أن وجودها البحري في البحر الأسود ضروري».[43] نفز الأتراك من مثل هذا الاستفزاز الفاضح للروس؛ غير أن سالزبوري ما لبث أن توصل إلى النتيجة ذاتها تقريباً بوسيلة أخرى. أعلن في جلسة يوم 11 حزيران/ يونيو أن بريطانيا العظمى كانت من الآن وصاعداً ستعد نفسها ملزمة باحترام «القرار المستقل» للسلطان فيما يخص إغلاق المضائق. مستقبلاً كان السلطان سيبقى متأرجحاً بين السماح للبريطانيين بعبور المضائق من ناحية وتعرض استقلاله للتجاهل وكأنه غير موجود من الناحية المقابلة. فعلى جميع الأصعدة العملية كان البريطانيون قد تنصلوا من جملة التزامات 1841 و1856 وادعوا امتلاك حرية عبور المضائق ساعة يشاؤون. خلف هذه الحرية النظرية كانت تكمن فرضية تقنية، فرضية لاذ البريطانيون بها في شباط/ فبراير 1878 ـ فرضية أن أسطولهم متمتع بما يكفي من القوة لعبور المضائق والبقاء في البحر الأسود دونما قلق على دوام الاتصالات مع البحر الأبيض المتوسط. كانت ثمة فرضية سياسية أيضاً ـ فرضية أن روسيا كانت ستستمر في تشكيل خطر على تركيا. ما لبثت الأعوام التالية أن أثبتت أن الفرضيتين، كلتيهما، كانتا زائفتين.

من الواضح أن تسوية برلين كانت هزيمة لروسيا. فمع أن الروس كانوا قد حصلوا على كل أو أكثر مما كانوا قد طالبوا به قبل دخول الحرب، أكثر بالفعل من «السلام الصغير» الذي كان الكساندر الثاني قد عرضه على مضض في حزيران/ يونيو 1877، ما لبثوا أن أُجبروا على التنازل عن جميع مكاسب النصر. غير أن هذه كانت هزيمة من نوعية غريبة. كانت روسيا قد دخلت الحرب لأسباب ذات علاقة بالكرامة القومية والعواطف الوحدوية السلافية، لا من أجل بلوغ أي هدف عملي؛[44] أنزل المؤتمر ضربة مؤلمة بهيبتها بدلاً من التسبب بنكسة لسياستها. وإذا باتت روسيا أقل أماناً بعد عام 1878 مما كانت قبله، فإن السبب يعود إلى أنها كانت قد نجحت بدلاً من أن تخفق. كانت تركيا قد كفت عن أن تكون قوة عظمى، حاجزاً محايداً بين روسيا وبريطانيا العظمى. بات الأسطول البريطاني قادراً على التوغل في البحر الأسود ساعة يشاء ـ أو صار البريطانيون والروس على حدٍّ سواء يفترضون ذلك؛ غير أن كل هذا الإضعاف لتركيا كان من صنع روسيا. لا غرابة، إذاً، أن السياسة الروسية بعد المؤتمر كانت خليطاً جامعاً للخوف والاستياء. راحوا يخافون عواقب أفعالهم هم؛ وشعروا بالاستياء من وقوعهم في الخطأ. لعل أفضل الأحكام هو الذي صدر عن الكساندر الثالث بعد عدد غير قليل من السنوات، حين قال: «تمثلت خيبتنا في عامي 1876 و1877 بأننا سايرنا الشعوب بدلاً من الحكومات. لا يجوز لأي إمبراطور لروسيا، في أي وقت، أن يساير إلا الحكومات».[45]

لم يكن المؤتمر نجاحاً كاملاً بالنسبة إلى النمسا ـ المجر أو حتى بريطانيا العظمى، وإن شكل هزيمة لروسيا. كان آندراسي راغباً في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية؛ غير أن الأخيرة كانت دون المستوى اللازم. كانت تركيا منتهية؛ إلا أن دولة قومية تركية لم تكن قد أخذت مكانها. وكل من مقدونيا والبوسنة، إنجازا المؤتمر العظيمان، كانتا، كلتاهما، منطويتين على بذور كارثية مستقبلاً. ظلت المسألة المقدونية تقض مضاجع الديبلوماسيين الأوروبيين على امتداد جيل كامل ثم ما لبثت أن أنجبت حرب البلقان في 1912. أما البوسنة فقد أثارت أزمة 1908 أولاً ثم فجرت حرب 1914، تلك الحرب التي أجهزت على ملكية آل هابسبورغ. لو تم الحفاظ على معاهدة سان ستيفانو لربما كانت

الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية قد عاشت إلى اليوم. باستثناء بيكونسفيلد في لحظات جموحه المفرط، كان البريطانيون قد توقعوا ما هو أقل، مما أبقاهم أقل إحساساً بالخيبة. نهاية عام 1878، كتب سالزبوري يقول: «مرةً أخرى سنقيم حكماً تركياً مهلهلاً في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان. غير أن ذلك لن يكون إلا نوعاً من التأجيل. لم يعد الأتراك متمتعين بأي قدرٍ من الحيوية».[46] لم يتم صوغ المستقبل بالتسوية التعاقدية، بل بالفعلين اللذين سبقاها: دفاع الأتراك عن بلفنا وإرسال الأسطول البريطاني إلى القسطنطينية. كان الأتراك قد أثبتوا أنهم كانوا لا يزالون قادرين على المقاومة عسكرياً؛ وكان البريطانيون قد فرضوا هيمنتهم على شرق المتوسط والمضائق. لم يبق الجيش التركي موجوداً إلا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1918 و1921؛ أما البريطانيون فظلوا مسيطرين على شرق المتوسط؛ غير أنهم باتوا عاجزين عن مواصلة التحكم بالمضائق. ومجمل تاريخ المسألة الشرقية منذ 1878 لا يعدو كونه هذه الجمل الثلاث.

بمكان عقده لا بما فعله دشن مؤتمر برلين عصراً جديداً. في 1856 كانت بروسيا قد انضمت إلى مؤتمر باريس متأخرة وفي ظل شروط مهينة؛ أما الآن فها هي ذا ألمانيا حاصلة على هيبة كاملة بوصفها قوة أوروبية ـ ومعها مضطلعة بالمسؤولية كلها. لم تعد قادرة على إدارة ظهرها إلى المسألة الشرقية، أو استغلالها؛ باتت القوى المتورطة في المسألة تحاول، بدلاً من ذلك، استغلالها هي. كان بسمارك قد بذل أقصى ما استطاعه من جهد لتجنب هذه المحصلة. حاول إحالة دور الوسيط النزيه على الفرنسيين،[47] غير أن الإفلات من عواقب انتصاراته لم يكن ممكناً. كان بحاجة إلى المملكة النمساوية ـ المجرية، مملكة آل هابسبورغ، حاجزاً أمام أي ألمانيا ديمقراطية كبرى؛ إلا أنه لم يجرؤ على السماح بإنعاش «تآلف القرم» الذي كان من شأنه أن يتصدى لروسيا دون توريط ألمانيا. ثمة شراكة نمساوية ـ فرنسية بادئة في الشرق الأدنى كانت ستستمر في تحديد معاهدة فرانكفورت، بل وحتى معاهدة براغ. والتركيبة الروسية ـ الألمانية لها كان من شأنها أن تكون مظفرة؛ غير أن بسمارك بقي مرعوباً من أي مزيد من الانتصار بمقدار ما كان خائفاً من الهزيمة. تمنى الحفاظ على النمسا ـ المجر

وفرنسا، كلتيهما، على حالهما، قوتين عظميين وإن متواضعتين بعض الشيء. أي أوروبا خاضعة لهيمنة ألمانيا بدت مقيتة بنظر بسمارك ـ لا بسبب أي مبدأ متجذر قائم على احترام الآخرين، بل لأنه كان يؤمن، ببساطة، بأن من شأن ذلك أن يضع حداً للنظام المحافظ الذي درج على تثمينه عالياً. من هنا اضطراره، رغم عدم رغبته، إلى تطبيق شعار توازن القوة، بمقدار ما كان مترنيخ قد فعل. أعاد توجيه مطالب آندراسي بالدعم إلى لندن بدلاً من برلين وشدد على نوع من الحياد الرسمي تجاه روسيا؛ غير أنه نأى بنفسه عن تأييد روسيا ضد النمسا ـ المجر بل وحتى عن تحمل أي هجوم عليها. إلا أنه، بقي مع ذلك، بحاجةٍ إلى بقاء روسيا، هي الأخرى، قوة عظمى؛ فالشراكة ضد الحركة التمردية البولونية لم تكن أقل أهمية، بنظره، من الحيلولة دون قيام ألمانيا كبرى.

ربما كان مستعداً لأن يطيق حرباً محصورة بين روسيا وبريطانيا العظمى؛ وإن كان من المحتمل لهذه أيضاً أن تكون غير مرحب بها إذا ما آلت إلى هزيمة روسيا ـ كان من شأن البعبع البولوني أن يرفع رأسه، ثمة شكوك راودته حول إمكانية «أقلمة» أي حرب إنجليزية ـ روسية كما كان قد جرى في حرب القرم. كان من شأن النمسا ـ المجر أن تنجر إلى مثل هذه الحرب، جارة ألمانيا وراءها؛ وعندئذ كانت فرنسا ستبادر إلى العمل من أجل قلب حكم عام 1870 رأساً على عقب. كان نابليون الثالث قد رفض شراء الدعم الروسي مقابل التنازل عن المصالح الفرنسية في الشرق الأدنى؛ إلا أن الجمهورية الفرنسية كانت ستسدد ذلك الثمن عاجلاً أو آجلاً. أدت معاهدة فرانكفورت إلى جعل أي مصالحة بين فرنسا وألمانيا متعذرة؛ لذا فإن أي حرب في الشرق الأدنى كان من شأنها أن تصبح عامة. إنها الحرب العامة التي دأبت سائر القوى على أن تنأى بنفسها عنها في 1878. ومؤتمر برلين سلط الضوء على أن توازناً جديداً للقوة، متركزاً على ألمانيا، بات موجوداً. ما من رجل دولة في برلين توقع دوام التسوية طويلاً، ولأصيب الجميع بالدهشة لو علموا أن المؤتمر ستعقبه فترة سلام أوروبية بطول ثلاثين سنة. غير أنهم كانوا سيصابون بقدرٍ أكبر من الدهشة لو استطاعوا أن يتكهنوا بأن الاجتماع الأوروبي الكبير التالي كان سيُعقد في باريس، وبأن أياً من «البلاطات الشمالية الثلاثة» لن يكون ممثلاً.

هوامش الفصل الحادي عشر

(1) حكم ظالم قليلاً على نابليون الثالث. كان صادق الحرص على تحرير قومية معينة، ولا سيما قومية ذات جذور لاتينية؛ عوضه الرومانيون بجعل بوخارست باريس أوروبا الشرقية.

(2) تريست، والسكة الحديدية الواصلة إليها وفرت للنمسا ـ المجر منفذاً على البحر الأبيض المتوسط؛ غير أنها لم تكن قط كثيفة الحركة المرورية على مستوى الدانوب في أي وقت.

(3) كان الفرنسيون يمسكون بـ 40 بالمئة من السندات التركية، البريطانيون 30 بالمئة. أما حصة النمساويين ـ المجريين فلم تكن ذات شأن، وحصة الروس معدومة.

(4) من راسل إلى ديربي، 1/ 12/ 1875، هاريس، **تاريخ ديبلوماسي لأزمة البلقان في 1875 - 1878**: السنة الأولى، ص: 165.

(5) كان جد الكساندر الثاني، بول، اغتيل في 1800؛ هو نفسه اغتيل في 1881؛ حفيده أُطيح به من قبل الثورة في 1917 ثم قُتل. فقط نقولا الأول والكساندر الثاني ماتا على فراشيهما دون لبس.

(6) جي اتش راب، **صداقة متأرجحة: روسيا والنمسا 1876 - 1878**، ص: 39.

(7) بدت المسألة السلافية استثنائية التفاهة بنظر أولئك الضباط الجنرالات، وهم كثر دائماً في جيش نظام آل هابسبورغ، كانوا، أنفسهم، من الكروات.

(8) راب، **صداقة متأرجحة**، ص: 91.

(9) من ديربي إلى ليون (باريس)، 7/ 1/ 1876. نيوتن، **اللورد ليون**، ج: 2، ص: 75.

(10) من ديزرائيلي إلى الليدي برادفورد، 1/ 10/ 1875. باكل، **حياة ديزرائيلي**، ج: 4، ص: 13.

(11) من ديربي إلى إليوت (القسطنطينية)، 24/ 1/ 1875. هاريس، **السنة الأولى**، ص: 88. «موافقة حكومة جلالتها على هذه الخطوة كانت على مضض... لأن الباب العالي كان على أي حال قد التمس من سعادتك ألا تنأى بنفسك، فإن حكومة جلالتها تشعر بأن لا خيار أمامها».

(12) من راسل إلى ديربي، 2/ 1/ 1876ـ هاريس «عرض بسمارك على إنجلترا 1876» (**مجلة التاريخ الحديث**، ج: 3)؛ من بولو إلى مونستر، 4/ 1/ 1876، **السياسة الكبرى**، ج: 1، هـ: 227.

(13) من أوبريل إلى غورتشاكوف، 5/ 1/ 1876. غورياينوف، **البوسفور والدردنيل**، ص: 314.

(14) ينبغي عدم المبالغة بضربة ديزرائيلي الأولى هذه. وفرت للحكومة البريطانية بعض النفوذ (لا كثيراً منه، لأنها لم تصبح متحكمة بأكثرية الأسهم) في الإدارة **المالية** للقناة، أي

رسوم العبور، الصيانة، إلخ؛ لم تجلب أي سيطرة **سياسية** أو **استراتيجية** لأن هذه السيطرة بقيت بيد الحكومة المصرية. لم تكن ذات أهمية إلا بالنسبة إلى المستقبل حيث أقنعت الرأي العام البريطاني بتحمل عبء استثماره وتدخله، ذلك العبء الذي كان من شأنه أن يرفض لو قُدم من منطلق سياسة عليا.

(15) من غورتشاكوف إلى أوبريل، 1/ 4/ 1876. غوريياينوف، **المسألة الشرقية**، ص: 68.

(16) من شوفالوف (لندن) إلى غورتشاكوف، 18/ 5/ 1876. **المجلة السلافية**، ج: 3، ص: 666.

(17) مذكرة بقلم ديزرائيلي، 16/ 5/ 1876. باكل، **ديزرائيلي**، ج: 6، ص: 24 - 26.

(18) من ديزرائيلي إلى فيكتوريا، 7/ 6/ 1876. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثانية، ج: 2، ص: 457.

(19) من غونتو ـ بيرون (في إمس) إلى ديكاز، 2/ 6/ 1876. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 2، هـ: 59.

(20) من ديكاز إلى غونتو ـ بيرون، 5/ 6، 9/ 6/ 1876، المصدر السابق، هـ: 61، 65.

(21) الاسم الألماني: رايخشتادت.

(22) لم يتم وضع محضر متفق عليه لمناقشات رايخشتادت. ظن الروس أنهم لم يتنازلوا للنمسا ـ المجر إلا عن جزء من البوسنة؛ في حين أن آندراسي كان سيطالب بالبوسنة كلها، والهرسك أيضاً. بقي غورتشاكوف غامضاً على الدوام فيما يخص التفاصيل الجغرافية، وربما كان آندراسي يتحدث على نحو فضفاض عن البوسنة دون أي فكرة محددة عما كان يريده. آخر المطاف، تمثل الأمر المهم في رايخشتادت بالاتفاق النمساوي ـ الروسي، لا بالافتراضات الإقليمية التي تمت إضافتها للتنكيه.

(23) بالطريقة نفسها، كان نابليون الثالث شديد الغرابة جامح الخيال في بيارتيز، بعيداً عن تأثيرات باريس المقيدة.

(24) ظل بسمارك يرى على الدوام أن ألمانيا كانت مؤهلة لأن تكسب كثيراً من أي تقسيم للإمبراطورية العثمانية فيما بين القوى العظمى. من الواضح أن التقسيم كان أفضل من أي حرب يمكن لألمانيا من أن تتورط فيها دون إمكانية الربح. ولكن هل كان بسمارك مؤمناً سلفاً بأن التقسيم كفيل بتحقيق سلام دائم بين القوى المتقاسمة؟ تتعذر الإجابة بنعم. تقسيم بولونيا ربما أفضى إلى التقريب بين روسيا، بروسيا، والنمسا، وإن على نحوٍ غير دائم. ثمة أمثلة أخرى ـ كتقسيم إيران بين روسيا وبريطانيا العظمى في 1907؛ شرق المتوسط (الليفانت) بين بريطانيا العظمى وفرنسا بعد 1919؛ أو بولونيا والشرق الأدنى بين روسيا وألمانيا في 1939 - أقل تشجيعاً. ليس تعميماً بعيداً عن العقل أن يقال إن الأنجلوساكسونيين وربما الفرنسيين يؤمنون بالدول العازلة في حين أن الألمان والروس يؤمنون بالتقسيم، بوصفهما أفضل طرق ضمان السلم فيما بين القوى العظمى.

(25) بسمارك، **أفكار وذكريات**، ج: 2، ص: 214. صوغه المعاصر كان أقل رشاقة ولكنه أدق: «لا يمكن أن يتوافق مع مصالحنا أن نرى مكانة روسيا ممسوسة جدياً وعلى نحوٍ دائم من جانب ائتلاف يضم باقي أوروبا إذا كان الحظ في غير مصلحة السلاح الروسي؛ غير أن من الممكن أيضاً أن تتأثر مصالح ألمانيا بالقدر نفسه من العمق إذا ما تم تعريض المملكة النمساوية للخطر على صعيد مكانتها بوصفها قوة أوروبية أو على صعيد استقلالها، بما يفضي إلى تهديد أحد عوامل توازن القوة في أوروبا بالتداعي». من بولو إلى شفاينتز، 23/ 10/ 1876. **السياسة الكبرى**، ج: 2، هـ: 251.

(26) يُزعم أنه عرض دعم بريطانيا العظمى ضد روسيا، مقابل تحالف إنجليزي ـ ألماني ضد فرنسا. وصلت الأنباء إلى كل من الروس والفرنسيين؛ ربما كان ذلك مقصوداً.

(27) صار ديزرائيلي اللورد بيكونفيلد في تموز/ يوليو 1876.

(28) مما ينطوي على ما يكفي من المفارقة الساخرة أن «بلغاريا» كانت من اختراع الأتراك وواحداً من أكثر اختراعاتهم نجاحاً. حتى عام 1870 ظل السكان السلاف في تركيا الأوروبية تحت الإدارة الدينية والسياسية، بمقدار ما يهم الباب العالي، لبطريرك القسطنطينية للروم. بالمقابل، صارت التعاليم القومية الناشئة تبشر بأن جميع سلاف البلقان ـ من بلغار، صرب، مقدونيين، بوسنيين، كروات، سلوفين ـ إن هم إلا أبناء أمة سلافية جنوبية (يوغسلافية) واحدة، لا تفرقهم إلا اللهجة ومسقط الرأس. في 1870 أقدم الأتراك على إيجاد إكسارتش (نائب بطرك)، رئيساً مستقلاً للكنيسة البلغارية. على الرغم من أن هذا كان مصمماً في المقام الأول لفصل البلغار عن اليونانيين، فإنه ما لبث أن تمخض أيضاً عن دق إسفين بينهم وبين الصرب وصولاً إلى تدشين اللاوحدة بين السلاف الجنوبيين، هذا التمزق الذي ظل متمادياً منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا. ومع ذلك فإن البلغار والصرب كانوا، على أساس الدين والخلفية السياسية، أقرب بكثير من الصرب، الكروات، والسلوفين الذين تمت إقامة وحدة ناجحة فيما بينهم.

(29) في تشرين الأول/ أكتوبر 1876، أفاد الميجر غون بأن النمسا ـ المجر لا تستطيع أن تخوض إلا حرباً دفاعية ضد روسيا كما لا تستطيع أن تقدم «إلا القليل أو لا شيء إلى حليف بحاجة إلى أفواج». في تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن ولي العهد البرشت ورئيس الأركان بك ما يلي: «ما من أحد يجرؤ على تحمل مسؤولية أي حتى الرغبة في أي حرب ضد روسيا». راب، **صداقة متأرجحة**، ص: 234.

(30) من غير الواضح أن هذا قام على استبعاد بلغاريا الكبرى، كما تصورتها معاهدة سان ستيفانو. في هذا الوقت لا روسيا ولا النمسا ـ المجر كانت تملك وجهات نظر محددة حول مستقبل بلغاريا.

(31) تم توقيع الاتفاق العسكري في بودابست يوم 15/ 1/ 1877؛ أما الاتفاق السياسي،

سَنَد هذا، فلم يوقع حتى 17/ 3 إلا أن التأريخ نُقل زوراً إلى 15/ 1.

(32) من غورتشاكوف إلى شوفالوف، 30/ 5/ 1877. **المجلة السلافية**، ج: 6، هـ: 228.

(33) كان قد سُحب، كالعادة، خلال الأعاصير الخريفية.

(34) من ديربي إلى شوفالوف، 17/ 7/ 1877. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 140.

(35) من مونتغيلاس إلى بوست، 1/ 5/ 1877. ستويانوفيتش، **القوى العظمى والبلقان**، ص: 165.

(36) قال في أثناء التفاوض حول الاتفاقات: «إذا لم يلتزم الروس بالمعاهدة، فإن روسيا ستبقى بجيشها المنهك في البلقان حيث نستطيع أن نقطعها عن قاعدتها في حين تتولى إنجلترا بأسطولها الإيعاز إليها بالتوقف في القسطنطينية». فيرتهايمر، **آندراسي**، ج: 2، ص: 394.

(37) من بوست (لندن) إلى آندراسي، 13/ 7/ 1877، المصدر السابق، ج: 3، ص: 39.

(38) راب، **صداقة متأرجحة**، ص: 405.

(39) أقدم اغناتييف حتى على عرض «مقدونيا» مستقلة ذاتياً تحت حكم الجنرال النمساوي روديك. ونظراً لأن روديك كان كرواتياً و«أحد أبناء النمسا الكبرى»، فإن الفكرة لم تكن جذابة لآندراسي. من شفاينتز إلى بولو، 4/ 4/ 1878. **السياسة الكبرى**، ج: 2، هـ: 380.

(40) كورتي، **الكساندر فون باتنبرغ**، ص: 43.

(41) من سالزبوري إلى بيكونسفيلد، 21/ 3/ 1878. غوندلون سسيل، **حياة سالزبوري**، ج: 2، ص: 213.

(42) كذلك أسس بيكونسفيلد لسابقة عبر مخاطبة المؤتمر بالإنجليزية. كان هذا أول تمرد على الاحتكار الفرنسي ورمزاً لتسارع أفول نجم الأممية (الكوزموبوليتية) الأرستقراطية القديمة.

(43) من سالزبوري إلى لايارد (القسطنطينية)، 16/ 6/ 1878. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 147.

(44) استعادة باسارابيا كانت هدفاً عملياً، إلا أنها لم تتسبب بأي حرب وكان من الممكن بلوغها دونها.

(45) من بولو إلى بسمارك، 10/ 8/ 1886. **السياسة الكبرى**، ج: 5، هـ: 980.

(46) محضر بقلم سالزبوري، 29/ 12/ 1878. سومنر، **روسيا والبلقان**، ص: 565.

(47) بدايةً اقترَح وجوب عقد المؤتمر في باريس، وبعد إخفاق هذا الاقتراح، قال بوجوب تولي الفرنسيين لرئاسته. من بداية المؤتمر إلى نهايته ظل يحاول فرض وادنغتون، المندوب الفرنسي، وسيطاً رئيسياً.

الفصل الثاني عشر

تحالفات بسمارك، 1879 - 1882

شكل مؤتمر برلين منعطفاً في تاريخ أوروبا. سبقته ثلاثون سنة من النزاع والتمرد؛ أعقبته أربع وثلاثون سنة من السلم. لم تشهد أي حدود أوروبية أي تغيير حتى عام 1913؛ لم يتم إطلاق ولو رصاصة واحدة في أوروبا حتى عام 1912، باستثناء حربين تافهتين أخفقتا.[1] من غير المناسب عطف هذا الإنجاز الكبير على براعة الساسة الأوروبيين وحدها، أو حتى على نحوٍ رئيسي. تمثل السبب الحاسم، دون شك، بالاقتصاد. اللغز الكامن وراء صيرورة بريطانيا العظمى عظيمة لم يعد سراً. تضافر الفحم والفولاذ على إضفاء الازدهار على أوروبا كلها وأعادا صوغ الحضارة الأوروبية. بدا حلم كوبدن متحققاً. بات الناس أكثر انشغالاً بالاغتناء من أن يتفرغوا للحرب. ومع أن رسوماً جمركية حمائية بقيت نافذة في جميع الأمكنة باستثناء بريطانيا العظمى،[2] فإن التجارة الدولية كانت حرة في ما عدا ذلك. لم يكن ثمة أي تدخل حكومي، أي خوف من التنصل من الديون. المعيار الذهبي كان شاملاً. اختفت جوازات السفر، إلا في روسيا وتركيا. إذا قرر شخص في لندن في الساعة التاسعة صباحاً أن يذهب إلى روما أو فيينا، فإنه يستطيع أن يغادر في العاشرة دون جواز للسفر أو شيك سياحي ـ مكتفياً بمحفظة ملأى بالجنيهات في جيبه. لم يكن قد سبق لأوروبا أن رأت مثل هذا السلم وهذه الوحدة منذ أيام الإمبراطورَيْن الرومانيين اللذين كانا يحملان اسم انطونيوس (بايوس انطونيوس، 138 - 161م؛ وماركوس آوريليوس أنطونيوس، 161 - 180م). أيام مترنيخ لم تكن شيئاً

بالمقارنة. آنذاك عاش الناس في حالة توجس عميقة الجذور من الحرب والثورة؛ أما الآن فباتوا يؤمنون بأن السلام والأمن أمران «طبيعيان»، وكل ما عداهما أحداث طارئة وشاذة. على امتداد قرون قادمة سيبقى الناس ينظرون إلى الخلف نحو ذلك العصر بوصفه نعمة ويصابون بالحيرة إزاء السهولة المجانية التي تم بها تحقيقه. من غير المحتمل أن يهتدوا إلى السر؛ ومن المؤكد أنهم لن يكونوا قادرين على تقليده.

المشاعر القومية والمنافسات فيما بين الدول ظلت هي هي. كان الساسة يتحدثون، حقيقة، بقدرٍ أكبر من الغطرسة وإلى جمهور أوسع. تعالت أصوات قعقعة السيوف مع تنامي الإيمان بأنها لن تُستخدم مطلقاً. جميع القوى العظمى باستثناء النمسا ـ المجر اهتدت إلى صمام أمان لتصريف فورتها في التوسع خارج أوروبا. تعثرت بهذا الحل صدفة، دونما رؤيا وبُعد نظر.[3] من المفارقات الغريبة أن عصر الإمبريالية دشنه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني، بدلاً من أي حاكم لإحدى القوى العظمى؛ وشيدت الإمبراطوريات بمغامرات خاصة لا عن طريق أفعال دول. هذا أيضاً بدا مشيراً إلى حقيقة أن الساسة لم يكونوا ذوي شأن خطير ـ أقزاماً مثيرين للسخرية كما وصفهم هـ. ج. ولز، مطلقين تعليقات لا معنى لها على أحداث هامشية. العمل الديبلوماسي ظل مستمراً، وظل الديبلوماسيون يأخذون أنفسهم مأخذ الجد. في 1879، باشر بسمارك اجتراح سلسلة من التحالفات ما لبثت بسرعة أن شملت سائر القوى العظمى في أوروبا، وجُل القوى الصغرى. عكفت هيئات الأركان على إعداد خطط حربية متزايدة التعقيد وراحت تتحدث بوجوم ووقار عن النزاع الذي قد يندلع «لدى ذوبان الثلوج المتراكمة على قمم الجبال البلقانية». الأسلحة البحرية شُكِّلت وأعيد تشكيلها؛ ملايين البشر دُربوا على فنون القتال. لم يحصل شيء. ما من سنة إلا وشهدت ذوباناً للثلوج؛ ما من ربيع إلا وانتقل إلى صيف، ليصل بدوره إلى خريف؛ وها هي ذي ثلوج جديدة تغطي قمم الجبال. استعادياً من الصعب الاعتقاد بأن خطراً جدياً باندلاع حرب في أوروبا على نطاق واسع خلال الفترة الممتدة بين عامي 1878 و1913؛ والتعقيدات الديبلوماسية التي طبعت المرحلة ربما لم تكن سوى لعبة عملاقة ـ منظومة شديدة النفور، كما

كان قد سبق لبرايت أن سماها، لإبقاء الأرستقراطيات الأوروبية مشغولة بوظائف دسمة. في الأعوام الثلاثين السابقة، كانت الديبلوماسية حيوية؛ كانت قد حسمت مصائر الرجال. لو اعتمد كافور، نابليون الثالث، أو بسمارك سياسة مختلفة، لما كانت ثمة أي إيطاليا موحدة أو ألمانيا موحدة. ولكن هل كان من شأن عدم وجود أي تحالف نمساوي ـ ألماني أو فرنسي ـ روسي أن يُحدث تغييراً ما في جيل ما بعد 1878؟ أي كتاب عن التاريخ الديبلوماسي يتعين عليه أن يأخذ الديبلوماسية مأخذ الجد؛ ولعل من الكافي أن يقال إن الديبلوماسية ساعدت الناس على العيش في سلام، طوال بقائهم راغبين في ذلك.

كانت العلاقات بين القوى العظمى، أقل شأناً. وقد فصلها بسمارك وفقاً لما لها من وزن بالمطلق. لم يكن هذا هو الوضع قبل مؤتمر برلين. بل وحتى في أثنائه. بين الحين والآخر كان بسمارك قد حاول التخفيف من التوتر فيما بين القوى العظمى أو الاضطلاع بدور «الوسيط النزيه»؛ لم يكن قد هيمن على المسرح الأوروبي. البريطانيون كانوا هم الذين قد تسببوا بأزمة 1878 عن طريق الإصرار على مقاومة روسيا من ناحية ووضعوا حداً لها سلمياً بعد انتزاع سلسلة مقنعة من التنازلات من روسيا من ناحية ثانية. أما تركيا والنمسا ـ المجر فقد كانتا، بطريقتيهما المختلفين، تتجرجران خلف بريطانيا العظمى. بعد المؤتمر ظل البريطانيون ممسكين بزمام القيادة. كانوا متحكمين باللجان المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة، ومارسوا، بدعم من النمسا ـ المجر وفرنسا، ضغطاً على المفاوضات التي أفضت إلى انسحاب القوات الروسية من البلقان في تموز 1879. كذلك لم يكتفوا بخروج الروس من تركيا؛ كانوا عازمين على أن يدخلوا هم أنفسهم. فوزير الخارجية البريطاني، سالزبوري، لم يكن واثقاً من إمكانية استعادة الإمبراطورية العثمانية بوصفها قوة عظمى. لعله راح يفكر بنوع من منظومة وصايات وحمايات مُقَنَّعة: كان سيتعين على النمسا ـ المجر، عبر احتلالها للبوسنة والهرسك، أن تكون مسؤولة عن الأجزاء الغربية من شبه جزيرة البلقان؛ أما بريطانيا العظمى فكان سيتعين عليها أن تتولى عملية إصلاح آسيا الصغرى وحراستها، وفقاً لميثاق قبرص؛ وربما خص فرنسا بدور مشابه في شمال أفريقيا من خلال تشجيعها على احتلال تونس. كانت هذه المنظومة

تعاني من خلل معين. كانت القسطنطينية عاصمة إمبراطورية مازالت موجودة؛ ومشروعات سالزبوري لم تتضمن شيئاً يوفر لها الأمن. كان من شأن تحالف بريطاني مع النمسا ـ المجر أن يشكل أسهل الحلول. غير أنه لم يكن في متناول اليد حتى حين كانت الجيوش الروسية تطرق أبواب القسطنطينية؛ وقد ظل يثبت أنه سراب في الأشهر التالية. يضاف أن سالزبوري لم يكن آنذاك أكثر ثقة بالنمسا ـ المجر منه بالإمبراطورية العثمانية. كان يفضل أن يتولى الأمور وحده؛ وبيانه في المؤتمر حول حكم المضائق بدا راسماً الطريق. البريطانيون أحرار في عبور المضائق كلما حلا لهم أن يفعلوا. في 1878، لم يكن البريطانيون قادرين على أن يفعلوا شيئاً لإنقاذ القسطنطينية وقد بات الروس خارج أسوارها. أما بعد سحب القوات الروسية فقد أصبح البريطانيون قادرين على حماية القسطنطينية من خلال عبور المضائق ومهاجمة روسيا في البحر الأسود. كان هذا هو الافتراض الكامن وراء السياسية البريطانية خلال الفترة الممتدة بين مؤتمر برلين وسقوط الحكومة المحافظة في نيسان/أبريل 1880. لا شك أن الخطة كانت دفاعية؛ ولكنها مؤهلة، إذا ما دعت الحاجة، للدفاع عن تركيا عن طريق ضرب أوكرانيا، الجزء الأغنى والأكثر هشاشة من الإمبراطورية الروسية.

كانت الفرضية البريطانية واضحة بالنسبة إلى الروس. حقاً، كان الخوف من هجوم في البحر الأسود هو الدافع الرئيسي الكامن وراء السياسة الروسية في الشرق الأدنى على امتداد الأعوام الثمانية عشر التالية. لم يكن الروس قد فعلوا شيئاً على صعيد ترميم أسطول البحر الأسود الذي كان قد دُمر في حرب القرم واستعادِته. لذا فقط كانوا بحاجةٍ إلى نوعٍ من التركيبة الدولية تحل محل اتفاقية لندن لعام 1841 التي كان بيان سالزبوريٍ في برلين قد طيّرها أشلاء. كان من شأن حليف ما في المتوسط أن يفيد في إزعاج الأسطول البريطاني. حاول الروس كسب إيطاليا؛ لم يجرؤوا على التصدي لإنجلترا. بعض غلاة القوميين السلاف تحدثوا عن التحالف مع فرنسا. غير أن هذه الفكرة كانت هي الأخرى عقيماً. كان «التحالف الليبرالي» القديم بين القوى الغربية قد استعيدت إلى حدٍّ كبير؛ وباتت فرنسا، مثلها مثل النمسا ـ المجر، مؤيدة للبريطانيين في اللجان البلقانية. في حين أن مؤتمر باريس كان قد دمّر «ائتلاف القرم»، في الحقيقة،

فإن مؤتمر برلين كاد يعيد إليه الحياة. وكما على الدوام، فإن ورقة روسيا الأخيرة تمثلت بالصداقة التقليدية مع بروسيا، صداقة زادت من متانتها العداوة المشتركة لبولونيا. وقد رأى الروس أن من المحتمل أن تبادر ألمانيا، وهي غير ذات مصالح في البلقان، إلى دعمهم هناك وفي المضائق. يضاف إلى ذلك أن الروس لم يكونوا قد تخلوا عن الحلم القديم القائم على إمكانية استخدام ألمانيا بهذه الطريقة أو تلك لإجبار النمسا ـ المجر على السير في طريق موالية للروس. ظل الروس ينظرون إلى ألمانيا كما لو كانت تابعة شاعرة بالامتنان؛ وافترضوا أن بوسعهم إجبارها على التحالف عن طريق التعبير عن الغضب. لعلها الطريقة الوحيدة التي كانوا يعرفونها.

كان هذا هو الوضع الذي أجبر بسمارك على التحرك. إن تحالفاً مع روسيا ضد ائتلاف القرم قد رُفض تكراراً من جانب ساسة بروسيين؛ وأيٌّ تحالف ضد روسيا كان مقيتاً بالمثل. خلال حرب القرم كانت بروسيا قد راوغت الالتزام بأي من الطرفين وبقيت سعيدة بدفع ثمن التعرض لتجاهل القوى العظمى شبه الكامل. كان نشاط بسمارك بوصفه «وسيطاً نزيهاً» قد شكل محاولة أخيرة لصيانة هذا الموقف. أما الآن فقد انخرط في شبكة من التحالفات الأوروبية، بل وحتى في المسألة الشرقية. لا شك أن دافعه كان، في جانب منه، شخصياً: نفاد صبر معلِّم بارع مع تخبطات الآخرين الديبلوماسية. وعلى نحوٍ أعمق، كانت لحظة قبول ألمانيا بتحمل المسؤولية الكاملة عن كونها قوة عظمى قد حلت. كان بسمارك قد أوجد أوروبا جديدة؛ وقد تعين عليه الآن أن يحافظ عليها. كف عن أن يكون كافوراً ليصبح مترنيخاً. من الآن وصاعداً صار بسمارك، هو الآخر، «إحدى ركائز النظام» الراسخة كالصخور.

حصل الشيء نفسه في سياسته الداخلية التي شهدت انقلاباً حاسماً في 1879. بادر بسمارك إلى مقاطعة الليبراليين القوميين وبات يعتمد حصرياً على الأحزاب المحافظة. كانت الثورة قد قطعت شوطاً كافياً؛ بات يتعين الآن وضع حدٍّ لها. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن التحالف الذي عقده مع النمسا ـ المجر كان طُعماً لليبراليين الذين كان دائباً على هجرهم في الشؤون الداخلية. مع أنه لم يحقق لهم «ألمانيا كبرى» فقد وفر لهم اتحاداً بين قوتين ألمانيتين

قائماً على أساس المشاعر القومية. إلا أنه كان يرمي إلى ما هو أبعد وأسمى من السياسة الألمانية. أراد الحفاظ على توازن القوة في أوروبا بل والنظام الملكي أكثر من ذلك. نزعته المحافظة المتجذرة في تربة مصلحته الطبقية الخاصة بقيت حريصة على احتضان كل من ملكية آل هابسبورغ من جهة والقيصرية الروسية من جهة ثانية. في الحقيقة كان يتمنى إحياء **الحلف المقدس** العائد إلى أيام مترنيخ. تمثل شرط ذلك القديم بلجم روسيا في الشرق الأدنى. من المؤكد أن هذا الشرط كان متوفراً بعد عام 1878. أما العقبة الجديدة فكانت طموحات النمسا ـ المجر، أو ريبتها الراسخة بالأحرى، إزاء المخططات الروسية في شبه جزيرة البلقان. لم يتمكن بسمارك قط من التغلب على هذه العقبة التي ما لبثت أن أجهزت على «منظومته» في النهاية.

على الدوام ظلت الحيلولة دون نشوب نزاع روسي ـ نمساوي نوعاً من الخدعة الجاهزة للاستحضار. كان مترنيخ قد مارسها عن طريق إبراز شبح «الثورة» أمام القيصر؛ جاء منهج بسمارك أكثر إتقاناً. اعتزم فصل النمسا ـ المجر عن «تحالف القرم» عبر إغرائها بالتحالف الأمني مع ألمانيا؛ وما أن وقعت في الفخ حتى جعل هذا التحالف مشروطاً بتصالحها مع روسيا. كان مصدر خوفه الحقيقي الاضطراب المزمن في النمسا ـ المجر لا أي عدوان روسي؛ غير أنه لم يستطع أن يبوح بالأمر حتى يتم إبرام التحالف النمساوي ـ الألماني. مثل هذه الحرتقات الدقيقة والحساسة كانت بعيدة عن متناول غليوم الأول. فالإمبراطور سبق له أن كان، حين كان أميراً لبروسيا، داعية التحالف الليبرالي مع بريطانيا العظمى؛ أما الآن، وقد شاخ، فقد بدا شديد الولاء للوحدة العائلية مع البلاط الروسي. لم يكن حضه على التحالف مع النمسا ـ المجر إلا عبر إقناعه بان ألمانيا متعرضة لخطر هجوم وشيك من جانب روسيا. من غير الضروري افتراض أن بسمارك كان مؤمناً بهذه الرواية ـ على الرغم من أنه، مثل أكثرية الناس، كثيراً ما أقدم على ابتلاع خرافة من صنعه هو، شرط أن تكون متناسبة مع غَرَضه. فقط حاكم عجوز طاعن في السن وشديد البساطة كان بوسعه أن يصدق خرافة تعرض ألمانيا للتهديد بالحرب أو حتى بالحصار والعزل؛ غير أن بسمارك لم يكن قط قد سبق له في أي وقت من الأوقات أن

ثَمَّن مؤهلات ملكه وسيده عالياً ودأب على استخدام حجج بالغة الفجاجة للتأثير فيه. آخر المطاف، كان إقناعه في 1866 بالتعرض للتهديد من جانب النمسا على الدرجة نفسها تماماً من السهولة. كذلك لا يقتصر أمر الإجبار على تبني سياسة أمنية عن طريق رسم أخطار وهمية على الجدار على الحكام المستبدين وحدهم؛ فالرأي العام في البلدان الديمقراطية يلقى المعاملة ذاتها. كان لبسمارك دافع ثانٍ. كان راغباً في إقناع الفرنسيين بأن من شأن أي تحالف نمساوي ـ ألماني أن يكون موجهاً ضد روسيا فقط، لا ضدهم هم، مع الإيحاء، دون شك، بأن روسيا لم تكن مغرية كحليف.(4) وفي 1879 كان الفرنسيون لا يزالون مستعدين لقبول مثل هذا الخط في الجدال؛ أما المؤرخ فليس مضطراً لأن يحذو حذوهم.

أطلق بسمارك حملته الهادفة إلى تسليط الأضواء على الأخطار المنبعثة من روسيا في ربيع 1879. جاءت أولى إشارات الحملة في 4 شباط/ فبراير، حين أقدم على نشر نص اتفاق مع الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، يعفي ألمانيا من الالتزام بإجراء استفتاء في سْلَزْفيك الشمالية، الأمر الذي كانت قد تعهدت به بموجب معاهدة براغ.(5) كان هذا تحدياً لالكساندر الثاني الذي كان قد كرر المطالبة الملحة بعقد الاستفتاء. سلسلة لانهائية من الاستفزازات المتدرجة بين القيود الجمركية والتعليقات المسيئة على الشخصية الروسية، أعقبت تلك الإشارة الأولى. في آب/ أغسطس تم استفزاز الروس وجرهم إلى اشتباك. همهمات الشكوى الصادرة عن الكساندر الثاني على مسامع السفير الألماني وفرت لبسمارك ذريعة كافية؛(6) وقد كان الأخير سلفاً في طريقه للقاء آندراسي في غاشتاين حين بادر الكساندر إلى إكمال الصورة عبر الكتابة المباشرة إلى غليوم الأول.(7) كان العاهلان يفترضان وجود نوع من سوء التفاهم وفكرا بوضع حد له من خلال اللقاء الذي ما لبث أن تم في الكساندروفو بتاريخ 3 أيلول/ سبتمبر. لم يحقق اللقاء أي هدف. كان بسمارك قد أعد القيصر والإمبراطور لشجار، وتعين عليهما، لحيرتهما المشتركة، أن يتشاجرا، إلى أن يكون التحالف مع النمسا ـ المجر قد أُنجز بأمان. لا شك أن لقاءهما أدى إلى جعل إقناع غليوم الأول أكثر صعوبة بالنسبة إلى بسمارك. بدا واضحاً للسيد

العجوز أن التحالف مع النمسا ـ المجر لم يكن ضرورياً، نظراً لعدم تعرض ألمانيا لأي خطر من جانب روسيا. وكالعادة، حين كان عازماً على فرض سياسة معينة غير مستساغة على غليوم الأول، بقي [بسمارك] بعيداً وواصل إطلاق سلسلة من الرسائل بالغة العنف والقسوة عن بعد. أخيراً، هدد الوزراء البروسيون بالاستقالة كتلة واحدة، فاضطر غليوم الأول للإذعان. معاهدة التحالف بين النمسا ـ المجر وألمانيا وُقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1879. كانت تلك الحلقة الأولى في شبكة تحالفات كانت ستغطي أوروبا كلها بسرعة. لم تكن المعاهدة إلا تحالفاً دفاعياً بسيطاً ضد أي هجوم روسي؛ وفي حال نشوب حرب مع أي قوة أخرى، لم يلتزم الحليف الآخر إلا بالحياد الودي. وعلى الرغم من أن هذه بدت لغليوم الأول صفقة غير منصفة، فإن بسمارك لم يبذل أي محاولة جدية للحصول على تأييد النمسا ـ المجر ضد فرنسا. فجهوده لم تكن، في الحقيقة، منصبة إلا على فرض الدعم الألماني على النمسا ـ المجر.

بقيت تفسيراته الخاصة غريبة الحذلقة وشديدة التضليل. من المؤكد أن التحالف لم يؤد إلى تقوية أمن ألمانيا ضد روسيا. لعل العكس هو ما حصل؛ إذ باتت ألمانيا معرضة لمثل هذا الخطر للمرة الأولى: باستثناء موضوع النمسا ـ المجر لم يكن ثمة أي سبب للنزاع بين البلدين. والتآلفات التي كان بسمارك يتوجس منها كانت هي الأخرى وهمية. لم يكن ثمة في 1879 أي فرصة مباشرة لقيام أي تحالف بين فرنسا وروسيا؛ جاء التحالف النمساوي ـ الألماني فأوجد تربة مناسبة لتوفير مثل هذه الفرصة. أقر بسمارك بالخوف من حصول مصالحة بين روسيا والنمسا ـ المجر على حساب ألمانيا، أو حتى من قيام «ائتلاف كاونيتز» جامع لجارات ألمانيا الثلاث. أيّ من الاحتمالين لم يكن وارداً ولو من بعيد. يجب تفسير أفعال البشر، بالطبع، من منطلق ماضيهم، لا مستقبلهم؛ ومن المؤكد أن التحالف كان يلغي التركيبة التي كان قد سبق لبسمارك أن تخوف منها كثيراً في السابق ـ تركيبة ائتلاف فرنسا والنمسا ـ المجر كما عكسها تاليران أو حتى بويست. لم يكن تجنب هذا جديراً بإقامة أي حلف: فالائتلاف الفرنسي ـ النمساوي كان قد تلاشى في سيدان. ولم يكن

الجمهور الفرنسي ونظام آل هابسبورغ الملكي مستعدين للتضافر، في أي وقت، بهدف تدمير ألمانيا القومية مع رديفتها ـ إيطاليا القومية وهنغاريا الكبرى. لا شك أن النظام الملكي لآل هابسبورغ كان مطالباً بالاعتراف العلني بالتسوية التي اجترحها بسمارك لأوروبا؛ غير أن مثل هذا الاعتراف كان موجوداً حتى منذ عام 1871. فبسمارك، لا آندراسي وفرانسيس جوزف، هو الذي كان قد اعترض قيام مثل هذا التحالف.

لم يفض التحالف إلى إعادة النمسا ـ المجر دولة ألمانية بعد أن كانت قوة أجنبية؛ تمخض، بدلاً من ذلك، عن تثبيت سابقة لتحالفات أخرى مع دول أجنبية دون لبس. بعبارةٍ أخرى، ألزم ألمانيا بالنمسا ـ المجر إلزاماً أدق بكثير مما كان قد انطوى عليه الاتحاد الكونفدرالي القديم. في الحقيقة، لم يكن سوى تحالف مانتيوفل مع النمسا في 20 نيسان/ أبريل 1854 حين كان بسمارك قد أطلق احتجاجاً بالغ المرارة والقسوة ضد ربط الفرقاطة البروسية بالمركب الشراعي النمساوي المنخور بالسوس. الآن كانت الفرقاطة أكثر رشاقة وتشذيباً من أي وقتٍ مضى، والمركب أكثر تعرضاً لنخر السوس مما كان قبل عشرين سنة؛ ومع ذلك فإن بسمارك أصر على قطر الواحدة بالأخرى وإلى غير رجعية، في حين لم يقطرهما مانتيوفل إلا لمدة ثلاث سنوات.[8] العظماء في المناصب العليا كثيراً ما يتبعون السياسة التي هاجموها وهم في المعارضة؛ وكان بسمارك يتبع خطوات مانتيوفل وشلاينيتز بما يكاد يشبه اعتراف بيت (Pitt) المتقدم في السن بإعجابه بوالبول (Walpole). بسمارك نفسه قام في أثناء المفاوضات بعقد مقارنة مع التحالف النمساوي ـ البروسي الذي كان قد خُطط على نحوٍ إجهاضي في تبليتز عام 1860؛[9] وكان من الممكن القول إن حرب 1866 كانت قد أجبرت النمسا على التسليم بالندية مع بروسيا، تلك الندية التي كانت قد رفضتها في 1861. ومع ذلك فإن سياسة بسمارك كانت أكثر من سياسة تقليدية؛ كانت قديمة الطراز، عتيقة. فالمخاطر التي كانت تشكل كوابيس بالنسبة إليه كانت مخاطر جيل سابق، ولم تعد واقعية. في السياسة الداخلية دأب باستمرار على التصدي لأي ثورة شبيهة بتلك التي كانت في 1848، ما جعله يتعامل مع الديمقراطيين الاجتماعيين بوصفهم متآمرين خطرين بعد زمنٍ

طويل من انقلابهم إلى برلمانيين محترمين. حدث الشيء نفسه في الشؤون الخارجية. حين أقدم مانتيوفل على عقد تحالفه مع النمسا كانت حرب القرم دائرة فعلاً، ولو على المستوى التقني. وحده بسمارك كان قادراً على تصور حرب قرم جديدة في 1879. استخف بمدى ضعف روسيا وربما بالغ بمدى انحطاط النمسا ـ المجر.

تمثل الاحتمال الجدي الوحيد في 1879 بالمزيد من الإذلال لروسيا؛ وهذا هو ما كان بسمارك شديد الحرص على تجنبه. فالنزعة المحافظة الألمانية، التي كان بسمارك يمثلها، كانت بأمس الحاجة إلى نظام الاستبداد في روسيا؛ وكان بسمارك يرمي إلى حماية الهيبة الروسية، حتى حين بدا مستفزاً إياها. إن تحالف 1879، تماماً مثل تحالف 1854، كان مصمماً لإبعاد النمسا عن الحرب في صف «التحالف الليبرالي». بسمارك نفسه يقول: «أردت أن أحفر خندقاً بينها وبين القوى الغربية».[10] وما أكثر ما جادل غليوم الأول لإقناعه بأن التحالف كان السبيل الوحيد للحيلولة دون تكرر «تآلف القرم» وبأن من شأنه استعادة العلاقات الودية بين النمسا ـ المجر وروسيا.[11] هذه الترجمة لم تحظ قط بقبول النمساويين. إذ وظفوا التحالف للتصدي لروسيا بقدرٍ أكبر من الحزم، لا من أجل بناء علاقات أفضل معها؛ تمثل أمضى أسلحة بسمارك مع النمسا ـ المجر بالتنصل من تحالفه ـ يا له من سبب غريب لإبرامه!

بالمعنى الأعمق لم يطرأ أي تغيير على المشكلة الألمانية بالطبع. بوصفها شاغلة لمركز القارة بقيت ألمانيا مضطرة لتحمل العبء الأكبر لأي حرب بين روسيا والغرب مهما كان الطرف الذي تختاره؛ وفيما عدا حرب هادفة إلى الهيمنة على أوروبا، كان حلها الوحيد هو الحياد ـ حياد كان يتعين عليه أن يمتد إلى النمسا ـ المجر. إذا ما وُجد حاجز محايد ممتد من البلطيق إلى البحر الأسود، فإن روسيا والقوى الغربية كانتا تستطيعان التقاتل في الأطراف البعيدة للكتلة القارية والأوروآسيوية دون تدمير الحضارة الأوروبية ـ أو حتى بعضهما البعض. ثمة كانت أيضاً مشكلة بروسية محددة ـ مشكلة الممانعة اليونكرية، التي كان بسمارك دائم الترديد لصداها، لأي تضحية بأرواح المقاتلين البوميرانيين دفاعاً عن مصالح معينة في البلقان أو البحر الأبيض المتوسط. ظل

بسمارك يؤكد أن تلك كانت مصالح نمساوية، لا ألمانية؛ وأصر على أن التحالف كان محصوراً بالحفاظ على نظام آل هابسبورغ الملكي. وكثيراً ما يتعرض خلفاؤه للانتقاد على تخلّيهم عن هذا الحصر. وبسمارك نفسه لم ينج من اللوم. فهو لم يكتف بتوسيع التحالف ليشمل رومانيا في 1883، بل كثيراً ما تحدث عن النمسا ـ المجر بوصفها جزءاً من ألمانيا؛ وصف تريست، مثلاً، بـ«ميناء ألمانيا الوحيد على البحار الجنوبية».(12) وبعد أن منح النمسا ـ المجر ضمانة وجود، صار دائم التعرض لخطر الانجرار إلى شجاراتها. كان يريد أن يبقيها موجودة دون دعم خططها البلقانية. ومع ذلك فإن الحرب النمساوية ـ الروسية التي تندلع في البلقان كان من شأنها أن تهدد وجود نظام آل هابسبورغ الملكي بمقدار ما كانت أي حرب مندلعة في أي ظروف؛ وما لبث التحالف أن أطلق صراعاً عنيفاً بين فيينا وبرلين لم ينته إلا عندما جرت فيينا ألمانيا إلى أتون حرب 1914.

أعطى بسمارك النمساويين أقوى أوراقهم حين عقد، بدلاً من تقديم نوع من الوعد العابر، تحالفاً رسمياً ـ الاتفاق الدائم الأول في زمن السلم بين قوتين عظميين منذ انتهاء **النظام القديم** (ancien régime). ربما حتى بسمارك نفسه لم يدرك إدراكاً كاملاً الطبيعة الحاسمة للخطوة التي كان قد أقدم عليها. تصور، مخطئاً ربما، أن أزمة جديدة كانت وشيكة ـ أزمة تتعرض فيها روسيا لتهديد «ائتلاف القرم»؛ وعمل على التصدي لها دون الانشغال بالوسائل. في النهاية، كثيراً ما كان يشير إلى التحالف الثلاثي، الذي كان رسمياً بالمثل، على أنه «تدبير مؤقت» حين يكون ذلك مناسباً لغرضه؛ وبعيداً عن المنصب، في الأيام الأخيرة من حياته، حَذَّرَ خلفاءَه من المبالغة في أخذ التحالف النمساوي ـ الألماني مأخذ الجد. معاهدات التحالف أصبحت بنظره نوعاً من أنواع ممارسة الخداع مثلما كانت المعارك بالنسبة إلى نابليون الأول ـ كان من شأنها أن تخرجه من جميع الورطات. كان من شأن الأمر أن يبقى جيداً جداً لو أن العلاقات الدولية ظلت شأناً من شؤون البلاطات. كانت هذه العلاقات قد أصبحت شأناً يخص الشعوب. كانت حرب 1866 آخر حروب الغرف المغلقة في التاريخ؛ وحتى هي حاولت استغلال العواطف الشعبية. في الأزمان الغابرة

ربما كانت النمسا ـ المجر تكتفي بلقاء يجمع الإمبراطورين ووعد خاص بالدعم من غليوم الأول. أما الآن فقد بات من الضروري ربط الشعبين الألماني والنمساوي ـ المجري ببعضهما؛ الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا باتفاق رسمي. فالمعاهدات ربطت الحكومات بشعوبها بالذات بمقدار ما ألزمتها ببعضها البعض. كانت التحالفات أدوات دعاية ونشر حتى حين كانت بنودها تبقى مكتومة. بسمارك نفسه قام بإشاعة حقيقة التحالف النمساوي ـ الألماني وقد كان ميالاً إلى نشر بنوده. زعم أن التحالف نفخ الروح في «العلاقة العضوية» بين النمسا وباقي ألمانيا تلك التي كان هو نفسه قد نسفها في 1866.

كان بسمارك قد استهدف القيام في ألمانيا بما كان كافور قد قام به في إيطاليا: استغلال «الثورة» دون الوقوع في أسرها. وظَّفَ النزعة القومية الألمانية لخدمة قضية توسيع بروسيا ولم يقدِّمْ لها إلا ما يكفي لترويضها. في 1879 حاول إيقاف الاندفاعة القومية. وكان الغرض من التحالف مع النمسا ـ المجر هو جرها إلى الضفة المحافظة وإشاعة الاستقرار في النظام الأوروبي؛ ومع ذلك فقد تعين تسويغه، حتى هو، بذرائع مستمدة من رصيد المشاعر القومية. من المؤكد أنه أدى إلى تعزيز السلم في أوروبا لعددٍ كبير من السنوات؛ مؤكد أيضاً، وعلى المستوى نفسه، أنه أدى إلى توريط ألمانيا وأوروبا كلها في الحرب العالمية الأولى. فالنزعة القومية الألمانية التي كان بسمارك قد راوغها وروّضها ما لبثت أن أسرت خلفاءه؛ ما أدى أيضاً إلى جعلهم أسرى لدى ساسة فيينا.

وعملية شد الحبل بين فيينا وبرلين بدأت حتى قبل توقيع اتفاق التحالف. نظر النمساويون إلى التحالف بوصفه مكملاً للجبهة الإنجليزية ـ النمساوية ضد روسيا، تلك الجبهة التي كان بسمارك يريد أن يجعلها غير ضرورية. وفيما كان لا يزال يتفاوض مع آندراسي، سأل البريطانيين عما كانوا سيفعلونه إذا ما دخلت ألمانيا في نزاع من روسيا جراء دعمها لبريطانيا العظمى والنمسا ـ المجر في البلقان. رد عليه بيكونسفيلد قائلاً: «في تلك الحالة سنُبْقي فرنسا هادئة».[13] كان هذا رداً معقولاً. كان من شأن ألمانيا والنمسا ـ المجر، شرط اطمئنانهما إلى حياد فرنسا، أن تكونا مستعدتين للإجهاز بسرعة على روسيا. لو

كان بسمارك راغباً في قيام وحدة معادية لروسيا، وحدة تفرض إرادة أوروبا على شبه جزيرة البلقان، لكان الرد البريطاني مناسباً. غير أن الرجل راح يغمغم: «هل هذه كل شيء؟»[14] ما المزيد الذي كان يستطيع البريطانيون أن يعرضوه؟ لم يتأثر بسمارك بالأسطول البريطاني؛ والبريطانيون لم يكونوا قوة برية عظيمة. ولو كانوا لما كان التحالف النمساوي ـ الألماني ضرورياً: كان من الممكن الحفاظ على النمسا ـ المجر بالدعم البريطاني، أو حتى بقاؤها محايدة. في الواقع كان بسمارك يحتج على الحقيقة الثابتة غير القابلة للنقاش، حقيقة أن ألمانيا كانت، في أي حرب ضد روسيا، ستحمل العبء الأكبر. هذه الحقيقة حالت دون قيام تحالف إنجليزي ـ ألماني في 1879 كما في كل مناسبة لاحقة؛ ولكن رجلاً بمستوى بسمارك من الإدراك لم يكن بحاجةٍ إلى إجراء بحث معمق لاكتشاف الأمر ـ كان أساسياً في العلاقات الأوروبية. ربما أراد أن يثبت لآندراسي أن من شأن أي تحالف مع بريطانيا العظمى لم يكن مجدياً؛ وربما فعل ما فعله وعَيْنُه على اعتراضات تصدر من ولي العهد فريدريك الذي كان فضائحي الولاء البريطاني، تماماً كما كان ينظر، بالتأكيد، إلى تأثير غليوم الأول في تعاملاته مع روسيا. غير أنه لم يرو القصة لأي من الرجلين، كما لم يروها لأي آخرين. من غير المبالغة القول إن بسمارك كان يعاني من وخز الضمير وهو يتحول عن الغرب الليبرالي نحو روسيا الاستبدادية، فاحتاج، بين الحين والآخر، إلى أن يقنع نفسه بأن من غير الممكن الحصول على أي شيء من التحالف مع الغرب.

كان تفاوض أيلول/سبتمبر 1879 الغامض إحدى تلك «الفرص الضائعة» الكثيرة في العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية التي لم تكن منطوية، في الحقيقة، على أي خسارة. من المؤكد أن البريطانيين لم يقدِّروا أنهم خسروا شيئاً. حيا سالزبوري أخبار التحالف النمساوي ـ الألماني[15] بوصفها «أنباء جيدة باعثة على قدرٍ عظيم من الفرح». عَبَّرَ بسمارك عن قدرٍ كبير من الامتعاض إزاء هذه الحماقة؛ كان غاضباً حقاً من النتيجة التي ترتبت على فعله هو. إلى هذا التاريخ كان قد تعين على البريطانيين أن يتولوا القيادة في التصدي لروسيا في شبه جزيرة البلقان؛ أما الآن فباتوا قادرين على التخلي عن موقعهم للنمسا ـ المجر،

مطمئنين إلى أن ألمانيا كان سيتعين عليها، في التحليل الأخير، أن تدعمها. لا غرابة، إذاً، أن يشعر سالزبوري بالفرح: من الآن وصاعداً كانت ألمانيا ستخوض معارك إنجلترا بدلاً من العكس. مجمل العمل الديبلوماسي لبسمارك منذ تشرين الأول/أكتوبر 1879 وحتى سقوطه بقي مكرساً على درء العاقبة الحتمية للتحالف النمساوي ـ الألماني.

هذه المحاولة، هي الأخرى، بدأت قبل توقيع التحالف. في 27 أيلول/سبتمبر ظهر في برلين ديبلوماسي روسي واسع النفوذ يدعى سابوروف. وسابوروف هذا كان من مدرسة شوفالوف نفسها، من محتقري النزعة السلافية ومؤيدي اعتماد سياسة دفاعية قائمة على التحالف مع ألمانيا. خاطب القيصر في رسالة قائلاً: «إن بروسيا صديقة تضعنا في الموقع الممتاز للقوة الوحيدة المتحرِّرة من الخوف من أي هجوم في أوروبا والتي تستطيع أن تقلص موازنتنا دون مخاطرة، كما سبق لمولانا الكريم أن فعل بعد حرب القرم».(16) اقترح سابوروف اتفاق أمن متبادل: اتفاقاً يقضي بأن تبقى ألمانيا محايدة في حال نشوب حرب بين روسيا وإنجلترا؛ وبأن تظل روسيا محايدة، وتُبْقي آخرين كذلك، في حال نشوب حرب بين ألمانيا وفرنسا. يضاف أن من شأن روسيا أن تكون مستعدة لاحترام وحدة أراضي النمسا ـ المجر، شرط التزام الأخيرة بعدم توسيع مجال نفوذها في شبه جزيرة البلقان.(17) لو كان بسمارك خائفاً حقاً من روسيا، لوفر له هذا العَرْضُ كل ما كان يريده. غير أن مصدر قلق بسمارك الفعلي كان نزوع النمسا ـ المجر إلى اتباع سياسة «غريبة»، وكانت العدوانية الروسية ذريعته، لا دافعه. حاول أن يستنتج حصول نوع من التحول في توجهات الروس؛ كانوا يفكرون بشن هجوم على ألمانيا، ولكنهم خافوا وعدّلوا جراء مفاوضاته مع آندراسي. لم يكن هذا صحيحاً: سياسة روسيا كانت دفاعية باستمرار، وكان سابوروف قد سبق له أن قدم عرضه إلى بسمارك في تموز/يوليو. وكما على الدوام تحجج بسمارك بشكوى شخصية. زعم أنه كان في 1876 مستعداً للاتفاق مع روسيا «في السراء والضراء»، مقابل ضمان الالزاس واللورين. الآن تأخر الوقت كثيراً: كان قد تعين عليه أن يلتمس الأمن في أمكنة أخرى. ومع ذلك فإن سابوروف عرض أمناً ضد فرنسا لا يقل فعالية عما

وفره التحالف النمساوي ـ الألماني. وإذا حكمنا على بسمارك من خلال ملاحظاته، فإن الديبلوماسية الأوروبية كثيراً ما تم صوغها وفقاً لمزاجه السيئ. لم يكن الروس غرباء على هذا المزاج ـ وما أكثر ما لاذوا هم أنفسهم بالنهج ذاته! أذعن سابوروف بخنوع لجملة حجج بسمارك وشكاواه. كان الروس مستعدين لدفع ثمن باهظ ـ بما فيه حتى قيام تحالف ألماني مع النمسا ـ المجر ـ إذا ما حصلوا على الأمن ضد خطر «ائتلاف القرم».[18]

لو كانت الأمور متوقفة على روسيا وحدها، لأمكن إحياء **عصبة الأباطرة الثلاثة** في نهاية عام 1879. بادر سابوروف، الذي أصبح سفيراً في برلين الآن، إلى تقديم الاقتراح رسمياً إلى بسمارك في كانون الثاني/يناير 1880. جاءت الصعوبة من النمسا ـ المجر. وعملُ آندراسي الأخير وزيراً للخارجية تمثل بنصح فرانسيس جوزف معبراً عن عدم قدرته على التوصية بإبرام أي صفقة مع روسيا «سواء كوزير أو كإنسان محترم».[19] كان بسمارك قد أفاد غليوم الأول بأن آندراسي كان الصديق الوحيد لألمانيا في فيينا وبأن التحالف يجب فرضه لقطع الطريق على وزير خارجية نمساوي ـ مجري قد يلتحق بركب روسيا. دارت الأمور على نحوٍ مغاير. من المؤكد أن فرانسيس جوزف قاطع الليبراليين الألمان في البرلمان النمساوي وشكل وزارة قائمة على أصوات الكهنة والسلاف. غير أن هذا ما لبث، بدلاً من جعل السياسة النمساوية ـ المجرية أكثر دفئاً مع روسيا، أن تمخض عن جعلها أكثر اتصافاً بالمغامرة والطموح في شبه جزيرة البلقان. آخر المطاف كان الليبراليون هم الذين صوتوا ضد احتلال البوسنة والهرسك في الوفود. وزير الخارجية الجديد، هيمرله، تفوق على آندراسي في الارتياب من الروس. يضاف أنه، بوصفه خادماً محترفاً لدى الأسرة المالكة بدلاً من أن يكون أرستقراطياً مجرياً، لم يكن لديه أي شيء ضد زيادة وجاهة هذه الأسرة وامتيازاتها. كان هيمرله هذا أشد توقاً من آندراسي لعقد تحالف كامل مع إنجلترا: النمسا ـ المجر مهيمنة على تركيا الأوروبية، وإنجلترا مهيمنة على تركيا الآسيوية، مع تولي ألمانيا دعم الطرفين كليهما، وبقاء روسيا خارج الدائرة. لا شك أن هذا بدا أفقاً أكثر جاذبية للعسكريين الهابسبورغيين من شغل المرتبة الثالثة في **عصبة أباطرة محافظة**.

وفي شباط/ فبراير 1880 قام هيمرله بإبلاغ بسمارك بأن غرضه هو «الإحباط الدائم لروسيا، بالاستناد إلى المعونة البريطانية».[20] كان هيمرله معوِّلاً على طاقة مطردة في السياسة البريطانية؛ غير أن هذه السياسة ما لبثت أن انقلبت فوراً رأساً على عقب بدلاً من ذلك.

كانت الانتخابات العامة البريطانية بنيسان/ أبريل 1880 المعركة الانتخابية الوحيدة التي خيضت حول قضايا ذات علاقة بالسياسة الخارجية حتى انتخابات 1935.[21] إنه لتعليق حزين على التحكم الليبرالي بالشؤون الخارجية أن يقال إن السياسة التي أعقبت انتصار 1880 الليبرالي كانت شديدة الضعف واستثنائية الهزال بلا نظير إلى حين مجيء تلك التي أعقبت الانتصار المحافظ في 1935. ترتب انتصار غلادستون على اندماج التيارين الفكريين المنفصلين. ظاهرياً كان الأمر انتصاراً للمبادئ الأخلاقية في الشؤون الخارجية، **لجوقة أوروبا** بدلاً من توازن القوة، والوثوق بروسيا المسيحية بدلاً من تعزيز مواقع تركيا. غير أنه كان، في الواقع، تعبيراً عن العزوف البريطاني المألوف عن أي سياسة خارجية نشطة بعد انقضاء الأزمة. كان ثمة نظير مطابق في المعارضة التي كانت قد دفعت كاسترلي إلى الانتحار عام 1822 وتلك التي أطاحت بلويد جورج لمصلحة حكومة محافظة عاجزة عن الفعل عام 1922. كان غلادستون يريد سياسة خارجية فاضلة أكثر؛ الناخبون، ولا سيما الحزب الليبرالي، كانوا ضد امتلاك أي سياسة خارجية. وكان يؤمن بأن من شأن **جوقة أوروبا** أن تفي بالغرض؛ توهم الناخبون أن من شأن الأمر أن يوفر أموالاً. وعلى الرغم من أن غلادستون لم يكن يشاطر الناخبين أوهامهم، بقي حريصاً على تملقهم في الإصرار على تأكيد كون سياسة ديزرائيلي باهظة التكاليف. ونتيجة لذلك لم ينجح إلا سلبياً. تخلى عن سياسة سالزبوري التركية؛ سحب القناصل العسكريين من آسيا الصغرى (رغم أنه لم يُعِد قبرص التي كان الأتراك قد أجَّروها مقابل ضمانة بريطانية لأراضيهم الآسيوية)؛ وأجبر تركيا على الوفاء بوعود التنازلات الإقليمية المقدمة لكل من اليونان والجبل الأسود في مؤتمر برلين. وهنا انتهت سياسته. لم تكن قابلة لأن تسير قدماً ما لم يكن قد حصل اتفاق إنجليزي ـ روسي، مع فرنسا طرفاً ثالثاً ربما، بهدف تفكيك الإمبراطورية التركية. ما من

أحد كان يريد هذا. فكل من الملكة فيكتوريا ووزير الخارجية غرانفيل كانا معارضين لأي اتفاق حصري مع روسيا. لم يكن القيصر يثق بغلادستون إضافةً إلى قيام الفرنسيين باستعدائه رافضين اعتقال ثوري متهم بالتخطيط لنسف قطار القيصر يدعى هارتمان. يضاف أن الفريق الذي كان يفضل اعتماد سياسة هجومية في آسيا الوسطى كان الآن هو صاحب القول الفصل في سان بطرسبورغ. وقد انطوى ذلك على نزاع مع بريطانيا مهما كانت هوية حكومتها؛ وكان الروس بحاجةٍ إلى الأمن في المضائق ضد أي هجوم بريطاني. مع حلول خريف 1880 كانوا تواقين من جديد لعقد اتفاق مع القوى المركزية.

كان هيمرله لا يزال ممانعاً، رغم تمخض التغيير الطارئ على السياسة البريطانية عن سحب البساط من تحت قدميه. ففي أيلول/ سبتمبر 1880 حاول أن ينتزع من بسمارك توسيعاً لدائرة التحالف النمساوي ـ الألماني وصولاً إلى جعله شاملاً لرومانيا مقابل تحمل إبرام صفقة مع روسيا. رفض بسمارك الفكرة؛ بادر، بدلاً من ذلك، إلى جمع روسيا والنمسا ـ المجر عبر خداع الطرفين. زعم لهيمرله أن الهدف من الاتفاق هو التحكم بالمتطرفين في سان بطرسبورغ. وحين سئل من قبل هيمرله عما إذا كان مطمئناً إلى نوايا روسيا أجاب: «قدر أكبر من الثقة مع معاهدة بدلاً من دونها».[22] أما لسابوروف فقال العكس: «إن القوة الوحيدة التي من شأنها ألا تبقى ميالة إلى الحفاظ على الاشتباك هي النمسا. ذلك هو ما يجعل أي تحالف ثلاثي معها أفضل من أي تحالف بين طرفين»؛[23] بل وقد أوحى بأن من شأن التحالف النمساوي ـ الألماني أن يُلغى افتراضياً، بعد التحاق روسيا بالركب ودخولها شريكاً. كتب سابوروف لغيرز الذي كان مسؤولاً عن السياسة الخارجية الروسية: «يبدو لي أننا بصدد أكثر الخطب التأبينية فصاحةً أمام نعش ما حصل في فيينا العام الماضي!»[24] تمثلت قاعدة الاتفاق بالإيمان النمساوي بأن ألمانيا كانت ستبادر آلياً إلى دعمه وبالاعتقاد الروسي بأنها لم تكن مستعدة لأن تفعل. في آذار/ مارس 1881 وافق هيمرله أخيراً. تأجيل آخر أعقب ذلك. ففي 13 آذار/ مارس اغتيل الكساندر الثاني. نجله الكساندر الثالث كان رجلاً أضيق أفقاً، متغطرساً واستبدادياً، دون أي من ارتباطات والده العاطفية بألمانيا. لم تكن العلاقات العائلية مع غليوم الأول

تعني شيئاً ذا شأن بالنسبة إليه، مثلها مثل التضامن الملكي وأكثر؛ ربما للمرة الأولى منذ بطرس الأكبر كان لروسيا حاكم روسي خالص دون أي إضافة. غير أن الحكومة الروسية في تلك اللحظة كانت مضطربة وغير جاهزة لاجتراح خط جديد. ما لبثت المفاوضات أن وصلت إلى خاتمتها؛ أخيراً جرى توقيع ميثاق **عصبة الأباطرة الثلاثة** يوم 18 حزيران/يونيو 1881.

لم تكن **العصبة** الجديدة شبيهة بعصبة 1873. تلك كانت محاولة أخيرة على صعيد المقاومة المحافظة. غير أن خوف مترنيخ من الانتفاضات لم يعد كافياً لجمع الحكام. انقضى، آخر المطاف، ما لا يقل عن تسعين عاماً بالتمام والكمال على إعدام لويس السادس عشر، وأكثر من ستين عاماً على هزيمة نابليون. بدأت ذكريات 1848 تخبو ـ ربما كانت لا تزال تعني شيئاً بالنسبة إلى غليوم الأول وفرانسيس جوزف، أما بالنسبة إلى الكساندر الثالث فلم تكن لتعني أي شيء. حتى أممية ماركس، تلك التي كان الخوف منها قد لعب دوراً معيناً في نشوء عصبة 1873، كانت قد حُلت. صحيح أن الأجواء كانت زاخرة بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية؛ غير أن عواقب هذه الاضطرابات جاءت مغايرة. كل من نابليون الثالث وبسمارك كان قد وظف الحرب الخارجية لصرف الأنظار عن المعارضة الداخلية. فيما مضى، وحدها الحكومات القوية كانت قادرة على المخاطرة بالحرب؛ سرعان ما كان سيحل زمن تصبح فيه الحكومات الآمنة وحدها هي القادرة على الالتزام الصارم بالسلم. رأى بسمارك **عصبة الأباطرة الثلاثة** انتصاراً للتيار المحافظ؛ غير أنه كان وحيداً في هذا الرأي؛ بنظر كل من الروس والنمساويين، على حدٍّ سواء، لم تكن إلا حركة في السياسة الخارجية. كان مترنيخ قد استطاع أن يغرق الخلافات بين النمسا وروسيا لمدة زادت على ثلاثين سنة بمجرد العزف على وتر الخوف من الثورة؛ تعين على بسمارك أن يقدم مكاسب ملموسة إلى الطرفين كليهما.

معاهدة 1881 جاءت، إذاً، اتفاقية عملية حول الشرق الأدنى، بعيداً حتى عن أي أبهة ملكية. تمثل مبدأه العام الوحيد بنوع من ميثاق الحياد في حال تورط إحدى الإمبراطوريات الثلاث في حرب مع أي قوة رابعة. ونظراً لعدم وجود أي احتمال مباشر لأي حرب بين ألمانيا وفرنسا، فإن هذا شكل مكسباً

صافياً لروسيا: شكل وعداً بأن ألمانيا، بل والنمسا ـ المجر أكثر، لم تكن مستعدة للالتحاق بركب إنجلترا. كان العيب الوحيد ذا علاقة بتركيا: هنا لم يكن الحياد قابلاً للتطبيق إلا بموجب اتفاق مسبق. كان هذا حذراً غير ضروري: لم يكن الروس عازمين على الدخول في أي حرب ضد تركيا. يضاف أن القوى الثلاث اعترفت بـ«الطابع الأوروبي والإلزامي المتبادل» للتحكم بالمضائق وكانت ستلزم تركيا بذلك. تلك كانت الضمانة الأساسية ضد أي حملة بريطانية على البحر الأسود، وهي الضمانة التي طالما دأب الروس على التماسها؛ كانت القضية الوحيدة ذات القيمة بالنسبة إليهم. فنظراً لاستحالة نشر حامية روسية على امتداد المضائق، كان هذا ثاني أفضل الحلول. كسب الروس ما هو أكثر من ذلك. وعد النمساويون بعدم الاعتراض على وحدة البلغاريتين مخالفين إنجلترا التي كانت تنظر إلى تقسيم بلغاريا في 1878 بوصفه إنجازاً جوهرياً. بالمقابل، اعترف الروس بحق النمسا ـ المجر في ضم البوسنة والهرسك، في تنازل كانوا مستعدين لتقديمه منذ 1876.

كانت **العصبة** انتصاراً للروس، وربما لبسمارك. تحررت ألمانيا من الاضطرار إلى الاختيار بين روسيا والنمسا ـ المجر في شبه جزيرة البلقان. حصلت روسيا على الأمن في البحر الأسود مقابل وعد بسلوك سلمي كان ضعفها الداخلي يفرضه عليها في جميع الأحوال. أما رؤية الفائدة التي جنتها النمسا ـ المجر فلم تكن سهلة، كما أفاد هيمرله بإلحاح. بتأييدها للتفسير الروسي لقاعدة المضائق، ألزمت نفسها بجفاء محتمل في أي وقت من إنجلترا؛ غير أنها بقيت مدينة بوضعها البلقاني للتعاون مع إنجلترا في 1878. لم تحصل بالمقابل إلا على وعود روسية عَدَّتْها بلا قيمة. كان آندراسي وهيمرله قد أقدما على التحالف مع بسمارك من أجل تأمين دعم ألماني ضد روسيا؛ بدلاً من ذلك كان بسمارك قد وظف التحالف لإجبار هيمرله على الاتفاق غير المرحب به معهم. وبالفعل فإن بسمارك كان قد واجه قدراً غير قليل من الصعوبة في الاهتداء إلى حجج يقنع بها هيمرله؛ فكانت ثمة نتيجة غريبة. تبريراً للعصبة، تعين على بسمارك أن يخترع إيطاليا بوصفها قوة عظمى؛ وأن يبادر من ثم إلى أخذ اختراعه المزعوم مأخذ الجد. في شباط/فبراير 1880 حين كان هيمرله قد

جادل مطالباً بدعوة إنجلترا إلى الدخول في التحالف النمساوي ـ الألماني من أجل إبقاء إيطاليا هادئة، كان بسمارك قد رد قائلاً إن إيطاليا لم تكن ذات أهمية.[25] وبعد عام واحد صار يجادل قائلاً إن الفائدة الكبرى **لعصبة الأباطرة الثلاثة** هي أنها حالت دون قيام أي تحالف بين إيطاليا وروسيا.[26] وبعد أن كانت **العصبة** قد نشأت فإن هيمرله واصل الضغط للحصول على المزيد من الضمانات ضد روسيا؛ لم يكن بسمارك مستعداً لإعطائها تعويضاً، تعين عليه أن يعرض على النمسا ـ المجر أمناً على حدودها الإيطالية؛ مما كان سيؤدي نظرياً إلى تحرير القوات النمساوية من عبء الدفاع عن غاليسيا.[27] وهكذا فإن **عصبة الأباطرة الثلاثة** التي كانت معاهدة صداقة مع روسيا، ما لبثت أن انقلبت إلى **الحلف الثلاثي** الذي كان ضدها من حيث المضمون المضمر.

كان ثمة، بطبيعة الحال، عنصرٌ أكثر عمقاً. إن الاقتران بين إيطاليا وأوروبا الوسطى كان الأقدم في التاريخ الأوروبي. شكل إطار العصور الوسطى حين كان كل من حكام ألمانيا يسمي نفسه إمبراطور روما وكثيرون منهم أخذوا العنوان مأخذ الجد؛ وقد وفر الركيزة المزدوجة لإمبراطورية نابليون. إيطاليا القومية كانت جوهرية لانتصار ألمانيا القومية. والتحالف الإيطالي كان حاسماً في حرب 1866؛ ولولا إيطاليا، لكان من الممكن لفرنسا والنمسا ـ المجر أن تتحدا ضد بسمارك في 1870. حتى في أزمان لاحقة كان من الممكن أن يناسب القوتين أن تتلاحما من أجل تمزيق إيطاليا ـ النمسا ـ المجر كرمى لعين البابا، فرنسا تفضيلاً لقيام اتحاد جمهوريات. غير أن هذا كان لا يزال خطراً بعيداً وخيالياً. أما الأقرب منالاً فقد تمثل بكون بسمارك عاكفاً على بناء نظام محافظ، مثل مترنيخ قبله؛ وتماماً كما قام هو نفسه بترويض الثورة القومية في ألمانيا، أراد من النظام الملكي الإيطالي أن يصبح محترماً. غير أن الوصول إلى هذا الوضع أخذ منه وقتاً طويلاً. في مؤتمر برلين كانت مطالب إيطاليا قد تعرضت للتجاهل، وكانت هي، إيطاليا، قد عوملت على المستوى نفسه مثل اليونان وتركيا. حصلت النمسا ـ المجر على البوسنة والهرسك؛ حصلت بريطانيا العظمى على قبرص؛ تم تشجيع الفرنسيين على أخذ تونس. وحدهم ممثلو إيطاليا خرجوا من المؤتمر خالي الوفاض ـ وأيديهم نظيفة وفارغة.

في 1878 كان بسمارك قد تمنى إبقاء فرنسا قانعة ومسالمة؛ كان سالزبوري قد تمنى ربطها بسياسته في الشرق الأدنى. ذلك هو ما دفعهما إلى توجيه الأنظار نحو تونس[28] بوصفها الهدف الأنسب للطموحات الفرنسية. كثيراً ما زُعم أن بسمارك دأب على تشجيع فرنسا، على أي حال، إبعاداً لها عن إيطاليا؛ غير أن هذا، وإن وُجد أصلاً، لم يكن إلا دافعاً ثانوياً. فهاجسه الطاغي كان أن فرنسا يجب أن تتصرف بوصفها قوة عظمى في أقاليم لن تتصادم فيها مع ألمانيا: «أريد تحويل أنظاركم عن ميتز وستراسبورغ عبر مساعدتكم على الاهتداء إلى ما يشبعكم في أمكنة أخرى».[29] كانت الإمبريالية وسيلة الاستمتاع بمشاعر العظمة دون أعباء التكاليف التي ينطوي عليها الأمر. تردد الفرنسيون كثيراً حتى إزاء الأعباء والتكاليف الضئيلة الملازمة للحصول على تونس. تجاهلوا نصيحة بسمارك وسالزبوري، واهتموا أكثر بعدم السماح لتونس بأن تؤول إلى غيرهم دونهم هم. مما يدعو للأسف أن الإيطاليين لم يقبلوا بهذا التدبير القائم على نكران الذات. ثمة سلفاً مستوطنون إيطاليون في تونس ـ نحو عشرين ألفاً مقابل مائتي فرنسي؛ ورأسماليو إيطاليا كانوا يلعبون لعبة السكك الحديد هناك. ظل الفرنسيون مصرين على عدم السماح لأي قوة أوروبية أن تتمركز وتستقر قريباً من الجزائر؛ والمنافسة الإيطالية دفعتهم دفعاً إلى التحرك على مضض. قوة فرنسية احتلت البلد؛ وفي 12 أيار/مايو 1881 أقدم الباي على توقيع معاهدة باردوا، قابلاً بالحماية الفرنسية. بقي الإيطاليون بلا حول ولا قوة. سارع بسمارك إلى منح فرنسا نعمة «الحياد الودي» الذي كان على الدوام قد وعد بها؛[30] وعلى الرغم من أن الحكومة الليبرالية في إنجلترا فكرت في البداية بإصدار إحدى مذكرات الاحتجاج الصارخة التي كانت سلاحَها الديبلوماسي الوحيد، فإنها قد تخلت حتى عن هذا السلام حين أصر غلادستون على عدم جواز الاعتراض على قيام فرنسا بالاستيلاء على تونس مع بقاء بريطانيا محتفظة بقبرص. يضاف انه قال ببراعة مميزة: «لا أرى أن ذلك[31] يحيّد مالطا أكثر مما تقوم مالطا نفسها بتحييده».[32] [الإشارة هنا هي إلى ميناء بنزرت التونسي].

جرى تبديد أحلام إيطاليا الإمبراطورية بقسوة وفظاظة. والعنف الذي كان

قد اهتدى إلى نوع من المتنفس في المطالبة الصاخبة بتونس ما لبث أن انقلب إلى تيار جمهوري، وتحريض ضد البابا، وهذا أكثر سوءاً، تحريض جاء منطوياً على خطر تشويه سمعة النظام الملكي في أعين القوى الأوروبية. وبالفعل فإن البابا فكر جدياً بالرحيل عن روما إذا لم يستطع استعادة سلطاته الزمنية. منذ زمنٍ بعيد، في 1825، كان تشارلز آلبرت قد غازل النزعة الثورية طامعاً ثم ما لبث، حين بات هو نفسه مهدداً، أن قبل بحماية مترنيخ؛ والآن كان النظام الملكي الإيطالي الذي ظل على كامل الاستعداد للتحالف مع الثوريين بهدف تحقق توسعها الخاص، ما لبث أن اكتشف، ولو بعد فوات الأوان، مبادئه الملكية. في تشرين الأول/أكتوبر 1881، قام هومبيرت ملك إيطاليا، بزيارة استجداء إلى فيينا؛ إن طريقاً طويلة كانت قُطعت منذ أيام كافور الزاخرة كبرياء. اقترح الإيطاليون على النمسا ـ المجر ضمانة متبادلة. زعموا أنهم كانوا مهددين بهجوم من جانب فرنسا؛ غير أن الهدف الفعلي للضمانة كان داخلياً ـ تأمين النظام الملكي من الانتفاضة الجمهورية أو من تدخل قوى أجنبية لاستعادة سلطات البابا الزمنية. من المؤكد أن النمساويين كانوا راغبين في دعم النظام الملكي الإيطالي؛ وقد رحبوا بحياد إيطاليا في حال نشوب حرب مع روسيا. غير أن أي ضامن بحاجةٍ إلى أصول أو ذخائر، وإيطاليا معدمة. كانت الجهة التي كان النمساويون سيتولون ضمان إيطاليا ضدها واضحة؛ ولكن ضد أي جهة كانت إيطاليا ستضمن النمسا ـ المجر؟ مرةً أخرى، غادر الملك هومبيرت فيينا صفر اليدين.

كان هيمرله قد قضى نحبه فجأة قبيل زيارة هومبيرت. خَلَفُه كالنوكي كان صاحب شخصية أقوى. بوصفه محافظاً طويل الباع، لم يكن يروق له التخلي عن البابا؛ وكان يعوّل، رغم عدائه الراسخ للروس، على لجمهم عن المبادرة إلى المساعدة. لذا فإن التوسلات الإيطالية لم تلفت الأنظار في فيينا. في شباط/فبراير 1882 قام بسمارك فجأة بإعادة الحياة إلى المفاوضات. وكما في الكثير من المرات كانت سياسته قد تعرضت لإعادة التشكيل بين عشية وضحاها جراء إنذار مباغت ـ إنذار احتمال عدم قدرته على إبقاء روسيا مسالمة رغم **عصبة الأباطرة الثلاثة** هذه المرة. في تشرين الثاني/نوفمبر 1881، كان

الوطني الثوري العظيم غامبيتا قد أصبح رئيس وزراء فرنسا للمرة الأولى والأخيرة. كان يأمل أن يتوصل آخر المطاف إلى التحالف مع روسيا وإنجلترا، والتصالح مع إيطاليا، على نحوٍ أكثر مباشرة وقرباً. كان القصد من ذلك كله هو وضع حد للتفوق الألماني الهائل وجعل نوع من التسوية التفاوضية لقضية الالزاس واللورين أمراً ممكناً. لم يُصب بسمارك بالفزع من مثل هذا الاحتمال؛ هو نفسه كان يتطلع، بطريقةٍ غامضة، إلى تحقيق المصالحة مع فرنسا. غير أن بروز غامبيتا كان ذا تأثير واضح في السياسة الروسية. كان دعاة الوحدة السلافية والمحافظون يتنافسون على خَطْب ود القيصر؛ وغورتشاكوف، وهو المستشار نظرياً، كان محتضراً، وكان اغناتييف يحلم بخلافته. أي تحالف مع فرنسا كان أقوى الأوراق بأيدي حَمَلَة راية الوحدة السلافية. في كانون الثاني/ يناير 1882 ذهب الجنرال سكوبيليف، بطل الحرب الروسية ـ التركية اللامع والوحدوي السلافي، ليقوم بمهمة استعراضية. لم تحقق الزيارة شيئاً. كان غامبيتا قد سقط سلفاً قبل وصول سكوبيليف ولم يتجاوب مع خطابه البلاغي على أي حال. يضاف أن سكوبيليف توقف، على طريق العودة في وارصو وناشد البولونيين بشعارات وحدوية سلافية. أثار الأمر حفيظة الكساندر الثالث؛ سقط سكوبيليف جاراً معه فرسان الوحدة السلافية إلى الهاوية. في نيسان/ أبريل 1882 تولى محافظ من أصول ألمانية يدعى غيرز منصب وزير خارجية روسيا؛ وفي حزيران/ يونيو اختفى اغناتييف من الحياة العامة.

لا فرق، تمخضت قصة سكوبيليف عن زعزعة إيمان بسمارك بالمحافظين الروس؛ ربما كان ذلك إنذاراً أكثر صدقاً وجدية من نظيره في آب/ أغسطس 1879. في 17 شباط/ فبراير ألقى سكوبيليف أعنف خُطَبِه في باريس؛ في 28 شباط/ فبراير طالب بسمارك كالنوكي ملحاً بإحياء المفاوضات مع إيطاليا.[33] هذه المفاوضات كانت تتم على أساس غريب. وحدها النمسا ـ المجر كانت ستستفيد من حياد إيطاليا؛ ومع ذلك فإن ألمانيا كان سيتعين عليها أن تدفع الثمن، وكانت المعاهدة من صنع بسمارك في المقام الأول. تم إبرام ميثاق **الحلف الثلاثي** يوم 20 أيار/ مايو 1882. وعد النمسا ـ المجر وألمانيا بمساعدة إيطاليا ضد أي هجوم فرنسي؛ قدمت إيطاليا، ولكن دون النمسا ـ

المجر، الوعد نفسه لألمانيا. كل من الأطراف الثلاثة كان سيهب إلى مساعدة الآخر إذا ما تورط أي منها في حرب مع قوتين عظميين وسيبقى محايداً في حال الدخول في حرب ضد قوة واحدة. على الصعيد العملي، وعدت إيطاليا بأن تبقى محايدة إذا ما نشبت حرب بين النمسا ـ المجر وروسيا، وبأن تقاتل في أي حرب تندلع بين القوى المركزية والتحالف الفرنسي ـ الروسي. مكافأة إيطاليا كانت كامنة في الديباجة التي أعلنت أن هدف المعاهدة هو «زيادة ضمانات السلم العام، تقوية المبدأ الملكي، وصولاً إلى تأمين عملية صيانة النظام الاجتماعي والسياسي في الدول الملكية المختلفة». أخيراً، كان هناك بلاغ منفصل حول أن المعاهدة لم تكن موجهة ضد إنجلترا ـ ترجمة مميعة لاقتراح إيطالي أصلي يقضي بوجوب اجتذاب إنجلترا إلى التحالف.

بدا **الحلف الثلاثي** هائلاً ومتقناً؛ أهدافه الفعلية متواضعة. ظاهرياً أذاب أوروبا الوسطى في بوتقة واحدة وأعاد خلق الإمبراطورية **الرومانية المقدسة** من حيث أكثر أهدافه جلالاً بمقدار ما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. على صعيد العمل لم يفعل سوى دعم النظام الملكي الإيطالي وضمان حياد إيطاليا في أي حرب نمساوية ـ مجرية ضد روسيا. لم يدفع النمساويون شيئاً ذا بال بالمقابل. لم يكن كالنوكي مستعداً لإعطاء الإيطاليين أي إمكانية تدخل في شبه جزيرة البلقان ما جعله يمتنع عن طلب مساعدتهم ضد روسيا. تمثل الثمن الوحيد بالنسبة إلى النمسا ـ المجر بنوع من الاعتراف الضبابي بالنظام الملكي الإيطالي مبطلة، إذاً، على نحوٍ غير مباشر مفعول ذلك الدعم للبابوية الذي كان تقليدياً بالنسبة إلى آل هابسبورغ. أما الثمن الحقيقي فقد سددته ألمانيا: وعدت بالدفاع عن إيطاليا ضد فرنسا ولم تحصل على شيء بالمقابل، لأن مساعدة إيطاليا لم تكن ذات قيمة. بصريح العبارة، تولى بسمارك مهمة الدفاع عن إيطاليا تجاوباً مع شكاوى النمسا ـ المجر من **عصبة الأباطرة الثلاثة**؛ حتى هذا كان أفضل بنظره من التعهد بدعم النمسا ـ المجر في شبه جزيرة البلقان. يضاف أنه كان يعلم أن الفرنسيين لم يكونوا عازمين على مهاجمة إيطاليا، فلم ير الالتزام ثقيل الوطأة. أيضاً الإيطاليون لم يكونوا غافلين عن الأمر؛ فالحصول على الاعتراف بأنها قوة عظمى، لا على الحماية من فرنسا، كان مطلب الإيطاليين الحقيقي.

و**الحلف الثلاثي** منحهم ذلك؛ ما عزز خرافة العظمة الإيطالية، فأدى إلى إحباط الاستياء الداخلي لما يقرب من جيل. كان ثمة خلل مدهش واحد في التحالف الأصلي. ومع أن الإذلال بشأن تونس لم يلعب إلا دوراً ثانوياً في دفع إيطاليا إلى أحضان القوى المركزية، فإن الساسة الإيطاليين كانوا بالتأكيد راغبين في الحصول على التأييد لمخططاتهم الإمبريالية في حوض البحر الأبيض المتوسط. لم يحصلوا على ذلك في 1882. ولكن الإيطاليين قدروا، تماماً كما فعل النمساويون حين رأوا بأن من شأن التحالف النمساوي ـ الألماني أن يجر ألمانيا تدريجياً إلى مواقع الدعم لخططهم البلقانية، أن من شأن **الحلف الثلاثي** أن يبادر تدريجياً إلى توريط ألمانيا في مشروعاتهم المتوسطية. طوال بقاء روسيا مسالمة وحياد إيطاليا مسألة أكاديمية، بالتالي، ظلت آمالهم خائبة؛ وما إن يتعرض السلم في شبه جزيرة البلقان للاضطراب حتى تصبح إيطاليا مالكة لأشياء ذات قيمة للبيع فتضطر ألمانيا لدفع ثمن حقيقي.

تحالفان آخران أكملا «منظومة» بسمارك. في حزيران/ يونيو 1881 أبرمت النمسا ـ المجر معاهدة سرية مع صربيا، معاهدة كادت تصل إلى مستوى إقامة محمية اقتصادية وسياسية. شكا رئيس وزراء صربيا قائلاً إن «من شأن صربيا أن تدخل في علاقة مع النمسا ـ المجر مماثلة لعلاقة تونس بفرنسا» ـ أو يمكن للمرء أن يضيف علاقة جمهوريات البوير ببريطانيا العظمى؛ ولم يستطع الحاكم الصربي ميلان تمرير الاتفاقية تهريباً إلا من خلال طمأنة رئيس الوزراء بأنها لم تكن تعني ما تضمنته من طمأنة هيمرله في الوقت نفسه قائلاً: «اقسم لك بشرفي وبوصفي أمير صربيا، أن الاتفاقية عَنَتْ ما نَصَّتْ عليه. ولم يكن ميلان مهتماً إلا بقبض الأموال النمساوية والحصول على لقب الملك الذي ما لبث أن تقلده بمباركة نمساوية في 1882». وغدت صربيا محمية تابعة لنظام آل هابسبورغ وظلت كذلك حتى نهاية عهده ومع أن المعاهدة مع صربيا لم تكن متناسبة كثيراً مع روح **عصبة الأباطرة الثلاثة**، فإنها لم تشكل نَسْفاً لجسور الثقة مع الروس. فهؤلاء كانوا قد تعاملوا مع صربيا بشيء من البرود في 1878 وظلوا مستعدين دائماً للاعتراف بنوع من السيطرة النمساوية ـ المجرية على الأجزاء الغربية من شبه جزيرة البلقان مقابل سيطرتهم هم على بلغاريا.

كانت رومانيا مسألة مختلفة. فقد سبق لاستقلال رومانيا أن كان إنجاز حرب القرم العظيم. ففي 1877 كانت رومانيا قد جُرت إلى الحرب في صف روسيا؛ تمثلت مكافأتها الوحيدة (لأن جزءاً من دوبروجا لا يمكن عده مكافأة) بخسارتها لبسارابيا. من المؤكد أن الرومانيين كانوا بحاجةٍ إلى دعم ضد أي حملة روسية جديدة في البلقان؛ وكان النمساويون متلهفين لتقديم مثل هذا الدعم. غير أن الرومانيين كانوا أكثر كبرياء وأقوى من الصرب؛ يضاف أنهم كانوا متعايشين سلفاً مع الاضطهاد المجري للرومانيين في ترانسلفانيا. أصروا على أن تكون ألمانيا طرفاً في أي تحالف بينهم وبين النمسا ـ المجر. وافق بسمارك على الشرط وقام شخصياً بالترويج للتحالف الذي ما لبث أن أُبرم في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1883. تعهدت النمسا ـ المجر وألمانيا بالدفاع عن رومانيا؛ وتعهدت رومانيا بالقتال إذا ما تعرضت مناطق عائدة إلى مملكة آل هابسبورغ مجاورة لها للهجوم ـ تحديد ملتبس لهجوم تشنه روسيا. كان هذا حلفاً دفاعياً واضحاً وصريحاً ضد روسيا، يتعذر التوفيق بينه وبين تأكيد بسمارك المتكرر للروس أنه لم يكن ملتزماً بالدفاع عن النمسا ـ المجر؛ والتعهد لرومانيا كان الحجة الأقوى التي استُخدمت من قبل معارضي **معاهدة إعادة التأمين** بين ألمانيا وروسيا. كان بسمارك قد أكمل تكراره للسياسة أو الخطة التي اتبعها مانتيوفل في 1854، وكان قادراً على تبرير ما قام به بالطريقة ذاتها: كان تقديم وعد بدعم الإمبراطورية النمساوية المجرية أقل خطراً من دفعها إلى أحضان القوى الغربية. كان الخوف من «ائتلاف القرم» لا يزال يُقْحمه في مسارات عجيبة. وكما اتضح لاحقاً لم يتسبب التحالف مع رومانيا بأي إشكال. فطريق روسيا إلى بلغاريا كما إلى القسطنطينية كانت، وبحكمة بالغة، طريقاً بحرية، كما كان قد سبق لإخفاق عام 1878 أن أكد؛ وقد ناسب الروس أيضاً أن يتعاملوا مع رومانيا بوصفها مساحة محايدة، إلى حين تصاعد التوتر في 1914، على أي حال. استخدم بسمارك خطاباً أكثر بساطة. كان يؤمن بأن الحروب الكبرى لا تقع إلا بين القوى العظمى، وطوال بقائه قادراً على صيانة نوع من التوازن السليم بين القوى العظمى فإن وعوده السخية للقوى الأصغر الشبيهة بإيطاليا ورومانيا لم تكن تؤرقه.

لا فرق، لم تكن «منظومة» بسمارك إلا شيئاً من باب الخدع الزائفة، قطعة براعة واعية. بعد أن انطلق على طريق التحالفات، صار بسمارك يتعامل معها كما لو كانت حلولاً لجميع المشكلات. دأب على إطلاق الوعود وبعثرتها بكثافة لم يكن قادراً على الوفاء بها. وعد بالقتال في صف النمسا ـ المجر لإقناعها بصداقة روسيا؛ وفي إيطاليا لتأمين حيادها. لعل الوعد الوحيد الذي أخذه مأخذ الجد كان ذلك المتضمن دعم روسيا ديبلوماسياً ضد إنجلترا في المضائق. ومأثرتاه العظيمتان **عصبة الأباطرة الثلاثة** ومعاهدة **الحلف الثلاثي** كانتا على طرفي نقيض. استندت **العصبة** إلى التعاون النمساوي ـ الروسي، وشكل **الحلف** تمهيداً لحرب نمساوية ـ روسية. كانت **العصبة** تركيبة معادية لبريطانيا، بَنْدُها الأكثر عملية مصمم لإغلاق المضائق في وجه البريطانيين بتحرك ديبلوماسي مشترك؛ لم يكن **الحلف** موجهاً بالتحديد ضد بريطانيا العظمى، وكل من النمسا ـ المجر وإيطاليا كانتا تأملان بدعمها اللاحق. ليس ثمة أي مجال للشك حول توجه عاطفة بسمارك: كانت **العصبة** مسألة قلب، و**الحلف** موضوع حسابات. وَلَعُه الأكثر عمقاً كان متمثلاً بالصرح القديم للصداقة الروسية ـ البروسية، ذلك الصرح القائم على تقسيم بولونيا. ظل يكره النمساويين منذ أيامه في فرانكفورت وحتى مماته، وبقي مقتنعاً بأن البريطانيين لا يهتمون إلا بـ«جعل الآخرين يقومون بالتقاط حبات الكستناء العائدة لهم وانتشالها من النار». ما جعله يفضل الساسة العاقلين في الجمهورية الفرنسية (ولا سيما غامبيتا وفيري، من بعده) على الإيطاليين القلقين أصحاب المشروعات والخطط الكثيرة. من الواضح أن القيصرية (الروسية) كانت قوة أكثر اتصافاً بالمحافظة من النظام الملكي الثنائي، والجمهورية الثالثة من (المملكة) الإيطالية المضطربة؛ بقيت ديبلوماسيته نوعاً من التأمين ضد القوى التخريبية (الثورية) في كل من روسيا وفرنسا، لا ضد حكومتيهما الرسميتين ـ ضد النزعة السلافية الوحدوية في الأولى، وحَمَلَة لواء الانتقام والثأر في الثانية. إشاراته إلى القوميين الفرنسيين معروفة جيداً، وقد قال الأشياء نفسها إلى حدٍّ كبير عن روسيا. «الإمبراطور نفسه حسن النية. وزراؤه حصيفون وميالون إلى تبني سياسة محافظة. ولكن هل سيكونون متمتعين بما يكفي من

القوة لمقاومة ضغط المشاعر الشعبية، إذا ما تحررت من عقالها؟ إن حزب الحرب في روسيا أقوى مما هو في الأمكنة الأخرى»[34].

جاءت النتيجة مثقلة بالمفارقات والتناقضات. ادعى بسمارك أنه رسول الاستقرار، وقدم منظومته على أنها «عصبة سلام». في حقيقة الأمر، قام، من خلال **الحلف الثلاثي**، بإدخال ألمانيا في حلبة القوى المضطربة، وفي تعارض مضمر مع القوى المحافظة. وفيما يخص أوروبا (وهي كل هم بسمارك)، لم تكن روسيا وفرنسا تطالبان بما هو أكثر من تركهما وشأنهما. لم يكن لدى الروس أي مطمح في الشرق الأدنى بعد مؤتمر برلين؛ بقي الأمنْ هَمَّهم الوحيد. لم تكن منطقة البلقان ذات شأن على الصعيد الاقتصادي بنظرهم. كانوا يريدون بقاء المضائق مغلقة في وجه البوارج الحربية البريطانية، ويرغبون في الحصول على حرية مرور شحناتهم التجارية من الحبوب. ومع أن الطريقة الفضلى ربما كانت أن يمسكوا هم بزمام التحكم بالمضائق، فإنهم كانوا على يقين حول استحالة ذلك، فسلموا، وبامتنان، بالتركيبة الديبلوماسية التي عرضها بسمارك عليهم. كان الخطر الاستراتيجي في هذه الأعوام نابعاً من إنجلترا لا من روسيا؛ بيان سالزبوري في المؤتمر لم يتنصل منه حتى غلادستون. التحدي الاقتصادي الصادر عن النمسا ـ المجر كان بالغ الخطورة. لم يكن النمساويون مستعدين لتقييد مجالهم الاقتصادي. عكفوا على اتباع خط أداء «رسالة تمدينية» قائمة على الإمبريالية الاقتصادية، برنامج يتعذر وقفه بأي انقسام سياسي. وقبل كل شيء دأبوا على ممارسة الضغط على صعيد إنجاز الخط الشرقي حتى وصل إلى القسطنطينية. وقد قال كالنوكي لأحد محاوريه البلجيكيين: «إننا نحلم فعلاً بحملات غزو واجتياح. . . . عمليات غزو واجتياح ينفذها صناعيونا، تجارتنا، حضارتنا. . . . حين تنقلك عربة بولمان وأنت تنعم بالراحة من باريس إلى القسطنطينية في ثلاثة أيام، فإنني أغامر وأعتقد بأنكم لن تشعروا بالاستياء من نشاطنا. من أجلكم أنتم أيها الغربيون نحن نعمل»[35]. غير أن هذا البرنامج، على جاذبيته بالنسبة إلى البلجيكي، كان لا بد له من أن يقرع ناقوس الخطر على مسامع الروس، ولا سيما وقد بدا مهدِّداً لعملية التحرر القومي لدى الشعوب البلقانية التي كانوا مرتبطين بها عاطفياً.

الوضع نفسه كان صحيحاً بالنسبة إلى فرنسا وإيطاليا على مستوى أدنى. لم يكن الفرنسيون يطلبون سوى ألا تغزوهم ألمانيا من جديد. أما الإيطاليون فقد كانوا العنصر المزعج في المتوسط كما سبق للمسألة التونسية أن بَيَّنَتْ: لولا تدخلهم السياسي وسياستهم المتعلقة بالسكك الحديد لما أَقْدَمَ الفرنسيون على التحرك. لذا فإن التحريض الإيطالي بشأن تريست كان تهديداً أكثر جدية وأكثر اتصافاً بالصفة العملية من الاستياء الفرنسي إزاء ضياع الالزاس واللورين. لم يكن اختيار بسمارك للنمسا ـ المجر بدلاً من روسيا وفرنسا وضدهما، في جزء كبير منه، إلا تكراراً للاختيار الذي كان قد أقدم عليه من قبل في الشؤون الألمانية. ثم ما لبث أن تحالف مع الثورة الألمانية بغية ترويضها؛ وها هو ذا الآن يتحالف مع أجانب من أجل أن يعتقل حلفاءه ويأسرهم. هنا بالذات كان، بالفعل، يكمن العنصر الأكثر عمقاً. في الشؤون الدولية، كما في الشؤون الداخلية، كان بسمارك يكره الأنداد؛ لم يكن يبحث إلا عن أتباع يدورون في فلكه. مع أن روسيا وفرنسا، كلتاهما، كانتا راغبتين في إدارة ظهريهما إلى أوروبا، فإنهما بقيتا قوتين عُظْميين، سَمَكَتين أكبر من أن تتسع لهما شبكة بسمارك. كان نظامه قائماً على الاستبداد؛ وهو لم يشكل أي إغراء للآخرين بوصفه استبداداً مفروضاً لمصلحتهم، خدمة للسلم والنظام الاجتماعي. أي نظام دولي يحتاج إلى مبادئ عامة ونظرة أخلاقية مشتركة، جنباً إلى جنب مع سلسلة من الالتزامات التعاهدية، إذا كان سيبقى فعالاً. كان «نظام» مترنيخ قد بُني على أساس نزعة محافظة في السياسة كانت لا تزال قوة حقيقية. والتضامن الملكي الذي حاول بسمارك مناشدته واستحضاره لم يكن يساوي شيئاً ذا بال حتى بين الرؤوس المتوَّجَة؛ وهو نفسه كان قد تفوق على الجميع في السعي للحيلولة دون صعود أي بديل ديمقراطي. في خريف 1879، حين كان بسمارك يخطو خطواته الأولى على طريق بناء شبكة تحالفاته، كان غلادستون يدير حملته في ميدلوثيان؛ وأهداف بسمارك كان من شأنها أن تتحقق فقط لو كان قد تبنى مبدأي الحرية والمساواة القوميتين اللذين كان غلادستون يبشر بهما.

هوامش الفصل الثاني عشر

(1) الحرب بين صربيا وبلغاريا في 1885، والحرب بين تركيا واليونان في 1897.

(2) كثيراً ما كانت المقارنة بين بريطانيا العظمى والبلدان الرأسمالية الأخرى على صعيد التعرفة الجمركية تتعرض للمبالغة. في العقد الأول من القرن العشرين، كانت الرسوم البريطانية 5,7 بالمئة من القيمة الإجمالية للسلع المستوردة. كان الرقم المناظر 8,4 بالمئة في ألمانيا، 8,2 بالمئة في فرنسا. البلدان الحمائيان الوحيدان كانا روسيا (35 بالمئة) والولايات المتحدة (18,5 بالمئة).

(3) الطبيعة الطارئة، غير المتنبأ بها للإمبريالية مبينة بجلاء في دراسات فري، كرسبي، تشمبرلين، وليوبولد الثاني، التي حررها س. أ. جوليان **سياسة التوسع الاستعماري**.

(4) من سان فالييه (برلين) إلى وادنغتون، 7/ 4/ 1879. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 2، ـ: 406، 440.

(5) كان الاتفاق قد تم فعلاً يوم 13/ 4/ 1878، خلال الأزمة الشرقية. آنذاك كان بسمارك حريصاً على عدم استثارة روسيا فأُبقي مكتوماً. أما الآن فكان راغباً في استفزازها.

(6) من شفاينتز إلى بسمارك، 8/ 8/ 1889، **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 443.

(7) من الكساندر الثاني إلى غليوم الأول، 15/ 8/ 1879، المصدر السابق، هـ: 446.

(8) نظرياً كان مقدراً لتحالف بسمارك أن يدوم خمس سنوات، مع جواز التجديد الآلي. تحالف مانتيوفل كان أوسع نظراً لإقراره بكون الأمارات الدانوبية حيوية بالنسبة إلى موقف النمسا الدفاعي، ولكن بسمارك اعترف، هو الآخر، بهذا الأمر حين وسع التحالف ليغطي رومانيا في 1883.

(9) من بسمارك إلى روس، 12/ 9/ 1879. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 467.

(10) جي واي سمبسون، **مذكرات سابوروف**، ص: 74.

(11) من بسمارك إلى غليوم الأول، 31/ 8/ 1879. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 455.

(12) من سان فالييه إلى بارتلمي سان هيلير، 29/ 1/ 1880، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 3، هـ: 307.

(13) من بيكونسفيلد إلى فيكتوريا، 27/ 9/ 1879. **ديزرائيلي**، ج: 6، ص: 386. من مونستر إلى بسمارك، 27/ 9/ 1879. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 712.

(14) محضر بسمارك عن رسالة مونستر إلى بسمارك، 27/ 9/ 1879. المصدر السابق، هـ: 712.

(15) ثمة كثير من الهراء حول «سرية» تحالفات مختلفة. إن وجود التحالف النمساوي ـ الألماني أصبح معروفاً على الفور، رغم أن شروطه لم يتم الكشف عنها حتى عام 1888.

(16) سبمسون، **مذكرات سابوروف**، ص: 60.

(17) المصدر السابق، ص: 83.

(18) تلميح سابوروف الوحيد إلى الاستقلال كان محكوماً بأن يتدهور إلى مستوى كتابة مسودة المعاهدة كما أملاها بسمارك. هذا الإحجام عن الاضطلاع بدور بنديتي كان، دون شك، سيكافأ من قبل الرجل العظيم.

(19) من آندراسي إلى فرانسيس جوزف، 1/ 10/ 1879. لايدنر، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ص: 113.

(20) بريبرام، **معاهدات النمسا ـ المجر السرية**، ج: 2، ص: 5 - 6.

(21) على الرغم من أن انتخابات 1857 العامة جرت رداً على إثارة قضية في السياسة الخارجية (بيان بالمرستون عن الصين)، فإنها خيضت حول مسألة الثقة ببالمرستون فرداً، لا للموافقة على خطة معينة.

(22) من بسمارك إلى روس، 22/ 10/ 1880. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 521.

(23) سبمسون، **مذكرات سابوروف**، ص: 144 - 147.

(24) المصدر السابق، ص: 156.

(25) بريبرام، **معاهدات النمسا ـ المجر السرية**، ج: 2، ص: 5 - 6.

(26) من بسمارك إلى روس، 17/ 1/ 1881. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 524.

(27) كان الكسب نظرياً فقط. كانت الآلة العسكرية النمساوية ـ المجرية شديدة الترهل بما أبقاها عاجزة عن التكيف مع عواقب السياسة.

(28) كانت تونس، وهي تابعة نظرياً لتركيا، دولة محمدية صغيرة يحكمها باي؛ والجارة المباشرة للجزائر.

(29) من سان فالييه إلى بارتلمي سان هيلير، 29/ 11/ 1880. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 3، هـ: 307.

(30) من سان فالييه إلى كورسل، 12/ 11/ 1880. المصدر السابق، هـ: 294. عرض بسمارك «حتى الدعم الديبلوماسي إذا طلبناه».

(31) أي بنزرت، المرفأ الرئيسي في تونس، وقاعدة بحرية محتملة بالتالي، كما أصبحت لاحقاً.

(32) من غلادستون إلى غرانفيل، 22/ 4/ 1881. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 161.

(33) من بوش إلى روس، 28/ 2/ 1882. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 548.

(34) من كورسل (برلين) إلى فيري، 14/ 12/ 1883. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 168.

(35) لافلي، **شبه جزيرة البلقان**، ج: 1، ص: 40.

الفصل الثالث عشر

انهيار «التحالف الليبرالي» وعواقب ذلك، 1882 - 1885

على غرار مؤتمر فيينا قبله، كان مؤتمر برلين تسوية لأوروبا؛ نجح مترنيخ وبسمارك، كلاهما، في تحقيق «نظامين»، والنظامان، كلاهما، واجها الخطرين نفسيهما ـ حرب بلقانية بين روسيا والنمسا من جهة، محاولة فرنسية لقلب الهزيمة من جهة ثانية. غير أن هذين الخطرين كانا قد غيرا ترتيبهما على سلَّم الأولوية. كان نظام مترنيخ ينظر غرباً: بقي متوجهاً في المقام الأول ضد الانتفاضات الثورية المستلهمة من فرنسا، والخوف من الثورة ظل يلجم حتى روسيا في الشرق الأدنى على امتداد نحو أربعين سنة. أما نظام بسمارك فكان ينظر شرقاً: لم يكن الانتقام الفرنسي خطراً جدياً ما لم تندلع حرب نمساوية ـ روسية. معركة واترلو جاءت بعد خمس وعشرين سنة من الانتصارات الفرنسية؛ معركة سيدان أكدت نصف قرن من الانحطاط، الذي كان فرنسيون كُثر قد شعروا به على نحوٍ غامض. أدركت أكثرية الفرنسيين بعد 1871، كما لم يسبق لها أن كانت قد فعلت بعد 1815، أن عظمةَ فرنسا باتت من الماضي ـ عظمة للحفاظ عليها، لا لدفعها قُدُماً. كان الفرنسيون في الجمهورية الثالثة عازمين على أن يحققوا ما كانوا قد أرادوه منذ انتهاء الإرهاب عام 1794 ـ «الاستمتاع بثمار الثورة». بكتلة سكانية مستقرة، أرض غنية وخصبة، مجتمع تسووي، وماضٍ مجيد، لم تكن فرنسا تطلب سوى حياة هادئة. قامت الجمهورية الثالثة على نوعٍ من الشراكة بين الفلاحين والطبقة الوسطى المهنية، فريقين مؤمنَيْن إيماناً وَرِعاً بحقوق الملكية، ملتمسَيْن، إذاً، الأمنَ والأمان. الفلاحون، وهم

ركن الإمبراطورية ذات يوم، كانوا قد تعلموا أن الإمبراطورية تعني الحرب؛ الآن تركوا محامي المدن يديرون الدولة ويغتنون، طالما كانوا قادرين على أن ينأوا بأنفسهم عن الحروب والانتفاضات الاجتماعية. في 1871 ربما كان عمال المدن قد أرادوا الاثنتين: الحرب والانتفاضة، في أثناء الكومونة؛ غير أنهم ما لبثوا، هم أيضاً، وفي غضون عشرين سنة أن حققوا سلماً محدوداً مع المجتمع وأصبحوا أعداء أي سياسة مغامرة.

مثل نظام آل هابسبورغ الملكي بعد 1866، أراد الفرنسيون الأمن؛ غير أنهم، خلافاً لما حصل مع فرانسيس جوزف، لم يكونوا سيحصلون عليه مقابل ثمن الخضوع لأي حملة ألمانية. لا شك أن الإقليمين المفقودين، الالزاس واللورين، كانا حجر عثرة رئيسية؛ وبسمارك نفسه، بما يشبه الخُبث البدائي، كثيراً ما كان يعبر عن الشكوى من «الخطأ» الذي كان قد اقترفه في 1871.[1] إلا أن الاستياء الحقيقي كان ذا جذور أكثر عمقاً. ومع أن الفرنسيين لم يكونوا يأملون بهزيمة ألمانيا في حرب جديدة، فإنهم لم يكونوا مستعدين للتسليم بالتفوق الألماني. سلّموا بالهزيمة؛ لم يكونوا مستعدين للتسليم بعواقبها. ونتيجة لذلك، تعرض كل سياسي بدا متوجهاً نحو الحرب مع ألمانيا للإفلاس؛ ولكن كل سياسي بدا متصالحاً مع ألمانيا تعرض هو أيضاً، وإن بقدرٍ أكبر من البطء، للمصير نفسه. من شأن المبالغة بانحطاط فرنسا وتدهورها أن يكون خطأ. ففي 1871 كانت كتلتها السكانية كبيرة مثلَ نظيرتها الألمانية؛ ومواردُها الصناعية لم تكن أقل. آيات حذر بسمارك إزاء فرنسا كانت مبررة أكثر من نظيرتها لدى خلفائه؛ وقد كانت أكثر مهارة أيضاً. بعيداً عن محاولة عَزْل فرنسا، بقي حريصاً على السعي لإخراجها من العزلة التي كانت قد فرضتها على نفسها. ومما قاله للسفير الفرنسي كورسيل في 1882: «أريد تهدئةً، يطيب لي أن أكون متصالحاً. ليس لدينا أي دافع عقلاني لإلحاق الأذى بكم؛ لعلنا في وضع من هو مدين لكم بالتعويض».[2] بالغ في مسايرة الفرنسيين في مؤتمر برلين، إذ وافق، دون تردد، على الشروط التي وضعوها للحضور؛ وبعد المؤتمر، أكد لهم، بصدق تام، أن هدف شبكة تحالفاته لم يكن اتقاء انتقام فرنسي محتمل بل الحيلولة دون اندلاع حرب ما بين النمسا ـ المجر

وروسيا.[3] عرض على الفرنسيين عزاء أكثر إيجابية: كان مستعداً لدعمهم في كل مكان باستثناء حوض الراين، سياسة طبقها حين استولوا على تونس.

ربما كانت وصاية بسمارك صارخة أكثر مما ينبغي. ما من فرنسي إلا وكان يدرك بأن ألمانيا كانت هي التي سterبح إذا ما حوَّلَتْ فرنسا طموحاتها عن الراين ووجّهتها نحو البحر الأبيض المتوسط. غير أن من الخطأ الإيحاء بأن التوسع فيما وراء البحار تم لجمه في المقام الأول بأيدي دعاة الانتقام. أولئك الذين كانوا يبشرون بحرب جديدة ضد ألمانيا كانوا حتى أقل شعبية من رافعي رايات الاستعمار: فأذكاهم، ديروليد، تعرض، للاضطهاد، الملاحقة، فالنفي. بقي المشروع الاستعماري مشروطاً بألا ينطوي إلا على القليل من الجهد. قال غامبيتا: «في أفريقيا ستخطو فرنسا خطوات النقاهة الأولى»؛ وتعين على السياسة الاستعمارية أن تبقى على ذلك المستوى. وما إن نشأت مشكلة جدية حتى تمت الإطاحة بداعية الاستعمار المتحمس. وفيرين أعظم شخصيات الجمهورية الثالثة بين غامبيتا وكلمنصو، كان قد أجهز على حياته السياسية جراء اكتسابه لقب «التونكيني»، الرجل الذي كان قد وَرَّط فرنسا في تحمل أعباء التكاليف من أجل الهند الصينية، دُرَّة الممتلكات الإمبريالية. كان التوسع الاستعماري الفرنسي، في الحقيقة، نتيجة ضعف، لا دليل قوة.

كان ثمة خطر عملي أكثر بالنسبة إلى الفرنسيين في اتباع سياسة استعمارية: كان من شأن اتباع مثل هذه السياسة أن يُدْخلهم في نزاع مع قوى أخرى، وهذا لم يكن مرحَّباً به إضافةً إلى تمخضه عن إضعافهم في المواجهة مع ألمانيا. ظل بسمارك يكرر على مسامع الفرنسيين، وبكل إخلاص وجدية، دون أدنى شك، أنه لم يكن، حين شجعهم في تونس، يفكر في كسب إيطاليا إلى صَفِّه؛ فالأخيرة انتقلت تلقائياً، ولم يُجْدِ نفعاً أن يقال للفرنسيين «أما إيطاليا، **فلا تدخل في الحسابات**».[4] التأثير في العلاقات الفرنسية مع بريطانيا العظمى كانت أكثر جدية وخطورة بما لا يقاس. ومع أن نابليون الثالث لم يخسر العواطف البريطانية كلياً في أي وقت من الأوقات، فإن «الحلف الليبرالي» اهترأ تماماً في سنوات **الإمبراطورية الثانية** الأخيرة. عاد هذا الحلف إلى الحياة بعد 1871، لا سيما بعد تعزيز الجمهورية في 1877 ـ أي عاد إلى الحياة على

صعيد العواطف المستندة إلى مؤسسات مماثلة ومبادئ مشابهة. لم تعد ثمة أي محاولة لقطع الطريق على **ائتلاف البلاطات الشمالية الثلاثة**. الفرنسيون باتوا عازمين على عدم التحرك ضد روسيا، صديقتهم الوحيدة في القارة [الأوروبية]؛ وكان البريطانيون قد كفّوا عن الاهتمام **بتوازن القوة**. جُلُّ الإنجليز باتوا يتبنون عقيدة كوبدن القائمة على الزعم بأن أحداث القارة لا تعنيهم؛ ومهما حصل فإن بريطانيا العظمى وتجارتها ما كانتا ستتعرضان لأي خطر. والقلة من الإنجليز التي كانت لا تزال تفكر بالقارة، بالمطلق، كانت ترى أن **توازن القوة** نشأ وتطور تلقائياً دونما تدخل من جانب بريطانيا. في أجيال سابقة كانت عقيدة **توازن القوة** حافزاً على التحرك: كان لا بد من الحفاظ على التوازن عن طريق وضع الثقل البريطاني في هذه الكفة حيناً وفي تلك حيناً آخر. أما الآن فبات يسوّغ اللاحركة. ونظراً لأن من شأن ألمانيا وفرنسا من ناحية، والنمسا ـ المجر وروسيا من الناحية الأخرى أن تظل على الدوام تلغي بعضها البعض، لم يعد مطلوباً من بريطانيا أن تقوم بأي شيء. كان آخر حَمَلَةِ راية **توازن القوة**،[5] بالمرستون، قد رحب بتوسع ألمانيا قبيل موته «من أجل ضبط تينك القوتين الطموحتين العدوانيتين: روسيا وفرنسا»؛[6] وهذا التوقع بدا متحققاً. بات البريطانيون قادرين على إدارة ظهورهم إلى أوروبا كما لم يسبق لهم أن فعلوا قط من قبل ومن بعد. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1864 و1906، ما من سياسي بريطاني كلّف نفسه عناء التفكير، ولو من بعيد، بمشكلة إرسال قوة عسكرية، في إطار حملة، إلى القارة.[7]

بقيت السياسة البريطانية مشروطة فقط بمصالح بعيدة عن أوروبا. احدهم قال إن تسعة أعشار التقاليد الإنجليزية تنتمي إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر؛ وهذا صحيح بالتأكيد بالنسبة إلى الشؤون الخارجية. فقط في هذه السنوات باتت روسيا وفرنسا تعُدّان العدوتين التقليديتين الأبديتين لبريطانيا العظمى. ومع أن نوعاً من التنافس طويل الأمد مع روسيا في الشرق الأدنى كان قائماً، فإن العداء الشعبي للنمسا كان أعمق وأكثر اطراداً ـ كما أثبت غلادستون، وهو قديم الطراز على الدوام، في تعليقه الطائش، وإن كان صحيحاً، خلال الحملة الانتخابية لعام 1880.[8] أما مع فرنسا فإن الصداقة

كانت هي القاعدة منذ 1815، والعداء هو الاستثناء: كانت فرنسا القوة الوحيدة التي أقدمت بريطانيا على عقد تحالف خطي فعال معها خلال هذه الفترة. صحيح أن فرنسا وإنجلترا كانتا لا تزالان القوتين الاستعماريتين (الكولونياليتين) الوحيدتين. غير أن هذا لم يجعلهما عدوتين بالضرورة؛ بل كثيراً ما جعلهما شريكتين. فالنزاعات حول جزر المحيط الهادي في عهد غيزو ما لبثت أن تقزمت جراء التعاون بين نابليون الثالث والبريطانيين حول سورية، الصين، والمكسيك. وخلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ظلت إنجلترا وفرنسا تمثلان أوروبا أمام العالم الخارجي باستثناء آسيا الوسطى البعيدة؛ وهذا حمّلهما رسالة مشتركة. تقارَبَ البلدان كلما كانت فرنسا مسالمة وقانعة بأوروبا؛ وتباعدا كلما هددت فرنسا باستئناف أحلام الهيمنة على أوروبا. من المؤكد أن فرنسا كانت مسالمة، وإن دون اقتناع، بعد 1875؛ فكانت على علاقة صداقة مع إنجلترا. جاء «التحالف الليبرالي» تعبيراً عن عواطف ليبراليي غلادستون من جهة وغامبيتا وأتباعه الممسكين بزمام السياسة في فرنسا من جهة ثانية. ومع أن نزاعات نشبت خارج أوروبا، نزاعات فاقمتها حماقات من الجانبين، فقد كان ثمة ما يكفي من العواطف المشتركة لضمان تسويتها، آخر المطاف، عبر التفاوض لا عن طريق الحرب. وهذا لم يكن مفهوماً لدى ديبلوماسيي القارة، من ألمان أو روس، ما أفضى إلى وقوعهم في حماقات حتى أكثر مصيرية.

خلال القرن التاسع عشر بقيت إنجلترا وفرنسا حليفتين غالباً أكثر منهما متنافستين حتى في حوض البحر الأبيض المتوسط: كما تشهد أمثلة اليونان، تركيا، وإيطاليا. أزمة 1840 المصرية كانت الاستثناء الجدي الوحيد. غير أن هذه حملت بذور صراع وشيك حول النظرة. كان البريطانيون، وقد رسخوا أقدامهم في مالطا وجبل طارق، لا يرون البحر الأبيض المتوسط إلا بمنظار قوة بحرية. كانوا يريدون أن يبقى هذا البحر مطوَّقاً بسلسلة من الدول المستقلة، عازفين عن زيادة ممتلكاتهم هناك؛[9] أرادوا إبقاء القوى العظمى الأخرى خارج المنطقة، لا إقحام أنفسهم فيها. ومع أن الفرنسيين كانوا يشاطرونهم هذه النظرة على الضفة الأوروبية للبحر الأبيض المتوسط وظلوا بالفعل أكثر داعمي

الوحدة التركية اطراداً، فإنهم كانوا ينظرون نظرة مغايرة إلى أفريقيا. هناك في أفريقيا كانوا يأملون باستئناف تقليد حملة نابليون على مصر في 1798 وصولاً إلى إقامة إمبراطورية «رومانية» جديدة، تُعَزِّيهم بضياع إمبراطوريتهم في أوروبا. كانوا يعدُّون أنفسهم، وقد باتوا حكام الجزائر، الورثة النهائيين لسائر الدول المحمدية المهجورة والسائبة في شمال أفريقيا: تونس، المغرب، ومصر. كانوا حذرين، بل وحتى مماطلين، في تطبيق هذه الخطة؛ وتعاونوا بسرور مع البريطانيين طوال بقاء الأمر مقصوراً على استبعاد أطراف أخرى. ولم يبدأوا بالتململ إلا حين حاول البريطانيون إصلاح هذه الدول الشمال أفريقية وصولاً إلى جعلها مستقلة حقاً ـ نظيراً، وإن على نطاق أضيق، للصراع بين السياستين الروسية والبريطانية في القسطنطينية. دُق الإسفين الأول في 1880، حين تعرض كونفرنس عُقد في مدريد بمبادرة بريطانية لمناقشة موضوع إصلاح المغرب، للتقويض جراء المعارضة الفرنسية.[10] غير أن هذا لم يشكل بعدُ قضية حاسمة. اكتفى البريطانيون بأن يبقى المغرب مستقلاً، ولو دون إصلاح؛ واكتفى الفرنسيون ببقائه بعيداً عن الإصلاح، وإن صار مستقلاً.

قضية أكثر حسماً أعقبت ذلك. كانت مصر بالغة الحيوية بالنسبة إلى البلدين كليهما ـ حيوية بالنسبة إلى الحكومة البريطانية لأسباب ذات علاقة بالاستراتيجية الإمبريالية، حيوية بنظر الفرنسيين بسبب التقاليد والوجاهة أو الهيبة. كان بونابرت هو الذي أوجد المسألة المصرية حين قاد حملته إلى مصر عام 1798. كان البريطانيون قد ردوا عليه بطرده من هناك دون أن يحلوا محله. تكررت المسرحية في 1840 حين أقدم الفرنسيون على التعامل مع مصر كما لو كانت من محمياتهم؛ كان البريطانيون قد نجحوا في إلحاق الهزيمة بالمحمية، غير أنهم كانوا قد رحلوا ثانية عن مصر تاركينها مستقلة.[11] الإمبراطورية الثانية اعتمدت خطّاً أكثر حذراً، وإن كان أشد فعالية ـ خطّاً قائماً على التوغل المالي. جرى تخصيب مصر بأموال فرنسية؛ وجرى تثوير جغرافية القوة العالمية بقناة السويس، آبدة نابليون الثالث الأكثر دواماً. ومع أن البريطانيين دأبوا على معارضة القناة بثبات لأسباب استراتيجية واضحة، فإنهم ما لبثوا أن أصبحوا المستفيدين الرئيسيين منها فور افتتاحها: في 1882 كانت نسبة 80 بالمئة من

السفن العابرة للقناة بريطانية. كان ثمة رهان في مصر بات التنصل منه متعذراً، رهان ما لبث أن تعاظم حين اشترى ديزرائيلي أسهم الخديوي في شركة القناة عام 1875. ومع ذلك فإن البريطانيين أحجموا عن التجاوب مع تلقينات بسمارك المتكررة الداعية إلى «أخذ مصر» مقابل تمكين الروس من التحكم بالقسطنطينية؛ كانوا يرون بما يكفي من الوضوح مدى الإزعاج الذي كان الأمر سيسببه للفرنسيين ولم يكونوا، إضافةً إلى ذلك، غافلين عن الفوضى المحتملة التي كانت مرشحة لأن تنشأ جراء عملية تقسيم عامة للإمبراطورية التركية. وطوال بقاء قواتهم البحرية مهيمنة على البحر الأبيض المتوسط، ظل البريطانيون قانعين بوجوب وجود حكومة مصرية مستقرة، موفِّرة الأمن للقناة. غير أنهم لم يكونوا ملتزمين بمصر. في نيسان/ أبريل 1876 لم يعد الخديوي قادراً على تسديد الفوائد المتورمة على ديونه؛ أفلست مصر.[12] كان الفرنسيون مصرِّين على حماية أصحاب الأسهم؛ أراد البريطانيون أن يتابعوا مراقبة الفرنسيين كرمى لعين القناة. ومما قاله سالزبوري: «يمكن أن تنفض يدك ـ أو تحتكر ـ أو تشارك. من شأن نفض اليد وضع الفرنسيين في منتصف طريقنا إلى الهند. لذا قررنا المشاركة».[13] لذا فقد تم تأسيس هيئة رقابة مالية إنجليزية ـ فرنسية؛ وقد ظلت مصر مترنحة نحو ثلاث سنوات.

في 1879 حاول الخديوي إسماعيل الإفلات من الرقابة. كان من المحتمل ألا يعترض البريطانيون ـ ربما كانوا قانعين بالخروج من مصر إذا ما تم إخراج الفرنسيين معهم. غير أن بسمارك سارع إلى تنظيم احتجاج من قبل قوى أوروبية أخرى. لو لم يكن ببساطة حريصاً على حماية مصالح مؤسسته المصرفية الخاصة بلايتشرويدر (المبيِّض!؟) (تفسير غير وارد على أي حال) لما استطاع إلا أن يتمنى ترك مصر موضوعاً لنزاع محتمل بين إنجلترا وفرنسا. اضطر البلدان إلى المزيد من التحرك. قاما بحفْز السلطان، بوصفه صاحب السيادة العليا النظري في تركيا، على خلع إسماعيل؛ والعمل على استعادة السيطرة بالاستناد إلى أسس أكثر ثباتاً. انتقلت المعارضة داخل مصر من الخديوي إلى ضباط الجيش مع حفنة من المثقفين المحمديين الذين بادروا إلى إطلاق الحركة القومية (الوطنية) الأولى؛ ومع حلول عام 1881 نجحت هذه

الحركة في الاستيلاء على البلاد. مرة أخرى وقعت السياسة الإنجليزية ـ الفرنسية في حيص بيص. غلادستون في السلطة بإنجلترا الآن كان دائباً على التبشير بعقيدة الحرية القومية في الأمكنة الأخرى؛ بالمقابل كان غاضباً إزاء الفوضى المالية، تماماً كما كان قد سبق له أن تحول إلى معاداة تركيا جراء إفلاس 1875 الذي أطلق عليه اسم «الجريمة **السياسية** الأكبر». أما وزير الخارجية غرانفيل، الهزيل والمراوغ كما على الدوام، فكان يفضل إقناع الأتراك باستعادة النظام في مصر. هذا هو الشيء الذي لم يكن الفرنسيون مستعدين لهضمه: تعين عليهم أن يقاوموا سابقةً قد تُطبَّق على تونس، وكانوا لا يزالون يحلمون بأن مصر، إذا انهارت وتشظت، ستؤول إليهم هم لا إلى تركيا. في كانون الثاني/يناير 1882 حاول غامبيتا، خلال وزارته الوجيزة، إطلاق سياسة تدخل إنجليزية ـ فرنسية جريئة، ما أزعج غرانفيل كثيراً. غير أن الخطة تعرضت للنسف من جانب بسمارك مرةً أخرى: على الرغم من أنه كان ربما يريد نشوء صداقة بين البلدين، فإن من المؤكد أنه كان شديد الخوف من انبثاق أي تحالف خَلاّق بقيادة فرنسية. وعلى أي حال، فإن غامبيتا سقط نهاية كانون الثاني/يناير. ورئيس الوزراء الجديد فريسينيه ما لبث أن اتفق مع غرانفيل على وجوب عقد كونفرنس أوروبي في القسطنطينية بحثاً عن وسائل لمعالجة المسألة المصرية. لم يتم الاهتداء إلى أي وسيلة. الفرنسيون اعترضوا على إشراك الأتراك؛ والقوى الأخرى رفضت أي طرف آخر.

في هذه الأثناء بدأت الحركة القومية في مصر تتحول ضد الأوروبيين الموجودين هناك بل وصارت تهدد أمن القناة. في أيار/مايو اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على نوع من استعراض القوة بإرسال وحدات بحرية إلى الإسكندرية؛ ولكن السفن كانت ممنوعة من أن تقوم بأي عمل لعدم وجود برنامج مشترك من ناحية وغياب تفويض القوى من ناحية ثانية. على مضض بدأ الفرنسيون يقرون بأن التدخل التركي قد يكون أهون الشرور؛ غير أنهم بقوا مصرين على عدم الموافقة إلى أن يحصلوا على تعهد مقنع بأن القوات التركية كانت ستنسحب من جديد. في تموز/يوليو، مع عدم تسوية أي شيء في القسطنطينية وتزايد حوادث الشغب القومية في الإسكندرية، نفد صبر الأميرال

البريطاني. قصف الحصون، فانسحبت السفن الفرنسية احتجاجاً. أخيراً أذعن فريسينه ووافق على احتلال إنجليزي ـ فرنسي لمنطقة القناة؛ غير أنه حين عرض الأمر على الحكومة تعرض للهزيمة بأكثرية ساحقة في 31 تموز/ يوليو. وكما في الكثير من الأحيان، لم يكن الجمهور الفرنسي مستعداً لأن يتحمل الدفاع عن المصالح الإمبريالية إلا إذا جاء مجانياً دون تكاليف ودون إبعاد أي قوات عن أوروبا. واصل البريطانيون تفاوضهم عبثاً حول قوة تركية؛ غير أن جيشاً بريطانياً بقيادة ولسلي كان قد نزل إلى البر المصري وهزم القوات القومية في التل الكبير يوم 13 أيلول/ سبتمبر قبل أن تتوفر إمكانية التوصل إلى اتفاق. تم إبلاغ الأتراك بان مساعدتهم لم تعد مطلوبة.(14)

كان البريطانيون قد أصبحوا سادة مصر. كانوا قد حصلوا على حصتهم من تقسيم الإمبراطورية التركية، في حين أن روسيا كانت بعيدة عن القسطنطينية، كما من قبل ومن بعد، وفرنسا محرومة من التعويض السرابي المنظور في 1878. كانت هذه محصلة خارقة للعادة، تحققت دون أي خطة أو دراسة. لم يكن قد سبق للبريطانيين قط أن تعمدوا احتلال مصر وراحوا الآن يطمئنون القوى إلى أنهم عازمون على الرحيل فور استعادة النظام. في 10 آب/ أغسطس 1882 قال غلادستون إن من شأن أي احتلال غير محدود «أن يكون مخالفاً مخالفة مطلقة لجميع مبادئ ومنطلقات حكومة جلالة الملكة، كما للتعهدات التي قدمتها إلى أوروبا، ولوجهات نظر أوروبا بالذات كما يمكنني أن أقول»؛ وعد غرانفيل بالانسحاب في رسالة موجهة إلى القوى؛ وهذا الوعد تكرر ستاً وستين مرة بين عامي 1882 و1922. إلا أن الشرط ظل هو هو: استعادة النظام؛ وهو ما لم يتحقق قط بما يرضي البريطانيين. سرعان ما برز على السطح عامل ساهم في تعقيد الأمور. كان سيتعين على البريطانيين أن يرثوا مهمة الرقابة المالية التي كانت قد انهارت؛ وممثلهم من مؤسسة بارنغ المالية (اللورد كرومر لاحقاً) تباهى بالعمل بحد ذاته. من هنا انبثقت أسطورة مصر بوصفها حلقة في سلسلة المشروعات الإمبريالية البريطانية. بقدرٍ غير قليل من السخف كرس كرومر نفسه ـ مضحياً حتى بالمصالح البريطانية ـ لخدمة مصالح أصحاب الأسهم والمستثمرين الذين كانوا فرنسيين بأكثريتهم.

ومع ذلك فإن احتلال مصر أدى إلى تحطيم التحالف الليبرالي طوال ما يزيد على عشرين سنة. ومع أن الفرنسيين رحبوا بهزيمة القوى القومية،[15] فإنهم لبسوا ثوب الذل لإخفاقهم في تلقف تركة بونابرت ـ تركة كان الأخير هو نفسه قد أضاعها في الحقيقة. في البداية كان البريطانيون مستعدين للقبول باحتلال مشترك؛ والفرنسيون كانوا قد جرّوا الخزي على أنفسهم بأنفسهم حين رفضوا ذلك. وقد جعلهم هذا أكثر مرارة في عدائهم للبريطانيين؛ والمسألة المصرية أدت إلى تقزيم كل ما عداها في السياسة الفرنسية. لا فرق، من الخطأ الكلام، كما يفعل كثيرون، عن الصراع الإنجليزي ـ الفرنسي حول مصر كما لو أن الطرفين، كليهما، كانا يستهدفان الحصول على المكافأة ذاتها. لم يتصور الفرنسيون أنهم قادرون على حيازة مصر. فمعركة النيل كانت قد حسمت ذلك إلى غير رجعة. تمثلت قمة طُموحهم بأن يفي البريطانيون بوعودهم وينسحبوا. ولدى عدم تحقق ذلك أرادوا تعويضاً ـ شيئاً ما يثبت أنه كانت لهم حقوق في مصر ولا بد من تعويضهم عن التنازل عنها. بقي النزاع حقوقياً، لا صراعاً على جائزة فعلية. سلاح البحرية البريطاني مهيمن على البحر الأبيض المتوسط، والجيش البريطاني ممسك بزمام التحكم بمصر. حصل البريطانيون على المكافأة ومن غير الممكن حرمانهم منها ما لم تحفزهم وخزات الضمير على التخلي عنها. كانت تلك نقطة ضعفهم. موقفهم الاستراتيجي كان قوياً؛ موقفهم الأخلاقي كان مهزوزاً، وقد كان لهذا شأن كبير بنظر الجمهور البريطاني، بل وحتى بالنسبة إلى السياسيين البريطانيين. فالبريطانيون كانوا على الدوام تواقين للظهور، وهم يدافعون عن مصالحهم، بمظهر المدافعين عن مصالح الآخرين جميعاً. علاوةً، تعين عليهم أن ينكروا ملكية مصر، كي لا يوفروا ذريعة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية في الأمكنة الأخرى؛ وعلى مستوى أكثر تقنية، كانوا بحاجةٍ إلى موافقة القوى، نيابةً عن أصحاب الأسهم، إذا كان كرومر سيُقْدم على إصلاح المؤسسات المالية المصرية. تعين على الحكومة البريطانية أن تضطلع بدور ممثل أوروبا المفَوض، على الرغم من أن فرنسا عارضت الاحتلال وروسيا سياستها في كل الأمكنة. إن ارتياح ألمانيا وحليفاتها كان حاسماً؛ وباتت بريطانيا العظمى معتمدة على **الحلف الثلاثي**. غير أن الاعتماد

كان من النوع المحدود. كان البريطانيون بحاجةٍ إلى أصوات في هيئة معينة، لا إلى دعم مسلح؛ ورغم احتمال تعرضهم للإحراج على الصعيد الأخلاقي لو أقدمت جميع القوى القارية (الأوروبية) على التصويت ضدهم، فإنهم كانوا، دون أدنى شك، سيبقون في مصر، ولم يكن أي شيء سيتغير.

ومع ذلك فإن انهيار «التحالف الليبرالي» أدى إلى خلق وضع جديد في أوروبا، وإن لم يتبعه نشوب أي حرب بين إنجلترا و فرنسا. قد لا يحلو لبسمارك قيام تحالف فعال بينهما، مستعيدتين قيادة أوروبا للغرب، غير أن تفاهمهما الودّي كان قد ناسبه إلى حد كبير: كان البريطانيون قد ضمنوا ألا تكون الشراكة معادية لألمانيا، والفرنسيون ألا تكون ضد روسيا.[16] جاء النزاع حول مصر الآن منطوياً على خطر إعادة فتح ملف المسألة الشرقية. سارع النمساويون إلى تخمين أن من شأن البريطانيين، نظراً إلى حاجتهم لأصواتهم في مصر، أن يكونوا أكثر استعداداً لمعارضة الروس في البلقان؛ في حين بدا الفرنسيون، بالمقابل، مستعدين للتحالف مع روسيا، بعد أن تحرروا من القيد البريطاني. كان ثمة إنذار أولي في صيف 1883، حين بادرت بلغاريا إلى التمرد على الوصاية الروسية. حتى نصير السلم المعروف غيرز شعر بـ«الدم صاعداً إلى رأسه» وفكر بالتدخل، الأمر الذي كان من شأنه أن يستثير، بدوره، مقاومة إنجليزية ـ نمساوية. إلا أن الروس لم يستطيعوا أن يتصوروا حرباً عامة: تجرعوا كأس المهانة وتركوا الأحداث البلغارية تجري على هواها لعامين آخرين. بقي بسمارك شديد الحذر خلال الأزمة. اتخذ تدابيره الاحتياطية. مد شبكة تحالفاته إلى رومانيا إرضاء للنمساويين؛ وتولى شخصياً مهمة تهدئة الفرنسيين واسترضائهم. بالغ بإبراز خطر الحرب على مسامعهم، ولعل ما هو أهم من ذلك، أنه تحدث عن آفاق استعادة بولونيا مستقلة في حال نشوب حرب مع روسيا.[17] كان هذا صدى مرعباً لمشروعات قديمة ـ وهي المرة الأخيرة، بالمناسبة، التي تم فيها الإتيان على ذكر المسألة البولونية في النقاشات الدائرة بين القوى العظمى إلى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كان من شأن بولونيا أن تكون ثمناً باهظاً متعذر الدفع مقابل الحصول على صداقة فرنسا؛ غير أن بسمارك لم يتأخر في الاقتناع بإمكانية الحصول على هذه

الصداقة بثمن أقل وأبخس. ومع أنه كان، بالتأكيد قد عوّل على الاستياء الفرنسي بعد 1871، فإنه كان أيضاً قد توقع تلاشي هذا الاستياء؛ وآماله لم تكن خائبة مئة بالمئة. ونظراً لأن الساسة الفرنسيين لم يكونوا يريدون أي حرب جديدة مع ألمانيا، فإنهم بقوا ميالين إلى الترحيب بعلاقات ودية معها شرط بقائها على أسس مؤقتة فقط؛ غير أن البعض كانوا يفكرون بجعلها دائمة. إن غامبيتا حامل لواء التحالف مع إنجلترا وروسيا في لحظة معينة، أعلن في لحظات أخرى إيمانه بضرورة تحقيق المصالحة الفرنسية ـ الألمانية؛ من شأن مسألة الالزاس واللورين، برأيه، أن تفقد مرارتَها وحدَّتَها مع مرور الوقت وصولاً إلى حلها بما يرضي البلدين. دأب هو، وفيري من بعده، بجدية كاملة، على التفكير بلقاء بسمارك؛ وكان من شأن أي لقاء كهذا أن يشكل دليلاً بالغ الوضوح على استعادة ما كان بسمارك قد عَدَّها «أيام ما قبل 1866 الميمونة». منذ عام 1877 لم تكن نَسْمَةُ غضَبٍ مسمومة واحدة قد هبت على العلاقة بين ألمانيا وفرنسا. غير أن العلاقات الودية لم تكن كافية. كان بسمارك بحاجةٍ إلى تعاون ـ إلى وفاق إن لم يكن تحالفاً ـ كي يضمن بقاء فرنسا بعيدة عن متناول الإغراءات الروسية؛ وأفضل روابط التعاون في الشؤون الدولية لا تُبنى إلا على حساب أطراف ثالثة. بدت مصر موفِّرة لهذه الفرصة. باتت ألمانيا وفرنسا قادرتين على التعاون ضد إنجلترا. كان من شأن فرنسا أن تصبح مضطرة إلى الاعتماد على ألمانيا، كما كان قد سبق أن حصل بالنسبة إلى النمسا ـ المجر خوفاً من روسيا في البلقان؛ وكان من شأن بسمارك أن يتحرر من أجل التفرغ للتعبير العملي عن استيائه القديم من البريطانيين. لم تكن المقارنة بالنمسا ـ المجر مطابقة مئة بالمئة. كان النمساويون يؤمنون، وهم على حق، بأن وجودَ إمبراطوريتهم يبقى مهدداً بالمخططات الروسية في البلقان (إذا ما حصل وتمت ترجمتها إلى الواقع في أي من الأوقات)؛ أما الفرنسيون فكانوا ساخطين على احتلال البريطانيين لمصر، ولكن غير مهددين بهذا الاحتلال. كان النمساويون يواجهون حرباً مع روسيا في ظروف معينة؛ وسياستهم كلها بعد 1878 قامت على هذا الافتراض، ما أبقاهم مضطرين لأن يكونوا على علاقة جيدة مع ألمانيا. وأي حرب حول مصر لم تكن واردة جدياً. من المؤكد أن البريطانيين

كانوا سيقاتلون من أجل البقاء في مصر؛ ولكن الفرنسيين ـ بَلْهَ الألمان ـ لم يكونوا مستعدين للعمل على إخراجهم. وإذا حصل وأَقْدَم الفرنسيون على حرب ما في أي وقت فإن من شأن هذه الحرب أن تكون من أجل الالزاس واللورين لا من أجل مصر. كانوا مستعدين لأن يعرضوا على ألمانيا علاقات جيدة؛ لم يكونوا مستعدين لتوظيف التعاون الفرنسي ـ الألماني إلا من أجل تحسين العلاقات مع إنجلترا.

ومع ذلك فإن تعاون عامي 1884 و1885 كان جدياً على الصعيدين النظري والعملي بالنسبة إلى الطرفين كليهما. كان الفرنسيون مسرورين بإحراج البريطانيين على مستوى ديبلوماسي. وما هو أكثر من ذلك أن جول فيري ـ رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ كان الاستعماري الكولونيالي الأكبر في الجمهورية الثالثة. وعلى الرغم من أنه تعثر بالسياسة الاستعمارية مصادفة، فإنه ما لبث أن اعتمدها بوصفها وسيلة لإنعاش الحيوية الفرنسية ولإلباس فرنسا ثوب عِزٍّ إمبراطوري ـ إمبريالي. وفي وزارته الأولى كان قد قاد فرنسا إلى تونس؛ وفي وزارته الثانية أكسبها الهند الصينية وأفريقيا الاستوائية. بسمارك أيضاً كان يريد نزاعاً مع البريطانيين لأسباب ذات علاقة بالسياسة الداخلية. كان يمقت ديمقراطيتهم البرلمانية، ولا سيما ليبرالية غلادستون؛ وكان حتى أشد مَقْتاً وأكثر كُرْهاً للمعجَبين بإنجلترا في ألمانيا. يضاف أن انتخابات الرايخشتاغ كانت، في 1884، وشيكة؛ وفي كل مناسبة كهذه درج بسمارك على كسب مجلس مطواع عن طريق إطلاق صرخة «الرايخ [النظام ـ الدولة] في خطر!» ـ مرة من روسيا، أخرى من فرنسا، ثالثة من الديمقراطيين الاجتماعيين. كان عاكفاً سلفاً على توظيف ورقة الخطر الاجتماعي مبالغاً بقيمتها؛ وفي 1884 مَنَعَتْه سياسته الخارجية من استحضار أي خطر من كل من فرنسا أو روسيا. وحدها إنجلترا بقيت؛ كان من شأن نزاع استعماري خالٍ من الأذى معها أن يساعد بسمارك على كسب المعركة الانتخابية. كان ثمة اعتبار حتى أكثر إلحاحاً. لطالما كان بسمارك دائباً على اتخاذ التدابير الاحتياطية لمواجهة موت غليوم الأول و«الحكومة الغلادستونية» التي كان الإمبراطور الجديد، بحسب زعمه، سيعينها. كان من شأن علاقات متدهورة مع بريطانيا عند وصول فريدريك غليوم إلى

العرش أن تشل ليبراليته الهزيلة. وقد كشف عن هذه الحقيقة هيربرت بسمارك الابن المتغول للمستشار المتنمر أمام شفاينيتز عام 1890 قائلاً: «حين بدأنا السياسية الكولونيالية، تعين علينا أن نواجه عهداً طويلاً لولي العهد، كان النفوذ الإنجليزي سيطغى خلاله. ولقطع الطريق على ذلك، كان لا بد لنا من إطلاق خطة استعمارية، وهي خطة ذات شعبية وقابلة للتمخض عن نزاعات مع إنجلترا في أي لحظة». (18)

ومع أن ضرورات داخلية دفعت بسمارك نحو تحقيق طموحات استعمارية، فإن هذا كان بعيداً عن القول بأنها فُرضت عليه من قِبل الرأي العام. بالطبع كان ثمة ألمان راغبون في مستعمرات ـ كان ثمة مؤرخون رومنطيقيون حالمون يريدون تحويل الرايخ إلى إمبراطورية، بدلاً من أن تبقى مجرد دولة قومية؛ كان ثمة بيوتات تجارية في هامبورغ وبْرَمَنْ تحلم بدعم إمبريالي لتجارتها الأفريقية؛ كان ثمة مغامرون يتطلعون إلى طمس تواريخهم المشبوهة للظهور بمظهر مؤسسي إمبراطورية؛ كان ثمة جميعُ أولئك الطامحين إلى التقاليد البديلة التي باتت ألمانيا تفتقر إليها جراء وَلَعها المَرَضي بتقليد الآخرين. في أي دولة برلمانية كان من الممكن لجملة هذه التيارات المختلفة أن تنجح في حَرْف مسار السياسة الألمانية عن توجهه. إلا أن ألمانيا بسمارك كانت أوتوقراطية موجهة، لا دولة ديمقراطية. بادر بسمارك إلى تلقف النزوات الكولونيالية في 1884 واستغلالها، مقطّباً جبينه وزاعماً أنها تحركه؛ ثم ما لبث أن ألقى بها في سلة المهملات بعد أن كانت قد أدت أغراضها، وبعد 1885 لم تعد الاعتبارات الاستعمارية تضطلع بأي دور في سياسته يفوق الدور التي كانت تلعبه قبل حصوله على أي مستعمرات بالمطلق. إذا كان سخيفاً أن نفترض أن بسمارك سمح لحفنة من دعاة الاستعمار بحَرْف سياسته الخارجية وإلحاق الأذى بها، فإن من الأكثر سُخفاً أن نصدِّق أن بسمارك الذي رفض غفران المطامع الألمانية في أوروبا، سلَّم، هو نفسه، بمطامع فيما وراء البحار. بالطبع كان لدى بسمارك، مثله مثل أي يونكر (إقطاعي عسكري)، جوعٌ غير قابل للإشباع إلى الأرض بأثمان بخسة؛ غير أن الأرض كان يتعين عليها أن تكون بخسة الثمن جداً في الحقيقة، وكان من شأن أي سعر يؤدي إلى إضعاف ألمانيا في أوروبا

بأن يجعله أغلى من أن يطاق. من حيث الجوهر، فرنسا وألمانيا قوتان قاريتان (أوروبيتان)؛ المشروعات الاستعمارية بالنسبة إليهما كانت نوعاً من التبديد للطاقة، نظراً لأن الفرنسيين لم يلتفتوا إلى المستعمرات إلا حين باتوا عاجزين عن القيام بأي شيء آخر. أما بالنسبة إلى روسيا وإنجلترا فإن الأمر كان معكوساً. كلتاهما كانتا مجاورتين لأوروبا أكثر من انتمائهما إليها؛ وما كانتا تطلبان من أوروبا إلا أن تتركهما وشأنهما.(19) ومن هنا فإن التركيز على السياسة العالمية بالنسبة إليهما كان دليل قوة وأمن. أما بسمارك فكان ينظر إلى الموضوع على نحوٍ مختلف جداً. كان يقول: «خارطة أفريقيا عندي موجودة في أوروبا. إن روسيا هي هنا وفرنسا هنا ونحن في الوسط. تلك هي خارطتي الأفريقية». قامت هذه الجملة بتحديد أكبر أوجه التباين بين بسمارك وخلفائه في عهد غليوم الثاني. لم يكن يفكر إلا من منطلقات قارِّية؛ أما هم فتوهموا أن ألمانيا قادرة على الانتقال إلى حلبة «السياسة العالمية» قبل أن تكون قد ضمنت السيادة على أوروبا. ومن هنا، فإنهم أخفقوا في الأمرين كليهما. لم يتلَهَّ بسمارك قط بالقضايا الاستعمارية. ومكاسبه الكولونيالية في 1884 لم تكن إلا حركة في سياق سياسته الأوروبية. كان دائباً على التماس المصالحة مع فرنسا؛ واحتاج إلى نوع من الخلاف أو النزاع مع إنجلترا لإثبات حُسن النية.

بصريح العبارة، لم تكن عملية «التزاحم الأفريقي» الكبرى من صنع أي من القوى العظمى. إن ليوبولد الثاني، ملك البلجيكيين، هو الذي دشَّنَها مؤسساً **رابطة الكونغو الدولية** (تحت عنوان مختلف قليلاً) عام 1876 ـ وقد كانت شركة رأسمالية ذات طراز قَرْصَني. بادر المستكشف الفرنسي العظيم، دي برازّا، إلى اقتحام حلبة المنافسة على الضفة الشمالية للكونغو. وسارع البريطانيون، وهم شديدو الحرص على إبقاء أحد الأبواب مفتوحاً على الكونغو، إلى الرد بتأسيس شركة أنموذجية على قاعدة إمبريالية رخيصة. وفي شباط/فبراير 1884 أَقَرُّوا طلباً برتغالياً، ميتاً منذ قرون، قضى بتمكينهم من إحباط مشروعَيْ كلٍّ من ليوبولد الثاني ودي برازّا. هنا بالذات كان ثمة موضوع خلاف إنجليزي ـ فرنسي حساس ودقيق؛ سارع بسمارك إلى تلقف فرصة المشاركة في العملية. كان متفرغاً تماماً؛ يداه كانتا حرتين في الأمكنة

الأخرى. كان قد تلقى إنذاراً خفيفاً في خريف 1883، حول احتمال قيام الروس برفع سعر تجديد **عصبة الأباطرة الثلاثة** (المنتهية صلاحيتها في حزيران/ يونيو 1884)؛ غير أنه تبين أن هذا لم يكن سوى دسيسة داخلية ـ سابوروف في برلين محاولاً المزايدة على غيرز، معلمه في سان بطرسبورغ. جرى التنصل مما قاله سابوروف؛ وما لبث أن تم تجديد صلاحية ميثاق **العصبة** في 27 آذار/ مارس 1884 دون أي تعديل. وفي 24 نيسان/ أبريل اقترح بسمارك على كورسيل تأسيس **عصبة محايدين** ضد إنجلترا، على غرار **الحياد المسلح** لعام 1870؛[20] في اليوم نفسه أعلن القنصل الألماني في كيبتاون أن امتيازاً في جنوب ـ غرب أفريقيا كان تحت حماية ألمانية.[21] تلا ذلك تفاوض مشوش مع بريطانيا العظمى. لم تكن لدى البريطانيين أي فكرة عن وجود رغبة عند بسمارك في اقتحام حلبة الاستعمار؛ وبما أن الجمارك الألمانية كانت أقل من نظيرتها الفرنسية، فإنهم كانوا يفضلون المستعمرات الألمانية على نظيرتها الفرنسية إذا كانت أفريقيا ستُقْسَم بالمطلق. كان بسمارك يسعى إلى اصطناع مظلمة و«الحركشة» لا إلى امتلاك مستعمرات؛ لذا فإنه طالب بعَتَبة بوابة **مستعمرة الكيب**، ولم يتوقع، مطلقاً، أن يذعن البريطانيون لمثل هذا الطلب. أضف إلى ذلك أنه تقدم بالطلب بأسلوب استفزازي وقح؛ ومحاولة منه لتعزيز مظلمته مستقبلاً، حَذَّر البريطانيين من التصدي لطموحات ألمانيا الاستعمارية في مذكرة لم يتم إيصالها قط إلى الحكومة البريطانية.[22]

غير أن البريطانيين لم يزودوا بسمارك بالشجار الذي التمسه. مُثْقَلين بمشكلاتهم المصرية الخاصة، كانوا متراجعين في سائر الأمكنة الأخرى. في 21 حزيران/ يونيو اعترفوا بالمستوطنة الألمانية في أفريقيا الجنوبية ـ الغربية؛ وفي 26 حزيران/ يونيو تخلوا عن معاهدتهم مع البرتغال. بل وبادروا إلى تقديم وعد إلى الفرنسيين بالجلاء عن مصر مع حلول عام 1888، إذا ما أصبحت هادئة وتمكن كونفرنس دولي من تسوية مشكلاتها المالية قبل ذلك التاريخ. عُقد هذا الكونفرنس في 28 حزيران/ يونيو. رفض الفرنسيون أن يضحّوا بمصالح أصحاب الأسهم. ورغم أن بسمارك زَعَم أنه عازم على تأييد الفرنسيين، فإنه رأى في الحقيقة أن مصر كانت مسألة أشد خطورة من أن يتم التنازع حولها مع

البريطانيين، فترك الفرنسيين ينسفون الكونفرنس وحدهم.[23] انفض الكونفرنس دون أي نتيجة في 2 آب/أغسطس. بادر بسمارك فوراً إلى تلفيق شكاوى جديدة في أفريقيا الجنوبية الغربية[24] وجدد دعوته الفرنسيين إلى الالتحاق بركب نوع من الائتلاف ضد البريطانيين. وكما قال شفاينيتز، فإنه كان يحلم بإحياء نظام نابليون الأولى القاري (الأوروبي ـ الخاص بالقارة الأوروبية دون الجزر البريطانية)[25] ـ مع أن مراسيم برلين هذه المرة كانت ستنطوي على مغزى مختلف، بالطبع. وهذه الرابطة القارية بلغت ذروتها القصوى في أيلول/ سبتمبر. الأباطرة الثلاثة اجتمعوا في سكيرنيفيتشه بين يومي 15 و17 أيلول/ سبتمبر ـ في آخر استعراض **للحلف المقدس** في التاريخ، والمرة الأخيرة التي رأى فيها حكام أوروبا الوسطى والشرقية بعضهم البعض وجهاً لوجه، بالمناسبة، إلى أن عقد المنتصرون على ألمانيا اجتماعهم في بوتسدام عام 1945. لم يكن لقاء سكيرنيفيتشه في المقام الأول إلا استعراضاً للمبدأ المحافظ؛ الموضوع العملي الوحيد الذي نوقش تمثل بتسليم المعارضين السياسيين. ومع ذلك لم يكن بوسعه أن يتصدى إلا لإنجلترا، لأن بسمارك أكد عدم كونه موجهاً ضد فرنسا، بمقدار ما كان منطوياً على أي معنى أو طابع دولي بالمطلق. ومن جديد بادر بسمارك في 21 أيلول/ سبتمبر إلى إسماع كورسنيل فكرة إيجاد **عصبة** أو رابطة بَحْرية ضد إنجلترا: «يجب عليها أن تعتاد على فكرة أن قيام تحالف فرنسي ـ ألماني ليس مستحيلاً».[26]

يقال أحياناً إن بسمارك أثار هذا الشبح لانتزاع بعض التنازلات الاستعمارية من البريطانيين؛ غير أن هذا التفسير لا يستقيم، لأنهم كانوا مستعدين لإعطائه كل ما يطلبه. لعل الاحتمال الأقوى هو أنه كان يلعب ببراعة للوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين. إن **عصبة بَحْرية** لم تكن على تلك الدرجة من العبثية التي تبدو بها لدى النظر إليها استعادياً. البحرية البريطانيا كانت في 1884 متمتعة بالهيبة دون الكثير سواها؛ لم تكن قد بذلت إلا القليل من الجهد لمواكبة التقدم التكنولوجي، من الدرع الفولاذية إلى الطوربيد، وكان بوسع أسطول فرنسي ـ ألماني مشترك أن يتفوق عليها من حيث عدد قطعها. على الورق كانت القوة البحرية البريطانية أكثر اهتزازاً من أي وقت مضى منذ تمرد

البحّارة في النور (مصب نهر التيمز الرملي قرب شبرنس) عام 1797؛ وثمة رعب بحري أطلق، بعد أن تفجر في صيف 1884، الخطوة المترددة الأولى على طريق بناء أسطول جديد كان سيُحدث إنقلاباً في **ميزان القوة** البحري في الأعوام العشرة أو الخمسة عشر التالية. في 1884 كان الأمن البريطاني معتمداً على الامتناع الفرنسي عن الاستجابة لتلقينات بسمارك، أكثر من اعتماده على القوة البحرية. لاحَظَ فيري في تشرين الأول/أكتوبر أن: «نزوع بسمارك المكشوف هو ما دفعنا إلى الأمام، واعداً باتباعنا؛ خطتنا نحن هي أن ننتظر وألا نخطو خطوة واحدة دون دعم أوروبا».[27] دأب الفرنسيون على استغلال التأييد الألماني لتقويض سلسلة من مخططات الإصلاح المالي الجديدة في مصر كان البريطانيون قد اقترحوها في خريف 1884؛ إلا أنهم راوغوا اقتراح بسمارك القاضي بعقد كونفرنس بباريس حول الشؤون المصرية، كونفرنس مؤهل لأن يملي شروطاً على إنجلترا ـ إلى متى كانوا سيظلون يراوغون ويتهربون من أي حرب أو مواجهة حتى مع وجود دعم بسمارك المعنوي؟! قد يقول بسمارك لكورسيل: «أريدكم أن تعفوا عن سيدان، كما سبق لكم بعد 1815 أن عَفَوْتم عن واترلو».[28] أطلق ليونز، السفير البريطاني في باريس هذا التعليق الحصيف: «رعاية بسمارك أطاحت بحكومة فريسينيه؛ إنها لا تشد أَزْرَ جول فيري».[29]

كان التجلي الأكثر عملية للوفاق الفرنسي ـ الألماني كونفرنساً اجتمع ببرلين في تشرين الثاني/نوفمبر لتسوية شؤون حوض الكونغو. وعلى الرغم من أن الكونفرنس كان من تنظيم بسمارك ليكون تحركاً معادياً لبريطانيا، فإنه أخفق في ذلك بل وحتى هَدَّد بجمع بريطانيا العظمى وألمانيا. وبعيداً عن الرغبة في احتكار العالم الخارجي حسب تصور بسمارك، لم يكن البريطانيون يريدون إلا المنافسة العادلة والرسوم الجمركية المتدنية؛ في حين أن الفرنسيين كانوا هم المحتكرين الحقيقيين. وحين اعترف الكونفرنس **بالرابطة الدولية** منطقة تجارية حرة، محايدة، كان البريطانيون قد حصلوا على كل ما كانوا يريدونه؛ كان الفرنسيون هم الذين هُزموا. لم يحُلْ هذا دون مبادرة بسمارك إلى اصطناع نزاع كولونيالي آخر مع انجلترا حول تقسيم غينيا الجديدة، نزاع تواصل من كانون

الثاني/ يناير حتى آذار/ مارس 1885. لا شك أن موضوع الخلاف كان قد تم اختياره من اجل خلق المتاعب للمستعمرين والمستوطنين البريطانيين في أستراليا، مثلما كانت آنغرا بكونيا قد اختيرت لتأثيرها في نظرائهم بمستعمرة الكيب [الكيب كولوني]؛ ونظراً لأن الرايخشتاغ الجديد كان قد بات منتخباً منذ الخريف، فلم يعد تفسير سياسة بسمارك بهواجسه الداخلية ممكناً. لعل التأثير في فرنسا هو ما كان يفكر به بسمارك ويشغله من جديد. غير أن كارثة حقيقية ما لبثت مع حلول نهاية شهر آذار/ مارس أن حَلَّتْ بفيري ومعه التعاون الفرنسي ـ الألماني. كان هم فيري الحقيقي متمثلاً باستكمال الإمبراطورية الفرنسية في الهند الصينية، لا في مصر أو أفريقيا الغربية. ما كان قد ورَّطه في حرب مع الصين؛ والقوات الفرنسية هُزمت في لانغ ـ سون. بالغ خصومه في المجلس باستغلال الهزيمة؛ وتمت الإطاحة به في 30 آذار/ مارس، تماماً لحظة لاحَتْ تباشير السلم في أفق الصين. وعلى الرغم من أنه كان قد دعا إلى الوساطة الألمانية، فإن الأمر لم يُعْرَف في حينه. لاحقاً بات سقوط فيري يُعد تعبيراً عن عدم ثقة فرنسا بألمانيا؛ غير أنه لم يكن، في الحقيقة، سوى نتيجة معركة خاسرة ـ شبيهاً إلى حدٍّ كبير بتمخض موت غوردون عن خض حكومة غلادستون في إنجلترا.

من المؤكد أن بسمارك لم يتوصل فوراً إلى استخلاص معنى تعرض التعاون الفرنسي ـ الألماني للإخفاق. راح يطمئن فريسينيه، خَلَف فيري، إلى عدم حصول أي تغيير في السياسة الألمانية؛ وفي 10 أيار/ مايو تحدث من جديد مع كورسيل حول مخططاته بشأن تأسيس **عصبة بحرية**.[30] وفي الوقت نفسه كانت **العصبة القارية** (الأوروبية) المناوئة لبريطانيا العظمى قد تجلت بالفعل بصيغة جديدة وعلى نحوٍ أكثر انطواء على التهديد. في 30 آذار/ مارس، يوم سقوط فيري بالذات، نجح جيش روسي في إلحاق الهزيمة بالأفغان في بَنْجه، وراح يهدد أفغانستان التي كان البريطانيون يعُدُّونها الدولة العازلة الأساسية بالنسبة إلى الهند، من هناك؛ بدت الأزمة المثيرة للرعب في آسيا الوسطى بادئة. كان النفوذ الروسي دائباً على التوسع هناك منذ زمنٍ بعيد. إضافةً إلى النزوع المحتوم إلى الانقضاض على كيانات مجاورة نائية، مهجورة، كان



التوغل الروسي في آسيا الوسطى

الروس يلتمسون سلاحاً يوظفونه ضد إنجلترا في حال نشوب أزمة جديدة في الشرق الأدنى. وكما قال غيرز، فإنهم كانوا يريدون تأمين «موقع دفاعي ضد العداء الذي تبديه الحكومة البريطانية تجاهنا منذ حرب القرم»؛[31] والموقع الدفاعي الوحيد الذي كانوا يعرفونه هو التهديد في أمكنة أخرى. ليس واضحاً ما إذا كان بسمارك قد شجع التقدم الروسي. فيما بعد طمأن غليوم الأول إلى أنه لم يكن قد فعل شيئاً «على صعيد زيادة احتمالات الحرب».[32] بالمقابل، كان مطّلعاً على الخطط الروسية وتحدث عنها محبِّذاً مع كورسيل؛[33] ومن الواضح أن الروس ما كانوا ليتحركوا بمثل هذا الاستفزاز في آسيا الوسطى، لو لم يكونوا مطمئنين إلى موقف **عصبة الأباطرة الثلاثة**. غير أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة إليهم. كانت حكومة غلادستون قد تعرضت للإذلال جراء نزاعاتها الكولونيالية مع ألمانيا وفرنسا، بل ولمزيد من هذه الخيبة، جراء موت غوردون في الخرطوم. جاءت أزمة بَنْجه فأعطتها فرصة أخيرة لاستعادة الهيبة المتداعية. الحملة التي كانت مصمَّمة لإنقاذ غوردون سُحبت من السودان؛ جرى استنفار قوى في الهند، وفي 21 نيسان/أبريل تقدم غلادستون بطلب اعتماد مبلغ أحد عشر مليوناً من الجنيهات.

لم يكن البريطانيون قادرين على إنزال ضربة حاسمة بالروس في جبال أفغانستان، بَلْه في الشرق الأقصى، حيث استعدوا للتحرك ضد فلاديفوستوك. كانت الساعة المناسبة قد دَقَّتْ لتوظيف تفسير سالزبوري حكم المضائق واستغلاله للهجوم على الروس في البحر الأسود. وأيُّ غزوٍ بريطاني لهذا البحر كان قد ظل الوسواس والهاجس الرئيسي في السياسة الروسية منذ 1878. كان بسمارك قد زعم أنه كان سيوفر لهم الأمن، وقد برَّر زعمه في هذه الأزمة. نجح في التغلب على الممانعة النمساوية ـ المجرية للشجار مع إنجلترا وفي جر فرنسا أيضاً إلى الحَلَبة. بادرت القوى العظمى جميعاً ـ ألمانيا، النمسا، المجر، إيطاليا، وفرنسا ـ إلى تحذير تركيا من انتهاك الالتزامات التعاهدية بفتح المضائق أمام البريطانيين. الأتراك كانوا مسرورين بذلك إذ حصلوا على ذريعة تُعْفيهم من المتاعب، وراوغوا الطلب البريطاني.[34] لا فرق، شكل الاحتجاج الأوروبي في القسطنطينية التجلي الأفعل للتضامن القاري (الأوروبي) ضد

بريطانيا العظمى خلال الفترة الممتدة من نظام نابليون الأول الأوروبي إلى التحالف النازي ـ السوفياتي في 1939. ومما ينطوي على ما يكفي من المفارقة أنه أفضى إلى عكس ما كان يهدف إليه. وما إن اقتنع الروس بأن المضائق ستبقى مغلقة والبحر الأسود آمناً، حتى كفّوا عن الاهتمام بأن يكونوا قادرين على تهديد البريطانيين في أفغانستان. كانوا مستعدين للمساومة هناك؛ وافقوا على التحكيم يوم 4 أيار/مايو، وقام البَلَدان بتسوية المبادئ العريضة للخط الروسي ـ الأفغاني في 10 أيلول/سبتمبر. لم تتفضل بريطانيا وروسيا على بسمارك عبر تقديم هدية الانخراط في صراع أساسي وجدي بعيداً عن أوروبا إليه.

دام الوفاق الفرنسي ـ الألماني مدة أطول. ففي أيار/مايو 1885 نجح بسمارك في اصطناع نزاع جديد مع البريطانيين لإسعاد الفرنسيين، في أفريقيا الشرقية هذه المرة. وهذه كانت بقعة أكثر حساسية بالنسبة إلى البريطانيين، لأن من شأن أفريقيا الشرقية أن تفتح باباً خلفياً مفضياً إلى النيل الأعلى، الذي كانوا للتو قد تركوه بين يدي المهدي. بدا فريسينيه، وهو الجديد في المنصب والواقع تحت تأثير إنذار إخفاق فيري، متردداً إزاء الاندفاع ضد البريطانيين؛ وأقر بسمارك بخيبة أمله فيه. ففي 1 حزيران/يونيو أبلغ الوزراء البروسيين أن «الفرنسيين لن يصبحوا أبداً ولو حلفاء دفاعيين يمكن الاعتماد عليهم بالنسبة إلينا». [35] ومع ذلك، كثيراً ما كان بسمارك قد تراجع من قبل؛ وفي الوقت نفسه تقريباً، قال لكورسيل: «لنلتزم الهدوء حتى الخريف. وبعده سنرى». [36] ولكن الوضع الأوروبي تغير جذرياً في الأشهر التالية. ففي حزيران/يونيو جاء سالزبوري خلفاً لغلادستون وبادر فوراً إلى التعبير عن قلقه من التعاون مع ألمانيا. [37] في فرنسا تمخضت الانتخابات، المنتظرة في تشرين الأول/أكتوبر، عن طوفان من الدعاية القومية المسعورة، قيّدت يدي فريسينيه. لم يكن الحدث الحاسم لا في فرنسا ولا في إنجلترا؛ كان في فيليبوبوليس. في 18 أيلول/سبتمبر اندلعت ثورة في الرومللي الشرقي؛ وفي 19 أيلول/سبتمبر أعلن أمير بلغاريا الكساندر وحدة الرومللي الشرقي مع بلغاريا. فُتح ملف المسألة الشرقية من جديد. النمساويون كانوا بحاجةٍ إلى الدعم البريطاني. لم يعد بسمارك قادراً

على تحمل استعداء البريطانيين، وفي موعد غير بعيد مثل 28 أيلول/ سبتمبر كان عاكفاً على الاستخفاف بالنزاعات الكولونيالية بوصفها واجهة تُخْفي وراءها وفاقاً مجهضاً مع فرنسا.[38] تلاشت **العصبة القارية** قبل أن تكون، بالكاد، قد انطلقت.

لا فرق، كانت تلك مقالة بالغة الجدية في السياسة الأوروبية. فالخط السياسي الذي اتبعه بسمارك بين عامي 1882 و1885 استند إلى افتراضين: افتراض عدم وجود نزاعات جدية فيما بين القوى القارية من ناحية، وافتراض أن كلاً من فرنسا وروسيا كانت على خلافات مع بريطانيا العظمى بالغة العمق إلى درجة تجعلهُما الرغْبَةُ في التغلب عليها مستعدتين للانضواء تحت المظلة الألمانية. التنافس البلقاني بين روسيا والنمسا ـ المجر تم تأجيله، بدلاً من حله. حتى المسالم غيرز عاد من سكيرنفيتشه متوصلاً إلى قناعة أن النمساويين عازمون على حرمان روسيا، خدعة، من تفوقها في بلغاريا: «حول ذلك الأمر ليس ثمة أي أوهام».[39] كان غيرز على صواب. أبلغ كالنوكي بسمارك بأن النمسا ـ المجر غير قادرة على الموافقة على أي تقسيم لشبه جزيرة البلقان، بسبب مصالحها ذات العلاقة بالسكك الحديد؛ ولم يستطع بسمارك إلا أن يعلّق: «**مع الموافقة! [هيك هايرت (Hic haeret)** باللاتينية]».[40] ومع أن الروس كانوا سعداء سعادةً كافية بتحقيق مكاسب شبه مجانية في آسيا الوسطى، فإن هاجسهم الطاغي بقي متمثلاً بتوفير الأمن لكل من القرم وأوكرانيا. وإذا كان للوجاهة أي حساب أو اعتبار، فإن مَرْوا وبنجه لم تكونا إلا قريتين أفغانيتين مقارنةً بالقسطنطينية ـ تسارغراد: مدينة القياصرة. فيما بعد تغير الموقف الروسي. ومع اندفاعهم قُدُماً مواكبين السكة الحديد العابرة لسبيريا، ما لبث الروس أن رأوا في نهايتها مدينة إمبراطورية، ملكية، بكين، مدينة يمكنها أن تشكل تعويضاً فعلياً عن القسطنطينية؛ وبعد ذلك أصبحوا تواقين إلى قيام **عصبة قارية**. لم يكن هذا صحيحاً زمن بسمارك.

وبالنسبة إلى الفرنسيين، ما كان بوسع حتى بسمارك أن يصدق أن من الممكن تعزيتَهم وإرضاءَهم ببضع كلمات معسولة. شكا من عدم استعدادهم لأن يلعبوا اللعبة الكبرى (le grand jeu) في مصر.[41] غير أن **اللعبة الكبرى**

الوحيدة بالنسبة إلى الفرنسيين ما كان بوسعها أن تكون سوى قلب الحكم الصادر في 1870 رأساً على عقب؛ ولأن هذا لم يكن بمتناولهم، فإنهم لم يكونوا مستعدين للانخراط في أي لعبة أخرى. مكرراً عبارة غامبيتا، قام كورسيل بتحديد خطتهم على النحو التالي: «إذا أَرَدْتَ قَلْبَ المستقبل، فكن مسالماً الآن!».[42]

لم تكن لدى البريطانيين أي فكرة عما كان جارياً على قدم وساق. افترضوا أنهم كانوا بالفعل قد أعطوا بسمارك سبباً للهجوم. كتبتْ الملكة فيكتوريا تقول: «إن السيد غلادستون قد استعدى سائر البلدان الأخرى علينا، بسياسته شديدة التقلب وغير الجديرة بالتعويل عليها ـ على نحوٍ غير مقصود دون شك»؛[43] وقد بدا هذا التفسير مؤكداً حين جاء التغيير في سياسة بسمارك متزامناً مع تولي سالزبوري وزارة الخارجية. يضاف أن المسائل الكولونيالية كانت قضية جدية بالنسبة إلى البريطانيين؛ لذا فإنهم، والمؤرخين الأنجلو ـ ساكسونيين من بعدهم، كانوا يفترضون أنها جدية أيضاً بالنسبة إلى بسمارك. بل وقد وصلوا حتى إلى الاقتناع بأنهم كانوا قد أساؤوا التصرف معه. استعادياً كتب ساندرسون، الشخصية المرموقة والقيادية في وزارة الخارجية خلال عدد كبير من الأعوام يقول: «قمنا بإلغاء بعض المشروعات، غير أننا كنا في أمكنة أخرى قد قَطَعْنا أشواطاً أبعد من أن نتمكن من التراجع عنها».[44] وبالفعل فإن البريطانيين تراجعوا في سائر الأمكنة ونجح بسمارك في تأمين كل ما كان قد طالب به. فخلال عام 1884 استولى الألمان على أفريقيا الجنوبية ـ الغربية، الكاميرون، وأفريقيا الشرقية. لم يستول البريطانيون إلا على خليج سان لوسيا ـ نقطة مفتاحية حقاً لأنها تفصل جمهوريات البوير عن البحر. غير أن الألمان لم يكونوا في وضع يؤهِّلهم للشكوى من الأمر، لأنهم كانوا عازمين على إخضاع البوير لحمايتهم وصولاً إلى تحدي الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا الجنوبية، حوزتها الأكثر حيوية. بعض الساسة البريطانيين تحلّوا بقدرٍ من الذكاء أكبر من أن يصدقوا أن بسمارك كان قد تشاجر معهم كرمى لعين صحارى أفريقية. فسالزبوري، وآير كراو من بعده، رَأَيَا أن بسمارك كان يحاول جر بريطانيا العظمى إلى **الحلف الثلاثي**. ربما كان هذا صحيحاً في وقتٍ لاحق. إلا أنه لم

يكن صحيحاً أيام **عصبة الأباطرة الثلاثة** والمصالحة الفرنسية ـ الألمانية. في ذلك الوقت تركَّز هدفُ **الحلف الثلاثي** على إقناع الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية وإيطاليا بالاستغناء عن الصداقة البريطانية. علاوةً، ظل **الحلف**، بالفعل، دائباً على دعم روسيا في القسطنطينية وفرنسا في مصر. كان **الحلف** سلاحاً، وإن ثانوياً، بيد ائتلاف بسمارك الأوروبي.

ظل الأمن البريطاني قائماً على ركيزتين كان البريطانيون قد باتوا يعدونهما بديهيتين وذاتيتي الفعالية: ركيزة التفوق البَحْري من جهة وركيزة **توازن القوة** في أوروبا من جهة ثانية. كلتاهما ربما كانتا أقل رسوخاً في النصف الأول من ثمانينيات القرن التاسع عشر مما كان البريطانيون يتصورونه؛ لا فرق، تبين أنهما كانتا ركيزتين متمتعتين بما يكفي من الصلاحية. البريطانيون أنفسهم باشروا، تدريجياً، تحسين أسطولهم. بادرت فرنسا وروسيا إلى نفض أيديهما من **العصبة القارية**. لم تكن مصر وآسيا الوسطى كافيتين لدفعهما إلى التسليم بالهيمنة الألمانية في أوروبا. تم تأجيل الصراع على السيادة في أوروبا، دون التخلي عنه؛ هذا وحده كان معنى «عصر الإمبريالية». كانت القارة الأوروبية ستتوحد ضد بريطانيا العظمى فقط بعد أن تكون الأخيرة قد هُزمت على يد إحدى **القوى العظمى** ـ ألمانيا أو غيرها؛ فأصبح البريطانيون قادرين على أن يقولوا لألمانيا ما قاله الملك تشارلز الثاني لأخيه جيمس، دوق يورك: «لن يُقْدموا أبداً على قَتْلي لتنصيبك ملكاً».

هوامش الفصل الثالث عشر

(1) عنصر الصدق في هذا هو أن بسمارك كان، رغم استهدافه الدائم لأخذ ستراسبورغ، يشك حول متز. وقد قال لكورسل (كما جاء في رسالة موجهة إلى فيري بتاريخ 25/ 4/ 1884. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 249): «ما كنت لآخذ متز؛ يبقى المبدأ المحدد في رسم الحدود متمثلاً باللغة في نظري». غير أن ستراسبورغ لا متز كان الرمز الرئيسي للشكوى الفرنسية.

(2) من كورسل إلى فريسينه، 16/ 6/ 1882. المصدر السابق، ج: 4، هـ: 392.

(3) كان بسمارك، وهو الميال دائماً إلى المبالغة في الكلام، يضخم الأمور حين قال إن أسس سياسته تمثلت بـ«التحالف مع النمسا والعلاقات الجيدة مع فرنسا». من سان فالييه إلى كورسل، 12/ 11/ 1880. المصدر السابق، ج: 3، هـ: 294.

(4) من سان فالييه إلى بارتلمي سان هيلير، 2/ 5/ 1881. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 3، هـ: 495. لاحقاً اعتذر بسمارك عن **الحلف الثلاثي** بأكاذيب صغيرة. في أثناء مروره ببرلين كان لوادنغتون معه هذا الحوار: «تفوضني أن أقول لوزيري إنكم لم تتحالفوا مع إيطاليا كما تحالفتم مع النمسا؟ ـ نعم. هل يمكنني أن أقول إن ترتيباتكم مع إيطاليا تمت نظراً للوضع الراهن؟ ـ نعم. هل أنا مخول بأن أقول: ليس ثمة أي شيء مكتوب بينكم؟ ـ وداعاً. ستقول إن ما تدعونه الحلف الثلاثي هو استكمال لسياسة تعويض اتبعها مع النمسا منذ سادوفا». من وادنغتون إلى شالمل ـ لاكور، 14/ 5/ 1883. المصدر السابق، ج: 5، هـ: 35.

(5) كان ديزرائيلي قد ادعى العمل لمصلحة توازن القوة حين عطّل **عصبة الأباطرة الثلاثة** برفض مذكرة برلين في 1876. لم يكن هذا أكثر بكثير من نوع من **لعبة طفولية**. ومع انه كان قد عطل العصبة، فإنه لم يبذل أي جهد جدي في سبيل إحلال شيء محلها.

(6) من بالمرستون إلى راسل، 13/ 9/ 1865. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 97.

(7) كانت المعاهدتان المبرمتان مع فرنسا وبروسيا في 1870 من أجل حماية حياد بلجيكا منطويتين نظرياً على تدخل بريطاني محتمل؛ غير أن أي خطوات لم تتخذ إعداداً له.

(8) «ليس ثمة أي مثال ـ ليس ثمة أي بقعة على الخارطة كلها تستطيع أن تضع إصبعك عليها وتقول: "هنا كانت النمسا على صواب"».

(9) سياسة الاتفاق القبرصي، على تنافرها مع هذا الموقف، كان شذوذاً واستثناء، أقلع عنه البريطانيون في 1880.

(10) كذلك كان كونفرنس مدريد ذا أهمية بوصفه استعراض بسمارك الأول لسياسته القائمة على تأييد فرنسا في كل الأمكنة باستثناء الإلزاس واللورين. كان البريطانيون حريصين على الحفاظ على المغرب بوصفه النظير الأفريقي لإسبانيا ـ منطقتان محايدتان توفران

الأمن لجبل طارق؛ كان الفرنسيون عازمين آخر المطاف على ضم المغرب إلى إمبراطوريتهم الإفريقية. كان دراموند هاي، وزير طنجة البريطاني على امتداد أكثر من أربعين سنة قد بقي مرتاحاً طوال بقاء نابليون الثالث مشغولاً بأوروبا؛ أراد الآن أن يستكمل مهمته بوضع حد لنظام «العملاء» الذي كان يمكّن المغاربة من أن يضعوا أنفسهم تحت سلطة ديبلوماسيين أجانب ليتهربوا من سيطرة حكومتهم بالذات. حين أخفقت المفاوضات المباشرة مع الوزير الفرنسي في طنجة، اقترح دراموند هاي استحضار «أوروبا»، مفترضاً أن فرنسا كانت وحيدة في الرغبة في إبقاء المغرب ضعيفاً وغارقاً في الفوضى. غير أن الكونفرنس جاء، على أي حال، إنذاراً (كان من مصلحة الألمان أن يتعظوا منه في 1905) ضد افتراض كون القوى العظمى قادرة على الحكم على أي قضية حسب ما تنطوي عليه من حسنات دون التفكير بعلاقاتها العامة. فقط الإسبانيون، وقد كانت لديهم مطامع واسعة في المغرب غير أنهم كانوا أضعف من السعي إلى الحصول عليها، أيدوا المقترحات البريطانية. أما سائر القوى الأخرى فقد تضافرت فيما بينها لنسف الكونفرنس. اتبع الإيطاليون مبدأ ابن آوى القائم على الاعتقاد بأن من شأن زيادة الفوضى في البحر الأبيض المتوسط أن يوفر لهم مزيداً من الفرص في أمكنة أخرى؛ علق الروس آمالاً على أن الفرنسيين كانوا سيكافئونهم في القسطنطينية؛ الألمان الذين كانوا قد أيدوا دارموند هاي في 1879، انقلبوا وجروا النمساويين ـ المجريين وراءهم. ما إن تم منع الإصلاح، حتى بات الفرنسيون راضين بالانتظار. واصل دارموند هاي (الذي استقال عام 1885) التبشير بالتعاون بين القوى. ثم ما لبث أن يئس بين الحين والآخر كما حين كتب قبيل تقاعده: «إذا لم نستطع أن نتخذ الخطوات اللازمة لتعطيل هدف فرنسا الراغبة في أن تصبح سيدة المضائق، وإذا بقيت ألمانيا جاهزة للتصدي لفرنسا في ممتلكاتها الجزائرية عبر وضع اليد على البلد، ينبغي أن أقول إن من الأفضل بكثير أن تبادر إلى احتلال الطريق الرئيسية إلى الشرق والهند بدلاً من فرنسا، القوة التي لا تتوقف عن أن تكون العدو الحسود والأسوأ لإنجلترا في العالم كله». إ. ف. كريكشانك، **المغرب على مفترق الطرق**، ص: 196.

(11) أو تقريباً هكذا. نظرياً كان السلطان التركي لا يزال صاحب السيادة العليا في مصر وكل من البريطانيين والفرنسيين حاولوا استغلال سلطنته في أوقات مختلفة.

(12) كان مجموع الدين الإجمالي: 90 مليوناً من الجنيهات. هذا المبلغ التافه الذي تلقي به أي قوة عظمى واحدة سخاءً وكرماً في يوم واحد، شكل عاملاً حاسماً في تحديد طابع العلاقات بين القوتين الغربيتين على امتداد عشرين سنة.

(13) من سالزبوري إلى نورثكوت، 16/ 9/ 1881. غوندولن سسيل، **حياة سالزبوري**، ج: 2، ص: 331 - 332.

(14) من المستحيل أن يكون دوفرين، الممثل البريطاني في القسطنطينية، تعمد تأجيل التسوية مع الأتراك لتمكين وولسلي من كسب معركته دونهم. غير أن المماطلة التركية لم تكن، على أي حال، بحاجة إلى أي تشجيع من جانب دوفرين أو غيره.

(15) قال رئيس الجمهورية غريفي: «أرى أن ما ينطوي على أهمية قصوى هو أن ليس هناك شك ولا يجب أن يكون ولو للحظة واحدة حول عدم قدرة القوات المسلمة أو العربية على مقاومة الأوروبيين في الميدان».

(16) من سان فالييه إلى وادنغتون، 14/ 11/ 1879. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 2، هـ: 476.

(17) كورسل إلى فيري، 13، 14، 16، 31/ 12/ 1883. المصدر السابق، ج: 5، هـ: 166، 168، 170، 180.

(18) شفاينتز، **مراسلات**، ص: 193.

(19) هذا صحيح حتى عن مصلحة روسيا في البلقان. تمثلت مصلحتها الوحيدة بالعبور الآمن للمضائق أي عدم خضوعها لسيطرة أي قوة عظمى أخرى.

(20) من كورسل إلى فيري، 24، 24/ 4/ 1884. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 246، 247، 249.

(21) هذه المستوطنة المعروفة في البداية باسم آنغرا بكوينا، ما لبثت أن أصبحت أفريقيا الغربية الألمانية في الصيف.

(22) من بسمارك إلى مونستر، 5/ 5/ 1884. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 738. في السنة التالية اقتبس بسمارك هذه الرسالة في الرايخشتاغ إثباتاً لكون الحكومة البريطانية قد تجاهلت إنذاره. وحين رد عليه البريطانيون قائلين إنهم لم يسبق لهم أن رأوا الرسالة، سارع بسمارك إلى إلقاء اللوم، دون أي مسوغ، على مونستر، سفيره في لندن. هذه المناورة الظليلة تركت امتعاضاً مقيماً في وزارة الخارجية البريطانية. في 1907 كتب آير كراو بمرارة عن «الوثيقة البعبع» وعن «الخداع المدروس الذي مورس على الرايخشتاغ والجمهور الألماني بنشر الاتصالات المزعومة مع اللورد غرانفيل التي لم تكن قد تمت على الإطلاق». آير كراو، مذكرة عن الوضع الحالي للعلاقات البريطانية مع فرنسا وألمانيا، 1/ 1/ 1907. **وثائق بريطانية**، ج: 3، ملحق/آ. يبدو أن كراو كان مقتنعاً بأن الرسالة نشرها بسمارك في كتاب أبيض (بيان حكومي رسمي) ألماني. في الحقيقة، لم تُنشر الرسالة، ولكن بسمارك أشار إليها في إحدى كلماته أمام الرايخشتاغ.

(23) بعد انتهاء الكونفرنس، وبخ بسمارك سفيره في لندن على إخفاقه في دعم الفرنسيين. من بسمارك إلى مونستر، 12/ 8/ 1884. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 749. ليس ثمة، على أي حال، ما يشير إلى توجيه سابق.

(24) في حزيران لم يكن البريطانيون معترفين إلا بامتياز ممنوح إلى تاجر ألماني يدعى لودريتز. في آب/أغسطس طالب بسمارك بالاعتراف بكل المنطقة الواقعة بين حدود مستعمرة الكيب وأفريقيا الغربية البرتغالية دون أي أساس سوى الشره والجشع.

(25) شفاينتز، **ذكريات جديدة**، ج: 2، ص: 283، 28/ 7/ 1884.

(26) من كورسل إلى فيري، 21، 23/ 9/ 1884. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 404، 405، 407؛ وما هو أكثر في بورجوا وباجيه، **جذور الحرب الكبرى**، ص: 385.

(27) فيري، ملاحظة حول حوار مع هيربرت بسمارك، 6/ 10/ 1884. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 421.

(28) من كورسل إلى فيري، 27، 28، 29/ 11/ 1884. المصدر السابق، هـ: 468، 469، 471.

(29) من ليون إلى غرانفيل، 25/ 11/ 1884.

(30) من كورسل إلى فريسينه، 10/ 5/ 1885، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 23.

(31) من غيرز إلى شتال (لندن)، 5/ 7/ 1884. ميندورف، **مراسلات المسيو شتال الديبلوماسية**، ج: 1، ص: 40.

(32) من بسمارك إلى غليوم الأول، 27/ 5/ 1885. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 777.

(33) من كورسل إلى فيري، 11/ 3/ 1885. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 5، هـ: 622.

(34) حاول الأتراك تحسين المناسبة عن طريق مطالبة البريطانيين بتنازلات في مصر. لاحقاً، زعموا أنهم كانوا قد نجحوا. ادعوا أن البريطانيين كانوا قد عرضوا عليهم تمكين تركيا من احتلال مصر وقناة السويس وإطلاق يدهم في بلغاريا، مقابل فتح المضائق، وكانوا قد هددوا بقطع مصر عن الإمبراطورية العثمانية في حال الرفض (مذكرة كدرلن، 20/ 5/ 1890. **السياسة الكبرى**، ج: 7، هـ: 1376). لم تكن القصة صحيحة. رفض البريطانيون عرض أي ثمن في مصر مقابل فخ المضائق. استندوا في طلبهم إلى حاجة تركيا للحماية البريطانية من روسيا. بقي الأتراك في حالة من الشك حول ما إذا كان البريطانيون سيوفرون لهم الحماية. ولم يكونوا، على أي حال، يخافون روسيا، طوال بقائها متورطة في آسيا الوسطى.

(35) لوكيوس فالهاوزن، **ذكريات عن بسمارك**، ص: 316.

(36) من كورسل إلى فريسينه، 24/ 5/ 1885. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 27.

(37) من سالزبوري إلى بسمارك، 2/ 7/ 1885. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 782.

(38) كرّى، مذكرة عن حوار مع بسمارك، 28/ 9/ 1885. سسيل، **سالزبوري**، ج: 3، ص: 257.

(39) من بولو إلى بسمارك، 23/ 9/ 1884. **السياسة الكبرى**، ج: 3، هـ: 647.

(40) من روس إلى بسمارك، 2/ 7/ 1884. المصدر السابق، هـ: 639.

(41) من كورسل إلى فريسينه، 2/ 5/ 1885. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 28.

(42) من كورسل إلى فيري، 3/ 12/ 1884. المصدر السابق، ج: 5، هـ: 475.

(43) من الملكة فيكتوريا إلى غرانفيل، 28/ 4/ 1885. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثانية، ج: 3، ص: 643.

(44) ساندرسون، ملاحظات، 2/ 2/ 1907. **وثائق بريطانية**، ج: 3، ص: 422.

الفصل الرابع عشر

انتصار الديبلوماسية: الأزمة البلغارية، 1885 - 1887

مثلها مثل **الحلف المقدس** لم تكن **عصبة الأباطرة الثلاثة** إلا منظومة رياح مواتية. فعلى الرغم من تصميمها للحؤول دون أي نزاع نمساوي ـ روسي في البلقان، لم تبق ذات فعالية إلا في غياب مثل هذا النزاع. أضفت على أوروبا وَهْمَ استقرار ذا شأن بين عامي 1881 و1885؛ بل وانطوت ربما حتى على فائدة حقيقية بالنسبة إلى روسيا خلال النزاع مع بريطانيا العظمى حول بنجه. غير أنها لم تقوَ على النجاة من توترات سلسلة جديدة من المشكلات البلقانية. هذه المشكلات باغتت القوى العظمى. فلا النمسا ـ المجر ولا روسيا كانتا مسكونتين ولو بالطموحات الضبابية التي كانت تراودهما قبل عشر سنوات في الشرق الأدنى. كان النمساويون يتطلعون إلى تدشين خط الشرق (الذي لم يستكمل إلا في 1888) ويأملون بأن تكتسب الأجزاء التركية الباقية في أوروبا قدراً من القوة الاقتصادية بطريقةٍ ما. أما الروس فلم يكونوا مشغولين إلا بهاجس إبقاء المضائق مغلقة. لأسباب وجاهة مفهومة كانوا راغبين في الحفاظ على النفوذ السياسي في بلغاريا، ذلك النفوذ الذي كانوا قد فازوا به في 1878 والذي كانت **عصبة الأباطرة الثلاثة** قد كرسته لهم. ولو كانت مهارتهم قد استطاعت جَعْل بلغاريا تابعة لهم مثل تبعية صربيا للنمسا ـ المجر، لما بادر أحد إلى الاحتجاج في الأعوام الأولى من ثمانينيات القرن التاسع عشر؛ غير أنهم بقوا بعيدين عن إنجاز المهمة. ظل مفهومهم الوحيد لـ«التحرير» متمثلاً بوجوب تولي جنرال روسي لحكم بلغاريا. يضاف إلى ذلك أن التنافس في سان

بطرسبورغ بين وزارتي الخارجية والحربية امتد إلى بلغاريا حيث كان الديبلوماسيون الروس يؤيدون المحافظين، والعسكريون الليبراليين. وهذان الفريقان كانا يشغّلان الطرفين المؤيدين لهما الواحد ضد الآخر وصولاً إلى إكساب بلغاريا «المؤتمر» الصغيرة استقلالاً مدهشاً. كان استياء الروس متركزاً على الكساندر باتنبرغ، أمير بلغاريا الذي كانوا، هم أنفسهم، قد رشحوه؛ وحين أقدم الروملّي الشرقي على إعلان اتحاده مع بلغاريا في أيلول/سبتمبر 1885 سارع الروس إلى إعلان أنفسهم أوائل مناصري **الأمر الواقع**، أي تسوية المؤتمر الذي كان في 1878 قد كرس هزيمتهم.

في البدء بادرت الحكومة النمساوية ـ المجرية إلى اعتماد الخط نفسه؛ وكان بسمارك مستعداً لتأييد أي اتفاق يتم التوصل إليه بين شريكيه الإمبراطوريين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1885 بدا وكأن **عصبة الأباطرة الثلاثة** نافذة ومن شأنها أن تمكّن الأتراك من إعادة اجتياح الروملّي الشرقي. غير أن هذا المخطط ما لبث أن تعرض للنسف جراء المعارضة البريطانية. كان من شأن سالزبوري أن يرحب بأي تدخل تركي في بلغاريا لاستعادة تسوية برلين. أما حين بادر الأتراك إلى مناشدة القوى، بدلاً من ذلك، فقد استنتج أن القوة التركية لم تعد جديرة بالتعويل عليها. أيُّ تدخل تركي كان من شأنه أن يشكل ضربة لروسيا؛ وأيُّ تدخل نمساوي ـ مَجَري كان من شأنه أن يجلب أزمة شرقية جديدة فيؤدي إلى زعزعة الإمبراطورية العثمانية. يضاف، أنه كان يواجه أول انتخابات عامة في ظل الاقتراع العائلي ويخشى من احتمال تمخض تدخل قوى محافظة عن استفزاز ما كان بسمارك، يطلق عليها (بمبالغة مميزة)، اسم «الكتلة الناخبة الثورية ـ الشيوعية».[1] قال لوادنغتون، السفير الفرنسي: «إنها سياسة مؤتمر فيرونا، غير أننا، نحن الطارئين، حكومات الرأي العام، لا نستطيع أن نجد أنفسنا ملتحقين بركب عملية سحق الأقوام المسيحية الفتية في شبه جزيرة البلقان»؛[2] وإرضاءً للفرنسيين عرض على تركيا اتفاقاً ينص على انسحاب بريطاني لاحق من مصر. مشروعان قديمان تمت إثارتهما: **الحلف المقدس** من ناحية، و«تحالف ليبرالي» من الناحية المقابلة. والتركيبان كلاهما كانا أضعف من أن يدوما. لم يكن دفع الفرنسيين إلى مواقع معاداة الروس

ممكناً. وكان النمساويون يتعرضون لإغراءات متزايدة للاصطفاف مع إنجلترا والاعتراض على تمكين الروس من التحكم بالبلقان. في تشرين الثاني/ نوفمبر أقدمت صربيا الدائرة في فلك النمسا ـ المجر على المطالبة بـ«تعويض» عن توحيد بلغاريا وأَتْبَعَتْ المطالبة بشن حرب. هزمها البلغار في غضون أسبوعين. أمر كالنوكي، وزير خارجية النمسا ـ المجر، الجيش البلغاري بالتوقف. كان متعرضاً لضغوط قوية في فيينا جراء مواساته للأمير الكساندر على هذا الإذلال عبر دعمه داخلياً ضد الروس. ومن الطرف المقابل أصر بسمارك على وجوب عدم قيام النمسا ـ المجر بأي تحرك ما لم ينخرط البريطانيون أولاً: «التغيب عند الشك».[3] تم التوصل إلى نوع من الحل الوسط، حل اقترحه سالزبوري أولاً، بات الآن مدعوماً من كالنوكي ومقبولاً أخيراً لدى الروس في نيسان/ أبريل 1886 ـ «اتحاد شخصي» بين الروملي الشرقي وبلغاريا. كان الحل شبيهاً إلى حدٍّ بعيد بالحل الوسط الذي كان قد بشر بتوحيد رومانيا قبل خمسة وعشرين عاماً.

صحيح أن الحل التسووي تمخض عن إيجاد بلغاريا؛ غير أنه لم يستطع إنقاذ **عصبة الأباطرة الثلاثة**. لم يكن الروس مستعدين لهضم الأمير الكساندر. في آب/ أغسطس 1886 اختطفه عدد من الضباط بتوجيه من الروس. وحين عاد إلى بلغاريا في أيلول/ سبتمبر أمره القيصر بالتنازل عن الأمارة؛ واختفى من التاريخ، ولم يحدث إلا إثارة وجيزة في 1888 حين اقترح الزواج من أخت غليوم الثاني.[4] جنرال روسي يدعى كولبارس أُرسل لتولي حكم بلغاريا؛ ولكن السياسيين أثبتوا أنهم كانوا أكثر عناداً من أميرهم السابق، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر انقطعت علاقات روسيا ببلغاريا. بدا الأمر تمهيداً للغزو. طالما كان كالنوكي قد نفض يده من أي تقسيم للبلقان كالذي كان بسمارك قد دعا إليه؛ وكان متعرضاً للإزعاج جراء حملة في المجر بقيادة آندراسي داعية إلى الحرب ضد روسيا. تجنباً لما هو أسوأ كان قد اضطر للالتزام بمقاومة أي حماية روسية لبلغاريا. لم يكن النمساويون واثقين من قدرتهم على محاربة الروس وحدهم. التفتوا نحو بسمارك التماساً للدعم. رفض الأخير تقديم مثل هذا الدعم. كان على الدوام قد أصر على أن التحالف النمساوي ـ الألماني لم يكن إلا تحالفاً

دفاعياً خالصاً وأن ألمانيا غير ذات مصالح في شبه جزيرة البلقان. وإذا كانت النمسا ـ المجر راغبة في معارضة روسيا فإن عليها أن تحصل على تأييد بريطاني. كان هذا هو جوهر الوضع الديبلوماسي. كان بسمارك ملتزماً بالحفاظ على النمسا ـ المجر قوة عظمى، وكان سالزبوري، الذي كان قد عاد إلى الحكم في تموز/يوليو 1886 بعد حكومة غلادستونية قصيرة العمر، مصمماً على إبقاء الروس خارج القسطنطينية. إذ بقي شاعراً بالالتزام كرمى لعين الرأي العام رغم احتمال فقدانه للثقة بقيمتها الاستراتيجية. وبرأيه فقد كان من شأن أي حكومة تذعن لقيام روسيا باحتلال القسطنطينية أن «تتقاسم مصير حزب اللوردنورث»؛ من شأن حصول ذلك أن يعني «خراب حزبنا وضربة كبرى موجهة إلى البلاد».[5]

كانت لكل من بسمارك وسالزبوري قضية يتعذر دحضها. إذا أعلن الألمان دعمهم للنمسا ـ المجر فإن روسيا لن تهاجمها؛ إذا دخل الأسطول البريطاني البحر الأسود فإن روسيا لن تغزو بلغاريا. غير أن من شأن الطرف الذي يتحرك أولاً، من هذين الطرفين، أن يجر على نفسه عداء روسيا واستياءها. كان من شأن ألمانيا أن تصبح مهددة على حدودها الشرقية؛ ومن شأن البريطانيين أن يصبحوا مهددين في الهند. سأل وزير المال البريطاني راندولف تشيرتشل: «من سيدعمنا ضد روسيا في آسيا، إذا ما قمنا بضمان السلم في الشرق الأدنى ووجهنا عداوة روسيا ضدنا وحدنا».[6] لذا فإن كلاً من الطرفين بدأ يخترع الأعذار. راح سالزبوري يقول إن الأسطول لم يكن ليستطيع مساعدة الجيش النمساوي ـ المجري في غاليسيا رغم قدرته على حماية القسطنطينية. «نحن سمك». يضاف أن الأسطول كان بحاجةٍ إلى أمن في المضائق إذا كان سيتوغل في البحر الأسود؛ بعبارةٍ أخرى يجب على ألمانيا أن تتنصل من الدعم الديبلوماسي لإغلاق المضائق ذلك الدعم الذي كانت قد وفرته بإصرار في نيسان/أبريل 1885. هذا أيضاً رفضه بسمارك. كان عازماً على تأييد تفسير الروس لحكم المضائق مواساة لهم مقابل رفضه الوعد بالحياد في حال نشوب حرب بين روسيا والنمسا ـ المجر. أقصى ما استطاع عرضه على البريطانيين تمثل بضمان ألمانيا لإبقاء فرنسا محايدة. لم يكن هذا العرض ذا أهمية بنظر

سالزبوري. لم يكن قد سلّم بحتمية خصومة فرنسا، بله بوفاق فرنسي - روسي؛ وبالفعل فإن الفرنسيين بادروا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1886، إلى إغرائه باحتمال الدعم في بلغاريا شرط وضع حد للاحتلال البريطاني لمصر.[7] تم إرسال درموند وولف إلى القسطنطينية للتفاوض مع الأتراك لهذا الغرض بالذات.

حاول البريطانيون إعادة توجيه مناورة بسمارك ضد نفسه: اقترحوا بدورهم حماية ألمانيا من فرنسا. إلا أن بسمارك جعل من فرنسا ذريعة لعزوفه عن التحرك. فالصحوة الوطنية التي كانت قد بدأت خلال انتخابات 1885 العامة بلغت أوجها في صيف 1886. وقد تركزت على رمز الجنرال بولانجيه غير المناسب، ذلك الجندي غير المتميز إلا بإدارة جواد سيرك أدهم. لم يكن بولانجيه متمتعاً بأي حس سياسي، كما لم يكن لدى التيار البولانجي أي برنامج سياسي؛ على الصعيد العملي لم يكن هذا التيار قادراً على إعطاء فرنسا سوى نوع محدد من الهزيمة على أيدي الألمان. ومدنيو الطبقة الوسطى الحذرون الذين كانوا يتولون حكم فرنسا أرادوا تجنب هذه الكارثة؛ غير أنهم ظلوا، إلى حدود معينة، أسرى التحريض والتعبئة القوميين. من المؤكد أنهم كانوا عاجزين عن إحياء سياسة فيري القائمة على التعاون مع ألمانيا؛ بل وقد كان صعباً عليهم حتى الإقدام على تسوية مع بريطانيا حول مصر، ما لم تقم على شروط مناسبة جداً. دأب أنصار **الانتقام والثأر** على دفعهم باتجاه روسيا؛ غير أن تمزق الإمبراطورية التركية ووصول الروس إلى القسطنطينية كانا آخر شيئين يريدونهما. من الجهة الأخرى، أدى انهيار **عصبة الأباطرة الثلاثة** إلى دفع القيصر باتجاه فرنسا؛ غير أن الأخير لم يكن، رغم رغبته في الحصول على الدعم الفرنسي في القسطنطينية، يريد شجاراً مع ألمانيا. يضاف أن الكساندر الثالث كان، تماماً مثلما ظل الكساندر الثاني دائباً على حض نابليون الثالث على أن يكون «محترماً»، مرحباً بالنزعة القومية المتمثلة بالبولانجية، إلا أنه رأى ديماغوجيتها «مؤسفة جداً».[8] كانت البولانجية في خدمة هدف بسمارك مئة بالمئة. أعاقت التحالف بين فرنسا وروسيا؛ ولكنها مكّنته من أن يزعم أن على ألمانيا أن تحتفظ بكل قوتها للتصدي لأي هجوم فرنسي. كذلك أجرى

حسابات داخلية. فمجلس الرايخشتاغ ذو الأعوام الثلاثة كان سينتهي في 1887؛ وكان بحاجةٍ إلى أن يبادر مرة أخرى إلى رفع شعار «الوطن في خطر»، من المفضل بطريقة توفر إمكانية توظيفه ضد المركز الكاثوليكي وأحزاب اليسار.

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1886 قدم بسمارك قانوناً جديداً للتجنيد إلى الرايخشتاغ. وكان دفاعه الوحيد عن مشروع القانون هو التذرع بالخطر الآتي من فرنسا؛ وحين رُفض المشروع، سارع إلى حل الرايخشتاغ. تمخضت الانتخابات العامة عن إعطاء أكثرية **للكارتيل**، وهو تحالف يضم ملاك أراضي محافظين ورأسماليين قوميين ليبراليين، المؤيد لبسمارك؛ ثم جرى تمرير قانون التجنيد بأمان في آذار/مارس 1887. كان التحالف قد أدى دوره. كذلك قام خصوم بسمارك البرلمانيون بخدمته على أصعدة كثيرة، لعل أعظمها رفض قانون التجنيد مزودينه بذريعة مقاومة الضغوط البريطانية حتى ربيع 1887. كان من شأن إقرار القانون في 1886 أن يشكل كارثة بالنسبة إلى سياسته الخارجية. فهو يقول: «لم أكن قادراً على اختراع بولانجيه، غير أن وجوده خدمني كثيراً». [9]
لعل من الحماقة افتراض أن بسمارك كان جاداً في نظرته إلى الخطر الآتي من فرنسا؛ من المحتمل أنه درج على عادة إضفاء الصفة الجدية على أي خطر طوال بقائه ملبياً لمتطلبات سياسته. من جهة أخرى وجه سفيرَه في باريس طالباً منه إرسال تقارير منذرة بالخطر إلى أن انتهت الانتخابات. وموبخاً إياه عند الإخفاق. يضاف إلى ذلك أن بسمارك كان يؤكد خَلْفَ الكواليس أن ألمانيا كانت بحاجة إلى فرنسا من أجل تحقيق توازن بحري مستقبلي ضد فرنسا وكان هو مستعداً لمنحها شروطاً سخية بعد الانتصار الأول، رغم كلامه في العلن عن «استنزاف فرنسا، إلى آخر نقطة دم» في حال نشوب الحرب. [10] خطة الحرب الألمانية، في هذه المرحلة، كانت تعكس موقفاً هجومياً ضد روسيا، مع التزام الموقف الدفاعي بالنسبة إلى فرنسا؛ وقد دأب بسمارك على تأكيد الخطر المتمثل بفرنسا من أجل إخفاء حقيقة أن الاستعدادات الألمانية الحقيقية كانت موجهة ضد روسيا في المقام الأول.

لم يكن الفرنسيون غافلين عن الأمر. فالسفير الفرنسي في برلين ايربيت كتب في كانون الأول/ديسمبر 1886 يقول: «أظن أن بسمارك يريد السلام

حقاً»[11] وألح على ضرورة التزام فرنسا الحياد في أي حرب في البلقان.[12] بل وقد بادر الفرنسيون حتى إلى عرض تجديد وفاق فيري مع ألمانيا، شرط أن يمد بسمارك إليهم يد المساعدة ضد انجلترا في مصر ـ حيث سيكونون بحاجةٍ إلى دعم روسي. وعلى الرغم من أن بسمارك لم يجرؤ على استبعاد إنجلترا، بسبب النمسا ـ المجر، فإنه عرض التوسط بين البلدين. «من شأن تركيبة شبيهة بحرب القرم أن تختزل التوتر الحاصل في الوضع... فالمصالحة بين إنجلترا وفرنسا هي الطريقة الوحيدة لإجبار روسيا على احترام المعاهدات».[13] كان هذا مختلفاً كثيراً عما حصل في 1879 حين كان قد برر التحالف النمساوي ـ الألماني بوصفه تجنباً لـ«ائتلاف القرم». رفض البريطانيون عرض بسمارك. فقد كانوا يعرفون أن أي قوة أخرى لم تكن مستعدة لأن تساعد فرنسا إذا ما دخلت في نزاع على الرغم من بقاء المعارضة أكثر الوقت مصدراً للإزعاج بالنسبة إليهم. وهكذا فقد تُرك الفرنسيون وحدهم ولم يبقَ لهم أحد ينظرون إليه التماساً للمساعدة غير الروس إذا ما أقدم بسمارك على ترجمة تهديداته إلى أفعال. غير أنهم ـ الفرنسيين ـ فعلوا ما بوسعهم لإخفاء هذا عن الروس كي لا يتم استدعاؤهم للانخراط في المسألة البلغارية؛ وحين سأل لابولايه السفير في سان بطرسبورغ غيرز عما إذا كانت روسيا ستحمي فرنسا من أي هجوم ألماني، فقد تلقى توبيخاً شديداً من وزير الخارجية الفرنسي.[14] لم يجرؤ الفرنسيون على معارضة روسيا خوفاً من فقدان هذه الحماية؛ ولم يجرؤوا، بالمثل، على دعمها خوفاً من التعرض للتدمير عبر تحالف إنجلترا والقوى المركزية ـ بصرف النظر تماماً عن حقيقة أن البرنامج الروسي في الشرق الأدنى كان مناقضاً لمصالحهم الخاصة. لذا فقد ساروا على خط ضبط موقفهم البلقاني على الموقف الألماني تماماً؛ وعندئذ لم يكن أحد يستطيع أن يلومهم. «صحيح أننا فصلنا أنفسنا عن إنجلترا، إيطاليا، والنمسا، ولكن ذلك هو من أجل اتباع الطريق التي تقدمت فيها ألمانيا أولاً والتي نرغب في أن نحذو حذوها، لا السير أمامها».[15] من المؤكد أن هذا أدى إلى قلب الطاولات على بسمارك. كان الأخير قد أمل في دفع فرنسا إلى أحضان روسيا. كان من شأن هذا أن يؤدي إلى إجبار البريطانيين على الاصطفاف مع الجانب النمساوي ـ المجري وأن يحرره من الطلبات

الروسية المزعجة. بدلاً من ذلك أفضى الغياب الفرنسي ـ وقد كان غياباً من أفعل نظيره في الأزمة الشرقية السابقة، غير أنه كان غياباً على أي حال ـ إلى إجبار بسمارك على الاضطلاع بالدور القيادي؛ أفضى، في الحقيقة، إلى إملاء ديبلوماسية 1887.

أحجم كل من بسمارك وسالزبوري عن التحرك حتى أوائل عام 1887 وكل منهما كان يأمل في إلقاء العبء النمساوي ـ المجري على كاهل الآخر. مع العام الجديد بدأ كل منهما يضعف وإن لم يكن تجاه النمسا ـ المجر على نحوٍ مباشر. كما في المفاوضات من أجل إقامة **حلف ثلاثي** عام 1882، وفرت إيطاليا أساساً آمناً للتنازلات: كان من شأن أي التزام أن يكون ضد فرنسا، لا ضد روسيا، ولم يكن أي من بسمارك أو سالزبوري يأخذ الخطر الصادر عن فرنسا مأخذ الجد. كان الإيطاليون في موقف قوي لأي مساومة. البريطانيون كانوا بحاجة إلى تأييد ديبلوماسي ضد الفرنسيين في كل من مصر والمغرب، ولم يحصلوا عليه عن كل طيب خاطر إلا من الإيطاليين؛ يضاف أن بسمارك ظل يبشر علناً بأن الخطر مصدره فرنسا وكان الإيطاليون قادرين على توظيف ما يقوله إيجابياً ـ لم يكن يستطيع تحدي خدعتهم دون كشف خدعته هو. لا فرق، لم يكن من شأنه أن يوافق على مطالبهم ما لم يكن البريطانيون قد سبقوه. في 17 كانون الثاني/يناير قام سالزبوري بإبلاغ السفير الإيطالي عن رغبته في جعل العلاقة «أكثر حميمية وجدوى». سارع الإيطاليون فوراً إلى الرد باقتراح نوع من التحالف ضد فرنسا. كان هذا أكثر مما قصده سالزبوري. كان مستعداً لمنح الإيطاليين نفس النوع من المساعدة في طرابلس [الغرب] (هدف طموحهم المتوسطي) مقابل ما حصل عليه منهم في مصر؛ إضافةً إلى الوعد بدعم «عام وإلى المدى الذي ستسمح به الظروف»، ولكن دون الدخول في تحالف. كان الاتفاق الإنجليزي ـ الإيطالي المعقود في 12 شباط/فبراير عرضياً وغير رسمي بمقدار ما استطاع سالزبوري أن يجعله. طالبت المذكرة الإيطالية باتفاق دقيق للحفاظ على **الأمر الواقع** على حاله في البحر الأبيض المتوسط. اكتفى سالزبوري بإضفاء نوع من المباركة العامة على فكرة التعاون وأضاف الجملة الضبابية التالية عن عمد: «طابع ذلك التعاون يجب أن يتقرر من

جانبهم هم، حين تنشأ المناسبة، وفقاً لظروف الحالة».[16] بالنسبة إلى سالزبوري كانت عبارة «من جانبهم هم» تعني من جانب البريطانيين، وبالنسبة إلى الإيطاليين تعني من جانب الحكومتين كلتيهما. ومع ذلك فإن سالزبوري لم يكن عازماً على تضليل الإيطاليين. والعبارات الغامضة كانت مصممة لتهدئة هواجس مجلس الوزراء البريطاني وتجنب الإفصاح عن أمور قد تشكل تهديداً لحكومته الضعيفة في مجلس العموم. كتب لفيكتوريا يقول: «إنه تحالف من النوع الذي يمكن لمؤسسات شبيهة بمؤسساتنا ذات الطابع البرلماني أن تسمح به».[17]

بسمارك بدا سعيداً أيضاً بالاصطفاف مع الإيطاليين بعد أن علم أن سالزبوري كان على السكة. كان لدى الإيطاليين انتقادان **للحلف الثلاثي** القائم الذي كان سينتهي مفعوله في أيار/مايو 1887: لم يكن يعطيهم حق إبداء الرأي في البلقان من ناحية ولم يكن يضمنهم ضد أي تقدم فرنسي في طرابلس [الغرب]. كان بسمارك مستعداً لتلبية هذين المطلبين؛ أما كالنوكي فلا. لم يكن الأخير يريد أي تدخل إيطالي في البلقان؛ كان عازماً على عدم الالتحاق بأي تركيبة معادية لفرنسا؛ وفي الأساس كان من شأنه أن يكون سعيداً برؤية انهيار **الحلف الثلاثي** فتغدو ألمانيا أقل حججاً على صعيد دعم النمسا ـ المجر. لذا فقد تعين على بسمارك القيام بالعمل كله وتقديم التضحيات كلها. تجاوباً مع اعتراضات كالنوكي جرى تجديد معاهدة **الحلف الثلاثي** دون تغيير في 20 شباط/فبراير 1887 ـ بعد أسبوع واحد من إبرام الاتفاق الإنجليزي ـ الإيطالي بأمان. كذلك أقدمت النمسا ـ المجر وألمانيا على إبرام اتفاقيتين جديدتين منفصلتين مع إيطاليا. اكتفى الاتفاق النمساوي ـ الإيطالي بقبول مبدأ «التعويضات المتبادلة» في حال إحداث خلل **بالأمر الواقع** في البلقان. لم يكن النمساويون ينوون في الحد الأقصى أن يذهبوا إلى ما هو أبعد من الاعتراف ببعض المطالب الإيطالية في ألبانيا؛ في حين أن الإيطاليين كانوا يتطلعون إلى التيرول. والنمسا ـ المجر لم تتعهد بأي التزام جديد كما أن إيطاليا لم تفعل ذلك ضد روسيا. أما المعاهدة الإيطالية ـ الألمانية فقد كانت قضية مختلفة جداً. وعدت ألمانيا بالمبادرة إلى مساعدة إيطاليا إذا ما حاولت فرنسا «توسيع

نطاق احتلالها أو حتى حمايتها أو سيادتها» في أي من طرابلس أو المغرب وإذا ما قامت إيطاليا بالتحرك ذاتياً في شمال أفريقيا أو حتى أقدمت على مهاجمة فرنسا في أوروبا. يضاف أن ألمانيا في حال نشوب الحرب من شأنها أن تساعد إيطاليا في الحصول على «ضمانات إقليمية لأمن حدودها وموقعها البحري» ـ بما يعني كورسيكا، تونس، ونيس. لم يكن هذا كثير الشبه بـ«عصبة السلام»، التي كانت العبارة البلاغية التي أطلقها بسمارك لوصف **الحلف الثلاثي** الأصلي؛ وقد كان بعيداً جداً عن وعده المتكرر بدعم فرنسا في كل الأمكنة باستثناء الالزاس واللورين. عملياً لم يكن يعني ما هو أكثر بكثير من أن ألمانيا كانت ستساعد إيطاليا على وضع يدها على طرابلس إذا ما أقدمت فرنسا على احتلال المغرب؛ وكان من شأن هذا الأخير أن يكون بخس الثمن. على نحوٍ شبه دائم بقي دافع بسمارك العميق متمثلاً بتصميمه على عدم الالتزام بأي شيء ضد روسيا. وقد كانت فرنسا مؤشرة صاعقة: كلما زاد من التزامه ضدها، ضاعف من قدرته على مطالبة آخرين بضرورة معارضة روسيا. يضاف أن أولئك الذين كانوا يتولون إدارة شؤون السياسة الإيطالية لم يستطيعوا حيازة قوس كافور. ربما هم قادرون على استغلال نزاعات آخرين؛ ولكنهم قلما بدوا مؤهلين لشن أي حرب بأنفسهم. وقبل كل شيء، فإن مسؤولية دعم إيطاليا كانت مشتركة مع إنجلترا؛ وما لم يقدم البريطانيون على التحرك، فقد كان بسمارك هو الآخر، قادراً على الاهتداء إلى ذريعة ما.

أدت الاتفاقيتان البريطانية والألمانية مع إيطاليا إلى تأمين **الأمر الواقع** في البحر الأبيض المتوسط ضد فرنسا؛ لم يكن لهما أي تأثير في الخطر الصادر عن روسيا. هنا أيضاً كان سالزبوري مستعداً لتقديم بعض التنازل؛ ربما بات مجلس الوزراء الآن، بعد انجراره إلى اتفاقية، أقل ارتياباً إزاء الأخرى. ففي 19 شباط/ فبراير اقترح وجوب «انضمام» النمسا ـ المجر إلى الاتفاقية الإنجليزية ـ الإيطالية كما هي. لم تكن هذه فكرة جذابة، بالمطلق، بالنسبة إلى كالنوكي: كان من شأنها أن تلزمه باتخاذ موقف ضد فرنسا فيما يخص مصر وطرابلس دون توفير أي مساعدة ضد روسيا في بلغاريا. يضاف أن بسمارك كان قد أكد المرة بعد الأخرى، في الأيام التي كان يحاول فيها إنقاذ **عصبة الأباطرة**

الثلاثة، أن الوعود البريطانية كانت عديمة القيمة ما لم تنطوِ على تعهد إلزامي بالتعاون العسكري؛ غير أن كالنوكي كان يدرك أن من شأن بسمارك أن يتوفر على حجة قوية ضد أي مساعدة للنمسا ـ المجر، لدى تبادل أكثر العبارات غموضاً مع سالزبوري. غير أن من الواضح أن ذريعة البعبع الفرنسي التي كان بسمارك قد أثارها كانت قد فعلت فعلها: من الأفضل نوع من الدعم الغامض ضد روسيا من إنجلترا بدلاً من لا دعم من أي طرف. فيما يخص النقطة الجوهرية نجح سالزبوري. على الرغم من أن المذكرتين المتبادلتين بين الحكومتين البريطانية والنمساوية المجرية يوم 24 آذار/ مارس 1887 تحدثتا عن الحفاظ على **الأمر الواقع** خصوصاً في بحري إيجه والأسود فإنهما لم تتضمنا الإشارة المحددة إلى شبه جزيرة البلقان التي كان كالنوكي قد أصر عليها في البداية.[18] يضاف أنهما، مثل مذكرات تم تبادلها مع إيطاليا، لم تتحدثا إلا عن تعاون ديبلوماسي: لم يكن ثمة أي «تعهد».

مذكرات شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1887 تمخضت عن **وفاق ثلاثي** حمى المصالح البريطانية في مصر، المصالح الإيطالية في طرابلس، ومصالح الأطراف الثلاثة كلها في القسطنطينية.[19] كانت مصممة لشد أزر الشريكين القاريين لا ردع أعدائهما المحتملين. إن وجود التحالف النمساوي ـ الألماني كان معروفاً لدى الروس من البداية. والفرنسيون علموا **بالحلف الثلاثي** أقله منذ ربيع 1883؛ وقد جرى تزويدهم برواية دقيقة لقصة تجديده من جانب الإيطاليين في نيسان/ أبريل . 1887[20] غير أن أياً من الفرنسيين أو الروس لم تكن لديه أي فكرة عن وجود «**اتفاقية متوسطية**» مكتوبة، خطية، رغم أن التعاون الديبلوماسي كان واضحاً للعيان. من الجهة الأخرى، كثيراً ما كان الإيطاليون قد هددوا بعقد صفقة مع الفرنسيين؛ وكثيراً ما كان سالزبوري، وإن خلافاً لبسمارك، يخشى من أن يقدم النمساويون على إبرام صفقة مع الروس. وفي الحقيقة فإن سالزبوري كان قد برر **الاتفاقية المتوسطية** بوصفها الوسيلة الفضلى لتجنب عصبة قارية كان من شأنها أن تسعى إلى تمزيق الإمبراطورية البريطانية.[21] لم تكن هذه إلا مخاوف وهمية بعيدة الاحتمال. وهدف سالزبوري العملي تمثل بضمان الدعم الديبلوماسي لقوى المركز في المسألة

المصرية؛ وتعين عليه، لعدم قدرته على اجتراح أي اتفاق مباشر مع ألمانيا، أن يقنع بمقاربة عبر شريكتيها. والتعاون الديبلوماسي دون أي تعهد بالفعل الذي قد يتبع ذلك التعاون، كان إنجازاً عظيماً من إنجازات السياسة البريطانية. كانت ثمة أكثرية جامدة ضد الفرنسيين في مصر؛ و«ائتلاف القرم» كان، باستثناء الفرنسيين، قد تمت إعادة خلقه في القسطنطينية. غير أن هذا كان ائتلاف قرم بنكهة مختلفة. كان الائتلاف القديم قد أعقب اندلاع الحرب؛ أما هذا فقد صُمم للحيلول دون وقوعها. وهاجس سالزبوري الفعلي كان تحسين موقعه التفاوضي مع الفرنسيين وربما حتى مع الروس.

على الرغم من أن بسمارك وسالزبوري كانا زاخرين بالمهارات المهنية المميزة للصداقة المتبادلة، فإن كلاً منهما كان لديه تحفظ أساسي عميق. لم يكن بسمارك مستعداً للدخول في أي شجار مع روسيا، وكان سالزبوري راغباً في تحقيق مصالحة مع فرنسا؛ وفي اللحظة التي شهدت إبرام **الاتفاقية المتوسطية** انطلق الطرفان نحو تحسين العلاقات مع القوتين المعاديتين المفترضتين. أخفق سالزبوري. في 22 أيار/مايو قام درموند وولف أخيراً بإبرام معاهدة مع الأتراك فيما يخص مصر. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة نصت على انسحاب القوات البريطانية في غضون ثلاث سنوات، فإنها أكدت أيضاً أن عملية الانسحاب يمكن تأجيلها أو أن القوات يمكن أن تعود «إذا ما تعرض النظام والأمن في الداخل لأي خلل». في فرنسا كانت الحركة البولانجيه في أوجها؛ والمدنيون الفرنسيون لم يكونوا يجرؤون على المساومة في المسألة المصرية. مدعومين بروسيا دأبوا على إخافة السلطان ودفعه إلى رفض مشروع المعاهدة مهددينه، إذا لم يفعل، بأن فرنسا وروسيا كانتا ستحتلان سورية وأرمينية، على التوالي. في 15 تموز/يوليو غادر وولف القسطنطينية. على الفور اعتذر الفرنسيون عما ترتب على نجاحهم وعبروا عن الندم كما عرضوا مساعدة إنجلترا في عملية التفاوض لإنجاز معاهدة جديدة.[22] كان السيف قد سبق العذل. كذلك كانت الأزمة البلغارية، هي الأخرى، دائبة على مضاعفة تفاقمها وكان قد تعين على سالزبوري أن يختار أحد المسارين. قرر الاصطفاف مع قوى المركز. شكل إخفاق معاهدة درموند وولف العامل الحاسم الذي أدى

إلى دفع الفرنسيين في طريق التحالف مع روسيا. وما أن انهار الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي حتى تبين أن ليس ثمة أي بديل. إلا أن الفرنسيين لاذوا بروسيا التماساً لفرض اتفاق على بريطانيا العظمى حول مصر، لا سعياً إلى التمهيد لمحاربتها. والنزاعات الإنجليزية ـ الفرنسية، على شراستها، بقيت شجارات عائلية بين أمتين منبثقتين من حضارة مشتركة قائمة على أساس نزعة ليبرالية مشتركة أيضاً؛ وقد خيضت هذه النزاعات بكل مرارة، ولكن أيضاً في إطار الحدود المرسومة بنوع من الحوار البرلماني. بقي الساسة الفرنسيون عازمين على عدم الانجرار إلى أي شراكة حصرية مع الأنظمة الملكية القارية (الأوروبية). وكذلك فإن سالزبوري ظل، رغم دأبه على إحباط سلسلة من المخططات الفرنسية، مواطن شرف في «جمهورية الأصحاب»، ويفضِّل دارته في دييب على منزل هاتفيلد. ومع ذلك فإن أي إحياء حقيقي لـ«التحالف الليبرالي» بقي متعذراً لسنوات طويلة جراء تفاقم الأزمة حول مصر بعد تموز/ يوليو 1887.

قام بسمارك بتحسين موقعه بقدرٍ أكبر من النجاح. وهذا لم يكن صعباً مع فرنسا. ما إن توقف عن أن يصاب بالذعر إزاء الخطر الوهمي الذي كان هو نفسه قد أوجده، حتى زالت سائر العوائق أمام قيام علاقات ودية. إن حدثاً حدودياً وقع في نيسان 1887 منحه فرصة. تعرض موظف حدودي فرنسي يدعى شنايبيل للاعتقال التعسفي من جانب الألمان.[23] تصورت الحكومة الفرنسية أن بسمارك كان يستفزها لجرها إلى الحرب؛ وظن بولانجيه أن ساعته المنتظرة قد أزفت. على النقيض مما توقعه المتوقعون سارع بسمارك إلى إطلاق سراح شنايبيل مشفوعاً بأفضل ما يمكن من آيات الاعتذار؛ وجرى استبعاد بولانجيه من الحكومة الفرنسية التالية التي شُكلت في نهاية أيار/مايو. وإذا كانت ثمة أي أزمة بولانجية أو بولانجوية في أي من الأوقات، فإنها قد باتت الآن منتهية إلى غير رجعة. غير أن أي وفاق جدي مع فرنسا لم يكن وارداً نظراً لحاجات بسمارك في مكان آخر؛ لم يكن الأخير قادراً على دعمها حول مصر خشية فقدان التأييد البريطاني للنمسا ـ المجر. وبهذا المعنى كان سالزبوري على صواب حين جادل قائلاً إن الاتفاقية المتوسطية قد منعت قيام أي ائتلاف

قاري. أما علاقات بسمارك مع روسيا فكانت أكثر أهمية، بل هي نقطة الارتكاز الحيوية حقاً لسياسته. كان ثمة، على الدوام، حزبان في البلاط الروسي: حزب أو فريق الديبلوماسيين المحافظين المؤيدين لوجود علاقات وثيقة مع ألمانيا، وحزب أو فريق القوميين المتشددين الراغبين في التمتع بحرية استغلال الحرب الفرنسية ـ الألمانية التي كانوا، مثل كثيرين غيرهم، يظنون أنها وشيكة، بالطريقة التي يرونها مناسبة. كان الكساندر الثالث، رغم اتصافه بما يكفي من النزعة المحافظة، يكره أن يبقى تحت رحمة نوايا ألمانيا الطيبة، ويرى التهديدات أكثر من الاسترضاء انطواء على الأمل. لذا فإن مشكلة المحافظين الروس تمثلت بدفع بسمارك إلى التفوق على الكساندر في توجهاته. إن بيتر شوفالوف الذي كان قد أبرم الاتفاق مع سالزبوري في 1878، جاء إلى برلين بداية شهر كانون الثاني/يناير 1887. قام بعرض «الحياد الودي» من جانب روسيا في أي حرب فرنسية ـ ألمانية؛ بالمقابل طُلب من ألمانيا أن تعترف بحق روسيا الحصري في التأثير على بلغاريا وتعد بحياد ودي إذا ما أقدمت روسيا على احتلال المضائق.(24) كانت الصفقة مناسبة لبسمارك. كان على الدوام قد رفض إلزام نفسه بأي شيء ضد روسيا في الشرق الأدنى؛ وكان سيكافأ بتأكيد حياد روسي لم يسبق له أن حلم بمثله، حتى في عام 1870. غير أن الصفقة لم تناسب الكساندر الثالث. لم يكن الأخير مستعداً للتخلي عن الورقة الفرنسية: فروسيا، باعتقاده، لم تكن قادرة على الفوز إلا عبر ضرب فرنسا وألمانيا ببعضهما، لا من خلال دعم إحداهما ضد الأخرى. لم تتم متابعة مقاربة شوفالوف؛ وهذا الصمت من جانب سان بطرسبورغ كان هو العامل الحاسم الذي دفع بسمارك إلى تجديد **الحلف الثلاثي** من جهة وتعزيز **الاتفاقية المتوسطية** من جهة ثانية.

رَفْضُ الإغراء لم يجلب لالكساندر الثالث أي مكافأة من فرنسا. فالفرنسيون أخفقوا في إطلاق المناشدة الواضحة طلباً للحماية الروسية الأمر الذي كان من شأنه أن يبرر مطالبته بالدعم في البلقان بالمقابل. العكس هو ما حصل، زادت السياسة الفرنسية من حذرها كما يتجلى خصوصاً في إبعاد بولانجيه في أيار/مايو. اقترب الكساندر مرغماً من الخط الذي كان يؤيده وزير

الخارجية غيرز: خط اتفاق ما مع ألمانيا أفضل من لا اتفاق مع أحد. حاول الروس قلب الطاولات على بسمارك. عرضوا التخلي عن فرنسا إذا ما تخلى هو عن النمسا ـ المجر: على كل من الطرفين أن يعلن الحياد إذا ما تورط الطرف الآخر في حرب «مع قوة عظمى ثالثة». رفض بسمارك هذا العرض؛ قرأ بالفعل على مسمع السفير الروسي (بول شوفالوف، شقيق بيتر) نص التحالف النمساوي ـ الألماني. بدلاً من ذلك، حاول، مرة أخرى رشوة الروس بعرض القسطنطينية: «لم تكن ألمانيا لتعترض على رؤيتكم أسياداً على المضائق، واضعين أيديكم على مدخل البوسفور، وعلى القسطنطينية بالذات». لم يكن العرض منطوياً على أي قيمة بنظر الروس. لعلهم كانوا مستعدين للتخلي عن فرنسا لو تمكنوا من امتلاك أفق مضمون بالنسبة إلى القسطنطينية؛ غير أن هذا بقي مستحيلاً ما لم يصبحوا أيضاً مطلقي الأيدي ضد النمسا ـ المجر. على أي حال، ظلت هواجس روسيا دفاعية وسلبية: تجنب أي ائتلاف أوروبي؛ منع وقوع البلقان كله تحت السيطرة النمساوية ـ المجرية؛ وإبقاء المضائق مغلقة.[25] الاتفاق (وقد سُمي عموماً معاهدة إعادة تأمين)، الذي وقعه بسمارك وشوفالوف يوم 18 حزيران/يونيو، جاء محققاً لهذه الأهداف السلبية. وقد وعد الطرفان بحياد لا معنى له: أن تبقى روسيا ما لم تقم ألمانيا بمهاجمة فرنسا وتبقى ألمانيا محايدة ما لم تقم روسيا بمهاجمة النمسا ـ المجر. جددت ألمانيا وعود الدعم الديبلوماسي لروسيا في بلغاريا كما في المضائق، تلك الوعود التي كانت قد قطعتها في 1881 زمن **عصبة الأباطرة الثلاثة**؛ أضافت وعوداً جديدة ضد الكساندر باتنبرغ وتأييداً معنوياً إذا ما أقدمت روسيا على احتلال المضائق ذاتياً.

في سنوات لاحقة اكتسبت **معاهدة إعادة التأمين** هذه أهمية مفرطة، عملية أطلقها بسمارك في 1896 من أجل تشويه سمعة خلفائه. في الحقيقة لم تكن تساوي شيئاً ذا شأن. ربما ساهمت في إضفاء مزاج أفضل على الكساندر في نظرته إلى ألمانيا، وكما لاحظ بسمارك فإن «علاقاتنا مع روسيا تعتمد حصرياً على المشاعر الشخصية للقيصر الكساندر الثالث».[26] إلا أن **معاهدة إعادة التأمين** لم تحل دون قيام تحالف فرنسي ـ روسي، تحالف كان في الحقيقة،

كما أُبرم لاحقاً، متناسباً تقنياً مع شروطه. جرى تأخير التحالف الفرنسي ـ الروسي، وإن لم تتم الحيلولة دون حصوله، لا لشيء إلا التمنع الفرنسي فيما يخص إطلاق يد روسيا في الشرق الأدنى؛ وقد أعلنت روسيا اعتزامها دعم فرنسا في 1887، لا في 1891. إن **معاهدة إعادة التأمين** سلطت الضوء على الإخفاق القريب لسياسة بسمارك. في كانون الثاني/يناير كان قد أمل في أن يتمكن أفق القسطنطينية من دفع الروس إلى التخلي عن فرنسا. أما الآن، في **معاهدة إعادة التأمين**، وقد عرض القسطنطينية فعلاً، فقد بقي مضطراً للإذعان لنوع مضمر من التحالف الفرنسي ـ الروسي. مرة أخرى، كان دائم الرفض لدعم النمسا ـ المجر في البلقان آملاً في أن يبقى هذا كافياً للحفاظ على الصداقة الروسية ـ الألمانية. أظهر الروس الآن أنهم لم يكونوا ليرضوا بما هو أقل من حياد ألماني في أي حرب نمساوية ـ روسية؛ وإلا فإنهم أحرار في دعم فرنسا. وبالفعل فإن **المعاهدة** بينت بوضوح لا لبس فيه أن من شأن ألمانيا أن تواجه ذات يوم حرباً على جبهتين، ما لم تتخل عن النظام الملكي لآل هابسبورغ. كان التحالف النمساوي ـ الألماني قيداً على ألمانيا؛ وظل بسمارك يحلم بأن يتمكن يوماً من جعل ألمانيا أكثر أمناً عن طريق الإفلات من براثن هذا التحالف.[27] لا شك أن هذا التحالف كان بنظر بسمارك شراً أهون من ألمانيا الكبرى الديماغوجية التي كان يتعين عليها أن تكون البديل. لا فرق، كانت **معاهدة إعادة التأمين**، في أحسن الأحوال، ضرورة من أجل تأخير كارثة الحرب على جبهتين التي كانت ديبلوماسية بسمارك قد جعلتها حتمية. بات من الدارج أن يقال إن الجفاء مع روسيا كان قد فُرض فرضاً على بسمارك بفعل تطورات اقتصادية. فمُلاّك الأراضي البروسيين، وقد كانوا ركائز الصداقة الروسية ـ الألمانية فيما مضى، باتوا الآن راغبين في فرض رسوم جمركية على الحبوب الروسية الرخيصة؛ ولا شك كان ثمة شيء وراء هذا التغيير في العواطف. لا فرق، كان من شأن الصداقة أن تتواصل لو كان بسمارك قد استطاع أن يعد بالحياد في أي حرب روسية ـ نمساوية: هذا النزاع السياسي هو الذي أدى إلى فتح الطريق أمام العداوة الاقتصادية، لا العكس.

قيل الكثير عن عدم صدق بسمارك في عقد **معاهدة إعادة التأمين**. من

المؤكد أنه لم يكن هناك أي عدم صدق مع النمساويين. فقد ظل على الدوام يؤكد عدم قدرته على دعمهم في بلغاريا كما في المضائق. كان قد اعتمد الخط نفسه مع البريطانيين. وحين أقدم على فتح باب التفاوض مع الروس، بادر إلى إضافة تدبير احتياطي عن طريق إثارة نوع من النزاع الاستعماري مع انجلترا ليصبح ممسكاً بذريعة إضافية للامتناع عن تأييدها في القسطنطينية؛[28] غير أن هذه كانت تفاهة، وهو لم يدعمهم على الرغم من أن «تظلماته» الاستعمارية جرت تسويتها. سلّم البريطانيون بحجة بسمارك القائمة على الزعم بأن قوات ألمانيا معطلة ومحجوزة لانشغالها بالدفاع ضد فرنسا؛ غير أنهم كانوا سيُصْدَمون عند الإطلاع على حقيقة أنه كان قد أعطى الروس وعداً قاطعاً بالدعم الديبلوماسي. غير أن الروس كانوا سيصدمون أكثر لو كانوا قد علموا أن بسمارك كان، قبل إبرام **معاهدة إعادة التأمين** مباشرة، قد هندس **الائتلاف المتوسطي** ضدهم، أو أن مولتكه كان دائباً على تقديم النصائح المطردة للنمساويين، بتشجيع من بسمارك، حول كيفية تحسين قوتهم الضاربة في غاليسيا. لم تكن **معاهدة إعادة التأمين** إلا خدعة لتضليل الروس؛ أو بكلام أدق، كانت خدعة لتضليل الكساندر الثالث شارك فيها غيرز وشوفالوف وأعينُهم مفتوحة. كان نابليون الثالث قد مارس النوع نفسه من الخداع قبل جيل. كان الكساندر الثاني سريع التصديق، طيب القلب؛ غير أن التعامل مع الكساندر الثالث بالحيل والخدع ربما كان خطأً.

لم تكد **معاهدة إعادة التأمين** أن تصبح ناجزة حين دخلت القضايا في بلغاريا مرحلتها الأكثر حدة. ففي 7 تموز/ يوليو انتخبت الجمعية البلغارية فرديناند كوبورغ أميراً متحدية التمنيات الروسية؛ وبدت لحظة التدخل الروسي واصلة. جرى تكرار نمط الخريف السابق: حاول كل من بسمارك وسالزبوري إزاحة عبء دعم النمسا ـ المجر نحو الآخر. في 3 آب/ أغسطس أجرى سالزبوري مع هاتزفلدت، السفير الألماني، أولى مناقشاته المتشعبة حول الشؤون العالمية، تلك المناقشات التي وجد الألمان ومعهم الأجيال القادمة صعوبة في استخلاص أي سياسة مستقرة منها. أصر سالزبوري على أن الإمبراطورية التركية كانت غير قابلة للإنقاذ، ولا بد لإنجلترا من أن تتقاسمها

مع روسيا، ما لم تبادر ألمانيا إلى دعمها.[29] خلافاً لمن جاؤوا بعده لم يفقد بسمارك عقله: رد قائلاً إن من شأنه أن يكون سعيداً بتعزيز أي تفاهم إنجليزي ـ روسي.[30] سارع سالزبوري إلى التراجع: زعم أنه لم يكن قادراً على التخلي عن إيطاليا، إضافةً إلى أن أي اتفاق إنجليزي ـ روسي كان، على أي حال، مستحيلاً ـ[31] الشيء الوحيد الذي كان بسمارك قد حلُم بتحقيقه.

ما لبث السباق أن أصبح الآن من نصيب سفراء قوى «الوفاق» الثلاث في القسطنطينية. بالطريقة المألوفة بمن هم في الميدان، راح هؤلاء يبالغون بتضخيم الأخطار المحيطة وكانوا مقتنعين بأن تركيا كانت ستستسلم بعد التهديد الروسي الأول، ما لم تتم طمأنتها إلى دعم دول الوفاق. قاموا بصوغ «أساس فكرة» «تمكين تركيا من امتلاك قوة مقاومة ـ أقله مقاومة معنوية»؛ واقترحوا إيصال هذه الأفكار إلى الأتراك. سارعت الحكومة الإيطالية إلى تبني هذا الاقتراح بحماس بالغ. وقد كان كريسبي، الذي كان قد أصبح للتو رئيساً للوزراء، هو الرجل الأنسب، أو أقله الأكثر حيوية، لحكم إيطاليا في الفترة الممتدة بين موت كافور وصعود موسوليني. من منطلق الإدراك الحاد لحقيقة ضعف إيطاليا وتمزقها بادر إلى اقتراح معالجة عِلَّتي الضعف والتمزق هاتين بدواء «الفعالية»، دواء جَعْل إيطاليا تركض أملاً في أن يعلمها ذلك كيف تمشي. لذا فإنه كان ينقض على أي فرصة تمكنه من إقحام إيطاليا على السوح بوصفها قوة عظمى، وشديد التوق، خصوصاً، لكسب التأييد البريطاني لسياسته الاستعمارية العدوانية. كان ثمة أيضاً من حذا حذو كريسبي، ولو بقدرٍ أقل من الإلحاح، ألا وهو كالنوكي الذي كان على الدوام راغباً في الحصول على المزيد من الالتزامات البريطانية المحددة بدقة في الشرق الأدنى ومستعداً حتى لدفع ثمن المشاركة الإيطالية مقابل الحصول على تلك الالتزامات. كان بسمارك يشك في إمكانية حصول ذلك، ولو بتلقين ألماني ـ «ومع ذلك فإن علينا أن نحاول».[32] غير أن سالزبوري سلم بالهزيمة التي لحقت به في آب/ أغسطس؛ كان بسمارك قد تفوق عليه على صعيد إتقان فن المناورة وقد كتب يقول، «إن أي تفاهم شامل مع النمسا وإيطاليا بالغ الأهمية إلى درجة أنني لا أحبذ فكرة نسفه من منطلق مخاطر **قد** تتكشف عن أنها وهمية».[33] كل ما طلبه

هو أن يصبح الاتفاق شاملاً لآسيا الصغرى جنباً إلى جنب مع بلغاريا والمضائق ـ وهو طلب لبته القوتان العظميان الأخريان بسهولة.

لم يكن مجلس الوزراء البريطاني على تلك الدرجة من الطواعية. كان الوزراء يطالبون باتخاذ الخطوة غير المسبوقة المتمثلة بإلزام أنفسهم وقت السلم، ولم يستطيعوا أن يروا سبباً لتمكين ألمانيا، وهي رئيسة **الحلف الثلاثي** من البقاء خارج دائرة مشكلات حلفائها. تعين على سالزبوري أن يطلب من بسمارك أن يرد على اعتراضات المجلس عبر إضفاء «مباركته المعنوية»،(34) وبسمارك كان على الدوام سخياً بهذا؛ أما ما لم يكن مستعداً لتقديمه فهو الوعد بدعم عملي. لذا فقد أطلق ذيلاً زائفاً. أرسل إلى سالزبوري نص التحالف النمساوي ـ الألماني، وأتبعه برسالة، اختتمها بعبارة: «السياسة الألمانية ستبقى على الدوام مضطرة للاصطفاف في المعركة إذا ما تعرض استقلال النمسا ـ المجر لخطر الهجوم من جانب روسيا، أو إذا باتت إنجلترا أو إيطاليا مكشوفة أمام غزو جيوش فرنسية».(35) وفي رده زعم سالزبوري أنه مقتنع بـ«عدم جواز تعريض وجود النمسا للخطر جراء الاضطرار لمقاومة مشروعات روسية غير مشروعة في ظل أي ظروف»؛(36) قلب بارع لكلمات بسمارك. بالطبع هو لم يقع في الفخ. كان تبادل الرسائل مصمماً لإقناع مجلس الوزراء البريطاني، لا لإلزام السياسة الألمانية؛ وقد تضافرت جهود الرجلين بسمارك وسالزبوري لتضليل مجلس الوزراء، كما سبق لجهود بسمارك وستانلي، قبل عشرين سنة، أن تضافرت لتضليل الرأي العام الألماني وخداعه حول ضمانه اللوكسمبورغ.

ما إن اقتنع مجلس الوزراء البريطاني حتى بات إبرام الاتفاق مع إيطاليا والنمسا ـ المجر ممكناً في 12 كانون الأول/ديسمبر. توحدت القوى الثلاث لصيانة السلم و**الأمر الواقع** في الشرق الأدنى، وعلى نحو أخص، حرية المضائق، السلطة التركية في آسيا الصغرى، ووصايتها في بلغاريا. إذا قاومت تركيا أي «مشروعات غير مشروعة»، فإن القوى الثلاث كانت «ستسارع فوراً إلى التوافق حول التدابير الواجب اتخاذها، من أجل الدفاع عنها؛ أما إذا تواطأت مع أي مشروع غير شرعي من هذا النوع، فإن القوى الثلاث «كانت سترى نفسها صاحبة حق» في احتلال مواقع من الأراضي التركية «تتفق فيما بينها على أن

احتلالها ضروري». كانت هذه جملة النقاط الأصلية كما حُددت مبدئياً في القسطنطينية. في نشوة التوصل إليها، لم يلاحظ كالنوكي وكريسبي أن سالزبوري كان قد أضاف إليها نقطة أخرى؛ عدم إطلاع تركيا على الاتفاق، وهذه الإضافة دحضت الهدف الأصلي المتمثل بشد الأعصاب التركية.[37] ومع ذلك فإن الاتفاق، رغم هذا الإضعاف، كان أقرب إلى نوع من التحالف مع مجموعة قوى عظمى من أي مثيل سبق لبريطانيا العظمى أن كانت قد عقدته في وقت السلم وأكثر رسمية من أي اتفاق تم التوصل إليه مع فرنسا أو روسيا بعد عشرين سنة. يمكن لسالزبوري أن يبقى مصراً على أن «النمسا ـ المجر اضطلعت بدورٍ ممتاز» ـ «أنتم تقودون ونحن نتبعكم».[38] كان، في الحقيقة، قد أبرم تحالفاً مع النمسا ـ المجر وإيطاليا من أجل الدفاع عن بلغاريا وآسيا الصغرى.

على الرغم من أنه كثيراً ما سُمي **بالاتفاق المتوسطي** الثاني، فإنه لم يكن ذا علاقة لافتة بالبحر الأبيض المتوسط. كان الاتفاق الأول قد استهدف تحقيق التعاون الديبلوماسي لا سيما ضد فرنسا؛ ومن هنا تحديده لمصر وطرابلس. أما الاتفاق الجديد فلم يكن إلا تمهيداً لأي تحرك عسكري محتمل، موجه ضد روسيا وحدها دون غيرها. وبالفعل فإنه لم يكن قابلاً للنفاذ إلا إذا بقيت فرنسا متفرجة؛ وقد بادر سالزبوري فوراً إلى طمأنة الفرنسيين إلى انه لم يعقد أي اتفاق موجه ضدهم.[39] افترض البريطانيون، وهو الأساس لسياستهم، أن أسطولهم قادر على عبور المضائق في أي وقت وصولاً إلى تهديد روسيا في البحر الأسود. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا بعد قد أدركوا أن أسطولهم بات بالياً وعقيماً (تلك اليقظة كانت ستتم في 1889)، فإنهم كانوا يعرفون أنه لا يستطيع التوغل في المضائق ما لم يكن آمناً من أي هجوم فرنسي من الخلف. فالأزمة المستعصية بين إنجلترا وفرنسا حول مصر لم تكن قد أصبحت ملموسة آخر المطاف ـ بالفعل فإنهما كانتا قد توصلتا إلى نوع من الاتفاق غير المجدي حول تحييد قناة السويس في تشرين الأول/ أكتوبر؛ وكان من المعقول بالتالي افتراض احتمال ترحيب فرنسي للجم روسيا، على الرغم من أن شكواهم المصرية ظلت تمنع الفرنسيين من تقويم الأمر تقويماً صحيحاً. إن موقف سالزبوري من فرنسا كان عكس ما كانه خلال المفاوضات المجهضة من أجل

التوصل إلى نوع من التحالف مع ألمانيا في 1879. آنذاك كان قد عرض على ألمانيا تحالفاً ضد فرنسا، من منطلق الاعتقاد بأن من شأن ذلك أن يمكّن ألمانيا من دعم النمسا ـ المجر ضد روسيا. أما الآن فكان قد تولى حمل عبء دعم النمسا ـ المجر، ولكن من منطلق افتراض احتمال بقاء فرنسا محايدة. بالطبع كان التزام سالزبوري حتى الآن شديد الحذر، حذراً إلى أقصى حد ممكن. بقي **اتفاق البحر الأبيض المتوسط الثاني**، مثله مثل الأول، مكتوماً. تمثل هدفه بشد أعصاب النمسا وضمان تعاون إيطاليا مع الأسطول البريطاني، بدلاً من إخافة فرنسا وروسيا أو حتى ردعهما.

كان **الاتفاق المتوسطي** الأول قد أُتبع **بمعاهدة إعادة التأمين**؛ ثمة إشارات ودية ألمانية تجاه روسيا جاءت بعد الثاني. في كانون الأول/ديسمبر 1887 كان بسمارك متعرضاً لقدرٍ كبير من الضغوط الصادرة عن النمساويين من جهة وعن عسكرييه هو من جهة أخرى، تلك الضغوط التي دأبت على مطالبته بالموافقة على شن حرب وقائية ضد روسيا. كان النمساويون يريدون أن يعوّلوا بثقة على الدعم الألماني. وكان الجنرالات الألمان، مؤمنين باستحالة اختراق الحدود الضيقة للفوج من الطرفين، يخططون لاتخاذ موقف دفاعي من فرنسا؛ وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة لاستخدام جيشهم الجرار وتجنب حرب طويلة على جبهتين تمثلت بإخراج الروس من الحلبة فوراً. لم يكن بسمارك مستعداً لقبض أي طرف من أطراف مثل هذه المحاكمة. ومع أنه لم يكن على الصعيد النظري من عشاق السلم، فإنه لم يكن عازماً على إعفاء إنجلترا من عبء النمسا ـ المجر: «طوال مدة بقائي وزيراً، لن أعطي موافقتي على شن أي هجوم وقائي على روسيا، وأنا بعيد جداً عن أن انصح النمسا بشن مثل هذا الهجوم، طالما أنها ليست متأكدة يقينياً وعلى نحوٍ مطلق من تعاون إنجلترا معها».[40] على نحوٍ استثنائي ظل البرلمان المجري يهلل للحرب؛ ورغبة منه في إثبات أن التحالف النمساوي ـ الألماني كان تحالفاً دفاعياً خالصاً، مئة بالمئة فإن بسمارك قام بنشر ميثاق هذا التحالف يوم 3 شباط/فبراير 1888.[41] وبعد ثلاثة أيام ألقى خطابه العظيم الأخير في الرايخشتاغ، مؤيداً السياسة الروسية في بلغاريا ومعلناً ثقته بحسن نوايا القيصر.

وبالاستناد إلى هذا التشجيع أقدم الروس على حركة سليمة، نظيفة، ضد فرديناند كوبورغ. في 13 شباط/ فبراير طلبوا من الأتراك إعلان شرعية انتخابه أميراً لبلغاريا. بادر بسمارك إلى تأييد هذا الطلب. للحظة، كان الفرنسيون قد حلموا بالتوفيق بين روسيا وإنجلترا. غير أنهم ما لبثوا، مع حلول شباط/ فبراير 1888، أن كانوا قد أصبحوا مدركين لحقيقة أن البريطانيين كانوا ملتزمين بإيطاليا، إن لم يكن بالنمسا ـ المجر؛[42] وكانوا مصممين على تحمل الجزء الأكبر من هذه التركيبة. ومن الجهة المقابلة لم يكن الفرنسيون مستعدين لترك ألمانيا تتفوق عليهم في خطب ود روسيا. لذا فإنهم، هم أيضاً، سارعوا إلى تأييد المطلب الروسي، ولكن بالتزامن القريب مع ألمانيا. قوبل الطلب بمعارضة النمسا ـ المجر، بتشجيع إيطاليا وبريطانيا العظمى. غير أن السلطان كان سعيداً بتأكيد وصايته النظرية على بلغاريا؛ وفي 4 آذار/ مارس بادر إلى إعلان بطلان انتخاب فرديناند. لم يؤدِ الإعلان إلى إلحاق الأذى بأحد. بقي فرديناند أميراً لبلغاريا؛ تم حفظ ماء وجه روسيا. كانت الأزمة البلغارية الكبرى قد وصلت إلى خاتمة مروَّضة، أليفة.

لا يصح أن يُعزى فضل هذه المحصلة السلمية كله إلى بسمارك. كانت لرجال الدولة الفرنسيين مساهمتهم المكافئة؛ كما أن سالزبوري هو الآخر ساهم بعض الشيء. غير أن سبباً أعمق كان موجوداً. كان الروس ينظرون إلى شبه جزيرة البلقان نظرة لامبالاة أو حتى نظرة كراهية؛ بقي طموحهم متوجهاً نحو آسيا الوسطى والشرق الأقصى. كانوا يطلبون الأمن في المضائق؛ وساءهم الاعتداء على هيبتهم في بلغاريا. غير أنهم لم يكونوا مستعدين لأن يتحركوا تحركاً جدياً، ما لم يطمئنوا إلى حياد ألمانيا. حسن النوايا الألمانية لم يكن كافياً؛ كانوا بحاجةٍ إلى تهديد صارم لألمانيا من جانب فرنسا، ولم يحصلوا عليه. تمثل عزاؤهم الوحيد بأن البولانجيه جعلت فرنسا غير مؤهلة لتكون حليفة لأي كان. كتب غيرز بكآبة يقول: «التحالف مع فرنسا في هذه اللحظة عبث كامل، لا بالنسبة إلى روسيا وحسب، بل وبالنسبة إلى أي بلد آخر».[43] ومن الجهة الأخرى، لم يكن النمساويون ليجرؤوا على اتخاذ أي موقف هجومي دون دعم ألماني، بل وحتى بوجود مثل هذا الدعم؛ من المؤكد أن الدعم

البريطاني الفاتر لم يكن كافياً بالنسبة إليهم. كانت إيطاليا العنصر غير المستقر الوحيد. حاول بسمارك إرضاء الإيطاليين بمفاوضات أركان متطورة، عاملة على الإعداد لمساعدات عسكرية كان يعرف أنها لن تكون ذات قيمة؛ أشعرتهم بأنهم منطوون على أهمية تخصهم. سالزبوري وكالنوكي انزعجا كلاهما من مطالب كريسبي الاستعمارية وكررا إبلاغ الفرنسيين بأنهما لم يكونا مستعدين لتأييدها.(44) ظل كريسبي يتباهى بالدعم العسكري الذي كان سيحصل عليه من ألمانيا وبالدعم البحري من إنجلترا؛ عاش في عالم من الأوهام وأصر على جر إيطاليا إلى كارثة. غير أن إيطاليا لم تكن قادرة على إملاء أي خطة على أوروبا. جاء الاستثمار الرأسمالي بجيل من السلام. نجح التوسع الصناعي في جعل جميع القوى العظمى مسالمة، وكان قد جعل انجلترا مسالمة منذ عام 1815. طوال بقائها ذات طموحات، ظلت أعينها متركزة على العالم الخارجي. أيامُ الانتفاضات الأوروبية قد ولّت؛ ولم تكن لتعود ثانية إلى أن تشعر إحدى القوى بأنها حائزة على ما يكفي من القوة لتحدي التوازن الذي كان قد ترسخ في مؤتمر برلين.

وما كان من الممكن لتلك القوة أن تكون إلا ألمانيا. فمنذ عام 1871 كان بسمارك قد دأب على اتباع سياسة ضبط النفس. على الدوام كان دافعه هو الخوف، لا الغزو. لم تكن ألمانيا الجديدة ترى سوى قوتها هي؛ لم تكن ترى أي أخطار؛ لم تكن تعترف بأي عقبات. جيوش المستكشفين، العلماء، والرأسماليين الألمان انتشرت في طول العالم وعرضه. الألمان كانوا في كل مكان ـ في البلقان، في المغرب، في أفريقيا الوسطى، في الصين؛ وحيثما لم يكونوا تطلعوا إلى أن يصلوا. طوال بقاء غليوم الأول على قيد الحياة، ظل بسمارك قادراً على الإمساك بالزمام واللجم. غير أن نظامه بات محكوماً بالهلاك لحظة اعتلاء إمبراطور يمثل ألمانيا الجديدة العرش. إن بسمارك في منصبه كان ضمانة القوى الكبرى على صعيد السلم وإن كان سلماً من تنظيم ألمانيا. أما الآن فقد بات متعيناً على القوى أن تبحث عن ضمانات أخرى ضد ألمانيا نفسها.

هوامش الفصل الرابع عشر

(1) من بسمارك إلى هاتزفلدت (لندن)، 9/ 12/ 1885. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 789.

(2) من وادنغتون إلى فريسينه، 16/ 10/ 1885. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 94.

(3) من بسمارك إلى روس، 13/ 12/ 1885. **السياسة الكبرى**، ج: 5، هـ: 972.

(4) أقدم في النهاية على زواج ماضوي (نوستالجي) بإحدى الممثلات. من الغريب حقاً أن يكون القريب (رغم عدم كونه من الذرية المباشرة) للأمير الكساندر قد وفر نائب الملك الأخير للهند، وأحد ندماء ملكة بريطانيا، رغم انقراض أسرتي رومانوف وهوهنزولرن الملكيتين.

(5) من سالزبوري إلى راندولف تشيرتشل، 28/ 9، 1/ 10/ 1886. و. تشيرتشل، **اللورد راندولف تشيرتشل** (طبعة شعبية)، ص: 519.

(6) من هاتزفلدت إلى بسمارك، 6/ 12/ 1886. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 875.

(7) من وادنغتون في فريسينه، 3، 24/ 11/ 1886. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 342، 358.

(8) من لابولاي (سان بطرسبورغ) إلى فريسينه، 26/ 11/ 1886. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 362.

(9) فيليب، **مباحثات**، ص: 85، 14/ 4/ 1887.

(10) من بسمارك إلى شفاينتز، 25/ 2/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 6، هـ: 1253

(11) من إيربت إلى فلوران، 19/ 12/ 1886 . **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 378.

(12) من إيربت إلى فلوران، 7/ 2/ 1887. المصدر السابق، هـ: 428.

(13) بسمارك، مذكرة، 19/ 11/ 1886. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 806.

(14) من فلوران إلى لابولاي، 29/ 1/ 1887. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 414.

(15) من فلوران إلى إيربت، 23/ 1/ 1887. المصدر السابق، هـ: 406.

(16) من كورتي إلى سالزبوري، من سالزبوري إلى كورتي، 12/ 2/ 1887. **وثائق بريطانية عن جذور الحرب 1898 - 1914**، ج: 8، ص: 1 - 2. اقترح الإيطاليون: (أ) صيانة **الأمر الواقع** في البحر الأبيض المتوسط، الأدرياتيكي، إيجة، والأسود، ومقاومة أي ضم أو حماية فيها؛ (ب) لا تغيير بالمطلق في هذه المناطق دون اتفاق مسبق بين القوتين؛ (ج) تأييد إيطاليا لبريطانيا العظمى في مصر، وتأييد بريطانيا لإيطاليا في شمال أفريقيا، ولا سيما في طرابلس وبرقة، ضد «الغزوات» من أي قوة ثالثة؛ (د)

دعم عام مشترك للبحر الأبيض المتوسط. كان هذا حلفاً ضد فرنسا، أو حتى ضد النمسا ـ المجر فيما يخص البحر الأدرياتيكي، أكثر بكثير منه ضد روسيا.

(17) من سالزبوري إلى فيكتوريا، 10/ 2/ 1887. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثالثة، ج: 1، ص: 272.

(18) مسودة مذكرة نمساوية ـ مجرية 17/ 3؛ مذكرتان نمساوية مجرية وبريطانية، 24/ 3/ 1887. **وثائق بريطانية**، ج: 8، ص: 6، 3.

(19) تبادلت الحكومتان الإيطالية والنمساوية المذكرات أيضاً في 4/ 5/ 1887 حفاظاً على الأمر الواقع في المغرب. حظي هذا الاتفاق بمباركة الحكومتين الألمانية والنمساوية ـ المجرية الغامضة، والحكومة البريطانية الأكثر غموضاً.

(20) موي (روما) إلى فلوران، 24/ 4/ 1887. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6، هـ: 507.

(21) من سالزبوري إلى فيكتوريا، 10/ 2/ 1887. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثالثة، ج: 1، ص: 272.

(22) من فلوران إلى وادنغتون، 18/ 7؛ من إيربت إلى فلوران، 26/ 7/ 1887. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6 بيس، هـ: 51، 52.

(23) كان شنابيل قد دعي إلى الأراضي الألمانية بمهمة رسمية؛ لم يكن هذا موضوع خلاف. يضاف أنه ربما هرب إلى الأراضي الفرنسية وهو يحاول مراوغة البوليس الألماني.

(24) كانت ألمانيا ستعد بالحياد الودي «إذا أدت رعاية مصالح روسيا إلى إلزام جلالة إمبراطور روسيا بضمان إغلاق المضائق وصولاً إلى الإمساك بمفتاح البحر الأسود». مسودة اتفاق روسي ـ ألماني بقلم بيتر شوفالوف وهيربرت بسمارك، 10/ 1/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 5، هـ: 1063.

(25) توجيهات إلى شوفالوف، أيار/مايو 1887. غوريايونوف «نهاية حلف الأباطرة»، (**المجلة التاريخية الأمريكية**، ج: 23، ص: 334).

(26) مذكرة بقلم بسمارك، 28/ 7/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 5، هـ: 1099.

(27) معارضاً اقتراح جعل التحالف النمساوي ـ المجري دائماً كتب بسمارك يقول: «أي وضع ينطوي على عجزنا عن صيانة السلم لأجيال من شأنه أن يعرض للخطر صيانته ويعزز آمال خصومنا». من بسمارك إلى روس، 15/ 5/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 5، هـ: 1103.

(28) من بسمارك إلى بلسن (لندن)، 27/ 4؛ هيربرت بسمارك إلى بلَسَّن، 28/ 4؛ من بسمارك إلى بلسن، 29/ 4/ 1887. المصدر السابق، هـ: 812، 813، 815.

(29) من هاتزفلدت إلى بسمارك، 3/ 8/ 1887. المصدر السابق، هـ: 907.

(30) من بسمارك إلى هاتزفلدت، 8/ 8/ 1887. المصدر السابق، هـ: 908.

(31) من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 12/ 8/ 1887. المصدر السابق، هـ: 910.

(32) تعليق بسمارك على مذكرة من هيربرت بسمارك، 20/ 10/ 1887. المصدر السابق، هـ: 918.

(33) من سالزبوري إلى وايت (القسطنطينية)، 2/ 11/ 1887. سسيل، **حياة سالزبوري**، ج: 4، ص: 70.

(34) من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 11/ 11/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 4، هـ: 925.

(35) من بسمارك إلى سالزبوري، 22/ 11/ 1887. المصدر السابق، هـ: 930.

(36) من سالزبوري إلى بسمارك، 30/ 11/ 1887. المصدر السابق، هـ: 936.

(37) **وثائق بريطانية**، ج: 8، ص: 12.

(38) من كارولي (لندن) إلى كالنوكي، 7/ 12/ 1887. تمبلر وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، ص: 458.

(39) من وادنغتون إلى فلوران، 17/ 12/ 1887. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 6 بيس، هـ: 68؛ من سالزبوري إلى إغرتون، 14، 19/ 12. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، ص: 462.

(40) من بسمارك إلى روس، 15/ 12/ 1887. **السياسة الكبرى**، ج: 6، هـ: 1163.

(41) قام النمساويون بفرض سعر محدد. البند الأخير، وهو الذي يحدد مدة نفاذ التحالف بخمس سنوات، أُبقي مكتوماً عن الملأ. اضطر بسمارك، إذن، لأن يخطو مرغماً باتجاه إقرار الدوام.

(42) من وادنغتون إلى فلوران، 3/ 4/ 1888. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 7، هـ: 89.

(43) من غيرز إلى شوفالوف، 15/ 6/ 1888. ميندورف، **مراسلات المسيو دو شتال**، ج: 1، ص: 427.

(44) من وادنغتون إلى فلوران، 6/ 3؛ إلى غوبله، 12/ 7؛ من جوسران إلى غوبله، 19/ 10؛ من دكري (فيينا) إلى غوبله، 28/ 10/ 1888. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 7، هـ: 69، 164، 247، 260.

الفصل الخامس عشر

صوغ التحالف الفرنسي ـ الروسي، 1888 - 1894

إن التوازن الذي كان بسمارك قد أوجده بداية عام 1888 كان توازناً غريباً. حصلت روسيا على دعم ديبلوماسي في القسطنطينية من فرنسا وألمانيا، وجوبهت هناك من جانب قوى الوفاق المتوسطي الثلاث؛ بالمقابل، تولى سالزبوري، لا بسمارك، مهمة منع هذا الوفاق من التحول إلى معاداة فرنسا. كانت المحصلة أشد غرابة. دونما رغبة ذات شأن من جانبهم، دُفع الفرنسيون إلى دعم روسيا دعماً أقوى؛ وعلى النقيض من إرادة بسمارك إلى حدٍّ كبير، كفَّت ألمانيا عن تأييد روسيا بالمطلق. كان الفرنسيون يرون أن دعم روسيا متناقض مع سياستهم التقليدية في الشرق الأدنى وخَطَر على استثماراتهم في الإمبراطورية العثمانية؛ كانوا يفضلون إحياء تآلف القرم وبعثه من جديد مع كل من إنجلترا وإيطاليا ـ وهي «السياسة العقلانية والمثمرة الوحيدة». ظلت مصر حجر عثرة، وهنا رفض سالزبوري تقديم أبسط التنازلات.[1] حاول الفرنسيون مفاتحة إنجلترا كما كان قد سبق للنمسا ـ المجر أن فعلت، عبر البوابة الخلفية الإيطالية؛ غير أنهم اختاروا منهج التهديدات ـ منهج حماية البابا وشن حرب جمركية ـ أسلحة جعلت كريسبي أكثر عداء من أي وقت مضى، بدلاً من السعي إلى ملاطفة إيطاليا وتملقها. تمثلت النتيجة العملية الوحيدة بحفز تعاون بحري إنجليزي ـ إيطالي، ما لبث أن تكلل بزيارة استعراضية قام بها الأسطول البريطاني إلى جنوا. تمت إعادة الفرنسيين إلى أحضان روسيا. وبحسب تعبير بول كامبون فإن «عليك أن تحب ما عندك إذا لم تستطع أن تحصل على ما تحب

وموردنا الوحيد اليوم هو الأمل المعقود على دعم روسيا والقلق الذي يثيره هذا الأمل البسيط لدى بسمارك».[2] في تشرين الأول/ أكتوبر 1888 جرى تعويم القرض الروسي الأول في الأسواق الفرنسية؛ وفي كانون الثاني/ يناير 1889 تقدم الروس بطلب كبير لشراء بواريد فرنسية بعد تقديم وعود صارمة بأنها لن تُسْتَخْدَم ضد فرنسا مطلقاً. لعلها بداية التحالف.

مشكلات بسمارك كانت نابعة من سبب وحيد: تولي غليوم الثاني للعرش في تموز/ يوليو 1888. من قبل كان الإمبراطور الشاب نصيراً متحمساً للتحالف مع روسيا؛ حتى في 1887 كان سالزبوري قد تخوف من أن يؤدي توليه للعرش إلى إبعاد ألمانيا عن النمسا ـ المجر. وها هو ذا الآن بين أيدي العسكريين، لا سيما بيدي فالدرزي، رئيس الأركان الجديد، بين أيدي رجال لم يكونوا يفكرون إلا بالحرب على جبهتين ولا يتمنون إلا التخطيط لشن حملة على روسيا في غاليسيا بالتعاون مع النمسا ـ المجر. وصِنْوُ هذا كان تحالفاً وثيقاً مع إنجلترا. يضاف أن غليوم الثاني كان يريد أن يكون حديثاً وذا شعبية في الوقت نفسه: ومن هنا تفضيله للتعاون القومي مع النمسا ـ المجر الجرمانية، للاقتران الديمقراطي مع إنجلترا الليبرالية، ولنوع من القطيعة مع شراكة روسيا المحافظة. فيما مضى كان بسمارك قد برع كثيراً في لعب ورقة ديماغوجية ضد إمبراطور عجوز؛ أما الآن فإن الإمبراطور الجديد كان يلعب أوراقاً ديماغوجية ضده. تمثل ذُخْر بسمارك الوحيد بأدواته الديبلوماسية. قبيل وصول غليوم الثاني إلى العرش، كان بسمارك قد أقنعه بأن من الأفضل له، إذا ما أراد الحرب، أن يهاجم فرنسا بدلاً من روسيا؛[3] كان يحاول، في الحقيقة، حرف العاصفة نحو هدف أقل خطراً. في كانون الثاني/ يناير 1889 اقترح بسمارك على سالزبوري تحالفاً سرياً ضد فرنسا. من الصعب تصديق أنه كان يأخذ هذا الاقتراح مأخذ الجد. لم يكن لديه أي خوف من فرنسا. وبالفعل فإنه أقدم، في نفس الوقت الذي قدم فيه هذا الاقتراح إلى سالزبوري بالتحديد، طمأنة ايربيت إلى أن إيمانه باستقرار الجمهورية الفرنسية كان قد استعيد جراء انهيار البولانجيه، وإذا ما أقدمت ألمانيا على تقديم تنازلات استعمارية لإنجلترا فإن هذه التنازلات لم تكن إلا لكون المستعمرات الألمانية عديمة القيمة، لا حباً بإنجلترا.[4] على

الضفة الأخرى، بقيت الاستراتيجية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط معوِّلة بالتأكيد على حياد فرنسا؛ غير أن سالزبوري كان عازماً على تأمين هذا، عند الضرورة، من خلال نوع من اللفتة الودية، لا عبر أي تحالف مع ألمانيا، تحالف كان من شأنه أن يدفع فرنسا باتجاه الاصطفاف مع روسيا. يضاف أن البريطانيين كانوا قد خطوا، أخيراً، خطوة تعزيز قوتهم البحرية الحاسمة. فقانون الدفاع البحري الذي أُقر في آذار/مارس 1889، أحدث ثورة في السياسة البحرية البريطانية؛ كان يتطلع إلى زمن يصبح فيه معيار القوتين واقعاً وتصبح فيه بريطانيا قادرة على أن تتحرر حتى من الارتباطات القارية التي كانت لا تزال تكبلها. لم يكن هذا هو الوقت المناسب لاضطلاعها بالتزامات جديدة. رد سالزبوري رداً سلبياً مهذباً على اقتراح بسمارك، بل وقد حاول حتى توظيف رفضه وسيلة لكسب ثقة الفرنسيين.[5] تكتيكات بسمارك نجحت آنياً مع غليوم الثاني. جرى إقناعه بأن البريطانيين كانوا قد رفضوا أي تحالف؛ بل وقد عمد حتى إلى العزوف عن اقتراح أي صفقة حول قضايا استعمارية حين قام بزيارة إنجلترا في آب/أغسطس 1889.

لم تستطع هذه الأساليب تحقيق ما هو أكثر من تأجيل النزاع. لاحقاً في آب/أغسطس قام فرانسيس جوزف بزيارة برلين، وأبلغه غليوم الثاني بأن التعبئة النمساوية مهما كان سببها، سواء أكانت المسألة البلغارية أم أي مسألة أخرى، ستكون متبوعة بتعبئة ألمانية في اليوم نفسه.[6] كثيراً ما كان النمساويون قد تبلغوا هذا عن لسان فالدرزي؛ غير أن سماعه من فم الإمبراطور الألماني بالذات كان شيئاً مختلفاً. في تشرين الأول/أكتوبر جاء الكساندر الثالث أيضاً إلى برلين. بدا متجهماً مع مضيفيه الألمان؛ ودوداً فقط مع ايربيت الذي قال له إن على الجيش الفرنسي أن يكون أقوى؛ وأقدم على نوع من الاستفزاز العام حين رفع نخب غليوم الثاني باللغة الفرنسية.[7] أشياء أكثر سوءاً تبعت. في تشرين الثاني/نوفمبر قام غليوم الثاني بزيارة القسطنطينية ـ وهو العاهل المسيحي الأول (والأخير) الذي ناشد سلطاناً عثمانياً.[8] كان من الصعب التوفيق بين هذا وبين الوعد بتوفير الدعم الديبلوماسي لروسيا في الشرق الأدنى. والفريق المحافظ في سان بطرسبورغ، وعلى رأسه غيرز، كان مقتنعاً بأن بسمارك وحده

كان واقفاً بينه وبين التحالف الفرنسي الذي كان يخافه. ربما ترك الكساندر الثالث **معاهدة إعادة التأمين** تضيع بين ثنايا الاستياء الصامت؛ وحده غيرز كان حريصاً على إنقاذها. في 17 آذار/ مارس 1890 اقترح بول شوفالوف رسمياً تجديد المعاهدة لست سنوات مع احتمال جعلها دائمة.(9) فاته قطار الزمن. صراع بسمارك مع غليوم الثاني كان قد تفجر، وكان الأول قد استقال من منصبه. كان الصراع، في المقام الأول، حول قضية داخلية ـ قضية إبطال الدستور الإمبراطوري وسحق الديمقراطيين الاجتماعيين بالقوة العسكرية. غير أن الأمر، نظراً لكونه نوعاً من الاختيار بين دكتاتورية محافظة من جهة وديماغوجيا وتضليل من جهة ثانية، كان أيضاً اختياراً في الوقت نفسه بين الصداقة مع روسيا من ناحية ودعم القضية «الألمانية» في الشرق الأدنى، بالتحالف مع إنجلترا من الناحية المقابلة.

لم يكن خَلَف بسمارك في منصب المستشارية، كابريفي، يعرف شيئاً عن الشؤون الخارجية؛ ومارشال، وزير الخارجية الجديد لم يكن أفضل بكثير. كلاهما كانا يعولان على هولشتاين، أحد الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية، ذلك الرجل الذي نجح الآن في فرض سيطرته على السياسة الألمانية؛ وقد دامت هذه السيطرة حتى عام 1906. لم يكن ثمة أي لغز أو أحجية في المسألة، مسألة وضع الرجل. لقد كان هو الأعور في بلد للعميان. كان متمتعاً بقدرٍ هائل من المثابرة والخبرة، وحتى التصميم والعزم الكبيرين؛ نقطة ضعفه كانت نقطة ضعف تقاسمها مع بسمارك ـ حاول أن يدير السياسة الخارجية على أساس من السرية، حين بات متعيناً، في الحقيقة، أخذ الرأي العام في الاعتبار على نحوٍ متزايد باطراد. نقطة الضعف هذه كانت سبب هلاكه في 1906. كان لهولشتاين علاقات وثيقة مع هيئة الأركان العامة. كان يسلم بأحكامها وآرائها حول شؤون السياسة الخارجية وكان قد دأب لسنوات على حض النمساويين على مقاومة روسيا، رغم توجيهات بسمارك المناقضة.(10) مثل الجنرالات لم يكن متعاطفاً مع التوسع فيما وراء البحار أو مع الخطط الرامية إلى بناء قوة بحرية ألمانية عظمى. كانت لدى كابريفي النظرة ذاتها على الرغم من أنه كان في الأدميرالية (قيادة سلاح البحرية) ذات يوم. قال عند توليه

المنصب: «في السياسة البحرية لم أسأل عما ينبغي أن تكون عليه البحرية من ضخامة بل من ضآلة. لا بد من وجود معركة والحرب الكبرى المخيمة فوق ألمانيا يجب أن تخاض، قبل أن نتمكن من بناء العدد الذي تطلبه ألمانيا ويطلبه الإمبراطور خصوصاً وهو الحريص جداً على تطوير البحرية، من السفن».[11] كان «الخط الجديد» يهدف إلى التحالف مع إنجلترا، بأي ثمن، إلى أن تكون القارة قد فُتحت وتم استكمال اجتياحها؛ وفرسان هذا الخط القياديون كانوا يرفضون **معاهدة إعادة التأمين** خوفاً من احتمال انكشافها على إنجلترا. كانوا يظنون أن من شأن البريطانيين أن يشعروا بقدرٍ استثنائي من الاستياء إزاء الوعد الألماني القاضي بالإبقاء على المضائق مغلقة.[12] أضاف كابريفي: «علينا أن نحترم الرأي العام أكثر بكثير مما كان يتم في عهد الأمير بسمارك».[13] لذا فقد تم إبلاغ الروس بأن من غير الممكن تجديد المعاهدة، على الرغم من أن السياسة الألمانية لم تكن قد تغيرت. كان غيرز يائساً. عَبّر عن استعداده لقبول أي معاهدة خالية من أي وعد محدد بدعم ديبلوماسي في الشرق الأدنى، هادفة فقط إلى نوع من «تثبيت» صداقة ألمانيا لروسيا.[14] عبث: كان الألمان خائفين من تأثير حتى أكثر العبارات خلواً من الأذى عن الحكومة البريطانية. استخف الكساندر الثالث بالإخفاق بل وربما استمتع بانزعاج غيرز. كما أن عدم وجود أي وثيقة موقعة لم يكن حاسماً بحد ذاته. ما كان ذا وزن بنظر الكساندر هو اختفاء بسمارك في ألمانيا وبولانجيه في فرنسا؛ ولم يكن غيرز قادراً على إنقاذ سياسته بانتزاع قصاصة ورق من الألمان.

بدا «الخط الجديد» ماحياً الفترة البسماركية كلها وعائداً إلى السياسة الخارجية لـ«الحقبة الليبرالية» قصيرة العمر بين عامي 1858 و1862. في آب/ أغسطس 1890 اتفق كابريفي مع كالنوكي على أن أي حل روسي لمسألة المضائق كان «مستحيلاً استحالة مطلقة» وعدم إمكانية السماح بأي تغييرات في الشرق الأدنى دون التوافق المسبق بين ألمانيا والنمسا ـ المجر.[15] لم يكن للألمان مصلحة تخصهم يدافعون عنها في الشرق الأدنى بعد؛ كانوا فقط يوصلون سياسة «**الحلف الرباعي**» إلى نتيجتها المنطقية. اعتقدوا بأنهم كانوا قد حلوا المشكلة التي كانت قد هزمت بسمارك: عبر الاقتران الصادق بالنمسا ـ

المجر كانوا سيؤمنون الدعم البريطاني للأخيرة أيضاً، ولم يكونوا، إذاً، يخاطرون. من المؤكد أن العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية بلغت أوج حميميتها في صيف 1890. ففي الأول من تموز/يوليو 1890 وقع البلدان اتفاقاً تخلت ألمانيا بموجبه عن حقوقها في زنجبار، قلصت مطالبها في أفريقيا الشرقية، وحصلت بالمقابل على جزيرة هليغولاند.[16] كان الاتفاق متمتعاً بصفة إرضاء الطرفين النادرة. نجح البريطانيون في تعزيز موقعهم على النيل وفي البحر الأحمر: حصل الألمان على هليغولاند وباتوا قانعين بأن التحالف مع بريطانيا العظمى أصبح مضموناً. ولم يكونوا وحدهم في هذه القناعة. فالسفير الروسي شتال كتب من لندن يقول: «إن الوفاق مع ألمانيا قد بات متحققاً افتراضياً»؛[17] وقام شوفالوف بإبلاغ ايربيت أن بريطانيا العظمى وألمانيا كانتا من الآن وصاعداً ستتعاونان في مصر والبلقان.[18] أما الائتلاف ضد أي تحالف فرنسي ـ روسي فبدا حاصلاً حتى قبل عقد الحلف. بدت فرنسا وروسيا مضطرتين للتقارب، شاءتا ذلك أم أبتا.

أخفق الروس في فصل ألمانيا عن «**الحلف الرباعي**» خلال زيارة غليوم الثاني لبترهوف في آب/أغسطس 1890. والمحاولات الفرنسية مع بريطانيا العظمى كانت هي الأخرى غير موفقة بالمثل. كانت للفرنسيين أيضاً مطالب في زنجبار، تعود إلى عام 1862؛ حاولوا بيعها بسعر مفرط في ارتفاعه. لم يكن سالزبوري مستعداً لأن يدفع أكثر من ثمن الاعتراف بالحماية الفرنسية لمدغشقر.[19] طلب الفرنسيون إعفاءهم من قيود مالية في تونس؛ غير أن هذا كان من شأنه أن يثير حفيظة الإيطاليين، ولم يكن سالزبوري مستعداً للموافقة ما لم يحصل على حرية مالية في مصر. بعبارةٍ أخرى، كان بحاجة إلى دعم البحرية الإيطالية إلى أن تذعن فرنسا للسيطرة البريطانية على مصر؛ وكان ذلك لا يزال بعيد الاحتمال. بقي استعصاء المأزق الإنجليزي ـ الفرنسي دون كسر. لا فرق، كان سالزبوري على الدوام محتفظاً بالاتفاق في أعماق فكره ولم يُقْدِم على تشجيع الإيطاليين. كان كريسبي قد أحس بالذعر إزاء شائعة حصول تحرك فرنسي في تونس وأراد احتلال طرابلس. قاوم سالزبوري هذه السابقة على صعيد تمزيق الإمبراطورية العثمانية. كان مستعداً لطمأنة كريسبي إلى أن

«المصالح السياسية لبريطانيا العظمى مثلها مثل نظيرتها لإيطاليا لا تسمح بأن تلقى طرابلس مصيراً شبيهاً بمصير تونس، ولكن من الواجب الامتناع عن أي شيء من شأنه أن يزعج تركيا «طالما بقيت المخططات الفرنسية على الورق».[20] بقي الارتباط البريطاني **بالحلف الثلاثي**، في الحقيقة، شكلاً من أشكال إعادة التأمين؛ لا أكثر.

بالدافع ذاته، تحرك الفرنسيون ببطء على الطريق المفضية إلى الاتفاق مع روسيا. ففي 30 أيار/مايو جرى اعتقال أربعة عشر عَدَمياً روسياً في باريس فغمر الكساندر الثالث فيضٌ من البهجة؛ كان الحدث عنوان تنصل صارخ من الحماية التقليدية التي كانت فرنسا توفرها للثوريين الروس، ولا سيما البولونيين. وفي آب/أغسطس قام بواديفر، مساعد رئيس الأركان العامة الفرنسية، بزيارة روسيا. كانت مباحثاته مخيبة. كان الروس مستعدين للاستنفار إذا ما أقدمت ألمانيا على مهاجمة فرنسا، ولكنهم رفضوا عرضه توقيع ميثاق عسكري: «سيتم تشكيل معسكرين متعارضين، سيحاول أحدهما تدمير الآخر». كانت الخطة الروسية تقضي بمهاجمة النمسا ـ المجر، ولو على حساب التضحية ببولونيا الروسية على مذبح الألمان؛ وقد حضوا بواديفر أيضاً على اعتماد استراتيجية دفاعية. عندئذ كان من شأن فرنسا أن تبقى قادرة على الصمود إلى ما لانهاية ـ دون دعم روسي بمعنى مضمر. في الواقع، كان الجيش الفرنسي سيضطلع بدور **معاهدة إعادة التأمين** وإبقاء ألمانيا مشغولة فيما يتولى الروس مهمة تدمير النمسا ـ المجر.[21] تنبه الفرنسيون إلى المحصلة المنطقية للخطة الروسية. إذا هُزمت فرنسا من قبل ألمانيا، فإنها كانت عندئذ تستطيع أن تسدد ثمن المكاسب التي كان من شأن روسيا أن تحققها في أوروبا الشرقية. غير أن الفرنسيين لم يشعروا بأن احتلالاً روسياً لبودابست أو حتى فيينا سيشكل عزاء، أيَّ عزاء، لوقوع باريس تحت الاحتلال الألماني. انتظروا آملين في الحصول على شروط أفضل.

بعد الإخفاق على جميع الأصعدة، بادر الفرنسيون إلى تجديد محاولاتهم الرامية إلى إبعاد إيطاليا عن الحلف الثلاثي. كان من شأن وجود علاقات جيدة بين فرنسا وإيطاليا أن يشل القوة البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط.

وعندئذ كان الفرنسيون سيتمكنون إما من فرض تسوية للمسألة المصرية أو بيع صداقتهم لروسيا بشروط أفضل. كما مع روسيا، عمد الفرنسيون إلى استخدام سلاح المال، ولكن بالاتجاه المعاكس. أغرقوا روسيا بالديون جذباً لها إلى نوع من التحالف؛ حرموا إيطاليا من القروض ما لم تبتعد عن إنجلترا وألمانيا. لم يجرؤ الإيطاليون على قبول هذا الطعم الفرنسي. لم يكونوا أحراراً طالما بقيت ألمانيا وإنجلترا على الضفة نفسها؛ وما لبثت مخاوفهم أن زادت حين أقدمت الجمهورية الفرنسية على استكمال شجارها القديم مع البابا. كان من شأن الحصول على أموال فرنسية مقابل استعداء بريطانيا، الإقصاء من المسألة الشرقية، والتعرض أيضاً لتهديد التحريض الكهنوتي داخلياً، أن يكون صفقة بائسة. تمخض الضغط الفرنسي عن جعل كريسبي يفقد صوابه أكثر من أي وقت مضى، وقد بذل محاولات متكررة للحصول على دعم أكثر رسوخاً من إنجلترا وألمانيا لطموحاته في طرابلس. لم يحقق شيئاً. وفي نهاية كانون الثاني/يناير 1891 فقد منصبه بسبب قضية داخلية. كان رئيس الوزراء الجديد، روديني، يأمل بتعزيز موقعه البرلماني المهزوز عن طريق اجتراح المعجزة التي كانت قد راوغت كريسبي؛ وقد افترض أن من شأن كسب البريطانيين أن يغدو أسهل إذا ما تم إلزام الألمان أولاً. لذا فقد اقترح وجوب تجديد **الحلف الثلاثي** الذي ينتهي مفعوله في 1892، فوراً مع إضافة بند جديد يلزم ألمانيا بتأييد إيطاليا إذا ما رأت في أي من الأوقات أن احتلال طرابلس يناسبها.[22] هذا الاقتراح لم يعجب كابريفي صاحب النظرة القارية؛ لم تكن إيطاليا ذات جدوى، برأيه، إلا بوصفها جسراً مع إنجلترا.[23] ومع ذلك فإن الإيطاليين أصروا على أنهم كانوا، شرط ضمان الدعم الألماني، قادرين على اجتذاب إنجلترا أيضاً؛ وميثاق **الحلف الثلاثي** الجديد، الموقع في 6 أيار/مايو 1891، تضمن بروتوكولاً قضى بأن الأطراف كانت ستسعى إلى إشراك بريطانيا في البنود الخاصة بشمال أفريقيا، مع إضافة المغرب أيضاً.

مناورة روديني لم تكن موفقة؛ مناورة كانت قائمة على وضع مسودة اتفاقية تعد إنجلترا فيها بدعم إيطاليا وألمانيا ضد فرنسا مقابل تأييدها ديبلوماسياً في مصر.[24] رأى الألمان أن هذا ثمن باهظ جداً؛ من المؤكد أن البريطانيين لم

يكونوا مستعدين للتورط في أي حرب قارية. أقنعوا روديني باعتماد بيان مؤيد **للأمر الواقع** في شمال أفريقيا شبيه باتفاق كانون الأول/ ديسمبر 1887 حول الإمبراطورية التركية.[25] حتى هذا كان غلواً بالنسبة إلى سالزبوري. فعلى الرغم من أنه كان يعد الصداقة مع **القوى المركزية** في أوروبا أمراً «جوهرياً»، لم يكن عازماً على دفع الثمن المطلوب؛ وقد أقر بأن وجود ألمانيا كان كافياً بحد ذاته لردع فرنسا دون أي تحالف. قال لتشمبرلين: «طالما بقيت فرنسا خائفة من ألمانيا فإنها لن تستطيع أن تفعل شيئاً يؤذينا».[26] كان من الأنسب لسياسته أن تتم الموازنة بين إيطاليا وفرنسا بدلاً من الارتباط بأي منهما. يضاف أنه كان يشك في أن يكون **الأمر الواقع** في شمال أفريقيا منطوياً، بنظر الإيطاليين، على معنى طرد الفرنسيين من تونس وتثبيتهم في طرابلس. لذا فإنه عبر عن نوع من الموافقة المهذبة على الاقتراح الإيطالي وراح ينتظر مجيء الفرصة المناسبة للالتفاف عليه وتجاوزه. ما لبث روديني أن وفر مثل هذه الفرصة وبسرعة. ترويجاً لحكومته في المجلس تباهى بزعم أن بريطانيا العظمى كانت قد التحقت بركب **الحلف الثلاثي**. سلسلة من الأسئلة أُثيرت في مجلس العموم من جانب الأعضاء الثوريين المعترضين على الاقتران **بالحلف الثلاثي** ـ بل بأي قوى أوروبية بالفعل؛ وقال سالزبوري إن المفاوضات كانت ستنتظر، بالضرورة، إلى أن يهدأ البرلمان. وهو أمر لم يحصل قط. والإيطاليون لم يحصلوا على اتفاقهم ـ اقتصر الأمر على قيام الأسطول البريطاني بزيارة البندقية.[27] والمبادرة في 28 حزيران/ يونيو إلى إعلان تجديد **الحلف الثلاثي** للملأ، لم يشكل إلا عزاء متواضعاً.

على الرغم من أن التحرك الإيطالي كان قد أخفق، فإنه أثار الرعب في قلوب الفرنسيين. لم يستسيغوا تلميحات سالزبوري إلى أن تونس كانت أيضاً جزءاً من **الأمر الواقع** وإلى أنه لم يتعاون مع كريسبي إلا لضمان «إبقائه ضمن حدود معينة».[28] اعتقدوا أن ائتلافاً معادياً كان يتشكل ضدهم. يضاف أنهم علقوا أهمية مفرطة على الشخصية الشاذة لغليوم الثاني وخافوا بصدق من احتمال قيامه بمهاجمتهم رداً على إخفاقهم في التجاوب مع لفتاته الودية العنيفة.[29] بدا الأمل الوحيد متمثلاً بالاندفاع نحو التوصل إلى اتفاق مع

روسيا. كان الكساندر الثالث، هو الآخر، ممتعضاً من مغازلة إنجلترا **للحلف الثلاثي**، ويفضل التعاون مع فرنسا. بادر الفرنسيون إلى القيام بالدفعة الأخيرة حين جعلوا الفرع الباريسي من آل روتشيلد يرفض تعويم قرض روسي جديد بذريعة تعرض اليهود لسوء المعاملة في روسيا. كان الروس مهددين بموسم كارثي؛ كانوا مضطرين للحصول على أموال فرنسية مهما كانت الشروط. أذعنوا للمطالب اليهودية؛ وما كان أكثر أهمية أنهم تنازلوا على صعيد السياسة الخارجية. قام رئيس الأركان الروسي بإبلاغ بواديفر عن تفضيله عقد معاهدة عسكرية توفر تعبئة متزامنة إذا ما تعرض أي طرف من أطراف **الحلف الثلاثي** للهجوم؛[30] وثمة عمارة بحرية فرنسية زارت ميناء كرونشتادت في الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليو، حيث استُقبلت بحماسة هائلة.

رأى غيرز سياسته المحافظة متداعية. وقد لاحظ معاونه لامسدورف: «في الأساس، لا يحظى كل هذا التقارب مع فرنسا بتعاطف المسيو غيرز». غير أن غيرز لم يكن قادراً قط على التصدي لإدارة الكساندر الثالث الأوتوقراطية. ظل يشك بحكمه هو ودرج على عادة إرسال لامسدورف إلى أقرب الكنائس للصلاة والدعاء، قبل أن يقدم على اتخاذ أي قرار. يضاف أنه لم يكن، خلافاً لأسلافه، مالكاً لأي ثروة مما أبقاه عاجزاً عن التهديد بالاستقالة. كانت المماطلة والتسويف سلاحه الوحيد. منعاً لما هو أسوأ بادر هو نفسه إلى الانفتاح على فرنسا. في 17 تموز/يوليو قال للابولايه إن عليهما «أن يخطوا خطوة أخرى على طريق الوفاق». وحين اقترح الأخير معاهدة عسكرية، رد غيرز باقتراح عقد اتفاق بين الحكومتين؛[31] كان من شأن هذا، دون شك، أن يبقى أكثر طمأنة. على الفور بادر وزير الخارجية الفرنسي، ريبو، إلى طرح مشروع اتفاق دقيق: تعبئة متزامنة ضد أي تهديد صادر عن أي عضو في **الحلف الثلاثي** واتفاق «حول جميع القضايا التي من شأنها أن تشكل خطراً على السلم الأوروبي».[32] لم يكن هذا كله مستساغاً لدى غيرز الذي كان يريد وفاقاً غامضاً يغطي العالم كله، ـ يمتد إلى الصين، مصر، وما إليهما؛ وما كان في ذهنه دون أن يجرؤ على النطق به هو الشرق الأدنى. يضاف أنه اعترض على التعبئة المتزامنة ولم يكن مستعداً للموافقة إلا على وجوب تشاور القوتين في

حال نشوء خطر ما.[33] أدرك الفرنسيون أن غيرز كان يرمي إلى إيجاد وفاق معاد للإنجليز لا يكون موجهاً ضد ألمانيا؛ ولكنهم أملوا في الوصول، إذا ما حصلوا على نوع من الاتفاق السياسي، إلى معاهدة عسكرية ضد ألمانيا لاحقاً.[34] لم يكن الكساندر الثالث يريد أي شجار مكشوف مع غيرز. قرر، بدلاً من ذلك، أن يتشاور مع سفيره في باريس، موهرنهايم ـ يا لها من مناورة روسية أنموذجية! وربما كان موهرنهايم الذي كان يعيش حياة سفراء ذلك الزمان البائسة[35] يحصل على مساعدات مالية من شركات أسلحة فرنسية؛ ومن المؤكد أنه كان نصيراً متحمساً للقضية الفرنسية. في أثناء وجوده بسان بطرسبورغ نجح البريطانيون في مساعدة الفرنسيين على نحوٍ لاشعوري. قام سالزبوري بدعوة الأسطول الفرنسي إلى بورتسماوث في طريق عودته من كرونشتادت لإطلاع الفرنسيين على حقيقة «إن إنجلترا لا تكره فرنسا ولا تعاديها وطنياً».[36] كان هذا تذكيراً قوياً بأن لدى فرنسا طرق أخرى للخروج من العزلة. قام الكساندر الثالث وموهرنهايم بإجبار غيرز على ابتلاع الوفاق؛ وقد تجسد في رسالة موجهة إلى الحكومة الفرنسية يوم 27 آب/ أغسطس.[37]

حصل الفرنسيون على تنازلين. إذا ما تهدد السلم، فإن القوتين لن تكتفيا بمجرد التشاور؛ بل «اتفقتا على التوافق حول تدابير» ـ ضعيف ولكنه يبقى شيئاً. يضاف أن موهرنهايم قال إن هذا لم يكن إلا بداية ولا بد من وجود «تطورات خارجية». هاتان النقطتان هما الثغرتان اللتان نجح الفرنسيون من خلالهما في إقحام تفسيرهم للعلاقات الفرنسية ـ الروسية. فيما عدا ذلك كان الوفاق انتصاراً لروسيا. جرى إلزام الفرنسيين بالتحرك الديبلوماسي ضد إنجلترا، ولا سيما في القسطنطينية؛ أما الروس فلم يُلزموا بأي تحرك عسكري ضد ألمانيا. لم يكن الوفاق إلا الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الهواجس المضخمة والمخاوف المبالغ فيها. كان الألمان قد توجسوا من مبادرة روسية في بلغاريا وكانوا قد تعمدوا، بالتالي، استعراض دعمهم للنمسا ـ المجر؛ ربما كان الإيطاليون قد تخوفوا من مبادرة فرنسية في البحر الأبيض المتوسط فراحوا يتباهون بتحالفهم مع إنجلترا. ونتيجة لذلك كانت كل من فرنسا وروسيا قد خافتا من أن تتعرضا للعزل في مواجهة ائتلاف عدائي؛ وهذا الخوف دفعهما إلى التلاقي. غير أن

كلاً من القوى كانت لا تزال تنظر من فوق الكتف بحذر. كان الروس يأملون بأن يؤدي الوفاق إلى دفع ألمانيا باتجاه تجديد **معاهدة إعادة التأمين**، والفرنسيون بأن يؤدي إلى دفع بريطانيا العظمى باتجاه القبول بالتسوية والحل الوسط فيما يخص المسألة المصرية. في الرؤية الروسية للمستقبل كان من شأن كل من ألمانيا وفرنسا أن تتوليا رعاية التوسع الروسي في الشرق الأدنى؛ في الرؤية الفرنسية كان من شأن كل من بريطانيا العظمى وروسيا أن تدعما فرنسا ضد ألمانيا. ومن المؤكد أن الفرنسيين لم يكونوا مستعدين للقتال من أجل تقديم القسطنطينية إلى روسيا؛ وبالقدر نفسه من اليقين لم يكن الروس مستعدين للقتال من أجل تمكين فرنسا من استعادة الإلزاس واللورين. في الحقيقة، لم يكن الوفاق مرشحاً لأن يتحول إلى تركيبة أو خلطة متفجرة إلا إذا أصبحت ألمانيا منافسة روسيا الرئيسية في الشرق الأدنى؛ وقد كان ذلك مؤجلاً مدة عشرين سنة. ومع ذلك فإن الوفاق كان منعطفاً في تاريخ أوروبا. بكل ما يحيط به من تحفظات ويشوبه من تناقضات بقي الوفاق إعلاناً بأن روسيا وفرنسا كانتا عازمتين على تجنب التبعية لألمانيا تلك التبعية التي كانت النمسا ـ المجر قد وقعت في قبضتها. لم يتردد الطرفان كلاهما في التضحية بمبادئهما وتقاليدهما. الحاكم الأوتوقراطي المستبد الظالم لجميع الروس وقف استعداداً احتراماً لنشيد المارسييز (نشيد الثورة الفرنسية)؛ وذلك اللحن الخاص بالنزعة القومية الثورية جرى عزفه تكريماً لجلاء البولونيين.

شكل وفاق آب/أغسطس هزيمة لسياسة غيزر المحافظة القائمة على الغياب الحذر؛ ولكن غيزر هذا بذل ما استطاعه من جهد لجعلها هزيمة صغيرة. في الخريف زار باريس وبرلين، وطمأن كلاً من الحكومتين إلى النوايا السلمية للأخرى ـ يا له من صدى محتضر للأيام التي كانت قد شهدت قيام روسيا بادعاء حماية بروسيا أولاً وفرنسا بعد ذلك.(38) لم يأخذ الألمان الوفاق الفرنسي ـ الروسي مأخذ الجد الفعلي: كانوا قد باتوا يفترضون وجود الخصومة الفرنسية، ولم يفترضوا أن تكون روسيا أكثر عداءً من ذي قبل. في الحقيقة كان من المحتمل أن يؤدي الوفاق إلى تحسين موقعهم عن طريق إجبار بريطانيا العظمى على الالتحاق بركب **الحلف الثلاثي**. ومع بقاء المسألة المصرية في

حالة غليان دائم، بدا، بالفعل، كما لو أن من المحتمل أن يتعرض الوفاق لامتحان بالغ القسوة في القسطنطينية. إن بول كامبون الذي كان قد ذهب إلى هناك للتو سفيراً رأى الوفاق تخلياً خاطئاً عن السياسة التقليدية، يتحمل مسؤوليته أصحاب «الرؤوس الحامية في باريس»؛[39] ونظراً لأنه كان قد تم، أراد أن يوظفه توظيفاً عملياً. لا بد لروسيا وفرنسا من تشجيع السلطان على مقاومة المقترحات البريطانية فيما يخص مصر؛ كان من شأن ذلك أن يفضي بسرعة إلى فرض تسوية حل وسط مقبولة.[40] هذه الأفكار لم تلق قبولاً لدى ريبو. كان يعلم أن الروس لن يقدموا إلا «دعماً معنوياً» في المسألة المصرية؛ والثمن الذي يطلبونه في بلغاريا كان ثمناً لم تكن فرنسا قادرة على دفعه. لعل ما ينطوي على قدر أكبر من الجدية هو أن الرأي العام الفرنسي لم يكن في مزاج قبول أي حل وسط، مهما كان معقولاً، في المسألة المصرية. لم يكن ثمة أي جدوى في قيام كامبون بالجدال حول أن الفرصة العظيمة كانت قد ضاعت إلى الأبد في 1882. كانت السياسة الفرنسية محكومة في مصر، حتى أكثر مما في الإلزاس واللورين، بالغرق في مستنقع الاستياء العقيم. تعين على الساسة الفرنسيين أن يطلبوا تنازلات هم واثقون يقيناً بأن البريطانيين لن يقدِّموها، تنازلات ما كان الجمهور الفرنسي ليقتنع بها مهما كانت.[41]

لا فرق، بقي ريبو وزملاؤه مصممين على وجوب الحيلولة دون ظهور الوفاق وفاقاً له طابع العداء الخالص لبريطانيا؛ تمثلت الطريقة الوحيدة لمنع حصول ذلك بتنفيذ المعاهدة العسكرية التي ظلوا على الدوام يعدونها تتمة للاتفاق السياسي. بل وأكثر من مجرد تتمة، سبيلاً لتجاوز ذلك الاتفاق. من حيث الجوهر لم يكن الفرنسيون راغبين في أي اتفاق سياسي مع الروس نظراً للعواقب المحرجة في الشرق الأدنى؛ كانوا يريدون معاهدة عسكرية، ضامنة لبقاء جزء معين من الجيش الروسي موجهاً ضد ألمانيا. وعلى نحوٍ مكافئ تماماً، كان هذا بالتحديد هو الموضوع الجوهري الذي بقي غيرز راغباً في تجنبه. غلبه الكساندر الثالث. كان القيصر يمقت القيود التي فرضتها السياسة الألمانية عليه؛ كان يريد أن يشعر بأنه مستقل حقاً ويحلم برؤية ألمانيا مدمرة ولو خيالاً. قال لغيرز: «في حال نشوب حرب بين فرنسا وألمانيا يجب علينا

أن ننقض فوراً على الألمان. . . يجب علينا أن نصحح أخطاء الماضي وأن نسحق ألمانيا في الفرصة الأولى». [42] كان الكساندر الثالث، بمماطلة روسية حقيقية، يريد جرجرة المفاوضات لذاتها؛ إلا أنه كان، في التحليل الأخير، حليف فرنسا ضد وزير خارجيته ذي الجذور والعواطف الجرمانية.

تسويغاً لمطالبتهم بمعاهدة عسكرية، تعين على الفرنسيين أن يدّعوا بأنهم كانوا معرَّضين لخطر هجوم وشيك من جانب ألمانيا؛ كان ذلك قناعاً. ريبو نفسه أقر بأن المعاهدة كانت «سياسية أكثر منها عسكرية»؛ [43] كان الهدف منها إلزام روسيا بخط معادٍ لألمانيا. ومما ينطوي على ما يكفي من الغرابة أن المطالبة الفرنسية بهجوم روسي كانت خاطئة فنياً حين تمت. فخطط الأركان العامة الألمانية، كما اجترحها مولتكه، كانت قائمة على توقع هجوم ضد روسيا، لا ضد فرنسا؛ وكان أفضل الردود على مثل هذا الهجوم هو الانسحاب إلى قلب روسيا، كما كان الروس عازمين على أن يفعلوا. غير أن الألمان ما لبثوا أن برروا المطالبة الفرنسية **بعد وقوع الحدث** حين بادروا إلى تغيير خططهم الاستراتيجية في 1892. وكما في قضايا أخرى، فإن التحالف الفرنسي مع روسيا، الذي كان تدبيراً احتياطياً ضد ألمانيا، شكل بذاته ذلك الخطر ـ أو، أقله، أدى إلى مفاقمته. لولا التحالف لكان من المحتمل أن تبقى الاستراتيجية الألمانية ضد فرنسا دفاعية لسنوات. أراد ريبو أن يقوم الروس بحشد ما لا يقل عن نصف قواتهم ضد ألمانيا؛ [44] وحين ذهب بواديفر ثانية إلى روسيا في آب/ أغسطس 1892 اصطحب مشروع معاهدة تنص على وجوب مبادرة الروس إلى الهجوم حتى إذا ما تعرضت فرنسا للهجوم من جانب ألمانيا وحدها، في حين أن فرنسا لم تكن مطالبة بأن تفعل شيئاً في حال انخراط النمسا ـ المجر وحدها في القتال. احتج الجنرالات الروس على هذه المقترحات، ولكنهم ما لبثوا أن قبلوا. وُعد الفرنسيون بالدعم حتى ضد ألمانيا وحدها؛ وعلى أي حال فإن ما يقرب من ثلث الجيش الروسي كان سيتحرك ضد ألمانيا. بالمقابل، وافق الفرنسيون على الاستنفار (وإن لم يكن الانخراط في الحرب بالضرورة) حتى إذا أقدمت النمسا ـ المجر على الاستنفار منفردة. [45] كان ريبو يرى هذا الاحتمال غير وارد بما جعله جديراً بالمخاطرة. [46] كانت المعاهدة ستبقى نافذة طوال بقاء

الحلف الثلاثي نافذاً ـ يا له من ترتيب غريب! فأي من فرنسا وروسيا لم تكن تعرف شروط الأخير. كانت معاهدة آب/أغسطس 1892 انتصاراً عظيماً للطبعة الفرنسية للعلاقات مع روسيا يضاهي بعظمته وفاق آب/أغسطس 1891 بالنسبة إلى الروس. كان الأول وفاقاً ديبلوماسياً ضد إنجلترا؛ وكانت الثانية ـ المعاهدة ـ ائتلافاً عسكرياً محتملاً ضد ألمانيا. لم تقم الطبعة الثانية بنسخ الأولى؛ الطبعتان ظلتا تتنافسان لسنوات وكل طرف عاكف على تفعيل طبعته متجاهلاً الأخرى. في الشؤون السياسية، رفض الفرنسيون أن يُدفعوا إلى الأمام ضد إنجلترا ولم يبادروا قط إلى مساعدة روسيا في القسطنطينية. وفي القضايا العسكرية أهمل الروس استعداداتهم العسكرية ضد ألمانيا واستخدموا الأموال المقترضة من فرنسا لجل الأغراض الأخرى عدا مد السكك الحديد الاستراتيجية في روسيا وبولونيا. ومع ذلك فإن الخطوة الكبرى كانت قد تمت: بات التحالف الفرنسي ـ الروسي موجوداً.

ليس البيان دقيقاً فنياً. لم تكن المعاهدة سوى مسوَّدة مشفوعة بموافقة بواديفر والجنرالات الروس؛ كانت لا تزال بحاجة إلى موافقة الكساندر الثالث والحكومة الفرنسية. كان ريبو وفريسينه لا يزالان يحلمان بتغيير النص بما يمكّن من تجنب أي حرب بلقانية، غير أنهما حين زارا غيرز في ايكس ـ ليه ـ بين أخبرهما الأخير بأنه مريض وغير قادر على قراءة المقترحات، وإن كان قادراً على الكلام مطولاً عن فضائل أي سياسة سلمية.[47] عادا إلى باريس منزعجين. ربما كان الكساندر الثالث قد اتخذ قراره القاضي بالموافقة على المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر؛ وكما كتب مونتبيلو فإنه كان يتقدم «بانتظام شبه رياضي».[48] غير أن فضيحة باناما ما لبثت أن تفجرت في فرنسا في خريف 1892؛ ساءت سمعة الساسة المعتدلين، ريبو وفريسينه فقدا منصبيهما. رحب الكساندر الثالث بالمزيد من المماطلة؛ وبقيت المعاهدة دون تصديق. لا فرق، إن النظام الذي اعتمدته ألمانيا في إدارة شؤون أوروبا وصل إلى نهايته في آب/أغسطس 1892.

الألمان أنفسهم استخلصوا استنتاجهم. لم يكن لديهم سوى زيارة كرونشتادت والصحافة الفرنسية، لا المفاوضات السرية، جارية على قدم

وساق. في صيف 1892 تمادى رئيس هيئة الأركان العامة فالْدَرْزي في الإكثار من دس الأنف في السياسة ما أدى إلى طرده استناداً إلى شكوى كابريفي. خَلَفُه شليفن كان فنياً صارماً، إضافةً إلى كونه رجلاً أكفأ؛ ومع أنه لم يدَّعِ قط إملاء السياسة، فإنه قد اتخذ قراراً فنياً عظيماً حسم مصير السياسة الألمانية منذ ذلك التاريخ وإلى الآن. حتى أكثر من أسلافه سلَّم بحتمية حرب على جبهتين؛ وكان الرد الألماني المناسب، برأيه، هو الإجهاز على أحد العدوين قبل أن يصبح الآخر جاهزاً. وروسيا كانت هي الخصم الأضعف؛ وبالتالي فإن مولتكه كان قد دأب دائماً على التخطيط لشن الهجوم على الجبهة الشرقية. غير أن جغرافية روسيا، حجمها بالذات، جعلت أي انتصار سريع متعذراً، حتى إذا تم جر جيشها إلى القتال؛ كان من شأن جبهة شرقية أن تبقى مفتوحة بعد أن تكون الجيوش الألمانية قد أصبحت مطلوبة في الغرب. أما فرنسا فقد كان من الممكن الإجهاز عليها بضربة واحدة، شرط أن تكون على مستوى كافٍ من القوة؛ لم يكن قد سبق للألمان أن اقتنعوا بقدرتهم على ذلك. أما الآن فقد اقترح شليفن زيادة قوة الجيش الألماني زيادة من شأنها أن تمكّنه من اتخاذ قرار سريع في الغرب.(49) نتائج سياسية كبرى ترتبت على ذلك. من قبل كان الألمان قد حلموا بأقْلمة أي حرب بلقانية، مع بقائهم ومعهم الفرنسيون على الحياد؛ حتى إذا ما خاضوا حرباً مع روسيا فلم يكونوا مستعدين لزيادة حامياتهم إلا على الجبهة الغربية. من الآن وصاعداً لم يكونوا ليصبحوا قادرين على الاشتباك مع روسيا إلى أن يكونوا قد هزموا فرنسا؛ لذا فقد تعين عليهم أن يهاجموا فرنسا مباشرةً وإن اندلعت الحرب في البلقان. باختصار، يبدو أن خطة شليفن المنبثقة من احتمال نشوب حرب على جبهتين قد جعلت مثل هذه الحرب حتمية.(50)

كانت ثمة نتيجة سياسية أكثر مباشرة. تعين على كابريفي أن يستحدث قانوناً جديداً للتجنيد في تشرين الثاني/نوفمبر 1892 لتزويد شليفن بالجيش الأكبر الذي تطلبته استراتيجيته. قانون بسمارك لعام 1887 كان موجهاً ضد الروس؛ إلا أنه دأب على تبريره بالخطر الآتي من فرنسا لتعويله على أصوات اليمين الانتخابية؛ إلا أنه كان مضطراً، بالاعتماد على أصوات اليسار، لتأكيد الخطر القادم من روسيا. لا التقدميون فقط، بل والمندوبون البولونيون في

الرايخشتاغ صوتوا لصالح قانون كابريفي في الدورة الأخيرة لشهر تموز/ يوليو 1893؛ وحتى الديمقراطيون الاجتماعيون منحوه موافقتهم الإكراهية بعباراتٍ تذكر بالنزعة الثورية في 1848. كذلك فاز كابريفي بأصوات من اليمين الفلاحي والزراعي عبر رفضه للمواقف الروسية من معاهدة تجارية جديدة. ومع ذلك فإن من المحتمل أن تكون السياسة قد جعلت هذه الخطط غير ضرورية في الوقت الذي كان فيه الألمان دائبين على التخطيط لخوض حرب على جبهتين بالذات. وفرت فضيحة باناما للألمان فرصة أخيرة لتأجيل، وربما لتجنب، التحالف الفرنسي ـ الروسي. بدا غيرز محقاً في شكوكه؛ رفض الكساندر الثالث استقبال السفير الفرنسي وأرسل ابنه إلى برلين. وعلى الرغم من أن غليوم الثاني تحدث عن **عصبة عواهل**،[51] فإن الحقائق كانت أكثر أهمية من العواطف. فالتنافس الزراعي والأصوات البولونية لكابريفي سرعان ما أديا إلى إسكات غمغمته الأخيرة عن **الحلف المقدس**.

مع أن العلاقات الجيدة مع روسيا لم تكن قد جُددت، فإن الحميمية مع بريطانيا العظمى، التي كانت حجر زاوية «الخط الجديد»، كانت تخبو وتنطفئ. في آب/أغسطس 1892 تمخضت انتخابات عامة عن إعادة غلادستون إلى الحكومة مع أكثرية مريحة. غلادستون نفسه لم يكن يثق **بالحلف الثلاثي**، لا سيما بالنمسا ـ المجر، وكان يرى المصالحة مع فرنسا «قضية صائبة»؛[52] لم يكن لدى الجزء الأكبر من مجلسه أي سياسة خارجية فيما وراء العزل. وزير الخارجية روزبري أراد الحفاظ على «استمرارية السياسة الخارجية» ـ عقيدة كان هو نفسه قد ابتكرها. تمثلت مهمته الرئيسية، إذاً، بخداع رئيسه وزملائه على حدٍّ سواء، مهمة تولى تنفيذها بكل ضمير مرتاح، دون أن تفضي إلا إلى مضاعفة تفاقم مزاجه العصبي طبيعياً وصولاً إلى نقطة فقدان العقل. خلّف سالزبوري وراءه دفاعاً عن سياسته لتوجيه روزبري: «إن مفتاح الوضع الحالي في أوروبا هو موقفنا من إيطاليا، ومن **الحلف الثلاثي** عبر إيطاليا».[53] ومع أن روزبري كان موافقاً على هذه السياسة، فإنه رفض حتى قراءة الاتفاقين المتوسطيين ليكون قادراً على إنكار وجودهما إذا ما سئل عنهما؛[54] كل ما كان سيفعله هو التعبير عن «وجهة النظر الشخصية» القائلة إن بريطانيا العظمى كانت

ستساعد إيطاليا «إذا ما أقدمت فرنسا، دون وجه حق، على مهاجمتها».[55] في أيار/مايو 1893 سمح للسفير البريطاني المستقيل في فيينا بوصف النمسا ـ المجر على أنها «الحليفة الطبيعية» لبريطانيا العظمى؛ غير أن لهذه العبارة العتيقة التي أكل الدهر عليها وشرب معناها القديم ـ كان القصد منها أن تكون بديلاً من الاتفاق لا تمهيداً له.[56] مهما كان ما حققه الألمان مع سالزبوري كان قد تم، بالتأكيد، إلغاؤه في العام الأول من الحكم الليبرالي، وكان ثمة غضب متصاعد في برلين بشأن افتراضات إخفاق «الخط الجديد» في أن يفعل فعله.

ما كان هذا ليهم البريطانيين لو أنهم كانوا قد نجحوا في استعادة العلاقات الجيدة مع فرنسا؛ غير أن تأثير غلادستون بقي دون نتيجة عملية، وربما كان روزبري هو الأشرس في العداء لفرنسا بين سائر وزراء الخارجية البريطانيين. حين حاول وادنغتون التوصل إلى شيء فيما يخص مصر عبر مناشدة غلادستون من خلف ظهر روزبري، فإن كل ما حققه لم يتجاوز إعفاءه من منصبه تجاوباً مع شكوى روزبري.[57] لذا فإن الفرنسيين كانوا يخافون أي اتفاق حول مصر حتى مع غلادستون؛ لعل أقصى ما كان يستطيع تقديمه هو عقد كونفرنس دولي لم تكن أي قوة ستدعمهم فيه جدياً.[58] في الحقيقة لم يكن لديهم تصور واضح لما كانوا يريدونه في مصر؛ كانت المسألة شكوى لا حل لها.[59] كانت وزارة الخارجية تريد فرض مفاوضات مصرية على البريطانيين، على الرغم من عدم معرفتها بأسس مثل هذه المفاوضات وشروطها؛ وزارة المستعمرات أرادت أن تطلق تحدياً أكثر مباشرةً عبر إرسال حملة من أفريقيا الغربية إلى النيل الأعلى وشبك الأيدي مع الأحباش. لم يكن هذا، هو الآخر، في الأساس إلا نوعاً من المناورة، لأن وزارة المستعمرات لم تكن تعرف ما كانت الحملة ستفعله بعد وصولها إلى النيل الأعلى. ظلت تلعب بمشروع إقامة سد على النيل، وسيلة لإخافة البريطانيين أكثر منه مشروعاً هندسياً جدياً. كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى «تمييع» القضية المصرية بالمعنى المجازي؛ فغرض الفرنسيين، من البداية إلى النهاية، لم يعْدُ كونه التوصل إلى نوع من الاتفاق مع البريطانيين، لا تدمير الإمبراطورية البريطانية. في 3 أيار/مايو 1893 قال رئيس الجمهورية كارنو للمستكشف مونتي: «علينا أن **نحتل** فاشودا».[60] لم يتمخض هذا القرار

الجليل عن أي شيء في ذلك الوقت؛ غير أن الفرنسيين دأبوا، بالمثل، على تجنب التفاوض مع البريطانيين إلى أن تبدل الوضع لصالحهم.

في هذا الوضع غير المريح ـ حيث الفرنسيون غير واثقين بعد من روسيا، بريطانيا مترفعة على **الحلف الثلاثي**، والمسألة المصرية معلقة ـ جاء إنذار مباغت. كان الفرنسيون عاكفين على استكمال عمل فري في الهند الصينية عبر رسم حدودها الغربية، ما أوصلهم إلى الاحتكاك مع سيام، المنطقة المحايدة العازلة الأخيرة بينهم وبين الإمبراطورية البريطانية في الهند وبورما. في الحقيقة، كانت وزارتا الخارجية البريطانية والفرنسية قد اتفقتا على الاحتفاظ بهذه المنطقة العازلة؛ وكان من شأن الاتفاق أن يكون قد وُقِّع لولا معارضة حكومة الهند. إلا أن تقريراً وصل في 30 تموز/يوليو 1893 إلى لندن جاء فيه أن الفرنسيين أمروا البوارج الحربية البريطانية بالانسحاب من المياه الإقليمية السيامية. اعتقد روزبري أن الحرب باتت على الباب وفقد أعصابه. شاءت الصدف أن يكون غليوم الثاني في إنجلترا فسارع روزبري إلى التماس الدعم الألماني منه.[61] وقبل أن يتمكن الرجل من تحديد رده تبين أن التقرير الوارد من بانكوك كان زائفاً، وانتهى الإنذار. بقي الفرنسيون متمسكين بصفقتهم السابقة؛ تغلب روزبري على حكومة الهند؛ وسيام بقيت دولة عازلة. غير أن الأزمة كان لها تأثير عميق في الألمان. ظنوا أنهم باتوا، أخيراً، قادرين على ربط بريطانيا العظمى **بالحلف الثلاثي**. من الآن وصاعداً كانت النمسا ـ المجر وإيطاليا قد أصبحتا بحاجة إلى الدعم البريطاني في الشرق الأدنى أكثر من حاجة البريطانيين إليهما؛ لذا فإنهما لم تكونا قادرتين مطلقاً على انتزاع وعد ملزم بمثل هذا الدعم. أما فيما يخص سيام فلم تكن تهم إلا البريطانيين؛ وقد صمم الألمان على ارتهانهم: لن يكون ثمة أي تأييد ألماني ضد فرنسا ما لم يلتزم البريطانيون في الشرق الأدنى. كتب كابريفي يقول: «لعل أفضل أبواب الحرب المقبلة بالنسبة إلينا هو أن تصدر الطلقة الأولى من إحدى السفن البريطانية. عندئذ نكون قادرين على أن نتأكد من توسيع **الحلف الثلاثي** إلى **حلف رباعي**».[62]

ما لبث هذا الابتزاز أن أصبح أساس السياسة الألمانية. كان الأمر قائماً

على جملة افتراضات زائفة. حتى إذا التزم البريطانيون بالنمسا ـ المجر، فإن ألمانيا لن تصبح ذات مصالح في سيام أو في وادي النيل؛ وكان سيبقى جنوناً خوض حرب كبرى في أوروبا من أجلهما (الأمر الذي كان يتعين على ألمانيا أن تفعله). كان من شأن الأمور أن تبقى مختلفة لو كانت الإمبراطورية البريطانية في خطر؛ غير أنها لم تكن كذلك. كانت ثمة نزاعات حدودية مع الفرنسيين أو مع الروس ـ كما في جبال البامير ـ لا أكثر. لو كان الألمان قد زادوا من إمعان النظر، لكانوا قد رأوا أن البريطانيين، حتى في سيام، نجحوا، وإن تصرفوا تصرفاً مشيناً، في تأمين مطلبهم الجوهري المتمثل بوجود منطقة عزل محايدة. تحول الفرنسيون، آخر المطاف، نحو التقدم الاستعماري بديلاً من أي حرب كبرى في أوروبا؛ فأي حرب كهذه كان من شأنها أن تبقى بالنسبة إليهم حتى أقل جدارة بالترحيب في آسيا أو أفريقيا. أخفق الألمان في التقاط هذه الحقيقة؛ ومن هنا باتوا مقتنعين بأن التحالف الفرنسي ـ الروسي كان يؤدي، عبر إضعاف الموقع البريطاني، إلى تعزيز موقعهم هم.

ذلك التحالف كان الآن قيد الاستكمال. في صيف 1893 زال الفتور الذي أصاب العلاقة بين فرنسا وروسيا نتيجة فضيحة باناما. في وقت أبكر من السنة كان الكساندر الثالث قد أقنع رئيس الجمهورية كارنو بالاعتذار خطياً عن تهمة تورط موهرنهايم في الفضيحة (وقد كان اتهاماً ذا أساس متين). راح القيصر الآن يشعر بأنه كان قد بالغ في إذلال فرنسا؛ وافق على قيام عمارة بحرية روسية بزيارة طولون.[63] تمت الزيارة في تشرين الأول/أكتوبر. كانت هذه قضية أكثر اتصافاً بالجدية من الزيارة الفرنسية لكورنشتادت قبل عامين. كان الجمهور الفرنسي متحمساً وقد رحب بالزيارة بوصفها نهاية حقيقية لـ«العزلة». يضاف أنها بدت لفتة استراتيجية حقيقية. لم يكن ثمة أي منطق في حصول تعاون فرنسي ـ روسي في البلطيق ـ ما أبقى الزيارة الفرنسية لكرونشتادت بلا معنى؛ أما الآن فقد كان الروس يتحدثون عن إنشاء أسطول متوسطي دائم، أسطول كان من شأنه أن يلتحق بركب نظيره الفرنسي على صعيد تحدي التفوق البحري البريطاني. لم يكن ترتيب لقاء إنجليزي ـ إيطالي في تارانتو إلا رداً ضعيفاً من جانب البريطانيين الذين كانوا يعرفون أن الأسطول الإيطالي لم يكن ذا قيمة. كتب أحد الضباط

البريطانيين يقول: «لو كلفتُ بمهمة صعبة هنا لفضلتُ، وإن مع قوة أقل بكثير مما هي متوفرة لي، أن أحاول تولي معالجتها دون أي مساعدة إيطالية على الاضطلاع بمعالجتها مع مثل هذه المساعدة».[64]

كانت زيارة طولون تأكيداً للطبعة الروسية للعلاقات الفرنسية ـ الروسية: عداء خالص لبريطانيا، دون أي عداء لألمانيا ـ وهل ثمة ما هو أبعد من البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الألمان؟! ومع ذلك فإن التأكيد لم يكن كاملاً بعد كما بدا. لم تتبع أي معاهدة تعاون بحري. عاد الفرنسيون، بدلاً من ذلك، إلى التقاط مشروع المعاهدة العسكرية العائد إلى العام السابق وأصروا على عدم استعدادهم للالتزام مع روسيا ما لم يحصلوا على ما يضمن أمنهم ضد ألمانيا. هذه المرة وصلوا إلى غايتهم. لا نعرف السبب الكامن وراء إيصال الكساندر الثالث إلى قراره الأخير. ربما كان الأمر نوعاً من الإحساس اللاشعوري بالتوقيت ـ إحساساً بأنه كان قد جعل الفرنسيين ينتظرون ما يكفي من الوقت؛ ربما اقتناعاً متزايداً بأنهم لم يكونوا بصدد جره إلى أي حرب ثأرية. في 16 كانون الأول/ ديسمبر قال للسفير الفرنسي مونتبيلّو: «لن تكونوا وطنيين جيدين، لن تكونوا فرنسيين، إذا لم تبقوا متمسكين بفكرة أن اليوم الذي تستطيعون فيه استعادة مناطقكم الضائعة سيأتي؛ ولكن هناك مسافة كبيرة بين هذا الشعور الطبيعي وفكرة الاستفزاز لتحقيقه، فكرة **الثأر**، بكلمة واحدة؛ وكثيراً ما أظهرتم أنكم تريدون السلم قبل كل شيء، وأنكم تتقنون فن الانتظار بكرامة».[65] بتعبير آخر، لا حرب فرنسية ضد ألمانيا، ولكن لا مصالحة في الوقت نفسه. في 27 كانون الأول/ ديسمبر قام غيرز بإبلاغ مونتبيلّو بأن الكساندر الثالث كان قد وافق على المعاهدة العسكرية؛ وفي 4 كانون الثاني 1894، بادرت الحكومة الفرنسية إلى الرد بموافقتها الجوابية. وهكذا فإن التحالف بات، وإن بقي سرياً، موجوداً على الصعيد الرسمي. تمثل غَرَضُه الجدي، إذا كان له مثل هذا الغرض، بإبقاء ألمانيا محايدة، مع متابعة الشريكين العمل على تحقيق أهدافهما الكثيرة في الأمكنة الأخرى. لا فرق، لم يكن التحالف سلاحاً مشحوناً بالذخيرة إلا ضد ألمانيا دون غيرها، مهما كانت تحفظات الشريكتين الفرنسية والروسية.

هوامش الفصل الخامس عشر

(1) من وادنغتون إلى شبولر، 1/ 7/ 1889. **الوثائقالديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 7، هـ: 409.

(2) من بول كامبون (مدريد) إلى شبولر، 11/ 3/ 1889. بول كامبون، **مراسلات 1870 - 1924**، ج 1، ص: 331. يبدو أن وزير الخارجية شبولر كان قد طلب من كامبون نصيحته حول المسار العام للسياسة الفرنسية.

(3) من بسمارك إلى ولي العهد غليوم، 9/ 5/ 1888. **السياسة الكبرى**، ج: 6، هـ: 1341.

(4) من إيربت إلى غوبله، 25، 26/ 1/ 1889. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 7، هـ: 304، 305.

(5) من وادنغتون إلى شبولر، 23/ 3/ 1889. المصدر السابق، هـ: 313.

(6) غليز ـ هورشتيناو، **إطاطه فرانز جوزف**، ص: 337.

(7) من إيربت إلى شبولر، 12، 13/ 10/ 1889. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 7، هـ: 479، 482.

(8) اصطحب غليوم الثاني بندقية من صنع كروب اقترح تقديمها إلى السلطان. اعترض عبد الحميد خشية خروج الطلقة في أثناء الاجتماع. قصة رمزية.

(9) من هيربرت بسمارك إلى غليوم الثاني، 20/ 3/ 1890. **السياسة الكبرى**، ج: 7، هـ: 1366.

(10) انظر كراوزنيك، **سياسة هولشتاين السرية في عهد بسمارك 1886 - 1890**.

(11) هالغارتن، **الإمبريالية في 1914**، ج: 1، ص: 270.

(12) مذكرة من هولشتاين، 20/ 5/ 1890. **السياسة الكبرى**، ج: 7، هـ: 1374.

(13) مذكرة من راشداو مع محضر من كابريفي، 18/ 7/ 1890، المصدر السابق، هـ: 1609.

(14) مذكرة من كابريفي، 8/ 9/ 1890، المصدر السابق، هـ: 1612.

(15) من مارشال إلى بيتمان هولفغ، 4/ 12/ 1911. المصدر السابق، ج: 30/ 1، هـ: 10987. ذكرى مارشال أكدها غليوم الثاني.

(16) كانت مصر وخصوصاً منطقة النيل الأعلى مسيطرة على عقل سالزبوري. كان الأسطول قادراً على حماية مصر من جهة البحر الأبيض المتوسط، إلا أن قوة منافسة ما كانت قادرة على الاختراق من ناحية الجنوب إذا بقيت السودان بأيدي الدراويش. مع أن بريطانيا كانت في أوج الإمبريالية برأي الجميع، فإن أي حكومة بريطانية لم تكن قادرة على تحصيل قرش واحد لإعادة غزو السودان؛ لذا فإن سالزبوري حاول إغلاق الباب الخلفي لمصر بالديبلوماسية، ساعياً لاجتراح تدابير نكران ذات من القوى الأخرى. من

قبل، كان الألمان قد أرادوا سلاح ابتزاز ضد إنجلترا ورفضوا بالتالي ترسيم حدود البر الأفريقي الشرقي الألماني؛ الآن وافقوا على خط يعزلهم عن منابع النيل، واعترفوا بوادي النيل مجال مصالح بريطانية «وصولاً إلى حدود مصر» (بصرف النظر عن ماهية هذه الحدود). يضاف أنهم أقروا بالحماية البريطانية لزنجبار التي كانوا على الدوام يجادلون حولها. كذلك حاول سالزبوري الحصول على ممر بريطاني ممتد من الشمال إلى الجنوب بين أفريقيا الألمانية الشرقية ودولة الكونغو الحرة؛ الألمان، مع وسواس «التطويق» الأوروبي عندهم، رفضوا هذا، ولم يعلق سالزبوري على الأمر كبير أهمية على أي حال.

وهليغولاند، وهي دنمركية ذات يوم، كان قد تم الاحتفاظ بها من قبل البريطانيين في 1815 بوصفها قاعدة تهريب محتملة ضد أي نظام قاري في المستقبل؛ لم تكن ذات قيمة بالنسبة إليهم بعد أن تبدد خطر قيام إمبراطورية فرنسية جديدة. من المؤكد أنه لم يخطر ببالهم قط أنهم قد يحتاجونها ذات يوم بوصفها قاعدة بحرية ضد ألمانيا. لذا فإن الألمان لم تكن لديهم أي فكرة عن استخدامها قاعدة بحرية لهم. رحبوا بها لمجرد التباهي بها قومياً. شكلت تعزيزاً لمبدأ وجوب عودة المناطق المأهولة بالألمان إلى ألمانيا، لا إعادتها، مثلاً، إلى الدنمرك.

(17) من شتال إلى غيرز، 1/ 7/ 1890، ميندورف، **مراسلات المسيو دو شتال**، ج: 2، ص: 89.

(18) من إيربت إلى ريبو، 17/ 6/ 1890، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 8، هـ: 83.

(19) كان هذا، مع اتفاق حدودي في أفريقيا الغربية، الاتفاق المبرم آخر المطاف.

(20) من سالزبوري إلى كريسبي، 4/ 8/ 1890. كريسبي، **مذكرات**، ج: 3، ص: 468.

(21) بواديفر (في سان بطرسبورغ) إلى فريسينه، 27/ 8/ 1880. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 8، هـ: 165.

(22) إذا كانت صيانة **الأمر الواقع** في شمال أفريقيا مستحيلة، فإن ألمانيا وعدت «بعد اتفاق رسمي وسابق، بدعم إيطاليا في أي تحرك على شكل احتلال أو غيره لضمان أن يبقى تصرفها هناك في مصلحة التوازن أو تعويضاً شرعياً».

(23) مذكرة من كابريفي، 23/ 4/ 1981. **السياسة الكبرى**، ج: 7، هـ: 1412.

(24) من سولمز (روما) إلى كابريفي، 25/ 5/ 1891. المصدر السابق، ج: 8، هـ: 1714.

(25) من سولمز إلى كابريفي، 27/ 5/ 1891. المصدر السابق، هـ: 1715.

(26) جوزف تشمبرلن، **مذكرات سياسية**، ص: 296. كان تشمبرلن يعمل وسيطاً لصالح اقتراح من كلمنصو يقضي بتحالف بريطانيا العظمى وفرنسا ضد إيطاليا، بديلاً من التحالف الفرنسي مع روسيا.

(27) كذلك اعترض سالزبوري على الالتحاق بركب الاتفاق على الحفاظ على **الأمر الواقع** في المغرب، ذلك الاتفاق الذي بادرت إسبانيا وإيطاليا إلى تجديده في 4/ 5/ 1891.

(28) من وادنغتون إلى ريبو، 25/ 6/ 1891. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 8، هـ: 390.

(29) كان الأكثر سخفاً من جميع هذه الأمور هو إرسال أمه، أرملة الإمبراطور فريدريك، في زيارة إلى باريس. قامت الإمبراطورة باستفزاز الفرنسيين إذ زارت فيرساي وأمكنة أخرى شاهدة على إذلال فرنسا في 1871؛ بعد صرخة احتجاج شعبية، تعين إخراجها من فرنسا تهريباً، خلسة.

(30) من بوادفير إلى ميريبل، 16/ 7/ 1891. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 8، هـ: 424.

(31) من لابولاي إلى ريبو، 20/ 7/ 1891. المصدر السابق، هـ: 430.

(32) ريبو، مذكرة إلى الحكومة الروسية، 23/ 7/ 1891. المصدر السابق، هـ: 434.

(33) من لابولاي إلى ريبو، 5/ 8/ 1891. المصدر السابق، هـ: 457.

(34) من فريسينه (رئيساً للوزراء) إلى ريبو، 9/ 8؛ من ريبو إلى فريسينه، 11/ 8/ 1891، المصدر السابق، هـ: 480، 485.

(35) كان سفير النمسا ـ المجر، خفنخولر معروفاً بلقب «المسيو آمبراسادور [مزعج]». معلومة خاصة.

(36) من سالزبوري إلى فيكتوريا، 22/ 8/ 1871. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثالثة، ج: 2، ص: 65.

(37) مذكرة من موهرنهايم، 27/ 8/ 1891. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 8، هـ: 514. من ريبو إلى موهرنهايم، 27/ 8/ 1891، المصدر السابق، هـ: 517. بطريقة ذكية كشف الخطابان المتبادلان عن الاختلاف في النظرة بين الحكومتين. كان غيرز يبرر الوفاق بـ«التجديد الظاهري **للحلف المقدس**» والموافقة المحتملة، ربما، من جانب بريطانيا العظمى على الأهداف السياسية المتبعة من قبل التحالف». لم يشر ريبو إلا إلى تجديد **الحلف الثلاثي** وكتم أي إشارة إلى بريطانيا العظمى. يضاف أن غيرز وصف فرنسا وروسيا بـ«البقاء خارج أي تحالف» ولكن دون أن تكونا أقل رغبة في الحرص على تبني شعار صيانة السلم بأكثر الضمانات فعالية». في رسالة ريبو بدت القوتان «متساويتي الرغبة في محض صيانة السلم جملة الضمانات النابعة من التوازن فيما بين قوى أوروبا». دأب غيرز على تأكيد ابتعاد بريطانيا وروسيا عن التحالفات؛ دأب ريبو على تأكيد **الحلف الثلاثي** وتوازن القوة.

(38) مذكرتان من ريبو، 20، 21/ 11/ 1891. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 9، هـ: 74، 76؛ مذكرتان من كابريفي ومارشال، 25/ 11/ 1891.

السياسة الكبرى، ج: 7، هـ: 1514، 1515. في العاصمتين كان غير أكثر اهتماماً بالقروض الروسية منه بتوازن القوة.

(39) من كامبون إلى بومبار، 1/ 7/ 1891. **مراسلات**، ج: 1، ص 343.

(40) من كامبون إلى ريبو، 16/ 11/ 1891؛ 25/ 1، 18/ 2/ 1892. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 9، هـ: 69، 175، 209.

(41) من ريبو إلى كامبون، 6/ 12/ 1891؛ 20/ 1/ 1892. المصدر السابق، هـ: 180، 191.

(42) لامسدورف، **دنيفنيك**، ص: 299: 25/ 2/ 1892.

(43) من ريبو إلى مونتبلو (سان بطرسبورغ)، 22/ 7/ 1892. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 9، هـ: 415.

(44) من ريبو إلى مونتبلو، 4/ 2/ 1892. المصدر السابق، هـ: 182.

(45) من بواديفر إلى فريسينه، 10/ 8/ 1892. المصدر السابق، هـ: 447.

(46) من ريبو إلى فريسينه، 12/ 8/ 1892. المصدر السابق، هـ: 449.

(47) من ريبو إلى مونتبلو، 7/ 9/ 1892. المصدر السابق، ج: 10، هـ: 19.

(48) من مونتبلو إلى ريبو، 5/ 9/ 1892. المصدر السابق، هـ: 17. لانغر، **ديبلوماسية الإمبريالية**، ج: 1، ص: 59، يثير صعوبات غير ضرورية باقتراح أن موافقة القيصر الأخيرة، لا تأخيراته، بحاجة إلى تفسير. لا يبدو مستسيغاً لموافقة القيصر من البداية إلى النهاية على القضية الفرنسية، وإن بقي شديد الروسية بما منعه من الاعتراف بذلك. فاري لانغر، مهما كان إعجابه بسعة اطلاعه، لا يسعه إلا أن يشك حول احتمال وجود عدد أقل من التقييدات على «طريقة» الكساندر الثالث «الفاترة، اللامسؤولة» لو كان قد أبرم تحالفاً مع ألمانيا بدلاً من فرنسا.

(49) خطة حملته، وهي موضوعة في 1894، كانت لمهاجمة فرنسا في الفوج. فقط بعد عشر سنوات قرر أن التحصينات الفرنسية جعلت أي تكرار لنجاح مولتكه في 1870 أمراً مستحيلاً، وأن بالإمكان الانقضاض عليهم فقط عن طريق التقدم عبر بلجيكا.

(50) هذا يحيل نظرية أن «التحالفات» تسببت بالحرب العالمية الأولى إلى هراء بهراء. بتحالفات أو دونها كانت أي حرب نمساوية ـ روسية محكومة بأن تورط الغرب لحظة اعتماد خطة شليفن.

(51) من مارشال إلى فيردر (سان بطرسبورغ)، 30/ 1/ 1893. **السياسة الكبرى**، ج: 7، هـ: 1527.

(52) من وادنغتون إلى دَفَل، 31/ 1/ 1893. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 10، هـ: 153.

(53) من سالزبوري إلى كري، 18/ 8/ 1892. سسيل، **حياة سالزبوري**، ج: 4، ص: 404.

(54) من الواضح أنه لاذ بالإنكار. قال غلادستون لوادنغتون: «كان قد استفسر في وزارة الخارجية عن العلاقات مع إيطاليا، وكان قادراً دون أي لبس على تأكيد عدم وجود أي اتفاق خطي بين إنجلترا وإيطاليا». من وادنغتون إلى ريبو، 9/ 12/ 1892. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 10، هـ: 64.

(55) خطاب من روزبري، 5/ 9/ 1892. **وثائق بريطانية**، ج: 8، ص: 4.

(56) من ديبم (لندن) إلى كالنوكي، 14، 28/ 6/ 1893. تمبرلي وبنسون، **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 186، 187.

(57) من وادنغتون إلى ريبو، 2/ 11/ 1892. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 10، هـ: 37.

(58) من وادنغتون إلى دفل، 5/ 5/ 1893. المصدر السابق، 224.

(59) محضر عن ريفرسو (القاهرة) إلى دفل، 8/ 11/ 1893. المصدر السابق، هـ: 421.

(60) من مونتي إلى ليبون (وزير المستعمرات)، 7/ 3/ 1894. المصدر السابق، ج: 11، هـ: 65.

(61) تأثر الألمان كثيراً بقلق بونسونبي، سكرتير الملكة، الذي جاءت المناشدة من خلاله. ظنوا أنه كان متوجساً من الحرب وأن توجسه كان أنموذجياً بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة البريطانية. ما كان بونسنبي يخشاه كانت أزمة حكومية والفوضى السياسية التي تجرها بنظره. أفق الاضطلاع بدور الوساطة بين فيكتوريا والراديكاليين جعله يبدو شاحباً ـ ولا غرابة. لم تكن الحرب مع فرنسا، بالمقارنة، سوى لعبة أطفال.

(62) محضر بقلم كابريفي عن هاتزفلدت حول وزارة الخارجية، 31/ 7/ 1893. **السياسة الكبرى**، ج: 8، هـ: 1753.

(63) من مونتبلو إلى دفل، 2، 11/ 6/ 1893. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 10، هـ: 255، 264. ليس صحيحاً أن الكساندر الثالث دُفع إلى الموافقة على زيارة طولون دفعاً إما بأزمة سيام أو بالقانون العسكري الألماني.

(64) ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 172.

(65) من مونتبلو إلى كازيمير ـ بيرييه، 17/ 12/ 1893. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 10، هـ: 475.

الفصل السادس عشر

العصبة القارية المجهضة، 1894 - 1897

من المألوف أن يتم الحديث عن الأعوام العشرين أو الثلاثين الأخيرة في القرن التاسع عشر بوصفها فترة «العزلة البهية»[1] في السياسة الخارجية البريطانية؛ غير أن هذا ليس صحيحاً إلا على نحوٍ محدود. من المؤكد أن البريطانيين كفّوا عن الانشغال بتوازن القوة في أوروبا؛ افترضوا أنه توازن يتعدل ذاتياً. إلا أنهم حافظوا على ارتباطات وثيقة بالقوى القارية (الأوروبية) من أجل شؤون ذات علاقة بخارج أوروبا، ولا سيما بالشرق الأدنى. فالوفاق المتوسطي كان تركيباً أمتن ضد روسيا من أي تدبير كان قد سبق لهم أن التحقوا به في أوقات أبكر من القرن؛ وحتى خريف 1893 ظلوا يفترضون أنهم كانوا لا يزالون ينعمون بخير «التحالف الليبرالي» مع فرنسا رهن إشارتهم لحظة يشعرون بالحاجة إليه. جاءت زيارة طولون لتنسف هذه الافتراضات السهلة؛ كانت الجمهورية الثالثة قد فعلت ما كان نابليون الثالث قد رفض أن يفعله ـ أقدمت على الالتزام بروسيا دون أن تكون، في الوقت نفسه، على علاقة جيدة مع إنجلترا. يضاف أن توازن القوة في أوروبا، الذي كان فخر السياسة البريطانية، بات الآن يعمل ضد بريطانيا العظمى. لا شك أن التوازن ضَمِنَ السلم لأوروبا؛ وبالفعل فإن فرنسيين كثيرين بادروا محقين إلى الشكوى من أن التحالف الروسي ينطوي ضمناً على التسليم بمعاهدة فرانكفورت بوصفها **أمراً واقعاً**. غير أن هذا التوازن كان من شأنه أن يتعرض للنسف لا للتعزيز إذا ما اهتدت بريطانيا العظمى إلى حليف قاري. فيما مضى درج البريطانيون على عادة

.عقد التحالفات من أجل الحفاظ على السلم في أوروبا؛ الآن صارت التحالفات تراوغهم للغرض نفسه ـ فأي قوة أوروبية متحالفة مع بريطانيا العظمى كان من شأنها أن تكون أقرب إلى الحرب لا أبعد عنها مقارنةً مع ما كان من قبل، نظراً لانخراطها في تحمل جزء من أعباء الإمبراطورية البريطانية. في هذه الظروف توفر للبريطانيين موردان. حاولوا، بشيء من التردد، أن يحصلوا على تأييد ألمانيا؛ مداورة في البداية عبر النمسا ـ المجر، ومن خلال عقد صفقة مباشرة، بعد ذلك، حين انتقل مركز الأعاصير من الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى. كذلك بادروا إلى تقوية بَحْريتهم بما يمكنهم من الدفاع عن جميع مصالحهم الإمبريالية دون الحاجة إلى أي حليف. هذا المسار الثاني كان ناجحاً.

كان ثمة سبب آخر للنجاح البريطاني. بقيت القوى القارية واسعة التباين حول كيفية توظيف أمنها الجديد. من البداية بقي الفرنسيون مهووسين بهدف طاغ: ظلوا راغبين في تسوية المسألة المصرية بشروط تحظى بقبول الرأي العام الفرنسي وصولاً إلى استعادة «الحلف الليبرالي». كذلك كان للروس هدفهم الذي أخضعوا له كل ما عداه. كانوا عاكفين على مد السكة الحديد العابرة لسيبيريا بأموال وفرتها قروض فرنسية؛ والمكافأة التي كانوا يرونها في نهاية الخط الحديدي تمثلت بالهيمنة على الإمبراطورية الصينية. القوة البحرية كانت قد أنقذت القسطنطينية؛ غير أنها لن تستطيع حماية بكين. اهتمامهم بالشرق الأدنى كان اهتماماً دفاعياً خالصاً. كانوا قد سلّموا بالذل الذي لحق بهم في بلغاريا؛ ولم يكن الأمر على تلك الدرجة من الخطورة ـ ففي 1894 كانت بلغاريا خاضعة لحكومة صديقة لروسيا. تمثل هاجس الروس الوحيد في الشرق الأدنى بعدم مبادرة البريطانيين إلى التصدي لتهديدهم للصين عبر شن هجوم في البحر الأسود، كما كان قد سبق لهم أن فكروا بالرد على تهديد أفغانستان في 1885. ونظراً لأن الروس كانوا قد فقدوا الأمل بـ«حكم المضائق» فإنهم راحوا يفكرون، بغموض، بالتحكم بالمضائق بأنفسهم؛ وما لبث هذا أن استثار نوعاً من الأزمة في الشرق الأدنى إلى أن تخلوا عن الفكرة يائسين. أما الألمان فلم يكونوا يعرفون كيف يستغلون وضعهم الآمن. من المؤكد أنه أطلق أيديهم متيحاً لهم فرصة تحقيق مطامع إمبريالية ـ في أفريقيا، تركيا، والشرق الأقصى؛

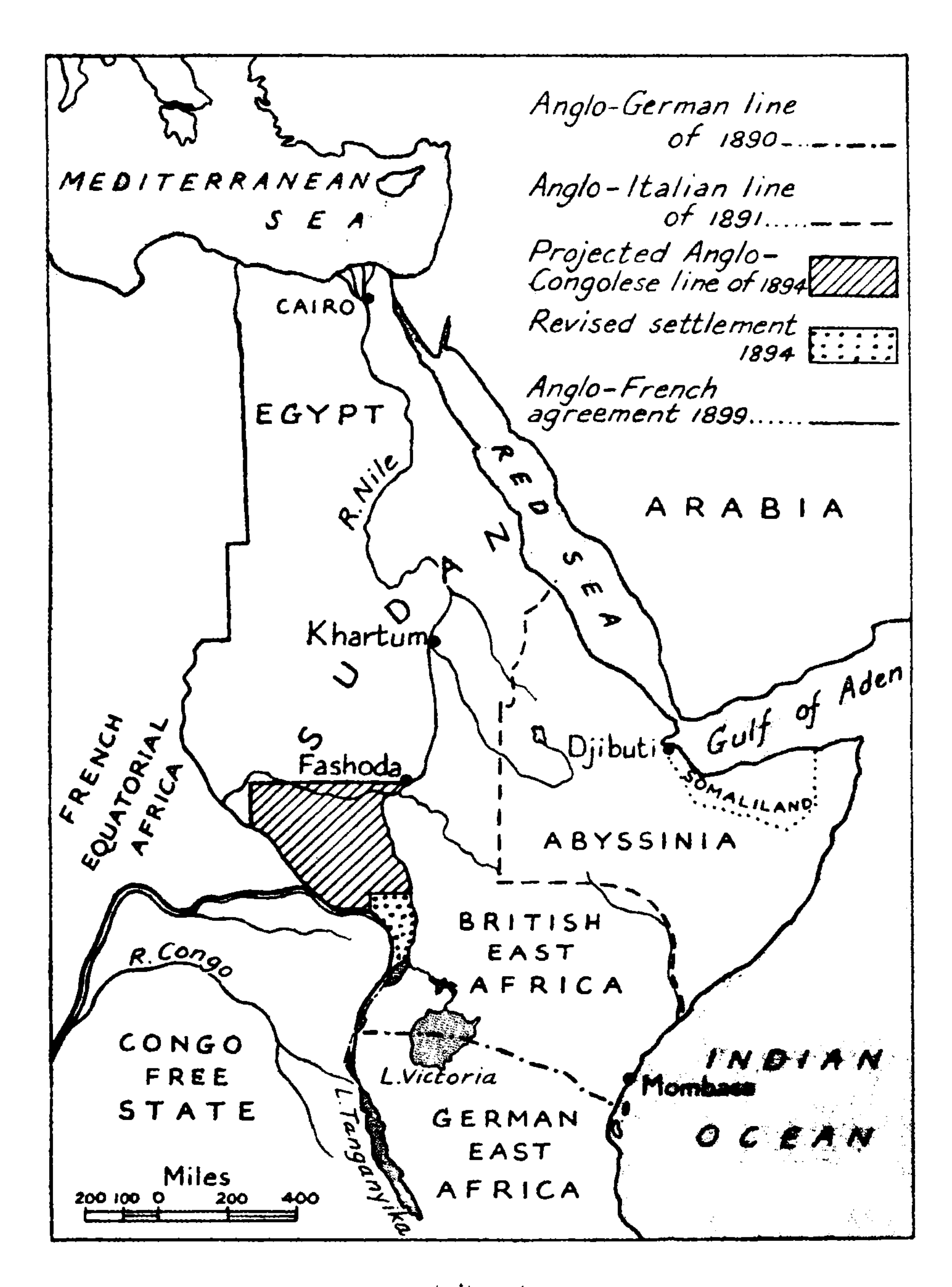
غير أن هذه لم تكن سياسة كبرى، جليلة. أحياناً كانوا يفكرون بإجبار بريطانيا العظمى على عقد تحالف معهم، وأحياناً أخرى بتنظيم «عصبة قارية» ضدها. الفكرة الأولى كانت شديدة الخطر، والثانية كانت أسخى مكافأة لكل من فرنسا وروسيا، لا سيما روسيا، أكثر منها لهم هم. ومن هنا فإنهم قبلوا بالمحتوم وجعلوا من «إطلاق اليد» فضيلة. أخيراً، كانت النمسا ـ المجر وإيطاليا، كلتاهما، قد تُركتا في العراء وحدهما جراء الوضع الجديد: الأولى مكشوفة أمام روسيا والثانية أمام فرنسا. ونظراً لأن روسيا باتت، هي الأخرى، مسالمة في الشرق الأدنى، فإن فرصة للتنفس توفرت للنمسا ـ المجر؛ أما الكارثة فكانت من نصيب إيطاليا.

في شتاء 1893 - 1894 بدأ البريطانيون يواجهون جدياً التحالف الفرنسي ـ الروسي. حتى تاريخه ظل البريطانيون يفترضون أنهم قادرون على عبور المضائق في حال نشوب حرب مع روسيا؛ وثمة عمارة بحرية كانت قد تُركت على نحوٍ شبه دائم في بحر إيجه. لم يكن تركها هناك بعد زيارة طولون إلا «سياسة شرف» بحسب تعبير روزبري. لم تكن قادرة، مطلقاً، على المخاطرة بالتحرك.[2] سائر الموارد المتوفرة لأسطولي البحر الأبيض المتوسط والقناة الإنجليزية كان من شأنها أن تكون مطلوبة للتعامل مع الفرنسيين؛ وثمة من جادل حتى حول مدى كفايتها. قال تشمبرلين المعروف بمبالغاته «من شأن الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط أن يصبح مضطراً إلى أن "يشمِّع" الخيط ويجري ـ إذا استطاع أن يجري».[3] يضاف أن الأسطول الروسي كان يفترض أن يكون قد أصبح هائلاً، وقد ظُن أن الروس باتوا قادرين على الوصول بحراً إلى القسطنطينية متجنبين الطريق البرية التي كانت تبقيهم تحت رحمة النمسا ـ المجر. تمثل الرد الفوري ببرنامج بناء بحري عرف باسم سبنسر، لورد الأدميرالية الأول. بادر غلادستون إلى مقاومة البرنامج: قال «يجب توسيع بدلام (العصفورية) فوراً. إن الأدميرالات هم الذين طعنوني بخناجرهم».[4] لم يلق أي دعم حتى من زملائه الأكثر ثورية؛ واستقال في 1 آذار/مارس 1894. وكان روزبري، وقد أصبح رئيساً للوزراء، أكثر حرية من ذي قبل على صعيد اتباع السياسة الإمبريالية التي كان يؤمن بها.

ومع أن القوة البحرية المضاعفة كانت ربما مؤهلة لحل مشكلة بريطانيا العظمى، فإن من شأن مثل هذه القوة ألا تجهز إلا بعد سنوات؛ كان روزبري بحاجة، إذاً، إلى حليف آني. فيما مضى كان قد شن هجوماً على ملحاحية النمسا ـ المجر؛ أما الآن فقد جاء دوره ليكون ملحاحاً. في 31 كانون الثاني/ يناير 1894 أبلغ سفير النمسا ـ المجر؛ دييم، باستعداده للقتال من أجل المضائق: «يتعين علي ألا أتهرب من خطر إشراك إنجلترا في أي حرب ضد روسيا». غير أن ذلك لم يكن ممكناً إلا إذا بقيت فرنسا محايدة؛ لذا فقد كان بحاجة إلى «مساعدة **الحلف الثلاثي** في لجم فرنسا».[5] لم يكن الكلام عن **الحلف الثلاثي**، بالطبع، إلا نوعاً من الادعاء؛ فالطرف الوحيد القادر على إلزام فرنسا بالحياد كان هو الطرف الألماني. كان من شأن الاقتراح أن يلقى قبولاً بل وترحيباً حاراً في الأيام العظيمة لـ«الخط الجديد»؛ وبالمناسبة، فإن بسمارك كان قد تقدم بمثل هذا الاقتراح في 1889. أما الآن فإن الأزمان باتت متغيرة؛ منذ إبرام التحالف الفرنسي ـ الروسي، لم تعد ألمانيا قادرة على تهديد فرنسا دون التعرض لخطر التورط في حرب مع روسيا أيضاً. يضاف أن رياحاً مغايرة كانت تهب في أشرعة مراكب السياسة الداخلية الألمانية. كانت جبهة الائتلاف اليساري التي دعمت كابريفي موشكة على التصدع. ليبراليون سابقون كثيرون باتوا الآن يرون بريطانيا العظمى منافستهم الاستعمارية. وعلى الضفة الأخرى، نجح أرباب الصناعات الثقيلة المتعطشون للأسواق الروسية في إخماد احتجاجات الزراعيين، وكان غليوم الثاني متفقاً معهم إذ قال: «لست مستعداً للدخول في حرب مع روسيا لحساب مئة من أمراء اليونكر الإقطاعيين المجانين».[6] جرى تمرير معاهدة تجارية جديدة في الرايخشتاغ في شهر آذار/ مارس 1894. باتت «القضية الألمانية» في البلقان والتحالف الليبرالي مع إنجلترا موضع تشكيك. كان غليوم الثاني قد مل وتعب من دوره الديماغوجي وصار يفضل النزعة البسماركية، بل وبسمارك بالذات. في تاريخ مبكر يعود إلى أيلول/ سبتمبر 1893 أخبر كالنوكي أن ألمانيا لم تكن مستعدة للقتال من أجل القسطنطينية؛ إذا ما أقدم الروس على احتلالها، فإن على النمسا ـ المجر أن تحتل سالانيك.[7] كان هذا هو الخط القديم الذي كان بسمارك قد طُرد بسببه.

تعين على كابريفي أن يلتزم به إذا أراد أن يبقى في المنصب. لذا لم يستطع أن يقدم إلى كالنوكي إلا جواب بسمارك القديم: يجب على بريطانيا العظمى أن تلتزم بالنمسا ـ المجر دون التعويل على ألمانيا. وقد زعم، بالطبع، أن البريطانيين كانوا سيحصلون على الدعم الألماني بعد إبرام معاهدة رسمية؛ وكان، في الحقيقة، يعني **إبرام معاهدة إعادة تأمين** جديدة مع روسيا، أو شيئاً من هذا القبيل، فور التأكد من وقوع البريطانيين في المصيدة.[8]

لم يَرُقْ هذا الرد لكالنوكي. توجس من احتمال تعرضه هو نفسه لسلسلة من الصعوبات قبل أن تهب العاصفة بالنسبة إلى البريطانيين. لم يكن الألمان المتعرضون لإلحاح فيينا المتواصل مستعدين لمسايرة البريطانيين وتملقهم؛ بل حاولوا، بدلاً من ذلك، تهديدهم. كانوا مستعدين لمعارضة بريطانيا العظمى في أمور استعمارية، وصولاً إلى إجبارها على التحالف مع النمسا ـ المجر. طمأنهم هاتزفلدت إلى أن من شأن شيء من الإزعاج أن يؤدي سريعاً إلى جعل روزبري يتحدى مجلس الوزراء ـ في النهاية كان هو الآن رئيس هذا المجلس ولم يعد قادراً على التلطي خلف معارضة غلادستون.[9] سارع الألمان إلى الانقضاض على فرصة اتفاقية كان روزبري قد عقدها في 12 آذار/ مارس مع دولة الكونغو الحرة، اتفاقية مصممة لمنع الفرنسيين من الوصول إلى وادي النيل.[10] لم يكتفوا بالاحتجاج على المعاهدة؛ عرضوا التعاون مع الفرنسيين في مقاومتها. كان لا بد من تحقق مكسب ما: إما أن يبادر روزبري إلى التحالف مع النمسا ـ المجر إرضاءً لألمانيا، أو أن يقْدِم الفرنسيون، مقدرين قيمة التعاون الفرنسي ـ الألماني، على نسيان أو تناسي قضية الإلزاس واللورين. غير أن الخطة تمخضت عن نتيجتين عكسيتين على الصعيدين كليهما. بدلاً من أن يصاب بالذعر، بادر روزبري إلى التهديد بمقاطعة **الحلف الثلاثي** كلياً «إذا ما واصلت ألمانيا الاصطفاف مع فرنسا في مسائل المستعمرات».[11] وحين خاف كالنوكي من غضب روزبري سارعت ألمانيا إلى تغيير موقفها. زعم الألمان أنهم لم يكونوا مطلقاً قد قصدوا التعاون مع فرنسا[12] وأقروا بالاقتناع بتنازل بريطاني تافه. ومع أنهم لم يقوموا بنسف المعاهدة الإنجليزية ـ الكونغولية (تولى الفرنسيون ذلك دون مساعدة)، فإنهم


Anglo-German line of 1890
Anglo-Italian line of 1891
Projected Anglo-Congolese line of 1894
Revised settlement 1894
Anglo-French agreement 1899
MEDITERRANEAN SEA
CAIRO
EGYPT
R. Nile
RED SEA
ARABIA
SUDAN
Khartum
Djibuti
Gulf of Aden
SOMALILAND
FRENCH EQUATORIAL AFRICA
Fashoda
ABYSSINIA
BRITISH EAST AFRICA
R. Congo
CONGO FREE STATE
L. Victoria
L. Tanganyika
Mombasa
INDIAN OCEAN
GERMAN EAST AFRICA
Miles
200 100 0 200 400

وادي النيل

أجهزوا على أي فرصة لقيام بريطانيا العظمى بدعم النمسا ـ المجر. في 9 تموز/ يوليو قدم دييم إلى روزبري اعتذاراً مطولاً عن التغيب الألماني عن الشرق الأدنى.[13] كان روزبري قد أصبح عديم الاهتمام. كان قد يئس من **الحلف الثلاثي** واقترح اختزال المشكلات البريطانية عن طريق تحسين العلاقات مع فرنسا وروسيا. كان 9 تموز/ يوليو 1894 يوماً تاريخياً. شكل نهاية التعاون الإنجليزي ـ النمساوي ضد روسيا: نهاية تلك السياسة التي كان البريطانيون قد أطلقوها في مؤتمر فيينا (أو ربما حتى في 1792)، أخفقوا في بلوغها خلال حرب القرم، وراهنوا عليها كثيراً في 1878، وبكل شيء في 1887. كان في الحقيقة اليوم الذي شهد بداية «العزلة» البريطانية.

التوافق البريطاني مع فرنسا لم يتحقق على الرغم من أن الفرنسيين كانوا مستعدين للترحيب به. لم يكونوا موهومين باحتمال قيام أي قوة أخرى بدعمهم في قضية النيل الأعلى. حين اقترح الألمان التعاون ردوا بطرح سؤال عما إذا كان التعاون سيمتد إلى المسألة المصرية؛[14] لم يفاجأوا بالجواب السلبي، ولا حين انسحب الألمان من القضية كلياً. لم تكن روسيا أفضل حالاً. حاول وزير الخارجية الفرنسي هانوتو استحضار التحالف الفرنسي ـ الروسي.[15] رد عليه غيرز بعد صمت دام ثلاثة أسابيع: «إن القيصر موافق كلياً على الموقف المتخذ من قبل حكومة الجمهورية».[16] لم يتبع أي تحرك، بما فيه حتى التعبير الودي عن الرأي في لندن؛ في الحقيقة، كان الروس يباركون الشجار، لا سببه. أشكال الرفض هذه لم تثر قدراً كبيراً من الاستياء لدى الفرنسيين. وعلى الرغم من أن هانوتو اكتسب لاحقاً لقب استعماري شرس ومتشدد، فإن هدفه لم يتجاوز التصالح مع بريطانيا، بعيداً كل البعد عن السعي إلى إذلالها أو حتى إلحاق الهزيمة بها. إلا أن التصالح لم يكن ممكناً، بنظره، إلا إذا انسحب البريطانيون من مصر؛ في حين أن البريطانيين كانوا يتوقعون من فرنسا أن تبادر إلى الاعتراف باحتلالهم لمصر، وحتى على نحوٍ دائم، قبل أن يصبحوا مستعدين للكلام عن التصالح. أقله، ظل هانوتو يحاول إبقاء المسألة مطروحة للنقاش. عرض مناقشة النيل الأعلى وحتى الاعتراف بـ«دائرة نفوذ» بريطانية هناك ـ مقابل ثمن (غير مسمى وغير قابل للكشف في الحقيقة) ـ إذا كان

البريطانيون مستعدين لتمزيق المعاهدة المبرمة مع ليوبولد الثاني. كان البريطانيون يريدون العكس؛ لم يكونوا مستعدين للتفاوض إلا إذا أقر الفرنسيون بالمعاهدة، أي بهزيمتهم. مرة أخرى كان ثمة طريق مسدود. خرج منه هانوتو عبر تهديد لا البريطانيين بل ليوبولد الثاني. كانت دولة الكونغو الحرة قد أصبحت على درجة كافية من اللاشعبية في بلجيكا؛ ولم يكن وزراء ليوبولد مستعدين لدعمه في أي صراع مع فرنسا، مثلهم، بالمناسبة، كانت بريطانيا أيضاً. كانوا بحاجةٍ إلى حاجز عازل ضد فرنسا، لا إلى ثغرة. وإذا كانت ثمة حاجة لأي كفاح فقد كانوا يفضلون أن يقاتلوا دفاعاً عن مصالحهم. في 14 آب/ أغسطس اتفق ليوبولد الثاني مع فرنسا على عدم الاستيلاء على الأرض التي تغلق طريقهم إلى النيل الأعلى.[17]

ظل الفرنسيون يحاولون التوصل إلى اتفاق مع إنجلترا. الحملة التي كانت قيد الإعداد تمت توصيتها بوجوب عدم التوغل في عمق وادي النيل؛[18] وفي تشرين الأول/ أكتوبر اقترح هانوتو أن على إنجلترا، أيضاً، أن تصبح طرفاً في هذا «العمل الخيري القائم على نكران الذات».[19] المفاوض البريطاني في باريس رأى هذا حلاً وسطاً جيداً؛ غير أن لندن دحضت رأيه. انهارت المفاوضات. كانت تلك المرة التي شهدت أقرب حالات التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا خلال الفترة الممتدة بين احتلال مصر في 1882 والوفاق الناجح في 1904. سبب التعثر كان بسيطاً. كان البريطانيون مصممين على البقاء في مصر؛ لم يكونوا مستعدين لأن يقتنعوا بأي وعد فرنسي بعدم التقدم لملء الفراغ الذي يتركونه وراءهم. وإذا كان الفرنسيون عاجزين عن اقتلاع البريطانيين من مصر ـ وقد كانوا عاجزين فعلاً ـ فقد تعين عليهم، إذاً، أن يستنبطوا ثمناً ما من شأنه أن يقنع الرأي العام الفرنسي بالاحتلال. وهذا الثمن ظل يراوغهم. كتب بول كامبون من القسطنطينية بعد فترة وجيزة يقول: «إذا استطعنا أن نقنع الإنجليز بأن . . . حكومتنا، مدفوعة بالرأي العام ستكون قادرة على احتلال بورسعيد، فإن التظاهرة ستكون ذات تأثير معين. غير أن علينا . . . أن نعرف ما نريده وأن نقوله بصراحة، بمودة، ولكن بوضوح. لقد بالغنا في إطالة أمد التمسك بحقوقنا ولم نول الحقائق ما يكفي من

الاهتمام».[20] هذا المنطق كان شديد القسوة، خالياً من الرحمة. ظل الفرنسيون يأملون باحتمال أن يصبحوا قادرين على تحسين وضعهم التفاوضي دون استفزاز أي صراع جدي. في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر تم الإيعاز لحملتهم بالوصول إلى النيل الأعلى بأقصى سرعة ممكنة.[21] حتى هذا كان تحركاً على الصعيد الديبلوماسي، لا تمهيداً لأي نزاع حقيقي. كان من شأن البريطانيين أن يصبحوا أكثر تعقلاً بعد أن يكون الفرنسيون قد وصلوا إلى النيل الأعلى. ومارشان، الذي كان يتولى قيادة الحملة، كتب قبل المغادرة يقول: «ليس الغرض، في التحليل الأخير، إلا إقناع إنجلترا، بوسائل سلمية ولكن مؤكدة، بضرورة قبول، إن لم يكن اقتراح من قبلها هي نفسها، عقد كونفرنس أوروبي. . . يتم فيه طرح مسألة الجلاء عن مصر بوصفها نتيجة طبيعية للجلاء عن السودان المصري».[22] لم يكن لدى البريطانيين أي رد على جملة هذه التمهيدات. لذا فقد عادوا إلى الديبلوماسية الخالصة القائمة على التهديدات. ففي 28 آذار/ مارس 1895 قال غراي نائب وزير الخارجية في مجلس العموم إن الحملة الفرنسية على النيل «ستكون حركة غير ودية».[23] كان ذلك إعلاناً مؤجلاً للحرب، وبعيداً، بالتأكيد، عن المصالحة مع فرنسا، تلك المصالحة التي كان روزبري قد أمل بعرضها على الألمان.

لم يكن روزبري أقل إخفاقاً مع روسيا رغم بعض ومضات المشاعر الإيجابية. توصل مع الروس إلى اتفاق يعين حدودهم على قمم جبال التامير؛ وأعلن في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر في أثناء مأدبة رئيس البلدية أن العلاقات مع روسيا لم يسبق لها أن كانت «أكثر وداً». إن موجة جديدة من الفظاعات التركية، ضد الأرمن هذه المرة، وفرت له في الشرق الأوسط فرصة لاستعراض صيغة صاخبة ومطنطنة من صيغ التعاون مع فرنسا وروسيا. سرعان ما انتهت إلى لا شيء. فيما كانت الحكومة البريطانية مدفوعة بإعصار عنيف من الغضب والاستياء الشعبيين، لم يلتحق الفرنسيون بالركب إلا لضمان عدم إلحاق أي ضرر بالأتراك، ولم ينضم الروس، وهم أنفسهم جلادون لأرمن كثيرين، إلى الحملة إلا لضمان عدم حصول الأرمن على أي نتائج إيجابية. ظل الروس ينظرون إلى هذه المقاربات البريطانية بنوع من الرضا عن النفس

القائم على احتقار الآخر. كذلك لم يكن روزبري قادراً على العودة إلى **الحلف الثلاثي**، وإن حاول أن يفعل ذلك في كانون الأول/ ديسمبر. بدا كالنوكي سعيداً بالفظائع الأرمنية التي أدت إلى إبعاد مركز الإعصار عن البلقان:[24] وفي ألمانيا أدت استقالة كابريفي في تشرين الثاني/نوفمبر إلى وضع حد رسمي لـ«الخط الجديد». كان المستشار الجديد، هو هنلوهه، قريباً جداً من بسمارك، ولم يكن ينقصه إلا أن يكون بسمارك ذاته. كان مستنداً إلى الكارتل القديم لأرباب الصناعة والزراعة، ولكن مع عدو جديد. مشاريع تجديد ملاحقة الديمقراطيين الاجتماعيين أخفقت؛ تعين على هنلوهه، إذاً، أن يعوِّل، طلباً للحماسة، على «السياسة العالمية» ـ على الاندفاع إلى التوسع فيما وراء البحار ونحو امتلاك قوة بحرية عظيمة موجهة ضد إنجلترا. من قبل، كثيراً ما كانت ألمانيا قد ظلت غير آبهة ببريطانيا العظمى؛ سرعان ما كانت ستغدو معادية.

عزلة بريطانيا تكشفت أمام العالم طولاً وعرضاً في ربيع 1895 حين بادر الشرق الأقصى للمرة الأولى إلى إقحام نفسه في الصف الأمامي للمسرح العالمي. إلى الآن ظل البريطانيون قانعين برعاية الإمبراطورية الصينية المهجورة وترويعها مع فرض ما يشبه الاحتكار على تجارتها. تحكُّمُهم بالقوة البحرية كانت قد مكنتهم من لجم أي محاولة تقسيمية؛ كانوا خصوصاً قد أحبطوا اثنتين من المحاولات التمزيقية الروسية في عامي 1961 و1885. أما الآن فكانت السكة الحديد العابرة لسيبيريا قيد الإنجاز؛ وسرعان ما كانت القوات الروسية ستصبح قادرة على الوصول إلى الصين براً. غير أن القوى الأوروبية لم تكن وحدها في الصين. بمأثرة فريدة، كانت اليابان قد قلبت نفسها متحولة من مملكة شرقية بالية ومتفسخة إلى دولة صناعية حديثة، مصممة على الاضطلاع بدورها بوصفها إحدى القوى العظمى. تنبأ اليابانيون بالتركيز الروسي على الشرق الأقصى الذي كان يمكن أن يعقب إكمال الخط الحديدي العابر لسيبيريا؛ وقرروا حماية أنفسهم عن طريق تحويل كوريا إلى دولة عازلة، مستقلة عن النفوذ الصيني. في أيلول 1894 دخلوا حرباً مع الصين ـ الحرب الكورية الأولى. بوصفهم أولياء نعمة الصين ورعاتها حاول البريطانيون تنظيم عملية

تدخل مشتركة للقوى الأوروبية في مصلحتها. باءت المحاولة بالفشل. هُزم الصينيون. في نيسان/أبريل 1895 عقدوا صلحاً في شيمونوسَكي. اعترفوا باستقلال كوريا وتنازلوا لليابان عن ميناء آرثر وشبه جزيرة لياوتونغ ـ مفتاحي منشوريا وكل الصين الشمالية في الحقيقة.

أدت هذه الأحداث إلى خلق فوضى في السياسة الروسية. قبل ستين سنة من الآن، أي في 1829، كان الروس قد خططوا للهيمنة على الإمبراطورية العثمانية عن طريق الاختراق السلمي. لم يكد هذا المشروع ينطلق فعلياً حتى وجدت تركيا نفسها مهددة من جانب محمد علي؛ ولهزيمة الأخير كان الروس قد اضطروا لدعوة القوى الأوروبية إلى التدخل في المسألة الشرقية. مرة أخرى الآن كانت الخطط الروسية الرامية إلى فرض الاحتكار السياسي على بكين ستتعرض للعرقلة من بدايتها إذا بقي ميناء بورت آرثر تحت سيطرة اليابانيين. وزارة الخارجية الروسية التي كانت للتو قد آلت إلى لوبانوف أخذت عبرة من الخيبة القديمة. هذه المرة قررت روسيا أن تعقد صفقة مع منافستها المباشرة مع استبعاد جميع القوى الأخرى من الشرق الأقصى. آخر المطاف، لم تكن حاجة روسيا العملية سوى منطقة نفوذ في منشوريا الشمالية، جسراً بين سيبيريا والإقليم البحري؛ وهو أمر كان من الممكن كسبه عبر الاتفاق مع اليابان. مثل هذه السياسة الحذرة لم ترق لوزير المالية فييته؛ كان الأخير يحلم بالهيمنة الاقتصادية والسياسية على الصين الشمالية كلها دونما أي شريك. والقيصر الجديد نقولا الثاني الذي كان قد خلف سلفه في تشرين الثاني/نوفمبر 1894، كان يتباهى بمعرفة الشرق الأقصى (سبق له أن كان هناك بالفعل) ويؤيد المقاومة بحماس. وهكذا فقد دُفعت الديبلوماسية الروسية في طريق زاخرة بالمغامرات في الشرق الأقصى كما سبق لها أن كانت قد أُقحمت عام 1877 في غمار المغامرة السلافية في البلقان. حاول لوبانوف أن يلوذ بوسيلة تمكنه من تقليص الخطر. تعين على روسيا تنظيم احتجاج مشترك من جانب القوى الأوروبية من وراء الكواليس ومن ثم البروز بوصفها حامية اليابان.

التحق الفرنسيون بالركب مباشرة. ومع أن مصالحهم في الهند الصينية كانت تقضي بالتهليل لتمزيق الإمبراطورية الصينية، فإنهم رحبوا بفرصة

استعراض التحالف الفرنسي ـ الروسي في أي مكان ـ عدا القسطنطينية بالطبع. يضاف أنهم افترضوا أن البريطانيين الذين كانوا، سلفاً، قد اقترحوا تحركاً مشتركاً في خريف 1894، كانوا أيضاً سيتعاونون من جديد. غير أن البريطانيين، لسوء حظ الفرنسيين وبؤسهم الشديد، بقوا خارج الحلبة التي دخلها الألمان. وهؤلاء ـ الألمان ـ كانوا في الأساس قد فكروا بمشاركة اليابانيين في مشروع تقسيم الصين. ما لبثوا أن انقلبوا رأساً على عقب للحيلولة دون «عمادة» التحالف الفرنسي ـ الروسي «بالنار». بل وقد افترض غليوم الثاني أن من شأن تعاونه مع روسيا أن يبين بطريقةٍ ما أن الأخيرة كانت قد تخلت عن فرنسا وانضمت إلى **الحلف الثلاثي**؛ مهما يكن فإن التحرك الروسي في الشرق الأقصى حمل معنى الأمن لحدود ألمانيا الشرقية في أوروبا.[25]

لم يكن الغياب البريطاني ناجماً عن مثل هذه الحسابات المعقدة. بعد تسع سنوات، حين هزمت اليابان روسيا وحفظت عظمة بريطانيا التجارية في الصين ولو مؤقتاً، بدا أن البريطانيين كانوا متحلين بقدرٍ مدهش من بعد النظر. في الحقيقة لم تكن لديهم أي سياسة في الشرق الأقصى، ولا في أي أمكنة أخرى بالمناسبة. كانوا موشكين على فقدان الثقة بقدرة الإمبراطوريات الشرقية على إصلاح نفسها ـ تركيا في المقام الأول، ولكن أيضاً الصين، فارس (إيران)، المغرب؛ وقد كانت بلا بدائل. بدا التقسيم قابلاً للاعتراض مثلما كانت المحافظة مستحيلة. لم يخطر لهم قط أن تكون اليابان قادرة على إحباط المخططات الروسية في الصين؛ كما لم يدركوا في الحقيقة أن الانقضاض الروسي الكبير كان وشيكاً. لم يكن الغياب إلا التصرف السلبي الأخير لمجلس وزراء ليبرالي كامل التفكك والتحلل. سائر القوى الفعالة في الحكم ـ الملكة، روزبري (رئيس الوزراء)، كمبرلي (وزير الخارجية) ـ كانت تتمنى أن تتعاون مع القوى الأوروبية؛ بقي مجلس الوزراء مصمماً على عدم الفعل. على الدوام كان الوزراء مستائين من سياسات روزبري «الإمبريالية» ونجحوا هذه المرة في هزيمته. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا أيضاً مستائين من الطريقة الكلبية التي كانت روسيا وفرنسا قد اعتمدتاها في إفراغ «الوفاق الأرمني» من محتواه المثالي في خريف 1894 ومصممين على عدم التعرض للدَّغ مرة أخرى. تمت إزاحة

البريطانيين جانباً في الشرق الأقصى، ذلك المحجوز لهم منذ أمد طويل، من قبل القوى القارية الثلاث.

لعل الأصح أن إزاحتهم كانت من صنع الروس وحدهم. لم تكن أي من فرنسا أو ألمانيا مرشحة للحصول على أي فائدة من «وفاق الشرق الأقصى». ما لبث احتجاجهما المشترك أن أجبر اليابانيين على إعادة مكاسبهم في البر الآسيوي إلى الصين، ما أبقى مفاتيح الشرق الأقصى بيد روسيا. التعويضات الصينية لليابان تمت تغطيتها بقرض دفعت فرنسا قيمته من الأموال وجنت روسيا ثماره السياسية؛ جرى استبعاد الألمان من القرض، رغم احتجاجاتهم، وقد سلموا بهذا الإقصاء مفضلينه على الدخول في شجار مع روسيا. في الحقيقة كانت فرنسا وألمانيا تتنافسان على كسب ود روسيا؛ كلتاهما دأبتا على تشجيعها في الشرق الأقصى رغبة منهما في تحويل أنظارها عن القسطنطينية. انزعج الفرنسيون كثيراً بهذا التطور؛ كانوا قد حلموا بأن يوفر التحالف الفرنسي ـ الروسي حماية لهم من ألمانيا، لا بأن يجبرهم على تحسين علاقاتهم معها. وكما قال هانوتو فـ«إننا سنضطر» في حال حصول تحرك في الشرق الأقصى «إلى مناقشة ما تم القيام به ضد ألمانيا مع روسيا في اللحظة التي نكون فيها مطالبين بالسير **مع** ألمانيا لنجدة روسيا على الملأ. يا لها من ورطة حقيقية!».[26] لم يكن ثمة أي مخرج. في حزيران/يونيو 1895 تم فتح قناة كيل؛ كان هذا هو الرمز المهين لنكسة نابليون الثالث الأولى في قضية سلزفيك. فكر الفرنسيون بمقاطعة الاحتفالات الدولية.[27] سارع نقولا الثاني إلى أمرهم بالحضور: «يبدو لي أن الحكومة الفرنسية مخطئة في ترددها إزاء الرد على الدعوة الألمانية. طالما أن جميع القوى موافقة، فإن مشاركة فرنسا، جنباً إلى جنب مع مشاركتنا نحن، ضرورية».[28] تمثل العزاء الوحيد، بالنسبة إلى الفرنسيين، بكونهم قد استطاعوا للمرة الأولى أن يشيروا إلى «التحالف» علناً.

غير أن ما بدا مهماً في صيف 1895 لم يكن هو التحالف الفرنسي ـ الروسي، بل الموقف من «العصبة القارية». تصور الروس أن من شأنها أن تكون فعالة في الشرق الأدنى مثلما كانت في الصين؛ كان من شأن ألمانيا وفرنسا، المتنافستين على خطب ود روسيا، أن تساندا كل مطلب من مطالبها.

لم يكن للروس أي مطامع في الشرق الأدنى؛ ثمة هواجس كانت تراودهم فقط. كانوا يريدون إدارة مفتاح قفل البحر الأسود ليصبحوا متفرغين للتركيز على الصين دونما خوف من أي هجوم بريطاني على القرم أو أوكرانيا. في تموز/يوليو 1895 اتخذ مجلس روسي قراراً جاء فيه: «نحن بحاجة إلى البوسفور والمدخل إلى البحر الأسود. حق العبور الحر بالدردنيل يمكن الحصول عليه لاحقاً بالديبلوماسية».[29] الجملة الثانية أماطت اللثام عن الخلل في السياسة الروسية. لم يعد الأمن كافياً. ما إن بدأت القروض الفرنسية، حتى دخلت السكك الحديد والآلات، وتعين على الحبوب والأقماح أن تخرج - وعمليتا الدخول والخروج، كلتاهما، عبر المضائق. يضاف أن الخط الحديدي العابر لسيبيريا لم يكن قد اكتمل؛ ولم يكن إلا مساراً أحادياً حتى بعد أن يتم استكماله. ظلت روسيا معتمدة على الطرق البحرية حتى في الشرق الأقصى؛ وكان ذلك يعني عبوراً حراً لقناة السويس كما للمضائق. كان من شأن العسكريين والديبلوماسيين الأعتق أن يرضوا بصيغة من صيغ تقسيم الإمبراطورية العثمانية مع ترك مصر وربما حتى الدردنيل لإنجلترا. أما الساسة أصحاب النظرة الأبعد، بقيادة فيتيه **(Witte)** فرأوا أن هذا لم يعد قابلاً للنفاذ: كان لا بد لهم من الحفاظ على وجود الإمبراطورية العثمانية والعمل من أجل تحييد قناة السويس **لعدم توفر ما هو أفضل (faute de mieux)**. في البدء أيد لوبانوف فكرة التقسيم؛ غير أنه ما لبث أن رأى أنه لن يحظى بالقبول ما لم يتم في الوقت نفسه تسوية المسألة المصرية ومعها قضية التحكم بقناة السويس. لذا بادر إلى تشجيع الفرنسيين على المضي قدماً في عمليتهم على النيل الأعلى؛[30] والقرار الأخير بإطلاق العنان لمارشال تم اتخاذه، في الحقيقة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1895. كذلك ظن لوبانوف أن الفرنسيين كانوا سيهضمون تحكماً روسياً بالقسطنطينية إذا ما تم إطلاق أيديهم في مصر؛ وقد وقع في خطأ جسيم على هذا الصعيد. لعل استعجال الفرنسيين لحملة مارشال كان يرمي إلى تسوية المسألة المصرية قبل أن تكون المسألة الشرقية قد تفجرت.[31]

لم يكن الروس وحدهم في النظر إلى صيغة من صيغ تقسيم الإمبراطورية العثمانية. ففي حزيران/يونيو 1895 عاد سالزبوري إلى الحكم في إنجلترا. لم

يكن قد سبق له قط أن امتلك قدراً كبيراً من الثقة بقدرة الإمبراطورية التركية على إصلاح ذاتها؛ والآن لم يعد لديه أي قدر ولو ضئيل من هذه الثقة. يضاف أن الحملة في إنجلترا ضد الفظائع الأرمنية كان من شأنها أن تكون قد جعلت دعم تركيا حتى لو أراد ـ وهو لم يكن راغباً في ذلك ـ أمراً متعذراً بالنسبة إليه. قال للسفير الفرنسي كورسل: «من المستحيل الحفاظ على الأمور كما هي. . . إن تركيا تحتضر ببطء». [32] يضاف أنه كان محبطاً من مواقف زملائه السابقين في **العصبة المتوسطية**. بدت النمسا ـ المجر ضعيفة؛ كانت إيطاليا ثغرة بدلاً من أن تكون ذُخراً؛ وألمانيا كانت مراوغة. كانت إنجلترا «قد راهنت على الجواد الخاسر». أراد أن يتعامل مع روسيا. قال لكورسل: «أنا محافظ قديم ولست منحازاً ضد الحكومة الروسية». مرة بعد أخرى ألمح بأسف إلى اقتراحات التقسيم التي كان نقولا الأول قد تقدم بها في 1853. «فقط لو أصغينا إلى الإمبراطور نقولا حين تحدث إلى السير هاملتون سيمور، كم كنا سنرى مشهداً أكثر بعثاً للسرور حين نتأمل القارة الأوروبية!» [33] في نهاية تموز/يوليو قال لهيرتزفلدت إنه كان مستعداً لتمكين الروس من أخذ القسطنطينية **مع كل ما يتبعها (avec tout ce qui s'ensuit)**. [34] هذه المقترحات أثارت الرعب في قلوب الألمان. ظنوا، ولعلهم كانوا على صواب، أن سالزبوري كان يحاول تكرار مناورة 1887: كان يعلن افتقاره إلى الاهتمام بالإمبراطورية التركية لتحميلهم، يعني الألمان، وحدهم المسؤولية عن النمسا ـ المجر. وكانوا، هم بدورهم، يحاولون تكرار مناورة معاهدة **إعادة التأمين**. قال غليوم الثاني في تشرين الأول/أكتوبر للوبانوف إنه مستعد لإحياء **عصبة الأباطرة الثلاثة** (ضد الولايات المتحدة!) ولم يكن «ضد منح الروس تأييداً معنوياً في الشرق الأدنى». وحسب رواية لوبانوف طرح حتى سؤال: «لماذا لا تستولون على القسطنطينية؟ لن يكون لدي أي اعتراض». [35] غير أن من الوارد أن لوبانوف كان مبالغاً من أجل إخافة الفرنسيين.

على أي حال، لم تدم المناورة الألمانية طويلاً. لم يكن ثمة أي مهرب من عبء النمسا ـ المجر. كان كالنوكي قد سقط في وقتٍ سابق من السنة حين كان قد حاول وقف التشريع المعادي لرجال الدين للحكومة المجرية. [36]

وخَلَفُه غلوتشوفسكي كان بولونياً وأكثر عداءً للروس بالتالي؛ لعل آخر شيء كان يريده هو تقسيم الإمبراطورية العثمانية أو **عصبة أباطرة ثلاثة**. أصر على أن من شأن إنجلترا أن تتخذ موقفاً ضد روسيا شرط أن تحصل على وعد بدعم عسكري من جانب **الحلف الثلاثي**.[37] انقلبت السياسة الألمانية فجأة. في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر تم إبلاغ النمساويين بقدرتهم، إذا ما تعرضت مصالحهم الحيوية لأي خطر ـ وتقدير ذلك يعود إليهم وحدهم ـ على التعويل على الدعم الألماني.[38] كذلك كان الإيطاليون مصرين على ضرورة مساهمة ألمانيا في إحياء الاتفاقين المتوسطيين.[39] كانت لديهم هواجس خاصة بعيداً تماماً عن تركيا. قبل عشر سنوات كانوا قد تلقوا التشجيع من جانب البريطانيين على صعيد ترسيخ أقدامهم في البحر الأحمر لإحباط الخطط الفرنسية الهادفة إلى التقدم نحو النيل من جهة الشرق. الآن كانت الخطط الإيطالية هناك متعثرة: كان الإيطاليون متمتعين بالطموح، دون القوة، ليصبحوا قوة عظمى. وجدوا أنفسهم في مواجهة الحبشة؛ والأحباش، مدعومين بالمساعدات الفرنسية، كانوا أكثر من أنداد بالنسبة إليهم. كان الإيطاليون بحاجة ماسة جداً إلى العون البريطاني.[40] ومثل هذا العون لم يكن في الأفق المنظور. كان سالزبوري يريد إبعاد فرنسا عن الضفة الروسية، لا استعداءها أكثر. مثل روزبري مع ليوبولد الثاني في 1894، إذا تعين عليه أن يتشاجر مع الفرنسيين حول النيل الأعلى، فإن من شأن ذلك أن يبقى لفائدته هو، لا لفائدة الإيطاليين. بقي أمل الإيطاليين الوحيد، وقد كان ضعيفاً جداً، متمثلاً باحتمال حصولهم في الحبشة على أجور الخدمات التي كانوا يستطيعون تقديمها لسالزبوري في المضائق.

ذلك هو ما دفع النمسا ـ المجر وإيطاليا إلى الاضطلاع بالدور الريادي. في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر اقترح غلوتشوفسكي أن تبادر أساطيل القوى العظمى الست إلى اقتحام المضائق وصولاً إلى ما يشبه الاستيلاء على القسطنطينية؛ ما من شيء كان يمكن أن يكون أكثر من هذا إثارة للامتعاض والاستياء بالنسبة إلى الروس. سارعت روسيا ومعها فرنسا إلى رفض الاقتراح. لعل ما يدهش أكثر هو أن البريطانيين رفضوا أن يتحركوا. في خريف 1895 كان سالزبوري قد قرر، لأن الروس لم يبدوا اهتماماً بخططه القائمة على التقسيم، إحباط

مشروعاتهم العدوانية المزعومة ضد القسطنطينية عن طريق إرسال أسطوله إلى هناك. في يوم من أيام تشرين الثاني/نوفمبر قوبلت هذه الخطة بالرفض من جانب مستشاريه البحريين. لم يكن إقحام الأسطول في المضائق ممكناً دون الحصول على ضمانة مؤكدة مئة بالمئة أن فرنسا كانت ستبقى محايدة؛ وحتى عندئذ لم يكونوا مستعدين للذهاب إلى ما هو أبعد من احتلال الدردنيل، الأمر الذي كان يجب أن يبقى عملية برية، لا بحرية، في المقام الأول.(41) في 4 تشرين الثاني/نوفمبر سُحب الأسطول البريطاني بغتة من بحر إيجه. بالطبع، لم يستسغ الروس هذا الانقلاب في السياسة البريطانية. ظنوا أن البريطانيين كانوا مستعدين للانقضاض على القسطنطينية في أي لحظة وقرروا المسارعة، عندئذ، إلى احتلال البوسفور بأنفسهم أولاً. إن خطتي الطرفين، اللتين بدتا متنافرتين، كانتا متشابهتين في كونهما قائمتين على أساس الخوف، ومنطلقتين من بواعث دفاعية خالصة. لم يجعلهما هذا أقل إثارة للذعر لدى الأطراف الأخرى. حاول الفرنسيون، وبنجاح، أن يلجموا الروس؛ وحاول الألمان، دون نجاح، دفع البريطانيين إلى الأمام.

فيما مضى كان الفرنسيون قد درجوا على عادة تجنب مناقشة موضوع الشرق الأدنى مع الروس توخياً لعدم المساس بتحالفهم الهش؛ أما الآن فقد تعين عليهم أن يبينوا شروطهم. عرض الروس على الفرنسيين التأييد في مصر مقابل دعمهم في القسطنطينية؛ لم يكن هذا كافياً. حتى مصر لم تكن قادرة على جعل الفرنسيين ينسون الإلزاس واللورين. إذا ما حصل أي تقسيم سلمي للإمبراطورية العثمانية بالاتفاق بين جميع القوى العظمى، فقد كان الفرنسيون مستعدين ليكتفوا بالجلاء البريطاني عن مصر، تحييد قناة السويس، و«امتيازات في سورية» لهم هم؛ ولأن هذه الشروط ما كانت مرشحة مطلقاً لأن تحظى بقبول البريطانيين، فإنها لم تكن سوى أوهام لا طائل وراءها. إذا ما تمت إعادة تنظيم الشرق الأدنى من قبل «العصبة القارية» أي من قبل ألمانيا وفرنسا داعمة لروسيا، فإن مبدأ تسوية مسألة الإلزاس واللورين يجب أولاً أن يحظى بالقبول الرسمي لدى الأطراف الثلاثة جميعاً. أخيراً، إذا ما أقدمت روسيا وحدها على التحرك ضد إما النمسا ـ المجر أو إنجلترا، «فإن مصلحة قومية كبرى مثل تسوية

جديدة لمسألة تُحْدِث منذ 1870 شرخاً عميقاً بين ألمانيا وفرنسا، فقط ستكون كافية لتسويغ أي تحرك عسكري في أعين الشعب الفرنسي». باختصار لم تكن الإلزاس واللورين **مرغوبتين** فقط، بل **وضروريتين ضرورة مطلقة**.[42] غير أن الفرضية الأساسية لدى السياسة الروسية تمثلت بضمان علاقات جيدة مع ألمانيا؛ وبالتالي فإن الرد الفرنسي كان نفياً مكشوفاً ومطلقاً. لم يكن الفرنسيون مستعدين، على الإطلاق، لأن يسمحوا للتحالف الروسي بأن يصبح فعالاً في عدائه للبريطانيين ما لم يتمكنوا هم أولاً من استعادة الإلزاس واللورين. ونتيجة لذلك، فإن الروس لم يتحركوا. لا شك أنهم باتوا أكثر ميلاً إلى اللاحركة بعد أن اكتشفوا أن أسطول البحر الأسود لم يكن جاهزاً وأن القوات التي كان من المفترض أن يوصلها هذا الأسطول إلى البوسفور لم تكن موجودة. كما العادة، كانت القوة الروسية مستندة إلى الادعاءات والمزاعم والمشروعات الفخمة، لا إلى الواقع.

في الوقت نفسه كان الألمان قد أطلقوا خطتهم الرامية إلى إجبار البريطانيين على دعم النمسا ـ المجر وإيطاليا. في 24 تشرين الأول/ أكتوبر قال غليوم الثاني للملحق العسكري البريطاني: «ليس من مصلحة أي بلد اتباع كل نزوة من نزوات السياسة البريطانية. مثل هذا السلوك يجبرني رسمياً على الوقوف في صف فرنسا وروسيا»؛[43] مرة أخرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر قال: «خطة إنجلترا القائمة على شق صف القوى القارية لن ينجح؛ بدلاً من ذلك ستجد إنجلترا القارة صفاً واحداً متراصاً ضدها».[44] كان مارشال يتبنى الرأي نفسه؛ إذ قال: «سنقوم بتوظيف الفرصة التالية، حيثما يكون أي تعاون إيجابي أو سلبي من جانبنا مع إنجلترا مطروحاً، لجعل الإنجليز يرون التعاسة في السياسة، كما في مجالات الحياة الأخرى، متبادلة».[45] هولشتاين، «الحالم الدائم بالمشاريع»، ابتكر خطة مركبة لعصبة قارية. من الممكن إعطاء فرنسا دولة الكونغو الحرة، وروسيا كوريا؛ من الممكن أيضاً تحرير إيطاليا من المعارضة الفرنسية في الحبشة، مع إمكانية وعد النمسا ـ المجر بشيء في البلقان. كانت ألمانيا ستتظاهر بعدم الرغبة في شيء، غير أنها كانت ستحصل ـ بعد أن تكون القوى قد انخرطت ـ مرفأ للاستفحام في الصين. لن تكون الهند،

مصر، وإيران مشمولة بالصفقة؛ وكان سيجري إجبار إنجلترا على التماس مساعدة **الحلف الثلاثي** للدفاع عنها.[46] لم يبق سوى اكتشاف أساس ما للنزاع مع إنجلترا لإقناع فرنسا وروسيا (أو خداعهما بالأحرى) بأن ألمانيا منخرطة في شجار فعلي مع البريطانيين ولم تكن دائبة على استخدام **العصبة القارية** للابتزاز. سرعان ما قدم الأساس نفسه. في 31 كانون الأول/ ديسمبر وصلت برلين أنباء عن قيام الدكتور جيمسون، أحد عملاء سسيل رودس، بشن إغارة قرصنية للإطاحة بجمهورية الترانسفال.[47] قرر الألمان أن يبادروا إلى الاقتحام بوصفهم مدافعين عن استقلال البوير.

ثمة محاولات بُذلت لإظهار حقيقة أن الحكومة الألمانية كانت مجرورة إلى الانخراط في قضية الترانسفال بفعل مصالح رأسمالية؛ يفترض أن الإمبريالية الاقتصادية قد أدت إلى تعكير صفو المسار المستوي للسياسة الخارجية. صحيح، طبعاً، أن بعض الألمان كانت لهم استثمارات في حقول مناجم الذهب في البوير؛ ولكنه صحيح أيضاً أن دعاة النظرية الجرمانية كانت قد بالغت في تضخيم أهمية الجذور التوتونية للبوير وفي النظر بعين الشره إلى المستعمرة البرتغالية المهجورة السائبة في خليج ديلاغوا ـ طريق الترنسفال البحرية. إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى وجود أي ضغط رأسمالي على الحكومة الإمبراطورية؛ وهولشتاين، وهو الأكثر احتكاكاً بالأوساط الرأسمالية، كان أيضاً هو الشخص الأشد اعتراضاً على رعاية البويريين. كانت المصالح الألمانية في الترانسفال، وهي ضئيلة، على أي حال، عديمة الأهمية شأنها شأن نظيرتها في المغرب بعد عشر سنوات. في الحالتين لم تكن سياسة الألمان إلا حركة في إطار التوازن الأوروبي للقوة ـ الأولى لتأثيرها في إنجلترا والثانية لتأثيرها في فرنسا. لم تكن الترانسفال قضية مهمة بالنسبة إلى الألمان؛ كانت غير ذات شأن. ذلك هو سبب اختيارهم لها. يضاف أنهم ظنوا أنها غير ذات أهمية أيضاً بالنسبة إلى البريطانيين، مقارنةً على أي حال بمصر أو المضائق. ذلك كان خطأهم الأساسي. البريطانيون قادرون على الاستغناء عن البحر الأبيض المتوسط طريقاً إلى الشرق، في أسوأ الأحوال ـ وقد فعلوا في الفترة الممتدة بين عامي 1940 و1943. غير أن المحطة البحرية في الكيب (رأس

الرجاء الصالح) كانت أساسية بالنسبة إليهم؛ لا مجال لبقاء الإمبراطورية البريطانية دونها.

بالطبع لم يفكر الألمان بالمطالبة بالترانسفال لألمانيا، أرادوا حماية استقلالها كما قدموا أنفسهم مدافعين عن الاستقلال المغربي بعد عشر سنوات. ونظراً لأن البوير كانوا قد سلموا بالتحكم البريطاني بشؤون الخارجية بموجب معاهدة 1884، فإن هذا كان خطأً خطراً قائماً على المضاربة. وما العمل إذاً؟ كانت لدى الألمان فكرة غامضة عن عقد نوع من الكونفرنس الدولي. بادر غليوم الثاني، وهو التلميذ اللامسؤول المولع بمحاكاة فعاليات من هم أكبر منه سناً على الدوام، إلى اقتراح إرسال فرقة بحرية إلى الترانسفال وخوض حرب محدودة هناك مع البريطانيين الذين ستكون بحريتهم قد تعهدت بعدم التدخل. تمثلت المحصلة العملية ببرقية أُرسلت في 3 كانون الثاني/يناير 1896 إلى رئيس جمهورية الترانسفال: كروغر لتهنئته على نجاحه في الحفاظ على استقلال بلده «دون التماس المساعدة من أي قوى صديقة». دُعي الروس لحضور حفل تكريس قدسية المعاهدات؛[48] وجرى حث الفرنسيين على التعاون في الدفاع عن مصالحهم في مناجم الذهب. ولكن التعاون لم يكن، بالطبع، مرشحاً لأن يمتد إلى مصر. في الوقت نفسه تم إبلاغ البريطانيين باحتمال تعرضهم لمواجهة **عصبة قارية** ما لم ينخرطوا في تحالف سري مع ألمانيا «تحالف يلزم إنجلترا بدخول الحرب في ظروف معينة».[49]

على الفور تعرض خطأ الألمان الشنيع للافتضاح. كان للروس ما يكفي من الشجارات مع البريطانيين؛ لم يكونوا راغبين في أي مزيد. يضاف أنهم لم يكونوا يحبون استقلال البلدان الصغيرة. جاء رد لوبانوف المقتضب متضمناً حقيقة كون الترانسفال محمية بريطانية.[50] تعمد إيربيت تأكيد استثناء مصر وقال: «لا أرى الفائدة بالنسبة إلينا».[51] وبدلاً من أن يصابوا بالذعر سارع البريطانيون إلى استحضار قوتهم البحرية. نظموا «عمارة بحرية طائرة» جاهزة للإرسال إلى أي بقعة من العالم؛ ما جعل ادعاء الألمان القدرة على الدفاع عن الترانسفال مثيراً للسخرية. تعين عليهم أن يزعموا أن برقية كروغر يجب عدم أخذها مأخذ الجد. في 10 كانون الثاني/يناير، بعد أسبوع واحد فقط من

البرقية، كتب هولشتاين يقول: «لنفرح إذا انتهت القصة كما تبدو فاعلة: بنجاح ديبلوماسي قليل لألمانيا ودرس سياسي صغير لإنجلترا». [52] لم يكن تجاوز البرقية الكروغية بالضحك على هذه الدرجة من السهولة. كانت النتائج الديبلوماسية هي العواقب الأقل شأناً. تمخضت البرقية عن إطلاق ردود أفعال عنيفة من جانب الرأي العام في كل من إنجلترا وألمانيا. لا تشعل الشرارات أي حرائق إلا إذا كان ثمة شيء قابل للاشتعال والاحتراق؛ في هذه المناسبة كان الوقود جاهزاً وجاءت البرقية مزودة بالشعلة المصممة سلفاً. جل الإنجليز كانوا انعزاليين نهاية القرن، من منطلقات سلمية أو إمبريالية على حدٍّ سواء. كان من شأن أي تحدٍّ ديبلوماسي مجرد أن يبقيهم بأعصاب باردة، لا سيما إذا كان التحدي مرتبطاً بالشرق الأدنى. بدت البرقية منطوية على تهديد لمصالحهم الإمبريالية. يضاف أنه كان ثمة استياء لاشعوري متفاعل من المنافسة الاقتصادية الألمانية. فجوزف تشمبرلين، مثلاً، تقاسم احتقار جون برايت، سلفه في برمنغهام، لتوازن القوة والشؤون الأوروبية؛ كانت قضية مختلفة جداً حين باتت الأسواق وجنوب أفريقيا مشمولة. في الجهة الأخرى، كانت الأكثرية الساحقة من الألمان لامبالية بحسابات بسمارك المعقدة أو حتى بـ«العصبة القارية»: لم تكن استثارة الألمان ممكنة إلا بـ«سياسة عالمية». لم تكن ألمانيا قادرة على أن تفعل شيئاً على صعيد مساعدة البوير، وبالتالي فإن البرقية كانت عملية حمقاء، بلا معنى. غير أنها بدت مجيدة إلى حدٍّ ما، ملحمية، درامية، استعراضاً لحقيقة أن ألمانيا كانت قد أصبحت قوة من المرتبة الأولى. سائر الحملات الألمانية اللاحقة على صعيد السياسة العالمية كانت جميعاً مضمرة في البرقية ـ المغرب، الصين، سكة حديد بغداد. ثمة خطط لبناء قوة بحرية ألمانية كانت قيد الاجتراح؛ بعد البرقية أثبتت تلك أنها خطط غير قابلة للمقاومة. بحد ذاتها لم تعد البرقية، وهي حركة ديبلوماسية روتينية، تشكل بداية سياسية جديدة أكثر من مغامرات بمسارك الاستعمارية في 1884. غير أن بسمارك كان قادراً على إغلاق حنفية الحماسة الاستعمارية اصطناعياً مثلما كان قادراً على فتحها بالطريقة ذاتها. بعد عام 1896 لم يعد حكام ألمانيا قادرين على إبقاء الطموحات الشعبية محصورة، ولم يحاولوا أن يفعلوا

ذلك في الغالب. حتى السياسة الرسمية باتت تكشف النقاب عن التغيير الحاصل. حين قام بسمارك بتنظيم «عصبة قارية» في 1885 لم يطلب شيئاً لنفسه وعرض أشياء كثيرة على آخرين: كان مستعداً لدعم فرنسا في مصر، وروسيا في القسطنطينية. و**عصبة** هولشتاين **القارية** عُرضت على الفرنسيين والروس شرط ألا يحصلوا إلا على مكاسب تافهة. شكل هولشتاين ومارشال التركتين الوحيدتين الموروثتين عن «الخط الجديد». اهتمامهما الحقيقي كان قارياً مع بقائهما حالمين بتجنيد دعم بريطاني من أجل لجم كل من فرنسا وروسيا. لا غرابة، إذاً، أن البلدين لم يبديا أي اهتمام بعصبة قارية هادفة، آخر المطاف، إلى إضعافهما وتمكين ألمانيا من أن تصبح متفوقة ليس في أوروبا وحسب بل وخارجها.

حظي هذا بتقدير سالزبوري. ومع أنه لم يبادر جدياً إلى مفاتحة روسيا، فإنه أطلق بعض مجسات الاستشعار لاستكشاف فرص المصالحة مع فرنسا. بالصدفة، نُشِرَ اتفاقٌ مع فرنسا حول سيام في 15 كانون الثاني/ يناير؛[53] وفي 19 شباط/ فبراير أقدم سالزبوري حتى على ذكر مصر أمام كورسل ـ المحاولة الأولى لمناقشة الموضوع منذ إخفاق وادنغتون في 1892.[54] كارثة تعرضت لها إيطاليا، ولم تكن غير متوقعة كلياً، أوقفت محاولة الاتفاق هذه. ففي الأول من آذار/ مارس حلت كارثة بالقوات الإيطالية في الحبشة بمعركة آدوا. سارع الإيطاليون إلى مناشدة البريطانيين طلباً للمساعدة. لم يكن سالزبوري ناوياً مساعدتهم. بالمقابل، بدا الإخفاق الإيطالي تاركاً الطريق مفتوحاً أمام التقدم الفرنسي باتجاه النيل من جهة الشرق كما من جهة الغرب. في 3 آذار/ مارس قررت الحكومة البريطانية إعادة اجتياح السودان، ظاهرياً من أجل مساعدة الإيطاليين، واقعياً لقطع الطريق على الفرنسيين. أدت الكارثة الإيطالية إلى الإجهاز على ما كان متبقياً من **العصبة القارية**. تعين على الألمان استرضاء البريطانيين كرمى لعيون إيطاليا. ظل سالزبوري يحاول عدم استفزاز الفرنسيين. عرض إعلان أن الحملة السودانية «لم تكن لتؤثر في شروط أو مدة الوجود البريطاني في مصر»، وطالب بالمقابل السماح له بصرف أموال مصرية على الحملة.[55] رفض الفرنسيون هذا الطلب؛ أطلق سالزبوري بيانه رغم ذلك.[56]

لم يكن ذلك كافياً. في 7 أيار/مايو قال له كورسل: «لقد أخذتم خياركم»،[57] ولم يتأثر باقتراح تمكين فرنسا من احتلال سورية.[58]

أدت الحملة البريطانية على السودان إلى استكمال الانقلاب في السياسة المتوسطية. فيما مضى كان البريطانيون قد عزموا على معارضة روسيا في المضائق فحاولوا إبقاء فرنسا محايدة. جاء الانهيار الإيطالي وأنزل الضربة الأخيرة بهذه السياسة. كان الأسطول الإيطالي عديم الجدوى: كان من شأن الإيطاليين أن يكونوا بحاجة إلى المساعدة بدلاً من تقديمها. لاحظ أحد ضباط الاستخبارات البحرية: «ما لم يتم ضمان أمن شواطئها، فإن من المحتمل عملياً غض النظر عن إيطاليا بوصفها أحد عوامل أي حرب أوروبية».[59] ونظراً لأن البريطانيين لم يكونوا قادرين على عبور المضائق، فإنهم قرروا البقاء في مصر على نحو دائم والدفاع عن قناة السويس بالقوات المسلحة المتمركزة هناك. كتب مدير الاستخبارات البحرية في تشرين الأول/أكتوبر 1896 يقول: «لا تتصوروا أن أي كابح دائم يمكن فرضه على روسيا بتحرك مرتبط بالدردنيل... لعل الطريقة الوحيدة هي إيقاف مصر ضد جميع القادمين وتحويل الإسكندرية إلى قاعدة بحرية».[60] يا لها من حصيلة منطوية على المفارقة الساخرة! كان الفرنسيون قد عقدوا تحالفهم مع روسيا جزئياً لتقوية موقفهم التفاوضي مع بريطانيا العظمى فيما يخص مصر؛ أدى التحالف، بدلاً من ذلك، إلى جعل تحرك البريطانيين في المضائق مستحيلاً ما دفعهم إلى ما هو أكثر عمقاً في مصر. فاقتحام السودان جعل صراعاً إنجليزياً ـ فرنسياً أمراً مؤكداً؛ في الوقت نفسه لم يعد البريطانيون مهتمين بالمضائق مع تزايد موقعهم في مصر قوة. حيثما كان البريطانيون يحاولون يوماً إبقاء فرنسا محايدة مع وقوفهم هم ضد روسيا في المضائق، باتوا الآن يأملون بإبقاء روسيا محايدة وهم عاكفون على إلحاق الهزيمة بفرنسا على النيل. كان الفرنسيون مهندسي إخفاقهم الخاص؛ الطريق من طولون إلى فاشودا مستقيمة.[61] قدر الفرنسيون أن حسنات التحالف كانت قد انقلبت إلى سيئات. في الأول من تموز/يوليو كتب هانوتو، العائد من جديد وزيراً للخارجية، إلى بول كامبون[62] عن أن إنجلترا كانت تخطط للاستيلاء على مصر، كريت، وطنجة، وأن على فرنسا أن تعزز من تعاونها مع روسيا.

على أن الروس لم يكونوا، بالطبع، حريصين على التعاون مع فرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد أن باتوا شاعرين بأنهم آمنون في المضائق؛ وسرعان ما استطاعوا قلب الرد الذي كان بيرتلوت قد وافاهم به في كانون الأول/ ديسمبر 1895 ـ فقط مصلحة قومية كبرى مثل القسطنطينية من شأنها أن تسوّغ انخراط روسيا في حرب كبرى.

كانت المسألة الشرقية شديدة القرب من الأزمة في كانون الأول/ ديسمبر 1895؛ الآن بدأ البريطانيون يتحولون نحو مصر مبتعدين، وكان الروس يبتعدون متوجهين نحو الشرق الأقصى. كانت ثمة غمغمة إنذار أخيرة في خريف 1896. المذابح الأرمنية المتجددة أنعشت الكلام عن تحرك دولي. حين قام نقولا الثاني بزيارة بلدين غربيين في أيلول/ سبتمبر، بادر كل من سالزبوري وهانوتو إلى اقتراح شكل من أشكال التدخل في القسطنطينية عليه. قام سالزبوري برمي فكرة فتح المضائق أمام البوارج الحربية لسائر الدول ـ أفضل البدائل بعد أن كان البريطانيون قد فقدوا الثقة بأن حاكم المضائق كان سيبقيها مغلقة في وجه روسيا. لم يبد نقولا الثاني، بالطبع، أي اهتمام قائلاً: «نحن نريد إبقاء المضائق مغلقة».[63] التحرك الدولي هو الآخر كان مقيتاً بنظر الروس: الأتراك في القسطنطينية أفضل من أساطيل القوى العظمى هناك. في 5 كانون الأول/ ديسمبر قرر أحد اجتماعات مجلس التاج الروسي عدم توقع أي مزيد من **الجوقة** عن طريق احتلال البوسفور؛ كان هذا هو «المخطط» الذي ظل السفير نليدوف في القسطنطينية يدعو إلى اعتماده منذ سنوات. كان من شأن مخطط نليدوف أن يكون ناجحاً تماماً؛ فالأسطول التركي لم يكن قد خرج من مراسيه منذ عام 1878؛ وكان البريطانيون قد قرروا للتو افتقار حتى الإنزال في الدردنيل إلى الصفة العملية. إلا أن الروس لم يعرفوا بالأمر. كانوا بحاجة إلى دعم فرنسي، مرة أخرى حُرموا منه. لم يكن هانوتو مستعداً للتضحية بالإمبراطورية العثمانية ولو من أجل مصر. أبلغ السفير الروسي يوم 30 كانون الأول/ ديسمبر 1896 بما يلي: «لم تكن فرنسا مستعدة لترى نفسها ملتزمة على الإطلاق بأي صراع ينشب حول مسألة البحر الأسود والمضائق»؛ وحين قام وزير الخارجية الروسي مورافييف بزيارة باريس، خاطبه هانوتو قائلاً: «لا

يمكنكم أن تحملوا أي أوهام بشأن مساعدتنا العسكرية». من المؤكد أن الألمان عرضوا على الروس تأييداً أقرب إلى الغموض؛ غير أن فيتيه، وزير المالية بقي ملحاً على عدم جواز الإقدام على أي خطوة دون موافقة فرنسية. كان بحاجة إلى الأموال الفرنسية لتمويل خططه الفخمة والكبرى في الشرق الأقصى وكان مستعداً للقبول **بالأمر الواقع** في المضائق ثمناً لذلك. آخر المطاف، كان الروس قد خططوا للاستيلاء على البوسفور ليكونوا آمنين في الشرق الأقصى؛ بادروا الآن إلى التخلي عن خططهم للسبب نفسه.

لم يخرج الروس من الشرق الأدنى أصفار الأيدي. ففي خريف 1896 كان غلوتشوفسكي قد بذل جهوداً يائسة لبناء ائتلاف معاد لروسيا. بل وقد حض الألمان على منح الإلزاس واللورين حكماً ذاتياً التماساً لدعم فرنسا.[64] غير أن الألمان لم يستجيبوا لهذه العروض. وفي 20 كانون الثاني/ يناير 1897 أقدم سالزبوري أخيراً على رفض فكرة نفخ الروح في الوفاق المتوسطي: كان الدفاع عن القسطنطينية «موقفاً عميق الجذور».[65] لم يكن لدى النمساويين أي خيار سوى الاتفاق مع روسيا بأفضل الشروط التي كان يمكنهم أن يحصلوا عليها. قام فرانسيس جوزف وغلوتشوفسكي بزيارة سان بطرسبورغ نهاية نيسان/ أبريل 1897. فوجئا إذ وجدا الروس حريصين على صيانة **الأمر الواقع** في الشرق الأدنى؛ بل وبدا الحكم القائم للمضائق حائزاً على «الرضا الكلي والكامل» لدى الروس. تحدث النمساويون بغموض عن نوع من التقسيم المستقبلي، يمكنهم من خلاله ضم البوسنة والهرسك؛ لم يرد الروس على هذه الاقتراحات، والاتفاق بين البلدين الذي كان قد تم إبرامه في 5 أيار/ مايو 1897، بقي سلبياً محضاً. لم يكن أي من البلدين مستعداً لنسف استقرار البلقان؛ كما لم يكن أي منهما مستعداً للسماح لأي طرف ثالث بفعل ذلك. تمخض الاتفاق النمساوي ـ الروسي عن وضع الشرق الأدنى على «طبق من الجليد» للسنوات العشر التالية.[66]

كل من ألمانيا وفرنسا شعرتا بقدرٍ كبير من الارتياح إزاء هذه النتيجة وسارعتا، كلتاهما، إلى التعبير عن آيات المودة لروسيا. في آب/ أغسطس قام غليوم الثاني، هو هنلوهه، ووزير الخارجية الجديد بولو بزيارة سان بطرسبورغ

لتأكيد حقيقة أن العلاقات الروسية ـ الألمانية لم «تكن ودية وصادقة فحسب، بل حميمة حقاً».[67] أخيراً جاء دور رئيسَي الجمهورية فور وهانوتو. أرضاهما سماع نقولا الثاني وهو يصف بلديهما بعبارة «صديقين وحليفين» ـ المرة الأولى التي كان أي قيصر قد استخدم الكلمة الثانية على الملأ. غير أنه أضاف: «كلاهما مصممان على صيانة سلام العالم». بعبارةٍ أخرى، لا تحرك روسي باتجاه القسطنطينية، ولكن أيضاً لا دعم روسي لفرنسا في الإلزاس واللورين ولا في السودان التي كانت منطوية على قدر أكبر من الأهمية العملية. نوع من أنواع **عصبة قارية** كان قد بات موجوداً. سائر المسائل الأوروبية الكبرى كانت قد «جُمِّدت». توفرت للنمسا ـ المجر فرصة للتنفس والسعي (عبثاً) لحل مشكلاتها الداخلية؛ ومع ذلك فإنها برزت عام 1908 في ثوب قوة عظمى أكثر مما كانت قد فعلت في 1897. كذلك حصلت تركيا وإيطاليا على فرصة لالتقاط الأنفاس، فرصة وظفها الإيطاليون لإحداث ثورة في وضعهم الديبلوماسي، في حين بددها الأتراك دون أي فائدة. تمتع الباقون بـ«حرية الحركة». تمتع الفرنسيون بحرية الذهاب قدماً إلى الهزيمة في فاشودا، وتمتع الروس بحرية التحرك لمعانقة الكارثة في الشرق الأقصى، وتمتع الألمان بحرية التركيز على «السياسة العالمية». أما البريطانيون فقد عُزلوا وبدوا في خطر شديد. لم يكن هذا في جزء كبير منه إلا وهماً. على الرغم من أن البريطانيين كانوا معزولين، فإن منافسيهم كانوا أيضاً كذلك. كانت القسطنطينية قد وفرت نقطة استطاعت سائر القوى العظمى أن تلتقي وتتركز حولها. من المؤكد أنها كانت قد جلبت لإنجلترا صداقة كل من النمسا ـ المجر وإيطاليا؛ ولكنها كانت أيضاً قد وفرت أفقاً ولو بعيداً للقاء محتمل بين فرنسا وروسيا. بالطبع لم تكن هاتان الدولتان قد تمكنتا فعلاً من شبك الأيدي إلا في «تلست»، أي بعد التدمير العسكري الكامل لألمانيا؛ غير أنهما كانتا، رغم غياب هذا الشرط ـ شرط التدمير العسكري الكامل لألمانيا ـ قادرتين على التوصل إلى نوع من التعاون في البحر الأبيض المتوسط. جاءت زيارة طولون رمزاً لذلك، وإن بقي رمزاً تافهاً. فالعمارة البحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط لم يسبق لها أن شكلت وزناً ذا شأن؛ والمراسي البنزرتية التي أعدها الفرنسيون للأسطول الروسي بقيت

غير مستعملة إلى أن لاذت بها سفن الروس «البيض» عام 1920.[68] أما **عصبة القارية** 1897 فكانت قائمة على الغيرة المتبادلة، بدلاً من التعاطف المشترك؛ كانت اتفاقاً على الاختلاف، لا على التعاون. **فالعصبة القارية** الوحيدة الخطرة فعلاً على البريطانيين كانت عصبة خاضعة لقوة واحدة ـ خاضعة لإمبراطورية نابليون أو هتلر. على الرغم من أن البريطانيين حاولوا عبثاً الاهتداء إلى حلفاء، فإن أي تحالف لم يقم ضدهم. ومع ذلك فإن الأعوام القليلة القادمة كانت ستبين أن بقاء القوى الأوروبية ولو في إطار علاقات ودية معقولة فيما بينها كان محرجاً بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية.

هوامش الفصل السادس عشر

(1) مما ينطوي على ما يكفي من المفارقة الساخرة أن سالزبوري الذي صاغ العبارة استخدمها لوصف وضع كان متعذراً على بريطانيا بلوغه: فقط لو عاش البريطانيون في «عزلة بهية» لاستطاعوا أن يقيموا سياستهم على أساس المبادئ.

(2) مذكرة بقلم أول لورد بحري (أول وزير للبحرية)، 15/ 4/ 1894. ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 221.

(3) نقاش في مجلس العموم، 19/ 12/ 1893. **هانسارد**، 4، 19/ 1771 - 1786.

(4) آلغرنون وست، **يوميات**، ص: 262.

(5) من دييم إلى كالنوكي، 7/ 2/ 1894. **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 189.

(6) فالدرزي، **مذكرات ذات شأن**، ج: 2، ص: 306.

(7) محضر من غليوم الثاني عن يولنبرغ (فيينا) إلى كابريفي، 20/ 12/ 1893. **السياسة الكبرى**، ج: 9، هـ: 2138.

(8) مذكرتان من كابريفي، 8/ 3، 23/ 4؛ من مارشال إلى هاتزفلدت، 28/ 3/ 1894. المصدر السابق، هـ: 2152، 2155، 2153.

(9) من هاتزفلدت إلى كابريفي، 1/ 6/ 1894. المصدر السابق، ج: 8، هـ: 2039.

(10) أُنجزت المعاهدة حقيقة يوم 12/ 4. وقد تم تأريخه بموعد لاحق لإخفاء حقيقة أن الملك ليوبولد الثاني، ملك البلجيكيين وصاحب دولة الكونغو الحرة، كان قد التزم سلفاً مع البريطانيين قبل التفاوض مع الفرنسيين حول الموضوع نفسه بين 16 و23/ 4. وغرض هذه المعاهدة كان مثل معاهدة 1890 حول هليغولاند ـ زنجبار ، ، لغلق باب وادي النيل الأعلى بالديبلوماسية. تم غلقه من الشرق بمعاهدة 1890 وعن طريق اتفاق إنجليزي ـ إيطالي في 1891، باستثناء طريق الحبشة: ومنه التشجيع البريطاني للمطامع الإيطالية هناك والرعاية الفرنسية للأحباش. في تشرين الثاني/نوفمبر 1893 بادر الألمان أيضاً إلى التخلي عن الدخول من جهة الغرب إذا اتفقوا مع البريطانيين على تمرير الحدود الكاميرونية بشلال النيل. كان البريطانيون يأملون بقيام الألمان بتوسيع مطالبهم وصولاً إلى الشلال لقطع الطريق على الفرنسيين؛ غير أن الألمان أقدموا، بدلاً من ذلك، على الاتفاق مع الفرنسيين في آذار/مارس 1894، ما أبقى الطريق من الكونغو الفرنسي إلى النيل مفتوحة. كان لا بد من إيجاد حاجز جديد. من قبل كان البريطانيون قد حاولوا أيضاً إقصاء البلجيكيين عن دولة الكونغو الحرة؛ وافقوا الآن أن يؤجروا ليوبولد الثاني بحر الغزال ـ المنطقة العازلة الحاسمة التي كان الألمان قد تخلوا عنها للتو. بالمقابل قام ليوبولد الثاني بتأجير البريطانيين شريطاً من الأراضي الكونغولية ممتداً من الشمال إلى الجنوب ـ نفس الطرح الذي كان الألمان قد خرجوا به من معاهدة هليغولاند في 1890. أعطاهم هذا مبرراً للشكوى من التعرض لـ«التطويق» ـ

في أكثر بقاع أفريقيا حلكة! كان من شأنهم أن يعترضوا على أي حال، من منطلق أن دولة الكونغو الحرة، التي تم جعلها بموجب قانون برلين لعام 1885 منطقة محايدة، لم تكن مؤهلة للحصول على أي أرض خارج الحوض التقليدي للكونغو.

الاعتراضات الفرنسية كانت أكثر جدية. خلافاً للألمان لم يكن قد سبق للفرنسيين قط أن أقروا ببريطانية النيل الأعلى، بكون هذه البقعة «منطقة نفوذ» بريطانية. أصروا على أنها إما تحت السيادة العثمانية أو بلا صاحب. إذا كانت لا تزال تركية، فإن على كل من البريطانيين والفرنسيين، على حدٍّ سواء، أن يتركوها وشأنها؛ يضاف أن على البريطانيين أن يرحلوا عن مصر الخاضعة أيضاً للسيادة العثمانية في جميع الأحوال لم يكن ليحق للبريطانيين أن يؤجروا أرضاً عثمانية (أو مصرية) لليوبولد الثاني، أو غيره. وإذا كانت المنطقة بلا صاحب فإن للفرنسيين حقاً مكافئاً في التوغل فيها مثل أي أطراف أخرى، ولا يمكن إقصاؤهم عنها من خلال صفقات وهمية بين البريطانيين وليوبولد الثاني؛ كان من الممكن أن يطالب بها، مثل سائر أجزاء أفريقيا، ذلك الذي وصل إليها أولاً. لم يكن لدى البريطانيين أي رد على هذه الاعتراضات. تمثل الرد الوحيد بحق الحيازة ووضع اليد فعلياً؛ ولم ينجح البريطانيون في تحقيق ذلك إلا في 1898.

(11) من دييم إلى كالنوكي، 13، 14/ 6/ 1894. **أسس السياسة الخارجية البريطانية**، هـ: 192.

(12) يحاول لاغر (**الدبلوماسية الإمبريالية**، ج: 1، ص: 139) أن يسلط الضوء على: (أ) لم يكن ثمة أي عرض ألماني بالتعاون، (ب) أن الفرنسيين لم يستنكروا انسحاب الألمان من المسألة. غير أنه مخطئ حول الموضوعين كليهما. في 13/ 6/ 1894 اقترح مارشال على إيربت وجوب قيام فرنسا وألمانيا بـ«اتخاذ صيانة **الأمر الواقع** المترتب على قانون برلين بوصفه الأساس المشترك للتفاوض مع إنجلترا» (**السياسة الكبرى**، ج: 8، هـ: 2049). في اليوم نفسه شكا روزبري لدييم؛ في 15/ 6 قام كالنوكي بإيصال هذه الشكوى إلى الألمان (المصدر السابق، هـ: 2054). في 17/ 7 تهرب مارشال من متابعة التعاون مع الفرنسيين وأقر بالاكتفاء (المصدر السابق، هـ: 2061). كان هذا قبل التنازل البريطاني لألمانيا الذي لم يتم إلا في 18/ 6. من هنا فإن الألمان غيروا موقفهم بسبب قلق النمسا ـ المجر، لا لأنهم كانوا قد حصلوا على ما كانوا يريدونه.

في 19/ 6 اعترض هانوتو، وزير الخارجية الفرنسي، أمام السفير الألماني على عقد اتفاق منفصل مع إنجلترا (**الوثائق الدبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 11، هـ: 161)؛ كرر شكواه المؤرخة في 22/ 6 (هـ: 172). واحتج إيربت في برلين أمام مارشال في 19/ 6 (هـ: 162) و25/ 6 (هـ: 175). ثم خرج مارشال في إجازة

إلى الأرياف هرباً من المزيد من الشكاوى. كان شاعراً بالخجل عن أفعاله حقاً. محررو **السياسة الكبرى** (الذين كتموا أدلة الشكاوى الفرنسية) لم يكونوا مشاركين في العار.

(13) من دييم إلى كالنوكي، 9/ 7/ 1894. لانغر، **التحالف الفرنسي ـ الروسي**، ص: 200.

(14) من إيربت إلى هانوتو، 17، 24/ 6؛ من هانوتو إلى إيربت، 18/ 6/ 1894. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، ج: 11، هـ: 154، 174، 157.

(15) من هانوتو إلى مونتبلو، 1/ 6/ 1894. المصدر السابق، هـ: 122.

(16) من مونتبلو إلى هانوتو، 21/ 6/ 1894. المصدر السابق، هـ: 169.

(17) مما ينطوي على ما يكفي من الغرابة أن النجاح الفرنسي انقلب في النهاية مصلحة بريطانية. كان من شأن طرد ليوبولد من فاشودا أكثر صعوبة بما لا يقاس من طرد مارشان، لأنه كان صاحب حق كان سيتعين على البريطانيين أن يعترفوا به.

(18) من دلكاسيه (وزير المستعمرات) إلى مونتي (مع محضر من هانوتو)، 13/ 7/ 1894. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 11، هـ: 191.

(19) انظر مقالي، «تمهيداً لفاشودا»، في **المجلة التاريخية الإنجليزية**، ج: 65.

(20) من بول كامبون إلى بورجوا، 31/ 3/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 362.

(21) مذكرة من هانوتو، غير مؤرخة (17/ 11/ 1894)، المصدر السابق، ج: 11، هـ: 285.

(22) مارشان، مذكرة، 10/ 11/ 1895، المصدر السابق، ج: 12، هـ: 192.

(23) هذا هو «بيان غراي» الذي خجل منه غراي فيما بعد كثيراً إذ كان قد تعمد أن يستخدم لغة قوية عن النايجر وأحاله إلى النيل خطأً. غراي، **عشرون عاماً**، ج: 1، هـ: 18.

(24) من يولنبرغ إلى هوهنلوهه، 4، 14/ 12/ 1894. **السياسة الكبرى**، ج: 9، هـ: 2168، 2170.

(25) محضر بقلم غليوم الثاني عن يولنبرغ إلى هوهنلوهه، 7/ 4/ 1895. **السياسة الكبرى**، ج: 9، هـ: 2313.

(26) من هانوتو إلى مونتبلو، 25/ 4/ 1895. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 11، هـ: 483.

(27) من هانوتو إلى مونتبلو، 27/ 2/ 1895. المصدر السابق، هـ: 382.

(28) من مونتبلو إلى هانوتو، 2/ 3/ 1895. المصدر السابق، هـ: 384.

(29) خوستوف، **المؤرخ الماركسي**، ج: 20، ص: 108.

(30) لاحقاً قام بول كامبون بعطف حملة مارشان على تحريض لوبانوف لهانوتو في خريف

1895. من بول كامبون إلى هنري كامبون، 10/ 6، 6/ 9/ 1904. **مراسلات**، ج: 2، ص: 143، 159.

(31) من إيربت إلى بيرتلو، 2/ 6/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 264.

(32) من كورسل إلى هانوتو، 12، 29/ 7/ 1895. المصدر السابق، هـ: 88 و144.

(33) من سالزبوري إلى إيفان ـ مولر، 31/ 8/ 1896، **وثائق بريطانية**، ج: 6، ملحق: 4.

(34) من هاتزفلدت إلى هولشتاين، 30، 31/ 5، 5/ 8/ 1895. **السياسة الكبرى**، ج: 10، هـ: 2371، 2372، 2381.

(35) مذكرة بقلم يولنبرغ، 13/ 10/ 1895. السياسة الكبرى، ج: 9، هـ: 2323. من لوبانوف إلى هانوتو، 24/ 10/ 1895. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 182.

(36) بعد فقدانه للدعم البريطاني قرر كالنوكي أن ملاذه الوحيد هو التحالف مع الفاتيكان ـ يا له من علاج يائس!

(37) من يولنبرغ إلى هوهنلوهه، 8/ 11/ 1895. السياسة الكبرى، ج: 10، هـ: 2497.

(38) من هوهنلوهه إلى يولنبرغ، 14/ 11/ 1895. المصدر السابق، هـ: 2542.

(39) من بولو إلى هوهنلوهه، 8/ 11/ 1895. المصدر السابق، هـ: 2538.

(40) كان الإيطاليون يتمنون إرسال قوات إلى زيلا في الصومال البريطاني. جعل سالزبوري هذا مشروطاً بالموافقة الفرنسية التي لم تحصل.

(41) حسب إحدى الروايات أنكر ريتشاردز، لورد البحار الأول، لدى استشارته من قبل مجلس الوزراء أن تكون له أي علاقة بمشروع إرسال الأسطول إلى القسطنطينية وسارع فوراً إلى مغادرة الغرفة؛ وحسب رواية أخرى، جاء الاعتراض من غوشن، لورد الأدميرالية الأول، وقال سالزبوري إنه كان سيتعين عليه، إذا كانت البوارج البريطانية مصنوعة من الخزف، أن يغير سياسته. ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 244.

(42) من بيرتلو إلى مونتيلو، 20/ 12/ 1895؛ 17، 31/ 1/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 241، 275، 292.

(43) من غليوم الثاني إلى مارشال، 25/ 10/ 1895. **السياسة الكبرى**، ج: 9، هـ: 2579.

(44) من غليوم الثاني إلى هوهنلوهه، 20/ 12/ 1895. المصدر السابق، ج: 10، هـ: 2572.

(45) من مارشال إلى بولو، 28/ 12/ 1895. المصدر السابق، ج: 11، هـ: 2759.

(46) هولشتاين، مذكرة، 30/ 12/ 1895، المصدر السابق، هـ: 2640.

(47) كانت المشكلة الأساسية البريطانية في جنوب أفريقيا استراتيجية وسياسية، لا اقتصادية. مناجم الذهب في الترانسفال كانت تتطور بوتائر عظيمة، رغم تمنع البوير ورغم احتكارهم للديناميت، الذي كانوا، من أرباحه، يحصلون على الأسلحة التي كانوا سيخوضون بها حرب 1899. غير أن البريطانيين كانوا بحاجة إلى أفريقيا جنوبية بيضاء موحدة لضمان أمن الكيب الاستراتيجي ـ مسمار دولاب الإمبراطورية البريطانية. جمهوريات البوير كانت تعطل هذا؛ بل وكان ثمة خطر أكبر ـ كان من المحتمل أن يثور الـ«وتلانديين» مالكو المناجم ثورة على البوير ويعلنوا جمهورية تخصهم. الحل، وقد تم اجتراحه للمرة الأولى في 1894، بدا متمثلاً بمساعدة ثورة الوتلانديين، ولكن مع التأكد من أن يتبع ذلك تأكيد لسلطة بريطانيا. لذا تم نشر قوة بقيادة الدكتور جيمسون على حدود الترانسفال تكون جاهزة للزحف على جوهانسبورغ فور اندلاع الثورة الوتلاندية هناك. لا مجال للشك حول أن المفوض السامي البريطاني هيركوليس روبنسون، وتشمبرلين، وزير المستعمرات، كانا على علم بالخطط المتعلقة بالثورة وكانوا مطلعين أيضاً على شيء من الغموض على القوة التي كان جيمسون قد حشدها. بقيا وراء الكواليس ليكونا قادرين على الظهور بمظهر العاملين على استعادة السلطة بعد أن تكون سلطة البوير قد انهارت. بدلاً من ذلك فقد الوتلانديون أعصابهم، رفضوا القيام بأي ثورة، وسارع جيمسون، دون التشاور مع أحد، إلى اتخاذ قرار بالزحف على جوهانسبورغ ذاتياً. حتى جيمسون نفسه لم يكن يعرف أن «غارة» ستتم إلى أن بدأت فعلاً؛ لذا فإن تشمبرلين كان قادراً على القَسَم ببراءته عن صواب، وإن دون وجدان مرتاح ـ الوجدان الذي لم يعانِ قط من افتقاره إليه. إلا أنه كان من المؤكد أنه كان قد رحب بالاستعدادات التي جعلت الغارة ممكنة وشجعها، كما كان سيستفيد منها كل الفائدة لو كانت قد نجحت. ثمة دليلان ينطويان على أهمية حاسمة. قامت لجنة التحقيق البرلمانية بإدانة باور، سكرتير روبنسون، لمعرفته بالاستعدادات التي كان جيمسون يقوم بها. أوراق باور تبين أن جميع المعلومات التي كانت بحوزته كان يتقاسمها مع روبنسون وتشمبرلين؛ وفي الحقيقة فإن باور كان قد تم إقناعه بأن يضحي بنفسه إنقاذاً لرؤسائه. نظراً لكونه ضابطاً بحرياً قديماً وافق بحماقة. ثانياً، المدعي العام، وهو نفسه عضو في الحكومة الاتحادية، قال عن إحدى البرقيات التي أُرسلت إلى الكيب بتوجيه من تشمبرلين، إنها «لم تكن قابلة للتبرير». هذه البرقية كُتمت في أثناء التحقيق كما من جانب غارفن كاتب سيرة حياة تشمبرلين. (جان فان در بول، **إغارة جيمسون**، ص: 174).

(48) من غليوم الثاني إلى نقولا الثاني، 2/ 1/ 1896. **رسائل ويلي ـ نيكي** [غليومية ـ نقولاوية]، ص: 29.

(49) من سالزبوري إلى فيكتوريا، 15/ 1/ 1896. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثالثة،

ج: 3، ص: 22.

(50) من رادولين إلى هوهنلوهه، 8/ 1/ 1896. **السياسة الكبرى**، ج: 11، هـ: 2624.

(51) من إيربت إلى بيرتلو، 1/ 1/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 254.

(52) من هولشتاين إلى هاتزفلدت، 10/ 1/ 1896. **السياسة الكبرى**، ج: 11، هـ: 2629.

(53) في الحقيقة، كان الاتفاق قد تم التوصل إليه قبل عيد الميلاد. لم يكن، إذن، كما تصوره الألمان، رداً على برقية كروغر. من كورسل إلى بيرتلو، 15/ 1/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 272.

(54) من كورسل إلى بيرتلو، 19/ 2/ 1896. المصدر السابق، هـ: 306. ليس ثمة ما يشير إلى أن كورسل قال، كما زعم الألمان: «عندنا عدو واحد ـ ألمانيا». غير أن ذلك كان صحيحاً.

(55) من كورسل إلى بيرتلو، 22/ 3/ 1896. المصدر السابق، هـ: 346.

(56) شكا الروس حتى من هذا الاتفاق المحدود، غير أنه ليس ثمة ما يشير إلى أنهم حاولوا منعه أو أصروا على طرد بيرتلو. من مونتبلو إلى بيرتلو، 27/ 3/ 1896. المصدر السابق، هـ: 355.

(57) من كورسل إلى هانوتو، 7/ 5/ 1896. المصدر السابق، هـ: 383.

(58) من كورسل إلى هانوتو، 20/ 6/ 1896. المصدر السابق، هـ: 410.

(59) ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 271.

(60) د. ن. ا. مذكرة حول السياسة البحرية، 28/ 10/ 1896. ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 578.

(61) أدى التحالف بالطبع إلى جعل وضع اليد على المضائق أكثر صعوبة بالنسبة إلى الروس؛ وبهذا المعنى فإنهم، هم أيضاً، نظموا إخفاقهم الخاص. غير أن هاجسهم الأساس كان متركزاً على تعزيز أمنهم في المضائق، لا الاستيلاء عليها؛ وهذا كان، بكل تأكيد، قد تحقق بالتحالف. لا مجال للشك بأن بوارج بريطانية كانت قد عبرت المضائق في 1895 لو كان «التحالف الليبرالي» أو ائتلاف القرم موجوداً.

(62) من هانوتو إلى بول كامبون، 1/ 7/ 1896. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، ج: 12، هـ: 418.

(63) مذكرة بقلم هانوتو، 12/ 10/ 1896. المصدر السابق، هـ: 472.

(64) من هولشتاين إلى يولنبرغ، 22/ 1/ 1897. **السياسة الكبرى**، ج: 12 (1)، هـ: 3116.

(65) من سالزبوري إلى رمبولد، 20/ 1، 1897. **وثائق بريطانية**، ج: 9 (1)، ص: 775.

من هاتزفلدت إلى هوهنلوهه، 10/ 12/ 1896. السياسة الكبرى، ج: 12 (1)، هـ: 2029.

(66) بريبرام، **معاهدات النمسا ـ المجر السرية**، ج: 1، ص: 185 - 195.

(67) من بولو إلى يولنبرغ، 20/ 8/ 1897. **السياسة الكبرى**، ج: 13، هـ: 3444.

(68) البوارج مازالت دائبة على التفسخ في مراسيها.

الفصل السابع عشر

حقبة «السياسة العالمية»، 1897 - 1902

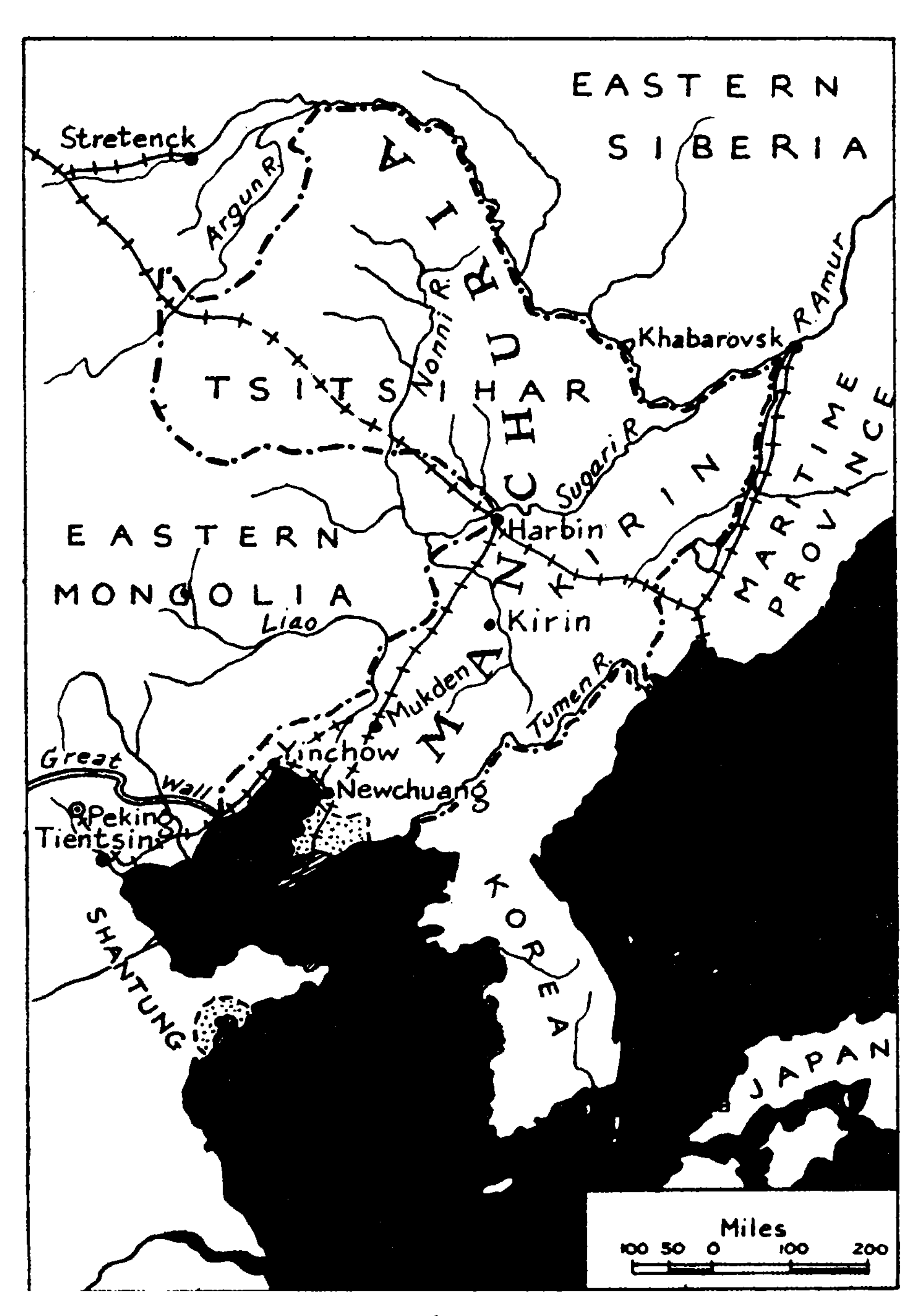
تمخض الاتفاق النمساوي ـ الروسي في أيار/مايو 1897 عن وضع ليس مشكلات شبه جزيرة البلقان وحسب بل والأزمات الأوروبية كلها «في الثلاجة». كانت الخصومة البلقانية بين روسيا والنمسا ـ المجر العنصر الأكثر إزعاجاً في السياسة الأوروبية منذ عام 1815؛ والوحيد منذ الحرب الفرنسية الروسية ـ لم تكن فرنسا قادرة على أن تأمل بتحدي وضعها القائم في أوروبا دون حصول نزاع في الشرق الأدنى. الآن باتت منطقة البلقان منسية؛ ما من حدث هناك ـ تمرد في كريت، حرب بين اليونان وتركيا، حوادث شغب في مقدونيا ـ كان قادراً على تعكير الهدوء. بالطبع لا شيء في التاريخ سبب بسيط ولا شيء نتيجة بسيطة؛ وما كانت القوى العظمى لتتحرر من أجل متابعة طموحاتها في العالم الخارجي لو لم تكن قد باتت سلفاً صاحبة طموحات تغريها بمتابعتها. كان هذا واضحاً وضوحاً كافياً بالنسبة إلى روسيا فيما يخص الشرق الأقصى، وإلى فرنسا فيما يخص أفريقيا. تمثل التطور الكبير الجديد لعام 1897 بتحول ألمانيا، هي الأخرى، نحو «سياسة عالمية». طموحات ألمانيا قامت بنسف الحدود البسماركية. جل الألمان كان لديهم إحساس بامتلاك قوة غير محدودة ورغبة في اعتماد سياسة لا تعرف معنى التحفظات؛ أولئك الذين كانوا يدركون وجود قوى أخرى كانوا يعتقدون بأن منافستها، لا سيما المنافسة بين إنجلترا وروسيا، كان من شأنها أن تبقى على الدوام كفيلة بالحيلولة دون تضافرها ضد ألمانيا. أراد غليوم الثاني أن يكون **حَكَم العالم**

(arbiter mundi).[1] واضحو الرؤية والشكاكون رفعوا راية السياسة العالمية لصرف الأنظار عن المصاعب الداخلية ـ عن أطوار الإمبراطورية الغريبة، عن الصراع بين المصالح الصناعية ونظيرتها الزراعية، عن القوة المتنامية للديمقراطيين الاجتماعيين. كانت سياسة العالم هي الثمن الديماغوجي الذي دفعته طبقة ملاك الأراضي البروسيين من أجل البقاء والاستمرار: تخلى هؤلاء عن سياسة بسمارك الخارجية من أجل الحفاظ على المكانة التي كان قد أوجدها لهم في السياسة الداخلية. ما من مصلحة متنازع عليها إلا وتم شراؤها. جرى بناء قوة بحرية كبيرة، بدعم رأسمالي، لحراسة المؤن الغذائية الآتية إلى ألمانيا مما وراء البحار؛ في الوقت نفسه أدت الرسوم الجمركية المرتفعة إلى جعل ألمانيا مكتفية ذاتياً على صعيد المواد الغذائية إرضاء للزراعيين. راح إقطاعيو اليونكر يغازلون روسيا من أجل بولونيا وفي سبيل تجنب الدخول في أي حرب على جبهتين؛ أما الرأسماليون فتحدوا روسيا بسعيهم إلى الحصول على تنازلات في آسيا الصغرى والشرق الأقصى.

كان بولو الذي أصبح وزيراً للخارجية في تموز/يوليو 1897 ومستشاراً نهاية عام 1900، رمزاً لسياسة العالم. كان بسمارك، وحتى كابريفي، قد طرحا بديلين اثنين: على ألمانيا أن تتبع هذا الخط أو ذاك. أما بولو فقد اختار الخطين البديلين كليهما. تمثلت مهمته في السياسة الداخلية بالتوفيق بين الأضداد ـ «إرضاء ألمانيا دون إلحاق أي أذى بالإمبراطور»؛ وقد اضطلع بدوري رجل دولة ديمقراطي من ناحية ومتملق بيزنطي من ناحية ثانية. وهكذا فإن مهمته الديبلوماسية تركزت على توفير الشحم الذي ينبغي لألمانيا أن تنزلق عليه متجاوزة منافساتها وصولاً إلى قمة القوة العالمية. فيما يخص البحرية العظيمة، مثلاً، ـ تلك التي كانت مخططاتها موضوعة في 1897 والتي تم إطلاقها في 1900 ـ كان هو ومستشاروه يرون أن هناك «مرحلة خطرة» فترة متخيلة قد ترتاب فيها بريطانيا إزاء مخططات ألمانيا فتقدم على تدمير قوتها البحرية قبل أن تتمكن هذه القوة من الوقوف على قدميها. هذه المرحلة الخطرة كانت موجودة في أي قطاع آخر من قطاعات السياسة والخطة الألمانيتين ـ في خطط سكة حديد بغداد مثلاً. غير أن افتراض بولو المضمر كان يقول إن مرحلة

الخطر سيتم تجاوزها وإن ألمانيا ستبلغ مستوى تصبح فيه أقوى من أن يجرؤ أي من القوى أو حتى مجموعة قوى على مهاجمتها. وإلى أن يتم الوصول إلى تلك المحطة كان غرضه الديبلوماسي أن يبقى طليقاً، على علاقة جيدة مع كل من روسيا وبريطانيا العظمى دون الالتزام بأي من الطرفين. إذا كان مفترضاً، في السر، أيضاً أن صراعاً إنجليزياً ـ روسيا كان محتوماً؛ ما جعل سياسة «اليد الحرة» آمنة ومربحة في الوقت نفسه.

سائر عمليات الاقتحام الألمانية لميادين السياسة العالمية كانت غير متوقعة؛ لعل أكثرها مباغتةً على هذا الصعيد كان ظهورها في الشرق الأقصى. بداية عام 1897 كان فيتيه قد توهم بأن إمبراطور الصين قد أصبح في قبضته. فالشؤون المالية للصين باتت خاضعة لأرجحية مصرفه الروسي ـ الصيني؛ في أيار/ مايو 1896 أقام مع الصين حلفاً دفاعياً ضد اليابان ـ قصة مرسى **أونكيار سكلسي** (ربما أونغولار إسكيلسسي **uncular iskelesi** وتعني مرسى تجار الطحين بالتركية) مرة أخرى. وقد قال فيتيه نفسه: «شعاري هو: التجارة والصناعة في المقدمة دائماً، الجيش في المؤخرة على الدوام». كان هذا هو الخليط الذي حلم بتوظيفه في التغلب على البريطانيين غير أن الألمان ما لبثوا أن قلبوا خططه رأساً على عقب: في تشرين الثاني/ نوفمبر 1897 نجح الألمان في الاستيلاء على ميناء كياو ـ تشو الصيني. كانت المناسبة اغتيال مبشِّرين (ما دفع مركز الكنيسة الكاثوليكية إلى المسارعة فوراً إلى دعم هذه المغامرة الإمبريالية)؛ كان الدافع الظاهري هو احتياج ألمانيا إلى محطة استفحام لِقِطَع أسطولها غير الموجود ـ ولاحقاً إلى أسطول لحماية محطة الاستفحام العائدة لها. في الواقع لم تكن عملية الاستيلاء على ميناء كياو ـ تشو إلا التجلي الأول لـ«سياسة العالم»؛ كان لا بد لألمانيا من أن تبادر إلى الاقتحام وصولاً إلى فرض الوجود حيثما كانت بريطانيا العظمى وروسيا تحتلان مقدمة المسرح. أراد فيتيه أن يظهر بمظهر المدافع عن وحدة الصين والمؤيد للصين ضد المطالب الألمانية. نجح مورافييف والعسكريون في التغلب عليه. كانت الديبلوماسية والاستراتيجية الروسيتان في الشرق الأقصى قائمتين، كلتيهما، على افتراض وجود حدود آمنة في أوروبا؛ لم يكن من المناسب تعريض هذا



الشرق الأقصى

الوضع للخطر من أجل ميناء كياو ـ تشو. يضاف أن الجنرالات لم يكونوا واثقين بسلاحي فيتيه المتمثلين بالمال والسكك الحديدية؛ كانوا متلهفين لأن يحذوا حذو الألمان ويستولوا على ميناء بورت آرثر، مفتاح البحر الأصفر. في كانون الثاني/ يناير 1898 بذل فيتيه محاولة أخيرة لإقامة ائتلاف معاد لألمانيا مع البريطانيين.[2] لم يكن هؤلاء قد اعترضوا على التدخل الألماني في الصين؛ كانوا، في الحقيقة، مشغولين بالتفاوض حول تقديم قرض إنجليزي ـ ألماني إلى الصين، لجماً للهيمنة الروسية على بكين. من جهة أخرى، كانوا مستعدين تماماً لضرب الروس بالألمان، لدق إسفين بين روسيا وألمانيا، تماماً كما كان بالمرستون قد فعل مع الروس والفرنسيين في أثناء أزمة 1840 الشرقية الكبرى. لم يعرض سالزبوري على الروس «أي تقسيم للأرض، بل نوعاً من تقاسم الأرجحية»؛[3] كان من شأن كل طرف أن يكون صاحب حق امتيازات السكك الحديد أو غيرها من المشروعات الرأسمالية في منطقة نفوذه، وكان كلاهما سيتضافران بالتأكيد لاستبعاد أي فريق ثالث. كان هذا شبيهاً إلى حدٍّ كبير بالصفقة التي تمت حول إيران بعد تسع سنوات؛ في 1898 لم يكن الروس ميالين إلى التحلي بمزاج تقاسم الصين (أو تركيا التي كانت هي الأخرى مشمولة بالعرض) مع كائن من كان. كانوا فقط حريصين على إخراج ألمانيا؛ وبالمقابل فإن البريطانيين كانوا راغبين في تجميد تقدم روسيا ومندفعين في الوقت نفسه على صعيد القرض الإنجليزي ـ الألماني الذي كانت الحكومة الصينية قد أقرته في 3 آذار/ مارس. برأي الروس كانوا هم لا البريطانيين أصحاب الحق في اللعب مع الجبهتين. قطعوا المفاوضات مع سالزبوري وبعد أسبوعين اثنين طلبوا رسمياً استئجار ميناء بورت آرثر.[4]

طالبت المصالح التجارية البريطانية المدمنة منذ زمن طويل على عد الأسواق الصينية مزارع آمنة تخصها وحدها ببعض الردود الفورية العنيفة. كان من شأن صرختها أن تمر دون صدى لو كانت دفة السياسة بيد سالزبوري وحده. فقد وصف المسألة الصينية بعد فترة وجيزة على أنها «كسارة ديبلوماسية أحدثت أكثر مما ينبغي من الفرقعات، غير أن دخانها بات الآن منجلياً»: وقد قدر، بقدرٍ كبير من الصواب، أن مسألة الشرق الأقصى لن تصبح ذات أهمية عالمية

خلال خمسين سنة أخرى. غير أن سالزبوري لم يكن يحكم وحده. ففي الحكومة الوحدوية كان جوزف تشمبرلين يرى نفسه نداً للرئيس؛ وقد أصر وهو المتغطرس، المعتد بنفسه، والعجول، على القيام بعملٍ ما. رأى مجلس الوزراء أن يتم طرد الروس من بورت آرثر؛ وقِطَع عمارة الصين البحرية تم توجيهها نحو الشمال لهذا الغرض. غير أن التحالف الفرنسي ـ الروسي اعترض الطريق مرةً أخرى: بدا التحرك في بحار الصين الشمالية شديد الخطورة مع وجود العمارة البحرية الفرنسية في الهند ـ الصينية. كتب سالزبوري يقول: «سيطالب "الجمهور" بعزاء إقليمي كارثي ما في الصين. لن يكون مفيداً، وسيكون باهظ الثمن؛ ولكن على المستوى العاطفي الخالص، لا بد لنا من الإقدام عليه».[5] في 25 آذار/ مارس قرر مجلس الوزراء أن يطلب من الصين تأجير وي ـ هاي ـ وي.[6] بدا كما لو أن تقسيم الصين قد بدأ.

لم يكن تشمبرلين مستعداً للتفرج على هذا مكتوف اليدين. راح يقرع الطبول طلباً لحلفاء داعمين لمقاومة أي مزيد من التقدم الروسي. في البدء اختبر حظه مع الأمريكيين؛ عبارات سخية دون أن يفعلوا شيئاً سوى انتزاع الفيلبين من أيدي إسبانيا المسكينة خلال الصيف. حاول مع اليابانيين. هم أنفسهم، كانوا، سلفاً، قد بدأوا تقسيم الصين في 1895؛ وقد كانوا الآن عازمين على عقد صفقة مع روسيا حول كوريا ولم يكونوا مستعدين لفعل شيء من شأنه أن يزعجها. تركز جهد تشمبرلين الرئيسي على الألمان؛ أمطرهم بوابل من الاقتراحات حول عقد تحالف في مفاوضات سرية وخطب علنية. بقي هاجسه الوحيد متمثلاً بالشرق الأقصى: «يمكننا أن نقول لروسيا: "لقد حصلتِ على كل ما طلبته. نحن مستعدون للاعتراف بوضعك، غير أن عليك ألا تتقدمي أكثر. إن الأجزاء الباقية من الصين هي تحت حمايتنا المشتركة"».[7] أعطى غليوم الثاني الجواب الحاسم: «يتعين على تشمبرلين ألا ينسى أن لدي في الشرق الأقصى فرقة عسكرية بروسية واحدة مقابل ثلاثة جيوش روسية وتسعة ألوية خيالة لا يفصلني عنها أي سور صيني ولا دروع فولاذية إنجليزية في متناول اليد».[8] لم يكن هذا الخطاب قابلاً للدحض رغم أن الإحصاءات الداعمة له لم تكن دقيقة. مثلها مثل إحصاءات تشمبرلين نفسه، كانت لأغراض

الإيضاح والعرض. ثمة محاولات مدروسة بُذلت لاستكشاف أسس وأسباب «سوسيولوجية» عميقة للإخفاق في التوصل إلى بناء أي تحالف إنجليزي ـ ألماني عام 1898 ـ كُرْه البريطانيين للمنافسة التجارية الألمانية من ناحية؛ عداء اليونكر للديمقراطية والعدوانية الرأسمالية من الناحية المقابلة. لم تكن هذه التخمينات ضرورية. كان البريطانيون مستعدين للاندفاع إلى معانقة أي تحالف مع ألمانيا لو عُرض عليهم مثل هذا التحالف. وقد كتب سالزبوري لتشمبرلين: «أتفق معك تماماً على أن أي علاقة أوثق مع ألمانيا في ظل الظروف القائمة من شأنها أن تكون مرغوبة جداً؛ ولكن السؤال هو: هل نستطيع الحصول عليها؟»[9] وكذلك فإن الشعب الألماني كان هو الآخر مستعداً، بالمناسبة، لقبول التحالف مع بريطانيا العظمى، كما سبق له أن قبل بالتحالفين مع النمسا ـ المجر وإيطاليا، لو تم إقناعه بأنه ضروري لأمنه أو لنجاح «سياسة العالم». غير أن شيئاً مما عرضه البريطانيون ـ (ولم يعرضوا إلا القليل) ـ لم يكن من شأنه أن يقنع ألمانيا بخوض حرب كبرى في أوروبا ضد فرنسا وروسيا كرمى لعين استثمارات بريطانية ذات شأن في الصين. بالطبع لم يبادر حكام ألمانيا إلى التسليم باستحالة التحالف على مسامع البريطانيين. ظلوا بحاجة إلى التأييد البريطاني في العالم الخارجي قدر حاجتهم إلى الصداقة الروسية في أوروبا؛ ولو أمكن إقناع البريطانيين بعجزهم عن تجنب التوسع الإمبريالي الروسي لربما بادروا ـ عزاء ـ إلى وقف التوسع الإمبريالي الألماني. يضاف أن الألمان لم يسلموا باستحالة التحالف حتى بينهم وبين أنفسهم. دأبوا على ابتكار صعوبات وهمية مثل عجز الحكومات البريطانية؛ ورأوا أن من شأن البريطانيين أن يدفعوا ثمناً باهظاً للتحالف مع تزايد مصاعبهم. التحالفات ليست بضاعة جاهزة للشراء؛ إنها نابعة من تقاطع حشد من المصالح الحيوية. كانت للنمسا ـ المجر مصالح في القسطنطينية حتى أكثر حيوية من نظيرتها لدى البريطانيين؛ لذا فإن الوفاق المتوسطي كان ممكناً. لم تكن لألمانيا أي مصالح حيوية مماثلة في الصين؛ بقي الكلام التحالفي كله، إذاً، عبثاً بلا معنى.

لم تكن استحالة قيام تحالف ما تعني تنافراً بين بريطانيا العظمى وألمانيا. ومع أن تشمبرلين وصف عروضه على أنها كانت «فرصاً ضائعة **le bonheur qui**

passé»[10] فإنه واصل في الحقيقة إلحاحه على الألمان لسنوات لاحقة؛ وقد عمل سالزبوري من أجل التعاون مع ألمانيا ولو على نحو أقل إثارة مسرحية. يضاف أن سياسة «إطلاق اليد» الألمانية كانت مستندة إلى وجود علاقات جيدة مع بريطانيا العظمى كما مع روسيا؛ وقد ظل الألمان يسعون لإيجاد الوسائل الكفيلة بإرضاء هذه دون إغضاب تلك. وكما قال غليوم الثاني فـ«إنه مستعد للنظر بكل سرور إلى تفاهم جيد كلياً مع إنجلترا، غير أن من الضروري أن يكون مفهوماً بوضوح أن ألمانيا لم تكن عازمة على خوض حرب مع روسيا من أجل إخراجها من الصين».[11] سرعان ما اهتدى الألمان إلى شيء يمكّنهم من أداء دورهم. في نهاية عام 1895 كانوا قد استخدموا الترانسفال رمزاً للمصالحة. كانت الحكومة البريطانية هذه المرة مصممة بوضوح على الصراع مع جمهوريات البوير؛ والأمل الوحيد في كسب هذا الصراع دونما حرب تمثل بعزل البوير عن العالم الخارجي، ومفتاح ذلك تمثل بالخط الحديدي الممتد من الترانسفال عبر الأراضي البرتغالية إلى خليج ديلاغو. مِلْنَرْ، عميل تشمبرلين في جنوب أفريقيا، كتب في 6 تموز/ يوليو يقول: «أنظر إلى امتلاك خليج ديلاغو بوصفه أفضل فرصنا للفوز بلعبة كبرى بيننا وبين الترانسفال من أجل سيادة جنوب أفريقيا دون حرب».[12] كانت البرتغال تعاني من صعوبات مالية خطيرة؛ وخطط البريطانيون لإغلاق خط حديد خليج ديلاغو عن طريق قرض محكم الشروط للحكومة البرتغالية. فكر الألمان بإثارة صعوبات، بل فاتحوا فرنسا وروسيا حول العمل على إحياء **العصبة القارية**. غير أن هذه المقاربات، ولم تكن جدية على أي حال، لم تتمخض عن أي شيء. علق مورافييف قائلاً: «ذلك كله لا يحرك فيَّ شعرة واحدة».[13] كان الفرنسيون، أخيراً، قد توصلوا إلى تسوية حدودهم في أفريقيا الغربية مع البريطانيين في 15 حزيران/ يونيو ويتوقعون انفجار حملتهم على النيل الأعلى في أي لحظة؛ حتى ذلك الحين بقيت سياستهم إزاء بريطانيا العظمى تصالحية، بعيدة عن الشجار. لذا فإن الألمان كانوا أحراراً في «أن ينفضوا أيديهم» من الترانسفال؛ لم يكونوا في الحقيقة متوفرين على أي مورد آخر. من جهة أخرى كان من الأسهل تسديد القيمة بثمن افتراضي من الشجار، رغم بقاء البريطانيين معترضين على حق

الألمان في التدخل بجنوب أفريقيا. توصل البلدان إلى اتفاق في 30 آب/ أغسطس 1898. تخلى الألمان عن كل اهتمام بخليج ديلاغو، وعن جمهوريات البوير على نحوٍ مضمر، إذاً؛ وافق البريطانيون على تقاسم أي قرض مستقبلي للبرتغال مع الألمان وعلى السماح لهم بتولي شأن أمن الأجزاء الباقية من الإمبراطورية البرتغالية.

أدى هذا، وهو الاتفاق الاستعماري الإنجليزي ـ الألماني الأول، إلى إثارة قدر حتى أكبر، وأقل تحفظاً، من الاهتمام مقارنة بالمناقشات التي دارت في الربيع حول عقد تحالف. لم يكن الأمر إلا خطوة على طريق الحملة البريطانية الهادفة إلى إخضاع جمهوريات البوير دون حرب، وحين أخفقت هذه الحملة، أقدم البريطانيون على إغلاق خليج ديلاغو باتفاق مباشر مع البرتغال.[14] هذا ولم يكن البريطانيون بحاجة إلى رشوة الألمان بعد أن أصبحت الحرب مؤكدة. فالألمان لم يكونوا قادرين على تقديم أي مساعدة عسكرية للبوير؛ لم يكونوا يستطيعون ابتزاز البريطانيين إلا إذا بقيت المسألة الجنوب أفريقية مسألة ديبلوماسية. بقي الألمان أقل اهتماماً بالنزاع بين بريطانيا العظمى والترانسفال مقارنةً بما كان لدى البريطانيين من اهتمام بالنزاع بين الرايخ الألماني وأسرة هانوفر الحاكمة المخلوعة؛ تجنباً للمشاكل أقدم البريطانيون على رشوة الألمان بشيك «مرتد». لم يكن ثمة أي قرض إنجليزي ـ ألماني للبرتغال وأي تقسيم للإمبراطورية البرتغالية بالتالي. ومع ذلك فإن الألمان لم يكونوا مستائين، إلا على نحو استعادي بعيد. إن الوعد الافتراضي بالمستعمرات البرتغالية أكسبهم نوعاً من الإحساس بـ«سياسة عالمية»؛ فقط في 1912، حين جرى تناول المسألة من جديد، لاحظوا أن ذلك الوعد لم يكن قد أعطاهم المستعمرات البرتغالية. والقول بأن «مصالحة حقيقية بين إنجلترا وألمانيا كانت سياجاً عالياً»[15] يعني نقل ظروف 1898 إلى 1912. لم يكن هذا السياج في 1898 عالياً: ألمانيا وبريطانيا العظمى كانتا، في الحقيقة، متصالحتين. كان السياج في 1898 تحالفاً؛ وهو تحالف لم يتم تجاوزه بصفقة استعمارية. أراد البريطانيون أن يحولوا دون برقية كروغرية جديدة؛ أراد الألمان تجنب إحراج إرسال برقية كهذه. ذلك وحده كان واقع العهد الاستعماري. لم

يكن الألمان أكثر استعداداً من ذي قبل لدعم إنجلترا ضد روسيا، أو حتى ضد فرنسا.

ومما يثير استغراب الجميع، باستثناء سالزبوري، تبين أن البريطانيين لم يكونوا بحاجة إلى دعم أحد بمقدار ما كانت المسألة تخص فرنسا. في 2 أيلول/ سبتمبر 1898 قام كِتشنر بسحق جيوش الدراويش السودانيين في أم درمان؛ بعد أربعة أيام علم أن حملة فرنسية بقيادة مارشان كانت قد استولت على فاشودا، في عمق النيل الأعلى. وصل النزاع الإنجليزي ـ الفرنسي حول وادي النيل إلى منعطفه الحاسم. لم يكن النزاع نزاعاً بين ندين متكافئين. كان البريطانيون مسيطرين على مصر وعازمين على الاحتفاظ بها؛ ولم يكن الفرنسيون يطلبون إلا نوعاً من التعويض مقابل تخليهم عن تركة كان بونابرت قد أخفق في توريثهم إياها. لم تكن سياستهم في النيل الأعلى، من ألفها إلى يائها، سوى مسألة حفظ ماء وجه. أيُّ سياسي فرنسي فيه ذرة عقل كان يعرف أن مصر كانت قد ضاعت إلى غير رجعة في 1882؛ وكل ما كان الساسة الفرنسيون يطالبون به هو نوع من البهارات أو المنكِّهات التي كان من شأنها أن تجعل هذا الضياع مستساغاً لدى الجمهور الفرنسي. بقي هدف هؤلاء النهائي، ومنذ البداية، متمثلاً باستعادة «الحلف الليبرالي» مع بريطانيا العظمى. حتى آذار/ مارس 1896، حين قرر البريطانيون إعادة اجتياح السودان، ظلت السياسة الفرنسية متصفة بما يكفي من المنطق: حتى نوع من الاحتلال الرمزي للنيل الأعلى كان من شأنه أن يعزز موقعهم الديبلوماسي. وإلى أن هُزم الإيطاليون في آدووا كانوا قادرين على أن يأملوا بالتعاون من جانب الحبشة.[16] ما إن نقل البريطانيون مسألة النيل الأعلى إلى المستوى العسكري، حتى فقدت الديبلوماسية قيمتها؛ كان الفرنسيون محكومين بأن يخسروا، إلا إذا كانوا، هم أيضاً، مستعدين لمواجهة حرب. في 1898 لم يكن هذا في متناولهم. بَحْريتُهم مهملة؛ كانت قضية درايفوس دائبة على تمزيق السياسة الداخلية أشلاء؛ وعلى أي حال، فإن الحرب حول مصر كانت مشطوبة من القاموس الفرنسي منذ عام 1840.

في حزيران/ يونيو حصل تغيير حكومي في فرنسا. ودلكاسيه، الذي عُين وزيراً للخارجية في هذا التغيير، كان سيبقى في منصبه حتى عام 1905 ـ الفترة

المتصلة الأطول في تاريخ الجمهورية الثالثة. في البداية، لم يبد أن هناك فرقاً كبيراً على الصعيد المبدئي بينه وبين سلفه هانوتو. كان دلكاسيه قد ساهم في إطلاق حملة مارشان؛ وكان هانوتو قد حاول، بالمناسبة، أن يتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى. كان دلكاسيه أحد تلامذة غامبيتا؛ ومع أن أستاذه كثيراً ما كان يعظ بإقامة وفاق ثلاثي مع بريطانيا العظمى وروسيا، فإنه كان يحرص أيضاً على الكلام، أحياناً، عن التصالح مع ألمانيا. في حزيران/ يونيو 1898 لم يكن لدى دلكاسيه أي خطة واضحة المعالم باستثناء فكرة تحسين موقع فرنسا الديبلوماسي. سرعان ما كانت التجربة ستعلمه أن ألمانيا لم تكن مستعدة لأن تفعل شيئاً من أجل كسب صداقة فرنسا ومنذ ذلك الحين وصاعداً أصبح هدفه متركزاً على التوفيق بين بريطانيا العظمى وروسيا، مع بقاء فرنسا صلة الوصل الحيوية بينهما. شاء الحظ السعيد أن يعود وزيراً للخارجية مرة أخرى في 5 أيلول/ سبتمبر 1914 حين تم توقيع عقد التحالف بين القوى الثلاث أخيراً. غير أن هذا التحالف لم يكن على الإطلاق من صنع دلكاسيه أو أي رجل دولة فرنسي آخر بمقدار ما كان نتيجة السياسة الألمانية.

في أيلول/ سبتمبر 1898، كانت مثل هذه الحسابات بعيدة. أزمة فاشودا باغتت دلكاسيه دون أن يكون مهيأً لها. كان يعرف أن فرنسا لم تكن قادرة على الدخول في حرب؛ وبقي أمله الوحيد متمثلاً بإعادة القضية إلى الإطار الديبلوماسي. من جهة، عرض الحلف الليبرالي على البريطانيين، إذا ما أعطوه تعويضاً معقولاً؛ ومن الجهة الثانية، حاول الحصول على دعم ديبلوماسي من روسيا بل وحتى من ألمانيا. السياستان، كلتاهما، أخفقتا. رفض البريطانيون فكرة العودة إلى المماحكات الديبلوماسية والحقوقية. قال سالزبوري: «ندعي امتلاك السودان بحق الاجتياح والغزو لأن ذلك هو الأسلوب الأسهل والأفعل». تمثلت الحجتان البريطانيتان بالأسطول المتوسطي وجيش كتشنر؛ وتمثل شرط البريطانيين بانسحاب مارشان غير المشروط. لم يبادر أحد إلى تأييد فرنسا. ومع أن الروس رحبوا بنشوب صراع إنجليزي ـ فرنسي فإنهم لم يكونوا مستعدين للانخراط فيه أكثر مما كانوا قد دعموا ألمانيا حول الترانسفال. تصادف أن مر مورافييف بباريس في تشرين الأول/ أكتوبر. طمأنتُه لدلكاسيه

جاءت باردة: تأكيدات ولاء غامضة للتحالف الفرنسي ـ الروسي وآمال أكثر غموضاً باحتمال اهتداء روسيا إلى فرصة تمكنها من إثارة المسألة المصرية ذات يوم في المستقبل ـ حين تكون بحاجة إلى تحويل أنظار البريطانيين عن الشرق الأقصى دون شك.

لم يكن الألمان أقل بل أكثر عزوفاً. ألمح دلكاسيه إلى احتمال التماس تأييدهم إذا ما أقدموا أولاً على منح حكم ذاتي لإلزاس واللورين؛ لم يكن الألمان مستعدين للاستجابة حتى لو لم يكن هذا الشرط المعيق موجوداً. كانوا قد شطبوا مسألة مصر من جدول أعمالهم الخاص **بعصبة قارية في** 1896؛ لم يكن وارداً أن يستفزوا البريطانيين من أجلها الآن، وهم بحاجة إلى كل رشاقتهم الديبلوماسية لعبور البرزخ الفاصل بين بريطانيا العظمى وروسيا في الشرق الأقصى. كذلك حسبوا أنهم كانوا سيكسبون كثيراً من تعرض الفرنسيين للذل والبؤس. وكلما زاد دفع فرنسا إلى التحالف مع روسيا كان من شأن هامش حرية الألمان أن تتسع أكثر للتحرك بين العصبة القارية من ناحية والتحالف مع البريطانيين من الناحية الأخرى ـ أي هامش حرية القُدرة على رفض تلك وهذا على حد سواء. كثيراً ما ظل الألمان مترددين بين بريطانيا العظمى وروسيا؛ لم يسبق لهم قط أن ترددوا جدياً بين بريطانيا العظمى وفرنسا. وعلى الرغم من أن فورات مودة فرنسية ـ ألمانية كانت لا تزال ممكنة حتى بعد 1871، فإن تحالفاً بينهما لم يكن في أي وقت سياسة عملية، إلا وفق شروط تبعية وإذلال غير قابلة لأن تتوفر إلا بعد هزيمة كارثية ـ لفرنسا في 1940، لألمانيا في 1945؛ وحتى عندئذ كان التحالف يبقى زائفاً وخادعاً قائماً على «زَغَل».

لم يكن أمام دلكاسيه سوى خيار الاستسلام والإذعان؛ في تشرين الثاني/نوفمبر 1898 رحل مارشان عن فاشودا؛ وفي 21 آذار/مارس 1899 توصلت بريطانيا العظمى وفرنسا إلى اتفاق، قضى باستبعاد فرنسا من وادي النيل. لم يفض هذا الاتفاق إلى تسوية المسألة المصرية. بقي الموقف الفرنسي من الاحتلال البريطاني دون تغيير: واصل الفرنسيون احتجاجهم، على وتذمرهم من، خطط كرومر الخاصة بإعادة تنظيم الشؤون المالية. اكتفى الاتفاق بتجريد الفرنسيين من أكثر منابرهم الديبلوماسية انطواء على الوعد؛ فقط على هذا

الصعيد جعل الاتفاقُ نوعاً من تسوية عامة أكثر قرباً. كانت فاشودا وعواقبها بالنسبة إلى الفرنسيين أزمة على صعيد البسيكولوجيا السياسية؛ غير أنها لم تكن حتى ذلك بالنسبة إلى البريطانيين الذين تابعوا حياتهم اليومية بما لديهم من قوة طبيعية زمن السلم: كلفة فاشودا الإضافية بالنسبة إلى الأدميرالية البريطانية بلغت 13,600 جنيه. هذا الاقتصاد كان، بالطبع، وهمياً. فـ«معركة مصر» الحقيقية كانت قد خيضت في 1798؛ ولم يكن الفرنسيون مستعدين، على الإطلاق لتجديدها في أي وقت. كانت واقعة فاشودا انتصاراً لـ«العزلة البهية». كان البريطانيون قد أصبحوا لا مبالين بالقارة الأوروبية وبتوازن القوة (أو ظنوا ذلك)؛ لذا فإنهم استطاعوا أن يبنوا قوة بحرية لا تُقْهر ويسيطروا على البحر الأبيض المتوسط. يضاف أن فاشودا جعلت «العزلة البهية» أكثر أمناً. لم يكن البريطانيون بحاجة إلى الدعم الديبلوماسي لقوى أخرى في المسألة المصرية، بعد أن وضعوها على قاعدة عسكرية؛ ومع وجود قواتهم قريبة من قناة السويس باتوا أقل قلقاً من أي وقت آخر إزاء أي احتلال روسي للقسطنطينية. على أي حال استطاع البريطانيون بعد 1898 أن يقولوا عن فتح المضائق ما قالته **لجنة الدفاع الملكية** في 1903: «لن يؤدي الأمر إلى إحداث أي تغيير جذري للوضع الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط».[17] وضعت فاشودا حداً لما كان متبقياً من الوفاق المتوسطي. لم تكن بريطانيا العظمى بحاجة لا إلى إيطاليا ولا إلى النمسا ـ المجر. محرومة من الحماية البريطانية، تعين على إيطاليا أن تسعى إلى التصالح مع فرنسا.[18] بقيت النمسا ـ المجر تنعم بأمن وهمي طوال بقاء الاهتمام الروسي متركزاً على الشرق الأقصى؛ ما إن أدارت روسيا ظهرها إلى البلقان، حتى باتت ألمانيا عاجزة عن الاهتداء إلى طرف ثالث تُلْقي على كاهله عبء الدفاع عن النمسا ـ المجر، وصار نوع من الصراع الروسي ـ الألماني شبه محتوم.

لم تكن فاشودا هي المسؤولة وحدها عن هذا. في اللحظة التي انسحب فيها البريطانيون من المسألة الشرقية بالذات، بادر الألمان إلى اقتحام الحلبة. في تشرين الأول/أكتوبر 1898، فيما كان مارشان لا يزال في فاشودا، قام غليوم الثاني بزيارته الثانية للإمبراطورية العثمانية. حل ضيفاً على عبد الحميد

في القسطنطينية وأعلن في دمشق أن بوسع 300 مليون مسلم (محمدي) في العالم أن يَعُدُّوه صديقاً لهم. أعقب ذلك اهتمام أكثر اتصافاً بالصفة العملية بالشرق الأدنى. ثمة شركة ألمانية كانت قد بدأت مد شبكة سكك حديد في آسيا الصغرى عام 1893؛ في ربيع 1899 بادرت إلى التماس امتياز أكبر من بحر مرمرة والخليج الفارسي. ونظراً لأن ألمانيا كانت القوة الوحيدة التي لم تتغول على تركيا في أي وقت خلال الأعوام السابقة، فإن عبد الحميد كان محبذاً لمشروع «خط حديد بغداد». كان البريطانيون سعداء وهم يرون مشروعات السكك الحديد الألمانية متحولة عن خليج ديلاغوا باتجاه آسيا الصغرى ـ ومنه حماسة سسيل رودس لـ«رسالة» ألمانيا هناك. لم يكتف الفرنسيون بالترحيب بهذا الشريك الجديد في صيانة استقلال تركيا؛ حلموا بتقاسم الأرباح وعرضوا المساهمة بنسبة 40 بالمئة من رأس المال. زعمت وزارة الخارجية الألمانية، بلسان بولو وهولشتاين، أن الخط الحديدي كان مشروعاً تجارياً دون أي مغزى سياسي.[19] أما مارشال، الذي بات الآن سفيراً في القسطنطينية فقد كان أكثر صراحة: إذا ما واصلت ألمانيا توسعها الاقتصادي في الشرق الأدنى، فقد تنبأ باللحظة «التي يصبح فيها التعليق الشهير القائل إن الشرق الأدنى كله لا يساوي عظام أحد رماة القنابل البوميرانيين ذكرى تاريخية لافتة ولكنه لن يعود متطابقاً مع الواقع».[20] كذلك تنبأ الروس بهذه اللحظة وحاولوا العمل على اتقائها. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا راغبين في التسبب بدمار الإمبراطورية العثمانية وانهيارها، فإنهم كانوا ضد أي شيء كان من شأنه أن يفضي إلى جعلها أقوى أو أكثر استقلالاً؛ مخفقين في بناء «سور صيني» حول إمبراطوريتهم، كانوا يريدون جيراناً ضعفاء. كانوا مستعدين لأن يسعدوا بالحيلولة دون مد خط بغداد الحديدي. ولبقاء مثل هذه الحيلولة بعيدة عن متناولهم، فإنهم اقترحوا «ترتيباً» كان من شأن ألمانيا بموجبه أن تعدهم بالتحكم بالمضائق.[21] مقابل موافقتهم على مد الخط. في الحقيقة كان سيُطلب من الألمان أن يتنازلوا سلفاً عن المصلحة السياسية التي ينبغي بالضرورة أن تترتب على نجاحهم الاقتصادي.

قوبل العرض الروسي برفض برلين الحازم. كان الألمان واثقين من عدم قدرة الروس على منع مد خط بغداد الحديدي؛ لذا فإن موافقتهم لم تكن جديرة

بالشراء. يضاف أن الألمان لم يكونوا أقل عزوفاً عن التورط في دعم روسيا ضد بريطانيا العظمى منهم عن التورط في دعم بريطانيا العظمى ضد روسيا في المضائق. كانوا يعولون على صراع إنجليزي ـ روسي مما أبقاهم صادقي التمسك بهامش «حرية الحركة». ومع ذلك كان ثمة، بحسب زعمهم، ثمن كان من شأنهم أن يكونوا مستعدين لقاءه أن يعرضوا المضائق على روسيا: فلتبادر روسيا إلى ضمان الإلزاس واللورين لهم، أو، أقله، إلى التعهد بالتزام الحياد في حال نشوب حرب فرنسية ـ ألمانية، كي يخاطروا هم، بالمقابل، بالدخول في صراع مع إنجلترا.[22] كان هذا شرطاً يستحيل على الروس تنفيذه. على الرغم من أنهم كانوا، بالتأكيد، لاجمين فرنسا على صعيد شن حرب انتقامية ضد ألمانيا، فإنهم كانوا بحاجةٍ إلى التحالف معها من أجل الحفاظ على استقلالهم. إذا ما أقدموا على التخلي عن هذا التحالف فلن يكونوا، في الحقيقة، في وضع يمكّنهم من الحصول على المضائق. إما أن تتصالح فرنسا مع ألمانيا، فيتبع ائتلاف ألماني مع النمسا ـ المجر وفرنسا، ائتلاف متمتع بقوة تكفي لإقصاء كل من روسيا وبريطانيا العظمى عن الشرق الأدنى؛ أو أن تبادر فرنسا إلى التحول نحو بريطانيا العظمى، وهذا احتمال أقوى؛ فتغدو روسيا في مواجهة «ائتلاف القرم». باختصار، كان أمن كل من روسيا وبريطانيا العظمى متوقفاً على إبعاد فرنسا عن ألمانيا؛ وقد تعين على الطرفين، في المدى الطويل، دعمها ـ وإن لم يكن تشجيعها. ما لبثت المفاوضات حول سكة حديد بغداد أن تبخرت. حصل الألمان على امتيازهم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1899. حاول الروس الإفادة القصوى من مسألة مقيتة، إذ أبرموا اتفاقاً مع تركيا في نيسان/ أبريل 1900، قضى بمنع مد أي خطوط حديد في المناطق القريبة من البحر الأسود في آسيا الصغرى إلا بموافقتهم. لم يترتب على ذلك أي أثر عملي. استغرق بناء سكة حديد بغداد مدة أطول بكثير من المدة التي كان كل من الروس والألمان قد توقعوها في 1899 ـ لم يكن المنفذ من الخط سوى جزء صغير عند اندلاع الحرب في 1914. ومع ذلك فإن الوقت الذي كان من شأن الروس أن يجدوا فيه أنفسهم أمام منافس جديد وأكثر جبروتاً متمثلاً بألمانيا في القسطنطينية كان قد تم التحذير منه.

على الرغم من أن الروس لم يكونوا مستعدين للتخلي عن فرنسا لألمانيا، فإنهم ظلوا يحلمون بعصبة قارية تكون إطاراً يوظف البلدين لدعمهم ضد بريطانيا العظمى رغم بقائهما متخاصمين. وبالمقابل فإن ألمانيا وفرنسا واصلتا تنافسهما على صداقة روسيا، بأي ثمن، عدا دعمها ضد البريطانيين. في آب 1899 قام دلكاسيه بزيارة سان بطرسبورغ، بهدف جعل التحالف أكثر إقناعاً مما كان في زمن فاشودا دون شك: كانت ثمة حصيلة غريبة. تعرض نص كل من الوفاق السياسي والمعاهدة العسكرية للتغيير. كان التحالف يهدف إلى «صيانة توازن القوة في أوروبا» إضافةً إلى صيانة السلم؛ لم تعد المعاهدة العسكرية مرشحة للانقضاء مع تفكيك **الحلف الثلاثي**. اتهامات هوجاء وُجهت إلى دلكاسيه حين أصبحت هذه التغييرات معروفة بعد عدد غير قليل من السنين: قيل كان دلكاسيه قد ألزم فرنسا بدعم مخططات روسيا العدوانية في البلقان مورطاً إياهاً، إذاً، في حرب 1914 في الحقيقة. يا لها من مبالغة سخيفة! إن خطة شليفن، لا التحالف الفرنسي ـ الروسي بصيغته الأصلية أو المعدلة، هي التي جلبت الحرب على فرنسا: بعد 1894 تعين على الألمان أن يطيحوا بفرنسا أولاً في حال نشوب حرب مع روسيا، وما كان سيبقى للفرنسيين أي خيار سوى الدفاع أو الاستسلام ـ لم يكن الحياد مطروحاً. وفي جميع الأحوال فإن بنود 1899 لم تكن تنطوي إلا على أهمية مؤقتة. بين عامي 1896 و1899 كانت النمسا تمر بأزمة دستورية كادت تطيح بالنظام الملكي لآل هابسبورغ؛ واحتمال تفككها مع موت فرانسيس جوزف لم يكن تخميناً بلا مسوغات منطقية على أي حال. إذ ذاك كان من المحتمل أن تبادر روسيا وألمانيا إلى تقسيم النمسا ـ المجر؛ وكل ما فعله دلكاسيه هو تمكين فرنسا، في حال حدوث ذلك، من استحضار ميزان القوة وصولاً، ربما، إلى استعادة الإلزاس واللورين. كثيراً ما تحدث الروس عن هذا المشروع؛ وزعم دلكاسيه أنه كان يرمي إلى تقسيم سلمي لكل من أوروبا الوسطى والبلقان، مقرونين بالإلزاس واللورين، في تاريخ متأخر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1904.[23] كان المخطط شنيعاً، دون شك. لم يكن الألمان عازمين على اقتسام لا النمسا ـ المجر ولا البلقان مع الروس، بله التخلي عن الإلزاس واللورين. على أي حال، لم تنشأ فرصة

جنوب أفريقيا

للتطبيق. ظل فرانسيس جوزف على قيد الحياة مدة سبع عشرة سنة أخرى؛ وحين انهار النظام الملكي لآل هابسبورغ، كان التحالف الفرنسي ـ الروسي قد شبع موتاً. عملياً، لم ينطو تعديل آب/ أغسطس 1899 على أي شيء ذي شأن. في الحد الأقصى سهّل على دلكاسيه مقاومة المقترحات الروسية الميالة إلى الضعف حول ضرورة حصوله على شروط أفضل مع ألمانيا عن طريق التخلي عن الإلزاس واللورين.

إذا كانت أي **عصبة قارية** ستظهر في أي وقت، فإن تشرين الأول/ أكتوبر 1899 بدا هو الوقت المناسب. الخطط البريطانية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية في جنوب أفريقيا لم تكن منفذة. رفض البوير أن يركعوا، وعميل تشمبرلين، ملنر، تعمد رفع سقف شروطه بحثاً عن نزاع. كان واثقاً من تحقيق نجاح سهل: «سيصابون بالانهيار إذا لم نضعف، إذا تابعنا شد البرغي باطراد».[24] أطلق سالزبوري هذا التعليق اليائس: «أرى أمامنا ضرورة مجهود عسكري ذي شأن ـ وكله من أجل أناس نحتقرهم وفي سبيل أرض لن تجلب لإنجلترا أي قوة أو مكسب».[25] في 9 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن البوير الحرب؛ وقد تبين أنها كانت حرباً أقسى بكثير مما كان ملنر قد توقعها. نظرياً، ما كانت فرصة أنسب لحل بالنسبة إلى القوى القارية على صعيد استغلال الصعوبات البريطانية. غير أن الفرصة كانت نظرية حقاً. قامت البحرية البريطانية بحسم القضية. كانت القوة البرية تساوي شيئاً في الشرق الأدنى، وما هو أكثر من ذلك في الشرق الأقصى؛ أما في جنوب أفريقيا فلم تكن تساوي أي شيء. على الرغم من أن القوى القارية كانت قادرة على استنفار ملايين الرجال، فإن جندياً أوروبياً واحداً ما كان سيعبر الفال؛ وكانت البحرية البريطانية قادرة وحدها على التصدي لأي ائتلاف بحري ـ ظلت مهيمنة على البحر الأبيض المتوسط على امتداد حرب البوير من بدايتها إلى نهايتها، إضافةً إلى التحكم بسائر الطرق البحرية إلى جنوب أفريقيا جنباً إلى جنب مع توفير الحماية للجزر البريطانية. حتى أكثر من فاشودا، كانت حرب البوير استعراضاً مظفراً بالنسبة إلى «عزلة بهية».

ما كانت القوى القارية قادرة على أن تفعل شيئاً ضد بريطانيا حتى لو كانت

موحدة؛ وهي لم تكن كذلك. وإذا كان الأمر كذلك فإن من شأن الخط الأكثر حكمة أن يكون قد تمثل، إذاً، بتجاهل الحرب، تناسيها؛ ولكنْ حتى القوى العظمى لا تتصرف دائماً بحكمة. تعين على كل منها أن تدعي تفضيل قيام **عصبة قارية** وتلوم ما عداها على الإخفاق الحاصل على هذا الصعيد. فالروس الذين كثر عدُّهم مسؤولين عن عثرات أوروبا من قبل البريطانيين أرادوا قلب الطاولات الأخلاقية؛ ومما دغدغ مشاعر عقدة العظمة عندهم أن يروا الإمبراطورية البريطانية تحت رحمتهم. كتب نقولا الثاني يقول: «يطيب لي كثيراً بالفعل أن أعلم أنني صاحب القدرة الكلية على تحديد المسار النهائي للحرب في جنوب أفريقيا... كل ما يتعين علي أن أفعله أن أرسل أوامر برقية إلى جميع القوات في تركستان لتستنفر وتتقدم باتجاه الحدود». ولكن السكة الحديد الواصلة إلى طشقند لم تكن، كما تذكّر لاحقاً، مستكملة بعد ـ بالفعل لم تكن قد بدأت بعد ولم تتم إلا بعد انقضاء عدد غير قليل من الأعوام على انتهاء حرب البوير.[26] رأى مورافييف بوضوح أن أي **عصبة قارية** كانت مستحيلة، وأن التحرك الديبلوماسي المنعزل ضد البريطانيين بالغ الخطر؛[27] كانت خطوته العملية الوحيدة هي البكاء على الفرصة الضائعة. في كل من فرنسا وألمانيا كان الرأي العام مؤيداً للبوير بقوة؛ وبما أن كثيرين من أفضل العناصر في بريطانيا العظمى كانوا أيضاً «مناصرين للبوير»، فإن هذا لم يكن مفاجئاً. وقد تعزز التعاطف مع البوير بالنزعة «التوتونية» الأكاديمية في ألمانيا، وبالاستياء من الإذلال بفاشودا في فرنسا. تعين على السياسة الرسمية في البلدين كليهما أخذ هذه المشاعر في الاعتبار، إضافةً إلى تجنب استفزاز روسيا عبر الإقدام على المبادرة ضد أي تحرك مؤيد للبوير. كان الخط الفرنسي بسيطاً. كان الفرنسيون سيشاركون في أي وساطة أو أي تحرك آخر كان الألمان سيشاركون فيها أيضاً. كان هذا خطاً آمناً. كان يرضي الروس؛ كان من شبه المؤكد أن ألمانيا لم تكن مستعدة للانخراط؛ وإذا فعلت، فإن ما كان يمكن أن يتبع من تنافر إنجليزي ـ ألماني كان بالتأكيد جديراً بقدرٍ معين من المخاطرة بالنسبة إلى فرنسا.

كان الموقف الألماني أكثر تعقيداً. كان لدى الفرنسيين رد ديبلوماسي آمن يقدمونه إلى الروس. لم يكن باستطاعتهم أن يقْدموا على أي تحرك مشترك مع

فرنسا وروسيا ما لم تبادر القوى الثلاث إلى تقديم الضمانة المتبادلة لحدودها الأوروبية ـ[28] ومنه ضمانة روسية (وفرنسية) للإلزاس واللورين، ولكن مع تأييد ألماني لروسيا في الشرق الأقصى. غير أن حكام ألمانيا كانوا مطالبين أيضاً بأخذ «السياسة العالمية» في الاعتبار. من جهة كان هؤلاء راغبين في البقاء على علاقة جيدة مع البريطانيين خدمة لمستعمراتهم وتجارتهم فيما وراء البحار؛ ومن جهة ثانية، كانوا يريدون توظيف المشاعر المؤيدة للبوير في ألمانيا من أجل إقرار قانون يقضي بإنشاء قوة بحرية كبرى في الرايخشتاغ. كان لا بد من الحفاظ على الإمبراطورية البريطانية لتحقيق نوع من التوازن مع روسيا؛ وكان في الوقت نفسه يجري إعداد قوة بحرية ألمانية قادرة في النهاية على تحدي هذه الإمبراطورية. ونتيجة لذلك تمت المبالغة بموضوع هامش «حرية الحركة» إلى أن انقلب إلى نوع من حركات دمية تكتكة. في بداية الحرب اشتبك الألمان مع البريطانيين حول السيطرة على ساموا، وقد كان نزاعاً شاركت فيه الولايات المتحدة أيضاً. لم تنطو هذه المسألة إلا على معنى تافه، باستثناء تسويغ الحرب الجمركية مع الأمريكيين لمصلحة الزراعيين الألمان. قام تشمبرلين، وهو المناصر الدائم لألمانيا، بإجبار سالزبوري على التنازل في تشرين الثاني/ نوفمبر. حصل البريطانيون على مكافأتهم. قام غليوم الثاني وبولو بزيارة إنجلترا ـ لفتة صداقة شكلت تحدياً صريحاً لمؤيدي البوير الألمان. لم يبال سالزبوري بهذا الأداء. وزاح عن الطريق. مرة أخرى راهن تشمبرلين على نوع من التحالف مع ألمانيا. من قبل كان الألمان قد رفضوا مقترحاته من منطلق أنهم لم يكونوا في حالة نزاع مع فرنسا أو روسيا. وقد حاول الآن أن يوفر مثل هذا المنطلق: حض الألمان على السير قدماً في مشروع سكة حديد بغداد (وصولاً إلى الشجار مع روسيا) واقترح تقاسم المغرب معهم (بغية دفعهم إلى الشجار مع فرنسا).[29] لم يستجب بولو. كان سعيداً بأن يظهر بمظهر الحامي الكريم لقريب محتاج في حالة بؤس؛ لم يكن عازماً على اتخاذ أي خطوة عملية. يضاف أنه كان يشك في أن يقْدِم سالزبوري، إذا ساءت الأحوال، على خطب ود فرنسا وروسيا بدلاً من التماس الدعم الألماني.

غير أن بولو لم يستطع أن يترك الأمر يجري وحده. فالتملق كان سلاحه

الاحتياطي بوصفه رجل دولة؛ وقد تحدث مع تشمبرلين بكثير من التواضع واللطف عن جملة المصالح المشتركة التي تنعم بها ألمانيا مع كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.[30] أخذ تشمبرلين كلامه مأخذ الجد. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر تكلم في لستر عن «**حلف ثلاثي** جديد بين العرق التوتوني والفرعين العظيمين للعرق الأنجلو ـ ساكسوني» قائلاً إن «التحالف الطبيعي هو بيننا نحن وبين الإمبراطورية الألمانية العظيمة». تعين على بولو أن يسارع إلى ترجيح الكفة المقابلة كرمى لعين الرأي العام في كل من روسيا وألمانيا. استؤنف الكلام عن **عصبة قارية** ما؛ وبادر بولو إلى مخاطبة اللجنة البحرية في الرايخشتاغ قائلاً: «قبل عامين كنت لا أزال أستطيع أن أنفي وجود خطر قيام حرب مع إنجلترا، أما الآن فلم أعد قادراً على أن أفعل ذلك».[31] حين أقدم البريطانيون في كانون الثاني/يناير 1900 على إيقاف بعض بواخر البريد الألمانية في مياه أفريقيا الجنوبية وتفتيشها بحجة مكافحة التهريب، قام بولو، تيربيتز، وغليوم الثاني برفع نخب الضابط البحار البريطاني الذي كان قد وفر لهم مثل هذه المساعدة على صعيد دعم قانون البحرية الثاني. تم إقرار القانون؛ ولم يتمخض مشروع **العصبة القارية**، بالطبع، عن أي شيء. (انظر الملاحظة ص 542). آيات التعاطف مع البوير، الغيرة من الإمبراطورية البريطانية، حلم التعاون الأوروبي القائم على نكران الذات، شكلت موضوعات مثيرة للحوار والتسامر؛ لم تكن قادرة على صنع أي **عصبة قارية**. مع انشغال روسيا كلياً بالشرق الأقصى وتزايد فرنسا ضعفاً باطراد، لم يكن لدى ألمانيا ما يدعوها إلى تعويض أي منهما على حساب الإمبراطورية البريطانية. ألمانيا كانت آمنة سلفاً؛ لم تكن معرضة لخطر تضاؤل أمنها ما لم تقْدم على التعاون ضد البريطانيين.

كانت فرنسا وألمانيا، كلتاهما، قد تظاهرتا بالاستجابة للنداءات الروسية الداعية إلى مواصلة السباق لمصلحتها؛ وكانتا أيضاً حريصتين على خطب ود البريطانيين عن طريق إضفاء ثوب الفضيلة على رفضهما. سارع غليوم الثاني مباشرة إلى إماطة اللثام عن المقترحات الروسية لأقربائه البريطانيين؛[32] فيما بعد حاول دلكاسيه، خلال المفاوضات حول التوصل إلى نوع من الوفاق الفرنسي ـ الإنجليزي، انتزاع تنازلات من البريطانيين مكافأة له على الحيلولة

دون نشوء **عصبة قارية**؛[33] أخيراً حتى إيزلوفسكي حاول أن يمارس اللعبة ذاتها، وإن لم يأخذه أحد مأخذ الجد.[34] آنذاك تبنى البريطانيون، وهم على علاقات جيدة، نظرياً، مع ألمانيا، وعلاقات سيئة، بالتأكيد، مع فرنسا وروسيا، بأكثريتهم الرواية الألمانية؛ على الرغم من أن سالزبوري كان دائم الإنكار لحقيقة تعويل بريطانيا على مودة ألمانيا وبقي، بالتالي، متشككاً بقصتها.[35] فيما بعد، عقب إنجاز عمليات الوفاق، أبدى البريطانيون، في الغالب، أريحية التسليم برواية أصدقائهم الجدد. غير أن غراي ظل على الدوام يزعم أن عمليتي الوفاق لم يتم اجتراحهما، بعيداً عن أن تكونا معاديتين لألمانيا، إلا لأن فرنسا وروسيا كانتا أكثر من ألمانيا إثارة للمشاكل وحوادث الشغب. ذلك هو السبب وراء تبنيه للرواية الألمانية، وكلما كانت فرنسا وروسيا أكثر نزوعاً عدوانياً كانت عمليتا الوفاق مبررتين أكثر.[36] في الأساس، لم ينشغل البريطانيون كثيراً **بالعصبة القارية** بطريقةٍ أو أخرى. كان باستطاعة تشمبرلين أن يحلم بعقد تحالف مع ألمانيا؛ وبوسع سالزبوري أن يخطط، بقدرٍ أكبر من الواقعية، لتقديم التنازلات إلى فرنسا في المغرب وإلى روسيا في إيران. أي من الوسيلتين لم تكن ضرورية. كانت البحرية متحكمة بالمحيطات؛ وكان من شأن حرب البوير أن تُكْسَب في ظل العزلة البهية.

غير أن أفريقيا الجنوبية، مثلها مثل وادي النيل، لم تكن سوى حلقة في مسلسل «العصر الإمبريالي». والقضية التي غطت سائر المسائل الأخرى بظلها كانت هي قضية الشرق الأقصى. كانت الصين قد حلت محل تركيا بوصفها الرجل المريض الأبرز؛ وفي الفترة الممتدة بين عامي 1897 و1905 ظل مستقبل الصين يحدد طبيعة العلاقات بين القوى العظمى. كانت أزمة آذار/ مارس 1898 قد انقضت دون أن تفضي إلا إلى تقسيم أولي؛ وبقي احتمال تكررها مؤكداً أكثر. حاول الروس تأجيل النزاع المحتوم. في نيسان/ أبريل 1899 وافقوا على اقتراح بريطاني حول منطقتي نفوذ أو مصالح: لن يسعوا إلى الحصول على امتياز مد سكة حديد في وادي اليانغ تسي إذا حذا البريطانيون حذوهم في المناطق الواقعة «إلى الشمال من السور العظيم». كانت هذه الصيغة الشرقية لمعاهدة غاشتاين، ملأى بالرقع على الصدوع والتشققات. بدا

البريطانيون في وضع ميؤوس. ما من أحد كان مستعداً لمساعدتهم ضد روسيا. الفرنسيون أبعدتهم قضية فاشودا؛ الألمان مصممون على عدم التورط؛ اليابانيون متلهفون على الاتفاق مع الروس قبل فوات الأوان. أقر الأمريكيون بأنهم تواقون إلى سياسة «الباب المفتوح»؛ ولكنهم ما لبثوا، حين جاء الرد الروسي في أيلول/ سبتمبر 1899 سلبياً لم يكن ولو مراوغاً، أن تظاهروا بالاقتناع. بعد تشرين الأول/ أكتوبر 1899 باتت القوات البريطانية مجمدة في أفريقيا الجنوبية. رأى فيتيه أن سياسته القائمة على التوغل السلمي عادت قريبة من آفاق النجاح. كان قد أسكت مناصري العنف الروسي؛ وما لبث موقعه أن زاد قوة في حزيران/ يونيو 1900 حين تولى لامسدورف الجبان والمحافظ، إثر الموت المفاجئ لمورافييف، منصب وزير الخارجية.

مما ينطوي على ما يكفي من المفارقة الساخرة أن الصينيين أنقذوا البريطانيين. مقاومة الاختراق الأجنبي كانت متنامية. ظهرت البشائر الأولى في 9 آذار/ مارس 1899 حين رفضت الحكومة الصينية منح الإيطاليين أحد الامتيازات. في العام التالي تدخل الشعب الصيني. انتفاضة البوكسر، الفوضوية والعفوية، كانت المحاولة الدفاعية الكبرى ضد الغرب المسيحي من جانب إحدى الحضارات غير الأوروبية منذ العصيان الهندي في 1857. في البدء حاولت أرملة الإمبراطور، الحاكمة الفعلية للصين، لجم الانتفاضة ثم ما لبثت أن شجعتها لاحقاً. في حزيران/ يونيو 1900 هوجم المبشرون والتجار الأوروبيون، حوصرت المفوضيات في بكين، قُتل الوزير الألماني. تمخضت انتفاضة البوكسر عن تعطيل أكثر من خطة بديعة. عُطِّلت خطة فيتيه. أحداث العنف الصينية أدت إلى إثارة أحداث عنف روسية مقابلة. وزير الحرب الروسي، كوروباتكين استغل المناسبة وقام بغزو منشوريا. أفضت الانتفاضة أيضاً إلى تعطيل خطة هامش «حرية الحركة الألمانية» مهما كانت إملاءات الحكمة، فإن أي «قوة عالمية» لا بد لها من أن تثأر لاغتيال وزيرها. قام غليوم الثاني بإزاحة تحفظ بولو جانباً وأصر على وجوب تولي ألمانيا قيادة قوة تأديبية عقابية دولية. راح غليوم الثاني يحض الجنود المغادرين إلى الصين على اكتساب شهرة شبيهة بشهرة «الهون قبل ألف سنة تحت قيادة أتيلا»؛ جرى تملق

القوى الأخرى وإقناعها بقبول قيادة الفيلدمارشال العجوز فالْدَرْزي لقوة دولية. وحدات تابعة لسائر القوى العظمى الأوروبية خدمت تحت إمرة قائد واحد للمرة الوحيدة في التاريخ. كثيراً ما يقال إن العالم لن يتوحد إلا ضد كوكب آخر؛ في 1900 تولت الصين مهمة الاضطلاع بذلك الدور إلى حد بعيد. لم يكن لا البريطانيون ولا الروس، القوتان المهتمتان فعلاً بالصين، مبالين كثيراً بالقوة الدولية. تمثل التحرك البريطاني الأول بالتفاوض مع نواب الملك الصينيين في وادي اليانغ تشي، من أجل منع انتشار الانتفاضة في «منطقتـ» هم. تحول الروس إلى اعتماد خطة عسكرية جاءت بالفعل تصب الماء في طاحونة البريطانيين؛ لأنهم ما لبثوا، بالتعاون مع الروس، أن حرروا المفوضيات في بكين في آب/أغسطس. وبعد ذلك نجح فيتيه في إقناع نقولا الثاني بأن الأمر الأهم تمثل بإخراج جميع القوى الأوروبية من الصين بأقصى سرعة ممكنة. في 25 آب/أغسطس أعلن الروس أنهم عاكفون، بعد أن تمت استعادة النظام، على سحب قواتهم متوقعين من الآخرين أن يحذوا حذوهم.

لم يكن فالدرزي قد غادر ألمانيا بعد؛ لذا فإن الاقتراح الروسي استفز غرور الألمان. تعين عليهم أن يلوذوا بالبريطانيين ليتمكنوا من تلقين الروس درساً. يضاف أنهم، وهذا اعتبار أكثر أهمية، خافوا ـ وكانوا على خطأ تماماً ـ من أن يكون البريطانيون مشغولين بالتخطيط للاستيلاء على وادي اليانغ تسي. لم يكونوا قادرين على التعاون مع الروس ضد البريطانيين لإحباط هذه المخططات الوهمية بسبب النزاع حول فالدرزي؛ لذا فقد تعين عليهم أن يتظاهروا بالتعاون مع البريطانيين ضد الروس. ونظراً لأن البريطانيين لم يكونوا يخططون للتقسيم، فإنهم لم يستطيعوا فهم ما كان الألمان يرمون إليه؛ غير أن أي اتفاق مع ألمانيا بدا محكوماً بالضرورة بأن يكون موجهاً ضد روسيا، ولم يتردد البريطانيون في الترحيب بمثل هذه الفرصة. نتيجة جملة هذه الأوهام الباطلة والتصورات المغلوطة كانت هي اتفاقية الصين بين بريطانيا العظمى وألمانيا المؤرخة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1900. اتفقت القوتان على صيانة الباب المفتوح في الصين ووحدة أراضي الإمبراطورية الصينية. غير أن الألمان أكدوا أنهم لن يفعلوا شيئاً ضد روسيا وتمنوا أساساً وضع حد جغرافي

للاتفاقية بغية استبعاد منطقة المصالح الروسية. وعلى الرغم من أنهم وافقوا أخيراً على الالتزام بسياسة الباب المفتوح «بالنسبة إلى مجمل الأراضي الصينية بمقدار ما كانوا قادرين على ممارسة النفوذ»، فإنهم لم يُخفوا قط أنهم كانوا عاجزين عن ممارسة مثل هذا النفوذ حيثما وجدوا أنفسهم في مجابهة مع الروس. باختصار، قام الألمان بإلزام البريطانيين بإبقاء الباب مفتوحاً على اليانغ تسي، دون أن يلتزموا هم بإبقائه مفتوحاً ضد الروس في الشمال. كان البريطانيون يأملون بأن ينخدع الروس ويروا الاتفاقية «منطوية على هروب ألمانيا إلى أحضان بريطانيا العظمى». [37] بدت الاتفاقية الصينية انتصاراً عظيماً لخطة سالزبوري القائمة على سلسلة ترتيبات محدودة دون أي تحالف عام؛ كانت المكافئة الدقيقة في الشرق الأقصى لاتفاقيتي البحر الأبيض المتوسط في 1887. كانت الاتفاقية الرسمية الوحيدة المبرمة في أي وقت للتعاون الديبلوماسي بين بريطانيا العظمى وألمانيا، وكان من المفروض عليها، بالتالي أن تكون قد بشرت بفترة علاقة إنجليزية ـ ألمانية حميمة. غير أنها أخفقت في أن تفعل، وما لبث هذا الإخفاق أن تمخض عن قدر أكبر من التنافر مقارنة بما كان من قبل. إن تاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 1900، لا مفاوضات 1898 أو 1901، هو الذي شكل لحظة قرار في مسار العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية. مع أن البلدين بَدَوَا على طريق إقامة نوع من التحالف، فإن الأحداث سرعان ما أثبتت أن مثل ذلك التحالف كان مستحيلاً.

كان التفسير بسيطاً: كان شعار «سياسة عالمية» لدى ألمانيا شعاراً مصطنعاً، نوعاً من الادعاء. خارطة آسيا بالنسبة إلى ألمانيا، مثلها مثل خارطة أفريقيا عند بسمارك من قبل، كانت في أوروبا. حين تم إبرام الاتفاقات المتوسطية لم تكن النمسا ـ المجر أقل اهتماماً حيوياً بالشرق الأدنى من بريطانيا العظمى؛ لم يكن ثمة أي تناقض بين سياستها الخاصة بالشرق الأدنى وموقعها بوصفها قوة أوروبية. أما ألمانيا فلم تكن ذات مصلحة حيوية في الصين. مصلحتها الحيوية كانت هي الأمن في أوروبا، ولم تكن قادرة على تعريضه للخطر كرمى لعين الأسواق الصينية. كذلك كانت هناك نقطة اختلاف أساسية على الضفة الروسية. اهتمام الروس في الشرق الأدنى كان دفاعياً؛ وقد أتقنوا

فن التراجع فور اكتشافهم لوجود معارضة في وجههم. أما في الشرق الأقصى فإن الخطة الروسية كانت هجومية وتوسعية. كان أي ائتلاف عدائي في الشرق الأدنى يعزز أطروحات خطاب كل رجل دولة روسي ذي نفوذ؛ أما في الشرق الأقصى فلم يؤد مثل هذا الائتلاف إلى استثارة أي نداءات جوابية. ربما كانت الاتفاقات المتوسطية خلبية؛ لم تكن لا النمسا ـ المجر ولا بريطانيا العظمى تواقة للذهاب إلى الحرب. أما في الشرق الأدنى فقد كان الروس راغبين في الحصول على اتفاقات خلبية خادعة؛ ولكن التدابير الخلبية الخادعة لم تنجح في الشرق الأقصى. سرعان ما تبين ذلك بعد التوقيع على الاتفاقية الإنجليزية ـ الألمانية مباشرةً. سارع الروس إلى إثارة أزمة جديدة مع الصين. بإيعاز من فيتيه، استعدوا، دون إقناع ربما، للجلاء عن منشوريا؛ غير أن كوروباتكين والجنرالات لم يكونوا مستعدين لسحب القوات إلا إذا كان الصينيون مستعدين لإعطائهم السيطرة السياسية. بادر فيتيه، غاضباً من عدم نفاذ أمره، إلى وضع مسودة لمطالبهم أكثر تشدداً حتى من الأصلية وأطلع اليابانيين عليها. اعتقد الجميع ببعض العذر ـ وإن لم يكن بالمستوى الذي قُدر ـ أن عملية تقسيم الصين كانت قد بدأت على نحوٍ جدي. كان اليابانيون واثقين من قدرتهم على مقاومة الروس بنجاح. كانت مشكلتهم مع فرنسا، لأن الأسطول الفرنسي في الشرق الأقصى، متضافراً مع نظيره الروسي، كان قادراً على منعهم من الوصول إلى البر الآسيوي. تعين على بريطانيا أن تبقي فرنسا محايدة؛ كان هذا مطلب اليابانيين في آذار/ مارس 1901.

أحس البريطانيون بأنهم كانوا عند حافة قرارات كبرى. في كانون الأول/ ديسمبر 1900 كان سالزبوري قد نفض يده من وزارة الخارجية. لم يكن خلفه لانسداون، رغم براعته الفنية، متمتعاً بأي صيغة من صيغ ثقته الهائلة. كان سالزبوري قد اعتمد على شهرته الواسعة لتغطية صعوبات الحاضر؛ كان لانسداون بحاجة إلى نجاحات ديبلوماسية ليكفِّر عن إخفاقه وزيراً للحرب، حين كان مسؤولاً عن الكوارث التي حلت في أفريقيا الجنوبية. من المؤكد أن البريطانيين كانوا راغبين في تشجيع اليابان، ولو لمجرد خوفهم من قيام اليابانيين، ما لم يتم تشجيعهم، بعقد صفقة مع روسيا على حساب إقصاء سائر

القوى الأخرى.[38] من الناحية الأخرى، كان النزاع مع فرنسا، في الوقت الراهن، مستحيلاً. ومع أن الأسطول البريطاني كان متفوقاً على الأسطولين الروسي والفرنسي مجتمعين، فإنه كان مشغولاً مئة بالمئة بحراسة الجزر البريطانية والطريق إلى أفريقيا الجنوبية. ما من قطع بحرية كان من الممكن فرزها وتخصيصها للشرق الأقصى إلى أن تنتهي حرب البوير. إلى هذا الحد أو ذاك، كان البريطانيون قد عادوا من جديد إلى الموقع الذي سبق لهم أن كانوا فيه في البحر الأبيض المتوسط عام 1894: كانوا بحاجةٍ إلى تهديد الجيش الألماني لإبقاء فرنسا محايدة، فيما يتفرغون هم (أو اليابانيون في هذه الحالة) للتعامل مع الروس. في 8 آذار/مارس سأل لانسداون عما إذا كان الألمان مستعدين للانضمام إلى بريطانيا العظمى من أجل إلزام فرنسا بنوع من «أقلمة» أي حرب روسية ـ يابانية.[39]

كانت هذه هي اللحظة الحاسمة بالنسبة إلى الألمان بمقدار ما كان الأمر متعلقاً بأزمة الشرق الأقصى. كانوا ملتزمين بالدفاع عن وحدة الصين بموجب اتفاقية 16 تشرين الأول/أكتوبر 1900؛ كانوا متلهفين لزيادة التوتر بين روسيا من ناحية وكل من بريطانيا العظمى واليابان من الناحية الأخرى؛ كان يحلو لهم أن يتصوروا أن من شأن بريطانيا العظمى أن تعرض شيئاً في المستقبل يجعل التحالف معها ذا معنى ـ مزيداً من المستعمرات الافتراضية في أفريقيا، تنازلات جديدة في آسيا. ظل هولشتاين يكرر واثقاً كعادته دائماً: «نستطيع أن ننتظر. الزمن يعمل لخدمتنا».[40] ولكنْ ما إن تم الوصول إلى المفترق الحاسم حتى انتصبت الحقيقة أمامهم بعناد: لا العروض البريطانية ولا مصالحهم التجارية الخاصة كانت قادرة على جعل الدخول في نزاع مع روسيا (ومعها فرنسا أيضاً) من أجل الشرق الأقصى ذا معنى. لم تستطع «سياسة العالم» أن تحتل المرتبة الأولى على سلم أولويات قوة ذات جارتين عدوتين. مرة أخرى حاول الألمان مراوغة هذا الاستنتاج واستبعاده حتى عن أنفسهم، كما عن البريطانيين على نحوٍ أشد؛ لم يكن ثمة أي مهرب. ماطلوا عارضين «الحياد الودي» على البريطانيين واليابانيين؛ وحين جوبهوا بالمزيد من الأسئلة فسروا أن هذا كان يعني «حياداً صارماً وصحيحاً» لا أكثر.[41] في 15 آذار/مارس قام بولو بطرح

جميع الشكوك؛ أعلن في الرايخشتاغ أن الاتفاقية الإنجليزية ـ الألمانية المؤرخة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1900 «لم تكن بأي معنى ذات علاقة بمنشوريا». كان هذا منطوياً على ما يكفي من الحقيقة؛ غير أن بولو أقدم، بإماطة اللثام عنه، على نسف الخدعة التي كانت الخطة البريطانية تقوم على أساسها. فالبريطانيون كانوا قد عقدوا الأمل على احتمال لجم الروس خوفاً من التعاون الإنجليزي ـ الألماني؛ تبين الآن أن الخوف لم يكن مستنداً إلى أي أساس. كان الكشف حاسماً في العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية، وإن لم يكن في تاريخ الشرق الأقصى. كان اليابانيون مصممين على لجم الروس ولو دون أي دعم بريطاني أو ألماني. ففي 24 آذار/ مارس طلبوا سحب الاتفاقية المقترحة بين روسيا والصين. لم يكن الروس مستعدين لأي نزاع. أسقطوا مطالبهم من الصين؛ وسرعان ما كان لامسدورف يعلن «لم يسبق لأي مشروع اتفاقية منشوريا أن كانت موجودة في أي وقت، كان فقط ثمة برنامج نقاط للمناقشة».[42] محرومين من أي اتفاق حول منشوريا، بقي الروس هناك دون مثل هذا الاتفاق واثقين من أن يكونوا أطول بالاً من الصين أو القوى الأخرى. شبح الأزمة زاد عمقاً في الشرق الأقصى.

لم يستطع الساسة البريطانيون استيعاب حقيقة عدم وجود أي مجال للأمل بالحصول على شيء من الألمان ظلوا يفترضون أن التأييد الألماني قابل للكسب شرط دفع الثمن المناسب. وجهة النظر هذه كانت مشتركة لدى «الأوساط المالية العليا» في كل من بريطانيا العظمى وألمانيا؛ كان الاتحاديون الليبراليون الذين كان تشمبرلين رئيسهم يعلنونها باقتناع استثنائي. في كانون الثاني/ يناير قال لموظف في السفارة الألمانية على علاقة بالمدينة يدعى إيكاردشتاين إنه كان يفضل «التعاون مع ألمانيا والولاء **للحلف الثلاثي**».[43] مدفوعاً بتشمبرلين كما بإيكاردشتاين جنباً إلى جنب مع قلقه الخاص، استطلع الآراء حول عقد تحالف دفاعي بين بريطانيا العظمى وألمانيا في 18 آذار/ مارس.[44] أدى هذا إلى وضع الألمان في موقف ميؤوس. كانت ألمانيا تحاول أن تكون أوروبية وقوة عالمية في الوقت نفسه. كان أمنها الأوروبي متوقفاً على وجود علاقات جيدة مع روسيا؛ أما مستعمراتها وتجارتها فيما وراء البحار فكانتا مستندتين إلى رضا

البريطانيين. تعين عليها أن تبقى على علاقة جيدة مع القوتين كلتيهما ولم تكن قادرة على استعداء أي منهما. بالطبع لم تكن ألمانيا وحدها في هذا المأزق. على الدوام ظل الفرنسيون في أثناء توسعهم الإمبريالي مسكونين بهاجس القلق بشأن حدودهم الشرقية؛ وظل البريطانيون يرون إمبراطوريتهم مهزوزة بشدة، بل ومرشحة للضياع، جراء الحربين الأوروبيتين اللتين كان سيتعين عليهم أن يخوضوها في غضون القرن العشرين؛ وحتى روسيا كانت تعاني من الإعاقة في الشرق الأقصى بفعل مشكلاتها الأوروبية. غير أن ألمانيا كانت الأكثر أوروبية بين القوى ما أبقاها الأشد عرضةً للإزعاج، ما لم تستطع أولاً فرض هيمنتها على القارة كلها. كان هذا لا يزال بعيداً عن مدى الرؤية في 1901. لذا فقد تعين على الألمان أن يردوا بجواب قائم على المماطلة وشراء الوقت. وضعوا شرط وجوب التحاق بريطانيا العظمى بركب **الحلف الثلاثي**، بدلاً من السعي إلى التحالف مع ألمانيا وحدها. لم يكن الجواب جدياً: كان الهدف منه تعزيز الوجاهة الألمانية مع النمسا ـ المجر وإيطاليا، لا الوصول إلى أي نتيجة عملية. فما كان الألمان يعولون عليه فعلاً هو نشوب حرب بين روسيا وبريطانيا العظمى، وينعمون هم بترف بيع حيادهم لكل من الطرفين بسعر مرتفع. كان نابليون الثالث قد دأب على توظيف الفكرة ذاتها أيام المنافسة النمساوية ـ البروسية الغابرة.

لم تفض المراوغة الألمانية إلى أي تغيير في السياسة البريطانية. ظل لانسداون آملاً بتحالف ما؛ وفي أيار/مايو حصل فعلاً على مسودة رسمية لاتفاق دفاعي تم إعداده،[45] رغم احتجاج سالزبوري القائم على القول بأن العزلة كانت «خطراً لم يكن ثمة أي سبب تاريخي يدعونا إلى تصديق وجوده».[46] كان لانسداون قد أدرك عدم إمكانية توقع أي تحالف ألماني ضد روسيا؛ بدلاً من ذلك اقترح الانزلاق إلى تحالف آخر من خلال التعاون مع ألمانيا ضد فرنسا. بدا المغرب الموقع المقدر سلفاً لهذا التعاون.[47] سلطة السلطان هناك كانت متسارعة التداعي؛ كان البريطانيون راغبين في التحكم بطنجة استكمالاً لأمن جبل طارق، وكانوا مستعدين بالمقابل للتعاون ضد فرنسا. كان تشمبرلين قد قدم سلفاً هذا العرض في لقاء وندسور مع غليوم الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر

1899؛ كرر العرض في كانون الثاني/ يناير 1901؛ وقد جرى تقديمه، على نحوٍ أكثر اتصافاً بالصفة الرسمية، إلى الألمان في تموز/ يوليو.[48] لم يكونوا مستعدين لسماع العرض. علق بولو قائلاً: «يجب علينا في هذه المسألة أن نتصرف مثل تمثال أبي الهول».[49] في المغرب، كما في الشرق الأقصى، لم يكن البريطانيون مرشحين لتلقي الدعم الألماني ما لم يلتحقوا بركب **الحلف الثلاثي**.[50] هامش «حرية الحركة» لم يكن فعالاً ضد البريطانيين فقط. في حزيران/ يونيو 1901 بادر دلكاسيه أيضاً إلى التماس التعاون الألماني في المغرب. هو الآخر تلقى من بولو رداً جاهزاً: لم تكن ألمانيا مستعدة لمساعدته ما لم تبادر فرنسا إلى التخلي عن مطالبتها بالإلزاس واللورين.[51] الجوابان، كلاهما، كانا ذريعتين، لم يكونا منطويين على مطلبين؛ حرية الحركة بذاتها كانت الغاية الألمانية، وفي صيف 1901 كان الألمان أكثر ثقة من أي وقت مضى بأن بريطانيا العظمى كانت موشكة على الغرق في المزيد من المشكلات والصعوبات في علاقاتها مع كل من فرنسا وروسيا.

كذلك كان الروس واثقين. فالاتفاق الإنجليزي ـ الألماني الحاصل في تشرين الأول/ أكتوبر 1900 (والذي أُعلن فوراً) كان قد شكل نوعاً من الإنذار بالنسبة إليهم. ما لبث هذا الإنذار أن توقف عن التأثير حين تعمد بولو إفراغه من أي معنى في آذار/ مارس 1901. في أيلول/ سبتمبر قام نقولا الثاني بزيارة غليوم الثاني في دانزيغ وقيل له إن بوسعه التعويل على الحياد الألماني في الشرق الأقصى. يضاف أن هذه الصداقة الجديدة جعلت الفرنسيين يرفعون السقف. لم يسبق للأمر بالنسبة إليهم أن يكون كافياً تقديم عرض مكافئ لعرض الألمان؛ تعين عليهم دائماً أن يعرضوا أكثر. إذا كان الألمان يعرضون الحياد فإن الفرنسيين كان يجب عليهم أن يعرضوا الدعم. وافقوا على توفير الأموال اللازمة لسكة حديد طشقند كي يصبح الروس قادرين على تهديد الهند؛ تم التوافق على إبرام معاهدة تحرك عسكري مشترك ضد بريطانيا العظمى؛ وثمة خطط لتعاون بحري ضد بريطانيا العظمى بُدئ بها، وإن لم تُستكمل أبداً. من غير المحتمل أن يكون دلكاسيه، في أي من الأوقات، قد تصور جدياً نشوب أي حرب فرنسية ـ روسية ضد بريطانيا العظمى. أراد فقط أن يربط بين مسألتي

منشوريا والمغرب.[52] كما كان قد سبق لهانوتو فيما مضى أن حاول الربط بين المضائق والنيل؛ وربما كان غرضه العملي هو انتزاع تسليم بريطاني للمغرب مقابل حياد فرنسي في الشرق الأقصى. بقي التهديد بالتعاون مع روسيا ضرورياً لنفخ الروح في هذه الخطة. خلف هذا كان ثمة المشروع الفخم الرامي إلى إعادة نمذجة أوروبا بموافقة الطرفين البريطاني والروسي واستحسانهما. في الوقت نفسه، كان لا بد من إبقاء بريطانيا العظمى معزولة. علق دلكاسيه في تموز/ يوليو قائلاً: «يجب أن نحول في الشرق الأقصى دون اهتداء بريطانيا في اليابان إلى الجندي الذي تفتقر إليه».[53]

لعل العزلة البريطانية لم تكن بحاجة إلى تلقين دلكاسيه. نظراً لأن جميع الوسائل كانت قد باءت بالفشل، فإن البريطانيين حاولوا توظيف سلاحهم الأخير المتمثل بعقد صفقة مباشرة مع روسيا. لم تتمخض المحاولة عن أي شيء. لم يتحمل الروس عناء تعديل طموحاتهم؛ طالبوا بمرفأ على الخليج الفارسي إضافةً إلى التحكم بالصين الشمالية. مع حلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كان لانسداون عائداً إلى بديل قديم من بدائل مقاربة ألمانيا. ظن أن من شأن التعاون، إذا ما عرض التعاون مع الألمان في جميع الأمكنة باستثناء الشرق الأقصى ـ في البحر الأبيض المتوسط، في البحر الأدرياتيكي، في بحر إيجه، في البحر الأسود، في الخليج الفارسي ـ أن يصبح عادة في الشرق الأقصى دون أن يُلاحظ.[54] في 19 كانون الأول/ ديسمبر فاتح السفير الألماني الجديد، مترنيخ، بهذه الفكرة. لم يستجب السفير: لا بد للإمبراطورية البريطانية من أن تتخذ قراراً بشأن عقد معاهدة دفاعية مع **الحلف الثلاثي**.[55] لم يكن ثمة أي شيء حاسم في هذا الحوار. اتفق الرجلان، كلاهما، على أن يحاولا ثانيةً بعد أن تكون مشاعر المرارة التي أثارتها حرب البوير وأحداث الربيع قد هدأت. جاء القرار من مكان آخر، من اليابان. خلافاً لحال البريطانيين لم يكن اليابانيون قادرين على الانتظار. كان البريطانيون قادرين على أن يعزوا أنفسهم باحتمال أن تستغرق عمليات إنضاج الخطط الروسية في الشرق الأقصى وقتاً طويلاً؛ في حين أن اليابانيين كانوا مسكونين بهاجس ترسيخ استقلال كوريا وصولاً إلى تعزيز أمن شواطئهم. في خريف 1901 قرروا أن يسيروا بالمغامرة

في هذا الاتجاه أو ذاك. كان سفيرهم في لندن، هاياشي، مكلفاً باستكشاف إمكانية عقد تحالف بريطاني؛ في الوقت نفسه، كان أحد أكثر رجالات السياسة اليابانيين تميزاً، ويدعى ايتو، مكلفاً بالسعي إلى تدبير صفقة مع روسيا.

قارب ايتو الروس عبر دلكاسيه الذي غمرته السعادة وهو يرى خطته تعطي ثمارها؛ وقُدم إلى اليابانيين طعم بقرض فرنسي إذا ما توصلوا إلى تسوية مع الروس. في تشرين الثاني/نوفمبر 1901 وصل ايتو إلى سان بطرسبورغ. كان الروس، كما هم أزلياً، مستعدين للمساومة؛ ولكنهم، كما هي عادتهم مرة أخرى، لم يعرضوا شيئاً. كان فيتيه مستعداً لإطلاق يد اليابانيين في كوريا من المنطلق النموذجي المتمثل بأن من شأن الثمن أن يدمرهم؛ أصر لامسدورف على أن يقدم اليابانيون وعداً بدعم الخطط الروسية في الأمكنة الأخرى من الصين إذا ما حصلوا على أي امتيازات في كوريا؛ والاقتراح الوحيد الذي قدمه كوروباتكين والعسكريون تمثل بوجوب عدم إقدام اليابانيين على أي تحرك في كوريا دون إذن روسي. حاول ايتو أن يزعم بأن شيئاً يمكن فعله مع هذه الأفكار. غير أن الحكومة في طوكيو كانت أقل أوهاماً وبادرت إلى اتخاذ قرارها بشأن اعتماد المسار البديل المتمثل بالاتفاق مع البريطانيين. قام هاياشي بتجديد الطلب الذي كان قد تقدم به في الربيع: على بريطانيا العظمى أن تبقى متفرجة دون تدخل فيما تعكف اليابان في الشرق الأقصى على تصفية حسابها مع الروس. هذه المرة كانت الموافقة على الطلب أسهل بالنسبة إلى البريطانيين. فحرب البوير كانت موشكة على نهايتها، وكانت البحرية البريطانية قد أصبحت متفرغة للجم فرنسا. يضاف أن البريطانيين كانوا يعرفون أن ايتو كان يتفاوض على نحوٍ متزامن مع الروس؛ وأن من الوارد بقوة أن يجدوا أنفسهم في مواجهة تركيبة روسية ـ يابانية إذا لم يبدوا تجاوباً مع اليابانيين. لذا وافقوا مباشرةً على مبدأ التعاون المتبادل الأساسي إذا ما تعرض أي منهما في الشرق الأقصى لهجوم قوتين أخريين. ثمة صعوبتان بقيتا. اعترض لانسداون، أو مجلس الوزراء على نحوٍ أدق، على حصر التحالف بالشرق الأقصى؛ قالوا إن من المفروض أن تعد اليابان بالمساعدة في الهند. يضاف أنهم لم يستسيغوا فكرة الإقرار بكوريا منطقة نفوذ يابانية؛ هذا الإقرار الذي كان من شأنه أن يفرغ

سياستهم المعلنة القائمة على صيانة **الأمر الواقع** في الشرق الأقصى من المعنى ويجعلها هراء. تمسك اليابانيون بموقفهم حول النقطتين كلتيهما. لم تكن الأولى ذات أهمية إلا بمقدار ما لها من تأثير في الرأي العام البريطاني: فأي هجوم فرنسي ـ روسي على الهند لم يكن قط داخل نطاق الاحتمال. في حين أن كوريا كانت حيوية بالنسبة إلى اليابانيين؛ كانت السبب الكامن وراء شجارهم مع روسيا، وأي اتفاق لا يغطيها كان عديم الجدوى بالنسبة إليهم. أذعن البريطانيون في النقطتين، ولكنهم نجحوا في البند الجوهري. نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن أياً من الطرفين «لن يبادر، دون التشاور المسبق مع الآخر، إلى الدخول في ترتيبات منفصلة مع قوة ثالثة بما قد يلحق الضرر بالمصالح المذكورة أعلاه».

أعطت الاتفاقية الإنجليزية ـ اليابانية الموقعة في 30 كانون الثاني/ يناير 1902 الفريقين كليهما ما كانا يريدانه. حصل اليابانيون على الاعتراف بمصلحتهم الخاصة في كوريا، كما على تأكيد أن بريطانيا العظمى كانت ستُبقي فرنسا محايدة في حال دخولهم في حرب مع روسيا. نجح البريطانيون في منع أي تضافر ياباني مع روسيا وفي تعزيز الحاجز ضد أي مزيد من التقدم الروسي. كان الثمن الذي دفعوه ضئيلاً: فبعد أن كانت حرب البوير قد وضعت أوزارها، بات من اليسير على البريطانيين تخصيص أعداد من القطع البحرية من أجل التصدي للفرنسيين في الشرق الأقصى؛ تمثلت تضحيتهم الوحيدة بكوريا، ولم تكن تلك إلا تضحية على الصعيد المبدئي. غير أن المكسب لم يكن على مستوى العظمة التي أضفتها عليها أحداث لاحقة، لم تكن متوقعة. ما من أحد، بمن في ذلك اليابانيون، افترض أن هؤلاء ـ اليابانيين ـ كانوا مؤهلين لتحمل تبعات خوض حرب جدية ضد روسيا؛ والطرفان، كلاهما، كانا يأملان باجتراح صفقة مع روسيا، لا الدخول في حرب معها. كما أن الاتفاقية لم تحمل أي تهديد لموقع روسيا في منشوريا؛ في الحد الأقصى جعلت المزيد من التوسع الروسي أكثر صعوبة. مرةً أخرى، لم يضع التحالف حداً للعزلة البريطانية، لعله أكدها. فالعزلة كانت تعني عزوفاً عن توازن القوة الأوروبي؛ وهذا كان الآن أكثر وروداً من ذي قبل. بالمقابل، من المؤكد أن التحالف لم

ينطو على أي ابتعاد بريطاني عن ألمانيا. لعل العكس هو ما حصل. لم يعد البريطانيون مضطرين إلى الإلحاح على الألمان طلباً للمساعدة في الشرق الأقصى؛ مما كان سيجعل العلاقات أيسر. باطراد كان الألمان قد دأبوا على اقتراح التحالف مع اليابانيين على البريطانيين؛ وقد جرى إعلام الألمان بعقده مسبقاً. اعتقد الألمان أن مثل هذا التحالف كان من شأنه أن يزيد التوتر بين بريطانيا العظمى وروسيا، فرحبوا به كما كان قد سبق لنابليون الثالث أن رحب بالتحالف البروسي مع إيطاليا في ربيع 1866. علق غليوم الثاني قائلاً: «توفرت للمغفلين فترة مشرقة».[56] ثمة أسباب أعم بدت جامعة بين البلدين. مع أن كثيرين من الإنجليز كانوا يكرهون ألمانيا، فإنهم كانوا يكرهون روسيا وفرنسا أكثر بما لا يقاس. منافسة ألمانيا الاقتصادية كانت قد أصبحت مقبولة: خُطَب بولو المفعمة بالمرارة ـ ولم تكن إلا للاستهلاك الداخلي ـ جرى أكثر من تغطيتها وإبطال مفعولها بلفتات غليوم الثاني المعبرة عن النوايا الحسنة عبر زيارة إنجلترا في أثناء حرب البوير، في تشرين الثاني/نوفمبر 1899، ومرة أخرى عند موت الملكة فيكتوريا في كانون الثاني/يناير 1901. ظلت ألمانيا تبدو صديقة إنجلترا الوحيدة في القارة ـ صديقة غير مقنعة، ولكنها أقل ضرورة الآن لحسن الحظ. في نيسان/أبريل 1902 استبق لانسداون توقع أن من شأن ألمانيا أن «تتمسك بدور الوسيط النزيه، مستفيدة، إذا شئت، من الصعوبات لمتابعة **سياسة المكافآت (politique de pourboire)** على حسابنا، ولكن دون شبك دروعها بدروع فرنسا وروسيا».[57] فـ«التحالف الطبيعي» كان في أكثر تجلياته حماقةً لا يزال في الحقيقة بريق السياسة الوحيد بنظر لانسداون. كانت الأحداث ستنفض عنه هذه النظرة؛ لم يفكر بأي بديل لنفسه.

ملاحظة

جرى اقتراح **عصبة قارية** مرتين في أثناء حرب البوير، من قبل الألمان في المرتين، وإن من أجل إحراج البريطانيين في كل مرة لا إرضاء للروس، بله مساعدة البوير. في تشرين الأول/أكتوبر 1899 كان الألمان يتشاجرون مع البريطانيين حول ساموا. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر نائب وزير الخارجية

الألماني أخبر الممثل الفرنسي بوجوب قيام «تعاون استعماري» بينهما.[58] وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر كرر بولو الاقتراح، «باستثناء المثلث الصغير» الخاص بالاتفاق الألماني ـ الإنجليزي حول المستعمرات البرتغالية.[59] في 29 تشرين الأول/أكتوبر شكى غليوم للسفير الفرنسي من أن القوى الأخرى لم تكن قد استجابت لمقترحاته بداية عام 1896؛ الآن أصبح الأسطول البريطاني بالغ الجبروت.[60] ونظراً لأن مورافييف كان منتظراً في ألمانيا، فإن هذه التعليقات الضبابية بدت مقصودة بغية استثارة رفض فرنسي يمكن توظيفه لتسويد صفحة الفرنسيين بنظر الروس. غير أن دلكاسيه رد طارحاً سؤالاً عن أفضل سبل التعاون بين البلدين. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر أجاب بولو قائلاً إن عليه أن يفكر بالأمر،[61] ولكنه لم يعد قط إلى الموضوع. لم يقترح مورافييف أي **عصبة قارية** على الألمان الذين وبّخوه بنشر نص اتفاقهم مع البريطانيين حول ساموا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم الذي وصل فيه إلى بوستدام.

النقاشات خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 1900 كانت أكثر جدية. استثارها قيام البريطانيين باعتقال بواخر البريد الألمانية. في 6 كانون الثاني/يناير و7 كانون الثاني/يناير قام كل من بولو[62] وهولشتاين[63] على التوالي بتهديد البريطانيين بإقامة **عصبة قارية** ـ كان من شأنها أن تنجز « في غضون أيام قليلة». في 11 كانون الثاني/يناير أبلغ بولو السفير الروسي برغبته في التحرك ضد بريطانيا العظمى، ولكن «ماذا عن الموقف الفرنسي؟ ما الضمانة التي قدمتها فرنسا؟»[64] على الرغم من أن الروس لم يكونوا آملين بالنجاح، فإن مورافييف سأل دلكاسيه عما إذا كان مستعداً للانضمام إلى مسعى الوساطة مع كل من روسيا وألمانيا. وافق دلكاسيه شرط أن تكون ألمانيا هي المبادرة.[65] في 3 آذار/مارس اقترح مورافييف «ضغطاً ودياً» من جانب القوى الثلاث على إنجلترا لإنهاء الحرب.[66] رد بولو قائلاً إن من شأن هذا ألا يكون ممكناً إلا إذا بادرت القوى الثلاث «إلى تقديم ضمانة متبادلة حول ممتلكاتها الأوروبية على امتداد سنوات طويلة». ما لبثت المفاوضات أن انتهت بعد ذلك. باختصار، كان هذا بدفع من المبادرة الألمانية في 11 كانون الثاني/يناير، على الرغم من أن الروس هم الذين بادروا في 3 آذار/مارس ـ بتحريض فرنسي دون شك.

هوامش الفصل السابع عشر

(1) من بولو إلى غليوم الثاني، 24/ 8/ 1898. **السياسة الكبرى**، ج: 14 (1)، هـ: 3867.

(2) من سالزبوري إلى أوكونور (سان بطرسبورغ)، 17/ 1/ 1898. **وثائق بريطانية**، ج: 1، هـ: 5. تشير هذه البرقية بوضوح إلى أن المبادرة صدرت عن فيتيه.

(3) من سالزبوري إلى أوكونور (سان بطرسبورغ)، 25/ 1/ 1898. المصدر السابق، هـ: 9.

(4) من قبل كانت القوى تضم الأراضي في الشرق الأقصى، كما فعلت بريطانيا في هونغ كونغ وفرنسا في الهند الصينية. الآن كان ميناء اكياو ـ تشو وبورت آرثر قد تم «استئجار» هما ـ ادعاء فارغ للاستقامة والشرعية كان من شأنه أن يفضي بعد الحرب العالمية الأولى إلى نظام «الانتداب» الذي حظي بالكثير من التهليل. تعين على الإمبريالية أن تبقى دائبة على اختراع المزيد والمزيد من أوراق التين المبتكرة.

(5) من سالزبوري إلى تشمبرلين، 30/ 12/ 1897. غارفن، **تشمبرلين**، ج: 3، ص: 249.

(6) تبين أن وي ـ هاي ـ وي لم تكن مناسبة بوصفها قاعدة بحرية. لم توفر سوى ساحل سباحي لأفراد الفرقة الصينية.

(7) مذكرة تشمبرلين، 1/ 4/ 1898. **تشمبرلين**، ج: ص: 263.

(8) محضر غليوم الثاني عن هاتزفلدت إلى هوهنلوهه، 7/ 4/ 1898. **السياسة الكبرى**، ج: 14 (1)، هـ: 3789.

(9) من سالزبوري إلى تشمبرلين، 30/ 12/ 1897. **تشمبرلين**، ج: 3، ص: 279.

(10) مذكرة تشمبرلين، 25/ 4/ 1898. **تشمبرلين**، ج: 3، ص: 273.

(11) من لاسيل إلى سالزبوري، 25/ 5/ 1898. **وثائق بريطانية**، ج: 1، هـ: 53.

(12) من ملنر إلى تشمبرلين، 7/ 7/ 1898. **أوراق ملنر**، ج: 1، ص: 267.

(13) من تشاتشيرسكي إلى وزارة الخارجية، 23/ 6/ 1898. **السياسة الكبرى**، ج: 14 (1)، هـ: 382.

(14) البيان الإنجليزي ـ البرتغالي السري، 14/ 10/ 1899. **وثائق بريطانية**، ج: 1، هـ: 118.

(15) لانغر، **ديبلوماسية الإمبريالية**، ج: 2، ص: 532.

(16) من ذلك الوقت وصاعداً لم يعد الحبشيون بحاجةٍ لأي مساعدة فرنسية ضد إيطاليا، فلم يوفروا هم انفسهم أي مساعدة ضد البريطانيين.

(17) تقرير لجنة الدفاع الملكية، 13/ 2/ 1903. **وثائق بريطانية**، ج: 4، ص: 59.

(18) خاف الإيطاليون من أن يكون الاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي المؤرخ في 21/ 3/ 1899 منطوياً على ترك طرابلس لفرنسا. على الرغم من أن سالزبوري رفض أن يعطيهم أي تطمين حول الموضوع، يقال إن دلكاسيه أطلق بياناً شفوياً عن عدم الاهتمام بطرابلس.

(19) من بولو إلى رادولان، 24/ 3/ 1899. **السياسة الكبرى**، ج: 14 (2)، هـ: 4015.

(20) هلفريخ، **جورج فون سيمنس**، ج: 3، ص: 90.

(21) مذكرات بقلم بولو، 18، 26/ 4، 5/ 5/ 1899. المصدر السابق، هـ: 4017، 4018، 4020.

(22) مذكرة هولشتاين، 17/ 4، من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 1/ 5/ 1899. المصدر السابق، هـ: 4016، 4019.

(23) هكذا أبلغ باليولوغ في الحديث. باليولوغ، **المنعطف**، ص: 158.

(24) من ملنر إلى تشمبرلين، 16/ 8/ 1899. **أوراق ملنر**، ج: 1، ص: 516.

(25) من سالزبوري إلى لانسداون، 30/ 8/ 1899. نيوتن، **اللورد لانسداون**، ص: 157.

(26) من نقولا الثاني إلى شقيقته، 21/ 10/ 1879. **الأرشيف الأحمر**، ج: 63، 125.

(27) مذكرة مورافييف، 7/ 2/ 1900. المصدر السابق. ج: 18، 24.

(28) من بولو إلى رادولان، 3/ 3/ 1900. **السياسة الكبرى**، ج: 15، هـ: 4472.

(29) مذكرة من بولو، 24/ 11/ 1899. المصدر السابق، هـ: 4398.

(30) من تشمبرلين إلى إيكاردشتاين، 7/ 12/ 1899. **مذكرات حياة**، ج: 2، 107.

(31) كهر، **ساحة المعارك والسياسة الحزبية**، ص: 201.

(32) من غليوم الثاني إلى إدوارد، أمير ويلز، 3/ 3/ 1900. لي، **إدوارد السابع**، ج: 1، ص: 769.

(33) **وثائق بريطانية**، ج: 3، هـ: 432.

(34) من نكلسون إلى غراي، 31/ 10/ 1908. المصدر السابق، ج: 6، هـ: 126.

(35) من سالزبوري إلى فيكتوريا، 10/ 4/ 1900. **رسائل الملكة فيكتوريا**، السلسلة الثالثة، ج: 3، ص: 527.

(36) من غراي إلى بيرتي (باريس)، 1/ 12/ 1908. **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 142.

(37) من هاردنغ (سان بطرسبورغ) إلى سالزبوري، 26/ 10/ 1900. المصدر السابق، ج: 2، هـ: 19.

(38) مذكرة بيرتي، 11/ 3/ 1901. المصدر السابق، هـ: 54.

(39) من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 8/ 3. **السياسة الكبرى**، ج: 16، هـ: 4829.

(40) من هولشتاين إلى مترنيخ (لندن)، 21/ 1/ 1901، المصدر السابق، هـ: 4984.

(41) مذكرة مولبرغ، 14/ 3/ 1901. المصدر السابق، ج: 16، هـ: 4832.

(42) من ساندرسون إلى ستاو، 12/ 4/ 1901. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 73.

(43) من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 18/ 1/ 1901. **السياسة الكبرى**، ج: 17، هـ: 4979.

(44) من لانسداون إلى لاسيل، 18/ 3/ 1901. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 77. من

إيكاردشتاين إلى وزارة الخارجية، 19/ 3/ 1901. **السياسة الكبرى**، ج: 17، هـ: 4994.

(45) مذكرة ساندرسون، 27/ 5/ 1901. **وثائق بريطانية**، ج: 21، هـ: 85.

(46) مذكرة سالزبوري، 29/ 5/ 1901، المصدر السابق، هـ: 86.

(47) من هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية، 19/ 6/ 1901. **السياسة الكبرى**، ج: 17، هـ: 5177.

(48) إيكاردشتاين، **مذكرات حياة**، ج: 2، ص: 358.

(49) محضر بقلم بولو عن هاتزفلدت إلى وزارة الخارجية. **السياسة الكبرى**، ج: 17، هـ: 5177.

(50) من بولو إلى وزارة الخارجية، 9/ 8/ 1901. المصدر السابق، هـ: 5185.

(51) من بولو إلى رادولان، 19/ 6/ 1901. المصدر السابق، ج: 18 (2)، هـ: 5817.

(52) من دلكاسيه إلى مونتبلو، 19/ 2/ 1901. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 1، هـ: 88.

(53) ملاحظة دلكاسيه إلى رسالة بو(بكين) إلى دلكاسيه، 1/ 7/ 1901. المصدر السابق، هـ: 310.

(54) مذكرتا لانسداون، 22/ 11، 4/ 12/ 1901. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 92 و93.

(55) من لانسداون إلى لاسيل، 19/ 2/ 1901، المصدر السابق، هـ: 94؛ مذكرة مترنيخ، 28/ 12/ 1901. **السياسة الكبرى**، ج: 17، هـ: 5030.

(56) صدى لوصفه للوزارة البريطانية بـ«معكرونة مسطحة غير مجففة» جراء إخفاقها في التحالف مع اليابان في آذار/مارس 1901.

(57) من لانسداون إلى لاسيل، 22/ 4/ 1902. نيوتن، **لانسداون**، ص: 247.

(58) مذكرة درنتال، 10/ 10/ 1899. **السياسة الكبرى**، ج: 15، هـ: 4394.

(59) من نوايس (برلين) إلى دلكاسيه، 18/ 10/ 1899. بورجوا وباجيه، **جذور الحرب الكبرى**، ص: 281.

(60) من غليوم الثاني إلى بولو، 29/ 10/ 1899. **السياسة الكبرى**، ج: 15، هـ: 4394.

(61) من دلكاسيه إلى بهور (برلين)، 13/ 1/ 1905. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 6، هـ: 24.

(62) من بولو إلى هاتزفلدت، 6/ 1/ 1900. **السياسة الكبرى**، ج: 15، هـ: 4425.

(63) من هولشتاين إلى هاتزفلدت، 7/ 1/ 1900. المصدر السابق، هـ: 4429.

(64) مذكرة بولو، 12/ 1/ 1900. المصدر السابق، هـ: 4463.

(65) بورجوا وباجيه، **جذور الحرب الكبرى**، ص: 286.

(66) من بولو إلى رادولان، 3/ 3/ 1900. **السياسة الكبرى**، ج: 15، هـ: 4472.

الفصل الثامن عشر

السنوات الأخيرة للعزلة البريطانية: صوغ الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي، 1902 - 1905

كانت الاتفاقية الإنجليزية ـ اليابانية تحدياً لروسيا، رغم عباراتها الحذرة: وضعت حداً لاحتكارها الشرق الأقصى. حاول الروس أن يردوا عليها باستعراض «**العصبة القارية**»، الشراكة مع فرنسا وألمانيا التي كانت قد أوقفت اليابان عند حدها في 1895. اقترح لامسدورف بياناً مشتركاً للقوى الثلاث يجب أن يكون في الحقيقة، وإن بدا مسلماً بمبدأ وحدة الصين ظاهرياً، مؤكداً لنوع من الحماية ضد جميع الأطراف الأخرى ـ نوع من **الحلف الثلاثي** ضد بريطانيا العظمى واليابان. كانت فرنسا وألمانيا ستتولّيان البحرية البريطانية، لدى انشغال روسيا بقضم الصين الشمالية في أوقات فراغها. سارع الألمان إلى رفض اقتراح لامسدورف مباشرة. قدموا ذريعتهم المخزَّنة: لم يكونوا قادرين على دعم روسيا طالما أن فرنسا ترفض التخلي عن الإقليمين.[1] يضاف أن المصالح الألمانية في الشرق الأقصى لم تكن على درجة كافية من الضخامة لتسويغ المخاطرة بحرب. كانوا واثقين من أن بريطانيا العظمى وروسيا كانتا ستتصادمان، ما جعلهم يحرصون على الاحتفاظ بهامش «حرية الحركة» إزاء الروس في 1902، كما كانوا قد احتفظوا به إزاء بريطانيا العظمى منذ عام 1898. كتب هولشتاين يقول: «من مصلحتنا أن تبقى أيدينا طليقة، كي يتمكن جلالته من المطالبة بالتعويض المناسب لا عن الدعم المحتمل وحسب، بل وحتى عن التزام الحياد».[2]

تعين على دلكاسيه أن يتخذ مساراً مختلفاً. كان من شأن الروس أن يبقوا ميالين دائمين إلى اختيار ألمانيا، الإمبراطورية الشقيقة والشريكة في اضطهاد البولونيين، إذا عرضت هي وفرنسا مكاسب متكافئة. تعين على فرنسا أن تزايد على ألمانيا ـ بالقروض، بالتحالف مع روسيا تاركةً ألمانيا مجرد صديقة، حتى بالظهور بمظهر الداعم لروسيا في الشرق الأقصى. حاول دلكاسيه نزع الشوك من اقتراح لامسدورف، ولكن عبثاً. في 20 آذار/مارس 1902 تم نشر البيان الفرنسي ـ الروسي. على ترحيبه الظاهري بالاتفاق الإنجليزي ـ الياباني، أعلن البيان في الحقيقة نوعاً من الحماية الفرنسية ـ الروسية للصين. «في حال حصول تحركات عدائية بفعل قوى ثالثة أو نشوء مصاعب جديدة في الصين، معرضةً للخطر وحدة هذه القوة وتطورها الحر، وباتت تشكل تهديداً لمصالحهما، فإن من شأن الحكومتين المتحالفتين أن تتشاورا حول الوسائل الكفيلة بحمايتهما».[3] حصل دلكاسيه على مكافأة خلبية. عمارة بحرية روسية انضمت إلى الأسطول الفرنسي في زيارة له إلى طنجة في شهر نيسان/أبريل. كانت هذه لفتة دون مضمون، لمحة عابرة أخيرة من سياسة كانت قد شبعت إخفاقاً. كان دلكاسيه قد خطط لضرب روسيا ببريطانيا العظمى؛ بدلاً من ذلك، باتت فرنسا في حظر الانسحاق بين الطرفين. وتحالف فرنسا وروسيا ضد بريطانيا العظمى واليابان كان مرشحاً لأن يتفكك بطريقةٍ أو أخرى. كانت فرنسا بحاجة إلى حليف روسي للحفاظ على استقلالها القاري، مما أبقاها عاجزة عن التخلي عن روسيا. غير أنها لم تكن، بالمثل، قادرة على المخاطرة بحرب مع بريطانيا العظمى. لم يبق سوى خيارين: إما أن توفق بين روسيا واليابان منعاً لنشوب أي حرب في الشرق الأقصى؛ أو أن تبادر هي نفسها إلى التصالح والتوافق مع البريطانيين لإغرائهم بالابتعاد عن الطرف الياباني ـ إلى درجة تكفي، على أي حال، لمنعهم من تقديم مساعدة فعالة إلى اليابانيين. ما لبث التحالف الإنجليزي ـ الياباني، إذ أجبر فرنسا على إطلاق بيان صريح العداء لبريطانيا العظمى، أن أصبح في الحقيقة المقدمة الحتمية للوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي.

كان المغرب هو ما سيصبح ميداناً للمصالحة. مع بقاء المسألة المصرية في حالة استنقاع، لم تكن هذه القضية الأكثر حدة بين البلدين؛ أي تسوية هناك كان

من شأنها أن تمحو فاشودا وتكسب أنصاراً فرنسيين لتوسع استعماري كانوا العمود الفقري لتيار معاداة بريطانيا العظمى. نظرياً، لم يبد الاتفاق صعباً. لم يكن البريطانيون مهتمين إلا بأمن جبل طارق، وتحييد شواطئ المغرب المتوسطية بالتالي؛[4] كان الفرنسيون يريدون ضم القطعة الناقصة إلى إمبراطوريتهم الشمال أفريقية. وحده الشك كان فاصلاً بينهما ـ وحده الخوف من عدم التزام الطرفين كليهما باحترام خط الفصل إذا ما تم رسم خط كهذا. لم يكن ثمة أي سبب للاستعجال بمقدار ما كان الأمر متعلقاً بالوضع الدولي العام. في مواجهة التحالف الإنجليزي ـ الياباني تراجع الروس، وفي 1902 عقدوا اتفاقاً مع الصين قضى بالانسحاب من منشوريا على مراحل حولية؛ باتت أزمة الشرق الأقصى مؤجلة مرة أخرى. غير أن الأوضاع في المغرب دفعت دلكاسيه قدماً. ومع أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا تفترضان أن المغرب مرشح للتمزق أشلاء ذات يوم، فإن الطرفين كانا يفترضان أيضاً أن هذا قابل للتأجيل على نحوٍ لانهائي. راح هذا الافتراض يهتز مع حلول عام 1902. كان مولاي الحسن، آخر حكام المغرب الأقوياء، قد توفي عام 1894؛ وسلطة خلفه الضعيف، عبد العزيز، بدت متداعية. لم يكن تجميد الأمور ممكناً. إما أن يتم «إصلاح» المغرب تحت الوصاية البريطانية، كما كان الممثل البريطاني، نكلسون، لا يزال يخطط، أو أن يؤول إلى فرنسا. لإلحاق الهزيمة بالخطط البريطانية، قام دلكاسيه بدفع أرباب المال الفرنسيين إلى التوظيف والاستثمار في المغرب، أملاً في أن يوفر له ضياعُ الاستثمارات ذريعةَ التدخل؛[5] أدى ذلك أيضاً إلى تحريك العمل الديبلوماسي لأن هدفه تمثل بالتسوية مع بريطانيا العظمى، لا بإثارة أي نزاع.

تركزت خطة دلكاسيه الديبلوماسية على تجريد البريطانيين من الحلفاء فيما يخص المغرب وصولاً إلى التسوية معهم وحدهم.[6] كرر طرح الأسئلة على ألمانيا لضمان عدم اضطلاعها بأي دور هناك، وكان على الدوام يحصل من بولو على الرد نفسه: «ليس لألمانيا أي مصالح ذات شأن في المغرب، إنها بالغة التفاهة وعديمة الأهمية».[7] تمثل الهم الألماني الوحيد، في الحقيقة، بإبقاء المغرب موجوداً بوصفه سبباً للتنافر بين بريطانيا العظمى وفرنسا. تحقق

لدلكاسيه نجاح أكثر ملموسية مع الإيطاليين. كان قد سبق لهؤلاء أن كانوا حلفاء بريطانيا العظمى الموثوقين الوحيدين في البحر الأبيض المتوسط؛ ولكن اتفاق آذار/ مارس 1899 بين إنجلترا وفرنسا جعلهم يخشون من تسرب طرابلس من بين أصابعهم. في كانون الأول/ ديسمبر 1900 عرض عليهم دلكاسيه صفقة جيدة. لن تُقْدم فرنسا على اقتحام طرابلس بل ستسمح لإيطاليا بالاستيلاء عليها، بعد أن تكون هي نفسها قد حصلت على المغرب؛ بالمقابل نفض الإيطاليون أيديهم من المغرب. جرى استبعاد إيطاليا من المغرب، ولكنها بقيت عاجزة عن صرف «شيكها» الخاص بطرابلس إلى أن اختار الفرنسيون أن يتحركوا. في 1902 خطا دلكاسيه خطوة أخرى: افتراضياً أقصى إيطاليا عن **الحلف الثلاثي**. أصر على وجوب عدم تمكين الإيطاليين من التعويل على الصداقة السياسية والمالية الفرنسية مع فرنسا طوال بقاء **الحلف الثلاثي** موجهاً ضدها؛ وقد طالب بتغيير النص. كذلك كان الألمان مصرين وبالقدر نفسه على تجديد النص دون تغييره؛ ونظراً لأن الوفاق النمساوي ـ الروسي حرم الإيطاليين من موقعهم الابتزازي، فإنهم باتوا بلا حول ولا قوة. لذا فإنهم لاذوا بسلاح الضعفاء وراحوا يخدعون الطرفين. في 28 حزيران/ يونيو 1902، جرى تجديد **الحلف الثلاثي**، جنباً إلى جنب مع الفقرات المتضمنة التعاون العسكري مع ألمانيا ضد فرنسا؛ بعد يومين تبادل وزير الخارجية الإيطالي الرسائل مع السفير الفرنسي باريير، مطمئناً إياه إلى أن إيطاليا لم تكن ملتزمة بأي شكل من الأشكال بالمشاركة في أي حرب ضد فرنسا.[(8)] كان هذا تبادلاً متهوراً. ما جدوى وعد لفريق بالحنث بوعد سبق أن تم قطعه لفريق آخر؟ ربما لم يكن **الحلف الثلاثي** ذا شأن كبير عملياً؛ ما يقوي سبب عدم إثارة غضب الألمان عن طريق العبث به، وخصوصاً لأن خطط دلكاسيه كانت قائمة على غيابهم. مناوراته الإيطالية جلبت له أولاً خصومة الألمان التي كانت ستشكل سبب دماره بعد ثلاث سنوات؛ غير أن رجالات الدولة الفرنسيين القادرين على أخذ إيطاليا مأخذ الجد بوصفها قوة عظمى قليلون. على أي حال، كانت إحدى النتائج مؤكدة: لم يكن الإيطاليون العالقون بين مطرقة فرنسا وسندان ألمانيا مستعدين لمضاعفة متاعبهم عن طريق دعم البريطانيين في المغرب.

بقيت إسبانيا، وهي قوة أضعف حتى من إيطاليا، ولكنها ذات موقع استراتيجي حاسم وطموحات هائلة في المغرب ـ طموحات موروثة عن ماضيها الإمبراطوري. تعين على دلكاسيه أن يعرض سعراً عالياً لفصل إسبانيا عن الطرف البريطاني. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1902 كانت ثمة مسودة معاهدة جاهزة للتوقيع، تنص على أن يؤول شمال المغرب، بما فيه فاس، أكبر مدن المنطقة، إلى إسبانيا، ويؤول الباقي إلى فرنسا.(9) تراجع الإسبانيون في اللحظة الأخيرة. كانوا يعرفون أن جميع الضربات، في مثل هذه الأمور، تنزل على رؤوس الفريق الأضعف. تماماً كما كان الفرنسيون قد نسفوا معاهدة 1894 الإنجليزية ـ الكونغولية عبر تهديد ليوبولد الثاني، كان البريطانيون سيتمكنون من نسف هذه المعاهدة عبر معارضة المغرب: لم تكن لتستطيع أن تحقق طموحاتها المغاربية، بصرف النظر عما كان يمكن أن يحصل مع الفرنسيين. رفض الإسبان أن يسيروا قدماً مع المعاهدة ما لم يصبح البريطانيون طرفاً فيها؛ وكبديل طلبوا قبولهم طرفاً في التحالف الفرنسي ـ الروسي بما يفضي إلى أن يصبح تقسيم المغرب مصادقاً عليه من قبل روسيا. وما هو أكثر من ذلك، أنهم هددوا بإطلاع البريطانيين على المعاهدة المجهضة ـ وما لبثوا، أخيراً، أن فعلوا ذلك في شباط/ فبراير 1903. وعبر هذا الدوران السريع للدولاب بات دلكاسيه، الدائب على السعي لعزل البريطانيين، مضطراً، بدلاً من ذلك، إلى التماس التفاوض معهم.

لم يكن ثمة إلا القليل مما يشير، في صيف 1902، إلى أن اتفاقاً بين بريطانيا العظمى وفرنسا أقرب مما سبق له أن كان على امتداد الأعوام العشرين الأخيرة. لم يعد سالزبوري رئيساً للوزارة في تموز/ يوليو؛ أزاح هذا أقرب أصدقاء فرنسا عن الحكم. في وقت مبكر من شهر آب/ أغسطس، أطلق بول كامبون ـ الميال دائماً لأن يسبق الأحداث ـ فكرة نوع من «تصفية» المغرب للانسداون.(10) أُثيرت مشاعر الغيرة المهنية؛ وأحدهم في وزارة الخارجية البريطانية ـ ربما نكلسون ـ «سرّب» الخطط الفرنسية إلى المغاربة. مبعوث خاص أُرسل إلى لندن.(11) تراجع لانسداون مذعوراً. قال للمبعوث المغاربي: «ليس ثمة أي فرصة لإطلاق يد أي قوة واحدة في ذلك البلد»، ونصحه بتقسيم

القروض وعطاءات السكك الحديد بين إنجلترا، فرنسا، وألمانيا. «هذا النهج في الإجراء يبدو حكيماً للحيلولة دون المنافسة بين القوى».[12] كان القصد منه في الحقيقة هو إثارة مثل هذه المنافسة، وصولاً، كما العادة، إلى تحميل ألمانيا مسؤوليات رجل الشرطة لمصلحة بريطانيا العظمى. كان «الحلف الطبيعي» لا يزال سلاحها الوحيد.

أواخر الخريف تضافرت سلسلة من العوامل على دفع هذا الحلف إلى الانهيار. في تشرين الأول/أكتوبر، أدركت الأدميرالية فجأة أن الأسطول الألماني، بمداه الإبحاري القصير، كان مصمماً للحرب ضد البريطانيين دون سواهم؛ جاء ردهم متمثلاً بإبراز قاعدة بحرية على بحر الشمال.[13] لم تكن الأدميرالية متوقعة استباقياً بعد أن تصبح البحرية الألمانية في أي وقت قادرة على تحدي التفوق البحري البريطاني؛ غير أنها قدّرت أن من شأنها أن تغدو خطراً كبيراً إذا كانت في حالة حرب مع فرنسا وروسيا. وقد كان هذا بالفعل أساس نظرية «المخاطرة» لدى تيربتز، التي وظفها لتبرير برنامجه البحري. لسوء حظ الألمان، لم تستخلص الأدميرالية البريطانية الاستنتاج الإضافي الذي كان تيربتز قد توقعه. بدلاً من خطب ود الألمان، باتت حريصة على تجنب أي صراع مع فرنسا أو روسيا؛ كما بدأت في الوقت نفسه بوضع البحرية على معيار «ثلاث قوى»، بقصد تجاوز جميع الجهات المنافسة مرة وإلى غير رجعة. أدت السياسة البحرية، في الحقيقة، إلى إبعاد البريطانيين عن ألمانيا، وإن أفضت، رغم ذلك، إلى دفعهم نحو العزلة أكثر من دفعهم باتجاه التوافق مع فرنسا وروسيا.

موّال قديم آخر سُمع من جديد مع حلول نهاية عام 1902، في غير مصلحة ألمانيا أيضاً. لم يكن هذا سوى موال مسألة المضائق، مسألة ميتة منذ ربيع 1897. في أيلول/سبتمبر 1902 حصل الروس على إذن تركي لإرسال أربعة زوارق طوربيد، كانوا قد ابتاعوها من فرنسا، عبر المضائق إلى البحر الأسود. لم يكن البريطانيون يبالون بالمرور في هذا الاتجاه؛ غير أنهم خافوا من أن يبادر الروس إلى إرسال بواخر أيضاً من البحر الأسود إلى الشرق الأقصى وصولاً إلى إحداث خلل في التفوق البحري الإنجليزي ـ الياباني

هناك. على امتداد عشرين سنة بعد مؤتمر برلين كان البريطانيون قد دأبوا على التخطيط لإرسال بوارج حربية إلى القسطنطينية وحتى إلى عمق البحر الأسود وظلوا بالتالي يفسرون نظام المضائق بما يبقيها مفتوحة افتراضياً. أرادوا الآن إغلاق المضائق وانقلبوا رأساً على عقب متبنين التفسير الذي ظل روسياً حصراً طوال السنوات العشرين. ناشدوا القوى الأخرى طالبين الدعم وأخرجوا من المستودع اتفاقيتي 1887 المتوسطيتين المنسيتين.[14] أبدى الفرنسيون حكمة تجاهل المناشدة البريطانية. وأقدم الألمان على رفضها والمبادرة، بقدرٍ أقل من الحكمة، إلى تبرير رفضهم باستحضار جميع خطايا سالزبوري ـ استحضاراً لم يفقد شيئاً من معناها لدى إيرادها شخصياً من قبل غليوم الثاني خلال زيارة له إلى إنجلترا في تشرين الثاني/ نوفمبر.[15] أطراف الوفاق المتوسطي القدماء كانوا متساوين فتوراً. لم يكن النمساويون مستعدين لأن يفعلوا شيئاً يؤدي إلى تعكير صفو اتفاق البلقان مع الروس؛ الإيطاليون كانوا يحلمون بتثبيت أقدامهم فيه. عبرت السفن الروسية المضائق بعد احتجاج بريطاني منفرد. كان الوفاق المتوسطي ميتاً؛ وحين قام البريطانيون بمعاينة وضعهم تبين لهم أنهم لم يعودوا بحاجة إليه. لم يكن من شأن فتح المضائق أن يحدث تغييراً في الوضع الاستراتيجي.[16] آمنين في مصر ومع قوى بحرية هائلة في مالطة وجبل طارق، كان البريطانيون قادرين على غلق مخارج البحر الأبيض المتوسط في وجه الروس، ولو هدد الفرنسيون بدعمهم. كان هذا صحيحاً منذ عام 1898 بالطبع؛ ولكن البشر يتابعون التفكير وفق النمط القديم حتى بعد أن يكون الأساس المنطقي لهذا النمط قد تعرض للنسف. حتى شباط/ فبراير 1903 ظل تراث الوفاق المتوسطي قابعاً في أعماق عقول البريطانيين؛ ظل هؤلاء يتذكرون على نحوٍ ملتبس ومشوش أن العلاقة مع ألمانيا كانت مجدية ذات يوم وافترضوا أن من شأنها أن تكون كذلك من جديد. أي نظام كان قد أرضى سالزبوري بقي، آخر المطاف، منطوياً على ما يكفي من الجودة بالنسبة إلى لانسداون.

أدركوا الآن أن هذا النمط أصبح بالياً وولى زمانه. لم يكونوا بحاجةٍ إلى ألمانيا، ولا إلى إيطاليا بالمناسبة، صلة وصل مع النمسا ـ المجر؛ كان بوسعهم أن يحاولوا تسوية نزاعاتهم خارج أوروبا دونما خوف من رد الفعل في

المضائق. بعيد عن هذا كلياً افتراض أنهم كانوا راغبين في حصول نزاع مع ألمانيا. كانوا يريدون صداقتها، وإن لم يعودوا بحاجةٍ إلى فضلها. في ختام عام 1902 تعاونوا مع ألمانيا في رحلة تحصيل ديون إلى فنزويلا ولم ينسحبوا إلا بعد أن تمخض ذلك عن استثارة معارضة الولايات المتحدة.[17] ما يثير قدراً أكبر من الدهشة أنهم ظلوا يفضلون المشروعات الألمانية الخاصة بمد شبكة سكك حديد كبرى في آسيا الصغرى.[18] كانوا يؤمنون بأن السكك الحديد ستمد بمشاركة بريطانية أو دونها؛ وكانوا يريدون أن تصبح ممدودة على أي حال ـ كان من شأنها أن تمكّن الإمبراطورية العثمانية من أن تقف على قدميها بوصفها حاجزاً أمام روسيا. عبّر مدير الاستخبارات العسكرية عن الرأي الرسمي السائد في تشرين الثاني 1902 قائلاً: «من شأن معارضة المشروع أن يكون خطأً بالغ الجسامة، هذا المشروع الذي يتعين علينا، على النقيض من معارضته، أن نشجعه بكل ما أوتينا من قوة».[19] وكما على الدوام فإن المشروعات الألمانية كانت أضخم من طاقة مواردهم؛ سكة حديد بغداد كانت بحاجة إلى رساميل أجنبية، وكان من شأن الحكومة البريطانية أن تسعد برؤية تلك الرساميل موفرة. مصالح النقل النهري البريطانية على الفرات التي كانت ستصاب بالإفلاس جراء مد الخط الحديدي هندست تمرداً في المدينة بل وعملت على شحن التمرد بنزعة وطنية معادية للألمان. باء مشروع المشاركة البريطانية بالفشل، وقد أسفت الحكومة لذلك كثيراً؛ وهذا الإخفاق كان سيوفر بعد سنوات الدليل الأسطوري على التنافر الإنجليزي ـ الألماني. في ذلك الوقت لم يلاحظ الألمان شيئاً، وأطلق بولو، الذي بقي متأكداً من نشوب شجار بين بريطانيا العظمى وروسيا، التعليق المميز التالي: «**ميوفوتو** [أقسم] أننا لا نستطيع أخذ الأمور بما يكفي من التشحيم».[20] البحث الألماني عن المال في فرنسا لم يكن هو الآخر موفقاً، ولكن لسبب معاكس تماماً. فأرباب الرساميل هناك بقيادة وزير المالية روفييه، كانوا متلهفين للمشاركة؛ غير أن دلكاسيه كان شديد الحرص على عدم إغضاب الروس فعارضهم. ناشد مجلس الوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1903 ونال مبتغاه،[21] مثيراً انزعاج روفييه وحاشيته المالية كثيراً. هنا أيضاً، لم يكن الدافع هو العداء لألمانيا أو لتوسعها

الإمبريالي. فهاجس دلكاسيه الطاغي كان متمثلاً بمسايرة الروس والمزايدة على ألمانيا في عملية التنافس على خطب ودها.

كان هذا هو العامل الحاسم أيضاً في علاقاته مع بريطانيا العظمى. صحيح أنه كان، مع حلول نهاية عام 1902، متنبهاً إلى حقيقة أن الإسبانيين كانوا على وشك الكشف عن مفاوضاتهم حول المغرب للبريطانيين، غير أن الأحداث نفسها في المغرب كانت أكثر أهمية. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1902 كان ثمة تمرد واسع الانتشار ضد عبد العزيز؛ ومع أن التمرد قُمع، فإن سلطة السلطان كانت قد كُسرت إلى غير رجعة. والأمل البريطاني بإصلاح المغرب بتوجيه كايد ماكلين والسير آرثر نيكولسون كان قد تبدد؛ وتعين على البريطانيين أن يتفاوضوا مع الفرنسيين **لعدم توفر ماهو أفضل (faute de mieux)**. حتى هذا لم يكن حاسماً. على الدوام ظل البريطانيون راغبين في التسوية مع فرنسا شرط بقائهم قادرين على التسوية وفقاً لشروطهم. كانوا يطالبون بالأمن في مصر منذ عام 1882 وفي جبل طارق منذ بدأ المغرب يتمزق؛ لم يبادروا الآن إلى خفض سقف مطالبهم. لذا فإن كل من يحاول تفسير الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي بحصول تغيير في السياسة البريطانية، يخطئ في الحساب. بقي التغيير محصوراً بالجانب الفرنسي وحده؛ وقد تمثل الدافع الكامن وراءه بالأزمة الموشكة على التفاعل في الشرق الأقصى. كانت هذه الأزمة قد دأبت على تهديد كل ربيع منذ عام 1898، حين كانت قد أفضت إلى التقسيم الفاشل الأول. وبعد ذلك كان شيء ما قد عمل دائماً على إسعاف الأمور. في 1899 كان هناك الاتفاق الإنجليزي ـ الروسي الموقت، في 1900 عصيان البوكسر. في 1901 تمت إعاقة الروس جراء شكوك ذات علاقة بالاتفاق الإنجليزي ـ الألماني، في 1902 جراء واقع التحالف الإنجليزي ـ الياباني. الآن ها هو ذا الربيع من جديد، ولم يكن ثمة، على ما بدا، أي وسيلة جديدة في الترسانة الديبلوماسية. كان الروس ملزمين بالجلاء عن المنطقة الثانية من منشوريا في أبريل/نيسان 1903، وفقاً للاتفاق الذي عقدوه مع الصين في العام السابق. وما إن حل شهر نيسان/ أبريل حتى بادروا إلى طرح مطالب جديدة كان من شأنها أن تجعل سيطرتهم على منشوريا أكثر اكتمالاً من أي وقت مضى، شرطاً للجلاء.

سارعت اليابان، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة إلى الاحتجاج. أسقط الروس مطالبهم، ولكنهم أسقطوا أيضاً فكرة الرحيل عن منشوريا. اقتربت أزمة الشرق الأقصى شوطاً من الحرب.

شكلت الأزمة تهديداً لفرنسا. في إحدى المحطات كانت اليابان ستتصدى للروس؛ وهؤلاء كانوا سيبادرون إلى التماس الدعم الفرنسي. وعندئذ كان سيتعين على فرنسا إما أن تقاطع روسيا أو أن تجد نفسها في حرب مع بريطانيا العظمى. تمثل المخرج الوحيد بنوع من المصالحة الإنجليزية ـ الفرنسية التي قد تبعد البريطانيين عن اليابانيين أو، أقله، تهدئ الطرفين في الشرق الأقصى. فيما وراء هذا كان لدى دلكاسيه رؤية أكثر تعقيداً. إذا تمكنت فرنسا من كسب منشوريا لروسيا بموافقة بريطانية، ويابانية بالتالي، فإن من شأنها ـ من شأن فرنسا ـ أن تفوز أيضاً بامتنان البريطانيين والروس على حدٍّ سواء. ومن ثم فإن البلدين، كليهما، كانا سيسارعان إلى الالتحاق بركب فرنسا في مسيرة إعادة تنظيم أوروبا على خطوط قومية ـ الحلم العتيق الذي كان قد راود نابليون الثالث في الأيام التي أعقبت حرب القرم. كانت مملكة آل هابسبورغ ستقسم بين ألمانيا وروسيا؛ وكانت فرنسا ستستعيد الإلزاس واللورين. كانت الخطوة الجوهرية الأولى هي المصالحة مع بريطانيا العظمى. هذه لم تكن صعبة. فالنزاعات العملية بين البلدين كانت قد انتهت في فاشودا؛ بقيت المشكلة الوحيدة متمثلة بتبديد استياء الرأي العام الفرنسي. تم التوصل إلى المصالحة العاطفية حين قام إدوارد السابع بزيارة باريس في أيار/ مايو 1903 وقام رئيس الجمهورية لوبيه بالرد على الزيارة في تموز/ يوليو. نجحت المظاهرات الباريسية في مسح مرارة حرب البوير؛[22] كانت عروضاً قدمها الثوريون الراديكاليون الذين كانوا ممسكين بزمام المجلس الفرنسي. هؤلاء الراديكاليون كانوا على الدوام يكرهون المغامرات الاستعمارية ويريدون أن يكونوا على علاقات جيدة مع بريطانيا العظمى، لو أمكن فقط إزاحة المهانة حول مصر عن الطريق. ما يفوق ذلك هو أنهم كانوا دائمي الكراهية للتحالف مع روسيا الأوتوقراطية (الاستبدادية) والحرب المحتملة ضد ألمانيا التي كان مثل هذا التحالف ينطوي عليها. من المؤكد أنهم كانوا، مثل سائر الفرنسيين، يشعرون بالظلم المتمثل

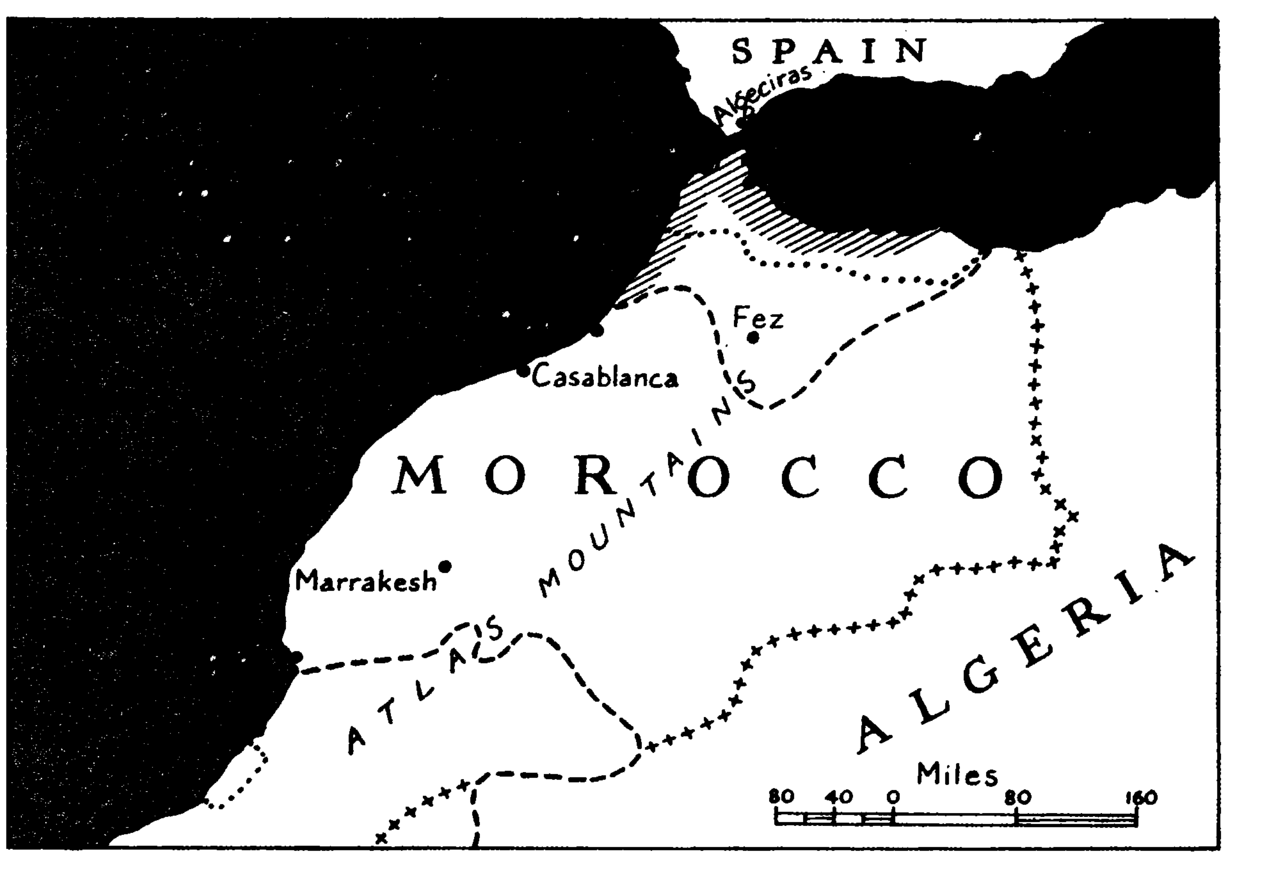
بالإلزاس واللورين؛ غير أنهم كانوا يرددون صدى أمل غامبيتا باسترجاع الإقليمين الضائعين عبر حصول نوع من الحلحلة العامة في العلاقات الدولية لا من خلال حرب جديدة. توقع الروس أن تبقى فرنسا معادية لألمانيا ومستعدة للزحف لحظة يكون ذلك متناغماً مع نزوات السياسة الروسية. أما البريطانيون فلم يكن لديهم أي جيش على المستوى القاري ولا أي عداء لألمانيا؛ كانت الصداقة معهم تجعل **الانتقام** أبعد. كانت هذه نقطة في مصلحتها بنظر الراديكاليين الفرنسيين المسالمين. والبريطانيون من جانبهم كانوا على الدوام راغبين في أن يكونوا أصدقاء لفرنسا شرط أن تتركهم وشأنهم في مصر. رحبوا بلوبيه لإضفاء روح انتصار رياضي، بطريقتهم المألوفة، على خاسر نبيل؛ غير أن الحقيقة الساطعة كانت دون أدنى شك هي أن فرنسا كانت قد خسرت. نظر البريطانيون إلى الوفاق بوصفه تهدئة لحنق مزعج، لا على أنه تحول أساسي عميق في السياسة الخارجية. إذ وضع حداً لمصر والمغرب بوصفهما موضوعي نزاع دولي، تمخض هذا الوفاق عن مضاعفة، لا إنهاء، عزلة البريطانيين.

عملية اجتراح الصفقة بين فرنسا وبريطانيا العظمى استغرقت تسعة أشهر، من تموز/يوليو 1903 إلى نيسان/أبريل 1904. وافق الطرفان، كلاهما، على وجوب إزاحة موضوعات الخلاف الثانوية ـ سيام نيو فاوندلاند، وغيرهما ـ جانباً بطريقةٍ أو أخرى. تمثلت النواة الصلبة للصفقة بالمغرب. أساساً لم يكن دلكاسيه يرمي إلا إلى اتفاق يقضي بصيانة **الأمر الواقع**. كان البريطانيون سينفضون أيديهم من كايد ماكلين وغيره من المغامرين البريطانيين في بلاط عبد العزيز. وكان الفرنسيون سيتحررون من المنافسة البريطانية، وكان من المحتمل أن يكون السلطان مستعداً للترحيب بدعمهم ضد رعاياه العصاة المشاكسين، بعد أن يكون قد تأكد من عجزه عن الاستمرار في ضربهم بالبريطانيين. لم يكن لانسداون بحاجةٍ إلى الكثير من التشجيع ليتخلى عن السياسة البالمرستونية المفلسفة لإدارة المغرب بوصفه دولة دمية دائرة في الفلك البريطاني. طالب بالمساواة التجارية لإسكات صرخات أصحاب المصالح التجارية البريطانيين.(23) وطالب أيضاً بأخذ المصالح الإسبانية في الاعتبار. كانت إسبانيا، آخر المطاف، قد رفضت التسوية بعيداً عن البريطانيين في تشرين

الثاني/ نوفمبر 1902؛ وتعين على البريطانيين الآن أن يرفضوا التسوية بعيداً عن إسبانيا، ولا بد لهم خصوصاً من تمكينها من الاعتذار عن التأييد في مكان آخر ـ في ألمانيا في الحقيقة. والأهم من كل شيء هو أنه أصر على نوع من الاتفاق على بقاء الشاطئ المتوسطي المقابل لجبل طارق دون تحصينات. كان الفرنسيون مستعدين لتلبية جميع هذه الشروط. فالتحكم السياسي بالمغرب كان محكوماً بأن يوفر لهم تفوقاً اقتصادياً عاجلاً أو آجلاً؛ لم يكونوا يحلمون بتهديد جبل طارق، كما لم يكن ثمة في الحقيقة أي مرفأ جيد على الضفة المغربية؛ وقد كانوا، هم أيضاً، راغبين في إبعاد الإسبانيين عن ألمانيا، رغم عدم استعدادهم، بالطبع، لدفع ثمن باهظ كالذي كانوا قد عرضوه للحصول على التعاون الإسباني ضد البريطانيين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1902.

كانت الصعوبة الفعلية كامنة في مكان آخر. كان دلكاسيه قد خطط لإزالة الأسباب البارزة الكامنة وراء الاحتكاك الإنجليزي ـ الفرنسي فقط؛ وبهذا المعنى لم تكن مصر بارزة ـ كانت قد شُطبت من جدول الأعمال في 1899. كانت السيطرة البريطانية على مصر آمنة سياسياً؛ غير أن كرومر، وهو مصرفي بطبعه وبجذوره، كان يريد إنجاز المشروعات الكبرى والطموح لعملية إعادة البناء المالية. آلية التحكم الدولي كانت تقف في طريقه؛ وقد أصر على وجوب عدم اكتفاء الفرنسيين بمجرد الإذعان لاحتلال البريطانيين لمصر ـ إذ عليهم أن يدعموا هذا الاحتلال. ثمة كانت عقبة كبرى على طريق دلكاسيه؛ كان بحاجة إلى **مَعِدة تهضم الحجر** بحسب تعبير كامبون.[24] كان قد أمل بأن من شأن الحصول على المغرب أن يفضي إلى جعل الرأي العام الفرنسي ينسى مصر تدريجياً؛ طولب، بدلاً من ذلك بالتنازل ـ الشكلي دون شك ولكنه خطير ـ قبل أن يكون أي مكسب في المغرب قد أصبح ملموساً. لا غرابة إذاً أنه حاول تأجيل المسألة المصرية ـ لتجنبها كلياً في البداية؛ واقتراح وجوب انسحاب فرنسا **بالتوازي (Pari passu)** مع تقدمها في المغرب بعد ذلك. كان لانسداون عنيداً؛ ومن وجهة نظره هو، كان محقاً ـ أيُّ تسوية لا تتضمن اعترافاً فرنسياً نهائياً بالسيادة البريطانية على مصر كان من شأنها أن تبقى ضعيفة.

لذا فإن الاتفاق الموقع في 8 نيسان/ أبريل 1904 بدا منطوياً على قدرٍ



تقسيم المغرب

صارخ من الإجحاف واللامساواة: المكاسب البريطانية في مصر فعالة مباشرة؛ المكاسب الفرنسية في المغرب متوقفة على الصيغ المستقبلية لتوظيفها والإفادة منها.[25] لم تكن اللامساواة واقعية بل ظاهرية. البريطانيون كانوا راسخي الأقدام في مصر دون أي تحدٍّ؛ لم يكن مكسبهم سوى إطلاق يد كرومر ومشروعاته المالية ـ على نحو مريح دون شك، ولكن دون أن يكون له أي علاقة بقوة البريطانيين الإمبريالية. بات الفرنسيون، بالمقابل، متمتعين بحرية ضم أجمل أجزاء الشمال الأفريقي إلى إمبراطوريتهم. حين أقدم دلكاسيه على التخلي عن مصر، تنازل عن قضية تحتل، ولو خطأ، المرتبة الثانية على سلم الأولويات بعد الإقليمين الضائعين فقط؛ أما حين أقدم لانسداون على التخلي عن المغرب، فقد قام بشطب بلد لا يعرفه سوى عدد قليل من التجار والخبراء الاستراتيجيين. كان الرأي العام البريطاني والفرنسي مقتنعاً بأن فرنسا كانت قد دفعت الثمن الأغلى. وبسبب الوزن العاطفي لمصر، فإن الوفاق بقي قيد الامتحان في فرنسا خلافاً لحاله في بريطانيا العظمى. كان الوفاق أمراً جوهرياً بالنسبة إلى فرنسا؛ لم يكن إلا مكسباً من المكاسب بالنسبة إلى البريطانيين. ولكن الفرنسيين كانوا قد دفعوا الثمن نقداً وعداً، والبريطانيين بسند مؤجل (كمبيالة). لذا فإن الفرنسيين استطاعوا أن يغازلوا ألمانيا. النوايا الحسنة البريطانية تعرضت للامتحان؛ تعين على البريطانيين أن يدعموا الفرنسيين في المغرب لدى بروز صعوبات دولية. ومع ذلك فإن كل ما فعله الوفاق لمصلحة البريطانيين لم يعْدُ كونه تقليصاً ضئيلاً لحاجاتهم البحرية في البحر الأبيض المتوسط وإسعاداً لكرومر في مصر؛ أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن الوضع في الشرق الأقصى جعل هذا الوفاق قضية حياة وموت.

كتب بول كامبون لدى إنجاز الوفاق: «لولا الحرب في الترانسفال، التي استنزفت بريطانيا وجعلتها حكيمة، لولا الحرب في الشرق الأقصى التي دعت إلى التأمل على ضفتي القناة وألهمت الجميع بالتطلع إلى حصر الصراع، لما كانت اتفاقاتنا ممكنة».[26] التفسير الأول باعث على الشك. فالبريطانيون لم يتنازلوا عن شيء من مطالبهم التي كانوا قد طرحوها في ثمانينيات القرن التاسع عشر، قبل حرب البوير؛ ربما تمثل التغيير الوحيد بفقدانهم الثقة بقابلية مغرب

مستقل للبقاء والاستمرار. حصل التغيير الكبير في الجانب الفرنسي؛ وهنا فإن تفسير كامبون الثاني كان حاسماً. إن الشرق الأقصى، ووحده الشرق الأقصى، كان سبب الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي؛ غير أن خطط دلكاسيه في هذه القضية الحيوية كانت فاشلة. أدرك أن الروس كانوا عازمين على الاحتفاظ بمنشوريا التي كانت أساسية لتوفير الطريق البرية الآمنة إلى ميناء بورت آرثر؛ ومن هنا فإن «تنظيم هيمنة روسيا على منشوريا» و«التحضير لجلائها» لم يكونا، بحسب تعبير السفير الفرنسي في سان بطرسبورغ بومبار سوى صيغتين مختلفتين للشيء نفسه.[27] كان دلكاسيه يفترض أن الروس قادرون على الحصول على منشوريا دون حرب. وكان على صواب في افتراضه هذا. كان البريطانيون مستعدين للاعتراف بموقع روسيا المميز هناك، شرط أن يبقى هذا سقف توسعها. وكان اليابانيون مستعدين لأن يحذوا حذو البريطانيين بل وحتى للتخلي عن التحالف البريطاني إذا استطاعوا الحصول على الاعتراف بوضعهم المميز في كوريا.

هنا كانت المشكلة الحقيقية. جميع المستشارين الرسميين في سان بطرسبورغ كانوا مستعدين للاكتفاء بمنشوريا. لامسدورف، الجبان دائماً، كان يفضل التراجع كلما برزت المعارضة على السطح؛ لم يكن فيتيه يعول إلا على التوغل الاقتصادي؛ حتى كوروباتكين، وزير الحرب، وأحد فرسان التطرف في أزمان سابقة، كان الآن راغباً في الفوز بمنشوريا عبر الاتفاق مع اليابان، ما جعله جاهزاً لتلبية مطالبها فيما يخص كوريا. أما بالنسبة إلى الرأي العام، فإن الرأسماليين الروس الذين كانوا قد دعموا فيتيه ذات يوم، باتوا الآن مالّين من أحلامه الشرق أقصوية ومبهورين بسلسلة من المشروعات الإمبريالية في إيران. غير أن روسيا كانت ملكية استبدادية متفسخة؛ وجميع أصوات الاعتدال جرى إسكاتها بنداءات متآمر طائش صغير العقل يدعى بيزوبرازوف، وبطانته «الكورية»، التي تمكنت من الاستيلاء على أُذُن القيصر وعقله. لم يكن «الكوريون» يعترفون بأي حدود للقوة الروسية. اقترحوا ضم كوريا إلى منطقة النفوذ الروسية وأقنعوا نقولا الثاني بابتكار امتياز أخشاب زائف على نهر يالو، بين كوريا ومنشوريا، لتهريب الجنود المموهين كما لو كانوا عمال أخشاب. في نيسان/أبريل 1903، جرى تنصيب بيزوبرازوف وزيراً للخارجية؛ ومنذ تلك

اللحظة باتت الحلول التوافقية في الشرق الأقصى مستحيلة، على الرغم من أن أحداً خارج البلاط في سان بطرسبورغ لم يعلم بالأمر. في آب/أغسطس ـ تماماً حين كان دلكاسيه عاكفاً للمرة الأولى على جمع لانسداون والسفير الروسي ـ جرى إبعاد فيتيه عن وزارة المالية؛ وعضو من «الحلقة» الكورية يدعى الكسييف نُصِّب نائباً للإمبراطور مسؤولاً عن الشرق الأقصى، ممسكاً كلياً بزمام المفاوضات مع اليابان. حين قام لامسدورف بزيارة باريس في تشرين الأول/ أكتوبر، قال له دلكاسيه: «تحدث مع لانسداون، قد يتلاشى عدد كبير من نقاط سوء التفاهم».[28] برزت نقاط اختلاف جديدة بدلاً من ذلك. مع أن البريطانيين ربما كانوا مستعدين للمساومة حول منشوريا، فإنهم ظلوا راغبين في وقف التوسع الروسي في إيران؛ غير أن هذا كان من اختصاص رأسماليين أعقل في روسيا، ممن كانوا ضد المغامرة في الشرق الأقصى. بدا البريطانيون عازمين على لجم روسيا في كل مكان؛ والجماعات الروسية المنافسة أُجبرت على دعم خط عام مناوئ لبريطانيا. لم يكن المتطرفون مستعدين للتنازل بشأن منشوريا؛ منتقدوهم لم يكونوا مستعدين للتنازل بشأن إيران. بقيت العلاقات بين بريطانيا العظمى وروسيا متدهورة.

لم يستطع دلكاسيه إقناع روسيا بالاعتدال؛ لم يكن من شأن ذلك إلا أن يؤكد الزعم الألماني بأن ألمانيا هي الصديقة الحقيقية الوحيدة لروسيا. لم يكن دلكاسيه هذا يملك أي سلاح سوى مطالبة البريطانيين بإقناع اليابانيين بالاعتدال. وهذا رفض البريطانيون أن يفعلوه. كانوا لا يزالون يخشون حصول صفقة روسية ـ يابانية على حسابهم. يضاف أنهم كانوا، مثل الجميع، يعتقدون أن اليابانيين كانوا، إذا ما وصلت الأمور إلى اندلاع حرب، سيُهزمون. كانوا مصممين على البقاء خارج هذه الحرب، ما دفعهم لأن ينأوا بأنفسهم عن المفاوضات. فلو ألحوا على اليابان طالبين منها التنازل لباتوا ملزمين أخلاقياً بدعمها إذا ما أخفق التنازل في تحقيق الغرض منه.[29] في كانون الثاني/ يناير 1904 تم دفع دلكاسيه إلى التوسط بين اليابان وروسيا دون مساعدة بريطانية. وزارة الخارجية الروسية كانت سخية بعروضها الكريمة؛ لم تكن هذه شبيهة بنشاطات «الحلقة» في الشرق الأقصى. كان بيزوبرازوف قد اعتمد من الآن مبدأ

أن كوريا ضرورية وأساسية بالنسبة إلى أمن روسيا. سئم اليابانيون من متابعة المفاوضات؛ وفي 8 شباط/فبراير 1904 شنوا الحرب بهجوم مباغت على السفن الروسية الراسية في ميناء بورت آرثر.

في كانون الثاني/يناير، حين كان تجنب الحرب يبدو ممكناً، كان دلكاسيه قد حاول دفع البريطانيين إلى التهدئة من خلال التردد في مفاوضاته معهم.[30] ما إن بدأت الحرب حتى بادر إلى تسريع وتيرة المفاوضات آملاً، ولو بضعف، في أن تجر أي تسوية بريطانية مع فرنسا تسوية مماثلة مع روسيا وراءها. والمفاوضات الإنجليزية ـ الروسية كانت، في الحقيقة، قد استؤنفت من جديد، بحفز من دلكاسيه، في نيسان/أبريل. لم تتمخض عن شيء كسابقتها. كانت الحرب دائرة على نحوٍ رديء من الآن بالنسبة إلى روسيا؛ من المؤكد أن هذه الكوارث أدت إلى تسويد صفحة بيزوبرازوف. غير أن ذلك ما لبث أن أدى إلى تعزيز قوة دعاة التوسع في إيران؛ والتنازل هنا بالذات هو ما كان البريطانيون يلحون عليه مبدئياً. كانت خطة دلكاسيه قد أخفقت. باتت فرنسا تواجه خطر البقاء مشدودة بين روسيا وبريطانيا العظمى، مثلما كانت النمسا قد اسْتَعْدَتْ كلاً من روسيا والقوى الغربية في أثناء حرب القرم. رأى بول كامبون أن على فرنسا أن تتنصل من التحالف الروسي ولو على حساب المخاطرة باحتمال حصول **تقارب** روسي ألماني.[31] وعلى الرغم من أن دلكاسيه رفض هذا، فإنه لم يكن يملك أي خيار بديل؛ لم يكن يستطيع أن يفعل شيئاً سوى انتظار هبوب الإعصار.

كان هذا أيضاً هو التقدير الألماني. نقطة الذروة التي طال انتظارها لنزاع إنجليزي ـ روسي باتت، أخيراً، تلوح في الأفق. كتب بولو منتشياً: «الوقت يعمل ضد فرنسا».[32] بالمثل كان الوقت يعمل ضد روسيا. لن تتأخر في التماس التحالف مع ألمانيا. ما الثمن الذي يتعين على الألمان أن يطلبوه عندئذ؟ في اللحظة التي يقْدمون فيها على التحالف يكونون قد جروا على أنفسهم كل ثقل العداء البريطاني، وربما الفرنسي أيضاً؛ من شأنهم أن يصبحوا «لا بجانب روسيا، بل أمامها».[33] ومن هنا فإن على ألمانيا أن تراوغ، بطريقةٍ ما، المطلبَ الروسي. كان الوضع شبيهاً تماماً بما عانت منه بريطانيا خلال

حرب البوير. من جهة لا بد لألمانيا من الحفاظ على صداقة روسيا؛ ومن الجهة الأخرى، يجب عليها ألا تخوض معارك روسيا. كانت حرية الحركة لا تزال الوسيلة الوحيدة. في 13 نيسان/ أبريل قدم بولو نصيحة إلى غليوم الثاني قضت بوجوب تجنب أمرين: «تعريض علاقاتنا مع روسيا لأي خدش جراء الحرب، أولاً . . . السماح لروسيا بدفعنا إلى معاداة اليابان أو إنجلترا وهذا أخطر، ثانياً».[34] كانت ألمانيا وفرنسا في نوع من المزايدة على صداقة روسيا؛ مزايدة أراد فيها كل من الطرفين تجنب العرض. كان من شأن الطرف الذي يبقى سلبياً مدة أطول أن يفوز.

كانت السلبية إحدى الأدوات المفتاحية في السياسة الألمانية فيما يخص المغرب والوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي. عاجلاً أو آجلاً كانت بريطانيا العظمى وفرنسا محكومتين، بقناعة الألمان التي بقيت راسخة، بأن تتصارعا. في 23 آذار/ مارس، قبيل إنجاز عملية الوفاق، طمأن دلكاسيه الألمان إلى أن فرنسا كانت ستبقي الباب مفتوحاً أمام التجارة في المغرب،[35] ونظراً لأنهم ـ الألمان ـ ظلوا على الدوام يصرون على أن التجارة كانت هاجسهم المغاربي الوحيد، لم يكن ثمة أي طمأنة أخرى كان باستطاعتهم أن يطالبوا بها شرعاً. لم تكن لا فرنسا ولا بريطانيا العظمى قد خططت عن وعي لاستبعاد الألمان من المغرب؛[36] كثيراً ما كانوا قد أقصوا أنفسهم. من المؤكد أن هولشتاين لم يكن يستسيغ سياسة الغياب هذه؛ كانت انتقاصاً من العظمة الألمانية. تبادل الرأي مع شليفن الذي أجاب بأن روسيا ستكون عاجزة عن مساعدة فرنسا؛[37] وفي الوقت نفسه دأب شليفن على الإعداد لجعل الانتصار على فرنسا مؤكداً عبر التخطيط لشن هجوم عبر بلجيكا. في حزيران/ يوليو كتب هولشتاين يقول: «يجب على ألمانيا أن تحتج على الابتلاع المخطط للمغرب لا على الأساس الاقتصادي وحسب، بل ومن أجل صيانة هيبتها أكثر بكثير».[38] طلبت سفارة باريس بإلحاح أن تقوم ألمانيا إما بالتخلي عن المغرب مرة وإلى الأبد أو بتحدي فرنسا صراحةً هناك.[39] لم يتم السير في أي من الخطين. لم ير الألمان أي ضرورة لكسب صداقة فرنسا؛ بالمقابل راحوا ينتظرون حدوث انفجار أكبر في الشرق الأقصى.[40] في صيف 1904 تدهورت صحة

هولشتاين؛ وأصبح بولو حراً على صعيد تطبيق سياسته القائمة على مبدأ «حرية الحركة». كان لديه إثبات آخر، وقد كان خُلّبياً كما تبين لاحقاً، على أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا محكومتين بأن تتصارعا. جرى ترك الإسبانيين في العراء جراء التوصل إلى الاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي؛ سارعوا إلى مناشدة الألمان طالبين النجدة. كان بولو مقتنعاً بأن الإسبانيين كانوا يعملون جواسيس لدى البريطانيين بل واقترح على لانسداون توفير دعم مشترك للإسبانيين ضد فرنسا.[41] على الرغم من أن لانسداون لم يأخذ هذه الفكرة العجيبة مأخذ الجد، فإن الألمان ظلوا مقتنعين بأن من شأن المفاوضات الفرنسية ـ الإسبانية إما ألا تتمخض عن شيء أو أن تُفْضي إلى التسبب في حصول قطيعة بين فرنسا وبريطانيا العظمى. تعين على الإسبان، الذين تخلى عنهم البريطانيون وبقوا محرومين من دعم الألمان، أن يقبلوا بأي ثمن حلاً لفرنسا أن تعرضه عليهم. في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1904 توصلت فرنسا وإسبانيا إلى اتفاق. لم تحصل إسبانيا إلا على شريط ضيق من شمال المغرب، ليكون قطاعاً محايداً بين المنطقة الفرنسية وجبل طارق؛ ولم تكن تستطيع أن تطالب بحصتها إلا عندما يكون التحرك مناسباً للفرنسيين.[42] استبد الغيظ والاستياء بالإسبان. لا فرق، كانت المسألة المغربية قد انتهت في تشرين الأول/أكتوبر 1904 من وجهة النظر الديبلوماسية، بمقدار ما كانت مسألة النيل الأعلى قد انتهت في آذار/مارس 1899؛ ما من شيء سوى التهديد بحرب كان قادراً على إثارتها من جديد.

في تشرين الأول/أكتوبر 1904 لم يكن الألمان يبالون بالمغرب. آمالهم كلها كانت معلقة على الصراع الذي كان، بحسب اعتقادهم، يزداد اقتراباً بين بريطانيا العظمى وروسيا. الحرب في الشرق الأقصى كانت دائرة لغير مصلحة الروس. الخط الحديدي العابر لسيبيريا، وهو أحادي بل وغير مكتمل، لم يكن قادراً على منافسة التفوق الياباني على صعيد القوة البحرية. كان أمل الروس الوحيد متمثلاً باستعادة التوازن في بحر الصين وصولاً إلى قطع الجيوش اليابانية المنتشرة في البر الآسيوي عن قواعدها في الجزر اليابانية. لم يجرؤ الروس على إرسال أسطولهم في البحر الأسود عبر المضائق. على الرغم من أن البريطانيين لم يعودوا مهتمين بإغلاق المضائق لحسابهم، فإن من شأنهم أن

يطبقوا بنداً تعاهدياً يخدم مصلحة حليفهم الياباني. كان بوسع أسطول البلطيق أن يتحرك دون الصعوبات نفسها؛ غير أن رحلته إلى الشرق الأقصى كانت هي الأخرى سبباً لأزمة من الدرجة الأولى. ضباط الأسطول المفتقرون إلى الكفاءة وقعوا في خطأ عد سفن روسية أخرى سفناً يابانية، وقاموا، نتيجة الذعر، بإغراق عدد من قوارب الصيد البريطانية في أمكنة قريبة من دوغربانك يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر. هاكم، إذاً، الصراع الإنجليزي ـ الروسي المؤجل طويلاً، ذلك الصراع الذي طال انتظار الألمان له مفعمين ثقة بأنه آتٍ، والفرنسيين وقد تملكهم الرعب. كان الطرفان مراهنين على عامل الزمن، الطرف الألماني لشبك روسيا في تحالف، الطرف الفرنسي للحؤول دون حصول قطيعة بين روسيا وبريطانيا العظمى.

عرض الألمان على روسيا تحالفاً ضد الهجوم «من جانب أي قوة أوروبية»؛ كان من شأن الحليفين أيضاً «أن يتضافرا لتذكير فرنسا بالواجبات التي التزمت بها بموجب بنود التحالف الفرنسي ـ الروسي».(43) لم يكن الألمان مطلعين على هذه البنود؛ ظلوا على الدوام يفترضون أن التحالف لم يكن إلا تحالفاً دفاعياً عاماً، دون أن يخطر ببالهم قط بأنه كان موجهاً ضدهم هم أنفسهم دون غيرهم. كانوا الآن يسلطون الأضواء على عصبية قارية ضد بريطانيا العظمى. إذا التحقت فرنسا بالركب فإن عليها أن تنبذ عداءها لألمانيا؛ إذا رفضت فإن التحالف الفرنسي ـ الروسي كان سينهار. في الحالين كليهما ستكون ألمانيا قد وضعت حداً لخطر «الحرب على جبهتين». في الوقت نفسه ستكون قد عززت قدرتها على صعيد «سياسة العالم». من شأن الروس أن يُدفعوا قُدماً ضد البريطانيين في الهند؛ من شأن الأسطول الفرنسي أن يحمل العبء في المحيط الأقرب. ومع ذلك فإن الألمان حلموا بشراء كل هذا النجاح مقابل لا شيء: لم يكن التحالف مرشحاً لأن يعمل إلا بعد تسوية قصة الدوغربانك. كان من شأن الروس، دون شك، أن يكونوا قد أمسكوا بتحالف ما إذا كان قد ساعدهم في مشكلتهم المباشرة. لم يكونوا في وضع يمكنهم من مقاتلة البريطانيين وحدهم بلهفة قبلوا الاقتراح البريطاني القاضي بإحالة النزاع على مساءلة دولية، ولم ينقذوا ماء وجههم إلا عبر إطلاق أسطورة أن الاقتراح كان

قد صدر عن القيصر. تكشف النزاع الإنجليزي ـ الروسي العظيم عن كونه قنبلة مبلولة (معطّلة)، جراء ضعف روسيا. وما الفرق؟! حاول الروس أن يُلْبِسوا العرضَ الألماني ثوباً. من المؤكد أنهم لم يريدوا أن تحصل أي مصالحة فرنسية ـ ألمانية. التنافر حول الإلزاس واللورين منح الروس أمناً على حدودهم الغربية، بله سيل الأموال الفرنسية المتدفق على بلدهم. كان الروس يريدون العودة إلى ظروف 1895، حين كانت فرنسا وألمانيا، وهما متنافرتان، تتنافسان على خطب ود روسيا. لذا فإن نقولا الثاني اقترح «إدخال» الفرنسيين في التحالف قبل توقيع ميثاقه.[44] إذا وافقوا، فأهلاً وسهلاً؛ إذا رفضوا، ونسفوا المشروع بالتالي، فكان من شأنهم أن يلتزموا، أقله أخلاقياً، بإخافة البريطانيين وإجبارهم على أن يكونوا ودودين مع روسيا.

ما لبثت المفاوضات أن وصلت إلى طريق مسدود. أراد الروس أن يعززوا موقعهم في الشرق الأقصى دون تمكين ألمانيا من أن تصبح صاحبة اليد العليا في أوروبا؛ أراد الألمان كسب الأمن في أوروبا للتحول ضد بريطانيا العظمى. كان البريطانيون قد خطوا للتو أولى الخطوات الجدية على طريق بناء قوتهم البحرية في بحر الشمال، بل وكان الألمان قد تصوروا حتى إمكانية قيام البريطانيين باستخدام قوتهم لشن هجوم وقائي على الأسطول الألماني المتنامي. تمثل المسار الحكيم الوحيد بالنسبة إلى الألمان بتجنب أي نزاع مع البريطانيين إلى أن يصبح أسطولهم أقوى. كتب بولو لغليوم الثاني يقول: «إن وضعنا شبيه بوضع الأثينيين عندما تعين عليهم أن يشيدوا الأسوار العالية على البيرايوس دون أن يتعرضوا للمنع من جانب الإسبارطيين الأقوى من إنجاز استكمال دفاعاتهم».[45] ومع ذلك فإن أي تحالف مع روسيا يجب، بالضرورة، أن يكون معادياً لبريطانيا. يمكنه أن يكون قابلاً لأن يطاق فقط إذا تم إقناع الفرنسيين بالانضمام، أو تم، كبديل، نسف التحالف الفرنسي ـ الروسي. لم يكن الروس يريدون أياً من هذين الأمرين. أصروا على وجوب إبلاغ الفرنسيين قبل توقيع التحالف؛ كان الألمان مصرين بالقدر نفسه على وجوب توقيعه قبل إبلاغ الفرنسيين. في 28 كانون الأول/ ديسمبر كتب غليوم الثاني إلى بولو يقول: «نتيجة سلبية تماماً بعد شهرين من العمل الصادق والمفاوضات الجادة. إنه

الإخفاق الأول الذي عشته شخصياً».[46] من قبل كان الألمان قد تباهوا بحسنات هامش «حرية الحركة»؛ باتوا الآن مدركين لحقيقة أن المتطلبات المتناقضة لـ«سياسة العالم» والاستراتيجية القارية فرضت حرية الحركة عليهم، شاؤوا ذلك أم أبوا.

إلى مدى معين قامت المقاربة الألمانية بخدمة روسيا. أخبارها وصلت إلى دلكاسيه آنياً تقريباً.[47] بدا كما لو كان، مثل نابليون الثالث، في مواجهة الاختيار بين التحالف مع روسيا والوفاق مع بريطانيا العظمى؛ مثل نابليون الثالث، ولكن بقدر أكبر من النجاح، كان مصمماً على عدم الاختيار. أغرق لانسداون بوابل من التلقين والحفز على تهدئة الروس واسترضائهم؛[48] وهذه ربما فعلت شيئاً على صعيد التوصل إلى تسوية سلمية لقضية دوغربانك. غير أن السبب الكامن خلف الأمر كان أبسط: لا البريطانيون ولا الروس كانوا متلهفين على النزاع كما كان كل من الفرنسيين والألمان يفترضون. لم يكن البريطانيون يتطلعون إلا إلى البقاء خارج حرب الشرق الأقصى؛ وكانوا واثقين من قدرتهم على لجم الروس في إيران وأفغانستان دون نزاع جدي. كان الروس قد ملوا الشرق الأقصى، الذي كان قد أصبح في العام أو العامين الأخيرين حماقة بلاط مجردة. كان بيزوبرازوف و«حلقته» [بطانته] قد فقدت كل نفوذ. وزارة الخارجية، الجنود العقلاء، وكبار أرباب الرساميل عادوا إلى الإمساك بزمام الأمر من جديد؛ وقد كانوا، بعيداً عن الرغبة في إطالة أمد حرب الشرق الأقصى، تواقين لإنهائها بأي شروط غير مهينة على نحوٍ صارخ. لم يكونوا يعلقون إلا القليل من الأهمية على التحالف مع ألمانيا، والكثير منها على عدم البقاء تحت رحمتها. تجارب أيام بسمارك كانت قد غرزت أنيابها عميقاً في ذاكرتهم. ومع ذلك فإنهم لم يكونوا قد طلبوا منه إلا الحياد؛ وثمن الدعم الألماني الفعال كان من شأنه، كما كانوا يعلمون، أن يكون أعلى بكثير.

لم يحاول البريطانيون النظر إلى ألمانيا بطريقةٍ أو أخرى. لم يكونوا بحاجةٍ إلى دعمها؛ لم يراودهم أي شك حول عدائها. قصة الدوغربانك شكلت، في الحقيقة، نهاية حقبة في التاريخ الأوروبي ـ الحقبة التي بدا فيها النزاع الإنجليزي ـ الروسي النتاج الأقوى احتمالاً لتفاعل العلاقات الدولية. وهذا

النزاع كان قد ظل متوقعاً في الشرق الأدنى على امتداد خمسين سنة، في آسيا الوسطى على امتداد عشرين، وفي الشرق الأقصى، بالقدر الأكبر من الاحتمال، طول عشر سنوات. بعد تشرين الثاني/نوفمبر 1904 كان النزاع قد أرجئ إلى أجل غير مسمى. كان البريطانيون قد حلوا خلافاتهم مع فرنسا؛ كانوا قد نأوا بأنفسهم عن الحرب مع روسيا. أمنهم، ومعه عزلتهم عن الشؤون القارية، بدا في أَوْجِه. عدد قليل من الإعلاميين أطلقوا صرخة أن خطراً جديداً كان آتياً من ألمانيا. لم تثر الصرخة إلا القليل من الاهتمام. تراث «التحالف الطبيعي» صعب أن يموت. لم تخض ألمانيا وبريطانيا العظمى أي معارك فيما بينهما؛ لهذا السبب دون سواه لم يكن ثمة أي وفاق بينهما. الرأي العام الليبرالي كان ينظر إلى الصناعة الألمانية والإدارة المحلية نظرة إعجاب؛ بأي من الصور لم يكن تشمبرلين الراديكالي الوحيد الذي كان يرى أن ما يجمع بريطانيا العظمى مع ألمانيا يفوق ما يجمعها مع أي قوة أوروبية أخرى. والمنافسة التجارية التي كانت قد أحدثت بعض القلق قبل عشر سنوات من الآن كانت الآن أقل حدة؛ كانت بريطانيا العظمى موشكة على ولوج مرحلة ازدهار جديدة، مستندة في جزء كبير منها على الجمرك الألماني. وبالفعل فإن البحرية كانت موشكة على أن تصبح عاملاً جدياً في التوازن البحري ـ الملاحي، ولكن هذا تعرض لما هو أكثر من تعديل وتصويب جراء تغييرات أخرى. كان التحالف مع اليابان قد قلص الحاجات البريطانية في الشرق الأقصى؛ الوفاق مع فرنسا كان قد اختزلها في البحر الأبيض المتوسط؛ الجزء الأكبر من الأسطول الروسي كان قد دُمِّر في الشرق الأقصى، وما بقي منه في البحر الأسود كان في حالة تمرد. يضاف أن البريطانيين كانوا عاكفين على البناء بوتائر ومستويات غير مسبوقة. في 1898 تم إعلان عزلهم للمرة الأولى، لم يستطيعوا أن يجندوا سوى تسع وعشرين بارجة حربية في مواجهة المجموع الفرنسي ـ الروسي البالغ ثمانية وعشرين؛ البوارج الثلاث عشرة الألمانية نجحت، رغم عدم ارتقائها إلى مستوى الحرب الحديثة، في أن تفعل شيئاً لتبرير نظرية تيربتز القائمة على المخاطرة ـ قبل تطبيقها، ويا للمفارقة! في بداية عام 1905 كان البريطانيون يملكون أربعاً وأربعين بارجة حربية؛ الفرنسيون اثنتي عشرة؛ الألمان

ست عشرة؛ الروس لم يردوا في الحساب. بعبارة أخرى كان البريطانيون متمتعين بتفوق بحري لا نظير له وغير مسبوق في تاريخهم وقادرين على أخذ «**العصبة القارية**» لو كانت موجودة، دون أي استنفار جدي تقريباً. بعيداً عن تضاؤلها، بلغت العزلة أوجها. ومع ذلك فإن البريطانيين كانوا، في غضون اثني عشر شهراً، سيجدون أنفسهم عاكفين جدياً على دراسة احتمال إرسال قوة حملة استكشافية إلى القارة للمرة الأولى منذ عام 1864. لم تكن هذه العملية التتويجية لسياسة جرى تطويرها ببطء. كانت، بالأحرى، ثورة، وغير متوقعة من جميع المراقبين.

هوامش الفصل الثامن عشر

(1) من بولو إلى آلفنسليبن (سان بطرسبورغ)، 22/ 2/ 1902. **السياسة الكبرى**، ج: 18، هـ: 5050.

(2) مذكرة هولشتاين، 24/ 3/ 1902، المصدر السابق، ج: 19، هـ: 5920.

(3) بلاغ فرنسي ـ روسي، 20/ 3/ 1902. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 2، هـ: 145. كذلك عبرت النمسا ـ المجر عن ولاء أفلاطوني للبلاغ بوصفه مظهراً ودياً من مظاهر الوفاق النمساوي ـ الروسي. لم تفعل إيطاليا ذلك، بوصفه تحركاً ودياً بالمثل إزاء بريطانيا العظمى. أظهر الطرفان بتحركيهما المتعارضين، بالفعل، أنهما لم يكونا قوتين عالميتين.

(4) .كانت حصة البريطانيين هي الأكبر في التجارة المغربية ما فرض تَحْلية أي تنازل لفرنسا بنظر الرأي العام، وخصوصاً مصالح لفربول التجارية، بمكاسب سياسية في أمكنة أخرى، وعن طريق تأمين، إن أمكن، باب مفتوح في المغرب بالذات. غير أن الحصة الاقتصادية البريطانية لم تكن تشكل، بالطبع، عضة بعوضة مقارنة بالتجارة العامة البريطانية فيما وراء البحار. إلا أن هذا، على صحته، لم يشكل عزاء لتلك الشركات التي كانت تحقق مكاسبها من الاتجار مع المغرب؛ والمصالح القطاعية تبقى، أكثر الأحيان، أقوى من الصالح العام.

(5) كثيراً ما يجري عطف المطامع الفرنسية في المغرب على دوافع اقتصادية؛ العكس هو الصحيح. بقيت المصالح الاقتصادية دريئة الأهداف الاستراتيجية والسياسية. فالبيوتات المالية والتجارية الفرنسية كانت تعرف بأن من المحتمل أن تخسر أموالها وتساق سوقاً إلى العمل في المغرب رغماً عنها؛ كان من شأنها أن تفضل الاستثمار في مضاربة سكة حديد بغداد الأكثر أماناً بما لا يقاس.

(6) ملاحظة قطاعية، 15/ 7/ 1902. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 2، هـ: 333.

(7) من بيهور إلى دلكاسيه، 13/ 1/ 1903. المصدر السابق، ج: 3، هـ: 24. كان أيضاً ثمة محاولة فاشلة لتعاون فرنسي ـ ألماني حول سيام في صيف 1902. بعد إنجاز التحالف الإنجليزي ـ الياباني، ظهر عملاء يابانيون في سيام. لذا تمنى الفرنسيون أن يحصلوا من سيام على اعتراف بأن المناطق السيامية المجاورة للهند الصينية هي مجال مصالح فرنسية (كان البريطانيون قد حصلوا على اتفاق مشابه مع سيام على الحدود البورمية منذ عام 1897). في 30 حزيران/ يونيو طلب السفير الفرنسي دعماً ألمانياً، دون تفويض من دلكاسيه، على ما يبدو (من روتشتوفن إلى مترنيخ، 30/ 6/ 1902. **السياسة الكبرى**، ج: 18، هـ: 5881). في 18 آب/ أغسطس رد الألمان قائلين إن فرنسا تستطيع أن تعول على «موقفهم الودي» (من مولبرغ إلى رادولان، 18/ 8/

1902. المصدر السابق، هـ: 5882). في 18 أيلول/ سبتمبر استفهم دلكاسيه عن المدى الذي كان الألمان يعتزمون بلوغه في مودتهم (من دلكاسيه إلى برينه، 18/ 9/ 1902). **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 2، هـ: 398)؛ لم يتلق أي جواب. في الوقت نفسه، كان لانسداون قد أوضح عدم قدرته على معارضة التحرك الفرنسي في سيام؛ آخر المطاف، كانت معاهدة 1897 البريطانية «أكثر تشدداً». في تشرين الأول/ أكتوبر، توصل دلكاسيه إلى إبرام معاهدة مع سيام. غير أنها ما لبثت أن هُزمت في المجلس الفرنسي من جانب المتحمسين للاستعمار الذين اعترضوا على اعتدالها. لحسن الحظ كان اليابانيون كثيري الانشغال بالروس ولم يكونوا مستعدين للتلهي بأمور أخرى؛ وفي 1904 تمخض اتفاق الوفاق، إذ قسم سيام إلى قطاعي مصالح بريطاني وفرنسي، عن إبعاد سيام عن ساحة السياسة الدولية حتى عام 1941.

من الصعب تصديق أن أي مشروع جدي كان شاغلاً ذهن دلكاسيه حول التعاون الفرنسي ـ الألماني. من المحتمل أن يكون الأمر كله نابعاً من نوايس، ذلك السفير الفرنسي المتقاعد في برلين، الذي كان ذا ميول معادية لبريطانيا وموالية لألمانيا. يجب أن يكون الرد غير المشجع قد وفر لدلكاسيه برهاناً إضافياً، إذ كان مثل هذا البرهان مطلوباً، على عدم قدرته على التعويل على أي دعم ألماني جدي. والألمان، من ناحيتهم، كانوا لتوهم قد نفضوا أيديهم من المسألة المغربية ولم يكن وارداً، بالتالي، أن يبدوا استعداداً للتورط في أي قضية سيامية.

(8) الإيطاليون أنفسهم كانوا شاعرين بالخجل بشأن هذه الصفقة. لذا فقد جرى تأريخ الرسائل في تاريخ 10/ 7 الوهمي وتم إلغاؤها لاحقاً لإبدالها بنسخ مماثلة مؤرخة في 1/ 11/ 1902. بهذه الطريقة تعرضت عملية شطب التزامات **الحلف الثلاثي** لنوع من التشويش والتمويه في نفس اليوم الذي شهد توقيعها.

(9) مسودة المعاهدة الفرنسية ـ الإسبانية، 8/ 11/ 1902. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 2، ص: 483.

(10) من لانسداون إلى مونسون (باريس)، 6/ 8/ 1902. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 322، من كامبون إلى دلكاسيه، 9/ 8/ 1902. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 2، هـ: 369.

(11) هذا المبعوث، كايد ماكلين، كان، رغم طرده لاحقاً من قبل لانسداون بوصفه مغامراً، دُعي في تشرين الأول/ أكتوبر إلى بالمورال من قبل إدوارد السابع، ومُنح لقب فارس.

(12) مذكرة لصالح كايد ماكلين، 24/ 10/ 1902. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 328.

(13) ماردر، **السياسة البحرية البريطانية**، ص: 464.

(14) منسي هكذا أن ساندروسون، معاون الوزير الدائم، اضطر لكتابة تاريخهما في

مذكرتين، تموز/يوليو 1902 وكانون الثاني/يناير 1903. **وثائق بريطانية**، ج: 3، هـ: 1 و2.

(15) من مترينخ إلى وزارة الخارجية، 17/ 11/ 1902. **السياسة الكبرى**، ج: 18، هـ: 5659.

(16) رأي لجنة الدفاع الملكية، 13/ 2/ 1903. **وثائق بريطانية**، ج: 4، هـ: 59.

(17) نظراً لأن التحرك الإنجليزي ـ الألماني في فنزويلا كان احد التعبيرات العملية القليلة عن «التحالف الطبيعي»، فإن انهياره أثار قدراً مبالغاً به من الاهتمام. صحيح أن الألمان تصرفوا بعنف لم يكن ضرورياً وأن ذلك أثار حنق الرأي العام البريطاني. غير أن ما كان أكثر أهمية هو أنه أزعج الرأي العام الأمريكي. تمثل أقوى مبادئ السياسة الخارجية البريطانية بالحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. سارع البريطانيون إلى التخلي عن جهودهم في فنزويلا فور سماعهم ولو همساً عن استياء أمريكي وقبلوا بالشروط التي عرضتها الولايات المتحدة. كان هذا دليلاً على التنافر مع ألمانيا، ولكن على حسن نية بريطانية حول العلاقات مع الولايات المتحدة.

(18) في 1899 كانت إحدى الشركات الألمانية قد حصلت فقط على عطاء أولي لاستكشاف الأرض. في 1903 كان الألمان قد توصلوا إلى نقطة الامتياز المحسوم مع التزام ببدء العمل. كان الألمان بحاجة إلى مشاركة أجنبية لسببين. لم يكونوا قادرين على تدبر ما يكفي من رأس المال في السوق الألمانية؛ وكان من شأن العملية أن تشكل ضربة موفقة إذا تمكنت الشركات الألمانية من تقديم الصلب اللازم بأرباح عالية، فيما يتولى رأسماليو بلدان أخرى تقديم المال اللازم لشراء مستلزمات الخط الحديدي بفوائد محدودة. يضاف أن الخط الحديدي لم يكن متوقعاً منه أن يكون ذا ريعية. كانت الحكومة التركية ستؤمن مبلغاً معيناً لكل كيلومتر (لذا تم جعل الخط كثير التعرج، إلى أقصى حد ممكن)؛ ولم تكن قادرة على احترام هذا الضمان ما لم تُحصّل الرسوم الجمركية التي كانت المورد الرئيسي للدخل. وقد تطلب ذلك موافقة جميع القوى بسبب التحكم الدولي بالإدارة المالية التركية الذي كان قد أعقب تخلفاً سابقاً عن التسديد.

من الواضح أن الروس، وهم أنفسهم مفتقرون إلى رأس المال، كانوا سيعارضون الخطة لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية. ومن الواضح أيضاً أن الرأسماليين الفرنسيين كانوا راغبين في أن يضطلعوا بدور المُلاك الحقوقيين مع ترك الألمان يتصرفون بوصفهم مساهمين عاديين؛ كما أرادوا تقوية تركيا، التي كانت بؤرة لتوظيف مبالغ كبيرة من الأموال الفرنسية. ظل الرأسماليون البريطانيون يخافون تضافر الأصوات الفرنسية والألمانية ضدهم؛ كانوا يكرهون صرف المال على خط حديدي فيما لم يكونوا هم الطرف الذي يقدم الصلب؛ وأكثر من كل شيء لم يكونوا يحبذون آل مورغان، تلك

العائلة التي كان التفاوض قد تم من خلالها. كان من شأن التحقيق، لو كان ممكناً، أن يبين، ربما، أن الانقلاب المفترض للرأي العام البريطاني ضد ألمانيا لم يكن، في الحقيقة، إلا من تنظيم المصالح الرأسمالية التي كانت مرشحة لأن تخسر جراء الخط الحديدي. مع الغريب حقاً أن القوى المالية في فرنسا كانت مؤيدة لفكرة المشاركة، في حين كانت الدوافع السياسية غير ذلك؛ والساسة فازوا. في إنجلترا كان الساسة مؤيدين، أرباب المال معارضين؛ فاز أرباب المال. غير أن من شأن رؤية الأمر حدثاً حاسماً في العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية أن تكون سخيفة.

(19) مذكرة لانسداون، 14/ 4/ 1903. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 216.

(20) من بولو إلى وزارة الخارجية، 3/ 4/ 1903. **السياسة الكبرى**، ج: 18، هـ: 5911.

(21) من دلكاسيه إلى روفييه، 24/ 10/ 1903. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 4، هـ: 34.

(22) كما كان من شأن مظاهرات في برلين أن تفعل دون شك، لو كانت أي مصالحة إنجليزية ـ ألمانية ضرورية سياسياً.

(23) في الاتفاق الأخير كانت المساواة التجارية ستدوم ثلاثين سنة فقط.

(24) من لانسداون إلى مونسون، 5/ 8/ 1903. **وثائق بريطانية**، ج: 2، هـ: 364.

(25) إضافة إلى سلسلة اتفاقات ثانوية حول نيوفاوندلاند، سيام، والتعديلات الحدودية في أفريقيا الغربية، تناولت الاتفاقية موضوعي مصر والمغرب. أعلن الفرنسيون أنهم لن «يعرقلوا عمل بريطانيا العظمى في مصر عن طريق المطالبة برسم حدود زمنية للاحتلال البريطاني أو بأي طرق أخرى» وأقروا سلفاً إصلاحات كرومر المالية. البريطانيون «يقرون بأن فرنسا هي المسؤولة . . . عن حفظ النظام في المغرب، وعن توفير المساعدات اللازمة لإحداث سلسلة من الإصلاحات الإدارية، الاقتصادية، المالية، والعسكرية التي قد تكون مطلوبة. ويعلنون أنهم لن يعيقوا التحرك الذي تقدم عليه فرنسا على هذا الصعيد». سياسة الباب المفتوح كانت ستبقى في البلدين كليهما لمدة ثلاثين سنة؛ الحكومتان «متفقتان على عدم السماح ببناء أي تحصينات أو منشآت استراتيجية على الشواطئ المتوسطية للمغرب؛ المصالح الإسبانية في المغرب كانت ستحظى بـ«عناية خاصة». كل من الحكومتين كانت «ستوفر الدعم الديبلوماسي من اجل تنفيذ بنود هذا الإعلان»، هذه المادة أضافها البريطانيون لإلزام الفرنسيين بدعم مشروعات كرومر؛ غير أنها ما لبثت، بعد عام واحد، أن ألزمتهم هم بدعم فرنسا ضد ألمانيا بعد زيارة غليوم الثاني لطنجة. كانت ثمة بنود سرية جنباً إلى جنب مع المواد المنشورة؛ وكثيراً ما يتم الإيحاء بأنها كانت تمنح الفرنسيين ميزات إضافية. ليس ذلك صحيحاً. البنود المنشورة أقرت بالأولوية الفرنسية في المغرب، طوال بقاء نفوذ السلطان مستمراً. لم تتضمن البنود السرية أي نص يرتب للإطاحة به ـ الأحداث كانت ستتمخض عن

ذلك، كما فعلت. لم تتضمن البنود السرية إلا على وجوب إلحاق الشاطئ المتوسطي الشمالي للمغرب بإسبانيا في حال انهيار حكم السلطان. لذا فإن البنود كانت قيداً على فرنسا، لا ميزة إيجابية بالنسبة إليها. ما من شيء كان يستطيع أن ينقذ استقلال المغرب. لولا جملة هذه البنود لبات المغرب كله فرنسياً (دونما حرب مع بريطانيا العظمى)؛ بتلك البنود تخلت الأخيرة عن منطقة المغرب الاستراتيجية سلفاً.

(26) من بول كامبون إلى هنري كامبون، 16/ 4/ 1904. **مراسلات**، ج: 2، ص: 134.

(27) من بومبار إلى دلكاسيه، 24/ 4/ 1903. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 3، هـ: 194.

(28) ملاحظة رسمية، 28/ 10/ 1903. المصدر السابق، ج: 4، هـ: 45.

(29) داغديل، **حياة بلفور**، ج: 1، ص: 376 - 383.

(30) في 8/ 1/ 1904 زعم دلكاسيه حتى أن مجلس الوزراء الفرنسي لم يكن يعرف شيئاً عن المفاوضات وهدد بالمقاطعة الكلية. نيوتن، **اللورد لانسداون**، ص: 288.

(31) من بول كامبون إلى هنري كامبون، 26/ 12/ 1903. **مراسلات**، ج: 2، ص: 12.

(32) من بولو إلى رادوفيتز (مدريد)، 22/ 5/ 1904. **السياسة الكبرى**، ج: 20 (1)، هـ: 6484.

(33) مذكرة بقلم هولشتاين، 16/ 1/ 1904. المصدر السابق، ج: 19 (1)، هـ: 5944.

(34) مذكرة بقلم بولو، 14/ 5/ 1904، المصدر السابق، هـ: 5961.

(35) من دلكاسيه إلى بيهور، 27/ 5/ 1904. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 4، هـ: 368. لاحقاً تعرض دلكاسيه للكثير من الانتقاد لإخفاقه في إيصال النص (المنشور) للاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي إلى الألمان. نظراً لأن الألمان كانوا تكراراً قد قالوا للبريطانيين والفرنسيين إنهم لم يكونوا مهتمين سياسياً بالمغرب ولأنهم لم يكونوا قوة متوسطية، ما الداعي إلى إيصال الأمر إليهم؟

(36) خلال المفاوضات كثيراً ما حاول الفرنسيون انتزاع بعض التنازلات من لانسداون عبر إخافته بقصص عن مطامع ألمانية بميناء مغربي. لم يرد قط على هذه التلميحات، وفيما يخص المخاوف من ألمانيا فإنه لم يكن يخافهم حول المغرب بمقدار ما كان يخافهم بشأن مصر.

(37) من شليفن إلى بولو، 20/ 4/ 1904. **السياسة الكبرى**، ج: 19 (1)، هـ: 6032.

(38) مذكرة بقلم هولشتاين، 3/ 6/ 1904. المصدر السابق، ج: 20 (1)، هـ: 6521.

(39) من رادولان إلى بولو، 27/ 7/ 1904. المصدر السابق، هـ: 6524.

(40) كانت ثمة عقبتان أخريان أمام التحرك الألماني في المغرب. من جهة لم يستطيعوا أن يقرروا ما إذا كانوا سيضطلعون بدور الدفاع عن استقلال السلطان أم يزعمون أن سلطته قد انهارت فيلوموا الفرنسيين على عدم حفظ النظام هناك. ونظراً لأن بعض الرعايا

الألمان كانوا قد خُطفوا للتو، فقد كان السير في الخط الأول متعذراً؛ في حين أن الثاني كان منطوياً على رجحان كفة الفرنسيين. لذا فقد كان عدم الإتيان بأي حركة أسهل.

الصعوبة الأخرى كانت اكثر جدية. كانت ثمة الآن حركة تمردية كبرى للسكان الأصليين في أفريقيا الجنوبية ـ الغربية الألمانية؛ وسائر المشروعات الاستعمارية كانت منبوذة نتيجة لذلك. وأي صفقة مع فرنسا كان من شأنها أن تثير عاصفة في الرايخشتاغ وتتعرض ربما للإلغاء. عبّر غليوم الثاني، المعيار الدائم للمشاعر الألمانية، عن هذا حين قال لملك إسبانيا: «لا نريد أي مكاسب إقليمية في المغرب» (من غليوم الثاني إلى بولو، 16/ 3/ 1904. المصدر السابق، ج: 17، هـ: 5208). هذا البيان شكل عائقاً لا يستهان به أمام السياسة الألمانية في السنة التالية.

(41) من بولو إلى مترنيخ، 31/ 5/ 1904. المصدر السابق، ج: 20 (1)، هـ: 6488.

(42) الإسبانيون أيضاً وافقوا على شرط إبقاء الشواطئ المتوسطية الجنوبية (باستثناء أمكنة معينة مثل سبته كانت إسبانية سلفاً) دون تحصين. في إحدى النقاط تمت تلبية التوقعات الألمانية. لم يستطع الفرنسيون أن يقتنعوا بالتخلي عن طنجة؛ ثم انزلقوا إلى شرط أنها، رغم شملها ظاهرياً بالقطاع الإسباني، كانت ستحتفظ بـ«طابعها الخاص». كان السلطان سيستمر في السيطرة على طنجة؛ ومن الواضح أن الفرنسيين كانوا يقدرون أن سيطرتهم على السلطان كانت تعني سيطرتهم على طنجة جرى استبعاد طنجة من تسوية 1912 المغربية؛ ولدى اندلاع الحرب العالمية لم تكن المسألة محلولة بعد. في 1923 استغل البريطانيون مصاعب الفرنسيين في الرور ليفرضوا عليهم نوعاً من السيطرة الثلاثية الشاملة لإسبانيا؛ وإيطاليا أُقحمت بوصفها جهة رابعة في 1926. هذه التسوية نسفتها الحرب العالمية الثانية؛ وفي تاريخ تأليف هذه الكتاب لا يزال وضع طنجة مؤقتاً ومعلقاً.

(43) من غليوم الثاني إلى نقولا الثاني، 30/ 10/ 1904. **رسائل ويلي ـ نيكي**، (مرسلات غليوم ـ نقولا)، ص: 129.

(44) من نقولا الثاني إلى غليوم الثاني، 7، 23/ 11/ 1904. **السياسة الكبرى**، ج: 19 (1)، هـ: . 6124، 6126.

(45) من بولو إلى غليوم الثاني، 26/ 12/ 1904. المصدر السابق، ج: 19 (2)، هـ: 6157.

(46) من غليوم الثاني إلى بولو، 28/ 2/ 1904، المصدر السابق، ج: 19 (1)، هـ: 6146.

(47) في 2/ 11 قال السفير الألماني في باريس رادولان: «يجب على فرنسا أن تختار بين روسيا وألمانيا أو إنجلترا». ملاحظات سرية بقلم باليولوغ، 4 و5/ 11/ 1904.

الوثائق الديبلوماسية الفرنسية، السلسلة الثانية، ج: 5، هـ: 424، 425، 426، نظراً لعدم وجود أي إشارة إلى هذا في الوثائق الألمانية، من المتعذر معرفة ما إذا كان رادولان يتصرف تنفيذاً لتوجيهات أم بمبادرة ذاتية.

(48) تم إيفاد باليولوغ، مساعد دلكاسيه الرئيسي، إلى لندن لإقناع لانسداون بأن هذه كانت كبرى الأزمات في فرنسا منذ سادوفا. غير أن لانسداون أخذ تلك الملاحظات الميلودرامية بخفة كبيرة إلى درجة أنه لم يسجلها. ملاحظات بقلم بول كامبون، 7/ 11؛ ملاحظة سرية بقلم باليولوغ، 8/ 11/ 1904. المصدر السابق، هـ: 433، 434.

الفصل التاسع عشر

تشكيل الوفاق الثلاثي، 1905 - 1909

في 1905 حصلت ثورة في الشؤون الأوروبية. لم تكن هذه من صنع لا دلكاسيه ولا ساسة بريطانيين خائفين من العزل. جاءت نتيجة لمبادرة ألمانية لا أكثر ولا أقل. لم يكن الألمان في أي خطر؛ كانوا، هم أيضاً، متمتعين بقدرٍ أكبر من الأمن مقارنةً بأي وقت مضى منذ حرب القرم وانهيار **التحالف المقدس**. لم يكن الجيش الروسي، الذي شلته حرب الشرق الأقصى، قادراً على أن يخوض ولو حرباً دفاعية في أوروبا؛ روسيا نفسها كانت في حالة ثورة. ثمة راديكاليون مسالمون كانوا في السلطة بفرنسا؛ والجنرالات الفرنسيون لم يكونوا واثقين بقدرتهم على منع الألمان من دخول باريس لأكثر من شهر واحد. غير أن الألمان كانوا قد باتوا يعوّلون على نشوب نزاع بين بريطانيا العظمى وروسيا؛ وحين لم يحصل هذا، راحوا يبحثون عن بديل، فاهتدوا إلى ضالتهم المنشودة المتمثلة بـ«**العصبة القارية**». على الرغم من أنهم ظلوا يتحدثون عن الأمن، فإن هذا الانشغال أو التشاغل كان زائفاً؛ تمثل غرضهم الفعلي، غير المتبلور حتى في عقولهم، بفرض تفوقهم سلمياً على **القارة** وصولاً إلى امتلاك حرية تحدي الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار. في خريف 1904 كانوا قد اعتقدوا أنهم باتوا قاب قوسين أو أدنى من عقد نوع من الحلف مع روسيا؛ كان الروس قد رفضوا الإقدام دون موافقة فرنسية. إذا أمكن الآن إجبار فرنسا على أن تصبح تابعة لألمانيا، فإن من شأن روسيا أن تصبح مضطرة لدخول **العصبة القارية** أو تبقى هي نفسها مستبعَدة من الشؤون الأوروبية. بدت اللحظة

مواتية. كانت الجيوش الفرنسية في حالة بائسة، ولم تكن روسيا قادرة على أن تفعل شيئاً لمساعدة حليفتها. ميناء بورت آرثر سقط في الأول من كانون الثاني/ يناير 1905؛ خسر الروس معركة موكدن المطولة أوائل شهر آذار/مارس. داخلياً كانت روسيا في حالة فوضى. اندلعت الثورة في كانون الثاني/يناير وتصاعدت باطراد وصولاً إلى الذروة في تشرين الأول/أكتوبر. كانت روسيا قد توقفت عن الوجود بوصفها قوة عظمى؛ وتوفر للألمان فرصة غير مسبوقة لتغيير التوازن الأوروبي لمصلحتهم.

ومن المكاسب الأخرى التي تحققت للألمان (رغم أنهم لم يقدّروها على ما يبدو) أن روفييه أصبح رئيساً لوزراء فرنسا في كانون الثاني/يناير. كان الأخير يمقت سياسة دلكاسيه الخارجية، يحلم بوضع حد للقضية المغربية، ويرغب في التعاون، بدلاً من ذلك، مع الألمان في خط حديد بغداد.[1] لم يكن لدى الألمان أي فكرة واضحة عما كانوا يرمون إليه حين اقتحموا المغرب. كانوا يرغبون في بيان استحالة تجاهل ألمانيا في أي مسألة من مسائل العالم. وعلى نحوٍ أكثر غموضاً، كانوا يأملون بإضعاف الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي أو ربما هز التحالف الروسي ـ الفرنسي. ولكنهم كانوا أساساً، يراهنون على نوع من النجاح غير المحدد. كانوا يشْكون من أنهم لم يكونوا قد أُبلغوا رسمياً بالاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي حول المغرب، كما لو أن شيئاً لا يمكن أن يحدث في العالم دون إذنهم. لذا فإنهم أصروا على معاملة المغرب بوصفه بلداً مستقلاً، مثلما كان قد سبق لهم أن تعاملوا مع الترانسفال في 1896 إلى حد كبير، وقد أقدم غليوم الثاني على إعلان هذا للملأ، رغماً عنه إلى حدٍّ كبير، لدى نزوله من المركب في طنجة يوم 31 آذار/مارس 1905. لم يكن الألمان قد فكروا بعواقب مثل هذا التحرك شأن ما كان قد سبق لهم أن فعلوا بالنسبة إلى عواقب برقية كروغر. ربما كان هولشتاين تشاور مع رئيس الأركان شليفن الذي كان وثيق الصلة به؛ وإذا فعل، فيجب أن يكون قد علم ـ ما كان كافي الوضوح في الحقيقة ـ أن الوضع العسكري كان كلياً لمصلحة ألمانيا. غير أنه لا يوجد أي دليل معاصر على أنه كان يخطط عن وعي لإجبار فرنسا على الحرب؛ لعل ما يبدو أكثر احتمالاً هو أنه، بعد أن أكثر من الكلام عن القوة

الألمانية، قام باستحضار هذه القوة دون أي فكرة واضحة عما كان يمكن أن يحدث بعد الاستحضار. في النهاية، كان قد مضى أكثر من جيل منذ كان هناك أي أزمة ـ حرب في القارة الأوروبية خارج شبه جزيرة البلقان. أما بولو فقد اقتنع بحجة أن من شأن الضربة أن تعزز هيبة ألمانيا ـ وهيبته هو؛ وتم جر غليوم الثاني على مضض، وهو الحالم الدائم باحتمال كسب فرنسا لصف **العصبة القارية** عبر لفتة تصالحية ما.

زيارة طنجة كانت مباغتة لدلكاسيه. شكل الأمر اتهاماً خطيراً ضده، حتى بنظر مؤرخ محايد تماماً مثل رينوفان،[2] بأن سياسته الخارجية تجاوزت سقف موارد فرنسا المادية: تحدى ألمانيا حين لم يكن الجيش الفرنسي في وضع يمكنه من مقاومتها. غير أن التنبؤ بهذا الخطر لدى إنجاز الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي في 1904 لم يكن ممكناً. كانت السياسة الفرنسية قد توجست آنذاك من عواقب الوفاق بالنسبة إلى روسيا، لا ألمانيا؛ والأزمة المغربية لم تنشأ إلا جراء التطورات المفاجئة في الشرق الأقصى. حتى الآن كان دلكاسيه مشدوداً إلى جبهتين. تعين عليه أن يتحمل سياسة «متشددة» في المغرب إرضاء لأنصار الاستعمار الفرنسيين المتحمسين، الذي كان من شأنهم، إذا لم يفعل، أن يعارضوا الوفاق؛ وتعين عليه في الوقت نفسه استرضاء ألمانيا. مرة بعد أخرى عرض الحفاظ على سياسة «الباب المفتوح» ـ النقطة الوحيدة التي يمكن لألمانيا أن تطالب بأن تؤخذ في الحسبان بشأنها؛ ولو سبق له أن بدأ أي مفاوضات لأقدم على تقديم تنازلات استعمارية في أمكنة أخرى أيضاً ـ ربما عبر إحياء الترتيب الإنجليزي ـ الألماني حول المستعمرات البرتغالية بموافقة فرنسية. كان من شأن هذه العروض أن تنهي الأزمة؛ لذا فإن الألمان تجاهلوها. يضاف أنهم لم يكونوا قادرين على النظر في مكاسب استعمارية، نظراً لافتقار المستعمرات المعاصرة إلى الشعبية في ألمانيا. طالبوا، إذاً، بوجوب عرض المسألة المغربية على كونفرنس دولي. تصور هولشتاين أن إيطاليا والنمسا ـ المجر كانتا ستؤيدان ألمانيا، أن روسيا لن تفعل شيئاً يغيظها، أن الولايات المتحدة ستدعم الباب المفتوح، وأن كلاً من بريطانيا العظمى وإسبانيا سيحلو لهما التهرب من التنازلات التي كانتا قد وعدتا فرنسا بها. فتوصل إلى استنتاج يقول: «من غير

المحتمل أن يقرر الكونفرنس منح المغرب إلى فرنسا رغماً عن ألمانيا وأمريكا».[3] أيده بولو قائلاً: «من غير الوارد أن تحصل أكثرية مؤيدة لفكرة تقديم المغرب إلى فرنسا في الكونفرنس».[4] تمت المطالبة بالكونفرنس بوصفه استعراضاً لقوة ألمانيا، لا على أنه سبيل لحل المسألة المغربية؛ وما إن شعر الألمان بقوتهم، حتى كادوا ينسون أنهم كانوا قد دعوا إليه من أجل تقارب أكبر مع فرنسا. الانتصار الديبلوماسي أصبح غاية بحد ذاته.

كان الألمان قد تغافلوا عن استعدادات دلكاسيه. فاقتراح عقد أي كونفرنس أدى، بعيداً عن تسليط الضوء عن عزلة فرنسية، إلى إجبار القوى ذات العلاقة على الإقرار بالتزاماتها تجاه فرنسا. لم تكن إيطاليا، إسبانيا، وبريطانيا العظمى قادرة على قبول أي كونفرس، ما لم توافق فرنسا عليه أولاً؛ حتى الولايات المتحدة لم تكن عازمة على الانحياز إلى أي من فرنسا وألمانيا. كان الألمان قد أرادوا الالتفاف على الجناح الفرنسي؛ باتوا مضطرين، بدلاً من ذلك، إلى إخافة فرنسا. في نهاية شهر نيسان/أبريل ثمة باب غير منتظر فُتح أمامهم. كان دلكاسيه قد تأكد أخيراً من خصومة روفييه. في 19 نيسان/أبريل قدم استقالته، ثم لم يسحب استقالته إلا بعد إجبار روفييه على التعبير عن الثقة به. لم يكن التعبير صادقاً. كان روفييه رجلاً ذا شخصية قوية، وإن جاهلاً للشؤون الخارجية. قبل سنوات كان قد حطم بولانجيه لمصلحة السلم مع ألمانيا؛ والآن كان عازماً على تحطيم دلكاسيه. كان مقتنعاً بان دلكاسيه كان يجر فرنسا إلى الحرب وبأن من شأن هذا أن يجلب الهزيمة، بل وما هو أسوأ من الهزيمة، الانتفاضة الاجتماعية ـ «الكومونة» من جديد. كان مقتنعاً أيضاً بأن الألمان كانوا مستعدين للترحيب بالتعاون الاقتصادي مع فرنسا، فور الإطاحة بدلكاسيه. في 26 نيسان/أبريل بادر إلى إطلاع السفير الألماني، رادولين، على نواياه.[5] بعد ذلك توفرت للألمان سياسة جاهزة: لم يكن مطلوباً منهم سوى إلا أن يزيدوا التوتر فيسقط دلكاسيه ـ بما يفسح في المجال لأن تُقْبِل فرنسا على التصالح مع ألمانيا. على الرغم من أن أي استعدادات عسكرية جدية لم تتم، فقد جرى التهديد بالحرب؛ وعروض دلكاسيه الاسترضائية التصالحية أُزيحت جانباً.

في البدء كان البريطانيون قد اتخذوا موقفاً سلبياً، مترفعاً: كانوا مستعدين لمنح فرنسا كل ما هي بحاجة إليه من دعم ديبلوماسي. كانوا يرون أن القضية كانت مسألة مغربية خالصة؛ «الخطة العظمى» وفكرة **توازن القوة** لم تدخلا في حساباتهم، ولم يخطر ببالهم قط أن استقلال فرنسا كان أمراً جوهرياً بالنسبة إلى الأمن البريطاني. تمثل هاجسهم الوحيد باحتمال قيام فرنسا بشراء مودة ألمانيا مقابل ميناء على شاطئ المغرب الأطلسي، ربما الرباط؛ وكان من شأن ذلك، نظراً لتحريك جزء كبير من الأسطول البريطاني إلى بحر الشمال، أن يثير مشكلة استراتيجية محرجة. في 22 نيسان/ أبريل كان لانسداون مستعداً لإبداء «معارضة قوية» لحصول الألمان على أي ميناء مغربي؛[6] وفي 17 أيار/ مايو قال إن «على» الحكومتين البريطانية والفرنسية «أن تستمرا في التعامل بثقة مطلقة، لا بد لهما من إطلاع كل منهما الأخرى كاملاً على كل ما تحصلان عليه من معلومات، ويجب عليهما، قدر المستطاع، أن تقوما سلفاً بمناقشة الاحتمالات التي قد تجدان نفسيهما في مواجهتها في أثناء تتابع الأحداث».[7] لم يكن هذا عرضاً لتحالف، ولا حتى دعماً عسكرياً؛ كان إنذاراً منبهاً إلى عدم قدرة فرنسا على تقديم أي تنازل لألمانيا دون موافقة بريطانية. إلا أن دلكاسيه قام بتوظيف كلمات لانسداون في الصراع الداخلي الذي كان يخوضه ضد روفييه. أصر على أن البريطانيين كانوا يعرضون تحالفاً وأنهم، إذا ما صُدوا، كانوا سيتحولون إلى ألمانيا ـ «فنتعرض للعزل» ونصبح مكشوفين أمام الهجوم، معرضين لخطر خسارة المعركة في أوروبا، وصولاً مع الزمن إلى تجريدنا من مستعمراتنا. رد روفييه قائلاً إن التهديدات الألمانية كانت فعلية: «هل نحن في وضع يمكّننا من خوض حرب؟ لا بوضوح».[8] الخطابان، كلاهما، كانا بعيدين عن الحقائق. لم يكن البريطانيون عارضين أي تحالف، كما لم يكونوا مستعدين للتحول إلى ألمانيا؛ لم يكن الجيش الألماني مرشحاً لأن يصبح مجهزاً للحرب حتى عام 1906، كما أقر الخبراء الفرنسيون،[9] ولذلك فإن روفييه نفسه أقدم لاحقاً على تحدي التهديدات الألمانية حين ناسب ذلك غَرَضَه. وكما هي العادة أكثر الأحيان فإن الناس درجوا على القتال بعبارات مضللة، على التعامل بقطع نقدية مزورة. القضية الكامنة في العمق كانت حقيقية وبقيت هي هي ذاتها ـ ما إذا

كان متعيناً على فرنسا أن تنأى بنفسها عن ألمانيا أم أن تتصالح معها. في 6 حزيران/ يونيو اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراره ضد مشروع دلكاسيه، فاستقال. في اليوم نفسه قام غليوم الثاني بتنصيب بولو أميراً. كان ذلك الانتصار الألماني الأكبر منذ سيدان.

إلا أن النصر لم يكن إلا نصر وجاهة وهيبة؛ كان لا بد من السعي إلى توظيفه عملياً. كان روفييه متلهفاً على تمكين رأس المال الفرنسي من المساهمة في مشروع خط حديد بغداد، تلك المساهمة التي كانت قد رُفضت في 1903؛ وافترض أن الألمان كانوا، بالمقابل، سيطلقون يده في المغرب. ومع أن سياسته ربما لم تكن متناغمة مع الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي، فقد كان من شأنها، بكل تأكيد، أن تعطل التحالف الفرنسي ـ الروسي ـ مكسب أكبر بكثير لألمانيا. غير أن ألمانيا كانت، في ذروة المشروعات الإمبريالية مع برنامج بحري جديد قيد الإطلاق، تريد **عصبة قارية** مع روسيا، لا تضافراً بين القوى الغربية ضدها. يضاف أن بولو وهولشتاين كانا أسيري حملاتهما الإعلامية. بعد أن كانا قد أصرا على كونفرنس حول المغرب، لم يكونا قادرين الآن على التراجع؛ ومع أنهما كانا يحلمان على نحوٍ غامض بتقسيم المغرب ذات يوم في المستقبل، فقد تعين عليهما أن يلحا على استقلاله في الوقت الحاضر. وقد توجب على روفييه، إذن، أن يستأنف النضال الديبلوماسي من موقع أضعف ـ دون أصدقاء أو حلفاء، وبعد الإعلان سلفاً أن فرنسا عاجزة عن القتال. مرة بعد أخرى ألمح إلى أفق صداقة فرنسية شرط أن يدير الألمان ظهورهم إلى المغرب؛ ومرة بعد مرة كرر الألمان رفضهم لذلك. في 8 تموز/ يوليو أذعن روفييه ووافق على المطالب الألمانية: لا بد من عقد كونفرنس دولي يوفّر الأمن والاستقلال للمغرب. كانت هذه هزيمة خطيرة للديبلوماسية الفرنسية. كان دلكاسيه قد عمل جاهداً لإبعاد المغرب عن دائرة العلاقات الدولية؛ كان قد تعين على روفييه، رغماً عنه، أن يعيده إلى هذه الدائرة على نحوٍ أكثر رسمية مما كان من قبل. إلا أن الألمان دفعوا ثمناً باهظاً جداً لنجاحهم: أثاروا استياء أصدقائهم في فرنسا. إيمان روفييه بالتعاون مع ألمانيا انتسف؛ أرباب المال الراديكاليون المسالمون دُفعوا إلى السير في طريق معادية لألمانيا.

فجأة خف التوتر، ولسببٍ غير متوقع. كانت الهزيمة الروسية في الشرق الأقصى قد اكتملت ـ أسطول روسيا الأخير جرى تدميره في تسوشيما يوم 27 أيار/مايو. تولى فيتيه مهمة اجتراح السلام مع اليابان في ظل وساطة أمريكية. بدا الوقت ناضجاً ليبادر غليوم الثاني إلى إعادة تأكيد ذاته. على الرغم من أنه، هو أيضاً، كان يريد **عصبة قارية**، فإنه تطلع إلى الحصول عليها عبر استرضاء روسيا، لا من خلال تهديد فرنسا؛ يضاف أن الثورة الروسية حركت ضميره الملكي، كما أثارت قلق الرأسماليين الألمان الذين كانوا عاكفين على بناء صرح الصناعة الأوكرانية، وكان راغباً في تعزيز هيبة القيصر. في 24 تموز/يوليو اجتمع هو ونقولا الثاني في بيوركو؛ وتم جر نقولا الثاني تملقاً إلى توقيع حلف دفاعي ضد هجوم أي قوة أوروبية.[10] قام غليوم الثاني بإزاحة الصعوبة الفرنسية التي كانت مستعصية في الخريف الماضي: باتت المسألة المغربية، كما قال، محلولة والآن «سنكون أصدقاء جديرين مع الغول [الفرنسي]».[11] أراد نقولا الثاني أن يُظْهِر استياءه من البريطانيين وكان، رغم أن التحالف لم يكن مرشحاً لأن يصبح نافذاً إلا بعد تحقق السلام بين روسيا واليابان، يأمل بأن من شأن هذا التحالف أن يساعد بطريقةٍ ما خلال مفاوضات السلام.

على امتداد بضعة أسابيع افترض الألمان أنهم كانوا قد بلغوا مرادهم: التحالف مع روسيا تم، **والعصبة القارية** على الطريق. لم يكن ثمة ما يدعو إلى إثارة المزيد من المشكلات حول المغرب؛ لعل العكس هو الصحيح؛ لا بد من استرضاء فرنسا تمهيداً لإطلاعها على معاهدة بيوركو. اعترض هولشتاين على هذه الخطة: تمنى تحديد برنامج الكونفرنس المغربي القادم بدقة تضمن هزيمة فرنسا سلفاً. تغلب عليه بولو: «كل ما يهم هو الخروج من الورطة المغربية حفاظاً على هيبتنا في العالم وصوناً للمصالح الاقتصادية والمالية الألمانية قدر الإمكان».[12] ذهب هولشتاين لقضاء إجازته متجهماً؛ وبرنامج الكونفرنس، الذي وافقت عليه فرنسا وألمانيا في 30 أيلول/سبتمبر، ترك حل مسألة مستقبل المغرب للكونفرنس نفسه. مجاناً قام الألمان بتمهيد الطريق أمام إخفاقهم الخاص في السنة التالية. كانوا قادرين على الذهاب من نجاحٍ إلى نجاح طوال بقائهم متفاوضين مع فرنسا وحدها؛ لو استخدموا تفوقهم في تموز/يوليو

لاستطاعوا أن يفرضوا على فرنسا كونفرنساً كان ببساطة سيقوم بتسجيل هزيمة مخططات دلكاسيه. بموافقتهم على كونفرنس حقيقي عَرَّضوا أنفسهم لخطر مواجهة ائتلاف ديبلوماسي. لم يكن خطأهم في جزء كبير منه إلا خطأ جميع أولئك الذين يلوذون بكونفرنسات دولية: تصوروا أن هناك، في مكانٍ ما، نوع من «الرأي العام العالمي» غير المنحاز، الذي سيتم التعبير عنه على ألسنة قوى محايدة مزعومة. غير أن خطأهم كان قد تحصن بالإيمان، بعد بيوركو، بأن **العصبة القارية** مثالية تفي بأغراضها وليس ثمة، بالتالي، مزيد من الحاجة لتحطيم العصب الفرنسي.

ما لبثت معاهدة بيوركو ومعها كل البنية الورقية المترتبة عليها أن تعرضت، بدلاً من ذلك، للانهيار بين عشية وضحاها. على الضفة الروسية كانت قد خرجت من رحم القيصر من بريطانيا العظمى مع نوع من الأمل الضبابي بإعادة التأمين في حال تم استئناف حرب الشرق الأقصى. في 5 أيلول/ سبتمبر توصل فيتيه إلى عقد صلح مع اليابانيين بوساطة أمريكا. كان اليابانيون متعبين، ووفر السلام للروس كل ما أراده معتدلوهم على الدوام: على الرغم من أن اليابانيين كانوا سيتحكمون بكوريا فإنهم لم يطالبوا بمنشوريا. أي حرب انتقامية من جانب روسيا لم يكن من شأنها أن تكون ذات غرض جدي. يضاف أن أي حرب كهذه باتت ملغاة جراء التغييرات التي جلبها التحالف الإنجليزي ـ الياباني حين تم تجديده في 12 آب/أغسطس: جرى توسيع إطار التحالف ليغطي الهند فيصبح فعالاً ضد هجوم قوة واحدة بدلاً من اثنتين. على نحوٍ لاشعوري، قدم التحالف رداً حاسماً على معاهدة بيوركو. لم يعد التهديد الألماني قادراً على إبقاء بريطانيا العظمى محايدة في أي حرب روسية ـ يابانية ثانية ـ كانت ملتزمة بالتدخل في كل الأحوال. كذلك لم تكن روسيا قادرة على التخطيط لمهاجمة البريطانيين بدعم ألماني، لأن اليابان كانت بدورها ملتزمة بالتدخل. أخيراً وعلى نحوٍ حاسم، كانت الحكومة الروسية بحاجة إلى قروض فرنسية جديدة لإخماد الثورة ولإصلاح الخراب الناجم عن الحرب؛ لم يكن الروس يجرؤون على تهديد فرنسا، بله تأكيد التحالف الألماني دونها. كانت فرنسا الصخرة ـ هشة قليلاً ولكنها صخرة بالتأكيد ـ التي كانت تتكسر عليها المشروعات

الألمانية. مع أن روفييه كان قد أراد علاقات جيدة مع ألمانيا، فإنه لم يعد عازماً على الانخراط في أي عصبة قارية ضد بريطانيا العظمى أكثر من مبادرته إلى تبني خطط دلكاسيه الخاصة بأي تحالف بريطاني مفترض؛ وعلى أي حال فإن مفاوضاته مع ألمانيا كانت، مع حلول الخريف، قد جعلته يشعر بأن دلكاسيه ربما كان على صواب في نهاية المطاف. كانت البورصة الباريسية أكثر جاذبية من التضامن الملكي، التضامن بين العواهل؛ وقد تعين على نقولا الثاني أن يبطل عمله هو أن يلحس توقيعه. كتب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر يقول: «أعتقد أن تنفيذ معاهدة بيوركو ينبغي إرجاؤه إلى أن نعرف كيف ستنظر فرنسا إليها»؛[13] وكتب في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر: «ليس ثمة أي أسباب تدعو روسيا إلى التخلي عن حليفتها ولا إلى الاعتداء عليها بغتة».[14] حاول إنقاذ المظاهر عن طريق القول بأن تحالف بيوركو ينبغي ألا يطبق في حال نشوب حرب مع فرنسا؛ في الواقع كانت الخطة ميتة. لم يكن للروس أي مصلحة في التوفيق بين ألمانيا وفرنسا، بله إبرام تحالف حصري مع ألمانيا، تحالف كان من شأنه، بالضرورة، أن يؤدي بدوره إلى استحضار صيغة من صيغ «ائتلاف القرم».

عاد المغرب إلى صدارة المسرح. لم تكن لدى الألمان أي فكرة عن كيفية التعامل معه. أفاد بولو يقول: «لم نكن لنستطيع أن نتحمل انتصاراً ديبلوماسياً لفرنسا ولعلنا كنا أميل إلى ترك الأمور تصل إلى نقطة النزاع»،[15] غير أنه لم يبادر إلى اتخاذ أي تدابير تمهيدية عسكرية. لم يقم حتى بمناقشة موضوع المغرب مع قوى أخرى ـ من الواضح أن الكونفرنس كان لهزيمة فرنسا آلياً دون أي مبادرة ألمانية. منذ عشرين سنة لم يكن أي نزاع دولي قد أحيل على اجتماع عام للقوى؛ ومنذ ذلك الوقت كان الناس قد نسوا درس مؤتمر برلين المتمثل بأن اجتماعاً كهذا لا ينجح إلا إذا كانت الخطوط العريضة للاتفاق قد تمت تسويتها سلفاً. أيضاً لم يكن لدى الفرنسيين أي خطط واضحة للكونفرنس؛ غير أنهم كانوا، أقله، متفقين حول المغرب مع بريطانيا العظمى، إيطاليا، وإسبانيا، بله تحالفهم مع روسيا. يضاف أنهم كانوا قد تعافوا من هلعهم الحزيراني. كان قد حلا لروفييه أن يؤكد الخطر الصادر عن ألمانيا طالما كان حادباً على نوع من

التقارب الفرنسي ـ الألماني؛ بات يضاهي دلكاسيه، بل وحتى يفوقه ثقة، حين كف الأمر عن إثارة اهتمامه.[16] وهذا العناد الجديد ضد ألمانيا أدى، ويا للغرابة، إلى قلب روفييه، ذلك الذي لم يكن قد سبق له قط أن آمن بالوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي، إلى شخص جعله واقعاً. كان سقوط دلكاسيه قد هز الإيمان البريطاني بفرنسا؛ أعلن لانسداون «أنها مقيتة».[17] غير أنه لام الوهن الفرنسي بدلاً من التغول الألماني؛ واستخلص عبرة لا جدوى فرنسا شريكة، بدلاً من وجوب مقاومة ألمانيا. كذلك أدى انتهاء الحرب الروسية ـ اليابانية إلى جعل الوفاق أقل ضرورة؛ ولم يكن ثمة إلا القليل جداً من الاحتكاك بين بريطانيا العظمى وفرنسا في خريف 1905.

كانت الشريكة الثالثة في الشؤون المغاربية: إسبانيا هي التي أنعشت الوفاق. على الدوام ظل الإسبانيون شديدي الحساسية إزاء ضعفهم ودائمي الخوف من احتمال قيام فرنسا بالتضحية بمطالبهم في المغرب على مذبح ألمانيا خدمة لمصالحها. في كانون الأول/ ديسمبر زعم ألفونسو الثالث عشر، ملك إسبانيا أن الألمان كانوا يحاولون كسبه.[18] لا شك أنه كان يهدف، في الواقع، إلى انتزاع وعد جديد بالدعم من الفرنسيين وإلا يكون متمتعاً بحرية الانتقال إلى الطرف الألماني. كان الفرنسيون دائمي الامتعاض من هذه الإلحاحات الإسبانية: كانوا يرون أن إسبانيا كانت شأناً يخص إنجلترا، وقد ناقش بول كامبون الإنذار الإسباني مع إدوارد السابع.[19] حكومة ليبرالية كانت للتو قد تولت الإدارة في إنجلترا؛ وقد رأى فيها إدوارد السابع فرصته لإلزامها بسياسة خارجية حازمة. كان السير إدوارد غراي، وزير الخارجية الجديد، قد خدم في ظل روزبري في أثناء التوتر الأكبر مع فرنسا وروسيا. كان جيد الإطلاع على «التجربة البائسة جداً» للاضطرار إلى التعويل على ألمانيا التماساً لدعم قلما كان متوفراً. كان يرى أنها «مسألة مصلحة إضافة إلى كونها قضية شرف» أن يتم الحفاظ على الوفاق مع فرنسا.[20] يضاف أن الاتحاديين، لوجودهم في السلطة، كانوا، رغم عدم وجود أي اختلاف معترف به حول السياسة الخارجية بين الحزبين البريطانيين، قد مالوا إلى قبول «التحالف الطبيعي» مع ألمانيا بوصفه موضوع ممارسة يومية؛ وكان الليبراليون، لكونهم

في المعارضة، قد أكدوا حسنات العلاقات الأفضل مع فرنسا وروسيا. كان غراي قد ورث شيئاً من جدية غلادستون الأخلاقية؛ وكانت «**جوقة أوروبا**» أو «**الجوقة الأوروبية**» تعني له ما هو أكثر مما سبق لها أن كانت قد عنته لأسلافه. كان لانسداون قد راز الخشونة الألمانية بميزان الدهاء الديبلوماسي؛ قوة شكيمة غراي الشمالية جرى استفزازها واستثارة غضبها بهذه الخشونة.

كان هناك اعتبار آخر، لعب دوراً حيوياً في تحديد مواصفات سياسة غراي الخارجية. لم تكن وحدة الحزب الليبرالي قد استعيدت إلا منذ بعض الوقت بعد فترة طويلة من الصراع والضعف. إمبرياليون ليبراليون ـ غراي، آسكويث، هالدين ـ كانوا قد انضموا إلى راديكاليين «مؤيدين للبوير»، مثل مورلي ولويد جورج، في ظل قيادة كامبل ـ بانّرمان للفوز بأكبر انتصار انتخابي منذ **قانون الإصلاح**. لم يكن غراي مستعداً للقيام بما من شأنه أن يهز هذه الوحدة عبر الأقدام على أي خطوة في السياسة الخارجية، ما لم تكن ضرورية ضرورة مطلقة. بالمقابل كان حريصاً، وهو كثيراً ما يحصل حين يتولى حزب من اليسار السلطة، على إثبات قدرته على الاتصاف بصفتي الحزم والواقعية مثل أي محافظ؛ وسرعان ما راح أفراد سلك العاملين في وزارة الخارجية يعبرون عن «دهشتهم الإيجابية المفعمة بالإعجاب». نجح غراي في اجتراح مساومة مرضية، دونما تفكير واعٍ بلا شك. اتبع خطاً صارماً ـ أشد صرامة في الحقيقة من خط لانسداون؛ غير أنه كان قليل التشاور مع مجلس الوزراء، وعازفاً على نحوٍ شبه كامل عن إعلام الجمهور. **توازن القوة** كان مفهوماً غريباً على عقول جل الليبراليين، وغراي بالذات كثيراً ما كان يتنصل من العبارة. غير أنه كان، في الواقع، مهتماً **بالتوازن** الأوروبي على نحوٍ لم يضاهه فيها وزير للخارجية البريطانية منذ بالمرستون. سارع إلى تبني رأي أكبر مستشاريه: «إذا ما تُركت فرنسا في حالة من البؤس فإن توافقاً أو تحالفاً بين فرنسا، ألمانيا، وروسيا في المستقبل القريب أمر مؤكد».[21] كان هدفه المضمر هو الحؤول دون قيام «**العصبة الأوروبية**» والهيمنة الألمانية التي كانت ستترتب عليها؛ لذا فقد تعين عليه أن يشجع فرنسا، وروسيا، فيما بعد، في جهودهما الرامية إلى الحفاظ على استقلالهما. بالمقابل، كان يجب عليه أن يبقى متفرغاً للعمل من أجل

صيانة وحدة الحزب الليبرالي. بقيت سياسته من ألفها إلى يائها محددة بهذين الاعتبارين. بعد توليه المنصب مباشرة، بادر إلى رسم الخط الذي كان سيتبعه، بهذا القدر أو ذاك من الاطراد، على مدى الأعوام الثمانية التالية: حذّر ألمانيا دون الالتزام بفرنسا. أبلغ مترنيخ في 30 كانون الثاني/يناير 1906 بأن «الشعب البريطاني لم يكن مستعداً لتحمل توريط فرنسا في أي حرب مع ألمانيا بسبب الاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي وفي حال حصول ذلك فإن أي حكومة إنجليزية، محافظة كانت أم ليبرالية، ستكون مضطرة لمساعدة فرنسا».(22)

كان الرد على كامبون حين تحدث عن خطر حصول عدوان ألماني أكثر صعوبة. في الأيام الغابرة، كانت الحكومات البريطانية قد درجت على إرضاء أصدقائها عبر إرسال الأسطول في زيارة إلى المضائق أو إلى أحد الموانئ الإيطالية؛ أما الآن فإن الأسطول لم يكن ذا جدوى بالنسبة إلى فرنسا ـ وكما كان قد سبق لروفييه أن قال فـ«إنه لا يستطيع أن يتحرك على دواليب». قام غراي باجتراح وسيلة جديدة. في 31 كانون الثاني/يناير 1906 أجاز إجراء مباحثات بين هيئتي الأركان العامة البريطانية والفرنسية؛ غير أنه لم يعلم مجلس الوزراء بالأمر، نظراً لعدم انطوائه، حسب رأيه، على أي مسألة سياسية.(23) وبالفعل فإن غراي كان مقتنعاً بأنه كان قد نجح، حقيقةً، في مضاعفة الحرية البريطانية على صعيد الحركة. ثمة كان نوع من الاقتناع الشامل بأن المعركة الحاسمة في الحرب المقبلة كانت ستخاض في غضون الشهر الأول؛ لذا فإن بريطانيا لم تكن لتستطيع مساعدة فرنسا إلا إذا كانت الخطط معدة سلفاً. وبكلمات غراي بالذات: «يجب أن نكون أحراراً في المبادرة إلى مساعدة فرنسا كما في الوقوف موقف المتفرج... إذا لم يكن هناك أي خطط عسكرية مرسومة من قبل فمن شأننا أن نبقى عاجزين عن تقديم المساعدة إلى فرنسا في الوقت المناسب... أن نكون عملياً قد أخفقنا في الحفاظ على حريتنا على صعيد مساعدة فرنسا، بل نكون قد حرمنا أنفسنا من القدرة على فعل ذلك».(24)

كانت هذه حجة قوية. غير أنها لم تكن مؤهلة لمناشدة الراديكاليين في مجلس الوزراء البريطاني؛ وذلك لسبب بسيط. مهما كانت رجاحة التبرير التقني، فإن المباحثات العسكرية كانت فعلاً سياسياً. لم يكن ثمة أي خطر

داهم باحتمال نشوب حرب في كانون الثاني/يناير 1906، رغم الإنذار الإسباني؛ والقضية المغربية كانت، في الحقيقة، قد حُلت في آلجثيراس بأسلحة ديبلوماسية خالصة. على الرغم من أن الفرنسيين وافقوا على ما جاء في بيان غراي حول «عدم استعداد أي حكومة بريطانية للانخراط من منطلق فرضية ما»، فإن المباحثات كانت تعويضاً عن أي تحالف ـ وتعويضاً أكثر حسماً من بعض النواحي. ما إن تصور البريطانيون احتمال دخول حرب قارية، مهما كان الاحتمال بعيداً، حتى بات متعيناً عليهم أن يتعاملوا مع استقلال فرنسا، لا مستقبل المغرب، بوصفه العامل الحاسم. عاد **توازن القوة الأوروبي**، ذلك الذي تعرض للتجاهل مدة أربعين سنة، وبات مهيمناً على السياسة الخارجية البريطانية من جديد؛ ومن الآن وصاعداً باتت كل حركة ألمانية تُفسَّر على أنها خطوة على طريق الهيمنة القارية. وسواء أكانت مثل هذه الشكوك مبررة أم لا، فإن تبديدها لم يكن سهلاً بعد تشكلها؛ تماماً كان الشيء نفسه صحيحاً، مثلاً، عن الدسائس التي ساد الافتراض بأن الروس ظلوا دائبين لسنوات عن حياكتها ضد تركيا. ما من تأكيد روسي كان قادراً على تبديد هذه الشكوك في المثال الثاني؛ وما من تأكيد ألماني كان قادراً على تبديدها في المثال الأول. أعقب ذلك تحول حيوي في التأكيد. على الرغم من أن المصالح الإمبريالية ظلت ذات وزن من المغرب إلى إيران، فقد تعين عليها من الآن وصاعداً أن توضع في أمكنتها المناسبة في إطار العلاقات مع القوى الأوروبية، بدلاً من أن تحدد هذه العلاقات كما كانت قد فعلت من قبل. أيام سالزبوري، كانت بريطانيا العظمى تتخذ الترتيبات مع قوى أوروبية للدفاع عن إمبراطوريتها؛ الآن باتت تقدّم تنازلات خارج أوروبا لتعزيز **توازن القوة**. في الجانب الفرنسي كانت المباحثات أقل أهمية. فالفرنسيون لم يكونوا يأخذون الجيش البريطاني مأخذ الجد ويفترضون وصولاً حتى إلى عام 1914 أنهم كانوا قادرين وحدهم على وقف الهجوم الألماني. كانوا مستعدين للتوافق بسرور مع ألمانيا إذا أمكن ذلك بأي ثمن أقل من انتهاء استقلالهم بوصفهم قوة عظمى؛ ولكنهم ما لبثوا، حين ظهرت استحالة هذا الأمر، أن باتوا وافري الامتنان إزاء الدعم الديبلوماسي البريطاني. إذا ما وقعت الحرب، فإن روسيا كانت أملهم الوحيد؛ وكانوا

يعلمون بأنه كان سيتعين عليهم أن ينتظروا سنوات غير قليلة قبل أن تصبح روسيا هذه قادرة على منازلة ألمانيا ـ في 1906 لم تكن مؤهلة للدخول بأي قدرٍ من الثقة في حرب ولو ضد النمسا ـ المجر.[25]

انعقد الكونفرنس المغربي في آلجثيراس يوم 16 كانون الثاني/ يناير.[26] أراد الألمان تأكيد استقلال المغرب؛ وأراد الفرنسيون الاستيلاء على البنك والبوليس المغربيين. دام انسداد الطريق ستة أسابيع: لا فرنسا ولا القوى الملتزمة معها كانت مستعدة للمبادرة إلى استثارة الاستياء الألماني. في 3 آذار/ مارس كشف تصويت على الإجراء المستقبلي عن أن تأييد ألمانيا كان محصوراً بالنمسا ـ المجر والمغرب فقط. فَقَد بولو أعصابه. تولى إدارة الأمور بنفسه مزيحاً هولشتاين، الذي ترك المنصب خلال أسبوعين، جانباً، ووافق على المطالب الفرنسية: الاتفاق الموقع في 31 آذار/ مارس منح الفرنسيين السيطرة على البوليس، مع بقاء إسبانيا شريكة ثانوية. في 5 نيسان/ أبريل كان بولو قد أصيب، وهو يدافع عن سياسته في الرايخشتاغ، بأزمة قلبية فبقي خارج العمل لأشهر ـ لعل ذلك، مثل لقب الأمير الذي حصل عليه قبل عشرة أشهر، كان رمزاً. كونفرنس آلجثيراس أحبط الخطة الألمانية الرامية إلى إخضاع فرنسا دون حرب. وبالفعل فإن هولشتاين قد أفاد بأنه كان مستعداً للمخاطرة حتى بحرب وشكا من أنه كان قد أخطأ في فهم «الشخصيات القيادية»: «كان ينبغي أن أدرك أنه كان من الصعب إقناع بولو ومن المستحيل إقناع جلالته بالإقدام على اعتماد الملاذ الأخير».[27] كان هذا تفسيراً قصير النظر. كان هولشتاين قد فضل العزف على «الأوتار الديبلوماسية لمجلس الوزراء»، متجاهلاً الرأي العام؛ وكان بولو أوضح رؤية حين أقر بأن «الشعب الألماني لم يكن مستعداً لتفهم أي حرب كرمى لعين المغرب».[28] كان لا بد من تثقيفه ليصبح مؤمناً بأنه «مطوق»، تماماً كما تعين تثقيف جميع الآخرين وصولاً إلى إقناعهم بأن ألمانيا باتت تهدد بالهيمنة عليهم. حتى بسمارك كان قد تعين عليه أن يعد لحروبه؛ وقد كان الأمر الآن أكثر ضرورة في زمن الأحزاب الجماهيرية والتجنيد الإجباري.

راح الفرنسيون يتملقون أنفسهم زاعمين أن كونفرنس آلجثيراس كان استعراضاً **لجوقة أوروبا** ضد إملاء قوة واحدة.[29] هذا أيضاً كان مبالغة. على

الرغم من أن آلجثيراس أبقى الباب مفتوحاً أمام الفرنسيين، فإن هؤلاء لم يستطيعوا أن يدخلوه. من قبل لم تكن ألمانيا ذات موقع في المغرب، باستثناء كونها قوة عظمى؛ أما الآن فصارت قادرة على المطالبة بحصة إذا ما تجاوزت فرنسا الحقوق التي حصلت عليها في الكونفرنس. لم يقم الكونفرنس أيضاً بأي استعراض حقيقي **للجوقة الأوروبية**. ما من قوة، عدا بريطانيا إلى حد معين، فكرت من منطلق مقاومة الإملاء الألماني. لعلها تجرعت، على مضض، كأس الصفقات التي كانت قد عقدتها مع دلكاسيه؛[30] وكل من إيطاليا وإسبانيا كانت مستاءة من التعرض للالتفاف عليها وجرها إلى الانحياز في صراع فرنسي ـ ألماني. حتى في إنجلترا لم تكن سوى قلة مقتنعة بأن توازن القوة كان قد أصبح في خطر. كتب موظف في وزارة الخارجية يدعى آير كراو مذكرة قوية أواخر العام، قال فيها إن ألمانيا كانت تسعى إلى السيادة على أوروبا؛ غير أن أكثرية الإنجليز نظروا إلى المغرب بوصفه حدثاً مشؤوماً كان قد عكر صفو العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية. في آب/أغسطس كتب مترنيخ يقول: «السياسة الإنجليزية قائمة على أساس التعاون مع فرنسا. . . . ما لم تنجح السياسة الإنجليزية في إنجاز اتفاق فرنسي ـ ألماني لن تصبح الصداقة الإنجليزية مفيدة لنا سياسياً».[31] كان الساسة البريطانيون مستعدين للاتفاق مع مترنيخ حول أن الصراع الفرنسي ـ الألماني بشأن المغرب، وحده، أدى إلى تنافر بلديهما.

إن الخلاف حول المغرب الذي دام من زيارة غليوم الثاني لطنجة وحتى انتهاء كونفرنس آلجثيراس أطلق الإشارة الأولى عما يخبئه المستقبل من أمور وحمل نذر الحرب العالمية. إلا أن ذلك لم يكن إلا تلميحاً وشبحاً. لم يصدر التهديد بالحرب إلا في الحوارات السرية الخاصة وراء الكواليس، عن كل من بولو وغراي على حدٍّ سواء؛ ما من خطوات عملية تم اتخاذها باتجاه الحرب ـ ما من جيوش استنفرت، ما من سفن حربية أُرسلت إلى محطات فعل. ومع ذلك ثمة كانت «أزمة» حقيقية، نقطة انعطاف فعلية في التاريخ الأوروبي. تمخضت الأزمة عن نسف السلام البسماركي الطويل. جرى تأمل الحرب بين فرنسا وألمانيا جدياً، ولو عن بعد، للمرة الأولى منذ 1875؛ تعين على الروس أن يتصوروا للمرة الأولى احترام التزاماتهم بموجب التحالف الفرنسي ـ الروسي

ـ ولم يعجبهم الأفق؛ فكر البريطانيون بالتدخل العسكري في القارة للمرة الأولى منذ 1864. ما من شيء من هذا وصل إلى مسامع الجمهور أو أثر في الرأي العام. حتى الساسة تصرفوا كما لو أن شيئاً لم يكن قد حصل. أولئك الذين كانوا قد عارضوا السياسة الألمانية في آلجثيراس أعلنوا أنهم لم يقصدوا الأذى. المباحثات العسكرية بين بريطانيا العظمى وفرنسا تلاشت وباتت طي النسيان. راح الإيطاليون يستعرضون ولاءهم **للحلف الثلاثي**. وافقوا، مثلاً، على تجديده (المحدد في 1907) قبل الموعد، دون شطب المعاهدة العسكرية الموجهة ضد فرنسا، بل وحتى دون إحياء إعلان 1882 الأصلي المتضمن أن الحلف لا يمكنه مطلقاً أن ينشط ضد بريطانيا العظمى.[32] صدرت عن كل من البريطانيين والروس إشارات مودة. سمح وزير الحرب البريطاني، هالدين، لنفسه بالوقوع في فخ زيارة الجيش الألماني بمناسبة الذكرى السنوية لمعركة سيدان؛[33] ووزير الخارجية الروسي الجديد إيزفولسكي، جاء إلى برلين، رافضاً زيارة لندن.

ومع ذلك فإن الحدث الأكبر في الفترة التي أعقبت كونفرنس آلجثيراس كان ضربة أخرى لألمانيا؛ تمثل الحدث بالمصالحة بين بريطانيا العظمى وروسيا. لم يكن العداء لألمانيا هو الدافع الأول. صحيح أن غراي كان قد قال خلال كونفرنس آلجثيراس إن اختيار لحظة مقاومة ألمانيا لم يكن موفقاً وإنه كان من الضروري انتظار توصله إلى اتفاق مع روسيا: «كان من شأن أي وفاق بين روسيا، فرنسا، وبيننا نحن أن يكون آمناً أمناً مطلقاً. وإذا لزم لجم ألمانيا فمن شأن ذلك أن يكون ممكناً عندئذ».[34] ذُعر الروس بخط حديد بغداد، وذُعروا أكثر بالإشارات الدالة على التوغل الألماني في إيران. خافوا قيام شراكة إنجليزية ـ ألمانية في الشرق الأوسط على حسابهم، فقرروا التوافق مع البلدين كليهما قبل فوات الأوان. كانت الهزيمة في الشرق الأقصى قد جعلت الروس أكثر اعتدالاً وعقلاً مما هو مألوف. إيزفولسكي الذي أصبح وزيراً للخارجية في أيار/مايو 1906، كان شخصاً أكفأ من سلفه المباشر؛ بنظرته الليبرالية الضبابية، كان يعرف شيئاً عن أوروبا الغربية ولم يكن مبهوراً لا بالعواطف السلافية ولا بالتضامن الملكي بين العواهل. تمثلت الحاجة الروسية

العملية في الشرق الأوسط بتوفر منطقة محايدة أمام الحدود الروسية القوقازية؛ كانوا مستعدين، بالمقابل، لتحمل خط حديد بغداد وتقاسم السيطرة على إيران مع البريطانيين.[35] غير أن الروس كانوا بعيدين عن الانحياز إلى أي من الطرفين الألماني والبريطاني؛ لعلهم كانوا راغبين في البقاء على علاقة جيدة مع البلدين كليهما، كما كان قد سبق لهم أن فعلوا مع فرنسا وألمانيا في الوقت نفسه قبل عشر سنوات. لم يكن ثمة ما يدعوهم إلى الخوف من ألمانيا في أوروبا. في 1905 كان الجيش الألماني قادراً على اجتياح روسيا بقدر كبير من السهولة؛ بدلاً من التهديد، كان الألمان قد فرضوا تحالفهم على روسيا وها هم الآن عاكفون على بناء قوتها الصناعية. حتى اللحظة لم يكن لدى الروس سبب معقول للحرب مع ألمانيا باستثناء نوع من التهديد الألماني بتدمير فرنسا،[36] وكان من شأنهم أن يبقوا مترددين إزاء الذهاب إلى الحرب ولو على هذا الصعيد. في 1906 و1907 كان الأمر نفسه تقريباً صحيحاً بالنسبة إلى البريطانيين.

وهكذا فإن الوفاق الإنجليزي ـ الروسي لم يكن ذا علاقة وثيقة بألمانيا. كان البريطانيون قد أرادوا نوعاً من التوافق منذ سنوات وظلوا يعملون من اجله بفعالية منذ 1903. إن الروس هم الذين كانوا قد بدّلوا مزاجهم، تماماً كما كان التغيير الفرنسي للمزاج قد تمخض عن وفاق 1904. كانت الصفقة محدودة، بقيت محصورة ـ عملياً ـ بإيران. كانت حرب الشرق الأقصى قد أجهزت على التنافس الإنجليزي ـ الروسي هناك. أساساً أراد إيزفولسكي أن يطالب بضغط بريطاني على اليابان ثمناً للتنازل في إيران، غير أن ذلك تبين أنه لم يكن ضرورياً. كان اليابانيون مستعدين لعقد صفقة توافقية دون أي ضغط بريطاني؛ والاتفاق الروسي الياباني، المتضمن افتراضياً فرض نوع من الاحتكار المشترك على منشوريا، تم توقيعه في 30 تموز/ يوليو 1907، قبل انتهاء المفاوضات مع بريطانيا العظمى. في الطرف المقابل من آسيا أثار إيزفولسكي مسألة المضائق في المفاوضات. لم يكن هذا إلا موضوع وجاهة. لم يكن لدى روسيا أي أسطول في البحر، وإغلاق المضائق كان يناسبها تماماً. غير أن إيزفولسكي كان يأمل، في النهاية، بالحصول على إذاً نظري لبواخر روسية نظرية بعبور

المضائق، إظهاراً لحقيقة أن وزيراً «ليبرالياً» للخارجية أفضل من أسلافه الرجعيين. لم يكن هناك أي اعتراض استراتيجي من الجانب البريطاني، اللهم إلا نوع من الخوف من استفزاز الرأي العام ـ «ثمة إعصار وشيك». رد غراي قائلاً إن من شأن تلبية الرغبات الروسية فيما يخص المضائق أن تكون أيسر بعد أن يكون الوفاق قد أثبت جدواه في أمكنة أخرى. «كانت العلاقات الجديدة مع روسيا تعني نبذ سياستنا القديمة القائمة على إغلاق المضائق في وجهها، وعلى الاصطفاف ضدها في أي كونفرنس للقوى».(37) حاول إيزفولسكي تفسير هذا وعداً بدعم بريطاني في كونفرنس مستقبلي ما، غير أن غراي رفض أن يلزم نفسه: «إذا أفضت المفاوضات الجارية الآن على قدم وساق إلى نتيجة مرضية، فإن من شأن التأثير في الرأي العام البريطاني أن يكون إيجابياً جداً بما ييسر أي بحث لمسألة المضائق إذا ما طُرحت فيما بعد».(38) ومع أن إيزفولسكي ادعى الاقتناع، كان في الأمر نوع من «الزغل» أو اللبس الذي كان سيثير مشكلة في السنة التالية.

أدى الاتفاق الموقع في 31 آب/أغسطس 1907 إلى استئصال مشكلتين ثانويتين. تم جعل التيبت دولة عازلة محايدة، وتخلى الروس عن الاحتكاك المباشر مع أفغانستان بما وفر الأمن للهند على الحدود الشمالية ـ الغربية. تركزت الصفقة الأساسية على إيران. تقرر أن يكون الشمال المجاور للقوقاز منطقة مصالح روسية، الزاوية الجنوبية ـ الشرقية المجاورة للهند بريطانية؛ وأن يبقى المركز، بما فيه الخليج محايداً. كان هذا التقسيم استراتيجياً خالصاً؛(39) لم يحاول أي من الطرفين ذكر أو بحث نفط إيران، والصدفة وحدها هي التي جعلته في متناول البريطانيين. ظلت القوى حريصة على حرمان بعضها البعض الآخر من الحسنات الاستراتيجية؛ وكان إقصاء ألمانيا مسألة ثانوية، وكان إيزفولسكي قد حرص على تأمين موافقة ألمانية قبل إقدامه على إبرام الاتفاق. بالطبع لم يعد الألمان قادرين على التعويل على أي حرب إنجليزية ـ روسية؛ غير أن هذا كان صحيحاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1904. حول موضوع واحد جلب الاتفاق مكسباً مباشراً للروس. حين قام غليوم الثاني بزيارة إنجلترا في خريف 1907، عرض على البريطانيين حصة في خط حديد بغداد؛ وكان


PERSIA
Anglo-Russian agreement of August 31st 1907
•Tehran
RUSSIAN SPHERE OF INFLUENCE
NEUTRAL SPHERE
BRITISH SPHERE OF INFLUENCE
AFGANISTAN
Miles
80 40 0 80 160 240

تقسيم إيران

يسعدهم أن يقبلوا بالعرض من أجل التحكم بالجزء الأخير من الخط حيث يصل إلى الخليج الفارسي. غير أنهم كانوا حريصين على أثبات حسن نيتهم للروس فردوا قائلين إنهم لم يكونوا ليستطيعوا مناقشة الخط الحديدي إلا رباعياً **à quatre** مع فرنسا وروسيا. احتمال التعرض للهزيمة، ثلاثة ضد واحد، لم يَرُقْ للألمان، فأسقطوا المسألة. في سنوات لاحقة لم يَرْقَ الفرنسيون والروس إلى مستوى غراي التزاماً بالشكليات: لعل التزام الشرف أصعب عادةً من أي تعهد رسمي أو شكلي.

ومع ذلك فإن هذا لم يكن الوجه الحاسم للوفاق. من حيث الجوهر كان الوفاق تسوية لخلافات، لا تحالفاً مقنَّعاً أو مموَّهاً. نقطتا ضعفه الكبريان كانتا نابعتين من أسباب كامنة داخل بريطانيا العظمى وروسيا، لا من أي خطر أو تهديد ألماني. من جهة وجد الروس صعوبة في تعديل طموحاتهم ولجمها مدة طويلة. سرعان ما عادوا إلى الانزلاق من جديد إلى خطأ توهم أن روسيا هي القوة الأعظم، بل وحتى الوحيدة، في العالم؛ وإغراء ممارسة الغش في إيران تعاظم جراء وجود العاصمة طهران في الإقليم الروسي. مهما قالت وزارة الخارجية في سان بطرسبورغ، فإن الروس في طهران تمادوا في انتهاك استقلال إيران. على الجانب البريطاني أثار الوفاق معارضة إمبريالية، والمزيد من المعارضة الراديكالية. ظلت الخصومة الراديكالية لروسيا موقفاً عميق الجذور، غير أنها لم يكن ثمة في الأزمان الغابرة أي مجال للاختيار بين روسيا وقوى المركز، وحتى غلادستون كان قد نجح في خلق انطباع بأن روسيا كانت مختلفة في «مسيحيتها» بطريقة أو أخرى، عن النمسا. ونتيجة لذلك فإن سالزبوري كان، حين تعاون مع النمسا ـ المجر، قد تعين عليه أن يموه الأمر بنوع من الربط عبر إيطاليا «الليبرالية». الآن كانت روسيا، بوضوح، القوة الأكثر رجعيةً في أوروبا. كانت ثورة 1905 قد أثارت تعاطفاً كبيراً في إنجلترا؛ وحتى كامبلمان، رئيس الوزراء، كان قد عبر عن الأسى لهزيمتها. من جهة أخرى، كانت سمعة القوتين الجرمانيتين قد تحسنت، كانت النمسا قد اعتمدت للتو نهج الانتخاب العام؛ ولم يكن يُعرف شيء في إنجلترا عن الاستبداد المجري في هنغاريا. بين عامي 1907 و1909 كانت ثمة يسارية في الرايخشتاغ الألماني،

واضطلع بولو بدور مستشار ائتلاف ليبرالي. بدا الوفاق مع روسيا تصرفاً غير مبدئي لـ«سياسة القوة»، ولا سيما حين كان الروس دائبين على محاربة البرلمان في إيران. المشاعر الراديكالية توجهت حتى ضد فرنسا. واقترانها بروسيا أدى، بدلاً من إضفاء الاحترام على روسيا، إلى جعل فرنسا، أيضاً، تبدو رجعية وعسكرية. اعتُبرت الطموحات الفرنسية مسؤولة عن أزمة 1905؛ وقد جرى تقديم ألمانيا قوة مسالمة مهددة بالتطلع الفرنسي نحو الإلزاس واللورين والمخططات الروسية في البلقان والمضائق. لو بقي الألمان هادئين لسارع «الوفاق الثلاثي» إلى التفكك؛ تحولت تحركاتهم، بدلاً من ذلك، إلى وقائع.

في 1907، لدى إنجاز الوفاق، افترض كل من البريطانيين والروس أنهم لم يكونوا على خلاف مع ألمانيا باستثناء ما يخص فرنسا. كان الروس ملتزمين بالدفاع عن استقلال فرنسا؛ البريطانيون كانوا مهتمين بالمغرب. أيٌّ من المسألتين لم تبد مسألة خطرة. كان الألمان قد كفوا عن محاولة إخضاع فرنسا؛ والفرنسيون كانوا يتلمسون طريقهم باتجاه عقد صفقة مع ألمانيا حول المغرب، صفقة تمكنهم من التفوق السياسي مقابل تقاسم المكاسب الاقتصادية. وجول كامبون، الذي ذهب سفيراً إلى برلين في تموز/يوليو 1907، كان، دون شك، راغباً في منافسة إنجازات شقيقه الأكبر صانعاً للوفاقات، وبكّر في بدء التفاوض التي ما لبثت أن تفجرت في أزمة 1911.

قبل ذلك كانت المسألة المغربية قد دُفعت إلى الظل بفعل النزاعين الألمانيين غير المتوقعين مع بريطانيا العظمى وروسيا. تمثل الأول بالسباق البحري؛ والثاني بأزمة البوسنة. لم يكن أي من هذين النزاعين من صنع ألمانيا مئة بالمئة. على الرغم من أن البحرية الألمانية المتنامية كانت ستفضي بالضرورة، عاجلاً أو آجلاً، إلى استعداء البريطانيين، فإن أي تحدٍّ خطر ظل حتى عام 1906 كامناً في المستقبل البعيد. في 1906 قامت الأدميرالية البريطانية بإطلاق البارجة الثقيلة الأولى المجهزة بالمدافع الكبيرة المعروفة **بالدردنوت Dreadnought**؛ هذه القطعة جعلت سائر السفن الحربية الموجودة، بما فيها البريطانية، بالية. تعين على البريطانيين بدء السباق البحري من بدايتها، بقدرٍ أقل بكثير من التفوق وبثمن أغلى من أي وقت مضى. في 1907 حاولوا

أن يضربوا مثلاً للآخرين باختزال برنامج البناء عندهم؛ أدى هذا بدلاً من ذلك إلى مضاعفة إغراء الألمان باللحاق. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1907 قدم تيربيتز قانوناً بحرياً تكميلياً، عاكساً لبرنامج واسع لبناء البوارج الثقيلة. تعين على الحكومة البريطانية أن تزيد من تقديراتها البحرية في آذار/ مارس 1908، وما هو أسوأ، أنها عبرت عن الأمل بزيادات أكبر بكثير في السنة التالية. هذا السباق البحري بدا لها هراء. كانت واثقة من الفوز ولو بثمن باهظ. بالمقابل لم تكن في حالة صراع مع ألمانيا (أو هي تصورت ذلك) ولم تستطع فهم السبب الكامن وراء تردد الألمان في ترك تجارتهم ومستعمراتهم فيما وراء البحار رهن حُسْن النية البريطانية. لم تجد تفسيراً عقلانياً لهذا البناء الألماني إلا في التصميم المدروس على نسف الاستقلال البريطاني. في الواقع، لم يكن ثمة أي تفسير عقلاني. كان الألمان قد انزلقوا في منزلق التوسع البحري، لأسباب داخلية من ناحية، وبدافع رغبة عامة في تحقيق العظمة من ناحية ثانية. من المؤكد أن الألمان كانوا يأملون بأن من شأن امتلاكهم قوة بحرية هائلة أن يجبر البريطانيين على احترامهم، وحتى الخوف منهم؛ لم يفهموا قط أن من شأن التأثير الوحيد لهذه المنافسة البحرية أن يبقى متمثلاً باستعداء بريطانيا العظمى، ما لم يتمكنوا فعلاً من التفوق عليها.

لم يكن لدى البريطانيين أي مخرج من المأزق. تمثل اقتراحهم الوحيد بوجوب إقدام الألمان طوعاً على تقليص وتائر بنائهم للبوارج. كان من شأن هذا أن يختزل التوتر ويوفر الأموال على الطرفين.[40] هذا الاقتراح صدر عن لويد جورج، الذي كان للتو قد أصبح وزيراً للمال، في تموز/ يوليو 1908؛[41] تكرر الاقتراح بقدر أقل من الجدية على لسان نائب الوزير الدائم هاردنغ، حين وافق إدوارد السابع على زيارة غليوم الثاني في آب/ أغسطس.[42] كان موقف الألمان سلبياً ـ عبر عنه غليوم الثاني بعنف، كل من بولو ومترنيخ بقدرٍ أكبر من المراوغة. ومحاولة الرد الوحيدة تمثلت بالقول بأن من شأن بريطانيا العظمى ألا تخاف من الأسطول الألماني إذا ما تحالفت مع ألمانيا. قدر بولو بشيء من الغموض أن ألمانيا قد تقدِّم بعض التنازلات في بناء القوى البحرية إذا ما حصلت على تنازلات سياسية بالمقابل؛ لم يتم بذل أي محاولة في هذه المرحلة

لمعرفة طبيعة تلك التنازلات. في صيف 1908 كان التنافر بين بريطانيا العظمى وألمانيا واضحاً للعالم كله.

على الرغم من أن كلاً من فرنسا وروسيا كانت، بالتأكيد، قد رحبت بانتهاء التعاون الإنجليزي ـ الألماني قبل أعوام، فإنهما أصيبتا بالهلع إزاء احتمال الوقوع بين فكي كماشة نزاع إنجليزي ـ ألماني. كان كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا بين عامي 1906 و1909، من بين جميع الفرنسيين، النصير الأكثر اقتناعاً للتعاون مع بريطانيا العظمى؛ غير أنه كان أيضاً مقتنعاً بأن ألمانيا كانت ستأخذ فرنسا رهينة في حال نشوب حرب بين الألمان والبريطانيين. طالب البريطانيين بالتركيز على زيادة قواتهم البرية (جيوشهم)[43] وحاول، في الوقت نفسه، تقليص الخطر عبر استرضاء الألمان حول المغرب. هنا أيضاً كان ثمة نوع من اللبس والغموض. كان الفرنسيون يريدون تحسين علاقاتهم مع ألمانيا بغية التوسط بينها وبين أصدقائهم؛ لم يكن الألمان مستعدين لتقديم التنازلات إلى فرنسا إلا إذا هجرت أصدقاءها. كان بولو قد طرح هذه المعادلة في 1907: «الثمن الوحيد للتخلي عن موقفنا في المغرب من شأنه أن يكون تحالفاً مع فرنسا».[44] لم يكن الروس أقل حرصاً على النأي بأنفسهم عن الطرفين كليهما. في حزيران/ يونيو 1908 اجتمع إدوارد السابع ونقولا الثاني في ريفال (تالين ـ باللغة الروسية)، مصطحبَيْن إيزفولسكي وهاردنغ. كان اللقاء رمزاً للمصالحة دون شك، ما جعله هدفاً لانتقادات كثيفة من جانب الراديكاليين البريطانيين؛ غير أن الحصيلة العملية الوحيدة كانت اتفاقاً على برنامج للإصلاحات في مقدونيا. حض هاردنغ الروس على تطوير جيشهم ليضطلعوا بدور حكام السلام في حال نشوء أي وضع مأزوم «في غضون سبع أو ثماني سنوات». رفض إيزفولسكي الانجرار: «لا بد لروسيا من أن تتحلى بأكبر قدرٍ من الحصافة في التعامل مع ألمانيا، ومن أن تمتنع عن إعطاء القوة الأخيرة أي ذريعة للشكوى من تمخض التحسن الحاصل في العلاقات الروسية ـ الإنجليزية عن أي تدهور نظير في علاقات روسيا مع ألمانيا».[45] بعد وقتٍ قصير أُبلغ كلمنصو بعدم إمكانية توقيع «أي اتفاق إنجليزي ـ فرنسي ـ روسي»؛[46] وهيئة الأركان العامة الروسية أصرت على عقد اتفاق مع الفرنسيين كي لا يؤدي أي

حشد ألماني ضد بريطانيا العظمى إلى تفعيل التحالف الفرنسي ـ الروسي.[47]

كان هذا الحذر يعكس ضعف روسيا. كانت بحاجة إلى فترة سلام طويلة، وكانت مؤهلة لامتلاكها بعد أن ضمنت أمنها في الشرقين الأوسط والأقصى. اتفاق عام 1897 النمساوي ـ الروسي أبقى الشرق الأدنى جامداً؛ وكان مناسباً للمصالح الروسية أن يبقى كذلك. غير أن إيزفولسكي كان شديد التلهف على تحقيق نجاح مسرحي ما. في 3 شباط/ فبراير 1908 اقترح على مجلس الوزراء تحركاً عسكرياً إنجليزياً ـ روسياً ضد تركيا «قد يفضي إلى نتائج مذهلة». تملك الرعب قلوب الوزراء الآخرين: لم تكن روسيا تملك مالاً، سلاحاً بحرياً، أسلحة عادية. سارع رئيس الوزراء ستوليبن إلى إعلان: «فقط بعد بضع سنوات من الهدوء الكامل تستطيع روسيا أن تتحدث من جديد كما كانت تفعله في الماضي».[48] تجاهل إيزفولسكي التحذير. صمم على أن يؤدي اللعبة وحده وضمن موافقة نقولا الثاني على خطته الرامية إلى تأمين فتح المضائق أمام السفن الحربية الروسية. لم تكن روسيا تمْلك أي سفن حربية؛ كانت الذرة المنطقية الوحيدة في الخطة هي توفير المزيد من العمل لأحواض نيكولاييف لبناء السفن القريبة من مناجم الحديد الأوكرانية. على أي حال، لم يكن إيزفولسكي يبالي بشيء اسمه عقل أو منطق؛ كان يريد نجاحاً، فوزاً.

لم يكن التحرك الروسي ضرورياً لنسف استقرار الشرق الأدنى. كانت الإمبراطورية العثمانية في أوروبا تتمزق ذاتياً. مقدونيا كانت في حالة اضطراب مزمن، مع حركة تمرد كاملة الأوصاف في 1903؛ محاولات التدخل الدولية لم تفد، كعادتها، إلا في تسليط الأضواء على مدى اتصاف القوى بالغيرة. في تموز/ يوليو 1908 نجحت ثورة لتركيا الفتاة في وضع حد لاستبداد عبد الحميد المتهالك. يضاف أن النمسا ـ المجر كانت قد أجادت استغلال السنوات العشر التي كان الوفاق مع روسيا قد جمد فيها البلقان. توغل رأس المال النمساوي عميقاً؛ وبدا كما لو أن من شأن الجزء الأوروبي من تركيا أن تكون منطقة مصالح لآل هابسبورغ، إذا ما تركت الأمور وشأنها. غير أن السياسة النمساوية ـ المجرية كانت متزايدة التشكل بفعل قضية داخلية حيوية دأبت على تحدي كيان دولة آل هابسبورغ. السلاف الجنوبيون في المملكة كانوا يزدادون استياء

في ظل الظلم المجري في هنغاريا؛ ونظراً لاستحالة القيام بعمل ما لكسر احتكار المجريين للسلطة، فإن «الحل» الوحيد كان هو كسر الثقة الذاتية لصربيا، تلك الدولة المستقلة التي كانت تُعَد في فيينا «بيمونت السلاف الجنوبيين». كان الخطر خيالياً إلى حدٍّ كبير. لم يكن لدى الصرب أي كافور، وكل تقاليدهم التاريخية كانت تبعدهم عن الصرب المتغربين والكروات المقيمين في النمسا ـ المجر. بالفعل، بعيداً عن تمخض الطموح الصربي عن حفز استياء السلاف الجنوبيين، كان هذا الاستياء هو الذي أدى إلى إقحام صربيا في شؤون آل هابسبورغ. ما إن يتصور الناس خطراً حتى يسارعوا إلى تحويله إلى واقع. ذلك هو ما حصل الآن مع فيينا وبلغراد. انطلقت النمسا ـ المجر لتدمير استقلال صربيا فلم تترك للصرب خياراً سوى تحدي وجود النمسا ـ المجر.

ثمة تغييران شخصيان في خريف 1906 شكلا رمزاً يجسد الخط الجديد. كونراد خَلَف بيك رئيساً لهيئة الأركان؛ آيرنثال خَلَف غولوتشوفسكي وزيراً للخارجية. كان بيك حذراً، جباناً في الحقيقة، بوصفه خبيراً عسكرياً؛ كان يشك بقدرة النمسا ـ المجر على خوض حرب كبرى. كان كونراد مستعداً دائماً لوضع خطط تتجاوز إمكانيات المملكة ومواردها. كان يحلم بكسر الطوق المفترض أنه كان يضيق حول النمسا ـ المجر، وكان يفضل خوض حرب ضد إما صربيا أو إيطاليا خلال فترة بقاء روسيا ضعيفة. الخصم الفعلي كان أقل أهمية من أن يكشف قوة المملكة في الحرب. بالنسبة إلى كونراد كانت الحرب بحد ذاتها هي الحل. بالمثل كان غولوتشوفسكي قانعاً بالحفاظ على الهدوء. كان قد تعلق بذيل ألمانيا خلال الأزمة المغربية؛ غير أنه كان قد أصر على نوع من التسوية التوافقية في آلجثيراس حين وصلت الأمور إلى طريق مسدود. آيرنثال، مثل كونراد، كان يريد استعادة هيبة المملكة بضربة كبرى ما. كان متعجرفاً، طائشاً، عجولاً، تواقاً إلى الحركة. كان قد تابع، مسروراً، عزل ألمانيا في آلجثيراس، بل وحتى تنافرها مع بريطانيا العظمى في 1908. أراد أن يوظف هذا الوضع لمصلحته؛ باعتقاده، كانت ألمانيا ستضطر لدعم النمسا ـ المجر، في أي تحرك تُقْدم عليه في شبه جزيرة البلقان. كان يتباهى أيضاً بـ«معرفة روسيا» (خطأ شائع يتقاسمه الديبلوماسيون)، ويتوهم أنه قادر على

ضبطها بإشارات غامضة إلى **عصبة الأباطرة الثلاثة**. كان يرى أن ضربته الكبرى[49] كانت ستتمثل بضم البوسنة والهرسك، التي كانت المملكة قد تولت إدارتها منذ 1878؛ كان هذا سيضع حداً للأحلام الصربية حول إضافة إقليمين إلى دولتهم القومية[50] وسيؤدي، على نحوٍ أكثر غموضاً، إلى تمكين المملكة من إثبات مدى قدرتها على حكم أي شعب سلافي على نحوٍ رحيم، بعيداً عن تدخل المجريين. ومن ثم، في مستقبل أبعد، خطَّطَ لتقاسم صربيا مع بلغاريا.

التقط إيزفولسكي الكلمات الخارجة من بين شفتي آيرنثال. في 2 تموز/يوليو عرض تأييد ضم البوسنة والهرسك من قبل النمسا ـ المجر، إذا ما كانت مستعدة، بدورها، لدعم المخططات الروسية في المضائق.[51] اجتمع الرجلان في بوخلوف[52] يوم 15 أيلول/سبتمبر لإبرام صفقتهما. ظن إيزفولسكي أن المسألتين، وهما منطويتان فعلاً على تغييرات في معاهدة برلين، كان سيتعين إخضاعهما لكونفرنس أوروبي؛ وراح يستمتع على مهل بلم موافقة القوى الأخرى. غير أن آيرنثال ما لبث أن بادر في 5 تشرين الأول/أكتوبر إلى إعلان ضم الإقليمين. كان إيزفولسكي قد وصل إلى باريس للتو دون تحقيق أي شيء. ولزيادة الطين بللاً تعرض للتنصل من حكومته بالذات. لم يكن ستوليبن يقيم أي وزن للمضائق ويعلق أهمية كبيرة على العواطف السلافية؛ هدد بالاستقالة، واضطر نقولا الثاني بأن يتظاهر بعدم معرفة شيء عن مشروعات إيزفولسكي.[53] بقي الأخير يحلم بإنقاذ نفسه عبر كسب شيء في المضائق. لم يُلزم الفرنسيون أنفسهم بأي شيء.[54] ولكن إيزفولسكي ما لبث أن واجه حشداً من الصعوبات لحظة وصوله إلى لندن. كان الرأي العام البريطاني يفترض أن تركيا، بعد ثورة تركيا الفتاة، كانت قد بدأت مساراً ليبرالياً، ما جعل البريطانيين غير مستعدين لفعل أي شيء من شأنه إضعافها. وعلى نحوٍ أكثر جدية، كانت عبارات غراي الغامضة في 1907 قد تضمنت احتمال ترك الروس لانطباع جيد عبر التحلي بالسلوك الحسن في إيران؛ بدلاً من ذلك كانوا قد بدأوا يسيؤون التصرف، وبدا العناد حول المضائق السبيل الوحيد لإجبارهم على الالتزام بصفقتهم الإيرانية. أصر غراي على «وجوب وجود نوع من التبادلية» أي يجب السماح للآخرين بدخول البحر الأسود بالشروط نفسها التي كانت ستمكّن

روسيا من الخروج منه، إذا ما كان سيعاد النظر في نظام المضائق. ما من اقتراح كان يمكن أن يكون أكثر إثارة للامتعاض بالنسبة إلى روسيا. على أي حال لم يكن الأمر، كما أقر هاردنغ «بضاعة واجهة عرض»: «إنه مبدأ حرب بَحْرية محسوم سلفاً بالنسبة إلينا أن أساطيلنا لم تكن على أي حال لتعبر المضائق».[55] تمثلت العقبة الحقيقية بالراديكاليين، لا بالأدميرالية. كان آسكويث وغراي، مدعومين من قبل إدوارد السابع، مستعدين ليسعدا بتقديم تنازل ما لإيزفولسكي؛ لم يفكر مجلس الوزراء إلا بتأثير الأمر في الرأي العام فأحبطهما. لم يحصل إيزفولسكي إلا على تأكيد غراي لرغبته في اجتراح معجزة: «أرغب إيجابياً في رؤية إنجاز ترتيب ما، يفضي إلى فتح المضائق بشروط تكون مقبولة لدى روسيا... دون إلحاق أي أذى ظالم بتركيا أو بالقوى الخارجية».[56] لدى عودته إلى سان بطرسبورغ طالب بإحالة موضوع ضم البوسنة والهرسك على كونفرنس بل وأقدم حتى على تقديم نفسه نصيراً للصرب، حاملاً للواء شعبٍ لم يكن قد سبق له أن عرف شيئاً، أي شيء، عنه.

أدى هذا إلى طرح القضية على مستوى مختلف. كان آيرنثال قد عزم على إذلال صربيا، لا روسيا؛ تلميحاته إلى **عصبة الأباطرة الثلاثة** كانت على درجة كافية من الصدق، بل وكان قد أمل حتى بالإفلات، عبر تحركه المستقل في البلقان، من علاقة التبعية لألمانيا التي كان غلوتشوفسكي قد عرضها في آلجثيراس؛ والضم، إذ استثار تركيا، كان قد تضارب تماماً مع المصالح الألمانية في الشرق الأدنى. والألمان، من جانبهم، كانوا قد نسوا النمسا ـ المجر تقريباً في السنة السابقة ـ لم يخطر ببال أي منهم، مثلاً، أن معاهدة بيوركو كانت مناقضة لتحالفهم معها بمقدار تناقضها مع التحالف الروسي ـ الفرنسي. الآن صمموا على الوقوف مع النمسا ـ المجر لا لإبقائها في صفهم بل لإذلال روسيا التي أقدمت على اقتراف ذنب التوافق مع بريطانيا العظمى. كان بولو واضحاً؛ قال: «بما أن روسيا أقدمت استعراضياً على الالتحاق بركب إنجلترا في ريفال (تالين)، فإننا لا نستطيع أن نتخلى عن النمسا. بات الوضع الأوروبي مختلفاً كثيراً بما يوجب علينا أن نكون أكثر تحفظاً إزاء الرغبات الروسية مقارنة مع ما سبق لنا أن درجنا عليه من قبل».[57] بوثبةٍ واحدة عاد

الألمان إلى سياسة «الخط الجديد»، تلك السياسة التي كان كابريفي وهولشتاين قد اتبعاها في 1891:[58] وعدوا بدعم النمسا ـ المجر في البلقان مهما كان التحرك الذي تُقْدم عليه. كتب بولو لآيرنثال يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر يقول: «سأعُدُّ أي قرار تتوصل إليه قراراً صائباً»؛[59] وفي كانون الثاني/يناير 1909 كتب ابن شقيق مولتكه العظيم إلى كونراد بموافقة بولو قائلاً: «في اللحظة التي تستنفر فيها روسيا ستبادر ألمانيا أيضاً إلى الاستنفار، وهي ستقوم باستنفار كل جيشها دون أي لبس».[60] رجالات «الخط الجديد» كانوا قد افترضوا أنهم كانوا مهددين فعلاً من روسيا؛ بولو ومولتكه كانا واثقين من عجز روسيا عن الحرب ـ كانا ينويان تحقيق مكسب ديبلوماسي دون جهد.

منطقياً كان العداء لروسيا منطوياً على معنى تصالح مع بريطانيا العظمى وفرنسا، كما كانت معاهدة بيوركو قد شكلت رداً على الهجوم الذي تعرض له دلكاسيه في 1905، في المثال المعاكس. البَلَدان كلاهما كانا مستعدين للاستجابة: لم يكونا راغبين في التورط في أي حرب بلقانية ويأملان بأن تبادر ألمانيا إلى الالتحاق بركبهما على صعيد التوسط بين روسيا والنمسا ـ المجر. النوايا الألمانية كانت مختلفة تماماً: كانت ألمانيا راغبة في عزل روسيا إغراقاً لها في مستنقع من الذل. وبعد ذلك «كان سيتم» حسب تعبير بولو «كسر طوق الحصار الذي طالما كان مهلهلاً إلى غير رجعة».[61] لم يحقق الألمان أي نجاح ذي شأن مع البريطانيين. كان بولو ميالاً إلى منحهم بعض التنازلات البحرية، ولكنه أخفق في زحزحة تيربتز ونأى بنفسه عن الصراع. على أي حال، كان استرضاء البريطانيين ورقة سياسية خاسرة بعد المقابلة مع غليوم الثاني (هي نفسها محاولة استرضاء) تلك المقابلة التي نشرتها **الديلي تلغراف** يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر بعد الانفجار غير المسبوق في الرأي العام الذي أحدثه الأمر في الرايخشتاغ.[62] يضاف أن البريطانيين لم يكونوا حريصين على تأكيد توازن القوة عن طريق دعم روسيا؛ كانوا غاضبين من اعتداء آيرنثال على حرمة المعاهدات تماماً كما كانوا غاضبين من تخلي روسيا عن بنود البحر الأسود في 1870، وبعد أن امتطوا جواد المبادئ العالي، لم يكونوا مستعدين للنزول عنه ولو مقابل تقليص برنامج ألمانيا البحري.

كان بولو أكثر نجاحاً مع الفرنسيين. كان أكثر ذعراً وأقل مبدئية عالية من البريطانيين. وظّف ـ الفرنسيون ـ ميزتهم ليحققوا أخيراً صفقة حول المغرب طالما كانوا يحلمون بها منذ صيف 1907. في 9 شباط/فبراير وقعت فرنسا وألمانيا إعلاناً اعترفت ألمانيا بموجبه برجحان كفة فرنسا السياسية في المغرب ووعدت فرنسا بعدم المساس بمصالح ألمانيا الاقتصادية. في اليوم نفسه وصل إدوارد السابع إلى برلين، وفي نهاية زيارته أعلن بيان رسمي على نحوٍ أقرب إلى التضليل: «وجود تفاهم كامل بين بريطانيا العظمى وألمانيا». في الحقيقة، رفض الألمان جميع مقترحات الوساطة بين روسيا والنمسا ـ المجر. وحين أصبح الأمر مكشوفاً، فَقَد الفرنسيون أعصابهم. في 26 شباط/فبراير أبلغوا الروس بأن القضية البوسنية «مسألة لا علاقة مباشرة لها بالمصالح الحيوية الروسية» وبأن «الرأي العام الفرنسي لن يكون قادراً على تفهم احتمال إفضاء مسألة كهذه إلى حرب من شأن الجيوش الفرنسية والروسية أن تشارك فيها».[63] كان غراي مستعداً لقبول عقد كونفرنس، ولكن ذلك لم يكن مجدياً بالنسبة إلى إيزفولسكي. ففي أي كونفرنس كان سيتمكن آيرنثال من اكتشاف حقيقة أن إيزفولسكي كان قد وافق على الضم، مع عدم حصول روسيا على فتح المضائق. كان إيزفولسكي يريد «تعويضاً» ولكن غراي لم يكن مستعداً لتأييده. في وقتٍ مبكر من آذار/مارس قررت الحكومة الروسية رسمياً ألا تتدخل في أي حرب بين النمسا ـ المجر وصربيا؛ وقد كان هذا واضحاً من البداية.

بات النمساويون، إذاً، أحراراً لغزو الصرب إذا شاؤوا ذلك. أخذت الأحداث، بدلاً من ذلك، مساراً مختلفاً. لعل أحد الأسباب هو أن آيرنثال أُصيب بالهلع إزاء عواقب سياسته بالذات. إذا أقدمت النمسا ـ المجر على اقتسام صربيا مع بلغاريا فإن من شأنها أن تغدو راعية لملايين من الأتباع الساخطين، ومن شأن المشكلة القومية أن تغدو أسوأ من أي وقتٍ مضى. ومما أغضب كونراد كثيراً، أنه قرر الاقتناع باعتراف صربي بالضم. لم يرق هذا للألمان. كانوا قليلي الاهتمام بإذلال صربيا، وكثيريه بإذلال روسيا. يضاف أنهم لم يريدوا أن يروا آيرنثال محققاً أي نجاح مستقل. كدرلن، الذي كان للتو قد دُعي إلى وزارة الخارجية، عزم على تكرار نجاح هولشتاين ضد دلكاسيه في

1905 و«حَصْر المسيو إيزفولسكي في الزاوية».[64] في 21 آذار/مارس قام الألمان بدعوة إيزفولسكي إلى تقديم «جواب واضح؛ نعم أم لا، حول مدى استعداده للاعتراف بالضم؛ وإلا فـ«سنبادر إلى الانسحاب وترك الأمور تأخذ مجراها».[65] لم يكن أمام إيزفولسكي أي خيار سوى تجرع كأس الإذلال؛ بعد عشرة أيام حذا الصرب حذوه. انتهت الأزمة البوسنية.

كان التحالف النمساوي ـ الألماني قد حقق نجاحاً عظيماً، غير أن ذلك لم يكن بعد قد أحدث تغييراً ذا شأن. فضم البوسنة والهرسك لم يحل مشكلة السلاف الجنوبيين (اليوغسلاف)؛ لعله أوجدها. لم يتم شيء لتحسين أحوال الإقليمين أو المقاطعتين؛ أُرغمت صربيا على اتخاذ موقف العداء؛ وتعين على النمسا ـ المجر، في النهاية، أن تحاربها في ظل شروط أقل ملاءمة. مع أن الروس كانوا قد أُهينوا، فإنهم لم يقبلوا على اعتماد خط الإذعان لألمانيا أكثر مما كانت فرنسا قد فعلت بعد سقوط دلكاسيه. لعل العكس هو الصحيح؛ ففي 1909 باشروا بإعادة بناء قواتهم المسلحة على نطاق واسع. يضاف أن الألمان سرعان ما ندموا على ما كانوا قد فعلوه. فالدعم غير المشروط للنمسا ـ المجر كان ضد كل تراث السياسة الخارجية الألمانية باستثناء الفترة الوجيزة الممتدة بين 1889 و1892. لم يكن العداء ذا شعبية إلا بين صفوف الراديكاليين والديمقراطيين الاجتماعيين؛ وليبرالية كتلة بولو كانت أكثر هشاشة حتى من ليبرالية كابريفي. البروسيون القدماء (دَقَّة عتيقة) كانوا على الدوام أكثر قلقاً بشأن بولونيا منهم إحساساً بالخوف من منافسة الحبوب الروسية. كبار الصناعيين كانوا دائبين على تطوير روسيا الجنوبية فأرادوا علاقات ودية معها؛ العقود البحرية والبحث عن تنازلات فيما وراء البحار جعلتهم يرون بريطانيا العظمى عدوتَهم. أما العسكريون المحترفون، المهتمون فقط بحرب قارية، كانوا بالتأكيد ضد الروس وأرادوا بناء علاقات جيدة مع بريطانيا العظمى؛ غير أن تيربتز كان أقوى منهم على الصعيد السياسي. في حزيران/يونيو 1909 تضافر الزراعيون والصناعيون على إجبار بولو على ترك المنصب. وباستقالته أصدر حكمه الخاص على أكبر نجاحاته. قال لغليوم الثاني: «إياك أن تكرر القضية البوسنية!».[66]

هوامش الفصل التاسع عشر

(1) برأي بول كامبون، كان لدى روفييه سبب شخصي ليكره دلكاسيه الذي كان، أملاً بالسلم، قد أصر حتى الدقيقة الأخيرة على أن حرباً لم تكن لتنشب بين روسيا واليابان. كان روفييه قد راهن على صعود قيمة السندات الروسية وتكبد خسائر فادحة حين انهارت. من بول كامبون إلى هنري كامبون، 29/ 4/ 1905. كامبون، **مراسلات**، ج: 2، ص: 188. بالمقابل كان دلكاسيه يرى روفييه «الرجل الذي كان سيبيع فرنسا في سوق السندات والأوراق المالية (البورصة)». باليولوغ، **المنعطف**، ص: 237.

(2) رينوفان، **السلام المسلح والحرب الكبرى**، ص: 485.

(3) مذكرة بقلم هولشتاين، 4/ 4/ 1905، **السياسة الكبرى**، ج: 20 (2)، هـ: 6601.

(4) من بولو إلى كوهلمان (طنجة)، 6/ 4/ 1905، المصدر السابق، هـ: 6604.

(5) من رادولان إلى وزارة الخارجية، 24/ 4/ 1905، المصدر السابق، هـ: 6635.

(6) من لانسداون إلى بيرتي، 22/ 4/ 1905، **وثائق بريطانية**، ج: 3، هـ: 90.

(7) من لانسداون إلى بيرتي، 17/ 5/ 1905، المصدر السابق، هـ: 94.

(8) ملاحظة من شوميه في مجلس الوزراء، 6/ 6/ 1905، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 6، ملحق آ.

(9) من بيرتو (وزير الحرب) إلى دلكاسيه، 27/ 5/ 1905. المصدر السابق، هـ: 457.

(10) في اللحظة الأخيرة، أضاف غليوم الثاني حصر المساعدة المتبادلة بـ«أوروبا». كان يرمي إلى تجنب إرسال أي قوات ألمانية إلى الهند بما يلقي عبء القتال كله على الروس. ممتعضاً من قيام غليوم الثاني بتوجيه الضربة الكبرى في غيابه، استغل بولو هذه الإضافة ليهدد بالاستقالة؛ غير أن هذا كان بالتأكيد شجاراً شخصياً خالصاً، والألمان، بقيادة هولشتاين، ما لبثوا أن اعترفوا بأن التحالف كان، في أوروبا أو خارجها، نجاحاً حاسماً.

(11) من غليوم الثاني إلى بولو، 25/ 7/ 1905، **السياسة الكبرى**، ج: 19 (2)، هـ: 6220.

(12) من بولو إلى وزارة الخارجية، 8/ 9/ 1905، المصدر السابق، ج: 20 (2)، هـ: 6803.

(13) من نقولا الثاني إلى غليوم الثاني، 7/ 10/ 1905، المصدر السابق، ج: 19 (2)، هـ: 6247.

(14) من نقولا الثاني إلى غليوم الثاني، 7/ 10/ 1905، المصدر السابق، هـ: 6254.

(15) مذكرة بقلم مولبرغ، 25/ 12/ 1905. المصدر السابق، ج: 21 (1)، هـ: 6914.

(16) اشتدت عزيمة الفرنسيين بواحد من أشكال سوء الفهم الغريبة الشائعة في الديبلوماسية. كانوا قد افترضوا أن غليوم الثاني محب للحرب وبولو نصير للسلم. وهذا كان عكس

الواقع. كان غليوم الثاني قد كره القضية المغربية وبولو كان يكتفي بمجرد «استعراضها». في خريف 1905، بعض تعليقات غليوم السلمية وصلت إلى أسماع الفرنسيين؛ واستنتجوا، على نحوٍ خاطئ تماماً، أن النصير الأول للحرب قد غير رأيه.

(17) نيوتن، **اللورد لانسداون**، ص: 341.

(18) من مارغري (مدريد) إلى روفييه، 14/ 12/ 1905، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 8، هـ: 227.

(19) من بول كامبون إلى روفييه، 21/ 12/ 1905، المصدر السابق، هـ: 262.

(20) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 1، ص: 104.

(21) محضر بقلم هاردنغ حول مذكرة من غراي، 20/ 2/ 1906، **وثائق بريطانية**، ج: 3، هـ: 299.

(22) من مترنيخ إلى بولو، 23/ 1/ 1906، **السياسة الكبرى**، ج: 21 (1)، هـ: 6923.

(23) لاحقاً، خجل غراي من هذا الإهمال وادعى أنه لم يكن إلا صدفة. غير أن الأمر كان، في الحقيقة، مقصوداً. كان غراي وكامبل ـ بانرمان قد قرراه بعد التشاور مع إدوارد السابع، لطمأنة الراديكاليين. «وزراء معينون كانوا سيصابون بالدهشة إزاء فتح مثل هذه المباحثات. . . . كان من الأفضل التزام الصمت ومواصلة الاستعدادات في الخفاء».
من بول كامبون إلى روفييه، 31/ 1/ 1906، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 9 (1)، هـ: 106.

(24) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 1، ص: 75.

(25) من مولان (سان بطرسبورغ) إلى ايتيان (وزير الحرب)، 27/ 1/ 1906، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 9(1)، هـ: 77.

(26) لسعادة المندوب الإسباني المالك للفندق الرئيسي المفرطة دون شك، حضر الكونفرنس ممثلو سائر القوى العظمى إضافة إلى جميع المهتمين بالتجارة المغاربية (ألمانيا، النمسا ـ المجر، بلجيكا، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا العظمى، إيطاليا، المغرب، هولندا، البرتغال، روسيا، والسويد).

(27) لانكن، **أعوامي الثلاثون في الخدمة**، ص: 55.

(28) من بولو إلى سبك فون شتنبورغ (واشنطن)، 19/ 13/ 1906، **السياسة الكبرى**، ج: 21 (1)، هـ: 7118.

(29) بيلي، تقرير، 1/ 5/ 1906، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 9 (2)، ملحق، ص: 993.

(30) كان لا بد من ضمان بقاء الروس صامدين عبر رفض الفرنسيين إجازة أي قرض، إلى أن يتم اختتام الكونفرنس بنجاح. حاول غراي أن يفرض نوعاً من التسوية على الفرنسيين في اللحظة التي شهدت انهيار أعصاب بولو بالذات. قام السفير البريطاني في

باريس، بيرتي، بكشف هذه الحركة أمام الصحافة الفرنسية ثم أورد الاحتجاجات برهاناً على استحالة التسوية. تعين على غراي أن يصر على أنه لم يكن يتخلى عن فرنسا؛ وما لبث هذا، بدوره، أن دفع الحكومة الفرنسية إلى افتراض أنه كان يحضها على الإذعان. في الأزمة تمثل الأمر باللمس والانطلاق: لو بقي هولشتاين متمسكاً بالقضية أسبوعاً آخر، لكان الفرنسيون قد رضخوا.

(31) من مترنيخ إلى بولو، 23/ 8/ 1906، **السياسة الكبرى**، ج: 21 (2)، هـ: 7198.

(32) لم يكن الألمان يثقون بإيطاليا، ولكنهم جددوا التحالف كي لا تبدو معتمدة على النمسا ـ المجر دون سواها. كتب بولو يقول: «علينا ألا نمكّن النمساويين من ملاحظة عزلتنا السياسية النسبية إلا في الحدود الدنيا الممكنة». من بولو إلى غليوم الثاني، 31/ 5/ 1906، المصدر السابق، هـ: 7154.

(33) في كانون الثاني/يناير 1907 قال هالدين لمترنيخ: «لم يكن يعرف ما إذا كانت مباحثات ملتبسة بين العسكريين البريطانيين والفرنسيين قد تمت أم لا». من مترنيخ إلى بولو، 31/ 1/ 1907، المصدر السابق، هـ: 7205. بالطبع، كان غراي قد مكّن هالدين من الإطلاع على كل شيء.

(34) مذكرة بقلم غراي، 20/ 2/ 1906، **وثائق بريطانية**، ج: 3، هـ: 299.

(35) بروتوكول مجلس الوزراء الروسي، 14/ 2/ 1907، سيبرت، **مراسلات الكونت بنكندورف الديبلوماسية (1928)**، هـ: 1.

(36) في نيسان/ أبريل 1906 وافق الروس على إلغاء الاتفاقات العسكرية المعادية لبريطانيا التي كانوا قد عقدوها مع فرنسا في 1900 و1901. كذلك وافقوا على أنه ينبغي أن يكون «وئام مسبق»، لا تحرك، إذا أقدمت إيطاليا أو النمسا ـ المجر على التعبئة أحادياً. من بورجوا إلى بومبار، 25/ 6/ 1906، طياً **محضر جلسة** 21/ 4. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 10، هـ: 119.

(37) مذكرة بقلم غراي، 15/ 3/ 1907، **وثائق بريطانية**، ج: 4، هـ: 257.

(38) من غراي إلى نكلسون، 1/ 5/ 1907، المصدر السابق، ص: 268.

(39) حركة روسية مميزة؛ رئيس الأركان اعترض على التخلي عن التهديد الاستراتيجي للهند وأبلغ نكلسون صراحةً بذلك. غير أنه لم يكن يملك لا الجنود اللازمين لتنفيذ هذا التهديد ولا الخط الحديدي الذي لا بد منه لنقلهم. ورفْضُ البريطانيين في السنة التالية السماح للبوارج الحربية الروسية بعبور المضائق كان، بالطبع، سخيفاً بالقدر نفسه، إذا كانوا يأخذون الوفاق مأخذ الجد.

(40) لم يفهم البريطانيون قط الفرق السياسي بين البلدين. في إنجلترا دافعو الضرائب كانوا أيضاً هم الطبقة الحاكمة؛ كان الاقتصاد منطوياً على فائدة مباشرة بالنسبة إليهم. في ألمانيا لم تكن الطبقة الحاكمة تدفع الضرائب؛ لم يكن الاقتصاد يجلب لها أي

مكاسب، بل كان، بالأحرى، يفضي (جراء اختزاله للعقود التي كانت توظفها لتجريد الرايخشتاغ من أنيابه) إلى مضاعفة مشكلاتها السياسية. يضاف أن البرنامج البحري البريطاني كان يجري حله كل آذار/ مارس؛ في حين كان نظيره الألماني يوضع لسنوات قادمة.

(41) من مترنيخ إلى بولو، 16/ 7، 1/ 8/ 1908، **السياسة الكبرى**، ج: 24، هـ: 8217، 8219.

(42) كان هاردنغ حريصاً في المقام الأول على أن يكون قادراً على إقناع الساسة البريطانيين بأن برنامجاً بحرياً ضخماً كان ضرورياً. كتب بعد اجتماعه مع غليوم الثاني يقول: «لا أظن أن من دواعي الأسف أن عرضاً واضحاً لآراء الحكومة حول موضوع التسلح البحري قد قُدم أمام الإمبراطور والحكومة الألمانية، لأن جوابهما يوفر تبريراً كاملاً للبرلمان وللعالم بأسره للتدابير المضادة التي قد تقدم على اتخاذها حكومة جلالته في المستقبل القريب». مذكرة بقلم هاردنغ، 15/ 8/ 1908، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 116.

(43) من كلمنصو إلى بيشون، 29/ 8/ 1908، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 11، هـ: 434؛ من غوشن إلى غراي، 29/ 8/ 1908، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 100.

(44) من بولو إلى غليوم الثاني، 27/ 6/ 1907، **السياسة الكبرى**، ج: 21 (2)، هـ: 7259.

(45) مذكرة بقلم هاردنغ، 12/ 6/ 1908، **وثائق بريطانية**، ج: 5، هـ: 195.

(46) من كلمنصو إلى بيشون، 2/ 9/ 1908، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 11، هـ: 441. غراي أيضاً كان يمقت عبارة «الوفاق الثلاثي» وإن لسبب مختلف: «إذا ظهرت في أي كتاب برلماني أزرق، فإن من شأنها أن توهم بالانطواء على نوع من المعنى الرسمي الخاص فتستثير تعليقات أو تساؤلات مزعجة». من هاردنغ إلى نكلسون، 30/ 4/ 1909، **وثائق بريطانية**، ج: 9 (1)، هـ: 7. كان إيزفولسكي يخاف ألمانيا، وغراي الراديكاليين البريطانيين في مجلس العموم.

(47) **محضر اجتماع**، 24/ 9/ 1908، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثانية، ج: 11، هـ: 455.

(48) بروكروفسكي، **ثلاثة كونفرنسات**، ص: 17 - 31.

(49) توخياً للدقة، كانت ضربته الأولى متمثلة بمشروع الخط الحديدي عبر سنجق نوفيبازار، الذي كان تحت السيطرة العسكرية للنمسا ـ المجر منذ 1878. هذا أيضاً لم يكن إلا سياسة وجاهة. لم يكن الخط الحديدي عملياً؛ وآيرنثال ما لبث أن انسحب من السنجق بعد أن قام بضم البوسنة والهرسك.

(50) حتى عام 1912، بقي الجميع، بمن فيهم الصرب، يفترضون أن الجزء الأكبر من مقدونيا مأهول بسكان بلغار. لذا فإن البوسنة والهرسك بدتا أكثر أهمية لصربيا مما أصبحتاه في يوغسلافيا اللاحقة.

(51) **مذكرة** روسية، 2/ 7/ 1908، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 1، هـ: 9.

(52) الاسم الألماني المهجور: بوخلاو.

(53) تشاريكوف، **لمحات من السياسة العليا**، ص: 269.

(54) كثيراً ما يتم الإيحاء بأن فرنسا، أيضاً، عارضت فتح المضائق. ليس هذا صحيحاً. بيشون «لم يعبر عن أي رأي». من بيرتي إلى غراي، 13/ 10/ 1908، **وثائق بريطانية**، ج: 5، هـ: 368.

(55) من هاردنغ إلى نكلسون، 13/ 10/ 1908، المصدر السابق، هـ: 372.

(56) من غراي إلى إيزفولسكي، 15/ 10/ 1908، المصدر السابق، 387.

(57) مذكرة بقلم بولو، 27/ 10/ 1908، **السياسة الكبرى**، ج: 26 (1)، هـ: 9074.

(58) في الحقيقة كان هولشتاين لا يزال مستشار بولو، وقد سمى وهو على فراش الموت كدرلن خلفاً له.

(59) من بولو إلى آيرنثال، 30/ 10/ 1908، المصدر السابق، هـ: 9079.

(60) من مولتكه إلى كونراد، 21/ 1/ 1909، كونراد، **من أيام خدمتي**، ج: 1، ص: 379.

(61) من بولو إلى تشيرشكي (فيينا)، 6/ 2/ 1909، **السياسة الكبرى**، ج: 26 (2)، هـ: 9372.

(62) هذه القضية ـ وهي أهم في السياسة الداخلية الألمانية منها على صعيد العلاقات الدولية ـ كانت الذروة العبثية لديبلوماسية غليوم الثاني الخاصة (السرية). طالما ظل يتباهى بجهوده التوفيقية وراح الآن يحلم بوضع حد للخصومة الإنجليزية ـ الألمانية من خلال حفنة من الكلمات المعسولة. في وقتٍ مبكر من عام 1908 حاول أن ينتحل الأعذار للبحرية الألمانية في رسالة خاصة إلى اللورد تويدماوث، لورد الأدميرالية الأول. وكما لاحظ إدوارد السابع، فإن هذا كان «منطلقاً جديداً». الآن فسر لأحد المعارف الإنجليز أنه كان أحد أصدقاء إنجلترا القليلين في ألمانيا: كان قد منع قيام عصبة قارية ضد إنجلترا في أثناء حرب البوير وكان قد زود الجنرالات البريطانيين بخطة هجوم ناجحة؛ كان الأسطول الألماني مخصصاً للاستخدام في الشرق الأقصى ـ أي ضد اليابان. جرى عرض المقابلة قبل نشرها على بولو الذي بادر، بدوره، إلى تقديمها إلى وزارة الخارجية، حيث تم إدخال عدد قليل من التصويبات على الوقائع.
لم يترك نشرها أثراً ذا شأن في إنجلترا، اللهم إلا التسلية. في ألمانيا كان ثمة استياء شديد، ولا سيما لأن جوهر ملاحظات غليوم كان صحيحاً. بالفعل، كان غليوم أكثر

من سائر رعاياه ولاء لبريطانيا. سارع الساسة الألمان إلى انتقاد غليوم لاعترافه بهذه الحقيقة من ناحية وتسببه مع ذلك وفي الوقت نفسه بعزل ألمانيا من ناحية ثانية. وقد ادعى بولو أنه كان قد أخفق في قراءة المقابلة؛ واستغل الأزمة من أجل التشديد على «مسؤوليته الدستورية» وامتلاكه القدرة، تبعاً لهذه المسؤولية، على التحكم بغليوم الثاني. ثمة مرجعيات أوحت بأن بولو تعمد السماح بنشر المقابلة من أجل الإساءة إلى سمعة غليوم؛ ولكن العاصفة في ألمانيا نادراً ما كانت قابلة للتكهن بها. لعل الاحتمال الأقوى هو أن بولو كان، كعادته، مهملاً ومفتقراً إلى الكفاءة؛ حين تفجرت الأزمة سارع ببراعة إلى توظيفها لمصلحته السياسية. لم تجلب له أي خير على المدى الطويل. غليوم الثاني بات هدفاً لقدرٍ عميق من النفور؛ بادر إلى طرد بولو، حين تهاوت أكثرية الرايخشتاغ في العام التالي. في الشؤون الدولية لم تفد الأزمة إلا في تسليط الضوء على أن الرأي العام الألماني يعادي البريطانيين؛ غير أن ذلك كان معروفاً لدى القاصي والداني سلفاً، إذا استثنينا حفنة من الراديكاليين الإنجليز.

(63) من السفارة الفرنسية إلى الحكومة الروسية، 26/ 2/ 1909.

(64) من زوغيني (برلين) إلى آيرنثال، 21/ 3/ 1909، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 2، هـ: 1299.

(65) من بولو إلى بورتاليس (سان بطرسبورغ) (مسودة كدرلن)، 21/ 3/ 1909، **السياسة الكبرى**، ج: 26 (2)، هـ: 9460.

(66) بولو، **مذكرات**، ج: 2، ص: 288. قد يكون التعليق ابتكاراً لاحقاً من جانب بولو؛ ليس ثمة دليل معاصر يؤيده. إذا كان أطلقه فعلاً، فمعنى ذلك أنه كان أعقل مما هو مألوف.

الفصل العشرون

سنوات العداء الإنجليزي ـ الألماني، 1909 - 1912

قامت الأزمة البوسنية أولاً بعرض شبح حرب عامة على أوروبا. النزاع حول المغرب كان قد خيض على نحوٍ شبه كلي بأسلحة ديبلوماسية؛ حتى التهديد بالحرب عن بعد، ذلك الذي تم في أيار/ مايو 1905، لم يكن إلا هجوماً ألمانياً على فرنسا معزولة. لم تكن أي استعدادات ملموسة قد اتخذت حتى بين تشرين الأول/ أكتوبر 1908 وآذار/ مارس 1909؛ لكن النمسا ـ المجر كانت مستعدة لخوض حرب مع صربيا لو لم يكن آيرنثال قد تراجع آخر شباط/ فبراير. الروس أيضاً وضعوا تحرك كدرلن بتاريخ 21 آذار/ مارس في خانة التهديد بحرب؛ وإن لم تكن، ربما، حرباً بين ألمانيا وروسيا كما كان قد تصور، بل بين النمسا ـ المجر وصربيا. حتى أبعد أشكال التهديد كان كافياً لدفع جميع القوى إلى التراجع ومحاولة تعديل مسارها. عادت النمسا ـ المجر وانزلقت إلى سياسة مفاوضات بلقانية؛ تراجعت ألمانيا عن وعود الدعم غير المشروط التي كانت قد قطعتها في كانون الثاني/ يناير 1909؛ وكل من بريطانيا العظمى، فرنسا، وروسيا، كانت جميعاً دائبة على التماس علاقات أفضل مع ألمانيا. القوتان القاريتان كانتا تفعلان ذلك بالقدر الأقل الممكن من التحفظ. كانتا تعدّان المنافسة الإنجليزية ـ الألمانية أولية وسعيدتان بالابتعاد عنها، إذا ما استطاعتا بأي ثمن دون فقدان الاستقلال؛ كان لدى كل منهما إغراء إضافي يحفزه على التراجع عن الوفاقين ـ إغراء الحصول على كل إيران بالنسبة إلى روسيا، وإغراء حيازة المغرب كله بالنسبة إلى فرنسا (بما في ذلك حصة إسبانيا الموعودة).

أولئك الذين كانوا يديرون السياسة البريطانية: غراي، آسكويث (وقد أصبح الآن رئيساً للوزارة)، الرسميون في وزارة الخارجية ـ استخلصوا عبرة من الأزمتين المغربية والبوسنية؛ اعتقدوا أن ألمانيا كانت تخطط للهيمنة على أوروبا وكان أسلوبها المفضل هو عزل بعض القوى المستقلة عن بعضها الآخر. لذا فإن الجميع لم يكونوا مستعدين للتصالح معها إلا بمقدار عدم انطواء الأمر على إضعاف علاقاتهم مع فرنسا وروسيا. هذا لا يعني أنهم كانوا يعززون «الوفاق الثلاثي» تمهيداً للحرب ضد ألمانيا. لعل العكس هو الصحيح؛ كانوا مقتنعين بأن من شأن ذلك أن يحول دون الحرب، وأن من شأن العزل أن يجر إليها. كتب غراي يقول: «إذا ما ضحينا بالقوى الأخرى على مذبح ألمانيا فإننا لن نلبث مع الزمن أن نتعرض للهجوم».[1] كانوا، بالطبع، مُقرّين بأنهم أصابوا إذ كانوا قد أنجزوا الوفاقين، وشاعرين بالاستياء إزاء المحاولات الألمانية الرامية إلى إزاحتهم؛ ولكن لم يخطر ببالهم قط، رغم استعدادهم، بالتأكيد، لدعم استقلال فرنسا وروسيا، أن يؤيدوا أي مخططات عدوانية من جانب صديقتهم ضد ألمانيا، ولو في سبيل المكاسب التي كانتا قد حققتاها في كل من إيران، مصر، والمغرب.

حتى آذار/مارس 1909 ظل الجمهور البريطاني، ولا سيما الراديكاليون البريطانيون بعيدين بعد السماء عن الأرض عن تقاسم الريبة الرسمية لدى ألمانيا. والألمان، من جانبهم، كانوا، والقضية البوسنية بين أيديهم، متلهفين على التصالح مع البريطانيين. عن غير قصد، وفر تيربتز المبرر لهواجس البريطانيين. في خريف 1908 أقدم سراً على تخصيص عَقْدَيْ بناء سفينتين لم يكونا مجازين إلا في 1909. من المتعذر حسم ما إذا كان الأمر، كما زعم هو، مجرد تحرك لكسر «طوق» المتعهدين، أم انه كان يأمل باختلاس تفوق على البريطانيين وصولاً، بالفعل، إلى امتلاك أسطول أكبر من أسطولهم مع حلول عام 1911. لم يكن القصد مهماً؛ غير أن الإفلات من العواقب لم يكن هو الآخر ممكناً. من الآن وصاعداً، تعين على الأدميرالية البريطانية أن تقيم خططها على أساس قدرة الألمان المحتملة على بناء السفن، لا على أساس برنامجها المنشور. بالتحديد، لم يكن ثمة ما هو غير أخلاقي في تصرف تيربتز

فيما يخص بريطانيا العظمى. كان البرنامج الألماني تعهداً أمام الرايخشتاغ، لا أمام حكومات أجنبية؛ واختيار تيربتز مخالفة الدستور، لم يكن إلا شأناً يخص الشعب الألماني وحده. مثل هذه التفاصيل الدقيقة تبقى بعيدة عن متناول فهم الجمهور العريض. تمخض إنذار «التعجيل» الألماني عن إثارة الشعب الألماني كما لم يسبق له أن أُثير منذ قيام نابليون الثالث بضم سافوا في 1860. سارع حزب المحافظين إلى تأجيج التحريض لأغراضه الخاصة؛ ولكنه لم ينجح إلا لأن التحريض كان مستنداً إلى أساس من الواقع. من قبل كان الرأي العام والخط السياسي الرسمي متفارقين. صرخة «نريد ثمانية ولا نطيق الانتظار!» وحّدتهما، أو أفضت حتى إلى وضع الرأي العام في المقدمة. كثيراً ما كانت السياسة الرسمية، بعد ذلك، ستسعى إلى بناء علاقات أفضل مع ألمانيا؛ أما الرأي العام فقد بقي معادياً لألمانيا فترة زادت على جيل.[2]

لم يكن الألمان قد توقعوا الصرخة البريطانية. حاول بولو ومستشاروه توظيفها لخدمة غرض إيجابي. لم يجرؤ هؤلاء على استفزاز لا غليوم الثاني ولا الرايخشتاغ عبر اقتراح اختزال البرنامج البحري إلا أنهم تطلعوا إلى انتزاع تنازلات سياسية من البريطانيين عبر عرض الامتناع عن تضخيمه. في نيسان/ أبريل اقترح كدرلن «ميثاقاً بحرياً تلتزم فيه القوتان خلال فترة زمنية محددة بـ: (1) عدم شن أي حرب على بعضهما، (2) عدم الدخول في ائتلاف ضد أي من القوتين، (3) التقيد بالحياد الودي في حال اشتباك أي من البلدين في نزاع مع قوة أو قوى أخرى».[3] قدّر الألمان أن من المنطقي، إذا ما أقدموا على اختزال أسطولهم، أن يحصلوا على وعد من البريطانيين بعدم المبادرة إلى شن حرب ضدهم؛ ولم يكن تقدير احتمال الحصول على مثل هذا الوعد وإن لم يقدموا على اختزال أسطولهم، بعيداً عن ذلك. لم يسمع البريطانيون إلا طلب «الحياد الودي»؛ أكد هذا شكوكهم حول سعي ألمانيا إلى دق أسافين بين قوى الوفاق. لاحظ غراي: «أي وفاق مع ألمانيا من شأنه أن يمكّن مخططات المسيو كدرلن الرامية إلى فرض الهيمنة الألمانية على أوروبا ولن يدوم طويلاً بعد تحقيق هدفه». في 3 حزيران/ يونيو بذل بولو محاولة أخيرة للحصول على تنازل ما من تيربتز؛ كان الاقتراح الوحيد الوارد في الرد هو إبطاء وتيرة بناء

السفن الآن لتسريعها لاحقاً».[4] بعد ثلاثة أسابيع هُزم بولو في الرايخشتاغ واستقال. سقوطه كان في المقام الأول بسبب عدم الثقة التي زرعتها معالجته لقضية **الديلي تلغراف** في نَفْس غليوم الثاني. ربما أدى يأسه من السباق البحري الإنجليزي ـ الألماني، ذلك السباق الذي كان هو نفسه قد ساهم في إطلاقه، إلى جعله أكثر رغبة في ترك المنصب. والأكثر احتمالاً هو أن «ثعبان الماء»، كما كان كدرلن يسميه، كان سعيداً بالإفلات من قبضة وضع مستحيل.

لم يكن بيتمان هولفغ، المستشار الجديد، صاحب خبرة في السياسة الخارجية، رغم تحليه بقدرٍ كبير من النوايا الحسنة. كذلك كان كدرلن يطلق عليه لقب «دود الأرض». كان الأول لنمط ما لبث أن بات شائعاً في وقتٍ لاحق من القرن ـ نمط «الألماني الطيب»، العاجز عن وقف اندفاع القوة الألمانية، الدائب على الشكوى من عواقب هذه القوة، المواكب لها رغم ذلك. تم الكشف عن موقفه في رسالة سطرها لكدرلن بشأن برنامج 1912 للتسلح: «الخطة كلها إن هي إلا من النوع الذي لا أستطيع التعاون معه. غير أنني أتساءل المرة بعد الأخرى ما إذا لم يكن الوضع سيتطور على نحوٍ أشد خطراً إذا ما ذهبت وربما لن أكون وحدي عندئذ».[5] في خمسينيات القرن التاسع عشر، كان جده قائد أولئك المحافظين البروسيين ـ الإداريين دون دعم اليونكر ـ الذين كانوا يؤيدون التحالف مع بريطانيا ومقاطعة روسيا؛ وبيتمان نفسه كان أكثر تعاطفاً مع بريطانيا العظمى منه مع أي قوة أخرى. ومع أنه لم يكن يستطيع أن يأمل بالتصدي لتيربتز، فقد بادر إلى اختطاف لمحة إبطاء «**الوتيرة**»؛ ينبغي على البريطانيين أن يقتنعوا بفكرة بناء سفن أقل الآن، وإن تعين عليهم أن يبنوا أكثر لاحقاً. كان من شأن البريطانيين أن يحصلوا على نوع من الاعتراف الألماني النظري بتفوقهم البحري؛ غير أن العرض لم يكن، نظراً لاعتزامهم الحفاظ على الأمر في جميع الأحوال وإيمانهم بقدرتهم على فعل ذلك، ذا جاذبية بالنسبة إليهم. مهما يكن فإن بيتمان كان حريصاً حقاً على تأمين أي اتفاق سياسي من أجل تقوية موقفه في الرايخشتاغ. كان غراي مستعداً لإعلان أن «عزل ألمانيا ليس هدفنا وتفاهمنا مع فرنسا وروسيا لم ينطو على مثل هذا الهدف»؛[6] لم يكن مستعداً للذهاب إلى أبعد من ذلك. لم يكن مستعداً

ليعد بالوقوف موقف المتفرج إذا ما دخلت ألمانيا حرباً مع فرنسا وروسيا؛ لم يكن يستطيع حتى أن يطلق إعلاناً مؤيداً **للأمر الواقع** في أوروبا نظراً لأن «الفرنسيين لم يكونوا قادرين على أن يكونوا طرفاً في أي شيء قريب من تأكيد ضياع الإلزاس واللورين».[7] كان من شأن الوضع البريطاني أن يبقى أسهل لو كان البريطانيون قد عقدوا تحالفين رسميين مع فرنسا وروسيا؛ لو حصل لاستطاعوا استثناء تعهداتهم أمام حلفائهم، تماماً كما فعلت ألمانيا بالنسبة إلى تعهداتها أمام النمسا ـ المجر. لعبت بريطانيا العظمى نوعاً من أنواع اللعبة المزدوجة، لعبة الصيف والشتاء على سطح واحد، زاعمة الالتزام حيناً وعدمه آخر، بحسب الظرف. أشار غراي إلى «مجموعتي القوى الكبيرتين، نحن، فرنسا، وروسيا من ناحية و**الحلف الثلاثي** من ناحية ثانية»؛[8] وفي الوقت نفسه بالضبط كتب هاردنغ يقول: «بفضل موقعها المنيع، وجراء عدم تحالفها مع أي قوة عظمى أخرى في أوروبا، تتميز بريطانيا العظمى وحدها، وهي النصير السلمي لتجمع ودي جامع للقوى الأوروبية».[9]

تطاولت المفاوضات على نحوٍ متقطع من آب/أغسطس 1909 إلى حزيران/يونيو 1911. أيٌّ من الطرفين لم يغير منطلقه. بيتمان عرض تنازلات بَحْرية شرط قبول البريطانيين بالتوصل إلى اتفاق سياسي عام؛ وعندئذ من شأن التنازلات البحرية ألا تكون ضرورية برأيه (وقد كانت، على أي حال، مستحيلة ـ فقد كان تيربتز أقوى منه). لم يكن البريطانيون مستعدين لأن يرضوا بما هو أقل من تقليص البرنامج البحري دون شروط؛[10] كان من شأن العلاقات السياسية أن تتحسن دون أي اتفاق رسمي. كانت هذه هي المرة الأولى التي قد تم فيها بحث اختزال التسلح بين قوتين عظميين متكافئتين مرتبةً في التاريخ؛ تمثلت النتيجة الوحيدة بإحداث زيادة كبيرة في حجم الشك لدى كل طرف إزاء الآخر. بات البريطانيون مقتنعين بأن ألمانيا كانت مصممة على تحدي تفوقهم في البحر وعلى فرض هيمنتها على القارة الأوروبية أيضاً؛ بالمثل بات الألمان مقتنعين بأن بريطانيا العظمى كانت دائبة على التخطيط لـ«تطويقهم» وصولاً، آخر المطاف، إلى الالتحاق بركب فرنسا وروسيا في شن الحرب ضدهم. بين الطرفين كانت ألمانيا هي المخطئة. لم يكن الألمان، في الحقيقة، قادرين على

تحدي بريطانيا العظمى، طالما كانت ثمة قوتان عظميان مستقلتان في القارة الأوروبية. لو كانوا قد أقدموا على التخلي عن برنامجهم البحري وركزوا على التسلح البري لتمكنوا، ربما، من كسب حياد بريطانيا، ولكسبوا بالتأكيد الحرب القارية. أما والحال هو ما كان عليه، فإن البوارج الألمانية، حين اندلعت الحرب في 1914، ظلت راسية في الموانئ دون جدوى؛ الفولاذ الذي كان قد استخدم لبنائها كان من شأنه أن يمنح ألمانيا المدفعية الثقيلة ووسائط النقل المؤللة الضرورية لكسب الحرب على اليابسة.

الولاء البريطاني لفرنسا وروسيا لم يقابَل بالمثل من جانب الطرفين. الروس، خصوصاً، لم يكونوا قد عزموا في أي من الأوقات على الانخراط في أي مسار معادٍ لألمانيا. تحالفهم مع فرنسا لم يكن أكثر من نوع من معاهدة إعادة التأمين ضد العزل؛ وفضلاً على ذلك، لم يكونوا مبالين بهيمنة ألمانيا على أوروبا. لم تكن القضية البوسنية إلا مشروعاً خاصاً أقدم عليه إيزفولسكي؛ والروس الأكبر عقلاً عزوا رد الفعل الألماني عليها إلى حماقته. لم يكن لديهم أي مصلحة ضاغطة في الشرق الأدنى، باستثناء ضرورة بقاء المضائق تحت سيطرة تركيا مستقلة. في الحقيقة، كانوا يتمنون أن يديروا ظهورهم إلى كل من الشرق الأدنى وأوروبا على حدٍّ سواء. كانت آسيا لا تزال هاجسهم الطاغي: هنا، في الصين وإيران، كانت لديهم مخاوف ملحة من جهة وطموحات كبيرة من جهة ثانية. في الصين كانت إمبراطورية المانتشو على حافة الانهيار؛ أجهزت الثورات عليها في 1910. حلم الروس بالإفادة من الفوضى وبمنع أي تماثل للشفاء؛ أيَّدَهم اليابانيون في ذلك، وحذا الفرنسيون حذو اليابانيين ـ دون أي مخاطرة من جانبهم إلا في الجنوب الأقصى ـ كرمى لعين التحالف الفرنسي ـ الروسي. كانت للقوى الرأسمالية الكبرى ـ ألمانيا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة ـ مصلحة مشتركة في استعادة النظام بالصين وفي تطوير ازدهارها. جاء ذلك متضارباً مع المخططات الروسية. ومن هنا فإنهم ـ الروس ـ رحبوا بالتوتر الإنجليزي ـ الألماني، الذي حال دون قيام جبهة موحدة للقوى المتقدمة في الصين؛ على الطرف الآخر كانوا يتطلعون إلى تجنب أي توتر بين ألمانيا وبينهم هم، خشية تحول الألمان ضدهم عبر التوافق مع البريطانيين.

عادت إيران وأكدت الحاجة الروسية من جديد: ضغينة (ما صنعه الحداد) بين ألمانيا وبريطانيا العظمى، مودة (سمن وعسل) بين ألمانيا وبينهم هم. ناضل الإيرانيون باطراد للانعتاق من التحكم الروسي في طهران. في 1909 ثمة كانت ثورة نجحت في الإطاحة بعميل روسيا، الشاه الرجعي الصنيعة؛ وحاول الليبراليون إقامة دولة برلمانية، بتعاطف بريطاني كبير. هنا، مرةً أخرى، عوّل الروس على الخصومة الإنجليزية ـ الألمانية. كان لا بد من منح ألمانيا بعض التنازلات، بغية حَفْزها على عدم التعاون مع بريطانيا العظمى؛ والحكومة البريطانية كانت ستتخلى عن الليبراليين الإيرانيين بغية إبقاء الثقل الروسي في الكفة المقابلة لكفة ألمانيا. كتب سازونوف، بُعَيْد توليه منصب وزارة الخارجية يقول: «في سعيهم إلى تحقيق أهدافهم ذات الأهمية الحيوية في أوروبا سيتخلى الإنجليز عند الضرورة عن مصالح معينة في آسيا لا لشيء إلا لصيانة العهد معنا الذي هو بالغ الأهمية بالنسبة إليهم».[11]

لم يقطع الروس شوطاً بعيداً طوال فترة بقاء إيزفولسكي وزيراً للخارجية. لم يستطع الرجل ـ إيزفولسكي ـ أن ينسى ما تعرض له من إذلال شخصي في القضية البوسنية، وقد جرجر نفسه متذمراً إلى أوروبا، مستمراً في الإلحاح على المطالبة بفتح المضائق. في تشرين الأول/أكتوبر 1909 أقدم حتى على عقد صفقة مع الإيطاليين في راكّونيغي كان من شأنهم بموجبها أن يذعنوا للمخططات الروسية في المضائق، مقابل موافقة روسيا على التسليم بمطامعهم في طرابلس.[12] لم تكن صفقة ذات شأن كبير: مثلها مثل الصفقة الإيطالية مع فرنسا في 1900 و1902، خرجت من رحم التصميم الإيطالي على عدم الانخراط إلى أن يصبح الطرف الرابح واضحاً. على أي حال، لم يكن إيزفولسكي ينتظر إلا سفارة دسمة؛ وفي أيلول 1910 شغرت باريس. سازونوف الذي كان منذ بعض الوقت يتهيأ لتولي المنصب، كان شخصية أكثر حذراً، غير مبالٍ بالمضائق، وأكثر احتكاكاً بآسيا. على الفور رافق نقولا الثاني في زيارته لغليوم الثاني ببوتسدام، وهناك عرض على الألمان صفقة عملية: إذا كانوا مستعدين لاحترام احتكار روسيا للسكك الحديد في إيران الشمالية، فإن روسيا كانت ستسمح باستيراد البضائع الألمانية إلى هناك وستسقط معارضتها لخط

بغداد الحديدي. كانت هذه ملبية لحاجات روسيا الاستراتيجية؛ لم تكن صفقة جيدة بالنسبة إلى الألمان، لأنهم كانوا قادرين على مواصلة العمل في الخط الحديدي البغدادي رغم المعارضة الروسية. تمثل همهم الأول بزعزعة الوفاق الإنجليزي ـ الروسي. قال كدرلن إن ألمانيا لم تكن مستعدة لدعم أي خطة نمساوية ـ مجرية عدوانية في البلقان، وطالب بنوع من الامتياز بالمقابل: «تعلن الحكومة الروسية أنها ليست ملتزمة كما لا تعتزم دعم أي سياسة معادية لألمانيا قد تتبعها إنجلترا».[13] كان الألمان يعرفون أن روسيا لم تكن مستعدة لدعم مثل هذه السياسة؛ ما كانوا يريدونه هو إثبات خطّي يبرزونه للبريطانيين الذين يمكن إغواؤهم بعد ذلك بإطلاق إعلان مشابه بدورهم. كتب كدرلن يقول: «التأكيد الروسي الخاص بالعلاقات مع إنجلترا هو أَلِفُ كل الاتفاق وياؤه. يجب إيراد أنه سيكشف الروس يوم يطلع عليه الإنجليزي».[14] لم يكن الألمان مهتمين بالأمن، بله بإيران أو خط بغداد الحديدي؛ كانوا يحلمون بشق صف القوى المستقلة ليتمكنوا من فرض مشيئتهم على كل منها على التوالي. كان هذا واضحاً وضوحاً كافياً بالنسبة إلى سازونوف، الذي كان يحمل فوق كتفيه رأساً ديبلوماسياً كفؤاً؛ رفض صياغة كدرلن؛ لم يكن الألمان مستعدين للتوقيع على الاتفاق حول إيران وخط حديد بغداد دونها. بقيت الأمور كلها معلقة.

أخبار «اتفاق بوتسدام» المزعوم سرعان ما وصلت إلى البريطانيين؛[15] كانوا مستائين سلفاً من سلوك روسيا في إيران وتعاظم استياؤهم الآن لأنهم كانوا قد دأبوا على التصدي لأي صفقة منعزلة مع ألمانيا حول خط بغداد الحديدي على امتداد عام 1910. بادر غراي إلى إبلاغ بنكندورف بأنه كان يفكر بالاستقالة لصالح وزير خارجية يكون مستعداً لعقد اتفاق مع ألمانيا حول التسلح البحري وصولاً إلى التضافر معها لمعارضة روسيا في كل من إيران وتركيا.[16] ثار الراديكاليون في البرلمان على خطة غراي فيما يخص إيران وإزاء البحرية الألمانية؛ وفي وقتٍ مبكر من عام 1911 جرى إيداع ملف العلاقات مع ألمانيا بين أيدي لجنة وزارية، لمراقبة غراي أكثر من شد أزره.[17] تعين عليه أن يسقط إصراره السابق على وجوب جعل أي اختزال للإنفاق البحري مسبوقاً باتفاق سياسي؛ في 8 آذار/ مارس عرض على الألمان

«صيغة سياسية عامة» جنباً إلى جنب مع صفقة حول خطة بغداد والسكك الحديد في إيران.[18]

بدا **الوفاق الثلاثي** موشكاً على التفكك. تمت إعادة إيقافه على قدميه بمحاولة ألمانية هادفة إلى تحسين العلاقات مع الشريكة الثالثة، فرنسا. من المؤكد أن أي مصالحة فرنسية ـ ألمانية كان من شأنها أن توفر الأمن لألمانيا: لا روسيا ولابريطانيا العظمى كانت قادرة على فعل شيء ذي شأن ضد ألمانيا بالذات دون مساعدة فرنسية. حتى الحلف الفرنسي ـ الروسي والوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي لم يكونا منطويين على أي خطر، ما لم يرتبطا عبر فرنسا بنوع من الائتلاف المعادي لألمانيا. بالمقابل، لم تكن فرنسا قادرة على إعطاء ألمانيا شيئاً ذا شأن في مجال «سياسة العالم»؛ حيث الشرق الأدنى والمحيطات أمران حاسمان. كان بسمارك قد التمس الأمن؛ ألمانيا الجديدة كانت تريد مكاسب، وما من أحد سوى «بسماركيين» من الطراز القديم، مثل هولشتاين وكدرلن، كان لا يزال يُدْخِل فرنسا في حساباته. منغلقاً في إطار هذه الدراسة، كان هولشتاين قد تسبب بأزمة 1905؛ ما لبث كدرلن، الذي كان خارج العالم في رومانيا طوال اثنتي عشرة سنة، أن كرر أزمة 1911.

في الجانب الفرنسي، كان هناك تيار قوي مندفع باتجاه المصالحة. راديكاليو مدرسة روفييه كانوا يحلمون بشراكة مالية فرنسية ـ ألمانية، كان من شأن ألمانيا فيها أن تتحمل مخاطر المساهم العادي في حين تكون فرنسا هي الممسكة بالسندات الآمنة؛ كان كايو، وزير المالية الآن، قائد هذا الفريق، وقد تعزز بالاشتراكيين الذين كانوا يكرهون روسيا وينظرون نظرة إعجاب إلى الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان، أقوى الأحزاب الماركسية وأكثرها أرثوذكسية في أوروبا.[19] اتفاق 9 شباط/فبراير 1909 حول المغرب كان انتصاراً لهذه المدرسة، إلا أنه كان قد رُقِّع على عجل ليتمكن الألمان من تسجيل نقطة خلال الأزمة البوسنية، وكان مفتقراً إلى الدقة. يضاف أن الحكومة الألمانية كانت الآن أسيرة دعايتها الخاصة. في 1905 و1906 لم يكن أحد في ألمانيا يهتم بالمغرب ـ ومن هنا إخفاق سياسة هولشتاين؛ ولو حصلت فرنسا على المغرب دون أي شروط لما تعالت أي صرخة احتجاج ذات شأن. أما

الآن فإن حملة مطولة شنتها مصالح خاصة.[20] كانت قد لقنت الشعب الألماني أن المغرب غنيمة اقتصادية كبرى. على الرغم من أن الحكومة الألمانية كانت قد أقرت بالأولوية الفرنسية، فإنها لم تكن قادرة على وضع حد للاستقلال المغربي إلا إذا حصلت على مكافأة ملموسة توظفها لتهدئة الرأي العام. ثمة خطط لها أول وليس لها آخر اجترحها مضاربون فرنسيون بارعون.[21] تحطمت جميعاً على صخرة معارضة مجلس الوزراء الفرنسي. فاليمين، على رأسماليته، بقي وفياً لتحالفه الروسي ما جعله يمقت أي صفقة مع الألمان؛ اليسار، على عدائه لروسيا، لم يكن مستعداً لفعل أي شيء يفيد الرأسماليين الفرنسيين.

في تلك الأثناء، سارت الأحوال في المغرب من سيئة إلى أكثر سوءاً. في أيار/ مايو 1911 أقدم الفرنسيون على احتلال فاس، المدينة الأهم؛ كان من المؤكد أن الحماية الفرنسية على الطريق. توجس كدرلن من احتمال قيام الفرنسيين بالاستيلاء على المغرب قبل دفعهم الثمن المطلوب إلى ألمانيا؛ وإخفاق مشروعات التعويض بدا مؤكِّداً لصحة مخاوفه. من الجهة الأخرى، افتُرض أن فرنسا في حالة عزلة: كانت بريطانيا العظمى وروسيا على علاقات متردية، وكلتاهما كانتا تسعيان التماساً لعلاقات أفضل مع ألمانيا. لذا لم يكن مطلوباً منه إلا أن يعتمد خطاً متشدداً حتى تسارع فرنسا إلى دفع الثمن؛ وعندئذ كان الرأي العام في البلدين كليهما سيرضى، ومصالحة دائمة ستتبع. في 21 حزيران/ يونيو أبلغ جول كامبون بأن تعويضاً يجب أن يُدفع لألمانيا: «هات لنا شيئاً من باريس». وعلى الطريقة البسماركية، تصور أن الفرنسيين لم يكونوا ليذعنوا إلا للتهديديات. وبكلماته هو: «من الضروري ضرب الطاولة. مهما يكن، فإن الهدف الوحيد للأمر هو إجبار الفرنسيين على التفاوض».[22] يوم 1 تموز/ يوليو، رست البارجة الألمانية **بانثر** (الفهد) في مرفأ أغادير المغربي الجنوبي.[23]

جاءت ضربة كدرلن خاطئة تقديراً وتوقيتاً. في اليوم نفسه الذي وصلت فيه **البانثر** إلى أغادير، تولى كايو رئاسة الوزارة في فرنسا. على الرغم من أنه كان قد أجهز بالتأكيد على المشروعات المشبوهة لخَطْب مودة ألمانيا، فقد كان

النصير الأول للمصالحة الفرنسية ـ الألمانية. خطته كانت نفس خطة روفييه القديمة: كان سيعرض التعاون الفرنسي في سكة حديد بغداد، إذا وافقت ألمانيا على العزوف عن اهتمامها بالمغرب. كانت لدى كايو فكرة إضافية: إذا ما حصلت فرنسا على المغرب بموافقة ألمانية، فإن من شأنها أن تصبح قادرة على نسيان الوعود التي كانت أعطتها لكل من بريطانيا العظمى وإسبانيا، وعلى أخذ المغرب كله، دون اعتبار للقطاع الإسباني المقترح. كان من شأن الرأي العام الفرنسي أن يتم كسبه؛ ومن شأن المصالحة الفرنسية ـ الألمانية أن تُستكمل. غير أن أي مفاوضات كهذه كانت بحاجة إلى مناخ ودي؛ أن يفترض كدرلن أن من شأن كايو أن يجد التوافق أيسر بعد التعرض للتهديد أولاً، لم يكن إلا نزعة بسماركية أُصيب بمس من الجنون. صحيح أن تحرك البانثر لم يحدث ضجة كبرى في فرنسا؛ ولكن كايو تعين عليه أن يوحي بأنه لم يُصب بأي ذُعر. تمثل أمله الوحيد بانتظار تلاشي تأثير ذلك التحرك. لم يخطر بباله قط أن يقاوم ألمانيا؛ إضافةً إلى كل شيء آخر، كان مقتنعاً بأن أياً من روسيا أو بريطانيا العظمى لم تكن مستعدة لدعم فرنسا. كانت خطته تقضي بمواصلة المباحثات في السر وصولاً إلى تبديد التوتر بنوع من الحل الوسط المرضي للطرفين. عاد جول كامبون إلى برلين لاكتشاف التعويض الذي كان كدرلن يريده؛ وكايو، المزهو دائماً بمهارته الديبلوماسية، تفاوض مع الألمان بأساليب أقل رسمية.

من المؤكد أن الروس ارتقوا إلى مستوى توقعات كدرلن وكايو. اتفق السفير الروسي في برلين مع كدرلن على عدم وجود أي خطر بنشوب حرب إلا إذا نجحت فرنسا في إحياء **الوفاق الثلاثي**.[24] ولاحقاً، في آب/أغسطس كان قد حلا لإيزفولسكي تكرار الإنذار الذي كانت فرنسا قد وجهته إليه في شباط/فبراير 1909 حرفياً: «لا يستطيع الرأي العام الروسي أن يرى في أي نزاع كولونيالي سبباً لصراع عام».[25] أصرت هيئة الأركان العامة الروسية على أن الجيش الروسي لن يكون جاهزاً للحرب من جديد مع ألمانيا في أقل من عامين اثنين.[26] قام الروس بتوظيف الأزمة إيجابياً. في 19 آب/أغسطس انتزعوا أخيراً تأكيداً ألمانياً لـ«اتفاق بوتسدام» حول إيران وخط حديد بغداد، دون الإعلان السياسي العام الذي كان الألمان قد أصروا عليه حتى الآن ـ يا له

من صدى دقيق لتحرك فرنسا حين وقعت اتفاقها المغربي مع ألمانيا في شباط/ فبراير 1909! كان التحرك الروسي حتى أكثر فعالية. التعاون الفرنسي في خط حديد بغداد كان التنازل الرئيسي الذي عرضه كايو على الألمان؛ والروس قاموا، إذ أسقطوا اعتراضهم على الخط الحديدي، بإسقاط هذه الورقة من يده.[27] في الحقيقة، كان كل عضو في **الوفاق الثلاثي** يريد أن يكون على علاقة جيدة مع ألمانيا، مع مواصلة الشكوى من محاولات المصالحة المبذولة من العضوين الآخرين. بالمقابل، دأبت النمسا ـ المجر على استعراض حيادها بالقدر نفسه من التباهي، احتجاجاً على التنازلات الألمانية لروسيا؛[28] غير أن هذا بقي ضئيل التأثير. كانت ألمانيا قادرة على إلحاق الهزيمة بفرنسا دون مساعدة النمسا ـ المجر؛ لم تكن فرنسا قادرة على الصمود في وجه ألمانيا دون مساعدة الجيش الروسي ـ بل وعلى نحو ملتبس حتى بوجود مثل هذه المساعدة في 1911.[29]

وزارة الخارجية البريطانية أُصيبت بالقدر نفسه من الذعر إزاء أفق مصالحة فرنسية ـ ألمانية، ولا سيما إذا أدت إلى زعزعة أمن جبل طارق. على هذا الصعيد تفوقت على خبرائها في الشؤون البحرية. كانت الأدميرالية قد قررت أن لا اعتراض لها على حصول الألمان على أغادير؛[30] بيرتي، السفير في باريس، رفض هذه الفكرة وقال للفرنسيين: «لن تسمح به الحكومة البريطانية مطلقاً».[31] الراديكاليون في مجلس الوزراء كانوا، بالمقابل، متعاطفين مع الشكوى الألمانية حول المغرب وكانوا عازمين على عدم الانجرار إلى أي حرب ضد ألمانيا؛ تمثل علاجهم باقتراح كونفرنس دولي جديد، يتم فيه إلزام فرنسا بتعويض الجميع (بمن فيهم البريطانيون) عن تجاوز قانون آلجثيراس. بقي غراي مشدوداً بين وزارة الخارجية من ناحية ومجلس الوزراء من ناحية أخرى. في الأول من تموز/ يوليو اقترح دو سيلف، وزير الخارجية الفرنسي الجديد وصاحب الخبرة، إرسال سفينة إلى أغادير لترسو بجانب **البانثر** أو في مرفأ موغادور القريب؛ كان هذا تحركاً روتينياً إذا كانت فرنسا سائرة قدماً نحو صراع. قام كايو بمنع الأمر؛ لا فرق، بادر دو سيلف ـ بدفع من موظفيه الدائمين ـ إلى مطالبة البريطانيين بإرسال سفينة من سفنهم هم. وافق غراي

فوراً؛[32] في اليوم التالي أحبطه مجلس الوزراء.[33] لم يكن الأخير ـ مجلس الوزراء ـ ليسمح له بما هو أكثر من تحذير ألمانيا: «لا نستطيع الاعتراف بأي ترتيب تم التوصل إليه دوننا».[34] هذا التحذير لم يؤثر في كدرلن. لعل ما حصل هو العكس: عزم على المطالبة بالكونغو الفرنسي، وببقاء أي نزاع حول المغرب خالصاً بين بريطانيا العظمى وفرنسا. في 15 تموز/يوليو أطلع جول كامبون على مطلبه؛ كان مستعداً «للتقدم بقوة فائقة».[35] انتفض غليوم الثاني على الفور. كان يمقت القضية المغربية بمقدار ما كان قد فعل في 1905 وكان مصمماً على عدم الذهاب إلى الحرب من اجلها. هدد كدرلن بالاستقالة؛ وعلى الرغم من أن غليوم الثاني أسقط احتجاجه لحظياً، فإن كدرلن كان منذ الآن يقاتل ويداه مقيدتان خلف ظهره.

لم يكن هذا معروفاً لدى الحكومتين البريطانية أو الفرنسية. بالغ الفرنسيون في تضخيم المطالب الألمانية ـ دو سيلف ووزارة الخارجية بغية الحصول على التأييد البريطاني، كايو أملاً في عدم حصول مثل هذا التأييد فيكون قبوله بها مبرراً. لم يكن مجلس الوزراء البريطاني مستعداً للالتزام بفرنسا.[36] كان **توازن القوة** لا يزال غريباً عنها؛ ومن المؤكد أن الأكثرية كانت مستعدة للتنصل من مبدأ غراي «العام والكامن في العمق المتمثل بمنح فرنسا الدعم الذي كان من شأنه أن يقيها من الوقوع تحت السيطرة الافتراضية لألمانيا ومن معاداتنا».[37] ما كان ذا وزن بنظرهم هو «إنشاء قاعدة بحرية كبرى عبر طرقنا التجارية».[38] مثل أكثر دعاة الانعزال، كانت مبادئ هؤلاء السامية معتمدة على التفوق البحري، إضافةً إلى أن قلوبهم كانت تمتلئ رعباً لدى تصور التقديرات المتعاظمة التي من شأن إقامة أي قاعدة ألمانية قريبة من جبل طارق أن تنطوي عليها.

لم يكن تخوفهم مستنداً إلى أي أساس. فالألمان لم يتطلعوا قط إلى إقامة أي قاعدة مغربية إلى الشمال من أغادير التي لم ترها الأدميرالية خطرة؛ وحتى طمعهم بأغادير لم يكن إلا نزوة عابرة. كان كدرلن قد طالب سلفاً بالكونغو الفرنسي، ولو كان مجلس الوزراء البريطاني قد عرف بالأمر، لتحمل مثل هذا المطلب ـ ومن هنا الصمت الفرنسي حوله دون شك. من حيث الجوهر، كان

المجلس متفقاً مع القضية الألمانية، مع أنه لم يكن يعرفه. أراد أن يقترح كونفرنساً من شأن فرنسا أن تكون فيه ملزمة بالاختيار بين التنازل عن جزء من المغرب لألمانيا والعودة إلى قانون آلجثيراس؛ إذا حصلت ألمانيا على أرض مغربية، فإنه كان أيضاً سيطالب بحصة لبريطانيا.[39] كان الفرنسيون يفضلون صفقة جانبية مع الألمان حول الأمر، كما تأكد لبيرتي ووزارة الخارجية.[40] وقد بذلا، بالتالي، ما استطاعاه من جهد لإحباط خطة مجلس الوزراء، وقام غراي بمساعدتهما. في 21 تموز/يوليو أقدم زعيم الكتلة الراديكالية، لويد جورج، على اقتراح تسوية إما في المجلس أو بعده دون تأخير.[41] كان سيتعين عليه أن يلقي خطاباً في الفيلا ذلك المساء، معلناً استحالة معاملة بريطانيا باستخفاف «حيث تكون مصالحها متأثرة جدياً». ونظراً لكونه راديكالياً تمت زخرفة الموضوع بالإشارة إلى الخدمات التي تسديها بريطانيا لـ«قضية حرية الإنسان». ومع ذلك فإن هذا لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى التعهد بدعم فرنسا ضد ألمانيا؛ كان تحذيراً وتنبيهاً إلى تعذر إغفال بريطانيا العظمى في أي تقسيم جديد للمغرب. كان موجهاً ضد كايو، لا ضد كدرلن.[42]

تبقى الخطب العامة سلاحاً ديبلوماسياً خطراً: صحيح أنها تضرب جهة ما، ولكنها لا تصيب عادةً إلا الطرف الخطأ. خطاب الفيلا قرأه الجمهور الألماني والفرنسي، كما قرأه ساسة الطرفين؛ في البلدين كليهما جعل التوافق مستحيلاً. تعين على كدرلن أن يتشدد في مطالبه وأن يتحدث جدياً عن الحرب؛ تعين على كايو أن يتراجع عن التسوية التي كان قد أعد لها. جول كامبون الذي كان قد تعاون مع كايو بدا «مندهشاً بعض الشيء من التأثير الذي كان لخطاب المستر لويد جورج في الشوفينيين الاستعماريين الفرنسيين»؛[43] من الواضح أن التأثير في الألمان لم يقلقه. ما كان مصمماً ليشكل محاولة لتحقيق مصالحة فرنسية ـ ألمانية انقلب إلى نزاع إنجليزي ـ ألماني، مع انجرار الفرنسيين وراءه. استعد الأسطول البريطاني للتحرك؛ وما كان أكثر أهمية بالنسبة إلى المستقبل، هو أن الأدميرالية أُجبرت، للمرة الأولى، على إخضاع خططها الخاصة لعملية شحن قوة استثنائية إلى فرنسا الشمالية. تم إضفاء ثوب عملي على قرار المشاركة في حرب قارية. في 1911 بدت الحرب بين بريطانيا العظمى وألمانيا

واضحة في الأفق. غير أن من الغريب أن الحرب بين فرنسا وألمانيا لم تتبد على الإطلاق. كان كدرلن واثقاً من البداية أن غليوم الثاني لم يكن مستعداً لأن يطيق حرباً كرمى لعين المغرب؛ ولم يكن لديه ولو حتى أمل هولشتاين الباهت في 1905 بإرغام القيصر. لم يكن كايو مهتماً إلا بنفض عبء الدعم البريطاني غير المرغوب فيه عن كاهله والعودة إلى المساومة الخاصة. في 25 تموز/يوليو أطلق مفاوضات سرية، من خلف ظهري دو سيلف[44] وجول كامبون؛ وهذه المفاوضات تواصلت خلال كل الكلام عن الأزمة. إلا أن الضربة الكبرى أخفقت: رغم احتمال تسوية الأزمة المغربية، لم تكن المصالحة بين فرنسا وألمانيا على الطريق.

في أيلول/سبتمبر قرر كدرلن ـ مدفوعاً ربما بأزمة مالية في فرنسا ـ أن يختزل خسائره. وافق على حماية فرنسية للمغرب؛ حصلت ألمانيا، بالمقابل، على قطاعين من الأرض في الكونغو الفرنسي مكّناها من الوصول إلى نهر الكونغو.[45] هذا الاتفاق وُقع في 4 تشرين الثاني/نوفمبر.[46] كان الرأي العام في البلدين ممتعضاً. هوجم كايو في فرنسا لا على ما كان قد حققه أو أخفق في بلوغه، بل على أسلوب «تحت الطاولة» الذي كان قد اعتمده. واليمين الذي كان يكره سياسته المالية المتنورة، تضافر مع الراديكاليين اليعاقبة، من أمثال كليمنصو، المعادين لألمانيا. تمت إطاحة كايو في كانون الثاني/يناير 1912؛ وجاءت وزارة وطنية بقيادة بوانكاريه. كانت تلك بداية **الصحوة القومية (réveil national)**.

لم يكن حال بيتمان وكدرلن في الرايخشتاغ أفضل من حال نظرائهم الفرنسيين؛ تباهى ولي العهد مزهواً بالتصفيق للهجمات التي تعرضا لها ـ لعلها التظاهرة الأولى منذ خطاب فريدريك غليوم الذي هاجم فيه خطة بسمارك في دانزيغ عام 1863. ما كان أسوأ هو أن تيربتز راح يفرك يديه قائلاً: «كلما زاد إذلالنا تعالت صرخات الاحتجاج أكثر. فتصبح إمكانية صدور قانون بَحْري جديد أقرب من أي وقتٍ مضى»؛[47] وفي تشرين الأول/أكتوبر استطاع الفوز بكسب سلطة الإمبراطور للانتقال إلى «ثلاث مرات» ـ ثلاث بوارج في السنة بدلاً من اثنتين. بقي بيتمان عاجزاً. تمثلت محاولته الوحيدة للرد بتشجيع

المطالب المتعاظمة من الجيش أملاً في جعل الضغط المالي أكبر من أن يستطيع الرايخشتاغ تحمله. ما لبث هذا التكتيك أن تمخض عن صعوبات جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. من المؤكد أن الجيش كان صاحب قضية: لم يتم استدعاء جميع الاحتياطيين منذ عشرين سنة. غير أن أي جيش جماهيري ينطوي على إحداث ثورة؛ ولن يكون ثمة عدد كافٍ من اليونكر البروسيين لتوفير ملاك الضباط المطلوب. كان لودندورف مدير العمليات ودماغ الأركان العامة في ظل مولتكه قد أصبح رمزاً للأمر: كان فنياً، لا أرستقراطياً. أضف إلى ذلك أن أي جيش يقوم على الاستغلال الكامل لتفوق ألمانيا من الناحيتين البشرية والصناعية كان من شأنه أن يشكل تحدياً لكل من فرنسا وروسيا بمقدار ما يشكل سلاح البحرية تحدياً لبريطانيا العظمى. كان بيتمان قد أراد تخفيف التوتر في أوروبا وفي ما وراء البحار. جاءت المحصلة تصعيداً له هنا وهناك.

أزمة أغادير كانت قضية أشد خطورة من كل من الأزمة الأولى حول المغرب في 1905 أو الأزمة البوسنية في 1909. كانت إنجلترا قد أقدمت على الإعداد للحرب، وإن لم تحذُ أي من القوى القارية حذوها. ولعل من الأهم أن الرأي العام كان قد اضطلع بدورٍ حاسم في الديبلوماسية للمرة الأولى منذ عام 1878. في إنجلترا كان لويد جورج قد استنفر الرأي العام بخطابه في الفيلا يوم 21 حزيران/يونيو، وكان في الشهر التالي، قد أنهى إضراباً لعمال السكك الحديد عبر الإشارة إلى خطر الحرب. في فرنسا كانت المشاعر الوطنية والقومية الغاضبة قد هزمت سياسة كايو القائمة على المصالحة. كان التغيير في ألمانيا أكثر إثارة للدهشة من هنا وهناك. في 1905 لم يكن الرأي العام الألماني مبالياً بالمغرب، وتعرضت سياسة هولشتاين الحازمة للإخفاق جراء الافتقار إلى الدعم الشعبي. في 1911 كان كدرلن قد حاول أن يعتمر قبعة الرجل القوي؛ إلا أن العواطف الألمانية كانت متقدمة عليه، وتعرض هو وبيتمان للشجب من جانب الرايخشتاغ على ضعفهما. نزاعا 1905 و1909 كانا نزاعين ديبلوماسيين؛ في 1911 تواجهت الأمم بروح «ما قبل الحرب».

بقيت أوروبا، مع ذلك، بعيدة عن الانفجار. في خريف 1911، وحده التوتر الإنجليزي ـ الألماني بدا حاداً. حاولت القوى القارية أن تغير الوضع

لمصلحتها. كان كايو قد أضاع فرصة المصالحة مع ألمانيا؛ لا فرق، نجحت فرنسا في الحصول على المغرب نتاجاً جانبياً لهذا النزاع الإنجليزي ـ الألماني. قام آيرنثال باستعراض حياده في أزمة أغادير وطالب بفتح أبواب البورصة الفرنسية أمام قروض نمساوية ـ مجرية، مكافأة. وبقدرٍ أكبر من البلاغة تحدث عن «العلاقات المثالية» بين النمسا ـ المجر وفرنسا، تماماً بروح مترنيخ وتاليران.[48] كان من شأن كايو أن يسعد بقبول العرض، غير أن أيامه كانت معدودة؛ ولم يجرؤ على المساس بالتحالف مع روسيا، وهو المتهم أساساً بزعزعة الوفاق مع بريطانيا العظمى. كان تصرف إيطاليا أفضل بكثير. **الحلف الثلاثي** كان قد وعدها منذ زمنٍ بعيد بإطلاق يدها في طرابلس؛ والروس كانوا قد قطعوا الوعد نفسه في راكونيغي. الوعد الفرنسي في 1900 كان مشروطاً أكثر: لم تكن إيطاليا لتستطيع التحرك إلا بعد أن تكون فرنسا قد حصلت على المغرب. هذا الوقت كان قد جاء الآن. في 29 أيلول/سبتمبر 1911 بادرت إيطاليا إلى إعلان الحرب على تركيا دون أي سبب وجيه وغزت طرابلس. قامت سائر القوى باستهجان الحرب للسبب نفسه: كان الجميع يرغبون في بقاء تركيا وتأجيل المسألة الشرقية أطول فترة زمنية ممكنة. إلا أن أحداً لم يكن مستعداً لفقدان صداقة إيطاليا. في فيينا عُزل كونراد حين نصح بالحرب على إيطاليا؛ تعرض مارشال للتجاهل في القسطنطينية حين اقترح تحالفاً مع تركيا. وحدهم البريطانيون كانوا غير ملتزمين رسمياً؛ غير أنهم لم يكونوا يستطيعون، نظراً للمنافسة البحرية مع ألمانيا، أن يخصصوا أي سفن للبحر الأبيض المتوسط. كتب غراي آسفاً: «مما ينطوي على أهمية بالغة ألا نقف لا نحن ولا فرنسا ضد إيطاليا الآن»؛[49] ودفع **التايمز** لأن تكون أكثر تعاطفاً مع القضية الإيطالية.[50] على الرغم من أن الحرب مع إيطاليا لم تكن كعادتها منطوية على أي نوع من التبرير، فإن أي قوة لم تبادر إلى الاحتجاج عليها.

كذلك ظن الروس أن فرصتهم باتت في متناول اليد. كان لديهم دافع قوي للتحرك. لم يحقق الإيطاليون تقدماً في طرابلس وسرعان ما انجذبوا إلى إغراء اتخاذ قرار يقضي بنقل الحرب ضد تركيا إلى المضائق. كان من شأن هذا أن يشكل أمراً غير قابل لأن يطاق من جانب روسيا: حياتها الاقتصادية كانت

متوقفة على عبور شحنات الحبوب المضائق لتصل إلى العالم الغربي وعلى تدفق السلع الرأسمالية من الغرب إلى روسيا. كان لا بد لها من تأمين التحكم بالمضائق ذاتياً؛ ونظراً لسياستها الملتبسة في أثناء أزمة أغادير، ما من قوة كانت ستعارضها ـ بريطانيا العظمى وفرنسا خوفاً من، ألمانيا والنمسا ـ المجر أملاً في، أن تكون موشكة على هجران أصدقائها الحاليين. سازونوف كان غائباً، مريضاً في سويسرا؛ وإيزفولسكي في باريس، تشاريكوف في القسطنطينية كانا طليقين قادرين على أن يجربا حظهما. نقولا الثاني «وافق بتطرف».[51] طلب إيزفولسكي دعماً فرنسياً في المضائق مقابل قبول روسيا بالحماية الفرنسية في المغرب.[52] كان تشاريكوف أكثر جرأة. عرض على تركيا ضمان **الأمر الواقع** مقابل فتح المضائق أمام البوارج الحربية الروسية؛ إذا لم تعترض تركيا، فإن من شبه المتعذر على القوى الأخرى أن تفعل ذلك. لم يكن من شأن ذلك أن يشكل ضمانة فقط ضد إيطاليا. اقترح تشاريكوف بطريقةٍ غامضة بعض الشيء تعزيز نوع من التحالف بين تركيا ودول البلقان. إذن كان من شأن ذلك أن تصبح تركيا آمنة في أوروبا؛ وكان من شأن التحالف الكبير أن يشكل حاجزاً قوياً أمام النمسا ـ المجر.

«طائرة تشاريكوف الورقية» لم تتمكن قط من التحليق. لم يكن الأتراك مستعدين للتحالف مع روسيا، ما لم تكن بريطانيا العظمى شريكتهم في هذا التحالف؛ والبريطانيون رفضوا الفكرة بعباراتٍ ناعمة.[53] على أي حال كان الأتراك يعلمون جيداً أن أياً من روسيا أو بريطانيا العظمى لم تكن ستضمنهم ضد إيطاليا، وإن كانتا مستعدتين لأن تفعلا ذلك الواحدة منهما ضد الأخرى. كرر الفرنسيون سياستهم في 1908: تعاطفوا مع رغبات روسيا؛ ولكنهم لم يكونوا مستعدين للالتزام ما لم يفعل البريطانيون ذلك أيضاً. بكثير من المضض تعين على بنكندورف أن يعرض الفكرة على غراي. ما كان ليستطيع اختيار أسوأ من تلك اللحظة. في 1908 كان البريطانيون قد رفضوا موازنة فعلة النمسا ـ المجر اللاشرعية في البوسنة بالصفح عن المطامع الروسية في المضائق؛ رد فعلهم على فعلة إيطاليا اللاشرعية كان مماثلاً ـ لا بد من صيانة تركيا، بدلاً من إضعافها أكثر. يضاف أن الرأي الراديكالي كان قد استُفز بما فيه الكفاية عبر

دعم فرنسا في المغرب؛ من المؤكد أنه لم يكن مستعداً لأن يطيق دعم روسيا في المضائق. أكثر من كل شيء، كانت العلاقات الإنجليزية ـ الروسية في إيران قد تدهورت من سيئة إلى أسوأ خلال عام 1911. كان الخبير الأمريكي شوستر قد دأب على محاولة تنظيم المالية والإدارة، وعلى الرغم من أن غراي كان مستعداً للتعاون على التخلص منه، أصر على وجوب حصول ذلك بقدرٍ معين من الاحترام مسايرة للرأي البريطاني. في 2 كانون الأول/ديسمبر كرر تهديده بالاستقالة والسماح للوفاق مع روسيا بالتفكك.[54] رأى بنكندورف أن روسيا غير قادرة على بلوغ أهدافها في المضائق إلا إذا تخلت عن إيران؛[55] وقد كان ثمناً أعلى من أن تدفعه. كان غراي مستعداً لتكرار عرضه في 1908 ـ فَتْح المضائق أمام الجميع؛ لم يكن مستعداً لأن يتجاوز هذا.

لم يكن هذا مفيداً بالنسبة إلى الروس. حاول تشاريكوف تسوية الأمور على عجل وقدم شروطه إلى الأتراك كما لو كانت إنذاراً. ظنوا أن الأزمة الكبرى قد حلت وناشدت السفير الألماني مارشال الذي كان حامل لواء سياسة معادية لروسيا منذ عشرين عاماً والراعي الناجح، مؤخراً، لعملية التوغل الاقتصادي الألمانية في آسيا الصغرى. كتب هذا في 4 كانون الأول/ديسمبر: «السياسة الشرقية التي اتبعناها لمدة عشرين سنة **غير قابلة للتوفيق** مع التواطؤ مع الروس في مسألة المضائق»؛[56] وهدد بالاستقالة ما لم يتم دعم تركيا. كدرلن أصر على أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا ستقومان بعمل ألمانيا نيابةً عنها؛[57] سرعان ما تبين أنه كان على صواب. في 6 كانون الأول/ديسمبر، وصل سازونوف إلى باريس في طريق عودته من سويسرا. اطّلع على الدسيسة الإيزفولسكية ـ التشاريكوفية للمرة الأولى وتنصل منها. أفاد بأن تشاريكوف لم يكن مزوداً بأي توجيهات وقد تحدث «بصفته الشخصية» **[à titre en quelque sort personnel]**،[58] لا شك أن سازونوف انزعج من مبادرة مرؤوسيه وكان، في الوقت نفسه، يتفهم حاجة روسيا إلى كل من السلم من ناحية وأموال بريطانيا وفرنسا من ناحية ثانية. وفوق هذا كان لديه خطة تخصه بالنسبة إلى البلقان، خطة سرعان ما كانت ستشهد نضجاً غير متوقع. مؤقتاً خبت لحظة الخطر في القسطنطينية.

كانت السمتان الحاسمتان لأزمة أغادير التوتر الإنجليزي ـ الألماني والافتقار إلى التضامن في **الوفاق الثلاثي**. شهد العام الجديد محاولات لإزالتهما، كليهما، كانت غير موفقة في واحدة وناجحة في الأخرى. على الدوام كان في إنجلترا عناصر ساعية إلى التوافق والتصالح مع ألمانيا. كان الراديكاليون يكرهون السياسة التي كانت قد أعقبت خطاب لويد جورج في الفيلا ويضغطون بقوة داعين إلى إطلاق مبادرة بريطانية جديدة. ربما كانت الحكومة راغبة في إخافة الروس ودفعهم إلى التحلي بسلوك أفضل حول إيران. كان **الوفاق الثلاثي** بعيداً عن أي ترتيب مثالي من وجهة النظر البريطانية. تعين عليهم أن يخْلِصوا لفرنسا؛ ولكن روسيا لم تكن بعد مخلصة معهم. كان من شأن العلاقات المحسَّنة مع ألمانيا أن تفضي، كما كانوا يأملون، إلى تقليص التوتر بين ألمانيا وفرنسا؛ ومن شأنها في الوقت نفسه أن تجعل معارضة الروس في إيران أيسر. على الضفة الألمانية كان منطقياً تماماً، كما أشار مارشال، أن يتم التعاون مع بريطانيا العظمى إذا كان الطرفان سيقفان في وجه روسيا في المضائق.[59] كان لبيتمان طموح أكثر مباشرة. أراد نوعاً من التنازل السياسي من البريطانيين ليتمكن من مقاومة خطط تيربتز الجديدة بالنسبة إلى التوسع البحري الإضافي قبل عرضها رسمياً على الرايخشتاغ.

كان الدافع في البلدين كليهما، في الحقيقة، داخلياً في المقام الأول، قضية سياسة داخلية. أراد بيتمان إلحاقَ الهزيمة بتيربتز، وغراي إسكاتَ الراديكاليين. كان لهذا تأثير غريب في المفاوضات. أرادها بيتمان أن تنجح، غير أنه لم يكن قادراً على تقديم التنازلات خوفاً من تيربتز؛ تعين على غراي أن يقدم تنازلات إرضاءً للراديكاليين، غير أنه ظل يتوقع إخفاق المفاوضات. طلب الألمان زيارة من غراي أو تشيرتشل، لورد الأدميرالية الأول الآن؛ قرر مجلس الوزراء البريطاني إرسال هالدين، وهو إمبريالي ليبرالي رغم كونه صديقاً لألمانيا،[60] جاء إلى لندن بين 8 و11 شباط/فبراير وعقد مباحثات مطولة مع بيتمان وغليوم الثاني. ربما تكلم بقدرٍ أكبر من الفضفضة مقارنةً مع أي ديبلوماسي مخضرم؛ ما أفضى إلى نوع من التشوش غير الضروري. غير أن خط الاختلاف الرئيسي كان واضحاً وضوحاً كافياً. كان البريطانيون قد تخلوا عن

مطالبتهم الأصلية بتقليص الخطط البحرية الألمانية دون أن يقدّموا هم أي تنازلات سياسية؛ بل وكانوا قد كفوا عن المطالبة بسير التحديد البحري والاتفاق السياسي جنباً إلى جنب. كانوا مستعدين للاكتفاء بالتوقف عن زيادة حجم البرنامج الألماني؛ وقد عرضوا بالمقابل تنازلات استعمارية إضافةً إلى اتفاق سياسي. أصر الألمان على وجوب التعامل مع قانونهم البحري الجديد الذي لم يكن قد نُشر بعد، بوصفه جزءاً من البرنامج المعتمد؛ ومقابل وعد بتجاوز هذا، أرادوا، لا إعلان صداقة بسيطة، بل وعداً بالحياد في حال تورطت ألمانيا في حرب قارية.

على أي حال كان من شأن الزيادات الألمانية الجديدة أن تجهز على المفاوضات. حتى مورلي قال إن الحكومة كان من شأنها أن تُعد مجموعة «بلهاء» إذا وافقت على تقديم تنازلات لألمانيا تماماً في الوقت الذي كان يتعين عليها هي أن تزيد من حجم برنامجها البحري الخاص.[61] بصرف النظر كلياً عن هذا، كان الاتفاق السياسي بعيداً جداً كما هو حاله على الدوام. على الرغم من أن البريطانيين كانوا دائماً مستعدين لإعلان أن «إنجلترا لن تقدم على أي هجوم غير مستفز ضد ألمانيا ولن تتبع أي سياسة عدائية تجاهها»،[62] فإنهم لم يكونوا مستعدين للتخلي عن حرية قرارهم. غير أن الألمان كانوا يريدون شطب بريطانيا العظمى من معادلة ميزان القوة. كتب تيربتز يقول إن «على [إنجلترا] أن تتخلى عن وفاقاتها الحالية وينبغي أن نحتل نحن موقع فرنسا».[63] حتى عندئذ لن يكون تيربتز قد اختزل برنامجه، نظراً لأنه كان يرى أن لا شيء سوى تهديد بحرية ألمانية عظيمة كان من شأنه أن يجبر بريطانيا العظمى على الانتقال إلى الضفة الألمانية وعلى البقاء هناك. في وقت مبكر من آذار/مارس حاول بيتمان أن يستقيل، ربما أملاً في زعزعة تيربتز؛ بدلاً من ذلك بادر الأخير أيضاً إلى التهديد بالاستقالة، فنزل غليوم الثاني إلى الميدان ليقف في صفه. في 22 آذار/مارس تم نشر البرنامج البحري الجديد. كان تيربتز قد فاز. تراجع بيتمان عن استقالته، وسرعان ما راح يفسر ويشرح مدى حاجة ألمانيا إلى أسطولها «تلبية لمتطلبات عظمتها العامة».[64] انطفأت المفاوضات الإنجليزية ـ الألمانية نهاية شهر آذار/مارس، ولم تتم إعادة تجديدها على الإطلاق بهذه الصيغة العامة.

على نحوٍ حتمي بدا الإخفاق دافعاً بريطانيا العظمى بقوة أكبر نحو الطرف الفرنسي. درجت الحكومة الفرنسية على عادة الإصابة بالذعر كلما تفاوضت بريطانيا مع ألمانيا، وكان ذعرها يلقى التشجيع من جانب الأعضاء الدائمين في السلك الخارجي البريطاني. أو ربما كان الطرفان يتفهمان الوضع جيداً، ولكنهما يسعيان إلى تحسين المناسبة عبر انتزاع نوع من الوعد من الحكومة البريطانية بغية إرضاء الرأي العام الفرنسي. لدى وصول أنباء زيارة هالدين إلى برلين، بادر بوانكاريه إلى اقتراح إعلان أن إنجلترا وفرنسا كانتا عازمتين على «التعاون، عند الضرورة، لصيانة التوازن الأوروبي».[65] كان غراي سيعبر فقط عن تمني «التعاون في سبيل صيانة السلم الأوروبي».[66] لم يكن هذا كافياً بالنسبة إلى بوانكاريه، وأقنع نفسه بنوع من الاستحضار العام للوفاق. في نهاية آذار/مارس، حين كانت المفاوضات الإنجليزية ـ الألمانية قد شبعت إخفاقاً، بادر بيرتي، السفير في باريس، إلى دق ناقوس الخطر من جديد؛ ربما بتشجيع من نكلسون، معاون الوزير الدائم الآن، لإعطاء الأمور دفعة أخيرة. ذهب سراً إلى بوانكاريه وحضه على الاحتجاج في لندن. قال عن غراي: «لم أعد أفهم سياسته وأنا منزعج».[67] نفذ بوانكاريه نصيحة بيرتي. اغتاظ غراي من هذه الشكاوى الفرنسية: «روسيا وفرنسا، كلتاهما، تتعاملان، كلاً على حدة، مع ألمانيا، وليس من المعقول أن يكون التوتر بين إنجلترا وألمانيا أكبر دائماً منه بين ألمانيا وفرنسا أو بين ألمانيا وروسيا».[68] غير أن بيرتي كان سيواصل استثارة الفرنسيين: «**سوء تفاهم غير قابل للإصلاح** كان سيتبع»، وكان سيتعين على بوانكاريه أن يتحدث «بنشاط».[69] في 15 نيسان/أبريل اقترح بول كامبون على نكلسون وجوب قيام البريطانيين بتجديد العرض بقيام تحالف، ذلك العرض الذي بات الآن مفترضاً بصدق أن لانسداون كان قد قدمه في أيار/مايو 1905. قال نكلسون إن «هذه الوزارة الراديكالية ـ الاشتراكية» لم تكن لتوافق عليه. تحدث بازدراء عن معشر «الماليين، أنصار السلم، الهواة وغيرهم» ممن كانوا يريدون علاقات أوثق مع ألمانيا، واستخلص أن «الوزارة لن تدوم، إنها منتهية ومع مجيء المحافظين، ستحصلون على شيء محدد بدقة».[70] كانت هذه لغة غريبة بالنسبة إلى موظف مدني يفترض فيه أنه دون ميول سياسية؛ ومن

غير المستغرب أن الفرنسيين باتوا، بعد ذلك، يشكون أحياناً بالسياسة البريطانية. مؤقتاً تعين عليهم أن يكتفوا بطمأنة غراي المكررة: «على الرغم من أننا لا نستطيع أن نلزم أنفسنا في جميع الظروف بالذهاب إلى الحرب مع فرنسا ضد ألمانيا، فإننا سوف لن نتعهد للألمان أيضاً وبكل تأكيد بألا نساعد فرنسا». [71]

على الصعيد العملي، إن زيادة حجم البحرية الألمانية ضاعفت من صعوبة تجنب البريطانيين الالتزام بالوقوف في صف الفرنسيين. في آذار/ مارس 1912 لم يكتف تشيرتشل، لورد الأدميرالية الأول، بإعلان برنامج بريطاني أضخم: الجزء الأكبر من عمارة البحر الأبيض المتوسط البحرية كان سيُسحب من مالطة إلى المياه الإقليمية وتركيز الباقي في جبل طارق. كان البحر الأبيض المتوسط سيترك ليهتم بأموره وحده، أو بالأحرى كان يؤمل بأن تتولى فرنسا تلك المهمة. رأى بيرتي ونكلسون في هذا فرصة جيدة للضغط من جديد من أجل التحالف مع فرنسا؛ قال نكلسون: «إنه يوفر أرخص الحلول، أبسطها وأكثر أماناً». [72] بادر تشيرتشل، الذي كان لا يزال راديكالياً وإن بات مؤيداً لبَحْرية كبيرة، إلى التصدي لهذا الحل. كان مستعداً لإجازة مباحثات بحرية مع فرنسا، ولكنه كان يريد إيراد عبارة: «هذه التدابير اتُخذت على نحوٍ مستقل لأنها الأفضل التي تشي بها المصلحة المنفصلة لكل بلد». [73] كان هذا صحيحاً. كان الخطر الألماني طاغياً على كل شيء آخر بالنسبة إلى البريطانيين. لم تكن البحرية الفرنسية قادرة على أن تفعل شيئاً في مواجهة الألمان، إلا أنها كانت مناسبة للتصدي للنمسا ـ المجر وحتى إيطاليا؛ يضاف أنه كان حيوياً بالنسبة إلى الفرنسيين أن يحموا طرق اتصالاتهم مع شمال أفريقيا. غير أن الفرنسيين لم يكونوا مستعدين للتسليم بهذا؛ إذا فعلوا فقد كان من شأن التحالف أن يفلت منهم مرة أخرى. في وقتٍ مبكر من شهر أيلول/ سبتمبر جرى نقل الأسطول الفرنسي الموجود في برست إلى طولون؛ وحاول كامبون ثانية. التمس اتفاقاً يقضي بـ«إذا كان ثمة ما يدعو إحدى الحكومتين إلى الخوف من أي تحرك عدواني أو تهديد للسلم، فإنهما كانتا ستناقشان الوضع وتتدبران الوسائل الكفيلة بأن تضمنا معاً صيانة السلم وإزالة أي محاولة عدوانية». [74] أقدمت

الوزارة البريطانية بمهارة على تغيير هذه الصيغة للحفاظ على حرية حركتها؛[75] وأضافت إلى المقدمة أن «التشاور بين الخبراء ليس ولا ينبغي أن يعد انخراطاً يلزم أياً من الحكومتين بالتحرك في حالة لم تنشأ وقد لا تنشأ أبداً».[76] قام غراي وبول كامبون بتبادل الرسائل أصولاً حول الأمر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر. بات الفرنسيون قادرين على الشعور بالرضا لأن الاتفاق بين البلدين أصبح الآن مستنداً إلى أساس أكثر اتصافاً بالصفة الرسمية؛ بالمقابل فإن ذلك الأساس لم يكن إلا تأكيداً رسمياً لعدم وجود أي تحالف. في آب/ أغسطس 1912 قام بوانكاريه بإبلاغ سازونوف بوجود «نوع من الاتفاق الشفوي، الذي أعلنت إنجلترا بموجبه عن استعدادها لمساعدة فرنسا بجيشها وقواتها البحرية في حال حصول هجوم من جانب ألمانيا».[77] من الصعب أن يكون هو نفسه مصدقاً لما قاله على الرغم من انه كان من المفيد بالنسبة إليه أن يكون الروس قد صدقوه. على أي حال، لم يقدم الفرنسيون على أي حركة من منطلق الافتراض الواثق بأن بريطانيا العظمى كانت ستبادر إلى دعمهم في أي حرب قارية، مهما كان السبب.

شهدت الفترة الممتدة بين تفجر أزمة أغادير وإخفاق مهمة هالدين، بالتأكيد، نقطة الأوج في مسار التوتر الإنجليزي الألماني. ثم تضاءل التوتر، وإن بقيت عملية تطوير البحرية الألمانية متواصلة دون توقف. الحزب الصديق لألمانيا في الوزارة البريطانية، وهو الآن بقيادة وزير المستعمرات لولوهاركورت، استمر يعمل من أجل التوصل إلى اتفاق مع ألمانيا على نمط الوفاق الفرنسي لعام 1904؛ كان هذا الحزب مستعداً لتقديم تنازلات كولونيالية حتى دون أي تسوية بحرية، وقد فعل. المساومة حول خط حديد بغداد والمستعمرات البرتغالية، التي كانت مشروطة من قبل باتفاق عام، تواصلت الآن وحدها؛[78] والراديكاليون الإنجليزي ظنوا ذلك دليل حسن نية من جانب ألمانيا إذ تنازلت ووافقت على بحث هذه الصفقات. أدت المفاوضات إلى وضع الراديكاليين في مزاج جيد؛ لم يكن لهم أي تأثير في الجانب الألماني، باستثناء إحياء الأمل بأن بريطانيا العظمى قد تبقى محايدة آخر المطاف.

بقدرٍ غير قليل من الغرابة، تمخض انتهاء المباحثات حول الحد من التسلح

البحري بالذات عن أجواء أكثر راحة. كان البريطانيون قد غضبوا من الرفض الألماني لإبطاء عملية التطوير البحري؛ وكان الألمان قد غضبوا من الطلب البريطاني. الآن استعاد الطرفان مزاجيهما. اكتشف البريطانيون أنهم قادرون على التفوق على الألمان في عملية البناء البحري، ولو مع شكاوى بين الوقت والآخر. كان التفوق البحري البريطاني في حده الأدنى عام 1911؛ وقد نما باطراد منذ ذلك التاريخ. ومهما يكن فإن التحدي البحري الألماني كان قد جرى تفعيله، لا التسبب به، جراء النزاع مع بريطانيا العظمى. لعل العكس هو الصحيح؛ فالتهديد البحري جعل اتباع الحكومة البريطانية لسياسة كانت ستتبعها في جميع الأحوال، باستثناء تمرد راديكالي، أسهل. تمثل الدافع الأساسي للسياسة البريطانية المتغيرة بالتهديد الألماني لاستقلال فرنسا، ذلك التهديد الذي كان قد تجلى في الأزمتين المغربيتين. حين انتهت مسألة المغرب وحين أصبحت فرنسا أكثر استقلالاً وثقة بالنفس في ظل قيادة بوانكاريه، تضاءلت المخاوف البريطانية، وتحسنت العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية آلياً.

كان الخيار البريطاني بين ألمانيا وفرنسا واضحاً؛ لم يسبق للبريطانيين أن كانوا، في أي وقتٍ، على المستوى نفسه من الحسم في الاختيار بين ألمانيا وروسيا. في ربيع 1912 حسّن الروس سلوكهم في إيران، مؤقتاً على أي حال؛ وبهذا المعنى صارت العلاقات البريطانية معهم أيسر. لم يكن حتى المؤيدون للتعاون مع روسيا مدركين بوضوح سبب تأييدهم هذا. بعضهم كان يقول إن روسيا ضعيفة ويجب دعمها صيانةً للتوازن الأوروبي. آخرون، نكلسون خصوصاً، جادلوا أنها قوية ويجب دعمها خوفاً من المتاعب التي تستطيع إثارتها. كتب نكلسون هذا في تشرين الأول/أكتوبر 1912 يقول: «هذا الفهم أكثر حيوية بالنسبة إلينا منها بالنسبة إلى روسيا، وإن كان من غير الضروري، بالطبع، إطلاعهم على الأمر»؛[79] وقال ثانية في شباط/فبراير 1913: «لو قمنا بفسخ الشراكة لكنا الأكثر معاناة».[80] كانت هذه وجهة نظر متطرفة. أكثر الإنجليز كانوا مستعدين للوقوف في صف روسيا، شرط أن يصبحوا واثقين من أن ألمانيا لن تبادر إلى تحسين الفرصة لفرض سيادتها على القارة الأوروبية. لم يكن لديهم إلا القليل من الشك حول ضرورة تعاون بريطانيا العظمى وروسيا من

أجل صيانة فرنسا؛ لم يسبق لهم أن كانوا على مثل هذا المستوى من الحسم وتعين على روسيا، دونما رغبة منها، أن تكون على خط الجبهة. نتيجة لذلك أصبحت العلاقات بين بريطانيا العظمى وألمانيا أفضل من أي وقت مضى منذ بداية القرن، على الرغم من أن خطر حرب عامة كان أكبر من أي وقت مضى منذ مؤتمر برلين.

هوامش الفصل العشرين

(1) محضر بقلم غراي عن غوشن (برلين) إلى غراي، 2/ 4/ 1909، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 169.

(2) بعد أن ضُبطوا متلبسين، لم يعاود الألمان «التعجيل» من جديد؛ بالطبع، ليس هذا برهاناً على أنهم لم يكونوا قط قد قصدوا أن يفعلوا ذلك. حصل الجمهور البريطاني على «ثمانيـ» ـة ـ من البوارج الحربية الأربع في آذار/ مارس والقطع البحرية «المرافقة» الأربع الإضافية قد تم الإيعاز بإنجازها في تموز/ يوليو. وتجنباً للمزيد من «آيات الخوف من الحرب»، اقترح غراي على الألمان تبادلاً للمعلومات حول برامج البناء أو حتى تفتيشاً، من محايدين، لأحواض السفن في البلدين كليهما. مفاوضات خاصة بالأمر استطالت إلى أن بترتها أزمة أغادير؛ أخيراً أسقطها الألمان بعد إخفاق مهمة هالدين. لم يكن لدى ألمانيا ما تخسره جراء إرضاء الرأي العام البريطاني بهذه الطريق، وكل شيء لتكسبه؛ والتأخيرات وصولاً إلى الرفض آخر المطاف كانت نابعة من الغطرسة وفقدان المهارة، لا من أي سياسة عالية.

(3) من غوشن إلى غراي، 3/ 6/ 1909، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 174.

(4) بروتوكول الكونفرنس، 3/ 6/ 1909، **السياسة الكبرى**، ج: 28، هـ: 10306.

(5) من بيتمان إلى كدرلن، 2/ 1/ 1912، جاك، **كدرلن ـ الحارس**، ج: 2، ص: 174. شبه آسكويث بيتمان بأبراهام لنكولن؛ وغراي الذي لم يلتقه قط، قال: «كلما سمعت عنه أكثر زاد حبي له». من منسدورف (لندن) إلى آيرنثال، 16/ 2/ 1912. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 3، هـ: 834.

(6) ملاحظات بقلم غراي، 31/ 8/ 1909، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 193.

(7) من غراي إلى غوشن، 1/ 9/ 1909. المصدر السابق، هـ: 195.

(8) محضر بقلم غراي عن غوشن إلى غراي، 21/ 8/ 1909. المصدر السابق، هـ: 187.

(9) مذكرة بقلم غاردنغ، 25/ 8/ 1909، المصدر السابق، هـ: 190.

(10) لم يسأل أحد الأدميرالية قط عما كان سيرضيها من شروط. محضر بقلم كراو حول غوشن إلى غراي، 9/ 5/ 1911، المصدر السابق، هـ: 462. كانت ثمة صعوبة إضافية: لم يكن البريطانيون قادرين على الاتفاق مع الألمان وحدهم. كانوا يخشون من مبادرة النمسا ـ المجر، إذا ما وافقوا على جعل أسطولهم على درجة متفق عليها من التفوق على نظيره الألماني، إلى بناء بوارج حربية وصولاً إلى تحقق تفوق **الحلف الثلاثي** في البحر الأبيض المتوسط.

(11) من سازونوف إلى بوكلفسكي (طهران)، 8/ 10/ 1910، **مراسلات بنكندورف**، ص: 1.

(12) مباشرة بعد هذا (19/ 12/ 1909) اتفق الإيطاليون مع النمسا ـ المجر، واعدين بتبادل

«أي اقتراح صادر عن قوة ثالثة قد يتعارض مع مبدأ عدم التدخل أو **الأمر الواقع**».

(13) من بيتمان إلى بورتاليس، 15/ 11/ 1910، **السياسة الكبرى**، ج: 27 (2)، هـ: 10159.

(14) من كدرلن إلى بورتاليس، 4/ 12/ 1910، المصدر السابق، هـ: 10167. أضاف كدرلن: «كان من الأفضل أن تحرق هذه الرسالة».

(15) التسريب» نظمه تارديو، صحفي فرنسي، كان هو نفسه يسعى إلى تحقيق مصالحة فرنسية ـ ألمانية ويحس، إذن، بالغيرة من قيام علاقات جيدة بين ألمانيا وروسيا. قام برشوة أحد أعضاء السفارة الروسية في باريس ربما بمساعدة إيزفولسكي.

(16) من بنكندورف إلى سازونوف، 9/ 2/ 1911، **مراسلات بنكندورف**، ج: 2، هـ: 342.

(17) كانت اللجنة مؤلفة من آسكويث، غراي، لويد جورج، مورلي، كريو، ورانسيمان (من نكلسون إلى هاردنغ، 2/ 3/ 1911. **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 440). تقابل آسكويث ولويد جورج وجهاً لوجه، ودعمهما كريو؛ رانسيمان ولويد جورج كانا راديكاليين، مورلي انعزالياً، حزيناً أيضاً بشأن إيران.

(18) من غراي إلى غوشن، 8/ 3/ 1911، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 444.

(19) قال بول كامبون لبنكندورف: «كان جوريس مثل الاشتراكيين والراديكاليين المتطرفين خصماً للتحالف مع روسيا وممثلاً معروفاً لفكرة المصالحة مع ألمانيا». من بنكندورف إلى سازونوف، 15/ 1/ 1911. **مراسلات بنكندورف**، ج: 2، هـ: 324.

(20) أحياناً يجري تقديم المغرب بوصفه نزاعاً اقتصادياً بين شركات الصلب الفرنسية والألمانية. ليس ذلك صحيحاً؛ في مرحلته الأخيرة كان نزاعاً بين شركات ألمانية متنافسة أكثر بكثير. المشروعات الألمانية الكبرى مثل تيسون وكروب كانت مرتبطة بشنايدر ـ كروسو، المؤسسة الفرنسية، في «اتحاد المناجم» الذي كان يستثمر كل ما في المغرب من خام حديد. مانسمان وإخوته، وهي شركة ألمانية متطفلة، حاولت كسر احتكار كروب ـ تيسن عبر توظيف استثمارات مشبوهة في المغرب والظهور بمظهر المدافع عن المصالح القومية الألمانية. كانت مؤسسة مانسمان هذه تعمل مع مجمع وحدة الألمان وقد نظمت تحريضاً في الرايخشتاغ؛ لم تقم هذه المؤسسة بإنتاج أي كمية من خام الحديد في المغرب. لعلها كانت أولى الجهات التي اكتشفت أن إثارة الشغب السياسي نشاط أكثر ريعية من الصناعة الجدية. شكلت الأزمة المغربية انتصاراً لها، وهزيمة لعمالقة الصلب الذين كانوا يريدون تعاوناً فرنسياً ـ ألمانياً.

(21) الأبرع بين هذه المشروعات كان ذا علاقة بشركة نغوكوسانغا ـ مؤسسة فرنسية صاحبة امتياز مطاط هائل (ربما غير شرعية في ظل قانون برلين لعام 1885) في الكونغو الفرنسي. لم تكن قد طورت الامتياز، الذي كان قد جُزئ إلى شركات ألمانية متطفلة

من الكاميرون. أخفقت شركة نغوكوسانغا في الحصول على التعويض عن الأضرار في إحدى المحاكم الألمانية؛ ثم طالبت الحكومة الفرنسية بالتعويض. ومن أجل إلباس دعواها المشبوهة ثوباً سياسياً، اقترحت التنازل عن منطقة امتيازها لألمانيا (مكافأة لها على الانسحاب من المغرب)؛ كانت الشركة ستندمج بعد ذلك بمنافستها الألمانية ـ يساهم الألمان بحصتهم من الاستثمار الذي كانوا قد وظفوه في المنطقة، وتساهم مؤسسة نغوكوسانغا بالتعويض الذي كانت ستحصل عليه من الحكومة الفرنسية عن الأضرار التي ألحقها بها الألمان الذين كانوا الآن سيصبحون شركاءها. ثمة عبارة تمويه لاحقة لهذا المشروع تمثلت بسكة حديدية فرنسية ـ ألمانية عابرة للكونغو الفرنسي والكاميرون. المشروعان، كلاهما، ابتكرهما تارديو الذي كان في الوقت نفسه موظفاً حكومياً، رجل أعمال كبيراً، ومعلقاً سياسياً رئيسياً في صحيفة **الزمان (Temps)**؛ والمشروعان، كلاهما، أحبطهما كايو، وزير المالية الذي كان ـ رغم ولائه لألمانيا ـ يكره المال الملوث. بعد إخفاق المشروعين انقلب تارديو إلى وطني ملتهب حماسة؛ حصلت النغوكوسانغا على تعويضها من الحكومة الألمانية في معاهدة فيرساي؛ سكة حديد الكونغو ـ الكاميرون بقيت معلقة في الهواء.

(22) لانكن، **سنواتي الثلاثون في الخدمة**، ص: 96.

(23) كان يفترض في **الفهد** (البانثر ـ البارجة) أن تتولى حماية ألمان قد يتعرضون لـ«الخطر». كان ميناء أغادير ميناء مغلقاً، وأقرب الألمان كانوا في موغادور. أُمر بالإبحار إلى أغادير ليتعرض للخطر. بعد وصوله إلى هناك في 4 تموز/ يوليو لم يستطع لفت نظر **الفهد**، نظراً لأن القبطان كان قد نُبه إلى ضرورة تجنب المتاعب مع المواطنين والبقاء، بالتالي، على مسافة نصف ميل. في 5 تموز/ يوليو علق أحد ضباط البارجة أن «مواطناً، على الشاطئ وضع يديه على وركيه هو، إذن، أوروبي، ربما». ثم جرى إنقاذ الألماني المعرض للخطر.

ظل كدرلن يزعم على الدوام أنه لم ينو قط البقاء في أغادير؛ أقدم على الأمر بوصفه «التزاماً» فقط. لا فرق، كان ثمة عنصر إعادة تأمين. إذا أخفق كل ما عدا ذلك كان بوسع ألمانيا أن تتمسك بأغادير فتهدئ الثورة في الرايخشتاغ. كانت أغادير بوابة وادي السوس الزاخر بكنوز أسطورية؛ وكان يفترض أيضاً أنها بعيدة جنوباً عن جبل طارق بما لا يثير ذعر البريطانيين. بالمقابل، أقدم كدرلن، بالتأكيد، على إسقاط كل طموح بأغادير، قبل أن يرفع الممثل الألماني تقريره المتضمن أن العمق بلا قيمة بزمن طويل. بالطبع لم يكن الألمان قادرين على التكهن بان أغادير كانت ستصبح ذات يوم أحد أكبر مصانع تعليب السردين في العالم، رغم عدم وجود أي ثروات منجمية في عمقها. حتى الفرنسيون لم يكتشفوا هذا إلا خلال الحرب العالمية الثانية.

(24) من اوستن ـ ساخن إلى نيراتوف، 8/ 7/ 1911، **العلاقات الدولية في الحقبة**

الإمبريالية، السلسلة الثانية، ج: 18 (1)، هـ: 97.

(25) من إيزفولسكي إلى نيراتوف، 21/ 8/ 1911، المصدر السابق، هـ: 358.

(26) بروتوكول عسكري، 31/ 8/ 1911، المصدر السابق، هـ: 384.

(27) كان كايو ضد التحالف الروسي، مثل روفييه قبله؛ والروس عبروا، دون شك، عن عدم رغبتهم في دعمه. يضاف أن كايو كان قد حاول تعزيز تركيبة مالية معادية لروسيا في الصين.

(28) من آيرنثال إلى زوغيني، 14/ 7/ 1911، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 3، هـ: 277. كان آيرنثال يأمل بفتح بورصة باريس مكافأة له على حياده.

(29) قال يوفر لكايو إن نسبة فرص انتصار فرنسا لم تكن 70 بالمئة. بالطبع يتنبأ الجنرالات بالهزيمة دائماً حين لا يكونون راغبين في الذهاب إلى الحرب.

(30) من غراي إلى بيرتي، 6، 12/ 7/ 1911، **وثائق بريطانية**، ج: 7، هـ: 363، 375.

(31) من بيرتي إلى غراي، 11/ 7/ 1911، المصدر السابق، هـ: 369. تعين على بيرتي أن يتظاهر بأنه كان قد تلقى توجيهات 6/ 7 الصادرة عن غراي في موعدها.

(32) من غراي إلى بيرتي، 3/ 7/ 1911. المصدر السابق، هـ: 351. كان غراي قد قرر إرسال سفينة قبل تلقي الطلب الفرنسي. محضر بقلم غراي عن ساليس (برلين) إلى غراي، 2/ 7/ 1911، المصدر السابق، هـ: 343.

(33) من نكلسون إلى هاردنغ، 5/ 7/ 1911، المصدر السابق، هـ: 359.

(34) من غراي إلى ساليس، 4/ 7/ 1911، المصدر السابق، هـ: 356.

(35) من بيتمان إلى غليوم الثاني، 15/ 7/ 1911. **السياسة الكبرى**، ج: 29، هـ: 10607.

(36) لو علموا أن مدير العمليات العسكرية في وزارة الحرب، وِلْسُن، قام بتسوية تفاصيل التعاون العسكري مع الفرنسيين في 20/ 7 لشعروا بالاستياء والسخط. يتعذر تحديد الجهة التي فوضت بالأمر. مذكرة، 21/ 7/ 1911. **وثائق بريطانية**، ج: 7، هـ: 640.

(37) حوار بين غراي وس. ب. سكوت، 25/ 7/ 1911. هاموند، **سي بي سكوت**، ص: 161.

(38) حوار بين لويد جورج وسكوت، 22/ 7/ 1911. المصدر السابق، ص: 155.

(39) من غراي إلى بيرتي، 20/ 7/ 1911. **وثائق بريطانية**، ج: 7، هـ: 405.

(40) من بيرتي إلى غراي، 21/ 7/ 1911. المصدر السابق، هـ: 407، 405.

(41) برأي غراي، تشيرتشل، ولويد جورج بالذات فإن مسودة الخطاب كتبها بنفسه بمبادرة منه بعد الاجتماع الوزاري. ليست هذه جميعاً إلا روايات لاحقة؛ وذاكرة الساسة فضائحية بضعفها. منسدورف الذي أمضى عطلة الأسبوع مع عدد من الوزراء (21/ 7

كان يوم جمعة) تبلغ أن الخطاب كان قد أُقر في الوزارة. من منسدورف إلى آيرنثال، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 3، هـ: 283.

(42) غراي رأى مترنيخ في 21/ 7 وانتُقد لاحقاً على إجازة خطاب الفيلا قبل إتاحة الفرصة للألمان كي يردوا. إلا أن الخطاب كان رداً على طلبات تأييد فرنسية، لا بياناً ضد الألمان، ما جعله متعذر التأجيل.

(43) من غوشن إلى غراي، 27/ 7/ 1911، **وثائق بريطانية**، ج: 7، هـ: 431.

(44) نجحت الأجهزة السرية الفرنسية في فك رموز البرقيات الألمانية، المتحدثة عن هذه المفاوضات؛ ومن الآن فصاعداً ركز دو سلف عمله فقط على هزيمة كايو وتشويه سمعته.

(45) راح كدرلن يعزي نفسه بأن من شأن ألمانيا يوماً أن تحصل على الكونغو البلجيكي فتغدو صاحبة إمبراطورية ممتدة من الأطلسي إلى المحيط الهندي.

(46) حاول كايو توجيه ضربة أخيرة إلى بريطانيا عن طريق الزعم بوجوب مبادرة إسبانيا، بدورها، إلى تعويض فرنسا عن طريق التنازل لها عن جزء من حصتها في المغرب، بما فيها طنجة. قام بيرتي بإحباط هذه المحاولة، دون أن يكون بعيداً كثيراً عن اللؤم.

(47) 3/ 8/ 1911. تيربتز، **وثائق سياسية**، ج: 1، ص: 200.

(48) من كروزييه (فيينا)، 19/ 11/ 1911. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 152.

(49) من غراي إلى نكلسون، 19/ 9/ 1911، **وثائق بريطانية**، ج: 9 (1)، هـ: 231.

(50) محضر بقلم غراي عن رود (روما) إلى غراي، 30/ 9/ 1911، المصدر السابق، هـ: 256.

(51) محضر بقلم نقولا الثاني عن نيراتوف إلى إيرفولسكي، 5/ 10/ 1911، **العلاقات الدولية**، السلسلة الثانية، ج: 18 (1)، هـ: 531.

(52) من إيزفولسكي إلى دو سلف، 4/ 11/ 1911، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 18.

(53) مذكرة بقلم غراي، 2/ 11/ 1911. **وثائق بريطانية**، ج: 9 (1)، ملحق 4.

(54) من بنكندورف إلى نيراتوف، 2/ 12/ 1911، **العلاقات الدولية**، السلسلة الثانية، ج: 19 (1)، هـ: 139.

(55) من بنكندورف إلى نيراتوف، 11/ 11/ 1911، المصدر السابق، ج: 18 (2)، هـ: 836.

(56) من مارشال إلى بيتمان، 4/ 12/ 1911، **السياسة الكبرى**، ج: 30 (1)، هـ: 10987.

(57) من كدرلن إلى مارشال، 7/ 12/ 1911، المصدر السابق، هـ: 10984.

(58) من دو سلف إلى بول كامبون وبومبار، 9/ 12/ 1911، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 326.

(59) من مارشال إلى غليوم الثاني، 1/ 12/ 1911، **السياسة الكبرى**، ج: 30 (1)، هـ: 10998.

(60) كانت المناقشات من تنظيم بالان رئيس خط هامبورغ ـ أمريكا، وكاسل، ممول إنجليزي ـ ألماني كان صديقاً لإدوارد السابع. تسبب الأمر ببعض التشوش لأن كل حكومة ظنت أن المبادرة جاءت من الأخرى.

(61) من مترنيخ إلى بيتمان، 11/ 3/ 1912، **السياسة الكبرى**، ج: 31، هـ: 11398.

(62) من غراي إلى غوشن، 14/ 3/ 1912، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 537.

(63) 26/ 2/ 1912، تيربتز، **وثائق سياسية**، ج: 1، ص: 299.

(64) من غرانفيل (برلين) إلى نكلسون، 18/ 10/ 1912، **وثائق بريطانية**، ج: 9 (2)، هـ: 47.

(65) من بوانكاريه إلى بول كامبون، 26/ 2/ 1912، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 2، هـ: 105.

(66) من بول كامبون إلى بوانكاريه، 28/ 2/ 1912، المصدر السابق، هـ: 119.

(67) ملاحظة بقلم بوانكاريه، 27/ 3/ 1912، المصدر السابق، هـ: 266.

(68) محضر بقلم غراي عن بيرتي إلى غراي، 3/ 4/ 1912، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 564.

(69) ملاحظة بقلم بوانكاريه لباليولوغ، 10/ 4/ 1912، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 2، هـ: 319.

(70) من بول كامبون إلى بوانكاريه، 18/ 4/ 1912، المصدر السابق، هـ: 363؛ محضر بقلم نكلسون، 15/ 4/ 1912، **وثائق بريطانية**، ج: 6، هـ: 576. آسكويث ما كان ليعلق: «أوافق كلياً على اللغة المستخدمة من قبل السير إ. نكلسون»، لو علم بكل ما كان نكلسون قد قاله.

(71) من غراي إلى نكلسون، 21/ 4/ 1912، المصدر السابق، هـ: 580.

(72) من نكلسون إلى غراي، 6/ 5/ 1912، المصدر السابق، ج: 10 (2)، هـ: 385.

(73) مسودة الأدميرالية، 23/ 7/ 1912، المصدر السابق، ص: 602.

(74) من غراي إلى بيرتي، 19/ 9/ 1912، المصدر السابق، هـ: 410. ابتكر بوانكاريه صيغة أكثر حدة لم تحظ بالترحيب البريطاني: «تتفق الحكومتان، استباقاً لاحتمال أن يكون لدى إحداهما دافع جدي للتوجس من إما عدوان قوة ثالثة، أو أي تهديد للسلم العام، على أنهما ستبادران فوراً على التشاور حول الوسائل القابلة للاعتماد وصولاً إلى التعاون في سبيل الحيلولة دون ذلك العدوان وصيانة السلم». من باليولوغ إلى بول

كامبون، 26/ 9/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 4، هـ: 301، ملاحظة.

(75) «إذا كان لدى أي من الحكومتين سبب جدي لتوقع هجوم غير مستفز من قوة ثالثة، أو شيء مهدد للسلم العام، فإن عليها مباشرةً أن تبادر إلى بحث الأمر مع الحكومة الأخرى، حول **ما إذا كانت** الحكومتان كلتاهما سيتوجب عليهما أن تعملا معاً لمنع العدوان وللحفاظ على السلم، **وإذا كانتا** ستفعلان فما هي التدابير التي كان سيتعين عليهما اتخاذها على نحوٍ مشترك».

(76) نجح بول كامبون في إقحام جملة أخيرة تشير إلى خطط هيئتي الأركان العامة. حتى هنا، كانت الكلمة الأخيرة لغراي ـ أو لنكون أكثر دقة، الصمت الأخير. حين قرأ الرسالة أمام مجلس العموم يوم 3/ 8/ 1914، حذف الجملة الأخيرة. «ربما فكرت أن الجملة الأخيرة كانت عديمة الأهمية». غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 2، ص: 16.

(77) من سازونوف إلى نقولا الثاني، 17/ 8/ 1912، **مذكرات إيزفولسكي الديبلوماسية 1911 - 1914**، ج: 2، ص: 16.

(78) أذعن غراي في هذه المفاوضات بدلاً من إحداث أزمة وزارية. لا فرق، انزعج كثيراً حين باغته آير كراو متلبساً بتحريض هاركورت. محضر بقلم كراو عن وزارة الخارجية، 1/ 4/ 1912. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 285.

(79) من نكلسون إلى بوكانان (سان بطرسبورغ)، 22/ 10/ 1912. المصدر السابق، ج: 9 (2)، هـ: 57.

(80) من نكلسون إلى كارترايت (فيينا)، 19/ 2/ 1913، المصدر السابق، ج: 10 (2)، هـ: 632. كان نكلسون يرى الوفاق الإنجليزي ـ الروسي من صنعه هو بالذات إلى حدٍّ كبير مما أبقاه شديد الحساسية إزاء الحجج التي دأب على سوقها تبريراً له.

الفصل الحادي والعشرون

حرب البلقان وما بعدها، 1912 - 1914

نادراً ما تتبع السياسة الخارجية خطاً مستقيماً. تبقى في الغالب حصيلة صراعات مصالح في الداخل، تتوازن أحياناً وتتضارب أحياناً أخرى. في بريطانيا العظمى، مثلاً، تعدلت الخصومة مع ألمانيا التي خرجت من رحم الهواجس البحرية والقارية جراء التنافس مع روسيا الذي بقي مستمراً في كل من إيران والصين. في ألمانيا، بالمقابل، كان رافعو لواء البحرية والاستعمار المتطلعون إلى ما وراء البحار متصالحين مع الإمبرياليين الآخرين الذين كانت مطامعهم متركزة على الإمبراطورية العثمانية، واتفق الفريقان على التعامل مع الوفاق الإنجليزي الروسي بوصفه شراكة معادية غير قابلة للزحزحة. تعرضت السياسة الروسية أيضاً للانشداد إلى اتجاهات مختلفة. في 1897 كان الروس قد تعمدوا أن يديروا ظهورهم إلى أوروبا بحثاً عن غنائم أكبر في الصين وإيران؛ و«بناة الإمبراطورية» التقليديون ـ المغامرون العسكريون والمضاربون الماليون ـ واصلوا السعي إلى الفوز بهذه الغنائم حتى بعد الانتصار الياباني في الشرق الأقصى والوفاق مع بريطانيا العظمى حول إيران. لم تتقهقر السياسة الروسية إلى التركيز على أوروبا بعد 1905 و1907؛ كان الروس مؤهلين تماماً للقيام بشيئين في الوقت نفسه، والصين مع إيران شغلتا أكثر طاقات وزارة الخارجية حتى لحظة اندلاع الحرب الأوروبية في 1914. يخطئ من يظن أن التذوق الساذج لـ«المياه الدافئة»[1] كان هو الدافع الكامن وراء السياسة الروسية ـ يا لها من سباحة بحرية سياسية! منذ حرب القرم، إن لم يكن قبلها، ظل

الاهتمام الروسي بالمضائق دفاعياً، وإن ساهمت دوافع وجاهة تقليدية في تعقيد الأمر. كان الروس يريدون أن يحتكروا الملاحة في البحر الأسود؛ وكان باستطاعتهم تحقيق ذلك برخص طوال بقاء تركيا عازمة على إبقاء المضائق مغلقة بإحكام.

مع حلول عام 1912 بدأت هذه السياسة تتداعى. بدت الإمبراطورية العثمانية على حافة الانهيار. لم تكن ثورة تركيا الفتاة قد جلبت أي خير؛ الحرب مع إيطاليا استنزفت الموارد التركية؛ ودول البلقان كانت تواقة لوضع حد للحكم التركي في أوروبا. يضاف أن الإغلاق الاستراتيجي للمضائق لم يعد يلبي حاجات روسيا: لا بد لها أيضاً من ضمان عبور سفن تجارية أكثر يقيناً من تلك التي كانت تركيا تستطيع توفيرها. وقد تأكد الأمر في نيسان/أبريل 1912 حين أقدم الأتراك على إغلاق المضائق مدة أسبوعين اتقاء لهجوم إيطالي محتمل، وأحدثوا، بذلك أزمة اقتصادية خطيرة في روسيا التي باتت مضطرة لتصدير كميات متزايدة من الأقماح من أوديسا لتسديد الفوائد المترتبة على قروضها الخارجية؛ كما أن ثورة صناعية بالغة الضخامة كانت جارية على قدم وساق وبكل زخم في أوكرانيا بحاجة ماسة إلى كميات المعدات المستوردة من الخارج. كان الروس قد قبلوا بنوع من التحكم التركي بالمضائق شرط قيام الأتراك بالمهمة خير قيام؛ لم يكونوا مستعدين لتحمل هيمنة أي قوة عظمى على المضائق لأن من شأن مثل هذه الهيمنة أن تعني صك وفاة للدولة الروسية المستقلة. لم تكن لديهم أي مطامع في تركيا الأوروبية، ولا مصالح في دول البلقان، باستثناء بقائها مناطق محايدة عازلة عن النمسا ـ المجر وألمانيا. الغنائم كانت تافهة وصعبة المنال، مقارنة بنظيرتها في الصين وإيران. لم تكن ثمة أي مصارف روسية في البلقان، أي سكك حديدية يملكها روس، أي تجارة روسية على نحوٍ شبه مطلق. كان رأي الطبقة الوسطى يشكل وزناً في روسيا بعد ثورة 1905، وحتى بعد إخفاقها؛ وراح المثقفون يتحدثون عن رسالة روسيا المتمثلة بحماية السلاف [الصقالبة] والاستيلاء على القسطنطينية، تماماً إلى حدٍّ كبير مثلما يتحدث الصحافيون الليبراليون الإنجليز عن الرسالة البريطانية المتمثلة بتعزيز الحرية أو أساتذة الجامعات الفرنسيون يحلمون بحدود على نهر الراين.

كان إيزفولسكي وتشاريكوف قد حاولا حل المشكلة في 1911؛ كانا قد أخفقا. منطلقين من مبادرتهما الشخصية إلى حدٍّ كبير كانا قد ساهما في قيام علاقات ودية بين صربيا وبلغاريا؛ وفي 13 آذار/ مارس 1912 أقامت الدولتان تحالفاً. لم يكن هذا بنظر الروس إلا حاجزاً دفاعياً. قال سازونوف لدى سماعه الخبر: «حسناً، هذا مثالي! خمس مئة ألف حربة لحراسة شبه جزيرة البلقان ـ من شأن هذا أن يسد الطريق إلى الأبد أمام التوغل الألماني، والغزو النمساوي».[2]

لم يكن هذا رأي المتحالفين البلقانيين على الإطلاق. لم تكن بلغاريا ذات مصلحة في أي حرب ضد النمسا ـ المجر ولا حتى في معارضتها سلمياً. من المؤكد أن الصرب كانوا يعدّونها عدوتهم. قال وزير الخارجية الصربي: «أوه! بلى، إذا ما أمكن حدوث تفكك النمسا ـ المجر في الوقت الذي تتم فيه تصفية تركيا، فإن من شأن الحل أن يشهد قدراً كبيراً من التبسيط».[3] لم يكن حصول ذلك محتملاً. لذا فإن الصرب كانوا مستعدين للانضمام إلى بلغاريا من أجل تمزيق تركيا، أملاً في أن تبادر بلغاريا لاحقاً إلى التعاون معهم ضد النمسا ـ المجر عرفاناً بالجميل، بعد أن يكون تضامن التحالف قد تجلى عملياً. بدا التحالف أخيراً متجهاً نحو حل مشكلة تنافس البلدين على المطالبة بمقدونيا. منذ معاهدة سان ستيفانو كان البلغار قد ظلوا يعدون مقدونيا كلها لهم ـ وهي وجهة نظر تحظى بتأكيد معظم علماء الإثنولوجيا. لم يستطع الصرب أن يزعموا أن سكان مقدونيا هم من الصرب، باستثناء الزاوية الشمالية القصوى؛ إلا أنهم ابتكروا نظرية أن الجزء الأكبر من مقدونيا كان مأهولاً بـ«قوم سلافي مقدوني» ليس من البلغار ولا من الصرب؛ وهذه النظرية القومية المبتكرة هي التي سادت.[4]

معاهدة التحالف خصصت من البداية قطاعاً من شمال مقدونيا لصربيا. منطقة أخرى، سُميت تضليلاً «المنطقة المتنازع عليها»، تُركت لتحكيم القيصر، مع تفاهم سري على أنه كان سيكافئ صربيا بها كلها (باستثناء منطقة صغيرة بالقرب من شتروغا). كانت هذه وسيلة حفظ ماء وجه، إرضاء للكبرياء البلغاري. ودافع البلغار إلى التسوية تمثل بإيمانهم بأنهم لن يلبثوا، لحظة اندلاع

الحرب ضد تركيا، أن يستولوا على تراقيا كلها وصولاً حتى إلى احتلال القسطنطينية. كان الصرب، من جانبهم، يخططون أيضاً لحيازة أراض تركية على الأدرياتيك. لم يكونوا يبالون بحقيقة كون تلك الأراضي مأهولة بألبان، لا بصرب. مثل كثيرين من القوميين المتحمسين كان من السهل عليهم أن يتجاهلوا الوجود القومي للآخرين.[5] هذا التحالف بين صربيا وبلغاريا سرعان ما التحقت به اليونان، وإن من دون أي تحديد لمطالبها الإقليمية؛ هي أيضاً كانت تأمل بالحصول على سالونيك بل وحتى على القسطنطينية، اللتين كانت بلغاريا قد خصصتهما في السر لنفسها. **العصبة البلقانية** لم تكن من صنع روسيا. موقفها العدائي من تركيا كان يثير، بالفعل، قدراً كبيراً من استيائها. إلا أن سازونوف لم يجرؤ على استعداء دول البلقان. وللسبب نفسه لم يكن ليجرؤ على استفزاز المشاعر داخل روسيا. من البداية كان يعرف أن **العصبة البلقانية** لم تكن منظمة دفاعية على الإطلاق، بل تركيبة معدة لتدمير تركيا في أوروبا. ونظراً لأنه لم يكن قادراً على منع الأمر وحده، فإنه حاول إدخال الفرنسيين لمنعه نيابةً عنه. في 24 كانون الثاني/يناير 1912 اقترح إيزفولسكي مبادرة فرنسا وروسيا إلى «وضع تصور مشترك لجميع الفرضيات التي يمكن أن تُطرح في الشرق الأدنى»؛[6] وفي 15 شباط/فبراير سأل سازونوف عما يجب أن يفعلوه «في حال اندلاع نزاع مسلح بين تركيا وإحدى القوى البلقانية».[7]

في أي وقت أبكر كان من شأن الفرنسيين أن يكونوا قد قدموا جواباً سهلاً: على فرنسا وروسيا أن تلتزما الحياد أو تبادرا إلى منع الحرب كلياً. إلا أن السياسة الفرنسية تغيرت جذرياً في بداية عام 1912. شكلت أغادير نقطة الانعطاف. الكرامة القومية انتفضت ضد الضغوط الألمانية وأوصلت بوانكاريه إلى السلطة. أسلافه من روفييه إلى كايو كانوا يمثلون فلاحين مسالمين ومصرفيين ذوي مصالح متناقضة مع الطموحات الروسية في الصين كما في تركيا. مع بوانكاريه، هو نفسه المستشار القانوني لمؤسسة شنايدر ـ كريوسو، آلت السلطة إلى الصناعة الثقيلة. عقود الأسلحة والسكك الحديد الروسية صارت أكثر أهمية من القروض التركية؛ وكانت لفرنسا أيضاً مصلحة حاسمة في العبور الحر بالمضائق. إضافةً إلى هذه الدوافع الاقتصادية، كان بوانكاريه

مكلفاً بمهمة سياسية واضحة ـ مهمة إعادة تأكيد مساواة فرنسا بوصفها قوة عظمى. كان بوانكاريه رجلاً ذا شخصية قوية، مع عقل متنور، منطقي؛ لم ينسَ قط، وهو نفسه من أبناء اللورين، مهانة 1871. من المؤكد أنه لم يكن يريد نشوب حرب أوروبية كبرى؛ غير أنه، خلافاً لجميع أسلافه منذ عام 1875، كان عازماً على إثبات أن فرنسا لم تعد تخاف الحرب أكثر من ألمانيا. إن تغييراً في الخطط العسكرية الفرنسية تم في الوقت نفسه أكد هذا الموقف الجديد. من قبل، ظلت الخطط الفرنسية دفاعية؛ كان من شأن الجنرالات الفرنسيين أن يقنعوا بأن يكونوا قادرين على منع الألمان من احتلال باريس. أما الآن فإن رئيس الأركان المنتظر يُوفر كان مؤمناً بقدرته الفعلية على إلحاق الهزيمة بألمانيا ما جعله يضع خطة هجومية كبرى شاملة للجبهة الممتدة من الفوج عبر الراين.[8]

خط بوانكاريه الجديد جلب معه موقفاً فرنسياً جديداً من التحالف مع روسيا. كانت الحكومات الفرنسية السابقة قد رأت التحالف نوعاً من إعادة التأمين ضد ألمانيا؛ وقد ظلت شديدة الحرص على عدم الانجرار إلى مغامرات روسيا البلقانية. كان بوانكاريه يريد لروسيا أن تكون مستقلة عن ألمانيا مثله هو، على الرغم من أنه حاول، بالطبع، تجنب دفع الثمن. موقفه من روسيا كان، في الحقيقة، شديد الشبه بموقف بريطانيا من فرنسا: كان يريدها أن تكون صارمة مع ألمانيا مع بقائه هو محتفظاً بحرية تحركه. في المحصلة، كان ما فعله لتشجيع روسيا أكثر مما فعله لضبطها، كما كان البريطانيون قد فعلوا مع فرنسا إلى حدٍّ كبير في أثناء أزمة أغادير. على الرغم من أنه جادل محتجاً حين سمح الروس بظهور **العصبة البلقانية** دون إنذاره، احتج أكثر حين التقى نقولا الثاني غليوم الثاني في بورت بلطيق منتصف حزيران/ يونيو. «ملزمون نحن أن نطالب سلفاً بالطمأنة الرسمية إلى أن أي مسألة سياسية إما عن الشرق الأدنى أو أي موضوع آخر لن تثار في غيابنا».[9]

كان هذا موقفاً جديداً. من قبل كانت روسيا، ومعها فرنسا أيضاً، قد تفاوضت مع ألمانيا دون إبلاغ شريكتها ـ كان اتفاق بوتسدام شاهداً على أحد الطرفين، المناقشات التي سبقت وصاحبت أزمة أغادير على الطرف الآخر.

كان بوانكاريه الآن يطالب روسيا وبريطانيا العظمى بالتضامن. حكومات فرنسية سابقة كانت قد لجمت روسيا في الشرق الأدنى. على الرغم من أنها كانت تتحجج بالرأي العام فإن دافعها الفعلي كان هو تضارب المصالح الفرنسية والروسية في المضائق. لم يعد هذا التضارب موجوداً، أو، بالأحرى، لم يعد بوانكاريه يؤكدها.[10] روسيا الجنوبية، لا الإمبراطورية العثمانية كانت هي الغنيمة الآن بالنسبة إلى الرأسمالية الفرنسية. يضاف أن من شأن الفرنسيين، مع انسحاب الأسطول البريطاني من البحر الأبيض المتوسط، أن يرحبوا بالتعاون الروسي هناك؛ وقد تم إبرام معاهدة بحرية في تموز/ يوليو.[11] لذا فإن بوانكاريه، خلافاً لأسلافه، لم يكن مستعداً ليسمح لروسيا بأن تلومه على ترددها هي على صعيد التحرك في الشرق الأدنى. حين قام سازونوف بإطلاعه على النص الكامل للتحالف بين صربيا وبلغاريا في آب/ أغسطس، أطلق صرخة تعجب قائلاً: «هذا اتفاق حرب!». وأكد أن الرأي العام الفرنسي لن يسمح للحكومة بـ«اتخاذ قرار تحرك عسكري من أجل مسائل بلقانية خالصة». ولكنه أضاف الوصلة الحيوية: «ما لم تتدخل ألمانيا أو تستفز بمبادرة منها تطبيق **«مبدأ الخصومة» [casus foederis]**».[12] وقد أكد هذا لإيزفولسكي بعد شهر: «إذا ما أدى النزاع مع النمسا إلى تدخل من جانب ألمانيا، فإن فرنسا ستفي بالتزاماتها».[13] لتشجيع سازونوف أكثر، بالغَ بتضخيم ثقته هو ببريطانيا العظمى وألح على وجوب قيام روسيا أيضاً بإبرام اتفاق بحري معها. لم يتردد سازونوف في تبني هذا الخط حين زار إنجلترا في أيلول/ سبتمبر.

زعم بوانكاريه لاحقاً أنه لم يعلن إلا ولاءً للتحالف الروسي الذي كان الساسة الفرنسيون جميعاً قد قبلوا به. غير أن شيئاً جديداً كان موجوداً. كان التحالف يقضي بمبادرة فرنسا إلى مساعدة روسيا «إذا ما تعرضت لأي هجوم من ألمانيا أو من النمسا ـ المجر مدعومة من ألمانيا». وماذا إذا ما قامت روسيا بمهاجمة النمسا ـ المجر، وهي نفسها مستفزة بهجوم من ألمانيا الأمر الذي يجب أن يتبع وفقاً لمعاهدة 1879 النمساوية ـ الألمانية، وقد باتت ملكية عامة؟ ساسة فرنسا السابقون راوغوا هذا السؤال. أقدم بوانكاريه على الإجابة عنه: إن فرنسا مستعدة لدخول الحرب. هذا «التوسيع» للتحالف لم يكن شبيهاً في تأكيده

بتلك التطمينات التي درج الألمان على إسماعها للنمسا ـ المجر في 1890 و1909، وكانوا سيكررونها في 1913 و1914؛ وقد كان الغرض منه في المقام الأول دون أدنى شك هو إبعاد روسيا عن الاعتماد على ألمانيا. غير أنه كان في الوقت نفسه يعكس أيضاً عنصر الثقة الفرنسية الجديد. كانت هيئة الأركان العامة الروسية لا تزال تشك حول مدى قدرتها، وحدها، على الصمود ضد ألمانيا؛[14] كانت هيئة الأركان العامة الفرنسية مؤمنة بأن من شأن أي حرب أن تفضي إلى تحرير إما بولونيا أو اللورين، حتى إذا نجح النمساويون في السيطرة على البلقان في هذه الأثناء.[15] على الرغم من أن بوانكاريه لم يكن راغباً في إثارة أي حرب، فإن فرنسا كانت أكثر استعداداً للتحرك بوصفها قوة عظمى مستقلة من أي وقت مضى منذ عام 1870؛ وبعد أربعين سنة من تفوق ألماني مجاني، كان هذا استفزازاً كافياً. لذا فإن أياً من قوى **الوفاق الثلاثي** لم تفعل شيئاً لمنع الانفجار القادم في البلقان. لم يكن بوانكاريه مستعداً لتكرار سياسة 1909 ويخاطر باحتمال التعرض لتهمة التخلي عن روسيا. كان البريطانيون مشغولين بإيران مما دفعهم أيضاً إلى التهرب من مسألة البلقان بغية الإفلات من أي متاعب مع روسيا.[16] لم يكن سازونوف يريد حرباً في البلقان، ولكنه لم يجرؤ على منعها خوفاً من الرأي العام الروسي. قال لنقولا الثاني عن دول البلقان: «أعطيناها الاستقلال، مهمتنا انتهت». من البداية إلى النهاية بقي هو وكوكوفتسوف مصممين على عدم الدخول في حرب من أجل أي قضية سوى المضائق: «على البوسفور لا مجال لوجود أحد سوى الأتراك أو نحن أنفسنا».[17] إذا ما انتصرت دول البلقان، فإن من شأن ذلك أن يدعم الحاجز في وجه النمسا ـ المجر؛ إذا ما انهزمت فقد تتحرك روسيا في المضائق ولكنها لن تبادر إلى إشعال فتيل حرب أوروبية.

ظل أعضاء **الحلف الثلاثي** متساوين تقريباً في سلبيتهم. رحبت إيطاليا بالعاصفة البلقانية: أجبرت تركيا على الرضوخ في ليبيا، والصلح بين إيطاليا وتركيا تم عقده يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر تماماً لحظة اندلاع حرب البلقان.[18] من البداية بقي الألمان مترددين حول البلقان. كانوا قد تولوا رعاية تركيا وباتوا شديدي الالتزام بصيانة النمسا ـ المجر بوصفها قوة عظمى.

بالمقابل، كانت ألمانيا هي الكبرى بين الدول القومية؛ وكان الألمان مؤمنين، وهم على صواب، بأن من شأن أي انتصار للقومية البلقانية أن تجلب لهم مكاسب النزعة القومية ولعلهم افترضوا أن من شأنها أن تحول دون أي تعبير جديد عن الاستقلال في فيينا، مثل ذلك الذي كان قد أقدم عليه آيرنثال في أثناء أزمة أغادير. في الحقيقة، كانت سياستهم شديدة الشبه بسياسة بوانكاريه إزاء روسيا؛ كانوا يريدون إلزام النمسا ـ المجر وتوريطها دون أن ينخرطوا هم أنفسهم في الحرب. لو كانت النمسا ـ المجر قد اعتمدت خطاً متشدداً لبادروا إلى دعمها. غير أن الساسة النمساويين كانوا عاجزين عن الإقدام على مثل هذا السلوك. على الدوام كانوا مقتنعين بأن نظام آل هابسبورغ الملكي لم يكن قادراً على البقاء والاستمرار بعد تدمير الإمبراطورية العثمانية وصعود سلسلة من الدول القومية. ومع ذلك، لم يكن لديهم أي سياسة بلقانية. في 1908 كان آيرنثال قد خطط لتدمير صربيا؛ في اللحظة الأخيرة قرر أن العلاج كان أسوأ من المرض وتراجع عن تنفيذ خطته. مات في 1912 دون أن يكون قد حقق شيئاً. خَلَفُه بيرتشتولد كان أكثر ضياعاً: لم يستطع متابعة التطورات الحاصلة في البلقان إلا بالمراثي والشكاوى العاجزة. هنا مرة أخرى، لو اندفعت ألمانيا بحزم نحو الحرب، لكان النمساويون قد سمحوا لأنفسهم بأن يتعرضوا للدفع. أما والحال كما كان، فإن قرارهم الوحيد بقي متمثلاً بأن على المملكة أن تنأى بنفسها عن الحرب.[19] بذل بيرتشتولد بعض الجهود الخجولة. في 13 آب/ أغسطس اقترح أن على القوى أن تصر على الإصلاح في تركيا ـ صدى أخير لسياسة آندراسي في 1876، هي ذاتها لم تكن عظيمة النجاح. لم ترحب أي من القوى بهذا الاقتراح. في اللحظة الأخيرة تمرد حكام على كونهم قد جُروا إلى حلبة متاعب من قبل دول البلقان. كانت ثمة فورة نشاط ديبلوماسي تولى قيادته كدرلن وبوانكاريه؛ وأخيراً تم تكليف النمسا ـ المجر وروسيا بمهمة تحذير دول البلقان نيابةً عن القوى وتنبيهها إلى أن أي تغيير في **الأمر الواقع** لن يكون مسموحاً. كان ذلك عرضاً محتضراً غريباً للشراكة النمساوية ـ الروسية التي كان قد سبق لها أن وهبت أوروبا والبلقان نعمة سنوات طويلة من السلم.

المذكرة النمساوية ـ الروسية قُدمت في 8 تشرين الأول/ أكتوبر؛ يوم إعلان

الجبل الأسود الحرب على تركيا بالذات. حذت بلغاريا، اليونان، وصربيا حذو الجبل الأسود في غضون أسبوع واحد. مع حلول آخر الشهر كانت جميع الجيوش التركية في أوروبا مهزومة. فقط أدريانوبل (أدرنه) سكوتاري (اسكودار) ويانينا (ايونيا) بقيت بأيدي الأتراك. ارتبكت القوى العظمى. لم يكن أحد مستعداً للحرب؛ غير أن أحداً لم يكن قادراً، في الوقت نفسه، على إدارة ظهره للمسألة الشرقية. تعين على النمساويين أن يتخذوا قرارهم. في 1908 كانوا قد أعلنوا، لدى جلائهم عن السنجق، عدم قدرتهم على السماح بسقوطه بأيدي الصرب؛ الآن لم يقْدموا على أي حركة لإعادة احتلاله. بذل كدرلن ما في وسعه لتشجيعهم: «عند الضم تستطيع النمسا ـ المجر أن تعول، دون أي شروط، على دعم ألمانيا».[20] كانت التجربة في البوسنة قد لقنتهم درساً حول عدم جدوى الحصول على المزيد من الرعايا السلاف؛ يضاف أنهم كانوا دائمي العجز عن اتخاذ أي قرار سريع مما أدى إلى ضياع فرصة اجتياح السنجق فيما كان الصرب لا يزالون مشغولين في أمكنة أخرى. اتخذت النمسا ـ المجر موقف المتفرج وسمحت لعملية إعادة البناء القومية لتركيا الأوروبية بأن تتم. بالطبع لم يكن هذا أمراً حصل فجأة في تشرين الأول/أكتوبر 1912. كان الأمر قد حُسم، في الحقيقة، حين أخفق آندراسي وديزرائيلي في تأكيد وحدة الإمبراطورية العثمانية في 1878، أو حتى في وقت أبكر من ذلك حين كان مترنيخ قد أخفق في الحؤول دون تأسيس دولة يونانية مستقلة في عشرينيات القرن التاسع عشر. ما إن تفتتت الإمبراطورية العثمانية، حتى باتت الدول القومية حتمية، ما لم تبادر النمسا ـ المجر إلى اجتياح شبه جزيرة البلقان وحدها؛ وقد كان ذلك بعيداً عن متناولها منذ نهاية حرب القرم. كذيل منطقي، كان يجب أن يكون النمساويون قد تصالحوا مع صربيا وراحوا يسعون إلى التعاون معها. كان الصرب سيرحبون بذلك: توقعوا سلفاً نزاعاً مع بلغاريا حول مقدونيا، إضافةً إلى أن صرب البلقان، لم يكونوا، في الحقيقة، يستسيغون التوحد مع الصرب الأكثر تحضراً وثقافة داخل مملكة آل هابسبورغ، بله مع الكروات الكاثوليك المتطورين المحذلقين. اضطلع أستاذ جامعي تشيكي يدعى توماس مازاريك، كان يحلم بتحويل النمسا ـ المجر إلى اتحاد فدرالي لشعوب

حرة، بدور الوساطة. رأى بيرتشتولد «أنه لم يكن إلا **شيطاناً فقيراً** ربما أراد الحصول على نوع من العمولة أو السمسرة» وقال له: «لسنا هنا لنمكن الناس من كسب نسبة مئوية».[21] أما «النسبة المئوية» التي فاز بها مازاريك في النهاية فقد تمثلت بأن أصبح رئيس الجمهورية المحرر لتشيكوسلوفاكيا.

كان انتصار النزعة القومية البلقانية كارثة غير قابلة للعلاج بالنسبة إلى مملكة آل هابسبورغ. تلفت بيرتشتولد يميناً ويساراً بحثاً عن قضية ما يمكن توظيفها لإنقاذ «هيبة» المملكة. ما لبث أن اهتدى إلى ضالته آخر شهر تشرين الأول/أكتوبر: لم يكن مستعداً لأن يمكّن صربيا من الحصول على مرفأ على البحر الأدرياتيكي[22] وكان سيصر على قيام ألبانيا مستقلة. كانت هذه قضية جيدة جديرة باتخاذ موقف منها. من منطلق الغيرة من كل من صربيا والنمسا المجر كانت إيطاليا ستؤيدها خوفاً من البدائل. يضاف أن الألبانيين كانوا قومية حقيقية، جديرة بالحرية مثلها مثل غيرها. من المؤكد أن هذا كان له تأثيره في بريطانيا العظمى وفرنسا، وإن بدا غريباً بالنسبة إلى النمسا ـ المجر أن تظهر بوصفها حاملة لواء الاستقلال القومي. لعل الروس كانوا الأكثر عدم اهتمام بهذه القضية البعيدة. منذ اليوم الذي برزت فيه، قام سازونوف بإبلاغ الصرب بأن روسيا لم تكن مستعدة للقتال من أجل ميناء صربي على الأدرياتيكي.[23] كان الروس مشغولين بهاجس أكثر إلحاحاً. كانوا يخشون من احتمال استيلاء البلغار على القسطنطينية. منعاً لهذا، كانوا مستعدين لدخول الحرب «في غضون أربع وعشرين ساعة».[24] كتب سازونوف يقول: «من شأن احتلال القسطنطينية أن يجبر كل أسطولنا في البحر الأسود على الظهور في العاصمة التركية».[25] هذه أيضاً كانت حصيلة شاذة: الاستعدادات الجدية الوحيدة للحرب التي أقدمت روسيا عليها في 1912 كانت ضد دول قومية سلافية.

كان من المتوقع للحرب في البلقان أن تتمخض عن صراع بين روسيا والنمسا ـ المجر. بدت، بدلاً من ذلك، جامعة بينهما ـ كانت روسيا ستقاوم بلغاريا في القسطنطينية؛ النمسا ـ المجر كانت ستقاوم صربيا حول ألبانيا. على الضفة الأخرى، دأب الألمان على مطالبة بريطانيا العظمى وفرنسا بالتعاون من أجل منع الروس من الوصول إلى القسطنطينية. لم تكن الفكرة غير جديدة

بالترحيب من قِبَل غراي الذي كان يريد جعل القسطنطينية مدينة حرة إذا ما تمزقت الإمبراطورية التركية أشلاء.[26] حل مقيت بالنسبة إلى الروس. أقر بوانكاريه بأن من شأن تبنيه لهذا الخط أن يفضي إلى انهيار التحالف الفرنسي ـ الروسي، إلى بقاء التحالف النمساوي ـ الألماني، وإلى صيرورة ألمانيا سيدة أوروبا. في الوقت نفسه، كان، هو أيضاً، يتمنى إبقاء الروس بعيدين عن القسطنطينية. تمثل حله بحض الروس على دعم صربيا وبالوعد على نحوٍ أكثر تأكيداً من أي وقت بأن فرنسا كانت مستعدة لدعمها. قال لإيزفولسكي يوم 17 تشرين الثاني/ نوفمبر: «إذا دخلت روسيا الحرب، فإن فرنسا أيضاً ستدخلها، وكما نعلم فإن ألمانيا تقف في هذه القضية وراء النمسا».[27] هذه هي الجملة التي جلبت في سنوات لاحقة على بوانكاريه تهمة «الاتجار بالحرب»؛ ومن المؤكد أنها كانت أكثر بكثير مما كان قد سبق أن قيل على لسان أي سياسي فرنسي سابق. غير أنها لم تكن مصممة لإثارة أي حرب. كانت مصممة للحيلولة دون احتلال الروس للقسطنطينية من جهة أو بروز شراكة نمساوية ـ روسية كان سيتعين عليها أن تؤدي إلى إنعاش **عصبة الأباطرة الثلاثة** من جهة ثانية. كان بوانكاريه عازماً على الاحتفاظ بالتحالف الفرنسي ـ الروسي، الذي وحده كان ضمانة الاستقلال الفرنسي؛ وأي قوة عظمى راغبة في أن تبقى مستقلة يجب عليها أن تكون مستعدة لمواجهة الحرب في سبيل مثل هذا البقاء.

غير أن الإنذار ما لبث أن تبين أنه كان خديجاً (في غير وقته). أخفق البلغار في الاستيلاء على أدرنه، بله القسطنطينية؛ والروس نجحوا في إحياء رعايتهم للنزعة القومية البلقانية دون المخاطرة بمصالحهم الخاصة. لم تستطع دول البلقان أن تحقق أي مزيد من التقدم وتوصلت في 3 كانون الأول/ ديسمبر إلى إبرام اتفاق وقف إطلاق نار مع تركيا. كونفرنس سلام عُقد في لندن ـ الأكثر «حياداً» بين سائر العواصم الكبرى. كانت دول البلقان راغبة في تحصيل مكاسبها دون انتظار إِذْن القوى العظمى. فهذه نجحت، على أي حال، في إنقاذ المظاهر عن طريق عقد كونفرنس لسفرائها في لندن برئاسة غراي لإقرار جملة التغييرات التي كانت ستطيقها.[28] بدا أن الوضع كان لا يزال خطراً. كانت قوى معينة قد استُنفرت في النمسا ـ المجر؛ ولم يبادر الروس، رداً على

ذلك، إلى تسريح المجندين المنتهية خدمتهم في نهاية السنة. ولكن القرار العظيم ضد أي حرب عامة كان قد اتخذ، حين كانت النمسا ـ المجر قد أخفقت في التدخل ضد صربيا في تشرين الأول/أكتوبر حين كان الروس، من جانبهم، قد رفضوا تأييد مطالبة الصرب بميناء على الأدرياتيكي. سارع الطرفان، بالطبع، إلى لوم حلفائهم على جُبنهم. كرر الروس محاولاتهم الرامية إلى استنطاق بوانكاريه وجعله يعبر صراحةً عن عدم استعداده لتأييدهم إذا ما دخلوا الحرب كرمى لعين الصرب. رفض بوانكاريه الوقوع في المصيدة. قال ميليران، وزير الحرب في وزارته: «لسنا من يقع عليه اللوم؛ نحن جاهزون، وتلك الحقيقة يجب أن تبقى في الأذهان».[29] لم يكن هذا تشجيعاً لروسيا على الذهاب إلى الحرب؛ كان نوعاً من الإصرار على وجوب قيامها بوضع سياستها الخارجية الخاصة. بالمثل لم تكن ألمانيا مستعدة لأن تتحمل عبء التردد النمساوي ـ المجري. أفاد ولي عهد آل هابسبورغ، فرانسيس فيرديناند، بعد لقاء غليوم الثاني بما يلي: «حالما تقضي هيبتنا، سيتعين علينا أن نتدخل في صربيا بحماسة، ونستطيع أن نطمئن إلى دعمه».[30] غير أن أي حرب ضد صربيا لم تكن على الإطلاق في حسابات فرانسيس فيرديناند. كان يحلم بحل مسألة السلاف الجنوبيين حُبّياً بعد أن يكون قد أصبح على كرسي العرش؛ وقد أبلغ كونراد، الذي أصبح رئيساً للأركان من جديد في كانون الأول/ديسمبر، بما يلي: «لا أريد من صربيا شجرة نخيل واحدة، خروفاً واحداً».[31] بمبادرة منه تم إيفاد أرستقراطي نمساوي عظيم، الأمير هوهنلوهه، إلى سان بطرسبورغ في شباط/فبراير 1913 للدعوة إلى التضامن الملكي، تضامن الأسرتين الملكيتين الحاكمتين. فعلت المناشدة فعلها، جرى وقف الاستعدادات العسكرية على الطرفين.

من حيث الشكل والمظهر كان كونفرنس السفراء استعراضاً مدهشاً **لجوقة أوروبا**. لم يكن قادراً على إبطال نتائج حرب البلقان ـ ولا تجديدها في آذار/مارس بما أدى إلى حرمان تركيا من أدرنه مؤقتاً كما تبين. تعين على السفراء أن يجعلوا هذه النتائج مستساغة لدى روسيا والنمسا ـ المجر. لم يكن لدى روسيا سوى هاجس ملح واحد: منع البلغار من دخول القسطنطينية. إلا أن الأتراك

كانوا يملكون ما يكفي من القوة للقيام بهذه المهمة دون مساعدة القوى العظمى. لذا فإن روسيا استطاعت أن تبدو توافقية ومعقولة. تمثلت المهمة الجدية الوحيدة للكونفرنس بترجمة الشرط الذي كانت النمسا ـ المجر قد ألحت عليه والذي كانت روسيا قد وافقت عليه ـ شرط تأسيس ألبانيا مستقلة ـ إلى لغة الواقع العملي. من حيث المبدأ، دل هذا على نوع من الانتصار للنمسا ـ المجر؛ أما حين وصل الأمر إلى التفاصيل فإن روسيا كانت قادرة على الدخول في نزاع حول قرى حدودية مثل دبرا ودياكوفا، وكانت النمسا ـ المجر هي التي بدت متشددة. كثيراً ما كان غراي يقف في صفها في هذه النزاعات. وكما علق آير كراو بسخرية لاواعية فإن «مجمل موقف بريطانيا العظمى في العالم معتمد، إلى حدٍّ كبير، على الثقة التي اكتسبتها بأنها، أقله في القضايا التي لا تمس مصالحها الحيوية مباشرة، تتعامل بصرامة مع مواصفاتها الإيجابية وفقاً للمعايير المعتمدة في الفصل بين الحق والباطل».[32]

أراد غراي أن يقدم بياناً عملياً يثبت أن «أي سياسة مناوئة أو معادية لن تُتبع ضد ألمانيا أو حليفاتها من قبل فرنسا، روسيا، وبريطانيا العظمى، مجتمعة أو منفردة».[33] قام الألمان، من جانبهم، بفرض التسوية على النمسا ـ المجر، ولكن بدوافع مغايرة. في حين أراد غراي أن يبين أن بوسع **الوفاق الثلاثي** و**الحلف الثلاثي** أن يتعايشا سلمياً جنباً إلى جنب، كان الألمان يأملون بإبعاد بريطانيا العظمى عن أصدقائها الموجودين. كانت هذه فكرة بيتمان المفضلة الخاصة. كدرلن، الذي ربما كان قد أمكن إغراؤه بتكرار ضربة آذار/مارس 1919 البوسنية في لحظة ما، مات آخر عام 1912؛ جاغو (ياكو) الذي خلفه وزيراً للخارجية، كان ديبلوماسياً روتينياً، عاجزاً عن أي اختراق سياسي. لذا فإن الطريق كانت ممهدة أمام بيتمان، ذلك السياسي الفرانكفورتي، الذي كان دائم الحلم بنوع من التحالف المحافظ مع إنجلترا ضد روسيا، والتطلع إلى الخلف بنوع من الحنين الماضوي (النوستالجي) إلى «فرصة» 1854 «الضائعة في بداية حرب القرم. على الرغم من أن بيتمان كان قد أخفق في لجم متحمسي البحرية الألمان، فإنه ظل يأمل باسترضاء البريطانيين عبر صفقة استعمارية ومن خلال اعتماد خط سلمي في البلقان ـ موقتاً. كتب إلى بيرتشتولد في شباط/

فبراير 1913 يقول: «قد نبحث عن توجه جديد للسياسة البريطانية إذا استطعنا تجاوز الأزمة الحالية دون أي شجارات. . . أعتقد انه سيكون من الخطأ المنطوي على عواقب يتعذر رَوْزُها إذا حاولنا الحل بالقوة. . . في لحظة تشهد على وجود ولو بصيص أمل بولوج باب هذا الأزمة في ظل شروط أفضل بالنسبة إلينا».[34] بالمثل، كتب مولتكه إلى كونراد ناصحاً إياه بالانتظار حتى تنهار **العصبة البلقانية**. غير أنه كان واثقاً من دون أدنى شك من أن الحرب كانت دائبة على الاقتراب: «إن حرباً أوروبية يجب أن تقع عاجلاً أو آجلاً، حرباً سيكون فيها الصراع، آخر المطاف، بين النزعتين الجرمانية والسلافية».[35]

عبر الألمان عن سياستهم على نحو حتى أكثر قوة في كانون الثاني/ يناير 1913 حين كانوا عاكفين على إعداد قانون جديد للجيش اقترحه بيتمان رسمياً في آذار/ مارس. كان هذا القانون يحدث زيادة واسعة في قواتهم المسلحة ويؤدي للمرة الأولى إلى خلق جيش جماهيري؛ والأكثر من ذلك هو أن الزيادات كانت ممولة بالضريبة على الرأسمال. لم تكن موازنة لويد جورج لعام 1909 التي كانت قد أثارت أزمة دستورية في بريطانيا العظمى قد رفعت الرسوم والضرائب إلا بمبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات. تعين على ألمانيا، وهي بلد أفقر، أن توفر مبلغ خمسين مليون جنيه إضافي في غضون ثمانية عشر شهراً. كان هذا جهداً متعذر التكرار. في صيف 1914 كان من شأن الاستعدادات الألمانية للحرب أن تكون في أَوْجِها؛ إغراء توظيف تفوقهم على فرنسا وروسيا سيكون كبيراً جداً. تمثل هدف سياسة بيتمان (بمقدار ما كان يملك أي سياسة) بمضاعفة هذا الإغراء عن طريق ضمان عدم مبادرة بريطانيا العظمى، لدى احتدام الأزمة الحاسمة، إلى الاصطفاف مع فرنسا وروسيا.

لذا فإن نجاح كونفرنس السفراء كان وهمياً؛ لا فرق، كان ناجحاً مؤقتاً. لم تفض حرب البلقان إلى أي نزاع بين القوى العظمى. أكبر ضربات الكونفرنس تمت في نيسان/ أبريل/ حين أقدم الجبل الأسود على احتلال سكوتاري التي كانت القوى العظمى قد قررت إعطاءها لألبانيا. اتفقوا على استعراض قوة بحرية ضد الجبل الأسود؛ التمس الروس من بريطانيا العظمى وفرنسا المشاركة في الاستعراض رغم تجنبهم المبدئي فعل ذلك بأنفسهم.

الحركة فعلت فعلها: تنازل ملك الجبل الأسود، بعد مراكمة كنز حقيقي في سوق السندات والأوراق المالية عبر نشر الإشاعات عن قرب وقوع الحرب. مع حلول أيار/ مايو 1913، حين وضعت معاهدة لندن حداً للحرب البلقانية الأولى، صارت ألبانيا موجودة دولياً، على الرغم من أن تنظيمها الداخلي يبقى في حالة اضطراب إلى يومنا هذا [تاريخ نشر الكتاب]. كان هذا انتصاراً من نوع معين للنمسا ـ المجر: كانت ألبانيا شاهداً على أن مملكة آل هابسبورغ كانت لا تزال قادرة على فرض إدارتها بوصفها إحدى القوى العظمى. ما هو أهم أن معاهدة لندن جلبت معها تعطيل **العصبة البلقانية**. فيما كان البلغار عالقين بين أشداق القتال الضاري على مشارف أدرنه، كان الصرب قد احتلوا مقدونيا كلها؛ وباتوا الآن مصرين على الاحتفاظ بحصة بلغاريا أيضاً جنباً إلى جنب مع حصتهم هم و«المنطقة المتنازع عليها».[36] كان هاجسهم الأول هو التحكم بالخط الحديدي نزولاً إلى سالونيك التي كانت الآن بأيدي اليونانيين والتي كانت، بعد حرمانهم من البحر الأدرياتيكي، منفذَهم الوحيد على العالم الخارجي. صارت سالونيك مَظْلَمة بلغارية أخرى. كانت القوات البلغارية قد وصلت إلى المدينة بعد القوات اليونانية بأربع ساعات فقط؛ لم يكتف اليونانيون بذلك بل راحوا يوسعون مطالبهم لتشمل مساحات واسعة على شواطئ بحر ايجه.

كان البلغار قد حملوا العبء الأكبر للقتال ضد الأتراك؛ كانوا قد توهموا أنهم كانوا قادرين على اجتياح اليونان وصربيا معاً، وهاجموهما يوم 29 حزيران/ يونيو دون إنذار. تمخضت الخطة عن نتيجة معكوسة كارثية. نجحت اليونان وصربيا فيما هو أكثر من الصمود. رومانيا التي كانت قد التزمت الحياد حتى تاريخه دخلت الحرب ضد بلغاريا للحصول على دوبروجا. حتى تركيا عادت واستولت على أدرنه. كانت اللحظة حاسمة أيضاً بالنسبة إلى النمسا ـ المجر. طالما كان الألمان قد قالوا لبيرتشتولد إن عليه أن ينتظر إلى حين دخول صربيا وبلغاريا في شجار؛ وطالما كان هو، من جانبه، قد أصر على عدم الاستعداد للسماح بأي عملية ضم صربية. آنياً كان يطلق كلاماً كبيراً ويهدد بالحرب. وعند الوصول إلى المنعطف الحاسم لم يكن مستعداً للمخاطرة

بالدخول في صراع مع رومانيا. أكثر من ذلك، الألمان جميعاً كانوا ضد الحرب. كانوا يأملون بالفوز في المنافسة على صداقة الرومان، اليونانيين، وحتى الصرب، واضعين البلغار في مرتبة متدنية جداً. لم يكونوا متعاطفين مع مشكلات النمسا ـ المجر القومية. كان بيتمان يأمل بـ«ألا يعكر كابوس (**كوشمار cauchemar**) أيّ صربيا كبرى صَفْوَ سلام فيينا».[37] مرة أخرى لم يقدم بيرتشتولد أي عمل. لاحقاً شكا النمساويون من أن ألمانيا كانت قد منعتهم من سحق صربيا، حين كانت الظروف لا تزال مواتية. غير أن بيرتشتولد كان أقرب إلى الحقيقة حين قال لكونراد حول احتمال شن هجوم على صربيا: «كان قلبه مؤيداً، ولكن عقله لم يكن كذلك».[38]

مقاتلو حرب البلقان الثانية اجتمعوا في بوخارست وتوصلوا إلى السلام هناك في آب/أغسطس. تعين على بلغاريا أن تدفع أثماناً للجميع ـ دوبروجا لرومانيا، أدرنه لتركيا. وَضَع الصربُ أيديهم على الجزء الأكبر من مقدونيا؛ استولى اليونانيون على القسم الباقي من تراقيا الغربية بما فيها سالونيك. لم تكسب بلغاريا إلا شريطاً ضيقاً من مقدونيا وتراقيا الغربية، ما وفر لها ثغرة على بحر ايجه. بالإجمال، لم تكسب بلغاريا إلا 400,000 مواطن جديد في حين فازت كل من صربيا واليونان بمليون ونصف. سلام بوخارست لم يُعْرَض على القوى العظمى للمصادقة. بيرتشتولد كان يريد أن تصر هذه القوى على تقديم تنازلات لصالح بلغاريا. هذه الفكرة رفضها الألمان بحزم: كانوا متحالفين مع رومانيا، اليونان، وحتى صربيا. نظراً لرهانهم الاقتصادي الهائل على آسيا الصغرى، كانوا مرحبين بتقوية تركيا، تلك التقوية التي خرجت من رحم استعادة أدرنه. رأى غليوم الثاني أن فيينا «مجنونة مئة بالمئة»[39] واعترف بسلام بوخارست لحظة إنجازه. ومما ينطوي على ما يكفي من الغرابة أن الروس كانوا أيضاً قد فضلوا بلغاريا. أرادوا أن يكفروا عن ذنب منعها من دخول القسطنطينية في الخريف الماضي؛ يضاف أنهم كانوا ضد التوسع اليوناني في بحر ايجه، هذا التوسع الذي بدا تمهيداً لإمبراطورية بيزنطية جديدة على المضائق. غير أنهم لم يحصلوا، بالمثل، إلا على القليل من التأييد من بريطانيا العظمى وفرنسا. قال سازونوف بمرارة: «إن فرنسا هي التي كانت قد وضعت تحت


Miles
40 20 0 40 80 120
R. Theiss
R. Mures
R. Drave
R. Save
BELGRADE
SERBIA
BOSNIA
R. Morava
R. Danube
Sarajevo
Mostar
Nish
HERCEGOVINA
MONTENEGRO
SOFIA
Skoplje
Stip
R. Vardar
R. Struma
Okhrida
GREECE
Boundary of 1856
Gains of 1878
Gains of 1913
"Contested zone"

صربيا

تصرف تركيا أموالاً كانت قد مكّنتها من استعادة أدرنه»؛[40] وعن دول البلقان: «لقد تجنبتني».[41]

كان هذا صحيحاً. كانت دول البلقان قد أصبحت مستقلة حقاً؛ لم تكن دائرة في فلك أحد. على الرغم من أن معاهدة بوخارست كثيراً ما يتم الحديث عنها بنوع من الاستخفاف على أنها مجرد هدنة لم تحل شيئاً، فإن الحدود التي رسمتها بقيت دون تغيير إلى اليوم، باستثناء فقدان بلغاريا لمنفذها على بحر إيجه في 1919؛ حدود القوى العظمى القارية شهدت قدراً أكبر وأعنف من التغيير. عبارة «البلقان للبلقانيين» القديمة تحققت على أرض الواقع. جميع القوى العظمى، باستثناء النمسا ـ المجر، سلمت بهذه النتيجة. حتى روسيا تم إرضاؤها على نحوٍ معقول: على الرغم من أن دول البلقان كانت قد باتت مستقلة عنها، فإن هذا كان أفضل من أن تصبح تابعة لجهات أخرى. فقط النمساويون ظلوا ينظرون نظرة استياء وغضب تماماً كما كان قد سبق لهم أن رفضوا الاعتراف بمملكة إيطاليا بعد 1861 أو حلموا قليلاً بالانتقام من بروسيا بين عامي 1866 و1870. هذه كانت عواطف، لا سياسة. في تشرين الأول/ أكتوبر 1913 أطلق بيرتشتولد لفتة عنف أخيرة. كان الصرب، رداً على استفزازات هجمات فدائية، قد عبروا الحدود الإقليمية لألبانيا بغية استعادة النظام. في 18 تشرين الأول/ أكتوبر أرسل بيرتشتولد إنذاراً، طالباً انسحاباً صربياً في غضون أسبوع. كالعادة، أمل كونراد أن يكون هذا تمهيداً للتحرك؛ تيزا، رئيس وزراء هنغاريا والرجل الأقوى في المملكة، كان مصراً بالقدر نفسه على عدم القبول بما هو أكثر من نوع من النجاح الديبلوماسي؛ لم تكن لدى بيرتشتولد أي فكرة عما كان يريده. كان الصرب على خطأ، وغير جاهزين للحرب؛ انسحبوا من ألبانيا. هذه المرة لم يكن كونراد المحْبَط الوحيد. كان غليوم الثاني قد فَضَّل المسار المتشدد رغم احتقاره السابق للسياسة النمساوية. قال لبيرتشتولد: «تستطيع أن تكون واثقاً بأنني أقف خلفك وأنا مستعد لشهر السيف لحظة يجعل عملك ذلك ضرورياً... كل ما يأتي من فيينا هو أمر بالنسبة إلي».[42] ربما لم يكن هذا سوى العنف الانفعالي الغريزي الذي درج غليوم الثاني على اعتماده دائماً في الرد على الخبر الأول عن أي تحد؛ وقد

كان من شأنه أن يُتبع بأفكار ثانية حذرة، كما في مناسبات أخرى، لو وصلت الأزمة إلى مرحلة النضج. فعل الكلام فعله في بيرتشتولد دون تمييز.

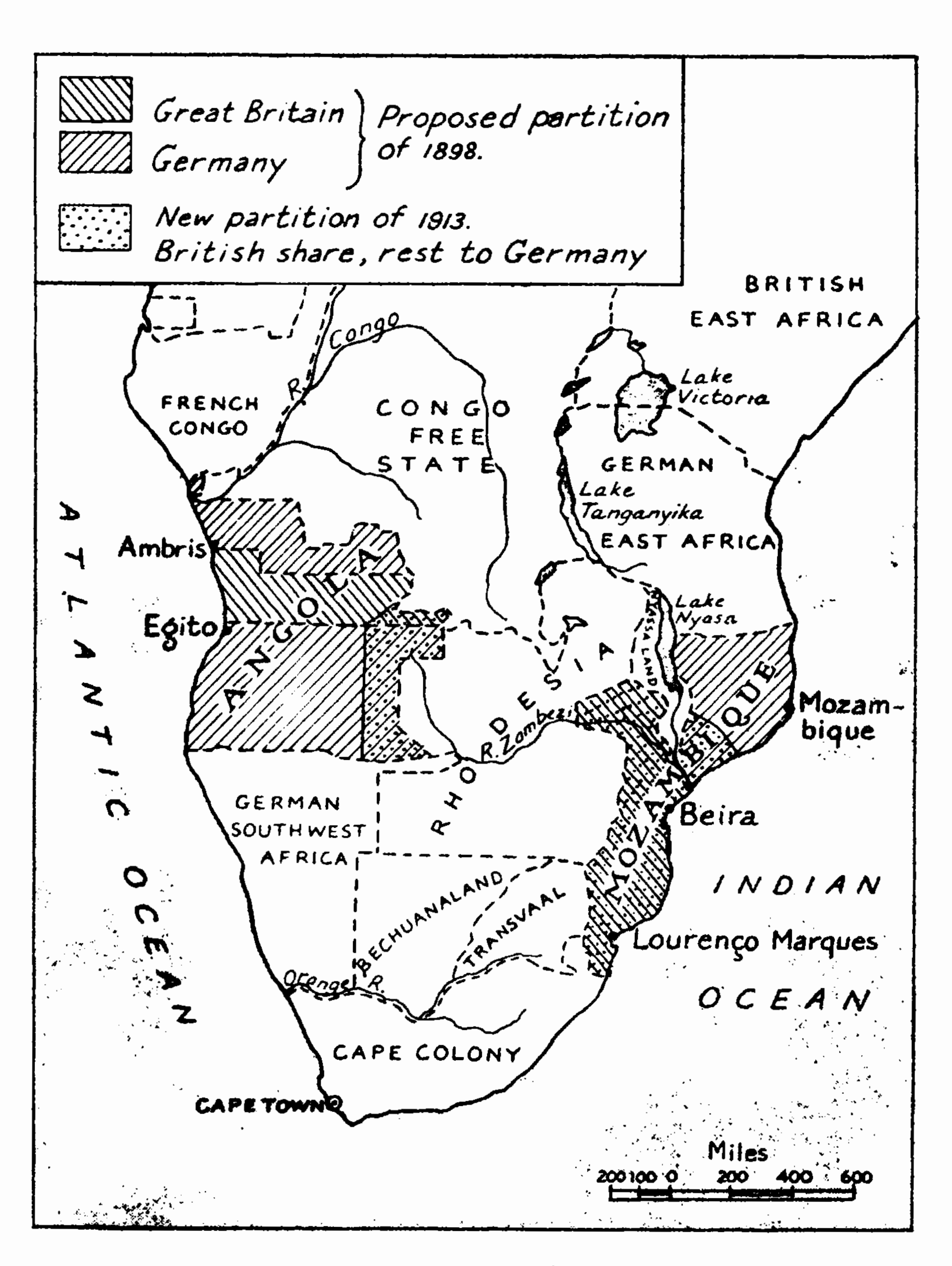
هذا الإنذار في تشرين الأول/أكتوبر كان الصدى المشوش الأخير لمسألة البلقان بمعناها القديم. كانت حروب البلقان قد زادت التوتر بين القوى العظمى؛ غير أن تحولاً في الترتيبات القائمة بدا محتملاً، نظراً لانتهائها من دون نزاع عام. من المؤكد أن الاستعدادات للحرب زيدت في كل مكان. حروب البلقان كانت قد شهدت القتال الجدي الأول في أوروبا منذ سقوط بليفنا عام 1877.[43] كانت المعارك سريعة وحاسمة؛ وكل مراقب أصر، متجاهلاً دروس الحرب الروسية ـ اليابانية، حيث كانت معركة موكدن قد دامت أسابيع، على افتراض أن من شأن الحروب المقبلة فيما بين القوى العظمى ستتبع النمط نفسه.[44] لذا فقد بدأ سباق للاستعداد من أجل الاشتباكات الأولى، سباق أطلقه الألمان بقانون الجيش الجديد عندهم في كانون الثاني/يناير 1913. لم يكن بوسع الفرنسيين استدعاء المزيد من الرجال إلى الخدمة العسكرية؛ بكتلتهم السكانية الراكدة لم يكن لديهم فيض من الرجال كي تتم دعوتهم. لم يأت ردهم إلا في آب/أغسطس عن طريق تمديد فترة الخدمة إلى ثلاث سنوات.[45] مع حلول 1915 أو 1916، وإن لم يكن قبل ذلك، كانوا سيجهزون جيشاً جبهوياً بضخامة نظيره الألماني؛ وقد اعتقدوا أنهم قادرون حتى قبل ذلك على المبادرة إلى الهجوم بنجاح، إذا جرى تقسيم القوات الألمانية لمواجهة تهديد بغزو من جانب روسيا.[46] ومن هنا فإن الفرنسيين ألحوا على وجوب سير روسيا قدماً في دفع مشروعات سككها الحديد الاستراتيجية غرباً وزيادة أعداد الصالحين للخدمة إذا كانت راغبة في الحصول على قروض جديدة.[47]

ومع ذلك فإن الفرنسيين بادروا، في الوقت نفسه، إلى التراجع عن أفق أي حرب عامة. في ألمانيا أدت الزيادات العسكرية إلى تعزيز مكانة بيتمان في الرايخشتاغ؛ في فرنسا جوبهت خدمة السنوات الثلاث بمعارضة الاشتراكيين مع قطاع متنام من الراديكاليين. بوانكاريه الذي أصبح رئيساً للجمهورية في كانون الثاني/يناير، وخلفاؤه في وزارة الخارجية كانوا سيتبعون مساراً أكثر تحفظاً من

الخط الذي اعتُمد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1912؛ وباتوا متزايدي الامتناع عن منح روسيا تأييداً غير متحفظ. في شباط/ فبراير 1913 كان بنكندورف قد كتب يقول: «فرنسا هي القوة المستعدة للذهاب إلى الحرب بالقدر الأكبر من الهدوء النسبي».[48] في نهاية العام، أفاد رئيس الوزراء الروسي كوكوفتزوف في تقرير رفعه إلى نقولا الثاني بعد زيارته لباريس بما يلي: «جميع الساسة الفرنسيين يريدون الهدوء والسلم. إنهم مستعدون للتعاون مع ألمانيا وهم أكثر نزوعاً إلى السلم بما لا يقاس مقارنةً بما كان سائداً قبل عامين اثنين».[49]

عكست السياسة البريطانية النمط الثنائي أو المزدوج نفسه ـ عمليات تسلح متصاعدة من ناحية، رغبة متنامية في التصالح مع ألمانيا من ناحية أخرى. لم تتم أي محاولة إضافية للتوصل إلى اتفاق حول التقليص البحري، باستثناء اقتراح تشيرتشل الخاص باعتماد «عطلة بحرية»، ينبغي خلالها أن تتوقف جميع أعمال بناء السفن. بداية تقدم بهذا الاقتراح في آذار/ مارس 1912 ثم كرره في 1913 حين قام بعرض التقديرات البحرية؛ لم يتقدم الألمان بأي رد، وربما وحده تشيرتشل أخذ الأمر مأخذ الجد.[50] بعض الليبراليين حاولوا اختزال التقديرات البحرية في كانون الثاني/ يناير 1914؛ وكافح لويد جورج دفاعاً عن ذلك في الوزارة.[51] إلا أن المسألة كانت قد فقدت حدتها: كان البريطانيون قد باتوا يطيقون البحرية الألمانية ويتفوقون عليها من دون تحمل أعباء مالية غير عادية. حتى عام 1912 كان التقييد البحري قد ظل هو الشرط لأي اتفاقات مع ألمانيا حول قضايا أخرى. هذا الشرط تم إسقاطه الآن. كان وزير المستعمرات هاركورت يعتقد أن لدى الألمان شكوى حقيقية جراء حرمانهم من «مكان تحت الشمس»؛ وأضفى الدفء على الاتفاق معهم حول المستعمرات البرتغالية الذي كان قد تم في 1898. كانت هذه صفقة ملتبسة. حاول هاركورت استرضاء ألمانيا بإعطائها مستعمرات إحدى الدول الحليفة، لا عبر التنازل عن أرض بريطانية. بالفعل، كان وجوب مشاركة بريطانيا العظمى في النهب جزءاً أساسياً من الترتيب ـ تمثل «تنازلها» الوحيد بالمطالبة بما هو أقل مما كان قد خُصص لها في الاتفاق الأصلي.

أصيب الفرنسيون بقدرٍ كبير من الذعر حين وصلهم نبأ هذه الصفقة. لم



أفريقيا البرتغالية

يكتفوا بالامتعاض من المصالحة بين بريطانيا العظمى وألمانيا: خافوا أن تكون مستعمرات بلجيكا، أو حتى مستعمراتهم هم، مدرجة في الخانة التالية على قائمة التقسيم ـ ولم يكونوا مخطئين كثيراً بمقدار ما كان الأمر متعلقاً بمخططات ألمانيا. بالطريقة نفسها إلى حدٍّ كبير، كان النمساويون دائمي الخوف من أن يتمخض أي اتفاق بين ألمانيا وروسيا عن تقسيم أراضي مملكة آل هابسبورغ. كلٌّ من النمسا ـ المجر وفرنسا كانت قوة عظمى تقليدية على حافة الانهيار؛ لم يكن أمر تحويلهما إلى كبرى الدول الصغرى ليتطلب إلا القليل من الوقت والجهد. لذا فإن دفاع فرنسا عن مصالح الدول الصغرى ـ البرتغال أو بلجيكا ـ كان نوعاً من السعي لحماية مصالحها هي. على الرغم من هذه الاعتراضات الفرنسية فإن اتفاقاً بين بريطانيا العظمى وألمانيا قد تم التوصل إليه في حزيران/ يونيو 1913. ثمة صعوبة أو مشكلة غير متوقعة ما لبثت أن برزت. خجل غراي من الصفقة وأراد أن يوقع اللوم على سَلَفَيْه سالزبوري وبلفور، اللذين كانا قد أبرما الاتفاق الأصلي لعام 1898. يضاف انه أراد أن يبين أن البرتغال لم تكن ستُحرم، رغم سوء تصرفها في مستعمراتها، من هذه المستعمرات ضد إرادتها. لذا فإنه أصر، لدى توقيع الاتفاق الجديد، على وجوب نشره، مرفقاً باتفاق 1898 والإعلان البريطاني الموجه إلى البرتغال في 1899، ذلك الإعلان الضامن لممتلكاتها. أصاب الألمان إذ قدروا أن من شأن هذا أن يحبط مشروعهم. لم يكونوا ليحصلوا لا على المستعمرات البرتغالية ولا على استعراض كان من شأنه أن يدق إسفيناً بين بريطانيا العظمى وفرنسا. قال ليتشنوفسكي، السفير الألماني في لندن، لغراي إنه بدا مضطلعاً بدور مستشار طبي للإمبراطورية البرتغالية، «في حين أن ما كانت ألمانيا تفكر به هو، بالأحرى أن تكون الوريث». [52] بقي الاتفاق دون توقيع؛ بقي، مع ذلك، لفتة مصالحة مدهشة.

وما كان أكثر إثارة للدهشة هو توجه بريطانيا العظمى وألمانيا نحو الاتفاق حول سكة حديد بغداد. مع انتهاء حروب البلقان، صار مستقبل تركيا الآسيوية يشكل مسألة حاسمة في العلاقات الدولية. الغنائم البلقانية كانت تافهة جداً؛ تلك المعروضة في آسيا بدت هائلة وعظيمة. هذه المسألة أحدثت شرخاً في

التحالفات القائمة. لم يكن لروسيا أي رهان اقتصادي في تركيا ـ لا تجارة معها، لا حصة في قروضها القومية، لا امتياز واحد خاص بتمديد السكك الحديد. في الحقيقة كانت سياستها قائمة على منع مد السكك الحديد بهدف الحفاظ على أمن حدود القوقاز. من الجهة الأخرى كانت ذات مصلحة كبيرة في العبور الحر بالمضائق. خمسون بالمئة من مجمل تجارتها، وتسعون بالمئة من صادراتها من الحبوب خصوصاً، كانت تمر بالمضائق. وكانت تفضل الإمبراطورية العثمانية في المضائق على أي قوة عظمى؛ لم تكن مستعدة لأن تحاول الاستيلاء عليها إلا إذا تعرضت هذه الإمبراطورية للانهيار. خُطط روسية مشابهة قوبلت في الأيام الغابرة بالرفض من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا. الآن هاتان كانتا تتفارقان. لم يعد البريطانيون مهتمين بإغلاق المضائق بعد أن باتوا راسخي الأقدام في مصر. وعلى الرغم من أنهم كانوا لا يزالون يتحكمون بالجزء الأكبر من التجارة التركية فإن هذا لم يكن يستدعي بقاءها السياسي؛ كان من شأن التجارة أن تستمر مهما كانت هوية السلطة السياسية. كانت لهم حصة صغيرة في سلة القروض التركية ـ نسبة 14 بالمئة، مقابل 60 بالمئة لفرنسا و24 بالمئة لألمانيا. كانت لهم سكة حديدية مهجورة واحدة في آسيا الصغرى. كانوا مستعدين لشطب رهانهم الصغير في الإمبراطورية التركية، إذا استطاعوا ضمان الأمن في الخليج الفارسي. في 29 تموز/يوليو 1913 أبرموا اتفاقاً مع تركيا، وفر لهم هذا بالنسبة إليها؛ وكانوا يريدون الشيء نفسه من ألمانيا ـ بالمقابل كانوا مستعدين لإسقاط اعتراضاتهم على الخط الحديد الألماني حتى بغداد. كان من شأن ألمانيا أن تشكل حاجزاً أكثر فعالية من الإمبراطورية العثمانية المتهالكة في وجه روسيا؛ وكان البريطانيون سيتمتعون بحرية تجديد نزاعاتهم مع روسيا في إيران ـ وهي نزاعات ما لبثت أن تفاقمت من جديد في 1914.

على الجانب الآخر، كان الفرنسيون لا يزالون شديدي الالتزام بالإمبراطورية العثمانية. على الرغم من أن مصالحهم الاقتصادية القديمة في القسطنطينية كانت قد تقزمت بعض الشيء جراء مصالحهم الجديدة في روسيا، فإنها كانت لا تزال موجودة؛ والتحريض ضد خدمة الثلاث سنوات أعطاهم زخماً سياسياً جديداً. مع تعرض بوانكاريه للضعف، زاد كايو قوة ونفوذاً:

أصبح وزيراً للمال في كانون الأول/ ديسمبر 1913 وكان يحلم برئاسة الوزارة قائداً لائتلاف راديكالي ـ اشتراكي، يكون مستعداً للتعاون اقتصادياً مع ألمانيا. لم يكن الفرنسيون مستعدين للتفكير بتقسيم الإمبراطورية العثمانية بما قد يفضي إلى إسكاتهم (إذا كانوا محظوظين) بسورية فقط. حتى السفير باليولوغ، وهو المعروف بتأييده القوي للتحالف الروسي، قال لإيزفولسكي في نيسان/ أبريل 1913: «أنتم تريدون إرهاق تركيا؛ نحن نريدها أن تبقى قادرة على الاستمرار بل وحتى التعافي في آسيا».[53] جول كامبون من برلين وبومبار من القسطنطينية نصحا، كلاهما، بالتعاون مع ألمانيا وروسيا.[54]

لم يقْدم الألمان مطلقاً على أخذ هذه الفكرة مأخذ الجد. من المؤكد أنهم كانوا أصحاب مصلحة كبرى في تركيا، لعلها الأكبر بين سائر القوى. فمصالحهم كانت في قلب تركيا، في القسطنطينية وآسيا الصغرى، لا في الأطراف مثل البريطانيين في الخليج الفارسي. غير أنهم لم يصدقوا احتمال تخلي فرنسا عن التحالف الروسي. وفي هذا كانوا على صواب. كان الفرنسيون قد نجحوا، بطريقةٍ ما، في التوفيق بين هذا التحالف وبين مصالحهم في تركيا منذ أكثر من ثلاثين سنة، ولم يكونوا مستعدين الآن للتخلي بسهولة عن الأمر. يضاف أن الفورة القومية في ألمانيا، التي ترافقت مع تزايد في التسلح، كانت تثير اضطرابات في الإلزاس تكللت بحادثة في سافرن حين أقدم ضابط ألماني على تولي أمر تطبيق القانون. المشاعر الشعبية في البلدين كانت أقوى من تضامن أرباب المال في القسطنطينية. كان بيتمان يفضل التعاون مع إنجلترا: «لا نستطيع تسوية وضع آسيا الصغرى بما يناسبنا إلا مع إنجلترا، تماماً كما تشير مشكلات المستقبل الاستعمارية إلى التعاون مع إنجلترا».[55] هذه أيضاً كانت فكرة غير عملية. كان البريطانيون يأملون بالسيطرة على الخليج الفارسي دون أي تقسيم عام لتركيا الآسيوية؛ والاتفاق مع الألمان حول خط حديد بغداد أظهر أنهم كانوا قاطعين شوطاً على الطريق. لا اعتراض على خطط ألمانيا في آسيا الصغرى؛ لا تأييد لها، بالمقابل، ضد روسيا. ربما كانوا أكثر إيجابية لو كانت ألمانيا قد قلصت بَحْريتها، وتمكنت، أكثر من ذلك، من ضمان أمن فرنسا بطريقةٍ أو أخرى. كان هذا مستحيلاً ما لم يبادر الألمان إلى تقليص

معدلات الولادة واختزال التوسع الاقتصادي، ويقوم الفرنسيون بالعكس. حتى هذين العاملين لم يكونا، على أي حال، حاسمين. ففي آسيا كان البريطانيون يخافون روسيا أكثر من ألمانيا؛ ما أبقاهم أشد حرصاً على علاقاتهم الودية معها. لم يكن من شأن سيطرة ألمانيا على آسيا الصغرى أن يضرهم كثيراً؛ أما سيطرة روسيا على إيران فكان من شأنها أن تشكل كارثة حقيقية. والأكثر كارثية من الاحتمالين كليهما كان احتمال توافق الطرفين على تقسيم الشرق الأوسط. كتب نكلسون في نيسان/أبريل 1914 يقول: «ليس هذا بنظري إلا كابوساً يضطرني إلى الحفاظ على صداقة روسيا بأي ثمن».[56]

بالغ البريطانيون بتضخيم خطر الاتفاق بين ألمانيا وروسيا. على امتداد ما يزيد على عشرين سنة ظل مديرو السياسة الألمانية دائبين على تأكيد عدم تمخض مصالحهم الاقتصادية في تركيا عن أي مصالح سياسية هناك؛ حتى في 1911 كان كدرلن قد أحبط رغبة مارشال في التصدي للمخططات الروسية في المضائق. كانوا في الحقيقة يريدون أن تكون تركيا قادرة على مقاومة روسيا وحدها دون مساعدة ألمانية ـ إما بقواها الذاتية أو بدعم من القوى الغربية. كانت هذه الحسابات قد سقطت. لم تكن بريطانيا العظمى وفرنسا مستعدتين لمقاومة روسيا؛ وحروب البلقان كانت قد أضعفت تركيا كثيراً بما أبقاها عاجزة عن مثل هذه المقاومة.[57] بدا الحل الوحيد المتبقي متمثلاً بنوع من نظام حماية ألمانية في القسطنطينية ـ عبر تقسيم الإمبراطورية العثمانية أو الحفاظ عليها على حدٍّ سواء. كان الألمان قد انزلقوا إلى هذا الموقف على نحوٍ لاشعوري. كذلك كانت البحرية العظمى محصلة لاشعورية لنزاعات اقتصادية عميقة إلى حدٍّ كبير؛ غير أنها كانت مستندة، أقله، إلى ذريعة نظرية سياسية ـ ذريعة «الخطر» الذي كان من شأنه أن يضاعف من قوة بريطانيا العظمى التفاوضية. لم يكن ثمة أي مشروع سياسي في خط حديد بغداد وكل ما له علاقة به.[58] كانت ألمانيا قد دعمت الخط «لمجرد التعبير العام عن مدى عظمتها». غير أن النتيجة بقيت ذاتها. فيما مضى لم تكن ألمانيا قد تنافرت مع روسيا إلا مداورة، من تحت رأس النمسا ـ المجر؛ أما الآن فقد كان لدى البلدين، كليهما، سبب مباشر للنزاع للمرة الأولى في تاريخهما. قد يكون الرهان الاقتصادي الألماني في

تركيا «رهاناً ذا طبيعة تَرَفية» كما قال ونستون تشيرتشل عن البحرية الألمانية. أما بالنسبة إلى الروس فإنه موضوع وجود. كتب سازونوف إلى نقولا الثاني يقول: «من شأن التخلي عن المضائق لأي دولة قوية أن يعني إخضاع مجمل التنمية الاقتصادية لروسيا الجنوبية لهذه الدولة».(59)

لم يكن الروس أكثر من البريطانيين رغبة في «تدمير» ألمانيا ـ بل لعلهم حتى أقل، لأن هناك منافسة اقتصادية بين بريطانيا وألمانيا في حين أن الروس بحاجة للرساميل الألمانية والفرنسية لتمويل تنميتهم الصناعية. يضاف أن التوازن بين ألمانيا والقوى الغربية هو أساس أمن روسيا. من الأهم، فعلاً، بالنسبة إلى الروس أن تكون ألمانيا عنصر تهديد لفرنسا وإنجلترا بدلاً من أن تكون عنصر تهديد لهم هم؛ في هذه الحالة فقط يمكن للقوى الغربية أن تغض الطَّرْف عن المشاريع الروسية في آسيا الصغرى، إيران، والشرق الأقصى. كان الخوف من ألمانيا قد دفع فرنسا إلى التماس الصداقة الروسية وساهم في جعل بريطانيا العظمى ترحب بالوفاق الإنجليزي ـ الروسي. لو زالت ألمانيا من الوجود لتعرضت روسيا فوراً لمجابهة «ائتلاف القرم» من جديد، كما حصل بالفعل في 1919 والأعوام التي تلته. لذا فإن الروس كافحوا بشراسة، كما في مفاوضات 1899، لتجنب أي نزاع مع ألمانيا في المضائق؛ **عصبة البلقان** بالذات لم تكن إلا أداة لتحقيق ذلك ـ أرادها الروس سداً في وجه النمسا ـ المجر، لا إضعافاً لتركيا. غير أن الصراع حين وقع كان حتمياً، حاسماً؛ بات الروس محكومين باعتماد مسار معادٍ لألمانيا.

تفجر الصراع دون تخطيط في تشرين الثاني/نوفمبر 1913. كان الألمان حريصين على استعادة هيبة أسلحتهم التي كانت قد تزعزعت حين نجح اليونانيون والصرب في إلحاق الهزيمة بالجيوش التركية المدربة ألمانياً والمجهزة فرنسياً. يضاف أنهم كانوا دائمي الرعاية لعقود التسليح التي تبرمها شركات كروب التي كان غليوم الثاني بالذات من كبار المساهمين فيها. لذا فقد كانوا سعداء حين طلب الأتراك بعثة ألمانية لتقوم بإعادة تنظيم قواتهم المسلحة. في أيار/مايو 1913، حين قُدم الطلب كان البلغار على أبواب القسطنطينية؛ وحتى الروس باركوا فكرة تعزيز المقاومة التركية. نقولا الثاني نفسه وافق على الأمر

في أثناء زيارة له إلى برلين.[60] مع حلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كان خوف الروس من البلغار قد تلاشى. امتعضوا حين جرى تعيين جنرال ألماني يدعى ليمان فون ساندرز مسؤولاً عن الجيش التركي إضافةً إلى تقليده قيادة القسطنطينية. سارعوا إلى مناشدة شركائهم في **الوفاق الثلاثي** طلباً للدعم. كانت استجابة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى فاترة ومترددة بعض الشيء. كانت للفرنسيين مصلحة مشتركة مع ألمانيا في استعادة الأموال بل وعمليات التسليح التركية؛ وكان البريطانيون في وضع حتى أكثر حرجاً إذ إن أدميرالاً بريطانياً كان عاكفاً على إعادة تنظيم البحرية التركية ـ مع عين دون شك على عقود لبناء السفن، ولكن ضد مَنْ غير روسيا؟ من جانبهم، حاول الألمان أن ينأوا بأنفسهم عن الصراع الذي كانوا هم أنفسهم قد أثاروه دون قصد. في كانون الثاني/ يناير 1914 اهتدوا إلى مخرج: تمت ترقية ليمان فون ساندرز إلى رتبة فيلدمارشال في الجيش التركي فبات أعلى من أن يتولى قيادة قوات في القسطنطينية.

الأزمة المباشرة انتهت؛ أما الصراع الكامن في العمق فقد استمر. قال سازونوف لأحد الصحافيين الألمان: «تعلمون مدى ضخامة مصالحنا في البوسفور، مدى حساسيتنا إزاء ذلك الموضوع. روسيا الجنوبية كلها معتمدة على البوسفور، وها أنتم الآن تدسون حامية بروسية في أنوفنا!».[61] خلال الإنذار بشأن قضية ليمان فون ساندرز، انكب الروس على معاينة وضعهم الاستراتيجي تفصيلياً. قرروا أنهم لم يكونوا على درجة من القوة كافية لاحتلال القسطنطينية: لم يكن لديهم وسائط لنقل القوات وكان من شأن أسطولهم أن يبقى دون مستوى نظيره التركي حتى عام 1917. لم يكونوا قادرين حتى على تهديد روسيا براً، في القوقاز، دون تعرية حدودهم الغربية. لذا فإنهم قرروا في كانون الأول/ ديسمبر 1913 اعتماد زيادة كبيرة في قوات زمن السلم؛ غير أن هذا البرنامج لم يكن، هو الآخر، مرشحاً لأن يصبح فعالاً حتى عام 1917. للمرة الأولى كانت روسيا بحاجة إلى شريكتيها ضد ألمانيا، بدلاً من أن تكون الأخيرتان بحاجة إليها هي. قال جيلينسكي، رئيس الأركان: «من المتعذر أن يكون الصراع على القسطنطينية ممكناً دون حرب عامة»؛ أيده الوزراء جميعاً:

«ما لم يتم ضمان المشاركة الفعالة لكل من فرنسا وإنجلترا في تدابير مشتركة، لا يبدو اللجوء إلى وسائل ضغط من شأنها أن تفضي إلى حرب مع ألمانيا أمراً ممكناً».[62]

باشر الروس تعزيز **الوفاق الثلاثي** كما لم يسبق له أن حصل من قبل. يضاف أنهم حاولوا استعادة جبهة البلقان من جديد ضد قوى المركز التي كانت قد سُحقت في حرب البلقان الثانية. بطريقةٍ ما تعين تحقيق المصالحة بين بلغاريا وصربيا، ولعل من الأكثر أهمية هو كسب رومانيا، تلك المنطقة المحايدة التي بقيت تحظى باحترام الطرفين منذ حرب القرم، بوصفها قوة على البحر الأسود لصالح سياسة من شأنها أن تكون معادية لتركيا، وألمانيا بالتالي. والأكثر إثارة للدهشة من كل ذلك أن الروس بادروا إلى نفخ الروح في المسألة البولونية. في 20 كانون الثاني/يناير 1914 خلال المباحثات حول ليمان فون ساندرز، قام سازونوف بحض نقولا الثاني على التنافس مع النمسا ـ المجر في المزايدة على صعيد الدفاع عن المصالح البولونية: «لا بد لنا من إيجاد مصلحة فعلية تؤدي إلى ربط البولونيين بالدولة الروسية».[63] كان هذا سلاحاً ما إن كان يُشحن مرة حتى كان يغدو ذا تأثير أكثر تدميراً للصداقة بين أسرتي رومانوف وهوهنزولرن أكثر منه ضد نظام آل هابسبورغ الملكي. لم يكن الروس يريدون حرباً مع الألمان، تماماً كما لم يكن البريطانيون يريدون ذلك، رغم البحرية الألمانية. لم تكن لا روسيا ولا بريطانيا العظمى مرشحة لكسب أي شيء في أوروبا. غير أن بريطانيا العظمى كانت معتمدة على التحكم بالبحار، وكانت روسيا معتمدة على العبور الحر للسفن التجارية بالمضائق. قال نقولا الثاني: «نحن لا نستهدف القسطنطينية، غير أننا بحاجة إلى الضمانة التي تكفل عدم إغلاق المضائق في وجهنا».[64]

لو كانت حروب البلقان قد وقفت عند حد تقوية الدولة القومية، لما ألحق ذلك أي أذى إلا بالنمسا ـ المجر وقد كفت، هي نفسها، عن أن تكون قوة عظمى. غير أنها تمخضت، إذ أضعفت تركيا، عن منح ألمانيا فرصة الهيمنة على المضائق. كان الإغراء من النوع الذي لا يقاوم، بل وغير القابل للتجنب، بالفعل، إذا كانت ألمانيا ستواصل طريقها بوصفها قوة عظمى. تم نسيان

المقاتل البوميراني [جندي المشاة رامي القنابل]. كانت بروسيا العجوز قد زالت من الوجود؛ وألمانيا الكبرى التي سبق لراديكاليي 1848 أن بشّروا بها كانت قد حلَّتْ محل رايخ بسمارك. في شباط/فبراير 1914، أطلق غليوم الثاني حُكْماً صائباً حين قال: «العلاقات الروسية ـ البروسية ماتت وشبعت موتاً إلى غير رجعة! لقد أصبحنا أعداء!».[65]

هوامش الفصل الحادي والعشرين

(1) «على امتداد القرون بقي مفتاح السياسة الخارجية الروسية متمثلاً بالتطلع الشغوف نحو موانئ المياه الدافئة». غوشن، **قبل الحرب**، ج: 1، ص: 287.

(2) نكلودوف، **ذكريات**، ص: 45.

(3) غوشوف، **عصبة البلقان**، ص: 22.

(4) نظرية «السلاف ـ المقدونيين» لم تمنع الصرب من التعامل مع أهالي مقدونيا بوصفهم صرباً بعد اجتياح بلدهم.

(5) حتى قلب صربيا العتيقة، التي كانت الهدف الأول للطموحات الصربية ومحتضنة لميدان كوسوفو الأكثر تاريخية، ظل مأهولاً، في المقام الأول، من قبل ألبان ـ ما يدعم سبب إنكار وجودهم بقوة.

(6) ملاحظة بقلم بوانكاريه، 24/ 1/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 5130.

(7) من لوي (سان بطرسبورغ) إلى بوانكاريه، 15/ 2/ 1912، المصدر السابق، ج: 2، هـ: 43.

(8) هذه الاستراتيجية الجديدة جعلت الدعم البريطاني بالفعل أقل ضرورة بالنسبة إلى الفرنسيين الذين ظلوا، طوال بقائهم مخططين لحرب دفاعية، مرحبين بأي تعزيز بريطاني على جناحهم الأيسر. حين غيروا الخطط الدفاعية باتوا لامبالين بالهجوم الألماني المتوقع عبر بلجيكا، وإن بقي معروفاً على نحوٍ غامض بالنسبة إليهم. افترضوا أن يتولى الجيش البلجيكي مهمة التصدي للألمان إلى أن يتم كسب معركة حاسمة في الإلزاس. حتى إذا نجح الألمان في الاختراق، فإن هذا لم يكن من شأنه إلا أن يضاعف من هول كارثتهم لدى وصول الفرنسيين إلى ألمانيا الجنوبية. من هنا فقد الفرنسيون الاهتمام بالقوات الاستطلاعية البريطانية. مما ينطوي على ما يكفي من المفارقة الساخرة أن البريطانيين تخلوا عن فكرة إرسال قوة مستقلة إلى آنتوبرب ووافقوا على التعاون مع الفرنسيين في فرنسا الشمالية بدلاً من ذلك، تماماً حين كفّ هذا التعاون عن أن يكون جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الفرنسية. بالطبع، مارس الفرنسيون ضغوطاً قوية على بريطانيا ملتمسين دخولها الحرب في 1914؛ ولكن الضغط جاء آنذاك، في المقام الأول، من الديبلوماسيين والحكومة ـ في حين أنه في 1906 و1911 كان صادراً عن الجنود الفرنسيين. كان يوفر يؤمن صادقاً بأنه قادر على هزيمة الألمان دون أي مساعدة بريطانية.

(9) من بوانكاريه إلى لوي، 7/ 6/ 1912، **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 3، هـ: 72.

(10) المصالح الأقدم ظلت، بالطبع، راسخة. واصل بومبار، مثلاً، يبشر بعدم تمتع

سازونوف بثقة القسطنطينية.

(11) مشروع اتفاق بحري، 16/ 7/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 3، هـ: 206.

(12) من سازونوف إلى نقولا الثاني، 17/ 8/ 1912. **مذكرات إيزفولسكي**، ج: 2، هـ: 401.

(13) من إيزفولسكي إلى سازونوف، 12/ 9/ 1912. المصدر السابق، هـ: 429.

(14) **محضر اجتماع**، 13/ 7/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 3، هـ: 200.

(15) ملاحظة من هيئة الأركان العامة الفرنسية، 2/ 9/ 1912. المصدر السابق، هـ: 359.

(16) مذكرتان بقلم غراي، 24 - 27/ 9/ 1912. **وثائق بريطانية**، ج: 9 (1)، هـ: 803.

(17) من لوي إلى بوانكاريه، 21/ 12/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 5، هـ: 105.

(18) قامت تركيا بتسليم ليبيا. كانت إيطاليا ستنسحب من جزر بحر ايجه التي كانت قد احتلتها، حين غادرت القوات التركية ليبيا. لأكثر من سبب، لم يتم هذا الانسحاب.

(19) بروتوكول اجتماع وزاري، 14/ 9/ 1912. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 4، هـ: 3787.

(20) من زوغيني إلى بيرتشتولد، 10/ 10/ 1912. المصدر السابق، هـ: 4022.

(21) كانر، **كوارث سياسية**، ص: 112.

(22) بُذلت محاولات لعقلنة هذا القرار. قيل إن النمسا ـ المجر كانت ستشدد قبضتها على التجارة الصربية إذا بقيت الأخيرة محرومة من منفذ على البحر. غير أن دورّازو والآخرون كانوا بلا جدوى بالنسبة إلى صربيا فيما عدا دواعي الوجاهة. كانوا مفصولين عن صربيا بجبال منيعة؛ لم يكن ثمة أي خط حديدي؛ كما لم يكن مد مثل هذا الخط وارداً في أي مستقبل منظور. الموانئ الدلماسية، مثل سبليت، التي حصلت عليها يوغسلافيا بعد الحرب، لم تخدم تجارتها إلى أي مدى. قبضة النمسا ـ المجر الخانقة ما لبثت، على أي حال، أن كُسرت عملياً حين فتح اليونانيون طريق سالونيك أمام الصرب. لعل ما كان أكثر سخفاً حتى من ذلك هو جعل أحد الموانئ على الأدرياتيكي قاعدة بحرية روسية. كان الروس يتعرضون لما يكفي من الضغط في البلطيق والأسود للصمود في وجهه؛ وهم لم يحاولوا قط حتى استخدام مرافق بنزرت التي قدمها الفرنسيون إليهم. تمثل الرأي الجدي الوحيد بأن من شأن وصول الصرب إلى دورّازو أن يؤدي إلى اجتذاب صرب دلماسيا إلى أمكنة أبعد شمالاً وصولاً إلى الساحل؛ ولكنهم كانوا قد باتوا غير مبالين أساساً.

(23) من سازونوف إلى هارتفيغ، 9/ 11/ 1912. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثانية، ج: 12 (1)، هـ: 195.

(24) من لوي إلى بوانكاريه، 28/ 10/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 4، هـ: 258.

(25) من سازونوف إلى إيزفولسكي، 4/ 11/ 1912. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثانية، ج: 21 (1)، هـ: 157. كذلك عارض سازونوف الاحتلال البلغاري لأدرنه؛ نقولا الثاني، وهو أكثر انتماء إلى السلاف على الصعيد العاطفي، أيده.

(26) من بنكندورف إلى سازونوف، 7/ 11/ 1912. المصدر السابق، هـ: 173.

(27) من إيزفولسكي إلى سازونوف، 17/ 11/ 1912. المصدر السابق، هـ: 268. لم يُعجب بوانكاريه بتعريف إيزفولسكي، فقام الأخير بتعديله في اليوم التالي: «كانت فرنسا ستزحف في حال بروز أسباب الحرب المبينة من قبل التحالف على السطح، أي في حال قيام ألمانيا بتوفير الدعم المسلح للنمسا». من إيزفولسكي إلى سازونوف، 19/ 11/ 1912. المصدر السابق، هـ: 280. ما لبث بوانكاريه أن غير رأيه حتى حول هذا الأمر وحاول ثانيةً في اليوم التالي أن يجعل النص على النحو التالي: «كانت فرنسا ستحترم معاهدة التحالف وستدعم روسيا حتى عسكرياً في حال نشوء **أسباب داعية للحرب**». من بوانكاريه إلى لوي، 19/ 11/ 1912. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 4، هـ: 494. محاولات تدوير الزوايا هذه تميط اللثام عن مشكلة بوانكاريه. كان يريد من روسيا أن تتخذ موقفاً مستقلاً وتتصدى للنمسا ـ المجر؛ غير أنه ظل يتجنب ملامة توريط فرنسا في حرب اندلعت أساساً في البلقان. كان من شأن ألمانيا أن تتدخل وقضية توازن القوة يعاد إقرارها بوضوح قبل أن تتمكن فرنسا من دخول الحرب. لم يقم بوانكاريه بحل هذه المعضلة المستعصية؛ غير أن الخطر في تشرين الثاني/نوفمبر 1912 تمثل باحتمال تخلي روسيا عن التحالف مع فرنسا. لا احتمال ذهابها إلى الحرب على نحوٍ لا مسؤول. لذا فقد تعين على بوانكاريه أن يشدد على أن فرنسا لم تكن مستعدة للتخلي عن روسيا.

(28) في الأساس كانت باريس مقترحة مكاناً لكونفرنس السفراء؛ إلا أن الألمان والنمساويين لم يحبذوا اللقاء برئاسة بوانكاريه، وأراد الجميع، بمن فيهم الروس إبقاء إيزفولسكي خارج الدائرة.

(29) من إغناتييف إلى جيلينسكي، 19/ 12/ 1912. آداموف، **القوى الأوروبية وتركيا**، ج: 1، ص: 56.

(30) من فرانسيس فريديناند إلى وزارة الخارجية، 22/ 11/ 1912. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 4، هـ: 4571.

(31) مذكرة بقلم كونراد، 10/ 2/ 1912. كونراد، **من أيام خدمتي**، ج: 3، ص: 127.

(32) محضر بقلم كراو عن بونسن (فيينا) إلى غراي، 12/ 12/ 1912، **وثائق بريطانية**، ج: 10 (1)، هـ: 100.

(33) من غراي إلى غوشن، 30/ 7/ 1914، المصدر السابق، ج: 11، هـ: 303.

(34) من بيتمان إلى بيرتشتولد، 10/ 2/ 1913. **السياسة الكبرى**، ج: 34 (1)، هـ: 12818.

(35) من مولتكه إلى كونراد، 10/ 2/ 1913. كونراد، **من أيام خدمتي**، ج: 3، ص: 144 - 147.

(36) كان الصرب يجادلون قائلين إنهم كانوا قد أرسلوا قواتهم لمساعدة البلغار في أدرنه، في حين أن البلغار، من جانبهم، لم يكونوا قد أقدموا قط على مد يد المساعدة إليهم في حربهم ضد النمسا ـ المجر. كذلك طالب الصرب بوجوب حصولهم على ما هو أكثر من مقدونيا تعويضاً عن آمالهم التي خابت على الأدرياتيكي (تلك الآمال التي لم يسبق لها قط أن تحددت في معاهدة التحالف الصربية ـ البلغارية). تمثل هدفهم الفعلي، نظراً لكونهم محتلين للجزء الأكبر من مقدونيا، بعدم الاستعداد للانسحاب من هناك.

(37) من زمرمان إلى تشيرشكي (فيينا)، 7/ 7/ 1913. **السياسة الكبرى**، ج: 35، هـ: 13490.

(38) حوار كونراد مع بيرتشتولد، 29/ 9/ 1913. كونراد، **من أيام خدمتي**، ج: 3، ص: 444.

(39) محضر بقلم غليوم الأول من بورتاليس إلى بيتمان، 7/ 8/ 1913. **السياسة الكبرى**، ج: 35، هـ: 13740.

(40) من بوكانان (سان بطرسبورغ) إلى غراي، 9/ 8/ 1913. **وثائق بريطانية**، ج: 9 (2)، هـ: 1228.

(41) من دولست (سان بطرسبورغ) إلى بيشون، 10/ 9/ 1913. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 8، هـ: 136.

(42) مذكرة بقلم بيرتشتولد، 28/ 10/ 1913. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 7، هـ: 8934.

(43) حرب 1885 الصربية ـ البلغارية وحرب 1897 اليونانية ـ التركية كانتا، كلتاهما، فاشلتين.

(44) لو نظر المراقبون بقدر أكبر من العمق لكانوا قد رأوا أنه حتى حرب البلقان تعثرت واستنقعت بعد وصول الأتراك إلى خطهم المحصن أمام القسطنطينية.

(45) كانت قد قُلصت إلى سنتين في 1905.

(46) تغافل الفرنسيون عن الخطوة الألمانية الأخرى لزيادة مخزون الجيش من المدافع

الرشاشة. تفوقهم على صعيد القوة البشرية تحول إلى كارثة. لو كان جيشهم أقل عدداً، لما أقدموا على الهجوم في اللورين لدى اندلاع الحرب الأمر الذي نسف قوتهم القتالية.

(47) من دو فيرنويل إلى بيشون، 6/ 6، 7/ 7/ 1913. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 7، هـ: 134 و309. حكمه على مستقبل روسيا مثير للدهشة: «في الأعوام الثلاثين القادمة سوف نرى في روسيا توسعاً اقتصادياً مذهلاً سيساوي إن لم يتفوق على الحركة الاستثنائية العملاقة التي تمت في الولايات المتحدة خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر».

(48) من بنكندورف إلى سازونوف، 25/ 2/ 1913. **مذكرات بنكندورف**، ج: 3، هـ: 896.

(49) من كوكوفتزوف إلى نقولا الثاني، 13/ 2/ 1913. **مراسلات إيزفولسكي**، ج: 3، هـ: 1169.

(50) «جديرة هي بدفعة قوية... أظن، **حقاً**، أن هذا صحيح». من تشيرتشل إلى غراي، 24/ 10/ 1913. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 487.

(51) رأى القائم بالأعمال الفرنسي تحرك لويد جورج محاولة لاستعادة الشعبية، لتغطية فضيحة ماركوني التي كان قد تورط فيها للتو. «نعرف بالتجربة أن ليس ثمة ما يدعو إلى تعليق أهمية كبيرة على كلمات رجل دولة متصف بالاضطراب قدر اتصافه بالجهل» ـ يا لها من كلمات ناكرة للجميل! أن تقال عن رجل سبق له أنه ألقى خطاب الفيلا. من فلورياو إلى دومرغيو، 2/ 1/ 1914. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 9، هـ: 5.

(52) من غراي إلى غوشن، 13/ 6/ 1913. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 337. بشيء من الخبث قام غراي بإبلاغ الفرنسيين بأن الاتفاق كان قد عُلق بسبب اعتراضاتهم. من بول كامبون إلى دومرغيو، 19/ 2/ 1914. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 9، هـ: 333.

(53) باليولوغ، ملاحظة، 7/ 4/ 1913. المصدر السابق، ج: 6، ص: 222.

(54) من جول كامبون إلى بيشون، 26/ 3، 24/ 6، 25/ 9، 27/ 11؛ من بومبار إلى بيشون 4/ 4، 30/ 11/ 1913. المصدر السابق، ج: 6، هـ: 621؛ ج، 7، هـ: 31؛ ج: 7، هـ: 192 و537؛ ج: 6، هـ: 196؛ ج: 8، هـ: 554.

(55) مذكرة بقلم بيتمان، 30/ 1/ 1913. **السياسة الكبرى**، ج: 34 (1)، هـ: 12763.

(56) من نكلسون إلى بونسن، 27/ 4/ 1914. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 540.

(57) هذا أيضاً كان نوعاً من المبالغة. مع أن الروس كانوا يتباهون بكونهم قوة عظمى، فإن أسطولهم في البحر الأسود في 1914 كان أضعف من نظيره التركي.

(58) كان مارشال، بالطبع، يعرف ما كان يفعله، إلا أن آراءه تعرضت للإهمال في برلين. أقر بأن سياسته لم تكن قادرة على أن تفعل فعلها إلا بالاستناد إلى أساس من التحالف الإنجليزي ـ الألماني (مثل ذلك الذي كان قد سعى إلى الترويج له في 1890)، وقد ذهب إلى لندن سفيراً في 1912 من أجل إنجاز هذا. مات في أيلول/ سبتمبر 1912 حتى قبل أن يكون قد أنجز اكتشاف الصعوبات.

(59) من سازونوف إلى نقولا الثاني، 8/ 12/ 1913، **مراسلات إيزفولسكي**، ج: 3، هـ: 1157. ثمة مرجعيات أخرى تطرح التاريخ على انه 6/ 12.

(60) محضر بقلم غليوم الثاني عن فانغنهايم (القسطنطينية) إلى وزارة الخارجية، 3/ 12/ 1913. **السياسة الكبرى**، ج: 38، هـ: 15461.

(61) من لوكيوس (سان بطرسبورغ) إلى بيتمان، 11/ 4/ 1914. المصدر السابق، هـ: 15531.

(62) كونفرنس وزاري، 13/ 1، 21/ 2/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 291.

(63) من سازونوف إلى نقولا الثاني، 20/ 1/ 1914. المصدر السابق، هـ: 52.

(64) من دلكاسيه (سان بطرسبورغ) إلى دومرغيو، 29/ 1/ 1914. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 9، هـ: 189. نقولا الثاني أيضاً قال: «تجارتنا سوف تتطور عبر استغلال ـ بفضل السكك الحديدية ـ الموارد الروسية ومع تعاظم كتلتنا السكانية التي ستزيد على الثلاث مئة مليون في غضون ثلاثين سنة». المبالغة الروسية لم تتحقق بسبب البلاشفة: بعد أربعين سنة لم تكن الكتلة السكانية الروسية قد تجاوزت خط المئتي مليون بعد.

(65) محضر بقلم غليوم الثاني عن بورتاليس إلى بيتمان، 25/ 2/ 1914. **السياسة الكبرى**، ج: 39، هـ: 15841.

الفصل الثاني والعشرون

اندلاع الحرب في أوروبا، 1914

الخصومة الجديدة بين ألمانيا وروسيا التي كانت قد طفت على السطح بسبب قضية ليمان فون ساندرز طغت على العلاقات الأوروبية في ربيع 1914. حاول الطرفان تعزيز موقعيهما الديبلوماسيين. غير أن اختلافاً أساسياً كان موجوداً على صعيد الهدف. أراد الروس إيجاد تحالف مع بريطانيا العظمى وفرنسا يكون على درجة من القوة تكفي لإقناع ألمانيا بالعدول عن الحرب؛ أراد الألمان تحدي روسيا قبل ترسخ التحالف المضاد فيما هم لا يزالون متفوقين عسكرياً. كتب سازونوف إلى بنكندورف يوم 19 شباط/ فبراير، يقول: «لن يكون سلام العالم آمناً إلا إذا تم قلب. . . **الوفاق الثلاثي** إلى تحالف دفاعي دون أي بنود سرية. عندئذ سيكون خطر أي هيمنة ألمانية قد انتهى، فيستطيع كل منا أن يتفرغ لحل مشكلاته الخاصة: يستطيع الإنجليز أن يتفرغوا لحل مشكلاتهم الاجتماعية، يستطيع الفرنسيون أن يغتنوا، محميين من أي تهديد خارجي، ونستطيع نحن أن نقوي أنفسنا وننكب على إعادة التنظيم الاقتصادي عندنا». (1) رد عليه بنكندورف: «لو كان غراي قادراً لأقدم غداً». (2) هذه كانت مبالغة على الرغم من أن الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية كانوا مؤيدين للتحالف مع روسيا ـ للجم ألمانيا كما لخطب ودها ـ فإن غراي لم يكن راغباً في أي منهما. كان يتذرع بالرأي العام؛ وكان من شأن أي اقتراح بعقد تحالف مع روسيا، دون شك، أن يؤدي إلى إحداث شرخ في الحكومة الليبرالية. غير أن سياسة الحفاظ على حرية الحركة كانت هي نظرة غراي

الخاصة. كان يتمنى أن يبقى على علاقة جيدة مع روسيا؛ وكان مستعداً، بالتأكيد، للحض على دعم فرنسا إذا ما تعرضت لهجوم ألمانيا. أما إلى أبعد من ذلك، فلم يكن مستعداً لأن يذهب. لم يستطع تفهُّم أي تحالف بوصفه ضماناً للسلم؛ مثل أكثر الإنجليز، كان يرى جميع التحالفات التزاماً بحرب. يضاف، لم يكن، رغم ترحيبه بوزن روسيا في ميزان القوة، مقتنعاً بان مصالحها في الشرق الأدنى كانت هاجساً حيوياً بالنسبة إلى بريطانيا العظمى ـ ربما كان من الأفضل أن تتولى روسيا وألمانيا تصفية حساباتهما وصولاً إلى استنزاف كل منهما الأخرى. في نيسان/أبريل رافق جورج الخامس إلى باريس ـ زيارته الأولى إلى القارة وزيراً للخارجية ـ وقام، وهو هناك، بتحديد موقفه من الفرنسيين:

> إذا كانت ثمة هجمة عدوانية ومهدِّدة حقاً من جانب ألمانيا على فرنسا، فإن من الممكن للشعور العام في بريطانيا العظمى أن يبرر للحكومة مساعدة فرنسا. غير أن من غير المحتمل أن تبادر ألمانيا إلى شن هجوم عدواني وتهديدي على روسيا؛ وحتى إن فعلت، فإن الشعب في بريطانيا العظمى سيكون ميالاً لأن يقول إن موارد روسيا هائلة بما يمكّنها، على المدى الطويل، من استنزاف ألمانيا دون مساعدتنا لها، رغم احتمال نجاح ألمانيا في البداية.[3]

لم يرحب الفرنسيون بهذا الرد. أحسوا كما لو كانوا رهائن في مواجهة ألمانيا بالنسبة إلى كل من بريطانيا العظمى وروسيا؛ وكانوا أكثر حرصاً على جمع الطرفين أكثر من أي وقتٍ مضى منذ قيام دلكاسيه بإطلاق مشروع **الوفاق الثلاثي** في الأيام التي سبقت الحرب الروسية ـ اليابانية.

قدم غراي بعض التنازل، إرضاء للفرنسيين أكثر من الروس: وافق على مباحثات بحرية إنجليزية ـ روسية على غرار مناقشات 1912 مع فرنسا.[4] لم يكن هذا مشروعاً جدياً: لم يكن الأسطولان يستطيعان التعاون في أي مكان. وكما كتب غراي لاحقاً، كان الأمر مفيداً «لإبقاء الروس في مزاج جيد، دون استفزازهم بالرفض».[5] رأت الوزارة البريطانية أنها لم تكن ملزمة بالاتفاق البحري مع فرنسا؛ لذا أجازت مباحثات مشابهة مع الروس. بالمقابل بالغت

الوزارة بتضخيم مدى التزام بريطانيا العظمى بفرنسا؛ ما جعلها تتوهم بأنها تحصل على شيء ذي قيمة. نجح غراي في فرض ثمن حتى لتنازله. كرر مطالبته القديمة بوجوب تحلي روسيا بسلوك أفضل في إيران إذا أرادت أن تجعل الوفاق أكثر فعالية؛ وهذه المرة أقدم الروس على شيء لملاقاته. حاول سازونوف لجم عناصره في إيران وضبطهم. يضاف أنه عرض التنازل عن المنطقة المحايدة للبريطانيين(6) بل وإعطاءهم ضمانة بالنسبة إلى الهند شرط التوصل إلى تسوية بَحْرية.(7) هذه المفاوضات كانت لا تزال على نار هادئة وبعيدة مُرْجَأة إلى نهاية شهر حزيران/ يونيو: لم يكن ثمة أي تحالف إنجليزي ـ روسي، ولا حتى أي تأكيد يقيني بأن خلافاتهما في إيران كانت ستُسوى.(8)

لم تكن روسيا قد حسنت موقفها الديبلوماسي في مواجهة ألمانيا. لعل العكس هو ما حصل؛ علم الألمان بالمباحثات البحرية المقترحة عبر خيانة أحد أعضاء السفارة الروسية في لندن، وقد كان يطلعهم بانتظام على مراسلات بنكندورف؛ ونشروا القصة في إحدى الصحف الألمانية. الضجة التي أعقبت ذلك في إنجلترا جعلت من المتعذر على غراي أن يسير قدماً في المباحثات مؤقتاً. أكثر من ذلك، أعضاء راديكاليون في الحكومة ظلوا مؤمنين بأن العلاقات مع ألمانيا كانت مستمرة في التحسن. كان تشيرتشل يعتقد بأن من شأن لقاء بينه وبين تيربتز «أن يكون خيراً، وألاّ ينطوي على أي أذى أو ضرر».(9) ذهب لويد جورج إلى أبعد من ذلك. في 23 تموز/ يوليو تحدث في مجلس العموم وقال ما يلي عن ألمانيا: «علاقاتنا أحسن بكثير مما كانت قبل بضع سنوات... الإمبراطوريتان العظيمتان راحتا تدركان أنهما تستطيعان التعاون لتحقيق غايات مشتركة، وأن نقاط التعاون أعظم وأكثر وأهم من نقاط السجال المحتملة».(10) ثمة انتخابات عامة كانت وشيكة في بريطانيا العظمى؛(11) وعلى الرغم من أن على أي مؤرخ أن يمتنع بالمطلق عن إطلاق التخمينات حول ما لم يحدث فعلاً، فإن من الصعب مقاومة المراهنة على أن لويد جورج كان يخطط لخوض هذه الانتخابات زعيماً لائتلاف عمالي ـ راديكالي. كان متعيناً على برنامج الائتلاف أن يكون مشتملاً على المصالحة مع ألمانيا، والتصدي لروسيا في إيران. في فرنسا أيضاً كان الرأي العام يشهد

تغيراً. هناك تمخضت انتخابات عامة في نيسان/أبريل عن إعادة أكثرية ضد خدمة السنوات الثلاث في الجيش؛ وفي حزيران/يونيو توجب على بوانكاريه تعيين حكومة يسارية برئاسة فيفياني، رغم إرادته إلى حدٍّ كبير. فقط فضيحة دنيئة[12] مكنته من الإفلات من قبضة كايو، مدعوماً من جوريس والاشتراكيين، مع برنامج مصالحة فرنسية ـ ألمانية كاملة. في الحقيقة، بدا تحالف يضم القوى الغربية المتقدمة الثلاث ضد البعبع الروسي قاب قوسين أو أدنى.

أقله، أقر بيتمان بأن الوضع كان يتغير لمصلحة ألمانيا. كتب في 16 حزيران/يونيو يقول: «ما إذا كان حريق أوروبي سيشتعل متوقف فقط على موقف ألمانيا وإنجلترا. إذا وقفنا، كلينا، جنباً إلى جنب، بوصفنا قوتين ضامنتين للسلم الأوروبي، وهو أمر لا يحول دونه أي التزامات مفروضة لا من **الحلف الثلاثي** ولا من الوفاق، **شرط متابعتنا لهذا الهدف على صعيد مشترك من البداية**، فإن الحرب يمكن تجنبها».[13] كذلك لم يكن لدى الألمان أي أوهام حول النمسا ـ المجر. كتب تشيرشكي، السفير في فيينا في أيار/مايو: «ما أكثر ما أفكر حول المدى الفعلي لأهمية التحامنا الوثيق مع هذه الدولة المتداعية في كل مفصل من مفاصلها لنستمر في تحمل العبء الثقيل لمهمة جرها قُدُماً».[14] كان بوسع الألمان أن يتحرروا من هذه المهمة، لو كان الأمن غرضهم الوحيد، عن طريق قبول صداقة النزعة الراديكالية البريطانية والفرنسية المسالمة؛ غير أن أي تحالف حقيقي لصالح السلم لم يكن يحظى باستساغتهم. بقي الألمان ميالين إلى السير قدماً في العالم؛ والنمسا ـ المجر كانت ذات أهمية أساسية بالنسبة إليهم إذا ما كانوا راغبين في الفوز بالتحكم بالشرق الأدنى. بادر السفير النمساوي ـ المجري في القسطنطينية بعرض خيار على الألمان مع اقتناع بالغ المرارة: «إما التخلي عن البوسفور وموقع ألمانيا في الشرق الأدنى أو الزحف كتفاً إلى كتف مع النمسا عبر المر والحلو».[15] وكما يحصل في الكثير من الأحيان، فإن طموحات ألمانيا جعلتها أسيرة شريكتها الأضعف. بادر الألمان إلى إعادة تعويم النمسا ـ المجر بوصفها قوة عظمى؛ تعين تشجيع طموحاتها، تدعيم مواردها تمكيناً لها من الانخراط في الصراع. في 12 أيار/مايو التقى كونراد ومولتكه في كارلسباد (كارلوفيفاري). من قبل كان مولتكه قد

حض كونراد على التزام السلم إلى حين ظهور فرصة أكثر مواتاة. وها هو ذا الآن يعلن أنه كان من الميؤوس منه انتظار أي وعد بالحياد من بريطانيا العظمى التي لن تقدِّمه: «أي تأخير يعني تقليصاً لفرصنا؛ لا نستطيع منافسة روسيا على صعيد القوة البشرية».[16] كان الاستنتاج واضحاً: لا بد لألمانيا والنمسا ـ المجر من أن تضربا قبل أن يصبح توسيع الجيش الروسي أمراً واقعاً.

القوتان المركزيتان كانتا لا تزالان بعيدتين عن مستوى اعتماد برنامج مشترك. لم يكن الألمان متعاطفين ولا متفهمين لمشكلات مملكة آل هابسبورغ القومية. من المؤكد أنهم كانوا يريدون الحفاظ عليها قوة عظمى؛ بل وحتى سلّموا بأن المجر هي نواة هذه القوة. قال غليوم الثاني في آذار/ مارس لتيزا: «إن نمسا **ألمانية** وهنغاريا **مجرية** كانتا ركيزتي المملكة الراسختين».[17] غير أنهما ظنا أن هذا كان متناسباً مع سياسة مؤهلة لكسب كل من صربيا ورومانيا إلى صفهما. لم يعاينا قط كيفية تطبيق الأمر مع صربيا، فيما عدا كلام ضبابي عن «اعتماد الأضعف على الأقوى، الأصغر على الأكبر كما في منظومة الأجرام السماوية».[18] بدت رومانيا بنظرهما ممسكة بمفتاح البلقان: إذا بقيت وفية لتحالفها في 1883 فإن بوسعها إجبار صربيا على اتباع الخط نفسه. كانت هذه السياسة عتيقة. فيما مضى كانت رومانيا تبحث عن الأمن ضد روسيا؛ أما الآن، وقد باتت بلداً مصدِّراً للقمح بكميات كبيرة، فقد أصبحت ذات مصلحة مشتركة مع روسيا على صعيد العبور الحر للمضائق. ولعل ما هو أكثر حسماً أن تطلعاتها القومية كانت قد استثيرت جراء انتصار دول البلقان. خلافاً لتطلعات تلك الدول فإن تطلعاتها لم تكن قابلة للتحقيق ضد تركيا. لم تكن قابلة للنجاح إلا من خلال تحرير المليونين من الرومانيين الترانسلفانيين الخاضعين لحكم المجر. كان هذا تحدياً أخطر بالنسبة إلى مملكة آل هابسبورغ مقارنةً حتى بحركة سلاف الجنوب. كان من شأن مملكة سلافية جنوبية، أو كرواتية على أي حال، أن تتأسس لو أن فرانسيس فيرديناند كان قد وصل إلى العرش. لم يكن حكام المجر مستعدين، إطلاقاً، للتنازل عن ترانسلفانيا حيث تقع إقطاعاتهم الخصبة والغنية وحيث يعيش ما لا يقل عن مليون نسمة من الهنغاريين.

دأب غليوم الثاني على التبشير بـ«هنغاريا **مجرية**»؛ ولكنه كان أيضاً يدعو

إلى مصالحة مع رومانيا، مثيراً بالضرورة صراعاً مباشراً مع المجر. فقط فرانسيس فيرديناند كان جاهزاً لهذا؛ وحتى هو بالذات لم يجرؤ على البوح بالأمر على مسامع غليوم الثاني. بذل حزب ولي العهد بعض المحاولات الضعيفة لوضع سياسته موضع التطبيق. في خريف 1913 قام جيرنين، وهو من هذا الفريق، بزيارة بوخارست بوصفه وزيراً. سرعان ما أفاد بما يلي: «معاهدة التحالف لا تساوي الورق والحبر اللذين استخدما لكتابتها».[19] اقترح أن على بيرتشتولد أن يعيد الأمور إلى نصابها عبر عرض «ضمانة»[20] على رومانيا وصربيا ـ كما لو أن هذا كان سيرضي أياً منهما. ربما كانت الضمانة قد فعلت فعلها فقط ضد بلغاريا؛ وكان بيرتشتولد مدمناً حلم التحالف معها، بمقدار ما كانت لديه سياسة بالمطلق. كذلك حض جيرنين على تقديم بعض التنازلات للرومانيين في ترانسلفانيا. سارع تيزا، رئيس الوزارة المجري، إلى إزاحة ذلك جانباً؛ كان لا بد من توظيف التحالف الألماني من أجل إجبار رومانيا على العودة إلى الخط.[21] أراد الألمان من المجر أن تقدِّم تنازلات لرومانيا وصربيا تعزيزاً للتحالف النمساوي ـ الألماني؛ تيزا رد قائلاً إن هذا التحالف أدى إلى إبطال ضرورة التنازلات. كان له ما أراد. ما من أحد في فيينا كان يستطيع التحكم به؛ وقد انبهر الألمان بتصميمه. وَجَدَهُ غليوم الثاني «رجل دولة عظيماً حقاً».[22]

في 13 حزيران/ يونيو التقى فرانسيس فيرديناند غليوم الثاني للمرة الأخيرة، في كونوبِشْت.[23] تجرأ على لوم تيزا بوصفه سبب جميع مشكلاتهم. اكتفى غليوم الثاني بالرد قائلاً إنه كان سيوجه سفيره ليكرر على مسامع تيزا عبارة: «تذكر الرومانيين أيها اللورد!»[24] كان المجريون أحراراً في مواصلة خطهم المتشدد؛ في التحليل الأخير، كانوا مهيمنين على مملكة آل هابسبورغ وبالتالي ألمانيا، مما جعلهم قادرين على جر القوتين كلتيهما خلفهم. في 24 حزيران/ يونيو، أنجز بيرتشتولد مذكرة حول السياسة النمساوية ـ المجرية التي كانت قد بدأت مع تيزا. كانت هذه السياسة تؤيد التحالف مع بلغاريا ضد كل من صربيا ورومانيا. لم يكن هذا شيئاً جديداً ـ سبق لها ـ السياسية أن كانت قد طُلبت بإلحاح من قبل بيرتشتولد منذ بداية حروب البلقان. إلا أن الشبح الروسي كان

قد استُحضر الآن لجعل الاقتراح أكثر جذباً للألمان: «المحاولات المفتوحة لروسيا من أجل تطويق المملكة كان لها الهدف الواضح المتمثل بجعل تصدي الإمبراطورية الألمانية لأهداف روسيا البعيدة الرامية إلى الفوز بالتفوق السياسي والاقتصادي مستحيلاً»[(25)].

كان النمساويون قد ظلوا يرفعون الصوت منذ ثلاثين سنة شاكين من أن روسيا كانت عازمة مباشرةً على تدميرهم. وبقي الألمان على الدوام قادرين على الرد قائلين إن النمسا ـ المجر لم تكن في أي خطر شرط بقائها في منأى عن أي تحرك عدواني في البلقان؛ وما أكثر ما تكرر هذا الرد! وقد كان الآن أكثر صواباً من أي وقت مضى. لم تكن للروس أي مصلحة في توسيع صربيا أو رومانيا؛ لم يكن الروس يريدون سوى إبقاء هذين البلدين حاجزين بين ألمانيا والمضائق. غير أن النمساويين باتوا الآن قادرين على قول إن التحدي الروسي الفعلي هو لألمانيا وإن عليها، إذاً، أن تدعم خطط النمسا ـ المجر البلقانية من أجلها هي. لم تكن للألمان، مثلهم مثل الروس، أي مصالح بلقانية. طريقهم إلى القسطنطينية كانت بحرية في المقام الأول عبر القناة [الإنجليزية] إلى البحر الأبيض المتوسط. هم أيضاً كانوا راغبين في إبقاء صربيا ورومانيا مستقلتين، وإن كانوا، بالطبع، يأملون بالحفاظ على صداقتهما مقابل تنازلات على حساب النمسا ـ المجر. بدلاً من ذلك، تم جرهما إلى زحمة هذه النزاعات البلقانية من أجل إبقاء حليفتهما الموثوقة الوحيدة عائمة. الإناء الأكبر يتسع للإناء الأصغر، كما سبق لغليوم الثاني أن قال في مناسبة أخرى. كان الألمان يتخوفون من احتدام صراع على سيادة أوروبا والشرق الأوسط؛ لم يكن النمساويون يتمنون سوى وضع حد لعمليات الإثارة القومية من جانب الدولتين البلقانيتين اللتين لم تكن ألمانيا في شجار معهما. تمثلت نقطة الاتفاق الوحيدة بينهم بالاقتناع بان المشكلتين، كلتيهما، قابلتان للتسوية بالحرب.

كان النمساويون على حق حول مسألة الحقيقة: كل من صربيا ورومانيا كانتا ضائعتين بالنسبة إلى قوى المركز. وقد كان الأمر واضحاً بالنسبة إلى صربيا منذ زمن غير قصير؛ على الرغم من أن النمساويين درجوا على المبالغة في تضخيم الخطر الصربي تبريراً لعجزهم الفاضح عن التعامل مع السلاف

الجنوبيين [اليوغسلاف]. تمرُّد رومانيا شكل ضربة أكثر إثارة؛ جاء رمزاً لانتهاء التوازن الهش الذي كان قائماً على الدانوب الأسفل منذ حرب القرم. في 14 حزيران/يونيو قام نقولا الثاني وسازونوف بزيارة ملك رومانيا، في كوستانتسا. وفي رحلة نهرية عبر سازونوف الحدود المجرية إلى ترانسلفانيا. هذه الإشارة غير اللبقة بعض الشيء إلى الموافقة على النزعة التحريرية الرومانية كوفئت بتأكيدات الحياد، وإن لم يكن بالدعم المسلح، في أي حرب نمساوية ـ روسية. علق سازونوف: «ستحاول رومانيا أن تقف في صف الطرف الذي يثبت أنه أقوى ويستطيع أن يقدم لها مكاسب أكبر».[26] لم يكن لدى سازونوف أي نية جدية بتقديم هذه المكاسب ما لم تندلع الحرب فعلاً. خطته كانت تطويقاً، لا عدواناً، فيما يخص شبه جزيرة البلقان؛ أو إذا أردنا استخدام تعبير حديث متمتع بقدرٍ أكبر من الاحترام، كانت احتواءً. بدقة كان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة إلى بريطانيا في الغرب. ما من قوة في **الوفاق الثلاثي** كانت تريد انتفاضة أوروبية؛[27] قوى الوفاق الثلاث كانت تفضل أن تدير ظهورها إلى أوروبا وتواصل توسعها الإمبريالي في آسيا وأفريقيا. أما ألمانيا، بالمقابل، فكانت قد بدأت تشعر بأنها لا تستطيع توسيع إمبراطوريتها فيما وراء البحار إلا بعد أن تكون قد نسفت توازن القوة الأوروبي؛ وكانت النمسا ـ المجر تريد حرباً بلقانية لمجرد البقاء والاستمرار بالمطلق.

قد يكون من الخطأ مع ذلك أن تتم المبالغة بمدى جمود نظام التحالفات أو النظر إلى الحرب الأوروبية بوصفها حتمية. **ما من حرب هي حتمية إلى أن تندلع**. التحالفات القائمة كانت هشة. لم تكن إيطاليا إلا المثال المتطرف ـ دائبة على تجديد **الحلف الثلاثي** وإطلاق الوعود المفرطة بالدعم العسكري لألمانيا من ناحية؛ عاكفة على البحث عن فرصة للتفاوض على أي اتفاق متوسطي مع فرنسا وبريطانيا العظمى من الناحية الأخرى. في فرنسا كان التحالف الروسي يفقد شعبيته باطراد؛ كان يتعرض لتهديد قيام ائتلاف بين كايو الراديكالي وجوريس الاشتراكي، ائتلاف بدا محتوماً في صيف 1914. الرجلان، كلاهما، معاديان لروسيا، معاديان للقيصر أقله؛ كلاهما صديقان لألمانيا. في إنجلترا كانت الأزمة حول الإدارة المحلية في أوجها. لو كانت قد

تفجرت، لأعقبتها، بالضرورة، إما حكومة راديكالية، كان من شأنها أن تكون صديقة لألمانيا، أو ـ وهذا احتمال أضعف ـ حكومة محافظة، بالغة الضعف إلى درجة تبقيها عاجزة عن اعتماد أي سياسة خارجية. يضاف أن الحكومة البريطانية توصلت، في حزيران/ يونيو أخيراً، إلى اتفاق مع ألمانيا بشأن خط حديد بغداد؛ والفرنسيون كانوا قد فعلوا الشيء نفسه في شباط/ فبراير. كلا الطرفين ظهرا كما لو كانا ينحازان إلى ألمانيا ضد روسيا في قضية تركيا الآسيوية الكبرى. ثمة كان لدى الروس جميع الأسباب الداعية إلى ألا يكونوا راضين عن وضعهم. المحافظون في البلاد كانوا يكرهون استعداء ألمانيا من جهة والرعاية الديماغوجية المضللة لصربيا من جهة ثانية. الإمبرياليون كانوا مستائين من السياسة البريطانية في إيران، لا سيما سعيها الدؤوب للحصول على امتيازات نفطية.[28] كانوا مستعدين دون تردد للانقلاب والتحول إلى خط معاد للبريطانيين، إذا بادرت ألمانيا إلى طمأنتهم على أمنهم في المضائق.[29] وثمة بعض الروس، ممن كانوا أكثر جرأة، فكروا بعقد تحالف مع تركيا ضد القوى الغربية «الرأسمالية» الثلاث؛ وفي أيار/ مايو 1914، قام وفد تركي بزيارة نقولا الثاني في ليفاديا. لو أن هذا الإحياء للقاء يونيكار اسكلسي قد تم، لأعقبته بالضرورة وبالتأكيد ثورة ديبلوماسية. في الحقيقة، كان لا بد للتحالف بين روسيا وتركيا من أن ينتظر حتى عام 1921.

كثيرون من الألمان كانوا يدركون أن الطوق من حولهم لم يكن محكماً. بيتمان ووزارة الخارجية عوّلا عن صواب على احتمال ابتعاد بريطانيا العظمى عن روسيا واقترابها منهما، إذا تم ترك فرنسا وشأنها. كبار الرأسماليين كانوا مستمرين في الفوز بسيادة أوروبا دون حرب: صناعات روسيا الجنوبية، مناجم الحديد في اللورين والنورماندي باتت باكثريتها تحت سيطرتهم. كل فريق في ألمانيا كان له عدو واحد وبقي ميالاً للتصالح مع الآخرين. غير أن ألمانيا كانت بحاجة إلى اليد الموجهة لتصر على الأولويات. كان الإذعان لجميع النزعات العدائية والانجراف مع الأحداث أسهل. ألمانيا واقعة في مركز أوروبا. بوسعها توظيف هذا الموقع لضرب بعض جيرانها ببعضهم الآخر، كما سبق لبسمارك أن كان قد فعل وكان هتلر سيفعل؛ أو كان باستطاعتها أن تسيء

استخدام موقعها لتوحيد جيرانها ضدها، لا وفقاً لخطة، بل افتقاراً لأي خطة. تيربتز ومؤيدوه الرأسماليون كانوا يريدون نزاعاً بحرياً مع بريطانيا العظمى ويستنكرون الخصومة مع فرنسا وروسيا؛ العسكريون المحترفون ومؤيدوهم كانوا يرغبون في حرب قارية، لا سيما ضد فرنسا، ويستنكرون التنافس البحري مع بريطانيا العظمى؛ الحزبان الجماهيريان ـ الديمقراطيون الاجتماعيون والمركز الكاثوليكي ـ كانا صديقين لكل من بريطانيا وفرنسا ولا يمكن كسبهما إلا لصالح البرنامج الراديكالي القديم القائم على الحرب ضد روسيا. من غير المجدي الكلام حول ما إذا كان سلاح البحرية المضخم، خط حديد بغداد، أو السعي إلى السيادة القارية هو العامل الحاسم في السياسة الألمانية. غير أن الأخير، السعي إلى السيادة القارية، كان، بالتأكيد، حاسماً في التمخض عن الحرب الأوروبية. لو نجحت ألمانيا في تدمير فرنسا بوصفها قوة مستقلة، لاستطاعت، إذاً، مواصلة مبارياتها الإمبراطورية ضد كل من روسيا وبريطانيا العظمى مع قدرٍ من فرص النجاح. كانت القوتان، كلتاهما، قد أقرتا بهذه الحقيقة إذ دعمتا استقلال فرنسا قبل أن توجد البحرية الألمانية أو خط حديد بغداد بزمنٍ طويل. ومع ذلك فإنهما لم تكونا مستعدتين لمثل هذا المستوى من التعاون مع فرنسا، وغير مستعدتين على الإطلاق للتعاون فيما بينهما، لو لم تكن ألمانيا قد أقدمت أيضاً على تحديهما تحدياً مباشراً. أدت السياسة الألمانية، أو غيابها بالأحرى، إلى جعل **الوفاق الثلاثي** واقعاً. حاكما ألمانيا الضعيفان: غليوم الثاني وبيتمان، فضلا طوقاً من أعداء الخارج على الاضطراب في الداخل.

ثمة من جادلوا بقوة زاعمين أن الألمان وقّتوا الحرب على نحوٍ مدروس في آب/أغسطس 1914.[30] ليس ثمة إلا القليل مما يثبت صحة هذا الزعم، وثمة حجة حاسمة ضده. كان بيتمان وغليوم الثاني عاجزين عن اعتماد سياسة مطردة؛ رئيس الأركان مولتكه لم يستطع أن يدير أي حملة، بله أن يخوض حرباً. النمسا ـ المجر هي التي ورطت الألمان بالحرب، ولكنهم تابعوها بلهفة ورغبة. كان التعاون معها ـ مع النمسا ـ المجر ـ سهلاً؛ أما رفض مثل هذا التعاون فكان يتطلب وجود رجل دولة. في 28 حزيران/يونيو اغتيل فرانسيس

فيرديناند في سراييفو، عاصمة البوسنة، على يد أحد الصرب البوسنيين.[31] كان بيرتشتولد مالاً من التعرض لاستهزاء كونراد بوصفه متردداً وضعيفاً. يضاف أن النمسا ـ المجر تعرضت، حين حلت تركيا الآسيوية محل البلقان بؤرة للتنافس الدولي، للإزاحة جانباً أيضاً؛ وكان الألمان قد رفضوا بنفاد صبر مطالبة بيرتشتولد بـ«حصة» في آسيا الصغرى.[32] عملية الاغتيال في سيراييفو أفضت إلى إعادة الحياة للمسألة البلقانية ومكنت النمسا ـ المجر من العودة إلى الظهور تضليلاً وزيفاً على أنها قوة عظمى. هذه المرة لم تكن قادرة على شغل مركز المسرح ما لم تقم فعلاً بإشعال فتيل الحرب. لم يكن الكلام الألماني عن شطب النمسا ـ المجر من الوجود والعمل بطريقةٍ أو أخرى لاستعادة علاقات جيدة مع روسيا على حسابها ـ حساب النمسا ـ المجر ـ قد غابت عن انتباه النمساويين: أقدمت مملكة آل هابسبورغ على إثارة أزمتها القاتلة لتبرهن على أنها كانت لا تزال حية.

صمم بيرتشتولد على فرض الحرب على صربيا، رغم أنه لم يكن يملك أي براهين على أي تواطؤ صربي كما لم يهتد قط إلى أي برهان.[33] عارضه تيزا، رئيس الوزارة المجرية. أراد بيرتشتولد استعادة هيبة المملكة؛ لم يكن تيزا يبالي إلا بهنغاريا كبرى. مثل كوسوث قبله كان يرى ألمانيا، لا فيينا، على أنها حليفة المجر ولم يكن سيحزن كثيراً على انهيار المملكة الثنائية، شرط بقاء هنغاريا الكبرى واستمرارها.[34] سارع بيرتشتولد إلى الرد على معارضة تيزا بمناشدة ألمانيا طالباً التأييد؛ لم يكن تيزا قادراً على الرفض إذا حضت برلين، لا فيينا، على الحرب. عاد بيرتشتولد إلى مذكرته المؤرخة في 24 حزيران/ يونيو، التي كانت قد حضت على التحالف مع بلغاريا؛ أضاف ذيلاً اتهم فيه صربيا بالاغتيال؛ وأرفق هذه برسالة من فرانسيس جوزف إلى غليوم الثاني، نجحت في توجيه الاتهام أيضاً إلى النزعة السلافية الروسية. النتيجة: «لا بد من استئصال صربيا بوصفها عاملاً سياسياً في البلقان. . . التسوية الودية لم تعد واردة». هاتان الوثيقتان قُدمتا إلى غليوم الثاني يوم 5 حزيران/ يونيو.

لم يكن ثمة أي تشاور جدي في برلين. قام غليوم الثاني بدعوة سفير النمسا ـ المجر إلى الغداء في بوتسدام. في البداية قال إن عليه انتظار رأي

بيتمان؛ ثم ما لبث أن غير رأيه بعد الغداء والتزم. أفاد سوغيني، السفير النمساوي بما يلي: «يجب عدم تأجيل التحرك ضد صربيا. . . حتى إذا كان من شأن ذلك أن يفضي إلى نشوب حرب بين النمسا وروسيا، فإن بوسعنا أن نبقى مقتنعين بأن ألمانيا ستقف معنا بإخلاصها المعهود بوصفها حليفة».[35] وصل بيتمان بعد الظهر، خرج إلى مشوار في الحديقة مع غليوم الثاني، ووافق على ما كان قد قاله. في اليوم التالي زود سوغيني بتأكيد رسمي لحقيقة أن «على النمسا أن تقرر ما ينبغي القيام به لتسوية علاقاتها مع صربيا؛ ولكن النمسا تستطيع، مهما كان قرارها، أن تكون واثقة يقيناً من أن ألمانيا ستقف خلفها بوصفها حليفة».[36] جرى شرح خطة بيرتشتولد المتضمنة تقاسم صربيا مع بلغاريا لبيتمان. وافق الأخير على الخطة وأضاف: «إذا كان لا بد للحرب من أن تقع فإن من الأفضل أن تقع الآن لا بعد عام أو اثنين حين سيكون الوفاق أقوى».

تجاوز غليوم الثاني وبيتمان مستوى إطلاق يد النمسا ـ المجر؛ شجعاها على إشعال حرب ضد صربيا وعلى المخاطرة بالعواقب الأكبر. كانا قد أصبحا معتادين على تردد بيرتشتولد خلال حروب البلقان ومصممين على عدم تحمل مسؤولية ذلك. توقعا أن المحصلة الأكثر وروداً للإثارة ستكون نوعاً من تحالف النمسا ـ المجر مع بلغاريا. يضاف أن الرجلين ظنا أن روسيا لم تكن مستعدة للحرب وأنها كانت ستعفو عن إذلال صربيا بعد شيء من الاحتجاج غير الفعال؛ وإذ ذاك فإن موقفهما سيكون أقوى بكثير لإبرام صفقة مع روسيا لاحقاً. بالمقابل، إذا وصل الأمر إلى الحرب، كانا واثقين بكسبها الآن وأقل ثقة بكسبها لاحقاً. لم يقررا خوض الحرب؛ ولكنهما قررا يوم 5 تموز/ يوليو استخدام قوتهما المتفوقة إما لكسب الحرب أو للتوصل إلى نجاح مدهش. كان بيتمان قد دأب دائماً على قول إن على ألمانيا وبريطانيا العظمى أن تتعاونا من أجل الحفاظ على السلم. لو كان قد أراد حلاً سلمياً للأزمة الحالية، لكان قد بادر فوراً إلى مفاتحة البريطانيين. بدلاً من ذلك، لم يحرك ساكناً، لم تصدر عنه أي مبادرة. لم يرغب في إخافتهم. كان يهدف، بمقدار ما كان يملك هدفاً، إلى إبقائهم محايدين في الحرب القارية، لا التماس دعمهم من أجل خدمة سلام عام.

الرد الألماني أعطى بيرتشتولد ما كان راغباً في الحصول عليه: مكّنه من

هداية تيزا، تغيير قناعته. بات قادراً على قول إن ألمانيا كانت تحضهم على الحرب. في 14 تموز/ يوليو أذعن تيزا: تعين على هنغاريا الكبرى أن تحافظ على مودة ألمانيا. طرح شرطاً واحداً: ينبغي ألا تحصل النمسا ـ المجر على أي أرض صربية. على الرغم من أن بيرتشتولد قبل بهذا الشرط، فإنه كان يخطط لخداع تيزا، بعد الإجهاز على صربيا: مناطقها الجنوبية كانت ستُقَسَّم بين ألبانيا وبلغاريا، والأجزاء الباقية كانت ستصبح تابعة للنظام الملكي، ولو دون ضمها على نحوٍ مباشر.[37] فرصة نجاح النمسا ـ المجر الوحيدة كانت ستتمثل بالتحرك السريع. تباطأ بيرتشتولد على الطريقة الفيينية المألوفة، بدلاً من ذلك. الإنذار الموجه إلى صربيا أُرسل في 23 تموز/ يوليو، بعد أن كانت أوروبا كلها قد نسيت امتعاضها الأول من اغتيال ولي العهد. رد الصرب في 25 تموز/ يوليو موافقين على شروط بيرتشتولد على نحوٍ أقرب بكثير مما كان متوقعاً. لم يحدث أي تغيير. كان النمساويون مصممين على الحرب؛ وقد شجعهم الألمان على التحرك. في 28 تموز/ يوليو أعلنت النمسا ـ المجر الحرب على صربيا. الأسباب العسكرية لم تكن هي الدافع: ما كان الجيش النمساوي ـ المجري قادراً على أن يصبح جاهزاً ولو ضد صربيا حتى تاريخ 12 آب/ أغسطس. ولكن «الوضع الديبلوماسي لم يكن» كما قال بيرتشتولد «ليدوم حتى ذلك التاريخ». كان بحاجة إلى إعلان للحرب ليتمكن من رفض أي محاولات وساطة أو أي حل سلمي: كانت «الأحداث قد سبَقَتْـ» هم.

كان إعلانُ النمسا ـ المجر الحرب على صربيا التحركَ الحاسم: كل ما عداه تبعه. ظلت الديبلوماسية صامتة بين اغتيال فرانسيس فيرديناند يوم 28 حزيران/ يونيو والخطاب النمساوي ـ المجري يوم 23 تموز/ يوليو؛ لم تكن قادرة على أن تفعل شيئاً إلى ما بعد معرفة المطالب النمساوية ـ المجرية. عندئذ حاول رجال الدولة إبعاد الأزمة. نصح الروس صربيا بعدم المقاومة، والتعويل على القوى العظمى بدلاً من ذلك؛[38] عرض غراي الوساطة بين صربيا والنمسا ـ المجر. غير أن الروس كانوا قد كرروا إعلان عدم استعدادهم للسماح بسحق صربيا؛ لم يكن بوسعهم أن يفعلوا غير ذلك إذا أرادوا الحفاظ على عازل دول البلقان المستقلة. بوانكاريه وفيفياني كانا في سان بطرسبورغ قبيل إرسال

الخطاب النمساوي ـ المجري إلى صربيا. أكد مجدداً ولاء فرنسا للتحالف؛ غير أنه ليس ثمة ما يشير إلى أنهما شجعا روسيا على إثارة حرب، إذا كان التوصل إلى تسوية سلمية ممكناً. حين أقدمت النمسا ـ المجر على إعلان الحرب ضد صربيا، حاول الروس أن يحشدوا ضدها ـ ضد النمسا ـ المجر ـ فقط، رغم أنهم لم يكونوا يملكون خططاً إلا للتعبئة العامة. كانوا، في الحقيقة، لا يزالون يتحركون من منطلق ديبلوماسي؛ كانوا يرفعون سقفهم؛ لم يكونوا يستعدون لأي حرب. ما لبث الألمان أن نزلوا إلى الحلبة. كانوا قد طمأنوا النمساويين إلى أنهم كانوا سيُبْقون الروس بعيدين عن الساحة، وقد باشروا ذلك. في 29 تموز/يوليو أنذروا سازونوف أن «من شأن أي استئناف للتعبئة الروسية أن تجبرنا على التعبئة بدورنا أيضاً». (39)

هذه المرة كان الروس مصممين على عدم التراجع؛ زادوا من رفع سقفهم أكثر. في 30 تموز/يوليو قرروا التعبئة العامة. هذه أيضاً كانت حركة ديبلوماسية؛ ما كانت الجيوش الروسية قابلة لأن تصبح جاهزة قبل عدد غير قليل من الأسابيع غير أن «الذخر الألماني كان متمثلاً بالسرعة» بحسب تعبير ياغو. خطتهم العسكرية الوحيدة كانت تقضي بهزيمة فرنسا في مدة ستة أسابيع والتحول بعد ذلك ضد روسيا قبل أن تصبح جاهزة تماماً. لذا فقد تعين عليهم أن يستعجلوا الأحداث ويفرضوا القطيعة على كل من روسيا وفرنسا. ربما كان غليوم الثاني لا يزال يواصل التخابر البرقي مع نقولا الثاني، الأمر الذي تطاول حتى بعد إعلان الحرب؛ ربما كان بيتمان لا يزال يبحث عن نوع من النجاح الديبلوماسي المستحيل. كلاهما كانا قد أزيحا جانباً من قبل الجنرالات؛ ولم يكن لديهما أي رد على الخطاب العسكري القائم على الزعم بأن الحرب المباشرة كانت ضرورية بالنسبة إلى أمن ألمانيا. ومع ذلك، حتى الجنرالات لم يكونوا راغبين في الحرب؛ كانوا راغبين في الانتصار. حين كان بيتمان دائباً على حض فيينا ومولتكه على التحلي بالحذر، كان في الوقت نفسه يحث على التحرك بوتيرة أسرع، ما جعل بيرتشتولد يصرخ مستغرباً: «يا للمزاح! من الذي يحكم في برلين؟» كان الجواب: لا أحد. بات الساسة والجنرالات الألمان على حدٍّ سواء مستسلمين لمتطلبات التكنيك.

في 31 تموز/ يوليو خطت ألمانيا الخطوة التمهيدية نحو التعبئة العامة من جانبها.[40] من هذه اللحظة، توقفت الديبلوماسية بالنسبة إلى القوى القارية. كان الهاجس الألماني الوحيد متمثلاً بإشعال نار الحرب بأقصى سرعة ممكنة. في 31 تموز/ يوليو طلب الألمان من روسيا وقف التدابير الحربية؛ حين رُفض الطلب، صدر إعلان للحرب يوم 1 آب/ أغسطس. طولب الفرنسيون بالوعد بالتزام الحياد في أي حرب روسية ـ ألمانية؛ لو كانوا قد وافقوا لكانوا قد طولبوا بتسليم حصونهم الرئيسية في طولون وفردان، تأكيداً لحيادهم. اكتفى فيفياني بالرد قائلاً: «ستتصرف فرنسا وفقاً لمصالحها». لم تكن لدى الألمان أي حجة معقولة للحرب ضد فرنسا. لذا راحوا يفبركون قصصاً زائفة عن انتهاك فرنسي للحدود الألمانية؛ ومن هذا المنطلق دبّجوا بياناً أعلنوا فيه الحرب يوم 3 آب/ أغسطس.

المفاوضات بين ألمانيا وبريطانيا العظمى استطالت أكثر. كان الهدف منها، على الضفة الألمانية، ضمان الحياد البريطاني لا تجنب وقوع حرب قارية. من البداية، كان بيتمان قد حض بيرتشتولد على الظهور بمظهر التصالحي للتأثير في البريطانيين، لا للتوصل إلى أي تسوية توافقية. في 29 تموز/ يوليو عرض ألا يضم أي أراضٍ فرنسية إذا بقيت بريطانيا العظمى محايدة؛ لم يكن العرض شاملاً للمستعمرات الفرنسية. كذلك، كانت ألمانيا مستعدة لاحترام وحدة بلجيكا بعد الحرب، شرط «عدم انحيازها ضد ألمانيا».[41] بقي غراي متمسكاً بخطه السياسي إلى النهاية. بذل محاولات متكررة لحل النزاع النمساوي ـ الصربي الأساسي بالتفاوض؛ لاحقاً حاول عقد كونفرنس للقوى العظمى. حذر الألمان من التعويل على الحياد البريطاني؛ وحذر الفرنسيين والروس بالمثل من التعويل على دعم بريطاني.

يقال أحياناً إن غراي كان قد استطاع تجنب الحرب لو كان قد حدد سياسته وانحاز إلى أحد الطرفين. ليس ذلك صحيحاً. كانت الأركان العامة الألمانية قد خططت لغزو فرنسا منذ زمنٍ بعيد عبر بلجيكا ولم يكن ردعها ممكناً بأي تهديد بريطاني. بالفعل كان الألمان قد افترضوا دائماً إن بريطانيا كانت ستدخل الحرب؛ لم يكونوا يأخذون وزنها العسكري مأخذ الجد، والمسائل

البحرية لم تكن تهمهم. كان بيتمان قد أراد إعلاناً بريطانياً بالحياد من أجل تثبيط عزائم فرنسا وروسيا؛ ما إن اتضح أنهما كانتا ستدخلان الحرب على أي حال، حتى باتت السياسة البريطانية غير ذات شأن بنظره. عاطفياً شعر بالأسى جراء حصول القطيعة مع بريطانيا العظمى؛ غير أنه لم يفعل شيئاً لتجنبها وبقي، على أي حال، عاجزاً عن التأثير في الجنرالات الألمان. بالمقابل، قررت فرنسا وروسيا خوض الحرب دون الاعتماد القاطع على الدعم البريطاني؛ كان الفرنسيون يعتقدون أنهم قادرون على هزيمة ألمانيا، ولم يكن الروس قادرين على المخاطرة بهزيمتهم الديبلوماسية. إن أي إعلان حياد بريطاني لم يكن مؤهلاً للتأثير في سياستهم. يضاف أن غراي كان مصمماً على تركهم يقررون سياستهم دون أي تشجيع من جانبه؛ وكان لا بد للحرب من أن تنبثق من قرارهم المستقل.

أولئك الذين ألحوا في المطالبة بخط بريطاني واضح فعلوا ذلك بدوافع متناقضة. كان نكلسون يخشى من نجاح روسيا وفرنسا في كسب انتصار كامل ومن أن تصبح الإمبراطورية البريطانية عندئذ تحت رحمتهما. أما آيرا كراو، وهو أكثر تمثيلاً للرأي الرسمي، فكان يخشى من تعرض فرنسا للهزيمة وتبقى بريطانيا العظمى تحت رحمة ألمانيا. على أي حال كان مستحيلاً على غراي أن يطلق أي إعلان واضح؛ لم يكن الرأي العام ليسمح بذلك. إذا كان ثمة أي نقد موجه إلى غراي فإنه يجب أن ينصب على أنه لم يكن قد عبأ الرأي العام البريطاني تعبئة كافية في السنوات السابقة. لا شك أنه كان قد نأى بنفسه عن زيادة التوتر في أوروبا؛ غير أن وحدة الحزب الليبرالي وبقاء الحكومة الليبرالية كانا أثمن بنظره من أي سياسة خارجية حاسمة، في الوقت نفسه. كان العزوف عن مناقشة السياسة الخارجية أمراً شائعاً. كان آيرا كراو، مثلاً، «يرثي لحال جميع الخطب العامة حول السياسة الخارجية».[42] وكان غراي متفقاً معه في الرأي. في 27 تموز/يوليو قال لويد جورج: «ينبغي ألا يكون ثمة أي شك حول انحيازنا في أي حرب في المقام الأول. لم يكن يعرف وزيراً واحداً كان من شأنه أن يكون محبذاً لها».[43]

يضاف أن غراي كان يفترض أن من شأن التدخل البريطاني ألا ينطوي

على أهمية كبيرة. لم يكن يفكر إلا بالتحرك البحري؛ بدا له مستحيلاً إرسال ولو قوة استطلاعية تمهيدية إلى فرنسا،[44] ومن المؤكد أنه لم يتصور في أي وقت تدخلاً عسكرياً على مستوى قاري. في 2 آب/أغسطس فوضته الوزارة بإنذار الألمان بان أسطولهم لن يُسمح له بمهاجمة فرنسا في القناة. حتى هذا الشرط لم يكن حاسماً؛ كان من شأن البريطانيين أن يوافقوا عليه بسرور مقابل الحياد البريطاني. مع حلول يوم 3 آب/أغسطس أرسلوا ـ الألمان ـ إنذاراً إلى بلجيكا، طالبين العبور الحر لاجتياح فرنسا؛ رد البريطانيون في 4 آب/أغسطس مطالبين باحترام حياد بلجيكا. هنا مرة أخرى تعرض غراي للنقد على عدم تحركه أبكر؛ قيل كان عليه أن يربط حياد بريطانيا بشرط احترام بلجيكا. ما كان ذلك سيحدث أي فرق. الإنذار الألماني الموجه إلى بلجيكا كُتب في 26 تموز/يوليو، أي حتى قبل إعلان النمسا ـ المجر للحرب على صربيا؛ كان غزو بلجيكا جزءاً أساسياً، بل الجزء الأساسي، لمخططاتهم ـ مخططات الألمان. فقط استسلام فرنسي كان من شأنه أن يدفعهم إلى الإحجام عن ذلك. لو تحرك غراي أبكر لما حقق شيئاً، ربما باستثناء تفكك الحكومة الليبرالية؛ لو كان قد تأخر مدة أطول لما استطاع إنقاذ بلجيكا ولأضاع القيمة التي لا تقدر بثمن للتفوق الأخلاقي.

في 4 آب/أغسطس انتهى السلام البسماركي الطويل. كان قد دام أكثر من جيل. كان الناس قد بدأوا يرون السلم أمراً طبيعياً؛ وحين انتهى راحوا يبحثون عن سبب عميق ما. غير أن السبب المباشر كان أبسط بكثير من نظائره في مناسبات أخرى. أين كانت تكمن، مثلاً، المسؤولية المحددة بدقة عن حرب القرم، ومتى أصبحت تلك الحرب حتمية؟ كانت النمسا ـ المجر قد أخفقت في حل مشكلاتها القومية. حَمَّلَت صربيا مسؤولية سخط سلاف الجنوب؛ لعل من الأصح بما لا يقاس أن يقال إن هذا السخط قد أدى إلى توريط صربيا رغماً عنها في شؤون آل هابسبورغ. في تموز/يوليو 1914 وقع اختيار ساسة آل هابسبورغ على خط العنف السهل ضد صربيا، كما كان قد سبق لأسلافهم أن فعلوا (وإن بقدر أكبر من التسويغ) ضد سردينيا في 1859. بادر بيرتشتولد إلى شن حرب في 1914، بوعيٍ يوازي وعي بول وغرامون حين أقدما على شن

الحرب في عامي 1859 و1870 على التوالي. كان ثمة الفرق التالي: عوّل بول على دعم بروسيا وبريطانيا العظمى؛ وغارمون على دعم النمسا ـ المجر. كانا مخطئين. كان بيرتشتولد على صواب إذ عوّل على ألمانيا؛ ما كان ليصر على خط متشدد لو لم يتلق سيلاً من التشجيعات الصادرة عن برلين. لم يكن الألمان محددين شهر آب/أغسطس 1914 لشن الحرب، ولكنهم رحبوا بها ـ بالحرب ـ حين جاءت المناسبة. كانوا قادرين على كسبها الآن؛ كانوا أكثر ارتياباً بالنسبة إلى ما بعد الآن. من هنا استسلامهم السهل لإملاءات برنامج زمني عسكري. كانت النمسا ـ المجر تزداد ضعفاً؛ كانت ألمانيا تعتقد أنها في أوج قوتها. قرر الطرفان الحرب بدافعين متناقضين؛ وتضافر القراران وصولاً إلى حرب أوروبية عامة.

قوى **الوفاق الثلاثي** جميعاً انخرطت في الحرب لتدافع عن نفسها. قاتل الروس حفاظاً على العبور الحر للمضائق، ذلك العبور الذي كانت حياتهم الاقتصادية متوقفة عليه؛ قاتلت فرنسا من أجل **الوفاق الثلاثي** الذي كانت تعتقد بأنه، وهي على صواب، وحده ضامن بقائها قوة عظمى. وقاتلت بريطانيا دفاعاً عن استقلال الدول السيادية، وعلى نحوٍ أبعد، منعاً لأي هيمنة ألمانية على القارة. أحياناً يقال إن الحرب انبثقت من شبكة التحالفات، أو، على نحوٍ أكثر غموضاً، من توازن القوة. إنه تعميم دون أساس واقعي. ما من قوة من القوى تصرفت وفقاً لحَرْفية التزاماتها وتعهداتها، رغم أنها ربما فعلت لو لم تكن قد توقعتها سلفاً. التزمت ألمانيا بدخول الحرب إذا هاجمت روسيا النمسا ـ المجر. أعلنت الحرب، بدلاً من ذلك، قبل أن تبادر روسيا إلى أي تحرك؛ ولم تتخاصم النمسا ـ المجر، على مضض، مع روسيا، إلا بعد أسبوع. التزمت فرنسا بالهجوم على ألمانيا، إذا أقدمت الأخيرة على مهاجمة روسيا. بدلاً من ذلك، وجدت نفسها في مواجهة طلب ألماني بحياد مشروط أو يتعين عليها أن تقبل بالحرب حتى مع وجود تحالف فرنسي ـ روسي، ما لم تكن مستعدة للتنازل عن كونها قوة عظمى. كانت بريطانيا العظمى ملزمة أخلاقياً بالوقوف مع فرنسا وملزمة على نحوٍ أقوى بالدفاع عن شواطئ قناتها. غير أنها دخلت الحرب كرمى لعين بلجيكا، وكانت ستفعل ذلك حتى ولو لم يكن ثمة

أي وفاق إنجليزي ـ فرنسي وأي تبادل للرسائل بين غراي وكامبون في تشرين الثاني/ نوفمبر 1912. عندئذ فقط، كان من شأن التدخل البريطاني أن يبقى حتى أقل فعالية مما كان.

أما فيما يخص توازن القوة، فإن من الأصوب أن يقال إن الحرب سببها انهيار هذا التوازن لا وجوده. كان ثمة توازن أوروبي فعلي في العقد الأول من عمر التحالف الفرنسي ـ الروسي؛ وكان السلم قد خرج من رحمه. اختل التوازن حين أفضت الحرب مع اليابان إلى إضعاف روسيا؛ وبات يحلو لألمانيا أن تحصل على مطالبها بالتهديدات. انتهى هذا الوضع مع أزمة أغادير. بدأت روسيا تستعيد قوتَها، وفرنسا أعصابَها. راح الطرفان يصران على أن يُعاملا معاملة الأنداد، كما كان يحصل زمن بسمارك. استاء الألمان من ذلك وقرروا وضع حد له بالحرب، إذا لم يستطيعوا ذلك بطريقةٍ أخرى. كانوا يخشون من إعادة خلق التوازن. مخاوفهم كانت متصفة بالمبالغة. من المؤكد أن روسيا كان من شأنها أن تصبح قوة أكثر جبروتاً مع حلول عام 1917، إذا ما كان قد قيض لخططها العسكرية أن تنجز وقد تسنى لها أن تنأى بنفسها عن الاضطراب الداخلي ـ يا لهما من افتراضين بالغي الضخامة! غير أن الحفاظ على نظام خدمة السنوات الثلاث في فرنسا لم يكن وارداً؛ وعلى أي حال فإن الروس كان من شأنهم أن يستخدموا قوتهم ضد بريطانيا العظمى في آسيا بدلاً من مهاجمة ألمانيا، إذا ما كانوا قد تُركوا وشأنهم. في الواقع، كان لا بد للسلم من أن يجلب سيادة أوروبا لألمانيا في غضون بضع سنوات. ما منع ذلك هو سلوكها الديبلوماسي، وأكثر منه، الموقف الذهني لشعبها. كان الألمان قد دربوا أنفسهم سايكولوجياً ليكونوا عدوانيين.

لعبت الخطط العسكرية الألمانية دوراً حيوياً. كانت القوى العظمى الأخرى تفكر من منطلق الدفاع عن أنفسها. ما من فرنسي راودته جدياً فكرة استرجاع الإلزاس واللورين؛ والصراع السلافي ـ التوتوني في البلقان لم يكن إلا هراء بهراء بالنسبة إلى أكثرية الروس الساحقة. كان الجنرالات الألمان يريدون انتصاراً حاسماً لا لشيء إلا لذاته. على الرغم من أنهم كانوا يَشْكُون من «التطويق»، فإن السياسة الألمانية هي التي كانت قد أوجدت هذا التطويق.

مما ينطوي على ما يكفي من العبث أن الألمان خلقوا مشكلتهم الخاصة حين أقدموا على ضم الإلزاس واللورين في 1871.[45] كانوا يريدون حدوداً عصية على الاختراق، حصينة؛ وقد فازوا بها، كما تبين بوضوح في آب/أغسطس 1914، حين صمدت قوة ألمانية صغيرة وحدها في مواجهة الجزء الأكبر من الجيش الفرنسي. بعد 1871 بات الألمان قادرين، بسهولة، على محاربة روسيا مع الصمود في مواقع دفاعية في الغرب؛ وبالفعل فإن هذه كانت الخطة الاستراتيجية لمولتكه الأكبر. لم تكن استراتيجية ضامنة لانتصار نهائي، حاسم؛ لذا فإن شليفن رفضها. في 1892 أصر على وجوب هزيمة فرنسا أولاً؛ بعد عشر سنوات استخلص الاستنتاج اللاحق الحتمي القائل إن على الجيوش الألمانية أن تزحف عبر بلجيكا. لو تم الالتزام باستراتيجية مولتكه الأكبر بكل عواقبها السياسية، لكان من الصعب صعوبة بالغة إقناع الرأي العام الفرنسي ونظيره البريطاني بالمبادرة إلى مساعدة روسيا؛ بدلاً من ذلك، بدا في 1914 كما لو أن روسيا كانت تهب لمد يد المساعدة إلى فرنسا بل وحتى إلى بريطانيا العظمى. قام شليفن أولاً بإيجاد التحالف الفرنسي ـ الروسي؛ ومن ثم عمل على ضمان انخراط بريطانيا العظمى، هي الأخرى، في الحرب. شكا الألمان من تعذر «أقلمة» الحرب في 1914؛ لكن استراتيجية شليفن هي التي حالت دون ذلك. لم يكن مستعداً لأن يقنع بما هو أقل من انتصار كلي، ناجز، مئة بالمئة؛ لذا فقد عَرَّضَ ألمانيا لهزيمة كلية، ناجزة، مئة بالمئة.

ثمة تفسير أكثر عمقاً أيضاً. ما من أحد في 1914 أخذ مخاطر الحرب مأخذ الجد باستثناء المستوى العسكري المحض. على الرغم من أن الجميع، عدا حفنة من مدمني القتال، كانوا يأنفون ما تنطوي عليه الحرب من سفك للدماء، فإن أحداً لم يتوقع أي كارثة اجتماعية. أيام مترنيخ، بل وحتى بعدها، كان الساسة قد خافوا من أن تتمخض الحرب عن «الثورة» ـ وكان الثوريون قد تورطوا أحياناً في تأييدها للسبب ذاته. الآن بات هؤلاء الساسة ميالين إلى رؤية أن من شأن الحرب أن تدرأ مشكلاتهم الاجتماعية والسياسية. في فرنسا أنتجت «الاتحاد المقدس»؛ في ألمانيا استطاع غليوم الثاني أن يقول: «لم أعد أرى أي أحزاب؛ لا أرى إلا كتلة متجانسة من الألمان». ظن الجميع أن من الممكن

إدخال الحرب في الإطار القائم للحضارة، كما سبق أن حصل مع حربي 1866 و1870. حقاً، هاتان الحربان كانتا قد جرتا خلفهما عملات أكثر استقراراً، تجارة أكثر حرية، وحكومات أكثر دستورية. لم يكن يُنتظر من الحرب أن تتمخض عن قطع اللحن المتناغم للحياة المدنية المستوية إلا إذا دامت طويلاً. عبر غراي عن وجهة النظر هذه بصيغة متطرفة حين قال في مجلس العموم يوم 3 آب/ أغسطس ما يلي: «إذا انخرطنا في حرب، فسوف نعاني ولكن أكثر قليلاً مما سنعاني إذا ما وقفنا موقف المتفرج»؛(46) وبالمعاناة لم يعن سوى توقف التجارة البريطانية مع القارة الأوروبية. ما من بلد اتخذ تدابير اقتصادية جدية استعداداً لمواجهة ظروف الحرب. في إنجلترا ارتفعت صرخة «الأعمال كعادتها» للتخفيف من البطالة التي كان من المتوقع أن تتسبب بها الحرب. كان الألمان قليلي الفهم لمضاعفات الحرب الشاملة إلى درجة أنهم أهملوا اجتياح هولندا في آب/ أغسطس 1914، كي يبقوا قادرين على الاتجار بحرية مع باقي العالم.

كانت حروب البلقان قد علّمت درساً خادعاً. افترض الجميع أن المعارك الحاسمة كانت ستخاض فوراً وأن سلاماً مفروضاً كان سيتبع. توقع الألمان أن يأخذوا باريس؛ توقع الفرنسيون عبور اللورين واختراقه. كانت «المحدلة الروسية» ستصل إلى برلين؛ والأهم، من وجهة النظر الروسية، أن الجيوش الروسية كانت ستعبر سلسلة جبال الكربات وتحتل بودابست. حتى النمساويون توقعوا أن «يسحقوا» صربيا. توقع البريطانيون أن يدمروا الأسطول الألماني في اشتباك بحري مباشر ويقوموا بعد ذلك بفرض حصار محكم على الساحل الألماني؛ فضلاً على ذلك، لم تكن لديهم أي خطط عسكرية، سوى التصفيق لانتصارات حلفائهم وربما الإفادة منها.

لم يحدث شيء من هذا كله. أخفقت الجيوش الفرنسية في اقتحام اللورين وتكبدت خسائر بشرية هائلة. اكتسح الألمان بلجيكا وراحوا يراقبون برج إيفل عن بعد. في 6 أيلول/ سبتمبر أُوقِفوا على المارن ودُحِروا مهزومين. وعلى الرغم من أن الفرنسيين كسبوا معركة المارن، فإنهم لم يستطيعوا توظيف انتصارهم؛ لم يتعرض الألمان لا للتدمير ولا حتى للطرد من الأراضي

الفرنسية. مع حلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر كان ثمة خط خنادق ممتد من سويسرا إلى البحر. قام الروس بغزو شرق بروسيا؛ تجرعوا كأس هزيمة كارثية عند موقع تاننبيرغ[47] يوم 27 آب/أغسطس، وأخفقت جيوشهم في غاليسيا في الوصول إلى سلسلة جبال الكربات. قام النمساويون باحتلال بلغراد التي كان الصرب قد انسحبوا منها؛ طردوا منها من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر، وقوات صربية توغلت في جنوب المجر. بقي الأسطول الألماني في المرافئ؛ بالمثل كان الأسطول البريطاني مسجوناً ليوازن نظيره الألماني. في كل مكان حلت حرب الحصار محل المعارك الحاسمة؛ المدفع الرشاش والرفش غيرا مجرى التاريخ الأوروبي. كان الصدام الكبير الأول قد أسْكَتَ السياسة؛ غير أن الديبلوماسية ما لبثت أن جُددت في خريف 1914. سائر القوى راحت تسعى لتعزيز تحالفاتها؛ لاجتذاب حلفاء جدد؛ ولزعزعة الائتلاف المواجه، على نحوٍ أضعف.

هوامش الفصل الثاني والعشرين

(1) من سازونوف إلى بنكندورف، 19/ 2/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 1، هـ: 232.

(2) من بنكندورف إلى سازونوف، 25/ 2/ 1914. المصدر السابق، هـ: 328.

(3) من غراي إلى بيرتي، 1/ 5/ 1914. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 541.

(4) هذه المرة احتاط غراي بتأمين موافقة الوزارة من البداية.

(5) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 1، ص: 284.

(6) من سازونوف إلى بنكندورف، 24/ 6/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 3، هـ: 343.

(7) من سازونوف إلى بنكندورف، 25/ 5/ 1914. المصدر السابق، هـ: 361.

(8) الرسالة الأخيرة التي كتبها جورج الخامس إلى نقولا الثاني زمن السلم (16/ 6/ 1914) كانت مناشدة لتحسين العلاقات في إيران. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 549.

(9) مذكرة بقلم تشيرتشل، 20/ 5/ 1914. المصدر السابق، هـ: 511.

(10) **هانسارد**، السلسلة الخامسة، ج: 65، ص: 727.

(11) حسب بنود قانون 1911 البرلماني، كان يجب أن تكون انتخابات عامة قد تمت قبل كانون الأول/ديسمبر 1915؛ الممارسة جعلت الأمر أكثر وروداً في خريف 1914 أو، ربيع 1915، حداً أقصى.

(12) زوج كايو الثانية قتلت رئيس تحرير إحدى الصحف الباريسية، لمنع نشر الرسائل الغرامية التي كان زوجها قد كتبها لها قبل زواجهما. هذا جعل تولي كايو لمنصب رئاسة الوزارة مستحيلاً في تلك الأثناء.

(13) من بيتمان إلى ليتشنوفسكي، 16/ 6/ 1914. **السياسة الكبرى**، ج: 39، هـ: 15883.

(14) من تشيرشكي إلى ياغو، 22/ 5/ 1914. المصدر السابق، هـ: 15734.

(15) من بلافيتشيني إلى بيرتشتولد، 6/ 7/ 1914. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 8، هـ: 10083.

(16) كونراد، من **أيام خدمتي**، ج: 3، ص: 670.

(17) من ترويتلر إلى وزارة الخارجية، 24/ 3/ 1914. **السياسة الكبرى**، ج: 39، هـ: 15716.

(18) مذكرة بقلم بيرتشتولد، 28/ 10/ 1913. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 7، هـ: 8934.

(19) من جيرنين إلى بيرتشتولد، 7/ 12/ 1913. المصدر السابق، هـ: 9062.

(20) من جيرنين إلى بيرتشتولد، 15/ 3/ 1914. المصدر السابق، هـ: 9600.

(21) مذكرة بقلم تيزا، 15/ 3/ 1914. المصدر السابق، هـ: 9482.

(22) من ترويتلر إلى وزارة الخارجية، 27/ 3/ 1914. **السياسة الكبرى**، ج: 39، هـ: 15720.

(23) كان هذا هو الاجتماع الذي يفترض أن يكون الاثنان قد خططا فيه لحرب أوروبية. في الواقع، لم يناقشا سوى مسألة رومانيا. على أي حال، من الصعب أن نتصور كيف كان يمكن لفيرديناند أن يخطط لحرب كانت ستبدأ باغتياله.

(24) من ترويتلر إلى زمرمان، 15/ 6/ 1914. المصدر السابق، هـ: 15736.

(25) مذكرة بقلم بيرتشتولد، 24/ 6/ 1914. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، هـ: 9984.

(26) من سازونوف إلى نقولا الثاني، 24/ 6/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 3، هـ: 339.

(27) كثيراً ما يقال إن الفرنسيين خططوا للحرب من أجل استعادة الإلزاس واللورين. ليس ثمة مثقال ذرة من الأدلة المؤيدة لهذا الزعم. كان الفرنسيون على علم بمدى ما كانوا سيعانونه من صعوبة للحفاظ على استقلالهم ضد ألمانيا إذا وصلت الأمور إلى الحرب، بله تحقيق المكاسب. راحوا بالطبع، يطالبون بالإلزاس واللورين بعد اندلاع الحرب، تماماً كما بادر البريطانيون إلى المطالبة بتدمير البحرية الألمانية، والروس بالقسطنطينية. غير أن هذه المطالب لم تكن سبباً للحرب؛ لقد أفرزتها هذه الحرب.

(28) في ربيع 1914 اندمجت شركة النفط الإنجليزية ـ الإيرانية، التي كانت خاضعة للأدميرالية، بعدد من المصالح الألمانية استبعاداً لمنافسيها الروس والأمريكيين.

(29) على الدوام كان هذا هاجس نكلسون، وهاجس بوكانان السفير في سان بطرسبورغ، أيضاً، «قد تُقْدِم روسيا على عقد صفقة مع ألمانيا ثم تستأنف تصرفها الطليق في تركيا وإيران. سيكون وضعنا وضعاً خطراً جداً». من بوكانان إلى نكلسون، 26/ 4/ 1914. **وثائق بريطانية**، ج: 10 (2)، هـ: 588.

(30) كما جاء في كتاب آر سي كي إنسور، مثلاً، **إنجلترا 1870 - 1914**، ص: 497 - 470، 482.

(31) أنهارٌ من الحبر أُريقت حول مسألة ما إذا كانت الحكومة الصربية على علم بالمؤامرة. ثمة شخص يدعى ليوبا يوفانوفيتش ادعى بأن باشيشي، رئيس الوزراء الصربي، قد أبلغه عن مؤامرة لاغتيال الملك الكساندر في 1903. من الواضح أنه كان عرافاً متمكناً. لم تكن الحكومة الصربية مهيأة للحرب، التي كان من شأنها ألا تحل في وقت أقل مناسبة، حيث كان الجيش لا يزال بعيداً عن استعادة تنظيمه وجاهزيته بعد حروب البلقان. من المؤكد أنهم قدروا احتمال تعرض فرانسيس فيرديناند للاغتيال، إذا ما أثار العواطف القومية بزيارته لسيراييفو؛ وقد نبهوا بيلينسكي، وزير مالية النمسا ـ المجر

الذي كان مسؤولاً عن البوسنة إلى خطورة الزيارة في وقتٍ مبكر من حزيران/ يونيو. غير أن الزيارة كانت، بالطبع لاستفزاز المشاعر القومية، أو، بالأحرى، لتحديها. جرى التخطيط لها قصداً لتتم في العيد الوطني لصربيا، الذكرى السنوية لقوصوفو. لو كان أحد أفراد العائلة المالكة البريطانية قد أقدم على زيارة دبلن في عيد القديس باتريك في أوج الاضطرابات لكان أيضاً قد توقع إطلاق النار عليه.

(32) من ياغو إلى تشيرشكي، 25/ 1/ 1914. **السياسة الكبرى**، ج: 37 (2)، هـ: 15100.

(33) هذا متفق عليه من جانب سائر المرجعيات. الأدلة اللاحقة على تورط الصرب، تبقى، وإن كانت مقبولة، غير ذات أهمية بالنسبة إلى الحكم على سياسة بيرتشتولد.

(34) شخصياً تيزا أيضاً كان يكره الأمير فرانسيس فيرديناند لتفضيله سلاف الجنوب على الرومانيين. وقد قال معلقاً على نبأ الموت: «هذا ما شاءه المولى الرب، ولا بد لنا من أن نحمد الرب على كل شيء».

(35) من زوغيني إلى بيرتشتولد، 5/ 7/ 1914. **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية**، ج: 8، هـ: 10085.

(36) من زوغيني إلى بيرتشتولد، 6/ 7/ 1914. المصدر السابق، هـ: 10076.

(37) خطة التقسيم هذه التي لم تنفذ قط خلال الحرب العالمية الأولى، وضعها الألمان (وكثيرون منهم نمساويون) موضع التطبيق في 1941، حين حصلت بلغاريا على مقدونيا، وألبانيا على سهل قوصوفو.

(38) مجلس الوزراء الروسي، 24/ 7/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 5، هـ: 19.

(39) من بيتمان إلى بورتاليس، 29/ 7/ 1914. **وثائق ألمانية**، ص: 342.

(40) كذلك قرر النمساويون التعبئة العامة يوم 3/ 7، نتيجة تلقين ألماني، وقبل الإطلاع على نبأ التعبئة الروسية.

(41) من غوشن إلى غراي، 29/ 7/ 1914. **وثائق بريطانية**، ج: 11، هـ: 293.

(42) من بول كامبون إلى بيشون، 21/ 10/ 1913. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 8، هـ: 367.

(43) مذكرة بقلم سكوت، 27/ 7/ 1914. هاموند، **س. ب. سكوت**، ص: 177.

(44) هكذا أبلغ بنكندورف يوم 2/ 8 (إلى سازونوف، 2/ 8/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 5، هـ: 456) وكامبون يوم 4/ 8 (إلى دوميرغيو، 4/ 8/ 1914. **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الثالثة، ج: 11، هـ: 754).

(45) بالطبع، كان هذا صحيحاً سياسياً أيضاً؛ مع أن فرنسا كان من شأنها أن تكون لها مصلحة في الإبقاء على روسيا قوة عظمى وإن كانت هي قد خسرت الإلزاس واللورين

لكان رأيها العام قد بقي أقل عمقاً على صعيد الالتزام؛ ولما كان الألمان قد افترضوا أن من شأن فرنسا أن تبادر، حتماً، إلى مهاجمتهم في حال اندلاع حرب مع روسيا.

(46) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 2، ص: 306.

(47) أدى التقدم الروسي إلى جعل مولتكه يقرر إرسال فرقتين من الجيش إلى بروسيا الشرقية من الجبهة الغربية. بهذا المعنى برر التحالف الفرنسي ـ الروسي نفسه، وساهم الروس في كسب معركة المارن. غير أن هذا لم يكن إلا سبباً ثانوياً من أسباب الهزيمة الألمانية: تمثلت الأسباب الرئيسية بحماقات القيادة الألمانية والاستعادة الاستراتيجية للقائد العام الفرنسي يوفر. بالطبع كان من شأن ألمانيا أن تبقى متوفرة على كيان أكبر من القوة على الجبهة الغربية لو لم يكن التحالف الفرنسي ـ الروسي موجوداً، غير أن فرنسا وألمانيا في تلك الحالة ما كانتا لتخوضا حرباً.

الفصل الثالث والعشرون

ديبلوماسية الحرب، 1914 - 1918

بقيت الحرب في 1914 محصورة بالقوى العظمى. من الدول الأصغر لم تنخرط فيها منذ البداية سوى صربيا وبلجيكا؛ حتى إيطاليا أكدت موقعها الملتبس على تخوم العظمة ببقائها محايدة خلال الجزء الأكبر من العام. في البداية كان هذا مناسباً لبريطانيا العظمى وفرنسا؛ كان هاجسهما متركزاً على هزيمة ألمانيا على الجبهة الغربية، ولم تكونا راغبتين في الاضطرار لتحمل أعباء الدفاع عن سلسلة من البلدان الصغيرة ـ كان لديهما أكثر مما يكفي دفاعاً عن بلجيكا. أقدمت بريطانيا العظمى حتى على التهرب من الدفاع عن أقدم حليفاتها. خاف البرتغاليون من استخدام مستعمراتهم ثمناً لشراء خروج الألمان من بلجيكا فأقدموا، لذلك، على دخول الحرب؛ أبلغهم غراي بحزم بأن تدخلهم لم يكن ضرورياً «في اللحظة الراهنة». كان الروس في حالة مغايرة. على الرغم من أنهم غزوا بروسيا الشرقية كرمى لعين حلفائهم الفرنسيين، فإنهم لم يكونوا ذوي مطامع جدية ضد ألمانيا بالذات؛ تمثل هاجسهم بنسف علاقة ألمانيا مع الشرق الأدنى، مع مملكة آل هابسبورغ، وكانوا مستعدين للترحيب بأي مساعدة على هذا الصعيد. يضاف أنه تعين عليهم، نظراً لإخفاق أسلحتهم في مساعدة صربيا، أن يعوّلوا على الديبلوماسية. كانت إيطاليا قد أعلنت حيادها في 3 آب/أغسطس، زاعمة أن ميثاق **الحلف الثلاثي** لا ينطبق إلا على الحروب الدفاعية وأن النمسا ـ المجر لم تكن قد عرضت عليها أي «تعويضات». سارع سازونوف، مباشرةً، إلى إصلاح الخلل: عرض التيرول،

تريست، وفالونا (في ألبانيا) على إيطاليا ثمناً لمبادرتها على مهاجمة النمساويين. لم يكن هذا كافياً. كان الإيطاليون يرون أنفسهم ورثة جمهورية البندقية وطالبوا، بالتالي، بـ«السيادة على البحر الأدرياتيكي». غير أن سازونوف كان يأمل برشوة بلغاريا وجرها إلى الحرب بعرض جزء أو كل مقدونيا عليها، مقدونيا التي كانت قد آلت إلى صربيا في 1913، ويعتزم إعطاء صربيا المناطق العائدة لآل هابسبورغ على سواحل البحر الأدرياتيكي، بالمقابل. لذا فإن مفاوضاته مع إيطاليا لم تتمخض عن شيء.

كذلك لم تكن مفاوضاته البلقانية أكثر نجاحاً. عرض على رومانيا مناطق صربية وبلغارية؛ على بلغاريا مناطق رومانية، تركية، وصربية؛ وعلى تركيا مناطق بلغارية، إذا كانت أي منها مستعدة لدخول الحرب. الدول الثلاث، جميعاً، رفضت إلى ما بعد خوض المعركة الحاسمة. لم تكن مستعدة للانضمام إلى روسيا إلا بعد أن يتضح بجلاء أنها قد فازت، وعندئذ كان من شأن مساعدتها وانضمامها أن يصبح نافلاً. من المؤكد أن قيام رومانيا، مثل إيطاليا، بالتنصل من التزامها تجاه **الحلف الثلاثي** في 3 آب/أغسطس كان ضربة قوية. لم يكن لهذا أي علاقة بالديبلوماسية الروسية. كل طموحات رومانيا القومية كانت متركزة على ترانسلفانيا؛ ولم تكن مستعدة لأن تفعل أي شيء من شأنه أن يساعد على انتصار آل هابسبورغ. في الوقت نفسه، كان الرومانيون يأملون بالمماطلة كما كانوا قد فعلوا في 1913، ومن ثم بكسب ترانسلفانيا دون أي صراع جدي. عزف سازونوف على أوتار هذا الأمل. حرصاً منه على تأمين الجناح الأيسر للقوات الروسية في غاليسيا، كان مستعداً لدفع ثمن باهظ لحياد رومانيا؛ وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر وعدها بترانسلفانيا مقابل «الحياد الودي» فقط خلال الحرب. كانت الصفقة ستكلف روسيا غالياً؛ من الآن وصاعداً كان الرومانيون سيصبحون قادرين على جعل الآخرين يخوضون حروبهم نيابةً عنهم.

العلاقات مع تركيا انعطفت انعطافة أكثر حسماً وأشد كارثية. في 1914 كان ثمة ما يشير إلى نوع من التقارب التركي ـ الروسي؛ غير أن الأتراك، رغم احتمال تطلعهم إلى استخدام روسيا ضد ألمانيا، ظلوا يعوّلون على ضرب الأولى بفرنسا وبريطانيا العظمى. اندلاع الحرب جعل هذه الموازنة مستحيلة؛

والأتراك كانوا مقتنعين بأن **الحلف الثلاثي** كان سيقسم الإمبراطورية العثمانية إذا فاز، بل وعزاء إذا أخفق. بالمقابل عرضت ألمانيا على الأتراك تحالفاً كان من شأنه أن يحفظ وحدة إمبراطوريتهم تماماً كما حفظ تحالف مشابه وحدة النمسا ـ المجر. بنوعٍ من التحول الغريب للظرف، كانت ألمانيا، وهي التي تستمد قوتها من النزعة القومية الثورية، قد أصبحت حامية الإمبراطوريتين اللاقوميتين الكبريين؛ ولو سارت الأمور على نحوٍ مختلف قليلاً، لكانت قد أصبحت أيضاً حامية النظام القيصري الروسي. كان ثمة خطاب أكثر اتصافاً بالصفة العملية: فرسان تركيا الفتاة، وهم أنفسهم ممن تدربوا في ألمانيا، كانوا مقتنعين بأن الأخيرة كانت ستفوز بالنصر. في 2 آب/أغسطس وقعت تركيا وثيقة تحالف مع ألمانيا ضد روسيا. كانت هذه حماقة كبرى من الطراز الرفيع، حماقة ما لبثت أن أدت إلى الإجهاز على الإمبراطورية العثمانية. كان الأتراك قد عوضوا عن ضعفهم الداخلي بديبلوماسية ماكرة قائمة على ضرب بعض القوى العظمى ببعضها الآخر؛ أما الآن فقد أقحموا أنفسهم، مجاناً، في أتون الصراع الأوروبي. ربما لم يكن لديهم خيار آخر. كان ليمان فون ساندرز مع هيئة أركانه مُحْكِماً قبضتَه على الجيش التركي؛ ولاحقاً، في آب/أغسطس، لاذت باخرتان ألمانيتان، **الغويبن** و**البرسلاو**، هاربتان من البحر الأبيض المتوسط إلى بحر مرمرة قد أمطرت القسطنطينية بوابل من قذائف مدافعهما.

غير أن الأتراك كانوا أسرى عن طيب خاطر. مهما كانت علاقاتهم مع القوى الأخرى، فإن سياستهم ظلت على الدوام دائرة حول روسيا، خليطاً جامعاً بين الكراهية والخوف. الآن ظنوا أن ساعة القرار النهائي قد دقت: إما أن يبادروا إلى تدمير القوة الروسية في البحر الأسود أو أن تقوم روسيا بتدميرهم. مثل ساسة فيينا، تخلوا عن الإعاقة أو العرقلة التي كانت قد حفظتهم، وقامروا رافعين شعار «كل شيء أو لا شيء!» بطريقةٍ بالغة التشوش كانوا قد بالغوا في تقويم القوتين الألمانية والروسية على حدٍّ سواء. توهموا أن ألمانيا قد تستطيع إخراج روسيا من الحلبة؛ غير أنهم كانوا، في الوقت نفسه، يخافون من أن تبادر روسيا إلى إخراجهم هم من الحلبة. لم يستطيعوا أن يصدقوا، أن تلك كانت هي الحقيقة بالفعل؛ أن روسيا كانت قد باتت خالية

الوفاض وعاجزة عن شن أي حملة على تركيا طوال بقائها متورطة في الحرب الأوروبية.

لم يكن لدى سازونوف أي أوهام. قدم إلى تركيا أكثر العروض سخاءً ثمناً لحيادها ـ ضمان وحدتها الإقليمية، مناطق يونانية وبلغارية على شواطئ بحر إيجه، امتيازات الخطوط الحديد الألمانية، حتى إلغاء الامتيازات [معاهدة الامتيازات الأجنبية]. هذه العروض صَدَمَتْ شريكيه. امتعض الفرنسيون من سابقة التنازل عن امتيازات أوروبية. غراي، وهو الحريص على جر اليونان إلى الحرب على حساب تركيا، قال: «لن يتأثر قرار تركيا بقيمة العروض المقدمة إليها، بل برأيها حول الطرف الذي يمكن أن ينتصر والذي يستطيع أن يترجم عروضه إلى واقع».[1] ولكن العروض قُدمت وانتهى الأمر. لم تكن ذات جدوى. في 26 أيلول/ سبتمبر أقدم الأتراك على غلق المضائق في وجه الحركة التجارية. في 28 تشرين الأول/ أكتوبر دخلت البارجتان الألمانيتان البحر الأسود وقصفتا أوديسا، دون انتظار إذن تركيا. بعد ثلاثة أيام، قامت قوى **الوفاق الثلاثي** بقطع العلاقات مع تركيا وأعلنت الحرب عليها. بطريقته كان يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر موعداً حاسماً في التاريخ الأوروبي مثله مثل يوم 6 أيلول/ سبتمبر، ذلك اليوم الذي كان قد شهد إيقاف الألمان على المارن. الأول حسم مصير النظام الملكي العسكري الألماني؛ والثاني مصير الإمبراطورية الروسية القديمة. أي انتصار ألماني سريع على المارن لم يكن ممكناً؛ لذا فإن ألمانيا كانت ستتعرض للسحق تحت ضربات القوات المتفوقة المحتشدة ضدها تدريجياً. وبالتدريج توقفت روسيا عن أن تكون قوة عظمى بعد إغلاق المضائق. ما كانت لتستطيع إطعام جيوشها في غياب المؤن الآتية من الغرب؛ والطريق عبر آرخانجل، ومورمانسك فيما بعد، لم تعوِّض عن المضائق. في 18 كانون الأول/ ديسمبر، تعين على القائد العام الروسي الأمير نقولاس أن يبلغ حلفاءه بأن الذخائر الروسية باتت نافذة ما يجبرها من الآن وصاعداً أن تتخذ موقف الدفاع؛ أقصى ما كانت تحلم به كان أن تستطيع البقاء واقفة على قدميها إلى حين نجاح بريطانيا وفرنسا، بطريقةٍ ما، في كسب الحرب.

الطريق المسدود الذي أعقب المعارك الأولى دفع سائر القوى دون استثناء إلى معاينة أهدافها الحربية. ما من قوة كانت قد دخلت الحرب بأي هدف محدد وواضح سوى الكسب. توقع الجميع أن يتمخض الانتصار عن سياسة، خطة؛ لعل الانتصار كان هو السياسة أو الخطة في الحقيقة. كانت النمسا ـ المجر هي الأقرب من هدف معين: أقله، كانت راغبة في وضع حد لتحدي نزعة السلاف الجنوبيين القومية. غير أنها لم تكن تعرف شيئاً عن ماهية الوسيلة الكفيلة ببلوغ حتى هذا الهدف باستثناء الغزو وقد انجرت، على أي حال، خلف ألمانيا إلى الصراع الأوسع الرامي إلى إعادة تنظيم أوروبا. في كل بلد دأب الناس لا على افتراض أن الحرب كانت ستنتهي بنتيجة حاسمة وحسب، بل وكانوا مصممين على ضرورة أن تفعل ذلك. كانوا قد باتوا يرون السلم بوصفه «طبيعياً»؛ لذا فإنهم لم يكونوا مستعدين لأن يطيقوا إلا «حرباً تنهي الحروب». ما من مكاسب ملموسة كانت ستقنعهم. في كانون الأول/ديسمبر 1914، مثلاً، أقدم الألمان تجريبياً على عرض الانسحاب من بلجيكا بل وحتى دفع تعويض لها عن طريق شراء الكونغو البلجيكي بثلاثة أو أربعة أضعاف قيمته. كان العرض خلبياً دون شك؛ لم يكتف غراي برفضه، بل أعلن أن إنجلترا وحليفاتها «يحب أن يحصلوا على ضمانات ضد أي هجوم مستقبلي من جانب ألمانيا».[2] ما إن تتعرض أي معاهدة للفسخ حتى تصبح استعادتها غير كافية. كان الألمان قد أزاحوا جانباً جملة ضمانات عام 1839 بوصفها «قصاصة ورق»؛ أي وعود جديدة من جانبهم ما كانت لتنطوي على أي قيمة. إنها المشكلة القديمة التي كانت قد عُرضت أمام فرنسا الثورية والتي كانت ستُعرض لاحقاً أمام روسيا الشيوعية. ما جدوى إبرام معاهدات مع بلد يرى، بسبب فلسفته السياسية، أنه متمتع بحرية نقضها والخروج عليها؟ مرة قدم مترنيخ جواباً لهذا السؤال: إنه الحفاظ على ائتلاف محصّن ضده. هذا الجواب لم يقنع البريطانيين. على الرغم من أنهم كانوا قد نبذوا الانعزال بغية خوض الحرب، فإنهم ظلوا يحلمون بالعودة إلى العزلة فور انتهائها. ولهذا السبب بالذات كانت روسيا وفرنسا راغبتين أيضاً في إدارة ظهريهما إلى أوروبا. كانت الدول الثلاث، إذاً، ملتزمة بتدمير ألمانيا بوصفها قوة عظمى.

طَرَحَ هذا مشكلةً أخرى. حين كان متقاتلو الماضي يجدون أنفسهم مفتقرين إلى أخلاق عامة ودائبين على التبشير بالقتال حتى النهاية، كان الصراع بينهم حقيقياً وجذرياً؛ «طريقتا حياة» كانتا في حالة حرب حقاً. الإسلام والمسيحية، مثل اليعاقبة والأنظمة الملكية القديمة، كانا على صواب في رؤية كل منهما الآخر «كافراً» و«وثنياً»، قد تصح بينهما الهدنة ولكن دون الثقة على الإطلاق. غير أن حرب 1914 كانت، ظاهرياً، صراعاً بين دول ذات طبيعة متشابهة؛ كان لا بد من خوضها في سبيل أهداف عملية محددة. إلا أن مثل هذه الأهداف كانت غائبة ـ نظرات سطحية خاطفة إلى الصراع الجذري، دون الغوص في السبب. لم يكن السبب الفعلي بعيداً عن متناول البحث: كانت القوة الألمانية قد تعاظمت كثيراً خلال الجيل السابق، ومكانتها الراهنة في أوروبا كفت عن أن تكون متكافئة مع موارد قوتها. سائر القوى العظمى في أوروبا لم تكن سوى تركيبات قائمة على القوة والنفوذ، كما يشي الاسم. كيف كان بوسعها أن تدين دولة واحدة على اتباعها لقواعد القوة التي كانت تستند إليها جميعاً؟ تمثل أبسط الحلول بالاختيار بين قيام الألمان بشن الحرب أو توليهم الحكم سلمياً، بطريقةٍ استثنائية الوحشية؛ خطاب فيه بعض الحقيقة، ولكن ليس كثيراً منها. صيغة أكثر تنقيحاً من هذا كانت صيغة تقديم غليوم الثاني فاتحاً (غازياً) للعالم في إهاب أتيلا أو نابليون ـ رغم أن المثال الثاني لم يكن مستساغاً لدى الفرنسيين. ومن هنا فقد ساد الظن بأن من شأن المشكلة الألمانية أن تختفي إذا ما تمت الإطاحة بآل هوهنزولرن، وجرى قلب ألمانيا إلى جمهورية ديمقراطية. ومع ذلك فإن الفرنسيين كانوا أكثر رفقاً بآل هابسبورغ على الرغم من أنهم كانوا التركة الأكثر انطواء على المفارقة التاريخية بين السلالتين الملكيتين.

كانت «الشكوى» الألمانية الوجه المعاكس لشكوى قوى الوفاق. كانت الأخيرة تشكو من قيام ألمانيا باستخدام قوتها من أجل توسيعها أكثر؛ وكانت ألمانيا تشكو من اعتراض قوى الوفاق على مشروعها. غير أن الألمان أيضاً كان يتعين عليهم أن يهتدوا إلى نوع من الأساس الأخلاقي لإيقاف شكواهم عليه؛ ذلك هو ما دفعهم إلى ادعاء تمثيل صيغة ثقافية متفوقة، أسمى. من قبل،

كان الألمان شديدي الحرص على التعبير عن تضامنهم مع الحضارة والمدنية الغربيتين؛ باتوا الآن شديدي الحرص، على نحوٍ مكافئ، على تأكيد اختلافهم عنهما. من المؤكد أن هذا الاختلاف كان موجوداً؛ غير أن الطرفين كليهما تعين عليهما أن يبالغا بتضخيمه وجعله يبدو أكبر مما هو في الواقع، وصولاً إلى توفير أرضية مناسبة لصراع جذري عميق.

من الجانب الوفاقي، كانت الحرب من حيث الجوهر حرب بقاء ووجود بوصفها قوى عظمى. غير أن هذه القضية كانت مفتقرة إلى الجاذبية العاطفية. من هنا، تعين على الحرب أن تصبح «حرباً من أجل الديمقراطية». حتى هذا بدا شعاراً أقرب إلى الهشاشة. كان من الصعب الدفاع عن الزعم القائل إن توقف ألمانيا عن الوجود بوصفها قوة عظمى كفيل بوضع حد للنزاعات الدولية. لذا فقد تعين على أطراف الوفاق أن تؤكد استعدادها جميعاً لقبول معيار أخلاقي دولي أسمى، شرط أن تمكّنها ألمانيا من أن تفعل ذلك. كانت هذه سيرورة بطيئة، بالكاد واضحة في السنة الأولى من الحرب. غير أن قوى الوفاق وجدت نفسها، مع تواصل الصراع، ملتزمة، رغماً عن إرادتها، إلى حدود معينة، بمبدأ نظام دولي قائم على أساس القانون، بدلاً من استناده إلى قاعدة القوة. من الغريب حقاً أن يكون أكبر صراعات القوة في الأزمنة الحديثة قد خيض على نحوٍ متزايد باطراد من أجل التبرؤ من «سياسة القوة».

كانت «أهداف الحرب» بالنسبة إلى قوى الوفاق نابعة، إذاً، من شبكة دوافع متناقضة. كل منها كانت تريد تحسين موقعها ـ ضد شركائها الحاليين بمقدار ما هو ضد ألمانيا تقريباً. كل منها وافقت على وجهة نظر ضرورة الإجهاز على ألمانيا بوصفها قوة عظمى، مع أن كلاً منها ظلت تؤكد ذلك الجانب من الإجهاز الذي يناسب حاجاتها هي. وفي الظل خلف هذا كان يقبع الأمل الضبابي بأن يتمخض الإجهاز على ألمانيا بطريقةٍ ما عن تدشين عالم أفضل. بقي البريطانيون يصرون، منذ البداية، على تدمير الأسطول الألماني؛ وطالبوا أيضاً، متذكرين أنهم حققوا دائماً مكاسب استعمارية في حروب سابقة، بالمستعمرات الألمانية. طالب الفرنسيون بالإلزاس واللورين؛ مع أنهم لم يكونوا مستعدين للذهاب إلى الحرب من أجل المنطقتين، فإنهم لم يكونوا

مستعدين لصنع السلام دونهما. أضفى هذا المطلب على السياسة الفرنسية مسحة واقعية خادعة: بدوا مطالبين بشيء ملموس، فيما البريطانيون والروس كانوا يتحدثون عن الأمن حديثاً يلفه الغموض. في الحقيقة، لم يكن الفرنسيون يطالبون بالإلزاس واللورين إلا بوصفهما رمزين لهزيمة ألمانيا؛ ما كانوا ليرضوا بأخذهما بوصفهما ثمناً للإذعان لانتصارها. الصعوبة الأكبر واجهت الروس على صعيد اجتراح مطالب عملية ضد ألمانيا؛ من حيث الجوهر، لم يطلبوا شيئاً من ألمانيا سوى أن تتركهم وشأنهم وهم منشغلون بتدمير النمسا ـ المجر. أي منطقة يمكنهم الاستيلاء عليها من ألمانيا كان من شأنها أن تكون مأهولة ببولونيين؛ ومع أنهم كانوا قد وعدوا في 14 آب/أغسطس بإحياء الأمة البولونية «حرة بديانتها، بلغتها، وبإدارتها الداخلية»، فإنهم كانوا مترددين إزاء وضع هذا الوعد موضع التنفيذ العملي. لذا ما لبثوا أن عادوا إلى الكلام الغامض عن «تدمير النزعة العسكرية الألمانية»: لا بد من تفكيك بروسيا، والعمل، رشوة للمشاعر الإنجليزية المفترضة، على استعادة هانوفر. في العمق لم يكن البريطانيون والفرنسيون أقل غموضاً: كانوا، أيضاً، يأملون بأن من شأن الهزيمة أن تفضي، بطريقةٍ ما، إلى حل المشكلة الألمانية، أو تؤدي، أقله، إحداث «انقلاب سلوكي» لدى الألمان. في النتيجة، ما لبثت المحاولة الرامية إلى تحديد السياسة التي ينبغي أن تعقب النصر أن عادت إلى نقطة البداية: كان من شأن الانتصار أن يتولى ذاتياً مهمة توفير الخطة أو السياسة.

ربما كان وضع الألمان مع المشكلة أسهل. كان من شأن الحرب أن تشكل انتصاراً لهم إذا ما خرجوا منها أقوى مما دخلوها. غير أنهم لم يكونوا أيضاً قادرين على قبول هذه المحصلة المحدودة؛ هم أيضاً كانوا يصرون على انتصار نهائي شامل لتدمير جميع القوى المتصدية لهم. قبل الحرب كانوا قد أوجدوا ائتلافاً ضدهم حين أخفقوا في أن يخطو خطوة واحدة على حدة؛ والآن كانوا دائبين على المساهمة في بقاء الائتلاف عبر رفض التزحزح عن مطالبهم قيد شعرة. بعد أن أضاعوا فرصة تحقيق نوع من الانتصار الخاطف والسريع، فإن أملهم الوحيد بالنجاح بقي كامناً في تحقيق سلام منفصل إما مع روسيا أو مع القوى الغربية. راوغهم هذا الأمل. في خريف 1914 لم يكن

ثمة، دون شك، أي شيء ذي شأن يمكن فعله مع بريطانيا العظمى وفرنسا. أدت الحرب إلى تقوية فريقي العسكريين والرأسماليين كليهما في ألمانيا، هذين الفريقين اللذين كانا يريان أن انتصاراً حاسماً كان يجب كسبه في الغرب: ما إن تصبح ألمانيا مهيمنة على العالم الغربي حتى تغدو مخيمة على روسيا. حملة 1914 التي مكنت ألمانيا من احتلال بلجيكا وفرنسا الشمالية، كانت بحد ذاتها كارثة بالنسبة إلى السياسة الألمانية. كان من شأن عرض العودة إلى **الأمر الواقع** في الغرب أن يؤدي إلى زعزعة الرأي العام البريطاني والفرنسي؛ إلا أن الألمان لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بجدوى التخلي عن آنتويرب ومناجم الحديد في اللورين. كانوا متورطين وملتزمين، دون تصميم، بحرب غزو وفتوحات ضد القوى الغربية.

كان ثمة إذاً سبب بالغ الوجاهة لتأجيل الصراع في الشرق؛ وفي روسيا كان هناك ما يمكن الانشغال به. لم يكن التعاون مع الغرب يحظى إلا بتأييد الطبقة الوسطى الليبرالية، التي كانت خفيفة الوزن. كان لدى سازونوف وربما لدى نقولا الثاني نوع من الإحساس الموحي أن من شأن أي سلام منفصل ألا يكون إلا تأجيلاً للصراع إلى لحظة أقل ملاءمة؛ غير أنهما كانا، أيضاً، يعرفان أن من شأن أي حرب طويلة أن تجهز على الحياة الروسية إجهازاً كاملاً. ظل البيروقراطيون غير المسيسين يحلمون بإدارة ظهورهم إلى أوروبا والانكباب على بناء القوة الروسية في آسيا. دأب فيتيه، الناطق باسم هؤلاء، على المطالبة الدائمة والملحاحة بتركيبة 1895 أو حتى بيوركو: لا بد لألمانيا وفرنسا، متوازنتين، من التنافس في خطب ود روسيا، ولا بد لهذه **العصبة القارية** المتجددة من أن تضع كل ثقلها في الكفة المقابلة لكفة الإمبراطورية البريطانية.[3] من المؤكد أن فيتيه كان يأمل بصنع السلام مع ألمانيا ولم يكن لديه أي شكاوى ضدها؛ غير أن شرطه الأساسي تمثل بالحفاظ على التوازن القاري. بالمقابل، كان الألمان مستعدين لصنع السلام مع روسيا لا لشيء إلا من أجل نسف هذا التوازن. لذا توصلوا هم أيضاً إلى الاستنتاج نفسه الذي توصل إليه الوفاق. بدلاً من السعي إلى سلام لم يكن ليمنحهم إلا نصراً جزئياً، راحوا يتطلعون إلى انتصار من شأنه أن يجلب لهم سلاماً نهائياً.

مطلع عام 1915 كان الوفاق قد صمد أمام صدمة ألمانيا المسلحة الأولى ومساعيها الديبلوماسية الأضعف. كان هذا قد فعلته القوى الثلاث كل على حدة. في 5 أيلول/ سبتمبر كانت قد توافقت على عدم عقد أي صلح منفصل مع عدم طرح أي شروط للسلام دون اتفاق مسبق. انبثق هذا التعزيز **للوفاق الثلاثي**، على نحوٍ ملائم إلى حدٍّ كافٍ، من مبادرة دلكاسيه، الذي كان قد عاد إلى تولي وزارة الخارجية الفرنسية من جديد في 26 آب/ أغسطس. غير أن تأثير ذلك العمل كان طفيفاً. على الرغم من عشرين سنة من المباحثات العسكرية الفرنسية ـ الروسية، لم يكن ثمة أي خطة عسكرية مشتركة أي برنامج أهداف حربية. يوفر والأمير نقولاس، القائدان العامان، لم يكشفا عن استراتيجيتهما، أحدهما للآخر، كما لم يحاولا جمع عملياتهما. شكا يوفر، وهو غير مطلع على افتقار روسيا للمواد، مع أنها لم تكن تفي بحصتها من القتال؛ وعبر الأمير عن خشيته من احتمال قبول فرنسا بالصلح إذا ما انسحب الألمان إلى الراين.[4] عسكريو روسيا المشغولون باحتلال غاليسيا البولونية والكارهون جداً لها،[5] أصروا على عدم جدوى إلحاق الهزيمة بألمانيا؛ التحكم بالمضائق بدا بنظرهم الغنيمة الوحيدة الجديرة بالقتال من اجلها. ومع ذلك فإنهم لم يكونوا متوفرين على أي فائض من القوات اللازمة لتنفيذ عمليات ضد تركيا. مقر القيادة الروسية أكد على ضرورة قيام سازونوف بكسب القسطنطينية بالديبلوماسية؛ كان الأخير، هو نفسه، مصراً على عدم إمكانية الفوز بها إلا عبر هجوم عسكري مباغت. مما ينطوي على قدرٍ كبير من العبث أنه حتى الجيش الروسي لم يكن فعلاً يريد القسطنطينية. ما من صاحب خبرة إلا ويوافق على أن من شأن حماية القسطنطينية والمضائق أن تشكل عبئاً عسكرياً لا يطاق.[6] ولكن ما كان البديل؟ تركيا باتت معادية، لم تَعُد الثقةُ بها ممكنة؛ كان التدويل «أسوأ الحلول الممكنة»، الذي كان من شأنه أن يُبْقي روسيا تحت رحمة القوى العظمى الأخرى. يضاف أن الرأي العام الليبرالي في روسيا كان يطالب بالقسطنطينية؛ ومع الإخفاق العسكري، تعين على نقولا الثاني استرضاء هذا الرأي العام.

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1914 بادر الأمير نقولاس إلى طرح مسألة

المضائق مع القوى الغربية. أبلغ الممثل البريطاني في مقر قيادته بأن الجيوش الروسية في القوقاز كانت مهددة بهجوم تركي، وناشد طالباً المساعدة من الحلفاء. كانت هذه حركة سياسية. كان الخطر في القوقاز خيالياً. أراد الأمير صرف الأنظار عن عجزه الخاص عن اتخاذ مواقف هجومية ضد ألمانيا؛ والأهم من ذلك أنه أراد إجبار سازونوف على تحصيل القسطنطينية بالوسائل الديبلوماسية، نظراً لأنه لم يكن هو قادراً على تحصيلها بقوة السلاح. المناشدة الروسية قوبلت بالترحيب في لندن، حيث كان عدد كبير من الوزراء مذعورين من انسداد الطريق على الجبهة الغربية وراغبين في الاهتداء إلى مخرج للالتفاف على المأزق عبر استخدام القوة البحرية. طالما كانت الأوساط الرسمية البريطانية لامبالية بمسألة المضائق. ثم كانت قد عادت إلى الاهتمام بها قبل الحرب، كرمى لعين الرأي العام البريطاني، اعتقاداً منها بأن من شأن ذلك أن يبقي روسيا في الحرب. يضاف أن هذه الأوساط كانت حريصة على تعزيز موقعها في مصر، بعد أن صارت تركيا عدوتها؛ وقد أدى هذا إلى شطب اعتراضها الأخير على نوع من التحكم الروسي بالمضائق. في 13 تشرين الثاني/نوفمبر كان جورج الخامس، قد قال لبنكندورف، مستبقاً الأحداث: «أما القسطنطينية فمن الواجب بوضوح أن تكون لكم»؛[7] وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر أعلن البريطانيون عن أنهم اقترحوا ضم مصر.[8]

هذه التطورات كانت شديدة الإزعاج للفرنسيين. تخوف هؤلاء من أن يتم تقاسم الإمبراطورية العثمانية بين حلفائها فيما قوتهم هم مجمدة على الجبهة الغربية. شكا باليولوغ في سان بطرسبورغ قائلاً: «قامت بريطانيا العظمى بتقديم القسطنطينية إلى روسيا؛ اليوم تقوم روسيا بتقديم مصر إلى إنجلترا. لقد تحقق برنامج نقولا الثاني»؛[9] وأراد دلكاسيه تأجيل جميع هذه المسائل إلى نهاية الحرب حين تكون فرنسا أيضاً قادرة على ضم تونس والمغرب.[10] عندما بادر البريطانيون في كانون الثاني/يناير 1915 إلى اقتراح إرضاء الأمير بمهاجمة الدردنيل، شكا الفرنسيون من هذا الانصراف عن الجبهة الغربية. أذعنوا، لا إرضاء للروس، بل لأخذهم على حين غرة؛ كانوا يأملون بإبقائهم بعيدين عن القسطنطينية لا بتسليمها إليهم، وبالفعل فإنهم أبقوا الاستعدادات لشن الحملة

سراً محجوباً عن حلفائهم. لم يكن البريطانيون شديدي التكتم. تباهوا بالحملة الوشيكة أمام الروس إبقاء لهم في الحرب ـ وقد كان استعراضاً غير ضروري، كما اتضح، نظراً لأن فيتيه المؤيد الرئيسي للسلام المنفصل مات في 13 آذار/مارس.

كان سيتم إقحام سازونوف، شاء أم أبى، في العمل الديبلوماسي. توفر له حافز إضافي حين أقدم البريطانيون على اقتراح استخدام القوات اليونانية في الهجوم على القسطنطينية؛ أدى هذا إلى استحضار الشبح القديم لإمبراطورية بيزنطية تم إحياؤها من جديد. في 4 آذار/مارس طلب سازونوف من حليفيه ضم المضائق والمناطق المحيطة بها إلى الإمبراطورية الروسية.[11] لم يثر البريطانيون أي صعوبات. وافق غراي على الطلب الروسي في 12 آذار/مارس بعد تأمين موافقة قادة المعارضة؛[12] بالمقابل طالب بجعل المنطقة المحايدة في إيران بريطانية وبامتناع روسيا عن الاعتراض على التحاق قوى محايدة، ولا سيما اليونان، بركب الحرب.[13] كان الفرنسيون أكثر عناداً. لم يكن دلكاسيه مستعداً لـ«التجاوب الودي» مع التمنيات الروسية حين وصل الأمر إلى كونفرنس سلام؛[14] كتب بوانكاريه شخصياً إلى باليولوغ ـ في خطوة غير مسبوقة بالنسبة إلى رئيس للجمهورية الفرنسية ـ حاضاً إياه على عدم تقديم تنازلات.[15] رد الروس بوابل من التهديدات والرشا (العُصي والجَزَرات). هدد سازونوف بالاستقالة وتَرْك الساحة لأحد مؤيدي **عصبة الأباطرة الثلاثة**.[16] قال نقولا الثاني لباليولوغ: «خذوا الضفة اليسرى للراين، خذوا الماين؛ توغلوا أعمق إذا شئتم».[17] وبعد بضعة أيام وافق على إمكانية حصول فرنسا على سورية، كيليكيا، وفلسطين.[18] لا نعرف سبب رضوخ الفرنسيين ـ ربما انصياعاً للضغط البريطاني بمقدار ما كان أي قدرٍ من الرغبة في إرضاء الروس. في 10 نيسان/أبريل تضمن خطاب فرنسي متجهم وجيز موافقة على مطالب روسيا شرط «إيصال الحرب إلى خاتمة مظفرة وبلوغ فرنسا وبريطانيا أهدافهما في الشرق الأدنى وغيره من الأمكنة».[19] بهذه الطريقة أقدمت «قوى القرم» أخيراً على الإقرار النظري لطموحات روسيا في المضائق ـ طموحات كانت، عملياً، غير مرحب بها من قبل الروس أنفسهم.

كان الاتفاق حول القسطنطينية والمضائق أخطر «المعاهدات السرية» التي عُقدت فيما بين الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الأولى. كانت ثمة ضجة صاخبة حين قام البلاشفة بنشر نص المعاهدة في 1918؛ قيل إن الحلفاء كانوا يسعون إلى أهداف إمبريالية أنانية تحت ستار مبادئ أخلاقية. لم يكن الوضع على ذلك المستوى من البساطة في الحقيقة. كان الاتفاق نتيجة حتمية للحملة البريطانية على الدردنيل. كان أساسياً لتبديد الشكوك الروسية حول «اعتزام بريطانيا» بحسب تعبير غراي «احتلال القسطنطينية كي لا تبادر روسيا، بعد تمكن بريطانيا وفرنسا من كسب الحرب، بمساعدة روسيا، إلى وضع يدها على القسطنطينية سلماً».[20] ولو دون حملة كان لا بد من القيام بشيء ما لإحياء الثقة الروسية، بعد خسائرها العسكرية في حملة 1914. كان، بالطبع، قد أمكن إرضاء الروس على نحوٍ أكثر فعالية بما لا يقاس، لو استطاع الحلفاء الغربيون هزيمة الجيوش الألمانية في فرنسا الشمالية أو تمكنوا حتى من إرسال مؤن عسكرية كبيرة إلى روسيا. الأمران، كلاهما، كانا بعيدين عن متناولهم. لم يستطع يوفر أن يزحزح الألمان؛ إنجلترا وفرنسا لم تكونا تملكان ذخائر كافية لهما ولم تكونا قادرتين على إرسالها إلى روسيا حتى ولو كانتا تملكان. تعين على الديبلوماسية أن تعوض عن إخفاقات الاستراتيجية والمواد؛ وأي وعد يخص المستقبل كان النقد الأرخص لتسديد الثمن.

نجح الوعد في أداء الغرض منه. بدد شكوك الروس؛ ربما ساعد على إبقائهم في الحرب. الاحتمال الأقوى هو أن روسيا كانت ستستمر في القتال على أي حال. لاحقاً في 1915 قام الألمان بعرض القسطنطينية على الروس إذا ما أقدموا على عقد صلح منفرد. أدرك سازونوف ونقولا الثاني أن من شأن حيازتهما للمضائق أن يبقى مؤقتاً ما لم تتم هزيمة ألمانيا، فرفضا العرض. لعل أفضل ما يمكن أن يقال، في الحقيقة، عن «المعاهدة السرية» إنه كان من شأنها أن تكون قد جعلت الصراع بين الحلفاء أقل احتمالاً لو كانت روسيا قد بقيت في الائتلاف إلى النهاية. لا فرق، بقيت منطوية على عواقب ديبلوماسية محرجة. كانت روسيا قد حصلت على مكافأتها سلفاً؛ حصلت بريطانيا العظمى على مصر والمنطقة المحايدة في إيران؛ لم يحصل الفرنسيون على أي شيء،

ولو حتى على وعد حازم بالإلزاس واللورين. أصروا على تقاسم تركيا الآسيوية مع بريطانيا العظمى؛ وتعين على البريطانيين أن يذعنوا رغم أن هذا جاء متعارضاً مع وعود كانت قد قُطعت للعرب. في كانون الثاني/ يناير 1916 أبرمت بريطانيا العظمى وفرنسا اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قضت بتخصيص سورية لفرنسا وما بين النهرين (بلاد الرافدين) لبريطانيا العظمى. طالب الروس بمكافأة إضافية ليوافقوا على هذه الاتفاقية: جرى تخصيصهم بأرمينيا وكردستان (16 أيلول/ سبتمبر 1916). هذه الصفقة لم تكن، هي الأخرى، شديدة الكلبية واللؤم كما تبدت لاحقاً. كان لا بد للبريطانيين من مواساة المشاعر الفرنسية، إذا كانت فرنسا ستضطلع بمهمة حمل العبء الرئيسي للجبهة الغربية. يضاف أنه كان افتراض عدم نجاة الإمبراطورية العثمانية وبقائها بعد الحرب افتراضاً معقولاً؛ وتعين على الحلفاء، بالتالي، وضع خطط للمستقبل. لعل من السهل القول استعادياً أن الحلفاء كان يجب عليهم أن يخططوا لقيام دول عربية مستقلة؛ لكن هذه لم تكن فكرة سهلة القبول لدى القوى الحامية لمصر، تونس، والمغرب.

لم يحصل الروس على الوعد بالقسطنطينية دون أن يدفعوا ثمناً معيناً، وإن كانت صربيا، محميتهم، هي التي دفعت الثمن. في حين أن البريطانيين خططوا في وقتٍ مبكر من عام 1915 لمحاصرة جناح ألمانيا عن طريق إخراج تركيا من الحلبة، كان الفرنسيون يأملون ببلوغ الهدف نفسه عن طريق إدخال إيطاليا إلى هذه الحلبة. سلّم البريطانيون بهذه السياسة. كان من شأن القوات الإيطالية أن تشكل بديلاً من القوات التي لم يكونوا، هم أنفسهم، قد تمكنوا من توفيرها بعد؛ كان من شأن الأسطول الإيطالي أن يعزز الوفاق في البحر الأبيض المتوسط؛ ويضاف أن بريطانيا العظمى وفرنسا، كلتاهما، لم تكونا آسفتين على إدخال قوة رابعة في المسألة الشرقية موازنةً لروسيا. في آب/ أغسطس 1914 كانت روسيا هي الأكثر رغبة في جر إيطاليا إلى الحرب؛ غير أن القوات الروسية كانت قد وُجهت ضد ألمانيا، وبات الروس بحاجة لإيطاليا من أجل إشغال النمسا ـ المجر. مع حلول بداية 1915، كان الروس لا يزالون، رغم عدم فعاليتهم ضد ألمانيا، يأملون بأن يصمدوا أمام النمسا ـ المجر، أو حتى

هزيمتها؛ ولم يكونوا تواقين لإحياء «ائتلاف القرم» بكل مداه. في 2 آذار/ مارس أصر سازونوف على كون المشاركة الإيطالية قد فقدت قيمتها ولن تفضي إلا إلى زيادة صعوبات الوصول إلى السلام ـ من شأن الهوامش أن تضيق فيما بين المنتصرين.[21]

من المؤكد أن الإيطاليين لم يكونوا متواضعين في مطالبهم. القوى الأخرى كانت قد اضطُرت لدخول الحرب قبل أن تتمكن من تحديد أهدافها؛ كانت إيطاليا قادرة على التمسك بالحصول على وعد بتحقيق أهدافها قبل أن تنخرط في الحرب. حلمت ببلوغ جميع طموحاتها دفعة واحدة: استكمال «وحدتها القومية» عبر الحصول على التيرول وإيستريا؛[22] الهيمنة على البحر الأدرياتيكي؛ والاعتراف بها بوصفها قوة عظمى في كل من الشرق الأدنى وقضايا المستعمرات. بذل الإيطاليون بعض الجهد للفوز بهذا البرنامج عبر الوسائل السلمية. عرضوا حيادهم على قوى المركز مقابل «تعويضات» عن مكاسب النمسا ـ المجر البلقانية، وفقاً لميثاق **الحلف الثلاثي**. كان الألمان مستعدين لقبول هذه الصفقة؛ وقد تم إيفاد بولو، وهو المتباهي بعمليات الضم الإيطالية، إلى روما ليعرض على الإيطاليين كل ما يمكن العثور عليه في جعبة فرانسيس جوزف. رفض النمساويون؛ كما في مناسبات أخرى، لم تكن «دولة القوميات» قادرة على تقديم تنازلات للمبدأ القومي. يضاف أن انفصال التيرول ـ بسكانه الألمان البالغ عددهم 30,000 ـ كان من شأنه إثارة حفيظة ألمان النمسا، أقوى وأصلب مؤيدي النظام الملكي؛ وكان من شأن التنازلات في الأدرياتيكي أن يؤدي إلى دفع الكروات إلى أحضان الصرب. وحين أبدى بيرتشتولد، كعادته، «ضعفاً» جرى طرده وحل بوريان ـ المجري الأول الذي يتولى وزارة الخارجية بعد آندرياسي ـ محله. على أي حال، كانت المفاوضات خلبية؛ كما في 1866، أقر الإيطاليون بان الضمان الوحيد لمطالبهم كان متمثلاً بهزيمة النمسا ـ المجر.

في 4 آذار/ مارس تحول الإيطاليون نحو الوفاق؛ بالمصادفة المحضة حصل ذلك في اليوم نفسه الذي أقدمت فيه روسيا بإعلان مطالبتها بالقسطنطينية والمضائق. لم يكن الوفاق مبالياً بالتضحية بألمان التيرول على مذبح إيطاليا؛ ما

من أحد في الوفاق، بمن فيهم حتى الروس، كان يعرف شيئاً عن الـ 600,000 من السلوفينيين في استريا؛ كذلك كانت بريطانيا العظمى وفرنسا مستعدتين لوعد إيطالي بكل دلماسيا والحماية على ألبانيا،[23] ولا سيما جراء إبقاء المطالب الإيطالية على صعيد المستعمرات والشرق الأدنى غامضة. غير أن سازونوف لم يكن مستعداً للتضحية بسلاف دلماسيا الجنوبيين ـ وهم مليون نسمة مقابل عشرة آلاف إيطالي. لم تكن روسيا قادرة على أن تفعل شيئاً، أي شيء، لمساعدة صربيا؛ ما أدى إلى مضاعفة إصرارها على عدم التخلي عنها ديبلوماسياً. يضاف أن الروس كانوا يشعرون حقاً ـ حقيقة لم تتفهمها القوى الغربية قط ـ بأن من واجبهم حماية المصالح السلافية، تماماً بمقدار ما كانت الحكومة البريطانية تقف بجانب ذوي الأصول البريطانية في ممتلكات بريطانيا. ليس ثمة أي حاجة لتفسير اعتراضات سازونوف بتخمينات خيالية بعيدة عن مطامع روسية خاصة بتأمين قاعدة بحرية على الأدرياتيكي. كانت هناك، بالطبع، عناصر عملية في معارضته للمطالب الإيطالية. بعد أن كان قد استعدى بلغاريا عبر إبقائها بعيدة عن القسطنطينية في 1913، كان الآن يأمل بكسبها عن طريق عرض مقدونيا، التي كانت بأيدي الصرب، عليها؛ وكان لا بد، إذاً، من تطييب خاطر الصرب بمكاسب كبيرة على الأدرياتيكي. بقدرٍ أكبر من الغموض، رأى سازونوف شبح وحدة جامعة بين إيطاليا، المجر، ورومانيا، وحدة كان من شأنها أن تهدد مشروعه الخاص القائم على تأسيس اتحاد كونفدرالي سلافي في البلقان. تعرض أيضاً لضغط شديد من زعيم كرواتي في المنفى يدعى سوبيلو، كي لا يقدم على التضحية بالمطالب السلافية، في مداها الأوسع؛ غير أن سازونوف كان لديه ما يكفي فعله ويزيد دفاعاً عن صربيا، دون الاضطرار أيضاً لرعاية كرواتيا الكاثوليكية.

عناد سازونوف أثار حفيظة شركائه الغربيين. قال باليولوغ: «حملنا السلام لإنقاذ صربيا، لا لتحقيق الأوهام السلافية المريضة. التضحية بالقسطنطينية كافية تماماً!»؛[24] رأى غراي التحاق إيطاليا بركب الحرب نقطة انعطاف في مسارها - «لا نستطيع إطالة أمدها لمجرد الحصول على شريط ساحلي لصربيا».[25] لم يستطع سازونوف لوم إيطاليا على مطالبها في الوقت الذي كان فيه هو يطالب

بالقسطنطينية. يضاف، كانت لديه نقطة ضعف في معسكره بالذات. كان الأمير نقولاس يخاف هجوماً نمساوياً ـ ألمانياً وألح على جر إيطاليا إلى الحرب بأقصى سرعة ممكنة.[26] ومع ذلك بقي سازونوف مصراً على عدم الذهاب إلى ما هو أبعد من المساومة: تخلى عن الجزء الكرواتي من دلماسيا، ولكنه طالب بدلماسيا الجنوبية لصربيا. الإيطاليون أيضاً كانوا ميالين إلى المساومة. في 22 آذار/ مارس استولى الروس على قلعة برزميسل الغاليسية ـ دليل زائف على بقائهم قادرين على إلحاق الهزيمة بالنمسا ـ المجر دون مساعدة من فيينا.[27] في الحقيقة، راحوا يخشون انتصاراً روسياً في أوروبا الشرقية، تماماً حين كان الروس، بقدرٍ أكبر من الدقة، بادئين بالخوف من الهزيمة. في 26 نيسان/ أبريل وقعت إيطاليا معاهدة لندن مع قوى الوفاق. دلماسيا الجنوبية كانت ستُضم إلى صربيا، رغم إصرار الإيطاليين على بقائها «محيَّدة»؛ بوصفها إحدى القوى العظمى، كانت إيطاليا فوق أي تقييد من هذا القبيل. وفيما عدا ذلك، حصلت إيطاليا على جميع الشروط التي كانت قد طلبتها؛ بالمقابل وعدت الوفاق بالانخراط في الحرب «ضد جميع أعدائه» في غضون شهر واحد.[28] كان ذلك صدى قريباً لمعاهدة 8 نيسان/ أبريل 1866 بين إيطاليا والنمسا. أصداء ديبلوماسية 1866 ترددت من جديد حين استجمع النمساويون أعصابهم وقرروا التنازل، بعد فوات الأوان مرة أخرى. في 9 أيار/ مايو، أقدم بوريان، بضغط شديد من تيزا، على عرض التنازل عن الجزء الناطق بالإيطالية من التيرول ومنح التريست حكماً ذاتياً؛ بل أقحم أيضاً الجزر الدلماسية، وإن لم يكن البر الدلماسي. حين أخفقت الحكومة الإيطالية في الرد، قام بولو بإبلاغ رئيس الوزراء السابق، غيوليتي، الذي كان يفضل الحياد. كان يخطئ بتأييد أكثرية المندوبين وقادراً على فرض استقالة الحكومة. حوادث شغب أثارها دانونزيو، الكاتب الرومانسي الحالم، مع أناس من منتسبي اليسار المتطرف مثل موسوليني ـ كانوا معادين للنزعة العسكرية، ما لبثوا أن أصبحوا تواقين لنفخ الروح في أسطورة غاريبالدي. لم يستسلم المجلس إلا بعد قيام الحشود بتكسير نوافذه. في 20 أيار/ مايو صوّت على اعتمادات الحرب بأكثرية 407 مقابل 73؛ في 23 أيار/ مايو أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا ـ المجر.

كانت لحرب إيطاليا نكهتها الخاصة. كانت القوى العظمى مشتبكة في صراع على سيادة أوروبا؛ السياسة الإيطالية كانت تعكس الماضي وتطارد أشباحاً. حتى تظاهرات أيار/مايو 1915 كانت صدى لحوادث شغب آذار/مارس 1848 في جنوا، تلك الحوادث التي دفعت تشارلز آلبرت إلى قلب لمبارديا. فيما كان المحرضون الإيطاليون راغبين في إجبار بلدهم على أن يكون عظيماً، كان الساسة يحاولون تحديد أهدافهم الحربية بواقعية ماكيافيلية. غير أن الأهداف الحربية نفسها لم تكن سوى مسألة نظرية؛ لم تكن إلا محاكاة لسياسة آخرين، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن حاجات عملية.[29] كانت الحرب العالمية الأولى، من حيث الجوهر، حرباً على القوة والنفوذ الألمانيين. لم يكن لإيطاليا في هذه الحرب أي ناقة أو جمل. لم يكن لديها ما تخسره جراء أي انتصار ألماني على فرنسا وروسيا ـ والكثير مما تكسبه في الحقيقة. كانت فرنسا منافستها الناجحة في البحر الأبيض المتوسط، وروسيا خطراً محتملاً في البلقان والشرق الأدنى. تمثل عدوها المباشر الوحيد بالنمسا ـ المجر، كما تجلى من ديبلوماسيتها واستراتيجيتها. غير أن هذه السياسة نفسها كانت عتيقة أكل الدهر عليها وشرب إلى حد كبير. كان طموح إيطاليا المبرر الوحيد هو التيرول الناطق بالإيطالية؛ وهذا كان قابلاً للتحقيق بالتفاوض السلمي. فيما عدا ذلك، كانت إيطاليا، مثلها مثل المجر، «الأمة الثورية» الأخرى في 1848، فعلاً، بحاجة إلى مملكة آل هابسبورغ حاجزاً ضد ألمانيا، بله ضد السلاف. في ظل الأوضاع السائدة، تمخضت السياسة الإيطالية عن إنعاش الولاء الكرواتي لآل هابسبورغ أولاً، وأفضت بعد ذلك، إثر هزيمة آل هابسبورغ، على نحوٍ حتمي، إلى قيام دولة سلافية جنوبية (دولة يوغسلافية)، كانت قادرة على حرمانها من دلماسيا بعد الحرب العالمية الأولى وتجريدها من إيستريا وتريست بعد الحرب العالمية الثانية.

كذلك لم يشكل دخول إيطاليا لحرب أي مكسب لقوى الوفاق. عدوة هذه القوى كانت هي ألمانيا، وقد حان وقت باتت فيها مرحبة بصلح منفصل مع النمسا ـ المجر. شريكتها الإيطالية حالت دون ذلك. كذلك أدى وعد روسيا بالقسطنطينية، بطبيعة الحال، إلى منع حصول صلح منفصل مع تركيا؛ هذا

الوعد كان، هو الآخر، بالياً، ولى زمانه. غير أنه لم يَحُلْ، أقله، دون قيام روسيا بوضع وزنها الرئيسي (بمقدار ما كان قد تبقى لها من وزن) ضد ألمانيا إلى حين انهيارها في 1917. جاء إعلان إيطاليا للحرب متأخراً حتى عن أوان القدرة على الحيلولة دون حصول الهجوم النمساوي ـ المجري على روسيا. في 4 أيار/مايو نجحت قوى المركز في إحداث ثغرة عند موقع غورليس. مع حلول نهاية شهر حزيران/يونيو كان الروس قد طُردوا من غاليسيا؛ في آخر أيلول/سبتمبر كانوا قد خسروا بولونيا ولتوانيا. لو كان الإيطاليون قد التحقوا بركب الحرب قبل شهر واحد، لكان ثمة «منعطف» حقيقي؛ أما والحال كما كان، فإن إيطاليا سرعان ما أصبحت عبئاً ثقيلاً، بات متعيناً على بريطانيا العظمى وفرنسا أن تدافعا عنها.

المحاولتان اللتان هدفتا إلى الإطباق على جناح ألمانيا ـ على الحدود الإيطالية ـ النمساوية والدردنيل ـ أخفقتا، كلتاهما، في صيف 1915. كذلك أخفقت الهجمات الجبهية في فرنسا. في 7 تشرين الأول/أكتوبر تنبأ يوفر بـ«فترة موقف دفاعي طويلة». بذلت الديبلوماسية محاولةَ أخرى، هذه المرة لجر بلغاريا إلى الحرب. كان البلغاريون مصممين على الفوز بكل ما كانوا قد حُرموا منه في 1913. عرض عليهم الوفاق حصة مؤكدة من الأراضي التركية؛ لم يكن الوفاق قادراً على وعدهم بمقدونيا ما لم تحصل صربيا على «تعويضات مكافئة» في البوسنة والهرسك وعلى البحر الأدرياتيكي (الأدرياتي). ألمانيا عرضت مقدونيا ومساحات من اليونان ورومانيا أيضاً، إذا ما انضمت أي من هاتين الدولتين إلى الوفاق. في 6 أيلول/سبتمبر تحالفت بلغاريا مع قوى المركز. حاول الوفاق إبقاء بلغاريا خارج الحرب وجر اليونان إليها من خلال شن حملة على سالونيك. الاستعدادات كانت أبطأ مما ينبغي. راوغت اليونان الالتزام؛ دخلت بلغاريا الحرب في 5 تشرين الأول/أكتوبر؛ وقبل تمكن قوة الحملة الإنجليزية ـ الفرنسية من تحقيق أي شيء، كانت صربيا قد أُخضعت. نشأت فوضى جديدة. تمخض الإخفاق الديبلوماسي عن إضعاف الثقة بدلكاسيه؛ وقد جر معه فيفياني في سقوطه. جمع بريان منصبيهما، في حكومة لم تكن عظيمة إلا على صعيد الكلام. بات البريطانيون راغبين الآن في الانسحاب من كل من

سالونيك والدردنيل؛ بكآبة مفرطة، تخوفوا من هجوم تركي على قناة السويس. أراد الفرنسيون صيانة هيبتهم في البلقان وظلوا يحلمون بشن هجوم على سالونيك، هجوم كان من شأنه أن يشجع رومانيا على دخول الحرب. في 10 كانون الأول/ديسمبر تم التوصل إلى تسوية توافقية، من النوع غير المرضي المألوف. وافق البريطانيون على البقاء في سالونيك «مؤقتاً»، غير أن الجيش هناك لم يكن سيتعزز. على امتداد المدة الباقية من الحرب، ما يقرب من ربع مليون جندي بقوا أسرى هناك ما أرضى قوى المركز كثيراً؛ لم يشغل هؤلاء سوى الجيش البلغاري، الذي لم يكن، على أي حال، مستعداً لمغادرة البلقان.

مع حلول نهاية 1915، جميع التوقعات الأصلية كانت قد خابت. في 1914 كان الألمان قد استهدفوا تحقيق انتصار حاسم على الجبهة الغربية؛ كان الوفاق قد راهن على «المحدلة» الروسية. كلاهما خاب ظنه. في 1915 كان الوفاق قد استهدف تحقيق انتصار حاسم على ألمانيا، إما بالإطباق على جناحها أو بهجوم جبهي؛ كان الألمان قد حاولوا إخراج روسيا من حلبة الحرب.[30] مرة أخرى كلاهما خاب. ومع ذلك فإن ألمانيا كانت قد حققت أهدافها الجوهرية. **أوروبا الوسطى** (ميتليوروبا ـ **Mitteleuropa**) باتت موجودة على أرض الواقع. ألمانيا والنمسا ـ المجر أصبحتا، افتراضياً، موحدتين على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية؛ وكانت ثمة وحدة سياسية ممتدة من آنتويرب إلى بغداد. تعين على قوى الوفاق التي كانت قد دخلت الحرب للدفاع عن أنفسها أن تدمر الإمبراطورية الألمانية التي كانت قد أصبحت موجودة. لم يكن مطلوباً من السياسة الألمانية، بالمقابل، سوى انتزاع الاعتراف **بالأمر الواقع** (الستاتيس كو). وبالفعل فإن هذا كان هو هدف استراتيجية فالكنهاين في 1916. افترض هذا أن روسيا بعد هزائمها في 1915 لم تعد العدو الرئيسي. حتى في الغرب لم يهدف إلى بلوغ انتصار حاسم. كان لا بد من إرهاق الجيش الفرنسي واستنزاف قوته، بما يبقيه عاجزاً عن أن يكون «مخلب» السياسة البريطانية في القارة (الأوروبية)؛ ومن ثم كان سيتم إجبار البريطانيين على التسليم بسلام ألماني عبر التهديد بحرب غواصات. تمثل التعبير العملي عن

هذه الاستراتيجية بهجوم مطرد من شباط/ فبراير إلى حزيران/ يونيو على قلعة فردان الرمزية، حيث كان الجيش «سينزف حتى الموت».

هذه الاستراتيجية لم تكن ناجحة. على الرغم من أن الجيش الفرنسي تعرض للاستنزاف شبه الكامل في فردان، فإن الجيش الألماني نزف هو الآخر حتى الموت هناك، وفي مواجهة الجيش البريطاني على السوم بعد قليل. على الجبهة الشرقية بادر الروس بقيادة بروسيلوف إلى تنفيذ عملية هجومية في أيار/ مايو، ما لبثت أن مكنتهم، على نحوٍ غير متوقع، من العودة إلى غاليسيا وسفوح جبال الكربات.[31] أدى هذا النجاح إلى إكساب الوفاق مكافأة ديبلوماسية. كانت قوى الوفاق دائبة على العمل من أجل جر رومانيا إلى الحرب منذ آب/ أغسطس 1914. بقي الرومان شديدي الحرص على بيان سعرهم، مع الإصرار العنيد على عدم التحرك. هجوم بروسيلوف جعلهم يخافون التخلف عن الركب. طالما كان التحالف مع رومانيا سلاحاً مفضلاً لدى الديبلوماسية الفرنسية؛ كان من شأنه أن يقلص من التفوق السلافي الطاغي في أوروبا الشرقية، هذا التفوق الذي كان الفرنسيون يمقتونه بدرجةٍ لا تقل عن مقت الألمان له. ربما كان الروس يفضلون هزيمة النمسا ـ المجر دون أي مساعدة رومانية؛ بعد إخفاقهم في ذلك، باتوا مستعدين لإعطاء رومانيا فرصتها. في 17 آب/ أغسطس قبلت روسيا وفرنسا بالشروط الرومانية. كانت الأخيرة ستحصل على كل من ترانسلفانيا، بوكوفينا، وبانات؛ كانت القوى الحليفة الكبرى ستشاغل بلغاريا، لتمكين رومانيا من التركيز على النمسا ـ المجر؛[32] كانت هذه القوى ستواصل الحرب على أن تكون أهداف رومانيا قد تحققت، وستقبلها نداً في كونفرنس السلام. هذه الشروط الأخيرة لم تكن مكاسب كبيرة لرومانيا كما بدت: في 11 آب/ أغسطس اتفقت فرنسا وروسيا فيما بينهما على تجاهلها عند الشروع في التفاوض على السلام.

شكل التحالف مع رومانيا المحاولة الأخيرة لإشراك إحدى القوى الصغرى في الحرب.[33] لم يكن ساسة الوفاق قد اتعظوا من الأحداث. ظلوا يفكرون من منطلق المراكمة الاعتباطية للقوة البشرية وأخفقوا في إدراك حقيقة أن الحرب كانت قد أصبحت صراعاً بين قوى عظمى وحدها دون غيرها. أيٌّ

تحالف مع أي دولة صغرى كان يعني عبئاً، لا مكسباً ـ صربيا، بلجيكا، وحتى إيطاليا من ناحية، وتركيا من الناحية المقابلة. طوال دوامه بقي سر نجاح ألمانيا كامناً في ارتباطها بعدد أقل من الحلفاء مع تعاملها معها بوصفها تابعة. دخلت رومانيا الحرب في 28 آب/أغسطس. مثل إيطاليا قبل عام، كانت بالغت في الانتظار. كان هجوم بروسيلوف قد صُد؛ معركة السوم كانت موشكة على الانتهاء. سرعان ما أصبح الألمان قادرين مرة أخرى على توفير القوات اللازمة لإنقاذ النمسا ـ المجر. بادروا إلى الهجوم في تشرين الثاني/نوفمبر؛ استولوا على رومانيا كلها مع حلول نهاية العام. بات القمح والنفط الرومانيان بأيدي الألمان؛(34) بدت **أوروبا الوسطى** أكثر أماناً من أي وقت مضى، رغم عدم اقترابها كثيراً من النصر.

حملة 1916 كانت قد أخفقت مرة أخرى في التمخض عن قرار. السجال بين السلام التسووي والانتصار الشامل كان قد أعيد فتحه بحدة أكبر من أي وقت مضى. مدنيون كثيرون في مناصب رفيعة كانوا متشككين حول النجاح العسكري. بيتمان لم يؤمن به على الإطلاق؛ كان بوريان يتقاسم معه شكوكه. في إنجلترا شدد لانسداون أمام الوزارة في تشرين الثاني/نوفمبر على أن أي انتصار حاسم لم يكن وارداً وأن على الجميع تشجيع المفاوضات؛ في فرنسا رأى كايو التأييد متنامياً في المجلس. كان انهيار الثقة في روسيا هو الأكبر. في تموز/يوليو ألح سازونوف مطالباً بتقديم التنازلات للبولونيين. تمت الإطاحة به، وحل شتورمر الميال إلى عقد صلح منفرد مع ألمانيا محله. غير أن الجنرالات في كل بلد انحازوا إلى الطرف المقابل، باستثناء روسيا بالطبع، حيث كانوا عاجزين عن صوغ أي قرار. في الجانب الألماني، أفضى إخفاق فالكنهاين في فردان إلى عزله في 27 آب/أغسطس؛ خلفه هندنبورغ ولودندورف اللذان كان قد سبق لهما أن توليا قيادة الجبهة الشرقية. بقيت وصفتهما متمثلة بالنصر الحاسم، رغم عدم معرفتهما كيفية تحقيقه. على الضفة الغربية زعم نيفيل الذي كان قد دافع عن فردان أنه يملك سر هزيمة الألمان؛ في 26 كانون الأول/ديسمبر حل محل يوفر في القيادة العليا ووُضع الجيش البريطاني أيضاً تحت قيادته، مع برنامج لتحقيق «اختراق» أوائل 1917.

ومن هنا فإن نوعاً من السباق انطلق بين الجنرالات والمدنيين دام إلى نهاية الحرب تقريباً، رغم أن المرحلة الحاسمة انتهت مع حلول ربيع 1917. المدنيون حاولوا التفاوض؛ الجنرالات ظلوا آملين بالنصر. محاولات التفاوض كانت تتحطم على صخرة حقيقة واحدة: ما كان توافقاً بالنسبة إلى طرف مثّل هزيمة بالنسبة إلى الطرف المقابل. ساسة الوفاق كانوا يرون التوافق التسووي أو التسوية التوافقية عودة إلى **الأمر الواقع** الذي كان في 1914: كانت ألمانيا ستستعيد مستعمراتها وتحتفظ بأسطولها، ولكنها ستنسحب من بلجيكا والمناطق المحتلة من فرنسا وروسيا؛ ربما كانت أيضاً ستساهم في إعادة بناء هذه المناطق وبلجيكا. أما بيتمان فرأى التسوية عودة إلى الأمر الواقع الذي كان في 1916: كانت ألمانيا ستحتفظ أقله بمناجم الحديد في اللورين والسيطرة العسكرية على بلجيكا؛ كانت ستحصل على مستعمرات إضافية وجزءاً من بولونيا ربما. كان بيتمان أقرب قليلاً من جميع الآخرين دون استثناء إلى التسوية من حيث استعداده لدفع ثمن زهيد لمكسب ألمانيا ـ نتفة من الألزاس الأعلى لفرنسا، والتيرول الناطق بالإيطالية لإيطاليا. أما من حيث الجوهر فإن موقفه كان مشابها تماماً لموقف حَمَلَة لواء المساومة والحل التوافقي في بلدان الوفاق: لم يكن أي من الطرفين مستعداً لقبول شروط التسوية المطروحة من قبل الطرف الآخر دون هزيمة عسكرية، وعندئذ تلتغي ضرورة التسوية التوفيقية أو المساومة. إن الانتصار الحاسم الذي كان مطلوباً للتوصل إلى التسوية كان من شأنه في الحقيقة أن يكون متبوعاً بسلام مفروض عنوة. ذلك هو سبب نجاح لودندورف في إزاحة بيتمان وعلة نجاح لويد جورج وكلمنصو، رافعَيْ شعار «الضربة القاضية» في إسكات لانسداون وكايو.

اتخذت جهود بيتمان التوفيقية أكثر الصيغ اتصافاً بالصفة العملية في خريف 1916. بدا الرجل عندئذ على بعد مرمى عصا من صلح منفرد مع روسيا. هنا بالذات كانت تسوية حقيقية ممكنة. لم يكن ثمة أي غنائم كبرى لألمانيا في أوروبا الشرقية، وكان من شأن **الأمر الواقع** الذي كان في 1914 قابلاً لأن يطاق من جانبها هنا، إذا أدى إلى إطلاق يديها لتحقيق مكاسب حيوية في الغرب. أجهز لودندورف على مفاوضات بيتمان مع الروس. لم يكن مهتماً إلا

بتجنيد المزيد من القوة البشرية الجديدة استعداداً للصراع الحاسم، وقد أصر على استدراج الدعم البولوني بحثاً عن ذلك. في 5 تشرين الثاني/نوفمبر أصدر غليوم الثاني وفرانسيس جوزف بلاغاً مشتركاً، تضمن وعداً للشعب البولوني بـ«دولة مستقلة، ذات نظام ملكي وراثي ودستوري». لم ينخدع البولونيون. فقط 1400 رجل التحقوا بالقوات الألمانية، بدلاً من الفرق الخمس عشرة التي كان لودندورف قد توقعها. ولكن العرض البولوني أدى، على زيفه، إلى وضع حد لمفاوضات بيتمان مع روسيا. الرجعيون الروس، وهم من أنصار استعادة **الحلف المقدس**، كانوا الأكثر انزعاجاً من تخلي ألمانيا عن مبدأ معاداة البولونيين، ذلك المبدأ الذي كان قد شكل أساس هذا **الحلف المقدس**.

سرعان ما شكل تشوق لودندورف للنصر تهديداً لسياسة بيتمان المعتدلة حتى على نحوٍ أكثر جدية. مع أن فالكنهاين كان قد أقر سلفاً بأن بريطانيا العظمى كانت العدو الأساسي لألمانيا وبأن من المتعذر هزيمتها إلا من خلال حرب غواصات غير مقيدة، فإنه كان قد خطط لاستنزاف فرنسا أولاً وصولاً بعد ذلك إلى إجبار بريطانيا على المساومة بالتهديدات وحدها. إلا أن لودندورف كان يتمنى إطلاق عملية بناء الغواصات فوراً، وقد زاد من إصراره على الأمر بسبب الطريق المسدود على اليابسة. كان بيتمان متشككاً بحرب الغواصات شأنه مع كل شيء آخر؛ يضاف أنه كان مقتنعاً، عن صواب، بأن من شأن مثل تلك الحرب أن تؤدي إلى انخراط الولايات المتحدة في الحرب. وبالفعل فإن هذا كان سيشكل نقطة انعطاف في المصير الأوروبي. كانت ثمة قوة عظمى جديدة قد باتت موجودة عبر المحيط الأطلسي ـ قوة أكبر من حيث الموارد المادية من أي قوة أوروبية، وأكبر سكانياً من أي قوة باستثناء روسيا،[35] ولكن دون اهتمام بالمنافسات الأوروبية مع إيمان بالعزلة انسجاماً مع تراث متواصل. لم يستطع ولسن، رئيس الجمهورية منذ 1912، أُعيد انتخابه في 1916، أن يتحرك أسرع من الرأي العام الأمريكي، على أي حال، كان الشك يساوره حول مدى تعرض الديمقراطية للخطر، رغم ارتباطه العميق بها. مثل الراديكاليين الإنجليز قبل 1914، كان عدم ثقته بفرنسا وروسيا يوازي كرهه للإمبريالية الألمانية، وقد أيد كلمات مستشاره غير الرسمي، هاوس: «إذا فاز

الحلفاء فإن ذلك يعني إلى حدٍّ كبير هيمنة روسيا على قارة أوروبا؛ وإذا فازت ألمانيا، فإن ذلك يعني الاستبداد الرهيب للنزعة العسكرية لأجيال قادمة».[36]

يضاف أن ولسن كانت له، مثل أكثرية الأكاديميين الأمريكان، علاقات وثيقة ووطيدة مع «ألمانيا الأخرى»، ألمانيا أساتذة الجامعات؛ وقد ظل يحلم منذ البداية بأن تبقى ألمانيا ليبرالية أعظم القوى الأوروبية. كان ثمة برنامج بديل مؤهل لأن يكسبه: كان من الممكن إزاحة الإمبراطوريات الثلاث في أوروبا الشرقية جانباً لمصلحة ثلاث دول قومية حرة. عبر الزعيم البولوني بلسودسكي عن نظرة شبيهة جداً بنظرة ولسن، حين قال: «لا بد لألمانيا أولاً من هزيمة روسيا ثم يجب أن تتعرض هي نفسها للهزيمة من قبل القوى الغربية». لم تكن بريطانيا العظمى وفرنسا متعاطفتين مع هذه النظرة في العامين الأولين من الحرب. كانتا بحاجةٍ إلى روسيا لتمزيق الجيوش الألمانية. يضاف أن من شأن أي انتصار يتحقق بالشراكة مع روسيا أن يمنحهما، بحسب تقديرهما، فرصة بلوغ أهدافهما العملية؛ كان من شأن بريطانيا العظمى أن تدمر الأسطول الألماني؛ ومن شأن فرنسا أن تستعيد الإلزاس واللورين؛ وكانتا ستحصلان على حصتيهما من الإمبراطورية العثمانية. كان من شأن أي سلام من ترتيب الولايات المتحدة أن يكون، ربما، سلاماً **للأمر الواقع** فيما قبل الحرب؛ ومن المؤكد أن من شأنه أن يكون «معادياً للإمبريالية». لذا فإن هاجسهما الوحيد كان جر الولايات المتحدة إلى الحرب لا الحؤول دون حصول انتصار روسي، رغم استعراضهما لديمقراطيتهما المشتركة مع أمريكا وإصغائهما بأدب إلى عروض الوساطة الولسنية.[37] مع حلول نهاية عام 1916 بدا هذا بعيداً؛ وكانت بريطانيا العظمى المهددة بالغواصات الألمانية، بحاجةٍ ماسة إلى المساعدة الأمريكية. تركزت ديبلوماسيتها من الآن وصاعداً على استهداف جر أمريكا إلى الحرب دون دفع الثمن «الإيديولوجي» لذلك.

في الحقيقة، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للانخراط في الحرب إلا إذا تعرضت مصالحها هي للتحدي؛ وكان همها الطاغي متمثلاً بـ«حرية البحار». كان بيتمان قد أدرك هذا وكان قد وعد بأن من شأن ألمانيا ألا تتورط في أي حرب غواصات غير محددة. الآن لم تكن لديه الوسائل التي تمكنه من

الوفاء بوعده؛ بات لودندورف أقوى من أن يستطيع لجمه. حين ناشد بيتمان الرايخشتاغ، فإن الأخير اتخذ قراراً قضى بأن «على المستشار الإمبراطوري أن يعتمد على وجهات نظر القيادة العليا لدى اتخاذ القرارات». بقي ملاذ بيتمان الوحيد متمثلاً بالشروع في مفاوضات سلمية قبل إطلاق حملة الغواصات. في 12 كانون الأول/ديسمبر أعلنت ألمانيا عن رغبتها في التفاوض، ولكن دون وضع أي شروط؛ ونظراً لأن الخطاب تضمن إطراء لانتصارات ألمانيا، فقد كان من الواضح أن من شأن الشروط أن تكون، في أفضل الأحوال، شروط **الأمر الواقع** القائم. في الحقيقة، كان بيتمان ينوي المطالبة بضمانات من بلجيكا وبضم حقول مناجم الحديد في اللورين إلى ألمانيا. ومع ذلك، كان يتصور أن رد الوفاق «لن يكون رفضاً». لقد أخطأ. القوى التي كانت تميل إلى المساومة في الغرب لم تكن على درجة من القوة تكفي للوصول إلى السلطة، وقد تم إضعافها على نحوٍ قاتل جراء العرض الألماني. سارع بريان، وهو لا يزال في منصبه المزعزع بفرنسا إلى رفض «المصيدة» في 19 كانون الأول/ديسمبر. في إنجلترا كانت حكومة آسكويث قد سقطت للتو؛ وكان لويد جورج قد جاء إلى السلطة مستنداً إلى برنامج النصر الشامل. رد على المذكرة الألمانية بعبارة اقتبسها من أبراهام لنكولن: «نحن قبلنا هذه الحرب من أجل هدف محدد، وهو هدف جدير، والحرب ستنتهي عند بلوغ ذلك الهدف». هذا الهدف غير المحدد، يفترض أنه كان تدمير النزعة العسكرية الألمانية، «الضربة القاضية»، بعبارةٍ أخرى.

ومع ذلك فإن قوى الوفاق لم تنج من نوع من أنواع الالتزام السياسي. ولسن أيضاً رأى أزمة مقتربة؛ وكان هو الآخر يأمل بتجنبها عن طريق التفاوض. في 20 كانون الأول/ديسمبر دعا القوى المتنازعة إلى صوغ أهدافها الحربية؛ قد «لا تبرهن أنها غير قابلة للتوفيق». رفض الألمان الاقتراح: كانوا قد اجتاحوا بلجيكا وبولونيا، وكانوا يريدون الحفاظ عليهما بالتفاوض. لم يكونوا مستعدين لإخضاع هذه الشروط لأي تدقيق أولي من جانب الوسيط الأمريكي. غير أن قوى الوفاق كانت تراهن على الدعم الأمريكي؛ تعين عليها أن تجترح شروطاً مؤهلة لأن تحظى بموافقة أمريكا. في 17 كانون الثاني/يناير 1917 حددت قوى

الوفاق هذه أهدافها الحربية للمرة الأولى. كان الإصرار على استعادة بلجيكا[38] وصربيا، جنباً إلى جنب مع المناطق المحتلة من رومانيا، روسيا، وفرنسا الشمالية، سهلاً. غير أن الاستعادة لم يسبق لها قط أن كانت كافية؛ يضاف أن مبدأً عظيماً كان مطلوباً لاستثارة العواطف الأمريكية وتعبئتها. وهذا المبدأ العظيم، المثل الأعلى الجذاب، لم يكن يستطيع أن يكون إلا مبدأ «حق تقرير المصير القومي». لذا فإن الوفاق طالب بـ«تحرير الإيطاليين، جنباً إلى جنب مع السلاف، الرومانيين، التشيكوسلوفاكيين من الهيمنة الأجنبية» مع العمل على «عتق الكتل السكانية الخاضعة لطغيان الأتراك الدموي». وهكذا فإنه التزم بتفكيك الإمبراطوريتين النمساوية ـ المجرية والعثمانية. غير أن هذا البرنامج لم يكن يهم بريطانيا العظمى وفرنسا فيما يخص إمبراطورية آل هابسبورغ؛ حتى إيطاليا كانت قد أضافت التشيكوسلوفاكيين (في إشارة عبثية سخيفة لأنهم ليسوا إلا من السلاف) بهدف الحؤول دون إيراد أي ذكر لـ«سلاف الجنوب»؛ ولم يكن ثمة أي وعد باستقلال بولونيا ـ إشارة فقط إلى وعود القيصر (الروسي).[39] فوق كل شيء لم يكن هناك أي خطة بالنسبة إلى ألمانيا، لم يكن هناك إلا كلام عن «أمن كامل. . . وتسويات دولية مثل ضمان الحدود البرية والبحرية ضد أي هجمات غير مبررة». ومع ذلك فإن المشكلة الألمانية وحدها كانت هي الحاسمة بالنسبة إلى جميع القوى العظمى. كان الإيطاليون سعداء بحصولهم على مباركة إضافية لطموحاتهم. كانت بريطانيا وفرنسا تسعيان لكسب ود أمريكا، غير أنهما كانتا، في السر، تأملان بكسب الحرب قبل أن تصبح الولايات المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور حاسم.

وبالفعل فإن الفرنسيين كانوا لا يزالون يحلمون بالإفلات من الرعاية والوصاية الأمريكيتين عن طريق نفخ الروح في روسيا. في شباط/فبراير عقد كونفرنس للتحالف في بتروغراد لتنسيق الاستراتيجية والموارد. لم يكن الحدث إلا حدثاً شكلياً فارغاً وتافهاً. كرر المندوب البريطاني ملنر، أكثر من مرة، عبارة: «إننا نضيع وقتنا». أما المندوب الفرنسي دوميرغ فقد أنجز بعض الأعمال والصفقات الخاصة. كان قد اعتزم مطالبة الروس بدعم استرجاع الإلزاس واللورين مقابل الوعد بالقسطنطينية والمضائق، ذلك الوعد الذي كانت

أهداف قوى المركز الحربية

روسيا قد حصلت عليه في نيسان/ أبريل 1915. رفض الروس أن يدفعوا ثانيةً ثمن شيء سبق لهم أن حصلوا عليه؛ أرادوا، بدلاً من ذلك، ثمناً إضافياً لبقائهم في الحرب بالمطلق. لذا فإن دوميرغ بادر إلى رفع سقف الشروط من الجانبين. كان لا بد لفرنسا من الحصول على حقول مناجم الفحم في السار جنباً إلى جنب مع الإلزاس واللورين؛ وتعين على الجزء الباقي من ضفة الراين اليسرى أن يصبح «دولة ذاتية الحكم محيّدة»، تنتشر فيها قوات فرنسية. بالمقابل كان لا بد من التمتع بحرية «تثبيت حدودها الغربية حسب ما تشاء». بهذا الاتفاق المؤرخ في 14 شباط/ فبراير 1917 أقدمت فرنسا أخيراً على التضحية التي كان نابليون الثالث قد دأب باستمرار على رفضها والتي كانت الجمهورية الثالثة قد راوغتها منذ ذلك التاريخ. أقدمت على التخلي عن بولونيا لروسيا كرمى لعين حدود الراين.(40)

مع حلول عام 1917 لم يكن هذا إلا صدى لماضٍ شبع موتاً. الأيام التي كانت فيها فرنسا وروسيا قادرتين على التفكير بتدمير ألمانيا، ولو حتى بمساعدة بريطانية، قد ولت إلى غير رجعة. لم تكن هزيمة ألمانيا ممكنة إلا إذا دخلت الحرب قوةٌ عالمية جديدة؛ حماقة ألمانيا كانت كفيلة بذلك، لم يكن الأمر بحاجة إلى أي جهد ديبلوماسي من جانب دول الوفاق. في 9 كانون الثاني/ يناير قرر الألمان شن حرب غواصات طليقة دون أي قيود. بقي بيتمان آملاً باحتمال مواصلة الولايات المتحدة حيادها إذا ما أقدم هو على إماطة اللثام عن شروطه «التسووية». مذكرة 31 كانون الثاني/ يناير التي تضمنت إعلان بدء حملة الغواصات جاءت مصحوبة برسالة سرية موجهة إلى هاوس أدرجت الشروط التي كانت ألمانيا مستعدة للتفاوض بالانطلاق منها. كانت الشروط «حدوداً مؤهلة لحماية ألمانيا وبولونيا استراتيجياً ضد روسيا»؛ مزيداً من المستعمرات؛ «تغييرات استراتيجية واقتصادية» على الحدود الفرنسية ـ الألمانية: و«ضمانات خاصة لأمن ألمانيا» في بلجيكا. حتى هذه لم تكن إلا مجرد بداية لما كان يمكن لألمانيا أن تطلبه إذا ما تغير الوضع لمصلحتها. استشاط ولسن غضباً إزاء الشروط، قال: «ليست ممكنة!» ومع ذلك فإنه ظل ينتظر استفزازاً ألمانياً إضافياً. فقط حين تم إغراق عدد من السفن الأمريكية وإثارة المكسيك ضد

جارتها، أقدمت الولايات المتحدة على إعلان الحرب في 2 نيسان/ أبريل. على صرامة موقفه السلبي من النزعة العسكرية الألمانية، ظل ولسن يشك بشركائه الجدد ولم يكن مستعداً للموافقة على أهدافهم الحربية. صارت الولايات المتحدة «قوة رديفة» لا حليفة؛ قام ولسن بإزاحة المعاهدات السرية جانباً حين حاول الممثل البريطاني بلفور عرضها عليه؛ وقد كتب لهاوس في تموز/ يوليو: «**ليس لدى** إنجلترا وفرنسا **الأهداف نفسها التي هي لدينا نحن فيما يخص السلام** على أي حال. ما إن تنتهي الحرب نستطيع إلزامهما باعتماد طريقة تفكيرنا».[41] ومع ذلك فإن المدخل الأساسي لهذا كله بقي متمثلاً بهزيمة ألمانيا. لم يكن حسم الصراع بين النزعة المثالية الأمريكية وواقعية العالم القديم ممكناً إلا بعد تحقيق تلك الهزيمة. كان الألمان قد جلبوا على أنفسهم عدواً جديداً تتعذر مقاومته.

فعلوا هذا تماماً حين غيرت الحرب مسارها بحسم بما يتوافق مع مصلحتهم. سارت الأمور على نحوٍ بالغ السوء بالنسبة إلى قوى الوفاق في 1917 إلى درجة كان من شأنها أن تكون سعيدة بقبول صلح تسووي بشروط ألمانية، لولا أفق المساعدة الأمريكية على نطاق مطرد التنامي. في آذار/ مارس اندلعت ثورة في روسيا: تمت الإطاحة بالقيصر، وحلت محله حكومة مؤقتة. في البداية رحب الحلفاء الغربيون بهذا التطور: كان من شأن أي جمهورية روسية أن تحظى بقدرٍ أكبر من الترحيب في أعين الولايات المتحدة، وأن تكون أكثر كفاءة في خوض الحرب، كما كان من شأن روسيا حرة أن توافق على بولونيا حرة.[42] سرعان ما خابت هذه الآمال. سرعان ما اتضح أن الروس كانوا قد أقدموا على ثورتهم لوقف القتال، لا للقتال على نحوٍ أفضل. حين قام وزير خارجية الحكومة المؤقتة باستحضار غنيمة القسطنطينية وإعلان رغبة روسيا «في خوض الحرب العالمية حتى النصر الحاسم»، عُزل؛ وكانت الجيوش الروسية تخوض معركة كارثية أخيرة في شهر تموز/ يوليو. ولم يكن هذا هو الإخفاق العسكري الوحيد. هجوم نيفيل المتباهي أيضاً لم يحقق شيئاً عدا تحطيم معنويات الجيش الفرنسي؛ وقد كانت ثمة حركات تمرد جدية في صفوف هذا الجيش خلال صيف 1917.

يضاف أن الثورة الروسية أحدثت، للمرة الأولى، شرخاً عنيفاً في الرأي العام. من قبل، كانت مشاعر العداء للحرب قد ظلت محصورة بأعداد قليلة من أنصار السلم؛ والسلام التوفيقي ـ التسووي كان يحظى بتأييد أناس من اليمين، أناس خائفين من احتمال تمخض المزيد من الحرب عن تمزيق نسيج المجتمع. بات الحزبان الاشتراكيان في بريطانيا العظمى وفرنسا، ومعهما قطاع عريض من الطبقة العاملة الصناعية يتناغمان مع البرنامج الجديد للثوريين الروس ـ «سلام دون إلحاقات أو تعويضات». أصبحت الحرب «حرب الزعماء»، حرباً لا تكسب الجماهير منها شيئاً وتخسر فيها الشيء الكثير. كان الناس مستعدين لتصديق أن الحرب كانت تخاض لأغراض «إمبريالية» أنانية، حتى قبل قيام البلاشفة بنشر نصوص المعاهدات السرية في كانون الأول/ ديسمبر 1917. بدت الاشتراكية الدولية، التي كانت قد تفككت لدى اندلاع الحرب، عائدة إلى الحياة. من قبل كان عدد قليل من الاشتراكيين المنتمين إلى اليسار المتطرف قد اجتمعوا في سويسرا (زيمر فالدوكينتال). أما الآن فإن الاشتراكيين المعتدلين الروس، وهم أنفسهم في الحكومة المؤقتة، كانوا يقترحون اجتماعاً أوسع في ستوكهولم؛ وكانوا يحظون بتأييد اشتراكيين «مناصرين للحرب» في بريطانيا العظمى وفرنسا. في النهاية بادرت الحكومتان إلى منعهم من الحضور؛ وفقط الألمان التقوا الروس في ستوكهولم. ومع ذلك فإن شبح اجتماع ستوكهولم، حتى الشبح، كان كافياً للإثارة؛ في تموز/ يوليو 1917 عبر رامزي ماكدونالد، غير المعروف بثوريته عادة، عن تطلعه إلى حكم مجالس العمال والجنود في بريطانيا العظمى.

رد التطرف على التطرف. لم يكن التصدي للتحريض على سلام شعبي ممكناً إلا بحرب شعبية؛ المعتدلون في كل مكان تمت إزاحتهم جانباً. اتخذ النزاع صيغاً مختلفة في بلدان متباينة. في ألمانيا ظل بيتمان يحاول لجم القيادة العليا، إلى أن طُرد ـ بأمر منها ـ في تموز/ يوليو؛ في إنجلترا راح لويد جورج يلعب بفكرة الاضطلاع بدور صانع السلام (وهو دور سال لعابُه له في الحرب العالمية الثانية أيضاً) قبل أن يصبح صاحب دور الإنسان الذي ربح الحرب؛ في فرنسا حاول المخضرم ريبو الذي كان قد أنجز التحالف الفرنسي ـ الروسي،

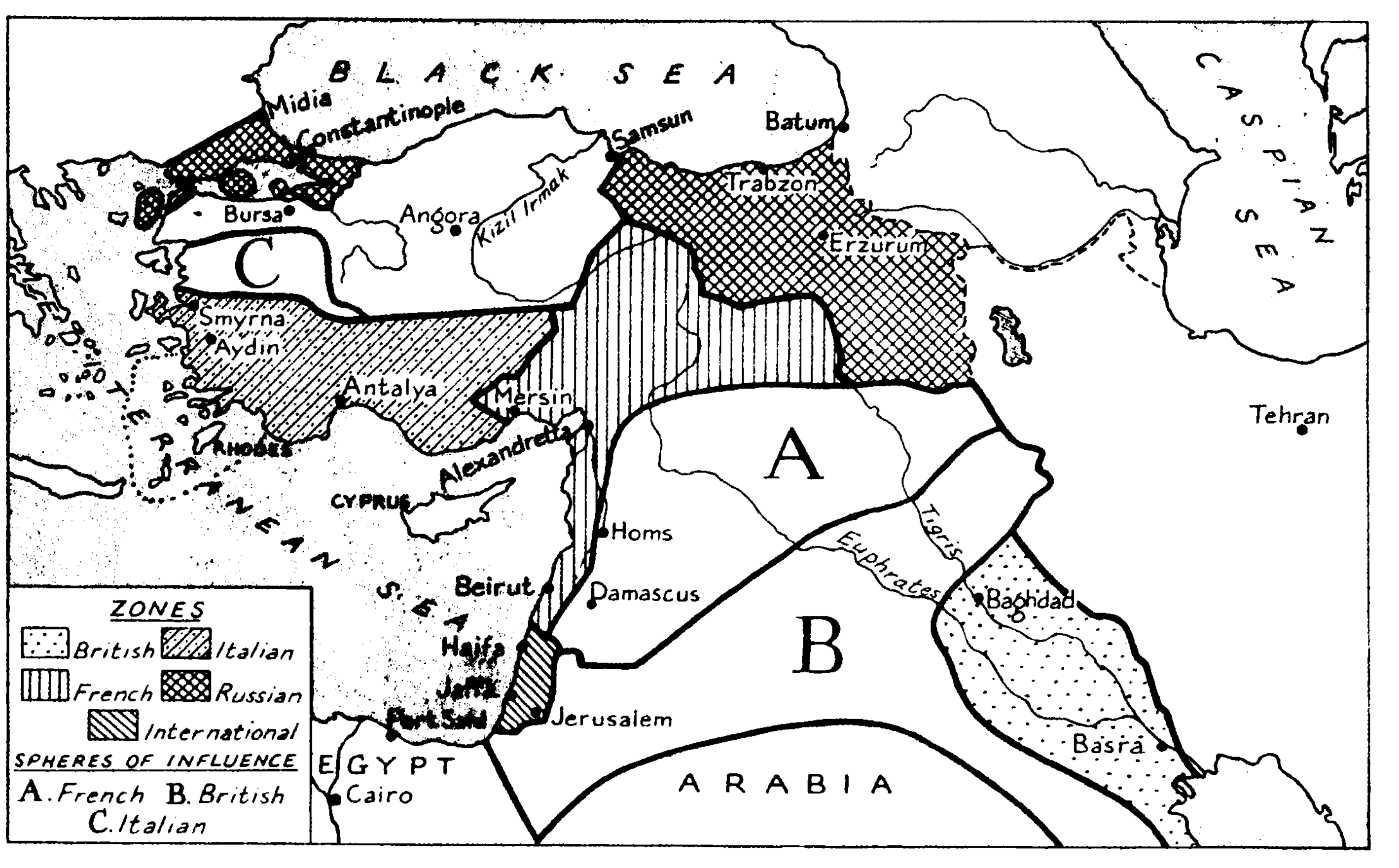
تجسيد إرادة النصر، إلى أن حل محله في تشرين الثاني/نوفمبر رمز أكبر تمثَّلَ بكليمنصو. في روسيا قام كيرنسكي، رأس الحكومة المؤقتة، بفتح الباب أمام البلاشفة حين حاول إعادة الحياة إلى الحرب. حتى النظام الملكي لآل هابسبورغ، وهي المحتضرة منذ زمنٍ طويل، حاولت أن تصدر إشارة حياة أخيرة. كان فرانسيس جوزف قد بقي قانعاً بالسير يائساً خلف ألمانيا إلى أن وافته المنية في تشرين الثاني/نوفمبر 1916. غير أن الإمبراطور الجديد تشارلز رأى الكارثة داهمة. كانت شروط سلام التحالف المؤرخة في 10 كانون الثاني/يناير 1917 تنذر بتمزيق مملكة آل هابسبورغ؛ وأي انتصار ألماني كان من شأنه أن يعني خضوعها لهيمنة ألمانيا. قال تشارلز في أيار/مايو: «من شأن أي نجاح عسكري صاعق لألمانيا أن يكون خرابنا نحن». وجيرنين الذي كان قد جعله وزيراً للخارجية، بقي هو الآخر يائساً من النصر؛ غير انه لم يكن أقل يأساً من الإفلات من قبضة ألمانيا.

ومع ذلك فإن «الهجوم السلمي» لعام 1917، بمقدار ما كان منطوياً على أي معنى، انبثق من مبادرة نمساوية ـ مجرية ـ الجهد الأخير لأسرة ملكية كانت محكومة بالزوال في صراع حتى النهاية. الإمبراطور ووزير الخارجية كانا مختلفين في التكتيك. كان تشارلز يحلم بصلح منفصل مع الحلفاء؛ كان جيرنين يحلم بإقناع ألمانيا بصنع السلام عن طريق مجرد التهديد بالتخلي عنها فقط. الخطان كانا، كلاهما، عقيمين: لو كانت النمسا ـ المجر على درجة كافية من القوة للقطع مع ألمانيا لما كانت بحاجة إلى مثل هذا القطع. كانت النتيجة، إذاً، أن تشارلز وجيرنين خدعا الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سواء، كما خدع كل منهما الآخر. قام تشارلز بمفاتحة الفرنسيين عبر نسيبه الأمير سكسته الباربوني ـ البارمي. وافق على تأييد المطالبة الفرنسية بالإلزاس واللورين؛ لا بد لصربيا من أن تحصل على منفذ على البحر الأدرياتيكي، غير أن عليها أن تمنع أي تحريض ضد النمسا ـ المجر؛ وفي مرحلة لاحقة عرض تنازلات لإيطاليا شرط أن تنال مملكة آل هابسبورغ «تعويضاً مناسباً» ربما في ألبانيا. بعبارة أخرى، افتُرض أن النمسا ـ المجر كانت قد انتصرت في الحرب الصغرى بالبلقان؛ وان ألمانيا كانت قد انهزمت في الحزب الكبرى التي خيضت

للإمساك بزمام السيادة على أوروبا. إلا أن العكس كان هو الصحيح؛ وقد كان هو الدافع الوحيد الكامن وراء تحرك تشارلز.(43)

في البداية، أصيب الساسة البريطانيون والفرنسيون بقدرٍ كبير من الدهشة إزاء احتمال عقد صلح منفرد مع النمسا ـ المجر. لم يكن ثمة ما يدعوهم إلى الرغبة في تدمير مملكة آل هابسبورغ. أراد لويد جورج تقليص الضغط على البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط ورحب بشرف التوصل إلى صنع السلام مع أيٍّ كان؛ ما كان بوانكاريه ليشعر بالأسف إذا ما أمكن ضرب الروس بالنمساويين ـ المجريين في القسطنطينية. في الحقيقة لم يكن لدى الحلفاء الغربيين أي شك بشأن التخلي عن روسيا ولم يكشفوا لها قط عرض تشارلز السلمي؛ لم يكونوا أيضاً مبالين حتى بالتخلي عن الاستقلال السياسي لصربيا، رغم أن الدفاع عن هذا الاستقلال كان قد مهد الطريق إلى الحرب. كانت إيطاليا قضية أصعب. وحدها كانت تقاتل النمسا ـ المجر وكان سيتعين عليها أن توافق على التصالح معها. من المعترف به أنها لم تكن أقل من مملكة آل هابسبورغ قُرْباً من الانهيار، وقد عانت، في الحقيقة، من كارثة عسكرية هائلة في كابوريتو في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد انتهاء المفاوضات. ضعفها بالذات أبقاها في الحرب؛ ساستها لم يجرؤوا على عقد الصلح دون نجاح مدو، خوفاً من الاضطرابات الداخلية المحتملة بعده. في نيسان/أبريل حاول لويد جورج استرضاءهم بعرض أزمير عليهم تعويضاً عن المنطقة الموعودة على الأدرياتيكي. أصر الإيطاليون على معاهدة لندن؛ رغم أنهم، في زحمة الفوضى، نجحوا في اختطاف وعد بمنطقة في آسيا الصغرى أيضاً.(44)

مهما يكن، سرعان ما انقلب الفرنسيون على فكرة السلام المنفرد مع النمسا ـ المجر. كانت ثمة غيرة عميقة بين «الشقيقتين اللاتينيتين»؛ كان من شأن بقاء الفرنسيين مستمرين في القتال في سبيل استرجاع الإلزاس واللورين ألا يُطاق فيما تكون إيطاليا قد استرجعت التيرول **السليب**. يضاف أن الفرنسيين كانوا يرتابون من أن يبادر الإيطاليون، إذا ما تصالحوا مع النمسا ـ المجر، إلى تحسين فرصة الانقضاض على حصة فرنسا من غنائم الشرق الأدنى. لم يكن هذا هو الاعتراض الحاسم. حتى لويد جورج تعين عليه أن يقر بأن شيئاً لم



تقسيم تركيا الآسيوية

يكن سيُكسب بمجرد تحقيق السلام بين النمسا ـ المجر وإيطاليا؛ يجب على تشارلز أن يفرض شروط السلام على ألمانيا. وقد بادرت الحكومة البريطانية حتى إلى تحويل النمسا ـ المجر إلى دولة حليفة عبر إغرائها بجزء من سيليسيا التي كانت خسرتها في صراعها مع بروسيا عام 1742. كان هذا خيالاً مستحيلاً. إن انتصار بسمارك في 1866 لم يكن، على الإطلاق، قابلاً للإلغاء. لم يكن من الممكن قيام اتحاد ألماني جنوبي خاضع لحكم إمبراطور من آل هابسبورغ؛ ولا أي تحالف نمساوي مع القوى الغربية ضد بروسيا وروسيا. مثل هذه المشروعات باتت متخلفة عن ركب الزمن ما يقرب من قرن كامل. كان تشارلز أسير ألمانيا؛ لو حاول الانقلاب عليها، لجوبه بمقاومة الألمان والمجريين المتحكمين بإمبراطورية آل هابسبورغ. لم تفض المفاوضات بين النمسا ـ المجر والوفاق إلى أي شيء.

في الوقت نفسه، حاول جيرنين متابعة خطه القائم على كسب بيتمان. بقي مصراً على أن النمسا ـ المجر غير قادرة على مواجهة شتاء آخر من الحرب وعرض حصتها من بولونيا، إذا كانت ألمانيا مستعدة لتسليم الإلزاس واللورين إلى فرنسا.[45] شجعه بيتمان إذ ألمح، **بتكتم شديد**، إلى أنه كان مستعداً لعرض «ما هو أكثر» من حدود 1914 القديمة على فرنسا؛ لم يدرك جيرنين أن ثمن هذا التنازل التافه الذي كان سيتمثل بحقول مناجم الحديد في اللورين. على أي حال، قام بيتمان، في نفس اللحظة التي كان يتم فيها بحث شروط سلام معتدلة مع جيرنين، بتأكيد المطالب المتطرفة للقيادة العليا في 23 نيسان/ أبريل ـ التحكم العسكري ببلجيكا، حقول مناجم الحديد في اللورين، ومناطق روسية تصل على ريغا. تفسير بيتمان نفسه لسلوكه كان مميزاً: «لقد وقعت المحاضر لأن استقالتي بشأن مثل هذه الأمور الغريبة كان من شأنها أن تبدو مثيرة للسخرية. غير أنني لن أسمح، بأي من الأشكال، بأن يتم تقييدي بهذه المحاضر. إذا ما نشأت في مكان ما وبطريقةٍ ما فرص للسلام فإنني سأنتهزها».[46] لقد خطط «في مكان ما بطريقةٍ ما» أن يخدع القيادة؛ في الواقع، كان أسير هذه القيادة.

أكثر من ذلك، سرعان ما باتت القيادة العليا قادرة على التخلص كلياً من

بيتمان. في الرايخشتاغ بادر الديمقراطيون الاجتماعيون والوسط، مدفوعين بالسخط الشعبي، إلى التحريض للمطالبة بـ«تفاهم سلمي»، وسارع بيتمان إلى الترحيب بهذا التحريض بغية دق إسفين بين المحرضين والقيادة العليا. بدلاً من ذلك وجد نفسه محصوراً بين الطرفين. بداية تموز/ يوليو أطلق ايرزبيرغر، أحد قادة الوسط قراراً سلمياً. وجه هندنبورغ ولودندورف تهمة الضعف إلى بيتمان وهددا بالاستقالة إذا لم يُعزل. أحزاب اليسار في الرايخشتاغ أيدت هذا الطلب أملاً بإحلال بولو محل بيتمان. ولكن غليوم الثاني لم يكن قد غفر لبولو حول سلوكه بشأن قضية **الديلي تلغراف** في 1908. سارعت القيادة العليا إلى تسمية بيروقراطي نكرة يدعى ميكايليس، مستشاراً؛ وقَبِل به غليوم الثاني دون أي تردد. من الآن وصاعداً أصبح لودندورف صاحب اليد العليا والقول الفصل في ألمانيا. حين أقر الرايخشتاغ قرار السلم في 19 تموز/ يوليو صادق عليه ميكايليس مسجلاً عبارة «كما أفهم»؛ وقد فهمه متضمناً جميع الأهداف التوسعية لأسياده. كان قرار السلم حدثاً في السياسة الداخلية الألمانية، بدلاً من أن يشكل تحركاً ديبلوماسياً. ورأى فيه الوفاق دليل ضعف، لا حركة مصالحة؛ وتمثلت حصيلته العملية الوحيدة بسقوط بيتمان، الرجل الوحيد الذي كان قد حاول، ولو دون فعالية أو جدوى، كبح شهوة الجنرالات الألمان.

تمخض اختفاء بيتمان عن المسرح بالفعل عن حسم مسألة احتمال خوض الحرب حتى النهاية، إلى النَّفَس الأخير؛ لا شيء غير ذلك كان من شأنه أن يكسر طموح لودندورف. مهما يكن، كانت ثمة محاولة سلمية أخيرة بذلتها مرجعية حتى أقدم وأعرق من الأسرة الملكية لآل هابسبورغ ـ البابوية. منذ زمنٍ طويل كان البابا قد أراد وضع حد للحرب والعمل، خصوصاً، على إنقاذ النظام القديم في أوروبا. الآن أحس بمنافسة التحريض الاشتراكي لصالح السلام. وقد قال غليوم الثاني للممثل البابوي: «تقضي مصلحة الكنيسة الكاثوليكية بأن يقوم البابا، لا الديمقراطيون الاجتماعيون، بجلب السلام». انبهر البابا بتهدئة بيتمان الغامضة عادة: من شأن بلجيكا، قال، أن تُستعاد كاملة، وفيما يخص الإلزاس واللورين «لن يخفق السلام بسبب هذه المشكلة».[47] سقوط بيتمان جعل تحرك البابا أسرع؛ أراد أن يستبق القيادة العليا الألمانية. لذا فقد اقترح

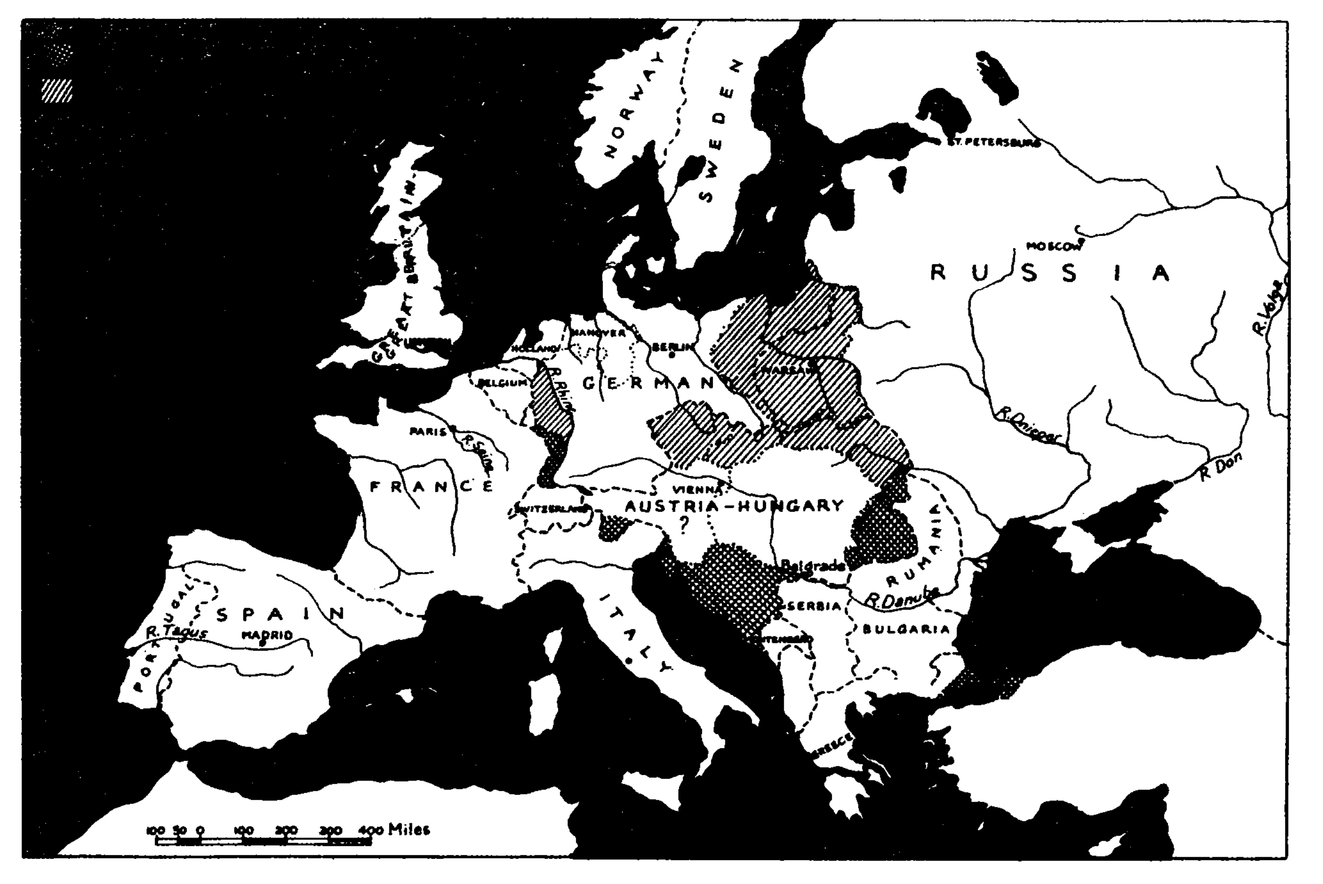
سلاماً على الأطراف المتحاربة يوم 10 آب/ أغسطس.[48] فقط بلجيكا ذُكرت بالتحديد؛ لا بد من استعادتها «بضمانات كاملة لاستقلالها السياسي، العسكري، والاقتصادي ضد جميع القوى». فيما عدا ذلك، لا بد من حصول نوع من العودة إلى **الأمر الواقع** الذي كان في 1914. من القوى الغربية، وحدها بريطانيا كانت ممثلة في الفاتيكان ـ حتى هي كانت ملتزمة مع إيطاليا بألا تقبل مساعدة الفاتيكان في مفاوضات السلام. غير أن وزير الخارجية بلفور رد على الفاتيكان في 23 آب/ أغسطس قائلاً: «رغم أن قوى المركز أقرت بذنبها فيما يخص بلجيكا، فإنها لم تبادر قط إلى الإشارة تحديداً إلى اعتزامها لا إعادة استقلالها السابق إليها ولا تعويضها عما لحق بها من خراب». حتى هذا الجواب كان أكثر مما ينبغي بنظر فرنسا وإيطاليا. احتجتا؛ سحب بلفور سؤاله ـ كان قد طُرح، كما قال، عن طريق الخطأ.

غير أن الفاتيكان ظل يرى أنها فرصته السلمية. لو أمكن إقناع البريطانيين بشأن بلجيكا لأمكن إسقاط المطالبة الفرنسية بالإلزاس واللورين، كما ومطالبة إيطاليا بالتيرول، وهي حتى أكثر أهمية من وجهة نظر الفاتيكان، والإصرار على السلام. في 30 آب/ أغسطس طلب الفاتيكان من الألمان إصدار «بيان دقيق ومحدد عن نواياهم بشأن الاستقلال الكامل لبلجيكا». حاول كوهلمان الذي كان قد أصبح وزيراً للخارجية في 6 آب/ أغسطس، أن يحذو حذو بيتمان وإن بقدرٍ اكبر من الضعف والهزال: كان يخطط للتخلي عن بلجيكا إذا قامت بريطانيا العظمى بنفض يدها من حلفائها. غير أنه كان ينوي استخدام بلجيكا «ورقة مساومة» للمساومة عليها، ما أبقاه عازفاً عن الالتزام بالانسحاب علناً. «من قال لكم إنني أريد بيع هذا الحصان بالذات؟ إنه الحيوان الأكثر روعة في الإسطبل». يضاف أنه كان راغباً في التفاوض مباشرةً مع البريطانيين عبر الحكومة الإسبانية ما جعله يزيح الوساطة البابوية جانباً.[49] غير أنه استغلها لانتزاع بعض التنازلات من القيادة العليا. في 11 أيلول/ سبتمبر عُقد مجلس ملكي، ظاهرياً لاتخاذ قرار بشأن صوغ رد على السؤال البابوي. كوهلمان، وحتى ميكايليس، حضا على التخلي عن بلجيكا. قام الجنرالات، كعادتهم، برفع سقف شروطهم كلما طُلب منهم تحديد هذه الشروط. طالب لودندورف

بلييج وخط نهر الموز؛ الناطق باسم الأدميرالية أضاف مطالبته بالميناءين الفلمنكيين زيبروغه وأوستند. أطلق غليوم الثاني حكماً متناقضاً: من شأن ضم بلجيكا أن تكون «عملية خطرة، ربما متناقضة مع مصالح ألمانيا الحقيقية»، غير أن «التدابير الاحتياطية» الاستراتيجية والاقتصادية يجب تأمينها تحت غطاء استعادة استقلال بلجيكا.

كان الجنرالات قد انتصروا. حصل البابا على رد فارغ بلا معنى في 24 أيلول/سبتمبر؛ الوساطة البابوية انتهت. بذل كوهلمان بعض الجهود الإضافية للتفاوض مع البريطانيين عبر مدريد. لم يخرج قط بأي عرض واضح لاستعادة بلجيكا. على أي حال، لم يكن البريطانيون في وارد التخلي عن حلفائهم؛ مع تعرض الإيطاليين للهزيمة في كابوريتو وبقاء الجيوش الفرنسية مزعزعة ومخضوضة نتيجة إخفاق نيفيل، كانوا أكثر خوفاً بما لا يقاس من احتمال تخلي حلفائهم عنهم. لم يكونوا مستعدين لبحث أي شيء عدا سلام عام؛ وقد كان هذا بالذات الشيء الذي بقي كوهلمان مصمماً على تجنبه. لإسكات الشائعات الرائجة عن مفاوضاته في ألمانيا ولتشديد قبضته، حسب افتراضه، فيما يخص أي انسحاب من بلجيكا، أعلن في 9 تشرين الأول/أكتوبر أن ألمانيا لن تقدم أبداً على التنازل عن الإلزاس واللورين. بعد يومين رد عليه لويد جورج بجعل استعادة الفرنسيين للإلزاس واللورين، للمرة الأولى، هدفاً جوهرياً من أهداف بريطانيا الحربية. كان كل الأمل بأي سلام توافقي قائم على المساومة بين ألمانيا والقوى الغربية قد تلاشى.(50)

بقي الطرفان آملين بانتصار حاسم. عوّل الألمان على انهيار روسيا؛ عوّل الوفاق على مساعدة الولايات المتحدة. كلاهما كانا محقين. في 1918 نجح الألمان في كسب الحرب الأوروبية، ولكنهم ما لبثوا أن رأوا الانتصار مخطوفاً منهم من قبل أمريكا قبل نهاية السنة. كان الجيش الروسي قد كَفَّ عن الوجود. في تشرين الثاني/نوفمبر استولى البلاشفة على السلطة. لم يعترفوا بأي التزام لحلفاء روسيا وراحوا يحلمون بثورة اشتراكية عالمية تضمن خلاصهم. حين خذلتهم البروليتاريا الألمانية، بذلوا محاولة تجريبية خجول لمفاتحة الوفاق. عَبَّرَ لينين عن «تأييد فكرة الحصول على البطاطا والذخيرة من اللصوص



أهداف الوفاق

الإمبرياليين الأنجلو ـ فرنسيين». [51] هذه المحاولة، هي الأخرى، باءت بالفشل؛ وفي 3 آذار/ مارس 1918 عقد البلاشفة صلح استسلام مع الألمان في برست ـ ليتوفسك. خسرت روسيا أقاليم البلطيق وأوكرانيا. سيطر الألمان على أوروبا الشرقية كلها؛ غير أنهم رأوا ذلك، بدلاً من الاكتفاء به، مجرد مقدمة للانتصار في الغرب. عوّلوا على إلحاق الهزيمة بالبريطانيين والفرنسيين قبل وصول القوات الأمريكية؛ وكبديل عقدوا أملاً على احتمال إقدام بريطانيا على صنع السلام غيرة منها على قيادة الوفاق التي كانت ستؤول إلى الولايات المتحدة. من حيث الجوهر، تعين على الألمان أن يبقوا بلا أهداف حربية محددة متوقعين انتصاراً يوفرها.

الآمال الألمانية خابت. قوات القوى الغربية بقيت متماسكة وصامدة؛ وصلت المساعدة الأمريكية في الوقت المناسب. غير أن برنامجاً أمريكياً لإعادة بناء العالم أيضاً وصل مع المساعدة. لم يكن وِلْسُن أقل طوباوية حالمة من لينين. هو أيضاً كان يخطط لإنهاء ميزان القوة في أوروبا، بدلاً من استعادته. كذلك كان في سباق مثالوي مع البلاشفة. كان يريد أن يثبت أن أهداف أمريكا الحربية كانت، مثل أهدافهم، «معادية للإمبريالية»، رغبة منه في إقناعهم بالاستمرار في الحرب. النقاط الأربع عشرة المؤرخة في 8 كانون الثاني/ يناير 1918 كانت هي المحصلة. حق تقرير المصير كان سيحل محل دول أوروبا التاريخية. كانت بلجيكا ستستعيد، بالطبع، استقلالها؛ منطقتا الإلزاس واللورين كانتا ستعودان إلى فرنسا، وكان سيتم الجلاء عن جميع الأراضي الروسية. ولكن كانت بولونيا أيضاً، بالمقابل، ستُستعاد؛ وسائر شعوب وأقوام النمسا ـ المجر والبلقان ستتحرر. الديبلوماسية السرية كان سيتم وضع حدٍّ لها، **وعصبةُ للأمم** كانت ستحل محل توازن القوة. لم تكن هزيمة ألمانيا بنظر ولسن سوى مقدمة، في حين أنها كانت الهدف الأساسي بالنسبة إلى بريطانيا العظمى وفرنسا. ومع ذلك فإنهما لم ترضخا **للنقاط الأربع عشرة** لمجرد إلزام الولايات المتحدة وإشراكها. هما أيضاً كان فيهما رأي عام مقتنع بشعار «**حرب تنهي الحروب**» ويطالب بسلام دائم، سلام يتم تأمينه بوسائل أخرى غير **توازن القوة**.

لم يقف الأمر عند كُفر الناس **بتوازن القوة. توازن القوة** نفسه كان، على أي حال، قد توقف عن أن يكون موجوداً. على الرغم من أن مسعى ألمانيا لسيادة أوروبا قد هُزم، فإن التوازن الأوروبي لم يكن قابلاً للاستعادة. لم تستطع الهزيمة كسر الطغيان الألماني على القارة. فقط تفكيكها كان من شأنه أن يحقق ذلك؛ وفي عصر الدول القومية، كان هذا مستحيلاً. الحرب العالمية الأولى أنهكت فرنسا؛ جرى اختزال بريطانيا العظمى، رغم أنها كانت أقل تعرضاً للإنهاك، على نحوٍ لم يكن أقل حسماً على المدى الطويل. لم يتحقق انتصارهما ـ فرنسا وبريطانيا ـ إلا بالدعم الأمريكي ولم يكن قابلاً للاستمرار دون هذا الدعم. على الضفة الأخرى، كانت روسيا القديمة قد ولت إلى غير رجعة. رفض البلاشفة التسليم بدوام شبكة دول مستقلة؛ ظلوا يعوّلون على اندلاع ثورة كونية شاملة، ثورة من شأنها أن تجعلهم أسياداً للعالم. بعد الاستيلاء على السلطة في روسيا رأوا منبع قوتهم الرئيسي متمثلاً بالشيوعية الدولية، لا بلعبة التحالفات. يضاف أن المقاطعة السياسية والاقتصادية التي رد بها عليهم باقي العالم دفعتهم، رغماً عنهم وعلى مضض، نحو المزيد من العزلة التي كانت على الدوام أحد إغراءات رجال الدولة الروس. كثيراً ما كان القياصرة يُطالَبون، بإلحاح، بإسناد قوتهم إلى آسيا؛ لم يكن أمام البلاشفة أي خيار آخر.

في كانون الثاني/يناير 1918 توقفت أوروبا عن أن تكون مركز العالم. ذابت المنافسات الأوروبية في بوتقة حرب عالمية، كما كانت حروب البلقان من قبل قد فتحت الطريق أمام الصراع فيما بين القوى العظمى. جميع الطموحات والمطامع القديمة، بدءاً بالإلزاس واللورين وانتهاءً بالمستعمرات، باتت تافهة وثانوية، مقارنةً بالصراع الجديد من أجل التحكم بالعالم. حتى الهدف الألماني المتمثل بالسيطرة على أوروبا أصبح بالياً ولى زمانه. أدى بروز قوتين عالميتين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ـ وهما متنافستان عنيدتان وإن على نحوٍ لاشعوري ـ إلى تقزيم أوروبا. كان هذا أكثر من مجرد منافسة بين قوتين؛ كان تنافساً بين مثاليتين. كان الطرفان، كلاهما، يحلمان بـ«عالم واحد»، عالم بات خالياً من الصراعات فيما بين الدول. الثورة العالمية

الشاملة من ناحية والنقاط الأربع عشرة من الناحية المقابلة مثلتا برنامجين طوباويين (حالمين) لتحقيق سلام دائم. منذ تعرُّض الثورة الفرنسية للهزيمة كانت أوروبا قد دأبت على إدارة شؤونها بمجرد التوفيق بين مطالب الدول السيادية فيما بينها لدى بروز هذه المطالب على السطح. في 1914 شعرت ألمانيا بأنها متوفرة على ما يكفي من القوة لتحدي هذا النظام وكانت قد استهدفت إبداله بهيمنتها على الآخرين. كانت أوروبا ستحقق وحدتها في إهاب ألمانيا كبرى ـ الطريقة الوحيدة التي كان من شأنها أن تجعل من القارة قوة عالمية، قادرة على الصمود في وجه الأُخريين. على الرغم من أن ألمانيا قد هُزمت بهامش ضيق، فإن التركة التي أورثتها محاولتُها تجسدت متمثلة بكل من البلشفية من جهة ونزعة التدخل الأمريكية في أوروبا من جهة ثانية. أيُّ توازن قوة جديد، إذا ما تسنى له أن يتحقق، كان من شأنه أن يصبح شاملاً للعالم؛ كان من شأنه ألا يبقى مسألة حدود أوروبية. لقد تم تجاوز أوروبا؛ وفي كانون الثاني/ يناير 1918 ثمة منافسة انطلقت بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية ظلت متواصلة إلى اليوم (تاريخ تأليف الكتاب سنة 1954).

هوامش الفصل الثالث والعشرين

(1) من بنكندورف إلى سازونوف، 15/ 8/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 6 (1)، هـ: 95.

(2) مذكرة بقلم بوكانان، 15/ 1/ 1915. المصدر السابق، هـ: 759. ثمة روايات أخرى تقول إن الألمان لم يعرضوا تعويضاً بعد الجلاء عن بلجيكا بل طالبوا بمثل هذا التعويض. على أي حال، لم يكن هدف العرض سوى إحداث الاضطراب: تعين على فرنسا أن تكون صاحبة الحق الأول في رفض موضوع الكونغو البلجيكي.

(3) حوار مع باليولوغ، 15/ 9/ 1914، باليولوغ، **روسيا القياصرة**، ج: 1، هـ: 120؛ من كارلوتي (سان بطرسبورغ) إلى سونينو، 19/ 1/ 1915. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 7 (1)، هـ: 37.

(4) من سازونوف إلى إيزفولسكي، 17/ 9/ 1914. المصدر السابق، ج: 6 (1)، هـ: 269.

(5) كان غضب الضباط الروس استثنائياً إزاء محاولات الدعاية الأرثوذكسية هناك: «نحن نطلب مدافع وأنتم ترسلون لنا كهنة ورجال دين!».

(6) مذكرات بأقلام باسيلي، نمتز، نيراتوف، تشرين الثاني/نوفمبر، 17، 27/ 12/ 1914. **القسطنطينية والمضائق**، ج: 2، هـ: 2، 3، 4.

(7) من بنكندورف إلى سازنوف، 13/ 11/ 1914، المصدر السابق، هـ: 25.

(8) من بوكانان إلى سازونوف، 18/ 11/ 1914. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 6 (2)، هـ: 533. في المحصلة اقتنع البريطانيون بنوع من الحماية لمصر خلال فترة الحرب.

(9) 18/ 11/ 1914. باليولوغ، **روسيا القياصرة**، ج: 1، ص: 194.

(10) من إيزفولسكي إلى سازونوف، 18/ 11/ 1914، **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 6 (2)، هـ: 543.

(11) من سازونوف إلى باليولوغ، 4/ 3/ 1915. **القسطنطينية والمضائق**، ج: 2، هـ: 53.

(12) من بنكندورف إلى سازونوف، 14/ 3/ 1915. المصدر السابق، هـ: 84.

(13) من بوكانان إلى سازونوف، 12/ 3/ 1915، المصدر السابق، هـ: 81.

(14) من باليولوغ إلى سازونوف، 8/ 3/ 1915، المصدر السابق، هـ: 70.

(15) من بوانكاريه إلى باليولوغ، 9/ 3/ 1915، بوانكاريه، **في خدمة فرنسا**، ج: 6، ص: 92.

(16) 3/ 3/ 1915. باليولوغ، روسيا القياصرة، ج: 1، ص: 314.

(17) محضر بقلم سازونوف، 5/ 3/ 1915. **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 7 (2)، هـ: 312.

(18) 16/ 3/ 1915. باليولوغ، **روسيا القياصرة**، ج: 1، ص: 322.

(19) من باليولوغ إلى سازونوف، 10/ 4/ 1915. **القسطنطينية والمضائق**، ج: 2، هـ: 103.

(20) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 2، ص: 181.

(21) من سازونوف إلى باليولوغ وبوكانان، 2/ 3/ 1915، **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 7 (1)، هـ: 276.

(22) الدعوى «القومية» في هذه المناطق كانت أسطورية: لم تكن في أي منهما أكثرية إيطالية.

(23) ظن الإيطاليون أن المجر كانت ستنجو من الحرب موحدة؛ لذا لم يطالبوا بفيوم (ريكا) أو الشريط القصير على الساحل الكرواتي الذي كان تابعاً لمملكة المجر. كان من شأن هذا أن يسبب لهم إزعاجاً في 1919 حين حاولوا الحصول على كل ما كانوا قد وُعدوا به في معاهدة لندن جنباً إلى جنب مع فيوم.

(24) باليولوغ، **روسيا القياصرة**، ج: 1، ص: 336. 31/ 3/ 1915.

(25) من بنكندورف إلى سازونوف، 24، 31/ 3/ 1915، **العلاقات الدولية**، السلسلة الثالثة، ج: 7 (2)، هـ: 419، 451. اقترح غراي وجوب إرضاء صربيا ببانات. نظراً لأن هذا كان جزءاً من الثمن المتصور لشراء رومانيا وجرها إلى الحرب، فإن الفكرة جاءت متناقضة مع خطط سازونوف أيضاً.

(26) من مورافييف (في مقر القيادة العامة) إلى سازونوف، 3/ 4/ 1915. المصدر السابق، هـ: 471.

(27) محضر بقلم سازونوف، 8/ 3/ 1915. المصدر السابق، هـ: 441. كان عرض السلام الذي قدمته إحدى أميرات البلاط الروسي، ماريا فاسيليشكوفا، قد جاء، في الحقيقة، بمقدار ما كان ينطوي على أي واقع، من ألمانيا، لا من النمسا ـ المجر.

(28) هذا التلخيص مبتسر تقنياً بعض الشيء. في المادة الثانية وعدت إيطاليا بمواصلة الحرب على نحوٍ مشترك مع قوى الوفاق «ضد جميع أعدائها»؛ فقط عند الختام وعدت بـ«إقتحام الميدان» (ضد عدو غير محدد) خلال شهر واحد. في أيار/مايو 1915 أعلنت الحرب فقط على النمسا ـ المجر؛ ولم تعلنها على ألمانيا حتى تاريخ 28/ 8/ 1916. نصت المادة الأولى على وجوب قيام اتفاق عسكري بـ«تحديد الحد الأدنى من القوات العسكرية التي يجب على روسيا استخدامها ضد النمسا ـ المجر من أجل منع هذه القوة من تركيز كل قوتها على إيطاليا، في حال قررت روسيا جعل جهدها الرئيسي موجهاً ضد ألمانيا». وهكذا فإن القلق الإيطالي إزاء روسيا كان نقيض نظيره الفرنسي.
تحددت حدود إيطاليا المستقبلية في التيرول، استريا، ودلماسيا بقدرٍ كبير من الدقة (وإن لم يكن من الصحة). اعترفت المادة التاسعة بأن «إيطاليا مهتمة بصيانة التوازن في

البحر الأبيض المتوسط» وقد وعدتها بـ«حصة مكافئة وعادلة» في آداليا. المادة الثالثة عشرة وعدت إيطاليا بـ«تعويض من حيث المبدأ»، عن طريق تعديل حدودي استعماري، على ما يبدو، إذا ما حصلت بريطانيا العظمى وفرنسا على مستعمرات ألمانية. كان الإيطاليون، في الحقيقة، شديدي التوق إلى تحديد مطالبهم الأدرياتيكية بدقة ما جعلهم يقبلون بعبارات غامضة، وغير ذات جدوى في النهاية، فيما يخص المستعمرات والشرق الأدنى.
بموجب المادة الخامسة عشرة وافقت قوى الوفاق الثلاث على «دعم معارضة إيطاليا لأي اقتراح يشي باستحضار ممثل الكرسي البابوي في جميع مفاوضات السلام ومن أجل حل المشكلات التي أثارتها الحرب الحالية».
لم يتم إطلاع الإيطاليين على الوعد الإنجليزي ـ الفرنسي لروسيا بشأن القسطنطينية والمضائق؛ وقد أصر الروس على القوتين الغربيتين طالبين إعادة تأكيد وعدهما حين دخلت إيطاليا الحرب.

(29) كان ثمة هدف عملي وراء التحريض من أجل تريست. كانت شركات الشحن البحري في جنوا والبندقية راغبةً في قطع تريست عن عمقها البري لتحويل التجارة المتوسطية لأوروبا الوسطى إليهم هم. غير أن تسويغ تدمير تريست، بوصفها موضوع تحريض قومي، لم يكن ممكناً.

(30) كانت استراتيجية فالكنهاين، الذي كان قد خلف مولتكه الابن قائداً عاماً ألمانياً، أظهرت، على أي حال، أن مولتكه الأب كان على صواب حين خطط لهزيمة روسيا وشليفن على خطأ حين خطط لتحقيق انتصار حاسم على فرنسا. استطاع فالكنهاين إلحاق الهزيمة بروسيا، فيما ظل عالقاً بالوضع الدفاعي في الغرب. لو تم اعتماد هذه الاستراتيجية بداية الحرب، لكانت بريطانيا العظمى قد بقيت على الحياد ولكانت فرنسا قد سارعت إلى تبني السلام.

(31) عاد الروس في أيار/مايو 1916 إلى دفع ثمن الخدمة التي كان الإيطاليون قد أخفقوا في أدائها في أيار/مايو 1915. إن هجوم بروسيلوف نجح، رغم أنه لم يكن مصمماً إلا لفك الطوق عن الفرنسيين، في إنقاذ الإيطاليين (المهزومين سلفاً في آسياغو في نيسان/أبريل) من هجوم نمساوي ـ مجري في التيرول.

(32) كان الجيش في سالونيك يستعد لمهاجمة البلغار؛ كان الروس سيرسلون 50,000 رجل إلى دوبروجا (في البداية طالب الرومانيون بـ 200,000). في المحصلة، أي من الوعدين لم يُنفذ. ونظراً لأن الروس كانوا طامعين بجزء من بوكوفينا، فإنهم لم يأسفوا كثيراً على هزيمة رومانيا.

(33) في 1917 أقدم الوفاق على إقحام اليونان عنوة في الحرب عن طريق تدبير انقلاب عسكري في أثينا؛ غير أن هذا كان يرمي إلى تحسين وضع جيوش التحالف في

سالونيك بدلاً من الحصول على موارد الجيش اليوناني. كانت ثمة دوافع سياسية أيضاً؛ فبريطانيا العظمى وفرنسا كانتا ترغبان في وجود منافس إضافي لإيطاليا في الشرق الأدنى؛ لاحقاً، قامت بريطانيا العظمى باستخدام اليونان لضرب فرنسا.

(34) لم يتحرك الألمان بما يكفي من السرعة للحيلولة دون تدمير حقول النفط من قبل عملاء بريطانيين. لم تتم استعادتها إلى المستوى الكامل من الإنتاج إلى ما بعد هزيمة ألمانيا.

(35) في 1914 كان عدد السكان في الولايات المتحدة 96 مليوناً؛ وكانت الولايات المتحدة تنتج 455 مليوناً من أطنان الفحم، 32 مليوناً من أطنان الصلب، و30 مليوناً من أطنان الحديد الخام.

(36) من هاوس إلى ولسن، 22/ 8/ 1914. **أوراق الكولونيل هاوس الخاصة**، ج: 1، ص: 291.

(37) بدايةً، قام وكيل ولسن بزيارة عواصم المتحاربين في ربيع 1915؛ لم يجد أي فرصة للوساطة. في شتاء 1915 - 1916 حاول ثانية. هذه المرة توصل إلى نوع من الاتفاق مع غراي في 22/ 2/ 1916. كانت أمريكا ستوفر الوساطة «وفق شروط غير مؤاتية للحلفاء»؛ وإذا تم رفض هذه الشروط كانت ستدخل الحرب. يبدو أن الشروط كانت استعادة بلجيكا؛ إعادة الإلزاس واللورين إلى فرنسا؛ وتمكين «روسيا من امتلاك منفذ على البحر»؛ بالمقابل كان سيتعين تعويض ألمانيا «بتنازلات لها في أمكنة أخرى من أوروبا» (غراي، **خمس وعشرون سنة**، ج: 2، ص: 123). لم يقبل غراي بهذا العرض: وضعه في الثلاجة للاستخدام لدى تعرض الحلفاء للهزيمة. اقترحه هاوس من الجهة المقابلة، من أجل وضع حد للقتال. وكبديل كان يأمل بإغراء ولسن وجذبه إلى الحرب دون أن ينتبه. غير أن ولسن لم يقع في الفخ؛ أفرغ الاتفاق من أي معنى كان ينطوي عليه بالتعبير عن أن أمريكا كان «من المحتمل» أن تدخل الحرب إذا ما رُفضت الشروط. أحدث ما عُرف باسم اتفاق غراي ـ هاوس ضجة كبرى حين تم الكشف عنه؛ إلا أنه لم يكن منطوياً على شيء. ربما كان غراي دائباً على خداع هاوس. من المؤكد أن هاوس كان مستمراً في خداع كل من غراي وولسن كليهما. كان يلوح بالحرب أمام هذا، وبالسلم أمام ذلك، ولم يحقق أياً منهما في الحقيقة.

(38) طالب البلجيكيون، دون نجاح، بأن يكون هذا الموضوع مذكرة خاصة.

(39) في آذار/ مارس 1916 كان برايان قد اقترح وجوب تعهد الحلفاء بـ«ضمان» وعود روسيا لبولونيا. رد سازونوف قائلاً: «حذار بولونيا! إنها قضية خطرة بالنسبة إلى أي سفير فرنسي». باليولوغ، **روسيا القياصرة**، ج: 2، ص: 274.

(40) يبدو أن دوميروغو لم يكن مزوداً بأي توجيهات. كان يتصرف ذاتياً، بمبادرة منه وتمكن من إبرام صفقة مع الروس دون انتظار تفويض مجلس الوزراء الفرنسي. تبادل الرسائل بين باليولوغ وبوكروفسكي، وزير الخارجية الروسي، في 14/ 2/ 1917، لم يتناول إلا

الحدود المستقبلية لفرنسا؛ أما في 12/ 2 فكان إيزفولسكي قد طلب إطلاق يد روسيا لرسم حدودها على هواها. لم يجرؤ مجلس الوزراء على رفض الطلب خشية التخريب على مفاوضات دوميرغيو، تلك المفاوضات التي لم تكن مندرجاتها معرفة لديه. لذا فإن المجلس وافق على طلب إيزفولسكي في 10/ 3. ادعى دوميرغيو أنه كان قد ضمن تأييداً روسياً لحدود الراين دون دفع أي ثمن لذلك وكان غاضباً من برايان (الذي انتقد دوميرغيو بدوره)؛ غير أن من الواضح أن هذا التنازل كان بالنسبة إلى الروس مشروطاً بالتنازل المقابل.

(41) من ولسن إلى هاوس، 21/ 7/ 1917. ر. س. بيكر، **وودرو ولسن: حياته ورسائله**، ج: 7، ص: 180.

(42) كان هذا صحيحاً على نحوٍ استثنائي بالنسبة إلى الفرنسيين. كان بلفور، وزير خارجية في حكومة لويد جورج، يرى أن بولونيا مستقلة مصيبة، لأنها كانت ستجعل روسيا حليفة أقل فعالية ضد ألمانيا في أي حرب مستقبلية.

(43) هذه المفاوضات المشوشة زادت تشوشاً جراء تحركات الأمير سكسته الذي أساء ـ مثل ديبلوماسيين هواة آخرين ـ تمثيل الطرفين. في البدء قام بصوغ الشروط التي ظن احتمال موافقة الفرنسيين عليها؛ وقدمها إلى بوانكاريه، الذي لم يعترض عليها؛ ثم نقلها إلى تشارلز بوصفها مطالب فرنسية رسمية. وهكذا فإن تشارلز والحلفاء ظنوا أنهم كانوا في مواجهة «عرض سلمي». في مرحلة لاحقة، حين طلب تشارلز اتفاقاً يستطيع تقديمه إلى حلفائه الألمان، سارع سكسته إلى قلب هذا إلى طلب شروط يمكن للنمسا ـ المجر أن تعقد بموجبها صلحاً منفرداً. ربما كان تشارلز يحلم بعقد صلح منفرد، إذا رفضت ألمانيا عرض سلام معقول؛ ولكن الوعد المحدد بسلام منفصل لم يكن قد صدر، في الحقيقة، إلا عن سكسته، بعيداً عن تشارلز، وقد كرر سكسته هذه الأسطورة حتى في عنوان كتابه حين أقدم على إماطة اللثام عن المفاوضات في 1920.

(44) ليست هذه إلا الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية سان جان دو مورين. كان الإيطاليون قد وُعدوا بمكاسب في آسيا الصغرى بموجب معاهدة لندن؛ ولكن الحلفاء رفضوا التفاوض حول الأمر إلى ان أعلنت إيطاليا الحرب على ألمانيا، وهو ما فعلته في أيلول/ سبتمبر 1916. ثم ما لبثت المفاوضات أن بدأت في لندن؛ اجتمع لويد جورج وريبو مع سونينو في سان جان مورين يوم 1/ 4/ 1917 من أجل استئناف تلك المفاوضات. على الرغم من التعهد بعدم إطلاع الإمبراطور تشارلز على نبأ جريان المفاوضات، فإنهما تحدثا بغموض إيجابيات عقد صلح منفرد مع النمسا ـ المجر. ألمح لويد جورج إلى ازمير بوصفها مكافأة إيطاليا؛ حاول ريبو صرف نظر سونينو عن ازمير بعرض قونيه عليه. قال سونينو: «من غير المناسب إطلاق حذيث من شأنه أن يهدد الوحدة الصلبة بين الحلفاء». غير أنه وافق على أخذ ازمير وقونيه كلتيهما. غير متجرئين على البوح بأنهما

كانا سلفاً عاكفين على التفاوض مع تشارلز، تعين على لويد جورج وريبو أن يتظاهرا بأنهما كانا قد عرضا ازمير وقونيه من منطلق طيبة القلب المجردة.
ثم راح الإيطاليون يضغطون للحصول على اتفاق أكثر اتصافاً بالصفة الرسمية؛ وقد تم جر حلفائهم معهم من أجل إخفاء الصفقة المزدوجة مع النمسا ـ المجر. يضاف أن البريطانيين خافوا أن يبادر الإيطاليون، في حال العكس، إلى الالتحاق بركب الفرنسيين على صعيد حرمانهم من بلاد الرافدين؛ لم يكونوا يبالون بتقديم جزء من آسيا الصغرى، جزء مجاور لمنطقة النفوذ الفرنسية. يبدو أن الفرنسيين أذعنوا لصرف طموحات الإيطاليين عن مستعمراتهم. تم التوصل إلى اتفاق في آب/أغسطس. مع أنه جرى عبر نوع من تبادل الرسائل في لندن، فإنه يُعرف عادة باسم اتفاق سان جان مورين. كان مشروطاً بموافقة روسيا؛ وهذا لم يحصل قط. لذا فإن البريطانيين والفرنسيين جادلوا لاحقاً زاعمين عدم شرعيته.
كان من شأن هذا التقسيم المجهض أن يخلف وراءه تركيا ممزقة غير قابلة للحياة، معزولة عن البحر. تلك هي الحصة التي كانت مرشحة لأن تذهب إلى ألمانيا، لو أن خطط تقسيم ما قبل الحرب للإمبراطورية العثمانية كانت قد اخذت طريقها إلى التطبيق.
في المحصلة، حصلت بريطانيا العظمى وفرنسا على حصتيهما إلى هذا الحد أو ذاك؛ روسيا البلشفية تخلت عن حصتها؛ وتركيا أعادت وجودها القومي، لم تحصل إيطاليا على أي شيء ـ ولم يكن ثمة أي سبب يدعو إلى جعلها تفعل.

(45) بحماسة هابسبورغية مميزة أحجم تشارلز عن الموافقة على هذا الاقتراح؛ كان يفضل «الحل النمساوي ـ البولوني»، حل يفضي إلى إعادة تشكيل بولونيا تحت حكم أحد أمراء آل هابسبورغ.

(46) وَسْتارب، **السياسة المحافظة في السنوات الأخيرة للقيصرية** (النمساوية ـ الهابسبورغية)، ج: 2، ص: 85.

(47) بيتمان، **تأملات عن الحرب العالمية**، ج: 2، ص: 212.

(48) خطاب البابا كان مؤرخاً في 1/ 8، ولكنه لم يُذع حتى منتصف الشهر.

(49) أوضح كوهلمان لاحقاً أنه كان يتمنى وضع حد للوساطة البابوية لمعرفته بأن الحكومة الفرنسية كانت عازمة على إعطاء جواب سلبي؛ ولكن، ربما كان هناك أيضاً نوع من الغيرة البروتستنتية من أي تدخل بابوي.

(50) تواصلت المفاوضات بين ممثلي الحلفاء والنمسا ـ المجر في سويسرا حتى نهاية الحرب تقريباً. تحطمت المشاريع كلها على الصخرة ذاتها: لم يكن الحلفاء مستعدين لعقد السلام إلا مقابل المساعدة ضد ألمانيا، وهي المساعدة التي كانت النمسا ـ المجر عاجزة عن توفيرها.

(51) أ. هـ. كار، **الثورة البلشفية 1917 - 1923**، ج: 3، ص: 46.

الببليوغرافيا

لدراسة التاريخ الديبلوماسي صعوباتها الخاصة. إنها مختلفة عن، ولكنها ليست أسوأ، من نظيراتها في الصيغ الأخرى للتاريخ. قليلة هي المواد الخام التاريخية المعدة خصوصاً لاستخدام المؤرخين؛ وتلك القلة هي في الغالب الأقل جدارة بالثقة. إن مؤرخ العصور الوسطى الذي يستخف بالمؤرخ «المعاصر» يميل إلى نسيان أن مصادره الفضلى والمميزة إن هي إلا مجموعة اعتباطية نجت من ويلات الزمن وغدراته والتي يتيح له مسؤول المحفوظات فرصة الإطلاع عليها. جميع المصادر مشبوهة؛ وليس ثمة ما يدعو المؤرخ الديبلوماسي إلى أن يكون أقل انتقاداً من زملائه. تبقى مصادرنا متمثلة في المقام الأول بالسجلات التي تحفظها وزارات الخارجية عن تعاملاتها فيما بينها؛ والكاتب الذي يكتفي بالاستناد إلى المحفوظات قد يكون مؤهلاً لادعاء امتلاك الفضيلة الأكاديمية ـ البحثية. غير أن السياسة الخارجية لا بد لها من أن تتحدد من ناحية وتتنفذ من ناحية ثانية؛ وجزء كبير من مادتنا يأتي من عملية المناقشة الأولية هذه. ما من وزير للخارجية يكون أوتوقراطياً، حاكماً مطلقاً، مستبداً. في الأنظمة الملكية الاستبدادية في أوروبا الشرقية كان يتعين على وزير الخارجية أن يحمل معه ملكه أو إمبراطوره؛ وفي بريطانيا العظمى ظل وزير الخارجية بحاجة إلى قبول مجلس الوزراء جنباً إلى جنب مع موافقة التاج.

على امتداد الأعوام السبعين التي يتناولها هذا الكتاب، ثمة عامل جديد ظهر أو تعاظمت أهميته. بات أخذ الرأي العام في الاعتبار ضرورياً؛ كان لا بد من تثقيف الجمهور وإطلاعه. بات متعيناً على البرلمانات أن تصوت على قرار

تخصيص الأموال لأغراض السياسة الخارجية؛ وآخر المطاف، قد يضطر الشعب للقتال في حرب تترتب على هذه السياسة الخارجية. كان لا بد من تسويغ السياسة الخارجية قبل اعتمادها وبعد تنفيذها على حدٍّ سواء. لن ينسى المؤرخ أبداً أن المواد الموفرة بهذه الطريقة مجترحة لأغراض التماس التأييد لا مساهمة في أعمال بحثية خالصة؛ غير أن من شأنه أن يكون أحمق إذا رفضها على أنها عديمة القيمة. هذه المواد ذات نوعيات مختلفة. بعضها تأييدي قبل الحدث. خطب في البرلمان، أو مذكرات تبرير تصرفاتهم وتبرئة أنفسهم في أعين مواطنيهم أو الأجيال القادمة. لجميع السياسيين مذكرات انتقائية؛ وهذا صحيح مئة بالمئة بالنسبة إلى الساسة الذين مارسوا أساساً مهنة كتابة التاريخ.

السجل الديبلوماسي نفسه يجري توظيفه محركاً للدعاية والنشر. على هذا الصعيد كانت بريطانيا العظمى في الطليعة. كانت الحكومة البريطانية معتمدة على البرلمان؛ ودأبت على تزويد البرلمان بمختارات من السجل الديبلوماسي على شكل كتاب أزرق. من شأن أي مقارنة بين هذه المختارات والمحفوظات أن تتمخض في الغالب عن تسليط الضوء على تلك الجوانب السياسية التي أرادت الحكومة تأكيدها من ناحية والجوانب الأخرى التي حرصت على إخفائها من ناحية ثانية.[1] كانت الكتب الزرقاء مفرطة الامتلاء ومتطرفة الكشف في الجزء الأول من القرن التاسع عشر. فـ«الديبلوماسية المكشوفة» تَرَف لا تستطيع أي قوة أن تطبقه إلا إذا كانت متمتعة بما يكفي من القوة والبعد اللازمين لتجاهل مشاعر الآخرين. فقدت بريطانيا العظمى هذا الموقع لاحقاً في القرن التاسع عشر، مثلما حصل مع الولايات المتحدة في أيامنا هذه. يصيب الأستاذان الجامعيان تمبرلي وبنسون كَبِدَ الحقيقة حين يقولان: «يتضح من اختبار الكتب الزرقاء أن السير إدوارد غراي كان أقل من بالمرستون ثقة بالجمهور، بما لا يقاس»؛ ثم يضيفان بقدرٍ أكبر من المبالغة: «مع صيرورة البرلمان أقل ديمقراطية تدهور تحكمه بالسياسة الخارجية».[2] لعل من الأصح القول إن التدخل البرلماني ما لبث أن أصبح محكوماً بأن تتم ممارسته بقدرٍ أقل من معرفة تفاصيل العمل الديبلوماسي. من الجهة الأخرى، ما فتئت حكومات أخرى أن بادرت تدريجياً إلى أن تحذو حذو الحكومة البريطانية، إذ باتت، هي الأخرى معتمدة على الرأي العام. الكتاب الأبيض الفرنسي الأول نُشر في 1861، والكتاب النمساوي الأول في 1868؛

وجاءا، كلاهما، متزامنين مع السير قدماً باتجاه نظام الحكم الدستوري. بادر بسمارك إلى تبني الممارسة بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية؛[3] لم تفعل روسيا ذلك إلا في القرن العشرين. كان اندلاع الحرب في 1914 الأزمة الدولية الأولى التي تمخضت عن كتاب ملون لكل قوة عظمى ـ وقد بينت المعاينة مدى ما كانت عليه هذه الكتب من انتقائية وانحياز.

كذلك دأبت الحكومات على توظيف آرشيفاتها (محفوظاتها) للدعاية بطريقةٍ أقل اتصافاً بالمباشرة. أي مؤرخ حظي بتفضيل حكومته وإن بدا مستقلاً. كان يُسمح له باستخدام المحفوظات فكتب رواية ديبلوماسية بمساعدة تلك المحفوظات. قام سيبل بفعل هذا بالنسبة إلى موضوع توحيد ألمانيا،[4] بيانتشي فيما يخص توحيد ألمانيا.[5] بعد سقوط الإمبراطورية الثانية في فرنسا، كتب أولّيفييه، الذي كان قد أنجز عدداً كبيراً من المقالات، تاريخاً طويلاً، شكل تسويغاً لسياسة الإمبراطورية من جهة وتبريراً لعمله هو من جهة ثانية. بقيت هذه الكتب مراجع تاريخية طوال بقاء المحفوظات مغلقة. ما إن أصبح المؤرخون قادرين على الإفادة بأنفسهم من المحفوظات، حتى فقدت هذه الكتب قيمتها؛ ومن شأن تحليل الاستخدام الجزئي للمحفوظات من قبل مؤرخين لم يكونوا متمكنين منها هم أنفسهم إلا جزئياً مضيعةً للوقت؛ وحيث لا توجد مجموعة مطبوعة، كثيراً ما يتوجب عليه أن يعتمد على مقتطفات مجزوءة أوجدها باحثون آخرون. مرة أخرى بعضهم أسعد حظاً من بعضهم الآخر. فالأمريكي ماردر، مثلاً، سُمح له باستخدام أوراق الأدميرالية التي لا تزال ممنوعة بصرامة عن المؤرخين البريطانيين.[6]

جاء التقدم الكبير في التاريخ الديبلوماسي مع نشر أوراق من المحفوظات على نطاق أوسع من الكتب الزرقاء. هذه النشرات كانت، هي الأخرى ذات أغراض دعائية. ما من حكومة تدفع تكاليف إنتاج العديد من المجلدات حباً خالصاً ومنزهاً بالبحث العلمي فقط. أحياناً تحاول تبرير تصرفات أسلافها، أحياناً، خصوصاً حين تكون ثورة ما قد تدخلت، تشويهاً لسمعتهم؛ وعلى نحوٍ أبعد حتى من ذلك رغبة في إحياء كبرياء قومية عبر استعراض أمجاد الماضي. سيسعى المؤرخ في كل حالة التماس الدافع وراء النشر؛ وسيعكف، أيضاً، على معاينة السمعة الأكاديمية للمحرر الفرد. ما ينشر عن الفترات الأبعد (مثل الوثائق النمساوية والبروسية عن الصراع على السيادة في ألمانيا) يمكن قبوله بمساءلة أقل

من تلك الخاصة بأحداث أقرب زماناً وأكثر إثارة للجدل والخلاف. وفي مقابل هذا، فإن الاهتمام بالماضي المباشر أكبر؛ ومن شأن النشر عنه، إذا ما تم بالمطلق، أن يكون أوفى وأشمل. مع أن وثائق معينة قد تتعرض للكتمان بين الحين والآخر، فليس ثمة ما يشي بأن أي وثيقة جرى اصطناعها أو «فبركتها» بعد وقوع الأحداث **(ex post facto)** رغبةً في تضليل الباحث. فالحكومات لا تأخذ المؤرخين بما يكفي من الجدية كي تلوذ بذلك. والدليل التاريخي يبقى دليلاً تاريخياً، مهما كان الدافع الكامن وراء كشفه؛ ومن شأن إهمال كل هذا الكنز من المعلومات لمجرد كونها غير كاملة أو حرمان محررين من العرفان بالجميل لمجرد أنهم كوفئوا بتكريم الجمهور حماقة مطبقة. قام تشارلز آ. بيرد بوضع الصيغة المثالية التي لا يجوز للمؤرخين أن يتراجعوا عنها: «الأرشيفات الرسمية يجب أن تبقى مفتوحة أمام جميع المواطنين بشروط متكافئة، دون أي امتياز خاص لأحد». ولكن لا بد للمؤرخ، في هذا العالم غير المثالي، حيث كثيراً ما تكون أجهزة حكومية مضطلعة بحراسة هذه الأسرار تملقاً لأهميتها هي بمقدار ما هو رغبة في حراسة أسرارها، من أن يبذل أقصى ما يستطيعه من جهد. لو انتظر إلى أن يتمكن من الحصول على جميع الأدلة لما كتب شيئاً أبداً بالمطلق ـ لعله مبدأ يفضله بعض الباحثين.

يبدو أن المجموعات الكبرى الأولى كانت هي تلك المسلسلات المتعلقة بالجذور الديبلوماسية لحرب 1870. تم اقتراح هذا في 1907، بدأ النشر في 1910، ولم يُنجز إلا في 1930، بعد انقضاء ستين سنة على الأحداث التي ترتبط بها. ونظراً لأن هذه المجموعة دشنت حقبة في تاريخ البحث الأكاديمي فإن من المناسب اكتشاف دوافع واضحة، درامية لها؛ هذا غير ممكن لسوء الحظ. **فالجذور الديبلوماسية** لم تكن بالتأكيد ضربة في السياسة الخارجية؛ لم تكن مصممة لتكون رداً على سيبل أو كتّاب ألمان آخرين. ربما كان هناك نوع من الكبرياء المهنية. كان السلك الديبلوماسي الفرنسي ساخطاً على نقد أولّيفييه لأسلافه وأراد أن يبين أن الحرب كانت بالأحرى نتيجة «الديبلوماسية السرية» لنابليون الثالث ومستشاريه غير الرسميين. كذلك، جرى استفزاز الساسة الجمهوريين بالرأي الذي كان لا يزال بعض المدافعين عن البونابرتية يرددونه قائلين إن الخصوم الجمهوريين للإمبراطورية كانوا قد ساهموا في التمهيد للحرب. من

السجال كان سائر الديبلوماسيين، السياسيين، وأساتذة الجامعات، على حدٍّ سواء، ينشدون البيِّنة. وبمقدار ما كانت **الجذور الديبلوماسية** دعائية، فإن هذا بقي في السياسة الداخلية، على مستوى العلاقات الدولية.[7] ومع أن **الجذور الديبلوماسية** شكلت سابقة وكانت أنموذجاً للعمل البحثي، فإنها قلما لوحظت في بلدان أخرى ولم يتم استخدامها إلا قليلاً إلى يومنا هذا.

بدأت المعركة الفعلية للوثائق الديبلوماسية مع نهاية الحرب العالمية الأولى. أراد البلاشفة أن يشوهوا موضوعياً دون تحيز سمعة حكومة القيصر وحلفائها؛ متبرئين من «الإمبريالية»، كانوا متلهفين أولاً على كشف كل شيء. نشروا المعاهدات السرية وواصلوا القيام بنوبات بوح متشنجة لسنوات عديدة. تابع الألمان هذا الأنموذج على نحوٍ أكثر منهجية. كانت الحكومة الجمهورية حريصة على تقليد البلاشفة في الصراحة، وإن بعيداً عن تقليدهم فيما عدا ذلك، وعلى تأكيد الطلاق بينها وبين سلفها الإمبراطوري. يضاف، إذا أمكن حصر ذنب الحرب بـ«غليوم الهوهنزولرني» وحده، فإن على الحلفاء أن يرحبوا بألمانيا الجديدة نداً ديمقراطياً. لذا فإن كارل كاوتسكي، كبير منظري الماركسية، أُطلقت يده لينشر سجل تموز/يوليو 1914. كانت هذه حملة «تشهيرية»، حملة «نبش فضائح»، رغم أن الإثارات لم تكن حاسمة كما كان المتوقعون قد توقعوا لها أن تكون. ما لبث أن اتضح أن الحكومة الإمبراطورية كانت أكثر عدم كفاءة وأقل خبثاً مما كانت النظرية الاشتراكية قد توقعت. وهذا بحد ذاته أوحى بالاستخدام أو التوظيف التالي الممكن للأرشيفات، المحفوظات ـ التبييض بدلاً من التشهير، تبييض الصفحة بدلاً من تسويدها.

كانت المناسبة هي المادة 231 من معاهدة فيرساي ـ تلك الفقرة التي ظُنت خطأً متضمنة إقراراً بـ«جريمة الحرب» الألمانية. خلال المؤتمر حاول الفرنسيون تحصين أطروحتهم ضد ألمانيا بمسح تاريخي، جرى تركيبه على عجل.[8] أساساً لم يكن الألمان راغبين في أكثر من الحصول على جواب عن هذا. ما لبث طموحهم أن اتسع بسرعة؛ وبادروا إلى تحدي «أكذوبة جريمة الحرب» بمجموعة من الوثائق، ممتدة حتى عام 1871. رغم كونهم مؤرخين ذوي ضمائر حية عدّ المحررون أنفسهم عاكفين على أداء مهمة وطنية. عملوا بسرعة، منجزين مهمتهم ـ في أربعة وخمسين مجلداً ـ مع حلول عام 1926. رتبت الوثائق بما يمكنها من

كسب دائرة واسعة من القراء. جرى إغناء المجلدات الأولى بعبقرية بسمارك الأدبية؛ نَفْخ الروح والحيوية في المجلدات اللاحقة بتعليقات غليوم الثاني الشاذة. إن هذا لهُوَ، بالفعل، المجموعة الديبلوماسية الوحيدة التي يمكن التوصية بها مادة مطالعة قَبْل النوم للناس العاديين.

كانت **السياسة الكبرى (Gross Politik)** ضربة سياسية عظيمة. لم تكن أقل العوامل التي مكّنت هتلر من تدمير نظام فيرساي. في السنوات الحاسمة حين كان الاهتمام بجذور الحرب العالمية الأولى كبيراً، احتلت الساحة وحدها؛ ما زال الجزء الأكبر من التاريخ الديبلوماسي مستنداً إليها. حتى بعد الحرب العالمية الثانية بادر مؤرخ أمريكي، على أرفع مستويات التميز، إلى إعلان أن مجلدات كثيرة من الوثائق الفرنسية والبريطانية، نُشرت لاحقاً، لم تكن قد أفضت إلى جعله يغير رأيه الذي شكله من مجلدات **السياسة الكبرى** وحدها. ربما لن يتم أبداً استئصال طبعة التاريخ الأوروبي الخارجة من رحم رؤية جميع الأمور بعيون ألمانية مئة بالمئة. بالمقابل، سيكون من الخطأ نبذ **السياسة الكبرى** بوصفها عملاً دعائياً مجرداً. غاص الباحثون الإنجليز في أعماق المحفوظات الألمانية هنا وهناك، فيما كانوا دائبين على متابعة خيوط الحرب العالمية الثانية في هذا البلد. اكتشفوا أنه لم يكن ثمة إلا القليل من الكتمان المتعمد، رغم بقاء الانتقاء، والترتيب أكثر منه، منحازاً أحياناً.

تدريجياً ما لبث الخجل أن دفع الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى الاقتداء بالمثل الألماني في النشر. المجموعة الفرنسية التي بدأت في 1929 ولا يزال العمل فيها جارياً على قدم وساق [في 1954 تاريخ نشر هذا الكتاب]، جاءت عملاً بحثياً محايداً، مصمماً لا لتبرير السياسة الفرنسية والحكم لها ولا لشجبها والحكم عليها. أما المجموعة البريطانية، على بقائها أيضاً عملاً بحثياً ـ أكاديمياً، فقد جاءت منطوية على عنصر التشهير. أحد المحررين كان من نقاد غراي المتطرفين (الراديكاليين) قبل الحرب؛ وربما استهدفت المجموعة تأكيد، أو دحض، جملة التهم الموجهة إلى «الديبلوماسية السرية» التي اعتمدها غراي. بالمقابل كان رامزي ماكدونالد، رئيس الوزراء الذي أجاز النشر، رغم انتمائه إلى معسكر أنصار السلم ذات يوم، دائباً الآن على السير قدماً في الطريق الموصلة إلى احتلال موقع أكثر اتصافاً بضفة «رجل دولة»؛ ومن شأن الناقد الحصيف والحذر

أن يكون قد رأى رغبته «في كنس القمامة الدعائية الرخيصة التي أهالها علينا بعض المؤرخين المزعومة»[9] دليلاً مبكراً على ذلك التطور الذي كان من شأنه أن يوصله إلى قيادة إحدى الحكومات القومية.

لا حاجة للكلام عن بلدان أخرى. كثيراً ما وعد الصرب بنشر وثائقهم، غير أنهم أخفقوا في ذلك، ربما كسلاً، ربما لأن من شأنها أن تأتي مفرطة في النزعة التوفيقية القائمة على الحلول الوسط. لم تتمكن الجمهورية النمساوية من نشر ما هو أكثر من مجموعة تغطي الفترة الممتدة بين عامي 1908 و1914؛ من اللافت حقاً أن هذه كانت تبييضاً لصفحة الحكومة الإمبراطورية، التي كانت الجمهورية قد خلفتها بدلاً من إطاحتها. حافظ الإيطاليون على نوع من الصمت المطبق الذي لا يعرف معنى الرحمة والذي عدوه من سمات التحول إلى قوة عظمى؛ مؤخراً بادروا إلى إطلاق المنشورات الأكثر فخامة جزئياً للسبب نفسه. خطط الروس لنشر الوثائق المتعلقة بالفترة الممتدة بين 1878 و1917، دائبين دون تمييز على التشهير بجميع الحكومات «الإمبريالية» بما فيها حكومتهم؛ إلا أنهم ما لبثوا، فيما بعد، أن اكتشفوا قداسة حتى الأسرار القيصرية. أُوقف النشر؛ والمجلدات الموجودة كُتمت قدر الإمكان. من غير المحتمل أن نحصل على المزيد من المجموعات الكبرى عن هذه الفترة. جذور الحرب العالمية الأولى فقدت أهميتها السجالية؛ التاريخ بمجمله ربما بدأ يكف عن أن يكون سلاحاً سياسياً. من يبالي الآن ما إذا كان غليوم الثاني وبيرتشتولد اثنين من «مجرمي الحرب»؟

ومع ذلك فإننا متروكون مع كتلة غير مناسبة من المواد. حين يتم استكمال المشروعات الحالية، سيكون لدينا سجل مطبوع عن السياسة البروسية ـ الألمانية منذ عام 1858، الإيطالية منذ عام 1861، الفرنسية منذ عام 1863 والبريطانية منذ عام 1898. بالطبع لن يكون أي من هذه السجلات إعادة إنتاج كاملة للأرشيفات؛ غير أنها، مجتمعة، تمكّن المؤرخ من دراسة السياسة الخارجية دراسة مقارنة، هذه الدراسة التي من شأنها، في غياب ذلك، أن تكون متعذرة مادياً. لعل الفجوة الأسوأ هي الحرب العالمية الأولى التي تبقى فارغة، إذا استثنينا الوثائق الروسية.[10] لا شك أن الديبلوماسية تبدو مقزَّمة زمن الحرب. ربما يستطيع المؤرخون، تحقيقاً لنوع من الميزة التعويضية، في يوم من الأيام أن يدونوا هذه القصة ناقلينها مباشرة عن الأرشيفات، كما فعل م. بنغو، جزئياً، مع السياسة

الفرنسية.[11] في النهاية، جميع الأرشيفات ستُفتح، ما لم تنته الحياة المتحضرة قبل ذلك؛[12] وعندئذ ستحل فترة مراجعة جديدة.

ثمة أولئك الذين يتحدثون باستخفاف عن التاريخ المستند إلى مثل هذه السجلات. أقدم السيد ج. م. يونغ مرة على وصف التاريخ الديبلوماسي بـ«ما قاله هذا الموظف إلى زميله الموظف الآخر»؛ وقال بسمارك إن أي مؤرخ لن يكون أبداً قادراً على فهم الوثائق، لأنه سيبقى غافلاً عن الخلفية الشخصية والتأثير غير المدون. يا له من استخفاف بمهارتنا! لقد نجح المؤرخون في إماطة اللثام عن أسرار بسمارك محطمين أقفالها وفي فصفصة دسائسه على نحوٍ أكثر فعالية وبراعة مما استطاع فعله أي رجل دولة معاصر. الأعوام السبعون التي يغطيها هذا الكتاب حقل مثالي بالغ الخصوبة بالنسبة إلى المؤرخ الديبلوماسي. ثمة سجلات كاملة تم تدوينها، دون أي تفكير باحتمال نشرها في أي وقت، باستثناء المذكرة العَرَضية التي كتبها هذا السياسي البريطاني أو ذاك «لملء إحدى صفحات الكتاب الأزرق». كان هذا عصر الكتابة العظيم. حتى الزملاء الحميمون درجوا على عادة تبادل الرسائل، مرتين أو ثلاثاً في اليوم الواحد أحياناً. قام بسمارك بصب كل ما فكر به على الورق، ولم يكن استثناء في ذلك. وحده نابليون الثالث استبقى أسراره لنفسه فأحبط الأجيال اللاحقة. الآن صار الهاتف واللقاء الشخصي يتركان فجوات في معرفتنا يتعذر ردمها. في حين أن الديبلوماسية باتت أكثر رسمية، نرى أن عملية اتخاذ القرار تفوتنا.

الأعمال الثانوية عن التاريخ الدولي تعكس التقدم التدريجي في البوح والكشف. تتمثل الطبقة الأولى من تلك المكتوبة على نحوٍ متزامن تقريباً، بالاستناد إلى الخطب، الوثائق العامة، والتقارير الصحافية. لا يجوز احتقارها. أشار المرحوم ج. ب. هندرسون مرة[13] إلى أن الكتّاب المعاصرين استوعبوا «أحاسيس» حرب القرم. على نحوٍ أفضل مما فعل من جاؤوا بعد خمسين سنة. كانوا يعرفون، مثلاً، أنها كانت حرباً تستهدف الحفاظ على توازن القوة والحريات في أوروبا، لا حرباً من اجل الطريق إلى الهند. ألّف المؤرخ الفرنسي العظيم سوريل تاريخاً ديبلوماسياً محترفاً حول الحرب الفرنسية ـ البروسية فور انتهائها؛ وفي زماننا الراهن قام السير لويس ناميه بتسليط الضوء على ما يمكن فعله بـ«الكتب الملونة» التي صاحبت اندلاع الحرب في 1939.[14] ثم تأتي المرحلة

الثانية حين تتاح، كما قيل من قبل، لمؤرخين ذوي حظوة، فرصة الإطلاع على بعض المحفوظات؛ هذه هي الكتب المنطوية على القدر الأقل من القيمة الدائمة. في المرحلة الثالثة، ينكب المؤرخون على الكتابة بالاستناد إلى المجموعات المطبوعة. وأخيراً، في مرحلة بتنا على أعتابها ـ يكون فيها المؤرخون قادرين على الوصول ذاتياً إلى جملة المحفوظات الأرشيفية بحرية ودون أي تمييز.

هذه المقاربة الديبلوماسية لا تغطي، بالطبع، التاريخ الدولي كله. فالسياسة تنبثق مع منابع اجتماعية واقتصادية، عميقة؛ هي لا تصنَّع بفجاجة في وزارات الخارجية. لا بد للمؤرخ من دراسة سايكولوجيا الحكام المستبدين جنباً إلى جنب مع وجهات نظر الأحزاب السياسية، في البلدان الدستورية. العوامل الاقتصادية ـ الوصول إلى الأسواق أو الاستثمارات، المصارف، ومد السكك الحديد ـ قد تم استكشافها. تأثير الاستراتيجية تعرض للإغفال على نحوٍ مثير للاستغراب. مع أن السجلات الديبلوماسية نُهبت واستبيحت، فإن الأرشيفات العسكرية والديبلوماسية تبقى مغلقة إلى حدٍّ كبير. «الرأي العام» بأوسع معانيه، ظل منطوياً على قدرٍ كبير من الإبهار، وإن بنتائج غير مرضية. بقي المؤرخون عاجزين عن حسم مسألة ما إذا كانت الجرائد تخلق الرأي العام أم أنها تعبر عنه. أولئك الذين يمتلكون باعاً طويلاً في هذه المهنة العجيبة يشكون حول مدى قيامهم بهذا أو ذاك. باختصار، لا يزال التاريخ الديبلوماسي الممتد بين سقوط مترنيخ ونهاية أوروبا بوصفها مركز العالم ميداناً واسعاً للدراسة والبحث. يجب علينا أن نعبر عن امتناننا إزاء ما أنجزه أسلافنا، وأن نحاول السير قدماً على طريق تحسين إنجازاتهم.

يتعين على أي بيبليوغرافيا تاريخ دولي، كي يكتمل، أن يشتمل على كل شيء عن الفترة المعنية. لم أحاول إدراج الكتب الزرقاء والمنشورات الرسمية المعاصرة. ثمة قائمة كاملة للمنشورات البريطانية بين عامي 1814 و1914 في تمبرلي وبنسون، **قرن من الكتب الزرقاء البريطانية** (1938). يبقى يوهان ساس، **الكتب البيضاء الألمانية 1870 - 1914** (1926) أقل استنفاداً وأكثر استطراداً. هناك أيضاً قائمتان لاثنين من الأمريكيين؛ أعني: ج. مير، المنشورات الرسمية الصادرة عن الحكومات الأوروبية (1929)، وو. غريغوري، **قائمة المنشورات المتسلسلة للحكومات الأجنبية 1815 - 1931** (1932).

ما من بيبليوغرافيا تغطي الأعوام السبعين الواقعة بين 1848 و1918 تغطية

كافية، على الرغم من أن جُل الكتب العامة مشتملة على قوائم معينة والكتب ذوات الموضوعات الخاصة جيدة التجهيز عادةً بعناوين المراجع والمصادر. وجدت بعض القوائم استثنائية الجدوى. أذكر منها: ال جي راغاتز، **بيبليوغرافيا التاريخ الأوروبي 1815 - 1939** (1942 مع ملحقين)؛ إنها القائمة العامة الوحيدة؛ مقتصرة بصرامة على الكتب الصادرة باللغات الإنجليزية، الفرنسية، والألمانية. البيبليوغرافيات التي نشرتها **مكتبة الحرب العالمية** (معطوفة غالباً في الكاتالوغات البريطانية دون تمييز، وعلى نحوٍ خاطئ، كما أعتقد، على م. غونزنهاوزر) مفيدة، لا سيما تلك التي تتركز على **تاريخ النمسا ـ المجر 1848 - 1914** (1935) وعلى **السياسة الخارجية والكولونيالية للدولة الألمانية 1871 - 1914** (1943). هذه أيضاً مقتصرة على الأعمال المكتوبة باللغات الإنجليزية، الفرنسية، والألمانية، وهذه الأخيرة على نحوٍ خاص. يشكل كتاب ب. ف. بالومبو **بيبليوغرافيا التاريخ الدولي 1940 - 1947** القائمة الأحدث، مع عددٍ كبير من العناوين التي راوغت انتباه هذا البلد عند نشرها. كتاب إ. روتا **مسائل تاريخ إعادة التنظيم والوحدة الإيطالية** (1951) مجموعة مقالات وبيبليوغرافيا تسد بعض الثغرات باللغة الإيطالية. أجدني أقل سعادة بالكتب الصادرة باللغة الروسية. إن كتاب س. مورلي، **دليل البحث في التاريخ الروسي** (1951) لا يدعي الاستنفاد والإحاطة الشاملة.

فيما يخص الفترة التي سبقت الحرب العالمية، ثمة قائمة جديرة بالتعويل في سِفْر ايه فون فَغَرَرْ، **بيبليوغرافيا أحداث ما قبل الحرب العالمية** (1934). وكتاب ج. ب. غوش، **العلاقات الحديثة للديبلوماسية الأوروبية** (طبعة رابعة، 1940)، مزاوجة فريدة بين البيبليوغرافيا والتعليق بالنسبة إلى الأعوام التي سبقت الحرب العالمية وصاحبتها. هذا أيضاً محصور بالكتب الصادرة باللغات الإنجليزية، الفرنسية والألمانية؛ تواريخ النشر ليست واردة إلا في حالات نادرة.

حتى بالإفادة من جميع هذه المصادر، فإن البيبليوغرافيا التالية لا تزعم أنها كاملة. يقول و. ل. لانغر عن بيبليوغرافيته في كتابه: **ديبلوماسية الإمبريالية**: «بصراحة لا أرى كيف كان يمكن لهذا المشروع أن يُنجز دون فرصة الوصول إلى المجموعات الغنية الموجودة في مكتبة كلية هارفارد»؛ وهو على حق. ما من مكتبة في هذا البلد يمكن التعويل على احتضانها لجميع الكتب حتى في القائمة التي

أوردها؛ والعديد من الدوريات التي أشار إليها الأستاذ الجامعي لانغر وآخرون ليست موجودة في أي مكان بإنجلترا. ولكن هذا ليس مفاجئاً، لأن دراسة التاريخ الأوروبي القريب تُعد هنا قليلة الأهمية. إلا أنني حاولت أن أورد جميع المصادر وجل الكتب الثانوية الشهيرة المنشورة باللغات الأوروبية الكبرى (وأنا لا أقرأ سواها)؛ لم أذكر أي كتاب لم يسبق لي، أقله، أن رأيته من خارجه. من شأن الحذف أو الإسقاط أن يعني أنني لم أصادف مثل هذا الكتاب؛ غير أن ذلك قد يشي أيضاً بأنني لا أضع الكتاب في مرتبة جدارة الإيراد. آخر المطاف، ليس ثمة أي معنى لإيراد عنوان كتاب من الكتب إلا إذا كان الأمر نوعاً من التوصية به.

حرصت على تجنب إيراد المواد المنشورة في الدوريات؛ ومع ذلك فإن كميات كبيرة منها أساسية، لا سيما بين المراجع. إلا أن ذلك كان من شأنه أن يضاعف حجم قائمة تبدو، كما هي، مفرطة الطول. هذه المواد مبعثرة على المجلات التاريخية الأكاديمية في خمس لغات؛ ولم أقم حتى بإيراد قائمة بعناوين هذه المجلات. غير أن علي أن آتي على ذكر ثلاث دوريات مكرسة حصراً للتاريخ الديبلوماسي و«جذور الحرب». إنها: **مجلة تاريخ الحرب العالمية** (بالفرنسية)؛ **شهرية برلين** (كانت تُنْشَر باسم **مسألة جريمة الحرب** من قبل) (بالألمانية)؛ **والأرشيف الأحمر** (بالروسية). ما لبثت جميع هذه المجلات الثلاث أن تبخرت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أو نحو ذلك التاريخ.

هذه البيبليوغرافيا منظمة في قسمين: مواد خام وأعمال ثانوية. هذا التقسيم ليس محكماً. ثمة عدد كبير من المراجع الأصلية، لا سيما السِّيرَ، تُعد أيضاً أعمالاً تاريخية؛ وجل الأعمال الثانوية تتضمن بعض المواد الأصلية. تُقسم المراجع إلى: (1) منشورات رسمية؛ (2) أوراق صادرة عن أفراد، هم أنفسهم مرتبون في خانات حكام، رؤساء وزارات، وزراء خارجية، سفراء وديبلوماسيين، وآخرين. وتُقدّم كل خانة موزعة على البلدان، مرتبة ـ كما يليق بأي عمل تاريخ ديبلوماسي ـ وفق ترتيب الألف باء الفرنسي. أي ألمانيا (وفيها بروسيا)، النمسا (وفيها النمسا ـ المجر)، فرنسا، بريطانيا العظمى، إيطاليا (وفيها سردينيا)، روسيا. الباقي يشتمل على البلدان الثانوية والولايات المتحدة (في الفترة الأخيرة). الأعمال الثانوية مرتبة موضوعاتياً وفق تسلسلها الزمني. وحيثما يكون أي كتاب مترجماً إلى الإنجليزية لم أشر إلا إلى ترجمته الإنجليزية.

المراجع

1- المنشورات الرسمية

ألمانيا (وضمنها بروسيا). من الممكن متابعة السياسة الخارجية البروسية مطبوعة منذ تاريخ اتفاق أولوموك. نُشر أبكر الوثائق من الباحث البسماركي المعروف بوشنغر، بعد استنفاد نشر ما له علاقة ببطله؛ الكشف عن فترة التوحيد كان حافزاً للكبرياء القومية في ظل جمهورية فايمار؛ ووثائق الإمبراطورية قُدمت رداً على «كذبة جريمة الحرب».

السياسة الخارجية البروسية 1850 - 1858، ثلاثة أجزاء (1902)، تحرير هـ. بوشنغر، يقدم رسائل وخطابات مانتيوفل في المقام الأول. كذلك قام بوشنغر بنشر تقارير بسمارك من فرانكفورت بعنوان **البروسيون في البوندستاغ 1851 - 1859**، أربعة أجزاء (1882 - 1884)؛ مؤلفات بسمارك الكاملة تكاد تطغى على هذه المجموعة.

ثمة مجموعة **السياسة الخارجية البروسية 1858 - 1871**، تحرير اريك براندنبورغ، عشرة أجزاء، مع اثنين منتظرين (1932 وصاعداً) تشكل مشروعاً أكبر طموحاً. لها ميزة فريدة. تتضمن وثائق من أرشيفات أجنبية جنباً إلى جنب مع أخرى من أرشيفات نمساوية. على الرغم من أنها تقدم لنا لمحة عن وثائق بريطانية غير منشورة ووثائق روسية، غير متوفرة بطرائق أخرى، فإنها أداة غير مقنعة، قائمة على توريم الأجزاء إلى أحجام هائلة، دون أن تقدم سوى لقطات سعيدة من الأرشيفات الأجنبية. يتمثل مصدر آخر للإزعاج بأن رسائل بسمارك المطبوعة في مؤلفاته الكاملة، لا تتم إعادة إنتاجها؛ لذا فإن على الباحث أن يظل يقلب بين مجموعة وأخرى. الوثائق مرتبة كرونولوجياً دون أي تحليل للموضوع. إلى أن يظهر الجزء الأخير، لا بد لملء الفراغ الحاصل من خلال الرجوع إلى **جذور حرب 1870**، تحرير ر. هـ. لورد (1924).

السياسة الكبرى للوزارات الأوروبية، تحرير ايه. مندلسون ـ بارتولدي، آي. لبسيوس وف. تيمّه، 40 جزءاً في 54 (1922 - 1926)، تغطي الفترة

الممتدة من الصلح الأولي مع فرنسا في 1871 إلى انبثاق أزمة ما قبل الحرب في 28/ 6/ 1914. مع تركيز الاهتمام على «جريمة الحرب» تبقى المجموعة ناحلة جداً بالنسبة إلى الفترة البسماركية ولا تعود مكتنزة إلا بعد الوصول إلى تخوم القرن العشرين. لعل أسوأ سمات هذه المجموعة هي ترتيبها موضوعاتياً، بدلاً من الترتيب الزمني الصارم، بما يؤدي إلى إخفاء الترابط بين الموضوعات. أحْدَثَ إ. ن. آندرسون، مثلاً، نوعاً من الإثارة، حين أظهر أن معاهدة بيوركو (جرى تناولها في الجزء 19) كانت ذات تأثير فعال في الأزمة المغربية (جرى تناولها في الجزء 21). أنا شخصياً لم أتمكن من شرح سياسة بسمارك الكولونيالية إلا من خلال الربط بين صفقاته مع بريطانيا العظمى (في الجزء: 4) من جهة وصفقاته مع فرنسا (في الجزء: 3) من جهة ثانية. مُتْعِب حقاً للمؤرخ سيئ الحظ أن يضطر، مثلاً، إلى إبقاء جميع الوثائق البريطانية، الفرنسية، والألمانية مفتوحة على مكتبه في الوقت نفسه؛ غير أن هذا يغدو أمراً لا يطاق حين يجد نفسه ملزماً باستخدام ثلاثة أو أربعة أجزاء من الوثائق الألمانية في الوقت ذاته. عبّر كبير المحررين، تيمّه، عن الأسف، آخر حياته، معتذراً عن هذا النمط من الترتيب.

يمكن عمل شيء لتخفيف العبء. خلاصة ب. شفير تفغر بعنوان: **الوثائق الديبلوماسية لمبادلات السياسة الخارجية: دليل**، في 8 أجزاء (1924 - 1927)، ليست كثيرة الفائدة وحدها، غير أن هناك في ختام كل جزء ترتيباً للوثائق وفقاً لتسلسلها التاريخي. الترجمة الفرنسية هي الأخرى (32 جزءاً إلى الآن) مرتبة زمنياً؛ وهي لا تصل، للأسف، إلا إلى عام 1908. ثمة مختارات إنجليزية في 4 أجزاء (1928 - 1931)؛ إنها أكثر إيجازاً من أن تكون عظيمة الجدوى.

كان الألمان سباقين في الميدان مع الوثائق المتعلقة بأزمة 1914. «وثائق كاوتسكي» تُعرف رسمياً باسم **الوثائق الألمانية عن اندلاع الحرب**، تحرير كاوتسكي، مونتغيلاس، وشوكنغ، 4 أجزاء. (1919، طبعة موسعة، 1927). ثمة ترجمة إنجليزية بعنوان: **اندلاع الحرب العالمية** (1924). هناك أيضاً **وثائق بافارية**، تحرير ب. دِرْ (1922)؛ ووثائق من أرشيفات بادن، سكسونيا، فورتمبرغ، بعنوان **تقارير الوفود الألمانية عن اندلاع حرب 1914**، تحرير إ. باخ (1937).

بعد الحرب قامت الجمعية الوطنية وبعدها الرايخشتاغ بالتحقيق في الأسباب

وما دعا إلى عدم إنهائها بسرعة أكبر. أجوبة القادة السياسيين والعسكريين واردة في **وثائق ألمانية رسمية ذات علاقة بالحرب العالمية**، جزءان (1923). تتناسب قيمة هذه الوثائق مع ما يمكن توقعه من أجوبة تمت بعد وقوع الحدث عن أسئلة كانت ذات دوافع سياسية في المقام الأول. أقله، تشكل مادة ممتعة للمطالعة.

النمسا والنمسا ـ المجر. المواد النمساوية أقل اكتمالاً من نظيرتها الألمانية، وإن كانت وافرة الغنى في الفترات التي تغطيها. **جذور السياسة النمساوية في ألمانيا 1589 - 1866**، تحرير سربيك، 5 أجزاء (1934 وصاعداً)، تعاني من عيب بقائها محصورة بالسياسة الألمانية وشحيحة، بالتالي، فيما يخص المسألة الإيطالية، بولونيا، أو الشرق الأدنى. الوثائق مرتبة كرونولوجياً دون فهرس محتويات من أي نوع.

سياسة الراين لدى نابليون الثالث، تحرير هـ. اونكن، 3 أجزاء (1926) هي في المقام الأول مختارات من الأرشيف النمساوي. مع أنها تزعم أنها تبدأ بعام 1863 فإنها لا تغدو ذات قيمة إلا في عام 1866؛ تكمن أهميتها الرئيسية في كونها أحد مراجع التحالف الفرنسي ـ النمساوي التافه أو العبثي. ثمة مقدمة مسعورة العداء لفرنسا بقلم المحرر.

معاهدات النمسا ـ المجر السرية 1879 - 1914 تحرير أ. ف. بريبرام، جزءان (1920 - 1921) مجموعة خفيفة ولكنها غير ذات قيمة. الجزء الأول يقدم نصوص المعاهدات؛ الثاني يلخص المفاوضات التي رافقت كل تجديد **للحلف الثلاثي**. كذلك قام المحرر بإقحام نصي معاهدة إعادة التأمين والاتفاق الفرنسي ـ الروسي.

سياسة النمسا ـ المجر الخارجية، تحرير بِتْنَرْ، سربك، بريبرام، واوبر سبرغر، 9 أجزاء (1930)، مجموعة وافية عن الفترة الممتدة منذ بداية الأزمة البوسنية حتى اندلاع الحرب العالمية. يبقى التركيز على البلقان لا سيما على انتهاكات صربيا وفظائعها. الوثائق مرتبة كرونولوجياً دون فهرس محتويات.

فرنسا. **الجذور الديبلوماسية لحرب 1870 - 1871**، 29 جزءاً (1910 وصاعداً)، تبدأ مع اقتراح نابليون بعقد مؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر 1863

وتستمر حتى اندلاع حرب 1870. رغم أنها مشوشة حول ألمانيا، تتضمن قدراً جيداً من المعلومات عن إيطاليا والشرق الأدنى. الترتيب كرونولوجي، مع خلاصة للوثائق (كرونولوجية أيضاً) في بداية كل جزء. هذه المجموعة، و**السياسة الكبرى**، وحدهما، تتألفان من أجزاء معقولة يمكن التعامل معها دون إرهاق عضلي.

الوثائق الديبلوماسية الفرنسية 1871 - 1914، 32 جزءاً مع أخرى منتظرة (1929 وصاعداً)، هي المجموعات الأكمل والأفضل، لولا ضخامة الأجزاء وعسر التعامل معها. الوثائق مرتبة كرونولوجياً، فيما ثمة فهرس في بداية كل جزء يوزعها على موضوعات. من الصعب تصور قدرة أي محرر لاحق على الانحراف عن هذا الترتيب. هناك خطآن. المحرر الفرد لكل جزء غير مسمى؛ بما يبقي القارئ عاجزاً عن غض الطرف عن مفارقات المحرر واهتماماته. ثانياً، جرى إصدار الأجزاء في ثلاث سلاسل أو مسلسلات، الأولى بادئة في 1871، الثانية يوم 1/ 1/ 1901، الثالثة يوم 4/ 11/ 1911. ربما كان هذا تدبيراً احتياطياً حكيماً، نظراً لعادات النشر المتماهلة السائدة في وزارة الخارجية الفرنسية، غير أن إيراد رقم المسلسلة كلما تم اقتباس هذه الوثيقة أو تلك أمر متعب.

بريطانيا العظمى. كتاب **جذور السياسة الخارجية البريطانية**، تأليف هـ. تمبرلي ول. م. بنسون (1938)، يقدم مختارات عشوائية من الوثائق العائدة إلى الحقبة الممتدة من 1792 إلى 1898. يتضمن السفر أيضاً بضع وثائق، منتقاة خطأً من الأرشيفات النمساوية. كتاب ت. فيليبوفيتش، **المراسلات السرية للحكومة البريطانية حول الانتفاضة في بولونيا عام 1863** (1914)، يكمل الكتب الزرقاء. كتاب ف. فالنتين، **تأسيس الدولة البسماركية برأي الديبلوماسيين الإنجليز** (1938)، يقدم تقارير مرسلة من ألمانيا، بترجماتها الألمانية، للأسف.

الوثائق البريطانية عن جذور الحرب، تحرير ج. ب. غوش وهـ. تمبرلي، 11 جزءاً في 13 مجلداً (1927 وصاعداً)، تغطي السنوات الممتدة بين 1898 و1914. في حقيقة الأمر، نرى أن الجزأين الأولين حتى إبرام الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي في 1904، لا يقدمان إلا مختارات تمهيدية وجيزة؛ فيما يمكن للمماحك أن يتذمر من الإطالة عن حروب البلقان. الترتيب موضوعاتي، على غرار **السياسة**

الكبرى؛ والنسخة حتى أكثر عُسْرَ تناول من الأصل. يبدو أن المحررين اعتمدوا هذا الترتيب دون تأمل. لم يحاولوا تسويغه إلا في توطئة الجزء: 7؛ وعندئذ وصفوه على أنه «الأسلوب البريطاني» ـ يا لها من عبارة كثيراً ما تُستعمل في هذه البلاد للفلفة أي تصرف لاعقلاني.(15) الجزء: 11، عن اندلاع الحرب، حرره ج. و. هدلام ـ مورلي ومنظم كرونولوجياً؛ إنه أفضل من الأجزاء الأخرى. تتضمن الأجزاء بياناً وحيداً صادراً عن المحررين يقولون فيه: «إننا سنضطر للاستقالة إذا ما بُذلت أي محاولة لحذف أو إسقاط أي وثيقة، نراها نحن حيوية أو جوهرية». مع أن هذا البيان ربما لم يكن ضرورياً، فإن من المناسب إطلاقه خدمة للأجيال القادمة والباحثين الأجانب.

إيطاليا. خلافاً للألمان ظل الإيطاليون متفاخرين بثورة 1848، حتى في ظل النظام الفاشي، وثمة بالتالي، كميات كبيرة من المواد حول العمل الديبلوماسي عام الثورة ـ إلا أن أكثرية هذه المواد بقيت معطوفة على شبكة العلاقات فيما بين الدويلات الإيطالية نفسها. **مجموعة ديبلوماسية سلطنة سردينيا**، 3 أجزاء (1949 وصاعداً)، تقدم مراسلات سردينيا مع توسكانيا، الدويلات البابوية، ومملكة الصقليتين. كتاب **جمهورية البندقية في 1848 - 1849** (1949) تقدم الوثائق البندقانية. العلاقات بين لمبارديا وسردينيا واردة في **مراسلات حكومة لمبارديا المؤقتة مع ممثليها في الإقليم العام لكارلو آلبرتو** (1923) **والتقرير الأول عن الحكومة السردينية والحكومة اللمباردية المؤقتة خلال حرب 1848** (1938).

قام س. مارالدي بتحرير الوثائق الفرنسية عن زلات الإقليم الجنوبي (1935)، التي ربما ينبغي ضمها إلى القائمة الخاصة بفرنسا.

ثمة مجموعة فخمة من الوثائق التي تغطي منذ تأسيس مملكة إيطاليا وحتى وقف إطلاق النار في 1943 باتت الآن مخططة. مجموعة **الوثائق الديبلوماسية الإيطالية** ستكون «تاريخية حصراً لا سياسية». الترتيب كرونولوجي، دون فهرس موضوعات. إلى تاريخه لم يصدر سوى أجزاء عن 1861 (تحرير دبليو ماتوري) وعن فترة 10/ 3/ 1896 - 30/ 4/ 1897 (تحرير مارالدي) عن هذه الفترة.

روسيا. أ. م. زايونتشكوفسكي، **الحرب الشرقية**، جزءان (1908 -

1912)، فيه مجموعة قيمة من الوثائق حول جذور حرب القرم. تبقى المواد الروسية عن الفترة اللاحقة في حالة فوضى شديدة نتيجة العادة البلشفية المتمثلة بتسريب النتف على نحوٍ سجالي. خلال ما يقرب من عشرين سنة ظلت مجلتهم **الأرشيف الأحمر** تنشر وثائق على نحوٍ متقطع. الأجزاء الأولى الثلاثون ملخصة في كتاب **تصنيف الأرشيف الأحمر** الذي ترجمه ل. س. روبنتشك، حرره ل. م. بوتيل وج. و. تاير (1947). ليس ثمة أي نسخة لا في المتحف البريطاني ولا مكتبة بودليان.

كانت المجموعة الروسية الأولى بعنوان مواد حول العلاقات الفرنسية ـ الروسية خلال الأعوام من 1910 إلى 1914 (1922). تُرجمت المجموعة بعنوان **كتاب أسود**، 3 أجزاء (1922 - 1923). قام السكرتير الأول في السفارة الروسية قبل الحرب، سلبرت، بنشر الرسائل التي كان قد أوجزها للألمان تحت عنوان **مراسلات الكونت بنكندورف الديبلوماسية**، 3 أجزاء (1928). هناك طبعة إنجليزية أقل اكتمالاً بعنوان **ديبلوماسية الوفاق والحرب العالمية الأولى** (1921). نشر ف. ستيف **مراسلات إيزفولسكي الديبلوماسية 1910 - 1914**، 4 أجزاء (1924)، ومجموعة أقل سماكة بعنوان **إيزفولسكي في الحرب العالمية** (1927)، التي لا تصل إلا إلى أيار/مايو 1915. هو لا يبين طريقة حصوله على الوثائق.

في كتاب **روسيا القيصرية في الحرب العالمية** (بالروسية، 1925؛ بالألمانية، 1927) ثمة وثائق تتناول دخول تركيا، بلغاريا، رومانيا وإيطاليا إلى الحرب. مجموعة أكثر أهمية، حررها إ. د. آداموف، غطت الشرق الأدنى خلال سنوات الحرب على نحوٍ أشمل. وأجزاء المجموعة كانت بعناوين: **القوى الأوروبية واليونان** (بالروسية 1924، بالألمانية 1932)؛ **تقسيم تركيا الآسيوية** (بالروسية 1924، بالألمانية 1932)؛ **والقسطنطينية والمضائق**، 4 مجلدات (بالروسية 1925 - 1926، بالفرنسية 1930، بالألمانية 1930 - 1932). يتناول الأخير جملة المشكلات العسكرية جنباً إلى جنب مع نظيرتها الديبلوماسية ذات العلاقة.

كان المشروع الأكبر طموحاً هو **العلاقات الدولية في الحقبة الإمبريالية** (1930 وصاعداً). خُطط للمشروع أن يغطي الفترة الممتدة من 1878 إلى 1917.

ما من حلقة من حلقات السلسلة الأولى نُشرت. ومن السلسلة الثانية جاءت الحلقات من 18 إلى 21 (أ) مغطية من 1/ 5/ 1911 إلى 20/ 11/ 1912. أما السلسلة الثالثة، الحلقات 1 إلى 100 فتغطي الفترة الممتدة من 1/ 1/ 1914 إلى 31/ 3/ 1916. الوثائق مرتبة كرونولوجياً، مع فهرس موضوعات مناسب. تلك المطبوعة من قبل في **القسطنطينية والمضائق** لا تتكرر. ثمة ترجمة ألمانية تحمل عنوان العلاقات الدولية في عصر الإمبريالية (1930 وصاعداً)، تحرير هويتزش، من السلسلة الثالثة، من 1 إلى 8 (موصوفة على أنها السلسلة الأولى، 1- 5 وسلسلة ثانية، 1 - 4 (1). [16] بالنسبة إلى الفترة المغطاة، تبقى الوثائق الروسية لا تقدر بثمن. إنها المرجع المنهجي الوحيد عن ديبلوماسية الحرب العالمية. تضمنت المجلدات كمية كبيرة من المراسلات الأجنبية (البريطانية، الفرنسية، الإيطالية، الرومانية) التي فك الروس رموزها. والجزء المكرس لاندلاع الحرب يستند أيضاً إلى يوميات وزارة الخارجية الروسية التي نشرها أساساً شيلنغ تحت عنوان **كيف بدأت الحرب** (1925).

البلدان الأخرى. في أثناء الحرب سطا الألمان على وزارة الخارجية البلجيكية ونهبوا ما فيها في محاولة منهم لتسويغ انتهاكهم لحيادها. **مجموعة وثائق بلجيكية** (1915) تقدم تقارير من وزراء بلجيكيين في الخارج؛ **حول السياسة الأوروبية 1897 - 1914**، 5 أجزاء، تحرير ب. سفيرتفغر (1919)، الرسائل الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية البلجيكية.

ثمة صربي موالٍ لألمانيا يدعى م. بوغيتشفيتش نشر وثائق كان قد حصل عليها من الوفد البرليني في كتاب **السياسة الخارجية الصربية 1903 - 1914**، 3 أجزاء (1928 - 1931). هذه مجموعة بالغة السوء.

طالما دأبت الولايات المتحدة على نشر مجلد حولي بعنوان **العلاقات الدولية للولايات المتحدة**. بقيت أعوام الحرب العالمية استثناء في ذلك الحين، إلا أن أجزاء تكميلية ما لبثت أن نشرت (1928 - 1933). ثمة مجلدان إضافيان يتضمنان **أوراق لانسنغ** (1939 - 1940)، بقيا في وزارة الخارجية. هذه الأسفار التي لم يتم بعد توظيفها كما ينبغي، تتفوق على جملة الروايات السابقة الأكثر سجالية، تلك المعتمِدة فقط على المراسلات الشخصية.

من الدنمرك هناك كتاب أ. فريز وب. باغّه بعنوان: **أوروبا، الدنمرك وسلزفيغ الشمالية**، 3 أجزاء (1939 - 1948).

2 - الأوراق الخاصة

(أ) الحكام (الملوك الرؤساء)

ألمانيا (وضمنها بروسيا). كان غليوم الثاني كاتب رسائل غزيراً ومشوقاً. على الرغم من أن أكثرية رسائله تعالج قضايا ألمانية، فإن في جميعها مواد عن قضايا دولية. لعل المجموعة الأهم هي الأقدم: من **مراسلات فريدريك غليوم الرابع مع بونسن**، تحرير ل. فون رانكه (1873). هناك أيضاً **مراسلات مع لودولف كامبهاوزن**، تحرير إي براندنبورغ (1906)؛ **مراسلات بين الملك يوهان فوزاخن وفريدريك غليوم الرابع وغليوم الأول** (1911)؛ **مراسلات بين فريدريك غليوم الرابع ومفتش الدولة المربي يوهان فون النمساوي** (1924)؛ **ورسائل الثورة مأخوذة من مختارات فريدريك غليوم الرابع**، تحرير ك. هاينخن (1930).

هناك عدد غير قليل من مجموعات المراسلات العائدة إلى غليوم الأول، جميعها غير ذات أهمية. لعل أكثرها غنى بالمضمون هي **مراسلات مع بسمارك**، جزءان (1903)، **ورسائل عن السياسة وإدارة الدولة**، جزءان (1930).

يضيف غليوم الثاني مجموعة واحدة بالغة الأهمية، كتابه بعنوان **رسائل إلى القيصر** (1920)، وهو يعرف أحياناً باسم «رسائل ويلي (غليوم) ـ نيكي (نقولا)». أعداد كبيرة من هذه الرسائل ليست واردة في **السياسة الكبرى**. كتبت بالإنجليزية، ولكن الترجمة الألمانية، تحرير و. غوتيز (1920)، أغنى إلى حد معين.

النمسا (وضمنها النمسا ـ المجر). رسائل فرانسيس جوزف لا تنطوي إلا على القليل من الأهمية الشخصية والسياسية، يمكن إكمال **فرانز جوزيف ورسائله**، تحرير او. ارنست (1924؛ بالإنجليزية 1927) بـ **رسائله إلى أمه** (1930) وإلى عشيقته، كاترينا شرات (1949). مراسلاته مع نقولا الأول قبل حرب القرم أعاد نشرها شليتر في **من عهد فرانز جوزيف الأول** (1919)، وفي

ج. ردليخ، **فرانسيس جوزف: إمبراطور النمسا** (1929).

ليس ثمة كثير من المعلومات في الكتب المختلفة عن فرانسيس جوزف. لعل الأكثر جدوى هو كتاب **ايرزهيرزوغ فرانز فيرديناندس فيركن اوند فولن**، تأليف ل. فون تشلومكي (1929).

ثمة كتابان يوفران مادة حول اقتراح تشارلز السلمي في 1917: أحدهما من تأليف رئيس مكتبه بولزر هوديتس بعنوان **القيصر كارل** (1928؛ بالإنجليزية 1930)، والثاني من تأليف سكرتيره ك. فون ويركمان **التحالفات الألمانية** (1931). يقدم الأمير سِكْسته، **عرض السلام المنفرد** (1920) بعض الوثائق.

فرنسا. ما من شخصية تاريخية أكثر زئبقية وإثارة للحيرة من نابليون الثالث. لم يكتب إلا القليل من الرسائل، وأقل منها تلك الباقية. النتف المنشورة الوحيدة موجودة في **رسائل غير منشورة بين نابليون والأمير نابليون** تحرير إ. دوتريف (1925).

لم يكن رؤساء الجمهورية الفرنسية مولعين بكتابة المذكرات. يوفر كتاب ايه كومباريو، **سبع سنوات في الإليزيه** (1932) ملاحظات مفيدة بقلم سكرتير لوبيه. يبقى بوانكاريه الاستثناء العظيم: ثمة كتاب مذكراته بعنوان **في خدمة فرنسا**، في 10 أجزاء (1926 - 1933). وهو يغطي منذ توليه منصب رئاسة الوزارة في 1912 إلى حين وقف إطلاق النار في 1918؛ ملاحظات حول جزء إضافي لم يصدر حتى عام 1990 ـ مبالغة متملقة حول أهميتها. الأجزاء الأبكر عن حروب البلقان هي الأثمن. عن سنوات الحرب، ليس هناك إلا القليل حول المعاهدة السرية مع روسيا في 1915، وما هو أكثر قليلاً عن المفاوضات مع الإمبراطور تشارلز في 1917.

بريطانيا العظمى. يقال إن أوراق الأمير آلبرت في وندسور تتضمن كميات كبيرة من المواد القيّمة؛ ولكن ذلك لا يتجلى في الحياة الرسمية بقلم ت. مارتن، 5 أجزاء (1876 - 1880). إن **رسائل الملكة فيكتوريا**، تحرير إشر، بنسون، وبكل بالغة الأهمية. إنها في ثلاث سلاسل ـ 1837 - 1861 (1907)؛ 1861 - 1885 (1926)؛ و1886 - 1901 (1930 - 1932) ـ كل منها في ثلاثة أجزاء.

وهي تتحسن مع التقدم في الزمن. على الرغم من أن رؤساء وزارات ووزراء خارجية ظلوا، بالطبع، يكتبون للملكة، فإنهم لم يكونوا يكشفون عن كل ما كان يدور في أذهانهم.

كتاب **إدوارد السابع**، تأليف سدني لي، جزءان (1925 - 1927)، ينطوي على الكثير من الأهمية وإن جرى تقديمه على نحوٍ يكاد أن يكون سجالياً. وكتاب **جورج الخامس**، بقلم هارولد نكلسون (1952)، يشكل استعراضاً جيداً بما يتضمنه من مواد.

إيطاليا. كتب تشارلز آلبرت **مذكرات غير منشورة 1848** طافحة بالشجا، تحرير أ. لمبروزو (1948)؛ وثمة دراسة ألفها ن. رودوليكو بعنوان **كارلو آلبرتو: سنوات مهملة 1843 - 1849** (1942). الحياة الرسمية لـ **فيتّوريو ايمانويل الثاني (1878)**، تأليف ماسّاري، فيها بعض المواد الأصلية. ثمة قيمة كبيرة لكتاب **بيوس التاسع وفيتوريو ايمانويل الثاني في مراسلاتهما الخاصة**، تحرير ب. ب. بري، جزءان (1 و2) (1944 - 1951).

روسيا. هناك بعض المراسلات المهمة في الجزء الأخير من كتاب ت. شيمان، **روسيا في ظل حكم نقولا الأول** (1919). **حياة الكساندر الثاني** تأليف س. س. تاتشتشيف، جزءان (1903)، تنطوي على قيمة كبرى. ليس ثمة أي شيء عن الكساندر الثالث. بالنسبة إلى نقولا الثاني، هناك فضلاً على رسائل ولي ـ نلي [غليوم ـ نقولا] ثمة رسائله إلى زوجته (1929) وإلى أمه (1938) و**مذكرات حميمة** (1934). لعل أهميتها تكمن في تفاهتها.

بلدان أخرى. كتاب **من حياتي** بقلم ارنست الثاني من ساكسا ـ كوبورغ ـ غوتا، 3 أجزاء (1887 - 1888)، يتضمن، رغم أنه مكرس في المقام الأول للشؤون الألمانية بعض المواد الغريبة عن نابليون الثالث. تحت العنوان المضلِّل **سقوط ثلاث سلالات حاكمة** (1934)، تأليف إ. س. كورتي يستخدم أوراق الأمير الكساندر، أمير هسّه (جد زواج غير متكافئ لآل مانباتن)؛ وهي أوراق تغطي فترة حرب القرم من أولها إلى آخرها وصولاً إلى مؤتمر برلين. كذلك كتب

كورتي **الكساندر باتنبرغ** (1920)؛ إنه مفيد بالنسبة إلى الأزمة البلغارية. عن شؤون البلقان اللاحقة هناك **قصة حياتي**، بقلم ماري الرومانية (1923)، 3 أجزاء؛ **من حياة الملك كارل الخامس الروماني**، 4 أجزاء (1899 - 1900)؛ **ورسائل الملك الخاصة** بقلم قسطنطين اليوناني (1925).

اثنان من رؤساء الجمهورية الأمريكية كان لهما تأثير في الشؤون الأوروبية ـ تيودور روزفلت خلال الحرب الروسية ـ اليابانية والأزمة المغربية الأولى، ولسن خلال الحرب العالمية الأولى. عن روزفلت هناك كتاب ج. ب. بيشوب، **تيودور روزفلت وعصره**، جزءان (1920)؛ كتاب تيلر دَنَتْ، **روزفلت والحرب الروسية ـ اليابانية** (1925)؛ وكتاب أ. ل. ب. دنيس، **مغامرات في الديبلوماسية الأمريكية** (1928). وعن ولسن ثمة كتاب ر. س. بيكر بعنوان **وودرو ولسن: حياته ورسائله**، 8 أجزاء (1927 وصاعداً).

(ب) رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية

ألمانيا (وضمنها بروسيا). ثمة كتاب معروف عن رادوفيتز (منذ 1850) فيه بعض المواد الأصلية بقلم ف. ماينكه تحت عنوان: **رادوفيتز والثورة الألمانية** (1913)؛ ومجموعة كاملة: **رسائل وذكريات 1848 - 1853**، تحرير و. موهرنغ (1922). قام بوشنغر بتحرير **مذكرات ذات شأن**، 3 أجزاء (1901) عن أوتو مانتيوفل (1850 - 1858)، جنباً إلى جنب مع المراسلات المذكورة من قبل. بيرنستورف (1861 - 1862) هو موضوع كتاب ك. رنغهوفر، **في النضال دفاعاً عن شرف بروسيا** (1906؛ بالإنجليزية 1908). يتضمن هذا أيضاً بعض المواد عن المفاوضات مع النمسا في 1849، حين كان بيرنستورف وزيراً في فيينا، كما عن التحرك السلمي المجهض من خلال الإمبراطورة يوجيني في خريف 1870.

المصدر الأساسي عن بسمارك (وزيراً للخارجية 1862؛ مستشاراً اتحادياً 1867؛ مستشاراً إمبراطورياً (ملكياً) 1871 - 1890) متمثل بالمجموعة التي تحمل عنوان **كتابات سياسية في مؤلفاته الكاملة**، 6 أجزاء في 8 مجلدات (1924 وصاعداً). إنها تقدم افتراضياً جميع المراسلات الديبلوماسية حتى نهاية الحرب الفرنسية ـ البروسية، إذ يتعين التعويل على مجموعة **السياسة الكبرى** بعد ذلك

التاريخ. المجموعات الكثيرة الأخرى من رسائله إن هي إلا كتابات ذات علاقة بالشؤون الداخلية. أجزاء **حوارات** الثلاثة (1924 - 1926) فيها بضع نقاط ذات أهمية، رغم أن الأحاديث العابرة قلما تميز «أعمال» بسمارك. كتاب **آراء وذكريات** (1898) يقع في خانة أشهر المذكرات السياسية التي سبق لها أن كُتبت حتى الآن، ليس فقط بسبب دقته الفنية في التفاصيل. طبعة **الأعمال الكاملة** (1932) تتضمن بعض النتف الغريبة المستبعدة عن الطبعة المنشورة.

ليس هناك أي شيء عن كابريفي (المستشار 1890 - 1894).

بالنسبة إلى هوهنلوهه (المستشار 1894 - 1900) ثمة **ذكريات ذات شأن عن أيام مستشارية الدولة** (1931). كتب بولو (وزيراً للخارجية، 1897؛ مستشاراً 1900 - 1909) أربع مجلدات **مذكرات** (1931 - 1932). الأولان يغطيان فترة توليه للمنصبين، الثالث يضم فيما يضم مهمته في إيطاليا بداية الحرب العالمية. إنها عابثة، غير دقيقة، وغامضة، رغم وجود بعض الاختراقات هنا وهناك. جرى إطلاق مختارات نقدية ضدها في كتاب **جبهة بولو أوسع** (1931)، تحرير ف. تيمّه ـ وهو أسخف من كل ما سبق لبولو أن كتبه.

دافع بيتمان هولفغ (المستشار 1909 - 1917) عن نفسه في **تأملات حول الحرب العالمية**، جزءان (1919 - 1922؛ بالإنجليزية فقط الجزء الأول 1920). يناقش الجزء الأول اندلاع الحرب، ويتناول الثاني جملة المحاولات السلمية في 1916 و1917.

وزراء الخارجية دخلوا عالم النشر متأخرين. ليس ثمة أي شيء، مثلاً، عن مارشال. لا يقدم شون (وزير في الفترة 1906 - 1909) في **تجارب** (1921، بالإنجليزية 1922) ما ينطوي على أهمية. إ. جاك أفضل إنجازاً في **كدرلن ـ فايتر**، جزءان (1924) (وزير خارجية 1909 - 1912)، رغم أن ما في الرسائل من متعة أكثر مما فيها من معلومات. دافع ياغو (وزير خارجية 1913 - 1916) عن نفسه شاكياً في **حقائق الحرب العالمية واندلاعها** (1919) و**إنجلترا واندلاع الحرب** (1925). ترك كوهلمان (وزير خارجية 1917 - 1918) **مذكرات** (1950) شبيهة بمذكرات بولو من حيث العبث والغموض.

النمسا (وضمنها النمسا ـ المجر). قدم فيكولمونت، خلف مترنيخ المباشر،

إضاءات على الزمن الممتد من 20 آذار/ مارس وحتى 4 أيار/ مايو 1848 (1850). ترك خلفه المعاصر بيلرسدورف **دفتر مذكرات** (1863). كلاهما ضعيف. أفضل منهما بكثير كتاب أ. فون آرنت بعنوان **يوهان فون فسّنبيرغ**، جزأين (1898). أوراق فليكس شفارزنبيرغ (رئيس الوزراء 1848 - 1852) زالت بموته. ليس ثمة أي شيء عن بول (وزير خارجية 1852 - 1859). يتضمن كتاب ف. أنجل ـ يانوشي بعنوان **البارون رخبيرغ** (1927) (وزير خارجية 1859 - 1864) بعض المواد من أوراقه الخاصة. كتب بوست (وزير خارجية 1866، مستشار 1867 - 1871) مذكراته بعنوان عن **ثلاثة أرباع قرن**، جزءان (1887) ـ مثيرة ولكنها غير جديرة بالتعويل. يشكل كتاب إ. فيرتهايمر، **البارون يوليوس آندراسي**، 3 أجزاء (1910 وصاعداً) (وزير خارجية 1871 - 1879)، عملاً بالغ الأهمية رغم إطنابه وأسلوبه الثقيل. بعد ذلك يسود الصمت حتى الحرب العالمية الأولى. حتى بيرتشتولد لم ينتج «مذكراته المنتظرة بلهفة» التي قيل إنها «قاطعة أشواطاً بعيدة» منذ ما يقرب من جيل. لا يتحدث بوريان (وزير خارجية 1915 - 1916 و1918) كثيراً في **ثلاث سنوات** (1925)؛ يبدي جيرنين (وزير خارجية 1916 - 1918) قدراً عنيداً من المكر في الحرب العالمية (1920).

فرنسا. كتب لامارتين (وزير خارجية، شباط/ فبراير ـ أيار/ مايو 1848) فقرات بالغة الفخامة والألق عن الشؤون الخارجية، لا سيما فيما يخص بولونيا، في كتاب له بعنوان **تاريخ ثورة 1848**، جزءان (1859). ثمة مزيد من المواد في كتاب بي كنتان بوشار، **لامارتين وسياسته الخارجية** (1908). لاحقاً دافع باستيد (وزير خارجية من أيار/ مايو إلى كانون الأول/ ديسمبر 1848) عن سياسته في **الجمهورية الفرنسية وإيطاليا في 1848** (1858). هناك بضع نتف عن الشؤون الخارجية في **مذكرات** توكفيل (بالإنجليزية 1948) (وزير خارجية 1849). وزير الخارجية الأكثر طرداً، ولكن الأقل بونابرتية، لدى الإمبراطورية الثانية (وزير خارجية 1849، 1850، 1852 - 1855، 1863 - 1866) هو موضوع كتاب ب. داركور، **وزراء دروين دو لويس الأربعة** (1882). لا يزال هذا مفيداً بالنسبة إلى السنوات السابقة لعام 1863، عام المبادرة **الجذور الديبلوماسية**. قام ل. توفنيل بنشر مختارات موسعة من أوراق أبيه: إ. أ. توفنيل (وزير خارجية 1860 -

1862)؛ بعض تلك الأوراق يغطي الفترة التي كان فيها سفيراً في القسطنطينية. كانت منوعات **نقولا الأول ونابليون الثالث 1852 - 1854** (1891)؛ **ثلاث سنوات من المسألة الشرقية 1856 - 1859** (1867)؛ **سر الإمبراطور**، جزءان (1889)، **مراسلات 1860 - 1863**؛ **وصفحات من تاريخ الإمبراطورية الثانية** (1903) هي المجموعة الأخيرة. ذكريات أوليفييه (رئيس وزراء نابليون الثالث الوحيد 1870) هي الأجزاء الأخيرة من سفر **إمبراطورية ليبرالية**. دافع غرامون (وزير خارجية 1870) عن نفسه دفاعاً غير مقنع في **فرنسا وبروسيا قبل الحرب** (1872).

وزراء خارجية الجمهورية الثالثة كانوا كتومين مثل رؤساء جمهوريتهم. **مذكرات** (1913) س. دو فريسينه تغطي 1877 - 1893، ولكنها مقلة على صعيد الشؤون الخارجية. كما ليس ثمة الكثير مما يمكن تعلمه من كتاب بعنوان **أيامي** (1938 وصاعداً) تأليف ج. هانوتو (وزير خارجية 1894 - 1895، 1896 - 1898). دافع ج. كايو (رئيس وزارة 1911 - 1912) عن نفسه بضراوة في **أغادير** (1919)؛ يتضمن هذا رسائل سرية من كدرلن وقعت ـ ربما عن قصد ـ بأيدي الفرنسيين. **مذكراتي**، جزءان (1942) لا تضيف شيئاً إلى أغادير؛ أما الجزء 3 (1947) فلعله يبالغ، بصمته العنيد، في تضخيم مناورات 1917 السلمية. يقدم ريبو (وزير خارجية 1917) في **رسائل صديق** (1924) **ومذكرات ورسائل غير منشورة** (1936) بعض المعلومات المهمة عن قضية عرض السلام النمساوي.

بريطانيا العظمى. لم تتم معاينة أوراق بالمرستون (وزير خارجية 1846 - 1851، رئيس وزارة 1855 - 1858، 1859 - 1865) الخاصة بعد عام 1841. يتعين علينا أن نكتفي بالنتف القليلة الواردة في إ. آشلي، **حياة الفيكونت بالمرستون**، جزءان (1879). كتب مالمزبوري (وزير خارجية 1852، 1858 - 1859) **مذكرات وزير سابق** (1882)؛ إنها هزيلة وغير صحيحة. **سيرة حياة كليردون** (وزير خارجية 1853 - 1858، 1865 - 1866، 1868 - 1870) في جزأين بقلم هـ. ماكسول (1913) لم تكن مناسبة؛ نجح تمبرلي وهندرسون في الإفادة من أوراقه (في مكتبة بودليان) فائدة ذات شأن. لراسل (رئيس وزارة 1846

- 1852، 1865 - 1866، وزير خارجية 1852، 1859 - 1865) سيرة رسمية كتبها سبنسر والبول، في جزأين (1889)؛ **مراسلاته** اللاحقة، تحرير ج. ب. غوش، جزءان (1930)، تشتمل على كل ما هو قيم في أوراقه (وهي الآن في مكتب التسجيل) حول الشؤون الخارجية.

لغرانفيل (وزير خارجية 1851 - 1852، 1870 - 1874، 1880 - 1885) **سيرة حياة** بقلم إ. فيتزموريس، جزءان (1905)؛ مراسلاته مع غلادستون بين عامي 1868 - 1874 حررها أ. رام (1852). لعله غير جدير بالكثير من الاهتمام. ثمة بعض المواد حول آراء غلادستون (رئيس وزراء 1868 - 1874، 1880 - 1885، 1886، 1892 - 1894) في كتابي غويديلا: **غلادستون وبالمرستون** (1928) و**الملكة والسيد غلادستون**، جزءان (1933)؛ إلا أن هذا الموضوع لا يزال بحاجة إلى استكشاف رغم صدور كتاب **سياسة غلادستون الخارجية** (1935) تأليف ب. نابلوند. ثمة كميات أكبر من المواد عن ديزرائيلي (رئيس وزارة 1867 - 1868، 1874 - 1880) في الأجزاء اللاحقة من سيرة الحياة التي كتبها ج. إ. بكل (1920)؛ على الرغم من أن المؤرخين بالغوا في استسهال القول إن الأحداث كانت ملحمية ومتناقضة في الحقيقة، لمجرد أن ديزرائيلي صوّرها كذلك.

بالنسبة إلى سالزبوري (رئيس وزارة 1885، 1886 - 1892، 1895 - 1902؛ وزير خارجية 1885، 1887 - 1892، 1895 - 1900). تبقى **سيرة حياة** غوندولن سسيل، 4 أجزاء (1921 - 1932) ذات قيمة عظيمة ولكنها تتوقف مع عام 1892. لا ينطوي كتاب **اللورد روزبري** (وزير خارجية 1886، 1892 - 1894؛ رئيس وزارة 1894 - 1895) بقلم كرو، جزءان (1931) إلا على القليل من الدسم. يتضمن كتاب بلانس داغديل عن **بلفور**، جزءان، (1936) (رئيس وزارة 1902 - 1905؛ وزير خارجية 1916 - 1919)، بعض المعلومات عن التحالف مع اليابان، لا شيء تقريباً عن توليه لمنصب وزارة الخارجية. كتاب نيوتن عن **اللورد لانسداون**، جزءان (1929) (وزير خارجية 1900 - 1905)، مثير للإعجاب في إطار مداه المحدود.

كتاب ج. أ. سبندر عن **كامبل بانرّمان** (1923) (رئيس وزارة 1905 - 1908)، مهم بالنسبة إلى الأزمة المغربية الأولى. حياة **آسكويث** (رئيس وزارة

1908 - 1916) تأليف ج. أ. سبندر وسيريل آسكويث، جزءان (1932) لا تحمل إلا القليل؛ أما كتابا آسكويث بالذات: **تكوين الحرب** (192) **وذكريات وتأملات** (1928)، ينطويان، رغم أنهما كُتبا تكسباً، على مواد مهمة. كتب غراي (وزير خارجية 1905 - 1916 دفاعه الذاتي بنفسه في كتاب بعنوان **خمسٌ وعشرون سنة**، جزءان (1925)، وهو المساهمة الأكبر والأغنى في التاريخ من جانب أي وزير خارجية بريطاني. سيرة الحياة التي كتبها ج. م. ترفليان (1937) لا تضيف إلا القليل. **ذكريات الحرب**، 6 أجزاء (1933 وصاعداً) بقلم لويد جورج (رئيس وزارة 1916 - 1922) استثنائية الأهمية، وإن بقيت بعيدة عن أن تكون أقل جدارة بالثقة والتعويل؛ إنها بالغة الجدوى على صعيد مناقشة أهداف الحرب ونسبة إلى مفاوضات 1917 السلمية.

إيطاليا. تكاد مذكرات الإيطاليين أن تكون مشتتة ومبعثرة مثل منشوراتهم الرسمية؛ إلا أن هذه القلة منطوية على أهمية قصوى، أهمية من المرتبة الأولى. يوميات دابورميدا (وزير خارجية 1850 - 1855) يوظفها تشيالا في **تحالف القرم** (1879). مراسلات كافور (رئيس وزارة 1850 - 1859، 1860 - 1861) تشكل المصدر المنفرد الأهم في أي لغة عن ديبلوماسية الفترة. لعل الأجزاء الحيوية هي المراسلات مع نيغرا، **مراسلات كافور ـ نيغرا بين عامي 1858 و1861**، 4 أجزاء (1926 - 1929)، ومع إ. دازيغليو، **كافور وإنجلترا**، جزءان (1935). ثمة كمية معينة من السياسة الخارجية في أوراق خَلَف كافور، ريكاسولي (رئيس وزارة 1861 - 1862، 1866 - 1867): رسائل ووثائق، 10 أجزاء (1887 - 1896) **ومراسلات**، 4 أجزاء حتى تاريخه (1939 - 1945). قام مينغتي (رئيس وزارة 1863 - 1864) بإماطة اللثام عن جانب مع قضية روما في **اتفاقية أيلول/ سبتمبر: موضوع آبدة الآلهة** (1899) كتب لامارمارا (رئيس وزارة في 1866) عملاً ملتبساً سجالياً ضد بسمارك بعنوان مزيداً من الضوء على **أحداث عام 1866 السياسية والعسكرية** (1879).

مذكرات، 3 أجزاء (1914) كريسبي (رئيس وزارة 1887 - 1891، 1893 - 1896)، بالغة الأهمية، وإن كانت غير جديرة بالثقة. أوراق تيتوني (وزير خارجية 1903 - 1909) مستخدمة بوفرة في كتاب: **إيطاليا في حالة الحذر من**

الحرب، 5 أجزاء (1934 - 1941)، تأليف ف. تومّاسيني. **مذكرات** غيوليتي (1923) (رئيس وزارة 1892 - 1893، 1903 - 1905، 1906 - 1909، 1911 - 1914) تتضمن بعض المعلومات عن السنوات التي سبقت الحرب مباشرة. جزءا كتاب سالاندرا (رئيس وزارة 1914 - 1916) عن **الحياد الإيطالي** (1928) **والتدخل** (1931) يشكلان المرجع الرئيسي عن دخول إيطاليا الحرب.

روسيا. الجزءان الأخيران من كتاب **رسائل وأوراق** لنسلرود (مستشار حتى عام 1856) يتضمنان كميات كبيرة من المواد. ليس هناك أي شيء عن خَلَفه غورتشاكوف كما لا شيء تقريباً عن غيرز (وزير خارجية 1881 - 1894). في كتاب **التحالف الفرنسي ـ الروسي** (1936) أفاد ب. نولده من أوراق الأخير. كذلك ثمة إشارة إلى غيرز في **يوميات**، 1886 - 1890 و1891 - 1892 (1934) بقلم لامسدورف (وزير خارجية لاحق 1901 - 1906). بدأ إيزفولسكي (وزير خارجية 1906 - 1909) **مذكرات** ـه (1920)، ولكنه لم يصل إلا إلى عام 1906. كتابه **مراسلات ديبلوماسية 1906 - 1911** (1937) لا يقدم إلا رسائل من السفراء الروس في المقام الأول. كتب سازونوف (وزير خارجية 1910 - 1916) **سنوات مصيرية** (1928)، وهو مفيد جداً وصادق. هناك أيضاً مجلد نقدي **طوق حول سازونوف**، تحرير إي شتاينيتز (1928). يشكل كتاب س. ي. فيتييه، **ذكريات**، جزءان (1922، بالإنجليزية 1921)، مصدراً مهماً حول السياسة الروسية في الشرق الأقصى؛ وكتاب كوكوفتسوف (رئيس وزارة 1911 - 1914)، **من ماضيَّ أنا**، جزءان (1933، تلخيص إنجليزي 1934)، حول السنوات التي سبقت الحرب.

البلدان الأخرى. ثمة نتف قليلة من بلدان البلقان. غوشوف، رئيس وزارة بلغارية، وصف **عصبة البلقان** (1915)، توسع قليلاً في **أصل الحرب العالمية** (1919). قام ب. باري بنشر **تقرير سري عن مؤتمر برلين** (1919) بقلم قره تيودوري باشا، رئيس الوفد التركي. كتاب **مذكرات سياسي تركي** (1922) بقلم جمال باشا مهم فيما يخص دخول تركيا الحرب.

عن إسبانيا هناك رومانونس، **المسؤوليات السياسية للنظام القديم خلال**

الفترة من 1875 إلى 1923 (1924)، مرجع مهم حول الأزمتين المغربيتين.

ثمة مصدر أساسي من اليابان بعنوان **الأمير ايتو** (1937)، بقلم كنغي هامادا.

(جـ) الديبلوماسيون

ألمانيا (وضمنها بروسيا). كان ديبلوماسيو بروسيا القدماء مقلين في الكتابة للجمهور. ترك شفاينيتز، السفير في فيينا أولاً وسان بطرسبورغ بعد ذلك أدلة مهمة بالنسبة إلى حقبة بسمارك. فكتابه **مذكرات**، جزءان، (1927) أكثر أهمية من كتابه **مراسلات**، 3 أجزاء (1927 - 1927). وكتاب **تأملات وآراء**، جزءان (1925) بقلم ج. م. فون رادوفيتز (ابن صديق فريدريك غليوم الرابع) لا يغطي إلا الفترة الممتدة من 1875 إلى 1890 ولا يأتي على ذكر شيء عن الوقت الذي قضاه في مدريد. كتب ل. راشداو (من وزارة خارجية بسمارك) في شيخوخته **دولة موشكة على الغرق** (1933) ـ ذكريات عن تركيا ـ وفي **ظل بسمارك وكابريفي** (1938). عن هولشتاين ذلك الرجل العجيب في وزارة الخارجية بين عامي 1890 و1906 يتم الكشف جزئياً في كتاب **تجربة حياة** (1931): طالما كان ثمة وعد بطبعة كاملة لأوراقه الخاصة. كتاب **ذكريات العمر**، 3 أجزاء (1919 - 1921)، لإيكارد شتاين أثار ضجة كبرى حين نُشر؛ إنه المرجع الرئيسي حول القصص المبالغ بها عن المفاوضات الإنجليزية ـ الألمانية بين عامي 1898 و1901. لا يضيف ليتشنوفسكي، السفير في لندن بين 1912 و1914 إلا القليل في **إلى الهاوية** (1928). **مذكرات** (1937) بيرنستورف، سفير بواشنطن، أكثر جدوى. يقوم بورتاليس السفير في سان بطرسبورغ بوصف اندلاع الحرب في **مفاوضاتي في سان بطرسبورغ آخر تموز/ يوليو 1914** (1927). ثمة مزيد من الضوء على العلاقات الروسية ـ الألمانية في **تفويض القيصر غليوم الثاني العسكري لزارنهوف 1904 - 1914** (1937) تحرير ج. لامبسدورف.

ذكريات وآراء السفير أنطون الأمير مونتس (1932) مفيدة بالنسبة إلى العلاقات في عهد بولو، إضافةً إلى كونها مسلية. **ومن حياة ديبلوماسية قائمة على التجوال**، جزءان (1931 - 1932) بقلم روزن كتاب مهم بالنسبة إلى الأزمة المغربية الأولى والشؤون البرتغالية في 1913 - 1914. الأزمة المغربية الثانية

ومفاوضات 1917 للسلام موضحة في **سنواتي الثلاثين في الخدمة 1888 - 1918** (1931)، تأليف لانكن فاكنيتز؛ غير جدير بكثير من الثقة.

النمسا (وضمنها النمسا ـ المجر). لجزأي مذكرات هوبنر، السفير في باريس 1849 - 1859، أهمية قصوى: **عام من حياتي** (1891) **وتسع سنوات من الذكريات** (1904). هناك فجوة بين آذار/مارس 1849 وبداية 1850. يتضمن كتاب **عن رسائل بروكش من الشرق** (1896) شيئاً ولو قليلاً عن أوائل الخمسينيات في فرانكفورت [خمسينيات القرن التاسع عشر بالطبع]. لا يضيف كتاب **سفارة دولة مترنيخ** (1931) تأليف اتش سالومون شيئاً. بعد هذا ليس ثمة إلا القليل حتى الحرب العالمية. هنا يدخل على الخط غيزل بكتاب **عقدان في الشرق** (1927)؛ دومبا بكتاب **مذكرات ديبلوماسي** (1932)، أمريكا خلال الحرب؛ موسولين بكتاب **بيت في بالبلاتز** (حلبة الرقص) (1924)، اندلاع الحرب؛ ماتشيو بكتاب **إنها الحقيقة! الأمير بولو وأنا في روما 1914، 1915** (1931)؛ هويوس بكتاب **التناقضات الألمانية ـ الإنجليزية** (1922)، عن 5 تموز/يوليو 1914؛ سيلاسي بكتاب **إغراق الدنمارك** (1921)، روسيا قبل 1914.

فرنسا. **ذكريات مهمة في برلين** (1908) تأليف أ. دو سيركور، بالغة الأهمية في السياسة الفرنسية إزاء بولونيا وبروسيا في الأشهر الأولى من عام 1848. **ذكرياتي**، 3 أجزاء، بقلم دو رايست (1901 - 1903) تتضمن قدراً من المعلومات عن إيطاليا. **مقتطفات من ذكريات** بقلم مورني (1892) تصف سفارته في سان بطرسبورغ. و**مذكرات** بيرسيني (1895) شطوية. كتب بنديتي كثيراً دفاعاً عن نفسه: **مهمتي في بروسيا** (1871)؛ **مهمتي في إمْس** (1895)؛ **ثلاث سنوات في ألمانيا** (1900). لا تضيف شيئاً ذا قيمة إلى المجموعات الرسمية. كما ليس ثمة شيء ذو شأن في كتاب فلوري، **فرنسا وروسيا في 1870** (1902). كتب ديبلوماسي بونابرتي ثانوي يدعى ج. روثان أعمالاً جمعت بين الذكريات والتاريخ: **مذكرات ديبلوماسية ـ قضية اللوكسمبورغ** (1882)؛ **السياسة الفرنسية في 1866** (1884)؛ **ألمانيا وإيطاليا 1870 - 1871** (1885)؛ **بروسيا وملكها خلال**

حرب القرم (1888)؛ **أوروبا وانبثاق الإمبراطورية الثانية** (1890)؛ **وفرنسا وسياستها الخارجية في 1867** (1893).

عن الجمهورية الثالثة ثمة دوبروغلي، **مهمة غونتو ـ بيرون في برلين** (1896)؛ غونتو ـ بيرون، **مهمتي في ألمانيا 1872 - 1873** (1906)؛ أ. درو، **السنوات الأخيرة من سفارة غونتو ـ بيرون** (1907)، مغطاة في المقام الأول بالمجموعة الرسمية؛ تشي دو موى **ذكريات وحوارات** (1909)، مفيدة بالنسبة إلى أوراق رسمية في المقام الأول؛ ايه بيّو، فرنسا وإيطاليا 1881 - 1899، جزءان (1905)؛ أ. جيرار، **مهمتي في الصين 1894 - 1897** (1918) **ومذكرات** (1928)؛ ج. لاروش، **خمس عشرة سنة في روما مع كامي باريير** (1943)، وهو خصم لكل من باريير وإيطاليا.

عن فترة ما قبل الحرب، بول كامبون، **مراسلات**، 3 أجزاء (1940 وصاعداً)، ذات أهمية؛ م. بومبار، **سفارتي في روسيا 1903 - 1908** (1937)؛ **دفاتر جورج لويس**، جزءان (1926)؛ م. باليولوغ، **روسيا القياصرة خلال الحرب الكبرى**، 3 أجزاء (1921 - 1922، بالإنجليزية 1923 - 1925) **ويوميات 1913 - 1914** (1947)، جميعها مفرطة في ملحميتها وغير جديرة بالثقة؛ سان ـ رينه تاياندييه، **أساس المغرب الفرنسي** (1930).

بريطانيا العظمى. حظي عدد كبير من السفراء البريطانيين بسير حياة، أكثرها بلا قيمة. لعل أفضلها س. لين ـ بولول، **سيرة حياة ستراتفورد كاننغ**، جزءان (1888)؛ السيدة ر. وميس، **السير روبرت موريير**، جزءان (1911)؛ نيوتن، **اللورد ليونز**، جزءان (1913)، فرنسا 1868 - 1886؛ هـ. سفرلاند إدواردز، **السير وليم وايت** (1902)، الشرق الأدنى في اوج سازلبوري؛ ر. ب. نووات، **اللورد بونسفوت** (1929)، واشنطن في ظل كليفلاند. **الذكريات الديبلوماسية**، 4 أجزاء (1892 - 1894) بقلم اللورد أوغسطوس لوفتوس. أوراق اللورد كاولي (باريس 1850 - 1868) مستخدمة على نحوٍ غير مناسب في ولسلي وسنكورت، **حوارات مع نابليون الثالث** (1934). يحظى اودو راسل (اللورد امبتيل) بقدرٍ مفرط من الاهتمام في و. تافس، **سفير لدى بسمارك** (1938) **ورسائل من سفارة برلين**، تحرير ب. نابلوند (1942). يشكل كتاب **رسائل وصداقات السير سسيل**

سبرنغ رايس، جزءان (1929) مرجعاً أكثر أهمية لكلية باليول منه بالنسبة إلى السياسة الخارجية. يفوز آرثر نكلسون بمعاملة عبقرية ومتعاطفة في هـ. نكلسون، **اللورد كارنوك** (1930). يتضمن أ. هاردنغ، **ديبلوماسي في أوروبا** (1927)، شيئاً عن إسبانيا. كتاب ج. بوكانان، **مهمتي في روسيا**، جزءان (1923)، يغطي سنوات الحرب. **يوميات 1914 - 1918**، جزءان (1924)، بقلم اللورد بيرتي تيم، ساحر.

إيطاليا. لا تنتج إيطاليا سوى **مراسلات . . . ايمانويل دارزيغليو** (1920) وآلدروفاندي ـ ماريسكوتي، **حرب ديبلوماسية**، حول معاهدة لندن.

روسيا. صحيح أن الأوراق الروسية الخاصة قليلة ولكنها مهمة. فكتاب **المراسلات السياسية والخاصة** لبيتر فون ميندروف، تحرير أ. هويتزش، 3 أجزاء (1923) أساسي بالنسبة إلى برلين عام 1848 كما بالنسبة إلى جذور حرب القرم. أ. ب. زابلوتسكي ـ دسياتوفسكي، **الكونت ب. د. كيسليف**، 3 أجزاء (1883) ينطوي على قدرٍ معين من المعلومات عن العلاقات الفرنسية ـ الروسية بعد الحرب. ج. ي. سمبسون، **مذكرات سابوروف** (1929) مرجع رئيسي عن **عصبة الأباطرة الثلاثة في 1881**. ميندورف، **مراسلات م. دو شتال الديبلوماسية 1884 - 1900**، جزءان (1929)، مفيد بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية الروسية، روزن، **أربعون عاماً من الديبلوماسية**، جزءان (1922)، متركز الاهتمام بالدرجة الأولى على الشرق الأقصى. توب، **السياسة الروسية قبل الحرب** (1928)، هجوم على إيزفولسكي؛ الطبعة الألمانية (1937) أكثر تشدداً في موالاة ألمانيا. من كتب المذكرات الأخرى ثمة نكلودوف، **ذكريات ديبلوماسية** (1920)، بلغاريا؛ سانفسكي، **مذكرات ديبلوماسي روسي** (1927)؛ وتشاريكوف، **لمحات من السياسة العليا** (1931).

البلدان الأخرى. يشكل كتاب **مذكرات أ. ي. هاياشي السرية** (1915) مرجعاً رئيسياً بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية ـ اليابانية. السفراء الأمريكيون: آلان نفينز، **هنري وايت** (1930)، بالنسبة إلى الجثيراس؛ و. هـ. بيج، **حياة**

ورسائل، جزءان، بالنسبة إلى بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية؛ وإ. م. هاوس، **أوراق حميمة**، 4 أجزاء (1926 - 1928)، سفير ولسن المفوض. كتاب بينَشْ، **ذكرياتي الحربية** (1928) مهم على صعيد تسليط الضوء على أهداف الحرب.

(د) الشهود الآخرون

لتكتمل هذه البيبليوغرافيا لا بد لها من أن تشتمل على جل إن لم يكن كل الشخصيات العامة في السنوات السبعين المعنية. وقد اختزلتُهم إلى اولئك الذين كانوا ذوي علاقة مباشرة بالشؤون الخارجية.

ألمانيا (وضمنها بروسيا). يحتل الديبلوماسي السكسوني فيتزوم فون إيكشتادت، مرتبة مراقب محايد في سنوات التوحيد: **سان بطرسبورغ ولندن 1854 - 1864**، جزءان (1887)؛ **برلين وفيينا 1845 - 1852** (1886)؛ **لندن، غاشتاين وسادوفا** (1889). لولاه لما كان ثمة أي شيء حتى بروز الإمبراطورية على الساحة. يقدم مولتكه، **خطط الانفتاح الألمانية** (1929) صورة عن استراتيجية ألمانيا في عهد بسمارك. ينطوي فالدرزي، **مذكرات جديرة**، 3 أجزاء (1922 - 1923)، **ومراسلات** (1928) على أهمية بالنسبة إلى «الخط الجديد». يقوم ج. هالر، **فيليب يولنبرغ، صديق القيصر**، جزءان (1931)، أيضاً بإماطة اللثام عن دسائس التسعينيات. يشكل تيربتز، **مذكراتي**، جزءان (1919) **ووثائق سياسية**، جزءان (1924 - 1926) عنصراً أساسياً بالنسبة إلى السياسة البحرية. لا يبوح ليمان فون ساندرز، **خمس سنوات في تركيا** (1928) بالشيء الكثير.

من رجال الأعمال، هلفريش، **جورج سيمنس**، 3 أجزاء (1923) يقدم معلومات كثيرة عن خطط ألمانيا في تركيا. **من وثائقي** (1927)، بقلم بول فون شواباخ، سجل مصرفي، خلف بلايشرويدر، كان صديقاً لهولشتاين وآير كراو؛ إنه استثنائي الأهمية بالنسبة إلى الأزمتين المغربيتين. حياة **البرت بالين** (1922)، تأليف هولدرمان، مفيد بالنسبة إلى مهمة هالدين. من الساسة، ثمة الوحدوي الألماني هاينريش كلاس، **رغم العاصفة** (1932)، والنصف بولوني هاتون

تشابسكي، **ستون عاماً من السياسة والمجتمع**، جزءان (1936)، جديران بالذكر. تيودور وولف صاحب **يوميات برلين** كان ينهل من ذكرياته في **المقدمة** (1927) و**عشية 1914** (1935).

الكتب الدائرة حول الحرب عسكرية بأكثريتها؛ غير أن هناك جانباً سياسياً مهماً في لوندورف، **الأركان العامة ومشكلاتها** (1920). يقوم كتاب **تجارب في الحرب** (1920)، تأليف م. ايرزبيرغر، سياسي الوسط، بشرح قرار السلم. ليس ثمة كبير أهمية في **مذكرات ديمقراطي اجتماعي**، بقلم ب. شيدمان، جزءان (1928).

النمسا (وفيها النمسا ـ المجر). يوميات وزير البوليس كمبن 1848 - 1859، تحرير ج. ب. ماير، تنطوي على بعض النقاط المهمة بالنسبة إلى فترة الاستبداد أو الحكم المطلق. **ذكريات نمساوي عجوز**، جزءان (1911 - 1913)، بقلم ل. فون برزيبرام، تروي قصة مكتب الإعلام النمساوي ـ المجري في سبعينيات القرن التاسع عشر. رئيسا أركان عامة متعاقبان يوفران أدلة حيوية من نوعيتين مختلفتين جذرياً: بك في **خريطة طريق فرانز جوزيف**، تأليف غليز فون هورستناو (1930)، وكونراد فون هويتزندورف في **من أيام خدمتي**، 5 أجزاء (1921 - 1925).

فرنسا. بين، **الإمبراطورية الثانية كما رآها ديبلوماسي بلجيكي**، جزءان (1924 - 1926)، أكثر أهمية أجواءً منه حقائق. ليبرون، **مذكرات عسكرية** (1892)، يتحدث عن المفاوضات النمساوية ـ الفرنسية في 1869 و1870. كتاب **مذكرات 1883 - 1933**، 3 أجزاء (1932 - 1934) تأليف س. بنواست قيّم وممتع. س. ج. هوغيه، **بريطانيا والحرب** (1928)، مرجع رئيسي بالنسبة إلى المباحثات العسكرية. يوفر، **ذكريات شخصية**، جزءان (1932)، مفيد بالدرجة الأولى بالنسبة إلى سنوات ما قبل الحرب. أ. مسيمي، **مذكراتي** (1937)، مهم فيما يخص أزمة أغادير.

بريطانيا العظمى. المجلدات المختلفة لحوارات ناساو الأكبر، وهي أكثر من

أن تُحصى، تتضمن نتفاً من المعلومات. ثمة نتفة استثنائية الأهمية عن «مقابلة كاولي» محفوظة لدى ابنته م. س. م. سمبسون، في **ذكريات كثيرة** (1891). هـ. درموند وولف، **ذكريات صاخبة**، جزءان (1908)، لديه الكثير عن الشرق الأدنى في زمن سالزبوري. الجزء الثالث من كتاب غارفن، **تشمبرلين** (1934)، أساسي بالنسبة إلى المفاوضات الإنجليزية ـ الألمانية في 1898. **أوراق ملنر**، جزءان (1931)، تحرير هدلام، تقدم صورة عن خلفية حرب البوير. قام هالدين بوصف مهمته في **قبل الحرب** (1920). وزراء ليبراليون شنوا هجوماً على غراي في لوربون، **كيف جاءت الحرب** (1919) ومورلي، **مذكرة حول الاستقالة** (1928)، رواية مضلِّلة لقصة الأزمة في تموز/يوليو 1914. لم يكن لدى العسكريين شيء كثير يقولونه عن السياسة الخارجية، باستثناء ما قيل عن السير هنري ولسن، **حياة ويوميات**، جزءان (1927)، بقلم س. إ. كالدول. اثنان من السياسيين غير الرسميين من نوعيتين مختلفتين جداً يبرزان في إشر، **يوميات ورسائل**، 4 أجزاء (1934 وصاعداً) ـ دسيسة بلاط ـ و**السياسة الخارجية من مقعد خلفي 1904 - 1918**، بقلم ت. ب. كونول ـ ايفانس ـ عضو البرلمان الراديكالي، نويل بكستون. لعل أصحاب اليوميات الأهم هم فالنتاين تشيرول، **خمسون عاماً في عالم متغير** (1927)؛ ويكمان ستيد، **عبر ثلاثين سنة** (1924)، مع عدد غير قليل من التخمينات والمضاربات المشجعة؛ وج. ل. هاموند، **س. ب. سكوت** (1934)، عن الراديكالية بين أزمة أغادير والحرب العالمية. يشتمل **تاريخ الأزمان** (1936 - 1952) على كميات كبيرة من المواد المهمة، لا سيما حول العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية. في ملحق للجزء 3 يتم تفجير أكثرية الدراسات السابقة للرأي العام، بالاستناد إلى الجرائد.

إيطاليا. أكثرية المذكرات الإيطالية غير الرسمية متعلقة بالسياسة الداخلية. عدد قليل من الشخصيات يتعالون على المشهد الإيطالي ويتجاوزونه. كتابات مازيني المالئة للعديد من المجلدات الضخمة، مثلاً، تقدم الصورة الحالمة لأوروبا جمهورية قائمة على أساس آخر غير توازن القوة. ثمة 93 جزءاً **موعوداً منشوراً وغير منشور** (1906 وصاعداً) مع 6 أجزاء ملاحق (1941 - 1943). كتابا **مذكرات** (1907) **ووثائق سياسية وعسكرية** (1907) بقلم غاريبالدي يتضمنان

عدداً من النقاط المهمة. لعل الأهم منهما هو ما كتبه س. كاتانيو، ذلك الاتحادي اللومباردي لعام 1848، وخصوصاً **أهمية القضية الإيطالية في 1848** (1946). وعن فترة متأخرة كثيراً، ثمة مذكرات لويجي ألبرتيني، رئيس تحرير **إيل كورير ديلا سيرا**، تنطوي على شيء من الأهمية: **ريح أعوام الحياة السياسية: التجربة الديمقراطية الإيطالية بين 1898 و1914**، جزءان (1950).

الأعمال الثانوية

العامة. التواريخ العامة للعلاقات الدولية تأليف دبيدور، 4 أجزاء (1891 - 1918)، وتأليف إ. بورجوا، 4 أجزاء (1906 - 1932) باتت الآن عتيقة ولى زمانها. **التاريخ الديبلوماسي**، 3 أجزاء (1945) ف. ب. بوتمكين، أفضل، رغم أنه ملطخ بماركسية خاطئة. لعل أفضل الخلاصات هي جملة أجزاء **شعوب وحضارات** بقلم بوتاس (1941)، هاوزر وآخرين (طبعة جديدة 1952)، بومون (1948) ورينوفان (طبعة جديدة 1949)؛ إلا أنها مترسخة في التاريخ العام. ثمة معالجة مطولة للفترة التي كانت قبل 1871 ف. أ. شتيرن، **تاريخ أوروبا 1815 - 1871**، 10 أجزاء (1894 - 1924). وعما بعد 1871، ما زال **تاريخ أوروبا الديبلوماسي 1871 - 1914**، جزءان (1929) تحرير هـ. هاوزر هو الأفضل، رغم الأخطاء الحتمية في أي عمل جماعي. وعن بلدان معينة هناك ر. و. سيتون ـ واطسون، **بريطانيا في أوروبا 1789 - 1914** (1937)، قليل الجدوى بعد 1880؛ إ. م. كارول، **الرأي العام الفرنسي والشؤون الخارجية 1870 - 1914** (1931؛ أ. ف. بريبرام، **إنجلترا والسياسة الدولية للقوى العظمى الأوروبية 1871 - 1914** (1931)، خلاصة بالغة الجودة؛ إ. م. كارول، **ألمانيا والقوى العظمى 1866 - 1914** (1938)؛ هـ. اونكن، **الدولة الألمانية واندلاع الحرب العالمية**، جزءان (1933)؛ وإي في تارله، **أوروبا في الحقبة الإمبريالية** (1927).

موضوعات خاصة مرتبة كرونولوجياً قدر الإمكان

تبقى أشياء كثيرة يجب إنجازها على صعيد ديبلوماسية **عام الثورة والرجعية**.

يشكل كتاب دو غويشن **المسائل الأوروبية الكبرى وديبلوماسية السلطة في الجمهورية الثانية**، جزءان (1925 - 1929) مختارات اقتباسات من الأرشيفات بدلاً من أي تحليل. د. م. غرير، **إنجلترا، فرنسا وثورة 1848** (1925) لا يستنفد الموضوع. ب. فلاد، **إنجلترا وسويسرا** (1935)، مهم حول قضية جانبية. ليس هناك أي شيء عن بولونيا أو سلزفيك ـ هولشتاين. هـ. برشت، **الموقف الإنجليزي من الوحدة الألمانية 1848 - 1852** (1925)، ليس مقنعاً تماماً. إ. شارف، **القوى العظمى الأوروبية والثورة الألمانية** (1942)، يجادل، دون إقناع، أن فرنسا وروسيا كانتا ستمنعان توحيد ألمانيا. تحظى إيطاليا بتغطية أفضل: أ. ب. تيلور، **المسألة الإيطالية، في الديبلوماسية الأوروبية 1847 - 1849** (1934)، ور. موسكاتي، **الديبلوماسية الأوروبية والمسألة الإيطالية في 1848** (1947)، مستخدماً أرشيفات إيطالية. بورجوا وكليرمون، **روما ونابليون الثالث** (1907)، يغطي الفترة من 1849 إلى 1870. رد الفعل الرجعي في إيطاليا يصفه ر. موسكاتي، **النمسا، نابولي وطوق الدول المحافظة الإيطالية 1849 - 1852** (1942). عن المجر، ر. أ. آفربوخ، **التدخل القيصري في الثورة المجرية** (1935)؛ إ. خورفات، **جذور حرب القرم** (1937)؛ وس. سبروختون، **بالمرستون والثورة المجرية** (1919)، أقرب إلى الخفة.

حرب القرم. أ. م. زايونتشكوفسكي، **الحرب الشرقية**، جزءان (1908 - 1912)، جيد جداً؛ شبونين، **روسيا في الشرق الأدنى** (1926)؛ س. م. غورياينوف، **البوسفور والدردنيل** (1910)، مجموعة وثائق مهمة مغطية الفترة كلها؛ جميعها تسلط الضوء على الضفة الروسية. ف. م. بورييز، **إنجلترا، روسيا ومسألة المضائق 1844 - 1856** (1931) **والاقتصاد الدولي والديبلوماسية في الشرق الأدنى 1844 - 1853** (1935)، يحملان آراء جديدة وإن لم تكن جديرة بالثقة. غويشن، **حرب القرم وموقف القوى** (1936)، مجموعة مختارات أخرى. إ. بابست، **جذور حرب القرم** (1912)، يورد مواد فرنسية مهمة. العمل الإنجليزي الشهير هو هـ. و. ف. تمبرلي، **إنجلترا والشرق الأدنى: القرم** (1936). هناك دراسة يتيمة للرأي العام في كنغزلي مارن، **انتصار اللورد بالمرستون** (1924). هذه جميعاً لا تتجاوز اندلاع الحرب. لا بد من تعقب

ديبلوماسية الحرب في ج. ب. هندرسون، **ديبلوماسية حرب القرم** (1947)، مجموعة تضم أهم المقالات. ثمة بعض الكتب الجيدة عن ديبلوماسية قوى المركز: هـ. فريديونغ، **حرب القرم والسياسة النمساوية** (1907)، ربما بات الآن قديماً: ك. بوريز **بروسيا في حرب القرم** (1930)، مع وثائق بروسية؛ وف. إكهارت، **المسألة الألمانية وحرب القرم** (1931)، جيد حول السياسة النمساوية. ف. فالسيتشي، **تحالف القرم** (948، ممتاز في ما يخص الجانب الإيطالي حتى تحالف كانون الثاني/يناير 1855. العاقبة المباشرة للحرب موجودة في إ. ج. إيست، وحدة **مالدافيا وفالاسيا** (1927) وت. و. ريكر، إيجاد رومانيا (1929).

بعد حرب القرم. ثمة عدد من الكتب الجيدة جداً حول هذا الموضوع. شارل ـ رو، **الكساندر الثاني،غورتشاكوف ونابليون الثالث** (1913)، يغطي من 1856 إلى 1870، ولكنه استثنائي القيمة عن الأعوام التي كانت قبل 1863؛ هناك عدد كبير من الاقتباسات المأخوذة من مصادر فرنسية. إ. شوله، **روسيا وفرنسا 1856 - 1859**، مسح أكثر تفصيلاً، يستنفد الموضوع. س. فريزه، **روسيا وبروسيا في حرب القرم رغم موقفيهما من بولونيا** (1931)، يضاهي ما سبقه من حيث الجودة. ب. نولده، **بعثة بطرسبورغ عند بسمارك 1859 - 1862** (1936)، لا يضيف كثيراً.

حرب 1859. ف. فالسيتشي، **توحيد إيطاليا والسياسة الأوروبية 1854 - 1859** (1939)، مجموعة مفيدة من الوثائق التي يصعب العثور عليها في أمكنة أخرى. م. مازيوتي، **نابليون الثالث وإيطاليا** (1925)، لا يغوص عميقاً. يحال المرء على مؤلفات تفصيلية: ف. فالسيتي، **الوساطة الأوروبية. . . وصولاً إلى استنفار حرب 1859** (1938)؛ ف. انغل فون يانوسي، **الإنذار النمساوي في 1859** (1938). و. دويتش، **انسحاب آل هابسبورغ من إيطاليا** (1940)؛ أ. زازو، **السياسة الخارجية لحاكم المملكتين الصقليتين في 1859 - 1860** (1940). مشكلات ما بعد الحرب في ج. تريسال، **ضم سافوا إلى فرنسا** (1913)؛ ل. م. كيس، **العلاقات الفرنسية ـ الإيطالية 1860 - 1865**

(1932). التاريخ الديبلوماسي لتوحيد إيطاليا على أسس حديثة لا يزال ينتظر الكتابة. كتاب ف. فالسيتشي عن تحالف القرم المشار إليه أعلاه يَعِد بأن يشكل الجزء الأول من هذا التاريخ العام.

النزاع النمساوي ـ البروسي. لا بد لهذا كي يكتمل من أن يضم جميع المؤلفات التي كُتبت حول توحيد ألمانيا. بقيتُ متركزاً على تلك التي تطغى عليها الديبلوماسية. أ. أُ. مير، **صراع بسمارك مع النمسا في البوندستاغ حول فرانكفورت** (طبعة منقحة 1939)، جيد جداً، رغم انحيازه إلى وجهة النظر البروسية. ك. كايسر، **القيصر نابليون الثالث والموقف البولوني في 1863** (1932)، مفيد. ل. د. ستيفل، **مسألة سلزفيغ ـ هولشتاين** (1932)، ممتاز، رغم أنه مكتوب قبل نشر الوثائق البروسية والنمساوية. الوثائق النمساوية وظفها س. و. كلارك في كتاب: **فرانز جوزيف وبسمارك** (1934). لعل الرواية الكلاسيكية، وهي لا تزال مهمة رغم وجود أخطاء في التفاصيل، هي رواية هـ. فريديونغ، **الصراع على السيادة في ألمانيا** (1897؛ ترجمة إنجليزية مختصرة 1934). هـ. فون سربيك، **الوحدة الألمانية**، 4 أجزاء (1935 - 1942)، يغوص عميقاً في الماضي، إلا أن الجزأين الأخيرين يقدمان إيجازاً تفصيلياً لصورة النشاط الديبلوماسي بين 1859 و1866. ف. بيشه، **بسمارك وإيطاليا 1866** (1931)، لا يضيف كثيراً. ر. ستادلمان، **سنة 1865** (1933) يدافع عن بسمارك بوصفه نصيراً للتسوية التوفيقية. بورتولوتي، **حرب 1866** (1941)، يقدم وجهة النظر الإيطالية.

الحرب الفرنسية ـ البروسية. ما زال التماس معالجة حديثة للموضوع مطلوباً. شيرنبيرغ، **النزاع الألماني ـ الفرنسي ومسألة اللوكسمبورغ** (1939)، وأ. لامبرتي، **تحالفات نابليون الثالث** (1939)، إيجازان فجّان. ر. فستر، **رسائل ووثائق** (1913) وأصل **هزيمة إمْسْ** (1915)، يحتويان على مواد قيمة. د. ن. رايموند، **السياسة والرأي البريطانيان خلال الحرب الفرنسية ـ البروسية** (1921)، بات الآن قديماً ولى زمانه. ادلستون، **الحياد الإيطالي في الحرب الفرنسية الألمانية عام 1870** (1935)، مفيد. ك. رايندورف، **قضية البحر**

الأسود (1925)، يلقي الضوء على السياسة الروسية إلى حد معين. غير أننا لا نزال مضطرين للاعتماد على سوريل، **التاريخ الديبلوماسي للحرب الفرنسية الألمانية** (1873).

1871 - 1875. لعل أبرز الكتب هو و. ل. لانغر، **التحالفات والاصطفافات الأوروبية 1871 - 1890** (طبعة جديدة في 1950)، مع بيبليوغرافيا ممتازة. يبالغ بعض الشيء في التركيز على بسمارك ويميل إلى التسليم بروايته لقصة الأحداث؛ ليس ثمة، مع ذلك، ما يضاهيه، باستثناء سفر لانغر اللاحق. هناك تحليل رائع لخلفية السياسة الإيطالية في ف. شابود، **تاريخ السياسة الخارجية الإيطالية في الفترة من 1870 إلى 1896**، جزء واحد، **المنطلق** (1951). س. و. هالبرين، **إيطاليا والفاتيكان في حرب** (1939)، جيد أيضاً حول هذا الموضوع. كذلك ف. كاتالوتشيو **سياسة أمير فينوستا الخارجية** (1940). هـ. هالبورن، **سياسة بسمارك الأوروبية منذ بداية السبعينيات ومهمة رادوفيتز** (1925) مهم بالنسبة إلى رعب الحرب لعام 1875.

الأزمة الشرقية 1875 - 1878. خلاصة عامة في م. د. ستويانفوفيتش، **القوى العظمى والبلقان 1875 - 1878** (1939). السياسة الروسية في ب. هـ. سمر، **روسيا والبلقان 1870 - 1880** (1937)، في ر. و. ستون ـ واطسون، **دزرائيلي، غلادستون والمسألة الشرقية** (1953). سياسة النمسا ـ المجر في ج. هـ. راب، **صداقة متأرجحة: روسيا والنمسا 1876 - 1878** (1941)، مثقل بشيء من البلادة. ف. ليدنر، **سياسة النمسا ـ المجر الخارجية 1870 - 1879** (1936)، فيه مواد مهمة. د. هاريس، **تاريخ ديبلوماسي لأزمة البلقان في 1875 - 1878. السنة الأولى** (1936) **وبريطانيا وفظائع البلغار في 1876** (1939)، عملان جيدان بالنسبة إلى بداية الأزمة. د. و. لي، **بريطانيا العظمى ومعاهدة قبرص** (1943)، مهم أيضاً بالنسبة إلى السياسة البريطانية. و. ن. مدليكوت، **مؤتمر برلين وما بعده** (1938)، وس. إ. بلاك، **إقامة حكم دستوري في بلغاريا** (1943) يغطيان نهاية الأزمة.

تحالفات بسمارك. و. وندلباند، **بسمارك والقوى العظمى الأوروبية 1879 - 1885** (1940)، هو الأكثر إحاطة بين الروايات الحديثة. أ. أُ. مير، **سياسة بسمارك السلمية** (1930)، مفرط الإنحياز. م. مولر، **أهمية مؤتمر برلين للدخول الألماني ـ الروسي** (1927) ينطوي على بعض النقاط الجيدة. س. سكازكين، **نهاية النظام الروسي الألماني 1879 - 1884** (1928)، بالغ الأهمية فيما يخص السياسة الروسية. أ. س. كوليج، **جذور الحلف الثلاثي** (1926)، جيد إلى النهاية ولو بات قديماً بعض الشيء. ل. سالفاتوريلي، **الحلف الثلاثي 1877 - 1912** (1929)، خلاصة غبية؛ ب. ب. ميتشل **سياسة بسمارك التصالحية مع فرنسا** (1935)؛ و. أُ. آيديلوتّه، **بسمارك والسياسة الاستعمارية البريطانية** (1937)، الذي يترك المسألة معلقة؛ وأ. ج. ب. تيلور، **مطالبة ألمانيا الأولى بمستعمرات** (1938)، الذي يحاول حلها. س. إ. كراو **مؤتمر برلين من أجل أفريقيا الغربية** (1942) مفيد أيضاً.

1885 - 1890. ج. ف. فولر، **ديبلوماسية بسمارك في ذروتها** (1922)، متميز بعدائه لبسمارك. في **صفحات من تاريخ السياسة الخارجية للإمبريالية الألمانية** (1940)، دراسة روسية جيدة. ب. بافلوفيتش، **مغامرات القيصرية الروسية في بلغاريا** (1935)، زاخر بالاستطرادات. تروتزتشلر فون فالكنشتاين، **بسمارك وخطر الحرب عام 1887** (1924)، لا يزال ذا قيمة. ل. إزرائيل، **إنجليزا والوفاق الثلاثي الشرقي 1887 - 1896** (1938)، جيد بالنسبة إلى اتفاقات المتوسط. هـ. كراوزنيك، **سياسة هولشتاين السرية في عهد بسمارك** (1942)، يروي، بإطناب شديد، قصة دسائس هولشتاين ضد سياسة الموازنة البسماركية.

1890 - 1897. و. ل. لانغر، **الديبلوماسية الإمبريالية 1890 - 1902** (1951)، يرى كل شيء، رغم شموله كأسلافه، بعيون ألمانية ومفرط في نفوره من التحالف الفرنسي ـ الروسي، مثلاً. إ. براندنبرغ، **من بسمارك إلى الحرب العالمية** (1927؛ طبعة ألمانية موسعة، 1939)، ليس أكثر من مجرد تلخيص لجملة الوثائق الألمانية، رغم عنوانه وشهرته. ج. هالغارتن، **الإمبريالية قبل**

1914، جزءان (1951) يعد بأكثر مما يؤدي؛ إنه بحث سوسيولوجي حقاً للسياسة الألمانية مع شيء من المبالغة. و. ل. لانغر، **التحالف الفرنسي ـ الروسي 1890 - 1894** (1929)، إن هو، بقدرٍ أكبر من الدقة، إلا بيان لتأثير التحالف في القوى المركزية. ج. ميشون، **التحالف الفرنسي ـ الروسي** (1927) هجوم على التحالف. أ. ج. ماردر، **السياسة البحرية البريطانية 1880 - 1905** (1940)، مفيد جداً، لا سيما بين 1889 و1896. د. س. بليسدل، **التحكم المالي الأوروبي في الإمبراطورية العثمانية** (1929)، مهم أيضاً. وعلى نحوٍ اعم، هـ. فيس، **أوروبا: مصر في العالم 1870 - 1914** (1930)، غني بالتفاصيل عن واقع الإمبريالية المالية. كذلك هو إ. ستانلي، **الحرب والمستثمر الفرد** (1935). هـ. برلر، **سالزبوري والمسألة التركية في 1895** (1930)، ممتع. ثمة دراسة جديرة بالإعجاب للسياسة الألمانية في أ. يرسالمسكي **سياسة الإمبريالية الألمانية وديبلوماسيتها أواخر القرن التاسع عشر** (1948). و. سكنر، **الصراع النمساوي ـ الإيطالي حول البلقان 1875 - 1896** (1936)، جيد.

العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية 1898 - 1914. ر. ج. زونتاغ، **ألمانيا وإنجلترا، خلفية صراع 1848 - 1894** (1938)، رواية عامة مقبولة. أُ. ج. هيل، **النشر والديبلوماسية** (1940) يحلل العلاقات الإنجليزية ـ الألمانية بين 1890 و1914 مع تشديد مفرط على تأثير **جريدة التايمز** المعادي لألمانيا. روس هوفمان، **المنافسة التجارية الإنجليزية ـ الألمانية** (1933)، يبالغ أيضاً بأهمية موضوعه. بولين أندرسون، **خلفية الشعور المعادي لبريطانيا في ألمانيا 1890 - 1902** (1939)، ليس أكثر نجاحاً بكثير. ف. ماينكه، **قصة مشكلات التحالف الألماني ـ الإنجليزي 1890 - 1901** (1927)، يشكو من التحالف الضائع. ج. رتر، **أسطورة السياسة السلمية الإنجليزية 1898 - 1901** (1929)، يجادل قائلاً إن تحالفاً لم يكن موجوداً كي يضيع. ر. ا. لفل، **الصراع من أجل جنوب أفريقيا** (1934)، أفضل كتاب عن الموضوع. هـ. هالمان، **الثروات المنجمية والمسائل الحيوية** (1927)، مهم بالنسبة إلى بداية البحرية الألمانية العظمى. كتابه التالي، **الطريق إلى بناء القوة البحرية الألمانية** (1933)، يغطي عليه إ. كهر، **بناء**

القوة البحرية والسياسة الحزبية (1930)، كتاب رائع، رغم مبالغته بالعوامل السوسيولوجية. بالنسبة إلى سنوات لاحقة، إ. ل. ودورد، **بريطانيا العظمى والبحرية الألمانية** (1935)، هو الكتاب الوحيد المهم؛ إنه تأليف جميل، وإن بقي ناحلاً بعض الشيء بعد 1912.

الشرق الأقصى. ج. ف. هدسون، **الشرق الأقصى في السياسة العالمية** (1939)، عرض موجز أنموذجي. ثمة تلخيص جيد آخر، وإن كان أقل بريقاً، هو ب. رينوفان، **مسألة الشرق الأقصى** (1946). بالنسبة إلى سنوات أبكر، و. س. كوستين، **بريطانيا العظمى والصين 1833 - 1860** (1937)، وفي هـ. كيرنان، **الديبلوماسية البريطانية في الصين 1880 - 1885** (1938)، جديران بالإعجاب، كلاهما. ب. جوزف، **الديبلوماسية الأجنبية في الصين 1894 - 1900** (1928)، مفيد، وإن كان ضعيفاً حول الجانب الروسي. لعل الكتاب الرئيسي الروسي هو ب. ر. رومانوف، **روسيا في منشوريا 1892 - 1906** (1928). ب. هـ. سمر، **القيصرية والإمبريالية في الشرقين الأقصى والأوسط** (1942)، لا يقدر بثمن في إحاطته القصيرة. ف. فون شتايمان، **سياسة روسيا في الشرق الأقصى ووزير الخارجية بيزوبرازوف** (1931)، مفيد أيضاً فيما يخص السياسة الروسية. إ. هـ. زابريسكي، **التنافس الأمريكي ـ الروسي في الشرق الأقصى** (1946)، مهم بالنسبة إلى البلدين كليهما. ا. غالبرين، **الاتفاق الإنجليزي ـ الإسباني** (1947)، هو الكتاب الأفضل حول الموضوع. أو بكر، **الشرق الأقصى ومصير أوروبا 1907 - 1918** (1940)، مفيد بالنسبة إلى الفترة اللاحقة.

الوفاق الثلاثي. م. ب. غِفَّن، **فاشودا** (1930) ليس كثير الإقناع حول أزمة 1898. ج. ج. ماتيوز، **مصر وتشكيل الوفاق الإنجليزي ـ الفرنسي** (1939) خلاصة مجردة. ليس ثمة الكثير في س. و. بورتر، **حياة تيوفيل دلكاسيه المهنية** (1936)؛ ولا في ا. نيتون، **دلكاسيه** (1952). ج. ا. تايلر، **الجيش البريطاني والقارة** (1938) ينطوي على قيمة نسبة إلى الحوارات العسكرية. ر. ب. تشيرتشل، **الميثاق الإنجليزي ـ الروسي لعام 1907** (1939)، على مستوى

معقول من الجودة. س. ميشون، **الاستعداد للحرب** (1935)، هجوم على الخدمة الفرنسية ذات السنوات الثلاث.

المغرب. ف. ر. فلورنوي، **السياسة البريطانية إزاء المغرب في عصر بالمرستون** (1935) وإ. ف. كرويكشانك، **المغرب على مفترق الطرق** (1935)، يقدمان الخلفية. هـ. ب. وليامسون، **ألمانيا والمغرب قبل 1905** (1937) يفجر قنبلة الشكاوى الاقتصادية الألمانية. هـ. فون هوينه ـ هويننغن، **بحث في تاريخ العلاقة الألمانية ـ الإنجليزية 1898 - 1901** (1934)، يلفت النظر إلى أهمية المغرب. إ. ن. أندرسون، **الأزمة المغربية الأولى** (1930)، جيد، رغم أنه مكتوب قبل نشر الوثائق الفرنسية. ا. بارلو، **أزمة أغادير** (1940)، يميل إلى أن يكون مفرط السذاجة.

العلاقات الأمريكية مع القوى الأوروبية. هناك بعض الكتب الجيدة عن هذا الموضوع ربما أغفلتُها. ر. هـ. هايندل، **التأثير الأمريكي في بريطانيا العظمى 1898 - 1914** (1940)؛ ل. م. غلبر، **صعود الصداقة الإنجليزية ـ الأمريكية 1898 - 1906** (1938)؛ أ. فاغتس، **ألمانيا والولايات المتحدة**، جزءان (1935)؛ ج. هـ. فيرغوسون، **الديبلوماسية الأمريكية وحرب البوير** (1939).

البلقان والشرق الأدنى 1908 - 1914. بالنسبة إلى خط حديد بغداد، ثمة إ. م. ايرل، **تركيا، القوى العظمى وخط حديد بغداد** (1923)؛ ج. ب. وولف **التاريخ الديبلوماسي لخط حديد بغداد** (1936)؛ وف. هـ. بوده، **الصراع على بغداد 1903 - 1914** (1941). يتم الكشف عن منابع السياسة الروسية في ن. ماندلشتام، **السياسة الروسية الهادفة إلى الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط في القرن الـ 20** (1934). ب. شميت، **ضم البوسنة** (1937)، يستنفد الموضوع؛ ويجعل م. نيتشيتش، **الأزمة البوسنية** (جزءان، 1937)، غير ضروري. السياسة النمساوية ـ المجرية معروضة بخطوطها العريضة في أ. ف. بريبرام، **السياسة الخارجية النمساوية 1908 - 1918** (1923)؛ أ. ف. بريبرام، **النمسا ـ المجر وبريطانيا العظمى 1908 - 1914** (1951)؛ وف. هـ. وَدَل، **العلاقات**

الديبلوماسية النمساوية ـ الألمانية 1908 - 1914 (1932)، لعلها، جميعاً، روايات ديبلوماسية مميزة. و. س. آسكيو، **أوروبا وحصول إيطاليا على ليبيا 1911 - 1912** (1942)، وإ. س. هلمرايش، **ديبلوماسية حروب البلقان** (1938)، سردان ديبلوماسيان مضبوطان، دون كبير وعي بالمنافسات الكامنة في العمق بين القوى العظمى. هـ. ن. هوارد، **تقسيم تركيا 1913 - 1923** (1931)، يغطي حروب البلقان جنباً إلى جنب مع خطط التقسيم خلال الحرب العالمية.

اندلاع الحرب العالمية. هناك عدد كبير من الكتب التي تبدأ مع الخلفية العامة ثم تنتقل إلى مناقشة أزمة تموز/يوليو 1914 بالتفصيل. حتى الأكثر نزوعاً بحثياً وأكاديمياً يميل إلى ارتداء نوع من الثوب الدعائي، الذي يغدو أشد خطراً حين يجري تمويه ذلك بنوع من الحياد وعدم الانحياز. أفضل بيانات وجهات النظر الألمانية تبقى في أ. فون فَغَرَرْ، **اندلاع الحرب العالمية**، جزءان (1939)، وإ. آنريش، **الديبلوماسية الأوروبية خلال الحرب العالمية** (1937)؛ عن وجهة النظر الفرنسية ب. رينوفان، **الأسباب المباشرة للحرب** (1927)، وس. بلوخ، **أسباب الحرب** (1935). ج. ايزاياك، **جدل تاريخي** (1933)، ينتقد زملاءه الفرنسيين. س. ب. فاي، **أسباب الحرب العالمية**، جزءان (1930) طالما بقي متمتعاً بشهرة عظيمة. يعتمد، في المقام الأول، على المصادر الألمانية، ويظل، بحسب ما أرى، غير منصف لكل من صربيا وروسيا. ب. إ. شميت، **مجيء الحرب**، جزءان (1930) يبدو لي بريئاً من هذه العيوب والرواية الأفضل للقصة بما لا يقارن؛ غير أنه يبقى، بالطبع، متخلفاً عن ركب مصادره بعشرين سنة. ثمة دراسة أجد هي ل. البرتيني، **أسباب حرب 1914**، 3 أجزاء (1943)، التي تُرجم الآن إلى الإنجليزية (1952 وصاعداً). يعالج الجزء الأول الخلفية مع تركيز يكاد ألا يكون مقنعاً على النمسا ـ المجر وإيطاليا؛ الجزءان اللاحقان يتناولان تموز/يوليو 1914 مع كميات كبيرة من التفاصيل الجديدة. حتى هذا الكتاب يبقى، رغم ذلك، متخلفاً عن ركب الزمن مدة تزيد على عشر سنوات؛ وكتابة تحليل مقنع لجذور الحرب العالمية تبقى مطلوبة. حول موضوعات خاصة جديرة بالذكر ج. ب. بردت، **الحياد البلجيكي وعاقبة الخطة الميدانية** (1920)؛ إي

آنريش، **السياسة الإنجليزية في تموز/يوليو 1914** (1934)؛ جي فرانز، **دخول روسيا الحرب** (1930).

الحرب العالمية. ليس ثمة أي تاريخ ديبلوماسي مقنع. أ. بنغو، **تاريخ فرنسا الديبلوماسي خلال الحرب الكبرى**، 3 أجزاء (1938 - 1941)، مفيد جداً، لا سيما بالنسبة إلى المواد المستقاة من مصادر فرنسية غير منشورة. م. توسكانو، **اتفاق لندن** (1934) **وتوافقات سان جيوفاني وموريانا** (1936) تلخيصان مناسبان. هـ. و. غاتزكه، **اندفاع ألمانيا نحو الغرب** (1950)، ممتاز حول أهداف ألمانيا الحربية. إ. داهلين، **الرأي العام الفرنسي والألماني حول أهداف الحرب المعلنة** (1933)، جيد أيضاً. كُنْت فورستر، **إخفاقات السلام** (1941)، كفؤ، ولكنه ملطخ بتعاطفاته السلمية. ثمة قدر كبير من المعلومات عن المناورات السلمية في 1917: إ. أُ. فولكمان، **مسائل الضم في الحرب العالمية 1929**؛ ر. فستر، **سياسة القيصر كارل** (1925) **والصراعات السياسية حول السلم** (1938)؛ ايه شاتيل، **السلام الغائب؟** (1936)؛ ف. فون لاما، **مبادرات البابا بندكتوس الخامس عشر السلمية** (1932)؛ وهـ. ج. ت. جونسون، **ديبلوماسية الفاتيكان في الحرب العالمية** (1933). حول السياسة الأمريكية، لعل أفضل الكتب هما التاليان: س. سيمور، **الديبلوماسية الأمريكية خلال الحرب العالمية** (1934)، وهـ. نوتَّر، **جذور سياسة ودرو ولسن الخارجية** (1937). يتعرض ولسن للهجوم في و. ميلّيس، **الطريق إلى الحرب** (1935)، كما في س. س. تانسيل، **أمريكا تذهب إلى الحرب** (1938).

هوامش البيبليوغرافيا

(1) قدم تمبرلي وبنسون في **قرن من الكتب الديبلوماسية الزرقاء 1815 - 1914**، قائمة كاملة لهذه الكتب ومعاينتها.

(2) المصدر السابق، ص: IX.

(3) يوهان ساس، **الكتب البيضاء الألمانية 1870 - 1914**.

(4) سيبل، **استكمال تأسيس الرايخ الألماني على يد غليوم الأول**. (1)، 7 أجزاء.

(5) ان بيانشي، **تاريخ الديبلوماسية الأوروبية في إيطاليا من 1814 إلى 1861**، 8 أجزاء.

(6) أ. ج. ماردر، **السياسة البحرية البريطانية 1880 - 1905**.

(7) بكثير من اللطف رد الأستاذ الجامعي رينوفان على تساؤلاتي حول هذه النقطة، على الرغم من أنه لم يكن قادراً على العثور في الأرشيفات الفرنسية أي شيء يلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء النشر.

(8) اي بورجوا وجي باجيه، **جذور الحرب الكبرى ومسؤولياتها**.

(9) **الوثائق البريطانية**، ج: 10 (2)، مقابل ص: VIII.

(10) بما يكفي من الغرابة تبقى الحرب الفرنسية ـ الألمانية هي الأخرى نوعاً من اللغز. لم تصل الوثائق البروسية إليها. ومجموعة الوثائق الفرنسية الأولى تنتهي مع اندلاع الحرب؛ ولا تبدأ الثانية إلا عند انتهائها.

(11) ثمة مؤرخون إنجليز معينون سُمح لهم بمعاينة وثائق وزارة الخارجية عن الحرب العالمية الأولى. لست واحداً من هؤلاء المحظوظين.

(12) نظراً لأن الوصول لا يزال عشوائياً، لم أر من المجدي تحديد مدى صيرورة الأرشيفات متاحة. السجلات البريطانية مكشوفة حتى نهاية عام 1902. جل ما عداها خاضع لطلب خاص.

(13) ج. ب. هندرسون، **ديبلوماسية حرب القرم ومقالات أخرى**، ص: 243.

(14) **توطئة ديبلوماسية**، بقلم ال بي نامير، بدأ بوصفه دراسة لكتب ملونة، وإن تورم بعد إضافة استطرادات لاحقة.

(15) فعل محررو **وثائق السياسة الخارجية البريطانية 1919 - 1939** ما هو أفضل حتى من ذلك. كتبوا عبارة: «مساوئ أي منهج كرونولوجي... واضحة وضوح الشمس... ولا حاجة للإتيان على ذكرها»، وأحجموا، بالتالي، عن إيراد تلك المساوئ.

(16) السلسلة الروسية الثانية (الثالثة بالألمانية). يكاد يكون العثور عليها بالغ الصعوبة إن لم يكن متعذراً. لقد اطلعت على الجزأين 18 و19 بالروسية فقط؛ الجزء 20 لم أره؛ والمجلد الأول من الجزء 21 بالترجمة الألمانية فقط. يراودني الشك حول أن يكون قد صدر بالروسية بالمطلق.

تمخض سقوط مترنيخ في الثورات التي اكتسحت أوروبا في ١٨٤٨ عن تدشين حقبة قومية غير مسبوقة تكللت بانهيار أسر هابسبرغ، رومانوف وهوهنزولرن الحاكمة في نهاية الحرب العالمية الأولى. وعلى امتداد فترة الأعوام السبعين الفاصلة التي هي موضوع هذا الكتاب، شهدت حدود أوروبا تغيُّراً مسرحياً مثيراً عما كانت عليه تلك المقررة في فيينا سنة ١٨١٥: تولى كافور ريادة حركة الريزورغيمنتو (Risorgimento) في إيطاليا؛ نجح بسمارك في إنجاز توحيد ألمانيا؛ في حين بقيت القوى العظمى متزاحمة على مكان تحت الشمس في أفريقيا.

في هذا الكتاب، وهو أحد أكثر كتبه دواماً، يقوم آ. ج. ب. تيلور بتسليط الضوء على كيفية قيام ميزان القوة المتغير بتحديد مسار التاريخ الأوروبي خلال هذه المرحلة الأخيرة من مراحل كون أوروبا مركز العالم.

من الألف إلى الياء تبقى رواية تيلور بالغة الحيوية بما يجعل الكتاب مأثرة أدبية بمقدار ما هو مساهمة في صرح الأستذة التاريخية.

> "إحدى المآثر المجيدة لكتابة التاريخ في القرن العشرين"
>
> الأبزورفر

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة





808 صفحات
ISBN 978-9953-68-369-7


تصميم الغلاف: علي الصغير